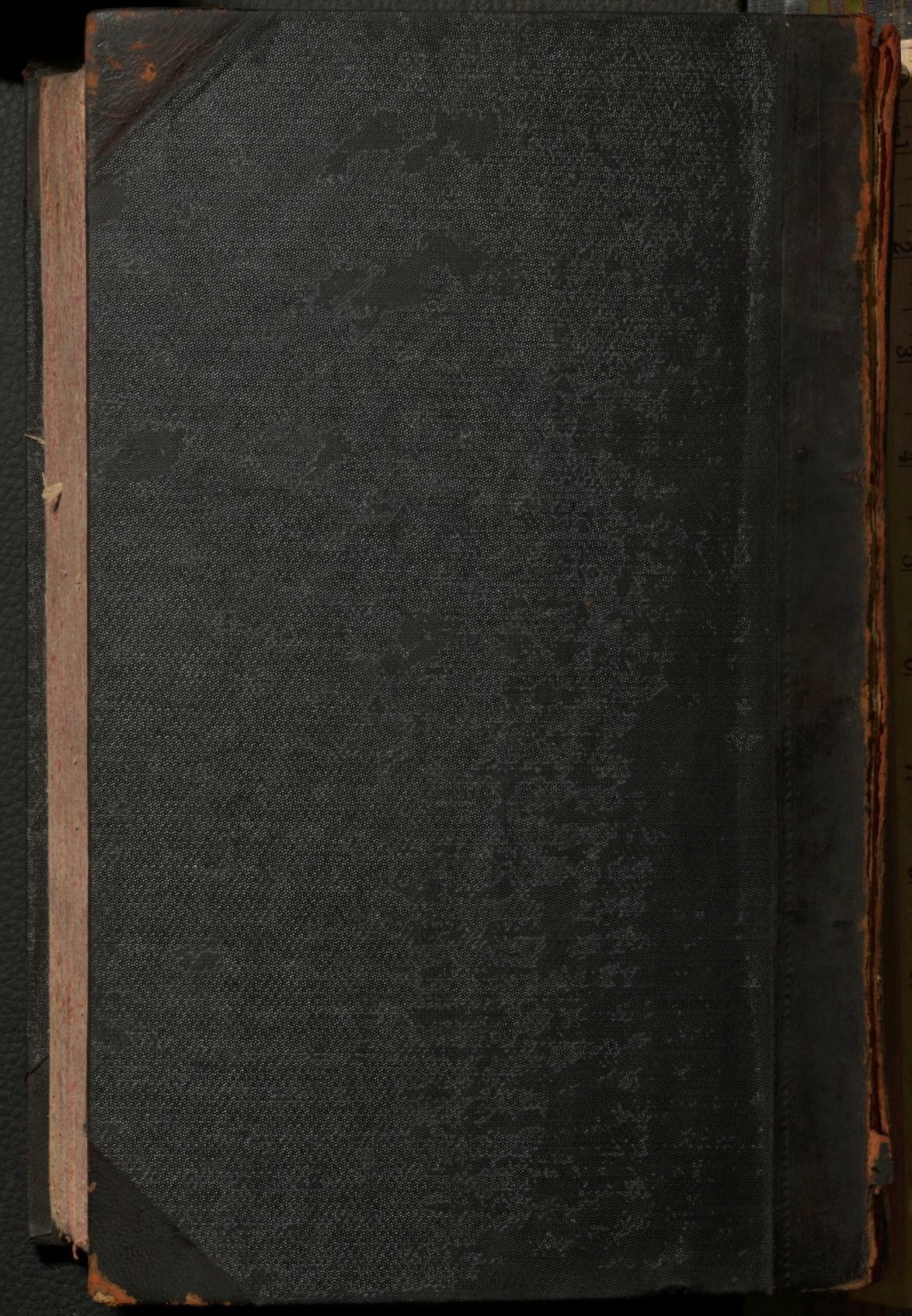


212

At-Taṣrīḥ sharḥu't-Tauḍīḥ.

(supercommentary on the Alfiyya of Ibn Mālik

(Arabic grammar))

212

التصحيح

~~ازهرية شرح الفية ابن مالك~~

از هم

Lucknow,
15.XI.26
W.I.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نقتي

الحمد لله الملهم لتوحيده حمدا موافيا لنعمه مكافيا لمزيده واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مخلص في توحيده واشهد ان محمدا عبده ورسوله اشرف خلقه واعظم عبيده صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وجنوده وبعد فيقول العبد الفقير الى مولاه الغني خالد بن عبد الله الازهري عامله الله بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي ان الشرح المشهور بالتوضيح على الفية ابن مالك في النحو للشيخ الامام العلامة الرباني جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الانصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الوقع عند جميع الاخوان لم يات احد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الافهام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير انه يحتاج الى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك للمصنف في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعدنا بشيء يكتب عليه يبين مراده ويظهر معناه فقصصت هذه الرؤيا على بعض الاخوان فقال هذه اذن لك يا فلان وان اسناد الشيخ الكتابة الى نفسه مجاز كقولهم بنى الامير المجاز وليس هو الباني بنفسه انما امر الفعلة من ابناء جنسه فكتبت انهت المنار اليه

لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للاجر والثواب فاستخرت رب العباد
وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وابرز اسراره وخباياه وباح بسره المكتوم و
جمع شمله باصله المنظوم وسميته التصريح بمضمون التوضيح وقد شحنته بعشرة امور مهمة مشتملة على
فوايد جمة احدها اني مزجت شرحي بشرحه حتى صارا كالشي الواحد لا يميز بينهما الا صاحب بصر او بصيرة
ومن فوايد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها اني تتبعت اصوله التي اخذ منها وربما شرحت كلامه
بكلامه ومن فوايد ذلك بيان قصده ومرامه ثالثها اني ذكرت ما اهمله من الشروط في بعض
المسايل المطلقة ومن فوايد ذلك تقييد ما اطلقه رابعها اني كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على
شطره وعزوته الى قائله الا قليلا لم اظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوايد ذلك معرفة
كونه عربيا حتى يتم منه التقريب خامسها اني ضبطت الالفاظ الغريبة بالحروف وبينت جميع معانيها
ومن فوايد ذلك الامن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها اني طبقت الشرح على النظم و
قد كان اغفله ومن فوايد ذلك معرفة شرح كل مسئلة سابعها اني ذكرت حجج المخالفين وقو
الترجيح ومن فوايد ذلك العلم بالمفتى به على الصحيح ثامنها اني ذكرت غالب علل الاحكام وادلتها
ومن فوايد ذلك تمكينها في الاذهان والجزم بمعرفتها تاسعها اني بينت المعتمد من المواضع التي
ناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ففايدة ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها اني بينت
المواضع التي اعتمدها مع انها من ايجاده ومن فوايد ذلك معرفة كونها من عنديته اقول قولي
هذا واستغفر الله مما وقع لي من الخلل في بعض المسايل المسطورة واعوذ بالله من شر الحاسدين
الذين يريدون ان يطفئوا نور الله بافواههم ويابى الله الا ان يتم نوره واسئل فضل من
حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شي مما طغى به القلم او زلت به القدم ان يدرء بالحسنة
السيئة ويحضر قلبه ان الانسان محل النسيان وان الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الاشراف

وان الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب وتحضر في علمي النحو
والتصريف وقد تظافرت الرواة على ان اول من وضع النحو ابو الاسود وانه اخذه اولا عن علي بن ابي
طالب رضي الله عنه وكان ابو الاسود كوفي الدار بصري المنشأ ومات وقد اسن واتفقوا على ان اول من
وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة الى بيع الثياب الهروية ثم خلف ابا
الاسود خمسة نفر اولهم عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الاقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدواني والرابع والخامس
ولدا ابي الاسود عطاء وابو الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن ابي اسحق الحضرمي وعيسى بن عمر الثقفي و
وابو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل ابن احمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين
كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه ابو الحسن الاخفش الاوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم
جاء بعد ذلك صالح بن اسحاق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد وجاء بعده
ابو اسحاق الزجاج وابن درستويه وابو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء ابو علي الحسن بن عبد الغفار وابو بكر ابن السراج صح
الفارسي وابو سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم ابو الفتح ابن جني ثم الشيخ عبد القاهر
الجرجاني ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة سنة ثم الزمخشري صح
يوم السبت خامس ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح صح
وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في
اربع مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى و
والشذور والقطر وشرحهما وشرح لمحة ابي حيان وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم الدليل لغة
وفضلا عن ان يكون كذا وهلم جرا واحكام لو وحتى كل منهما في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح
البردة واقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في
مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تقلد للامام احمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين قال الشيخ

رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل امر ذي بال لا
يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر اي ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع
والحافظ عبد القاهر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم ممكن بان
يراد بكل منهما بالذكر اذ قد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن او بحمل
البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الاضافي وهو ما بعد
البسملة ولم يعكس لان حديث البسملة اقوى بكتاب الله تعالى الوارد على هذا المنوال واضافة اسم الى الله
تعالى قيل من اضافة العام الى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لارشاد حسن الاداء
وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك انهم
اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران ام لا والاول راي المعتزلة والثاني قول الاشعري وقيل
لا ولا وهو راي اهل النقل ويعزى لمالك رضي الله عنه والتحقيق ان الخلاف لفظي وذلك ان الاسم
ان اريد به اللفظ فغير المسمى وان اريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الامام الرازي
انا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع ان الاسم هل هو عين المسمى او غيره والله علم الذات المعبود بالحق
وقيل هو وصف مشتق من الاله وقيل اصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال
الالف واللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبلها او انضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب
صفة مشبهة لكن بعد النقل الى فعل بالضم او بعد تنزيل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك
فلان يعطي الا ان الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم والرحيم فعيل من رحم [illegible]
لكن في الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز على الانعام
قال الرازي اذا وصف الله بامر لم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملائمته وهذه فائدة في كل
مقام الحمد لله الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون الا باللسان فيكون

تحريض

مورده خاصا وهذا الوصف يجوز ان يكون بازاء النعمة وغيرها فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس
لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث انه منعم على الشاكر او غيره فيكون مورده اللسان والجنان
والاركان ومتعلقه النعمة الواصلة الى الشاكر فكل منهما اعم واخص من الاخر بوجه ففي الفضائل
حمد فقط وفي افعال القلب والجوارح شكر فقط وفي فعل اللسان بازاء الانعام حمد وشكر والحمد عرفا
فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث انه منعم على الحامد او غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه
من السمع وغيره الى ما خلق لاجله فالشكر اخص مطلقا لاختصاص تعلقه بالباري تعالى ولتقييده بكون
المنعم منعما على الشاكر ولوجوب شمول الالات فيه بخلاف الحمد واعلم ان صرف الجميع واحدا اعتبار
فالشكر وان كان افعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفي فحصل من ذلك ستة اقسام حمدان لغوي
وعرفي وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوي وشكر عرفي وحمد عرفي
وشكر لغوي ويتبين لك بادنى توجه ان النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوي والشكر
اللغوي عموم من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوي والشكر العرفي
عموم مطلقا وبين الحمد العرفي والشكر اللغوي تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب
الله تعالى ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام
الحمد كما ذهب اليه صاحب الكشاف في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك وان كان ذكر الله اهم نظرا الى
ذاته وال في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك او للاستحقاق وقيل
للتعليل والمعنى على الاول جميع المحامد مملوكة لله او مستحقة لله وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لاجل الله
فان قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع ان حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث
بالقديم فالجواب ان المراد منه تعلق الحمد ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات رب
معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الاصل مصدر بمعنى التربية وهو تبليغ الشيء الى

كأنه تشبيها له وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره إلا مقيدا
كرب الدار ومنه ارجع إلى ربك وقد استعمل في المالك لأنه يحفظ ما يملكه والعالمين جمع عالم بفتح
اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات فسمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره إلى موجد قديم وإنما
جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان وجمع بالواو والياء والنون لأن
الأصل فيه العقلاء وغيرهم تطفل عليهم قال شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق أنه اسم
جمع محمول على الجمع لأنه لو كان جمعا للعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم
اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء انتهى والصلوة فعله من صلى إذا دعى بخير و
المراد بها الاعتناء بشأن المصلى عليه وإرادة الخير له والسلام التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ولو
خطا الأتمان الأكملان نعتان للصلاة والسلام على سيدنا من ساد قومه يسودهم سيادة فهو
سيد ووزنه فيعل بكسر العين وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ويطلق على
الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذي لا يستفزه غضبه وعلى الكريم والمالك قاله
النووي في أذكاره محمد علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمي صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة
خصاله الحميدة قال حسان رضي الله عنه وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد خاتم
أي آخر النبيين جمع نبي بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الموحدة وتخفيف الواو
المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر وإمام المتقين جمع متق وهو الخائف من الله
تعالى والإمام المقتدى به والمتبع وقائد أي دليل الغر جمع أغر من الغرة وهي في الأصل بياض
في وجه الفرس فوق الدرهم المحجلين جمع محجل من التحجيل وهو بياض في قوائم الفرس والمراد
الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والأيدي والأقدام على طريق الاستعارة وعلى آله

هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في ألفه المنقلبة عن هاء او عن واو وقال بالاول سيبويه

واصله عنده اهل وقال بالثاني واصله عنده اول من آل اليه في الدين يؤول ويظهر اثر القولين

في التصغير فمن قال اصله اهل قال في تصغيره اهيل ومن قال اصله اول قال في تصغيره

اويل وكلاهما مسموع ولكن الاول اشهر واكثر ثم اختلف في معناه فقال الشافعي اقاربه المؤمنون

من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لانهم اهلوه وآل الامر منهم اليه وقيل غير ذلك وصحبه

جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم اجمعين تأكيد

معنوي يفيد للاحاطة والشمول صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة

مفيدان لتقوية عاملها ولتقرير معناه دائمين نعت صلاة وسلاما بدوام اي ببقاء السموات

جمع سماء على غير قياس والارضين بفتح الراء ولا يجوز اسكانها الا في الشعر كقوله

لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هداد خطيب فوق اعواد منبر وجمعت ارض جمع المذكر

السالم شذوذا اما بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة

من النحويين لا حرف شرط انتهى وهي ههنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد

فمنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب اما هذه حرف شرط وتفصيل

مخالف لما ذكرنا من النقلين معا بعد ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء

زيد بعد عمرو وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي ههنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان

باعتبار الرقم واختلف في ناصبها اذا وقعت بعد اما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل اما لنيابتها

عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الاول نائبة عن الفعل معنى لا عملا وعلى الثاني

نائبة معنى وعملا والاصل مهما يكن من شيء بعد حمد الله ومهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة

للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت اما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء

والكسائي

ولصوقه الاسم اقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم بمقام الملزوم وهو الابتداء والشرط
والفاء لاثره في الجملة نستحق الحمد وملهمه نعتان لمجرد الحمد وصح نعت المعرفة بهما لانهما للدوام
والاستمرار فاضافتهما محضة او بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لان عطف البيان
للتوضيح المستدعي ابهاما او للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص
والالهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب وبمنشي الخلق وصف به فيهما الاعراب المتقدم
والانشاء هنا الايجاد قال الله تعالى انا انشاناهن انشاء اي اوجدناهن ايجادا والخلق بمعنى
المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق
الصلاة والسلام مجرورات بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما على اشرف الخلق متعلق
بالسلام لقربه وهو مطلوب ايضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع واكرمه معطوف
على اشرف المنعوت بالنون من النعت بمعنى الصفة باحسن متعلق بالمنعوت الخلق بضم
الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم اشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الاول وضمها في
الثاني في الاصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيئات والاشكال والصور
المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية الطبيعية وفي
وبينهما من البديع الجناس المحرف والعظمه معطوف على احسن وهو مقتبس من قوله تعالى
وانك لعلى خلق عظيم محمد بدل من اشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فان اضافة اسم التفضيل
الى المعرفة معنوية خلافا لابي البقا العكبري حيث ذهب الى انها لفظية الى انها بنية
خليله وصفيه نعوت لمحمد والخليل الذي خلصت محبته والصفي المختار وعلى آله واصحابه
واحزابه واحبابه معطوفة على اشرف واعاد الجار مع آله لطول الفصل والاصحاب جمع صاحب
خلافا للجوهري ونظيره شاهد واشهاد وفي التنزيل يوم يقوم الاشهاد قال بعض اهل

المفسر جمع شاهد والاحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده واصحابه وقال الراغب الحزب
جماعة فيها غلظة ويطلق على الانصار وكلا المعنيين جائز هنا اما الثاني فظاهر واما الاول
فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه اشداء على الكفار والاحباب
جمع حبيب وبين الاحباب والاحزاب نوع من الجناس اللاحق فان كتاب الخلاصة جواب
اما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لان جواب الشرط مستقبل وكون
الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى ان الجواب محذوف والمذكور معموله اقيم
مقامه بعد حذفه والتقدير فاني قايل لك ان كتاب الخلاصة كذا وكذا الى آخره واضافة كتاب
الى الخلاصة من قبيل اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك او من قبيل اضافة المسمى الى اسمه اي
الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما في قوله سرنا ذات مرة اي مرة مخصصة بهذا الاسم الالفية
بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من الخلاصة منسوبة الى الالف بناء على اشهر القولين ان
البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة في علم العربية حال
من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على التصريف وله حد وموضوع وغاية و
فحده علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم اعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لانه
يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء وغايته الاستعانة به على فهم كلام
الله ورسوله وفايدته معرفة صواب الكلام من خطائه نظم بمعنى منظوم نعت لكتاب ان قلت
وللخلاصة ان خفض الامام مجرور باضافة نظم اليه العلامة صفة مبالغة في عالم والتاء فيه لتاكيد
المبالغة جمال الدين لقب ابي عبد الله كنيته محمد اسم بن مالك نعت اول الطائي نعت ثان
رحمه الله جملة دعائية لا محل لها من الاعراب وفي كلامه مخالفة لاصلين احدهما ان الامام العلامة
نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما فالنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني انه مشى

الاسم ثم اللقب وجب على الافصح تاخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب
على الاسم والجواب عن الاول ان النعت اذا تقدم وكان صالحا لمباشرة العامل فانه يعرب
بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت التبعية كقوله تعالى
الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني ان اللقب هنا مسوق للمدح
فاذا جرى لفظ المدح اولا اشتوقت النفس الى الممدوح فاذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان
اوقع في النفس على ان ذلك لغة كما سيأتي لكتاب خبر انا وصح الاخبار بكتاب عن كمان
وان تساويا بالفظا لتخالفهما اضافة ونعتا صغر حجما وغزر علما بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير
مستتر فيهما يرجع الى كتاب والجملتان نعت كتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل
الاصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا ان كانا باقيين على اصلهما من افادة الاخبار وان كانا
حولا الى معنى المدح على حد قوله تعالى حسنت مرتفقا فهما خبران لان لا نعت لكتاب لان الجمل
الانشائية لا يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم اي نتو والغزارة الكثرة
وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق غير بالنصب ليس لمرفقه حجم على الاستثناء المنقطع
المخرج منها داخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام
الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز ان يكون
فتحة غير بنائية لان غير اذا اضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله لم يمنع الشرب منها غير
ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال قاله في المغني انه بفتح الهمزة والضمير لكتاب لا غرا
اي مجاوزة الحد الايجاز الاختصار قد كاد يعد اي قارب ان يعد من جملة الالغاز جمع لغز بضم
اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وارطاب يقال الغز الكلام والغز فيه اذا عمى مراده و
اللغز كالهطب والالغز كالعنق واللغز كالفعل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن وفاء

طالبيه اي ساعدهم يقال اسعفت الرجل بحاجته اذا قضيتها له والمساعفة الموافقة والمسامحة
بمختصر صفة لمحذوف اي بشرح مختصر يدانيه اي يقاربه في مسائله التي هي فيه وليس المراد الالغاز
في حمله لان الحسن مخالفه ويوضحه اي يبين ويكشف وبه اشتهر لسائره اي يحاذيه وقيل يمشي معه
ويباريه اي يعارضه ويفعل مثل فعله احل به الفاظه اي ابين به مفردات الفاظه واوضح معانيه
بفتح اليا اي اكشفها وابينها واحل اي افك به تراكيبه اي مركباته والفتح اي المذهب مبانيه بفتح
اليا المثناة تحت جمع مبنى ومباني الكتاب ما تبنى عليه مسائله واعذب بالذال المعجمة اي احلى و منه
الماء العذب به موارده جمع مورده بالها وهي في الاصل طرف الما بالطاء المهملة واعقل اي امنع
والعقل المنع به شوارده جمع شاردة اي نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالابل
الشاردة ورشحها بذكر صفة ملايمة للمستعار منه وهي العقل ولا اخلي اي اترك منه مسئلة
من السؤال وهي ما يبرهن عليه في العلم من شاهد اي دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة من كتاب
او سنة او من كلام عربي فصيح او تمثيل اي مثال وهو جزئي من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا
لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس وربما اشير اما فيه الى خلاف في بعض المسائل اي
مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك او نقد بالدال اي انتقاد على الناظم
كقوله في باب الوقف في مسئلة تاتي وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا وتعليل
لحكم ولم آل بمد الهمزة من الا ويحتمل ان يكون بمعنى امنع فيتعدى الى اثنين حذف احدهما لعدم
تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم امنع احدا جهدا ويحتمل ان يكون بمعنى اقصر فيكون قاصرا وانما
يتعدى باسقاط الجار والتقدير ولم اقصر في جهدي ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها
وفصل الفرا فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة في توضيحه اي تبيينه وتهذيبه بالذال
المعجمة اي تنقيته وتصفيته وربما خالفته في تفصيله كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث

جعلها اقساما للكلمة لا للكلم وترتيبه وهو كثير ومنه ما فعل في باب نايب الفاعل حيث اخر الكلام

على الفعل وقدم الكلام على النايب وسميته اوضح المسالك الى الفية ابن مالك ليطابق اسمه

معناه والمسالك جمع مسلك وهي طريق السلوك وبالله اعتصم اي امتنع وامنا له العصمة اي

المنع عما يصم بفتح اليا وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار لا رب غيره

لا مامول الا خيره عليه توكلت واليه انيب اي ارجع قال الناظم الكلام وما يتالف منه هذه الترجمة

فيها حذف واصلها هذا باب شرح ماهية الكلام وشرح ماهية ما يتالف الكلام منه وهو

الايتلاف والتالف والتاليف وقوع الالفة والتناسب بين الجزئين وهو اخص من التركيب

اذ التركيب ضم كلمة الى اخرى فاكثر فكل مولف مركب من غير عكس الكلام في اصطلاح اللغويين

عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه ذكره في القاموس وفي اصلاح المتكلمين عبارة

عن المعنى القايم بالنفس وفي اصطلاح النحويين عبارة عن ما اي مولف اجتمع فيه امران

اللفظ والافادة والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة اي

انه صلى الله عليه وسلم في نفسه اسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ

والافادة لا ان هنا ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والافادة كما قال

الناظم لفظ مفيد كان اجود واللفظ في الاصل مصدر لفظت الرحى الدقيق اذا رمته الى خارج

والمراد باللفظ هنا الملفوظ به وهو الصوت من الفم المشتمل على بعض الحروف الهجائية

تحقيقا كزيدا وتقديرا كالفاظ الضماير المستترة وسمي الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمي

الهواء من داخل الرية الى خارجها اطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازي والافادة

مصدر افاد بمعنى دل دلالة مطلقة فالمفيد الدال دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا

والمراد بالمفيد هنا ما اي لفظ دل على معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه اي على ذلك اللفظ بحيث

باب شرح الكلام وشرح ما يتالف الكلام منه

لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر انه لا يحتاج الى قولهم المركب لان المفيد
الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود لان حسن سكوت المتكلم ينبغي
ان يكون قاصداً لما تكلم به وبين اللفظ والافادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد
قائم ويوجد اللفظ بدون الافادة كما في المفرد وتوجد الافادة بدون اللفظ كما في الاشارة
وكل شيئين كان لكل واحد منهما اعم من الآخر من وجه يجعل احدهما جنساً والآخر فصلاً فتحرز
عما يشاركه الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الاربع الاشارة والكتابة والعقد والنصب اذ كل
منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالاضافي نحو غلام زيد
كبعلبك والاسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا اذ كل منها لفظ
ليس بمفيد ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج الى ذكر الوضع لان الاصح ان دلالة
الكلام عقلية لا وضعية فان من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم باعرابه
المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام الى زيد وصور تأليف الكلام ستة
فعل واسم فعل واسمان او فعل وثلاثة اسماء فعل واربعة اسماء جملة القسم وجوابه او الشرط وجوابه
واقل ما يتألف الكلام خبراً كان او انشاء من اسمين حقيقة كهيهات العقيق او حكماً كزيد قائم فان
الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم المفرد بدليل ان الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف
الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل ان زيد قائم ثلاثة اسماء لا اسمان فقط ومن فعل
واسم كقام زيد ونعم العبد ومنه اي من التأليف من فعل واسم استقم فانه اي فان استقم مع
مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف من فعل الامر المنطوق به وهو استقم ومن ضمير المفرد المخاطب
المستتر فيه المقدر بانت ولا يجوز ان يتلفظ به وانما فصله بقوله ومنه لامور احدها التنبيه على انه
مثال لا انه تتميم الحد خلافاً للشارح والمكودي ثانيها انه لا فرق في التأليف بين ان يكون الجزآن

مذكورين أحدهما ثانيها انه لا فرق في الكلام بين الاخبار والانشاء رابعها ان شرط حصول الفائدة
مع الفعل والضمير المنوي ان يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير ان يكون فيه ضمير لا يسمى
كلاما على الصحيح خامسها الرد على ابي حيان حيث قال ان مقتضى تمثيله يعني الناظم باستقم انه بسيط لان
التركيب من عوارض الالفاظ ويستدعي تقدم وجود ولا وجود ورد بان المراد بالالفاظ ما يكون
بالقوة او بالفعل والضماير المستترة بالقوة الالفاظ لانها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الا
فعال استحضار الالفاظ معه ولا لبس قاله الموضح في شرح الملحة والكلم الذي يأتي لفظ الكلام بعده
اسم جنس لانه يدل على الماهية من حيث هي وليس بجمع خلافا لما وقع في الشذور ولانه يجوز تذكير ضميره
والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم جمعي لدلالته على اكثر من اثنين وليس
بافرادي لعدم صدقه على القليل والكثير ومستفيد كونه اسم جنس للانواع الثلاثة من قول
الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جمعيا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم ان الكلم مبتدأ او
ما قبله خبر عنه فيتوقف ماهية الكلم على الانواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها
بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الاقسام الثلاثة خبر المبتدأ
محذوف وجعل جملة قوله واحده كلمة خبرا ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو
قال واحدها تبعا لابن معط لجاز فان اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما
قال الله تعالى كانهم اعجاز نخل منقعر وكل خاوية وهي اي الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع الاسم
والفعل والحرف ونقل عن الفراء انها ليست واحدة من الثلاثة بل قسم بين الاسماء والافعال
وقال الفخر الرازي لا يصح ان تكون الكلمة جنسا لهذه الانواع الثلاثة لانها لو كانت جنسا لها
لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع ان الحرف ممتاز عن الاسم والفعل بقيد
عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم ايضا ممتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه

عمرو الى على زمانه المعين انتهى وحاصل كلامه ان الماهيات لا تقوم بالعدم لكنه قال قبيل هذا الكلام الا
اذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى وينقسم اسم الجنس الجمعي الى ثلاثة
اقسام ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء في مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده
كالتاء والتاء في الجمع ككمء وكماة وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهي في المفرد نحو روم و
رومي وزنج وزنجي فاطلق الموضح اسم الجنس الجمعي واراد الاول لغلبته يدل على ذلك قوله وسمي
اسم جنس جمعي انه يدل على جماعة من الكلمات اقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التانيث وانه اذا زيد
على لفظه تاء التانيث فقيل فيه كلمة نقص معناه عن الجمع وصار مع زيادة التاء دالا على الواحد
فقط ونظيره من اسماء الاجناس الجمعية من المصنوعات الغير المطردة لبن ولبنة وهي الطوبة
ومن المخلوقات المطردة نبق ونبقة وليس نظيره نحو كمء وكماة مما يدل على الجمع بالتاء و
الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجي مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين ان
الضابط المذكور للقسم الاول فقط فسقط ما قيل ان هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكماة
وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التانيث وقد تبين بما ذكرناه من قبل
تفسير ماهية الكلام من ان شرطه ان يجتمع فيه اللفظ والافادة وبهذا التقرير سقط ما قيل انه
جعل الافادة شطرا وهنا شرطا وتبين انه قد يتالف من كلمتين وتبين بما هو قوله منهم وزعم بعضهم
ان اقل الجمع ثلاثة من الاحاد اي من مجموع هذين الامرين تبين ان بين الكلام والكلم
من النسب الاربع عموما من وجه وخصوصا من وجه فالكلم اعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد
كضربت زيدا وعلى غيره اي غير المفيد كان قام زيد واخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق
على المركب من كلمتين كقام زيد والكلام اعم من جهة اللفظ لانطلاقه على المركب من كلمتين
فاكثر واخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد نحو زيد قام ابوه كلام لوجود الفايدة

وكلم لوجود الافراد الثلثة التي هي زيد وقام واب بدون الهابل الاربعة بالها من الوجه وبل
هنا انتفائه لا انطالبة ولم يقل ابتدا لوجود الاربعة لقوله اولا واقل الجمع ثلاثة وقام زيد
كلام لوجود الفايدة لا كلم لعدم التركيب من ثلاثة وان قام زيد بالعكس اي كلم لوجود الثلاثة
لا كلام لعدم الفايدة وفي كلامه ثلاث مناقشات احدها ان ذكر هذه النسبة هنا قال الجلال في
بعد من فصول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في الذين بينهما عموم وخصوص
من وجه من معرفة امور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة وستقل وما
البحث بمعزل عن موضوع الفن انتهى الثانية انه جعل جهة العموم في الكلم راجعة الى المعنى
وجهة الخصوص فيه راجعة الى اللفظ وهذا مما لا يليق لان النسبة بين اللفظين انما هي بحسب
المعنى لا بحسب اللفظ وكان ينبغي ان يقول الكلم اعم باعتبار انطلاقه على اللفظ المفيد وغيره
واخص باعتبار عدم انطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتاخرين الثالثة ان
ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الاخر والمتغايران في المفهوم
ينبغي ان يتغايرا في الماصدق ويمكن ان يدفع بان الحيثية في التعريفات مرعية والقول على
الاصح عبارة عن اللفظ المفرد والمركب الدال على معنى يصح السكوت عليه او لا فهو اعم من
الكلام لانطلاقه على المفيد وغيره ومن الكلم لانطلاقه على المركب من كلمتين فاكثر ومن الكلمة
لانطلاقه على المفرد وغيره ومن الكلام لانطلاقه على المركب عموما مطلقا لصدقه على الكلام
والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فانه ليس كلاما لعدم الفايدة ولا كلما لعدم الثلاثة
ولا كلمة لانه ثنتان لا اعم ما يبين في وجه دون وجه اذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة
بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه ايماء الى ان عم في قوله في النظم
والقول عم افعل تفضيل اصله اعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر وبابهما

تشكيك وهو ان يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم الى وضعية كما في المفردات الحقيقية
الى عقلية كما في المركبات والمفردات المجازية والى طبيعية كاح فانه يدل على الم الصدر
دلالة طبيعية فان اراد الاول كما هو ظاهر كلامه قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع
خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وان اراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية و
قال لان القول اعم من الكلام والكلم والكلمة وان اراد مطلق الدلالة دخل كاح والتلفظ المصحف
اذا فهم معناه والمهمل كديز فانه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله
في شرح التسهيل فضلا عن ان يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو
قال الشافعي بحل كذا اي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو
قولهم من انت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله ايضا عن ابي الحسن
من الاصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب وتطلق الكلمة لغة ويراد
الكلام مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه نحو قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها اي ان مقالة
من قال رب ارجعوني لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلمة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة
قالها لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وقولهم كلمة الشهادة يريدون لا اله الا الله محمد رسول الله
وذلك كثير في الورود لا قليل كما يفهم من قول النظم وكلمة بها كلام قد يؤم لان قد
يشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الامالة وذلك ان تقول اطلاق الكلمة
على الكلام وان كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة الى اطلاقها على المفردات فصل يتميز
الاسم عن قسيميه الفعل والحرف بخمس علامات اشار اليها في النظم بقوله بالجر والتنوين
والندا وال ومسند احدها الجر وهو في الاصل مصدر جر وليس المراد به في النظم حرف
الجر اي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال اراد بالجر دخول حرف

فصل

الجر انتهى كما قال الموضح في الندا وليس المراد به دخول حرف الندا كما سياتي فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه بدليل قوله لانه اي حرف الجر قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم
على التقديم والتاخير والاصل قد يدخل على ما ليس باسم في اللفظ لان الغرض نفي الاسمية
في اللفظ وان كانت ثابتة في التقدير لا الدخول في اللفظ فلذا مثل نحو عجبت من ان قمت فدخل
حرف الجر وهو من على ان قمت وهو ليس باسم في اللفظ وان كان اسما باولنا وبل اي لكن
بل المراد به اي بالجر الكسرة التي يحدثها عامل الجر او نائبها ونسبة الاحداث الى العامل استعارة
لانه مجاز مبني على التشبيه كالارادة الى الجدار في قوله تعالى جدارا يريد ان ينقض وذلك سواء كان
العامل للجر حرفا نحو مررت بزيد ام اضافة نحو غلام زيد ام تبعية نحو مررت بزيد الفاضل وهذه العوامل
الثلاثة قد اجتمعن في البسملة فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالاضافة والرحمن الرحيم مجروران
بالتبعية للموصوف هذا هو الجاري على الالسنة والتحقيق خلافه قال الموضح في باب الاضافة
قال الموضح في باب الاضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال في شرح
الشذور وانما لم اذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لان التبعية ليست عندنا العامل وانما العامل
عامل المتبوع في غير البدل وقال في شرح اللمحة في باب المجرورات كان ينبغي للمؤلف يعني ابا
حيان ان لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر في باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها
يعني بالتبعية نحو جاء زيد الفاضل ورايت زيد الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة وبالتوهم لانهما
يرجعان عند التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله في شرح اللمحة لكن قال في شرح
الشذور وقسمها يعني المجرورات الى ثلاثة اقسام مجرور بالحرف ومجرور بالاضافة ومجرور بالمجاورة
فجعله قسما براسه مجازا العلامة الثانية التنوين وهو في الاصل مصدر نونت اي ادخلت
نونا وفي الاصطلاح نون ساكنة اصالة تلحق الاخر اي تتبعه لفظا لا خطا للاستغناء عنها

بكر بالحركة لغير توكيد فخرج بقيد السكون وبقيد عدم الخط ايضا النون الاولى في نحو ضيفن
للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس والنون الاولى في رعشن
للمرتعش لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهما اي النونان المتحركتان زائدتان فيهما للالحاق
بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالاصالة لئلا يخرج بعض افراد التنوين المحرك
لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر وخرج بقيد لحوق الآخر وبقيد عدم الخط ايضا النون في نحو انكسر
وانكسر لانها لم تلحق الآخر وثبتت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ماءً با لقصر
والتنوين فان الميم اول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لانا نقول ان التنوين لحق الالف وهي
آخره ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ
حقيقة كزيد او حكما كيد وخرج بقولي لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي وستأتي قريبا و
النون الخفيفة اللاحقة لآخر الافعال لتوكيدها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر كلمة
كلمة اخرى نحو احمد انطلق لثبوتها في الخط ولا حاجة الى زيادة الحديثي في حد التنوين و
لا تكون جزء غيرها والالي اعتذار الدماميني عنه بان المراد باللحوق التبعية وخرج بقوله
لغير توكيد نون نحو لنسفعا خاصة على تقدير رسمها في الخط الفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد
الضمة والكسرة فانها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل ان
الموضح ضرب بالقلم على قوله ولتضربن يا قوم ولتضربن يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في
الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجدا في بعض النسخ المعتمدة ولا اثر
عليهما في المغني وغيره وانواع التنوين الخاصة بالاسم اربعة احدها تنوين التمكين المفيد لتمكين
لقوله لبعد لتمكنه والوصف تمكن الامكن ويسمى تنوين الامكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا
لغالب الاسماء المعربة المنصرفة معرفة كزيد او نكرة نحو رجل ورجال والذي يدل على التنوين ها نحو رجل

التمكين والاولى

او نكرة

للتمكين لا للتنكير لبقائه مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد وفائدته الدلالة
الدال على خفة الاسم بكونه معربا منصرفا وعلى تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فيبنى
ولا يشبه الفعل في فرعيتين فيمنع الصرف وهو التنوين النوع الثاني تنوين التنكير
وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنيات للدلالة على التنكير قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في
باب اسم الفعل المختوم بالهاء وغيرها وفي اسم الصوت تقول سيبويه بلا تنوين اذا اردت
شخصا معينا اسمه ذلك اي اسمه سيبويه وتقول ايه بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت
وكسر الهاء بلا تنوين اذا استزدت مخاطبك اي طلبت زيادة حديث من حديث معين فان
اردت شخصا ما اي شخص كان اسمه سيبويه او اردت استزادة من حديث ما اي حديث كان
نونتهما فقلت سيبويه وايه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وايه بلا تنوين معرفة
من قبيل المعرف باللام العهدية اي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على ان مدلول
اسم الفعل المصدر واما على القول بان مدلوله فعل فلا لان جميع الافعال نكرات وتقول لما
الغراب غاق واذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص واذا نونتها كانت نكرة
مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الدماميني النوع الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات
مما جمع بالف وتاء مزيدتين سمي بذلك لان العرب جعلوه في مقابلة النون في نحو مسلمين مما جمع
بالواو والنون او الياء والنون قال الرضي معناه انه قائم مقام التنوين الذي في الواحد في
المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم سواء كان معربا او مبنيا كما
ان النون قائمة مقام التنوين الذي في الواحد في ذلك انتهى والذي يدل على انه لتمام الاسم
ليس تمكين خلافا للربعي لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض
عن شيء والقول بانه عوض عن الفتحة نصبا مردود بان الكسرة قد عوضت عنها وقال شارح اللباب

غاق

ليس غير انه

في توجيه المقابلة ان جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد الا حرف واحد لان التاء
موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازية لحرف
العلة في مسلمين انتهى وفيه نظر لان التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو
فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون
لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال اخر ان الالف والتاء في مقابلة الواو لانهما علامتا
الجمع وان التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع الرابع تنوين العوض وهو تفعيل من
العوض فالتعويض فعل الفاعل وليس هو عوضا عن شيء فالاولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني
ولكنه هنا قصد المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع ان المقصود حاصل والخطب سهل وهو اللاحق
لنحو غواش وجوار من الجموع المعتلة الاتية على وزن فواعل حال كونه عوضا او لاجل العوض
عن الياء المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة
عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف مثل سلام وكلام عند قطع النظر
عن المحذوف خلافا للاخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل اعيم
ويعيل مصغري اعمى ويعلى فانهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في
زنته نحو ابيطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب لا ينصرف ما لا ينصرف
واللاحق لاذ في نحو يومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف اذ اليها والاصل والله
اعلم ويوم اذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن
الجملة المحذوفة ايجازا وتحسينا فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فحرك الذال على اصل التقاء
الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة اعراب باضافة يوم اليها خلافا للاخفش لان اذ ملازمة للبناء
لشبهها بالحرف في الافتقار الى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الاضافة في يومئذ ونحوه من

اضافته الى المفرد فبنى للآخر خلافا لابن مالك بل من اضافته الاعم الى الاخص كشجر اراك وفاقا
لللاذ فيما مبنى ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض اذا قطعا عن الاضافة
انه ذلك في المغني لان التحقيق ان تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها ولا
العوض عن الف كجندل لاصله جنادل لتعبير تنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني انه للصرف
وهذه الانواع الاربعة فقط تختص بالاسم فلا تدخل على غيره لدلالتها على معاني لا توجد في
غيره ولو قال تختص الاسم بهذه الاربعة لنافي ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين
الضرورة وتنوين الشذوذ وزاد جماعة من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الاربعة
تنوين الترنم اي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها
حرف اغن وكذا قال شارح اللباب الماجي به لوجود الترنم وذلك لان حرف العلة مدة
في الحلق فاذا ابدل منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم انتهى وقال جماعة
هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب ان يقال تنوين ترك الترنم و
اختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز ان يقال تنوين الترنم
على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية وهو اللاحق للقوافي جمع قافية وهي
من آخر متحرك في البيت الى اول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وقال
غيره آخر كلمة في البيت المطلقة اي التي آخرها حرف مد وهو الالف والواو والياء المتولدات
من اشباع الحركة وتسمى احرف الاطلاق وقد يلحق الاعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازن
ضربها عند حذف حرف الاطلاق كقوله وهو جرير اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان
اصبت لقد اصابن فلحق العروض والقافية وهما العتابن واصابن الاصل العتابا واصابا
الذي هو بدلا من الالف والاول اسم والثاني فعل واقلي امر من الاقلال واللوم بفتح اللام العذل

وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد اصاب بقول قولي وجواب الشرط محذوف والمعنى ان
اصبت انا او ان كنت نطقت بالصواب فلا تعذليا وقولي لقد اصاب وقد يدخل الحرف
كقول النابغة أفِدَ الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قدن الاصل قد يا فجيء بالتنوين
بدلا من الياء لترك الترنم على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من ان الترنم هو التغني
انما يحصل باحرف الاطلاق لقبولها لمد الصوت بها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في
مكانها في لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافي على
حالها في الترنم فتسمية التنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا الى توجيه ابن
يعيش ومن وافقه وتسميته بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا الى ما صرح به سيبويه واصحابه
وقد يبدل التنوين من حروف الاطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين كما
ذكره في المغني في حرف الكاف وزاد بعضهم وهو الاخفش والعروضيون كما قال في المغني التنوين
الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة اي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والاعاريض
المصرعة زيادة على الوزن فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في اوله ومن ثم سمي غاليا وسمى
الاخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب انه انما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج
وزعما ان الشاعر زاد ان في آخر البيت ايذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك
قال الموضح وفي هذا توهيم الاخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسر
كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال ابن
انشد قياسا على ما له اصل في المغني ثم قال الموضح وسمعت بعض العصريين يسكن ما قبله ويقول
الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما اجمعوا عليه وقد مضى ان الحركة قبله تسمى غلوا واختلف
مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم ايضا ورد على من جعله قسيم تنوين الترنم قال

الجرجاني الحق أن أمارة على الوقف إذ لا يعلم في الشعر المسكن الآخر أواصل أنت أم واقف قال
وهو نظير فصلهم بينهما بالحذف في نحو قام زيد وقد وقع في شرح اللب أن هذا التنوين إنما يلحق
إذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثاني انتهى والتحرير هو الأول
ومن التنوين ما يدخل الاسم كقوله رؤبة * وقاتم الأعماق خاوي المخترقن * والفعل كقول العجاج
من طلل كالأتحمي أنهجن * والحرف كقوله وهو رؤبة على ما قيل * قالت بنات العم يا سلمى وإنن
كان فقيرا معدما قالت وإنن * فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت
بنات العم يا سلمى أترضين به وإن كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وإن كان فقيرا
معدما واختلف في هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالي على أقوال أحدها أنهما
تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثاني أن الترنم نون مبدلة
من حرف العلة كما تبدل منه في نحو رأيت زيدا قاله ابن عصفور وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وأن
الغالي نون إن فحذفت الهمزة والثالث وهو الحق كما قاله ابن مالك في التحفة وتبعه ابنه
في نكت الحاجبية أنهما ليسا بتنوين بل هما نونان زيدتا في الوقف وتقدم حكاية ما في شرح
اللب كما زيدت نون ضيفن للطفيلي في الوصل والوقف وجه التشبيه الزيادة في الوقف خاصة
وليسا من أنواع التنوين حقيقة في شيء لثبوتهما مع أل كالعتابن والمخترقن وفي الفعل
كأصابن وأنهجن وفي الحرف كقدن وإنن أول الأمثلة للترنم وثانيها للغالي وفي الخط
والوقف وحذفهما في الوصل وليس شيء من أقسام التنوين كذلك وعلى هذا التقدير فلا يرد
على من أطلق من النحويين كالناظم أن الاسم يعرف بالتنوين الآتي من جهة أنه يسميهما
تنوينين أما باعتبار ما في نفس الأمر فلا يرد أن عليه وزاد بعضهم سابعا وهما تنوين الضرورة
في المنصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفي المنادى المضموم كقوله سلام الله يا مطر

وثامنا

عليها وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هولاءٍ قومك حكاه ابو زيد وعاشرا وهو
تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز
وقد جمعها بعضهم في قوله مكّن وقابل وعوّض والمنكر زد ورنّم اضطرر غالٍ واحكِ ما همزا
العلامة الثالثة من علامات الاسم النداء بالمد مع كسر النون وضمها وليس المراد بها
بالنداء دخول حرف النداء كما يوهمه قول ابن مالك في شرح العمدة لان حرف النداء قد يباشر
الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى لان يا خاصة قد تدخل في اللفظ على ما ليس باسم
حرفا كان او فعلا فالاول نحو يا ليت قومي والثاني الا يا اسجدوا لله في قراءة الكسائي
رحمه الله فانه يقف على يا ويبتدي اسجدوا واختلف في توجيه يا اسجدوا ذلك
فقيل يا فيهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف تقديره يا قوم ليت
قومي ويا هولاء اسجدوا وهو مطرد في الامر كالآية والدعا كقوله الا يا اسلمي بل المراد
بالنداء كون الكلمة منادا اي مطلوبا اقبالها بحرف مخصوص نحو يا ايها الرجل ويا
ايتها المراة ويا فل بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امراة وقول ابن مالك
بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم ويا مكرمان بفتح الرا للكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه
والاخفش وصاحب الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدني الاصل الشحيح النفس
وانما خص هذه الاسما بالذكر لملازمتها للندا فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة الا كونها
منادا العلامة الرابعة ال بجميع اقسامها غير الموصولة والاستفهامية كالفرس من غير العقلاء
والغلام من العقلاء فاما ال الموصولة فقد تدخل على الفعل المضارع اختيارا عند الناظم وبعض
الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر انه من اقبح الضرورات كما نقله
الموضح عنه في شرح الشذور كقوله وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بني عذرة ما

عبد الملك ابن مروان ما انت بالحكم الترضى حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل
فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين المحكم يحكمه الخصمان في الامر والترضى
بلد عليهم التام في التاء والبناء للمفعول حكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذي سوغ
دخول ال على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف في الوزن والمعنى نحو مرضى وجه
الناظم ومن وافقه ان الشاعر متمكن من ان يقول المرضى قيل وقد سبقه الى هذا التوجيه سيبويه
ثم ابن السراج واما ال الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو ال فعلت بمعنى حكاه قطرب — اي هل فعلت
بالعلامة الخامسة الاسناد اليه اي الى الاسم من قوله يميز الاسم ومعنى الاسناد اليه ان
تنسب اليه ما اي حكما تحصل به الفائدة التامة وذلك الاسناد كما في نسبة القيام الى التا في قمت
وكما في نسبة الايمان الى انا في قولك انا مومن واستفيد من هذين المثالين انه لا فرق بين
تاخر المسند اليه وتقدمه ولا بين ان يكون المسند اليه فاعلا ومبتدا ولا بين ان يكون المسند
فعلا ووصفا ثم لا فرق بين الاسناد المعنوي كما مر واللفظي نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض
ومن حرف جر فلا يسند الى الفعل والحرف الا محكوما باسميتهما قال في الكافية وان نسبت
لاداة حكما فاحك او اعرب واجعلها اسما فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة
او سكون وعلى الاعراب ترفعها على الابتداء فصل ينجلي الفعل ويتضح من قسيميه الاسم والحرف — فصل
باربع علامات ذكرها في النظم بقوله بتا فعلت واتت ويا افعلي ونون اقبلن احدها تا
ضمير الفاعل في المعنى فالدور مدفوع والايراد ممنوع اما الدور فلانه اخذ الفاعل في علامة
الفعل واخذ الفعل في تعريف الفاعل واما الايراد فانه يصدق على التا من قولك ما قام الا
انت انها منسوبة الى الفاعل مع ان التا هي الفاعل وهو اسم على الاصح المتصلة بها نار مطلقا — فعل لانهما
كما ان التا الفاعل كقمت بضم التا او مخاطبا نحو تباركت بفتح التا واحترزت بتسكين التا العلامة الثانية

تاء التأنيث الساكنة في الأصل كقامت وقعدت ولا التفات إلى عروض الحركة نحو قالت
ابنته بنقل حركة الهمزة إلى التاء وقالت امرأة العزيز وقالتا آتينا بكسر التاء الأولى وفتحها في
الثانية لالتقاء الساكنين فيهما فأما المتحركة بحركة الإعراب فتختص بالاسم كقائمة وتاء تعريف
والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة وبهاتين
العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين حرفية ليس كالفارسي
ومن تابعه كأبي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي ورد على من زعم حرفية عسى من
الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح أن ليس وعسى فعلان لقبولهما التاءين المذكورتين
تقول لست ولست ولسن وعسيت وعست وبالعلامة الثانية فقط وهي تاء التأنيث رد على
من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع
كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير
نعم السير على بئس العير وتأولهما المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف
الجر على معمول الصفة والأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير
فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم وإنما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لأن تاء الفاعل
لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فإنهما يقبلان العلامتين كما مر العلامة الثالثة ياء المؤنثة
المخاطبة كقومي يا هند وبهذه العلامة رد على من قال كالزمخشري إن هات بكسر التاء وتعال
بفتح اللام اسما فعلين للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر
لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على
حذف حرف العلة من آخرهما والمحذوف من هات الياء كما في ارم والمحذوف من تعال الألف
كما في اخش العلامة الرابعة نون التأكيد شديدة كانت نحو ليسجنن أو خفيفة نحو لنسفعا وليكونا

بسبب حج التشديد ويكونا بالتخفيف واما قوله وهو رؤبة اريت ان جائت به املودا
مرجلا ويلبس البرودا اقائلن احضروا الشهودا فضرورة نادرة دخول نون التوكيد على قائل مع
انه اسم والذي سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو اقائلون
اريت اصله ارايت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل
بالجيم الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول اخبرني ان جاءت هذه ببنات بيتي وجها رجل اسفر
حسن الملمس كالغصن الناعم أأمرانت باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه منكر وقوع ذلك منه ويقابل
انا نقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان يكون اصله اقائل انا فحذفت الهمزة
اعتباطا ثم ادغم التنوين في نون انا على حد لكنا هو الله ربي قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة
الهمزة الى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم ادغم التنوين في نون انا والاول فيه اقصر المسافة
وعليهما اعتراض من وجهين احدهما انه يعتبر في المقيس ان يكون على وزن المقيس عليه و
هنا ليس كذلك لان الالف الثابتة في المقيس عليه مذكورة وفي المقيس محذوفة والثاني ان
هذا الاحتمال انما يتمشى حيث كان المعنى اقائل انا على التكلم اما اذا كان المعنى على الخطاب كما
يعطيه السوابق واللواحق فلا على ان العيني قال والمعنى هل انتم قائلون فاجراه مجرى الفعل نونا
انتهى ويوخذ منه ان الوصف هنا مسند الى ضمير جماعة الذكور بناء على انه يسلك به مع نون
التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم اقف على
نص في ذلك فصل ويعرف الحرف بانه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع المذكورة للاسم و
والفعل ولا غيرها واليه اشار في النظم بقوله سواهما الحرف كهل من حروف الاستفهام وفي
من حروف الجر ولم من حروف الجزم وقد اشار في النظم بهذه المثل الثلاثة وتعبيره بالمثل
مجاز على استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالامثلة كان حقيقة الى بيان انواع الحروف بالنسبة

الي الاختصاص وعدمه فان منها ما لا يختص بالاسما ولا بالافعال ولا يعمل شيئا كهل حيث

لم يكن في حيزها فعل فانها تدخل علي الاسم تقول هل زيد اخوك بخلاف ما اذا كان في حيزها فعل

فيختص بالفعل اما صريحا نحو هل قام زيد وهل يقوم واما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل فعل محذوف

تفسيره المذكور علي حد وان امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الاخفش

والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل اذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال

نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالاسما ولا بالافعال ويعمل كما ولا ولات وان المشبهات

بليس ومنها ما يختص بالاسما فيعمل فيها الجر كفي نحو وفي الارض ايات للموقنين وفي السماء رزقكم

او يعمل النصب والرفع كان واخواتها ومنها ما يختص بالاسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف ومنها

ما يختص بالافعال فيعمل فيها الجزم كلم نحو لم يلد ولم يولد او يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله

لحومها ومنها ما يختص بالافعال لا يعمل فيها كقد والسين وسوف **فصل** الفعل بكسر الفاء من حيث

هو فعل جنس تحته ثلاثة انواع عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والاخفش باسقاط

الامر بناء علي ان اصله مضارع وانتصر لهم الموضح في المغني وقواه وسيأتي تقريره احدها

الفعل المضارع اي المشابه وسيأتي وجه الشبه وعلامته ان يصلح لان يلي لم بان يقع بعدها

من غير فصل نحو لم يقم ولم يشم وهذه العلامة انفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها في النظم

فقال فعل مضارع يلي لم كيشم والافصح فيه اي في يشم فتح الشين مضارع يشم بضم الميم لا ضمها

مضارع بل يكشم بفتح الميم والافصح في الماضي منه شممت بكسر الميم لا فتحها والي ذلك

انه جاء من باب فرح يفرح ونصر ينصر والاول افصح من الثاني وفيه رد علي ابن درستويه

حيث انكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال انه خطأ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن

الاعرابي ونظيرهما كما في الجاربردي وانما سمي هذا الفعل مضارعا لمشابهته للاسم المصدر في اللفظ

ومنها

من جهتي اللفظ والمعنى اما من جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف
مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوايد وتعيين محالها ماعدا الزيادة الاولى واما من جهة
المعنى فلان كل واحد منهما ياتي لمعنى الحال والاستقبال وقال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعت
انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها ولهذا
الشبه اعرب المضارع واستحق التقديم في الذكر على اخويه الماضي والامر فينبغي للشخص ان
يتحلى بالاوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على اقرانه وسمي ذلك كلمة من الكلمات على معنى
الفعل المضارع وهو الحدث المقترن باحد الزمانين الحال والاستقبال ولم تقبل تلك الكلمة
لم نهى الاسم اما الوصف كضارب الان او غدا واما الفعل كاوه واف بمعنى التوجع والتضجر فاوه
اسم لاتوجع واف اسم لاتضجر وفي اف اربعون لغة ذكرها في الارتشاف وحاصلها ان
الهمزة اما ان تكون مضمومة او مكسورة او مفتوحة فان كانت مضمومة فالفا ان عشر
لغة وحاصل ضبطها انها اما مجردة عن اللواحق او ملحقة بزوايد والمجردة اما ان تكون اخرها
ساكنا او متحركا والمتحركة الاخر اما مشددة او مخففة وكل منهما بتثليث الاخر مع التنوين
وعدمه فهذه اثنا عشرة في المتحركة والساكنة اما مشددة او اربع عشرة واللواحق لها من
الزوايد اما هاء السكت او حرف المد فان كان هاء السكت فالفا مثلثة مشددة فهذه
سبع عشرة فان كان مدة فهي اما واو او ياء او الف والفاء فيهن مشددة والالف اما
مفخمة او بالامالة المحضة او بين بين فهذه خمس اخرى مع السبع عشرة فاحدى عشرة مثلثة الفا
مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وبفتح الفا وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه
فهذه اربع لغات والحادية عشرة افي بالامالة وان كانت مفتوحة فالفا مشددة مع
الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة اف بالسكون في الامالة والسابعة افاه بهاء السكت

محففة فهذه ١٢

وان كانت مكسورة

فهذه السبع مكملة للاربعين النوع الثاني الفعل الماضي ويتميز عن اخويه المضارع والامر
بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس تقول تباركت يا الله وعسيت ولست او تاء التانيث
الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس تقول نعمت وبئست وعست وليست ففيه تنكير رب عسى وليس على
اشتراك التائين فيهما كما اوما اليه سابقا بقوله وبهاتين العلامتين ويلزم تنكير رب تبارك
ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التانيث الساكنة كما اوما اليه سابقا
بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفرد
يعني تاء التانيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الاجرومية للشيخ
البخاري ان تبارك يقبل التائين تقول تباركت يا الله وتباركت اسماء الله تعالى وهذا ان
كان مسموعا فذاك والا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتائين ان
ال في التائين في قول الناظم وماضي الافعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت واتت ومتى
دلت كلمة على معنى الفعل الماضي وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي ولم تقبل تلك الكلمة
احدى التائين المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة فهي اسم اما وصف كضارب
امس ولفعل كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفيها
اربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه افعل في التعجب وما عدا
وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فانها افعال ماضية ولا تقبل احدى التائين فيلزم
ان تكون اسماء لانا نقول عدم قبولها لاحدى التائين عارض نشأ من استعمالها في التعجب و
الاستثناء والمدح والعبرة بالاصل النوع الثالث فعل الامر وعلامته ان يقبل
نون التوكيد مع دلالته على الامر اي الطلب بصيغته فالدور ونحوه فرع وايراد الامر باللام ممنوع
فان دلالته على الطلب انما من اللام لا من الصيغة بخلاف الامر بالصيغة نحو قم فانه دال

على الفتحة وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم وسمتها بالنون فعل الامر ان امر فهم
فان قبلت كلمة النون المذكورة ولم تدل تلك الكلمة على الامر الذي هو الطلب فهي فعل مضارع
نحو لتسجنن وليكونن او فعل التعجب نحو احسنن بزيد فانه ليس امرا على الاصح بل على صورته وان
دلت كلمة على الامر الذي هو الطلب ولم تقبل النون المذكورة فهي اسم اما المصدر نحو صبرا بني
عبد الدار بمعنى اصبروا او للفعل كنزال ودراك بمعنى انزل وادرك او هي حرف نحو كلا بمعنى انته و
هذا التمثيل بنزال ودراك اولى من التمثيل بصه وحيهل في قول الناظم والامر ان لم يك للنون
محل فيه هو اسم نحو صه وحيهل فان اسميتهما اي اسمية صه وحيهل معلومة مما تقدم في علا
مات الاسم لانهما يقبلان التنوين تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغي للموضح ان
لا يمثل فيما تقدم باف لانها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم ايضا ثم النظر في انهما
ولعل هل يقبلان نون التوكيد فيدخلان في علامة الامر او لا فيخالف ما اختاره اولا فيهما
ولله دره حيث تمم اقسام اسم الفعل من الماضي والمضارع ومفهومي علامة الامر التي اغفلها
الناظم هذا باب شرح المعرب وشرح المبني المشتقين من الاعراب والبناء وانما قدم
الفرع على اصله وان كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الا
عراب والبناء تاصيلا وتفريعا الاسم بعد التركيب ضربان اشار به الى ان في كلام الناظم
حذفا والتقدير الاسم منه معرب ومنه مبني على حد فمنهم شقي وسعيد فاندفع الاعتراض بان عبارة
الناظم تقتضي بظاهرها ان من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء آخر وهو لم يذكره ضرب معرب
وهو الاصل في الاسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه ويسمى الاسم المعرب متمكنا
لتمكنه في باب الاسمية ثم ان كان منصرفا سمي امكن والا سمي غير امكن وانما يعرب الاسم اذا لم
يشبه الحرف فيهما وانما كان الاصل فيه الاعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية الا

باب شرح المعرب
شرح المبني

مضافة تفتقر في التمييز بينهما الى الاعراب وضرب مبني وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم
لا معرب ولا مبني ويسمى خصيا وليس بشئ والمبني هو الفرع ويسمى لعدم اعرابه غير متمكن في الاسماء
وانما بني الاسم اذا اشبه الحرف لا الفعل عند الناظم شبها قويا يدنيه منه اي يقرب الشبه المذكور
الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم لشبه من الحروف مدني وانواع هذا الشبه اربعة احدها
الشبه الوضعي اي المنسوب الى الوضع الاصلي وهو المشار اليه بقوله في النظم كالشبه الوضعي في اسمي
جئتنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يكون الاسم موضوعا على حرف واحد او على حرفين فقط
سواء كان ثانيهما حرف لين ام لا فالاول هو الموضوع على حرف واحد او على حرفين فقط
كتاء قمت اي كالتاء من قمت فانها في حال الكسر شبيهة بنحو باء الجر مطلقا ولام الامر مع الظاهر غير
المستغاث وفي حال الفتح شبيهة بنحو واو العطف وفائه وفي حال الضم شبيهة بنحو مُ الله في القسم في
من ضم الميم اذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها في شرح الشذور في الحروف المبنية على الضم
والثاني وهو الموضوع على حرفين كنا من قمنا فانها اي فان ثانيها شبيهة بنحو قد وبل وما ولا
قال الشاطبي ونا في قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا اوليا كما ولا فان
شيئا من الاسماء على هذا الوضع غير موجود ونص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين
وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه يعترض
ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بانهما موضوعان على حرفين فان منهما هل وبل ثم قال فالحاصل
الجملة وضع الحرف المختص به انما هو اذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم
فما اشار اليه هو المحقق ومن اطلق القول في الوضع على حرفين و[illegible] به شبه الحرف فليس اطلاقه
بسديد انتهى ثم استشعر اعتراضا بان اب واخ على حرفين مع انهما معربان فاجاب بقوله
انما اعرب اب واخ لضعف الشبه بكونه عارضا بحذف لامهما فان اصلهما قبل الحذف [illegible]

بدليل قولهم في التثنية ابوان واخوان برد المحذوف والتثنية ترد الاشياء الى اصولها
فثبت انهما موضوعان على ثلاثة احرف واما ابان وخان من غير رد فتثنية ابا واخا
بالقصر كما سيأتي فان قيل لم لم تبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة احرف كنعم و
على فالجواب ان هذا الشبه مهجور لان اكثر الاسماء موضوع على ثلاثة احرف فيلزم ان يكون
غالب الاسماء مبنيا فان قيل نحن نجد بعض الاسماء الثلاثية مبنيا كنحن فالجواب ان بناء
نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه اخر يأتي في بناء المضمرات النوع الثاني الشبه المعنوي
وهو المشار اليه بقول الناظم والمعنوي في متى وفي هنا وضابطه المنطبق على جزئياته ان
يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف اي من المعاني التي تؤدى بالحروف سواء وضع لذلك
المعنى الذي تضمنه ذلك الاسم حرف ام لا يوضع له حرف اصلا فالاول وهو الذي تضمن معنى
وضع له حرف كمتى فانها تستعمل شرطا فتجزم فعلين نحو متى تقم اقم وهي حينئذ اي حين اذا استعملت
شرطا تشبهه في تادية المعنى وهو تعليق الجواب على الشرط ان الشرطية نحو ان تقم اقم وتستعمل استفهاما الشرطية بان
فلا تجزم شيئا نحو متى نصر الله وهي حينئذ اي حين اذا استعملت استفهاما تشبهه في تادية
المعنى وهو طلب الفهم بهمزة الاستفهام في طلب التصور ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان يقال
اي الشرطية واي الاستفهامية اشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فاشار الى جوابه
بقوله وانما اعربت اي الشرطية نحو ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي فايا اسم شرط
جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لان لها الصدر وما صلة والاجلين مضاف
اليها وجملة فلا عدوان علي جوابها واي الاستفهامية نحو فاي الفريقين احق بالامن فاي
اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف اليها واحق خبر المبتدأ لضعف الشبه فيهما بما عارضه من
ملازمتهما للاضافة الى المفرد وفي بعض النسخ للازومها بالافراد والمراد لما يعتريه اي في الشطر

والاستفهام للاضافة التي هي من خصائص الاسماء ولا تورد حينئذ واذا اضافتهما الى جملة بخلاف
اي والثاني وهو الاسم الذي يتضمن معنى لم يوضع له حرف نحو هنا من اسماء الاشارة للمكان
فانها متضمنة لمعنى الاشارة اي المعنى هو الاشارة فالاضافة بيانية كشجر اراك وهذا
المعنى الذي هو الاشارة لم تضع العرب له حرفا يدل عليه ولكنه من المعاني التي من
حقها ان تؤدى بالحروف لانه اي معنى الاشارة كالخطاب الموضوع له الكاف
المسماة بكاف الخطاب ومثل التنبيه الموضوع له هاء المسماة بها التنبيه فالحرف فهنا
لتضمنها معنى الاشارة مستحق للبناء لتضمنه اي لفظ هنا لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع
ليؤدى به الاشارة وعدل عن قول اكثرهم لانه كالمتضمن المنسوب الى الخطاب والتنبيه
هما يكتنفان الاشارة في بعض المواضع نحو هذاك فوضع للتنبيه ها وللخطاب الكاف وترك
الاشارة بلا حرف فكانت تستحق ان يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها
اعرب هذان وهاتان من اسماء الاشارة مع تضمنهما لمعنى الاشارة لضعف الشبه بما
عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الاسماء وهذا القول مبني على
قولين فان من قال بانهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بانهما مبنيان قال انهما
على صورة المثنى وليسا بمثنيين حقيقة وهو الاصح لان من شرط التثنية قبول التنكير واسماء
الاشارة ملازمة للتعريف كما ذكره في شرح الشذور ففي حالة الرفع وضعا على صيغة
المثنى المرفوع وفي حالتي الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله
اولا وانما اعرب هذان وهاتان يقتضي انهما مثنيان حقيقة كالقول الاول وقوله ثانيا
مجيئهما على صورة المثنى يقتضي انهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثاني واذا جمع بين طرفي
كلامه انتج انهما معربان مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم اقف عليه النوع الثالث

بمثنيين

الاستعمالي وهو ان يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول الناظم وكنيابة عن
الفعل بلا تأثر وكافتقار اصلا وضابطه المنطبق على جزئياته ان يلزم الاسم طريقة الحروف الدالة على المعاني كان ينوب الاسم عن الفعل في معناه وعمله ولا يدخل عليه
عامل من العوامل فيتأثر به لفظا او محلا قال زهير ونعم حشو الدرع انت اذا دعيت
نزال ولج في الذعر فمن الاسناد الى اللفظ اي اذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيتأثر بالنصب
جواب النفي المسبب على الدخول الناشي عنه التأثير ليفهم منه ان العامل قد يدخل ولا
يؤثر مع ان العوامل اللفظية لا تدخل على اسماء الافعال بالاتفاق كما صرح به الموضح
في باب الاضافة فلو اقتصر على نفي الدخول كما فعل في المشبه به الآتي لكفاه ولكنه
حاول شرح قول الناظم بلا تأثر الذي لو حذف وجعل الالف في قوله اصلا ضمير تثنية
عائدا على النيابة والافتقار او للاطلاق والحذف من الاول لدلالة الثاني عليه و
الاصل كنيابة بلا اصلت وافتقار اصل لسلم مما نقله الشاطبي عن بعض الشروح حيث قال هذا في
تلفيق المحصول فان تقديره من شرط بناء اسم الفعل ان لا يكون العامل مؤثرا في لفظه و
هذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل ان
لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد به المصدر النائب عن فعله لان نيابته عن الفعل عارضة
في بعض التراكيب كما هو جوابه بخلاف اسم الفعل فان نيابته عن الفعل متاصلة في المرتجلات ومنزلة
منزلة المتاصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل واعراب المصدر النائب عن
فعله مع ان كلا منهما نائب عن الفعل والا فما الفرق فليتامل وكان يفتقر الاسم افتقارا
متاصلا الى جملة اسمية او فعلية فالاول هو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل كهيهات وصه و
واوه سميت اسماء الافعال فانها فان هيهات وصه واوه نائبة عن بعد بضم العين واسكت واتو

من طرائق

على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل
امر وهو اسكت واوه نائبة عن فعل مضارع وهو اتوجع والاصح انه لا يدخل عليها شيء من العوامل
اللفظية والمعنوية فتتأثر به على القول الصحيح من انها لا محل لها من الاعراب وقد بسطت الخلاف
في ذلك في باب اسم الفعل فاشبهت من الحروف ليت ولعل مثلا الا ترى انهما نائبان عن
الفعل فليت نائبة عن اتمنى ولعل نائبة عن اترجى ولا يدخل عليهما عامل اصلا فضلا عن ان تتأثر
واحترز الناظم بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فانه
ضربا نائب عن اضرب وهو مع هذا اي مع كونه نائبا عن الفعل معرب وذلك لانه منصوب بالفعل المحذوف
وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما انه اذا ناب عن ان والفعل تدخل عليه العوامل اللفظية فتؤثر فيه
تقول في الرفع اعجبني ضرب زيد وفي النصب كرهت ضرب عمرو وفي الخفض عجبت من
وبهذا التقدير يندفع ما قيل ان التمثيل غير مطابق للحكم والثاني وهو الذي يفتقر افتقارا
متأصلا الى جملة كاذ واذا من ظروف الزمان وحيث خاصة من ظروف المكان و
في التمام نادر وكالذي والتي من الموصولات الا ترى انك تقول جئتك اذ فلا يتم المعنى
اذ حتى تقول جاء زيد ونحوه من الجمل وكذلك الباقي من الظروف والموصولات فانها اشبهت
الحروف باسرها في افتقارها في افادة معناها الى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا الى جملة لانها
انما وضعت لتشبه معاني الافعال الى الاسماء واحترز بذكر الاصالة المستفادة من قول الناظم متأصلا
من نحو يوم في هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيوم في قراءة الرفع خبر هذا وهو مضاف بدليل حذف
تنوينه الى الجملة بعده وهي الفعل ومفعوله وفاعله والمضاف هنا مفتقر الى ذكر المضاف اليه
في افادة معناه ولكن هذا الافتقار عارض في بعض التراكيب ويزول في بعضها الا ترى
انك تقول ما صمت يوما اذا اخبرت عن الترك وصمت يوما اذا اخبرت عن الايجاد فلا تحتاج

في قام بمعنى يوم الى شيء آخر واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان من اسماء المصادر وعند من
الظروف فانهما مفتقران بالاصالة لكن افتقارهما الى مفرد لا الى الجملة تقول سبحان الله
وجلست عند زيد فلذلك اعربا نصبا على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف
تقديره اسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من ان سبحان ملازم للاضافة هو المشهور وقال
الفخر الرازي سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف واذا لم يضف ترك تنوينه فقيل
سبحان من زيد اي براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاجر وانما منع من الصرف لانه معرفة
وفي آخره الف ونون انتهى بحروفه واما استعمال عند غير مضاف كقوله كل عند لك عندي
لا يساوي نصف عندي فمن كلام المولدين وليس بحجة خلافا للحريري بل كل كلمة ذكرت
مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب وتحكى اصلها قاله في المغني ثم استشعر اعتراضا (تصرف م)
بان اللذين واللتين واياً من الموصولات معربة مع انها مفتقرة بالاصالة الى جملة
فاجاب بقوله وانما اعرب اللذان واللتان واي الموصولة في نحو اضرب ايهم اساء بنصب اي
لان جملة اساء صلة لها فسقط القول بان اياً مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر
صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه ان يكون خبره مفردا
ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي لضعف الشبه متعلق بقوله اعرب بما عارضه
المعروف من المجيء بها لما تعلق بعارضه على صورة التثنية متعلق بالمجيء وهو راجع الى اللذين
واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين وبما عارضه من لزوم الاضافة الى مفرد
راجع لاي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه ان يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل
ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وادخله ابن
مالك في الشبه المعنوي وادخله غيره في الاستعمالي وادخل الشاطبي اسماء الاصوات في قوله (في بعض كتبه م)

النظم وكناية عن الفعل بلا تأثر فقال لا لانها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعا
ما يعطيه الفعل لو كان للزجر او الاستدعا لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب
على اسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما اشبه الحرف من الاسم واما ما سلم منه
من مشابهة الحرف فمعرب وهو اي المعرب نوعان ما يظهر اعرابه كارض تقول هذه ارض
بالرفع ورايت ارضا بالنصب ومررت بارض بالخفض وما لا يظهر اعرابه كالفتى من المقصور
تقول جاء الفتى بضمة مقدرة على الالف ورايت الفتى بفتحة مقدرة عليها ومررت بالفتى بكسرة
مقدرة عليها ونظير الفتى في تقدير الحركات في آخره سما بضم اوله وفتح ثانيه والقصر كهدى
وهي اي سما لغة في الاسم من ست ثانيها سمى بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها
بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها والى ذلك
الاشارة بقول الناظم ومعرب الاسماء ما قد سلما من شبه الحرف كارض وسما وسما بضم السين و
القصر لغة في الاسم بدليل قول بعضهم وقد سال عن اسم شخص ما سماك اي ما اسمك
حكاه صاحب الافصاح فيه وجه الدلالة منه انه اثبت الالف مع الاضافة وذلك يقتضيه
مقصورا واما انه يقتضي ضم السين فلا اذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة
بقول ابي خالد القناني في النسبة الى القنان بفتح القاف جبل لبني اسد والله اسماك سما مباركا
وهو ليس بنص في المقصور فلا حجة لذلك قال وا اما قوله والله اسماك سما مباركا
آثرك الله به ايثاركا فلا دليل فيه لانه اي سما منصوب منونا فيحتمل ان الاصل سم من غير
قصر ثم دخل عليه الناصب وهو اسماك ففتح اي نصب على انه مفعول ثان لانه بمعنى سماك
وقد روي به ايضا كما تقول في يد اذا دخل عليها ناصب رايت يدا ومعنى آثرك الله
ايثاركا اخصك بهذا الاسم المبارك كايثاره اياك بالفضل فاضاف المصدر الى مفعوله

لأسماك ح

فصل

فصل والفعل ايضاً ضربان ضرب مبني وهو الاصل في الافعال اذ لم يعتورها معانٍ
تفتقر في تمييزها الى اعراب وضرب معرب وهو بخلافه اي بخلاف المبني وهو الفرع فالمبني
من الافعال نوعان احدهما الفعل الماضي مبني باتفاق وبناؤه على الفتح لخفته ثلاثيا كان
كضرب او مزيدا رباعيا كدحرج او خماسيا كانطلق او سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وانما
بني على حركة لمشابهته المضارع في الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ونقل
الضم والكسر ونقل الفعل لو الى الفتح لخفته واما ضربت ونحوه مما اتصل به ضمير رفع متحرك
بارز فالسكون فيه عارض اوجبه كراهتهم اي العرب توالي اربع متحركات وهي احرف
الفعل [illegible] وتاء الفاعل فيما هو كالكلمة الواحدة لان تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل
نزلت منه منزلة الجزء وكذلك ضمة الباء من ضربوا عارضة لمناسبة الواو وباضافة المصدر
لمفعوله وحذف فاعله والاصل لمناسبتها الواو والنوع الثاني الامر مبني على الاصح عند
جمهور البصريين والى هذين الاشارة بقوله وفعل امر ومضي بنيا وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه
على الفتح كما تقدم والامر بناؤه على ما يجزم به مضارعه المبدوء بتاء الخطاب فنحو اضرب مبني
على السكون فان مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب ونحو اضربا واضربوا واضربي مبني على
حذف النون لان مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي ونحو اغز
واخش وارم مبني على حذف آخر الفعل لان مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش
ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الالف وارم مبني على حذف الياء
وذهب الاخفش والكوفيون الى ان الامر معرب مجزوم بلام الامر وانها حذفت حذفا مستمرا
في نحو قم واقعد والاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة
قال الموضح في المغني وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي

وقد دل عليه الحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا
او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش
كي تقضي حوائج المسلمين وكقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا
خذوا مصافكم ولانك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم
ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان
كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند
نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا
ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني وهذه
ما وعدناه به عند تقسيم الافعال والمعرب من الافعال المضارع نحو يقوم زيد لكن لا
مطلقا على الاصح بل بشرط سلامته من نون الاناث ومن نون التوكيد المباشرة والى ذلك
الاشارة بقوله * واعربوا مضارعا ان عريا * من نون تاكيد مباشر ومن * نون اناث
فانه مع نون الاناث مبني على الاصح على السكون كالماضي نحو والمطلقات يتربصن وذهب
السهيلي الى انه مع نون اناث معرب تقديرا ومع نون التاكيد المباشرة مبني على الاصح
وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني ايضا وقيل الجميع معرب تقديرا والمختار انه
مع المباشرة مبني على الفتح نحو لينبذن لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين
الفعل والنون الف اثنين او واو جمع او ياء مخاطبة لم يحكم على الاصح ببنائه لانهم لا يركبون
ثلاثة اشياء واما نون التاكيد غير المباشرة لفظا او تقديرا فانه اي المضارع معها معرب
تقديرا نحو لتبلون مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة المذكورين من البلاء وهو التجربة اصله
قبل التوكيد تبلوونا كتنصرون بواوين الاولى لام الفعل والثانية واو الجماعة

فاما ان تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها او تقول تحركت وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان الواو والالف على التقدير الاول والالف
والواو على التقدير الثاني فحذف اول الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم اكد بالثقيلة
فصار لتبلونن بثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات فالتقى ساكنان
واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف احدهما فحركت الواو بحركة تجانسها
وهي الضمة ولم تحرك النون محافظة على الاصل ولعروض الضمة لم تقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فهي مقدرة الثبوت لانها علامة الرفع
بخلاف ما اذا حذفت للجازم فان المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا ونحو فاما ترين اصله قبل
التوكيد ترايين كتمنعين نقلت حركة الهمزة الى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح
الراء وكسر الياء الاولى وسكون الثانية فاما ان تقول حذفت الكسرة لاستثقالها او تقول
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف اولهما كما مر
فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل الجازم وهو ان الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت
نون الرفع فصار فاما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها ثم اكد بالنون فالتقى ساكنان
ياء المخاطبة ونون التاكيد وتعذر حذف احدهما فحركت الياء بحركة تجانسها وهي الكسرة
الى آخر ما مر في لتبلون ونحو ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنهي تتبعان بتخفيف النون للرفع فدخل
عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان الالف ونون
التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لانها لا تقبل الحركة
ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة
بعد الالف هذه امثلة غير المباشرة لفظا واما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك لضم الدال

اصله قبل التوكيد والنهي يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار
يصدونك ثم اكد بالثقيلة فالتقى ساكنان فحذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار ولا يصدنك
فنون التوكيد وان باشرت الفعل لفظا الا انها لم تباشره في الاصل لان الواو المحذوفة
فاصلة بينهما تقديرا والضابط ان الفعل المضارع ان كان اذا اكد بالنون بني وان
يرفع بثبات النون فانه اذا اكد بالنون لا يبقى على اعرابه لفظا او تقديرا لوجود الفاصل لفظا
او تقديرا وقد تبين بما قررنا ان الاعراب التقديري في لتبلون خاصة بخلاف فاما ترين
ولا تتبعان فانه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه والحروف كلها مبنية لانها لا تتصرف
ولا يتعاقب عليها من المعاني ما يحتاج معه الى اعراب وهذه العبارة احسن من قوله
النظم وكل حرف مستحق للبنا اذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع
شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على
القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى
العامل من شبه الاعراب وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين

فصل

وانواع البناء اربعة لا زائد عليها احدها السكون وهو الاصل واليه اشار بقوله والاصل
في المبني ان يسكنا وانما كان الاصل في البنا السكون لخفته واستصحابا للاصل وهو
عدم الحركة فلا يبنى عليها الا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو امس وكون الكلمة على حرف
واحد كتاء قمت وكونها عارضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها اصل في التمكن كاول
وشبهها بالمعرب كضرب ويسمى عدم الحركة البناء وقفا كما يسمى سكونا والسكون خفيف و
لخفته دخل في الكلم الثلث الحرف والفعل والاسم ففي الحرف نحو هل وفي الفعل
نحو قم وفي الاسم نحو كم قدم الحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لانه الاغلب فيه والنوع

يرفع بالضمة فانه

الثاني بالفتح وهو اقرب الحركات الى السكون لحصوله بادنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فان الاول انما يحصل باعمال العضلتين معا الواصلتين الى طرفي الشفة والثاني انما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة الى اسفل فلهذا القرب دخل الفتح اقسام الكلم الثلث في الحرف نحو سوف وفي الفعل نحو قام وفي الاسم نحو اين والنوعان الاخران وهما الكسر والضم ثقيلان ولثقلهما لكونهما يحتاجان الى اعمال احدى العضلتين او كليهما وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما لم يدخلا فيه لئلا يجمع بين الثقيلين ودخلا في الحرف والاسم لخفتهما بدلالتهما على شيء واحد فالكسر في الحرف نحو لام الجر الداخلة على ظاهر غير مستغاث والكسر في الاسم نحو امس عند الحجازيين بشرطه الآتي والضم في الحرف والاسم نحو منذ في لغة من جر بها او رفع فانها الجارة للاسم حرف والرافعة له اسم وسيأتي ذلك في باب حروف الجر والى انواع البنا الاربعة الاشارة بقوله في النظم وبنه ذو فتح وذو كسر وضم كاين امس حيث والساكن كم واقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمي الاول ضما لانه ينشأ من ضم الشفتين او لانه رفعها ثانيا وسمي الثاني كسرا لانه ينشأ من انجرار اللحي الاسفل الى الاسفل انجرارا قويا وسمي الثالث فتحا لانه يتولد من مجرد فتح الفم والحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم في باسيبويه والفتح في نحو الفتى الاعلى

فصل

الاعراب لغة البيان واصطلاحا تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا او تقديرا على القول بانه معنوي وعلى القول بانه لفظي اثر ظاهر في اللفظ او مقدر فيه يجلبه العامل في اخر الكلمة التي هي اسم لم يشبه الحرف او فعل مضارع لم تتصل به نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالاثر الظاهر او المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما يلفظ به من حركة او حرف او سكون او حذف والمراد بالمقدر

مانوي من ذلك كما نوي الضمة فالفتحة والكسرة في الفتى وكما نوي الواو في يدعو ومعنى فعل
وكما نوي النون في نحو لتبلون وكما نوي حذف الحركة في نحو لم يقرا اذا كان الابدال قبل دخول
الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للاعراب والمراد باخر الكلمة ما كان
آخرا حقيقة كدال زيد او حكما كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والاعراب جنس والانواع
الداخلة تحته اربعة رفع ونصب يشتركان في اسم وفعل فالرفع نحو زيد يقوم فزيد مرفوع
بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد والنصب نحو ان زيدا لن يقوم فزيدا منصوب بان ويقوم منصوب
بلن وجر مختص بمعنى في اسم نحو مررت بزيد فزيد مجرور بالباء وجزم مختص بمعنى في فعل نحو لم
يقم فيقم فعل مجزوم بلم والى هذا اشار الناظم بقوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا لاسم
وفعل نحو لن اهابا والاسم قد خصص بالجر كما قد خصص الفعل بان ينجزما وهذه الانواع
الاربعة التي هي الرفع والنصب والجر والجزم علامات جمع علامة بمعنى علم او جمع علم كاصطلاحات
جمع علم كما اصطلح فالضمة علم ومعناه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال ان في كلامه
تناقضا وذلك انه جعل الاعراب اولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله اثر الى اخره وجعلها
ثانيا علامات الاعراب بقوله ولهذه الانواع الاربعة علامات اصول وهي الضمة للرفع نحو جاء زيد
والفتحة للنصب نحو رايت زيدا والكسرة للخفض نحو مررت بزيد وحذف الحركة للجزم نحو لم يقم وذلك
يستفاد من قول الناظم فارفع بضم وانصبن فتحا وجر كسرا واجزم بتسكين وعلامات
فروع نائبة عن هذه العلامات الاصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والالف
والنون واربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والالف والياء وحذف النون واثنان ينوبان
عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحد ينوب عن حذف الحركة وهو حذف حرف العلة وحذف
النون والى هذا الاشارة بقوله وغير ما ذكر ينوب وهذه العشرة واقعة في جملة ابواب متفرقة

الباب الاول المشار اليه بقول الناظم وارفع بواو وانصبن بالالف واجرر بياء ما من الا
سماء اصف من ذاك ذو ان صحبة ابانا والفم حيث الميم منه بانا اب اخ حم كذاك و
هن وهو باب الاسماء الستة المعتلة المضافة فانها ترفع بالواو نيابة عن الضمة وتنصب
بالالف نيابة عن الفتحة وتخفض بالياء نيابة عن الكسرة وهي ذو بمعنى صاحب لا بمعنى الذي
والفم اذا فارقته الميم لا المتصل بها والاب والاخ بالتخفيف والحم بغير همز والهن قال
ابن مالك في شرح العمدة جعل اولها ذو لانه مخصص بملازمة الاعراب بالحروف وجعل
فوه قرين ذو في الذكر لتساويهما في لزوم الاضافة الا لفظا والاعراب بالحروف الا ان
ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو يضاف اليها فلهذا انحط عن درجة ذو واخر عنه والاب و
الاخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف اذا اضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر
قبل الهن واخر الهن لان اعرابها بالحروف قليل انتهى ملخصا ويشترط لاعراب هذه
الاسماء بالحروف في غير ذو ان تكون مضافة لا مفردة عن الاضافة فان افردت عنها اعربت
بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع نحو وله اخ فاخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور
قبله والنصب نحو ان له ابا فابا اسم ان وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر
نحو وبنات الاخ فالاخ مجرور باضافة بنات اليه ثم استشعر اعتراضا بان فا جاء معربا بالحرف
مع انه مفرد فاجاب بقوله واما قوله يعني العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا فانما ذلك لانه منصوب
بالالف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع انه غير مضاف وخرجه ابو الحسن و
تابعه ابن مالك على انه حذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه او الاضافة منوية في المعطوف
والمعطوف عليه اي خياشيمها وفاها فابقاه على حاله غير مضاف اضافة صريحة وقال ابن كيسان
انما جاز ذلك لانه موضع لا يلحقه التنوين فحذف يعني التنوين وبقي مفردا على حرفين اذ الالف

هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك ان يبقى على حرف واحد فعلى قول المنا مالك
لا يشترط في الاضافة ان تكون ملفوظة والمنوية في ذلك سواء ويشترط في الاضافة ان تكون لغير الياء
الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغايب
وفروعهما فان كانت الاضافة للياء المذكورة اعربت هذه الاسماء بالحركات المقدرة في الاحوال
الثلاثة على الاصح فالرفع نحو واخي هرون هو افصح مني لسانا فاخي مرفوع على الابتداء و
رفعه ضمة مقدرة على الخا منع من ظهورها اشتغال الاخر بحركة المناسبة وهرون بدل منه
او عطف بيان عليه وجملة هو افصح مني لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة فاخي يحتمل ان يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل ان يكون مرفوعا
على انه خبر اول لان وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الاوجه الثلاثة اني لا املك الا
نفسي واخي فاخي يحتمل ان يكون مرفوعا وان يكون منصوبا وان يكون
مجرورا فرفعه من ثلاثة اوجه احدها ان يكون عطفا على الضمير المستتر في املك ذكره
الزمخشري واعترضه الموضح بان املك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه
انه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع والذي حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنا الوجه الثاني ان يكون معطوفا على
ان واسمها الثالث ان يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير واخي لا يملك الا نفسه
على هذا من عطف الجمل وعلى الاول ليس من عطف المفردات ونصبه من وجهين احدهما
يكون معطوفا على اسم ان والثاني ان يكون معطوفا على نفسي وجره من وجه واحد
هو ان يكون معطوفا على الياء المجرورة باضافة نفس اليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم
اعادة الجار واستغني عن اشتراط التكبير والافراد المقابل للتثنية والجمع بالاصل حيث اقتصر

بل الملفوظة

على قوله وشرط ذا الاعراب ان يضفن لا لليا لكونه ذكرها كذلك وذو حالة افرادها
ملازمة للاضافة لغير اليا من اسماء الاجناس الظاهرة غير الصفات فلا حاجة الى اشتراط
الاضافة فيها لانها حاصلة والاشتراط لتحصيل ما ليس بحاصل واذا كانت ذو موصولة
بمعنى الذي واخواته لزمها الواو في الاحوال الثلاثة غالبا والبنا على السكون وقد تعرب
بالحروف الثلاثة رفعا ونصبا وجرا كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي فاما كرام موسرون
رايتهم فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا هكذا رواه ابو الفتح بن جني باليا معربا ورواه غيره
بالواو على البنا واذا ثبت اعرابها في الجر قلنا به في الرفع والنصب وقيد ابن الصايغ
ذلك بحالة الجر لانه محل السماع واذا لم تفارق الميم الفم اعرب بالحركات الثلاث سواء
اضيف او لا ولا يختص ثبوت الميم حالة الافراد بالضرورة نحو يصبح ظمآن وفي البحر فمه خلافا
للفارسي ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم اطيب عند الله من ريح
المسك فصل والافصح في الهن اذا استعمل مضافا النقص اي حذف اللام منه وعلى
ولعله الى ذلك الاشارة بقوله والنقص في هذا الاخير احسن فيعرب بالحركات الثلاث
على العين وهي النون فيقول هذا هنك ورايت هنك ونظرت الى هنك ومنه اي ومن
النقص في الهن الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه
بهن ابيه ولا تكنوا قال الموضح في شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة
فعين مهملة مفتوحة فزاي مشددة اي من انتسب وانتمى وهو الذي يقول يا لفلان ليخرج
الناس معه الى القتال في الباطل فاعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد
مشددة معجمة اي قولوا له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له ذلك
استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده اي تمسك بذكر ابيك الذي انتسب

في الفم

فصل

اليه عساه ان ينفعك فاما الحن فيا الحبيبك ولا تكنوا الى لا تذكر والكناية الذكر وهو الهن بلا ذكره
الصريح اسم الذكر وهو الاير ويكنو بالفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد في قوله هن
ابيه اذا استعمله منقوصا انتهى واذا استعمل الهن غير مضاف كان بالاجماع منقوصا يقول هذا هن
ورايت هنا ونظرت الى هن وهو اسم يكنى به عن اسماء الاجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل كناية
يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح في شرح القطر ويجوز النقص وهو
حذف اللام والاعراب بالحركات لضعف في الاب والاخ والحم وهو المراد بقول النظم
وفي اب وتالييه يندر فتقول هذا ابك واخك وحمك ورايت ابك واخك وحمك ومررت
بابك واخك وحمك ومنه اي من النقص قوله وهو رؤبة يمدح عدي بن حاتم الطائي بابه اقتدى
عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم فابه الاول مجرور بالكسرة وابه الثاني منصوب بالفتحة و
هذا البيت مقتبس من المثل السائر من اشبه اباه فما ظلم واختلف في معنى نفي الظلم في المثل فقيل
فما ظلم في وضع الشبه في موضعه وقيل فما ظلم ابوه حين وضع زرعه حيث ادى اليه الشبه و
قيل الصواب فما ظلمت اي امه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة ابيه قاله البجائي ومن
مطلق النقص من غير نظر الى الاعراب بالحركات قول بعضهم اي العرب في التثنية اي تثنية
الاب والاخ المنقوصين ابان واخان قال الفراء ابان جاء على لغة من قال هذا ابك قال
الموضح في الحواشي وكذا قياس اخان انتهى فظهر ان المسموع ابان فقط واخان مقيس عليه
واذا جاء اخان قياسا فينبغي ان يكون حمان كذلك ولم اقف عليه ونقل عن ثعلب احمد بن يحيى
انه قال يقال هذا ابوك واباك وابك فمن قال هذا ابوك او اباك قال في التثنية ابوان
ومن قال هذا ابك قال في التثنية ابان والاب والاخ والحم قصرهن اولى من نقصهن وهو المراد
بقول النظم وقصرها من نقصهن اشهر وعدل الموضح عن هذا الى هن لان الاكثر في هن الن

يؤدي الى جمع الثقلة وهو بالعكس ذلك والمراد بالقصر ان يلزم آخرهن الالف المنقلبة عن
لامهن في الاحوال الثلثة فيعرب بالحركات مقدرة عليها كقوله وهو ابو النجم فيما قال الجوهري وقيل
رؤبة ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها انشده ابن جني وغيره وابا اباها الاول عطف
عليه لا شاهد فيه لان كل واحد منهما يحتمل ان يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان
يكون منصوبا بالالف نيابة عن الفتحة ويحتمل ان يكون مقصورا منصوبا بالفتحة مقدرة على الالف
والشاهد في اباها الثاني اذ هو نص في القصر لانه مضاف اليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الالف
لا الجر بالياء وقول بعضهم وهو ابو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا من اشجع في غار
يشربون وهم قاتلون اخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى قام به
على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش لبطل فقال ابو حنش
مكره اخاك لا بطل فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شانه وقيل ان اول من
قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرج الى مبارزة علي رضي الله عنه فلما التقيا قال
مكره اخاك لا بطل فاعرض عنه وذكر الاخ للاستعطاف فاخاك مبتدأ موخر مرفوع بضمة مقدرة
على الالف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبره مقدم ولا يجوز ان يكون مكره مبتدأ
واخاك نايب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي او الاستفهام عند جمهور البصريين
واجازه الاخفش والكوفيون كما سياتي وقولهم بالجر وهم العرب للمراة حماة فانه ينبغي ان يقولوا
للرجل حمى لان صيغة المونث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التانيث فلما انقلبت الى لفظ
الاعراب بين الالف اليها وظهر لانها حرف صحيح والمذكر على اصله فيقدر الاعراب فيه ونظيره
فتى وفتاة وحاصل ما ذكره منها لاصله ان الاسماء الستة على ثلثة اقسام ما فيه لغة واحدة وهو
ذو بمعنى صاحب والفم بغير ميم وما فيه لغتان وهو الهن فان فيه النقص والاتمام وما فيه ثلاث لغات

وهو الاب والاخ والحم فان فيهن الاتمام والقصر والنقص الباب الثاني من الابواب النيابة
باب المثنى وهو في الاصل المعطوف من ثنيت العود اذا عطفته وفي الاصطلاح ما وضع لاثنين
واغنى عن المتعاطفين فما وضع حينئذ لاثنين فصل ودل يخرج لما وضع لاقل كرجلان او
اكثر كصنوان واغنى عن المتعاطفين فصل ثالث يخرج نحو كلا وكلتا واثنين واثنتين وشفع
وزوج وزكا بالتنوين اسم للشفعين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال
الموضح في شرح اللمحة والذي اراه ان النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما
حمل على المثنى انتهى وصرح المرادي بانه ملحق بالمثنى ودخل فيه ايضا تثنية المفرد المذكر اسما كان
او وصفا كالزيدان المسلمان والمؤنث كذلك نحو الهندان المسلمتان وتثنية الجمع المكسر
كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الالف مع الجار
في هذه الامثلة من استعمال المثنى في اول احواله وهو الرفع واقترانها بال المعرفة عوض
عن تعريف العلمية الذاهب عند ارادة التثنية فيما اصله العلمية وجميع ذلك معرب على الاصح
يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها والى ذلك الاشارة
بقوله بالالف ارفع المثنى مع قوله وتخلف اليا في جميعها الالف جرا ونصبا بعد فتح قد الف
وقدم الجر على النصب لان الجر اصل والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج الى ان
المثنى مبني ويشترط في كل ما يثنى عند الاكثرين ثمانية شروط احدها الافراد فلا يثنى المثنى
المجموع الذي لا نظير له في الاحاد الثاني الاعراب فلا يثنى المبني واما نحو ذان وتان واللذان
واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين الثالث
عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب اسناد اتفاقا ولا مزج على الاصح واما المركب تركيب
اضافة من الاعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف اليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا

على حده ولا الجمع

على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ واما نحو الابوان للاب والام فمن باب التغليب السادس
على علميته بل ينكر ثم يثنى اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز واما قولهم القلم احد اللسانين
فمتأول السابع ان لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لانهم استغنوا بتثنية سيّ عن تثنيته
فقالوا سيّان ولم يقولوا سواءان وان لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى اجمع وجمعاء
استغناء بكلا وكلتا الثامن ان يكون له ثانٍ في الوجود فلا يثنى الشمس والقمر واما قولهم القمران للشمس
والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالالف رفعا وبالياء
جرا ونصبا على اللغة المشهورة من يلزمه الالف في الاحوال الثلثة ويعربه بحركات مقدرة ومن العرب
على الالف ومنهم من يلزمه الالف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون اجراء للمثنى مجرى المفرد
قال المرادي في شرح التسهيل والمثنى الحقيقي حملوا عليه في الاعراب بالحروف اربعة الفاظ
اقتصر عليها في النظم اثنين واثنتين في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين مطلقا
سواء افردا او ركبا مع العشرة او اضيفا الى ظاهر او مضمر وتمتنع اضافتهما الى ضمير تثنية
فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما لان ضمير التثنية نص في الاثنين
فاضافة الاثنين اليه من اضافة الشيء الى نفسه قال الموضح في شرح اللمحة وكلا وكلتا بشرط
ان يكونا مضافين لمضمر تقول جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين
كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما فان اضيفا الى ظاهر
لزمتهما الالف في الاحوال الثلثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الالف اعراب المقصور
تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا
الرجلين وبكلتا المرأتين فعلى هذا الف كلا كالف عصا والف كلتا كالف حبلى ووزن كلا
فِعَل كمعى والفها قيل عن واو ولقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء لقلبها ياء في التثنية عند

سيبويه اذا سمي بها ودون كلتا فعلى كذكرى والفها للتانيث والتاء بدل عن لام الكلمة
وهي اما واو وهو اختيار ابن جني او يا وهو اختيار ابي علي والتفرقة بين الاضافة الى الظاهر
والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من اعطاء الاصل للاصل والفرع للفرع ووراء
هذه التفرقة اطلاقان احدهما الاعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الاعراب
بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاه الفراء ويلتحق بالمثنى ايضا ما سمي به منه كزيدان
علما فيرفع بالالف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع ان يجري مجرى سلمان فيعرب
اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واذا دخل عليه ال جر بالكسر كقوله
الا يا ديار الحي بالسبعان وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع الباب الثالث من ابواب البناء
جمع المذكر السالم
باب جمع المذكر السالم وهو الجمع الذي على هجائين كالزيدون من الاسما والمسلمون من الصفات
واتى بالمثال مع الجار مرفوعا لانه اول احواله وهو معرب خلافا للزجاج فانه يرفع بالواو المضموم
ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون او تقديرا نحو وانتم الاعلون ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها
لفظا نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين او تقديرا نحو رايت المصطفين وانهم عندنا لمن
المصطفين والى هذا اشار الناظم بقوله * وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر
ومذنب * وانما فتح ما قبل يا المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين احدهما ان المثنى اكثر من الجمع فخص
بالفتحة لانها اخف من الكسرة بخلاف الجمع والثاني ان نون المثنى كسرت على اصل التقاء
الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسرة ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء فعكسوا
ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير في كل واحد منهما ياء بين فتحة
وكسرة قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع من اسم او صفة ثلاثة شروط
احدها الخلو من تاء التانيث فلا يجمع هذا الجمع من الاسماء نحو طلحة ولا من الصفات نحو علامة بتشديد

لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد
التأنيث بالتاء احترازا من التأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فإنهما يجمعان هذا
الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون الشرط الثاني أن
يكون لمذكر مناسبة بينهما فلا يجمع هذا الجمع علم المؤنث نحو زينب ولا صفة المؤنث نحو حائض لئلا
يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس ولو كان
نحو زيد علما لامرأة امتنع هذا الجمع لما تقدم الشرط الثالث أن يكون لعاقل مناسبة بينهما لأن
هذا الجمع مخصوص بالعقلاء فلا يجمع هذا الجمع نحو واشق علما لكلب وسابق صفة لفرس لعدم العقل
فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم
والصفة ثم يشترط في انفراد كل منهما من الأخرى أن يكون إما علما لأن هذا الجمع يجبر العلمية
الزائلة لأجله وأن يكون العلم غير مركب تركيبا إسناديا ولا مزجيا فلا يجمع المركب الإسنادي
نحو برق نحره علما اتفاقا لأن المحكي لا يغير ولا المزجي نحو معديكرب ونحو سيبويه على الأصح فيهما
تشبيها بالمحكي في التركيب وقيل يجمع نحو بعلبك مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز
في المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه فيقولون
سيبون وسكت عن المركب الإضافي فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثاني فيقول
في غلام زيد علما غلامو زيد وغلامي زيد وعن الكوفيين إجازة جمعهما معا فيقال غلامو
الزيدين وغلامي الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل في قوله علما ما كان علما على التوكيد
نحو أجمع فإنه يقال في جمعه أجمعون وأما صفة يصح جمعها بالألف والتاء وهي التي تقبل التاء
المقصود بها معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة لأن التاء فيهما لتوكيد معنى
المبالغة لا لقصد معنى التأنيث أو صفة لا تقبل التاء ولكنها تدل على التفضيل فالصفة

التي تقبل التاء المذكورة نحو قائم من المجرد ومذنب من المزيد تقول قائمة ومذنبة والصفة
التي تدل على التفضيل نحو افضل فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالالف والتاء
فتقول قائمون ومذنبون وافضلون كما تقال قائمات ومذنبات وفضليات فلا تجمع هذا الجمع نحو جريح
بمعنى مجروح وصبور بمعنى صابر وسكران واحمر لانها لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل لان
جريح وصبور مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى واحمر مؤنثه حمراء فلا يقال
جريحون وصبورون وسكرانون واحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات
وحمراوات فلو جعلت اعلاما جاز الجمعان فصل وحملوا على هذا الجمع السالم للمذكر اربعة
انواع اعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبّه عليها في النظم بقوله وبه عشرونا وبابه الحق
والاهلونا اولوا وعالمون عليونا وارضون شذ والسنونا وبابه فهذه كلها ترجع الى
اربعة انواع احدها اسماء جموع وهي اولو بمعنى اصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل
ذو على غير لفظه وعالمون اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لان العالم عام في العقلاء
وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو اعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح
هنا وذهب كثير الى انه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب
ابو الحسن الى انه اصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب ابو عبيدة
الى انه اصناف العقلاء فقط وهم الانس والجن والملائكة وعشرون وبابه وهو سائر العقود
الى التسعين وكلها في التنزيل قال الله تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا
موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين
عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له
تسع وتسعون نعجة والنوع الثاني جموع تكسير تغير فيها بناء الواحد واعربت بالحروف وهي نحو

فصل

جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيح تثنيته لعله تصريفية ادّت الى حذف الهمزة واحرون بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها وبفتح الحاء المهملة والراء جمع حرة بفتح الحاء ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احرقت بالنار واصلها احرة كما يفهم من قول الجوهري كانه جمع احرة وعلى هذا يشكل المثال لان ابنون جمع باعتبار اصله وهو بنو واحرون باعتبار اصله وهو احرة فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بان ذلك الاصل قد ترك فصار نسيًا منسيًّا وارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وجمع هذا الجمع لانه ربما يورد في مقام الاستعظام كقوله لقد ضجت الارضون اذ قام من بني سدوس خطيب فوق اعواد منبر الا انه سكن الراء للضرورة وسنون بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو او هاء لقولهم في الجمع سنوات وبابه الجاري على سنة وضابطه مستفاد من قوله فان هذا الجمع مطرد في كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يكسر تكسير المعرب بالحركات نحو عضة وعضين واصل عضة باللها من العضة وهو الكذب والبهتان وفي الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل اصله عضو من قولهم عضيته تعضية اذا فرقته ومنه قول رؤبة وليس دين الله بالمعضى اي المفرق فعلى الاول لامها ها ويدل التصغير على عضيهة وعلى الثاني واو ويدل جمعها على عضوات فكل من التصغير والجمع يرد الشي الى اصله وثبة وعزين فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي اصلها عزي فلامها ياء وهي الفرقة تتميز من الناس والعزين الفرق المختلفة لان كل فرقة تعتزي الى غير من تعتزي اليه الاخرى وثبة وثبين والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة واصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت اي جمعت فلامها على الاول واو وعلى الثاني ياء واما الثبة التي هي وسط الحوض فلامه كما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب اذا رجع

وسنهات م

وقيل بل هي محذوفة اللام الفا من ثبيت فعلى الاول الجمع بالواو والنون وجمع على الثاني
بهما وحاصل ما ذكر من محذوف اللام ثلثة انواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة
عزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم
يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين
بضم الثاء وكسرها والاكثر هو الكسر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل قال الله تعالى كم لبثتم في
الارض عدد سنين فسنين مجرور باضافة عدد اليه وعلامة جره الياء الذين جعلوا القرآن
عضين فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء قال الذين كفروا قبلك مهطعين عن
اليمين وعن الشمال عزين فعزين صفة لمهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة
نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل الا بالالف والتاء نحو فانفروا ثبات ولا يجوز ذلك الجمع
المعرب بالحروف في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة غير علمين لان المحذوف منهما
الفاء لا اللام واصلهما وعد ووزن بكسر اولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو
فنقلت الى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض عنها الهاء وشذ لدة ان جمع لدة واصله
ولدة وهي المساوي في السن فان كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون
ولا يجوز ذلك في نحو يد ودم لعدم التعويض من لامها المحذوفة واصلهما يدي ودمي
بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون الى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد الى
فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الاعراب على عينهما وشذ ابون
واخون وهنون فانها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض واصلها ابو واخو وهنو فحذفت
لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء ولا يجوز ذلك في اسم واخت وبنت لان العوض فيهن من
لاماتهن المحذوفة في غير الفاء اما اسم فاصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في

او له و اما اخت وبنت فظاهر كلامه هنا ان اصلهما اخو وبنو حذف لامهما وعوض منهما تاء
التانيث لا هاء التانيث والفرق ان تاء التانيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب
مجردة وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس الى ان تاء اخت
وبنت ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح ولانها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك
الموضح عنه في باب النسب وسلمه وادعى ان الصيغة كلها للتانيث وسياتي قول ان التاء
فيهما للالحاق بجذع وقفل لما فالنسبة الى الثلاثي وشذ بنون جمع ابن لان العوض فيه
همزة الوصل واصله بنو لان مونثه بنت ولم ترد التاء تلحق مونثا الا ومذكره محذوف الواو
كما قاله الجوهري ولا يجوز ذلك في نحو شاه وشفه وان كان محذوفي اللام معوضا عنهما هاء التانيث
لانهما كسرا تكسير العرب بالحركات وذلك ان شاه كسرت على شياه وشفه كسرت على شفاه بالهاء
فيهما واصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما التقت الواو والهاء لزم انقلابها فانقلبت الفا
فصار شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التانيث واصل شياه شواه قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها واصل شفه شفهة حذفت لامها وهي الهاء ايضا وعوض منها
هاء التانيث والدليل على ان لامهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه و
الدليل على شفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الاشياء الى اصولها
وزعم قوم ان لام شفه واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وانما لم
يجمعا بالحروف لان العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فانهم كسروها
على ظبي ولامها واو محذوفة والهاء عوض منها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف
السيف والسهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا اصبته بالظبة بالظبة والنوع الثالث مما حمل
على هذا الجمع جموع تصحيح لم تستوف الشروط المتقدمة في الاسم والصفة كلها بل كون جمع اهل

وهم العشيرة و وابلون جمع وابل وهو المطر الغزير لان اهلا و وابلا ليسا علمين ولا صفة بحق لا
وابلا لغير عاقل وقد تقدم ان شرط هذا الجمع ان يكون لعلم من يعقل او صفته ووقع جمع
اهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا اموالنا واهلونا من اوسط ما تطعمون اهليكم
اهليهم ابدا النوع الرابع ما سمي به من هذا الجمع المستوفي للشروط ومن ما الحق به فالثاني كعليين
فانه ملحق بهذا الجمع وسمي به اعلى الجنة قال الله تعالى ان كتاب الابرار لفي عليين وما ادراك
ما عليون وهو في الاصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو
ونقل الغزنوي عن يونس ان واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة والاول نحو زيدون ان سمي به
شخص فيعرب بالحروف اجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وان كانا مفردين جنسا
ويجوز في هذا النوع المسمى به ان يجري في الاعراب مجرى غسلين وهو ما يسيل من جلود اهل النار
في لزوم الياء في الاحوال الثلاثة والاعراب بالحركات الثلاث ظاهرة على النون حال كونها
منونة ان لم يكن اعجميا فتقول هذا زيدينٌ وعليينٌ ورايت زيدينًا وعليينًا ومررت بزيدينٍ
وعليينٍ فان كان اعجميا امتنع التنوين واعرب اعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرينُ
قنسرينَ ومررت بقنسرينَ واطلاقه تبعا للنظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على
المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين الى التشبيه بغسلين لانه يشبه الجمع في كونه
ذا زيادتين الياء والنون ودون هذا يجري من لزوم الياء والاعراب بالحركات على النون
منونة ان يجري مجرى هارون في لزوم الواو والاعراب على النون غير منونة للعلمية والعجمة
محمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين او يجري مجرى عربون بفتح العين والراء
المهملتين وبالموحدة في لزوم الواو والاعراب بالحركات الثلاث على النون حال كونها
منونة فتقول هذا زيدونٌ ورايت زيدونًا ومررت بزيدونٍ كقوله طال ليلي وبتّ كالمجنونا

من باب ه

واعتصبي الهموم بالماطرون بكسر النون وعدم التنوين لوجود ال ويحتمل ان يكون الاهمارود
وهذا البيت قال ابن بري في حواشي الصحاح انه لابن ذهل الخزاعي رداعلي الجوهري حيث
زعم انه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الانصاري والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع
بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر سمي وورد في هذه اللغة ان يلزمه الواو
وفتح النون مطلقا ذكره السيرافي وزعم ان ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه لغة من
يلزم المثنى الالف مطلقا وبكسر النون ويقدر الاعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل في
نصرانية كانت قد ترهبت في دير خراب عند الماطرون ولها بالماطرون اذا اكل
النمل الذي جمعا الرواية بفتح النون في الماطرون وتقدم انه اسم موضع واورده في الصحاح في
فصل النون من باب الرا بالنون في اخره فقرا اوله بالنون بدل الميم واخره بالكسر بدل الفتح
قاله الموضح في الحواشي والهاء من لها يعود على النصرانية والجار والمجرور في موضع الخبر لقوله
خرفة في البيت بعده والباء للظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت اكل النمل الذي
جمعه واراد به ايام الشتاء فان النمل يخزن ما يجمعه تحت الارض لياكله ايام الشتاء والخرفة
بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر اي يجتنى وبعضهم اي العرب يجري بنين وباب سنين
وان لم يكن علما مجرى غسلين في لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة
بني عامر وغير منونة على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للاضافة قال احد
اولاد علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين
بنين بالياء والاعراب على النون وقال الصمة بن عبد الله بن الطفيل دعاني من نجد
فان سنينه لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا الرواية سنينه باثبات النون ولم تسقط للاضافة
وعلامة نصبه الفتحة الياء والاتقال فان سنيه بحذف النون للاضافة وهو لغة بني عامر فانهم

في اوله وكسر النون ه

يعربون المعتل اللام بالحركات على النون مع لزوم الياء لانها اخف عليهم ولان النون قامت
مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الاعراب فيه كساير المفردات فكذلك
يكون ما قام مقامه وقوله دعاني امره من دعاه اثر كاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ
الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع اشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من المفعول
شيبننا وبعضهم اي النحاة يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والاعراب على النون منونة في جمع
المذكر السالم وفي كل ما حمل عليه لان باب الياء اوسع من باب الواو وهذا اعم من قول الناظم وهو
يعني باب سنين عند قوم يطرد ويخرج عليها قوله رب حي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين
القباب الرواية ضاربين باثبات النون مع الاضافة الى القباب فدل على ان ضاربين معرب
بالفتحة على النون كمساكين لا بالياء والا لحذفت النون للاضافة وقيل ضاربي القباب ورد بانه
يحتمل ان يكون الاصل ضاربي القباب فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة البدل منه وهو ضار
بين نفس القباب فحذف المضاف اليه على حاله ويبقى المضاف ويحتمل ان يكون القباب منصوبا بضاربين
والاصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف احدى اليائين واسكنوا الياء الباقية وعرندس
بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال في آخره سين مهملة الشديد القوي
والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف
جمع قبة وهي التي تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء
قوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين الرواية بكسرة اعراب
وبه قال الاخفش الاصغر علي ابن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة جمع
المكسر وجعل اعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الاعلم يوسف الشنتمري هو في السنين و
العقود امثل منه في المسلمين ونحوه لانه لفظ مخترع للعقود فهو اشبه بالواحد الذي اعرابه بحركة

ضاربين م

علمه قال في المغني ويحتمل ان يكون الاصل ضاربين ح

بكسر النون على انها ح

فصل

آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز ان يكون كسر النون فيه كسر بناء
ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني فصل في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما الحق بهما
المشار اليهما في النظم بقوله ونون مجموع وما به التحق فافتح وقل من بكسره نطق ونون
ما ثني والملحق به بعكس ذاك استعملوه فانتبه ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه الموضح
عليه فقال نون المثنى وما حمل عليه مكسورة بعد الالف والياء على اصل التقاء الساكنين وضمها
بعد الالف لغة كقوله يا ابتا ارقني القذان فالنوم لا تالفه العينان بضم النون والقذان
بكسر القاف واعجام الذال المشددة جمع قذذ فهو البرغوث بضم الباء وفتحها بعد الياء
لغة لبني اسد حكاها الفراء كقوله هو حميد بن ثور وقيل ابو خالد يصف قطاة على
احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب الرواية بفتح النون من احوذيين تثنية
احوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء
آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الادب الاحوذي الراعي المشمر
للرعاية الضابط لما ولي واراد بالاحوذيين هنا جناحي قطاة يصفها بالخفة وفاعل
استقلت ضمير القطاة وعشية نصبا على الظرفية الزمانية والمعنى ان القطاة ارتفعت في
الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي لها الا لمحة وتغيب عنه وقيل لا تختص فتح
النون بالياء بل يكون بعدها وبعد الالف في لغة من يلزم المثنى الالف في كل حال
قاله ابن عصفور كقوله اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا انشده ابن
عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين واما ظبيان بفتح الظاء
المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا
للهروي وقيل هذا البيت مصنوع لا دليل فيه وقال ابو زيد هو رجل من بني ضبة هلك

أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع وفي
نون اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا
على شاهد أستند إليه وفي بعض النسخ بالياء وهي في ظني أنها لا تثبت وهي هذه وضمها شاذ سمع
هما خليلان بضم النون ونون الجمع السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للتخفيف
لأن الجمع أثقل من المثنى وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري
عرفنا جعفرا وبني أبيه وأنكرنا زعانف آخرين الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر
بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاي وبالعين
المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد به الأدعياء
الذين ليس أصلهم واحدا وقوله وهو سحيم وماذا يبتغي الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعين
بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأي ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة
بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الإعراب بالكسرة
وثانيا على كسر النون في الشعر ولم تكسر النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس الباب الرابع
من الأبواب النيابة الجمع بألف وتاء مزيدتين ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا
بالمعنى فقط كهندات ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات ومسلمات أو بالتاء دون المعنى
كطلحات وحمزات أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كا
صطبلات ولا فرق بين أن يكون سلمت فيه بنية واحده كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات
وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالأول حرك وسطه والثاني قلبت ألفه ياء والثالث قلبت الهمزة
واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بألف وتاء مزيد
تين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر ما سلم فيه المفرد وما تغير فإن في جميع ذلك نصبه بالكسرة نيابة

جمع المؤنث السالم

عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما في جمع المذكر السالم اجراء للفرع على وتيرة الاصل و المخالف
الفرع عن الاصل في الاعراب بالحروف لعلة مفقودة في الفرع وهي انه ليس في اخره حرف
يصلح للاعراب نحو خلق الله السموات فالسموات منصوب بالكسرة على انه مفعول به عند الجمهور و مفعول
مطلق عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني و محمود الزمخشري و ابي عمرو بن الحاجب وصوبه الموضح
المغني ووضحه بان قال المفعول به كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل
فعلا و المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده وان كان ذاتا لان الله تعالى
موجد للافعال و للذوات جميعا انتهى و سبقه الى هذا الايضاح الشيخ عبد القاهر فقال في اسرار
البلاغة اذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لان المفعول به هو الذي
كان موجودا فاوجد الفاعل فيه شيئا اخر كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا و انت
فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل
كان عدما محضا و الله اوجده و خلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر و
لم يكن مفعولا به انتهى واحتج الجمهور الذاهبون الى ان العالم مفعول به مطلق بامور احدها انا قد
نعلم العالم وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله الا بدليل منفصل و المعلوم مغاير للمجهول فاذن كون
الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها انا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس
العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما انه موصوف بخالقية العالم وثالثها ان
قولنا العالم ممكن فلم يوجد الا لان الله اوجده و احدثه و ابدعه فلو كان ايجاد العالم واحداثه
نفس العالم لكان قولنا العالم اوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لانه وجد فيكون ذلك تعليلا
للشئ بنفسه و يرجع حاصله الى ان العالم وجد لنفسه و ذلك نفي للصانع قاله الفخر الرازي في شرح
المفصل ونصب الجمع بالالف و التاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب و يجوز نصبه بالفتحة

لا مفعول به

وجد لان الله

لغة كما قال احمد بن يحيى ان كان محذوف اللام معوضا عنها التاء ولم ترد اليه في الجمع كسمعت
لغاتهم بفتح التاء حكاه الكسائي ورايت بناتك بفتح التاء حكاه ابن سيده وكقوله فلما جلاها
بالايام تحيزت ثباتا عليها ذلها واكتئابها والايام الدخان وثبات بضم الثاء الجماعات المتفرقة
منصوبة على الحال بالفتحة والكثير ان ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمير المؤنث
للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حال العاجز يوخذ عسلها وانما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها
بهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء وجبرا لما فاته من حذف لامه كما اعرب نحو سنين بالحروف
جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لابي علي في
ان نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه واصل لغية او لغوة تحركت حرف العلة وانفتح ما قبله
فقلبت الفا فصار لغاة ورد بانه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فان ردت اللام في
كسنوات او سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات او سنهات
او سنهات بكسر التاء هذا اذا كانت الالف والتاء زايدتين فان كانت التاء اصلية والالف
زايدة كابيات جمع بيت واموات جمع ميت او كانت الالف اصلية والتاء زايدة كقضاة
جمع قاض وغزاة جمع غاز واصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما
قلبتا الفين فالالف فيهما اصلية لكونها منقلبة عن اصل والتاء زايدة للتانيث فالنصب بالفتحة
على الاصل نحو وليت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالالف والتاء المزيدتين ما كان
علما لمونث مطلقا او صفة له مقرونة بالتاء او دالة على التفضيل او علما لمذكر مقرونا بالتاء او صفة
لمذكر غير عاقل كجبال راسيات او مصغره كدريهمات وحمل على هذا الجمع شيئان احدهما اولات
وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة واصله اولي
بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء الفا ثم حذفت لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين ووزنه
فان

فعات نحو ان كن او لات حمل فا ولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النبوة
وهو النون المدغمة في نونها واصل كن كونن بضم الواو بعد النقل الى باب فعل بضم العين
فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو
لالتقاء الساكنين والثاني ما سمي به من ذلك الجمع وما الحق به نحو رايت عرفات وهو علم لموضع
الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال
ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبانه لو كان نكرة لدخلت عليه الالف واللام وهي لا تدخل
عليه وسكنت اذرعات بكسر الرا قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب
الاسماء واللغات النسبة اليها اذرعي بالفتح وهي جمع اذرعة واذرعة جمع ذراع في لغة
من ذكره قاله ابو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان واذرعات هي قرية من قرى الشام
وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلفت العرب في كيفية اعراب هذا النوع
المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحذف تنوينه لانه في
الاصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة
للجمع ويترك تنوين ذلك مراعاة للعلمية والتانيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك
تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالاول راعى الجمعية فقط والاخر راعى التسمية فقط و
المتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية فجعل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية و
التانيث فيترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فانه اخذ من الاولى النصب
بالكسرة ومن الاخرة حذف التنوين فحصل في المسئلة ثلاثة اوجه ورووا بالاوجه الثلثة
قوله وهو امرء القيس الكندي في محبوبته. تنورتها من اذرعات واهلها. بيثرب ادنى دارها
نظر عالي الرواية بجر اذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها

نظرت الى نارها بقلبي من اذرعات بالكسرة مع التنوين وانا بالشام واهلها بيثرب مدينة
الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي
السنة منع اطلاق هذا الاسم عليها لانه من مادة التثريب واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية
عمن قاله من المنافقين والى هذا الباب الاشارة بقول النظم وما بتا والف قد جمعا يكسر في
الجر وفي النصب معا كذا اولات والذي اسما قد جعل كاذرعات فيه ذا ايضا قبل الباب
الخامس من ابواب النيابة ما لا ينصرف اي ما لا يدخله تنوين الصرف وهو ما فيه علتان
فرعيتان من علل تسع جمعها ابن النحاس في قوله اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ركب وزد
عجمة فالوصف قد كملا وسياتي شرح ذلك في باب يعقود له والذي يخصه هنا انه متى اجتمع
في اسم علتان منها كاحمر فان فيه الصفة ووزن الفعل او واحدة منها تقوم مقامهما في
منع الصرف كمساجد وصحرا فان صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتانيث بالالف بمنزلة
تانيثين فكل من صيغة منتهى الجموع والف التانيث قايم مقام علتين فان جره بالفتحة
نيابة عن الكسرة نحو فحيوا باحسن منها ونحو اعتكفت في مساجد الا ان اضيف لفظا نحو في
احسن تقويم وفي مساجد عايشة او تقديرا نحو ابدا بذا من اول في رواية من جره بالكسرة
بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه او دخلته ال معرفة كانت نحو وانتم عاكفون في المساجد او
موصولة نحو قوله وبهن الشاقيات الحوايم بخفض الحوايم بالكسرة لدخول ال الموصولة
عليه وهي جمع حايمة واما ال الداخلة على الصفة المشبهة كالاعمى والاصم واليقظان فانها
حرف تعريف على الاصح كما في المغني وغيره لا موصولة او زايدة كقوله رايت الوليد بن اليزيد
مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله بخفض اليزيد لدخول الزايدة عليه بناء على انه باق
على علميته ويحتمل ان يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم ادخل عليه ال للتعريف كما قاله الموضح

تنوين الصرف

في شرح القطر وعلى هذا فلا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة بن الرماح يمدح به الوليد بن اليزيد بن عبد الملك بن مروان من بني امية والاعباء جمع عِبْء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي اخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف واراد به امور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى البصرة شديدا كاهله بحمل اثقال الخلافة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله * وجر بالفتحة ما لا ينصرف * ما لم يضف او يك بعد ال ردف * واذا دخله ال او اضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا ام لا قولان ثانيهما ان كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه والا صرف وهو المختار الباب السادس من ابواب النيابة الامثلة الخمسة سميت بذلك لانها ليست افعالا باعيانها كما ان الاسماء الستة اسماء باعيانها وانما امثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين تحت المخاطبين والاحسن ان تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة وهي كل فعل مضارع اتصل به الف اثنين بالتاء للمخاطبين نحو تفعلان يا زيدان او للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان او للغائبتين نحو الهندان تفعلان وبالياء للغائبين نحو الزيدان يفعلان او واو جمع بالتاء للمخاطبين نحو انتم تفعلون وبالياء للغائبين نحو هم يفعلون او ياء مخاطبة نحو انت تفعلين ولا فرق بين ان يكون الالف والواو ضميرين كما تقدم او علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون في لغة طي فان رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فالاول جازم ومجزوم والثاني ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لان النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر في المثنى والمجموع على حده لان الجزم نظير الجر في الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين في مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع في الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك في يفعلون لانه يؤدي الى اجتماع

واوين فجعلوا النون علامة للرفع لانها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لاجل الجازم
ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك في نظيره من الاسماء وحملوا يفعلان وتفعلين على يفعلون
ولما كان هنا مظنة سوال وهو ان يقال انك قلت ان المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب
بحذف النون ويعفون من قوله تعالى الا ان يعفون منصوب بان والنون لم تحذف فاشار
الى جوابه بقوله واما الا ان يعفون فالواو لام الكلمة لا ضمير الجماعة وهي واو يعفو والنون
ضمير النسوة عايد على المطلقات لا نون الرفع والفعل معها مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة
مثل يتربصن لا معرب ووزنه يفعلن فالعين فاوه والفا عينه والواو لامه وهذا بخلاف
قولك الرجال يعفون فالواو فيه ضمير الجماعة المذكرين كالواو في قولك يقومون وواو يفعل
محذوفة والنون علامة رفع ووزنه يفعون فتحذف النون للجازم وللناصب نحو ولم يعفوا
التنزيل وان تعفوا اقرب للتقوى ووزنه تفعوا واصله تعفووا بواوين الاولى لام الكلمة
والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت الواو الاولى لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة والى هذا الباب اشار الناظم بقوله واجعل لنحو
تفعلان النونا رفعا وتدعين وتسالونا وحذفها للجزم والنصب سمة الباب السابع من
ابواب النيابة وهي خاتمتها الفعل المضارع المعتل الاخر وهو ما اخره حرف علة الف كيخشى او يا
كيرمي او واو كيدعو فانا نجزمهن بحذف الاخر نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع
فالمحذوف من يخش الالف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرم اليا والكسرة قبلها دليل عليها
ومن يدع الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بان علامة الجزم فيها الاعراب بالحذف
حذف حرف العلة انما ينبني على قول ابن السراج ومن تابعه بان هذه الافعال لا يقدر فيها
الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الالف في حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب

فالتقى ساكنان فحذفت ح

المعتل الاخر

في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم ثم جعل الجازم كالدواء المسهل ان
وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن وذهب سيبويه الى تقدير الاعراب فيهما
فقال سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة ولم يكتف بها لما صارت صورة المجزوم و
المرفوع واحدة ففرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وهو
قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة بنفسه وقول الناظم واحذف جازما ثلاثهن يحتمل
المذهبين ثم استشعر اعتراضا بان احرف العلة قد تثبت مع الجازم فاشار الى جوابه بقوله
ثم ما قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع وقوله وهو قيس بن زهير الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون
بني زياد فضرورة فيهن حيث اثبت احرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الاحرف
اشباع والحروف الاصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الاحرف اصلية بناء على قول من يجزم
المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقدر حرف العلة على حاله والانباء جمع نبا وهو الخبر وتنمي بفتح التا
المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف اذا بلغه على وجه الاصلاح وبالتشديد اذا
كان على وجه الافساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى قلوص بفتح القاف وضم اللام
الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد واخوته وفاعل ياتيك مضمر وبما لاقت متعلق
بتنمي بقرينة ويجوز ان يكون ما لاقت فاعل ياتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله
شهيدا واما قوله تعالى انه من يتقي ويصبر باثبات الياء في يتقي وتسكين الراء في يصبر في
قراءة قنبل عن ابن كثير فاختلف في تخريجه فقيل من موصولة لا شرطية ويتقي مرفوع لا مجزوم
وتسكين يصبر مع انه معطوف على مرفوع اما للتوالي حركات الباء الموحدة والراء من يصبر و
الفاء والهمزة من فاولئك كما في يامركم باسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة

وهم يكرهون توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة واما على تنزيل برف في يصبر فان
منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لانه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين اذا كان
مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرء القيس فاليوم اشرب غير
مستحقب اثما من الله ولا واغل فنزل ربغ من اشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما يسكن الباء
عضد واما على انه اي فيمليك وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر
مع انه مرفوع باجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا واما على
العطف على المعنى لان من الموصولة بمعنى من الشرطية لعمومها وابهامها ولكون مدخولها مستقبلا
سببا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم
على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي اما اشباع ولام الفعل حذف
للجازم واما على اجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذف حرف
العلة تنبيه عام من حذف حرف العلة للجازم فهو ما اذا كان اصليا فاما اذا كان حرف العلة
عارضا بان كان بدلا من همزة مفتوح ما قبلها كيقرا مضارع قرا او مكسور ما قبلها كيقرئ
يقري مضارع اقرا او مضموم ما قبلها كيوضو مضارع وضوء بضم الضاد بمعنى حسن وجمل
فان كان الابدال للهمزة بعد دخول الجازم على المضارع فهو ابدال قياسي لكون الهمزة
ساكنة لحذف حركتها بالجازم وابدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي ويمتنع حينئذ
حين اذ ابدل بعد دخول الجازم الحذف للحرف المبدل من الهمزة لاستيفاء الجازم مقتضاه
وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الابدال فلا يحذف شيء آخر وان كان الابدال قبله
قبل دخول الجازم فهو ابدال شاذ لكون الهمزة متحركة وهي متعاصية بالحركة عن الابدال وابدال
الهمز المتحرك من جنس حركة ما قبله شاذ ويجوز حينئذ مع دخول الجازم الاثبات للحرف المبدل و

الحذف مبنيا على قول الاعتداد بالعارض وهو الابدال ههنا وعدمه اي عدم الاعتداد بعروض
الابدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة
على هذا القول يعتد به وينزله منزلة الحرف الاصلي وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الابدال
يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي لا العارض وعدم الاعتداد بالعارض
هو الاكثر في كلامهم وعليه الاكثرون ففي كلامه لف ونشر غير مرتب لان الاعتداد بالعارض علة للحذف
وعدمه علة للاثبات ثم ما ذكره من جواز الاثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره الى
انه لا ابدال اذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لان تسهيل الهمزة
كتخفيفها فصل تقدر الواو رفعا في جمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم نحو جاء مسلمي والنون
رفعا في المضارع المعتل اذا اسند الى واو الجماعة او الف الاثنين او ياء المخاطبة واكد بالنون
الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين وتقدر الحركات الثلث تعذرا في الاسم المعرب الذي في
آخره الف لازمة غير مهموزة نحو الفتى مما الفه منقلبة عن ياء والمصطفى مما الفه منقلبة عن
واو وان صورت فيهما الالف ياء نظرا الى اصلها في الاول وتجاوزها الثلاثة في الثاني
ويسمى الاسم المعرب الذي آخره الف لازمة معتلا لكون آخره حرف علة ومقصورا لكونه
قصرا عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع او لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فعلى هذا
لا يسمى نحو يسعى مقصورا وان كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لانه ليس في الافعال ممدود
تقول جاء الفتى والمصطفى [illegible] ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ
واحد في الاحوال الثلثة والتقدير يختلف فيقدر في الرفع الضمة [illegible] وفي النصب
الفتحة وفي الجر الكسرة في الالف ان قلنا بمقارنة الاعراب لآخر المعرب [illegible] وهو
الاصح والا [illegible] فبعدها وموجب هذا التقدير ان ذات الالف لا تقبل الحركة وتقدر الضمة والكسرة

فقط في الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة في الاحوال الثلث مكسور ما قبلها نحو المرتقي
من مزيد الثلاثي والقاضي من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور معتلا لكون اخره حرف علة و
منقوصا لانه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها او لانه تحذف لامه لاجل التنوين نحو
مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو من نظر اما الاول فلان نحو يدعو ويرمي نقص
منه بعض الحركات وهو لا يسمى منقوصا واما الثاني فلان نحو فتى تحذف لامه لاجل التنوين فلا
يسمى منقوصا وخرج بذكر الاسم في حد المقصور الفعل نحو يخشى والحرف نحو على مما في اخره الف
لازمة وفي حد المنقوص الفعل نحو يرمي والحرف نحو مما في آخره ياء لازمة وخرج بذكر المعرب
في حديهما المبني نحو ذا وتا والذي والتي وخرج بذكر اللزوم في الالف نحو رايت اخاك وفي
الياء نحو مررت باخيك فانهما يتغيران بحسب الاعراب وخرج باشتراط الكسرة قبل الياء في
حد المنقوص نحو ظبي مما اخره ياء قبلها ساكن صحيح وكرسي مما اخره ياء قبلها ساكن معتل والى
ذلك اشار الناظم بقوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما فالاول
الاعراب فيه قدرا جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص ثم قال ورفعه ينوى كذا ايضا يجر
وتقدر الضمة والفتحة في الفعل المضارع المعتل بالالف نحو هو يخشاها ولن يخشاها ف
يخشى في الاول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير لموافق
اللفظ بالالف الخط وتقدر الضمة فقط في الفعل المضارع المعتل بالياء او الواو نحو هو يدعو وهو
يرمي فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وما ذكره من تقدير الحركات و
هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لانا انما قدرنا في الاسم
لان الاعراب فيه اصل فتجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الاول
وعليه جرى في النظم فقال واي فعل اخر منه الف او واو او ياء فمعتلا عرف فالالف

الوقف غير الجزم ثم فارق الرفع فيهما الو و نظهر الحركة لخفتها في الواو الياء في الفعل
وهو المنبه عليه في النظم بقوله وابد نصب ما كيدعو يرمي و في الياء في الاسم وهو المنبه
عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر نحو ان القاضي لن يرمي ولن يغزو وليس في العربية اسم
متمكن معرب في اخره واو لازمة قبلها ضمة هذا باب النكرة والمعرفة وهما في الاصل اسما
مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف الاسم ضربان
على الاصح نكرة وهي الاصل لانها لا تحتاج في دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة
والمحتاج فرع عما لا يحتاج وهي بالحد عبارة عما شاع في جنس موجود او مقدر فالاول
كرجل فانه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل موجد من هذا الجنس واحد فهذا
الاسم صادق عليه والثاني كشمس فانها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود
الليل فحقها ان تصدق على متعدد كما ان رجلا كذلك وانما تخلف ذلك من جهة عدم
وجود افراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فانه لم يوضع على ان يكون خاصا
كزيد وعمرو وانما وضع وضع اسماء الاجناس وكذلك قمر فاما قوله فكانه لمعان برق
او شعاع شموس وقوله وجوههم كانها اقمار فان العرب تنسب اليهما التعدد باعتبار
الايام والليالي وان كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم احر من شمس الامس وقمر
هذه الليلة اكثر نورا من قمر ليلة اول ذلك الشهر وبالخاصة عبارة عن نوعين احدهما ما
يقبل ال المؤثرة للتعريف كرجل لحيوان مذكر عاقل وفرس لحيوان مذكر غير عاقل ودار لموضع
غير حيوان وكتاب لمذكر غير حيوان وهذه الامثلة الاربعة تقبل ال المؤثرة للتعريف ولكنه
يقع موقع ما يقبل ال المؤثرة للتعريف نحو ذي بمعنى صاحب ومن بفتح الميم بمعنى انسان وما
بمعنى شيء في قولك مررت برجل ذي مال ومررت بمن معجب لك ومررت بما معجب لك فذو ومن

فيقول الرجل الفرس والدار والكتاب [illegible]

وما نكرات لان ذي نعت لنكرة ودان وما النعت بنكرة ونعت النكرة هو المنون بالنكرة نكرة
وهي لا تقبل ال ولكنها واقعة موقع ما يقبل ال اما ذو فانها واقعة موقع صاحب وصاحب
يقبل ال المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست ال فيه موصولة لانه قد نوي فيه معنى
الاصل بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب
عمرا قاله الشاطبي في باب المبتدأ واما من فانها نكرة موصوفة واقعة موقع انسان يقبل فتقول والانسان
الانسان يقبل ال واما ما فانها نكرة موصوفة ايضا واقعة موقع شيء يقبل ال فتقول الشيء وشيء
فمن للعاقل وما لغيره وكذلك اذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل انسان
وكل شيء وفي الاستفهام اي انسان واي شيء فانسان وشيء يقبلان ال قاله الشاطبي
ثم قال وكذلك اين وكيف فانهما واقعان موقع قولك في اي مكان وعلى اي حال ومكان
وحال يقبلان ال انتهى وذهب ابن كيسان الى ان من وما الاستفهاميتين معرفتان وكذلك
نحو صه حال كونه منونا فانه نكرة ولا يقبل ال ولكنه واقع موقع قولك سكوتا يقبل ال وسكونا
لانه مصدر فتقول السكوت بناء على ان التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان الى المعنى
المصدري ومذهب الجمهور ان اسماء الافعال نائبة عن الافعال لفظها وكذلك احد
وديار وعريب وكتيع من الاسماء الملازمة للنفي فانها نكرات ولا تقبل ال لكنها واقعة موقع
ما يقبل ال وهو مثلا رجل او حي او ساكن او نحو ذلك قاله الشاطبي وانكر النكرات شيء ثم
موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا
منها ما هو في مرتبته والضرب الثاني معرفة والى هذين الضربين اشار الناظم بقوله وغيره معرفة
قابل ال مؤثرا او واقع موقع ما قد ذكرا وغيره معرفة وهي الفرع لانها تحتاج في دلالتها
الى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم وهي عبارة عن نوعين احدهما ما لا يقبل ال

الشعر البيت بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس من وصلها ولا تقع المصور فيه
ما بعقلها نحو زيد وعمرو واما قوله باعدام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصور ها
فضرورة والنوع الثاني ما يقبل ال ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس و
ضحاك فان ال الداخلة عليها غير مؤثرة للتعريف لانها معارف بالعلمية وانما دخلت عليها ال
للمح الاصل بها وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والاول اولى لان مدخولها قد يكون
غير وصف كالنعمان فانه في الاصل اسم عين للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر
كلام المصنف ان ال في هذه الامثلة دخلت عليها وهي اعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي
اعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون ال مشعرة باصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها
على القايم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فاذا ثبت ان ال قد اثرت معنى
التعريف لتقديرا ولمح الصفة صار التعريف مشكلا واجاب بما حاصله انها لم تؤثر تعريفا فيما لم
يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتامل واقسام المعارف سبعة احدها المضمر بضم الميم
الاولى وفتح الثانية لحاضر او غايب كانا وهم والثاني العلم لمذكر او مؤنث كزيد وهند والثالث
الاشارة كذا للمذكر وذي للمؤنث والرابع الموصول بناء على ان تعريفه بالعهد الذي في الصلة
لا بال ملفوظة كالذي او مقدرة كمن وما وبالالف فقط كالذي للمذكر والتي للمؤنث والخامس
ذو الاداة للمذكر والمؤنث كالغلام والمراة والسادس المضاف اضافة محضة لواحد منها
اي من هذه الخمسة معنى كان او حكما كابني وغلامي والسابع المزيد على قول الناظم كهم وذي
وابني والغلام والذي المنادى المنكر المقصود نحو يا رجل لمعين بناء على ان تعريفه بالقصد
لا بحرف تعريف منوي قال في التسهيل واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم
ضمير الغايب السالم عن الابهام يعني بان يتقدمه اسم واحد معرفة او نكرة ثم المشار به و

والمنادي يعني انهما في مرتبة واحدة لان التعريف فيهما بالقصد عنده وثم الموصول و
ذو الاداة يعني انهما في مرتبة واحدة لان تعريفهما بالعهد وفي بعض نسخه ثم ذو الاداة فجعله
بعد الموصول و المضاف بحسب المضاف اليه فجعل المضاف الى الضمير في مرتبة الضمير و
ما نسب الى سيبويه ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه في رتبة العلم
وذهب المبرد الى ان المضاف دون المضاف اليه مطلقا فتحصل ثلثة اقوال فصل في
المضمر بفتح الميم الثانية المضمر اسم مفعول من اضمرته اذا اخفيته وسترته واطلاقه على
البارز توسع والضمير بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت العسل فهو عقيد اي معقود وهما اصطلا
بصري والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لانه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن
هاني فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى فلا خير في اللذات من دونها ستر فالضمير
والكناية بالاصطلاحين اسمان لما وضع لتعيين مسماه وهو اما المتكلم كانا بزيادة الالف
عند البصريين وباصالتها عند الكوفيين او لمخاطب كانت بزيادة التا عند البصريين
وباصالتها عند الكوفيين او الغايب كهو بتمامها عند البصريين والها وحدها عند الكوفيين
واليه اشار في النظم بقوله فما الذي غيبة او حضور كانت وهو سم بالضمير او لمخاطب تارة
ولغايب اخرى وهو ثلاثة الالف والواو والنون والى ذلك اشار الناظم بقوله والف و
الواو والنون لما غاب وغيره واراد بغيره المخاطب كقوما للمخاطبين وقاما للغايبين و
وقاموا وقمن يا هندات والهندات قمن وينقسم الضمير الى بارز وهو ماله صورة في اللفظ
كتاء قمت وكاف اكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والها يلفظ بصورته و
مستتر وهو بخلافه اي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوي كالضمير المقدر في
اقوم وقم فيقدر في اقوم انا وفي قم انت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن تضيق

العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين ولكن بهما اياهما على الحقيقة وينقسم البارز
الى متصل بعامله وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد الا كيا ابني وكاف اكرمك وها سليه ويا
وهاء ما ملكه في قول الناظم: وذو اتصال منه ما لا يبتدا ولا يلي الا اختيارا ابدا: كالياء والكاف من
ابني اكرمك: والياء والهاء من سليه ما ملك: وشملت هذه الامثلة انواع الضمير الثلاثة
من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني
للمتكلم ومحلها جر والكاف من اكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من سليه للمخاطبة و
محلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل ان
الياء والكاف والهاء لا يبتدئ بشيء منها ولا تقع بعد الا واما قوله: وما نبالي اذا ما كنت جارتنا:
ان لا يجاورنا الاك ديار: فضرورة والقياس الا اياك ولكنه اضطر فحذف ايا وابقى الكاف
١٧ او اوقع المتصل موقع المنفصل وما الاولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لان اذا الشرطية تختص المتصل موقع بعد
بالجمل الفعلية ونبالي من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وان مصدرية
وديار بمعنى احد فاعل يجاورنا وان وصلتها مفعول نبالي وهي مفرد لا جملة والا حرف ايجاب
والكاف في موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى اذا كنت
اذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة احد غيرك واجاز ابن الانباري وقوع المتصل بعد
الا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا والبيت مكان الاك سواك ويحتاج الى الجواب عن قول
الشاعر: اعوذ برب العرش من فئة بغت علي فما لي عوض الاه ناصر: فاوقع الهاء المتصلة موقع
اياه والى منفصل من عامله وهو اي المنفصل ما يبتدأ به في النطق ويقع بعد الا وذلك كانا
تقول في ابتدا النطق به انا مؤمن وفي وقوعه بعد الا ما قام الا انا وتقسيمه هنا البارز الى متصل
ومنفصل لا ينافي تقسيمه المتصل الى مستتر وبارز في باب العطف لاختلاف المدركين فانه هنا

ناظرا الى مواقعه من الاعراب وهنا كما نظر الى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنيعه ان
كلا من المتصل اصل براسه وذهب بعضهم الى ان المتصل اصل للمنفصل احتجاجا بان مبنى الضماير والمنفصل ٣
على الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل وينقسم الضمير المتصل بحسب مواقع الاعراب
من رفع ونصب وجر الى ثلاثة اقسام الاول ما يختص بمحل الرفع فقط وهو خمسة احدها التاء
مضمومة كانت او مفتوحة او مكسورة كقمت بالحركات الثلث وثانيها الالف الدالة على
اثنين او اثنتين كقاما وقامتا وثالثها الواو الدالة على جمع الذكور كقاموا ورابعها النون
الدالة على جمع الاناث كقمن وخامسها ياء المخاطبة بناء على انها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه
الاخفش والمازني وزعما انها حرف تانيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الامر كقومي و
المضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فانها لا تكون في محل رفع اصلا و
القسم الثاني من الاقسام الثلاثة ما هو مشترك بين محلي النصب والجر فقط وهو ثلاثة
احدها ياء المتكلم نحو ربي اكرمني فالياء في ربي في محل جر باضافة رب اليها وفي اكرمني في محل
نصب على المفعولية وثانيها كاف المخاطب بفتح الطاء نحو ما ودعك ربك فالكاف من ودعك بأكرم ٥
في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر باضافة رب اليها وثالثها ها الغايب نحو قال
له صاحبه وهو يحاوره فالها من له ومن صاحبه في محل جر في الاول باللام وفي الثاني بالاضافة
وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاوره وذلك داخل تحت قول النظم ولفظ ما جر
كلفظ ما نصب والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما هو مشترك بين المحال الثلاثة محل الرفع
ومحل النصب ومحل الجر وهو نا خاصة بشرطين اتحاد المعنى والاتصال نحو ربنا اننا سمعنا
فنا في ربنا في محل جر باضافة رب اليها وفي اننا في محل نصب بان وفي سمعنا في محل رفع
على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول النظم كاعرف بنا فاننا نلنا المنح * وقال بعضهم وهو ابو حيان

معترضا على الناظم في قوله للرفع والنصب وجر نا صلح لا يختص ذلك بكلمة نا بل اليا و
كلمة هم كذلك فانهما يقعان في المحال الثلاثة لانك تقول في اليا في الرفع قومي وفي
النصب اكرمني وفي الجر غلامي وتقول في هم في الرفع هم فعلوا وفي النصب انهم وفي الجر
بهم ورده المتاخرون فقالوا هذا النقض غير سديد بالسين المهملة لان المدعى ان يكونا
الضمير في الاحوال الثلثة متحد المعنى متصلا وما اورده ليس كذلك لان ياء المخاطبة غير ياء
المتكلم بدليلين احدهما ان ياء المخاطبة تختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها
والمثنى غير متفق عليه والثاني ان ياء المخاطبة موضوعة للمونث وياء المتكلم موضوعة
للمذكر والمونث غير ما للمذكر فما للمخاطبة غير ما للمتكلم ولان الضمير المنفصل غير الضمير المتصل
ضرورة فانتفى الاتحاد وثبت المراد والفاظ الضماير كلها مبنية وجوبا وذلك مفهوم من قول
الناظم وكل مضمر له البنا يجب واختلف في سبب بنائها فقيل شبه الحرف في المعنى لان
كل مضمر متضمن معنى التكلم او الخطاب او الغيبة وهي من معاني الحروف وقيل شبه
الحرف في الوضع لان اكثر المضمرات وضع على حرف او حرفين وحمل الاقل على الاكثر وقيل
شبه الحرف في الافتقار لان المضمر لا يتم دلالته على مسماه الا بضميمة مشاهدة او غيرها وقيل شبه
الحرف في الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الابراز بضمير
بعينه بل يكون في ضمير الرفع والنصب والجر ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط وينقسم
المستتر الى قسمين مستتر وجوبا وهو المقتصر عليه في النظم بقوله ومن ضمير الرفع ما يستتر
بقرينة تمثيله بقوله كافعل اوافق نغتبط اذ تشكر وضابط واجب الاستتار ما لا يخلفه في مكانه
اسم ظاهر ولا ضمير منفصل وهو المرفوع بامر الواحد المذكر كما ذكر واستخرج بخلاف المرفوع بامر
الواحدة والمثنى والجمع فانه يبرز في الجمع نحو قومي وقوما وقوموا وقمن او المرفوع بمضارع مبدوء

وتاء خطاب الواحد كتقوم وتستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فان استتاره
جائز لا واجب وبخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فانه يبرز في الجميع نحو
تقومين وتقومان وتقومون وتقمن او المرفوع بمضارع مبدوء بالهمزة كاقوم واستخرج او
المرفوع بمضارع مبدوء بالنون كنقوم ونستخرج او المرفوع بفعل استثناء كخلا وعدا وليس
ولا يكون في نحو قولك القوم قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرا وليس بكرا ولا يكون زيدا ففي خلا وعدا
وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كلمة السابق او على اسم
الفاعل المفهوم من الفعل السابق او المرفوع بافعل في التفضيل فالاول كما احسن الزيدين
بفتح الدال وكسرها والثاني نحو هم احسن اثاثا ففي احسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا
واثاثا تمييز او المرفوع باسم فعل غير ماض كاوه بمعنى اتوجع ونزال بمعنى انزل او المرفوع
بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الامثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير
البارز الا افعل التفضيل فانه قد يرفع الظاهر في مسئلة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز
على لغة نحو مررت برجل افضل منه انت اذا لم تعرب انت مبتدأ وعلى هذا فعد افعل التفضيل من
امثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا مشكل على الضابط المذكور وينقسم الى مستتر جوازا وهو ما يخلفه
ذلك الظاهر او الضمير المنفصل وهو الضمير المرفوع بفعل الغائب او بفعل الغائبة او بالصفات
المحضة وهي الخالصة من شائبة الاسمية او اسم الفعل الماضي فالمرفوع بفعل الغائب
نحو زيد قام وبفعل الغائبة نحو هند قامت او تقوم وبالصفات المحضة وهي اما اسم فاعل نحو
زيد قائم او اسم مفعول نحو زيد مضروب او صفة مشبهة نحو زيد حسن او امثلة المبالغة نحو زيد ضراب
او مضراب او ضريب او ضرب او ضروب وباسم الفعل الماضي نحو زيد هيهات اي بعد فالضمير في هذه
الامثلة وما اشبهها مستتر جوازا واذا ابرز الفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقي والدليل على جواز

التعجب او بافعل في

ذلك انه يخلفه الظاهر او الضمير المنفصل الا ترى انه يجوز في الفصيح ان يقال زيد قائم
ابوه فيخلفه الظاهر وهو ابوه او ما قائم الا هو فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد الا وكذا الباقي في
من الامثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جاز في الضمير المنتقل الى الظرف وعديله اذا
وقعا صفة او صلة او خبرا او حالا نحو مررت برجل امامك او في مجلسك وجاء الذي عندك
في الدار وزيد خلفك او في المسجد وجاء زيد فوق فرس او على حمار وقد يجب ابراز الضمير
المستتر اذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو تنبيه هذا التقسيم للضمير المستتر
الى المستتر وجوبا وجوازا قسمه ابن مالك في التسهيل وغيره وابن يعيش في شرح المفصل وغيره
وابن يعيش في شرح المفصل وغيرهما من النحويين ووافقهم الموضح في شرح القطر
وخالفهم هنا فقال في هذا التقسيم فيه نظر اذ الاستتار للضمير في قام من نحو زيد قام واجب لا يجوز
ابرازه منفصلا فانه لو برز وجب انفصاله فتقول قام هو ولا يقال قام هو على الفاعلية بل على
التوكيد لذلك المستتر واما خلف الظاهر له او الضمير المنفصل ففي غير تركيبه فزيد قام تركيب
اسند فيه القيام الى ضمير زيد من غير حصر واما زيد قام ابوه او ما قام الا هو فتركيب آخر اسند
فيه القيام الى سببي زيد او الى ضميره المحصور بالا هذا تقرير كلامه وفيه امران احدهما ان قوله
فتركيب آخر يوهم ان ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بان نحو زيد قام هو وزيد قام
ابوه تركيب واحد مع اختلاف المسند اليه ولا يظن بهم ذلك الا ان يقطع النظر عن خصوصية
المسند اليه والثاني انه نفى ان يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه انه اجاز في
هو من نحو قوله تعالى ان يمل هو ان يكون فاعلا وان يكون توكيدا ونقل المرادي في
شرح التسهيل انه اجاز في هو من نحو مررت برجل مكرمك هو انما يكون فاعلا وان يكون
توكيدا وكذلك اذا جرى الوصف على غير من هو له وابرز الضمير يكون فاعلا باتفاق البصريين

والكوفيين والنظر الجيد الثاني لأن ما ذهب اليه ابن مالك وابن الحاجب وغيرهما مشكل لانه
لا يخلو اما ان يريد بالجواز الاستواء انه يجوز ابراز الضمير متصلا او منفصلا والاول متعذر والثاني
مخالف لما اصلوه من القواعد وهو انه اذا امكن الاتصال لا يعدل منه الى الانفصال الا فيما استثني
وليس هذا منه والتحقيق في التقسيم ان يقال ينقسم العامل اليها الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كأقوم
وقسم والى ما يرفعه وغيره اي الظاهر كقام وهيهات وينقسم الضمير المنفصل بحسب مواقع الاعراب
الثلاثة الى قسمين احدهما ما يختص بمحل الرفع لا يتجاوزه الى غيره وهو انا للمتكلم وانت بفتح
التاء للمخاطب وهو للغائب وفروعهن وفرع انا واحد فقط وهو نحن لان المتعدد فرع المفرد
وفرع انت بفتح التاء اربعة وهي انتِ بكسر التاء وانتما وانتم وانتن لان المؤنث فرع المذكر
والمثنى والجمع فرع المفرد وفرع هو اربعة ايضا وهي هي وهما وهم وهن وتعليله ما تقدم
والمختار في انا ان الضمير هو الهمزة والنون فقط والالف زائدة لبيان الحركة ومذهب
الكوفيين انه الاحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفي انت وفروعه ان الضمير نفس
ان عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء الى ان انت بكماله هو الضمير
وذهب ابن كيسان الى ان التاء هي التي في فعلت وكثرت بان وفي هو وهي الجميع ضمير وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الضمير هو الهاء فقط والواو والياء اشباع وفي هما وهم
الضمير الهاء وحدها وحكي عن الفارسي انه المجموع وفي هن الهاء وحدها والنون الاولى كالميم
في هم والثانية كالواو في هموا والقسم الثاني ما يختص بمحل النصب لا يتجاوزه الى غيره وهو
ايا بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه مردفا بما يدل على المعنى المراد من تكلم وخطاب وغيبة
وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية وجمع نحو اياي للمتكلم وحده واياك للمخاطب المذكر واياه للغائب
المذكر هذه الثلاثة هي الاصول وفروعها تسعة ففرع اياي ايانا وفرع اياك بفتح الكاف اربعة

الضمير وهي التي

لا غيره

اياك نكسر الكاف واياكما واياكم واياكن وفرع اياه اربعة ايضا اياها واياهما واياهم و
اياهن على ما تقدم من التعليل وفي بعض النسخ باسقاط العاطف تنبيه المختار من الخلاف
ان الضمير نفس ايا فقط وان اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وتنبيه وهو مذهب سيبويه
واستشكل بان الضمير ما دل على متكلم او مخاطب او غايب وايا على حدها لا تدل على ذلك
واجيب بانها وضعت مشتركة بين المعاني الثلاثة فعند الاحتياج الى التمييز اردفت
بحروف تدل على المعنى المراد كما اردف الفعل المسند الى المونث بتاء التانيث ومقابل
المختار مذاهب احدها ما ذهب اليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره ابو حيان
ان اللواحق هي الضماير وكلمة ايا عماد اي زيادة يعتمد عليها لواحقها لتتميز الضمير المنفصل من
المتصل والثاني ما ذهب اليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك ان ايا ضمير مضاف الى ما بعده وان
ما بعده ضمير ايضا في محل خفض بالاضافة ايا اليه والثالث ما ذهب اليه الزجاج ان ايا اسم ظاهر
لا ضمير واللواحق له ضماير اضيف ايا اليها فهي في محل خفض بالاضافة وهي الضماير الاربعة العشر
والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم وذو ارتفاع وانفصال
انا هو وانت والفروع لا تشتبه وذو انتصاب في انفصال جعلا اياي والتفريع ليس مشكلا
وجملة الضماير البارزة ستون ضميرا وذلك لان البارز اما متصل او منفصل والمتصل مرفوع ومنصوب
ومنصوب ومخفوض والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة اقسام ثلثه للمتصل واثنان
للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه و
خمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمونث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة
لجمع المونث وخمس للغايب كذلك واذا ضربنا خمسة في اثني عشر خرج منها ستون امثلة المرفوع
المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن امثلة المنصوب المتصل
قمتما

أكرمني أكرمنا أكرمكَ أكرمكِ أكرمكما أكرمكم أكرمكنّ أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهنّ أمثلة المخفوض و
لا يكون إلا متصلا غلامي لي غلامنا لنا غلامكَ لكَ غلامكِ لكِ غلامكما لكما غلامكم لكم
لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت أمثلة المرفوع
المنفصل والمنصوب المنفصل في كلام الموضح فلم أحتج لسردها مرة ثانية فهذه المتون مثلا
عليها وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة في تقومين وقومي وخالفه الأخفش و
المازني ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد في تقوم وقم وقد
تقدم ما فيه فصل القاعدة لغة الأساس واصطلاحا حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتعرف
أحكامها منه وهي هنا أنه متى تأتى وأمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله لأن وضع الضمير
على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل فنحو قمت بضم التاء وأكرمتك لا يقال فيهما قام
أنا ولا أكرمت إياك لأن التاء أخصر من أنا والكاف أخصر من إياك وإلى هذا أشار الناظم
بقوله وفي اختيار لا يجيء المنفصل إذا تأتى أن يجيء المتصل إذا تأتى أي أمكن المتصل فأما قوله
وهو زياد بن حمل التميمي وما أصاحب من قوم فأذكرهم إلا يزيدهم حبا إليّ هم فأوقع الضمير
المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل وقوله وهو الفرزدق بالباعث الوارث الأموات
قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارير فأوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب
المتصل فضرورة فيهما ومعنى البيت الأول على ما قال ابن كيسان ما صحبت قوما بعد قومي فذكرت
لهم قومي إلا بالغوا في الثناء عليهم حتى يزيده ذا قومي حبا إلي ويدل عليه أنه وجد في أصل قصيدته
ثم التي بعدها حبا فأجراهم الأخرى وهم الأولى مفعول أول ليزيد وحبا مفعول ثانيا وهم الثانية
آخر البيت فاعل يزيد والأصل يزيدونهم فعدل عن الواو إلى هم للضرورة وقال ابن
مالك الأصل إلا يزيدونهم أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح في المغني وحاصله

على ذلك نحو ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك قال المبنى للواو والمصاحبون ثانيا ومسمى الم
المصاحبون اولا ومراده انه قاتل صاحب قوم لعدو قومه فيذكر قومه لهم الا ويريد هؤلاء القوم
قومه حبا اليه لما يسمعه من ثناهم عليهم ويجوز في فاذكرهم النصب في جواب النفي والرفع بالعطف
على اصاحب قاله الموضح في شرح الشواهد والباقي قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت
في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم والوارث هو الذي يرجع اليه
الاملاك بعد فناء الملاك والاموات اما مجرور باضافة الباعث او الوارث اليه على حد قولهم
بين ذراعي وجبهة الاسد او منصوب بالوارث على ان الوصفين تنازعا واعمل الثاني
وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابدانهم والارض فاعل
ضمنت واياهم مفعوله والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدايد مضاف اليه واذا لم يتات
الاتصال وجب الانفصال مثال ما لم يتات فيه الاتصال ان يرفع الضمير بمصدر مضاف الى المفعول
نحو قوله بنصركم نحن كنتم ظافرين او ينصب بمصدر مضاف الى المرفوع نحو عجبت من ضرب الا
الاسير اياك فان قالوا يجوز من ضربك الاسير قلنا ويجوز بنصرنا اياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا
او ان يرفع بصفة جرت على من هي له مطلقا عند البصريين ويشترط خوف اللبس عند الكوفيين
نحو زيد عمرو ضاربه هو او ان يحذف عامله كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك
القرون الاوايل اي فان اضللت لم ينفعك علمك وان يكون عامله حرف نفي نحو ما هن
امهاتهم او ان يقع بعد واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احدو قصيدة تكون واياها
بها مثلا بعدي او ان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول واياكم او ان يلي اما المكسورة الهمزة
المشددة الميم نحو اما انا واما انت او ان يلي اللام الفارقة كقوله ان وجدت الصديق
حقا الا اياك فمري اذ فلن ازال مطيعا او ان يكون منادى نحو يا اياك ويا انت او ان ينصبه عامل

في مضمر قبله غير مرفوع ان الحدث اياه نحو ظننتهني اياي وسألني او ان يتقدم الضمير على
عامله نحو اياك نعبد او يتأخر عن عامله ويلي الا لفظا نحو أمر الا تعبدوا الا اياه او معنى نحو انما انا
انا ومنه قوله وهو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
لان انا ولي الا في المعنى لان المعنى ما يدافع عن احسابهم الا انا او مماثلي في احراز الكمالات
ولما كان غرضه ان يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير واخره ولو وصله وقال وانما ادافع
عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم وذلك غير مقصود ولا يصح
حمله على الضرورة لانه كان يصح ان يقول انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون انا توكيدا
وليست ما موصولة وانا خبر ان اذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من الى لفظ ما وما نقل عن سيبويه
من استشاع فصل الضمير بعد انما محمول على انه لا يرى الحصر بانما وخولف في ذلك والذائد بالدال
المعجمة اوله ومهملة آخره من ذاده يذوده اذا منع او من الذود وهو الطرد يقال حل ذايدا اي
حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير الذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر
الذال المعجمة وتخفيف الميم هو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والاحساب جمع حسب
بفتح السين مأخوذ من الحساب لانهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة قال النحاس في
في تحفة العروس والحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشيء المعدود وعلى القياس في مثله
انتهى ويستثنى من هذه القاعدة المذكورة وهي انه اذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل الى
انفصاله مسئلتان يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهما المشار اليهما في النظم بقوله
وصل او افصل هاء سلنيه وما اشبهه في كنته الخلف انتمى كذاك خلتنيه احداهما وهي
الاولى في النظم ان يكون عامل الضمير الجائز فيه الاتصال والانفصال عاملا في ضمير آخر اعرف
منه مقدم عليه وهو مراد النظم بقوله وقدم الاخص في اتصال وتعين المقدم مرفوعا بان كان

بدله
الحماية

كان منصوبا او مجرورا فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان المتقدمان لان تمام الاتصال نظرا الى
الاصل والانفصال نظرا الى توالي الضمائر في فضلتين ثم ان كان العامل في الضميرين
المذكورين فعلا غير ناسخ كما في باب اعطى فالوصل ارجح لكونه الاصل ولا مرجح لغيره
لذلك اقتصر عليه سيبويه كالهاء من قولك لتمحض في عبد سلنيه او ملكنيه وكالكاف من قولك
لعبدك زيد سألنيك ويجوز على مرجوح سلني اياه وملكني اياه وسالني اياك ولكون
الاصل ارجح لم يأت التنزيل الا به قال الله تعالى فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها
كل ذلك من الوصل ومن الفصل قوله صلى الله عليه وسلم ان الله ملككم اياهم ولو وصل لقال
ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات وان كان
العامل في الضميرين اسما وكان اول الضميرين مجرورا فالوصل ارجح لاختلاف محلي الضمير
سواء كان الاسم العامل مصدرا نحو عجبت من حبي اياه فحب مصدر مضاف الى فاعله وهو ياء
المتكلم واياه مفعوله هذا من الفصل ومن الوصل قوله في الحماسة: لئن كان حبك لي كاذبا
لقد كان حبيك حقا يقينا: اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد
ولا التفات لغيره وفي لي مقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل
حبك الاول بغير ياء والكاف مضاف اليها من اضافة المصدر الى فاعله وحبيك الثاني بالياء
فيه الشاهد فانه اتى معه بالضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي اياك او كان
الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من موليك اياه ومن الوصل قوله: لا ترج او تخش
غير الله ان اذى واقيكه الله لا ينفك مأمونا فاتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال
واقيك الله اياه وان كان العامل في الضميرين فعلا ناسخا من باب ظن نحو خلتنيه
فالارجح عند الجمهور الفصل لانه خبر في الاصل وحق الخبر الفصل فبدخول الناسخ فيترجح

المعتمد

بعده وهو المراد بقول الناظم غيري اختار الانفصالا كقوله اخي حسبك اياه وقد ملئت

ارجاء صدرك بالاضغان والاحن اخي مفعول لفعل محذوف تقديره احبتك او اذكر او منادى

ما بعده خبر على الوجهين في الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والارجاء

النواحي جمع رجا كعصا والاضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والاحن بكسر الهمزة

وفتح الحاء المهملة جمع احنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد ايضا فهو من عطف احد المترادفين

على الآخر والشاهد في حسبك اياه حيث فصل الضمير الثاني والارجح عند الناظم والرماني

وابن الطراوة الوصل وقد صرح بذلك في النظم فقال وصل او اختار ووجهه ان الاصل

الاتصال وقد امكن وجاء به التنزيل كقوله تعالى اذ يريكهم الله وورد به الشعر كقوله بلغت صنع امرء

برّ اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا المسئلة الثانية من المسئلتين المستثنيتين من

القاعدة المذكورة ان يكون الضمير منصوبا بكان او احدى اخواتها سواء كان قبله ضمير

ام لا وبذلك فارقت المسئلة الاولى نحو الصديق كنته او كانه زيد فيجوز في الهاء الوجهان

الاتصال والانفصال وفي الارجح من الوجهين الخلاف المذكور في الترجيح في نحو خلتنيه

فالارجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرماني وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما

وارد ومن ورود الوصل الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه لما طلب ان

يقتل ابن صياد حين اخبر بانه الدجال ان يكنه فلن تسلط عليه والا يكنه فلا خير لك في قتله ومن

ورود الفصل قوله وهو عمر بن عبد الله بن ابي ربيعة المخزومي لئن كان اياه لقد حال بعدنا

عن العهد والانسان قد يتغير ثم شرع في محترزات القيود المتقدمة في المسئلة الاولى

فقال ولو كان الضمير السابق في المسئلة الاولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته و

لا يجوز ضربت اياه لما تقدم ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثاني غير اعرف اي غير اخص

وجب الفصل لانه مع الاتصال يجب تقديم الاخص فمع تقديم غير الاخص يجب الانفصال وهذا
معنى قول الناظم وقدّمن ما شئت في انفصال نحو اعطاه اياك او اعطاه اياي فان كلا من ضميري
الغائب او اعطاك اياي لان ضمير المتكلم اخص من ضمير المخاطب اما قول عثمان رضي الله عنه
اراهمني الباطل شيطانا واجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الاخص مع الاتصال نحو
اعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم راجح ومن ثَم بفتح الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل
انه يجب الفصل اذا تقدم غير الاخص وجب الفصل اذا اتحدت الرتبة بان يكونا لمتكلم او مخاطب او
غائب لانه يصدق ان المتقدم منهما غير اعرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اتحاد
الرتبة الزم فصلا نحو قول العبد لسيده ملكتني اياي وقول السيد لعبده ملكتك اياك وقول
السيد اذا اخبر شخصا انه ملك عبده لنفسه ملكتكه اياه لان شرط جواز الاتصال تقديم الاخص
وقد يباح الوصل ان كان الاتحاد في ضميري الغيبة واختلف لفظ الضميرين تذكيرا او
تانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا وفي بعض النسخ
مع اختلاف ما كقوله لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انالهماه قفو اكرم والد لبسط بمعنى البشاشة
وطلاقة الوجه مبتدا تقدم خبره في المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على لبسط
وانال فعل ماض متعد لاثنين اولهما ضمير التثنية الراجع الى بسط وانال فعل ماض متعد لاثنين
اولهما وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع الى الوجه واتى به متصلا والاكثر انالهما اياه بالانفصال
وقفو بمعنى اتباع فاعل انال واكرم مضاف اليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري
المخاطب فانه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني
ولا علمتنيها ولا ظننتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جاز
زيد اعطيتهماه او اعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من ان لا يختلف لفظهما

ضميري المخاطب والمتكلم اخص من ضميره

فما ادروا الاصل اراهم الباطل اياي شيطانا والمعنى اراني الباطل القوم اياي شيطانا

فلابد من الفصل نحو مال زيد اعطيتك اياه **فصل** قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الاعراب
ان ياء المتكلم من الضماير المشتركة بين محلي النصب والخفض فتنتصب بواحد من ثلثة
فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف او اسم وهذه العوامل عليها
قسمين ما يمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على اربعة احوال
وجوب وجواز بينها ورجحان الثبوت ورجحان الترك فان نصبها فعل او اسم فعل او ليت
وجب قبلها نون الوقاية لتقي الفعل او شبهه من لفظ لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي
ما بني على الاصل وهو السكون من الخروج عن ذلك الاصل فاما الفعل فنحو دعاني في
الماضي ويكرمني في المضارع واعطني في الامر وهذه الثلاثة ملازمة للفعلية ونقول فيما
تردد بين الفعلية والحرفية قام القوم ما خلاني وما عداني وما حاشاني بنون الوقاية
ان قدرتهن افعالا فان قدرتهن احرف جر وما زايدة اسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح
فتثبت النون قال تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع والندامى
جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح
اللام بمعنى مغري بالغين والمعنى تمل الندامى ملالا تجاوزا الي مغري واما انا فلا امل فانني
مغري بكل ما يهواه نديمي ونقول في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والاصح الفعلية
ما افقرني الي عفو الله وما احسنني اذا اتقيت الله وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه
والمثال الاول شاذ والثاني منقاس ونقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والاصح
الفعلية قام القوم ليسني قال بعضهم وقد بلغه ان انسانا يهدده عليه رجلا ليسني حكاه سيبويه
عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الامر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه
عايد على رجل وياء المتكلم خبره اي ليلزم رجلا غيري وهذا مبني على جواز اخبار الغايب ومثنا

لانه ليس امره بفعل وضع للامر بل بفعل مقرون بلام الامر كما ان النهي بفعل مقرون بلا
نهي كما ان اسماء الافعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون لحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل
مقرون بحرف الامر لان الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي ان ينوب عنهما الاسم وذكره مما
من لزوم النون في نحو ما احسنني هو قول البصري وهو مبني على ان افعل في التعجب فعل ماض
واما تجويز الكوفي ما احسني بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية فمبني على قولهم ان
احسن ونحوه في الوزن من افعال التعجب اسم بدليل تصغيره سمع ما احيسنه ورد بان التصغير فيه
شاذ واما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس فجحوده فلا يعول عليه واما قوله وهو رد
عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي بغير نون فضرورة اشار اليها الناظم بقوله
وليسي قد نظم والعديد كالعدد يقال هم عديد الثرى اي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء
المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي اخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه
وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية
في الفعل مطلقا هو ما اشار اليه الناظم بقوله وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية
واما نحو تأمروني وتحاجوني بتخفيف النون في قراءة نافع فالصحيح عند سيبويه ان المحذوف نون
الرفع والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لان نون الرفع عهد حذفها للجازم
والناصب ولتوالي الامثال في نحو لتبلون ولغير ذلك نحو قوله ابيت اسري وتبيتي تدلكي ولان
نون الرفع نائبة عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة ابي عمرو يامركم فحذف النون
ايضا فيه تفضيل الفرع على الاصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره
واسقطه من شرحه وهو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي وابن جني واكثر المتاخرين واستدلوا
باوجه احدها ان نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت اولى بالحذف وثانيها

نون الرفع علامة الاعراب فالمحافظة عليها اولى وثانيها ان نون الرفع لعامل فلو حذفت
لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه واما اسم الفعل المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني بكسر الكاف
فيهما وعليكني فالاول بمعنى ادركني بقطع الهمزة والثاني بمعنى اتركني والثالث بمعنى الزمني بفتحها
بوصل الهمزة فيهما واما ليت المشار اليها بقول النظم وليتني فشا فنحو يا ليتني قد بعثت لحيا
واما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها تغير معنى الابتداء ولا تعلق ما بعدها
بما قبلها واما قوله وهو ورقة ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ابن نوفل
ما راى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شانه فيا ليتني
اذا ما كان ذاكم ولجت وكنت اولهم ولوجا باسقاط نون الوقاية من ليتني فضرورة عند
سيبويه لانه يوجب ليتني باثبات نون الوقاية وقال الفراء يجوز اختيار ليتني باثبات النون و
ليتي بحذفها وان اضعها لعل المشار اليه في النظم بقوله ومع لعل اعكس فالحذف لنون
الوقاية نحو لعلي ابلغ الاسباب اكثر من الاثبات لها كقوله وهو حاتم بن عدي الطائي وقيل
حطائط ابن يعفر اخو الاسود النهشلي يخاطب امراة عذلته عن الفاقة ماله اريني جوادا
مات هزلا لعلني اري ما ترين ام بخيلا مخلدا والمعنى اريني جوادا مات لاجل الهزال او بخيلا مخلدا لم
يمت لعلي اري ما ترين وحاصله ان انفاق المال لا يميت الكريم لهزاله ولا امساكه يخلد البخيل في
الدنيا واثبات النون في لعلني هو اكثر من حذفها في ليتي وغلط ابن الناظم في شرح النظم
فجعل ليتي نادرا مع انه ضرورة عند سيبويه كما تقدم وجعل لعلني ضرورة مع انه نادر بل كثير
كما تقدم وهو في الاولى تابع لابيه في قوله وليتي ندرا وخالف له في الثانية في
قوله ومع لعل اعكس وانما كان الاكثر في لعل التجرد لانها شبيهة بالحرف في تعلق ما بعدها بما قبلها بحروف
كما في قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فانها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق

مابعدهما بما قبلهما وان اخصها بقية اخوات ليت ولعل واليهما اشار في النظم بقوله وكن مخيرا
في الباقيات وهي ان المكسورة وان المفتوحة ولكن وكان فالوجهان على السواء فاثبات
كاثبات النون نظرا الى شبههما بالافعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف كراهية اجتماع
الامثال فلما تعارض الوجهان تساقطا واستوى الامران كقوله وهو قيس ابن الملوح وانى
على ليلى لزار وانني على ذاك فيما بيننا مستديمها فاتى مع ان بنون الوقاية ثانيا وجردها
منها اولا وزار خبر ان وهو بزاى ثم را مفتوحة من زريت عليه زراية اذا عتبت عليه
المعنى وانى لعائب على ليلى وانى مستديمها على ذلك العيب وكقول امرء القيس كانى لم اركب
جوادا للذة ويجوز كانني وكقوله تعالى ولكني اراكم قوما وكقول الشاعر ولكنني عن حبها لعميد وان
خفضها حرف فان كان ذلك الحرف من وعن وجبت النون قبل يا المتكلم محافظة على بقا
السكون لانه الاصل في البنا الا في الضرورة فلا يلحقهما النون والى ذلك اشار الناظم بقوله
في النظم واضطرارا خففا مني وعني بعض من قد سلفا كقوله ايها السائل عنهم وعني لست
من قيس ولا قيس مني بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس
بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم اخيه الياس بالياء
المثناة تحت وان كان الخافض ليا المتكلم غيرهما اي غير من وعن امتنعت نون الوقاية نحو لي
وبي مما هو على حرف واحد وفي بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة احرف
وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وانما امتنعت النون في لي وبي لانهما مبنيان على الكسر
واما في فلانه وان كان مبنيا على السكون فان سكونه الاصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل
تدغم اليا في اليا واما خلاي وعداي وحاشاي فلان الالف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا
التعليل ان لا يلحقهن نون الوقاية اذا قدرن افعالا ولكنهم اجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا

المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فانها لاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الالف قال
الاقيشر واسمه المغيرة بن الاسود ولقب بالاقيشر لانه كان احمر الوجه اقشر في لُبَينة جعلوا البيلبهم
حاشاي اي نسلم معذور بعين مهملة وذال معجمة اي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر
يقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر وان تخفف ما يضاف فان كان المضاف لدن
او قط او قد مما اخره ساكن فالغالب الاثبات لنون الوقاية محافظة على السكون ويجوز الحذف
قليلا لان لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان
بمعناهما عند التحقيق ولا يختص الحذف بالضرورة كما قال ابن مالك خلافا لسيبويه ثم اسيأتي
ابن الناظم في شرح النظم فجعل الحذف في قد وقط اعرف من الاثبات والصواب العكس كما
مر ومنهما اي الاثبات والحذف في لدن وقط وقد قد بلغت من لدني عذرا قرئ بشد دال على
الاثبات وخففا على الحذف والتشديد هو الاكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من
رواية ابي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وابو بكر وروي في حديث النار بالاضافة
قطني قطني بنون الوقاية وقطي قطي بحذفها والنون اشهر حفظا للبناء على السكون وقال حميد بن
مالك الارقط قدني من نصر الخبيبين قدي باثبات نون الوقاية في الاول وحذفها في الثاني
وذلك ان نقول لا شاهد فيه على حذف النون ويكون اصله قد باسكان الدال ثم الحق ياء القافية
لا ياء الاضافة وكسر الدال لالتقاء الساكنين لا للمناسبة اليا قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين
خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء اخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين
واراد بهما عبد الله بن الزبير واخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وقيل هما عبد الله وولده
خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على ارادة الجمع واراد بالثلاثة عبد الله واخاه
مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم وفي لدني لدني قل وفي قدني وقطني الحذف

الينا فذلني وعلم منه ان قد وقط بمعنى حسب لانهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم
معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا
لم تتصل بهما ياء المتكلم اصلا وان كان المضاف غير من اي غير لدن وقط وقد امتنعت نون
الوقاية نحو ابي واخي لعدم السكون هذا باب العلم بفتح العين واللام وهو نوعان جنسي وسيأتي
اخر الباب وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع او
الغلبة واليه اشار الناظم بقوله اسم يعين المسمى مطلقا فخرج بذكر التعيين النكرات كرجل فانها
لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فان لفظهما لا يعين مدلولهما من حيث الوضع وانما حصل التعيين
بعد الوضع لامر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي وخرج بذكر الاطلاق
ما عدا العلم من المعارف فان تعيينها لمسمياتها ليس تعيينا مطلقا بل هو تعيين بقيد اما قرينة
لفظية او معنوية الا ترى ان ذا الالف واللام مثلا انما يعين مسماه ما دامت فيه ال فاذا فارقته
فارقه التعيين ونحو الذي انما يعين مسماه بالصلة ونحو انا وانت وهو انما يعين مسماه
بالتكلم والخطاب والغيبة فان انت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فاذا
جعل صالحا لكل متشخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبي ونحو هذا انما يعين مسماه
ما دام حاضرا فاذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبي فان ذا مثلا وضع لمتشخص
مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحيته لفظه لكل من اتصف بتلك
الحال وحل ذلك المحل غير معرفة انتهى وكذا الباقي من المعارف فنحو يا رجل لمعين انما يعين
مسماه بالقصد والاقبال ونحو غلامي وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذي قام ابوه وغلام الرجل
انما يعين مسماه بالمضاف اليه فاذا فارقه فارقه التعيين فصل في العلم الشخصي مسماه نوعان
احدهما اولو العلم من المذكرين كجعفر وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو ابو قبيلة

من عامر وهو جعفر ابن كلاب ابن ربيعة ابن عامر وهم الجعافرة والمونثات خرنق بكسر الخاء
المعجمة والنون وهو علم منقول من ولد الارنب لامرأة شاعرة وهي اخت طرفة بن العبد لامه قال
ابو عبيدة وهي خرنق بنت هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الاعشى انتهى والثاني ما لم يكن
كالقبائل جمع قبيلة والاحياء جمع حي كقرن بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد وابوهم
قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد واليه ينسب اويس القرني رضي الله عنه ومن قال انه منسوب
الى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهري فقد سها والبلاد جمع بلد كعدن بفتح العين والدال
المهملتين علم بلدة بساحل اليمن والخيل اسم جمع لا واحد له من لفظه وانما الواحد من معناه
وهو فرس كلاحق علم فرس كان لمعاوية ابن ابي سفيان رضي الله عنه والبغال كدلدل
والحمير كيعفور كلاهما كان للنبي صلى الله عليه وسلم والابل اسم جمع كشدقم علم فحل من فحول
الابل كان للنعمان بن المنذر واليه تنسب الابل الشدقمية والبقر اسم جنس كعرار بفتح العين
والراء المهملتين وكسر الراء الاخيرة علم لبقرة وفي المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون
الحاء المهملة علم لبقرة ايضا واصل هذا المثل ان عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت
كل واحدة منهما بالاخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين والغنم اسم جمع كهيلة علم لعنز لبعض
نساء العرب والكلاب جمع كلب كواشق علم لكلب وذكر في النظم سبعة اعلام وثامنهم علم
الكلب فقال كجعفر وخرنقا وقرنا وعدنا ولاحق وشدقم وهيلة وواشق وفي ذلك موازاة
لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم اصل وينقسم العلم بحسب الوضع الى قسمين مرتجل
من الارتجال من الارتجال بمعنى الابتكار وقيل كانه ماخوذ من قولهم ارتجل الشيء اذا فعله
قايما على رجليه من غير ان يقعد ويتروى وهو في كلام سيبويه على وجهين احدهما
ما لم يقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يات من ذلك الا فقعس وهو ابو قبيلة

من بني اسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن اسد و
لم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني ما استعملت مادته لكن لم
تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل استعملت من اول الامر علما وهذا الثاني
هو الكثير ولذلك اقتصر عليه كادد علما لرجل وهو ابو قبيلة من اليمن وهو ادد بن زيد ابن
الهلال بن سبا ابن حمير وذكر سيبويه انه من الود من مادة ودد واصل همزة الواو واستعملت
هذه المادة في الود والودود وغيرهما وسعاد علما لامراة لم تستعمل هذه البنية في النكرات
واستعمل مادة سعد في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي
وشاذ فالقياسي ماله نظير في ابنية الاسماء والشاذ ما لا نظير له فالاول نحو غطفان وعمران و
حمران وفقعس وخنفق فان نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب
وموهب وموظب ومكوزة وحيوة والى منقول وهو الغالب في الاعلام وهو ما استعمل قبل
العلمية لغيرها ونقله اما ان يكون من اسم جامد والاسم الجامد ما لا يكون لحدث اي مصدر
كزيد فانه في الاصل مصدر زاد يزيد زيدا او زيادة وفضل وهو في الاصل مصدر فضل يفضل
فضلا او يكون لعين اي ذات كاسد فانه في الاصل اسم جنس للحيوان المفترس وثور
بالمثلثة فانه في الاصل للفحل من البقر واما ان يكون من وصف وذلك الوصف اما
لفاعل كحارث فانه في الاصل اسم فاعل من حرث يحرث وحسن بفتح المهملتين فانه في الاصل
صفة مشبهة من حسن يحسن او مفعول كمنصور فانه في الاصل اسم مفعول من نصر الثلاثي
المجرد ومحمد فانه في الاصل اسم مفعول حمد بتشديد الميم الثاني المزيد واما ان يكون من فعل
مجرد عن الفاعل وذلك الفعل اما ماض كشمر بتشديد الميم لفرس او مضارع كيشكر لرجل وهو
من قوم نوح عليه السلام او امر كاصمت لبرية قال الرضي بكسر الميم منه والمسموع في الامر

الضم لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل انتهى واما ان يكون نقله من حرف كما لو سميت
رجلا بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في شرح المفصل واما ان يكون من جملة و
الجملة اما فعلية فاعلها ظاهر كتأبط شرا وشاب قرناها اي ذوائبها شعرها او فاعلها مضمر بارز كاطرقا او
مستتر كيزيد من قوله بني يزيد بضم الدال او اسمية كزيد منطلق وليس النقل من الجملة الا
بمسموع من العرب كما قاله في شرح التسهيل ولكنهم اي النحاة قاسوه على ما سمع من النقل
من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم الى مرتجل ومنقول
هو المشهور وهو في ذلك تابع للناظم في قوله ومنه منقول كفضل واسد وذو ارتجال
كسعاد وادد وعن سيبويه الاعلام كلها منقولة لان الاصل في الاسماء التنكير وعن
الزجاج كلها مرتجلة لان الاصل عدم النقل وما وافق وصفا او غيره فهو اتفاقي لا مقصود
وينقسم العلم ايضا الى مفرد وهو الخالي من التركيب كزيد وادد وهند وسعاد والى مركب وهو ثلثة
انواع وذلك انه اما مركب اسنادي وهو كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى كبرق
نحره وشاب قرناها وهذا النوع مبني وحكمه الحكاية على ما كان عليه قبل التسمية به قال
كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب وقال رؤبة في حكاية الفعل المسند
الى الضمير المستتر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد والقوافي مرفوعة فلولا ان في
يزيد ضميرا مرفوعا على الفاعلية لما رفع على الحكاية ولجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه مفرد غير منصرف
ومانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى اخبرت متعد لثلاثة اولها ضمير المتكلم
المرفوع على النيابة عن الفاعل واخوالي مفعوله الثاني وبني يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم
فديد بالفاء بمعنى صياح في موضع المفعول الثالث اي فادين وظلما مفعول لاجله وناصبه محذوف
تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ثم نقل

عليهم لان المتكلم يغلب على غيره في اعادة الضمير تقول انا وزيد فعلنا ولا تقل فعلا والجاري
على الالسنة بني تزيد بالتاء آخر الحروف اوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو ابو
بجيلة واليه تنسب الثياب التزيدية انتهى وقيل لا يتعين ذلك في البيت الا ان تزيد بن جشم
ابن الخزرج او تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة وان كلا من هذين ابو قبيلة وانما
التاء الفوقانية واما مركب مزجي وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التانيث مما قبلها في
ان ما قبله مفتوح الآخر ما لم يكن يا ولكل من جزئيه حكم يخصه فحكم الجزء الاول ان يفتح آخره
كما يفتح ما قبل تاء التانيث وينتقل الاعراب الى الجزء الثاني لصيرورته كالجزء مما قبله كما
نقل الاعراب مما قبل تاء التانيث اليها لما صارت كالجزء مما قبلها كبعلبك وحضرموت لبلدين
والاصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما ان
يفتح آخر اولهما الا ان كان يا فيسكن للثقل بالتركيب والاعلال كمعدي كرب لرجل وقالي
قلا لمكان وكسر الدال من معدي كرب شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى وحكم الجزء الثاني
منهما ان يعرب بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اعراب ما لا ينصرف للتركيب والعلمية الا
ان كان الجزء الثاني كلمة ويه فيبنى على الكسر في الاشهر عند سيبويه اما البناء فلانه اسم صوت
واما الكسر فعلى اصل التقاء الساكنين كسيبويه وعمرويه واختار الجرمي ان يعرب اعراب
ما لا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال ابو حيان وهو مشكل الا ان يستند الى سماع والا لم
يقبل لان القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما اسما واحدا انتهى والى هذا
الاشارة بقول الناظم: ذا ان بغير ويه تم اعربا واما مركب اضافي وهو الغالب في الاعلام المركبة
لان الاكثر فيها الكنى وهي مضافة وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله في ان
الجزء الاول جار بوجوه الاعراب والجزء الثاني ملازم لحالة واحدة الا ان التنوين ملازم للسكون

والمضاف اليه ملازم للجر وما قبلها مختلف بوجوه الاعراب كعبد الله مما المضاف اليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات وابي قحافة مما المضاف اليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف وحكمه ان يجري الجزء الاول وهو المضاف بحسب العوامل الثلاثة رفعا ونصبا وجرا ويجر بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء الثاني وهو المضاف اليه بالانفتاح دليلا والى هذه الاقسام الثلاثة اشار الناظم بقوله وجملة وما بمزج ركبا وشاع في الاعلام ذو الاضافة.

فصل وينقسم العلم ايضا الى اسم وكنية ولقب وهو المشار اليه في النظم بقوله واسما اتى وكنية ولقبا فالكنية كل مركب اضافي صدر باب او ام كابي بكر وابي قحافة رضي الله عنهما وام كلثوم بنت النبي صلى الله عليه وسلم زاد الامام فخر الدين الرازي في الكوكب ابو الحسن او ابن او بنت كابن داية للغراب وبنت الارض للحصاة انتهى واللقب كل ما اشعر برفعة المسمى او ضعته بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وانما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضع الدني من الناس فالرفعة كزين العابدين لقب علي بن الحسين بن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه والضعة كانف الناقة لقب جعفر بن قريع بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة ابو بطن من سعد بن زيد بن مناة وسبب ما جرى هذا اللقب عليه ان اباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته امه الى ابيه ولم يبق الا راس الناقة فقال له ابوه شانك به فادخل يده في انف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا صار اللقب مدحا والنسبة اليه انفي فمرجع الكنية الى اللفظ وان اشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب الى المعنى والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو وفرق الابهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد به دلالة الذات المعينة واللقب يقصد به

الجنس

الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند ارادة التعظيم او الاهانة واذا اجتمع الاسم واللقب
يؤخر اللقب عن الاسم غالبا لان الغالب في اللقب ان يكون منقولا من اسم غير انسان كبطة فلو
قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي وذلك مأمون بتأخيره ولان اللقب يشبه النعت في
اشعاره بالمدح او الذم والنعت لا يقدم فكذلك ما اشبهه كزيد زين العابدين او انف الناقة
وهذا مراد الناظم بقوله: واخرن ذا ان سواها صحبا: وربما يقدم اللقب على الاسم كقوله وهو
اوس بن الصامت اخو عبادة بن الصامت رضي الله عنهما: انا ابن مزيقيا عمرو وجدي ابوه منذر
ماء السماء: فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاي وسكون
الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان
على مزيقيا او بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو انه كان من ملوك اليمن وكان
يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما ثانيا وان يلبسهما غيره ومنذر احد
اجداده لامه وهو منذر بن امرأ القيس ابن النعمان احد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر
واختلف في سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل ان امه كان يقال لها ماء السماء
لحسنها واشتهر المنذر بابن امه واسمها مارية بنت عوف بن جشم ابن الخزرج واراد
بذلك لانه كريم الطرفين بسبب الجهتين ولا ترتيب بين الكنية وغيرها من اسم او لقب
ويجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما قال اعرابي اخبارا عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه: اقسم بالله ابو حفص عمر: ما مسها من نقب ولا دبر: فاغفر له اللهم ان كان فجر
فقدم الكنية وهي ابو حفص على الاسم وهو عمر وسبب انشاد ذلك ان قائلها قال لعمر رضي الله
عنه ان ناقتي قد نقبت فاحملني فقال له عمر كذبت وابى ان يحمله وحلف على ذلك فانشد
ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف في الماضي وفتحها في المضارع اذا رق خفه ودبر

البعير اذا حفي فكانه تفسير له ويقال فخر اذا حنث في يمينه وقال حسان بن ثابت يرثي سعد بن
معاذ رضي الله عنه وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو فقدم الاسم
وهو سعد على الكنية وهو ابو عمرو واصل هذا البيت ان السيد سعد بن معاذ اصيب يوم الخندق
بسهم في الاكحل فعاش قليلا ومات منه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهتز العرش لموت
سعد بن معاذ فنظمه حسان رضي الله عنه وتقول جاء ابو عبد الله لطة او لطة ابو عبد الله
وفي نسخة من الخلاصة ما اي شئ وهو قوله واخرن ذا ان سواه صحبا وذلك يقتضي ان اللقب
يجب تاخيره عن الكنية كابي عبد الله انف الناقة لان سوى اللقب يشمل الاسم والكنية
فكانه قال واخر اللقب ان صحب الاسم او الكنية فالامر بوجوب تاخير اللقب عن الاسم صحيح
وليس الحكم مع الكنية كذلك بل يجوز تقديم اللقب على الكنية وتاخيره عنها كما تقدم وفي نسخة
اخرى من الخلاصة وذا اجعل اخرا اذا اسما صحبا فالاشارة بذا الى اللقب وهي اصرح في المراد
ولكن قال المرادي ما سبق اولى لان هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى
ولك ان تقول اما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار
المفهوم واما كونها اولى فممنوع لانها تفهم غير الصواب ثم ان كان اللقب وما قبله من الاسم
مضافين كعبد الله زين العابدين او انف الناقة او كان الاول مفردا عن الاضافة والثاني
مضافا كزيد زين العابدين او انف الناقة او كانا بالعكس بان كان الاول مضافا والثاني
مفردا كعبد الله كرز بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الاصل خرج
اي وعاء الراعي فالاقسام ثلثة فان شئت اتبعت الثاني للاول في اعرابه اما بدلا من
الاول بدل كل من كل او بعطف بيان على الاول او قطعته عن التبعية اما برفعه خبر المبتدا المحذوف
او بنصبه مفعولا به لفعل محذوف فتقول على الاتباع جاء عبد الله زين العابدين برفعهما

ورايت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وان

شئت قطعت من الرفع الى النصب ومن النصب الى الرفع والنصب فالرفع بتقدير

هو والنصب بتقدير اعني ولو اظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب اتباعا

وقطعا الا ان الكنية لا تكون الا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فان

كانا مضافين او احدهما مضافا والاخر مفردا فحكمهما ما سبق وان كانا مفردين كسعيد كرز

جاز ذلك المتقدم وهو جواز الاتباع والقطع وجاز وجه اخر وهو اضافة الاول الى الثاني

اذا لم يمنع مانع كما اذا كان الاسم مقرونا بال كالحارث قفة او كان اللقب وصفا في

الاصل مقرونا بال كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الاول الى الثاني نص على

ذلك ابن خروف وجواز الاتباع مع انتفاء المانع وهو قول الكوفيين والزجاج هو الصحيح والا

تباع احسن والاضافة اكثر وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه وهو الاضافة ووجوب الاضافة يرده

النظر من جهتي الصناعة والسماع اما الصناعة فلانا لو اضفنا الاول الى الثاني لزم اضافة

الشيء الى نفسه بيان الملازمة ان الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فاضافة احدهما الى

الاخر اضافة الشيء الى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين واما

السماع من العرب فهو قولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان هذا يحيى عينان بغير

اضافة والا لقالوا عينين بالياء واجيب عن الاول بانه من اضافة المسمى الى الاسم فمعنى

جاءني سعيد كرز بالاضافة جاءني مسمى هذا الاسم وانما اول الاول بالمسمى والثاني بالاسم لان

الاول هو المعرض للاسناد اليه والمسند اليه انما هو المسمى فلزم ان يقصد بالثاني مجرد

اللفظ واجيب عن الثاني بانه يحتمل ان يكون ناجا على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا

دال وجوب الاضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما اشار الناظم بقوله وان يكونا

معربين فانصف حتما والابيع الذي ردف وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الا
ضافة يأتي مثله في حال الاضافة على القول بالجواز فهو مشترك الالزام فما كان جواب المجيز فهو
جواب الموجب فصل والعلم الجنسي الموعود بذكره اول الباب اسم يعين مسماه بغير قيد
تعيين ذي الاداة الجنسية او ذي الاداة الحضورية وبذلك يفارق العلم الشخصي تقول
في تعيينه تعيين ذي الاداة الجنسية اسامة اجرأ من الجرأة وهي الشدة من ثعالة فيكون
في تعيين الجنس بمنزلة قولك الاسد اجرأ من الثعلب وال في الاسد والثعلب هذين
للجنس لا للعهد اذ كل منهما اسم جنس وتقول في تعيينه تعيين ذي الاداة الحضورية هذا
اسامة مقبلا فيكون في تعيين الحضور المستفاد من الاشارة بمنزلة قولك هذا الاسد مقبلا
وال في الاسد هذا للتعريف الحضوري المستفاد من الاشارة الى الجنس فان قيل كيف تقول هذا الاسد
مشيرا الى واحد بعينه وانت تعني الجنس فالجواب ان اصل الاسم الموضوع على جملة الجنس فاذا
اشرت اليه فانما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الاشباه لا لاسد بعينه قال
سيبويه اذا قلت هذا ابو الحارث انما تريد هذا الاسد اي هذا الذي سمعت باسمه او عرفت اشباهه
ولا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من امته له
هذا الاسم انتهى وهذا العلم الجنسي يشبه علم الشخص من جهة الاحكام اللفظية فانه يمتنع من دخول
ال عليه فلا يقال الاسامة كما لا يقال الزيد ويمتنع من الاضافة فلا يقال اسامتكم كما لا يقال زيدكم
الا ان قصد فيهما الشياع في المسألتين لان المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على
معرف واحد وذلك مامون بالشياع ويمتنع من الصرف وهو التنوين فلا يجر بالكسرة
ولا ينون كان ذا سبب آخر مع العلمية كالتانيث اللفظي في اسامة وثعالة وكزيادة الا صح
الالف والنون في حمار قبان وكوزن الفعل في بنات اوبر علما على ضرب من الكماة وابن

اوى وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذيب وشبه
من الثعلب طويل المخالب الاظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري فان
قلت وزن الفعل في المضاف اليه فقط والعلم هو مجموع المضاف اليه قلت اجيب عنه بان
الاعلام الجنسية الاضافية تجري على جزئها الثاني جريان ذي التاء في حكم ما لو كان علما
وحده قاله البدر الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال اسامة مفترس بل المفترس و
وتاتي الحال منه بلا مسوغ فيهما كما تقدم في المثالين السابقين وهما اسامة اجرئ من ثعالة
وهذا اسامة مقبلا ويشبه بالنكرة من جهة المعنى لانه شايع في امته وجماعته لا يختص به واحد
دون آخر كما ان النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه اولا ان علم الجنس مرادف في المعنى
للاسم الجنس المعرف بال الجنسية واخرا انه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث
المعنى وانما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما عاملوا اسد معاملة النكرة و
اسامة معاملة المعرف دل ذلك على افتراق مدلوليهما والا لزم التحكم فبالاثر يستدل على المؤثر
والفرق ان الصورة الذهنية لها خصوص من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها متحققا
وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم جنس
كاسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كاسد وهي من حيث خصوصها وعمومها
تنطبق على كل فرد من افرادها والحاصل ان اسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي من
غير اعتبار قيد معها اصلا واسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص
لها مع قطع النظر عن افرادها وينقسم علم الجنس الى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول
النظم ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ويسمى علم الجنس ثلاثة
انواع احدها وهو الغالب اعيان لا تولف للواضع كالسباع جمع سبع وهو ما له ناب والحشرات

جمع حشرة وهي صغار دواب الارض فالسباع كاسامة للاسد وكنيته ابو الحارث وثعالة
للثعلب وكنيته ابو الحصين وابي جعدة كنية للذيب واسمه ذؤالة والحشرات كام عريط كنية
للعقرب واسمها شبوة والى هذا النوع اشار الناظم بقوله من ذاك ام عريط للعقرب
هكذا ثعالة للثعلب النوع الثاني اعيان تؤلف كهيان بن بيان بفتح اولهما وتشديد الياء
المثناة تحت للمجهول العين وهي الذات والنسب من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا ابوه
وفي المحكم لابن سيدة الاضداد لان المجهولات مستصعبة خفية لا هينة بينة وقيل هيان بن
بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال ايضا للذي لا يعرف علقمة بن علقمة
وضل بن ضل والى المضاء بفتح الميم والضاد المعجمة والمد للفرس والى الدغفاء بفتح
الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدود للاحمق لان العرب اذا حمقوا انسانا قالوا
له يا ابا الدغفاء ولدتها فقارا اي شيئا لا راس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال
الموضح في حواشي التسهيل كان العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وا
بالدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف النوع الثالث امور معنوية كسبحان علما للتسبيح بمعنى التنزيه
ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان تسبيح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى نزاهة
الله من السوء قاله ابن اياز ورد جعله علما بلازمته للاضافة قاله الموضح في الجامع الصغير وكيسان
بفتح الكاف وسكون اليا آخر الحروف وبالسين المهملة علما للغدر بفتح الغين المعجمة وعليه قوله اذا
دعوا كيسان كانت كهولهم الى الغدر اسعى من شبابهم المرد وقال ابن جني في المنهج والدليل
على انهم جعلوا التسبيح سبحان والغدر كيسان انهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الالف والنون
حاصل فلا بد من حصول العلمية ويسار بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما للميسرة
بمعنى اليسر كقوله فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت وعاما وقابله وفجار بفتح الفاء والجيم

ولا يعرف

لا ادري اي هي بن بي هو
معناه اي الخلق هو وهو
من اسمائهم

اسماء الاشارة

بكسر الراء علما للفجرة بسكون الجيم بمعنى الفجور وبرة بفتح الموحدة وتشديد الراء علما للمبرة بمعنى البر وقد اجتمعا في قول النابغة شعر انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار وإلى هذا النوع الاشارة بقول الناظم ومثله برة للمبرة كذا فجار علم للفجرة هذا باب اسماء الاشارة وهي كلام اسم دل على مسمى واشارة اليه والمشار اليه اما واحد او اثنان او جماعة فهذه ثلثة وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة اما قريب المسافة او بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار التوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلثة في ستة والمخاطب بالاشارة يكون واحدا مذكرا او مؤنثا او اثنين مذكرين او مؤنثين او جماعة ذكورا او اناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار اليه بحسب هذه الستة وتصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية فللمفرد المذكر في القرب اربعة ذا بالف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال هذاؤه الدفتر خير دفتر في كف قرم ماجد مصدر يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب ابي الحسن الهيثم انما حركت الهاء فيهما للضرورة والاصل فيهما ذا والفه اصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الاصل حذفت لامه على الاصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الاصح وللمفرد المؤنث في القرب عشرة خمسة مبدوة بالذال وخمسة مبدوة بالتاء وهي ذي وتي بكسر اولها وسكون ثانيهما وذهي وتهي باشباع الكسرة وذه وته باختلاس وهو اختطاف الحركة من الهاء والاسراع بها لا ترك الاشباع وذه وته بالاسكان للهاء وذات وتا بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الاشارة ذا والتاء تأنيث وهي كالتاء في امراة ونحوه مما فيه تاء الفرق ولبس لصفة انتهى وتا بالالف وللمثنى القريب

وان في التذكير وتان في التانيث بالالف فيهما رفعا وذين وتين باليا فيهما جرا ونصبا و
نحو ان هذان بالالف ولتشديد نون ان لساحران مؤول ونأوله بما اما على حذف اسم ان
ضمير شان على حد ان بك زيد ماخوذ واللام داخلة على مبتدا محذوف والاصل انه هذان لهما
ساحران او على ان ان بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لانها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر او على
انه جاء على لغة خثعم فانهم لا يقلبون الف المثنى ياء في حالتي النصب والجر او على ان الالف
الموجودة الف المفرد والف التثنية حذفت لاجتماع الالفين والف المفرد لا تقلب ياء
او على انه جيء به على اول احواله وهي الرفع كما في اثنان قبل التركيب او على ان ان نافية
بمعنى ما واللام بمعنى الا الايجابية كما يقول به الكوفيون او على انه مبني لدلالته على معنى الاشارة
واختاره ابن الحاجب وجمعهما في التذكير والتانيث اولا حال كونه ممدودا والمد عند الحجازيين
نحو هولاء القوم وهؤلاء بنا لي او مقصورا عند اهل نجد من بني تميم وقيس وربيعة واسد ذكر
ذلك الفراء في لغات القران ولم يخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت
والاكثر مجيئه للعقلاء ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله هو جرير ابن عطية شعر ذم المنازل بعد
منزلة اللوى والعيش بعدا ولئك الايام فاشار باولئك لا يام وهي مما لا يعقل وذم امر
من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على اصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للاتباع
والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف
ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللوى واللوى ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب
بالعطف على المنازل والايام عطف بيان على اولئك او نعت له والمخاطب بالاشارة مذكر
لا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم بذا لمفرد مذكر اشر بذي وذه تي تا على الانثى
اقتصر وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع وباولى اشر لجمع مطلقا

والمؤدى فصل ما تقدم في المشار اليه اذا كان قريبا واذا كان المشار اليه بعيد الحقيقة كاف
حرفية لان اسماء الاشارة لا تضاف وهذه الكاف تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا للتبيين
بها احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما تبين بها لو كانت
اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاكَ وذاكِ
ذاكما وذاكم وذاكن ومن غير الغالب ان تفتح في التذكير وتكسر في التانيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا
جمع ودونها هذا ان تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في
البقرة وقوله تعالى ذلك خير لكم في المجادلة وذلك مع الحاق الكاف ان تزيد قبلها لاما سببا لغة
في البعد وهذه اللام اصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين او فرقا
بينها وبين لام الجر نحو ذالك بفتح اللام والى ذلك اشار الناظم بقوله: ولدى البعد
انطقا: بالكاف حرفا دون لام او معه: الا في التثنية مطلقا من غير تقييد بلغة دون اخرى
وسواء في ذلك تثنية المذكر والمونث والا في الجمع في لغة من مده وهم الحجازيون وفي لغة بعض من
قصره وهم التميميون والا فيما سبقته هاء التنبيه بالف غير مهموز والى الاخير اشار الناظم بقوله
واللام ان قدمت ها ممتنعة وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثنى ولا في
جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة
واسد فانهم يأتون باللام قال شاعرهم: اولالك قومي لم يكونوا اشابة: وهل يعظ الضليل الا
اولالكا: والاشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الاشائب وهم الاخلاط
من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب اليه من ان اسم
الاشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال وللمشار
اليه اما قريب المسافة او متوسطها او بعيدها فللمفرد المذكر القريب ذا وذاك للمتوسط وذلك

ذاكاو
الاستثناء

للبعيد وللمثنى ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها للبعيد
وللجمع اولا للقريب بالمد والقصر واولاك بالقصر للمتوسط واولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث
ذي وتي للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد وللمثنى تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط
وتانك بالتشديد للبعيد وللجمع اولاء للقريب واولاك للمتوسط واولئك للبعيد انتهى وقد يجوز
في اسم الاشارة بالنسبة الى المرتبة وبالنسبة الى المسمى فالاول نيابة ذي البعد عن ذي القرب
نحو ذلك الكتاب والثاني نيابة ما للواحد عما للاثنين او عما للجمع فالاول نحو عوان بين ذلك اي
بين الفارض والبكر والثاني كقول لبيد ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف
لبيد ولا ينوب ما للاثنين او للجماعة عما للواحد فصل ويشار الى المكان القريب بلفظتين
مجردة عن هاء التنبيه او ها هنا مقرونة بهاء التنبيه نحو انا ههنا قاعدون ويشار للبعيد بالفاظ
هناك مجردة عن ها التنبيه او ها هناك مقرونة بهاء التنبيه من غير لام او هنالك بضم الهاء
وتخفيف النون وباللام المكسورة او هنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هنا ثلاث لغات او
ابدلت الثالثة الفا لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتي قبلها وكسر
الهاء اردأ من فتحها قاله السيرافي وانشد لذي الرمة هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل
والايمان هينوم او هنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء زيدت
عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت الفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها او ثم
بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على اصل التقاء الساكنين
لاستثقال الكسرة مع التضعيف نحو وازلفنا ثم الآخرين وهي ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها الا
الى حالة شبيهة بها نحو جئت من ثم لان الظرف والجار والمجرور اخوان واما قوله تعالى واذا
رايت ثم رايت فثم ظرف مكان لرايت المتقدمة عليها لا مفعول لا مطلقا على الصواب واذا قلنا

الموصول

الجمهور أن المراتب ثلاثة فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك
وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله: وبهنا أو ههنا أشر إلى ... داني المكان وبه
الكاف صلا في البعد أو بثم فه أو هنا ... أو بهنالك انطقن أو هنا هذا باب الموصول وهو في
الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح ضربان موصول هو
حرفي وموصول اسمي فالموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر ولم يحتج إلى عائد
وهو ستة أنّ المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها
بالمصدر فإن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامدا أول بالكون
وإن كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل بالتصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في
المغني وحكم المخففة من المثقلة حكم المشددة في ذلك وأن بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة
للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الأصح وما المصدرية
وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي وكي
المصدرية وصلتها مضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا ولو المصدرية وتوصل
بفعل متصرف غير أمر والذي على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل
منه ذلك الذي يبشر الله قال الموضح في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول
ذهيل الجمحي: يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ... حتى يذوق رجال مر ما صنعوا ... وليت رزق
رجال مثل نائلهم ... قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا ... وعلى القول به فقال الرضي لا خلاف
في اسمية الذي المصدرية ومنع الموضح إياه ومثال أنّ بالتشديد نحو أولم يكفهم أنا
أنزلنا أي إنزالنا ومثال أن بالتخفيف وأن تصوموا خير لكم أي صومكم خير لكم ومثال ما
بما نسوا يوم الحساب أي بنسيانهم إياه ومثال كي لكيلا يكون على المؤمنين حرج أي لعدم

كون صرح على المؤمنين ومثال الموعود احلم مو بعيرا اي التغير ومثال الذي المصدرية وخضتم
كالذي خاضوا اي كخوضهم والمانع يدعي ان الاصل كالذين فحذفت النون على لغة او ان الاصل
كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعايد او ان الاصل كالجمع الذي خاضوا فقال الذي
باعتبار لفظ الجمع وقال خاضوا باعتبار معناه او انه اوقع الذي على الجمع كقوله وان الذي
حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد او ان الذي مشترك بين المفرد والجمع على
قول الاخفش كما قاله الموضح في شرح اللمحة والموصول الاسمي كل اسم افتقر الى الوصل بجملة خبرية
او ظرف او جار ومجرور تامين او وصف صريح والى عايد او خلفه قاله الموضح في شذوره وهو
ضربان نص في معناه لا يتجاوز الى غيره ومشترك بين معان مختلفة بلفظ واحد فالنص ثمانية
منها للمفرد المذكر الذي للعالم بكسر اللام وهو من يقوم به العلم وغيره بالجر فالعالم المنزه عن
الذكورة والانوثة نحو الحمد لله الذي صدقنا وعده والعالم المذكر نحو والذي جاء بالصدق وغير
العالم نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون وللمفرد المونث التي للعاقلة وغيرها فالاول نحو قد
سمع الله قول التي تجادلك في زوجها والثاني نحو ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها
فاوقع التي على القبلة وهي غير عاقلة ولك في يائي الذي والتي وجهان الاثبات والحذف
فعلى الاثبات تكون اما خفيفة فتكون ساكنة واما شديدة فتكون اما مكسورة او جارية بوجوه
الاعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذي قبلها اما مكسورا كما كان قبل الحذف واما
ساكنا فهذه خمس لغات في الذي والتي ولتثنيتهما اللذان واللتان بالالف رفعا واللذين واللتين
بالياء المفتوح ما قبلها جرا ونصبا تقول جاءني اللذان قاما واللتان قامتا ورايت اللذين
قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على قياس
كان القياس في تثنيتهما وفي تثنية ذا وتا السابقين في بحث الاشارة ان يقال في تثنية

الذي

الذي اللذيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية التي اللتيان باثبات الياء مخففة وفي تثنية
ذا ذيان بقلب الالف ياء وفي تثنية تا تيان بقلب الالف ياء كما يقال في تثنية القاضي
من المعرب المنقوص القاضيان باثبات الياء وكما يقال في تثنية فتى من المعرب المقصور
فتيان بقلب الالف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني كالذي وذا وتثنية المعرب كالقاضي
وفتى فحذفوا الحرف الآخر وهو الياء من الذي والتي والالف من ذا وتا وابقوه في القاضي
وفتى فرقا بين المعرب والمبني في التثنية كما فرقوا بينهما في التصغير اذ قالوا في تصغير
الذي والتي وذا وتا اللذيا واللتيا وذيا وتيا فابقوا الحرف الاول وهو اللام الاولى من
اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا على فتحه الذي كان قبل التصغير وزادوا
الفا في الآخر في الالفاظ الاربعة عوضا عن ضمة التصغير التي يكون في اول المصغر ومن
العرب من يقول اللُّذيا واللُّتيا بضم اللام فيجمع في التصغير بين الضمة والالف وما ذكره
الموضح هنا تبعا للناظم من ان اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم
في شرح التسهيل ان العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء واللت كذلك عن تثنية
الذي والتي بالياء فان العرب لم تثنهما انتهى وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف
الآخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان في
تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثني الموصول واسم الاشارة
فجمهور العرب يخفف النون فيهما وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو
الياء في الذي والتي والالف في ذا وتا او تاكيدا للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل
بحذف الياء والالف والى التشديد والتعويض اشار الناظم بقوله والنون ان تشدد فلا
ملامة والنون من ذين وتين شددا ايضا وتعويض بذاك قصدا ولا يختص ذلك التشديد

بحالة الرفع عند الكوفيين بل يكون فيهما وفي حالتي الجر والنصب خلافا للبصريين في
في زعمهم ان التشديد مختص بحالة الرفع لانه قد قرئ في السبع ربنا ارنا اللذين واحدة كما في
ابنتي هاتين بالتشديد فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين كما قرئ في حالة
الرفع واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان بالتشديد فيهما فتجويز احدهما ومنع الآخر
تحكم وبلحارث بن كعب اجمعون وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان في حالة الرفع
لقصر الموصول اجمعون وبعض ربيعة يحذفون لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد قال
الفرزدق ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا اراد اللذان فحذفت النون
وهو مرفوع على الخبرية لان وبني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير ابو قبيلة وهو كليب بن
يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة التغلبي وهذيل بن عمران الاصغر كان اخاه لامه والا
غلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الاسارى وغيرهم واراد الفرزدق بذلك الافتخار
على جرير فانه من بني كليب بان عميه قتلا الملوك وفكا الاسارى من اغلالهم وقال
الاخطل هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم اراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع
على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما
تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالاخطل لكبر اذنه واسمه غياث بن غوث التغلبي وكان
نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الالتباس ولا يجوز ذلك الحذف في
نون ذان وتان للالتباس بالمفرد ولعدم الطول المختص في نون الموصول ثلاث لغات الاثبات
والحذف والتشديد وفي نون الاشارة لغتان الاثبات والتشديد وبجمع المذكر العاقل كثيرا
ولغيره اي لغير العاقل قليلا الالى على وزن العلى ويكتب بغير واو وقال الموضح في شرح اللمحة
مقصورا على الاشهر كقوله رايت بني عمي الالى يخذلونني على حدثان الدهر اذ يتقلب

وقد تمد كقوله: ابى الله للشم الالاء كانهم: سيوف اجاد القين يوما صقالها. وهي في هذين
البيتين للعاقل ووقوعها لغير العاقل في قوله: تهيجني للوصل ايامنا الاولى: مررن علينا
والزمان وريق. واللذين بالياء مطلقا في الاحوال الثلاثة وهي مبنية وان كان الجمع من
خصائص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة
بخلاف المثنى فانه جار على سنن المثناة المتمكنة لفظا ومعنى وقد يقال جاء اللذون بالواو رفعا
ورايت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لان شبه الحرف عارضه
الجمع وهو من خصائص الاسماء وهي لغة هذيل او عقيل بالتصغير فيهما واو للشك قال شاعرهم
نحن اللذون صبحوا الصباحا: يوم النخيل غارة ملحاحا. فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل مصغر
نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لاجله وهو اسم مصدر اغار والقياس
اغارة والملحاح بكسر الميم من الح السحاب اذا دام مطره وجمع المونث اللائي
واللاتي باثبات الياء فيهما وقد تحذف ياؤهما اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء والى هذه
الثمانية اشار الناظم بقوله: موصول الاسماء الذي الانثى التي: واليا اذا ما ثنيا لا تثبت: بل ما
تليه اوله العلامة: جمع الذي الالى الذين مطلقا: وبعضهم بالواو رفعا نطقا: باللات واللاء
التي قد جمعا وقد يتقارض الالى واللاء فيقع كل منهما مكان الاخر قال مجنون ليلى قيس بن
الملوح: محا حبها حب الالى كن قبلها: وحلت مكانا لم يكن حل من قبل. فاوقع الالى
مكان اللاء اي حب اللائي بدليل عود ضمير المونث اليها وقال رجل من بني سليم: فما اباؤنا
بامن منه: علينا اللاء قد مهدوا الحجورا. فاوقع اللاء مكان الالى بدليل عود ضمير جمع الذكور
عليها والالى بمعنى الذين والذين اشهر منها فلذلك عدل المصنف وقال اي الذين اذ لا فرق
بينهما والمعنى ليس اباؤنا الذين اصلحوا شاننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد باكثر امتنانا علينا من هذا

الممدوح والى تعارضهما اشار الناظم بقوله واللاء كالذين نزرا وقعا والموصول المشترك ستة

من بفتح الميم وما واي بفتح الهمزة وتشديد اليا وال وذو وذا وذكرها الناظم على غير هذا

الترتيب فقال ومن وما وال تساوي ما ذكر وهكذا ذو ومثل ماذا اي كما ولكل منها

كلام يخصها فاما من فانها تكون في اصل الوضع للعالم بكسر اللام نحو ومن عنده علم الكتاب

وتكون لغيره اي غير العالم على سبيل التطفل في ثلاث مسائل احداها ان ينزل ما وقعت عليه من

من غير العالم منزلته اي منزلة العالم نحو قوله تعالى ومن اضل ممن يدعوا من دون الله من

لا يستجيب له وقوله وهو العباس بن احنف بيت اسرب القطا هل من يعير جناحه لعلي الى من قد هويت

اطير فاوقع من على سرب القطا وهو غير عالم وقوله وهو امرء القيس ابن حجر الكندي

الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فاوقع من على الطلل وهو

غير عالم وعم فعل امر معناه الدعاء اصله انعم حذفت منه الالف والنون تخفيفا وصباحا منصوب

على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكانهم قالوا

انعم الله في صباحك ومسائك ويعمن اصله ينعمن حذفت منه النون الاولى والنون الساكنة

في اخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد

الزمان ويجمع في القلة على اعصر وفي الكثرة على عصور والخالي الماضي فدعاء الاصنام في قوله

تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له ونداء القطا في قوله اسرب القطا هل من يعير جناحه

ونداء الطلل في قوله ايها الطلل البالي سوغ ذلك وهو وقوع من على الاصنام لما كانت عندهم

مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى وينادى الا العاقل المسئلة الثانية

من وقوع من على غير العالم ان يجتمع غير العاقل مع العاقل فيما وقعت عليه من الموصولة

نحو كمن لا يخلق فانه عام في العاقل وغيره لشموله الآدميين والملائكة والاصنام فان

الجمع لا يخلقون شيئا ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات فانه يشمل الملائكة والشمس
والقمر والنجوم وغيرها ومن في الارض فانه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب
بالذكر في الاية لشهرتها واستبعاد السجود منها ونحو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآ
دمي والطاير ولا فرق في هذه المسئلة بين ان يكون العاقل اكثر من غيره كالمثال الاول
او اقل منه كالمثال الثاني او مساويا له كالمثال الثالث ولذلك اعاد لفظة نحو في
الامثلة الثلاثة المسئلة الثالثة من وقوع من على غير العالم ان يقترن غير العاقل به اي
بالعاقل في عموم فصل بمن الموصولة نحو من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع
لاقترانهما بالعاقل في عموم كل دابة من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم
من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فاوقع من
على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيهما على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه
من وهو من يمشي على رجلين فانه يشمل الآدمي والطاير كما تقدم واختلاط في عموم
فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع فانهما اختلطا بالعاقل في
عموم كل دابة لان الدابة لغة لما يدب على الارض عاقلا كان او غيره بدليل ان
شر الدواب عند الله الذين كفروا والا دابة الارض تاكل منساته ويحتمل عندي ان
يكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نحو
يمشي على رجلين ومنهم نوع يمشي على اربع على حد ومن الناس من يعبد الله على
حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من ان تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها
التقدير ومن الناس ناس يعبدون الله انتهى واما ما الموصولة فانها في اصل وضعها
لما لا يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد اي الذي عندكم ينفد وقد تكون له اي لما لا يعقل مع

العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الارض فانه يشمل العاقل وغيره وتكون لانواع
من يعقل هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا للفارسي ولصفات من يعقل
ومثالهما عند ابن عصفور وابن مالك نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء وكلا التعبيرين
متكلم فيه اما الاول فرده ابن الحاجب بان النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقوله لما لا يعقل
واما الثاني فلانه لا يصح ان يقال انكحوا الطيب او الطيبة لان النكاح انما هو للذوات
لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون للمبهم امره من الاشخاص كقولك وقد رايت
شبحا من بعيد بفتح الباء الموحدة والحاء المهملة لا تدري ابشر هو ام مدر انظر الى ما ظهر
وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر اذكر هو ام انثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل اخذا من
قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني محررا وللبحث فيه مجال والاربعة الباقية من الستة
تكون للعاقل وغيره وفيها تفصيل فاما اي بفتح الهمزة وتشديد الياء فخالف في موصوليتها
ثعلب وهو ابو العباس احمد بن يحيى محتجا بانه لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي
هو فاضل جاءني ويرده قوله وهو غسان اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل وجه
الرد منه ان ايهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا تصلح هنا واذا انتفى غير الموصولة
تعينت الموصولة وهو المدعى وهي ملازمة للاضافة لفظا او تقديرا الى معرفة ولا تضاف
لنكرة خلافا لابن عصفور وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فانهما اجازا
اضافتها الى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب الذي ينقلبونه وذهب الجمهور الى ان
اياها هنا استفهامية منصوبة بينقلبون فاي عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف
الذين ظلموا المنقلب الذي ينقلبونه وذهب الجمهور الى ان اياها هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على
انها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لاجل الاستفهام باي والتقدير و

بعلم الذين

سيعلم الذين ظلموا ينقلبون اي انقلاب واي الموصولة لانه لا يعمل فيها الا عامل مستقبل
متقدم عليها نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد خلافا للبصريين في الاستقبال والتقديم
قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال ابو حيان في
شرح التسهيل وسئل الكسائي في حلقة يونس لم لا يجوز اعجبني ايهم قام فمنع من ذلك فقيل له
لمه فلم يلح له وجه المنع فقال اي كذا خلقت انتهى اي كذا وضعت قال ابن السراج موجها
قول الكسائي بان معناه ان ايا وضعت على العموم والابهام فاذا قلت يعجبني ايهم
يقوم فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت اعجبني ايهم قام
لم يقع الا على الشخص الذي قام فاخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وانما اشترط
كون العامل فيها مستقبلا مع كونه متقدما ليمتاز عن الشرطية والاستفهامية لانهما لا
يعمل فيهما الا متاخر والمشهور عند الجمهور افرادها وتذكيرها وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند
بعضهم فتقول ايه وايان وايتان وايون وايات وعلى الحالين هي معربة فقيل مطلقا
سواء اضيفت ام لم تضف ذكر صدر صلتها او حذف وهو قول الخليل ويونس والاخفش و
الزجاج والكوفيين واليه اشار الناظم بقوله وبعضهم اعرب مطلقا وقال سيبويه تبنى على
الضم اذا اضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا وهو مراد الناظم بقوله واعربت
ما لم تضف وصدر صلتها ضمير انحذف نحو ايهم اشد وقوله على ايهم افضل بالبناء على الضم
فيهما تشبيها بالغايات اذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف في ذلك قال الزجاج
ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت
فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت انتهى وزعم هؤلاء المانعون ان ايا في الآية استفهامية وانها
مبتدا واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين

فيقال فيهم ايهم اشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت تشرع عن العمل فيها وقال الكسائي
والاخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره وفي البيت
السابق وقد تعرب حينئذ اي حين اذ اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا كما
روي الآية وهي ايهم اشد بالنصب وهي قراءة هارون ومعاذ ويعقوب والبيت وهو
على ايهم افضل بالجر قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك احتج من قال باعرابها مطلقا واما ال
فنحو ان المصدقين والمصدقات مما صلته اسم فاعل ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور نحو
مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لان ال الداخلة عليها حرف تعريف
على ما صححه في المغني وليست ال الداخلة على اسم الفاعل والمفعول موصولا حرفيا خلافا للمازني في
احد قوليه ومن وافقه ويرده انها لا تؤول بالمصدر وان الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد افلح
المتقي ربه والضمير لا يعود الا على الاسماء واجاب المازني عن الثاني بان الضمير يعود على
موصوف محذوف ورد بان الحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا في ضرورة
وليس هذا منها ولا حرف تعريف خلافا لابي الحسن الاخفش وهو ثاني قولي المازني ووجههما
ان العوامل تتخطاها نحو جاء الضارب كما تتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد
معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بانها مع المشتق داخلة على الفعل
تقديرا لان المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وال المعرفة لا يعود عليها ضمير وانما
نقل الاعراب الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما ان الوصف يعمل معها
بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا واحتج
الاخفش بالتزامه فذهب الى ان اسم الفاعل لا يعمل مع ال واما ذو فخاصة بطيء وذلك مستفاد
من قول الناظم وهكذا ذو عند طيء شهر والمشهور بينهم بناؤها على سكونها الواو وقد تعرب

بالحروف الثلاثة اعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر فانه المسموع

كقوله وهو منظور بن سحيم الفقعسي: فاما كرام موسرون لقيتهم ۞ فحسبي من ذي عندهم ما

كفانيا. فممن رواه بالياء وهو ابو الفتح ابن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فان سبب البناء

قائم ولم يعارضه معارض والمشهور عنهم ايضا افرادها وان وقعت على مثنى او جمع وتذكيرها

وان وقعت على مؤنث كقوله وهو سنان بن الفحل الطائي: فان الماء ماء ابي وجدي

وبئري ذو حفرت وذو طويت. فان ذو مفردة مذكرة مع انها واقعة على البئر وهي مؤنثة

ويحتمل انه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر اذا بنيتها

بالحجارة وقد تؤنث وتثنى وتجمع عند بعض بني طيء فيقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات

قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن

فاما في مثنى المؤنث ذواتا

حكاه ابن السراج في الاصول عن جميع لغة طيء على الاطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب

ونازع في ثبوت ذلك المحكي على الاطلاق ابن مالك في شرح التسهيل فقال واطلق ابن

عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه انما هو الاطلاق في لغة طيء وانما

ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيء فهو ثابت انتهى. قال الفراء في لغات القرآن وربما قالوا هذان

ذوا تعرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتهما

هاتان ذواتا تعرف وفي جمعهما هؤلاء ذوات تعرف انتهى. وابن السراج وابن عصفور و

ابن مالك كلهم حكى عن بعض طيء ذات للمفردة وذوات لجمعها مضمومتين على انهما موصولان

مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات

مضمومتين مطلقا وقال في النظم: وكالتي ايضا لديهم ذات ۞ وموضع اللاتي اتى ذوات كقوله

وهو رجل من بني طيء كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا اعرابيا من طيء يقول

جميع

بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به فبنى ذات على الضم ونقل حركة
الهاء الاخيرة الى ما قبلها وحذف الالف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف اي اسالكم
بالفضل او نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكانه يشير الى قوله تعالى والله فضل بعضكم
على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي وقوله وهو رؤبة جمعتها من اينق موارق ذوات
ينهضن بغير سائق فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والا
ينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة واصل ناقة نوقة تحرك
الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وتجمع في القلة على انوق قدمت الواو على النون فصار
اونق ثم قلبت الواو ياء فصار اينق وجمع اينق على ايانق والموارق جمع مارقة
من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين حكى
في ذات وذوات اعرابهما بالحركات اعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات حكى
الاول ابو حيان في الارتشاف وحكى الثاني ابو جعفر ابن النحاس الحلبي واذا اعربا نونا لعدم الا
ضافة فيقول جاءتني ذاتٌ قامت ورايت ذاتاً قامت ومررت بذاتٍ قامت بالحركات
الثلث مع التنوين وتقول جاءتني ذواتٌ قمن بالرفع والتنوين ورايت ذواتاً قمن ومررت
بذواتٍ قمن بالكسرة مع التنوين جراً ونصباً قاله الموضح في الحواشي واما ذا فشرط موصوليتها
ثلاثة امور احدها ان لا تكون للاشارة لانها اذا كانت للاشارة تدخل على المفرد نحو من ذا
الذاهب وماذا التواني والمفرد لا يصلح ان يكون صلة لغير ال الامر الثاني ان لا تكون ذا ملغاة
والغاؤها على وجهين احدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله وذلك الالغاء بتقدير تركيبها
مع ما في نحو ماذا صنعت فيصيران اسماً واحداً من اسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية المتقدمة
بصنعت والتقدير اي شيء صنعت كما قدرها كذلك اي مركبة مع ما الا انها في محل جر من قال

لسائل عن شيء عما ذا التساؤل والتقدير عن اي شيء تتساءلون فثبتت الالف من ما لتوسطها في
اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الالف لان ما الاستفهامية اذا دخل عليها
جار حذفت الفها للتطرف فيها نحو عم يتساءلون فرقا بين الاستفهامية والموصولة نحو قوله سبحانه وتعالى
عما يقولون وخصت الاستفهامية بحذف الالف للتطرف وصينت الموصولة عن الحذف
لتوسط الالف لان الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والالغاء الحقيقي ما ذكره بقوله
يجوز الالغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرها زائدة بين ما ومدخولها
فكانك قلت ما صنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شيء من الاسماء وسكت عن الغاء
ذا مع من لتبع الى البقاء وثعلب وغيرهما ان يكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بما
وذا لان ما اكثر ابهاما من فحسن ان تجعل مع غيرها كشيء ~~وخصوا جواز ذلك بما وذا لان ما اكثر~~
واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الاسماء كون ذا زائدة ومن
مفعولا في نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة انه يجوز ان يكون من وذا مركبتين قاله في المغني
وهو ظاهر قول النظم وبمثل ماذا بعد ما استفهام او من اذا لم تلغ في الكلام والامر الثاني
ان يتقدمها استفهام بما باتفاق من البصريين او بمن على الاصح عندهم لان كلا منهما
للاستفهام واجاب المانع بالفرق بان ما تجانس ذا لما فيهما من الابهام بخلاف من فانها لا
ابهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف اما الاول فلان
بقية ادوات الاستفهام كما في الابهام فلا خصوصية لالحاق من دونها واما الثاني فلان
ما مختصة بما لا يعقل كما ان من مختصة بمن يعقل الا ان يقال ان ما لا يعقل اوسع دائرة
ممن يعقل والمرجع في ذلك الى السماع وكلاهما مسموع فالاول كقول لبيد بن ربيعة
العامري الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل انشده سيبويه فما

مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يجادل صلته والعائد محذوف ويجادل يطلب والنحب بفتح
النون وسكون الحاء المهملة اصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه اذا مات والمراد
هنا النذر والمعنى الا تسألان المرء الذي يطلبه ويجادله باجتهاده في الدنيا انذر اوجبه على
نفسه فهو يسعى في وفائه ام هو ضلال وباطل والثاني نحو قوله وهو امية بن ابي عائذ الهذلي كما
قال ابن مالك او امية بن الصلت كما قال العيني الا ان قلبي لدى الظاعنينا حزين فمن
ذا يعزي الحزينا الشاهد ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزي الحزينا صلته
الظاعنينا جمع ظاعن من ظعن اذا سار والكوفي لا يشترط في موصولية ذا التقدم من ولا
ما الاستفهاميتين واحتج بقوله وهو يزيد بن مفرغ الحميري عدس ما لعباد عليك امارة امنت
وهذا تحملين طليق وتقرير الحجة منه ان هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من و تحملين
صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ اي والذي تحملينه طليق وعندنا معشر
البصرية ان هذا اسم اشارة على اصله لا موصول لان ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو
مبتدأ وطليق خبره وهي جملة اسمية وتحملين حال من فاعل طليق المستتر فيه مقدمة على عاملها
اي وهذا طليق محمولا لك وعدس بفتح العين والدال وبالسين المهملة اسم صوت لزجر البغل
وعباد هو ابن زياد بن ابي سفيان وكان يزيد يكثر من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به الزمه
محوه باظفاره ففسدت انامله ثم اطال سجنه فكلموا فيه معاوية فامر باخراجه فلما خرج قدمت له
بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك امارة البيت وامارة بكسر الهمزة اي امر ولا
تختص ذا الاشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع اسماء الاشارة يجوز ان تستعمل عندهم موصولا
نحو وما تلك بيمينك وعندنا ان بيمينك حال من المشار اليه ومن الموصولات عندهم الاسم
المحلى بالالف واللام نحو قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل

كانه قال لانت الذي اكرم اهله فاكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله
يا دارمية بالعلياء فالسند فبالعلياء صلة لدارمية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو
هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله ابو حيان
في النكت الحسان على غاية الاحسان فصل وتفتقر كل من الموصولات الاسمية نصة كانت
او مشتركة الى صلة تتصل بها لانها نواقص لا يتم معناها الا بالصلة متاخرة عنها لزوما لان
الصلة من كمال الموصول ومنزلتها منزلة جزئه المتاخر فكما لا يتقدم الصلة على الموصول لا
يتقدم معمولها عليه لانه جزؤها واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة
ال والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصو
الحرفية بان الاسمية لا بد لها من صلة مشتملة على ضمير مطابق لها في الافراد والتذكير و
فروعهما بخلاف الحرفية فان صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل ان قول الناظم وكلها يلزم
بعده صلة على ضمير لائق مشتملة يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير يسمى العائد
يعود الى الموصول ثم الموصول ان طابق لفظه معناه فلا اشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى
وان خالف لفظه معناه بان يكون مفرد اللفظ مذكرا واريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد
وجهان مراعاة اللفظ وهو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومراعاة المعنى ومنهم من
يستمعون اليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو اعط من سالتك ولا تقل من
سالك او قبح نحو من هي حمراء امتك فيجب مراعاة المعنى وما لم يعضد المعنى سابق فيختار
مراعاته كقوله وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح وقد يخلف
الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو وانت الذي في رحمة اطمع الاصل في رحمته ونحو سعاد التي
اضناك حب سعاد الا حبها ثم الصلة اما جملة تامة اسمية او فعلية وشرطها ان تكون خبرية

وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر الى قائلها لان الموصول وضع
وصلة الى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام ابوه ومن شرط الجملة المنعوت
بها ان تكون خبرية معهودة للمخاطب لانك انما تأتي بالصلة ليعرف المخاطب الموصول المبهم
بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة الا في مقام التهويل والتفخيم والتعظيم وهو
فيحسن ابهامها لذلك فالمعهودة كجاء الذي قام ابوه اذا كان بينك وبين مخاطبك عهد في
شخص قام ابوه والمبهمة نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم اي الذي غشيهم امر عظيم والمرجع في
ذلك الى الموصول فان اريد به معهود فصلته معهودة نحو واذ يقول للذي انعم الله عليه وان
اريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذي ينعق وان اريد به التعظيم ابهمت صلته نحو فاوحى الى
عبده ما اوحى ولا يجوز في الصلة ان تكون جملة انشائية وهي ما قارن لفظها وجود معناها
كبعتكه فلا تقل جاء العبد الذي بعتكه قاصدا انشاء البيع ولا جملة طلبية وهي ما تأخر وجود
معناها عن وجود لفظها امرا كانت او نهيا كاضربه ولا تضربه فلا تقل جاء الذي اضربه او لا
تضربه لان كلا من الانشاء والطلب لا خارجي له فضلا عن ان يكون معهودا فلا يصلح لبيان
الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وان كانت خبرية فلا يقال جاء الذي ما احسنه لما في
التعجب من الابهام المنافي للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما ان جملة القسم مستثناة
من الانشائية فيجوز الوصل نحو وان منكم لمن ليبطئن وقيل لا استثناء فيهما اما التعجبية فلانها
انشائية نظرا الى حالة الاستعمال واما القسمية فلان الوصل انما هو بجملة الجواب وهي خبرية
وجملة القسم انما جيء بها لمجرد التوكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يجوز جاء
الذي لكنه او حتى ابوه قائم لان فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من
غير تقدم مغيّى واجاز الكسائي الوصل بالامر والنهي والمازني بالدعاء بلفظ الخبر نحو جاء الذي

يغفر الله له وصاحب الايضاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة واما
شبهها في حصول الفايده فهو ثلاثة الاول والثاني الظرف المكاني والجار والمجرور والتامان و
المراد بالتام منهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به نحو جاء الذي عندك وجاء الذي في الدار
تعلقهما باستقر محذوفا وجوبا وبذلك اشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذي بكان
والذي بك فلا يتم معناهما الا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو ان تقول جاء الذي سكن بكانا
والذي مر بك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجملة او شبهها الذي وصل به والثالث
الصفة الصريحة اي الخالصة للوصفية وهي التي لم تغلب عليها الاسمية لان فيها معنى
الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو ان المصدقين والمصدقات واقرضوا ونحو يارب بيضا من العواهج ام صبي قد حبا او دارج وبذلك
اشبهت الجملة وتختص الصفة الصريحة بالالف واللام والى ذلك يشير قول النظم و
صفة صريحة صلة ال كضارب ومضروب اتفاقا وحسن على قول ابن مالك ونصه ويعني بالصفة
المحضة اسماء الفاعلين واسماء المفعولين والصفات المشبهة باسماء الفاعلين انتهى
وصحح الموضح في المغني ان ال الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف بخلاف ما غلبت عليها
الاسمية من الصفات كالابطح مذكر بطحاء فانه في الاصل وصف لكل مكان منبطح من
الوادي ثم غلب على الارض المتسعة واجرع مذكر جرعاء فانه في الاصل وصف
~~شيئا وصاحب فانه~~ في لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالارض
المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا وصاحب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم
غلب على صاحب الملك وراكب فانه في الاصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب
الابل دون غيره وهو على راس الجبل قال الشاطبي والدليل على ان هذه الاسماء الخ

منها يعني الوصفية انها لا تجري صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضمير
انتهى فلا توصل بها ال لعدم شبهها بالفعل وقد توصل ال بمضارع اختيارا كقوله وهو الفرزدق
خطابا للرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان ۞ ما انت بالحكم الترضى حكومته
ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل ۞ فادخل ال على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول و
حكومته نائب الفاعل ولا يختص ذلك عند ابن مالك بالضرورة بل اشارة الى قلته بقوله
في النظم ۞ وكونها بمعرب الافعال قل ۞ وهو اختيار ثالث في المسالة فان بعض الكوفيين
يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلته قول ثالث والمدرك
مختلف فابن مالك يرى ان الضرورة ما يضطر اليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال
لتمكنه من ان يقول المرضي والجمهور يرون ان الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام
سواء اضطر اليه الشاعر ام لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين المحكم بين الخصمين
للفصل بينهما والاصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة ۞ فصل ۞ يجوز حذف العائد
اذا دل عليها دليل او قصد الابهام ولم تكن صلة ال فالاول كقوله ۞ نحن الالى فاجمع جموعك
ثم وجههم الينا ۞ اي نحن الالى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي
بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت وانما حذفوا ليوهموا انها بلغت من الشدة مبلغا
تقاصرت العبارة عن كنهه ويجوز حذف العائد المرفوع بشرطين اذا كان مبتدا غير منسوخ
وكان مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما او ضربا بالبناء للمفعول وكانا فاعلين
لانه غير مبتدا لانه في الاول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل والثالث منسوخ فهو فاعل مجازا
والفاعل ونائبه لا يحذفان ولا يحذف في نحو جاء الذي هو يقوم او هو في الدار لان الخبر
غير مفرد لانه في الاول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور فاذا حذف الضمير المنفصل المفيد

للاختصاص لم يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد المحذوف للضمير جملة او شبهها وكل منهما
صالح لان يكون صلة كاملة لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور فلذلك اشار
الناظم بقوله وابوا ان يختزل ان صلح الباقي لوصل مكمل بخلاف الجزء المفرد فانه لا يصلح للوصل
على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة اي وغيرها فاي نحو ايهم اشد خبر مبتدأ محذوف تقديره
هو اشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اشد وغير اي نحو وهو الذي في السماء اله
فاله خبر مبتدأ محذوف وتقديره هو اله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو اله وفي السماء
متعلق باله لانه بمعنى معبود اي هو اله في السماء اي معبود فيها فلا يجوز تقدير اله مبتدأ
مخبرا عنه بالظرف او فاعلا بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير
الظرف صلة واله بدلا من الضمير المستتر فيه وتقديره في الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه
الابدال من الضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قال في المغني ولا يكثر الحذف
للضمير المرفوع المتقدم في صلة غير اي عند البصريين الا ان طالت الصلة اما بمعمول
الخبر وبغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء اله او تاخر نحو قولهم ما انا بالذي
قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول للصلة لا سيما زيد فانهم جوزوا في
زيد اذا رفع ان تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد
فحذف العائد وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لانهم نزلوا لا سيما منزلة
الا الاستثنائية فناسب ان لا يصرح بعدها بجملة فان قلت لا سيما زيد الصالح فلا استشهاد
لطول الصلة بالنعت كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي
هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة يوم قاله الموضح في المغني والى
اشتراط الطول اشار الناظم بقوله وفي ذا الحذف ايا غير اي يقتفي ان يستطل وصل

وشذت قراءة بعضهم وهو يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق تماما على الذي أحسنُ بالرفع وشذت
قراءة أبي عبلة والضحاك أورده ابن الحاجب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن وأي
الذي هو بعوضة وشذ قوله من يُعْن بالحمد لم ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم أي
بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عُنيت بحاجتك أُعنى بها بضم أوله ولا يحد بفتح اليا
المثناة تحت وكسر الحاء بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا
يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم والكوفيون لا يشترطون طول
في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة ويقيسون على ذلك المسموع من الآية والبيت ونحوهما
وتبعهم الناظم إلا أنه جعله قليلا فقال وإن لم يستطل فالحذف نزر فتقول جاء الذي قائم والتقدير
جاء الذي هو قائم ويجوز حذف العائد المنصوب إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة
الألف واللام فالفعل نحو يعلم ما تسرون وما تعلنون أي تسرونه وتعلنونه ولا يتعين في
ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن يكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل
أنه قد جاء مصرحا به في مكان آخر وهو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب
أن يكون متعينا للربط كما مثل به فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو جاء الذي أكرمته في داره فإن
العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فإنه متى كان العائد
أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل أن يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء
الذي كانه زيد على الأصح والوصف نحو قوله ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر
فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب
بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل بخلاف جاء الذي أنا أكرمت لأنه منفصل وحذفه يوقع
في اللبس بالمتصل ويفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وأما

حذف منفصلا من قوله تعالى ومما رزقناهم ينفقون هو الاصل رزقناهم اياه لان تقديره متصلا
يلزم منه اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضمير الغيبة وهو قليل وبخلاف جاء الذي انه فاضل
او كانه اسد لان اسم ان وكان المشددتين لا يحذف الا شذوذا او في مثال اين احدهما ما
يغير معنى الجملة وهو ان والثاني ما يغير بها وهو كان او الذي انا الضاربه لان الوصف صلة الالف
واللام واسميته الخفية والضمير اذا كان مذكورا يدل على اسميتها ايضا فاذا حذف فات هذا
المعنى وهم يقصدوا التنصيص على اسميتها فاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لان
العايد المنصوب ليس عايدا على ال في هذا المثال حتى يدل على اسميتها ايضا وانما هو عايد على الذي
كما يفيده العطف باو والعايد على ال انما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير ان
العايد المنصوب بالوصف المقرون بال ان كان عايدا على غير ال كالمثال المذكور جاز حذفه وان كان
عايدا على ال نحو جاء في الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل وشذ قوله ما المستفز الهوى
محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر فحذف العايد الى ال المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز
بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما ومحمود خبرها لان كانت حجازية واتيح
بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق وياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفز
الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر وحذف منصوب الفعل كثير لان الاصل
العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف وحذف منصوب الوصف قليل جدا بل قال الفارسي
لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج اجازه على قبح وقال المبرد ردي جدا وعلى هذا
فيشكل قول الناظم والحذف عندهم كثير منجلي في عايد متصل ان انتصب بفعل او وصف فسوى
بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف ونحو رحذف العايد المجرور بالاضافة ان كان المضاف
الجار للعايد وصفا ناصبا للعايد تقديرا بان كان اسم فاعل بمعنى الحال او الاستقبال غير ماض

خلافا للكسائي نحو فاقض ما انت قاض والاصل فاقض الذي انت قاضيه فحذف الهاء على

ان ما هي موصول اسمي قال الموضح في الحواشي ما هذه تحتمل ان تكون مصدرية او ظرفية اي اقض قضائك

او اقض مدة قضائك بدليل انما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا عادل شرح قول

النظم كذاك حذف ما بوصف خفضا كانت قاض بعد امر من قضى بخلاف جاء الذي قام

ابوه لان المضاف الجار للعائد ليس بوصف او جاء الذي انا ضاربه لان المضاف وصف

ماض وهو لا يعمل على الاصح وبخلاف جاء الذي انا مضروبه لان الوصف اسم مفعول وانما

لم يجز حذفه فيهن لانه ليس منصوبا تقديرا او يجوز حذف العائد المجرور بالحرف ان كان في موضع

نصب وكان الموصول او الاسم الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا ومعنى

او معنى فقط واتفقا فيهما متعلقا سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى او معنى فقط ام اختلفا

نوعا واتحدا مادة لان الضمير عبارة عن الموصول او الموصوف به فلا بد ان يكون الجار لهما

متحدا من جهة المعنى والمتعلق فاذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك

معنى قول النظم كذا الذي جر بما الموصول جر نحو ويشرب مما تشربون فالموصول وهو ما مجرور

بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي

متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى

ومتعلقا ونحو قوله وهو كعب ابن زهير شعر لا تركنن الى الامر الذي ركنت ابناء يعصر حين

اضطرها القدر فالموصوف بالموصول وهو الامر مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بتركنن و

العائد المحذوف مجرور بالى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن الى الامر الذي

ركنت اليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا واقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول

لانه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو ابو قبيلة

من بما هلة وتحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت اي به ومثال
الاتفاق فيهما معنى لفظ حللت في الذي حللت به فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لانهما بمعنى في كذا
قالوا وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى
نحو فاصدع بما تؤمر اي به لان اصدع في معنى أؤمر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال
اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله ؛ وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة فبح لان
منها بالذي انت بائح ؛ اي به انشده ابو الفتح وشذ قوله وهو عدي بن حاتم ؛ ومن حسد يجور
علي قومي ؛ واي الدهر ذو لم يحسدوني ؛ فاي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند
الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف اي فيه والذي سهل
حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول الجمعة اليوم الذي
جئت تزيد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فانه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر
ان قلنا بان الحذف ليس على التدريج كما يقول به سيبويه اما اذا قلنا انه على التدريج كما
يقول به الاخفش فلا يكون شاذا لانه لما حذف في اولا صار الضمير منصوبا على المفعول به
توسعا فكانه قال واي الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل
كثير كما تقدم ويمكن ان يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده اي به فحذف
الجار اولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكي في البديع الى ان
الذي في الاية موصول حرفي ولا حذف وشذ ايضا قوله وهو رجل من همدان ؛ وان لساني
شهدة يشتفى بها ؛ وهو على من صبه الله علقم ؛ انشده الفارسي وشهدة بضم الشين المعجمة
العسل بشمعه وهو بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق
بعلقم لانه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرور بعلى والعائد على من محذوف

مجرور بعلى وهي متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وان لساني
مثل العسل الشهد يشتفي به الناس وانه مثل الحنظل في مرورة على من سلطه الله عليه فحذف
حاتم الطائي العائد المجرور بفي مع انتفاء خفض الموصول وهو ذو في البيت الاول وهو قوله
ومن حسد الى اخره وحذف الهمداني العائد المجرور بعلى مع اختلاف المتعلق فيهما في البيت
الثاني وهو قوله وان لساني شهدة الى اخره والمتعلقان بفتح اللام اصب وعلقم ويمتنع
الحذف اذا كان العائد المجرور محصورا بالا او بانما نحو مررت بالذي ما مررت الا به او انما مررت
به او كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذي مر به او كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت
فيه لانه لا يعلم ان الاصل فيه او عنه وقيل نحو لان الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا
مختلفين لم يجز الحذف لانه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا دقيق وتامل منا المعرف
بالاداة قال في التسهيل وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة
خلافا لسيبويه انتهى وقال الموضح في شرح القطر والمشهور بين النحويين ان المعرف
ال عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الاول عن ابن كيسان والثاني
عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الاخفش وزعم ابن مالك انه لا خلاف بين سيبويه والخليل
في ان المعرف ال قال وانما الخلاف بينهما في الهمزة ازائدة هي ام اصلية واستدل على ذلك
بمواضع اوردها من كلام سيبويه وملخص في المسألة ثلاثة مذاهب احدها ان المعرف ال والالف
اصل والثاني ان المعرف ال والالف زائدة والثالث ان المعرف اللام وحدها انتهى و
اسقط مذهبا رابعا وهو ان المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة
الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منها حجة تعضده فحجة الاول فتح الهمزة والثاني لقولهم
الاحمر بنقل حركة همزة الى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم

او يتعين للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره او كان ٢

الندا والتذكير يقولون الي كما يقولون قدي وبتشبيهها بمهملة في نحو آلذكرين وجه الثاني
سقوطها في الدرج واما فتحها فلمخالفتها القياس بدخولها على الحرف واما ثبوتها مع الحركة
فالحركة عارضة فلا اعتداد بها واما ثبوتها في القسم والندا نحو افالله لافعلن ويا الله فلان
الف صارت عوضا من همزة اله واما قولهم في التذكر الي فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلت
منزلة قد واما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وجه الثالث انها ضد التنوين الدال
على التنكير وهو حرف واحد ساكن فكانت كذلك لتشبيه امثالها ولا القوم بنقضها وانما
خالفت التنوين ودخلت اولا لان الاخير محله الحذف كثيرا فحصلت من الحذف وانما
كانت لاما لان اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وجمعها قوله الخجك نحو بعقبه واذا اظهرت جاز
وجه الرابع انها جاءت لمعنى واولى الحروف بذلك حروف العلة وحركت لتعذر الابتدا
بالساكن فصارت همزة كهمزة المتكلم والاستفهام وان اللام تعزبن صورتها في لغة حمير قال
الزجاجي في حواشيه على ديوان الادب حمير يقلبون اللام ميما اذا كانت مظهرة كالحديث
المروي الا ان المحدثين ابدلوا في الصوم والسفر وانما الابدال في البر فقط وربما وقع في
اشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وام سلمة انتهى واراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه و
سلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قوله ان فقال ال حرف تعريف
او اللام فقط وهي على كل قول قسمان اما جنسية وانواعها ثلاثة وجه الحصر فيها انا نقول لا
تخلو اما ان تخلفها كل حقيقة او مجازا او لا تخلفها اصلا فان لم تخلفها كل لا حقيقة ولا مجازا فهي
لبيان الحقيقة والماهية من حيث هي نحو وجعلنا من الماء اي من حقيقة الماء المعروف
وقيل المني كل شيء حي والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين
المقيد والمطلق فذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم

الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني وال ان خلفها كل حقيقة
فهي لشمول افراد الجنس نحو وخلق الانسان ضعيفا فانه لو قيل وخلق كل انسان ضعيفا لكان
صحيحا على جهة الحقيقة وان خلفها كل مجازا فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو انت الرجل
علما فانه لو قيل انت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى انك اجتمع فيك ما افترق
في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم والاعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال
وفي الحديث كل الصيد في جوف الفرا قال ابن هاني وليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم
في واحد فان قيل هذا الضابط يصدق على ال في الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده ومملكته فان كلا تخلف الاداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول
بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلده مجازا وليست فيه لشمول الامير او صاغة مملكته دون من
عداهم اجيب بان الكلام في ال المعرفة وال في الصاغة موصول على الاصح واما عهدية وهي
ثلاثة انواع ايضا ووجه الحصر ان ال العهدية اما ذكري بكسر الذال المعجمة وهي التي تقدم
لمصحوبها ذكر نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول فائدتها التنبيه على ان
الرسول الثاني هو الرسول الاول اذ لو جيء به منكرا لتوهم انه غيره ولذلك لا يجوز لغة والذكر
باللسان ضد الانصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قاله الكسائي
وقال غيره هما لغتان بمعنى حكاه الماوردي في تفسير سورة البقرة او علمي وهو ان يتقدم لمصحوبها
علم نحو بالواد المقدس تحت الشجرة اذ هما في الغار لان ذلك معلوم عندهم او حضوري بمعنى
وهو ان يكون مصحوبها حاضرا نحو اليوم اكملت لكم دينكم اي اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفي
النسخ اسقاط حضوري واثبات علمي مكانه ومثله باليوم اكملت فصل وقد ترد ال زائدة اي
غير معرفة وترد للتعريف وغير موصولة وهي اما زائدة لازمة كالتي في علم قارنت وضعه سواء فاز

ارتجالا او نقلا فالاول كالسموأل بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفي آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفي القاموس السموأل بالهمزة طير كنيته ابو براءة واليسع بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم نبي وهو اعجمي معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسي والثاني نحو اللات والعزى علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجل يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه وثنا وكانت تاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة سمرة واصلها تأنيث الاعز وبعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فقطعها وخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية بويلها واضعة يدها على رأسها وجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول يا عزى كفرانك لا سبحانك اني رايت الله قد اهانك ورجع فاخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك العزى ولن تعبد ابدا او كالتي في اسم اشارة وهو الآن فانه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الاشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وال فيه زائدة وفاقا للزجاج والناظم في قوله وقد تزاد لازما كاللات والآن والذين ثم اللاتي او كالتي في موصول وهو الذي والتي وفروعهما من التثنية والجمع فال في جميع هذا الامثلة زائدة لا معرفة لانه لا تجتمع تعريفان وهما تعريف ال وغيرها من العلمية والاشارة والصلة على معرف واحد وهذه الامثلة معارف بالعلمية كما في الاربعة الاول واعترض الدماميني القول بزيادة ال فيها فقال العلم هو مجموع اللفظ ال وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بانه زائد انتهى والاشارة كما في الآن خاصة والصلة كما في الموصول واما زائدة عارضة وهي نوعان وذلك لانها اما خاصة بالضرورة كقوله ولقد جنيتك اكمؤا او

عساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر انشده ابن جني واصل جنيتك جنيت لك
الثمرة اجنيها فحذف الجار توسعا واكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي اخره الهمزة
جمع كمء كفلس وهو ايضا واحد كماة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون السين
المهملتين وهي الكماة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عساقيلا فحذفت الياء
ضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو اوبر ولا
بنو عرس لانها لا تعقل وبنات اوبر كماة صغار مزغبة ردية الطعم وهي اول الكماة وقيل
مثل الكماة وليست كماة وقوله وهو رشيد ابن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن
خالد اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
واراد بالوجوه اعيان القوم والمعنى ابصرتك حين عرفت اعياننا صددت عنا وطابت
نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة ال على بنات اوبر في البيت الاول
وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما لان بنات اوبر علم لضرب من الكماة
والنفس تمييز واجب التنكير عند البصريين فلا يقبلان التعريف فال الداخلة عليهما زائدة
للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله ولاضطرار كبنات الاوبر كذا وطبت النفس يا قيس
السري وليلتحق بذلك ما زيد في النثر شذوذا كقولهم ادخلوا الاول فالاول فالسابق منهما
حال واللاحق معطوف وال فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا اول
فاول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق
فالاسبق واصل اول على الاصح اوأل بوزن افعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم ادغمت
الواو في الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان احدهما ان يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون
منصرفا منونا ومنه قولهم اولا واخرا والثاني ان يكون صفة فيكون افعل تفضيل ومعناه

الا ان يسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف واما المجوزة للمح الاصل المنقول عنه
وذلك ان العلم المنقول مما اي من شيء يقبل ال قد يلمح اصله وهو التنكير فتدخل عليه
ال للمح الاصل به واكثر وقوع ذلك في المنقول عن صفة كحارث وقاسم من اسماء
الفاعلين وحسن وحسين من الصفات المشبهة مكبرة او مصغرة وعباس وضحاك من
امثلة المبالغة وقد يقع ذلك في المنقول عن مصدر كفضل فانه في الاصل مصدر فضل رجل
يفضل فضلا اذا صار ذا فضل او عن اسم عين كنعمان بضم النون فانه في الاصل اسم
للدم بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها في حمرته بالدم فان قلت في
كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك في شرح التسهيل الاولى انه جعل المنقول عن مصدر
والمنقول عن اسم عين في مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك في مرتبتين فقال ما حاصله
والكثير وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول
من اسم عين والثانية انه مثل بالنعمان لما فيه ال للمح الصفة تبعا للناظم في قوله وبعض
الاعلام عليه دخلا للمح ما قد كان عنه نقلا كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه
سيان فتكون ال فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك في شرح التسهيل لما قارنت الاداة
نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بانها من اختيارات ابن مالك بل قيل انها من عندياته
فلا يتابع عليها وعن الثانية بانه يمكن ان يكون سمي بنعمان مجردا من ال كقوله ايا
جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها وسفروا بابها فلا مخالفة والباب كله
سماعي فيقتصر فيه على الوارد فلا يجوز في نحو محمد وصالح ومعروف ان يقال فيها المحمد و
الصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لا تثبت بالقياس ولم يقع دخول ال
في نحو يزيد ويشكر علمين لان اصله الفعل وهو لا يقبل ال في غير الموصولة فاما قوله رايت الوليد بن

اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فضرورة دخول ال على اليزيد سهلها تقدم
ذكر الوليد وال في الوليد للمح الصفة وقيل ال في اليزيد للتعريف وانه نكر ثم ادخلت عليه ال
كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم باببيض ماضي الشفرتين يماني
حكاه في المغني ولم يتعقبه وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل ال نظرا الى اصليته هو الفعل و
الفعل لا يقبل ال بخلاف زيد اذا نكر من المعرف بالاضافة او الاداة ما غلب على بعض ما يشاركه
يستحقه حتى التحق بالاعلام الشخصية في احكامها وصار علما اتفاقيا فالاول وهو المعرف بالاضافة
كابن عباس وابن عمر ابن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود وقيل والصواب ذكر
ابن الزبير مكان ابن مسعود لان ابن مسعود مات قبل اطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة
الاولى قيل وهذا انما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال غلب على العبادلة دون
من عداهم من اخوتهم فليتامل والثاني وهو المقرون بالاداة كالنجم فانه في الاصل يتناول
كل نجم ثم صار علما للثريا فقط واصلها قبل التصغير ثروى من الثروة اي كثرة الكواكب لان
كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوا فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصارت ثريا
قاله الفخر الرازي والعقبة فانها في الاصل اسم لكل طريق صاعد في الجبل ثم اختص بعقبة منى
التي تضاف اليها الجمرة قاله الشاطبي وقيل عقبة ايلة والبيت فانه في الاصل يتناول كل بيت
ثم اختص بالبيت الحرام والمدينة لطيبة مدينة رسول الله عليه وسلم والاعشى فانه في الاصل لمن
لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى همدان ونحوه والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد يصير علما بالغلبة
مضاف او مصحوب ال كالعقبة وال هذه لازمة دائما الا في نداء او اضافة فيجب حذفها لان حرف
النداء والاضافة لا يجامعان ال هذه كما اشار اليه الناظم بقوله وحذف ال ذي ان تناد او تضف
اوجب كيا اعشى باهلة [illegible] قبيلة من قيس بن عيلان يعني باهلة ويا اعشى تغلب

بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة
سميت باسم أبيها تغلب بن وائل وقد تحذف ال هذه في غير ذلك المذكور من النداء او
الاضافة وهذا معنى قول الناظم وفي غيرهما قد تحذف سمع من كلامهم هذا عيوق طالعاً
حكاه ابن الاعرابي وعيّوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق
كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز ان يكون سموه بذلك لانهم يقولون الدبران
يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي وسمع من كلامهم هذا
يوم اثنين مباركاً فيه حكاه سيبويه ومجيء الحال هنا في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله ال
في الاثنين وسائر الايام للتعريف فاذا زالت صارت نكرات والصحيح عند الجمهور ان اسماء
الايام اعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها ال كالحارث ثم غلبت فصارت كالدبران
الابتداء والخبر ولم يحد الناظم المبتدا بل اكتفى فيه بالمثال فقال مبتدأ زيد وعاذر خبر
وحده الموضح بقوله المبتدا اسم صريح او بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية او بمنزلته اي بمنزلة المجرد
مخبر عنه او وصف رافع لمكتفى به عن الخبر او بمنزلة الوصف فالاسم الصريح نحو قول من
يعتقد من الصانع مع عدم ايمانه الله ربنا ومحمد نبينا وقيل المراد بهذا الاسناد التعظيم
والاقرار لا الاخبار وهذان الوجهان نقلهما ابو البقاء والذي بمنزلة الاسم الصريح هو المصدر اي بمنزلته
المنسبك من أن والفعل نحو وان تصوموا خير لكم فان تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم
الصريح لانه في تأويل صومكم وخبره خير لكم والمصدر المنسبك من الفعل نحو سواء عليهم أأنذرتهم
ام لم تنذرهم فأنذرتهم مبتدأ وهو في تأويل مصدر وام لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر
مقدم والتقدير انذارك وعدمه سواء عليهم وصح الاخبار به عن الاثنين لانه في الاصل مصدر
بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسي في الحجة وتبعه ابن طاهر ولا

كون الانذار هم وناليه مبتداء وسواء خبر الا ان ما في حيز الاستفهام لا يتقدم عليه واجيب بان
الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل ما هو خبر من حيث المعنى والمصدر المنسبك من الفعل
المقدر معه ان نحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فتسمع مبتدا وهو في تاويل سماعك و
قبله ان مقدرة والذي حسن حذف ان من تسمع ثبوتها في ان تراه قاله الموضح في شرح
الشذور والفرق بين هذا والذي قبله ان التسبك في هذا شاذ وفي الذي قبله مطرد لان
السبك بدون وجود حرف مصدري مطرد في باب التسوية شاذ في غيرها والمجرد عن العوامل
اللفظية كما مثلنا للصريح والمؤول به والذي بمنزلة المجرد عن العوامل اللفظية ما دخل عليه
حرف زايد او شبهه فالاول نحو هل من خالق غير الله ونحو بحسبك درهم لا فرق في ذلك بين
الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وان كانا مجرورين بمن والباء الزايدتين لان وجود
الحرف الزايد كلا وجود ومنه اي من المبتدا المجرور بحرف زايد عند سيبويه قوله تعالى بايكم
المفتون فايكم مبتدأ والباء زايدة فيه والمفتون خبره ولم ينعكس لان صيغة المفعول لا
يكون عنده بمعنى المصدر وعند الاخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ موخر
وبايكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زايدة والمعنى على الاول ايكم المفتون اي المجنون وعلى
الثاني الفتنة بايكم اي الجنون في ايكم ومنه عند بعضهم وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه
وسلم ومن لم يستطع فعليه بالصوم فالصوم مبتدأ موخر وعليه خبر مقدم والباء زايدة في
المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زايدة في المفعول و
حجة الاول ان اغراء الغايب شاذ فان عليه اذا كان اسم فعل يكون فاعلا عن ليلزم
والشيء الواحد القوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الامر والفعل ورد بان ذلك اذا كان
المولع به الغايب والمراد هنا المخاطب وانما جيء بالضمير غايبا على لفظ من والا فهو للمخاطب في المعنى

قاله ابو اسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد
نحو لعل ابي المغوار منك قريب ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع
رفع بالابتداء لان لعل ورب اشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء والوصف يتناول
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب نحو اقائم هذان وما مضروب
العمران وهل حسن الوجهان وهل احسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي ابوك
والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك ان تفعل فنولك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف لكونه في
قائما مقام الفعل وهو ينبغي وان تفعل فاعل نولك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا وخرج
بقوله مخبر عنه او وصف نحو نزال من اسماء الافعال فانه لا مخبر عنه ولا وصف فلا يكون مبتدأ
بناء على ان اسم الفعل لا محل له من الاعراب وهو الاصح وخرج بقوله رافع لمكتفى به نحو
اقائم ابواه زيد فان المرفوع بالوصف وهو ابواه غير مكتفى به في حصول الفائدة مع قطع
النظر عن زيد فزيد مبتدأ مؤخر والوصف خبر مقدم وابواه فاعله ولا بد للوصف المذكور وما هو
بمنزلته من اشتراط تقدم نفي او استفهام عليهما وهل ذلك شرط في العمل او في الاكتفاء
بالفاعل عن الخبر قولان ارجحهما الثاني قاله في المغني والنفي يشمل النفي بالحرف وبالفعل و
بالاسم فالنفي بالحرف نحو قوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع
فما نافية وواف مبتدأ وانتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشري وابن الحاجب
حيث شرطا الا يكون المرفوع ظاهرا قاله الموضح في شرح الشذور ورد جوابه ان المراد بالظهور
ضد الاستتار والنفي بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل قائم
سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل ايضا والنفي بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم
مضاف اليه والزيدان فاعل لقائم سد مسد خبر لان المعنى ما قائم الزيدان فعومل معاملة قائم

معاملة ما قائم قال ابن عقيل الضد والنفي في المعنى كالنفي الصريح نحو انما قائم الزيدان لانه
في قوة قولك ما قائم الا الزيدان والاستفهام يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام
بالحرف نحو قوله اقاطن قوم سلمى ام نووا ظعنا ان يظعنوا فعجيب عيش من قطنا فقاطن
مبتدأ من قطن بالمكان اذا اقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والا
ستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وانما لم يجعل المرفوع بالاسم خبرا فيهن لان
الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذلك ما قام مقامه والى ذلك اشار الناظم
بقوله واول مبتدأ والثاني فاعل اغنى في اسار ذان وقس وكاستفهام النفي واذا لم
يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام لا يكون مبتدأ خلافا للاخفش والكوفيين في اجاز
تهم وقوعه مبتدأ من غير ان يتقدمه نفي او استفهام ولا حجة لهم في نحو قول بعض الطائيين
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت خلافا للناظم في شرح التسهيل و
ابنه في شرح النظم لجواز كون الوصف وهو خبير خبرا مقدما وبنو لهب مبتدأ مؤخرا وانما
صح الاخبار به اي بخبير مع كونه مفردا عن الجمع وهو بنو لهب لانه اي خبيرا على وزن فعيل و
فعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فاعطي حكم
ما هو على زنته فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير ولهب بكسر اللام وسكون الهاء
حي من الازد فان قلت اذا جوز الاخفش كون الوصف مبتدأ من غير ان يعتمد على
نفي او استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي
ان العمل من جملة المسوغات فان قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا قلت الا
خفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه السهيلي عنه والى موافقة الاخفش و
الكوفيين اشار الناظم بقوله وقد يجوز نحو فائز اولو الرشد واذا رفع الوصف ما بعده

ثلثة احوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الامرين وذلك انه ان لم يطابق
الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو اقائم اخواك فقائم مبتدأ واخواك فاعل سد مسد خبره
ولا يجوز ان يكون اخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لانه لا يخبر عن المثنى بالمفرد وان
طابقه اي طابق الوصف ما بعده في غير الافراد وهو التثنية والجمع تعينت خبريته نحو اقائمان
اخواك واقائمون اخوتك بالتاء الفوقانية واقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم
والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز ان يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد
الخبر لان الوصف اذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الافراد على اللغة الفصحى ويجوز
ذلك على غيرها ومسئلة جمع التكسير نص عليها الشاطبي وان طابقه اي الوصف ما بعده
في الافراد مذكرا او مؤنثا احتملهما اي الابتدائية والخبرية على السواء نحو اقائم اخوك واقائمة
اختك فيجوز ان تجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز ان تجعل المرفوع
مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فان قلت رجح الاول بان الاصل في المقدم الابتداء وعورض
بان الاصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الاصلان تساقطا وفي هذا التفصيل اشار
الناظم بقوله والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر ان في سوى الافراد طبقا استقر وارتفاع المبتدأ بالابتداء
وهو التجرد عن العوامل اللفظية للاسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ عند سيبويه واليه ذهب الناظم
فقال ورفعوا مبتدأ بالابتدا كذاك رفع خبر بالمبتدا فاذا قلت زيد اخوك فزيد مرفوع بالابتداء
واخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وان جامدا لان اصل العمل للطلب والمبتدأ طالب
للخبر من حيث كونه محكوما به طلبا لازما كما ان فعل الشرط لما كان طالبا للجواب عمل فيه
عند طائفة وان كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بان المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم
ابوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لادى الى رفع شيئين لم يكن احدهما تابعا للاخر واجيب بان

الجهة مختلفة لان طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر
محكوما به لا لارتفاعه بالابتداء وهو قول ابن السراج وصححه ابو البقاء وحجة من قال به ان
الابتداء رفع المبتدا فيجب ان يرفع الخبر لانه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في
المفعول ولا لارتفاعهما اي بالابتداء والمبتدا وحجة من قال به ان الابتداء عامل
ضعيف فقوي بالمبتدا كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة
وهذه الاقوال الثلثة عن البصريين وعن الكوفيين انهما اي المبتدا والخبر ترافعا فرفع كل
منهما الآخر وحجتهم ان كل واحد منهما مفتقر الى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما ان
ايا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو آيا ما تدعوا وهذه الاقوال كلها ضعيفة
اما الاول فلان الخبر قد يكون نفس المبتدا في المعنى نحو زيد اخوك فلو رفع الاخ بزيد كان
رافعا لنفسه بنفسه واما الثاني فلان الابتدا عامل ضعيف لا يرفع شيئين واما الثالث
فلان اجتماع عاملين معنوي ولفظي على معمول واحد لا يعهد واما الرابع فلان العمل تأثير
والمؤثر اقوى من المؤثر فيه فيلزم ان يكون الشيء الواحد قويا وضعيفا من وجه واحد
اذا كان مؤثرا فيما اثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للاسناد عن الاعداد
المسرودة نحو واحد اثنان ثلاثة فانها وان تجردت فلا اسناد معها فليست مبتدآت و
اثبات الالف في اثنان من استعمال الشيء في اول احواله والخبر هو الجزء الذي حصلت به
او بمتعلقه الفائدة التامة مع مبتدا غير الوصف المذكور في قوله او وصف رافع كالمتقي
فخرج بذكر المبتداء فاعل الفعل نحو زيد من قولك قام زيد فانه وان حصلت به الفائدة
لكنه ليس مع المبتدا بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق وخرج
بقوله غير الوصف المذكور فاعل الوصف المذكور نحو الزيدان من قولك اقائم الزيدان فانه

وان حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو الوصف
المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعلا سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول النظم
والخبر الجزء المتم الفائده فانه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف وهو اما مفرد وهو ما ليس جملة
فيشمل المثنى والمجموع واما جملة اسمية وفعلية وذكر ابن جني وابن خروف في شرح
الكتاب ان الخبر ينقسم الى نيف وسبعين قسما كل منها يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع
الى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال ومفردا ياتي ويأتي جملة والمفرد
اما جامد فهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي كزيد
فانه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكاسد اذا اريد به شجاع على راي فانه وان كان
في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فانه
وان كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي لكن بحسب القياس الاصلي وذلك
المعنى زال بحسب الاستعمال فكان من زيد واسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد فلا يتحمل
ضمير المبتدأ نحو هذا زيد وهذا اسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ والى
ذلك اشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ الا ان اول الجامد بالمشتق فيتحمل ضمير المبتدأ
نحو زيد اسد اذا اريد به شجاع عند جمهور البصريين فان اريد به التشبيه على اضمار الكاف
او انه نفس الاسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين و
الرماني من البصريين ومن وافقهما الى ان الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء اول بمشتق
ام لا واما مشتق وهو ما اشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمالي
كقائم فانه دال على معنى قام واذا اخبر به عن مبتدأ فيتحمل ضميره والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان يشتق فهو ذو ضمير مستكن نحو زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند

قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل للضمير مستتر عائد على
المبتدأ والالف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان
والزيدون والا ان رفع المشتق الاسم الظاهر نحو زيد قائم ابوه او رفع الضمير البارز نحو زيد
قائم انت اليه فانه لا يتحمل ضمير المبتدأ لانه لا يرفع فاعلين ويبرز الضمير المتحمل بفتح الميم
منفصل اذا جرى الوصف الواقع خبرا على مبتدأ غير من هو له في المعنى سواء ألبس الحال
نحو غلام زيد ضاربه هو فضاربه وصف في المعنى لزيد لانه هو الضارب للغلام وذلك اذا كانت
الهاء المفعوله للغلام لانه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لانه خبر عنه
فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع ان الغلام بحسب ظاهر الاسناد اليه هو الضارب
لزيد وانقلب المعنى فوجب ابراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فان كانت الهاء لزيد فقد جرى
الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن ابراز الضمير ام لم يلبس الحال نحو غلام هند
ضاربته هي فتاء التانيث في ضاربته تدل على ان الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي ان
لا يبرز ضميرها الا ان البصري التزم الابراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال
وابرزنه مطلقا حيث تلا ۞ ما ليس معناه له محصلا ۞ والكوفي انما يلتزم الابراز عند الالتباس
خاصة تمسكا بنحو قوله ۞ قومي ذرى المجد بانوها وقد علمت ۞ بكنه ذلك عدنان وقحطان
ووجه التمسك به ان قومي مبتدأ اول وذرى المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرى المجد وذرى المجد
وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرى المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف
وهو بانوها على ذرى المجد وهو في المعنى لقومي لانهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها
لان اللبس مأمون فان الذرى مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانوها هم لان حكم
الجمع المنفصل كحكم الجمع الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل اذا اسند الى جمع وعلى لغة اكلوني

٢٩

البر ابنيت الاوهام ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال ان يكون ذرى المجد منصوبا بوصف
محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانون ذرى المجد بانوها والذرى جمع ذروة
ذروة الشيء اعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والاصل بانيون
اعل اعلال قاضون وحذفت النون للاضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل
والمزية يقال بانه يبونه ويبينه قاله الجوهري انتهى فان اراد به جملة فعلية ماضوية فالضمير
هو الواو في بانوها اذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وان اراد به الوصف من بان يبون فبابه بائن بهمزة بعد الالف بدلا من عين الفعل فالجمع بائنون لا بانون والجملة اما نفس المبتدا
المعنى فلا تحتاج لرابط يربطها بالمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن اياه معنى اكتفى
بها نحو هو الله احد اذ قدر هو ضمير شان فهو مبتدا والله احد جملة خبره وهي عينه في المعنى لانها
مفسرة له والمفسر عين المفسر اي الشان الله احد ولا يكون ضمير الشان لحاضر وانما يكون
ضمير غيبة مفسر الجملة خبرية فهذه تصريح بخبريتها فان كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشان
وان كان بلفظ التانيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما واما اذا قدر هو ضمير المسئول عنه فخبر
مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر او بدل ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا اذا قدر هي
ضمير قصة فهي مبتدا وشاخصة خبر مقدم وابصار الذين كفروا مبتدا مؤخر وجملة ابصار الذين
كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وهي عينها في المعنى اي فاذا القصة ابصار الذين كفروا
شاخصة فلا تحتاج الى رابط واما اذا قدر هي ضمير الابصار كما قال الفراء او عماد لتقدم
الخبر على المبتدا والاصل فاذا ابصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد ومنه
قول الناظم نطقي الله حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي مبتدا وخبر والجملة خبر نطقي وهي نفسه في
المعنى لان المراد بالنطق المنطوق به والمنطوق به هو الله حسبي فلا تحتاج الى رابط و

التحقيق ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة بل بالمفرد على ارادة اللفظ كما في عكسه نحو لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمراد بها واما غيره اي غير المبتدأ في المعنى
فلا بد من احتوائها اي اشتمالها على معنى المبتدأ التي هي مسوقة له والى ذلك الاشارة بقول الناظم ويأتي
جملة حاوية معنى الذي سيقت له وذلك بان يشتمل على اسم بمعناه اي بمعنى المبتدأ وهو اي
الاسم المشتمل عليه الجملة اما ضميره اي ضمير المبتدأ حال كون الضمير مذكورا وهو الاصل نحو زيد
قام ابوه فجملة قام ابوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء او مقدرا وهو اما مجرور او منصوب فا
لاول نحو السمن منوان بدرهم فالسمن مبتدأ اول ومنوان مبتدأ ثان ومسوغ الابتداء به الوصف
المحذوف اي منوان منه وبدرهم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر المبتدأ الاول والرابط بينهما
الضمير المجرور بمن المقدر والثاني نحو قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى برفع كل في سورة
الحديد فكل مبتدأ وجملة وعد الله الحسنى من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدأ والرابط بينهما
الضمير المقدر المنصوب بوعد على انه مفعوله الاول اي وعده الله او اشارة اليه اي الى المبتدأ
نحو ولباس التقوى ذلك خير اذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا اي للباس فلباس مبتدأ و
التقوى مضاف اليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الاول والرابط بينهما الاشارة
الى المبتدأ وخص ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة للبعيد و
ورد بقوله تعالى ان السمع والبصر الآية اما اذا قدر ذلك تابعا للباس على انه بدل منه او عطف
بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لان النعت لا يكون اعرف من المنعوت كما قال
الجوفي فالخبر حينئذ مفرد قاله الاخفش او غيرهما اي غير الضمير والاشارة وهو اعادة المبتدأ بمعناه
نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية وتمامها الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين فالذين مبتدأ او
جملة يمسكون بالكتاب صلة الذين وجملة واقاموا الصلاة معطوفة على الصلة وجملة انا لا نضيع

اجر المصلحين خبر المبتدا والرابط بينهما اعادة المبتدا بمعناه فان المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المغني ورد بمنع كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم والخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير ماجورون انتهى قاله في المغني او تشتمل الجملة على اسم بلفظه اي بلفظ المبتدا ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة فالحاقة الاولى مبتدا وما اسم استفهام مبتدا ثان والحاقة الاخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الاولى والرابط بينهما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه او تشتمل الجملة على اسم اعم منه اي من المبتدا نحو زيد نعم الرجل فزيد مبتدا نعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد نحو قوله وهو الرماح بن ميادة الا ليت شعري هل الى ام معمر سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا فالصبر مبتدا او عنها متعلق به ولا نافية وصبرا اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدا والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لان النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير اما الاشارة فلانه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج اولئك فاما اعادة المبتدا بمعناه فقد تقدم رده واما اعادة المبتدا بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بموضعين احدهما اما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي واما العموم فلانه لا يجوز زيد ما الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء واما فاما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب اما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدا بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن كل شيء قاله في المغني ص ويقع الخبر ظرفا نحو والركب اسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله وشرطهما ان يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم

الفايدة ومتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والصحيح انه لكن
تضمنهما معنى صادق على المبتدا وقيل هما ومتعلقهما وقيل المتعلق خبر من الخبر واختاره الرضي
والسيد عبد الله والصحيح عند الموضح تبعا لطايفة ان الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما
ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الاخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان او
استقر وحجتهم ان المحذوف عامل النصب في لفظ الظرف ومحل المجرور والاصل في العامل ان
يكون فعلا والصحيح عند جمهور البصريين ان تقديره كاين او مستقر لا كان ولا استقر وحجتهم
ان المحذوف هو الخبر في الحقيقة والاصل في الخبر ان يكون اسما مفردا وكل من الفريقين استند
الى اصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو اما في الدار فزيد
واذا لهم مكر في اياتنا لان اما لا يفصل بين الفا الا باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه واذا
اذا الفجائية لا يليها الافعال على الاصح وقال الموضح في المغني والحق عندي انه لا يترجح تقدير
اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى واليه يرشد قول النظم واخبروا بظرف او بحرف جر
ناوين معنى كاين او استقر وذهب الكوفيون وابا طاهر وحروف الى انه لا تقدير ثم اختلفوا
فقال ابا طاهر وحروف الناصب لهما المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان اياه نحو زيد
اخوك وينصبه اذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو
كونهما مخالفين للمبتدا قال في المغني ولا معول على هذين القولين وعلى القول بان لهما
متعلقا محذوفا فالصحيح ان الضمير الذي كان فيه انتقل منه الى الظرف والمجرور
هو جميل بن عبد الله فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر اجمع
وجه الدلالة منه ان اجمع مرفوع لا يصلح ان يكون توكيدا للفوادي ولا للدهر لانهما منصوبان
ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لان التوكيد والحذف متنافيان ولا للاسم ان ...

سكن فيهما كقوله وهو

حقيقة معنى الرفع على الابتداء لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ واذا بطلت هذه الا
قسام تعين أن ما يكون توكيدا للضمير المنتقل الى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالا
جنبي وهو الدهر فانه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم او
تأخر وان الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف ان الجار اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير
فيه عند سيبويه الا اذا تأخر عن المبتدأ اما اذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل على ذلك بانه
لو كان فيه ضمير اذا تقدم لجاز ان يؤكد وان يعطف عليه وان يبدل منه كما يفعل ذلك
مع المتأخر انتهى ولك ان تقول انما امتنع جواز الاتباع للفصل بالاجنبي ولا يلزم منه عدم
وجود المتبوع فلا يتم التقريب ويخبر بالمكان عن اسماء الذوات والمعاني نحو زيد خلفك و
الخير امامك ولا يخبر بالزمان الا عن اسماء المعاني اذا كان الحدث غير مستمر نحو الصوم اليوم
والسفر غدا فان كان الحدث مستمرا امتنع الاخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة
لعدم الفائدة ولا يخبر بالزمان عن اسماء الذوات نحو زيد اليوم والفرق ان الاحداث افعال و
حركات وغيرها فلا بد لكل حدث من زمان يخصه بخلاف الذوات فان نسبتها الى جميع الا
زمان على السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها فان حصلت فائدة جاز الاخبار بالزمان
عن اسماء الذوات وتحصل الفائدة كان يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا اما بالاضافة
نحو نحن في شهر كذا فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم اذ لا يختص بمتكلم دون اخر و
في شهر كذا خبره وهو خاص بالمضاف اليه واما بالوصف نحو نحن في زمان طيب واما نحو الورد
في ايار بفتح الهمزة وتشديد الياء اخر الهلال بنصب اليوم والليلة فالتاويل فيهما واجب بتقدير
مضاف كما قال الفارسي والاصل خروج الورد في ايار واليوم شرب خمر والليلة رؤية
الهلال فالاخبار في الحقيقة انما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصولها

الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لانه شهر رومي واليوم خمر والليلة ه

الفايدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال ولا يكون اسم
زمان خبرا عن جثة وان يفد فاخبرا والصحيح المنع مطلقا وما يرد من ذلك يؤول
ولا يبتدا بنكرة لانها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا الا ان حصلت فايدة كان الخبر
عنها مختص مما يصلح للاخبار عنه بتقدم نعت لمختص ظرف او مجرور بدل من مختص وعطف بيان
عليه وظاهر كلامه ان التقديم له دخل في التسويغ والتحقيق ان المسوغ للابتداء بالنكرة
ان يخبر عنها بظرف مختص والتقديم انما هو لرفع التباس الخبر بالصفة صرح بذلك في المغني فالظرف
نحو ولدينا مزيد والمجرور نحو وعلى ابصارهم غشاوة فمزيد وغشاوة مبتدان وهما نكرتان وسوغ
الابتداء بهما الاخبار عنهما بظرف .. ومجرور مختصين باضافتهما الى ما يصلح للاخبار عنهما وهو الضمير والى ذلك اشار الناظم
بقوله ولا يجوز الابتدا بالنكرة ما لم تفد كعند زيد نمرة وهو مثال لما يجوز ولا يجوز رجل في دار
لفوات الاختصاص والتقدم معا ولا يجوز عند رجل مال لعدم الاختصاص بما يصلح للاخبار عنه
او كان يتلو نفيا نحو ما رجل قائم ومثله في النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدان وسوغ الابتداء
بهما تقدم النفي عليهما وبذلك تحصل الفايدة لان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان
مدلول النكرة جميع افراد الجنس فاشبهت المعرف بال الاستغراقية او يتلو استفهاما نحو أإله مع الله
ومثله في النظم بقوله وهل فتى فيكم فاله وفتى مبتدان وسوغ الابتدا بهما وقوعهما في حيز حرف
الاستفهام وبذلك تحصل الفايدة لان الاستفهام سؤال عن غير معين لطلب تعيينه في الجواب
فاشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته ان الاستفهام
المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة او تكون موصوفة سواء ذكر
اي الموصوف والصفة نحو ولعبد مومن خير من مشرك فعبد مبتدا وهو نكرة وسوغ الابتداء
به وصفه بمومن لان النكرة اذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ للابتدا

۱۰۹

بالنكرة وهذه الآية انما هو معنى العموم وخبر خبر المبتدا ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا
او حذفت الصفة وذكر الموصوف نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد اهمتهم انفسهم
وطائفة مبتدان وسوغ الابتداء بهما كون كل واحد منهما موصوفا بصفة محذوفة اي منوان
منه وطائفة من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للمسوغ
بواو الحال كما قال في المغني او حذف الموصوف وذكرت الصفة كالحديث سوداء ولود خير
من حسناء عقيم فسوداء مبتدا وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف اي
امراة سوداء فحذف الموصوف واقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامراة وخير خبر المبتدا
او كانت النكرة عاملة كالحديث امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة فامر ونهي مبتدان
وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لانهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله
ومثله الناظم بقوله ورغبة في الخير خير ومن النكرة العاملة النكرة المضافة لان المضاف عامل في المضاف م
اليه الجر كالحديث خمس صلوات كتبهن الله على العباد فخمس مبتدا وسوغ الابتداء به كونه
عاملا في المضاف اليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا بد في هذه المسوغات من افادة
معنى صحيح مقصود والاول على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى
النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امراة على الارض وعلى الموصوف رجل ذو كرم
وعلى العمل شرب للماء نافع وغلام النسوان موجود فهذه كلها لا تصلح لان تكون امثلة للمسوغ لعدم
الفائدة مع انها مشتملة على المسوغات المذكورة ويقاس على هذه المواضع المذكورة في كلام
الموضح ما اشبهها في المعنى فيقاس على لدينا فريد وعلى ابصارهم غشاوة نحو قصدك غلامه
رجل وعلى اله مع الله نحو كم رجلا في الدار وعلى ما رجل في الدار نحو قوله لولا اصطبار لاودى
كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن وعلى ولعبد مؤمن خير نحو رجيل في الدار بالتصغير

وعلى العاملة النصب او الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد و
انما قيست عليها لشبهه بالجملة وهي قصدك غلامه بالظرف والمجرور في التقديم والاختصاص
بالمعمول ولشبهه اسم الاستفهام وهو كم بالاسم المقرون بحرفه وهو آلة ولشبه تالي لولا
وهو اصطبار بتالي النفي وهو رجل في ما رجل ولشبه المصغر وهو رجيل بالاسم الموصوف
وهو لعبد مؤمن لان التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر
مرتب وهو اخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الاخبار بالنكرة غير المفيد
تبعا للناظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى انتم قوم تفتنون ذكره الموضح في
شرح بانت سعاد فصل وللخبر ثلاث حالات احداها التاخير وهو الاصل والى ذلك اشار
الناظم بقوله والاصل في الاخبار ان تؤخرا لان المبتدا محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق فيعقله
فيكون حق الخبر التاخير لانه محكوم به كزيد قائم ويجب تاخير الخبر في اربع مسائل احداها ان
يخاف التباسه بالمبتدا وذلك اذا كانا معرفتين او نكرتين متساويين في التخصيص ولا
قرينة تميز احدهما عن الاخر فالمعرفتان نحو زيد اخوك فان كلا من هذين الجزئين صالح
لان يخبر عنه بالاخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه
ولا يعرف اتصافه بانه اخو المخاطب واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك ولا يصح لك
ان تقول اخوك زيد واذا عرف اخاله ولا يعرفه على التعيين باسمه واردت ان تعينه
عنده قلت اخوك زيد ولا يصح لك ان تقول زيد اخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير
كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل ان كان احدهما مشتقا فهو الخبر وان تقدم نحو القائم
زيد وقيل ان كان احدهما اعرف فهو المبتدا نحو هذا زيد وان استويا في الرتبة وجب الحكم
بابتدائية المقدم نحو الله ربنا فالاول في المعنى والنكرتان المتساويتان نحو افضل منك افضل

مني فان كل واحد من هذين الوصفين صالح لان يخبر عنه بالاخر لعمله في المجرور بعده فاذا جعلت افضل منك مبتدا وافضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة والى ذلك اشار الناظم بقوله فامنعه حين يستوي الجزآن عرفا ونكرا عادمي بيان بخلاف ما اذا كان معه قرينة لفظية او معنوية فالاول نحو رجل صالح حاضر فان القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت او تاخرت والثاني نحو ابو يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بان ابا يوسف ابو حنيفة فان القرينة المعنوية وهي مبتدا لانه مشبه وابو حنيفة خبر لانه مشبه به تقدم او تاخر وقوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فان قرينة التشبيه الحقيقي قاضية بان بني الابناء مشبهون بالابنا فبنو ابنائنا مبتدا موخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو ابنائنا مثل بنينا هذا على حقيقة التشبيه ويضعف ان يكون على عكس التشبيه للمبالغة لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم الا ان يقتضي المقام المبالغة فلا شاهد فيه حينئذ وبناتنا مبتدا اول وبنوهن مبتدا ثان وابناء الرجال خبر الثاني وهو وخبره خبر الاول والاباعد نعت الرجال المسئلة الثانية مما يجب فيه تاخير الخبر ان يخاف التباس المبتدا بالفاعل اذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا الى ضمير المبتدا المستتر نحو زيد قام او يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام او يقوم زيد لالتبس المبتدا بالفاعل بخلاف ما اذا كان الخبر صفة نحو زيد قائم او كان فعلا رافعا لظاهر او لضمير بارز فالاول نحو زيد قام ابوه والثاني نحو اخواك قاما على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فيقول قائم زيد وقام ابوه زيد وقاما اخواك وهذا التقييد لابد منه في قول النظم كذا اذا ما الفعل كان الخبرا المسئلة الثالثة ان يقترن الخبر بالا معنى نحو انما انت نذير فلا يجوز تقديم الخبر لانه محصور فيه بالا معنى اذ التقدير ما انت الا نذير او يقترن بالا لفظا نحو

ما محمد إلا رسول فلا يجوز تقديم الخبر لما مر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله أو قصد استعماله منحصرا
فأما قوله وهو الكميت بن زيد: فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم وهل إلا عليك المعول
فضرورة لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظا والأصل وهل المعول إلا عليك ولا يجوز أن يكون
المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من
ذلك فكما لا يقال هل لا قام زيد لا يقال هل إلا في الدار زيد من باب أولى. المسألة الرابعة
مما يجب فيه تأخير الخبر أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه بأن يكون له صدر
الكلام نحو ما أحسن زيدا فما مبتدأ وسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره
ومن في الدار فمن استفهام مبتدأ وفي الدار خبره ومن يقم أقم معه فمن اسم شرط وهو
مبتدأ ويقم خبره على الأصح وقيل الجواب وقيل هما وكم عبيد لزيد فكم مبتدأ وهي خبرية و
مضاف إليها ولزيد خبر كم والخبر في هذه الأمثلة واجب التأخير وهو في الأول فعل ماض
[illegible] وفي الثاني جار ومجرور وفي الثالث فعل مضارع وفي الرابع جار و
مجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله أو لازم الصدر أو يشبهها
أي ما يستحق التصدير نحو الذي يأتيني فله درهم فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني
صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير فإن المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم
الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل الذي بعده وهو يأتيني وكونه أي الفعل الذي
بعده سببا لما بعده وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب ولهذا الشبه دخلت الفاء في
الخبر كما تدخل في الجواب لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان
فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار أو يكون مستحقا للتصدير بغيره وذلك
الغير الذي له الصدر إما أن يكون متقدما عليه أي على المبتدأ نحو لزيد قائم فزيد مبتدأ

قائم خبره وهو واجب التأخير لان المبتدا تقدم عليه لام الابتدا فهو مانع من تأخيره فان لام
الابتدا ملازمة لصدر الكلام وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه والى ذلك اشار الناظم
بقوله او كان مسندا لذي لام الابتدا فاما قوله وهو رؤبة ام الحليس لعجوز شهربه ترضى
من اللحم بعظم الرقبة فاللام داخلة على مبتدا محذوف والتقدير لهي عجوز او الجملة خبر ام
الحليس ولا تمنع دخول اللام في الخبر اذا كان جملة بخلاف المفرد او لا حذف واللام زائدة
لا لام الابتدا كقوله خالي لانت ومن عويف خاله ينل العلاء ويكرم الاخوالا ويضعف
التقدير الاول ان الجمع بين لام التاكيد وحذف المبتدا كالجمع بين متنافيين ويضعف التقدير
الثاني ان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني واذا دار الامر بين التقديرين
فدعوى الزيادة اولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور
او يكون ذلك الخبر الذي له الصدر متأخرا عنه اي عن المبتدا بان يكون ما له الصدر مضافا
اليه المبتدا نحو غلام من في الدار فغلام مبتدا ومن اسم استفهام مضاف اليه وفي الدار
خبر المبتدا وغلام من يقم اقم معه فغلام مبتدا ومن اسم شرط مضاف اليه ويقم خبر المبتدا
واقم معه جواب الشرط ومال كم رجل عندك فمال مبتدا وكم خبرية مضاف اليها ورجل مميزها
مخفوض باضافتها اليه وعندك خبر المبتدا وحاصل ما اتى به من امثلة ما يستحق التقدير
ستة اضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره
الفا ولام الابتداء والمضاف الى ما له صدر الكلام وبقي عليه ضمير الشأن فانه يلزم صدر الكلام
والاخبار بالجمل واذا اخبر عنه بجملة لا يجوز ان تتقدم عليه الحالة الثانية التقدم ويجب في
اربع مسائل ايضا وفي غالب النسخ اسقاط الحالة الثانية التقدم واثبات ويمتنع يعني
تقديم الخبر في اربع مسائل احداها ان يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل

ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا وعندك مال فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ
مؤخر وجوبا وقصدك غلامه رجل فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال
ابو حيان ولا اعلم لابن مالك سلفا في هذه الاخيرة وعندي انك فاضل فعندي خبر مقدم
وانك فاضل بفتح ان مبتدأ مؤخر فلا يجوز تأخر الخبر في شيء من ذلك فان تأخر الخبر في
هذا المثال لا خبر فهو عندي انك فاضل لم يقع في الباس ان المفتوحة بان المكسورة
لفظا وفي الباس ان المؤكدة المفتوحة بان المفتوحة التي بمعنى لعل معنى فاذا قدم المبتدأ
واخر الخبر يصير انك فاضل عندي فيحتمل ان المفتوحة وهو وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل ان
تكون ان مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها
مؤكدة وكونها بمعنى لعل لانها احدى لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الالباس لا ياتي
مع تقدم الظرف لان ان المؤكدة المكسورة وان المفتوحة التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبر
هما عليهما ولهذا يجوز تأخره اي الخبر عن المبتدأ بعد اما الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم
كقوله: عندي اصطبار واما انني جزع ... يوم النوى فلوجد كاد يبريني: فانني جزع بكسر ان
مبتدأ ويوم النوى بالنون بمعنى البعد والفراق متعلق بجزع لانه صفة مشبهة من الجزع
بفتحتين وهو نقيض الصبر فلوجد جار ومجرور خبر انني جزع على حد اما زيد ففي الدار ويبريني
من بريت القلم اذا نحته واصل البري القطع والمعنى واما جزعي يوم الفراق فلاجل وجد كاد
ان ينحلني وانما جاز تأخر الخبر عن المبتدأ هنا لان ان المكسورة وان التي بمعنى لعل لا
لان كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة واما لا تفصل من الفا جملة تامة وانما
تفصل باسم مفرد او جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح وتأخر
اي الخبر عن المبتدأ في الامثلة الثلثة الاول بضم الهمزة وهي في الدار رجل وعندك مال

ان تكون صح

اي لان هنا م

وقصدك غلامه رجل لوقع في الباس الخبر بالصفة لان النكرة تطلب الظرف والمجرور
والجملة لتخصص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر عنها لتوهم انه صفة لان الجمل وشبهها بعد النكرات
صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الالتباس والى اشار الناظم بقوله ونحو عندي درهم و
وطر ملتزم فيه تقدم الخبر وانما لم يجب تقديم الخبر في نحو واجل مسمى عنده لان النكرة وهي
اجل قد وصفت بمسمى فضعف طلبها للظرف فكان الظاهر في وهو عنده انه خبر لاجل
لا صفة ثانية وفي الكشاف ان تقديم المبتدا هنا واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده
تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة الثانية مما يجب فيه
تقديم الخبر ان يقترن المبتدا بالا لفظا نحو ما لنا الا اتباع احمد صلى الله عليه وسلم فلنا خبر
مقدم واتباع احمد مبتدا مؤخر او يقترن بالا معنى نحو انما عندك زيد فعندك خبر مقدم وزيد
مبتدا مؤخر وهو المحصور فيه والمعنى ما عندك الا زيد وشمل ذلك قول النظم وخبر المحصور قدم
ابدا المسئلة الثالثة ان يكون الخبر لازم الصدرية بنفسه نحو اين زيد او بغيره اما متقدما عليه
نحو لقيام زيد او متأخرا عنه وذلك اذا كان الخبر مضافا الى لازمها اي الصدرية نحو صبيحة
اي يوم سفرك فصبيحة خبر مقدم واي اسم استفهام مضاف اليه وسفرك مبتدا مؤخر و
الى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا يستوجب التصديرا المسئلة الرابعة ان يعود ضمير
متصل بالمبتدا على بعض متعلق الخبر كقوله تعالى ام على قلوب اقفالها فاقفالها مبتدا مؤخر و
على قلوب خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا يعود الهاء المتصلة باقفالها على قلوب وهي متأخر
في الرتبة لانها بعض متعلق الخبر لان الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق
به ومتعلق الخبر ورتبته التأخر فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وكذا اذا عاد على مضاف
اليه الخبر نحو قول الشاعر وهو نصيب بالتصغير الاكبر بن رباح وهو عبد اسود لبني مروان لا انتسب

الظرف

الاصغر مولى المهدي يخاطب امرأة اهابك اجلالا وما بك قدرة علي ولكن ملء
عين حبيبها فملأ خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على
وقد اضيف اليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وانما الخبر المضاف لا
غير وقول الخطيب التبريزي ان الضمير المضاف اليه المبتدأ يجوز ان يرجع الى المرأة بعيد
والى ذلك اشار الناظم بقوله كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر ويوجد في بعض
النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح
تأخيره على الاصل ويجوز تقديمه لعدم المانع والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزوا
التقديم اذ لا ضررا فصل وما علم من مبتدأ وخبر جاز حذفه والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف ما يعلم جائز وقد يجب حذف المعلوم منهما فاما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا
فلنفسه ومن اساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول في الجواب دنف بكسر النون فلنفسه وعليها
ودنف اخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها والتقدير فعمله لنفسه واساءته عليها وهو دنف
اي مريض من العشق وطريق العلم بها ان عمله واساءته مصدران مأخوذان من فعليهما
السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح ان يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وان الضمير المتلو
من العائد عليه في السؤال والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي جواب كيف زيد قل دنف فزيد استغني
عنه اذ عرف واما حذفه اي المبتدأ وجوبا فاذا اخبر عنه بنعت مقطوع عن منعوته لمجرد مدح
نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من ابليس عدو المؤمنين او ترحم نحو مررت بعبدك
المسكين برفع الحميد وعدو والمسكين على انها مبتدآت اخبار لمبتدآت محذوفة
وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وانما وجب حذفه لانهم لما قطعوا
النعوت الى النصب اشتهر واضمار الناصب امارة على انهم قصدوا انشاء المدح والذم او

الترحم كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار وأجروا الرفع في
وجوب الحذف فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كإظهار الناصب وإضماره
أو أخبر عنه بمصدر جيء به أي بالمصدر بدلا أي عوضا من اللفظ بفعله أي الفعل المصدر
والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل نحو سمع وطاعة وقوله وقالت
حنان ما أتى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف فسمع وحنان خبران لمبتدأين
محذوفين وجوبا والتقدير أمري حنان وأمري سمع وطاعة والأصل في هذه المصادر النصب
بفعل محذوف وجوبا لأنها من المصادر التي جيء بها بدلا من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا
الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها أخبارا عن مبتدآت محذوفة وجوبا حملا للرفع
على النصب وفاعل قالت ضمير عائد على المرأة المعهودة والمعنى أي أحن عليك أي
شيء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحي وإنما قالت له ذلك خوفا من الكفار أهل الحي
فيقتلوه أو أخبر عنه بمخصوص بمعنى نعم في إفادة المدح أو بئس في إفادة الذم هو المخصوص
منهما أي من نعم وبئس نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدرا أي زيد وعمرو خبرين
لمبتدأين محذوفين وجوبا كأن سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسأل عن المخصوص
بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد أو هو عمرو وأما إذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما
أو محذوف على رأي ابن عصفور فليسا مما نحن فيه فإن كان المخصوص مقدما على نعم
أو بئس نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل فمبتدأ أي فهو مبتدأ لا غير والجملة بعده خبر والرابط
بينهما العموم الذي في الرجل ومن ذلك أي من حذف المبتدأ وجوبا قولهم من أنت
زيد بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا أي مذكورك زيد وهذا التقدير أولى من تقدير
سيبويه كلامك زيد لأن المعاني لا يخبر عنها بالذوات ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه

واجيب بانه من باب اطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو اطلاق
الكلمة على الكلام والمعنى على التقدير ان شخصا ذكر زيدا وهو ليس اهلا لذكره فقيل
من انت زيد يروى بالرفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا
والتقدير من انت تذكر زيدا ثم قال ابن طاهر في الرفع التقدير مذكورك زيد ويكون
المقدر في الرفع من لفظ المقدر في النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب
نص عليه سيبويه وافاد ذلك تعظيم زيد واجلاله وتحقير المخاطب واذلاله ومن حذف المبتدا
وجوبا قولهم في ذمتي ميثاق او عهد ذكره ابو علي واما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فاذا الاسد
مبتدا او خبره محذوف جوازا اي حاضر لان اذا الفجائية تشعر بالحضور ونحو اكلها دائم وظلها
مبتدا وخبره محذوف جوازا للدلالة ما قبله عليه اي كذلك اي دائم ويقال من عندك
فتقول زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف جوازا للدلالة خبر من عليه اي عندي واليه اشار الناظم
بقوله كما تقول زيد بعد من عندكما ويقال ما عندك فتقول درهم اي درهم عندي فيقدر الخبر
متاخرا قال ابن مالك ولا يجوز ان يكون التقدير عندي درهم الا على ضعف لان الجواب
ينبغي ان يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدا فكان هو المقدم في الجواب
ولان الاصل تاخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لان التاخير يوهم الوصفية وذلك مأمون
فيما هو جواب فلم يعدل عن الاصل بلا سبب انتهى فان قلت اذا قدر الخبر متاخرا فما سوغ
الابتداء بدرهم قلت كونه جوابا للاستفهام واما حذفه اي الخبر وجوبا ففي اربع مسائل احدها
ان يكون الخبر كونا مطلقا والمبتدا واقع بعد لولا الامتناعية والمراد بالكون الوجود بالاطلاق
عدم التقييد بامر زائد على الوجود وايضاح ذلك ان يقال ان كان امتناع الجواب لمجرد وجود
المبتدا فالخبر كون مطلق نحو لولا زيد لاكرمتك فالاكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدا وخبره محذوف

وجوبا وهو كون مطلق اي لولا زيد موجود وانما كان امتناع الجواب لمعنى زايد على
وجود المبتدا فالخبر كون مقيد كما اذا قيل هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد
لولا احسان زيد الي لهلكت فالهلاك ممتنع لاحسان زيد فالخبر كون مقيد بالاحسان
وانما حذف الخبر بعد لولا اذا كان كونا مطلقا لانه معلوم بمقتضى لولا اذ هي دالة على امتناع
الوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدا فاذا قيل
لولا زيد لاكرمتك لم يشك في ان وجود زيد منع من الاكرام فصح الحذف لتعين المحذوف
وانما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد لولا
غالبا حذف الخبر حتم فلو كان الخبر كونا مقيدا بمعنى زايد على الوجود وجب ذكره ان فقد
دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم من القتل فزيد مبتدا وجملة سالمنا خبره وهو كون
مقيد لان وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصها فلذلك وجب ذكره
وفي الحديث خطابا لعايشة رضي الله عنها لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة
على قواعد ابراهيم وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة
فقومك مبتدا وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة وجاز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه
ان وجد الدليل الدال عليه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم فحموه خبر انصار وهو كون مقيد
بالحماية والمبتدا دال عليها اذ من شان الناصر ان يحمي من ينصره ومنه قول ابي العلا
احمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف يذيب الرعب منه
كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا فيمسكه خبر الغمد وهو خبر مقيد بالامساك والمبتدا دال عليه
اذ من شان غمد السيف امساكه ويذيب بضم حرف المضارعة ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون
العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة

ساكنة فمهملة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والالف للاطلاق وسالا من
السيلان والياء في يمسكه عائدة على كل عضب قال الموضح في شرح الشواهد والمعنى ان
هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا ان اغمادها تمسكها لسالت لذوبانها من فزعها منه
انتهى وهذا التفصيل بين المطلق والمقيد مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن
مالك واليه اشار في النظم بقوله غالبا وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا بناء منهم على
انه لا يكون الا كونا مطلقا واوجبوا جعل الكون الخاص اي المقيد مبتدأ فيقال في لولا زيد
سالمنا ما سلم لولا مسالمة زيد ايانا اي موجودة ويقال في لولا انصار زيد حموه ما سلم اي
لولا حماية انصار زيد اياه اي موجودة ولحنوا المعري في قوله فلولا الغمد يمسكه قال
الموضح في المغني وليس يعني التلحين بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل
ان يمسكه ثم حذفت ان فارتفع الفعل او تقدير يمسكه جملة معترضة انتهى وفي الاحتمال
الاول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح الشواهد لابن الناظم في من لد شولا قدر
سيبويه من لد ان كانت واعترض عليه في تقديره ان بانه يلزم منه حذف الموصول الاسمي وابقاء بعض
صلته هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض ايضا على الدماميني في قوله ويحتمل
ان يخرج على حذف ان الناصبة للاسم الواقعة للجر والاصل فلولا ان الغمد يمسكه فحذفت
وارتفع الاسم بعدها ولا يجوز ان يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لانهم لا يذكرون الحال
بعد لولا لانها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الاخفش واقره وقالوا الحديث المتقدم
مروي بالمعنى لا باللفظ قال ابن ابي الربيع لم ار هذه الرواية بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات
المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا ان قومك حديثو عهد
بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من ان الاسم المرفوع

بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون الى انه فاعل لفعل محذوف
وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتي المسئلة الثانية ان يكون المبتدأ صريحا في القسم بمعنى
لا يستعمل الا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه نحو لعمرك بفتح العين من
عَمَر الرجل اذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة اي وحياتك لافعلن
وايمن الله بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة اي بركة الله لافعلن فعمرك وايمن
الله مبتدأ ان حذف خبرهما وجوبا اي لعمرك قسمي وايمن الله يميني وانما وجب حذفه لسد جواب
القسم مسده فان قلت عهد الله لافعلن جاز اثبات الخبر وحذفه لعدم الصراحة في القسم
لان عهد الله غير ملازم للقسم اذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم الا
بذكر المقسم عليه وزعم ابن عصفور انه يجوز في نحو لعمرك لافعلن ان تقدر لقسمي عمرك
فيكون من حذف المبتدأ والاول اولى لانه اذا دار الحذف بين ان يكون من الصدور و
الاوائل او من الاعجاز والاواخر فالحمل على الاواخر اولى لانها محل التغيير غالبا ولان دخول
اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا اولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على
شيء اخر والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وفي نص يمين ذا استقر المسئلة الثالثة ان يكون
المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته بالضاد المعجمة وهي
الحرفة سميت بذلك لان صاحبها يضيع بتركها والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد واو
عينت مفهوم مع كمثل كل صانع وما صنع فكل مبتدأ وصانع مضاف اليه وما صنع معطوف
على كل والخبر محذوف وجوبا اي مقرونان وانما حذف لدلالة الواو وما بعدها على
الاقتران وانما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع كان كلاما تاما ولو قلت
زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما جاز حذفه اي الخبر اعتمادا على ان السامع يفهم من

اقتصارك على ذكر المتعاطفين بمعنى الاقتران والاصطحاب وجاز ذكره لعدم التنصيص على
المعية قال الفرزدق تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى وكل امرئ والموت يلتقيان
فانه ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وذكره الموضح هو قول جمهور البصريين
وزعم الكوفيون والاخفش ان نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لان معناه مع ضيعته وفي
ذلك كلام تام لا يحتاج الى شيء آخر والبيت ضرورة المسألة الرابعة ان يكون المبتدأ اما مصدرا
صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين لضمير بالتنوين متعلق بمفسر ذي حال نعت لضمير لا يصح
كونها اي الحال خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف
الى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير المفسر زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن المبتدأ
لان الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم واما مصدرا ما
ولا نحو ان ضربت او ان تضرب زيدا قائما على رأي بعض الكوفيين او يكون المبتدأ اسم تفضيل
مضافا الى المصدر المذكور نحو اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف
الى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه او مضافا الى شيء مؤول
بالمصدر المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف الى
مؤول بالمصدر وهو ما والفعل اي اخطب كون الامير قائما وخبر ذلك كله في الامثلة الثلاثة
مقدر باذ كان ان اريد الماضي واذا كان اذا اريد المستقبل عند سيبويه وجمهور البصريين
فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل اذ كان او اذا كان فحاصل خبر
واذ او اذا ظرف للخبر مضاف الى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر
قائما وملتوتا حالا من الضمير المستتر في كان وانما لم يجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين
احدهما التزام تنكيره فانهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونا بالواو

بالواو نحو

١٩ بالواو نحو قوله كالحديث اقرب ما يكون القائم والثاني في وقوع الجملة الاسمية مفردا بالواو ذو وقعه
كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم ويقدر مصدر مضاف
الى صاحب الحال عند الاخفش واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى
فيقدر الخبر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما وفي اكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي اخطب
ما يكون الامير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف اليهما
مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وان كان اقل حذفا من الاول فهو مرضي عند سيبويه وجمهور
البصريين لما فيه من حذف المصدر وابقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولان تقدير الظرف
يناسب الحال قال ابن عصفور وانما صح للحال ان تسد مسد الخبر لانها بمنزلة الظرف في المعنى
الا ترى انه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر
وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال لما
قيل به في الظرف وقيل الحال اغنت عنه كما اغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح ان
الخبر محذوف كما قيل به في الظرف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله وقبل
حال لا يكون خبرا عن الذي خبره قد اضمرا واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي
حال من ان يكون المصدر عاملا في صاحب الحال لنفسه فان الحال لا تسد مسد الخبر
حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فان قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو
ضربي فلا تغني عن الخبر لانها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر
مفعولا به كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل و
احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدا عما اذا صحت فانه لا يجوز ضربي زيدا شديدا بالنصب
لصلاحية الحال للخبرية فالرفع لشديد واجب لانه وصف للضرب لا لزيد وقيل انما وجب

الرفع لعدم احتياجه الى اضمار وهو مشكل غايته ان يكون راجحا كما في زيد ضربته ومنه قولهم
لرجل حكموه عليهم واجازوا احكامه حكمك مسمطا بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد
الميم وفي آخره طاء مهملة اي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على
الحالية والخبر محذوف اي حكمك لك مثبتا اي نافذا وشذوذه من وجهين احدهما
النصب مع صلاحية الحال للخبرية والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر وانما
الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف المضاف اليها
حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ واشذ منه قول علي كرم الله وجهه ونحن عصبة
بالنصب مع انتفاء المصدر بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة
فصل والاصح جواز تعدد الخبر لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لان الخبر كالنعت فيجوز تعدده والى
ذلك اشار الناظم بقوله واخبروا باثنين او باكثرا عن واحد سواء اتفقا افرادا وجملة
او اختلفا فالاول نحو زيد شاعر كاتب اي ناثر يعني انه ينظم الكلام وينثره و
الثاني نحو زيد قام ضحك والثالث نحو زيد قاعد ضحك وعكسه والمانع لجواز التعدد كابن
عصفور يدعي تقدير هو للثاني من الخبرين او يدعي ان المراد انه اي المبتدأ جامع للصفتين كـ
الشعر والكتابة لا الاخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك
ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل وليس من تعدد الخبر لواحد ما ذكره ابن الناظم
في شرح النظم وغيره من نحو قوله وهو طرفة على ما قيل يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها
غائظة بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة لان يداك في قوة مبتدأين
لكل منهما خبر على حدته ولان التحقيق ان العطف ليس من التعدد قوله في التسهيل
بعطف وبغير عطف منتقد عليه وليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم ايضا

من نحو فهو الرمان حلو حامض بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى لانهما بمعنى خبر واحد اي
مزّ وضابطه ان يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا الا ترى
ان المزّ ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما وهذا اي ولاجل كونهما في معنى خبر
واحد يمتنع العطف للثاني على الاول على الاصح لان العطف يقتضي المغايرة فلا يقال
الرمان حلو وحامض خلافا للفارسي في احد قوليه ويمتنع ايضا ان يتوسط المبتدا بينهما
وان يتقدما على المبتدا على الاصح فيهما عند الاكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض
حامض ولا حلو حامض الرمان وليس الثاني بدلا لانه ليس المراد احدهما بل كل منهما ولا
لامتناع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الاخفش جواز كونه وصفا للاول على معنى حلو فيه
حموضة والصفة توصف اذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بان الصفة
كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في
شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لان المراد انه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير
او لا ضمير فيهما او في الثاني فقط اقوال اختار ابو حيان اولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي
ثالثها وتظهر ثمرة الخلاف في عملهما او عمل احدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان
قلنا لا يتحمل الاول ضمير التعين رفع رمانه بالثاني وان قلنا انه يتحمل فيجوز ان يكون من
باب التنازع في السببي المرفوع على القول به وليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم ايضا
من نحو والذين كذبوا باياتنا صم وبكم في الظلمات لان الثاني تابع بالعطف بالواو وعلى ما قبله
والاكمل والذين كذبوا باياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم فحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف
احدهما على الآخر (ص) الافعال الداخلة على المبتدا اذا لم يلزم التصدير ولا الحذف
الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه او لغيره فالاول كاسم الشرط والثاني كالخبر

عنه نعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو اقل رجل يقول ذلك الا زيدا والخامس كمصحوب اذا الفجائية والجزا اذا لم يكن طلبا ولا انشاء فيرفع المبتدا تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها حقيقة وفاعلها مجازا وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها حقيقة ومفعولها مجازا الا انها اشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا ولهذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى انها لا تعمل في المرفوع شيئا وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفرا فذهب الى انها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفرا تشبيها بالحال لانها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شان الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك واجيب بان الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال اني عبد الله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار والى اختيار مذهب البصريين اشار الناظم بقوله ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه وهذه الافعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة اقسام احدها ما يعمل هذا العمل وهو رفع الاسم ونصب الخبر مطلقا من غير شرط سواء كانت مثبتة او منفية صلة لما الظرفية او لا وهو ثمانية كان وهي ام هذا الباب لاختصاصها بامور لا يكون لاخواتها كما سيأتي وامسى واصبح واضحى وظل وبات وصار وليس نحو كان ربك قديرا وامست خلاء فاصبحتم بنعمته اخوانا واضحى يمزق اثوابي وظل وجهه مسودا وابيت ريان الجفون ليالي السعر خمصا وليس مصروفا والقسم الثاني ما يعمل اي هذا العمل بشرط ان يتقدمه نفي لفظا او معنى حرف او اسم او فعل موضوع للنفي او عارض فيه بنقل او استلزام او نهي او دعاء بلا خلاف كما في الارتشاف وهو اربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك وانما اشترطوا فيها ذلك لانها

بمعنى النفي وإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على
القلب أنه لا يجوز ما زال زيد إلا قائما كما لا يجوز ما كان زيد إلا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء وفي
إلى ذلك أشار الناظم بقوله وهذي الأربعة لشبه نفي أو لنفي متبعة مثالها بعد النفي بالحرف
ولا يزالون مختلفين فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره لن نبرح عليه عاكفين
عاكفين فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال
الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكرها وحذفها ومنه تالله
تفتؤ تذكر يوسف وقوله وهو امرؤ القيس الكندي. فقلت يمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا
رأسي لديك وأوصالي. إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة
شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من
الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على
أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر وأوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي
النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير لو قطعوا
رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم قوله غير منفك أسير هوى كل وإن ليس يعتبر ومثالها
بالفعل الموضوع للنفي قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع ومثالها
بالفعل العارض للنفي قوله قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا فإن
قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال
أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء ووجهه أن من أبى شيئا لم يفعله والإباء مستلزم للنفي ولهذا
ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي ومثالها بعد النهي قوله صاح شمر ولا
تزل ذاكر الموت فنسيانه ضلال مبين صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر

ولا حرف نهي واسم تزال مستتر فيها وجوبا وتقديره أنت وذاكر الموت خبرها ومثال الدعاء قوله
وهو ذو الرمة ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى ولا زال منهلا بجرعائك القطر فالقطر اسم زال
مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والأصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك والا حرف استفتاح
ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي يا هذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها
من معنى التنبيه واسلمي فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء للدار
بالسلامة ومي اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أي اسلمي مع بلاك
والمنهل السائل بشدة والجرعاء تأنيث الأجرع وهي رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر
قطر المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار
النفع به وإنما قام النهي والدعاء بلا مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك
الفعل نفي وقيدت زال بماضي يزال احترازا من زال ماضي يزيل بفتح اليا فإنه فعل تام
متعد إلى مفعول واحد ووزنه فعل بفتح العين ومعناه ماز بمعنى ميز تقول زل ضأنك من
معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل بفتح الزاي لأنه من باب ضرب يضرب ضربا
واحترازا من زال ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر ووزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من
باب نصر ينصر ومعناه الانتقال تقول زل عن مكانك أي انتقل عنه ومنه إن الله يمسك السموات
والأرض أن تزولا أي تنتقلا ولئن زالتا أي انتقلتا ومصدره الزوال أي الانتقال كلاف
ليس زال ماضي يزال فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعد ولا قصور
مصدره وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام
والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد أن
كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة

من زال يجيء بل فعلي هذا عنهما بازال يزول عينه واو والقسم الثالث ما يعمل هذا العمل بشرط
تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام خاصة نحو واوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حيا
فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها
انها تؤول بمصدر مضاف اليه الزمان اي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لانها
تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة فاصل ما دمت
حيا مدة ما دمت حيا فحذف المضاف وهو المدة وناب المضاف اليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب
على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كجئتك صلاة العصر اي وقت صلاة العصر
قاله في المغني واطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال ومثل كان دام مسبوقا بما كاعط ما
دمت مصيبا درهما فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فان
ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني ما دمت صحيحا اي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما
اصلا فاحرى بعدم العمل المذكور نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض قام بمعنى بقي وزيد فاعله
صحيحا حال من زيد ولا يلزم من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور
بدليل ما دامت السموات والارض اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية
بدون المصدرية فصل وهذه الافعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة اقسام ما لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق لانها وضعت وضع الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ودام
عند الفراء وكثير من المتأخرين لانها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قال
ابو حيان في النكت الحسان واما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة وما يتصرف
تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها الثلاث برح وفتئ وانفك فانها لا يستعمل منها امر ولا

من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الامر ولا مصدر لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين
ودام عند الاقدمين وقليل من المتاخرين فانهم اثبتوا لها مضارعا وهو يدوم وما يتصرف
تصرفا تاما وهو الباقي بناء على ان لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر اضحى
امسى واصبح الاضحاء والامساء والاصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات
البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله ابو حيان والتصاريف في هذين القسمين وهما
المتصرف التصرف التام والناقص ما للماضي من العمل بشرط وغيره والى ذلك اشار الناظم
بقوله ❊ وغير ماض مثله قد عملا ❊ ان كان غير الماض منه استعملا فالمضارع نحو ولم اك بغيا
فاك مضارع كان واصله اكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون
للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبره واصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة كسرة والامر نحو كونوا
حجارة اصله قبل اتصال الواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصلت به واو
الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو
اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين والوصف نحو كان حسنا والمصدر كقوله ❊ ببذل وحلم ساد
في قومه الفتى ❊ وكونك اياه عليك يسير ❊ كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف الى اسمه وهو الكاف
المخاطب واياه خبره من جهة نقصانه والاصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه
رد على ابي البقاء في زعمه ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير
خبره من جهة [illegible] ان المنصوب بعد مصدر كان حال لان الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره زعمه
من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والبا متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم
من تاخير واسم الفاعل كقوله ❊ وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلفه لك منجدا

فكانما خيرما الجائزة واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو واخاك خبره والبشاشة لفتح
الوحدة وشبان بمجتنين طلاقة الوجه وتلقه بالفا بمعنى تجده ومتعد لاثنين مجتنين طلاقة
الوجه وتلقه بالفا بمعنى تجده ومتعد لاثنين وفي التنزيل الفوا اباءهم ضالين ومنجد اباجم
مفعوله الثاني لاخاك خلافا للعيني في اسم المفعول كقول سيبويه في الظرف مكون فيه قاله
ابو حيان وقوله وهو الحسين ابن مطير الاسدي ؛ فقضي الله يا اسما ان لست زائلا احبك
لنغض العين مغمض ؛ فزائل اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره انا وجملة احبك
خبره فصل وتوسط اخبارهن بينهن وبين اسمائهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس ولا
معط في دام نص عليه في الغنية قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول
الناظم ؛ وفي جميعها توسط الخبر اجز قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين فحقا خبر كان
مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها اذا لم
يتقدم عليها وقرأ حمزة وحفص ليس البر ان تولوا وجوهكم بنصب البر على انه خبر مقدم وان تولوا
اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من
كلام المغني ان رفع البر ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف فانه قال واعلم
انهم حكموا لأن وان المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا
قرات السبعة ما كان حجتهم الا ان قالوا بالنصب والرفع ضعيف للاخبار عما هو دونه في التعريف
وقال الشاعر لا طيب للعيش ما دامت منغصة ؛ لذاته بادكار الموت والهرم ؛ فمنغصة خبر دام
مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معط و
في القول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع
السببي المرفوع الا ان يكون لا ان يكون براد واولى منه قول الاخر ؛ ما دام حافظ سري من وثقت به

فهو الذي لست عنه راغبا ابدا فتقدم الخبر على الاسم الا ان يمنع من جواز التوسط مانع كحصر الخبر
نحو وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء اي صفيرا وخفاء اعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون
واجبا التوسط نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة اقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

فصل

وتقديم اخبارهن عليهن جائز عند البصريين اذا لم يثبت ما يوجب التقديم والتوسط والتاخر بدليل
اهؤلاء اياكم كانوا يعبدون وانفسهم كانوا يظلمون فاياكم وانفسهم معمولان للخبر كان لنا وقد تقدما
عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك
يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه الى ذلك الفارسي وابن جني
وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فان البصريين اجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر
اذا كان فعلا فاجازوا تقديم المعمول لم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر فتقدم
معمول الفعل مع ان الفعل لا يجوز تقديمه لان اما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي الا خبر دام
فلا يجوز تقديمه على دام اتفاقا لان معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين
ما ودام على الصواب ان قلنا ان الموصول الحرفي لا يفصل بين صلته بمعمولها وان قلنا يفصل اذا لم
يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فان قلنا بعدم تصرف دام فينبغي ان يجري فيه الخلاف الذي
في ليس وان قلنا بتصرفها فينبغي ان لا يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع
فقال وكل سبقه دام حظر والاخر ليس فلا يجوز ان يتقدم عليها عند جمهور البصريين من متاخريهم
وجمهور الكوفيين وهو المختار واليه اشار الناظم بقوله: ومنع سبق خبر ليس اصطفي وحجتهم انهم
قاسوها على عسى فخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود واحتج المجيزين وهم قدماء
البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتاخرين بنحو قوله
تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وتقرير الحجة منه ان يوم ياتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس

91

واسمهما ضمير مستتر فيهما يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم على المعمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله فلولا ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليهما واجيب بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب بان المعمول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره وبان يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم ياتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة او مستانفة او بان يوم في محل رفع على الابتداء وبني على الفتح لاضافته الى جملة ياتيهم وليس مصروفا خبره واذا نفي الفعل بما النافية جاز توسط الخبر بين النافي وهو ما والفعل المنفي مطلقا سواء اكان النفي شرطا في العمل ام لا نحو ما قائما كان زيد ونحو ما قائما زال زيد ويمتنع التقديم على نفس ما عند البصريين والفراء من الكوفيين لانها من ذوات الصدر والى ذلك اشار الناظم بقوله كذاك سبق خبر ما النافية واجازه بقية الكوفيين بناء على انها لا تستحق التصدير قياسا على اخواتها وانشدوا عليه قوله واعلموا انني لكم حافظ شاهدا ما كنت او غائبا وخص ابن كيسان من الكوفيين المنع بغير زال واخواتها لان نفيها ايجاب بدليل انه لا يجوز ما زال زيد الا قائما كما لا يجوز كان زيد الا قائما ورد بان ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا باصل الوضع وعمم الفراء المنع في جميع حروف النفي ويرده قوله وهو المغلوط القريعي ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد فقدم معمول الخبر على لا النافية والاصل لا يزال يزيد خيرا ورج امر من الرجا والفتى الشاب فيقال فتى فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرج الخير وما يحتمل ان تكون مصدرية ظرفية وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية وجزم به في المغني ويحتمل ان يكون زائدة وان شرطية وجوابها محذوف **فصل** ويجوز باتفاق ان يلي هذه الافعال معمول خبرها ان كان المعمول ظرفا او جارا ومجرورا للتوسع نحو كان عندك او في المسجد زيد معتكفا والاصل كان زيد معتكفا عندك او في المسجد فقدم معمول خبر كان على اسمها فوليها

والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا يلي العامل معمول الخبر الا اذا ظرفا اتى او حرف جر فان الاول
بين المعمول احدهما الجمهور البصريين يمنعون مطلقا لما في ذلك من الفصل بينها وبين اسمها
باجنبي منهما والكوفيون يجيزون مطلقا لان معمول معمولها في معنى معمولها وفصل ابن السراج
والفارسي من البصريين وابن عصفور من المتاخرين فاجازوا ان تقدم الخبر معه نحو كان
طعامك اكلا زيد لان المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه ومنعوه ان تقدم وحده نحو كان طعامك
زيد اكلا اذ لا يفصل بين الفعل ومرفوعه باجنبي ويتحصل من هذه المسئلة اربع وعشرون صورة
ذكرها المرادي في شرح التسهيل واحتج الكوفيون القائلون بالجواز مطلقا نحو قوله وهو الفرزدق
قنافذ هدّاجون حول بيوتهم بما كان اياهم عطية عوّدا وجه الحجة منه ان اياهم معمول عوّد وعوّد
خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم القاف
وفتحها خبر مبتدا محذوف اي هم قنافذ وهدّاجون جمع هدّاج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان
وهو مشية الشيخ وعطية ابو جرير واراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ
مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية وخرّج هذا البيت على زيادة كان
بين الموصول وصلته او على اضمار الاسم في كان حال كونه مرادا به الشان وعلى هذا اقتصر الناظم
فقال ومضمر الشان اسما انو ان وقع موهم ما استبان انه امتنع او راجعا الى ما الموصولة وعليهن
فعطية مبتدا وعوّد خبره واياهم معمول الخبر مقدم على المبتدا وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا جائز
عند البصريين وقيل التقديم ضرورة وهذا التخريج الاخير هو دعوى الضرورة متعين في قوله
باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حمّ لي عيش من العجب فلا يجوز دعوى زيادة
بات ولا اضمار اسمها مرادا به الشان لظهور نصب الخبر وهو سالبة لان ضمير الشان لا يخبر عنه بمفرد
وحمّ بالبناء للمفعول بمعنى قدّر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز ان يكون فؤادي منادي سقط

رف الندامة بمعمول الخبر محذوف أي سالبة لك **فصل** قد تستعمل هذه الأفعال تامة أي
مستغنية بمرفوعها عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه أشار بقوله وذو تمام ما برفع
يكتفي وتبعه الموضح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها
على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا لم سمي ناقصا فعلى الأول لكونه
لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل
ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل وإذا استعملت تامة
كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل نحو وإن كان ذو عسرة أي وإن حصل ذو عسرة وأمسى بمعنى
دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي
حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح ودام بمعنى بقي نحو خالدين فيها ما دامت
السموات والأرض أي ما بقيت وبات بمعنى عرّس وهو النزول ليلا نحو قول عمر رضي الله عنه
أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أي عرّس بها وقوله وهو امرؤ القيس ابن عانس بالنون
وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لما زعمه وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر
الأرمد أي وعرّس وعرّست والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين
تدمع له وقيل الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني وقالوا بات بالقوم
أي نزل بهم ليلا وظل بمعنى دام واستمر نحو ظل اليوم بالرفع أي دام ظله وأضحى نحو أضحينا أي
دخلنا في الضحى وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير
الأمور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت
الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الأفعال التامة لمعان غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت
تامة وناقصة إلا ثلاثة أفعال فإنها لزمت النقص لم تستعمل تامة أصلا وهي فتئ وزال وليس ما

لا أبرح

اوهم خلاف ذلك يؤول واليه ذلك اشار الناظم بقوله والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي وذهب
ابو حيان في نكته الى ان فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب ابو علي في الحلبيات الى ان زال تكون
تامة نحو ما زال زيد عن مكانه اي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون الى ان ليس تكون عاطفة لاسم ولا خبر
نحو انما يجزي الفتى ليس الجمل فصل تختص كان بامور منها جواز زيادتها بشرطين احدهما كونها بلفظ
الماضي لتعين الزمان فيه دون المضارع وشذ قول ام عقيل بن ابي طالب وهي ترقصه انت تكون
ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل انشده ابن مالك شاهدا على ذلك فانت مبتدأ وماجد خبره وتكون
زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية بعد خبر
القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة والشرط الثاني كونها بين شيئين متلازمين ليسا جارا
ومجرورا وليس المراد بزيادتها انها لا تدل على معنى البتة بل انها لم يؤت بها للاسناد والا فهي دالة
على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي نحو ما
كان احسن زيدا فكان زائدة بين المبتدأ وخبره وقد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو قول بعضهم
لم يوجد كان مثلهم فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تاكيدا للمضي وشذ زيادتها بين الجار
والمجرور ومنه قوله جياد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب انشده الفراء
فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى اصله تتسامى حذف
احدى التائين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السوم وهي العلامة والعراب
بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في
المرعى واطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال وقد تزاد كان في حشو كما كان اصح
علم من تقدما وليس من زيادتها قوله وهو الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران
لنا كانوا كرام لرفعها الضمير وهو الواو والزائد لا يعمل شيئا عند الجمهور وذهب ابو العباس المبرد

اكثر النحويين حيث ذهبوا الى ان كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها
ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب
انزلناه مبارك خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا الى انها في البيت زائدة واختلف في
اطلاقهما الزيادة فيها فالذي فهمه النحويون انهما ارادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك
فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها اسنادها الى الضمير كما لم يمنع من الغاء ظن اسنادها الى
الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فان قلت كيف تلغى وقد عملت في
الضمير قلنا تكون لغوا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لانه مرتفع بالفاعل الا ترى انه لا خبر له
وقال ابو الفتح محتجا للخليل وجه زيادتها في هذا البيت ان يعتقد ان الضمير المتصل وقع موقع
المنفصل والضمير مبتدا ولنا الخبر ولكنك لما وصلت اعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد ان الواو
مرفوعة بكان وقال ابن عصفور اصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل
بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لانها تزاد بين العامل والمعمول فصار
لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وان كانت غير عاملة فيه لان الضمير قد يتصل بغير عامله في
الضرورة نحو قوله: الا يجاورنا الاك ديار: والاصل الا اياك واذا كان يتصل بالحرف
فاحرى ان يتصل بالفعل انتهى قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال
وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون انما ارادا بالزيادة انه لو لم تدخل هذه
الجملة بين جيران وكرام لفهم ان هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وانه قد فارقهم فالجيرة
كانت في الزمن الماضي فجيئ بقوله كانوا لنا لتاكيد ما فهم من المضي قبل دخولها فاطلق عليهما
الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على انه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا: هل انتم عائجون بنا
لعنا: نرى العرصات او اثر الخيام: ولا يمنع ايضا في البيت ان تكون كان تامة على حذف مضاف

زيادتها

تقديره وجدت جنيبرتهم ثم حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة
انتهى كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الاعمال والاهمال وفي
كل واحد منهما قولان فعلى الاهمال قيل الاصل اما لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا
يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة
لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الاعمال قيل ان الضمير معمول لكان بالحقيقة على انها ناقصة ولنا خبرها
وقيل تامة وانها تعمل في الفاعل كما تعمل فيه العامل الملغى نحو زيد ظننت عالم هذا ما في المغني مرتبا و
منها اي من الامور المختصة بكان انها ان تحذف ويقع ذلك الحذف على اربعة اوجه احدها
وهو الاكثر ان تحذف مع اسمها ضميرا كان او ظاهرا ويبقى الخبر والا عليهما وكثر ذلك بعد ان
ولو الشرطيتين لانهما من الادوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف وخص
ذلك بان ولو دون بقية ادوات الشرط لان ان ام باب ادوات الشرط الجازمة ولو ام
ادوات الشرط غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرها و
الى ذلك اشار الناظم بقوله ويحذفونها ويبقون الخبر وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر مثال ان و
الغالب فيهما ان تكون تنويعية قولك سر مسرعا ان راكبا وان ماشيا اي ان كنت راكبا وان
كنت ماشيا وقوله لا تقربن الدهر آل مطرف ان ظالما ابدا وان مظلوما اي ان كنت ظالما
وان كنت مظلوما وقال ابو حيان يمكن ان لا يكونا من اضمار كان وانما انتصبا على الحال والثانية
بقية اما وهذا البيت قالته ليلى الاخيلية وقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
بنصب الاول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف اي
ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير وان كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على السهيلي حيث قيد اسم
كان بكونه ضميرا او هو بعيد جدا من مفرداته ويجوز ان خير فخير او ان شر فشر برفع الاول على انه اسم

لكان

لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثاني على انه مفعول ثان لفعل محذوف اي ان كان في
عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فيجزون خيرا ورفعهما معا بتقدير ان
كان في عملهم خير فجزاؤهم خير والوجه الاول من الاوجه الاربعة ارجحها لان فيه اضمار كان واسمها
بعد ان واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها كان ان واسمها بعد
واضمار المبتدا بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد والوجه الثاني اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها
بعد ان وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه والوجهان
الاخيران متوسطان بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافيان ابني على جواز قال
تلميذه ابن الضايع لان في كل منهما الاقوى والاضعف ففي نصبهما قوة نصب الاول وضعف نصب
الثاني وفي رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الاول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما احسن من
نصبهما ومثال ان غير التنويعية قولهم الحق لحق وان مستخرجا احنا اي وان كنت مستخرجا ومثال
لو قوله صلى الله عليه وسلم لبعض اصحابه التمس ولو خاتما من حديد اي التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه
خاتما وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل اي ولو كان صاحب
البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الا تنسف ولو تمرا وفيه رد على ابي حيان حيث شرط ان لا يكون ما بعد لو
جا قبلها ولا ائم فان الملك اعلا مما قبله والتمر ائم من الحشف ونقول فيما اذا كان ما بعد لو
مندرجا فيما قبلها لا ائم ولا اعلى ما مثل به سيبويه من قولهم الا طعام ولو تمرا فان الطعام اعم من
التمر وجوز سيبويه فيه الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر فحذف يكون وخبرها وبقي اسمها وابقل
الحذف المذكور وهو حذف كان واسمها بدون ان ولو الشرطيتين كقوله من لد شولا فالى اتلائها
قدره سيبويه من لد ان كانت شولا بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة
على غير قياس وهي النوق التي جف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها سبعة اشهر او ثمانية

واما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها اصلا وجمعها شول بتشديد
الواو كراكع وركع والاثلا مصدر اتلت الناقة اذا تلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها
متلوة باولادها وانما قدره سيبويه من لدان كانت لانه لا يرى اضافة لدنا الى الجمل نقله في

ولم تقدره من لد كانت

المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره ان اذ يلزم منه حذف بعض الاسم
وابقا بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثنا على ان الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وان حمل على انه تقدير
معنى لا تقدير اعراب لزم منه ان ما قرّبته وقع فيه الوجه الثاني ان تحذف كان مع خبرها ويبقى
الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وان خير برفعهما الوجه الثالث ان تحذف وحدها ويبقى
اسمها وخبرها وكثر ذلك بعد ان المصدرية الواقعة في موضع المفعول لاجله في كل موضع اريد فيه
تعليل فعل بفعل في مثل قولهم اما انت منطلقا انطلقت فانطلقت معلول وما قبله علة له مقدمة
عليه واصله انطلقت لان كنت منطلقا ثم قدمت اللام التعليلية وما بعدها المجرور بها على
انطلقت للاختصاص عند البيانيين او للاهتمام عند النحويين فصار لان كنت منطلقا انطلقت
ثم حذفت اللام الجارة للاختصار فصار ان كنت منطلقا انطلقت ثم حذفت كان لذلك الاختصار
فانفصل الضمير الذي هو اسم كان فصار ان انت منطلقا ثم زيدت ما للتعويض من كان فصار ان
ما انت ثم ادغمت النون من ان في الميم من ما للتقارب في المخرج فصار اما انت والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبعد ان تعويض ما عنها ارتكب وقد يحذف متعلق الجار اذا فهم من المقام وعليه قوله
وهو عباس ابن مرداس شعر ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لئن
كنت ذا نفر فخرت ثم حذف منه فخرت وهو متعلق الجار لان وما بعدها وابا خراشة منادى سقط
منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكي كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور واسمه
خفاف بخاء معجمة مضمومة وفائين خفيفتين بينهما الف والنفر بفتح النون والفاء الرهط ههنا

والضبع

والضبع على وزن العضد السنون المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف و
رشح بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة
تبعية ودخلت الفاء في فان قومي لان الثاني مسبب بالاول فهو مسبب عنه والاول سبب فيه
فاشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون الى ان ان المفتوحة هنا شرطية ولذلك
دخلت الفاء في جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم ان كنت منطلقا انطلقت معك والاول
اشهر ونقل ابو الفتح عن ابن علي ان ما الخالفة عن كان عاملة في الخبر من عمل ما خلفته وحجته
ان ما لما نابت في اللفظ نابت في العمل وزعم انه مذهب سيبويه وقد تحذف كان وحدها
بدونها اي بدون المصدرية كقوله وهو عبيد بن حصين الراعي: ازمان قومي والجماعة
كالذي: لزم الرحالة ان تميل مميلا: قال سيبويه اراد ازمان كان قومي مع الجماعة فحذف
كان الناقصة وابقى فاعلها وهو قومي والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة
والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة سرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح
التاء منصوب بان وهي ومنصوبها في موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الاولى بمعنى ميل مفعول مطلق و
الوجه الرابع ان تحذف كان مع معموليها جميعا وذلك بعد ان الشرطية في قولهم افعل هذا اما
لا اي ان كنت لا تفعل غيره فما عوض من كان واسمها وادغمت نون ان فيها لتقاربهما مخرجا
ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجار
بردي تقول اخرج فاذا امتنع تقول اما لا فتكلم اي ان كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر في بعض
شروح المفصل وهو يدل على ان الهمزة من اما مكسورة وقال بعض شراح الشافية اما لا بفتح
الهمزة فان معنى اما لا هو ان كنت لا تفعل ذلك افعل هذا اي لان كنت فحذفت اللام ثم
كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيدت ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما و

ادغمت في الميم انتهى كلام الجاربردي في باب الامالة وهو عجيب فان صيرورة الضمير المتصل
منفصلا انما هو في اما انت لا في اما لا والحذف في هذا الوجه والذي قبله واجب وفيما قبلهما جائز
قاله الخضراوي وحكى الكوفيون انه يقال لا تات الاسير فانه جائز فتقول انا آتيه وان اي وان
كان جائزا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض عليه قوله قالت بنات العم يا سلمى وان
كان فقيرا معدما قالت وان اي وان كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين
ومنها اي من الامور المختصة بها كان ان لام مضارعها وهو النون يجوز حذفها تخفيفا وصلا
وقفا نص على ذلك ابن خروف والى الجواز اشار الناظم بقوله ومن مضارع لكان منجزم
تحذف نون وهو حذف ما التزم وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون حال كونه غير متصل بضمير
نصب ولا متصل بساكن نحو ولم اك بغيا وان تك حسنة يضاعفها اصلها اكون وتكون بالرفع
فحذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل
في ثمانية عشر موضعا بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما
لان الاول مرفوع والثاني منصوب وبخلاف نحو تكونوا من بعده قوما صالحين لان جزمه
بحذف النون بالعطف على محل المجزوم في جواب الامر وانما لم تحذف نون تكون فيهن لانها
متحركة في الاوليين لحركة الاعراب وفي الثالث لحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما الاوليين
اذا كانت ساكنة فانها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما
تحذفن بجامع انها تكون اعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن وبخلاف نحو ان يكنه فلن تسلط
عليه فلا تحذف ايضا لاتصاله بالضمير المنصوب والضماير ترد الاشيا الى اصولها فلا يحذف منها لبعض
الاصول وبخلاف نحو لم يكن الله ليغفر لهم فلا تحذف ايضا لاتصاله بالساكن وهو لام التعريف
فالنون مكسورة لاجله فهي متعاصية على الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر وقال

في هذا الاخير يونس ابن حبيب فاجاز الحذف ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين
نسه كما نحو قوله وهو الخنجر بن صخر الاسدي فان لم تك المراة ابدت وسامة ⁘ فقد ابدت
المراة جبهة ضيغم ⁘ فحذف النون مع ملاقاة الساكن والمراة بكسر الميم ومد الهمزة الة النظر
فكانه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فيبتلي بانه يشبه الضيغم وهو الاسد والوسامة بفتح الواو الحسن
والجمال وهذا البيت حمله الجماعة المعتدة لان في المنع بطلان الحركة على الضرورة كقوله وهو النجاشي
فلست باتيه ولا استطيعه ⁘ ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل ⁘ فحذف نون لكن ضرورة
واستدل به الفراء على ان لكن المشددة مركبة واصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف ونون
لكن للساكنين قاله في المغني وقبل هذا ابيات تتضمن ان النجاشي عرض له ذيب في سفر
فحكي انه دعى الذيب الى الطعام وقال له هل لك من اخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير من
ولا بخل فقال له الذيب دعوتني الى شئ لم تفعله السباع قبلي من هو اكله بني آدم ولست باتيه
ولا استطيعه ولكن ان كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج اليه فاسقني منه فصل
في ما ولا ولات وان المعملات عمل ليس لشبهها بها في النفي اما ما فاعملها الحجازيون وبلغتهم
جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن امهاتهم ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في
الجزئين وقال الكوفيون عملت في الاول فقط واما نصب الثاني فعلى اسقاط الخافض كذا
قال الشاطبي وفيه نظر فان المنقول عنهم ان المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب خبره ونصب
باسقاط الخافض واهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما اهملوا ليس حملا عليها فقالوا
ليس الطيب الا المسك بالرفع قاله في المغني ولا يعملها الحجازيون مطلقا بل لاعمالهم اياها
عندهم اربعة شروط احدها ان لا يقترن اسمها بان الزايدة فان اقترن بها بطل عملها وجوبا
عند البصريين كقوله ⁘ بني غدانة ما ان انتم ذهب ⁘ ولا صريف ولكن انتم خزف ⁘ برفع ذهب

على الاعمال وانما لم تعمل حينئذ لانها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان واما رواية
يعقوب ابن السكيت ذهبا بالنصب فتخرج على ان ان نافية مؤكدة لما لا مؤسسة لان نفي
النفي ايجاب ولا زايدة كافة لما وهذا التخريج انما يمشي على قول الكوفيين ان ان المقرونة بما هي النافية
جئ بها بعد ما توكيدا وهو مردود فان العرب قد استعملت ان الزايدة بعد ما الموصولة الاسمية
والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن ان المقترنة بما النافية زايدة لم تكن لزيادتها
بعد الموصوليين مسوغ قاله المرادي ؛ وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون
قبلها هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف
بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الاجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين
وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط الثاني ان لا ينتقض نفي خبرها بالا فان انتقض بالا
عملها لبطلان معنى ليس فلذلك وجب الرفع في واحدة من قوله تعالى وما امرنا الا واحدة
وفي رسول من قوله تعالى وما محمد الا رسول فاما قوله : وما الدهر الا منجنونا باهله : وما صاحب
الحاجات الا معذبا : فمن باب المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدا
على حد ما زيد الا سيرا اي ما زيد الا يسير سيرا والتقدير وما الدهر الا يدور دوران منجنون فالدهر
مبتدا ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذفا واقيم المضاف اليه دوران
مقامه والباعث على نصب منجنونا على هذا التقدير امران كونه لا يصح ان يكون خبرا عن الدهر
وكونه واقعا بعد الايجاب والباعث على تقدير دوران ان منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لانه
اسم للدولاب التي يستقى عليها الا فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس واسماء الذوات
لا تنتصب على المفعولية المطلقة الا ان تكون آلة لها نحو ضربته سوطا وكذا القول في وما صاحب
الحاجات الا معذبا فانه في تقدير الا يعذب معذبا اي تعذيبا والباعث على نصبه وقوعه بعد الايجاب

والباعث على تأويله بالمصدر ما تقدم لان معناه باسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعول به
المطلق وهذا ظاهر على مذهب الاخفش واما على مذهب سيبويه فلانه يرى ان صيغة المفعول
يكون بمعنى المصدر واجاز يونس النصب بعد الايجاب وهذا البيت يشهد له والاصل عدم
التأويل وانشده ابن مالك ارى الدهر الا منجنونا وحكم بزيادة الا واعترضه في المغني وما
ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه وهو قول الجمهور والثاني جواز النصب
مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع
جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين ولاجل هذا الشرط ايضا وهو ان
لا ينتقض نفي الخبر وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على انه
خبر لمبتدأ محذوف اي بل هو قاعد ولكن هو قاعد ولم يجز في قاعد نصبه بالعطف على قائما لانه
واقع بعد بل او لكن والواقع بعدهما موجب بفتح الجيم اي مثبت والى ذلك اشار الناظم بقوله
ورفع معطوف بلكن او ببل من بعد منصوب بما الزم حيث حل واجاز المبرد كون بل
ناقلة معنى النفي الى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى بل ما هو
قاعدا النقلة الموضح عنه في باب العطف من هذا الكتاب الشرط الثالث ان لا يتقدم الخبر
على الاسم خلافا للفراء وان كان ظرفا او جارا ومجرورا على الاصح خلافا لابن عصفور فان
تقدم بطل العمل كقولهم ما مسئ من اعتب فمسئ خبر مقدم ومن اعتب مبتدأ مؤخر وحكى
الجرمي ما مسيئا من اعتب على الاعمال وقال انه لغة والمعتب الذي عاد الى مسرتك بعد ما
اساءك وقوله وما خذل قومي فاخضع للعدى ولكن اذا ادعوهم فهم هم فخذل بتشديد
الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم وقومي مبتدأ مؤخر فاما قوله وهو الفرزدق فاصبحوا قد اعاد
الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثلهم مع تقدمه فقال سيبويه شاذ ولا

يكاد يعرف وقيل غلط وان الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد ان يتكلم
بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فان العربي لم يطاوعه لسانه ان ينطق بغير لغته كما قاله سيبويه
وقيل بشر خبر ومثلهم مبتدا ولكن بني على الفتح لابهامه مع اضافته للمبني وهو الضمير والمبهم المضاف
للمبني يجوز بناؤه واعرابه ونظيره في البناء على الفتح انه لحق مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع بينكم في
قراءة من فتحهما مع انهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الاولى والفاعلية في الثانية والى
بنظيرين لتلا يتوهم ان ذلك خاص بلفظة مثل وقيل مثلهم حال لان اضافته لا تفيد التعريف وهو في
الاصل نعت لبشر ونعت النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدا والخبر محذوف مقدم
على المبتدا لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرفي وهو ممتنع او نادر اي ما في الوجود بشر مثلهم
مماثلا لهم قاله المبرد ورد بان حذف عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم
ظرف زمان تقديره واذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله ابو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير
واذ ما مكانهم بشر اي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة همام ويكنى
ابا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في ادب الكاتب الفرزدق
قطع العجين واحدها فرزدقة ولقب به لانه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء انما لقب
بالفرزدق لغلظه وقصره وقال ابو محمد بن السيد والاول لا يصح لانه كان اصابه جدري في وجهه ثم
برأ منه فبقي وجهه جهما وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم اعمال ليس اعملت ما دون
ان مع بقا النفي وترتيب زكن اي علم الشرط الرابع ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم
بطل عملها كقوله وهو مزاحم ابن الحارث العقيلي وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى
منى انا عارف والاصل ما انا عارف كل من وافى فكل منصوب على المفعولية بعارف تقال تعرفت ما
عند فلان بتشديد الراء اي تطلبت حتى عرفت والمنازل مفعول فيه وذلك الا مزاحما لا اجتمع بمحبوبه

في الحج ثم فقدها فسأل عنهما فقالوا له تعرفهما في منازل الحج من منى فقال انا لا اعرف كل من وافى منى حتى اساله عنها الا ان كان المعمول ظرفا او جارا او مجرورا فيجوز العمل للتوسع فيهما كقوله
بأهبة حزم لذ وان كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا والاصل فما من توالي مواليا كل حين فما نافية ومن توالي اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وسبق حرف جر او ظرف كما بي انت معنيا اجاز العلما والاصل ما انت معنيا بي وفهم منه ان المعمول اذا لم يكن احدهما انهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع
فاما لا فاعمالها عمل ليس قليل جدا عند الحجازيين واليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الاخفش والمبرد الى منعه وعلى الاعمال يشترط له الشرط الاول وهو ان لا يقترن اسمها بان الزائدة ويشترط ان يكون المعمولان نكرتين نحو لا احد افضل منك والى هذا اشار بقوله في النكرات
اعملت كليس لا واما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا
وقول المتنبي فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا فمن النوادر فان قلت كيف جعلته نادرا في تمثيل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا اخوه قاعدا قلت لا عمل للا بل هي زائدة والاسمان تابعان لمعمولي ما
والغالب في لا ان يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله وهو سعيد بن مالك جد طرفة
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح فبراح اسم لا وخبرها محذوف اي لا براح لي والصحيح جواز ذكره اي الخبر كقوله تعز فلا شيء على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله
واقيا فتعز فعل امر من التعزية وهي التسلية معناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهي عاملة عمل ليس وربما ظن كثير ان لا العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه في المغني وشيء اسمها وعلى الارض ظرف مستقر صفة لشيء او لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا
والاول اولا وكذا القول فيما بعد والوزر الملجا والواقي الحافظ واما لم يشترط الشرط الاول وهو ان

ء المصنف في عملها عمل ان اذا

لا يقترن اسمها بان لان ان لا تزاد بعد لا اصلا فلا حاجة الى اشتراط ذلك فيها وانما

فاصلها لا النافية ثم زيدت عليها التاء لتانيث اللفظ او للمبالغة في معناه اوهما وخصصت

بنفي الاحيان وزيادة التاء هنا احسن منها في ثمة وربة لان لا محمولة على ليس وليس متصل بها

التاء ومن ثم متصل بلا المحمولة على ان قال صاحب الكافي لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع

ضرب وهي في المرتبة الرابعة وهي كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التانيث وحركت لالتقاء

الساكنين وقال ابو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك انها لا النافية والتاء الزائدة

في اول الحين وقيل كلمة واحدة وهي فعل ماض وعلى هذا اهل هي ماض بليت بمعنى نقص استعملت

للنفي او هي ليس بكسر اليا قلبت اليا الفا وابدلت السين تاء كما قاله ابن ابي الربيع قولان

حكاهما في المغني وعملها اجماع من العرب وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب الى انها لا تعمل

شيئا وان وليها مرفوع فمبتدا حذف خبره او منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا احد قولي الاخفش

وعنه ايضا انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور انها تعمل عمل ليس فترفع

الاسم وتنصب الخبر ولها عندهم شرطان كون معموليها اسمي زمان وحذف احدهما والغالب في

المحذوف كونه المرفوع نحو ولات حين مناص بنصب حين على انه خبرها واسمها محذوف اي

بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار اي ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم وهو عيسى ابن

عمر في الشواذ ولات حين مناص برفع الحين على انه اسمها وخبرها محذوف اي ليس حين فرار

حينا لهم وكان القياس ان يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغي ان لا يحذف المرفوع لا يجوز البتة لان

مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا في اصله

وقرئ ايضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان

خاصة كما ان منذ ومذ كذلك فيحصل في الحين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض وفي الرفع

ثلاثة اقوال اما على الابتدا وعلى الاسمية للات ان كانت عاملة عمل ان او على الخبرية لها ان
كانت عاملة عمل ليس او على انه مفعول لفعل محذوف تقديره لا ارى حين مناص وفي الي الحفص
وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل الا في اسماء الزمان كما يوخذ من قول الناظم وما للات في سوى
حين عمل فاما قوله وهو شمردل الليثي ❊ لهفي عليك كلهفة من خائف ❊ يبغي جوارك حين
لات مجير فارتفاع مجير على الابتداء وسوغ الابتداء به تقدم خبره في المجرور قبله تقديرا وعلى
الفاعلية بفعل محذوف والتقدير حين لات له مجير على الابتدائية او يحصل له مجير على الفاعلية
ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان ومجير بالجيم اسم فاعل من اجار ومثله في اهمال لات قوله
وهو الاعشى ميمون لات هنا ذكرى جبيرة او من جاء منها بطائف الاهوال اذ المبتدأ هنا
ذكرى بالفتح الراء مصدر ذكر وليس هو بزمان وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد النون وهي اسما
محتملة للمكان والزمان اي ليس في هذا المكان او الزمان ذكر جبيرة بضم الجيم وبفتح الموحدة الباء
والراء مصغر جبره وقيل بكسر وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل وقيل هي امراة قائل هذا
البيت واو من عطف على مقدر اي الجبيرة تذكر او من جاء منها بطائف الاهوال والطائف
الذي يطوف بالليل واراد به هنا الخيال الذي راه في النوم فكانه راها وهي غضبى ففزع
من ذلك والاهوال جمع هول وهو الخوف واما ان النافية فاعمالها نادر عند ابن مالك في
قال غيره انه اكثر من عمل لا وهي لغة اهل العالية بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهي ما
فوق نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والنسبة اليها عالي وعلوي على غير
قياس كذا في الصحاح واختلف في جواز اعمالها فذهب الكسائي واكثر الكوفيين وابو بكر و
ابو علي وابو الفتح الى الجواز وذهب الفراء وطائفة واكثر اهل البصرة الى المنع واختلف النقل
عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلي الاجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك

ابن النحاس ونقل ابن مالك عنهما الاجازة وسمع ذلك من اهل العالية كقول بعضهم ان احد
من احد الا بالعافية وانا ذلك نافعك ولا ضارك وان قائما اي ان انا قائما وكقراءة سعيد بن
جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بسكون نون ان ونصب عبادا وخرجها
بعضهم على انها ان المخففة من الثقيلة وانها نصب الجزئين مثل ان حراسنا اسدا وجعله حسن ضعيف
لتوافق القراءتان اثباتا وهو تخريج على شاذ وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على
المجانين انشده الكسائي شاهدا على عمل ان عمل ليس فصل وتزاد الباء بكثرة في خبر ليس غير
الاستثنائية وفي خبر ما نحو اليس الله بكاف عبده وما الله بغافل وذلك عند البصريين لرفع توهم
الاثبات فان السامع قد لا يسمع اول الكلام وعند الكوفيين لتاكيد النفي قالوا ليس زيد بقائم
رد لان زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية فانه ليس زيدا فانها
لا تدخل فيها لان مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب الا فكما لا تقول ما زيد الا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد
وكما تزاد الباء في خبر ليس تزاد في اسمها اذا تاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان
تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله اليس عجيبا بان الفتى يصاب ببعض الذي في يديه وهذا من
الغريب كما قال في المغني وتزاد الباء بقلة في خبر لا وفي الجزء الثاني من معمولي كل ناسخ منفي
كقوله وهو سواد بن قارب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة
بمغن فتيلا عن سواد بن قارب فادخل الباء في مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذي
يكون في شق النواة وهو مفعول مطلق اي مغن اغناء تا كاحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا
المعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عني شيئا فاقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير
بخير بعده النار فزاد الباء في خبر لا التبرئة اذا لم يجعل الباء بمعنى في قاله ابن مالك وقوله وهو عمرو
بن براق الازدي وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل فزاد

ابدا في الحلم وهو خبر اكن واجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة افعل من الجشع وهو شدة
الحرص على الاكل واعجل بمعنى عجل لا للتفضيل وقوله وريد بمعنى الضمة: دعاني اخي والخيل بيني
وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد: فزاد الباء في قعدد وهو المفعول الثاني لوجد والقعدد بضم
القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الاولى وفتحها الضعيف وتزاد الباء بندور في
خبر ذلك كخبر ان المكسورة ولكن وليت في قوله وهو امرؤ القيس الكندي: فان تنأ عنها حقبة لا
تلاقها: فانك مما احدثت بالمجرب فزاد الباء في المجرب وهو خبر ان وتنأ من النأي وهو البعد
والضمير في عنها عائدة على ام جندب المذكورة في قوله اولا خليلي مرا بي على ام جندب لنقضي
حاجات الفؤاد المعذب: وحقبة بكسر الحاء المهملة نصبه على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب و
تلاقها مجزوم لانه بدل من تنأ قاله الموضح في شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهي الاختبار
وفي قوله: ولكن اجرا لو فعلت بهين: وهل ينكر المعروف في الناس والاجر: فزاد الباء في
بهين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف
كما حذف مفعول فعلت والاصل ولكن اجرا هين لو فعلته اصبته وفي قوله وهو الفرزدق
يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم باتيان الاتن بالمثناة اناث الحمير كما ان بني فزارة يرمون
باتيان الابل يقول اذا اقلولى عليها واقردت: الا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم: فزاد الباء في
دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا او نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى
بالقاف ارتفع واقردت بالقاف والراء سكنت وذلت ومعنى البيت يقول الكلبي اذا ارتفع على
الاتان وسكنت له الا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون
الباء زائدة في خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهي هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائي تأتي
هل استفهاما وجحدا وشرطا وامرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم في زيادة الباء على خبر ليس

وما ولا وكان التنبيه فقال وبعد ما وليس جر البا الخبر وبعد لا ونفي كان قد يجر وانما دخلت
في خبر ان المفتوحة في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر
لما كان اولم يروا ان الله في معنى اوليس الله بقادر بدليل انه جاء في موضع آخر كقوله تعالى
اوليس الذي خلق السموات والارض بقادر فالنفي متناول لها مع في خبرها فليست حينئذ من
النوادر وهو نظير ما اجازه الزجاج من قولك ما ظننت ان احدا بقائم لما كان في معنى ليس
ظني احد بقائم هذا باب افعال المقاربة وهذا مجاز مرسل من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام
كلمة وكتسميتهم ربيئة القوم عينا وحقيقة الامر في ذلك ان افعال هذا الباب ثلاثة انواع احدها
ما وضع للدلالة بتثليث الدال على قرب الخبر للمسمى باسمها وهو ثلاثة كاد وكرب بفتح الراء وكسرها
واوشك والثاني ما وضع للدلالة على رجائه اي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من اضافة
المصدر الى مفعوله وحذف فاعله وهو ثلاثة ايضا عسى وحرى بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها
ابن طريف في كتاب الافعال وانكرها ابو حيان مع انه ذكرها في المحتة واخلولق بالخاء المعجمة والقاف و
النوع الثالث ما وضع للدلالة على الشروع فيه اي على شروع المسمى باسمها في خبرها وهو
كثير وانهاه بعضهم الى نيف وعشرين فعلا ومنه انشا وطفق بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر
الباء الموحدة وجعل وهب وعلق وهلهل واخذ وقام وجميع افعال هذا الباب تعمل عمل كان
من رفع الاسم ونصب الخبر الا ان خبرها يجب كونه جملة ليتوجه الحكم الى مضمونها وشذ مجيئه مفردا
عن الجملة بعد كاد وعسى واوشك كقوله وهو تابط شرا واسمه ثابت ابن جابر فابت الى فهم و
ما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر فآيبا خبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب
اذا رجع ويروى وما كنت آيبا وابت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء و
سكون الهاء قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالاضافة والها

مصرحا به

المضاف اليها رجع الى القبيلة وتصغير من صغر الظاير والمعنى فرجعت الى القبيلة المسماة
بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا
فابؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب او الشدة خبر عسى وهو مفرد لانه ليس جملة هذا قول سيبويه
وابي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير ان يكون ابؤسا وقال
الاصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بابؤس فحذف الناصب
الجار توسعا وملخص ان ابؤسا خبر لعسى او لكان او لصار او مفعول به قال الموضح في شرح
الشواهد والاحسن من ذلك كله ان يقدر ان يبأس ابؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق
مسحا انتهى وقال في المغني الصواب انه مما حذف فيه كان اي يكون ان ابؤسا لان في ذلك ابقاء
لها على الاستعمال الاصلي انتهى وسبقه الى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت اكون
ايبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة واصل هذا المثل فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع
قصير من العراق والهاد معه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا تريد لعل
الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي
الله عنه من خمر بيسان تخيرتها ترياقة توشك فتر العظام الشاهد قال ابو محمد بن بري في حواشي الصحاح
وقد يقال انه على حذف كان اي يوشك ان تكون فتر العظام واما فطفق مسحا فالخبر فعل محذوف
لدلالة مصدره عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر اي فطفق يمسح مسحا وفيه رد على الناظم في قوله
وحذف عامل المؤكد امتنع كما سياتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد
لقول الناظم ككان كاد وعسى لكن ندر غير مضارع لهذين خبر وشرط الجملة الواقعة خبرا لهذه
الافعال ان يكون فعلية لتدل على الحدث وشذ مجيء الجملة الاسمية خبرا لجعل في قوله في تلك
وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق

مسحا فالمسح

واسم جعل ومرتبتها قريب جملة اسمية خبر جعل واصله لقرب مرتبتها فاقام الجملة الاسمية مقام الفعلية
قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى لبني سهيل بالتثنية ومن الاكوار يتعلق بقريب وهي اما جمع كور
بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع مكان
الرتوع والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الاكوار بل رتعت
بالقرب منها قال ابن ملكون فيما له على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل التعليق على
حد اجازه الاخفش ظننت زيد قائم وقيل الاصل جعلته اي جعلت القلوص الامر والشان كما
قالوا ان بك زيد ماخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بان افعال التصيير لا تلغى وشرط
الفعل المشتمل عليه الجملة ثلثة امور احدها ان يكون رافعا لضمير الاسم الذي لهذه الافعال
نحو وما كادوا يفعلون وذلك لان افعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها
هو الذي قد تلبس بالفعل او شرع فيه غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك
فاما قوله وهو ابو حية النميري : وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني : ثوبي فانهض نهض الشارب
الثمل وقوله وهو ذو الرمة : واسقيه حتى كاد مما ابثه : تكلمني احجاره وملاعبه : فثوبي في البيت
الاول واحجاره في البيت الثاني بدلا من اسمي جعل في الاول وكاد في الثاني بدل اشتمال لا فا
علان ليثقلني وتكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت احجاره تكلمني فاعاد
الضمير على البدل دون المبدل منه لانه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الاخبار غالبا واغنى ذلك
عن عوده الى المبدل منه فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود على اسمي جعل وكاد ولقديم ان
ذلك شرط في البيت الاول تاويلا اخر ان ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة
تاويل اخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الاطالة وجوز في خبر عسى خاصة ان يرفع السببي
هو الاسم الظاهر المضاف الى ضمير يعود على اسمها كقوله وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج

بدله الاصل

لما توعده بالقتل وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد ويروى بنصب جهده
على المفعولية بيبلغ ورفعه على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فانه متصل بضمير يعود على الحجاج
الذي هو اسم عسى وفيه رد على ابي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير
زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن ابي سفيان اخو معاوية كان اميرا بالعراق
نيابة عن معاوية والامر الثاني ان يكون الفعل مضارعا لا يدل على الحال او الاستقبال
وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا
فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا لم ار من تحسن لتقريره
ووجهه ان اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة
في الحقيقة ارسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك حيث قال في التسهيل او فعلية
مصدرة باذا قال الموضح في الحواشي الصواب ان يقال او جملة فعلية فعلها ماض فان هذا هو
محل الشذوذ واما التصدير باذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل احد فيما علمنا ان قوله
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي شاذ من جهة التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة
التصدير باذا وانما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى والامر الثالث ان
يكون المضارع مقرونا بان المصدرية وجوبا ان كان الفعل الدال على الترجي نحو حرى و
اخلولق لان الفعل المرجو قد يتراخى حصوله فاحتيج الى ان المشعرة بالاستقبال نحو حرى
زيد ان يأتي واخلولقت السماء ان تمطر واستشكل الاقتران بان لانه يؤدي الى جعل الحدث
خبرا عن الذات وهو غير جائز واجيب بانه من باب زيد عدل او على تقدير مضاف اما قبل الاسم
او قبل الخبر والتقدير حرى امر زيد الاتيان واخلولق امر السماء الامطار او حرى زيد صاحب
الاتيان واخلولقت السماء صاحبة الامطار بكسر الهمزة وكذا البواقي وان يكون الفعل مجردا

منها أي من أي من ان وجوبا ان كان أي الفعل والا على الشروع نحو وطفقا يخصفان لانه لما
أخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال والغالب في خبر عسى وحرى واوشك الاقتران
بها أي بان لان عسى من افعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بان حتى ذهب الجمهور
البصريين الى ان التجريد من ان خاص بالشعر واما اوشك فانما يغلب معها الاقتران حيث جعلت
للترجي اختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والابذي وابن
ابي الربيع ان اوشك من قسم عسى الذي هو للرجا قال ابن الضائع والدليل على ذلك انك تقول
عسى زيد ان يحج ويوشك زيد ان يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه
بان يكون ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي واما اذا جعلت للمقاربة كما ذهب اليه الموضح تبعا
تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى ربكم ان يرحمكم — عسى نحو
ونحو قوله: اذا اسئل الناس التراب لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا: فان يملوا ويمنعوا
فان يملوا خبر اوشك وهو مقرون بان وفيه رد على الاصمعي اذ قال لم يستعمل ماضي يوشك
والمعنى ان من طبع الناس الحرص حتى انهم لو سئلوا في اعطاء التراب بالموحدة لقاربوا
الامتناع من ذلك والملل اذا قيل لهم هاتوه والتجرد من ان قليل كقوله وهو حشرم العذري
عسى الكرب الذي امسيت فيه: يكون وراءه فرج قريب فيكون خبر عسى وهو مجرد من ان
والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن ياخذ بالنفس وامسيت قال الموضح تبعا للعيني الرواية
بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ مقدم خبره في الظرف قبله والجملة
الجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة الفكر
لابن اياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز ان يكون وراءه في الاصل صفة لقريب ثم قدم عليه
فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضعف واجاز بعض المغاربة ان يكون حالا من ضمير قريب

وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز ان يكون فرج مرفوعا
بيكون لا على التمام ولا على النقصان لان ذلك يخلي يكون عن ضمير يعود على اسمها وتقدم ان
شرط خبر عسى ان يرفع الضمير او السببي قوله وهو امية بن ابي الصلت الثقفي يوشك من
فر من منيته في بعض غراته يوافقها فيوافقها بالفا فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو
مجرد من ان ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة
وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى ان من هرب من الموت في الحرب يوشك ان يوافقه
الموت في بعض غفلاته وكاد وكرب بالعكس فيكون الغالب في خبرهما التجرد من ان لانهما
يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والاخذ فيه
ولم يناسب خبرهما ان يقترن بان غالبا ونقل اقترانه بان نظرا الى اصلهما فمن الغالب قوله
تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طي كرب
القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب فيذوب خبر كرب مجرد من ان
والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به اذا نم عليه وغضوب
فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة
وجده وشوقه حين قال الواشون لمحبوبك هند غضوب عليك ومن القليل قوله يرثي ميتا
كادت النفس ان تفيض عليه اذ غدا حشو ريطة وبرود فان تفيض خبر كاد وهو مقرون
بان واوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومثاله على لغة قيس قاله
ابو زيد وابو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا اذا قضى قاله ابو الفرج بن سهيل وغدا
بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود الى ما عاد اليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا
والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة

والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد بها الكفن ويروي ثياب مذنوبي بالمثلثة يعني اقام وقوله
وهو ابو زيد الاسلمي سقاها ذوو الاحلام سجلا علي الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا فان
تقطعا خبر كربت وهو مقرون بان وفيه رد علي سيبويه حيث زعم ان خبر كرب لا يقترن بان
قاله الموضح في شرح الشواهد واصل تقطع تتقطع بتائين حذفت احداهما وسقي يتعدي الي
اثنين اولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة علي العروق المذكورة في قوله قبله مدحت عروقا
سجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالما والاحلام
المهملة العقول والظما بالمثلثة العطش ولم يذكر سيبويه في خبر كرب الا التجرد من ان وفي
نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل ان خبر هذه الافعال بالنسبة الي اقترانه بان وتجرده
منها اربعة اقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حري واخلولق واليه الاشارة بقول الناظم
وكعسي حري ولكن جعلا خبرها حتما بان متصلا والزموا اخلولق ان مثل حري وما يجب
تجرده من ان وهو افعال الشروع المشار اليها بقول الناظم وترك ان مع ذي الشروع
وجبا وما يجوز فيه الامران والغالب الاقتران وهو عسي واوشك وهو المشار اليه بقول
الناظم اولا وكونه بدون ان بعد عسي نزر وثانيا بقوله وبعد اوشك انتفا ان نزرا
وما يجوز فيه الامران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار اليه بقول الناظم اولا
وكاد الامر فيه عكسا وبقوله ثانيا ومثل كاد في الاصح كربا فصل وهذه الافعال ملازمة
لصيغة الماضي الا اربعة استعمل لها مضارع وهي كاد وعينها واو وجاءت من باب
خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاها
سيبويه فعلي الاول مضارعها يكاد كيخاف نحو يكاد زيتها يضيء وعلي الثاني مضارعها
يكود كيقول حكاه ابن افلح في سبب الالباب قال الموضح في الحواشي فان احتج علي انها

بائية العين لقولهم لا فعلا هم لا فعلا ولا كيدا فلنا منكر ارض لقولهم ولا كودا وجعل الواو
اصلا وسيلة الى مجيء اليا للتخفيف انتهى واوشك كقوله يوشك من فر من منيته انشده
سيبويه وتقدم الكلام عليه فربما وهو اكثر استعمالا من ماضيها حتى ان الاصمعي وابا علي
انكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل اكثر النحو بين لها الا بالمضارع وطفق
حكى ابو الحسن الاخفش طفق يطفق بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع كضرب يضرب وطفق
يطفق بالعكس كعلم يعلم وفرح يفرح وجعل حكى الكسائي ان البعير ليهرم حتى يجعل
اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم جهه في ارسل رسولا وكرب يكرب
كنصر ينصر قاله ابن افلح في صفوة الالباب وعسى اعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وذكر
غيره انه يقال عسى يعسو وعسى يعسي فيكون مما تعقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموصلي
في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال واستعملوا مضارعا لاوشكا
وكاد لا غير واستعمل اسم فاعل للثلاثة وهي كاد قاله الناظم في شرح الكافية وانشد عليه قول
كثير بالباء الموحدة والكثير بن عبد الرحمن اموت اسى يوم الرجام وانني يقينا لرهن
بالذي انا كائد فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الالف اسم فاعل من كاد والاسى بالقصر
الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون
خبران وكرب قاله جماعة وانشدوا عليه قول عبد قيس بن خفاف ابني ان اباك كارب
يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل فكارب اسم فاعل كرب الناقصة واسمه مستتر فيه
وخبره محذوف واوشك وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا كقوله وهو كثير ابن عبد الرحمن
فانك موشك الا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي فموشك اسم فاعل اوشك و
المضارع بعد اذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية ام البنين بنت عبد العزيز بن

مروان اخت عمر بن عبد العزيز والعوا... بالعين المهملة عو الف الدهر فاعل تقدد او الصواب
ان الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم للفاعل غير جار على
الفعل لان فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد وبهذا جزم يعقوب ابن السكيت
في شرح ديوان كثير عزة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح انه رجع لقول الناظم اخرا
فقال في شرح الشواهد الكبرى وانظاهما انشده الناظم وقد كنت افتيت مدة على مخالفته و
ذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي ان الحق معه انتهى والصواب ان كاربا في البيت
الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتا اذا قرب وبهذا جزم الجوهري في الصحاح
واصله كاربت بوبه اي قريب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة
ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم وكل دان قريب فهو كارب والمتعدية نحو قولهم كربت القيد
اذا ضيقته على المقيد واستعمل مصدرا لاثنين وهما طفق وكاد حكى الاخفش طفوقا وكفوقا
عمن قال طفق بالفتح فان قياسه الفعول وطفقا بفتحتين كفرحا عمن قال طفق بالكسر فان
قياسه الفعل بفتحتين وقالوا كاد كودا ككان قولا ومكادا كمقالا ومكادة كمقالة وكيدا لقلب
الواو ياء وفي حواشي سنن ابي داود للمنذري حكاية الشا كا مصدرا لاوشك قاله الموضح في
الحواشي فصل تختص عسى واخلولق واوشك من بين افعال هذا الباب بجواز اسنادها
الى ان يفعل حال كون ان يفعل حال كونه ان الفعل مستغنى به عن الخبر فتكون تامة وهذا معنى
قول الناظم بعد عسى اخلولق واوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد نحو وعسى ان
تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وينبني على هذا الاصل فرعان احدهما
اذا تقدم على احداهن اسم هو المسند اليه الفعل في المعنى وتاخر عنها ان والفعل نحو زيد عسى ان
يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم المتقدم عليها فتكون عسى مسندة الى ان و

الفعل

والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة وهذه لغة اهل الحجاز وجاز تقديرها مسندة الى الضمير
العائد الى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها ويكون ان والفعل في موضع نصب على
الخبر فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم والى ذلك اشار الناظم بقوله وجردن عسى او ارفع
مضمرا بها اذا اسم قبلها قد ذكرا ويظهر اثر هذين التقديرين في حال التانيث والتثنية و
الجمع المذكر والمونث فتقول على تقدير الاضمار في عسى هند عست ان تفلح فهند مبتدأ وعسى فعل
ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وان تفلح في موضع نصب على انه خبر عسى
وعسى ومعمولاها في موضع رفع على انه خبر المبتدأ والزيدان عسيا ان يقوما فالزيدان مبتدأ
عسى فعل ناقص والالف المتصلة بها اسمها وان يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ
والزيدون عسوا ان يقوموا كذلك والهندات عسين ان يقمن كذلك وتقول على تقدير
الخلو من الضمير في عسى هند عسى ان تفلح والزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى ان يقوموا
والهندات عسى ان يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير في الامثلة الجميع وهي تامة وان
الفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية
للمبتدأ قبلها والخلو من الضمير هو الافصح وبه جاء التنزيل قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم
عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن والفرع الثاني انه اذا
ولي احدى ان والفعل وتاخرت عنهما اسم هو المسند اليه في المعنى نحو عسى ان يقوم زيد
جاز الوجهان السابقان فيما اذا تقدم المسند اليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا لا غير
وجاز ايضا وجهان اخران احدهما انه يجوز في ذلك الفعل المقرون بان ان تقدر خاليا من
الضمير العائد الى الاسم المتاخر فيكون الفعل مسندا الى ذلك الاسم المتاخر وتكون عسى
مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن الخبر فتكون تامة والثاني انه يجوز ان تقدر ذلك الفعل

المتأخر فيكون الاسم

متحملا لضمير ذلك الاسم المتأخر مرفوعا بعسى ويكون ان والفعل في موضع نصب على الخبرية
لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة ومنع الشلوبين هذا الوجه الثاني لضعف هذه الافعال عن
توسط الخبر واجازه ابو العباس المبرد وابو سعيد السيرافي وابو علي الفارسي ويظهر اثر الاحتمالين
ايضا في حال التأنيث والتثنية والجمع للمذكر والمؤنث فتقول على وجه الاضمار في الفعل المقرون
بان عسى ان يقوما اخواك فاخواك اسم عسى مؤخر وان يقوما في موضع نصب خبر عسى مقدما
على اسمها وعسى ان يقوموا اخوتك فاخوتك اسم عسى وان يقوموا خبرها وعسى ان يقمن
نسوتك فنسوتك اسم عسى وان يقمن خبرها وعسى ان تطلع الشمس بالتأنيث لا غير فالشمس اسم
عسى وان تطلع خبرها وانما وجب تأنيث الفعل لانه اذا اسند الى ضمير متصل وجب تأنيثه
لئلا يلتبس بالاسناد الى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل وتقول على الوجه الاخر وهو عدم الا
ضمار في الفعل عسى ان يقوم اخواك وعسى ان يقوم نسوتك وعسى ان تطلع الشمس فالاسم
المتأخر في هذه الامثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة الى ان والفعل مستغنى بهما عن
الخبر ففي الامثلة الثلاثة الاول يوحد يقوم لانه مسند الى ظاهر وسيأتي ان الافصح توحيده
وفي المثال الاخير يؤنث تطلع او يذكر لانه اسند الى ظاهر مجازي التأنيث وسيأتي انه يجوز
تأنيثه وتذكيره لا يقال اذا تأخر المسند اليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا
يتأتى فيه ما تقدم لانا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لان احد الفعلين جامد وسيأتي
ان التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره متن ويجوز كسر سين عسى في لغة من
قال هو عسٍ بكذا مثل شجٍ من شجي خلافا لابي عبيد في منعه الكسر وليس ذلك الجواز
مطلقا سواء اسندت الى ظاهر او مضمر خلافا للفارسي في اجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى
زيد بكسر السين كرضي زيد بل يقيد بان يسند الى ضمير يسكن معه اخر الفعل فيشمل ما اذا

وعسى ان تقوم اخوتك ٢

كان مسندا الى التاء والنون او نا نحو عسيت بالحركات الثلث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن

وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وهما قرئتا في السبع قال الله تعالى هل عسيتم

ان كتب عليكم القتال فهل عسيتم ان توليتم قراهما نافع بالكسر لمناسبة الياء وغيره بالفتح وهو

المختار لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولانه اللغة

الشايعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والفتح والكسر اجز في السين من نحو عسيت وانتقا

الفتح زكن هذا باب الاحرف الثمانية عبر بالاحرف نظرا الى ان هذا العدد للقلة وبالثمانية لان قال

ان المفتوحة وعسى ولا التبرية وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لان المفتوحة فرع المكسورة

عنده الداخلة على المبتدا والخبر فتنصب المبتدا اتفاقا بشرط ان يكون مذكورا غير واجب الابتداء

او التصدير ويسمى اسمها وترفع خبره على الاصح عند البصريين بشرط ان لا يكون طلبيا ويسمى

خبرها فلو كان المبتدا محذوفا وجوبا نحو الحمد لله الحميد برفع الحميد على انه خبر لمبتداء محذوف او

واجب الابتدا كاسمين او واجب التصدير غير ضمير الشان كاي وكم لم تنصبه هذه الاحرف

ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه واين زيد لم ترفعه هذه الاحرف الا ان يكون الاستفهام جوابا

حكي من كلامهم ان اين الماء والعشب جوابا لمن قال ان في موضع كذا الماء والعشب قال ابو حيان

وذهب الكوفيون الى ان هذه الاحرف لا تعمل في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولهن

وهو المبتدا ولكل من الفريقين حجة فحجة البصريين ان هذه الاحرف شبهها بكان الناقصة

في لزوم دخولهن على المبتدا والخبر والاستغنا بهما فعملن عملها معكوسا ليكون المبتدا والخبر

كمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين انه لا يجوز ان قائم زيدا ولو كان

الخبر معمولا لها لجاز ان يليها وبني على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجي

الخبر وسياتي فالحرف الاول والثاني ان المكسورة وان المفتوحة وهما لتوكيد النسبة بين

الجزئين ونفي الشك عنهما ونفي الانكار لهما بحسب العلم بالنسبة والتردد فيهما والانكار لهما
فان كان المخاطب عالما بالنسبة بحسب العلم بالنسبة والتردد فيهما والانكار لهما فان كان
المخاطب عالما بالنسبة فيهما التجرد او تاكيد النسبة فان كان مترددا فيهما فيهما لنفي الشك عنهما
وان كان منكرا لهما فيهما لنفي الانكار لهما فالتوكيد لنفي الشك مستحسن ولنفي الانكار واجب بقدر
هما اولا والحرف الثالث لكن وهو للاستدراك وهو تعقيب الكلام لرفع ما يتوهم ثبوته او نفيه
من الكلام السابق والتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط فالاول وهو الاستدراك كقولك
زيد شجاع فيتوهم ذلك انه كريم لانه من شيمة الشجاع الكرم فتقول لكنه بخيل وتقول ما زيد شجاع
فيتوهم انه ليس بكريم فتقول لكنه كريم وكونها للاستدراك لا بد ان يتقدم عليها كلام ثم لا يخلوا
ما بعدها اما ان يكون نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن او ضدا له نحو ما هذا اسود
لكنه ابيض او خلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا لم يشرب او مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالاول
والثاني جائزان بالاتفاق والثالث جائز على الاصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله ابو حيان
في النكت الحسان والثاني وهو التوكيد نحو قولك لو جاءني زيد اكرمته فهذا يدل على امتناع
المجيء لان لو اذا دخلت على مثبت نفته على الاصح فاذا اردت توكيده قلت لكنه لم يجئ فاكدت
بلكن ما افادته لو من الامتناع وهي بسيطة على الاصح وذهب الكوفيون الى انها مركبة من
لا وان والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا والحرف الرابع كان بتشديد
النون وهو للتشبيه المؤكد بفتح الكاف نعت للتشبيه نحو كان زيدا اسد او حمار جاء الجز فيه ان رفع
من الاسم او انخفض عنه ففيه تشبيه مؤكد بكان لانه مركب من الكاف المفيدة للتشبيه وان
المفيدة للتوكيد والاصل ان زيدا كالاسد او كالحمار فقدمت الكاف على ان ليدل اول
الكلام على التشبيه من اول وهلة وفتحت همزة ان وصارا كلمة واحدة فهذا لا تعلق لها الكاف

بشيء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الاصح وكان لملازمة للتشبيه ولا
يكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في قوله شعر فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس
بها هشام لانه محمول على التشبيه فان الارض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا
للظن فيما اذا كان خبرها فعلا او ظرفا او صفة من صفات اسمائها نحو كان زيدا قعد او يقعد
او في الدار او عندك او قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كانك بالدنيا ولم تكن خلافا
لابي الحسين الانصاري ولا للنفي نحو كانك وال علينا اي ما انت وال علينا خلافا للفار
والحرف الخامس ليت وهو للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالاول نحو قول الطاعن
في السن ليت الشباب عائد فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة والثاني نحو
قول منقطع الرجاء من مال يحج به ليت لي مالا فاحج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه
عسر وممتنع ليت غدا يجيء فان غدا واجب المجيء والحاصل ان التمني يكون في الممتنع و
الممكن ولا يكون في الواجب والحرف السادس لعل وهو للتوقع ويعبر عنه قوم بالترجي في
الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ومنه عند البصريين لعل الله يحدث بعد ذلك امرا و
الاشفاق في الشيء المكروه نحو فلعلك باخع نفسك اي قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك
ان تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك قال في الكشاف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا
وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يكون التوقع الا في الممكن واما قول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فجهل منه او افك قاله في المغني والاشفاق لغة الخوف يقال اشفقت عليه بمعنى
خفت عليه واشفقت منه بمعنى خفت منه وحذرته قال الاخفش والكسائي وتاتي لعل للتعليل نحو
ما قال الاخفش يقول الرجل لصاحبه افرغ عملك لعلنا نتغدى واعمل عملك لعلك تاخذ اجرك
اي لنتغدى ولتاخذ منه اي من التعليل لعله يتذكر اي ليتذكر قال في المغني ومن لم

وتاتي لعل للاشفاق

يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للتحقيق اي اذهبا على رجائكما انتهى وقال في المغني ولهذا
علق بها الفعل نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك لعله يزكى انتهى وعلى هذا
فالتقدير لا تدري االله يحدث بعد ذلك امرا وما يدريك ايزكى والمعنى لا تدري جواب الله يحدث
وما يدريك جواب ايزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون
وعقيل بالتصغير تجر اسمها وكسر لامها الاخيرة وحذف لامها الاولى واثباتها قال شاعرهم
لعل ابي المغوار منك قريب وظاهر كلامه هنا انها في حال الجر عاملة عمل ان وان اسمها في موضع
نصب وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم ان مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل
لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر
ذلك المبتدا انتهى والحرف السابع في الخبيه بالتصغير وهو بمعنى لعل في الترجي والاشفاق فحملت
في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في ادخال ان في خبرها كالحديث لعل بعضكم ان يكون
الحن بحجته من بعض وشرط اسمه ان يكون ضمير الغائب او متكلم او مخاطب كقوله وهو صخر بن
العود الحضرمي وكانا يرجي ان تجيء به ليصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة الى العيادة ايا ما
فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فاتي نحوها فاعودها فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كاس
خبر وقوله وهو عمران بن خطاب الخارجي وكان سنيا فتزوج امراة من الخوارج فقيل له
فيها فقال اردها عن مذهبها فغلبت هي عليه واضلته عن مذهب اهل السنة ولي نفس تنا
زعني اذا ما اقول لها لعلي او عساني فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول اخر يا ابتا علك
او عساكا فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من ان الضمير المتصل بعسى اسمها
وهو في موضع نصب وما بعده خبرها هو مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي الى ان الضمير
خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بامرين احدهما اداؤه الى كون خبر عسى اسما مفردا

وهو ضرورة او شاذ جدا والثاني ان من قال او عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوب
دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لانه يزعم ان عسى الذي نصب الاسم
حرف فهو نظير ان مالا وان ولذا ذهب الاخفش الى ان الضمير المنصوب في موضع رفع على
انه اسمها وما بعده خبرها وانه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار
كاس برفع نار وهو اي عسى حينئذ اي حين اذ نصب الاسم ورفع الخبر حرف كلعل لئلا يلزم
حمل الفعل على الحرف وفاقا للسيرافي بكسر السين ونقله اي ونقل السيرافي القول بحرفيته
عن سيبويه خلافا للجمهور في اطلاق القول بفعليته سواء كان المعنى لعل ام لا وخلافا لابن السراج
وثعلب في اطلاق القول بحرفيته في عسى ثلاثة اقوال فعل مطلقا حرف مطلقا التفصيل ان
عمل عمل الحرف فحرف والا ففعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة اما عسى المتصرفة فانها
فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدي لولا الحيا وان راسي قد عسا فيه المشيب لزرت
ام القاسم اي قد اشتد فيه الحرف الثامن لا النافية للجنس وسياتي في باب معقود لها بعد
هذا وهذه الاحرف الثمانية لا يتقدم خبرهن عليهن مطلقا من غير استثناء ولو كان ظرفا او جارا
ومجرورا لعدم تصرفهن ولا يتوسط خبرهن بينهن وبين اسمائهن لان التوسط يذهب صورة
ما ارادوه من تقديم المنصوب وتاخير المرفوع ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون
اليه قال اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه اخر الدهر تقبل الا ان كان
الحرف العامل غير عسى ولا لا ان شرط عملها اتصال اسمها بها والا اذا كان الخبر ظرفا او مجرورا
فيجوز توسطه فالظرف نحو ان لدينا انكالا فلدينا خبر مقدم وانكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو ان
في ذلك لعبرة فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو ان عند هند عبدها وان
في الدار مالكها واغتفروا التوسط بالظرف والمجرور بالتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويزهم

التوسط لجوازه لم التقدم على هذه الاحرف لانه لا يلزم من تجويز الاسهل تجويز غيره بخلاف العكس
والى جواز التوسط بالظرف وعديله اشار الناظم بقوله وراع ذا الترتيب الا في الذي كليت
فيها او هنا غير البذي ولا يلي هذه الاحرف معمول خبرها الا ان كان ظرفا او مجرورا او يجوز توسطه
بين الاسم والخبر مطلقا فصل تتعين ان المكسورة وهي الاصل عند الجمهور حيث لا يجوز ان
يسد المصدر مسدها ومسد معموليها وتتعين ان المفتوحة وهي الفرع حيث يجب ذلك و
اليها اشار الناظم بقوله وهمز ان افتح لسد مصدر مسدها وفي سوى ذاك اكسر وجوز انّ
بالتثنية اي وتجوز ان المكسورة والمفتوحة الاصح الاعتبارين وهما سد المصدر مسدها و
معموليها وعدمه فالاول هو تعين ان المكسورة في مواضع عشرة لا يجوز فيها ان يسد المصدر
مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع في الابتداء حقيقة نحو انا انزلناه اذ لو فتحت لصارت
بلا خبر لان المفتوحة في تاويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بانزلنا او
مستقرا او حكما ونبه اي من الابتدا الحكمي او تقع الا ان او لباء التنبيه لان ان الواقعة بعد الا
مستفتاحية واقعة في الابتدا حكما او تقع تالية لحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس او لاذ
اذ ان زيدا امير لان حيث واذ لا يضافان الا الى الجمل وفتح ان يودي الى اضافتهما الى
المفرد او تاليه لموصول اسمي او حرفي نحو اتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي
او حرفي نحو اتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء فما موصول اسمي ووجب كسر ان بعدها لوقوعها
في صدر الصلة وصلة الموصول غير ال يجب ان يكون جملة بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء
الذي عندي انه فاضل فانه يجب فتحها فانها مع معموليها مبتدا تقدم خبره في الظرف قبله
المبتدا وخبره صلة الذي وانما وجب كسرها في نحو جاءني الذي ابوه انه منطلق مع انها واقعة في
حشو الصلة لانها خبر اسم عين فاطلاقه هنا محمول على تقييده بعده وبخلاف قولهم لا افعله الا

حرامكانه بفتح ان لوقوعها في حشو الصلة تقديرا اذ التقدير ما ثبت ذلك اي ما ثبت ان حرامكانه
فليست في التقدير تالية للموصول لانها فاعل لفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول
الحرفي الظرفي والمعنى لا افعله مدة ثبوت حرامكانه وحرا بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلثة
اميال من مكة على يسار الذاهب الى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير
يصرف وعلى التانيث يمنع والتذكير بارادة الموضع والتانيث بارادة البقعة او يقع جوابا للقسم
يذكر فعله او ذكر وجاءت اللام فالاول نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه والثاني نحو اقسمت
ان زيدا القائم لان جواب القسم يجب ان يكون جملة او تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله
لان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها فان وقعت بعد القول غير محكية فتحت
نحو اخصك بالقول انك فاضل ونحو القول ان زيدا عاقل فانها في الاول للتعليل اي لانك
فاضل وفي الثاني مفعول للقول بمعنى الظن او يقع حالا مقرونة بالواو اولا فالاول نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المؤمنين لكارهون فجملة ان ومعموليها في موضع نصب
على الحال والثاني نحو جاء زيد انه فاضل ولم تفتح ان فيهما وان كان الاصل في الحال الافراد
لان ان المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير واما وما ارسلنا قبلك من المرسلين
الا انهم ليأكلون الطعام فانما كسرت ان لاجل اللام لا لوقوعها حالا على ان ابن الخباز قال
في الكفاية يجب كسر ان بعد الا نحو ما يعجبني فيه الا انه يقرأ القران انتهى او تقع صفة لاسم
عين نحو مررت برجل انه فاضل لان الفتح يؤدي الى وصف اسماء الاعيان بالمصادر وهي
لا توصف بها الا بتأويل وذلك مفقود مع ان بخلاف الواقعة في حشو الصفة فانها تفتح
نحو مررت برجل عندي انه فاضل فان الوصف بالجملة لا بالمصدر او تقع بعد عامل علق
عمله فيها باللام الابتدائية نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون

لانها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع
ما قبله ان يعمل فيما بعده وهذه اللام وان كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على ان وانما
أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر ان لقوتها بالعمل وانما فتحت في نحو علمت ان
زيدا لقعد لان اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسيأتي انها لا تدخل عليه الا مع
قد ظاهرة او مقدرة او تقع خبرا عن اسم ذات بغير مسوغ نحو زيد انه فاضل لان المصدر لا
يخبر به عن اسماء الذوات الا بتأويل وذلك ممتنع مع ان او مسوغ ومنه ان الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى والمجوس والذين اشركوا ان الله يفصل بينهم فجملة ان ومعموليها
خبر ان الذين آمنوا وما عطف عليه وهي اسماء ذوات فيلزم ويلحق به الواقعة بعد كلا نحو
كلا ان الانسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو ان ربك لسريع العقاب
والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو ان
زيدا فاضل وان عمرا جاهل فان في ذلك كله واجبة الكسر والحق ان ان في ذلك كله ابتدائية
فهي داخلة في قوله او لا ان تقع في الابتدا واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال فاكسر
في الابتدا او في بدء صلة * وحيث ان اليمين مكملة * او حكيت بالقول او حلت محل حال وكسروا من
بعد فعل علق باللام والثاني وهو تعين ان المفتوحة في ثمانية مواضع يجب فيها ان يسد
المصدر مسدها ومسد معموليها وهي ان تقع فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا
او تقع مفعولة غير محكية بالقول نحو ولا تخافون انكم اشركتم اي اشراككم بخلاف المحكية بالقول
فانها واجبة الكسر كما تقدم او تقع نائبة عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع اي استماع
نفر او تقع مبتدأ في الحال او في الاصل فالاول نحو ومن آياته انك ترى الارض اي رؤيتك
الارض اي من آياته هذا مذهب الخليل وقال المبرد هي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل

عند سيبويه وان لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن اياته انك ترى الارض انتهى والثاني
نحو كان عندي انك فاضل والفرق بين قوله او لاان تقع في الابتداء وقوله هنا ان تقع مبتدا
انها اذا وقعت في الابتدا تكون داخلة في اول جملة مستقلة واذا وقعت مبتدا تكون مع
معموليها في تاويل مصدر مرفوع على الابتدا محتاج الى خبر ومنه عند سيبويه فلولا انه كان
من المسبحين ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف
والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انها
فاعل لفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت انه كان من المسبحين على الخلاف في لو انهم صبروا
قال في المغني وتقع خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه اي على المعنى خبرها
نحو اعتقادي انه فاضل فيجب فتحها لانه خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق
على اعتقادي خبرها لان فاضل لا يصدق على الاعتقاد وانما فتحت لسد المصدر مسدها ومعمولها
معموليها والتقدير اعتقادي فضله اي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على ان تكون مع معموليها
جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لان اسم ان لا يعود على المبتدا الذي هو اعتقاد
لان خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبقى الجملة بلا رابط بخلاف قولي انه فاضل
لانها وقعت خبرا عن قول ولا يحتاج الى رابط لان الجملة اذا قصد حكاية لفظها كانت نفس
المبتدا في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره اما اذا اريد ان جملة ان منصوبة بقول
كانهم من تتمة المبتدا فيحتاج الى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لان القول لا يخبر عنه بالفضل
وبخلاف اعتقاد زيد انه حق فيجب كسرها ايضا لان خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا
مانع من وقوع جملة ان ومعموليها خبرا عن المبتدا لان اسم ان رابط بينهما ولا يصح فتحها
لانه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لان الخبر لا بد ان يستفاد منه ما لا

يستفاد من المبتدا او سكت عن القسم الرابع وهو ان تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي انه حق لظهور انها اذا كانت تكسر مع احدهما فمعهما اولى او تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق لان المجرور بالحرف لا يكون الا مفردا او تقع مجرورة بالاضافة الى غير ظرف نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون فمثل مضاف الى انكم تنطقون وما صلة اي مثل انكم تنطقون لان المجرور بالمضاف حقه الافراد اذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فان كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث واذا وتقع تابعة لشيء من ذلك وهي اما ان تكون معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم فاني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي او مبدلة من شيء من ذلك نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم بدل اشتمال من احدى والتقدير احدى الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثمانية يجب فتح ان فيها لانها اماكن المفردات لا اماكن الجمل والثالث ما يجوز فيه الامران الكسر والفتح باعتبارين مختلفين وذلك في مواضع تسعة احدها ان تقع بعد فاء الجزاء نحو فانه غفور رحيم من قوله تعالى من عمل منكم سوءا بجهالة الاية قرئ بكسر ان وفتحها فالكسر على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة على معنى فهو غفور رحيم والفتح على تقدير ان وما بعدها مبتدا خبره محذوف على معنى فالغفران والرحمة اي حاصلان او فالحاصل الغفران والرحمة واذا دار الامر بين حذف احد الجزئين فحذف الخبر اولى لانه المعهود في الجملة الجزائية كما قال الله تعالى وان مسه الشر فيؤوس فهو يؤوس الموضع الثاني ان تقع بعد اذا الفجائية نسبة الى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة والغرض من الاتيان بها الدلالة على ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة كقوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا

فانها لكم ٢

او خبر مبتدا محذوف ٢

اذا انه عبد القفا واللهازم : انشده سيبويه ولم يعزه الى احد واري بضم الهمزة بمعنى اظن يتعدى
الى اثنين وهما زيدا وسيدا وما بينهما اعتراض فاذا انه يروى بكسر ان وفتحها فالكسر على
معنى الجملة اي فاذا هو عبد القفا فالجملة مذكورة بتمامها والفتح على معنى الافراد اي فاذا
العبودية اي حاصلة على جعلها مبتدا محذوف خبره كما تقول خرجت فاذا الاسد اي حاضر
وذهب قوم الى ان اذا هي الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام والزاي وهي
طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الاذن والمعنى كنت اظن سيادته فلما نظرت الى قفاه
ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت اظنه سيدا كما قيل فاذا هو ذليل خسيس
عبد البطن وخص هذين بالذكر لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع [illegible] اللكز الموضع
الثالث ان تقع في موضع التعليل نحو انه هو البر الرحيم من قوله تعالى انا كنا من قبل ندعوه
انه هو البر الرحيم قراه نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة اي لانه وحرف الجر اذا
دخل على ان لفظا او تقديرا فتحت همزتها فهو تعليل افرادي وقراه الباقون من السبعة
بالكسر على انه تعليل مستانف بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكانهم لما
قالوا انا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا انه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي
نحو وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم بكسر ان وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر
على انه تعليل مستانف ومثله في جواز الوجهين لبيك ان الحمد والنعمة لك يروى بكسر ان
وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على انه تعليل مستانف وهو ارجح لان الكلام
حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام الثناء والتعظيم مطلوب قاله الموضح
في شرح بانت سعاد والكسر اختيار ابي حنيفة والفتح اختيار الشافعي الكشاف الموضع قاله في
الرابع ان تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله : وهو رؤبة : او تحلفي بربك العلي اني

ابوذ يالك الصبيّ بروى بكسر ان وفتحها فالكسر على الجواب للقسم والبصريون يوجبونه
واختاره الزجاجي والفتح عند الكسائي والبغداذيين واوجبه ابو عبد الله الطوال بتقدير
على وان مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو محلي باسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم
لانها مفرد وجواب القسم لايكون الا جملة واذا امتنع ان يكون جوابا للقسم كان الفعل اخبارا لا
بمعنى الطلب للقسم لا قسما اذ الاصل في الجواب ان يكون مذكورا لا محذوفا ولو اضمر الفعل
فعل القسم وذكرت اللام او لم يذكرا او ذكرت اللام وذكر فعل القسم تعين الكسر اجماعا من
العرب نحو والله ان زيدا لقائم او قائم وحلفت ان زيدا لقائم وحكى ابن كيسان عن الكوفيين
جواز الوجهين اذا اضمر الفعل ولم يذكر اللام نحو والله ان زيدا قائم وانهم يفضلون الفتح في هذا
المثال على الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم يوجبه وهذا لا يقدح في دعوى الاجماع
السابقة عن العرب فان الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع
الخامس ان تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل للقولين شخص واحد نحو قولي اني
احمد الله لفتح ان وكسرها فاذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية اي قولي حمد الله
واذا كسرت فهو بمعنى المقول اي مقولي اني احمد الله قاله الموضح في حواشيه على التسهيل ومن
خطه نقلت فالخبر على الاول مفرد وعلى الثاني جملة وهي مستغنية عن العايد لانها نفس
المبتدا في المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح في شرح الشذور
ولو انتفى القول الاول فتحت وجوبا نحو عملي اني احمد الله لانها خبر عن اسم معنى غير قول
عملي حمد الله وهذا مبني على انحصار العمل في الحمد اذ لا يخبر بالخاص عن العام الا اذا ادعي
فيه نحو صديقي زيد لان المحمول لا يكون اخص من الموضوع لا يقال الحيوان انسان وانما
يكون اعم منه كالانسان حيوان او مساويا كالانسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العايد على

المبتدأ او بدونك فارقت اعتقاد زيد انه حق والجامع بينهما ان خبر ان فيهما يصدق على المبتدأ الا ان يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدا في المعنى فيشكل الفرق ولو اتفق القول الثاني اذ وجد القولان ولكن اختلف القائل لهما كسرت وجوبا فيهما فالاول نحو قولي اني مؤمن فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة اني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج الى رابط ولا يصح الفتح لان الايمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فان الايمان مورده الجنان والقول مورده اللسان والثاني نحو قولي ان زيدا يحمد الله فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح الا ان يقال قولي حمد زيد الله لان حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم الى نفسه الموضع السادس ان تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى وانك لا تظمؤ فيها ولا تضحى قرأ نافع وابو بكر بالكسر في وانك لا تظمأ اما على الاستئناف فتكون جملة منقطعة عما قبلها او بالعطف على جملة ان الاولى وهي ان لك الا تجوع وعليهما فلا محل لهما من الاعراب وقرأ الباقون من السبعة بالفتح بالعطف على ان لا تجوع من عطف المفرد على مثله والتقدير ان لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك ان لي مالا وان عمرا فاضل فان مالا مفرد غير صالح للعطف عليه اذ لا يصح ان يقال ان لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر ان الموضع السابع ان تقع بعد حتى من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها وليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل تختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى انهم لا يرجونه لان حتى الابتدائية بمنزلة الا الاستفتاحية فتكسر ان بعدها وتختص الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت امورك حتى انك فاضل فحتى في هذا المثال تصلح لان تكون جارة ولان تكون عاطفة وان معهما مفتوحة فان قدرت حتى جارة فان في موضع جر بها وان قدرتها عاطفة

عاطفة فانها في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت امورك الى فضلك وعلى النصب عرفت
امورك وفضلك اما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها واما فتحها في النصب فلوقوعها على المفعول
الموضع الثامن ان تقع بعد اما بفتح الهمزة وتخفيف الميم نحو اما انك فاضل فالكسر على انها
اما حرف استفتاح فتكون حرفا واحدا بمنزلة الا الاستفتاحية ولذلك يكسر ان بعدها و
الفتح على انها مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب بمعنى احقا
بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا باسقاطها كما قال الموضح في الحواشي وهو قليل فالهمزة
للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله احقا ان جيرتنا
استقلوا ؛ فنيتنا ونيتهم فريق ؛ تقديره افي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله ؛ افي حق مواساتي
اخاكم ؛ وان وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في
ابانه انك ترى الارض خاشعة وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك وهي بمنزلتها في
او لم يكفهم انا انزلنا واصل ذلك ان حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل
من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده ابو حيان الموضع التاسع ان تقع بعد لا جرم
والغالب الفتح نحو لا جرم ان الله يعلم فالفتح عند سيبويه على ان جرم فعل ماض معناه وجب
وان وصلتها فاعل اي وجب ان الله يعلم ولا صلة زائدة للتوكيد ورده الفراء بان لا لا تزاد في
اول الكلام وعلله في المغني بان زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به
وجوابه ما اجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا اقسم من ان القرآن كالسورة الواحدة
وقال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وان
وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب
الفتح عند الفراء على ان لا جرم مركبة من حرف واسم بمنزلة لا رجل في التركيب ومعناها لا بد

لا بالاول

لابد او لا محالة ومن اَوْ في بعدها مقدرة اي لا بد من ان الله يعلم او لا محالة في ان الله
يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء ان لا جرم بمنزلة حقا واصل جرم من الجرم بمعنى الكسب والكسر على
ما حكاه الفراء عن العرب من ان بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقولون لا جرم لآتينك ولا جرم
لقد احسنت ولا جرم انك ذاهب بكسر ان واقتصر الناظم من ذلك على قوله بعد اذا فجاءة
او قسم لا لام بعده بوجهين نمي مع تلو فا الجزا وذا يطرد في نحو خير القول اني احمد فصل وبعد ذات
لام الابتداء بعد ان المكسورة نحو ان زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف وبهما
وبنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف واهل العالية زحلوفة بالفا سميت بذلك لان اصل ان
زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون ان
لئلا يتقدم معمولها عليها وانما لم يدع ان الاصل لان زيدا قائم لئلا يحول ما له صدر الكلام
بين العامل والمعمول قاله في المغني وانما دخلت اللام بعد ان لانها شبيهة للقسم في التاكيد
قال سيبويه وسميت لام الابتداء لانها تدخل على المبتدا او تدخل على خبره بعد ان المكسورة
على اربعة اشيا احدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا عن الاسم وكونه مثبتا وكونه
غير ماض فيشمل المفرد نحو ان ربي لسميع الدعاء والجملة المصدرة بالمضارع نحو وان ربك
ليعلم والجار والمجرور والظرف اذا لم يقدر متعلقهما ماضيا نحو وانك لعلى خلق عظيم وان زيدا
لعندك اما اذا قدر متعلقين باستقر لم يدخل عليهما اللام لان معمول الفعل الماضي لا
يدخل اللام عليه خلافا للاخفش كما سياتي والجملة الاسمية على قلة نحو وانا لنحن نحيي ونميت
وليس لحن ضمير فصل خلافا للجرجاني وبخلاف نحو ان لدينا انكالا لتقدم الخبر وبخلاف نحو ان
الله لا يظلم الناس شيئا لنفي الخبر وشذ قوله وهو ابو حزام بن غالب بن الحارث العكلي
واعلم ان تسليما وتركا للامتشابهان ولا سواء من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي

ولتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت ان وكان القيا بين ان لا يعلق لان الخبر المنفي ليس بصالح اللام وسوغ ذلك كما قيل انه مشبه لا بعير فادخل عليها اللام والمعنى ان التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا متقاربين من السواء وكان حقه ان يقول للاستواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فقدم واخر وسواء في الاصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين وبخلاف نحو ان الله اصطفى لان الخبر ماض وانما دخلت اللام على الخبر المفرد لانه اشبه المبتدا وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لانهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لانها مبتدأ وخبر ولم تدخل الخبر اذا تقدم لئلا تتوالى حرفا توكيد ولا اذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم واجاز الاخفش والفراء وتبعهما ابن مالك ان زيدا لنعم الرجل لما سلب الدلالة على الحدث والزمان وان زيدا لعسى ان يقوم لما دل على الزمان وانتقل الى الانشاء لان الفعل الجامد كالاسم ووافق الشاطبي على الاول دون الثاني والفرق لا يخفى واجاز الجمهور ان زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال والمضارع شبيه بالاسم وشابه المشابه مشابه وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح بالراء وهو خطاب الماردي حيث ذهب الى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى ان هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير ان زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزني بالغين معجمة مفتوحة وزاي ساكنة فنون مكسورة واما نحو ان زيدا لقام بدون قد فظاهره في الغرة بضم الغين المعجمة لابن الدهان ان البصري والكوفي اتفقا على منعها ان قدرت اللام للابتداء لا للقسم والذي يحفظه نحن وهو المنقول في

المغني ان الاخفش من البصريين وهشاما الضرير من الكوفيين اجازاها على اضمار قد
ومنعها الجمهور وقالوا انما هي لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان
زيدا القائم والصواب عند الكسائي وهشام الكسر انتهى كلام المغني الا انه لم يذكر فيه الاخفش
بل ذكر بدله الكسائي ويشترط في الخبر ايضا ان لا يكون جملة شرطية لان اللام لا تدخل على
الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الانباري الثاني مما تدخل عليه اللام معمول الخبر
لانه من تتمة الخبر وذلك بثلاثة شروط ايضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا
للام نحو ان زيدا لعمرا ضارب وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو ان ربهم بهم يومئذ
لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائي والفراء من كلام العرب اني لبحمد الله لصالح وذلك
قليل اجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر اذا دخلت على
الاسم المتاخر او على ضمير الفصل بخلاف ان زيدا جالس في الدار لتاخر المعمول ولان لام
الابتداء القلب الصدر ما امكن وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق لان المعمول حال ولم يسمع
دخول اللام عليه ونص الائمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه
وفرق ابن ولاد بينه وبين الظرف بان الحال لا تكون خبرا وهي حال بخلاف الظرف فانه
يكون خبرا وهو ظرف انتهى والفرق بينه وبين المفعول ان المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير
عمدة واذا تقدم على عامله صار مبتدا واللام تدخل على المبتدا نحو ان زيدا لطعامه ماكول وكالحال
ان زيدا عمرا ضرب لان الخبر غير صالح لكونه فعلا ماضيا خلافا للاخفش من البصريين والفراء من
الكوفيين في هذه المسئلة الاخيرة وحجتهما ان المانع انما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا واما
المعمول فاسم وحجة المانعين ان دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فليتفرع
فرع من غير اصل قال الموضح في الحواشي وينبغي ان يجري الخلاف في ان زيدا طعامك قد

الكل فان خطا بالمنع دخول اللام على قد وبعد فالقول عندي قول الاخفش والفرا بدليل اجازة
البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا اجله احرز مع قولهم لا يتقدم الخبر اذا كان فعلا فاجازوا
تقديم المعمول وان لم يجز تقديم العامل لان المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى
خاص به دون المعمول فكذا هنا انتهى الثالث مما تدخل عليه اللام بعد ان الاسم بشرط واحد
وهو ان يتاخر اما عن الخبر نحو ان في ذلك لعبرة او عن معموله اي الخبر اذا كان المعمول ظرفا
نحو ان عندك لزيدا مقيم او جارا ومجرورا نحو ان في الدار لزيدا جالس وما اختاره هنا من جواز
تقديم معمول خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا منعه ابن عقيل في اول باب ان
فقال لا يجوز ان يقال ان بك زيدا واثق وان عندك زيدا جالس ثم قال واجازه بعضهم الرابع
مما تدخل عليه اللام الفصل وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لانه يعتمد عليه في تادية المعنى وضمير فصل
عند البصريين لانه يفصل بين الخبر والنعت وانما دخلته اللام لانه مقو للخبر لرفعه توهم السامع
كون الخبر تابعا فنزل منزلة الجزء الاول من الخبر وقال ابن عصفور لانه اسم ان في المعنى
وذلك بلا شرط ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على ان الاصل زيد هو
القائم فلذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل ان يتوسط بين المبتدا والخبر وما اصله المبتدا
والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق هذا اذا لم يعرب هو الداخلة عليه اللام مبتدا فان اعرب مبتدا
وما بعده خبره والجملة خبر ان فلا يكون ضمير فصل لان ضمير الفصل لا محل له من الاعراب
على الصحيح والحاصل ان لام الابتدا تدخل بعد ان المكسورة على اربعة اشيا اثنين متاخرين
واثنين متوسطين فالمتاخران احدهما الخبر اذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من
قد والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذات الكسر تصحب الخبر لام ابتداء نحو اني لوزر
ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الافعال ما كرضيا وقد يليها مع قد كان ذا لقد سما على

الذي يستحوذ. والثاني الاسم واليه اشار الناظم بقوله واسما حل قبله الجر والفصل
فصل وتتصل ما الحرفية الزائدة بهذه الاحرف المتقدمة الا عسى ولا فان ما الا بعض ان
وان وكان ولكن وليت ولعل فتكفها عن العمل فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية و
تهيئها للدخول على الجمل الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة لعمل النصب والرفع المتلوة بفعل
مهيئة فمثال ان وان نحو قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فان في الاولى مكسورة ومدخولها
جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية ومثال كان نحو كانما يساقون الى
الموت ومثال لعل قوله: لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله: ولكنما اسعى
لمجد مؤثل بخلاف قوله: فوالله ما فارقتكم قاليا لكم: ولكنما يقضى فسوف يكون فما اسم
موصول لا زائدة في موضع نصب على انها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها
ودخلت الفاء في خبرها لان ما الموصولة شبيهة باسم الشرط في الابهام والعموم فلذلك دخلت
الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ اسقاط لفظة كلا
وليس بجيد والمعتمد اثباتها وانما اهملت هذه الاحرف لزوال اختصاصها الا ليت فتبقى على
اختصاصها بالجمل الاسمية على الاصح خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني فانهما اجازا ليتما قام زيد و
يجوز اعمالها استصحابا للاصل حتى قيل بوجوبه ويجوز اهمالها حملا على اخواتها وقد روي بهما قوله
وهو النابغة الذبياني: قالت الا ليتما هذا الحمام لنا: الى حمامتنا او نصفه فقدي: يروى برفع
الحمام ونصبه فالرفع على الاهمال والنصب على الاعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الاعمال
لان سيبويه اجاز في رواية الرفع ان تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدا محذوف والحمام
نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها
وقبل هذا البيت: واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت: الى حمام سراع وارد الثمد و بعده فحسبوه

فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد فكملت مائة فيها حمامتها واسرعت حسبة
في ذلك العدد والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر من مسيرة
ثلاثة ايام وقصتها انها كانت لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت
ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه فنظر فاذا القطا قد وقع في شبكة
صياد فعده فاذا هو ست وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فاذا ضم ذلك الى
شراع ود قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع يحتمل اوله الاعجام والاهمال و
الافراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد
الاعمال في انما نحو انما زيدا قائم بنصب زيد رواه الاخفش والكسائي عن العرب سماعا وهل
قياس ذلك المسموع في ما مطلقا في بقية اخوات الاربعة وهي ان المفتوحة وكان ولعل و البواقي
لكن وقوفا مع السماع ذهب الى ذلك سيبويه والاخفش او يسوغ القياس على ما
في انما مطلقا في بقية اخواتها الاربعة اذ لا فرق ذهب الى ذلك الزجاج وابن السراج و
الزمخشري وابن مالك او يسوغ القياس في لعل فقط لانها اقرب الى ليت قال بعضهم
في قراءة من قرا فاطلع ان لعل ضمنت معنى ليت ذهب الى ذلك الفراء او يسوغ فيهما
في لعل وفي كان لقربهما من ليت لان الكلام معهما صار غير خبر ذهب الى ذلك ابن ابي
الربيع فهذه اقوال اربعة والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله ووصل ما بذي الحروف مبطل
اعمالها وقد يبقى العمل ص يعطف على اسماء هذه الاحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده
كقوله وهو رؤبة ان الربيع الجود والخريفا يدا ابي العباس والصيوفا فعطف الخريف بالنصب
على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا ابي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب
بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير وروي الجون بالنون بدل

الدال والمراد به السحاب الاسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف امطارهن والمراد
بابي العباس السفاح اول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لان الغرض
تشبيه يديه بالامطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه ان يقول ان
يدي ابي العباس الربيع والخريف والصيوف وتعطف بالرفع على محل اسماء هذه الاحرف
بشرطين استكمال الخبر وكون العامل انّ او انّ او لكن مما لا يغير معنى الجملة نحو ان الله بريء
من المشركين ورسوله فعطف رسوله فعطف على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء
وقوله فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجيبة والاب فعطف الاب على
محل الام بعد استكمال الخبر وهو لنا وقوله وما قصرت بي في التسامي خؤوله ولكن عمي الطيب
الاصل والخال فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى
قول الناظم وجائز رفعك معطوفا على منصوب ان بعد ان تستكملا والحقت بان
لكن وانّ وكون الرفع بالعطف على محل الاسم وهو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون
وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل والمحققون من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك
يجمعون على ان رفع ذلك ونحوه ليس بالعطف على محل الاسم بل على انه مبتدأ حذف
خبره لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الاب النجيب
والخال الطيب الاصل او على انه مرفوع بالعطف على ضمير الخبر المستتر فيه وذلك ان كان
بينهما فاصل فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء
بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والاب معطوف على
الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير
المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف اليه لا ان رفع ذلك ونحوه بالعطف على

محل الاسم عطف امراة على محل رجل في قولك ما جاءني من رجل وامراة وهو باق ولا يمنعه عن العمل في محل رجل الحرف الزايد لان الزايد وجوده كلا وجود والرافع لمحل الاسم في مسئلتنا التي نحن فيها الابتداء وقد زال بوجود الناسخ وهو ان وان ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي فان قيل اذا كان هذا من عطف الجمل او من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل ان او ان او لكن عندهم قلت اما اشتراطهم الاول اذ اكان من عطف الجمل فلئلا يلزم تقدم العطف قبل تمام المعطوف عليه واذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقدم المعطوف على المعطوف عليه واما اشتراطهم الثاني اذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الانشا واذا كان من العطف على الضمير فلم يحضرني عنه جواب شاف ولم يشترط الكسائي وتلميذه الفرا الشرط الاول وهو استكمال الخبر تمسكا بنحو قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين امنوا قبل استكمال الخبر وهو من امن بالله واليوم الاخر وبقراة بعضهم ان الله وملائكته يصلون على النبي فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون وبقوله وهو ضابي بالضاد المعجمة وبعد الالف با موحدة فهمزة ابن الحارث البرجمي بضم الموحدة والجيم فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فعطف قيار بالرفع على محل يا المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بالقاف مفتوحة ويا مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند ابي زيد وضمير بها للمدينة وقوله وهو بشر بن خازم بالخا والزا المعجمتين والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق فعطف انتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه او المشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهرا لاسند لا للكسائي والفرا جميعا والفرا لا يوافق على نحو ان الله وملائكته يصلون استدرك

ذلك بقوله ولكن اشترط الفرا اذا لم يتقدم الخبر على المعطوف بالرفع خفا اعراب الاسم
برفع الخبر ولنصب خفا على المفعولية لا اشترط والظرف مقدم من تاخير والاصل ولكن اشترط الفرا
خفاء اعراب الاسم اذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفا الاعراب اخذ من التسهيل واعترضه في حواشيه
فقال المعروف عن الفرا انه يشترط بناء الاسم فلا يدخل في ذلك الاسم المقصور والمضاف
للياء وبه خلا في نقل المولف انتهى فيجيز ان كان الاسم مبنيا كما في بعض هذه الادلة المتقدمة
وهي ان الذين امنوا الاية والبيتان ويمنع ان كان الاسم معربا كما في ان الله وملائكته بالرفع
لما فيه من تخالف المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة انه يجيز ان الفتى
زيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فان اعراب الاسم خفي ومنعه البصريون
مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لان الناسخ عامل في الخبر
المعطوف مبتدا وهو ايضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك
ممتنع ولا ياتي ذلك على مذهب الكسائي والفرا لان الرافع للخبر عندهما في باب ان هو رافعه
في باب المبتدا الا انه مشكل اما على القول بالترافع فهو المشهور عن الكوفيين
فلان المبتدا قد زال بدخول الناسخ واما على القول بان رافعه الابتدا في باب ان كما نقله
الشاطبي عنهم فلانه يلزم ان يكون الخبر في نحو المثال توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما
الابتدا والمبتدا فما هو بابه وقعا فيه وما تمسكا به من الادلة المتقدمة خرجها المانعون
على التقديم والتاخير فيكون من امن خبر ان وخبر الصابئون محذوف اي والصابئون
والنصارى كذلك والاصل والله اعلم ان الذين امنوا والذين هادوا من امن بالله
واليوم الاخر والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر او على تقدير الحذف من
الاول لدلالة الثاني عليه فيكون من امن خبر الصابئون وخبر ان محذوف لدلالة خبر المبتدا

عليه كقوله خليلي هل طب واني وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان فحذف خبر ان لدلالة
خبر المبتدأ عليه والتقدير فاني دنف اي مريض وانتما دنفان والتوجيه الاول اجود لان
الحذف من الثاني لدلالة الاول اولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور ويتعين
التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير في قوله فاني وقيار بها لغريب والاصل فاني لغريب وقيار
غريب ولا يتاتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول لاجل اللام لانها لا تدخل في خبر
المبتدأ الا ان قدرت زائدة مثلها في قوله ام الحليس لعجوز شهربه على احد الوجهين المتقدمين
فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير الثاني فاني غريب وقيار لغريب ويتعين
التوجيه الثاني وهو الحذف من الاول في قوله تعالى ان الله وملئكته بالرفع والتقدير ان
الله يصلي وملائكته يصلون ولا يتاتى فيه التوجيه الاول وهو التقديم والتاخير لاجل الواو في
يصلون لانها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له الا ان قدرت الواو للتعظيم للواحد مثلها
في قال رب ارجعون فانها لتعظيم الواحد المخاطب على احد الوجهين فيأتي التوجيه الاول ايضا و
يصير التقدير ان الله يصلون وملائكته يصلون فان قلت كلا الوجهين مشكل فان من شرط
الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف معنى اما على التوجيه الاول فلان الصلاة المذكورة
بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا واما على التوجيه الثاني فعلى العكس لان
الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا ايضا قلت اجاب عنه في
المغني فقال الصواب عندي ان الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى
الله سبحانه وتعالى ... الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعا بعضهم لبعض انتهى وموضع الخلاف حيث
يتعين كون الخبر للاسمين جميعا كجوانك وزيد ذاهبان واما نحو ان زيدا وعمرو في الدار فجائز باتفاق
قاله الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما اطلقه هنا ولم يشترط الفرا الشرط الثاني وهو

العامل ان او ان او لكن تمسكا بنحو قوله وهو العجاج : يا ليتني وانت يا لميس : في بلد ليس به
انيس : فعطف وانت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس علم امراة وانيس بمعنى
مونس وخرج بتشديد الراء والبناء للمفعول على ان انت مبتدا حذف خبره وان الاصل وانت
معي والجملة من المبتدا والخبر حالية متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم
والخبر قوله في بلد هذا تخريج ابن مالك وهو على ندور او قلة فان اكثر النحويين على امتناع في
تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال وندر نحو سعيد مستقرا
في هجر وشرح الموضح لقوله ندر بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به انتهى والنادر والقليل
لا يقاس عليهما وابعد منه قول بعضهم ان الاصل انا وانت مبتدا وانت معطوف عليه وخبر
المبتدا وما عطف عليه قوله في بلد فحذف انا انتهى فصل وتخفف ان المكسورة لثقلها بالتضعيف
فيكثر اهمالها لزوال اختصاصها نحو وان كل لما جميع لدينا محضرون في قراءة من خفف لما
فكل مبتدا واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع خبر المبتدا ومحضرون لغته وجمع على المعنى و
يجوز اعمالها على قلة استصحابا للاصل واليه يشير قول الناظم وخففت ان فقل العمل نحو وان
كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف ان ولما فان المخففة من المثقلة
وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر ان وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة
القسم وجوابه صلة ما والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة و
جملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وان كلا لخلق موفى عمله وتلزم لام الابتداء
بعد ان المكسورة المخففة المهملة والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلزم اللام اذا ما تهمل
حال كون اللام فارقة بين الاثبات والنفي في نحو ان زيد لقائم بتخفيف ان ورفع زيد فلولا
اللام لتوهم ان ان نافية وان المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم وهذه اللام قد تغني

فانام

عنها قرينة لفظية بان يكون الخبر منفيا نحو ان زيد لن يقوم فيجب حينئذ ترك اللام كما قاله في
المغني لان الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم او قرينة معنوية كان لا يكون الكلام سيق
للاثبات والمدح كقوله وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم: انا ابن اباة الضيم من آل مالك
وان مالك كانت كرام المعادن. ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في
مقام المدح وتوهم النفي ههنا ممتنع واباة جمع آب كقضاة جمع قاض من ابى اذا امتنع والضيم
الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي والى ذلك اشار الناظم بقوله
وربما استغنى عنها ان بدا ما ناطق اراده معتمدا. وان ولي ان المكسورة المخففة من الثقيلة فعل
فشرطه ان يكون ناسخا وربما تخالف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير منفي
فخرج بذلك ليس زال واخواتها نحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك ما دام ولا فرق في الناسخ
بين الماضي والمضارع الا انه اكثر كونه مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
بابصارهم وان نظنك لمن الكاذبين واكثر منه اي من المضارع كونه ماضيا ناسخا
نحو وان كانت لكبيرة ان كدت لتردين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وتدخل اللام حينئذ
على الجزء الثاني من معمولي الناسخ اما دخولها على الناسخ فلانها كانت مختصة بالدخول
على المبتدا او الخبر في الاصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان
من النواسخ لئلا تفارق محلها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ كان مقتضيا
موفرا عملها اذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها واما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ
فلكيلا يدخل على خبرها لانك اذا قلت ان كان زيد لقائما فمعناه ان زيدا لقائم واما كون
الماضي اكثر من المضارع فلان المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا البعد بتخفيفها ان
يدخلوها على مشابهها وقاس على النوعين القافا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ

وندر عند غيرهم كونه ماضيا غير ناسخ كقوله وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم
عمر ابن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير ابن العوام شعر شلت
يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد فادخلت ان المخففة على قتلت وهو
فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة افصح من ضمها اخبار ومعناه الدعاء و حلت
وجبت ولا يقاس عليه اي على ان قتلت لمسلما ان قام لانا وان قعد لزيد خلافا للا
خفش فانه اجازه كما قاله في المغني وزاد هنا والكوفيين وهو يوهم ان الكوفيين يجيزون
تخفيف ان المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فانهم لا يجيزون
تخفيف ان المكسورة ويحملون ما ورد من ذلك على ان ان فيه نافية بمنزلة ما واللام
ايجابية بمنزلة الا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا
وان ان قبلها نافية انتهى ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال ان لبثتم لقليلا
حكاها الاخفش في معانيه وقول امراة من العرب والذي تحلف به ان جا لخاطبا فدخلت
على الماضي غير الناسخ واندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا بان يكون مضارعا غير ناسخ
اذ لا مشابهة بينهما كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اتفاقا
والحاصل ان للام بعد ان المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز
الامرين فالاول نحو ان زيد لقائم بالاهمال حيث لا قرينة والثاني نحو ان زيد لن يقوم و
الثالث نحو ان زيدا قائم بالاعمال وما ذكره من انها لام الابتداء قال به سيبويه والاخفشان
واكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن ابي العافية وابن ابي الربيع الى
انها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم انها دخلت على ما ليس بمبتدا ولا خبرا في الاصل ولا
راجعا الى الخبر كالمفعول في نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء

الواحد وهما حالان في محل الجزء الاول الذي يلي ان والمفعول كالجزء الثاني فان قلت
لمسلما بمنزلة ان فتلك لمسلم ثم ان كان الفعل ناسخا دخلت على الجزء الذي كان خبرا في
الاصل كما مر وان كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا كان او ضميرا
منفصلا كما مر فان اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فان
تقدم عليها فعل من افعال القلوب نحو قد علمنا ان كنت لمؤمنا فان قلنا اللام للابتداء كسرت
ان وان قلنا لام اخرى اجتلبت للفرق فتحت والى دخولها على الفعل مطلقا اشار الناظم
بقوله : والفعل ان لم يك ناسخا فلا تلفيه غالبا بان ذي موصلا فصل وتخفف ان المفتوحة
فيبقى العمل وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو افادة معناها في الجملة الاسمية لانها اكثر مشابهة
للفعل من المكسورة ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا لا مظهرا محذوفا لا مذكورا سواء كان
للشان ام لا عند ابن مالك لان ان المكسورة ثبت اعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا
عملها في المضمر لئلا يحط الاقوى عن الاضعف وذهب ابن الحاجب الى انه لا يكون الا
للشان فاما قوله وهو الشخص المسمى اخت عمرو ذي الكلب : بانك ربيع وغيث مريع وانك
هناك تكون الثمالا فضرورة من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشان وكونه مذكورا
وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا والربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع
الازمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الازمنة ربيعان اولهما ما تاتي فيه النور
والكماة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الازمنة والغيث الكلا والمطر و
المريع اما بالفتح الميم ان جعلت الغيث اسما للكلا اي خصيب واما بضمها ان جعل اسما
للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر والثمال بكسر المثلثة الغياث خبر تكون ويجب في
خبرها ان يكون جملة لاشتمالها على المسند والمسند اليه محافظة على الاصل حيث لا

تذكر الاسم

يذكر الاسم فان كانت الجملة اسمية او فعلية فعلها جامدا و دعاء لم يحتج لفاصل من
الفواصل الآتية اما مع الاسمية فلانه جيء بعد ان باسم و خبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة
واما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج الى فصل فكذلك ما اشبهه واما الدعاء
فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي مثال الاسمية نحو وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين
والفعلية التي فعلها جامد نحو وان ليس للانسان الا ما سعى والفعلية التي فعلها دعاء
اما بخير نحو ان بورك من في النار ومن حولها او بشر نحو والخامسة ان غضب الله عليها
في قراءة من خفف ان وكسر الضاد في بعض السبع وهذا مبني على جواز تفسير ضمير الشان
بالجملة الانشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن ويجب الفصل في غيرهن لتكون عوضا
عما حذفوا من انه وهو احد النونين والاسم او لئلا يلتبس بان المصدرية ولما كان
التغيير مع الفعل اكثر مما هو مع الاسم وما اشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض
مع الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال نحو ونعلم ان قد
الاسم وما اشبهه والفصل اما بقد لانها تقرب الماضي من الحال ان قد صدقتنا او تنفيس نحو
علم ان سيكون او نفي بلا او لن او لم فقط ومثال لا نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة في قراءة
من رفع تكون وحسبت ان لا قام زيد ومثال لن ايحسب ان لن يقدر عليه احد و
مثال لم ايحسب ان لم يره احد ولو نحو وان لو استقاموا ان لو نشاء اصبناهم وهو كثير و
الحاصل ان الفعل اما مثبت او منفي وكل منهما اما ماض او مضارع فالمثبت ان كان
ماضيا ففاصله قد وان كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفي ان كان ماضيا
ففاصله لا فقط وان كان مضارعا ففاصله لن او لم او لا واما لو فانها في الامتناع
شبيهة بالنافي فتدخل على الماضي والمضارع كما مثلنا وندر تركه اي الفصل واحد

منها كقوله علموا ان يؤملون فجادوا قبل ان يسألوا باعظم سؤل . والقياس علموا ان سيؤ
ملون ويؤول بمعنى سؤل كقوله تعالى قال قد اوتيت سؤلك يا موسى ولم يذكر لو في الفوا
الا قليلا من النحويين هذا شرح قول النظم وان تخفف ان فاسمها استكن والخبر
اجعل جملة من بعد ان . وان يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا فالاحسن
بقد او نفي او تنفيس او لو وقليل ذكر لو . وقول ابن الناظم ان الفصل بها اي بلو قليل وهم
نفح الها اي غلط منه على ابيه كان الموضح وقع له النسخة التي فيها وربما فصلت بلو فا
عترض عليها والا فالذي قاله ابن الناظم في شرح النظم في غالب النسخ ما لفظه واكثر
النحويين لم يذكروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو والى ذلك اشار بقوله وقليل ذكر
لو انتهى وهو مسا ولنص الموضح فلينظر فصل وتخفف كان فيبقى ايضا اعمالها استصحابا
للاصل لكن يجوز ثبوت اسمها وافراد خبرها والى ثبوت اسمها وحذفه اشار الناظم
بقوله . وخففت كان ايضا فنوي منصوبها وثابتا ايضا روي كقوله وهو روبة كان وريده
رشاء خلب فوريده وهما عرقان في الرقبة اسم كان والرشاء الحبل والخلب بضم الخاء
المعجمة الليف قاله ابو اسحاق وقال غيره الخلب البئر البعيدة القعر وقوله وهو باغت بالمعجمة
فالبحة فالمثلثة ابن صرم بالتصغير اليشكري يذكر امراة ويمدحها ويوما توافينا بوجه مقسم
كان ظبية تعطو الى وارق السلم يروى بالرفع لظبية تعطو على انها خبر كان على حذف الاسم
اي كانها ظبية ويروى بالنصب لظبية على انها اسم كان على حذف الخبر اي كان مكانها ظبية ثم
يروى بالجر لظبية على ان الاصل كظبية وزيدت ان بينهما اي بين الكاف ومجرورها وعليهن
فجملة تعطو صفة لظبية والموافاة الاتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف وبالسين المهملة
مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه اي حسنه وتعطوا

اليشكري قاله النحاس وقال السيرافي هو ارقم ابن علباء وقال صاحب العقد هو علباء ابن ارقم ح

تناول وعدّاه بالى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل ورث
اى صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه
له شوك واذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل كما تقدم تمثيله في ان
المخففة كقوله ∴ ووجه مشرق اللون ∴ كان ثدياه حقان ∴ فثدياه حقان مبتدا وخبر في
موضع رفع خبر كان واسمها ضمير شان محذوف اى كانه وهذا البيت رواه سيبويه هكذا
ورواه غيره وصدر مشرق النحر والمعنى على الاول رب وجه يلوح لونه وثدياه كحقين في الاستدارة وان كانت الجملة فعلية فصلت بلم في المضارع المنفي او قد في
الماضي المثبت فالاول نحو كان لم تغن بالامس والثاني المنفي نحو قوله لا يهولنك اصطلاء
لظى الحرب فمحذورها كان قد الما ففصل بين كان والما بقد واهول الفزع يقال
هاله الامر يهوله اذا افزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار فقد
بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه والم ماض من الالمام وهو النزول يقال الم به امرا
ذا نزل به مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية ولتباين لفظها
لفظ الفعل نحو فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وعن يونس والاخفش جواز الاعمال قياسا
على ان ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس انه
حكى منها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين ان زوال الاختصاص هذا

لا التبرئة

باب لا النافية عمل ان المشددة وتسمى التبرئة دون غيرها من احرف النفي وحق لا التبرئة
ان لا تعدو على لا النافية كائنة ما كانت لان كل من برائه فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها
بالعاملة عمل ان فان التبرئة فيها اكمل من غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس
وافردت بباب لطول الكلام عليها قال ابو البقاء وانما عملت لا عمل ان لمشابهتها لها من اربعة

اوجه احدها ان كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني ان كلا منهما للتاكيد فلا لتاكيد
النفي وان لتاكيد الاثبات والثالث ان لا نقيضة ان والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على
نظيره والرابع ان كلا منهما له صدر الكلام ولكونها محمولة على ان في العمل انحطت درجتها عن
ان في امور منها ان اسم لا لا يكون الا مظهرا واسم ان يكون مظهرا او مضمرا ومنها ان اسم
لا لا يكون الا نكرة واسم ان يكون نكرة ومعرفة ومنها ان لا يجوز ان يتقدم خبرها
على اسمها اذا كان ظرفا او مجرورا ويجوز في ان ومنها ان اسم لا لا ينون واسم ان ينون
ومنها اسم لا المفرد يختلف في اعرابه وبنائه واسم ان لا اختلاف في اعرابه انتهى ومنها ان ان
تعمل بلا شرط ولا لا تعمل الا بشرط وشرطها ان تكون نافية لا زائدة وان يكون المنفي بها
الجنس باسره وان يكون نفيه نصا وذلك اذا دخلت على نكرة واريد بها النفي العام وقدر فيه
من الاستغراقية لان من هي الموضوعة للجنس فاذا قلت لا رجل في الدار وانت تريد نفي
الجنس كله لم يصح الا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز ان يكون
في الدار اثنان فاكثر ومن هنا قال النحويون ان لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في
الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وان لا يدخل عليها جار وهو
المراد بقولهم ان لا تقع بين عامل ومعمول وان يكون اسمها نكرة لانه على تقدير من كما تقدم
ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات وان تكون النكرة متصلة بها خلافا لابي عثمان فانه اجاز
فيها ان تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في الشبعة لا نهاية بالبناء مع الفصل وليس مما
يعول عليه قاله الموضح في الحواشي وان يكون خبرها ايضا نكرة على الاصل فجملة الشروط سبعة
الاربعة راجعة الى لا واثنان الى اسمها وواحد الى خبرها وستاتي محترزاتها واذا اجتمعت هذه الشروط
عملت لا عمل ان من نصب الاسم ورفع الخبر نحو لا غلام سفر حاضر فغلام سفر اسمها وهو منصوب

وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لانها غير مركبة واما اذا ركبت فعند سيبويه انها لا تعمل
في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدا مرفوع بما كان مرفوعا به قبل
دخول لا والاصح عند الناظم انه مرفوع بها ايضا وهو مذهب الاخفش والمازني والمبرد فان
كانت غير نافية لم تعمل في الاسماء شيئا وشذ اعمال لا الزائدة في قوله وهو الفرزدق يهجو عمرو بن هبيرة
الفزاري: لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها اذا للام ذوو احسابها عمرا. فاعمل لا الزائدة و
ذنوب اسمها ولها خبرها وانما عملت مع الزيادة لانها اشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ
فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها ان المعنى المستفاد من لولا ان
لو شرطها ممتنع والفرض انه منفي بلم وامتناع النفي اثبات فدل على اثبات الذنوب لغطفان
لا نفيها عنها واذا ثبت الذنوب امتنع اللوم لان جواب لو اذا كان مثبتا في نفسه يكون
منفيا بعد دخول لو وانما شذ عمل الزائدة لانها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص فان
قيل لا النافية غير مختصة مع انها عاملة فالجواب ما قاله المرادي ان لا اذا قصد بها النفي العام
اختصت بالاسم فليست اذن الداخلة على الفعل ولو كانت لا لغير نفي الجنس بل لنفي
الوحدة عملت عمل ليس من رفع الاسم ونصب الخبر نحو لا رجل قائما فالمنفي هنا الواحد دون
الجنس اذا قلت عقيبه بل رجلان فيكون المنفي الواحد والمثبت اثنين وكذا تعمل عمل
ليس اذا اريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما و
يمتنع ان يقال بعده بل رجلان والحاصل ان لا اذا عملت عمل ليس احتمل نفي الواحد و
نفي الجنس وهو الظاهر لان النكرة في سياق النفي تعم فاذا اردت نفي الواحد عقيبه ميزته بقولك
بل رجلان واذا اردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز ان تقول بعده بل رجلان
هذا حاصل كلام ابن عقيل وان وقعت لا بين عامل ومعمول كما اذا دخل عليها الخافض فانها

منها مستفاد م

لا تعمل شيئا وخفض الخافض النكرة لقوته ولان لا لا تحول بين العامل ومعموله نحو جئت بلا زاد و
غضبت من لا شيء بالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين ان لا هنا اسم بمعنى غير وان الخافض دخل
عليها نفسها وان ما بعدها مخفوض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك انها
معترضة بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطها وشذ جئت بلا شيء
بالفتح على الاعمال والتركيب ووجهه ان الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر
معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لانهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني
في كتاب القد وقال في الخاطريات ان لا نصبت شيء ولا خبر لها لانها صارت فضلة نقله
عن ابي علي واقره وان كان الاسم معرفة او منفصلا منها اهملت وجوبا ووجب عند
المبرد وابن كيسان تكرارها في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا عن معناه
نفي العموم اولان العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وام والسؤال بهما لا بد فيه من
العطف فكذلك الجواب نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون و
انما لم تتكرر مع المعرفة في قولهم لا نولك ان تفعل في قوله: اشاء ما شئت حتى لا ازال
لما لا انت شائيه من شأننا شاني للضرورة في هذا البيت واللام في لما للضرورة للتعليل متعلقه
بلم تتكرر والمعنى وانما لم تتكرر في لا انت للضرورة واشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول
في موضع نصب على المفعولية باشاء وشئت بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى
الى وازال مضارع زال منصوب بان مضمرة بعد حتى وجوبا واسم ازال مستتر فيه وجوبا وخبره
شاني في آخر البيت بنولا من الشناءة وهو البغض وقف عليه بحذف الالف على لغة
ولما متعلق به وما موصول اسمي ولا نافية وانت مبتدا وشائيه من المشية خبره ومن شأننا
متعلق والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى اشاء الذي شئته حتى لا ازال شانيا للذي لا انت

شانئة من شانئنا اي امرنا ولتاول معطوف على للضرورة لا نولك بلا ينبغي لك ولا اذا
دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لانه في معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو بمعنى
التنويل والنوال وهو العطية مبتدا وان تفعل سد مسد خبره كما في الوصف مع مرفوعه قاله
الخضراوي وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انه خبر لا فاعل لان نولك ليس بوصف
وقال الموضح لا ادري كيف يتاتى ان يقول هذا مع قوله ان لا نولك مؤول بلا ينبغي لك
ولم ينزل كتاب بان المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع الا بالوصف انتهى واذا قلنا
بالاول فالظاهر ان المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضي والنول مصدر بمعنى التناول
وهو هنا بمعنى المفعول اي ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله انتهى
فسقط بالتاويل في المثال ودعوى الضرورة في البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان
على عدم وجوب تكرار لا اذا دخلت على معرفة والى اعمال لا عمل ان اشار الناظم بقوله
عمل ان اجعل للا في نكرة ۞ مفردة جاءتك او مكررة ۞ فصل واذا كان اسمها مفردا اي
غير مضاف ولا شبيه به بني على الفتح ان كان مفردا لفظا ومعنى او لفظا لا معنى او جمع
تكسير لمذكر او مؤنث فالاول نحو لا رجل والثاني نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو لا رجال
ولا هنود والى ذلك اشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا وبني عليه اي على الفتح
او على الكسر ان كان جمعا بالف وتاء مزيدتين كقوله وهو سلامة بن جندل يبكي على فراق
الشباب لا معقل خلافا لابن عصفور ۞ ان الشباب الذي مجد عواقبه فيه نلذ ولا
لذات للشيب ۞ بكسر التاء وفتحها روي بهما في لذات جمع لذة وهو اسم لا وللشيب بفتح
خبرها وفي الجمع بالالف والتاء اذا كان اسم لا اربعة اقوال احدها انه يجعل في البناء
كما هو في الاعراب فكما ان فتحته في الاعراب كسرة فكذلك في البناء قاله ابن [illegible] وهو

الا ابو عثمان
بحول الاكثرين وقال ابو الفتح بن جني في الخصائص ما حاصله انه لا يجيز فتحه بصري الا ابو عثمان
المازني وعبارة الخصائص لم يجز اصحابنا الفتح الا شيئا قاسه ابو عثمان والصواب الكسر
بغير تنوين انتهى الثاني كالاول الا انه ينون لان تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافي
البنا جزم به ابن مالك في سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف
الثالث انه يفتح لان الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازني و
الفارسي وهو حسن في القياس ورجحه الموضح في المغني وشرح الشواهد الرابع انه يجوز الفتح
والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة بجواز الامرين مبنيا على
الخلاف في حركة اسم لا فمن قال هي اعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمي
والرماني والكوفيين يكسر ومن قال هي بنا كجمهور البصريين فتح وبني على اليا ان كان
مثنى او مجموعا على حده اي على حد المثنى وطريقته في اعرابه بالحروف وسلامة واحده
واختتامه بنون زايدة تحذف للاضافة كقوله تعز فلا الفين بالعيش متعا ولكن لو
راد المنون تتابع فالفين بكسر الهمزة تثنية الف اسم لا مبني على اليا ومتعا بالبنا
للمفعول خبرها وتعز امر من التعزية وهي الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت
ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد وقوله يحشر الناس لا بنين ولا ابا الا وقد
عنتهم شؤون فبنين بكسر النون الاولى جمع ابن اسم لا مبني على اليا ولا ابا جمع اب
عطف على ما قبله والاحرف ايجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون
التا المثناة فوق بمعنى اهمتهم وشؤون جمع شان وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة في
موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو لان خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسي
فامسى وهو عريان وقولهم ما احد الا وله نفس امارة وليست حالا خلافا للمعني لان

واو الحال لا تدخل على الماضي التالي الا كما قال الموضح في باب الحال وذهب المبرد الى انّ
المثنى والمجموع على حده في باب لا معربان بناءً على ان التثنية والجمع عارضا التضمن او
التركيب في علة البناء ولو صح ذلك لزم الاعراب في يا زيدان ويا زيدون ولا قايل به وعلى
القول بالبناء في اسم لا المفرد اختلف في علته فقيل وعلة البناء فيه تضمن معنى من الاستغراقية
بدليل ظهورها في قوله: فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند واختار
هذا القول ابن عصفور وعلله بان تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير واعترضه
ابن الضايع بان المتضمن لمعنى من انما هو لا نفسها لا الاسم بعدها وقيل علة البناء تركيب
الاسم مع الحرف كما في تركيب الاسمين كخمسة عشر هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده انهم اذا فصلوا
اعربوا نحو لا فيها رجل ولا امراة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله: اثورما اصيدكم
ام ثورين: ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لاصيد واما كم فعلى التوهم
باسقاط اللام والمعنى اصيد لكم ثورا ام ثورين واما المضاف وشبهه فمعربان اتفاقا نحو لا غلام
سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت واما لا ابا لك فاللام زايدة لتاكيد معنى الاضافة وهي معتد
بها من وجه دون وجه اما وجه الاعتداد فلان اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مهيئة لصورة
الاضافة واما وجه عدم الاعتداد فهو ان ما قبلها معرب بالالف وانما يعرب اذا كان مضافا
او شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا ابا لي بالالف مع الاضافة الى ياء المتكلم
والمراد بشبهه اي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوع او منصوب او مجرور
نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا فلا في الجميع نافية وما بعدها
اسمها وهو منصوب بها والمتاخر خبرها وفعله في الاول فاعل قبيحا لانه صفة مشبهة وجبلا في
الثاني مفعول طالعا لانه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لانه اسم تفضيل وما

وكر من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين واجاز البغداديون لا طالع جبلا
بلا تنوين اجروه في ذلك مجرى المضاف كما اجري المضاف مجراه في الاعراب وعليه يتخرج
الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني فصل ولك في نحو لا حول ولا قوة
الا بالله خمسة اوجه احدها فتحهما اي فتح ما بعد لا الاولى وما بعد لا الثانية وهو الاصل نحو لا بيع
فيه ولا خلة بفتحهما في قراءة ابن كثير وابي عمرو ابن العلاء والثاني رفعهما اما بالابتداء او على اعمال لا
عمل ليس كالآية المتقدمة في قراءة الباقين من السبعة وقوله وهو عبيد الراعي بن حصين
وما هجرتك حتى قلت معلنة لا ناقة لي في هذا ولا جمل برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى
تبرأت مني وقلت صريحا لا ناقة لي ولا جمل وهو مثل ضربه لبراءتها منه والثالث فتح الاول ورفع
الثاني كقوله هذا لعمركم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب واختلف في قائله
فنسبه سيبويه في الكتاب الى رجل من بني مذحج ونسبه ابو رياش الى همام بن مرة ونسبه ابن الاعرابي
الى رجل من بني عبد مناة ونسبه الحاتمي الى ابن الاحمر ونسبه الاصبهاني الى ابي ضمرة ابن ضمرة
والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة وقوله وهو جرير يهجو المنذر بن عامر بن صعصعة بني
بن معاوية ابن بكر بن هوازن وهو ابو قبيلة من قيس باي بلاء يا نمير ابن عامر وانتم ذنابى
لا يدين ولا صدر باي متعلق بمحذوف والتقدير باي بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة و
تخفيف النون وبعد الالف باء موحدة مفتوحة اي اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى
والمعنى لستم برؤوس بل اتباع لا يدين لكم ولا صدر الرابع عكس الثالث وهو رفع الاول و
فتح الثاني كقوله وهو امية بن الصلت في احوال الجنة فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم
واللغو الباطل والتأثيم من الاثم اذا قلت له اثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس في الجنة قول
باطل ولا تأثيم احد لاحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد الخامس فتح

الاول ونصب الثاني كقوله وهو انس بن العباس السلمي جد العباس بن مرداس وقيل
ابو عامر جد العباس: لا نسب اليوم ولا خلة: اتسع الخرق على الراقع وهذه الاوجه الخمسة
الجارية في نحو لا حول ولا قوة الا بالله او مستفادة من قول الناظم: وركب المفرد فاتحا كلا:
حول ولا قوة والثاني اجعلا: مرفوعا او منصوبا او مركبا: وان رفعت اولا لا تنصبا: ولكل
منهما توجيه يخصه اما فتحهما فوجهه ان لا تجعل لا فيهما مركبة مع اسم لا كما لو انفردت فعلى مذهب
سيبويه يجوز ان يقدر بعدهما خبر لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان مذهبه ان
لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا والمقدر
مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز ايضا عنده
ان يقدر لكل واحدة منهما خبر اي لا حول موجود لنا ولا قوة اي موجودة لنا فيكون الكلام جملتين
وعلى مذهب غير سيبويه القائل بان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر كما عملت فيه لا الثانية
اسمها فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبر واحد وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان
كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز ان يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما ان في زيدا وان
عمرا قائمان لانهما شيء واحد ويجوز ايضا عند هؤلاء ان يقدر لكل منهما خبر على حياله واما رفعهما
فوجهه ان يجعل لا الاولى ملغاة لتكرارها فما بعدها مرفوع بالابتداء او عاملة عمل ليس فيكون
ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فلنا خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى
وما بعدها معطوف وان قدرت الاولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فلنا خبر عن
احدهما وخبر الاخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران
احدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين على معمول واحد قاله في المغني في
مسئلة لا رجل ولا امراة برفعهما واما فتح الاول ورفع الثاني فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا

والثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الاولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
معا خبر واحد لانه خبر مبتدأ او ما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا
يجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز ان تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة او عاملة عمل ليس
واما رفع الاول وفتح الثاني فوجهه ان لا الاولى ملغاة او عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة
عمل ان ولتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين واما فتح الاول ونصب الثاني
فوجهه ان لا الاولى عاملة عمل ان ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منونا وهو اضعفها
نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحة بلا تنوين حتى قال ابن الدهان في الغرة
خصه يونس وجماعة من النحويين بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري
منصوبا على اضمار فعل اي ولا ارى قوة وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وان الاسم
بعدها منصب بالعطف على محل اسم لا الاولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا الاولى لانه
لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح تنزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الاعرابية واما
الخبر فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبر واحد بعد لا الاولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول
بعدهما لان خبرها م
لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الاولى لان الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما
يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب ان يقدر لكل منهما خبر على
حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لان العامل عندهم لا وحدها ويجوز ان يقدر لكل خبر وهذه
الاوجه الخمسة ماخوذة من اثني عشر وجها وذلك لان ما بعد لا الاولى يجوز فيه البناء على الفتح
والرفع على الالغاء والرفع على اعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد الثانية يجوز فيه ذلك ووجه
رابع وهو النصب واذا ضربت هذه الاربعة في الثلاثة الاول بلغت اثنا عشر وكلها جائزة الا
اثنين وهما رفع الاول على الالغاء وعلى الاعمال عمل ليس ونصب الثاني واباهما ابن الفخار

في شرح الجمل الى مائة واحد او ثلاثين وجها هذا اذا عطفت وكررت لا فان عطفت
ولم تكرر لا وجب فتح الاول على اعمال لا اعمال ان وجاز في الثاني النصب عطفا على محل الاول
والرفع عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا كقوله وهو رجل من بني عبد مناة
يمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك : فلا اب وابنا مثل مروان وابنه : اذا هو بالمجد
ارتدى وتأزرا : يروى وابنا بالنصب ويجوز وابن بالرفع ولا يجوز وابن بالفتح واما حكاية
الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح بلا تنوين فشاذة والاصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله
على نية لا كما قالوا ولا بيضاء شحمة على نية كل والى ذلك اشار الناظم بقوله والعطف ان
لم يتكرر لا احكما : له بما للنعت ذي الفصل انتمى فصل واذا وصفت النكرة المبنية بمفرد يلي
او وصفت متصل نعت مفرد جاز في الوصف المفرد فتحه على انه مركب معها اي مع النكرة
قبل مجيء لا وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا مثل لا خمسة عشر عندنا
وقيل علة البنا كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البنا لتضمنه معنى من فصارا
كانهما معا تضمنا معنى من وقيل انه اجري على لفظ الموصوف لانه اشبه المعرب وقيل
فتحته فتحة اعراب وحذف تنوينه للمشاكلة وجاز نصبه مراعاة لمحل النكرة الموصوفة
لانها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وان كان مبنيا
لان حركة البنا هنا شبيهة بحركة الاعراب بل الاعراب اصلها انتهى وجاز رفعه مراعاة
لمحلها مع لا لانهما في محل رفع بالابتداء الصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع
وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم
قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى نحو لا رجل ظريف فيها
هذا من امثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل

ظريف برفعه ومثل لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون ليبنو كما
فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لان اسم لا في ذلك كله مبني ولا
فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق ومنه لا ماء ماء باردا عندنا فيجوز
في ماء الثاني الفتح على انه مركب مع الاول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الانفاذ
في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الاول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع انه
جامد وانما هو من قبيل التوكيد اللفظي او البدل انتهى وجوابه انه لا بعد في جعله صفة
بعد في جعله صفة لانه لما وصف بباردا صار مغايرا للاول تغاير المطلق والمقيد ولانه يوصف بالاسم
الجامد اذا وصف كمررت برجل رجل عاقل والقول بانه توكيد لفظي او بدل خطا لان الماء الثاني
لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادفا للاول فلا يصح كونه توكيدا له ولا بدلا منه لعدم
مساواته للاول وان جعلنا باردا نعتا للاول وماء الثاني بدلا من الاول لزم مع ذلك تقديم
البدل على النعت وهو ممتنع وقال ابو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة
للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي
بانه انما جيء بالجامد توطئة للحال ليجريا على المنعوت اذا كان ذلك حق المشتقات وهنا لو لم
يذكر التابع جرى قولك باردا نعتا على ماء الاول فما فائدة هذه التوطئة انتهى فان فقد
الافراد في النعت نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا او فقد الافراد في المنعوت نحو لا غلام سفر ظريفا
عندنا او فقد الاتصال بان كان بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف
او لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح فيهن لانه ليس محل التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين
وجاز الرفع بالنظر الى المحل والنصب بالنظر الى المحل والنصب لفظ المنعوت ان كان معربا
والى محله ان كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب

البنى

المبني لان الموضع للابتدا انتهى والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله ومفردا نعتا لمبني
يلي فافتح او انصبن او ارفع تعدل وغيره يلي وغير المفرد لا تبن وانصبه او الرفع اقصد
كما تقدم في المعطوف بدون تكرار لا فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف
بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال
والنعت ان لم تتكرر لا احكما له بما للنعت ذي الفصل انتمى وصنيع الموضح اقعد من جهة
التقسيم والنسب لقوله وكما في البدل الصالح لعمل لا وهو المنكر فالعطف نحو لا رجل وامرأة
فيها بنصب امرأة ورفعها والبدل الصالح لعمل لا نحو لا احد رجل وامرأة فيها بنصب رجل و
امرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل
بعامله لان البدل على نية تكرار العامل فان لم يصلح البدل لذا اي لعمل لا بان كان معرفة
نحو لا احد زيد وعمرو فيها فالرفع واجب بالنظر الى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر الى
محل اسم لا لانها لا تعمل في معرفة نحو لا احد زيد وعمرو فيها فزيد وعمرو بدل تفصيل من احد وكذا يجب
الرفع مع تكرار لا في المعطوف الذي لا يصلح لعمل لا نحو لا امرأة فيها ولا زيد لان الجنسية لا تعمل في
معرفة قال ابو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا
ولا اخاه قال صاحب البسيط ووجهه انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل
سكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على انهما لا يتبعان نكرة وسياتي الخلاف فيهما

فصل واذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لم يتغير الحكم بل يكون حكمها مع
الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو الا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا بجره ومن تركيب نحو الا
رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو الا رجوع والاحيا بالاوجه الخمسة ثم تارة يكون الحرفان
باقيين على معنيهما من الاستفهام والنفي وذلك اذا كان الاستفهام عن النفي كقوله

وقيس ابن الملوح على ما قيل الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
والمعنى ليت شعري اذا لاقيت ملاقاه امثالي من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى ام
لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسليه لها وادخل اذا الظرفية على المضارع بدل
الماضي وهو نادر ولقلة الحرفين على معنيهما قليل حتى توهم ابو علي الشلوبين انه غير واقع في
كلام العرب ورد على الجزولي اجازته اياه والحق وقوعه في كلامهم على قلة كقولهم في المثل
افلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار
والشلوبين لفظ اعجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة
قد تفتح قال الدماميني وتارة يراد بهما اي بالهمزة ولا التوبيخ والانكار كقوله الا ارعواء لمن
ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم فالا حرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى اي انكف
عن الشيء يستعمل كثيرا في ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح اي انكف عنه
وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال في المطول والشباب في الحقيقة عبارة
عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ
من كلام الاطبا واذنت اعلمت والمشيب مشبوبة اي قوية مشتعلة انتهى وهو ماخوذ من
كلام الاطبا واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الاصمعي المشيب دخول
الرجل في حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن وكون الحرفين
يراد بهما التوبيخ هو الغالب في الاستعمال واعترض الدماميني فقال اعلم ان المفيد للانكار
التوبيخي هو الهمزة وحدها لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق على حاله ففي البيت عدم الا
رعواء امر ثابت والتوبيخ سلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به واجاب
الشمني بان المراد ان الهمزة تفيد الانكار التوبيخي وكلمة لا تفيد النفي فمجموع الا تفيد الانكار

١٢١

التوبيخ على النفي وتارة يراد بهما التمني كقوله الا عمر وفيا مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات. والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفي آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب في جواب التمني وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى اي افسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية اثبات اليد للغفلات بيد التشبيهها عن تكسب اشيا بيده وهو اي كون الحرفين يراد بهما التمني كثير واختلف في الاهذه في رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها والغايها والمعتمد عند سيبويه والخليل ان الاهذه ملاحظ فيهما معنى الفعل والحرف فهي بمنزلة اتمنى فلا خبر لها كما ان اتمنى لا خبر له وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا الغاؤها اذا تكررت كما ان ليت كذلك لان ليت لا تركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا تعمل الا عندهما الا في الاسم خاصة فيبنى ان كان مفردا وانعرب نصبا ان كان مضافا او شبهه وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجرد من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر والغاء واتباع للفظ اسمها او محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه ان مستطاع اما خبر لالا واما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط والا نصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم احد الامرين اما ثبوت الخبر او مراعاة محلها مع اسمها واياما كان فهو المدعي ورد بانه لا دليل لهما في البيت الذي استدلا به اذ لا يتعين كون مستطاع خبرا لالا او صفة لاسمها ورجوعه فاعلا على حذف مضاف اي نايب فاعل لمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدا مؤخرا والجملة من المبتدا صفة ثانية لعمر وصفته الاولى جملة ولي واذا تطرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على الا المركبة اتفاقا وهي المشار اليها في النظم بقوله واعط مع لا همزة

الاستدلال ٣

استفهام: ما تستحق دون الاستفهام شرع في ألا البسيطة على الأصح تكملة للأقسام
فغير الأسلوب وقال وترد ألا للتنبيه والاستفتاح فتدخل على الجملتين الاسمية و
الفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم والفعلية نحو ألا يوم
يأتيهم ليس مصروفا عنهم فألا داخلة على ليس التقدير ألا ليس يوم منصوب بمصروف مقدم من
تأخير والأصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم وترد للعرضية بسكون الراء والتحضيضية
بحاء مهملة وضادين معجمتين مختصان بالجملة الفعلية الخبرية ولا يعملان شيئا فالعرضية
نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم والتحضيضية نحو ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم وإنما اختصتا
بالفعلية لأنهما للطلب لأن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وإزعاج
ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب بخلاف الاسمية فإنها للثبوت و
عدم الحدوث قال ابن الحاجب في شرح المفصل حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع
بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضي. مسألة وإذا جهل الخبر سواء قلنا إنه خبر
لا أم خبر المبتدأ وجب ذكره للجهل به نحو لا أحد أغير من الله عز وجل وإذا علم من سياق أو
فحذفه كثير نحو لا فوت أي لهم قالوا لا ضير أي علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله: وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر إذا المراد مع سقوطه ظهر وحذف الخبر
المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا النقل عن ابن مالك ونقل ابن خروف عن بني
تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال
أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو لا إله إلا الله أي لنا أو في الوجود ونحو ذلك
قال الزمخشري في جزء لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب أنه كلام تام ولا حذف
وأن الأصل الله إله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جيء بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم

قوله خبرا

ظن واخواتها

ش كما ركب المبتدا معها في لا رجل في الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا وخبرا مقدما وعلى هذا تخرج
نظايره نحو لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد
ترجح قوله بان فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى ابدال ما لا يحل محل المبدل منه ومن
على قول الجمهور ومن الاخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من
يجعل المرفوع خبرا انتهى هذا — الافعال الداخلة بعد استيفائها فاعلها على المبتدأ والخبر
فتنصبهما مفعولين هذا قول الجمهور وذهب السهيلي الى ان المفعولين في باب ظن
ليس اصلهما المبتدا والخبر بل هما كمفعولي اعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فانه لا يقال زيد
عمرو الا على جهة التشبيه وانت لم ترد ذلك مع ظننت واجيب بالمنع وان المراد
زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفرا الى ان الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلا
بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبانه لا يتم الكلام
بدونه افعال هذا الباب نوعان احدهما افعال القلوب وانما قيل لها ذلك لان معانيها قائمة
بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلثة اقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر في
كذا وتفكر فيه وما يتعدى لواحد بنفسه نحو عرف زيد الحق وفهم المسئلة وما يتعدى لاثنين
بنفسه وهو المراد هنا واليه اشار الناظم بقوله: انصب بفعل القلب جزئي ابتدا
اعني رأى خال علمت وجدا: ظن حسبت وزعمت مع عد: حجى درى وجعل اللذ كاعتقد
وهب تعلم وتنقسم هذا القسم المتعدي لاثنين اربعة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا
وهو اربعة وجد والفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا فالهاء
المتصلة به مفعوله الاول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وانما
سوغ مجيء وجد للعلم لان من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى انهم الفوا اباء

اياهم ضالين فاياهم مفعول اول وضالين مفعول ثان وقال الشاعر وهو زياد بن سيار تعلم
شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم امر بمعنى اعلم وشفاء النفس
مفعوله الاول وقهر عدوها مفعوله الثاني والاكثر وقوع تعلم هذا على ان المشددة وصلتها
فيسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه كقوله وهو زهير بن ابي سلمى
بضم السين فقلت تعلم ان للصيد غرة وان لا تضيعها فانك قاتله فان بفتح الهمزة
وتشديد النون الثانية حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد
الراء المهملة اسمها موخر وان وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وان لا الى اخره جملة شرطية
والها في تضيعها عايدة على الوصية فيما قبله والها في قاتله عايدة على الصيد وقد تكون
تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تعلمت ان زيدا خارج بمعنى علمت وقال الاخر دريت الوفي
العهد يا عمرو فاغتبط فان اغتباطا بالوفاء حميد دريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الاول
في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع
على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الاضافة وعمرو منادى مرخم
بحذف التاء وفاغتبط جواب شرط مقدر اي ان دريته فاغتبط من الغبطة وهو ان يتمنى
مثل حال المغبوط من غير ان يريد زوالها عنه فان اراد زوالها كان حسدا والاكثر في دري
هذا ان يتعدى بالباء نحو دريت بزيد فاذا دخلت عليه الهمزة تعدى لاخر بنفسه نحو ولا ادراكم به
فضمير المخاطبين مفعوله الاول والمجرور بالباء مفعوله الثاني والقسم الثاني ما يفيد في الخبر
رجحانا وهو خمسة جعل وحجى وعد وهب وزعم نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
فالملائكة مفعوله الاول واناثا مفعوله الثاني ونحو قوله وهو تميم ابن ابي مقبل وقيل ابو شنبل
الاعرابي قد كنت احجو ابا عمرو اخا ثقة حتى المت بنا يوما ملمات فابو عمرو مفعوله الاول

اخاشقة مفعوله الثاني والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاسل الملمّ بمعنى نزلت ونحو قوله وهو النعمان بن بشير الانصاري رضي الله عنه ولا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الاول وشريكك مفعوله الثاني والعدم بضم العين المهملة الفقر ونحو قوله وهو ابن همام السلولي فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرأً هالكا فياء المتكلم مفعوله الاول وامرأ مفعوله الثاني وهالكا نعت امرا والافصح في هب هذا وقوعه على ان وصلتها كما في المسئلة الحمارية في الفرائض هب ان ابانا كان حمارا ونحو قوله وهو ابو امية الحنفي واسمه اوس زعمتني شيخا ولست بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا فياء المتكلم مفعوله الاول وشيخا مفعوله الثاني ويدبّ دبيبا يدرج في المشي درجا رويدا والاكثر في زعم هذا وقوعه على ان بتخفيف النون او ان بتشديدها وصلتها وافراد الضمير في مثل هذا افصح من تثنيته وهو راي البصريين والتثنية راي الكوفيين فالاول نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا والثاني نحو قوله وهو كثير عزة وقد زعمت اني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عزّ لا يتغير وغرهما دي امرحم والقسم الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان راى وعلم كقوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا الاول للرجحان والثاني لليقين وكقوله تعالى فاعلم انه لا اله الا الله وقوله تعالى فان علمتموهن مومنات الاولى لليقين والثانية للرجحان والقسم الرابع ما يرد بهما ايضا بالوجهين والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال فالرجحان كقوله ظننتك ان شبت لظى الحرب صاليا فعردت فيمن كان فيها معردا فالكاف مفعوله الاول وصاليا مفعوله الثاني وان شبت بالبنا للمفعول شرط ولظى الحرب نايب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرّد في الحرب اذا

وقال الخليل عرّد وعرّج في الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب اذا اوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما واليقين نحو قوله تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم اي يتيقنون ذلك والرجحان في حسبت كقول الشاعر وهو زفر ابن الحارث الكلابي ۞ وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ۞ عشية لاقينا جذام وحميرا ۞ وكل مفعوله الاول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتانيث واليقين فيها نحو قوله وهو لبيد العامري ۞ حسبت التقى والجود خير تجارة ۞ رباحا اذا ما المرء اصبح ثاقلا فالتقى مفعول اول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يؤنث لانه اسم التفضيل و التفضيل اذا اضيف الى نكرة لزمه الافراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز واذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف تفسيره اصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر اصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا اذا اصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لان الابدان تخف بالارواح فاذا مات منها جعلها تصير ثقيلة كالجمادات والرجحان في خال كقوله ۞ اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد ۞ اخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الاول وذا هوى مفعوله الثاني وان لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة الى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما واليقين فيها نحو قوله ۞ ما خلتني زلت بعدكم ضمنا ۞ اشكو اليكم حموة الالم ۞ انشده خلف الاحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الاول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئنا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشتق قال في الصحاح

وظميت الى لقائكم اشففت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتي معترض
بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو
اشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لانه ظرف وحموة بضم الحاء
المهملة والميم وتشديد الواو المشددة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت اشكو اشتد
الفراق بينهما ان اثنان الاول يرد علم بمعنى عرف ويرد ظن بمعنى اتهم واليهما اشار
الناظم بقوله :: لعلم عرفان وظن تهمه :: تعدية لواحد ملتزمه :: وترد راى بمعنى ذهب من
الراي اي المذهب وترد حجا بمعنى قصد فيتعدين هذه الافعال الاربعة الى مفعول واحد
فقط فاولها نحو والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا اي لا تعرفون شيئا
وثانيها نحو وما هو على الغيب بظنين بالظاء المشالة اي لا تتهمون شيئا بمتهم وثالثها
نقول راى ابو حنيفة حل كذا والشافعي حرمته اي ذهب ابو حنيفة الى حل كذا وذهب الشافعي
الى حرمته ورابعها نحو حجوت بيت الله اي نويته وقصدته وترد وجد بمعنى حزن او حقد
يتعديان يقال وجد زيد اذا حزن او حقد ويختلفان في المصدر وجد بمعنى حزن وجدا و
وجد بمعنى حقد موجدة وثاني هذه الافعال الخمسة وبقية افعال الباب لمعان اخر غير قلبية
فلا تتعدى لمفعولين فثاني علم للاعلمية بضم العين كعلم الرجل اذا كان مشقوق الشفة العليا
وثالث راى بمعنى البصر نحو رايت زيدا اي ابصرته وبمعنى اشار نحو راى زيد كذا اي اشار به
وبمعنى ضرب نحو رايت الصيد اي ضربت رئته وثاني حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد
عمروا اي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل اذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت
الابل اي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث اي كتمته او حفظته وبمعنى اقام نحو
حجا بمكة اي اقام بها وبمعنى بخل يقال حجي بماله اي بخل به وبمعنى وقف كقوله :: فهن يعكفن به

اذا جا اي وقف وتاليًا وجد بمعنى اصاب نحو وجد زيد ضالته اي اصابها وبمعنى استغنى
فقال وجد فلان اي استغنى وتاليًا عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال اي حسبته
احسبه بضم السين في المضارع وتاليًا زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا اي كفلته وضمنته وفي
التنزيل وانا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى راس بالهمز وتركه نحو زعم زيد اذا راس
ومنه زعيم القوم فلان اي رئيسهم وبمعنى قال كقول ابي زبيد الطائي يا لهف نفسي ان كان
الذي زعموا حقا وماذا يرد القوم تلهيفي اي كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى
سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قال في الصحاح وفي
حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم اي طمع في غير مطمع وتاليًا دري بمعنى
خدع نحو دري الذئب الصيد اذا خدعه واستخفى له ليفترسه وتاليًا حسب بمعنى احمر لونه
وابيض يقال حسب الرجل اذا احمر لونه وابيض كالبرص وتاليًا خال للتعجب يقال خال
الرجل تكبر واعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس ظلع اي غمز في
مشيته وغير ذلك قال الموضح وانما لم يحترز عنها لانها لم يشملها قولنا افعال القلوب
الثاني من التنبيهين العرب الحقوا راي الحلمية براي العلمية في التعدي لاثنين مع كما
ادراك الحس الباطن كقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا فاري اعملت في ضميرين متصلين لمسمى
واحد واحدهما فاعل وثانيهما مفعول اول وجملة اعصر خمرا المفعول الثاني وكقوله وهو عمرو بن
احمر يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فراهم في منامه اراهم رفقتي حتى اذا ما تجافى الليل
والخزل انخزالا فالهاء والميم مفعول اول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة
الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جماعة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل
قوله حتى اذا ما تجافى الليل والخزل اي انطوى وانقطع والى هذا اشار الناظم بقوله ولرأى انخزالا

الرؤيا انما هو العلم طالب مفعولين من قبل انتمائه وذهب بعضهم الى ان رأى الحلمية لا تنصب
مفعولين وان ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بان الرفقة الرفقاء
وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالاضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي
وفيه نوع مخالفة لما هنا رأى الحلمية لا يدخلها الالغاء ولا التعليق خلافا للشاطبي ومصدرها
الرؤيا كقوله تعالى هذا تأويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل
قد تقع مصدرا للبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي اريناك
الا فتنة للناس قال ابن عباس رضي الله عنهما هي رؤيا عين ولكن المشهور استعمالها
في الحلمية النوع الثاني من انواع هذا الباب الناصبة للمبتدا والخبر مفعولين افعال
التصيير وانما قيل لها ذلك لدلالتها على التحويل والانتقال من حالة الى اخرى كجعل ورد
وترك واتخذ وتخذ وصير ووهب واليها الاشارة بقول الناظم والتي كصيرا ايضا بها انصب
مبتدا وخبرا قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا فالهاء مفعوله الاول وهباء مفعوله الثاني و
منثورا نعت هباء وقال الله تعالى لو يردونكم من بعد ايمانكم كفارا حسدا فالكاف و
الميم مفعول اول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لاجله قال الله تعالى وتركنا بعضهم يومئذ
يموج في بعض فبعضهم مفعول اول وجملة يموج في بعض في موضع المفعول الثاني وقال
الله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا فابراهيم مفعول اول وخليلا مفعول ثان وقال الشاعر
هو ابو جندب ابن مرة الهذلي تخذت غراز اثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني فغراز بضم
الغين المعجمة وتخفيف الراء وفي آخره زاي اسم واد قاله العيني وانشده الموضح تخذوا
بنونا وقال انه اسم جبل وهو مفعول اول لا ينصرف على ارادة البقعة ودليلا مفعول ثان
واثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف اليه وفاعل فروا وليعجزوني الى بني لحيان في

البيت قبله وفي بمعنى الى والايام في البحر وفي للتعليل وقال روبة ابن العجاج ولعبت
طير بهم ابابيل فصيروا مثل كعصف ماكول وهو من السريع مستفعلن مفعولات مرتين و
الواو في صيروا نائب الفاعل وهي المفعول الاول ومثل المفعول الثاني وكعصف مضاف
اليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدماميني ينبغي ان يكون الكاف
اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين متوفرا عليها اما اذا جعلت حرفا زائدا
وجعل مثل مضاف الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم الا ان
يقال نزل منزلة الجزء من المجرور انتهى وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها
قاله في المغني في حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع اكل حبه وبقي تبنه وقال
الفراء ورق الزرع وقالوا في الدعاء هبني الله فداك اي صيرني حكاه ابن الاعرابي
عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الاول وفداك مفعوله الثاني ووهب هذا ملازم للمضي
لانه انما سمع في مثل والامثال لا يتصرف فيها فصل لهذه الافعال ثلثة احكام احدها الاعمال
وهو الاصل وهو واقع في افعال هذا الباب الجميع الجامد منها والمتصرف والقلبي والتصيير
ويختص الحكمان الباقيان بالقلبي المتصرف والحكم الثاني الالغاء وهو ابطال العمل
لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه بين المبتدأ والخبر وتاخره عنهما فالتوسط كزيد ظننت
قائم والتاخر نحو زيد قائم ظننت قال منازل ابن ربيعة المنقري ابالاراجيز يا ابن اللؤم
توعدني وفي الاراجيز خلت اللؤم والخور فوسط خلت بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم و
الخبر المقدم وهو في الاراجيز جمع ارجوزة بمعنى الرجز واراد بها القصائد المرجزة الجارية على
نحو الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الاباء فهو من اذم
ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر في هجو روبة او العجاج على ما قيل حيث جعلهما باللؤم اشارة الى

ان ذلك عز بره فيه والخوز بفتح الخا المعجمة والواو وفي آخره را مهملة الضعف والمعنى
الو بعدلي بابن اللوم بالاراجيز ففيها اللوم والخور وقال ابو سيدة الزبيري وان
لنا شيخين لا ينفعان غناهما غنيين لا يجري علينا غناهما هما سيدانا بن عثمان وانما يسود انا
ان ليسرت غنماهما فاخبر زعم عن المبتدا والخبر والنا حرف شرط حذف جوابها والمعنى فلا
الشيخان ابن عثمان انهما سيدانا وانما يكونان كذلك اذا يسرت غنماهما بان كثرت
البانها ونسلها واجري علينا من ذلك والثاني العامل المتاخرين بالمبتدا والخبر
اقوى من اعماله بلا خلاف لضعفه بالتاخر والعامل المتوسط بالعكس فالاعمال فيه
اقوى من اهماله لان العامل اللفظي اقوى من الابتدا وقيل هما اي الالغا والاعمال
في المتوسط بين المفعولين سواء لان ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتدا
له فلكل منهما مرجح قال ابو حيان تنبيه هذا الالغا بالنسبة الى المفعولين وما بالنسبة الى
الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فانه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين وذا جنبه
انه انما ينصب بظننت ما كان مبتدا قبل مجيئها ولا يبتدا بالاسم اذا تقدمه الفعل قال
الخضراوي وابو حيان وشاهد الجواز قوله شجاك اظن ربع الظاعنينا يروى برفع
ربع على الفاعلية وبنصبه على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر
راجع الى ربع قال في المغني واعترض بانا لا نسلم ان شجاك فعل ومفعول بل مضاف
ومضاف اليه مبتدا وربع الظاعنينا خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول اول مقدم وربع
الظاعنين مفعول ثان واظن عامل على تقدير نصبه والحكم الثالث التعليق وهو الابطال
العمل لفظا لا محلا لمجيء ما له صدر الكلام بعده وسمي تعليقا لانه ابطال في اللفظ مع تعلق
العامل بالمحل لتقدير اعماله والمانع من اعماله في اللفظ اعتراض ما له صدر الكلام وهو لام

الابتدا نحو ولقد علموا لمن وسمي معلقا لانه ابطل في اشتراه الآية وعملها ما له في الآخرة
من خلاق فمن مبتدا وهو موصول اسمي وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشترا
المستتر فيه وما نافية وله وفي متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ما له
في الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور باللام وجملة من وخبره في
محل نصب معلق عنها العامل بلام الابتدا لان لها صدر الكلام فلا يتخطاها عامل وانما
تخطاها باب ان ورفع الخبر لانها مؤخرة من تقديم لاصلاح اللفظ واصلها التقديم
على ان ولام القسم كقوله وهو لبيد على ما قيل ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا
تطيش سهامها فاللام في لتاتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه جملة
في محل نصب معلق عنها العامل بلام القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل ان جملة
القسم لا محل لها وان الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال ابو حيان
واكثر اصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله
لقد علمت اسد اننا لهم يوم نصر لنعم النصير بفتح ان فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت
ان زيدا ليقومن فتفتح ان انتهى وفي المغني ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما
يجاب به القسم كقوله ولقد علمت لتاتين منيتي انتهى فاخرج لام لتاتين عن
كونها للقسم وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون فما نافية وهؤلاء مبتدا وينطقون
خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية
ولا وان النافيتان الواقعتان في جواب قسم ملفوظ به اي بالقسم او قسم مقدر فالقسم
الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو وعلمت ان زيد قائم فهذه اربعة
امثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الامثلة الاربعة معلق عنها

العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت والاستفهام وله صورتان احداهما
ان يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة بعده نحو وان ادري اقريب ام بعيد ما
توعدون فقريب مبتدأ وام بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ
وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في
موضع نصب بادري المعلق بالهمزة والصورة الثانية ان يكون في الجملة اسم استفهام
عمدة كان نحو لنعلم اي الحزبين احصى فاي اسم استفهام مبتدأ واحصى خبره وهو فعل ماض
وقيل اسم تفضيل من الاحصا بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لان
الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مرّ والخبر نحو علمت متى
السفر والمضاف اليه المبتدأ نحو علمت ابو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة اي يوم سفرك
او فضلة بالنصب عطفا على عمدة نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي منقلب
مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تاخير والاصل ينقلبون اي انقلاب وليست
اي مفعولا به بيعلم كما قد يتوهم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق
عنها العامل فهي في محل نصب ولما ذكر المعلقات اشار الناظم بقوله والتزم التعليق
قبل نفي ما وان ولا ولام ابتدا او قسم كذا والاستفهام ذا له انحتم ولا يدخل الالغا
والتعليق في شي من افعال التصيير لقوتها ولا في قلبي جامد لعدم تصرفه وهو اثنان
هب وتعلم فانهما يلزمان الامر والى ذلك اشار الناظم بقوله وخص بالتعليق والالغا
ما من قبل هب والامر هب قد الزما كذا تعلم واعترض بان تعلم قد يكون بمعنى الماضي
كما تقدم وما عداهما من افعال هذا الباب متصرف الا وهب من افعال التصيير فانه ملازم
للمضي كما مر في آخر النوع الثاني ولتصاريفهن ما لهن من الاعمال والاهمال والالغا والتعليق

تقول في الاعمال للمضارع اظن زيدا قايما ولاسم الفاعل انا ظان زيدا عمروا قايما وتقول
في الالغا للمضارع مع التوسط زيدا ظن قايم ومع التاخر له زيد قايم اظن ومع التوسط
للوصف زيد انا ظان قايم فزيد مبتدا وقايم خبره وجملة انا ظان متوسطة بينهما ومع التاخر
زيد قايم انا ظان فالغي الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدا وتقول في التعليق بما
اظن ما زيد قايم وانا ظان ما زيد قايم وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر في
ذلك كالفعل فيما ذكر من الاعمال والالغا والتعليق قاله ابو موسى الجزولي وذلك ماخوذ من
قول الناظم ولغير الماضي من سواهما يعني هب وتعلم اجعل كلما له زكن اي علم وقد تبين حكما
قدمناه في حكمي الالغاء والتعليق ان الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان العامل الملغى لا عمل له البتة لا في اللفظ ولا في المحل وان العامل المعلق له عمل في
المحل لا في اللفظ فيجوز على اعتبار المحل علمت لزيد قايم وغير ذلك من اموره بالنصب
ذلك
تغير عطفا على المحل اي محل زيد قايم فانها في محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا
لامتنع العطف على محلها بالنصب وفي هذا المثال فايدتان احداهما انه من محل الخلاف
قال ابو حيان في الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام ثلاثة مذاهب احدها لسيبويه
والبصريين وابن كيسان انها في موضع نصب الثاني الكوفيين لا موضع لها
انه اضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها
ايضا الا ان الافعال الغيها ضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا يتعدى وصار
الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور في شرح الجمل انتهى الفايدة الثانية انه انما يعطف على
محل الجملة المعلق عنها العامل بمفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قايم وغير ذلك من
اموره ولا تقول علمت لزيد قايم وعمر الان مطلوب هذه الافعال انما هو مضمون الجمل فا

جملة

ذا كان في الكلام مفرد يؤدي معنى الجملة صح ان يتعلق به والا فلا قال كثير عزة وما كنت
ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت فعطف موجعات بالنصب بالكسرة
على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله ادري هذا مراده هنا وصرح بذلك في شرح
القطر وقال في المغني هكذا استدل به ابن عصفور ولك ان تدعي ان البكا مفعول وان ما
زائدة وان الاصل ولا ادري موجعات فيكون من عطف الجمل او ان الواو للحال وموجعات
اسم لا اي وما كنت ادري قبل عزة والحال انه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى
الاول فالمعنى وما كنت ادري اي شيء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لانه يؤدي
معنى الجملة لان معنى ولا موجعات القلب ولا موجعات قلبي هو في معنى قلبي له موجعات
الوجه الثاني من وجهي الفرق بين الالغاء والتعليق ان سبب التعليق موجب للاهمال
لفظا فلا يجوز معه الاعمال نحو ظننت ما زيد قائما بنصبهما وسبب الالغا مجوز للاعمال والاهمال
فيجوز زيدا ظننت قائما بنصبهما مع التوسط وزيدا قائما ظننت بنصبهما مع التاخر ولا يجوز الغاء
العامل المتقدم والى ذلك اشار الناظم بقوله * وجوز الالغا لا في الابتدا * خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم اجازوا الالغا مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما واستدلوا على ذلك
بقوله وهو بعض بني فزارة * كذاك أدبت حتى صار من خلقي * اني وجدت ملاك الشيمة الادب *
برفع ملاك على الابتدائية والادب على الخبرية مع التقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما
على الاعمال وقوله وهو كعب ابن زهير ارجوا وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل *
برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع التقدم اخال كسر الهمزة والقياس فتحها كما
هو محكي عن بني اسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين ان العامل الغي فيهما مع تقدمه
على المبتدا والخبر واجيب عنهما بان ذلك محتمل لثلاثة اوجه احدها ان يكون من التعليق

بلام الابتداء مقدرة والاصل فانه لايب وللدنيا ثم حذف اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود
المعلق وهذا كما ينسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله واخال اني لاحق
مستتبع بكسر ان على تقدير اني للاحق والوجه الثاني ان يكون من الالغاء لان التوسط
المبيح للالغاء ليس هو التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض للالغاء
نعم الالغاء للتوسط بين المعمولين اقوى من الالغاء مع التقدم عليهما والعامل هنا وهو
وجدت في البيت الاول واخال في البيت الثاني قد سبق بمتقدم عليه اما وجدت فقد سبق
باني واما اخال فقد سبق بما النافية فجاز الغاؤهما لكونهما لم يتصدرا ونظيره في المسبوق بغير
متى ظننت زيدا قائما يجوز فيه الالغاء لعدم تصدره والاعمال لتقدمه على المعمولين والوجه الثالث
ان يكون من الاعمال على ان المفعول الاول محذوف وهو ضمير الشان والاصل اني وجدته
وما اخاله فحذف ضمير الشان منهما كما حذف في قولهم اي العرب ان بك زيد مأخوذ والاصل
انه والى الوجه الاول والثالث اشار الناظم بقوله والتزم ضمير الشان او لام ابتدا
في موهم الغاء ما تقدما والوجه الاول اولى لان حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى
قد افلح من زكيها والاصل لقد افلح والوجهان الاخران ضعيفان اما ضعف الالغاء المذكور فلانهم
نزلوا التقديم مسند اليه في الجملة وهو اليا من اني منزلة تقديم المبتدا المطلوب للعامل
ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر اما اذا قدما
داخلين على العامل بطل الالغاء واما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف احد المفعولين
دون الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشان لانه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف
مناف لذلك فصل ويجوز بالاجماع حذف المفعولين لافعال القلوب اختصارا اي لدليل
عليهما نحو اين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله وهو الكميت يمدح اهل البيت باي كتاب ام

بآية سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فحذف في الآية مفعولا تزعمون وفي البيت مفعولا
تحسب لدلالة ما قبلهما عليهما اي تزعمونهم شركا وتحسبه اي حبهم عارا علي وعدل عن تقدير
يزعمون انهم شركاء وان كان هو الكثير الى تزعمونهم شركا لان الكلام في حذف المفعولين معا لا
في حذف ما يسد مسدهما واما حذفهما اقتصارا اي بغير دليل فعن سيبويه فيما نقل ابن مالك
وعن الاخفش والجرمي وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين المنع مطلقا سواء في ذلك
افعال الظن والعلم واختاره الناظم وحجتهم في ذلك ان العرب تجري هذه الافعال مجرى القسم
فتتلقاها بما تتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ولقد علمت لتأتين منيتي والجواب لا
يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بان تضمنها معنى القسم ليس بلازم وعن الاكثرين الاجازة
مطلقا لمجيء ذلك في افعال العلم كقوله تعالى والله يعلم وانتم لا تعلمون اعنده علم الغيب
فهو يرى اي يعلم والاصل والله اعلم يعلم الاشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا ونحو ذلك مما يعطيه
معنى الكلام وفي افعال الظن نحو ظننتم ظن السوء فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع وقولهم
في المثل من يسمع يخل اي يقع منه خيلة قال الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع
خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصاري
وليس الكلام فيه وعن الاعلم يوسف الشنتمري التفصيل فقال يجوز في افعال الظن لكثرة
السماع فيها دون افعال العلم وعن ابي العلا ادريس يجوز في ظن وخال وحسب لانه
سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه ويمتنع بالاجماع حذف احدهما اقتصارا اي لغير
دليل لان المفعولين هنا اصلهما المبتدا والخبر فكما لا يجوز الاتيان بمبتدا دون خبره ولا
دون مبتدا قبل دخول الناسخ فكذلك بعده والى امتناع حذف المفعولين او احدهما اقتصارا
اشار الناظم بقوله ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين او مفعول واما حذف احدهما ا

اي للدليل فمنعه ابو اسحاق ابن ملكون من المغاربة وطائفة وحجتهم ان المفعول في هذا الباب
مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه احد جزئي الجملة فلما تكرر طلبه امتنع
حذفه كذا قالوا او ما قالوه منتقض بخبر كان فانه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه
اذا دل دليل عليه واجازه الجمهور كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو
خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الاول للدلالة
عليه وكقوله وهو عنترة العبسي ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم تقديره
فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من
المحب المكرم مفتوحتان فرع اذا قلت زيدا ظننت قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما
ظننته قائما وعند ابن ملكون ومن وافقه اتهمت زيدا ظننته قائما او لابست قاله الموضح
في الحواشي تنبيه هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح عند النحويين وليس من الحذف
في شيء عند البيانيين لان غرض المتكلم مختلف في افادة المخاطب لانه تارة يقصد مجرد
وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل الى المصدر فتقول وقع ظن او علم وتارة
يقصد نسبته الى فاعله من غير تعلق بمفعول فتقول فلان يظن او يعلم فينزل الافعال في هاتين
الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال انه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر انه حذف منه
شيء واما اذا لم ينزل منزلة القاصر فلا بد من ذكرهما لان الغرض تعلق بافادتهما فصل تحكى
الجملة الفعلية بعد القول عند جميع العرب وكذا الاسمية عند بعضهم فلا يعمل القول في
جزئيها شيئا كما يعمل الظن لان الظن يقتضي الجملة من جهة معناها جزءاها معه كالمفعولين
في باب اعطيت فصح ان تنصبهما واما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح ان تنصب
جزئيها مفعولين لانه لم يقتضها من جهة معناها فلم يشبه باب اعطيت ولا ان تنصبها مفعولا

واحد لان الجملة لا اعراب لها فلم يبق الا الحكاية قاله ابن كاملها نعم وسليم بالتصغير قبيلة
من قيس غيلان وهو سليم ابن منصور بن عكرمة بن قيس ابن غيلان وسليم ايضا قبيلة بن خصفة
من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن ويعملونه فيهما اي في الجملة الاسمية عمل
ظن فينصبون المبتدا والخبر بالقول مطلقا من غير شرط من الشروط الآتية وعليه روي
قوله وهو امرؤ القيس ابن حجر الكندي يصف فرسا اذا ما جري شاوين وابتل عطفه تقول
هزيز الريح مرت باثائب بالنصب لهزيز على انه مفعول اول لتقول وجملة مرت باثاثب مفعول
ثان وشاوين تثنية شاو بسكون الهمزة وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن
المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والاثاب بفتح الهمزتين وسكون الثاء
المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع اثابة وهي نوع من الشجر وقوله وهو الحطيئة يصف جملا
اذا قلت اني آيب اهل بلدة وضعت بها عنه الولية بالهجر بالفتح لاني على انها مع معموليها
سدت مسد مفعولي قلت وآيب اي راجع واهل بلدة مفعول آيب والضمير في عنه يعود
الى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي توضع
تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والاصل فتحها نصف النهار عند اشتداد
الحر والى راي سليم اشار الناظم بقوله واجري القول كظن مطلقا عند سليم وغيرهم يشترط
في اعمال لفظ القول عمل ظن شروطا وهي كونه فعلا مضارعا فخرج المصدر والوصف
الماضي والامر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لانها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب
سوى به السيرافي قلت بالخطاب وسوى به الكوفي قل فيجوز على قولهما اعمال الماضي المسند
الى تاء المخاطب وفعل الامر نحو اقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا لجامع الاسناد الى ضمير
المخاطب ويشترط في المضارع اسناده للمخاطب لان الاعمال انما يكون مع فعل المخاطب

اذا استفهمته عن ظن نفسه خلافا لمن جوز اعمال المضارع المسند الى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل
اقول زيدا منطلقا ولا يقول زيدا عمرا منطلقا لا مرو لو قال واسناده للمخاطب وهو بحث
السيرافي الى اخره كان ابين للقوة ويشترط في زمن المضارع كونه حالا قاله الناظم
في شرح التسهيل ورد بقوله وهو عمر ابن ابي ربيعة اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول
الدار تجمعنا انشده سيبويه بنصب الدار على انها مفعول اول وتجمعنا مفعول ثان قال ابو حيان
وفيه رد على من اشترط الحال لانه لم يستفهمه عن ظنه في الحال ان الدار تجمعه واحبابه
بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه انتهى وهذا مبني على ان متى ظرف لتقول والحق انها
ظرف لتجمعنا لا لتقول وفيه نظر لان تقول على هذا يكون غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم
اعتماده على استفهام الا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا لحا
فقط على ما حكاه ابن الخباز في شرح الجزولية وليس التفريع عليه ويشترط في المضارع
المسند الى ضمير المخاطب كونه واقعا بعد استفهام بحرف او باسم سمع الكسائي من
العرب اتقول للعميان عقلا فعقلا مفعول اول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير
قال عمرو بن معدي كرب المذحجي علام تقول الرمح يثقل عاتقي اذا انا لم اطعن اذا الخيل
كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت الفها لدخول
الجار عليها والرمح بالنصب مفعول اول وجملة يثقل عاتقي في موضع المفعول الثاني واطعن
بضم العين يقال طعن يطعن بالضم اذا كان بالرمح ونحوه وطعن يطعن بالفتح اذا كان في
النسب واذا في الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد اذا السماء انشقت و
التقدير اذا لم اطعن انا لم اطعن واذا كرت الخيل كرت قال سيبويه والاخفش من البصريين
يشترط في الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب كونهما متصلين من غير حاجز بينهما فلو

قلت انت تقول زيد منطلق فالحكاية واجبة لان الفعل لما يجب تضمنه معنى الظن لانه
ليس مفهما عنه بل عن فاعله وذلك لانه ينافي ارادة الحقيقة منه وخولفا قال ابو حيان
وخالفهما الكوفيون وساير البصريين فاجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه
قولهم بان الاستفهام يطلب الفعل وانت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الا
سمين فينصبهما ورد بان الحكم انما هو للمذكور واما المضمر فلا عمل له الا في الاسم المشغول عنه
خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح في حواشي
التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا فيشكل قوله هنا فان قدرت الضمير وهو انت
فاعلا لمحذوف والنصب للمفعولين بذلك المحذوف جاز لنا فاعلينا امل واغتفر اجمع
الفصل بين الاستفهام والفعل بظرف زماني او مكاني او مجرور او معمول القول مفعولا
كان او حالا او غيرهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وكتظن اجعل تقول ان ولي مستفهما
به ولم ينفصل بغير ظرف او كظرف او عمل وان ببعض ذي فصلت يحتمل فالفصل
بالظرف الزماني كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام تقول البعد محتوما
فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف اليه وبينهما خماسي
محرف والدار مفعول اول لتقول وجامعة مفعوله الثاني وشملي مفعول جامعة والبعد مفعول
اول لتقول الثاني ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والاول منهما مفصول من الا
ستفهام بالظرف والثاني متصل بالاستفهام بام والفصل بالظرف المكاني كقولك
اعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك افي الدار تقول زيدا مقيما والفصل بالمعمول
نحو قوله وهو الكميت ابن زيد الاسدي اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا
ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثاني والاصل اتقول بني لوي جهالا وبني لوي

مفعوله الاول والمراد بهم قريش جمع الجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذي يظهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بني لؤي جهالا ام متجاهلين اي مظهرين الجهل حين استعملوا اهل اليمن على اعمالهم وقدموهم على بني مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك اسرعا تقول زيدا منطلقا لان المعمول المتقدم في نية التاخير قال السهيلي ويشترط ايضا في المضارع الا يتعدى باللام كما تقول لزيد عمرو منطلق برفعهما قال لانك اذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن الا قولا مسموعا لان الظن من افعال القلب وذكر انه تدل عليه اصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادي بتعليله في شرح التسهيل واقره ويجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو ام تقولون ان ابراهيم الآية بالتاء المثناة فوق وكسر ان في قراءة الخطاب للاخوين وابن عامر وحفص وروي علام تقول الرمح بالرفع على الحكاية واذا عمل القول عمل ظن فهل يجري مجراه في العمل خاصة ام في العمل والمعنى معا مذهب الجمهور انه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن في اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم انه قد يجري مجرى الظن في العمل ولا يتضمن معناه كقوله قالت وكنت رجلا فطينا هذا لعمر الله اسرائينا فليس المعنى على ظننت لان هذه المراة رات عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا اسرائينا لانها تعتقد في الضباب انها من مسخ بني اسرائيل والى هذا ذهب الاعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال ان يكون هذا مبتدأ واسرائينا خبره على تقدير مضاف اي مسخ بني اسرائيل فحذف المضاف الذي هو الخبر وبقي المضاف اليه على جره لانه غير منصرف للعلمية والعجمة لانه لغة في اسرائيل واذا اجري القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز في الظن من الالغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال في النهاية نعم وبحث الشاطبي المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن

قال انه يجري مجراه في المعنى والعمل قال بالجواز ومن وافق في العمل فقط قال بالمنع قلته
لقلتهما ولم اره لغيرهما باب ما ينصب مفاعيل ثلثة بالنصب بدلا من مفاعيل ولم
يقل ثلثة مفاعيل بالاضافة الافصح لان اضافة العدد بالصفة قليلة او ضرورة قاله ابو حيان نقلا عن
شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لان مفعولا اسم للفظ وهو غير
عاقل قال الموضح في الحواشي وهي اعلم واري اللذان كان اصلهما قبل دخول همزة
النقل عليهما علم ورأى المتعديان لاثنين وانما اقتصر عليهما علم ورأى وقوفا مع السماع
واما بقية اخواتهما وهي ظننت واخواتها فيمتنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا
ذلك على السماع وشذوا ان يقال اظننت زيدا عمرا قائما لانه لم ينقل عن العرب فالزيادة
عليه ابتداء لغة واجازه قوم منهم طردا للباب قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني وما ضمن
معناهما من نبأ بتشديد الموحدة وانبأ وخبر بتشديد الموحدة واخبر وحدث بتشديد الدال
نحو كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات فيري بضم اليا مضارع ارى والها والميم مفعوله
الاول والله فاعل واعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشري وهو مبني
على ان الاعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح في حواشيه وهذا قول المعتزلة
واما اهل السنة فيعتقدون ان الاعمال تجسم وتوزن حقيقة فيري على هذا بصرية وحسرات
حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذي اجازوه ممكن عندنا فانهم
اذا ابصروها حسرات فقد علموها كذلك والذي نقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك
رأى الحلمية سماعا نحو اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا الفشلتم فالكاف
فيهما مفعول اول والها والميم مفعول ثان وقليلا في الاول وكثيرا في الثاني مفعول ثالث
وفي هذه الامثلة رد على ابن الجنان حيث قال لم اظفر لفعل متعد لثلاثة الا وهو مبني

للمفعول كما في قول النابغة: نُبِّئتُ زرعة والسفاهة كاسمها يُهدي اليّ غرائب الأشعار
فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الاول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدي اليّ
مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الاعشى ميمون بن قيس: وأُنبئت قيساً
لم ابله كما زعموا خير اهل اليمن. فالتاء مفعوله الاول وقيسا الثاني وخير الثالث ومعنى
ابله اجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير: وخُبّرت سوداء الغميم مريضة فاقبلت
من اهلي بمصر اعودها. فالتاء المفعول الاول وسوداء الثاني ومريضة الثالث والغميم
بالغين المعجمة موضع وقول رجل من بني كلاب: وما عليك اذا أُخبرتني دنفا وغاب
بعلك يوما ان تعوديني. فالتاء المكسورة مفعول اول وياء المتكلم الثاني ودنفا الثالث
والدنف المريض وقول الحارث بن حلزة اليشكري: او منعتم ما تسألون فمن حُدّثتموه
له علينا العلاء. فالضمير المرفوع مفعول اول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده
مفعول ثالث والفعل في الجميع مبني للمفعول والى نصب هذه الافعال بمفاعيل ثلاثة
اشار الناظم بقوله: الى ثلاثة رأى وعلما عدوا اذا صارا ارى واعلما ثم قال: وكأرى
السابق نبّا اخبرا حدّث انبأ وكذاك خبّرا. وقال الناظم في شرح التسهيل ان الاولى
من ذلك يعني من نصب نبأ واخواته ثلاثة ان يحمل الثاني منها على نزع الخافض كما في
آية التحريم وكما في قول بعض العرب نُبّئت زيدا مقصرا عليه وكما قال سيبويه في نُبّئت عبد الله
والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وان فيه سلامة من التضمين
الذي هو خلاف الاصل انتهى ويجوز عند الاكثرين حذف المفعول الاول استغناء عنه
كما علمت كبشك سمينا ولا تذكر من اعلمته ويجوز الاقتصار عليه كما علمت زيدا ولا تذكر ما
اعلمته به لان الفائدة لا تنعدم في الاستغناء عن الاول ولا في الاقتصار عليه اذ قد يراد الاخبار

بمجرد العلم به او بمجرد اعلام الشخص المذكور هذا قول ابي العباس وابي بكر وابن كيسان وابي
خطاب وابن ابي الربيع وابن مالك والاكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن
ابن طاهر وابن خروف وابن عصفور الي انه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم
وهو قياس قول الاخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين انه يجوز الاقتصار عليهما ومنع
الاقتصار عليه واما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز حذف الثلاثة
لدليل وغيره وان لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لان قولك علمت وظننت لا
فائدة له لان الانسان لا يخلو غالبا من علم او ظن واما الاعلام فانه يخلو منه انتهى وللثاني
والثالث من المفاعيل الثلاثة بعد النقل من جواز حذف احدهما اختصارا اي لدليل
منعه اقتصارا اي بغير دليل ومن الالغاء والتعليق ما كان لهما قبل النقل والي ذلك الاشارة
لقول النظم وما لمفعولي علمت مطلقا للثان والثالث ايضا حققا خلافا لمن منع الالغاء
والتعليق مطلقا سواء كان مبنيا للفاعل ام للمفعول وهو ابو علي الشلوبين ونسبه
الي المحققين وخلافا لمن منعهما في المبني للفاعل وهو ابو موسي الجزولي فانه فرق بين
البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبني للمفعول لصيرورته مساويا في الحكم لباب علم
بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدي لاثنين ولا يجوز في المبني
للفاعل لان الفعل يكون اذ ذاك معملا ملغي في حالة واحدة وذلك تناقض وقال ابن
خطاب في الترشيح لا تلغي اعلم واخواتها لان منصوبيها لا ينعقد منهما حينئذ مبتدأ او خبر
لبقاء الاول غير مرتبط فان بنيتها للمفعول ووسطتها او اخرتها جاز ذلك اذ ليس حينئذ
الا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ او خبر ولم يؤثر فيهما شيئا ولنا من الادلة على الالغاء
في المبني للفاعل من النثر قول بعضهم البركة اعلمنا الله مع الاكابر فالبركة مبتدأ

مع الاكابر خبره واتى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا والخبر ومن النظم قوله

فانت ارانى الله امنع عاصم * وارأف مستكفى واسمح واهب * فانت مبتدا وامنع خبر

وارى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدا وخبره ودلنا على التعليق من النثر الفصيح

قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق جديد فالكاف والميم مفعول اول وجملة انكم

لفى خلق جديد فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث والفعل معلق عن الجملة

باسرها باللام ولذلك كسرت ان واذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد و

التقدير اذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الاول وما سد

مسد المفعولين ولا يصح ان يكون جملة ان وما بعدها جواب الشرط لان الحرف

الناسخ لا يكون فى اول الجواب الا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فان الله به عليم

ومن النظم قوله حذار فقد نبئت انك للذى * ستجزى بما تسعى فتسعد او تشقى * فحذار مكسور

الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول

الاول وجملة انك للذى فى موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنهما

باللام ولذلك كسرت ان قال ابن مالك فى النظم وغيره واذا كانت ارى واعلم

منقولتين من راى البصرية وعلم العرفانية المتعدى كل منهما لواحد تعديا بالهمزة لاثنين

نحو اريت زيدا الهلال اى ابصرته اياه واعلمت زيدا الخبر اى عرفته اياه قال الله تعالى

من بعد ما اراكم ما تحبون فالكاف والميم مفعول اول وما تحبون مفعول ثان واما واذ

يريكموهم اذ التقيتم فى اعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث وهذان المفعولان حكمهما

حكم مفعولى كسا فى الحذف لهما او لاحدهما لدليل وغيره وفى كون الثانى منهما لا يكون جملة

والى ذلك اشار الناظم بقوله * وان تعديا لواحد بلا همز فلاثنين به توصلا * والثان منهما

كسا في اثنين كسا ووجه الشبه بينهما ان الثاني فيهما خبر الاول لان الحلم خبر زيد في قولك اعلمت زيدا الحلم كما ان الثوب خبر زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الاول اعلمت الخبر وارايت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني اعلمت زيدا او ارايت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا اعلمت وارايت كما تقول كسوت و منع الالغاء والتعليق في المفعولين معا لانهما ليس اصلهما المبتدا والخبر فتبين قيل وفيه نظر في موضعين احدهما ان علم بمعنى عرف انما حفظ نقلها الى اثنين بالتضعيف لا بالهمزة نحو وعلم آدم الاسماء والموضع الثاني ان ارى البصرية سمع تعليقها بالاستفهام عن المفعول الثاني نحو رب ارني كيف تحيي الموتى فارني فعل ودعاء ويا المتكلم مفعوله الاول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على انها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لابي حيان وقد يجاب عن الاول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس نحو البست زيدا جبة على كسوته جبة في كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي انه سمع في علم نقلها بالهمزة الى اثنين فانه قال واما السماع في المتعدي فكثير وذكر امثلة منها علم الشي واعلمته اياه اي عرفته اياه هذا نصه فسقط القول بانه انما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة الى دعوى القياس مع وجود السماع وقد يجاب عن النظر الثاني بادعاء ان الرؤية هنا اي في ارني كيف تحيي الموتى علمية لا بصرية كما قال الحوفي في الم تر الى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وخرجها مخرج رؤية العين ويجوز مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم انتهى ذكره في سورة النساء ولك ان تقول ليس هذا من التعليق في شي بل جملة كيف تحيي في تاويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير ارني كيفية احيا

المولى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم ان التقدير وتبين
لكم كيفية فعلنا بهم على انا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز
ان تقول اكسني كيف شئت كما تقول ارني كيف تفعل لانه سؤال عن مفعول به قلته بحثا
ولم اره مسطورا فان صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم * والثاني منهما كثاني
اثنتي كساني اثني فهو به في كل حكم ذو ائتسا هذا باب الفاعل لغة من اوجد الفعل و

الفاعل

اصطلاحا اسم صريح ظاهر او مضمر بارز او مستتر او ما في تاويله اي الاسم اسند اليه
فعل تام متصرف او جامد او ما في تاويله اي الفعل مقدم اي الفعل وما في تاويله على
المسند اليه اصلي اصلي المحل في التقديم واصلي الصيغة فالاسم الصريح الظاهر نحو تبارك
الله والمضمر البارز نحو تباركت يا الله والمستتر نحو اقوم وقم والمؤول به اي بالاسم
ما اقترن بسابك لفظا او تقديرا والسابك هنا انّ وان وما دون لو وكي
نحو اولم يكفهم انا انزلنا اي انزالنا الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم
اي خشوع قلوبهم * يسر المرء ما ذهب الليالي * اي ذهابها ولا يقدر من هذه الا
حرف الا ان خاصة نحو وما راعني الا يسير اي الا ان يسير ولا تقدر انّ المشددة
ولا ما لعدم ثبوته ~~ولا ما لعدم ثبوته~~ ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من
هذه الاحرف الثلثة عند البصريين خلافا للكوفيين فلا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من
بعد ما راوا الايات ليسجننه حيث اولوا ليسجننه بالسجن بالفتح على انه فاعل بدا لا
لاحتمال ان يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا الى المصدر المفهوم منه و
التقدير ثم بدا لهم بدا كما جاء مصرحا به في قول الشاعر * بدا لي من تلك القلوص بداء
واليه ذهب المبرد ومن وافقه والفعل كما مثلنا من نحو تبارك الله او لم يكفهم

انا انزلنا و منه اي و من الفعل اتى زيد و نعم الفتى لا فرق في ذلك بين المتصرف
كاتى و الجامد كنعم و المؤول بالفعل ليشمل اسم الفاعل نحو مختلف في تاويل مختلف و الوانه
فاعل و صح اعماله لاعتماده على موصوف محذوف و التقدير صنف مختلف الوانه ولا
فرق في اسم الفاعل بين السالم كما مثله و غير السالم نحو منيرا وجهه في قولك اتى زيد
منيرا وجهه و هو المشار اليه في النظم بقوله: الذي كمرفوعي اتى :: زيد منيرا وجهه نعم الفتى
فاتى فعل ماض و زيد فاعل و منيرا حال من زيد و وجهه فاعل منيرا و صح عمله فيه لاعتماده
على صاحب الحال و هو زيد و امثلة المبالغة نحو ضراب او ضروب او مضراب او ضريب او
ضرب زيد حسن وجهه و اسم التفضيل نحو قوله: ما رايت امرا احب اليه البذل منك اليك
يا ابن سنان: و المصدر نحو قوله: الا ان ظلم نفسه المرء بين: و اسم المصدر نحو عجبت من
عطاء الدنانير زيد و اسم الفعل نحو هيهات العقيق و الظرف و شبهه المعتمدين نحو
من عنده علم الكتاب و افي الله شك قال ابو حيان او اسم موضوع موضع الفعل
نحو اياك انت و زيد ان تخرجا ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية لذلك اكد بالمنفصل
المرفوع و عطف عليه المرفوع و اياك وضع موضع احذر انتهى و قولنا تام مخرج
للفعل الناقص نحو كان زيد قائما فان زيدا لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح و قوله مقدم
رافع لتوهم و هم دخول نحو زيد من زيد قام في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدا
و قام متحمل لضميره و الجملة خبره و ينبغي ان يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن
الاعلم و ابن عصفور انهما قالا في فقلما: و صال على طول الصدود يدوم: ان و صال
فاعل يدوم المذكور لا محذوف و ان الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى و قوله اصيلا
المحل قيد مخرج لنحو قائم زيد ليس فاعلا لان المسند و هو قائم مقدم في اللفظ و اصله

الوانه مختلف

والصفة المشبهة نحو زيد

فازيد

لانه خبر

الثاني خبر وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون الى جواز كون قائم مبتدأ وان لم يعتمد على نفي او استفهام وزيد فاعل سدّ مسدّ الخبر فعلى قولهم يجب ادخاله في الحد ولا يحتاج الى قوله اصلي المحل وذكر اصالة الصيغة قيد مخرج لنحو ضرب زيد بضم اوله الفعل وكسر ثانيه فانها صيغة غير اصلية لانها مفرعة عن ضرب بفتحهما على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بانها صيغة اصلية تحتاج الى قيد لاخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فانها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو اعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني ان يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك وله احكام سبعة احدها الرفع لانه عمدة اولا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند وفاقا لسيبويه لا الاسناد خلافا لخلف الاحمر وقد ينصب شذوذا اذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق الثوبَ المسمارُ وكسر الزجاجَ الحجرُ برفع اولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستانس له بعضهم بقراءة عبد الله فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لامكان حمله على الاصل لان من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر وقد يجر لفظا باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا ان يدفع الله الناسَ او يجر بالفتح باسمه اي المصدر نحو قول عائشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امرأته الوضوء فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبّل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسيأتي ان اسم المصدر غير العلم والميمي انما يعمل عند الكوفيين والبغداديين او مجر بمن او الباء الزائدتين او اللام الزائدة فالاول

فالله

نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير اي ما جاءنا بشير والثاني نحو كفى بالله شهيدا اي كفى
الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون اي هيهات ما توعدون الحكم الثاني وقوعه
بعد المسند وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم اي على الفاعل ولكنه ذكر توطئة لقوله
فان وجد في اللفظ ما ظاهره انه فاعل قدم على المسند وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا
في المسند وكون المسند اليه المقدم اما مبتدأ في نحو زيد قام ففي قام ضمير مستتر هو
مرفوع على الفاعلية عائد على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد واما فاعلا حال كونه
محذوف الفعل في نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور والتقدير وان استجارك احد استجارك وانما لم يجعل احد مبتدأ واستجارك
خبره من غير حذف لان اداة الشرط موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي مختصة بالجمل
الفعلية على الاصح عند جمهور البصريين خلافا للاخفش والكوفيين فيجوز عندهم ان يكون
احد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه او نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره و
[لانه نكرة والنكرة لا يقع مبتدأ الا بالمسوغ]
جاز الامران الابتدائية والفاعلية في نحو بشر يهدوننا فبشر يجوز ان يكون مبتدأ وسوغ [أبشر]
الابتداء تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز ان يكون فاعلا بفعل محذوف
يفسره يهدوننا والتقدير ايهدينا بشر يهدوننا والارجح الفاعلية لان الغالب في الهمزة
دخولها على الافعال وجاز الامران في اانتم تخلقونه فانتم يجوز ان يكون مبتدأ وتخلقونه
خبره ويجوز ان يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والاصل اتخلقون تخلقونه فحذف
~~يفسره المذكور والاصل تخلقونه~~ فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم
ابدل من الضمير المتصل به ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل والارج
ح الفاعلية لان الاستفهام بالفعل اولى منه بالاسم وعورض بان في الفعلية فا

تخالفا في عطف ام نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب اولى من
التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني في تقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في البشر يهدوننا
لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون انتهى وهذه الارجحية وان كانت بالنسبة
الى شيء خاص مطلوبة في الجملة لاجل المعادلة واذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي
الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تاخير الفاعل عن المسند هو مذهب البصري وعن
الكوفي جواز تقديم الفاعل على المسند تمسكا بنحو قول الزباء بفتح الزاي والباء الموحدة المثناة وبين
من والمد ملكة الجزيرة ولعله من ملوك الطوائف: ما للجمال مشيها وئيدا اجندلا يحملن ام
حديدا وجه التمسك ان مشيها روي مرفوعا ولا جائز ان يكون مبتدا اذ لا خبر له لفظا
الا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين ان يكون فاعلا بوئيدا مقدما عليه فقد تقدم
الفاعل على المسند وهو المدعي ووئيد بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت
فدال مهملة التؤدة قاله الجوهري وفي القاموس الوئيد الرزانة والتاني وعندنا معشر
البصريين ضرورة والضرورة تبيح تقدم الفاعل على المسند كما تقدم او مشيها مبتدا
حذف خبره لسد الحال مسده اي يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا فحكمك مبتدا
حذف خبره لسد الحال مسده اي حكمك لك مثبتا قبل او مشيها بدل من ضمير الظرف
المنتقل اليه بعد حذف الاستقرار وذلك ان ما استفهامية في محل رفع على الابتدا
وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات
تخريجات ضعيفة اما الضرورة فلا داعي اليها لتمكنه من النصب على المصدرية او الجر
على البدلية من الجمال بدل اشتمال واما الابتدائية فتخريج على شاذ كما مر في بابه واما الابدال
من الضمير فلانه اما بدل بعض او اشتمال وكلاهما لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه

لفظا او تقديرا او على تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو ان الضمير المستتر
في الظرف ضمير ما الاستفهامية واذا ابدل منهما منه وجب ان تقترن بهمزة
الاستفهام لان حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به في المغني فان قلت ما فائدة
الخلاف بين اهل البلدين قلت فائدته تظهر في التثنية والجمع فتقول على راي
الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالافراد فيهما ولا يجوز ذلك على راي البصريين
بل لابد من الضمير المطابق في قام الحكم الثالث من احكام الفاعل انه لابد منه لان
المسند حكم ولابد للحكم من محكوم عليه فان ظهر الفاعل في اللفظ بان نطق به ظاهرا
او مضمرا نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك واضح وان لا يظهر في اللفظ فهو ضمير
مستتر راجع اما لمذكور مقدم على المسند كزيد قام كما مر في الحكم الثاني ففي قام ضمير مستتر
مرفوع على الفاعلية راجع الى زيد المذكور قبله او راجع لما دل عليه الفعل المسند المستتر
فيه الضمير كالحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مومن ولا يشرب الخمر حين يشربها
وهو مومن ففي يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع الى الشارب الدال عليه
يشرب بالالتزام اي ولا يشرب هو اي الشارب لان يشرب يستلزم شاربا وحسن
ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني لفساد المعنى او راجع لما دل عليه الكلام او دل عليه   وليس براجع الى الزاني م
الحال المشاهدة فالاول نحو كلا اذا بلغت التراقي ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية راجع الى الروح الدال عليها سياق الكلام اي اذا بلغت هي اي الروح
والتراقي اعالي الصدر والثاني نحو قولهم اي العرب اذا كان غدا فأتني نصب غدا
وقوله وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه: فان كان لا يرضيك
حتى تردني: الى قطري لا اخالك راضيا: ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان

مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما اي اذا كان هو اي ما نحن الآن عليه من سلامة في قلته هذا في المثال وفي البيت فان كان هو اي ما تشاهده مني ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما ان تكون تامة وان تكون ناقصة فان جعلتها ناقصة كان عذرا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وان جعلتها تامة كان عذرا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه اذا كان غد بالرفع على انه فاعل كان وقد قيل ان النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد اليا آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد فعل فاعل فان ظهر فهو والا فضمير استتر ففهم منه انه لا يجوز حذف الفاعل وعن الكسائي اجازة حذفه وتبعه السهيلي تمسكا بنحو ما اولناه من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في اربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الامر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام الا هند وفي افعل بكسر العين في التعجب اذا دل عليه متقدم مثله نحو اسمع بهم وابصر وفي المصدر نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم الرابع انه يجوز حذف فعله جوازا ان اجيب به نفي كقولك بلى زيد جوابا لمن قال ما قام احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية اي بلى قام زيد ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدا حذف خبره لم يطابق ومنه قوله تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت بل اعظم الوجد فاعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه اعظم الوجد تجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الامر اذا غشيه وقلبه مفعول يعر وشيء فاعله وبل للاضراب والاعظم الوجد شدة الشوق او اجيب به استفهام محقق اي ملفوظ به نحو نعم زيد جوابا

لمن قال هل جاءك احد فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعل مبتدأ
حذف خبره لفوات خبره لفوات مطابقة الجواب للسؤال منه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن
الله فالله فاعل لفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لان
مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتا
زاني وهو متعين لان القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على
ان المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ انه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن
سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم انتهى وهو معارض بالمثل
فيقال والدليل على انه مبتدأ انه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر
والبحر الى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال انه قدم لافادة الاختصاص ممنوع لان الفاعل
لا يجوز تقديمه على عامله على الاصح والاحسن ان يقال ان الجملة الفعلية في هذا الباب اكثر
فالحمل عليها اولى وان كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية او اجيب به استفهام
مقدر يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عليه الله كقراءة الشامي وابي
بكر يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل
واوجبه الخفاف لخفاء الاعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو
اولى مما بعده والآصال جمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل وجمع اصال على افاعل
ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكانه لما قيل يسبح له فيها
بالغدو والاصال قيل من يسبحه رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح
اسناد رجال الى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لان الرجال ليسوا مسبحين بفتح
الباء بل مسبحين بكسرها فالوقف دونهم وكقوله وهو ضرار بن نهشل يرثي اخاه يزيد بن نهشل كما

قيل يسبحه ٢

قال التفتازاني والنيلي وقال ابو عبيدة هو نهشل وقال العيني هو نهشل ايضا وقال بعضهم هو
الحارث بن نهيك النهشلي ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح فضارع
فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المصدر كانه قيل من يبكيه فقيل ضارع
ثم حذف الفعل كما قيل ان رجال فاعل فعل محذوف اي يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب
فاعل يبك المجزوم بلام الامر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذي ياتي اليك للمعروف
من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير
القياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية لمختبط وما مصدرية
والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لاجل اذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك
ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفي كل من الروايتين وجه حسن اما الاولى
فمن جهة جعل يزيد الذي هو ملاذ الضعفاء في صورة العمدة واما الثانية فمن جهة عدم الحذف
فهو اي حذف فعل الفاعل كما في الآية والبيت قياس وقال الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم
قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحق وكنيته ابو عمرو وابن جني بكسر الجيم واسكان الياء ليس
منسوبا وانما هو معرب كني واسمه ابو الفتح وهما من البصريين اجازا اكل الطعام زيد وشرب
الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور انه لا ينقاس والمرفوع في الآية والبيت خبر
مبتدا محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكي ضارع صرح بالتقدير الاول ابو حيان و
بالثاني صاحب البسيط وعلى القياس لا يجوز نحو يوعظ بالبناء للمفعول في المسجد رجل ان
يجعل رجل فاعل فعل محذوف لاحتماله للمفعولية والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس
فيجب ان يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد فانه يجوز ان
يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لان الفعل المبني للمفعول رفع رجال

اي يبكيه ضارع

متعلقه

على النيابة عن الفاعل ونايب الفاعل لا يكون الا واحدا كالفاعل وكانه لما قيل من يعظهم
قيل زيدا اي يعظهم زيد والى ذلك اشار الناظم بقوله * ويرفع الفاعل فعلا ضمرا
كمثل زيد في جواب من قرا * او استلزمه اي استلزم الفعل الرافع للفاعل ما ذكر قبله
من فعل كقوله وهو الفرزدق * غداة احلت لابن اصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف
والخمر * فالخمر مرفوع لفعل محذوف يستلزمه احلت اي وحلت له الخمر لان احلت
تستلزم حلت المجرد وحكي ان الكسائي سئل بحضرة يونس ابن حبيب عن توجيه رفع الخمر
في هذا البيت فقال باضمار فعل اي وحلت له الخمر فقال يونس ما احسن والله ما وجهته غير اني
سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن
سلام وغداة نصب على الظرفية وطعنة فاعل احلت وحصين بالجر بدل من ابن اصرم
وعطف بيان عليه وعبيطات مفعول احلت والعبيط بالعين المهملة الطري من اللحم
والسدايف بالسين المهملة والفا اخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان
حصين ابن اصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر واكل اللحم الطري حتى يقتل
قاتل قريبه فلما طعنه وقتله احلت له الطعنة شرب الخمر واكل اللحم الطري او فسره اي فسر
الفعل الواقع للفاعل ما بعده من فعل نحو وان احد من المشركين استجارك فاحد فاعل
فعل محذوف يفسره استجارك والتقدير وان استجارك احد والحذف في هذه الصورة الاخيرة
واجب لان استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض و
المعوض لتقدم الخلاف فيها والحكم الخامس من احكام الفاعل ان فعله وما هو بمنزلته
يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع افراده فكما تقول قام اخوك واقائم اخوك كذلك تقول
قام اخواك واقائم اخواك وقام اخوتك واقائم اخوتك وقام نسوتك واقائم نسوتك نحو حميد

المسند في الجمع لانه لو قيل قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن نسوتك لتوهم ان الاسم
الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم
توحيد المسند دفعا لهذا الايهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التانيث حيث
الحقوا علامة التانيث دون علامتي التثنية والجمع لان علامة التانيث لبيت بعلامة اضمار
فلا يلتبس بعلامة الاضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل قال الله تعالى قال رجلان
وقال الظالمون وقال نسوة والى هذا اشار الناظم بقوله وجرد الفعل اذا ما اسندا
لاثنين او جمع كفاز الشهدا وحكى البصريون عن طي وحكى بعضهم عن ازد شنوءة بفتح الهمزة
وسكون الزاي او السين قال في الصحاح ازد ابو حي من اليمن وهو بالسين افصح يقال
ازد شنوءة وازد عمان وازد السراة واختلف في تسميته ازدا او اسدا فقيل لانه كان كثير
العطا فقيل له ذلك لكثرة من يقول اسدى الي كذا وازدى الي كذا وقيل لانه كان كثيرا
والازد والاسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة نحو ضربوني
قومك وضربنني نسوتك وضرباني اخواك وفي الحديث او مخرجي هم قال صلى الله عليه
وسلم لما قال له ورقة ابن نوفل وددت ان اكون معك اذ يخرجك قومك والاصل او مخرجوي
هم فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقال عمرو بن ملقط الجاهلي الفيتا
عيناك عند القفا اولى فاولى لك ذا واقية فالفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعينا
نائب الفاعل فالحق الفعل علامة التثنية مع اسناده الى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل
ظرف بمعنى قرب القفا متعلق بالفيتا وذا واقية حال من المضاف اليه وهو الكاف وواقية
مصدر معناه الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب واولى فاولى لك وعيد اي قاربك
ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يضرب اذا اشتد الوغى فهو يلتفت الى ورائه مخافة

التابع

الا ينبغ فيتلقى بنياه عند قفاه من شدة الالتفات وقال امية: يلوموننى فى اشتراء النخيل
اهلى فكلهم الوم. فاهلى فاعل يلوموننى فالحق الفعل علامة الجمع مع انه مسند الى الظاهر و
اشترا مصدر مضاف الى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل باضافة المصدر
الى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدا والوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من
ليم بالبنا للمفعول كقيل اى وكلهم اكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل
وبعده: واهل الذى باع يلحونه كما لحى البايع الاول وقال الآخر: نتج الربيع محاسنا
القحنها غر السحايب فغر جمع غرا مؤنث اغر بمعنى ابيض فاعل القح والحقه علامة جمع
المؤنث وهى النون والسحايب جمع سحابة والقح نعت محاسنا جمع محسن كمساوى جمع
مسوء على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل الا ان الوصف اذا اسند الى جماعة الاناث
تلحقه الالف والتاء دون النون نحو اقايمات الهندات والصحيح عند سيبويه ومتابعيه
ان الالف والواو والنون فى ذلك المسموع احرف وان طيبا وازد شنوءة دلوا بها على التثنية
والجمع تذكيرا وتانيثا كما دل الجمع من العرب بالتاء فى نحو قامت على التانيث لجامع الفرعية من
الغير فالمثنى والجمع فرع الافراد كما ان المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم ان من
العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكانهم
ارادوا ان يجعلوا للجميع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة والى ذلك يشير
قول الناظم: وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسند. لا انها ضماير الفاعلين او ما
بعدها من الظواهر مبتدا وهى وما قبلها خبر على التقديم للخبر والتاخير للمبتدا او ما بعدها
تابع لها على الابدال من الضمير بدل من الضمير بدل كل من كل والصحيح ايضا ان هذه اللغة
وهى الحاق العلامات لا تمتنع مع المفردين او المفردات المتعاطفة بغير او خلافا

والفاعل ٤

لنزاعي ذلك بكسر ميم الجمع اي خلافا لمن زعم ان الظواهر مبتدآت ولمن زعم انها ابدال ولمن
زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات كالخضراوي في قوله لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا
قاموا زيد وعمرو وبكر وانما كان الصحيح انها حرف لا ضماير لقول الائمة من اهل اللغة ان ذلك لغة
قوم معينين ولتقديم الخبر كما يقول به الاول وللابدال من الضمير كما يقول به الثاني يجزما جميع
العرب ولا يختصان بلغة قوم باعيانهم قال ابن مالك في شرح التسهيل وانما كان الصحيح
ان هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات لمجيء قوله وهو عبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب
بن الزبير ابن العوام رضي الله عنهما تولى قتال المارقين بنفسه وقد اسلماه مبعد وحميم
فالحق علامة التثنية وهي الالف في اسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين
الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا اذا خرج من الجانب الاخر واسلماه خذلاه
يقال اسلمت فلانا اذا لم تعنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الابعاد والمراد به
الاجنبي من النسب والحميم القريب وقوله وهو عروة ابن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر ذريني
للغنى اسعى فاني رايت الناس شرهم الفقير واحقرهم واهونهم عليه وان كانا له نسب وخير
فالحق علامة التثنية وهي الالف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة
الكرم والمعنى وان كان للفقير نسب وكرم فهو احقر الناس واهونهم لاجل فقره وبهذين
البيتين رد ابو حيان على الخضراوي حيث قال لا نعلم احدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد
وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني وليس الرد بشيء لانه يمنع التخريج لا التركيب انتهى والحكم
السادس من احكام الفاعل انه ان كان مؤنثا انث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي جامدا
كان او متصرفا تاما كان او ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم وتاء تانيث تلي الماضي
اذا كان لانثى وبتاء المضارعة في اول المضارع ولم يتعرض له في النظم ويجب ذلك

التانيث في مسئلتين احداهما ان يكون الفاعل ضميرا متصلا لغائبة حقيقية التانيث
او مجازيته ونعني بحقيقي التانيث ماله فرج والمجازي خلافه فالحقيقة كهند قامت او تقوم
والمجازية نحو الشمس طلعت او تطلع انما وجب تانيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم ان ثم فاعلا مذكرا
منتظرا اذ يجوز ان يقال هند قام ابوها والشمس طلع قرنها بخلاف المضمر المنفصل نحو
هند ما قام الا هي والشمس ما طلع الا هي او ما يطلع الا هي فالتذكير واجب في النثر
لعدم التوهم المذكور لان الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المراة الحاضرة قمت او
اقوم فانه لا يمكن تانيثه وان كان ضميرا متصلا لمؤنث وتاء التانيث يجوز تركها في الشعر
مع اتصال الضمير ان كان التانيث مجازيا واليه اشار الناظم بقوله ومع ضمير ذي
المجاز في شعر وقع كقوله وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وارضا نافعتين
فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها وكان القياس ابقلت لان الفاعل
ضمير متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام لنثر
يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لان التانيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر
واستدل على ذلك بان الشاعر يمكنه ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل فلما عدل عن
ذلك مع تمكنه منه دل على انه مختار لا مضطر واجيب بانه انما يثبت ما ذكر بعد ثبوت ان
هذا الشاعر ممن يخفف الهمزة بالنقل وغيره فان من العرب من لا يجري في الهمز الا التحقيق
وقد يعارض بالمثل فيقال انما تثبت دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف
الهمز بالنقل ويؤيد ما قاله ابن كيسان ان الاعلم حكى في شرح ابيات كتاب سيبويه انه
روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على
ان قائله يختار النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة انما هو لما وبل الارض بالمكان فلا فرق

او ما تقوم الا هي

فاتى فى جانب التذكير بالنشر مرتبا على ترتيب اللف وفى جانب التانيث مختلطا كقولهم هو شمس و
اسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو
الذين فانه لا يقال فيه قالت الذين بالتانيث وان قيل انه جمع الذي وانما لم يجب
التانيث مع المونث المجازي لامرين احدهما ان التانيث غير حقيقي فتضعف العناية
به والثاني ان هذا المونث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المونث في جاءتني كتاب زيد
اي صحيفته والى ذلك اشار الناظم بقوله والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر كالتاء
مع احدى اللبن الا ان سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح المذكر والمونث اوجبت التذكير
في الفعل في نحو قام الزيدون وفي التنزيل قد افلح المومنون واوجبت التانيث في الفعل
في نحو قامت الهندات هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين خلافا للكوفيين فيهما فانهم
اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للكوفيين فيهما
فانهم اجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتانيث وخلافا للفارسي من
البصريين في جمع تصحيح المونث فانه انفرد عن اصحابه بجواز الامرين ووافق اصحابه في وجوب
تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه واحتجوا بنحو الا الذي آمنت به بنو اسرائيل
فانث الفعل مع جمع تصحيح المذكر وبنحو اذا جاءك المومنات فذكر الفعل مع جمع تصحيح المونث
وبنحو قوله فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الي ثم تصدعوا فذكر الفعل مع اسناده
الى جمع تصحيح المونث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لاجله وتصدعوا انصرفوا واجيب بان البنين
في قوله بنو اسرائيل والبنات في قوله بناتي لم يسلم فيهما لفظ الواحد اذ الاصل بنو فحذفت لامه
وزيد عليه واو ونون في التذكير والف وتاء في التانيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل
معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي ومحل الخلاف في تصحيح الجمعين اذا لم يحصل

تغير فيهما اما ما تغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى وبان التذكير في جاءك
المومنات للفصل بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضي امرأة او لان الاصل النساء
المومنات والنساء اسم جمع فحذف الموصوف وخلفته صفته فعوملت معاملته او لان ال
في المومنات اسم موصول مقدرة باللاتي فهي اي اللاتي اسم جمع وتقدم انه يجوز مع الفصل و
اسم الجمع التذكير والتانيث قيل وفي هذه الاجوبة الثلاثة الاخيرة نظر اما الاول فلان
الفصل يغير الا الارجح فيه التانيث وتركه مرجوح وقد اجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم
ان يكونوا قد اجمعوا على وجه مرجوح واما الثاني فلانه يلزم منه حذف الفاعل والبصري لا
يقول به فلا يحسن ارتكابه وفيه نظر لان الصفة قامت مقام الموصوف واما الثالث فلان
ال في نحو المومن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت
الموضح تبعا للنظم عن اسناد الفعل الى المثنى وحكمه حكم مفرده فان كان لمذكر وجب
تذكير الفعل نحو قال رجلان وان كان لمونث وجب تانيث فعله نحو قالت الهندان و
الحكم السابع من احكام الفاعل ان الاصل فيه ان يتصل بفعله لانه ينزل منه منزلة جزئه
ثم يجي المفعول بعدهما وقد يعكس ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجي الفاعل بعدهما وقد يتاخر
الفعل والفاعل ويتقدمهما المفعول وكل من ذلك المذكور من تقديم الفاعل على المفعول
وعكسه وتقدم المفعول على الفعل والفاعل جميعا جائز وواجب فهذه ست مسائل داخلة
تحت قول النظم ؛ والاصل في الفاعل ان يتصلا ؛ والاصل في المفعول ان ينفصلا ؛ وقد يجا
بخلاف الاصل ؛ وقد يجي المفعول قبل الفعل ؛ فاما جواز الاصل وهو تقديم الفاعل على المفعول
فنحو وورث سليمان داود فسليمان فاعل وداود مفعول واما وجوبه اي الاصل ففي مسئلتين
احداهما ان يخشى اللبس في الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول كضرب موسى عيسى

نحو موسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية الالتباس احدهما بالاخر وصور
ذلك ستة عشرة صورة قامت من ضرب اربع في مثلها وذلك ان يكونا مقصورين او اسما
ئين او موصولين او مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم واخر المفعول ان لبس حذر
فيتعين في هذه الصور ان يكون الاول منها فاعلا والثاني مفعولا قاله ابو بكر ابن السراج و
المتاخرون كالجزولي وابن عصفور وابن مالك في النظم وغيره وخالفهم في ذلك ابن
الحاج في نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد في كتاب سيبويه شئ من هذه الاغراض
الواهية محتجا بان العرب تجيز تصغير عمرو وعمر على عمير مع وجود اللبس وبان الاجمال من مقا
صد العقلا فان لهم غرضا في الاجمال كما ان لهم غرضا في البيان وبانه يجوز ان يقال زيد
وعمرو ضرب احدهما الاخر اذ لا يبعد ان القصد واحد ضرب احدهما من غير تعيين فيأتي باللفظ
المحتمل وبان تاخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق عند الاصوليين واللغويين وعند
فلا يمتنع ان يتكلم بالمجمل ويتاخر البيان الى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فانهما محتملان لتردد
هما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة او المفتوحة الفا وجائز شرعا على الاصح خلافا
للمعتزلة وكثير من اصحاب ابي حنيفة واصحاب الظاهر وابي اسحاق المروزي وابي بكر
الصيرفي لان المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الامر ولا حاجة لذلك الا
عند تعيين الامتثال فاما قبل ذلك فلا وبان الزجاج نقل في معانيه انه لا خلاف بين
في انه يجوز في نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها اي اسم زال ودعواهم الخبر وبالعكس انتهى النحويين
كلام ابن الحاج قال المرادي ولا يلزم من اجازة الزجاج الوجهين في الاية جواز مثل ذلك
في ضرب موسى عيسى لان التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك
واضح انتهى وكذلك يقال في الباقي فلو زال الالتباس لقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى

او معنوية كما قلت اكلمتري الجبلى جاز التقديم بلا خلاف المسئلة الثانية من مسئلتي وجوب
تقديم الفاعل على المفعول ان انحصر المفعول بانما نحو انما ضرب زيد عمرا فيجب تقديم الفاعل على
المفعول اتفاقا لانه لو اخر انقلب المعنى وذلك لان معنى قولنا انما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر فاذا اخر وقيل انما ضرب عمرا زيد جاز ان
يكون زيد ضاربا لشخص آخر وكذا الحصر بالا عند ابي موسى الجزولي وجماعة من المتأخرين
فانهم اوجبوا تاخير المفعول المحصور بالا نحو ما ضرب زيد الا عمرا واجاز البصريون والكسائي
والفراء وابن الانباري من الكوفيين تقديمه اي المفعول مع الا على الفاعل كقوله
وهو دعبل بن علي الخزاعي ولما ابى الا جماحا فؤاده ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل فقدم
المفعول المحصور بالا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الاسراع والجموح من
الرجال الذي يركب هواه فلا يرده شيء وقوله وهو مجنون بني عامر تزودت من ليلى
بتكليم ساعة فما زاد الا ضعف ما بي كلامها فقدم المفعول المحصور بالا وهو ضعف على
الفاعل وهو كلامها وقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين وهل ينبت الخطي الا وشيجه
وتغرس الا في منابتها النخل فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بالا على
نائب الفاعل وينبت بضم الياء مضارع انبت والخطي بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء
الرمح المنسوب الى الخط وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم
ووشيجه بالشين والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر وتغرس بالبناء
للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع الا على الفاعل يدعي تقدير عامل
للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان
يكون مستثنى نحو ما قام الا زيدا او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما

وهو النخل لانه بمثابة الفاعل ح

قام احد الا زيدا فاصل وما ظن من هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل
المرفوع في هذه الابيات ليس واقعا في مركزه الاصلي لانه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل الا تقديرا
لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا الى ذلك محتجين بان الشيء اذا حل في موضعه لا ينوى به
غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وما بالا او بانما انحصر
اخر وقد يسبق ان قصد ظهر واما توسط المفعول بين الفعل والفاعل فجائز نحو ولقد جاء ال
فرعون النذر فالنذر فاعل جاء وال فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل ونحو
خاف ربه عمر فعمر فاعل وربه مفعول قال جرير يمدح عمر ابن عبد العزيز جاء الخلافة او كانت له
قدرا كما اتى ربه موسى على قدر فموسى فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر
اتصاله بضمير الفاعل المتاخر لتقدمه في الرتبة واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو خاف ربه عمر و
المراد به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه واما وجوبه اي وجوب توسط المفعول بين الفعل و
فاعله ففي مسئلتين احدهما ان يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه فا
براهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم فمعذرتهم فاعل
مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وانما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود ضمير على المفعول
وهو متاخر لفظا ورتبة ولاجل ذلك لا يجيز اكثر النحويين نحو زان نوره الشجر بتقديم الفاعل
على المفعول لا في نثر ولا في شعر واجازه فيهما الاخفش وابن جني من البصريين وابو عبد الله
الطوال بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين وابن مالك في التسهيل في باب الضمير
احتجاجا في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك باعمال الثاني حكاه سيبويه واجازه البصريون وضربته
زيدا بابدال زيد من الهاء باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من
تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر نحو قوله وهو النابغة او ابو الاسود او عبد الله بن همام

رد على اختلاف جزى ربه عني عديا ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فربه
فاعل وهو متصل بضمير عائد على عديا وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق
واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الاعلم ليس بشيء و
انما هو دعاء عليه بالأبنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من لطف
الهجو والصحيح جوازه في الشعر فقط للضرورة وهو الانصاف لان ذلك انما ورد في الشعر فلا
يقاس عليه واما الاعمال والبدل فمستثنيان لمجيئهما على خلاف الاصل اذ الاصل و
الكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فمتى جاء ما يخالفه فلا يعول
عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثني بيع العرايا بخرصها تمرا الى الجداد مما هو خارج
من القواعد والى ذلك اشار في النظم فقال وشذ نحو زان نوره الشجر والمسئلة الثانية
في مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله ان يحصر الفاعل بانما باتفاق نحو انما يخشى
الله من عباده العلماء فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول
والمعنى ما يخشى الله من عباده الا العلماء وكذا الحصر بالا عند غير الكسائي فانه يجب تأخير
الفاعل المحصور بالا نحو ما ضرب عمرا الا زيد واحتج الكسائي على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور
بالا بقوله ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قط الا جبأ بطلا فقدم الفاعل المحصور
بالا في الموضعين والاصل ما عاب فعل ذي كرم الا لئيم ولا جفا بطلا الا جبأ وعاب
بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء
الموحدة وفي آخره همزة غير ممدود والجبان ومقابله البطل وهو الشجاع وقوله نبئتهم عذبوا
بالنار جارهم وهل يعذب الا الله بالنار فقدم الفاعل المحصور بالا على المجرور بالباء
وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والاصل ما يعذب احد احدا بالنار الا الله ونبئتهم

مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الاول قايم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله
الثاني وجملة بدلوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول بدلوا الا المفعول الثالث خلافا
للعيني وقوله فلم يدر الا الله ما هيجت لنا عشية اناء الديار وشامها فقدم الفاعل المحصور بالا
على المفعول وهو هيجت لنا والاصل فلم يدر ما هيجت لنا الا الله وعشية منصوب على الظرفية
والاناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالانجاد وزنا ومعنى والوشام
بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام ايضا من الوشم لقال وشم يده
وشما اذا غرزها بالابرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت في غير الكتاب اي قد ير للمنصوب
والمجرور غير المحصورين في هذه الابيات ونحوها عاملا فقدر فقيل فعل ذي كرم عاب وقيل
بطلا جفا وقيل بالنار يعذب وقيل ما هيجت دريا نآء على ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعدها
الا في مستثنى او وما بالا او بانما الحصر آخر وقد سبق ان قصد ظهره واما التقدم المفعول
على الفعل والفاعل جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل
الذي بعده ويجوز في غير القرآن تاخيره واما وجوبا اي وجوب تقديم المفعول على الفعل و
الفاعل جميعا ففي مسئلتين احداهما ان يكون المفعول حالة الصدر كان يكون اسم استفهام
نحو فاي ايات الله تنكرون فاي مفعول مقدم لتنكرون او اسم شرط نحو ايا ما تدعوا فله الا
سماء الحسنى فايا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بايا فكل منهما عامل
في عامله لكن وجهين مختلفين المسئلة الثانية من وجوب تقديم المفعول على عامله ان
يقع عامله بعد الفاء الجزائية في جواب اما ظاهرة او مقدرة وليس له اي لعامل المفعول
منصوب غيره اي غير المفعول مقدم نعت منصوب عليها اي على الفا مثال اما المقدرة
نحو وربك فكبر تقديره واما ربك فكبر ومثال اما الظاهرة نحو فاما اليتيم فلا تقهر وانما وجب لتقديم

المفعول فيهما حذرا من ان تلي الفا اما الملفوظة او المقدرة فتفصل بينهما بالمفعول فان
قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ما هنا في المفعول فالجواب انها انما تمنع ما
بعدها ان يعمل فيما قبلها اذا كانت في مركزها الاصلي وهي هاهنا ليست فيه لانها مؤخرة
من تقديم وكان حقها ان تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما امكن ولكنها زحلقت
الى الفعل حذرا من ايلائها اما بخلاف ما اذا كان للفعل منصوب غير المفعول به مقدم على
اما فانه يكتفي بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول نحو اما اليوم فاضرب زيدا
فالفاصل وهو فعل الامر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل
فاستغني عن تقديم المفعول تنبيه يدرك بالتامل فيما تقدم ان كان الفاعل والمفعول به
ضميرين متصلين ولا حصر في احدهما وجب تقديم الفاعل على المفعول كما هو الاصل فيهما
كضربته فالتاء فاعل والهاء مفعول اذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعذر الاتصال في
الفاعل واذا كان المضمر المتصل احدهما فان كان المضمر مفعولا والظاهر فاعلا وجب
في المضمر وصله بالفعل وتأخر الفاعل الظاهر عن المفعول كضربني زيد لانه لو قدم الفاعل
في الحالة هذه وجب ان يؤتى بالضمير منفصلا مع امكان اتصاله وان كان المضمر فاعلا
والظاهر مفعولا وجب في المضمر وصله بالفعل ووجب اما تأخر المفعول الظاهر عن الفاعل
او تقديمه عليه وعلى الفعل معا كضربت زيدا وزيدا ضربت حذرا من ارتكاب الانفصال
مع التمكن من الاتصال وكلام الناظم في النظم يوهم امتناع التقديم للمفعول على الفعل
كزيدا ضربت لانه سوى في النظم بين هذه المسئلة وهي مسئلة ضربت زيدا ومسئلة ضربه
موسى عيسى في وجوب تأخر المفعول فيهما عن الفاعل فقال وأخر المفعول ان لبس حذر
او اضمر الفاعل غير منحصر فاقتضى انه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى تقديم

المفعول على الفعل والصواب ما ذكرنا من جواز نحو زيدا ضرب اذ لا لبس وامتناع نحو عيسى
ضرب موسى لئلا يتوهم ان عيسى مبتدا وان الفعل متحمل لضميره وان موسى مفعول وحاصل
ما ذكره الموضح من اول الحكم السابع الى هنا من احكام الوجوب انه يجب تقديم الفاعل على
المفعول في ثلاث مسايل ان تخشى اللبس وان يكون المفعول محصورا فيه وان يكون
الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وانه يجب توسط المفعول في مسئلتين ان يكون
الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وان يكون الفاعل محصورا فيه وانه يجب تقديم المفعول على
عامله في مسئلتين ان يكون له صدر الكلام وان يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وانه
يجب تاخر الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما
ظاهرا وانه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير في المفعول بين تقديمه على الفعل وتاخره عن
الفاعل في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا و
الجواز فيما عدا ذلك هذا باب النائب عن الفاعل قال ابو حيان لم ار مثل هذه الترجمة لغير
ابن مالك والمعروف باب مفعول الذي لم يسم فاعله قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق
من هو او لغرض لفظي كالايجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكاصلاح السجع كقولهم
من طابت سريرته حمدت سيرته فانه لو قيل حمد الناس سيرته لاختلت السجعة قال
الموضح في شرح القطر وغيره وكتصحيح النظم كما وقع للاعشى ميمون بن قيس في قوله في
فتنة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد علقتها عرضا وعلقت رجلا غيري وعلق اخرى
ذلك الرجل فبني علق في المواطن الثلثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى
لتصحيح النظم اذ لو قال علقني الله اياها وعلقها الله رجلا غيري وعلق الله اخرى ذلك
الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق

المتاع او الم العلم
السارق ٣

اي تعلّقها عرضا من غير قصد قال في الصحاح وقولهم علقتها عرضا اذا هوي امرأة اي اعترضت لي فعلقتها من غير قصد انتهي واسم هذه المرأة هريرة كما صرح به في بيت اول القصيدة في قوله ودّع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا ايها الرجل وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذي عشقته هريرة عشق امرأة غيرها او لغرض معنوي كان لا يتعلق بذكره غرض اي قصد نحو فان احصرتم واذا حييتم اذا قيل لكم تفسحوا اذ ليس الغرض من هذه الافعال اسنادها الي فاعل مخصوص بل الي اي فاعل كان وحيث حذف الفاعل فينوب عنه في رفعه وعمديته ووجوب التأخر عن فعله واستحقاقه للاتصال به وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه وتانيث الفعل لتانيثه ان كان مؤنثا غير مجرور واحد فاعل نيابة عن اربعة بيانها لواحد الاول منها المفعول به لانه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في جواز اضافة المصدر اليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين واللام نحو وغيض الماء وقضي الامر والاصل غاض الله الماء وقضي الله الامر فحذف الفاعل للعلم به وانيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد ان كان منصوبا وعمدة بعد ان كان فضلة وواجب التأخر عن الفعل بعد ان كان جائز التقديم عليه والي ذلك اشار الناظم بقوله ينوب مفعول به عن فاعل فيما له الثاني المجرور كما عبّر به البصريون سواء كان الفعل لازما للبناء للمفعول ام لا فالاول نحو ولما سقط في ايديهم والثاني نحو قولك سير بزيد لان المجرور بالحرف مفعول معني فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه ابو علي الرندي بالراء والنون النائب ضمير المصدر المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو اي السقوط وسير هو اي السير لا المجرور بالحرف المعدي لانه لا يتبع علي المحل اي محل المجرور

اذا ناب عن الفاعل بالرفع فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب الى زيد وعمرو برفع التابع
فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر
الرفع كقوله طلب المعقب حقه المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا انه ليس بالنائب برفع المظلوم ح
النائب ولانه اي المجرور قد يتقدم على عامله نحو كان عنه مسؤلا فلو كان عنه هو النائب
لما تقدم على عامله لانه هو مسؤلا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك اذ لا يتقدم الا الاصل الفرع الا حيث يتقدم
ولانه اي المجرور اذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فانه اذا تقدم كان
مبتدأ نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما ان الفاعل اذا تقدم كان مبتدأ
نحو زيد قام واجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما ولان الفعل لا
يؤنث له اي للمجرور المؤنث اذا ناب عن الفاعل في نحو مر بهند وكل مؤنث ينوب عن
الفاعل فان الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الاربع ان المجرور لا ينوب
عن الفاعل وقال الجمهور لنا من الادلة على نيابة المجرور في لسان العرب قولهم سير بزيد
سيرا بالنصب فانابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لابهامه بل الفوه منصوبا ولو انابوه
لرفعوه واذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره اولى بالمنع لكونه اشد ابهاما منه واما كونه يرجع
الى معهود فالاصل عدمه ولنا من الاجوبة انه انما يراعي محل لظهر اعرابه في الفصيح من
الكلام وهو المجرور بحرف زائد ومدخوله ظرف فالاول نحو لست بقائم ولا قاعدا بالنصب اتباعا
للمحل قائم فانه يظهر اعراب محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله فان
لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل بنصب دون الثانية اتباعا
للمحل دون الاولى فان اعرابها النصب بتجرد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فان لم تجد
دون عدنان بخلاف المجرور بحرف اصلي معه نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب اتباعا للمحل

المجرور المنصوب على المفعولية او مر بزيد الفاضل بالرفع اتباعا لمحل المجرور المرفوع
على النيابة عن الفاعل فلا يجوز ان خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح حذف الجار وتعدية
الفعل اليه بنفسه مع دون ان وانّ وفي الاشذ وذا فلا تقل مررت زيدا بالنصب على
المفعولية ولا مر زيد بالرفع على النيابة عن الفاعل واذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته واما
قوله لسلكن في نجد وغورا غائرا بالنصب فالصحيح انه منصوب بفعل محذوف اي ولسلكن
غورا لا بالعطف على محل نجد فسقط قولهم لانه لا يتبع على المحل بالرفع واما قولهم ولانه يتقدم
لو كان عنه مسئولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير
المصدر كما قالوا وانما النائب في هذه الاية ضمير راجع الى ما رجع اليه اسم كان وهو المكلف
المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسئولا هو اي المكلف وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل
لئلا يخلو مسئولا من ضمير فيكون مسندا الى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم واما قولهم ولانه تقدم
لم يكن مبتدا فذاك حيث لم يمنع مانع وامتناع الابتداء في المجرور بحرف اصلي لعدم التجرد
من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها كذا اجاب ابن عصفور واجاب الخفاف بانه
قد يتفق في بعض الفاعلين انه لا يجوز ان يتقدم مبتدا فالنائب احق واجدر وذلك نحو نعم
امراة هند اذ لو قيل هي نعم امراة لم يجز لان المبتدا حينئذ يصير عائدا على شيء من الجز مؤخر
انتهى وقد يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل انه لا يجوز ان يتقدم بالكلية فضلا عن ان يكون
مبتدا وذلك انهم اجازوا النيابة في لم يضرب من احد اتفاقا لان الجر بالحرف الزائد كلا
جر مع امتناع من احد لم يضرب لان من لا تزاد في الايجاب لا لوقوع احد في الاثبات لان
في تعميره مسوغ لذلك كقوله اذا احد لم تعنه شان طارق نص عليه ابن مالك في التسهيل
في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء واما قولهم ولان الفعل لا يونث له

نحو مرّ بهند فلانه لمّا لم يظهر للفعل تاثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث
الفعل له فاما ان تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمول
على معنى ان تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة ولئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التانيث
في الفعل المسند الى المؤنث المجرور بالحرف فقد قالوا في كفى بالله شهيدا ان المجرور فاعل
مع امتناع كفت بهند بتانيث الفعل مع ان الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك اذا كان
مجرورا بحرف اصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج
من ثمرة وما تحمل من انثى بتانيث الفعل مع ان فاعله مجرور بحرف زائد واختلف في
امتناع كفت بهند فقال الزجاج لان كفى متضمن معنى اكتف وفعل الامر لا يؤنث لتانيث
فاعله وقال ابن السراج ان فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر اي
كفى الاكتفاء بهند ورد بان ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين
الثالث مما ينوب عن الفاعل مصدر متصرف مختص بصفة او غيرها نحو فاذا نفخ في
الصور نفخة واحدة فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه
موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله
وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على ان يكون نائب فاعله المقدر على
الاصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه ويمتنع سير سير لعدم الفائدة اذ المصدر المبهم مستفاد
من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند اليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما اذا كان مختصا
فان الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة واذا امتنع سير سير مع
اظهار المصدر فامتناع سير بالبناء للمفعول على اضمار ضمير السير احق بالمنع لان ضمير المصدر
المؤكد اكثر ابهاما من ظاهره خلافا لمن اجازه كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد انما

اجاز اجلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب اراد ان فيه ضمير المصدر وتبعهما
ابو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز ان يقول قيم
وقعد فيضمر المصدر كانك قلت قيم القيام وقعد القعود انتهى والصحيح المنع واما قوله
وهو امرؤ القيس الكندي وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوءك وان يكشف
غرامك تدرب فالنائب عن الفاعل بيعتلل هو اي ضمير مصدر مختص بلام العهد او
بصفة محذوفة والمعنى ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود او اعتلال ثم خصصه
بعليك اخرى في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لانه انما
يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال محذوفة للدليل الدال عليها وهو عليك المذكور
قبل الفعل وحذفت كما تحذف الصفات المخصصة للموصوفات للدليل كقوله تعالى
فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الاية
قاله في المغني واضمار ضمير المصدر النوعي اجازه سيبويه لان الفعل لا يدل عليه قاله
ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسوءك من الاساءة جواب الشرط الاول وتدرب
بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني والاعتلال الاعتذار
يقال اعتل عليه بعلة اعتذر عليه عن قضاء غرضه بعذر وبذلك التوجيه يوجه وحيل
بينهم بالنصب فيكون المعنى وحيل هو اي الحول المعهود او حول بينهم الا ان الصفة
هنا مذكورة وبذلك يوجه ايضا قوله وهو طرفة ابن العبد فيا لك من ذي حاجة حيل
دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله فيكون المعنى حيل له اي الحول المعهود او حول دونها
وليس النائب الظرف فيهما لانه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الاخفش انه
اجاز في لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك ان يكون الظرف في موضع رفع مع فتحه

قال ابو علي وتلميذه ابن جني فتحة اعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور
ولو قرئ وحيل بينهم او روي وحيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع و
كما روي وما شربت حد الموت والموت دونها بالرفع ايضا لجاز ولم يحتج الى هذا التوجيه و
بذلك يوجه ايضا قوله وهو الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين ابن علي
رضي الله عنهم يغضي من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم فيكون المعنى يغضي الاغضاء يغضي حياء
المعهود او اغضاء من مهابته ولا يقال النائب المجرور من وهو مهابته لكونه مفعولا له قاله ابن
جني فيما كتب على الحماسة وتبعه ابو البقاء في شرح لمع ابن جني فقال والجمهور على منع نيابة
المفعول له خلافا للاخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع ان المفعول له مبني على سؤال مقدر فكانه
من جملة اخرى انتهى وبهذا يعلل منع نيابة الحال لانه مبني على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا
للكسائي وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قياما خلافا للفراء الرابع مما
ينوب عن الفاعل ظرف زماني او مكاني متصرف مختص فالزماني نحو صيم رمضان والمكاني
نحو جلس امام الامير فرمضان وامام ظرفان متصرفان لانهما يخرجان عن الظرفية الى الفاعلية
والمفعولية والاضافة وغيرهما ومختصان بالعلمية في الاول والاضافة في الثاني ويمتنع نيابة
نحو عندك ومعك وثم بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ومعك وثم لامتناع رفعهن وخصهن
بالذكر لانهن لا يتصرفن تصرفا كاملا الا ان من تدخل عليهن فما لا ينصرف بحال كقط وعوض
اولى بالمنع ويمتنع نيابة نحو مكانا وزمانا اذا لم يقيدا بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان
ولا صيم زمان لعدم الفائدة لان الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما في
الاول ووضعا في الثاني فان قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم
زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لان الفعل لا يدل على خصوصية الوصف

والى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف اشار الناظم بقوله وقابل من ظرف او من
مصدر او حرف جر بنيابة حري حيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور
لا ينوب غير المفعول به مع وجوده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا ينوب بعض هذي
ان وجد في اللفظ مفعول به لان غير المفعول به انما ينوب بعد ان يقدر مفعولا به مجازا
فاذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لان تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الا
صل بغير موجب واجازه الكوفي اي اجاز الكوفيون ان ينوب غير المفعول به مطلقا مع و
جوده من غير شرط اي سواء تأخر النائب عن المفعول به او تقدم عليه فالاول كقراءة ابي جعفر
ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فبني يجزي للمفعول واناب المجرور بالباء عن الفاعل مع و
جود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيدا واجازه الا
خفش بشرط تقديم النائب على المفعول به كالمثال الثاني وكقوله وانما يرضي المنيب ربه
ما دام معنيا بذكر قلبه فمعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك اصله معنوي كمضروب اعل
بقلب الواو ياء وادغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء
وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه وكقوله وهو رؤبة لم يعن بالعلياء الا
سيدا ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى فيعن مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبا
لعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول
النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والاخفش واجاب جمهور البصريين عن البيتين بانهما
ضرورة وعن القراءة بانها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل ان يكون النائب
عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا اي
ليجزي الغفران قوما وانما اقيم المفعول به غاية ما فيه انه المفعول الثاني وذلك جائز انتهى فان

لم يوجد المفعول به فقال الجزولي لتساوت البقية واختار ابن عصفور اقامة المصدر و
ابو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور ومسئلة وغير النايب مما معناه يتعلق بالرافع للنايب
عن الفاعل واجب نصبه لفظا ان كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس امامك ضربا
شديدا فرفع زيدا على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر ومن ثم اي من اجل انه
يجب نصب ما عدا النايب نصب المفعول الذي لم ينب عن الفاعل سوا كان الاول ام الثاني
في نحو اعطي زيد دينارا واعطي دينار زيدا ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين جزء
ما لم يسم فاعله او واجب نصبه محلا ان كان غير النايب جارا ومجرورا نحو فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور وعلة
ذلك النصب الواجب لفظا او محلا لما عدا النايب ان الفاعل لا يكون الا واحدا فكذلك
نايبه لا يكون الا واحدا فينصب ما عداه والى هذا اشار الناظم بقوله وما سوى النايب
مما علقا بالرافع النصب له محققا وهل نصبه بالرافع للنايب فيكون متعديا او برافع
الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان اصحهما الاول ويعزى لسيبويه فصل واذا
تعدى الفعل لاكثر من مفعول واحد فنيابة الاول جايزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة
اتفاقا نقله ابن هشام الخضراوي وابن ابي الربيع وابن الناظم في شرح النظم والصواب
ان بعضهم اجازه ان لم يلبس بغيره نحو اعلمت زيدا كبشك سمينا فتقول اعلم زايد كبشك سمينا
قاله ابو حيان في النكت الحسان وقال الشاطبي اجاز بعض المتاخرين اقامة الثالث لكن
مع حذف الاول واجري فيه الخلاف في الثاني والزم ابن الحاج من قال باقامة الثاني
ان يقول باقامة الثالث اذ لا فرق بينهما قال الشاطبي وهو الزام صحيح انتهى واما لم يذكر
الناظم حكم الثالث لانه داخل في حكم الثاني فيأتي فيه الخلاف الآتي فيه ويكون الصحيح فيه

الجواز ان لم يلتبس وهو قضية كلام التسهيل واما الثاني ففي باب كسا وهو ما ليس خبرا
في الاصل عن الاول ان التبس نحو اعطيت زيدا عمرا امتنع نيابة الثاني اتفاقا للالتباس لتقدم او
تاخر لان كلا منهما يصلح ان يكون معطى ولا يتبين الماخوذ من الآخذ الا بالاعراب فلو
قيل اعطي عمر زيدا او اعطي زيدا عمرو لتوهم ان عمرا آخذ وزيدا ماخوذ والغرض العكس و
قال بعض المتاخرين ينبغي ان يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما في ضرب موسى عيسى فيكون
المقدم هو المسند اليه وان لم يلتبس نحو اعطيت زيدا درهما جاز نيابته مطلقا سواء
اعتقد القلب ام لا وسواء كان الثاني نكرة والاول معرفة ام لا لان زيدا آخذ والدرهم
ماخوذ ابدا وقيل يمتنع مطلقا طردا للباب فيتعين نيابة الاول لانه فاعل معنى وقيل
يمتنع نيابة الثاني ان لم يعتقد القلب في الاعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب
مرفوعا فان اعتقد القلب جاز والنائب في الحقيقة هو الاول لا الثاني نيابة الثاني مع
انتفاء القلب مجازي صوريا ورفعه مجاز كما ان نصب الاول مجاز فهو من اعطاء
المرفوع اعراب المنصوب وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر
الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم وقيل يمتنع نيابة الثاني ان كان نكرة والاول معرفة
قاله الفارسي فلا يقال اعطي درهم زيدا ويتعين اعطي زيد درهما لان المعرفة احق بالاسناد
اليها من النكرة وحيث قيل بالجواز في الثاني فقال البصريون اقامة الاول اولى لانه
فاعل معنى وقيل عن الكوفيين انهم قالوا ان كان الثاني نكرة والاول معرفة فاقامته
قبيحة وان كانا معرفتين استويا في الحسن قاله المرادي نقلا عن الكوفيين في شرح
التسهيل وقال ابو حيان محل الخلاف اذا كان درهما منصوبا باعطي اما من جعله
منصوبا بغير اعطي وقدر له فعلا آخر تقديره ياخذ درهما فلا يصح على مذهبه اقامته [illegible]

معمولا لاعطى لانه معمول لغيره انتهى والمفعول الثاني في باب ظن وهو ما كان خبرا في الاصل
عن الاول قال قوم كثيرون تمتنع نيابته مطلقا سواء البس ام لم يلبس وسواء كان جملة
ام لا وسواء كان نكرة والاول معرفة ام لا للالباس في النكرة نحو ظن افضل منك
افضل من زيد اذا كان افضل من زيد هو الاول وفي المعرفة نحو ظن صديقك زيدا
اذا كان زيد هو الاول وليعود الضمير على المؤخر من المفعولين ان كان الثاني نكرة و
الاول معرفة لان الغالب في الثاني كونه مشتقا وهو حينئذ اي حين اذ ناب عن الفاعل
شبيه بالفاعل لانه مسند اليه الفعل المبني للمفعول فرتبته التقديم نحو ظن قائم زيدا ففي
قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول غير نائب عن الفاعل و
قائم متقدم الرتبة لانه نائب عن الفاعل ولا يصح ان يعود من المرفوع ضمير على المفعول
الا في الشعر وهذا القول اختاره ابو موسى الجزولي وابن هشام الخضراوي وقيل تجوز
نيابة الثاني في باب ظن ان لم يلبس نحو ظن قائم زيدا وتمتنع ان يلبس نحو ظن عمرو زيدا
اذا كان عمرو مفعولا ثانيا ولم يكن جملة اسمية او فعلية لان الفاعل ونائبه لا يكونان
جملة على الاصح وهذا القول اختاره ابن طلحة والسيرافي في الاقناع وابن الانباري
وابن عصفور وابن مالك وجماعة من المتاخرين وقيل يشترط في اقامة الثاني ان
لا يكون نكرة والاول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا برفع قائم لانه يؤدي الى الاخبار
بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض في الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد
نص على هذا المعنى سيبويه في كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبي والمفعول
الثاني في باب اعلم اجازه قوم منهم الجزولي والشلوبين في التوطئة وتلميذه ابن الحاج
في الرد على المقرب اذا لم يلبس فيمتنع اعلم زيدا عمرو قائما ومنعه قوم منهم الخضراوي

والابذي بضم الهمزة وتشديد الباء الموحدة نسبة الى ابذة بلد بالاندلس وابن عصفور لان
المفعول الاول وقع عليه الاعلام فهو مفعول صحيح لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة ولان
اصله الفاعلية فهو احق لما كان ملتبسا به واما المفعولان الاخران فاصلهما مبتدا وخبر
شبههما في نصبهما بمفعولي اعطى فاطلاق المفعولية عليهما مجاز ولان السماع انما جاء باقامة
الاول قال الفرزدق: ونبئت عبد الله بالجو اصبحت كراما مواليها لئيما صميمها: فالتاء
المفعول الاول نائبة عن الفاعل وعبد الله علم قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول
الثالث واسم اصبحت ضمير مستتر فيها يعود الى عبد الله وانثها باعتبار القبيلة وكراما
خبر اصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد
الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشيء خالصه والمراد
اتباع القبيلة ورؤساؤها والمعنى اخبرت ان القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها
كرام ورؤساؤها لئام وقد تبين مما ذكر من جريان الخلاف في ثاني كسا واشتراط كون
الثاني في باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف في الثالث في باب اعلم ان في النظم
امورا غير مناسبة وهي حكاية الاجماع على جواز اقامة الثاني من باب كسا حيث لا لبس
قال وباتفاق قد ينوب الثان من باب كسا فيما التباسه امن وعدم اشتراط كون
الثاني من باب ظن ليس جملة حيث قال في باب ظن واري المنع اشتهر ولا ارى منعا
اذا القصد ظهر وايهام ان اقامة الثالث من باب اعلم غير جائزة بالاتفاق ان لم يذكره
مع المتفق عليه وهو اقامة الاول ولا مع المختلف فيه وهو اقامة الثاني ولعل هذا الصنيع
الموهم هو الذي غلط ولده في شرح النظم حتى حكى الاجماع على الامتناع فهذه ثلاثة
امور والاولان مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين احدهما ان الناظم وان لم

يتعرض الثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لان الثالث في باب اعلم هو الثاني
في باب علم وقد ذكر الثاني فلو ذكر الثالث لكان ذلك تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار
والثاني ان ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهي ثابتة كما نقله الموضح اول
الفصل عن الخضراوي فلا ينسب حاكيها الى غلط غاية ما في الباب ان حاكي الاتفاق لم
يقف على الاختلاف ص يضم اول فعل المفعول الذي لم يسم فاعله مطلقا سواء كان ماضيا
ام مضارعا والى ذلك اشار الناظم بقوله فاول الفعل اضممن ويشركه في الضم ثاني الماضي المبدوء
بتاء زائدة معتادة سواء كانت للمطاوعة ام لا فالثاني كتضارب والاول نحو تعلم وتدحرج
وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازا من التاء في نحو قولهم ترمس الشيء بمعنى رمسه فالتاء
زائدة ولا يضم ثاني فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادي والى تاء المطاوعة اشار
الناظم بقوله والثاني التالي تا المطاوعة كالاول اجعله بلا منازعة ويشركه ثالث
المبدوء بهمز الوصل سواء كان متعديا ام لازما فالثاني كانطلق والاول نحو استخرج والى
واليه اشار الناظم بقوله وثالث الذي بهمز الوصل كالاول اجعلنه كاستحلي وفي جمل الز
جاجي لا يجوز ان يبني الفعل اللازم عند اكثر النحويين انتهى وخصه ابو البقاء بما لا يتعدى
بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بانه لو بني للمفعول لبقي الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال
ويكسر ما قبل الآخر من الماضي واليه اشار الناظم بقوله والمتصل بالاخر اكسر في مضي
كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر واختاره قطرب قال
الخضراوي وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة في
المعتل اللام فتنقلب الياء الفا فتقول في رأى زيد رأى زيد بفتح الهمزة وهي لغة طيء فتحصل في
معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه ويفتح ما قبل الآخر في المضارع واليه

اشار الناظم بقوله واجعله من مضارع منفتحا هذا كله في صحيح العين السالم من التضعيف
واما اذا اعتلت عين الماضي وهو ثلاثي كقام من الواوي وباع من اليائي او كان على
وزن افتعل وانفعل كاختار من اليائي وانقاد من الواوي وانباع من اليائي فلك في
العين كسر ما قبلها باخلاص او اشمام الضم فينقلب الالف ياء فيهما واخلاص الكسر لغة
قريش ومن جاورهم واشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس واكثر بني اسد قال الشاطبي في
كيفية الاشمام ثلاثة مذاهب احدها ضم الشفتين مع النطق بالقاف فتكون حركتها بين
حركتي الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثاني ضم الشفتين قبيل النطق
بها لان اول الكلمة مقابل لآخرها فكما ان الاشمام في اولها قبل النطق بكسر الحرف انتهى
قال المرادي الاقرب ما حرره بعض المتاخرين فقال كيفية النطق به ان يلفظ على فاء الكلمة
بحركة تامة مركبة من حركتين افرازا لا شيوعا جزء الضمة يتقدم وهو الاقل يليه جزء الكسرة
وهو الاكثر ومن ثم تمحضت الياء انتهى وثالث اخلاص الضم فتنقلب الالف واوا واليه افاد
الثلاثي المعتل العين اشار الناظم بقوله واكسر او اشمم فاثلاثي اعل عينا وضم جا كبوع
فاحتمل واشار الى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله وما لفا باع لما العين تلي في
اختار وانقاد وشبه ينجلي قال روبة في الضم الخالص ليت وهل تنفع شيئا ليت شيئا
ليت ليت شبابا بوع فاشتريت فبوع مبني للمفعول وهو خبر ليت الاولى وشبابا
اسمها وليت الاخرة توكيد للاولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيئا
مفعول مطلق اي نفعا وفاقا للموضح لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل
معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل للنفي بدليل انه روي وما ينفع شيئا ليت والواو للاعتراض
وقال آخر حوكت على نيرين اذ يحاك تختبط الشوك ولا تشاك فحوكت من الحياكة مبنيا

في الاواخر بعد الفراغ من اسكان الحرف فكذلك يكون الاشمام ٣

الحياكة وهي النسج مفعول للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع الى الحلة ونيرين
تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولحمته ايضا فاذا
نسج على نيرين كان اصفق واصفا فيها تخبط الشوك ولا يؤثر فيها شيئا وهذه اللغة وهي
الضم الخالص لغة قليلة موجودة في كلام هذيل وبني فقعس ودبير الجميع وهما من فصحاء
بني اسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح
حكيت عن بعض تميم وادعى ابن سذرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في افتعل كا
ختار وانفعل كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور وانقود والمشهور الاول وهو قول
ابن عصفور والابدي وابن مالك وينطق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما ينطق بالحرف
الثالث قاله ابن مالك وادعى ابن مالك امتناع ما البس من كسر خفت وبعت او ضم
مبنيات للمفعول والى ذلك اشار في النظم بقوله وما بشكل خيف لبس يجتنب واشكل
قبل باعن للمفعول خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا فحذفت الفاعل ثم بنيتهن
للمفعول واسندت الى تاء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم فلو قلت خفت
وبعت بالكسر في الخاء والباء وعقت بالضم في اوله لتوهم انهن فعل فاعل وانعكس المعنى
المراد فتعين انه لا يجوز فيهن الا الاشمام او الضم في خفت وبعت الاولين والكسر في عقت
الثالث وتعين ان يمتنع الوجه الملبس وهو الكسر في الاولين والضم في الثالث وجعله
المغاربة مرجوحا لا ممنوعا فقالوا ان العرب تختار الكسر في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة
وتختار الضم في الفا اذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر ولهذا لم يلتفت سيبويه
في ذلك للالباس بل اجاز الاوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لان الالباس
غير مانع لحصوله في الاسم والفعل والاسم نحو مختار اذ يحتمل ان يكون وصفا للفاعل او للمفعول

ومع ذلك اعلوه بقلب اليا الفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل
تكون اليا مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة والفعل كمختار اذ يحتمل ان يكون مبنيا
للفاعل وان يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك ادغم فعلى تقدير البنا للفاعل تكون الراء الاولى
مكسورة وعلى تقدير البنا للمفعول تكون مفتوحة واوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف وهو
ما كان عينه ولامه من جنس واحد نحو شُدَّ ومُدَّ بضم الفا وتشديد الدال فيهما والحق قول
بعض الكوفيين انه الكسر في الفا جايز ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم ان لغة مطردة
للعرب يجرونها فيها فعل من المضاعف الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسرون اوله فيقال
رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت والكسر هو لغة بني ضبة
بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فيهما تاء تانيث وهو ابن ادّ بن مرة قال الدما
ميني وقال ابو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من
قضاعة تنسب اليها جماعة كذا في مختصر الانساب انتهى ويمكن ان يكونا قبيلتين ضبط
كل منهما واحدة ولغة لبعض تميم وقرا علقمة ويحيى بن وثاب ردت الينا ولو ردوا بالكسر
فيهما بنقل كسرة العين الى الفاء حملا له على المعتل وجوز ابن مالك الاشمام ايضا فقال
في التسهيل وقد تشم فاء المدغم وقال المهابادي من يشم من العرب في قيل وبيع من المعتل
اشم هنا يعني في المضعف فتحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص
والاشمام والضم الخالص كما اشار اليه الناظم بقوله وما لباع قد يرى لنحو حب وعلى الكسر
يلغز فيقال ما وجه رفع الما في قولهم ان الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه ان اصله ان
زيد الماء في الحوض اذا صبه فحذف الفاعل وانيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت
الينا بكسر الراء واستفدنا من تعيين الفعل اذا بني للمفعول ان صيغته مفرعة عن صيغة المبني

للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد الى انها صيغة اصلية مستقلة
بنفسها غير مغيرة من شيء وسياتي في التصريف توجيه كل من القولين هذا باب الاشتغال وحده
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل متصرف او اسم يشبهه ناصب لضميره بواسطة او بغيرها او لملابس ضميره
ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه اذا
التقرر ذلك فتقول اذا اشتغل فعل متاخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ
ذلك الاسم المتقدم كزيدا ضربته او لمحله اي المحل ذلك الاسم المتقدم كهذا ضربته
والى هذا اشار الناظم بقوله ان مضمر اسم سابق فعلا شغل عنه بنصب لفظه او المحل
ذهب جمهور الشارحين الى ان نصب اللفظ او المحل انما هو للضمير المشتغل به العامل
ان العامل اذا وصل الى الضمير بنفسه نصب لفظه واذا فصل اليه بحرف جر نصب
محله والتحقيق ان نصب الاسم او المحل انما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح والا الضمير
لا ينصب له لفظ فالاصل جواب اذا ان ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان احدهما
راجح لسلامته من التقدير للعامل وهو الرفع بالابتدا فما بعده من الجملة الفعلية في
موضع رفع على الخبرية للمبتدا والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل وجملة الكلام
من المبتدا والخبر حينئذ اي حين اذ جعل الاسم المتقدم مبتدا جملة اسمية لتصدير
ها بالاسم والوجه الثاني من الوجهين مرجوح لاحتياجه الى التقدير للعامل وهو النصب
فانه ينصب بفعل موافق للفعل المذكور فيما يلايمه محذوف وجوبا لان الفعل المذكور
مفسر له ولا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي
ساجدين فتوكيد خلافا لمن اجاز الجمع بين المفسر والمفسر فما بعده اي بعد الاسم
المتقدم لا محل له لانه مفسر للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الاصح وقال

والمعنى ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة تفسيرية وان
حصل بها تفسير انتهى وجملة الكلام من الفعل المحذوف وما بعده حينئذ اي حين اذ
جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف جملة فعلية لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا
الوجه المرجح مراتبه متخالفة فالنصب في نحو زيدا ضربته اقوى من النصب في نحو زيدا ضربت
اخاه والنصب في زيدا ضربت اخاه احسن من النصب في زيدا مررت به والنصب في زيدا
مررت به احسن من النصب في زيدا مررت باخيه قاله المرادي في تلخيص شرح ابي حيان
على التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله: فالسابق انصبه بفعل اضمرا حتما موافق
لما قد اظهرا وزعم الكسائي ان نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر والغي الضمير وزعم
تلميذه الفراء انهما منصوبان بالفعل المذكور لانهما في المعنى كشيء واحد ويرد عليهما ازيدا
مررت به وازيدا هدمت داره ثم قد يعرض لهذا الاسم المتقدم ما يوجب نصبه وما يرجحه وما
يسوي فيه بين الرفع والنصب ولم يذكر المصنف من الاقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم في
النظم بقوله: وان تلا السابق ما بالابتدا يختص فالرفع التزمه ابدا كذا اذا الفعل تلا
ما لم يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد لان حد الاشتغال السابق اول الباب لا يصدق
عليه لانه يعتبر فيه ان يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه
لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية وسيتضح ذلك في التنبيه الاول الآتي فيجب
النصب اذا وقع الاسم المتقدم بعد ما يختص بالفعل كادوات التحضيض بحاء مهملة ومنها
وبضادين معجمتين نحو هلا زيدا اكرمته و اهمله في الارتشاف وادوات الاستفهام غير الهمزة
نحو هل زيدا رايته فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رايت ولا يجوز رفعه لان
هل اذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل ولا يجوز هل زيدا رايت الا في

الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائي في ذلك فاجاز ان يليها الاسم الذي بعده

فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال في النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما

تقدم في صدر الكتاب من ان هل مشتركة بين الاسماء والافعال مقيد عند غير الكسائي

بما اذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيد اخوك فانها اذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه بخلاف

ما اذا كان الفعل في حيزها فلا بد خلها عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني

وغيره ومتى عمر القيته فيجب النصب لما ذكر وسيأتي الكلام على الهمزة في المسالة الثالثة و

ادوات الشرط نحو حيثما زيد القيته فاكرمه فيجب النصب الا ان هذين النوعين وهما ادوات

الاستفهام غير الهمزة وادوات الشرط لا يقع الاشتغال بعدها الا في الشعر عند سيبويه واما

في نثر الكلام فلا يليها الا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمر القيته وحيثما زيد القيته فاكرمه

الا ان كانت اداة الشرط اذا مطلقا سواء كان الفعل ماضيا ام لا او ان بكسر الهمزة وسكون

النون والفعل ماض لفظا او معنى فيقع الاشتغال بعدهما في نثر الكلام نحو اذا زيد القيته فاكرمه

او اذا زيد تلقاه فاكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع اذا وتقول في

ان والفعل ماض لفظا ان زيدا القيته فاكرمه ومعنى فقط ان زيدا لم تلقه فانتظره ويمتنع

الاشتغال في نثر الكلام بعد ان الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو ان زيدا تلقه بحذف الالف

فاكرمه لان ان لما جزمت الفعل قوي طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما اذا لم تجزمه لفظا اما

لمضيه واما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره ويجوز الاشتغال في

الشعر بعد ان الجازمة لفعل التفسير نحو ان زيدا تلقه فاكرمه وتسوية الناظم في النظم بين

ان وحيثما مردودة لان الاشتغال بعد حيثما لا يقع الا في الشعر واما بعد ان فانه ان كان الفعل

المشغول ماضيا لفظا او معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وان كان مضارعا مجزوما

اما فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه ان الغرض من التسوية بينهما انما هو في وجوب
النصب حيث وقع الاشتغال بعدها واما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة
الناظم ناطقة بذلك وبضدها والنصب حتم ان تلا السابق ما يختص بالفعل كان وحيثما
ويترجح النصب في ست مسائل احداها ان يكون الفعل المشتغل طلبا وهو الامر والدعاء
خبر او شرط ولو كان الدعاء بصيغة الخبر المقابل للانشاء فالامر نحو زيدا اضربه والدعاء بصيغة
الطلب نحو اللهم عبدك ارحمه والدعاء بصيغة الخبر نحو زيدا غفر الله له فالنصب فيهن بفعل
محذوف من لفظ الاولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك
ورحم زيدا غفر الله له وانما يرجح النصب فيهن على الرفع لان الطلب انما يكون بالفعل فكان
حمل الكلام عليه اولى ولان في الرفع الاخبار بالطلب وحق الخبر ان يكون محتملا للصدق و
الكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال ابو علي كنت استبعد اجازة سيبويه الاخبار
بجملتي الامر والنهي مر في قوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وانما
وجب الرفع في نحو زيد احسن به لان الضمير المجرور بالباء في محل رفع على الفاعلية عند سيبويه و
زيدت الباء لاصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا ان قلنا الضمير في محل نصب لان
فعل التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وانما اتفق السبعة عليه
على الرفع في نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة لان الفاء مانعة من
على الاشتغال فان تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية فحذف المضاف الذي
هو حكم واقيم المضاف اليه مقامه وهو الزانية والزاني وحذف الخبر وهو الجار والمجرور
بعد تمام الجملة استوفت الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستانفة فلم يلزم
الاخبار بالجملة الطلبية وهي فاجلدوا عن المبتدا وهو الزانية والزاني ولم يتقدم عمل فعل فيه جملة

محل

والزاني ٢

مستانفة في مبتدأ محذوف اي بغير ذلك الفعل من جملة اخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه و
وذلك لان الفاء لا تدخل عنده في الخبر في نحو هذا المثال فانه يمنع زيادة الفاء في خبر المبتدأ ما لم يكن
المبتدأ موصولا بفعل او ظرف وصلة ال غير ذلك ولاجل منع سيبويه زيادة الفاء في خبر
المبتدأ اذا لم يكن موصولا بفعل او ظرف قال في قوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة
الحيين خلو كما هيا ان التقدير هذه خولان هذا معقول قول سيبويه فجعل خولان خبر المبتدأ
محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستانفة بل ما من زيادة الفاء في خبر المبتدأ غير الموصول واجاز الا
خفش زيادتها في الخبر مطلقا ونقله ابن اياز في نتيجة المطارحة عن الفارسي وابن جني
وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والاعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا وخولان بفتح
الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة واكرومة بضم الهمزة من الكرم
كالاعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حي والمراد حي ابيها وحي امها يعني ان اكرمهما ثابتة
من جهتي نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الازواج خبر اكرومة وكما جار
ومجرور بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هي مبتدأ محذوف الخبر والجملة
صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هي عليه وقال المبرد الفاء في
فاجلدوا لمعنى الشرط لان الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء في خبره كما تدخل في
جواب الشرط والمعنى ان زنيا فاجلدوهما ولا يعمل الجواب في الشرط فكذلك ما شبههما
هو بمنزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب في الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب في
المبتدأ المشبه للشرط وما لا يعمل لا يفسر عاملا فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الا
شتغال فالرفع على الابتداء عندهما واجب والخبر على قول سيبويه محذوف وعلى قول المبرد
مذكور وهو فاجلدوا وقال ابو علي الفارسي من جعل الفاء زائدة اجاز النصب في زيد فاضربه

انشد ثعلب احمد بن يحيى يا رب موسى اظلمي و اظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه المعنى
اظلمنا وقرا عيسى ابن عمر وابن ابي عبلة والسارق والسارقة بالنصب وقال ابو محمد
عبد الله بن محمد ابن السيد بكسر السين وسكون اليا اخر الحروف وهو البطليوسي و
ابو الحسن طاهر ابن احمد ابن بابشاذ بالتركيب كلمة اعجمية تتضمن معناها والفرح و السرور
ويختار الرفع في الاسم المنظور فيه الى العموم بالامر كالاية ونحوها السارق والسارقة
فاقطعوا لشبهه بالشرط في العموم والابهام ويختار النصب في الاسم المنظور فيه الى
الخصوص بالامر كزيدا اضربه لعدم مشابهته للشرط المسئلة الثانية مما يترجح فيه
النصب ان يكون الفعل المشتغل مقرونا باللام او بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر و
خالدا لا تهنه فان قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل بما لا يعمل لان اللام ولا الطلبيتين
لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت اجاب ابن عصفور بانهم اجروا الامر باللام مجرى
الامر بغيرها واجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه الخبر ومنه زيدا
لا يعذبه الله برفع يعذب لانه نفي بمعنى الطلب فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره
رحم الله زيدا لان عدم التعذيب رحمة ويجمع المسئلتين هذه والتي قبلها قول الناظم واختير
نصب قبل فعل ذي طلب فان ذلك الفعل المصاحب الطلب صادق على شيئين على
الفعل الذي هو طلب كالامر والدعاء وعلى الفعل المقرون باداة طلب كالمقرون
باللام ولا الطلبيتين المسئلة الثالثة ان يكون الاسم المشتغل عنه واقعا بعد شي
الغالب في ذلك الشي ان يليه فعل واليه اشار الناظم بقوله وبعد ما ايلاؤه الفعل غلب
ولذلك امثلة منها همزة الاستفهام نحو البشر ابشرا منا واحدا نتبعه فيترجح نصب بشر بفعل محذوف
يفسره المذكور لان الغالب في الهمزة ان تدخل على الافعال وانما يجب دخولها على الافعال

كما في اخواتها لانها ام الباب وهم يتوسعون في امهات الابواب ما لم يتوسعوا في غيرها
فان فصلت الهمزة من الاسم المشغول عنه فالمختار الرفع نحو انت زيد تضربه لان الاستفهام
حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل وهذا ان جعلت انت مبتدأ كما هو راي سيبويه وان جعلته
فاعلا بفعل مقدر والفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة
داخلة في التقدير والفصل بعد حذفه كما هو راي الاخفش فالمختار النصب لان الهمزة
الفعل الا في نحو اكل يوم زيدا تضربه فيترجح النصب لان الفصل بالظرف وهو كل يوم يغتفر
يوم يغتفر كلا فصل وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل وقال ابن الطراوة ان
كان الاستفهام عن الاسم فالرفع واجب نحو ازيد ضربته ام عمرو لان الضرب محقق وانما
الشك في المفعول فالاستفهام عن تعيينه وحكم ابن الطراوة بشذوذ النصب في قول
جرير يمدح تغلبة وريا حا ويذم طهية والخشاب . اثعلبة الفوارس ام رياحا عدلت بهم
طهية والخشابا بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره احقرت ثعلبة ولا يجوز اضمار عدلت
لتعديه بالبا قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة وباء موحدة و
الفوارس نعته وان كان جمعا نظرا الى معنى اهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء
مهملة وطهية بضم الطا المهملة وفتح الها وتشديد اليا اخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة
وبالشين المعجمة كلها قبايل قال الموضح في الحواشي وفي مسايل الزجاجي قال سال مروان
الاخفش عن ازيدا ضربته ام عمروا فقال الاخفش المختار النصب لاجل الالف فقال المستفهم عنه
هنا الاسم لا الفعل وانما ينبغي ان يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا
القياس عندي ولكن النحاة اجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام
الذي هو في الاصل للفعل فظهر بهذا ان ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب

ازيدا ضربته ام عمرا بالنصب انتهى وقال الاخفش اخوات الهمزة في ترجيح النصب كالهمزة نحو
ذلك نحو ايهم زيدا ضربه فايهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر ايهم زيدا
ضربه فاليهم والتقدير ايهم ضرب زيدا ومن امة الله ضربها فمن بفتح الميم مبتدأ وامة الله منصوب
بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب امة الله ومنها اي من الاشياء النفي بما او لا او ان
نحو ما زيدا رايته او لا زيدا رايته او ان زيدا رايته فيترجح النصب لانهم شبهوا احرف النفي باحرف
الاستفهام في ان الكلام معها غير موجب وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع في الاسم بعد ما
وقال ابو عبد الله بن الباذش بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة وابن الحاج
حروف ولا يترجح النصب مع هذه الاحرف وانما الرفع والنصب يستويان لانهما على دخولها
الاسماء والافعال بخلاف غيرها من احرف النفي وهي لم ولما ولن فانها مختصة بالافعال
فحكمها حكم ان الشرطية في وجوب النصب ان اضطر شاعر الى ذلك قاله ابن مالك في
شرح الكافية ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه قاله الناظم في شرح الكافية ونصه
ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فاكرمه لانها تشبه ادوات
الشرط فلا يليها في الغالب الا فعل فان اقترنت بما صارت اداة شرط واختصت بالفعل
انتهى وهو في ذلك تابع لسيبويه فانه قال اذا وحيث مما يقبح بعده ابتداء الاسماء واذا وقعت
الفعل على شيء من سببه نصبت في القياس تقول اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وحيث زيدا تجده
فاكرمه ونوزع سيبويه في اذا لانها عنده مختصة بالافعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح ان لا
المنازعة في حيث فقال وفيه نظر والعجب منه انه وافق الناظم في المغني فقال واضافة حيث
الى الفعلية اكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا اراه انتهى ولعل وجه
النظر في قوله فاكرمه فانه يوهم انه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين

ومن جازي بها من الكوفيين اوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا المسئلة الرابعة

ما يترجح فيه النصب ان يقع الاسم المشتغل عنه بعد عاطف غير مفصول ذلك العاطف

من الاسم باما المفتوحة الهمزة المشددة الميم مسبوق العاطف بفعل غير مبني ذلك الفعل على

اسم قبله والمراد ببنايه عليه ان يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم والي ذلك اشار الناظم

بقوله وبعد عاطف بلا فصل على معمول فعل مستقر اولا ولا فرق في الفعل بين ان يكون

رافعا للفاعل او ناصبا للمفعول فالاول كقام زيد وعمرا اكرمته والثاني نحو والانعام خلقها

لكم بعد قوله خلق الانسان من نطفة وانما ترجح نصب المعطوف فيهما لان المنطوق به عاطف جملة

فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة

احداهما على الاخرى احسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية بخلاف ما اذا فصل بين

العاطف والاسم باما نحو ضربت زيدا واما عمرو فاهنته فالمختار الرفع لانه لا يحتاج الى تقدير

حكم الاسم الواقع بعد اما في الاحوال الخمسة حكم الاسم الواقع في ابتداء الكلام لان اما

تقطع ما بعدها عما قبلها لكونها من الحروف التي يبتدا بها الكلام قاله الشاطبي وقري

واما ثمود فهديناهم بالنصب لثمود منونا وغير منون قاله الزمخشري في كشافه والبيضا

وي في تفسيره فالتنوين باعتبار الحي وعدمه باعتبار القبيلة والنصب بلا تنوين قرا

الحسن البصري وبالتنوين قراة ابن عباس والنصب بفعل محذوف يفسره ما بعده على

حد زيدا ضربته الا ان الفعل المحذوف لا يقدر قبل ثمود كما يقدر قبل زيدا في زيدا ضربته لئلا

يلزم الفصل بين اما والفا بجملة تامة وذلك لا يجوز فلا يقال واما هدينا ثمود فهديناهم

انما يقدر بعد الفا من لفظ المذكور والاصل واما ثمود فهدينا هديناهم فلما حذف الفعل

المفسر بالفتح دخلت الفا على مفسره فصار واما ثمود فهديناهم فان قلت ما بعد فاء الجزاء لا

يعمل

يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا قلت الفاء هنا ليست في مركزها الاصلي فلا تكون مانعة من
العمل وشمل قوله العاطف الواو والفاء وثم واو وقال الشاطبي وحتى ولكن وبل كالعاطف
نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته وما رايت زيدا لكن عمرا رايت اياه وما اكرمت زيدا بل عمرا
اكرمته وانما قال كالعاطف لان المعطوف بهذه الثلاثة تشترط كونه مفردا وهو هنا جملة فجعلت
هذه الاحرف منزلة العاطف في اعطاء حكمه المسئلة الخامسة ما يترجح فيه النصب ان يتوهم
في الرفع ان الفعل المشتغل بالضمير صفة لما قبله نحو انا كل شيء خلقناه بقدر لانه اذا رفع كل
احتمل خلقناه ان يكون خبرا له فيكون المعنى على عموم خلق كل الممكنات الموجودة بقدر خيرا كانت او شرا
كما هو مذهب اهل السنة والجماعة واحتمل ان يكون خلقناه صفة لشيء وبقدر خبر كل والتخصيص بالصفة
يفهم ان ما لا يكون موصوفا بها لا يكون بقدر والصفة هي المخلوقية المنسوبة له فالمخلوقية التي
لا تكون منسوبة له لا تكون بقدر فيوهم ان ثم مخلوقا لغيره تعالى وهو مذهب المعتزلة وانما يتوهم ذلك
مع النصب لكل على انه مفعول لفعل محذوف يفسره خلقناه ويمتنع جعله صفة لكل شيء لان
الصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر عاملا ومن ثم بفتح المثلثة اي ومن اجل ان
الصفة لا تعمل في الموصوف وجب الرفع لكل ان كان الفعل المتصل بالضمير صفة لكل شيء
نحو وكل شيء فعلوه في الزبر اي الكتب ولا يصح نصب كل لان التقدير بتسليط الفعل عليها انما
يكون على حسب المعنى المراد وليس المعنى هنا انهم فعلوا كل شيء في الزبر حتى يصح تسليط
فعلوا على كل شيء بل كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر وهو مخالف لذلك المعنى فرفع كل واجب على
الابتدائية والفعل المتاخر صفة له او لشيء وفي الزبر خبر كل او ان كان الفعل صلة لموصول
نحو زيد الذي ضربته او ان كان الفعل مضافا اليه نحو زيد يوم تراه تفرح فزيد فيهما واجب
الرفع بالابتدائية ولا يجوز نصبه بفعل يفسره ضربته في الاول وتراه في الثاني لان كلا منهما

منزلة

وانما المعنى وكل شيء

لا يعمل فيما قبله اما الاول فلانه صلة والصلة لا تعمل فيما قبل الموصول واما الثاني فلانه مضاف
اليه يوم وهو شبيه بالصلة في تتميم ما قبله والمضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وما لا
يعمل لا يفسر عاملا وان وقع الاسم بعد ما يختص بالابتدا كاذا الفجائية على الاصح متعلق
بيختص وفي المسئلة ثلاثة اقوال اصحها هذا مطلقا والثاني جواز دخولها على الفعلية مطلقا
والثالث التفرقة بين ان يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وان لا يقترن فيمتنع
حكاها في المغني وعلى الاصح فيجب الرفع نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ويجوز النصب على
الثاني ويمتنع على الثالث لفقدان قد واليهما اشار الناظم بقوله وان تلا السابق ما بالا
بتدا يختص فالرفع التزمه ابدا وان وقع الاسم قبل ما لا يرد ما قبله معمولا لما بعده واليه
اشار الناظم بقوله كذا اذا الفعل تلا ما لن يرد ما قبل معمولا لما بعد وجد نحو زيد ما احسنه او
زيد ان رايته فاكرمه او زيد هل رايته او زيد هلا رايته او ما زيد الا يضربه عمرو فيجب رفع زيد في
هذه الامثلة لان ما بعد ما التعجبية وان الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية والا
الاستثنائية لا تعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر ادوات الصدور
تنبيهان الاول ليس من اقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع كما في مسئلة اذا
الفجائية المتقدمة لعدم صدق ضابط الباب عليها لان من جملة الضابط المذكور ان
يكون الفعل بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع اذا الفجائية
وما ذكر معها وكلام الناظم في البيتين السابقين يوهم ذلك لانه جعله من جملة اقسام الباب
لكن ضرورة تتميم الاقسام الجاءته الى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلا حاجة الى ذكره
التنبيه الثاني لم يعتبر سيبويه ايهام الصفة مرجحا للنصب كما فعل الناظم في شرح التسهيل حيث
قال ومن المرجحات للنصب ان يكون مخلصا من ايهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله

تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر ثم علله بالحصر حاصله ان جعل سيبويه النصب في الاية المذكورة
مرجوحا مثله في زيدا ضربته فانه قال في اثناء كلام فاما قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانما
جاء على حد قوله زيدا ضربته وهو عربي كثير انتهى كلام سيبويه فيكون الرفع احسن من النصب قال
ابن الشجري اجمع البصريون في هذه الاية على ان الرفع ارجح لعدم تقدم ما يقتضي النصب وقال
الكوفيون النصب فيها اجود لانه قد تقدم على كل عامل بنصب وهو ان فاقتضى ذلك اضمار خلقنا
انتهى المسئلة السادسة مما يترجح نصبه ان يكون الاسم المشتغل عنه جوابا لاستفهام منصوب
لفظا او محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال ايهم ضربت او من ضربت فزيدا يترجح نصبه
لكونه جوابا لاستفهام منصوب لفظا في الاول ومحلا في الثاني ليطابق الجواب السوال في الجملة
الفعلية اما اذا كان الاستفهام مرفوعا نحو ايهم ضربته برفع ايهم فانك تجيب بالرفع فتقول زيد
ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال في الاسمية وجوز الاخفش مراعاة الصغرى والكبرى
بعد ايهم ضربته كما يجيز الوجهين في زيد ضربته وعمرا اكرمته اجراء للجواب مجرى العطف وانما
يجيز سيبويه في ذلك النصب على حده في زيدا ضربته ولو قال هل رايت زيدا فتقول لا ولكن عبد الله
لقيت بل نزل ذلك منزلة الجواب وان لم يكن جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل
عمرا لقيته او وعمرا لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت والرفع والنصب يستويان
في مثل الصورة الرابعة وهي ان يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول اما مسبوق بفعل اذا بني
الفعل السابق على اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة الجملة المبني
اسم بان اخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية المعطوفة على الجملة المبني
فعلها على مبتدا بها ضميرا او كانت الجملة الثانية معطوفة بالفاء المفيدة للسببية لحصول
المشاكلة معلق يستويان على انه علة رفعت او نصبت الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة

الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تلا المعطوف فعلا مخبرا به عن اسم فاعطفن
مخيرا وذلك نحو زيد قام وعمرو اكرمته لاجله او فعمرو اكرمته فيجوز في عمرو الرفع والنصب على
السواء وذلك لان زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى انها جملة في ضمنها
جملة مبنية على مبتدا ومعنى قولنا ذات وجهين انها اسمية الصدر بالنظر الى مبتدئها فعلية العجز
بالنظر الى خبرها فان راعيت صدرها رفعت عمرا وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية
وكلاهما لا محل له من الاعراب وان راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على
جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها اما الضمير
لاجله العائد على صدر الجملة الاولى والفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى
الوجهان وقال في البسيط ان ابا علي رجح الرفع انتهى وهو مقتضى قول ابن الشجري ان العناية
بالاسم الذي في ضمنه فعل اولى من اعتبار الفعل وقال ابو حيان قال بعض معاصرينا [illegible]
سيبويه انهما على حد سواء وانما ذلك قول الجزولي والاظهر ترجيح النصب لان الحمل على الصغرى
اقرب وهم يراعون الجوار ما امكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بان الرفع يرجح لعدم الا
ضمار فلكل منهما مرجح فتساويا بخلاف ما اذا بني الفعل على ما التعجبية نحو ما احسن زيدا وعمرو اكرمته
عنده فلا اثر للعطف على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لان فعل
التعجب قد جرى مجرى الاسماء الجامدة ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكانه ليس في
الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الاضمار وان لم يكن في الجملة الثانية ضمير الاول
ولم يعطف بالفاء فالاخفش والسيرافي بكسر السين يمنعان النصب بناء على العطف على
الصغرى وهو المختار لان المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما
واجب وان ورد النصب فهو على حده في زيدا ضربته ابتدا ويكون من عطف جملة فعلية على

جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص والفارسي وجماعة كثيرة من المتقد
مين يجيزونه اي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فانه قال وقد ذكر المسئلة وذلك قولك عمرو
لقيته وزيد كلمته ان حملت الكلام على الاول وان حملته على الآخر قلت عمرو لقيته وزيدا كلمته
انتهى يعني بالنصب فصرح بانك ان حملت على الآخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي
كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور ان سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدل لذلك
باجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر
يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر وقال هشام الضرير من الكوفيين الواو كالفاء
في حصول الربط لان الواو فيها معنى الجمعية كما ان الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان
زيد وعمرو ورد بان الواو انما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن
خروف هذه الطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت
تغلب فذرني اجول في البلاد لعلني اسر صديقا او يساء حسود وخرج على ان التقدير او
يساء بي حسود وهذه امور متممة لما تقدم وفي بعض النسخ تنبيهات احدها ان العامل
المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة احدها ان
يكون وصفا فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا الثاني ان يكون الوصف عاملا عمل الفعل فلا
يكون وصفا غير عامل الشرط الثالث ان يكون الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون
الوصف العامل صالحا للعمل فيما قبله فلا يكون وصفا مقرونا بال ولا صفة مشبهة ولا اسم
تفضيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وسوّ في ذا الباب وصفا ذا عمل بالفعل ان لم يك مانع
حصل وذلك الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة
المبالغة فالاول نحو زيد انا ضاربه والثاني نحو الدرهم انت معطاه والثالث نحو العسل انت

شرابه والنعم انت منحازها والعبد انت ضروبه او ضريبه والقدر انت حذره الان او انا

في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والمقدر

ضارب زيدا وانت معطي الدرهم وانت شراب العسل وانت منحاز النعم وانت ضروب او ضريب العبد وانت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا اباه بالياء المثناة تحت فلا يجوز

نصب زيد فيهما لانهما اي عليك وضربا غير صفة لان الاول اسم فعل والثاني مصدر واسم

الفعل والمصدر لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فزيد في المثالين واجب

الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النايب عنه اسم الفعل والمصدر نعم يجوز

النصب فيه عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي او عند من جوز تقديم معمول

المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري كضربا النائب عن فعله الطلبي وهو المبرد و

السيرافي وعند من جوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين وبخلاف زيد انا ضاربه

امس لانه غير عامل على الاصح لانه بمعنى الماضي نعم يجوز النصب عند من جوز عمل الوصف اذا

كان بمعنى الماضي وهو الكسائي وزيدا انا الضاربه ووجه الاب زيد حسنه فزيد في المثال

الاول ووجه الاب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة

الاسمية خبرهما ولا يجوز نصبهما لان الصلة وهي ضارب والصفة المشبهة وهي حسن

لا يعملان فيما قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو اكرم منه لان اسم التفضيل

لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا قديما ولا تاخيرا الامر الثاني لا بد في صحة الاشتغال من

علقة رابطة بين العامل وبين الاسم السابق لان الاصل في ذلك المبتدأ والخبر وحمل

حكم الاشتغال عليه فهو فرعه ويحصل العلقة الرابطة بضميره اي ضمير الاسم السابق

المتصل بالعامل كزيدا ضربته فالعلقة الرابطة بين العامل وهو ضربت وبين الاسم

السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت كذلك يحصل العلقة بضمير المنفصل من العامل
بحرف جر متعلق بالمنفصل نحو زيدا مررت به فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم
السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء او المنفصل من العامل باسم مضاف الى
نحو زيدا ضربت اخاه فالهاء المجرورة باضافة الاخ اليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق
وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف الذي هو الاخ والى ذلك اشار الناظم بقوله
وفصل مشغول بحرف جر او باضافة كوصل يجري او المنفصل من العامل باسم اجنبي اتبع
بتابع مشتمل ذلك التابع على ضمير الاسم السابق بشرط ان يكون التابع للاجنبي نعتا له لان
النعت والمنعوت كالشئ الواحد قاله في المغني نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالهاء من يحبه هي
الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاجنبي وهو رجلا وجملة
يحبه نعت لرجل وهو اجنبي من زيد لانه ليس سببا له او يكون التابع عطفا على الاجنبي بالواو خاصة
لانها من معنى الجمع فالاثنان معها والجمع بمنزلة اسم مثنى او مجموع فيه ضمير قاله الموضح في
الحواشي نحو زيدا ضربت عمرا واخاه او يكون التابع عطف بيان على الاجنبي لان عطف البيان
كالنعت في الايضاح والتخصيص كزيدا ضربت عمرا اخاه فالهاء في اخاه فيهما هي الرابطة بين
العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالمعطوف وذلك مستفاد من قول الناظم
وعلقة حاصلة بتابع كعلقة بنفس الاسم الواقع ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل فان
قدرت الاخ فيهما بدلا من عمر ابطلت هذه المسئلة لنصبت الاسم السابق او رفعت لان
الاخ يصير من جملة ثانية لان البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة الاولى من ضمير يعود
على المبتدا ان رفعت وعلى المشتغل عنه ان نصبت قاله ابن عصفور اللهم الا اذا قلنا عامل
البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان النصب والرفع لوجود الرابط فيهما فان قلت ويمكن

ان يصح الوجهان على القول الاول ايضا بان يجعل على العامل في الاخ خبرا في الرفع ومفسرا
في النصب وجملة ضربت عمرا معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه
حتى يصح ان يكون خبرا او مفسرا لغيره وانما هو تقدير معنوي والا لم يكن من بدل المفرد من
المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد ولا يصح
مجيئه هنا لان الضمير المتصل به عائد على المؤكد ابدا فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي
الامر الثالث يجب كون المقدر في نحو زيدا ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه فيقدر ضربت
زيدا ضربته وفي بقية الصور من معناه او لازمه دون لفظه فيقدر في نحو زيدا مررت به جاوز
جاوزت زيدا مررت به ولا يقدر مررت لانه لا يصل الى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيدا لست
مثله خالفت زيدا لست مثله لان خالفت هو بمعنى لست مثله قاله ابو البقاء ويقدر في نحو زيدا ضربت
اخاه اهنت زيدا ضربت اخاه ولا يقدر ضربت لانك لم تضرب زيدا وانما ضربت اخاه ومن لازم
اهانة زيد لان من ضرب اخا شخص فقد اهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر مقدما
على الاسم المنصوب الا ان يمنع مانع من حصر او غيره فيقدر متاخرا عنه الامر الرابع ما تقدم من
الاوجه الخمسة فيما اذا نصب فعل ضمير اسم سابق او ملابسا لضميره بحرف او رفع فعل او وصف
ضمير اسم سابق لفظا نحو زيد قام او تقديرا نحو زيد غضب عليه فالهاء المجرور بعلى في محل رفع على النيابة
عن الفاعل بغضب او رفع ملابسا لضميره نحو زيد قام ابوه فقد يكون ذلك الاسم السابق
واجب الرفع بالابتداء كخرجت فاذا زيد قد قام لان اذا الفجائية لا تدخل على الافعال على الا
صح السابق وليتما عمرو قعد اذا قدرت ما كافة لليت عن العمل فعمرو مبتدا وقعد خبره ولا
يجوز ان يكون عمرو فاعلا المحذوف لانه لم يسمع ليتما قعد عمرو فان قدرت ما زائدة غير كافة
لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من انها اذا اتصل بها ما الزائدة جاز اعمالها والغاؤها

لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وان قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن
على الفاعلية لان ما المصدرية يجب ان يليها فعل ظاهرا او مقدرا او واجب الرفع بالفاعلية نحو وان
احد من المشركين استجارك وهلا زيد قام لان ادوات الشرط والتحضيض تختص بالافعال
خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الايضاح وقد يكون الاسم السابق راجح
الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه فانهم اجازوا رفعه بفعل محذوف من
باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب
ابن عصفور فسقط ما قيل انه لا يعلم من اجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح
فرجح الفاعلية على الابتدائية وجزم من البصريين بوجوب ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل
من نفي او استفهام وتقدم عن الكوفيين اجازة تقديم الفاعل في بابه وقد يكون الاسم السابق
راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيد ليقم لان الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية
عن المبتدا وهو خلاف القياس لانها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك
فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لان رفع زيد على الفاعلية يستلزم ان يكون بفعل محذوف
مقرون بلام الامر كمفسره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب ان اجتماع حذف الفعل ولام
الامر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا ونحو قام زيد وعمرو قعد فيترجح رفع عمرو على الفاعلية
بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية ونحو ابشر يهدوننا وأأنتم
تخلقونه فيترجح رفع بشر وانتم على الفاعلية بفعل محذوف لان الغالب في الهمزة دخولها على
الافعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن اعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في ابشر يهدوننا
ارجح من الرفع على الفاعلية في أأنتم تخلقونه والتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه ارجح لقوة
ارجح منه في ابشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي ام نحن الخالقون صرح بذلك في المغني

والابتدائية والفاعلية قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده ففي الفاعلية مراعاة
الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها
فالتناسب حاصل في كلا التقديرين هذا باب المتعدي واللازم في الافعال الفعل ثلاثة انواع احد
ها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان واخواتها في حال نقصها فان منصوبها خبر لها على قول
البصريين وحال او شبيه به على قول الكوفيين وقد تقدمت عقب باب المبتدا الثاني المتعدي
وله علامتان احداهما ان يصح ان يتصل بها هاء ضمير غير المصدر على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه
العلامة اقتصر الناظم بقوله علامة الفعل المعدي ان تصل ها غير مصدر به العلامة الثانية ان
يصح ان يبني منه اسم مفعول تام بان يستغني عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في
التسهيل باطراد وذلك نحو ضرب بفتح الرا الا ترى انك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به اي بضرب
ها ضمير غير المصدر وهو زيد وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فانه تتصل في
كان انه تتصل به ها ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر والا ترى انك تقول هو
مضروب فيكون مضروب تاما غير مفتقر الى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار
ولم تعوجوا فانه يصح ان يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون
متعديا والمتعدي حكمه ان ينصب المفعول به كضربت زيدا وتدبرت الكتب اي تاملتها الا ان
ناب المفعول به عن الفاعل فانه يرفع على النيابة عن الفاعل كضرب زيد وتدبرت الكتب ببناء فيهما
وبناء الفعلين للمفعول والى ذلك اشار الناظم بقوله فانصب به مفعوله ان لم ينب عن فاعل
وما ذكر من ان المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين وقال
هشام الناصب له الفاعل وقال الفرا كلاهما وقال خلف الاحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة
البصريين ان اصل العمل للافعال وحجة هشام ان نصبه بعد تمام الفاعل وجودا وسندا والفرا ان

يفيد العلية وجه الفراء ان الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون
بعضها الآخر ووجه خلف ان المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به و
اسناد الحكم الى العلة القائمة بذات الشيء اولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بالبطلان
ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب المفعول به ان بقية المفاعيل ينصبها المتعدي
واللازم بخلاف المفعول به فانه لا ينصبه الا المتعدي النوع الثالث اللازم وله ايضا
عشرة علامة اثنتان عدميتان وعشرة وجودية وهي مطردة فالاولى والثانية ان لا
يتصل به ضمير غير المصدر وان لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج الا ترى انه لا يقال زيد
خرجه عمرو فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام و
اما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ضمير هاء المصدر وهو الخروج وهو مخروج به او اليه
بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه الى حرف الجر والثالثة ان يدل على
سجية بالسين المهملة وهي الطبيعة والسليقة وهي اي السجية ما ليس بحركة جسم من
وصف ملازم للذات غير منفك عنها نحو جبن وشجع من الافعال الملازمة الصادرة
عن الطبيعة التي لا شعور لها بالصدور عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة الى
لا شعور الذات عند صدور هذه الافعال منها قاله شارح القصاري واليه الاشارة بقوله
وحتم لزوم افعال السجايا العلامة الرابعة المذكورة في قوله او ان يدل على عرض بفتح
العين والراء المهملتين وهو اي العرض ما ليس بحركة جسم من وصف غير ثابت دائما كمرض
وكسل ونهم اذا شبع بكسر العين فيهن بخلاف نهم اذا صار اكولا فليس لازما واليها الا
شارة بقوله او عرضا والخامسة المذكورة في قوله او ان يدل على نظافة كنظف وطهر
ووضؤ بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله او ان يدل

علي دنس نحو تجنس وقذر بالذال المعجمة كبسر اوضما فيهما واليها الاشارة بقوله وما اقتضى لطافة
او دنسا السابعة المذكورة في قوله او التا بدل علي مطاوعة فاعله لفاعل فعل متعد لواحد
نحو كسرته فانكسر وعددته فاعتد واليها الاشارة بقوله او طاوع المعدي لواحد كمده فامتد
والمطاوعة قبول الاثر ففاعل الفعل اللازم قبل الاثر من فاعل الفعل المتعدي فلو طا
وع ما يتعدي فعله لاثنين لتعدي المطاوع بكسر الواو لواحد كعلمته الحساب فتعلمه فان
تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله او ان يكون موازنا لافعلل بفتح
اللام الاولي وتشديد الثانية كاقشعر واشمأز مجتمعين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق
باحرنجم واصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فا
سكنوا الاول ونقلوا حركته الي ما قبله ثم ادغموا احد المثلين في الاخر قاله ابو البقاء واعترض
بان حكم الملحق ان لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاسحنكك
الي اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله او يكون موازنا الملحق به اي با
فعلل وهو افوعل بسكون الفا وفتح الواو والعين وتشديد اللام كاكوهد الفرخ اذا
ارتعد والعاشرة المذكورة في قوله او يكون موازنا لافعنلل بسكون الفا وفتح العين وسكون
النون وفتح اللام الاولي وهو ما كانت فيه النون زايدة بين حرفين قبلها وحرفين
بعدها اصليين كاحرنجم الحادية عشر والثانية عشر المذكورتان في قوله او يكون موازنا الملحق
به اي بافعنلل باصالة اللامين وهو ما كان فيه بعد النون الزايدة حرفان احدهما زايد بالتضعيف
او من حروف سالتمونيها فالاول نحو اقعنسس بزيادة احدي اللامين بل وهي الاولي او
الثانية قولان كاقعنسس الجمل اذا ابي ان ينقاد والثاني نحو افعنلي بفتح العين وسكون النون
وزيادة الالف في اخره وهي من حروف سالتمونيها كاحرنبي الديك بسكون الحاء المهملة

فتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة اذا تفتن للقتال فان قلت زعم ابن جني وابو عبيدة
ان افعنلل متعديا ولا يتعديا ومن تعديه قول الراجز قد جعل النعاس يغرندبني ادفعه
عني ويسرندبني قال ابو عبيدة المغرندي والمسرندي الذي يغلبك ويعلوك قلت اجيب
عنه بانه شاذ والمعتمد اطلاق سيبويه بانه غير متعد واقتصر الناظم على افعنلل لقوله كذا
افعلل والمضاهي اقعنسسا وحكم الفعل اللازم ان يتعدى بالجار وذلك مستفاد من قول
النظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى كعجبت منه ومررت به و
غضبت عليه وقد يحذف الجار ويبقى الجر بحاله شذوذا لان حرف الجر لا يعمل محذوفا
كقوله وهو الفرزدق اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع
فحذف حرف الجر من كليب وابقى عمله والاصل الى كليب وهو كليب بن يربوع بن
حنظلة ابو قبيلة جرير والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها والباء بمعنى
مع اي اشارت الاصابع في حال كونها مصاحبة للاكف فالاشارة وقعت بالمجموع و
قيل هذا مقلوب والاصل اشارت الاكف بالاصابع وقد يحذف الجار فيتعدى الفعل بنفسه
وينصب المجرور ان كان في موضع نصب وهو ثلاثة اقسام احدها سماعي جائز في الكلام المنثور
نحو نصحته وشكرته وكلته ووزنته والاكثر ذكر اللام الجارة نحو ونصحت لكم ان اشكر لي وكلت له
ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لان معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان انتهى
وفي التنزيل واذا كالوهم او وزنوهم بغير ذكر اللام والثاني سماعي خاص بالشعر كقوله وهو ساعدة
بن جوية لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب فلدن بفتح اللام
وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف اي هو لدن اي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين
والسين المهملتين اي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود

الى الهزو في المصاحبة نحو هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل
على كثرة لينه والثعلب فاعل يعسل وقوله وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح آليت حب
العراق الدهر اطعمه والحب ياكله في القرية السوس آليت حلفت يحتمل ان يكون اخبارا
عن نفسه فتكون التا مضمومة وان تكون خطابا لملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك ان
شخصا هجا ملك الحيرة فبلغه ذلك فحلف للملك ان لا يطعمه حب العراق وهو الفح
اطعمه على تقدير لا اطعمه لانه جواب القسم ولذلك امتنع ان يكون حب منصوبا على شريطة
التفسير لان لا النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا
السوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد في البيت الاول في ونصب الطريق
الاصل ذكر في لان الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار اي في الطريق وقول ابن الطراوة
ان الطريق ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم
لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله في المغني والشاهد في
البيت الثاني في حذف على ونصب حب اي على حب العراق والى هذين القسمين اشار
الناظم بقوله وان حذف فالنصب للمنجر نقلا والثالث قياسي وذلك في ان وان
الهمزة فيهما وتشديد النون في الاولى وسكونها في الثانية وكي لطولهن بالصلة نحو شهد الله
انه لا اله الا هو ونحو او عجبتم ان جاءكم ونحو كيلا يكون دولة اي بانه لا اله الا هو ومن ان جاءكم
ولكيلا وذلك اذا قدرت كي مصدرية لدخول اللام عليها تقديرا واهمل النحويون
هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان يكون كي مصدرية واللام مقدرة قبلها
والمعنى لكي تكرمني قاله في المغني واشترط ابن مالك في النظم وغيره في حذف الجار من ان
وان امن اللبس فقال في النظم وفي ان وان يطرد مع امن لبس فيمتنع الحذف في نحو

رغبت

رغبت في ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف هل هو على معنى في او عن
لان رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف ويشكل عليه قوله تعالى وترغبون ان
تنكحوهن فحذف الحرف الجار مع ان اللبس موجود بدليل ان المفسرين اختلفوا في المراد
فبعضهم قدر في ان وبعضهم قدر عن ان واستدل كل على ما ذهب اليه واجيب عنه
بجوابين ذكرهما المرادي في شرح النظم احدهما ان يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة
الرافعة للبس وقد اشار الى هذا في منهج السالك والآخر ان يكون حذف لقصد الابهام
ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن
وقد اجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفي الكشاف يحتمل في ان تنكحوهن لجمالهن
وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوي والجواب الاول موافق للقول الموضح في
المغني وانما حذف الجار في ان تنكحوهن للقرينة وانما اختلف العلماء في المقدر من
الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى وما ذهب
اليه الموضح من ان محل ان وان نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل واما سيبويه فقال
بعد ما اورد امثلة من الحذف ولو قال قائل ان الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو
قولهم لاه ابوك ثم نقل النصب على الخليل فظهر بهذا ان ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج
ان الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على ان وان غيرهما فلا يقال بريت السكين القلم
والاصل بالسكين خلافا للاخفش الاصغر علي ابن سليمان البغدادي تلميذ ثعلب والمبرد
تبعا للاخفش الصغير ابي الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاخفش الاكبر غيرهما
وهو ابو الخطاب شيخ سيبويه والاخافشة احد عشر نحويا والسيبويهيون اربعة فصل
لبعض الفاعيل الاصالة في التقديم على بعض آخر واصالة المفعول اما بكونه مبتدا في الاصل و

الآخر خبرا كما في باب ظن او يكونه فاعلا في المعنى والآخر مفعول معنى كما في باب اعطى او
يكونه مسرحا اي مطلقا لم يتقيد بجار لفظا وتقديرا والآخر مقيد بحرف جر لفظا او تقديرا
كما في باب اختار فيقدم كل من المبتدا في الاصل والفاعل معنى والمسرح على غيره وذلك
نحو زيدا في ظننت زيدا قائما فيقدم زيدا على قائما لان زيدا مبتدا في الاصل وقائما خبره والمبتدا
مقدم على الخبر واعطيت زيدا درهما فيقدم زيدا على درهما لان زيدا فاعل معنى لانه الاخذ
القابل للدرهم ومن ثم جاز اعطيت درهمه زيدا وامتنع اعطيت صاحبه الدرهم الا على قول من
اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك في شرح التسهيل واخترت زيدا القوم او من
القوم فيقدم زيدا لانه مسرح غير مقيد بجار لفظا وتقديرا ومن القوم فيقدم زيدا لانه مسرح
غير مقيد بجار لفظا وتقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لان علقه
ما يتعدى اليه العامل بنفسه اقوى من علقه ما قد يتعدى اليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت
قومه عمرا ولا يقال اخترت احدهم القوم الا على لغة من اجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن
مالك في شرح التسهيل ايضا والتقديم كما اشار اليه الناظم بقوله ويلزم الاصل لموجب عرا
كما اذا خيف اللبس كظننت زيدا عمرا وكاعطيت زيدا عمرا وكاخترت الشجعان الجند وياتي
فيه البحث المتقدم في باب الفاعل عن ابن الحاج او كان الثاني محصورا كما ظننت زيدا
الا قائما وكما اعطيت زيدا الا درهما وما اخترت زيدا الا القوم وياتي فيه الخلاف المتقدم في
باب الفاعل او كان المفعول الثاني اسما ظاهرا والمفعول الاول ضميرا نحو العالم ظننتك مجتهدا
وانا اعطيناك الكوثر والفرسان اخترتهم القوم وياتي فيه ما ذكره من المناقشة مع
ابن مالك في آخر باب الفاعل من ان الضمير يجب وصله بالفعل وانت بالخيار في الظاهر
ان شئت قدمته على الفعل والضمير وان شئت اخرته عنهما وقد يمتنع الاصل فيجب التاخير والله

اشار الناظم بقوله وترك ذاك الاصل حتما قد يرى كما اذا اتصل المفعول الاول الضمير المفعول
الثاني كظننت زيدا غلامه وكما عطيت المال مالكه واخرت قومه عمرا او كان الاول محصورا
كما ظننت قائما الا عمرا او كما اعطيت الدرهم الا زيدا وما اخرت القوم الا بكرا او كان الثاني
مضمرا والاول ظاهرا كالفاضل ظننته زيدا او كالدرهم اعطيته زيدا او القوم اخرتهم عمرا اما
الامتناع في الاولى فلئلا يعود ضمير على متاخر لفظا ورتبة واما في الثانية فلان المحصور فيه
واجب التاخير واما في الثالثة فلانه اذا امكن الاتصال لا يعدل الى الانفصال الا فيما
يستثنى وليس هذا منه **فصل** يجوز حذف المفعول لغرض اما لفظي كتناسب الفواصل جمع فاصلة
والمراد بها رؤس الآي وذلك في نحو ما ودعك ربك وما قلى والاصل وما قلاك فحذف
المفعول لتناسب سجى والاولى وفي نحو الا تذكرة لمن يخشى والاصل يخشاه اي القران
ويحتمل ان لا حذف ومفعول يخشى به قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال
في الكشاف وهو معنى حسن واعراب بين انتهى وكالايجاز والاختصار وذلك في نحو فان
لم تفعلوا ولن تفعلوا والاصل فان لم تفعلوه ولن تفعلوه اي الاتيان بسورة من مثله و
اما الغرض معنوي كاحتقاره في نحو كتب الله لاغلبن اي الكافرين فحذف المفعول لا
حتقاره او لاستهجانه اي الاستقباح التصريح بذكره كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه
ولا رأى مني تعني رسول الله صلى الله عليه وسلم فحذفت المفعول لاستقباح ذكره اي
العورة وقد يمتنع حذفه اي المفعول كان يكون محصورا فيه نحو انما ضربت زيدا الا ان الحذف
ينافي الحصر او يكون جوابا لسؤال كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت لان المطلوب تعيينه
لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم وحذف فضلة اجز ان لم يضر كحذف ما سيق
جوابا او حصر **فصل** وقد يحذف ناصبه اي ناصب المفعول المعبر عنه في النظم بقوله ويحذف

الناصبها ان علم كقولك لمن سدد بالمهملة سهما القرطاس ولمن تاهب للسفر مكة ويقال
لمن اضرب بالمضارع شر الناس فالقرطاس منصوب باضمار اصبت ودل عليه المشاهدة ومكة
منصوب باضمار تريد ودل عليه قرينة الحال وشر الناس منصوب باضمار اضرب ودل عليه قرينة
الحال وشر الناس المقال وقد يجب ذلك الحذف كما اشار اليه الناظم بقوله وقد يكون حذفه ملتزما
وذلك كما تقدم في باب الاشتغال كزيدا ضربته لانه لا جمع بين المفسر والمفسر وفي باب النداء
سيأتي كيا عبد الله لان يا عوض عن الناصب ولا جمع بين العوض والمعوض وفي الامثال
العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده نحو الكلاب على البقر فالكلاب منصوب
بفعل محذوف وجوبا اي ارسل ولا يجوز ذكره لان ذكره يغير المثل والامثال لا تغير لانها لما
شبه مضربها بموردها لزم ان يلتزم فيها اصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء
لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش وفيما جري مجري الامثال في
كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جري مجري المثل فاعطي حكمه في انه
لا يغير نحو انتهوا خيرا لكم فخيرا مفعول لفعل محذوف وجوبا اي وائتوا خيرا ولا يجوز ذكره لما تقدم
وذهب بعضهم الي ان خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قليل
كان لا تحذف مع اسمها ويبقى خبرها كثيرا الا بعد ان ولو الشرطيتين وفي التحذير باياك
واخواتها من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو اياك والاسد فاياك منصوب المحل بفعل محذوف
وجوبا ويقدر متاخرا عن اياك اي اياك باعد على احد التقديرين الآتيين في باب
التحذير والاسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الاسد اي واحذر الاسد
والفرق ان اياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزم اتصاله بخلاف الاسد وفي التحذير
بغيرها اي بغير اياك واخواتها بشرط عطف او تكرار فالعطف نحو راسك والسيف فراسك

السيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا اي باعد راسك واحذر السيف والتكرار
نحو الاسد الاسد بتقدير احذر وفي الاغراء الشرط احدهما وهو العطف او التكرار فالعطف
نحو المروة والنجدة والتكرار نحو السلاح السلاح بتقدير الزم في المثالين وانما وجب
حذف الفعل فيهما لان كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لئلا يكون
هذا باب التنازع في العمل ويسمى ايضا باب الاعمال بكسر الهمزة عند الكوفيين وحقيقته
ان يتقدم فعلان مذكوران متصرفان او اسمان يشبهانهما في التصرف او فعل متصرف
اسم يشبهه في التصرف ويتاخر عنهما اي عن العاملين معمول غير سببي مرفوع او غير
مرفوع واقع بعد الا على الاصح فيهما وهو اي المعمول المتاخر عن العاملين مطلوب لكل
منهما من حيث المعنى والطلب اما على جهة التوافق في الفاعلية او المفعولية او مع
التخالف فيهما والعاملان اما فعلان او اسمان او مختلفان واشلتها اثنا عشر مثالا مثال
الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت واكرمت
زيدا ومثالهما في طلب احدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في
طلب العكس ضربت وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع اقائم وقاعد الزيدان
ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد
قائم وضارب ابوه وعكسه زيد ضارب وقائم ابواه ومثال الاسم والفعل في طلب
المرفوع اقائم او قعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال
اختلافهما مع تقدم طالب المرفوع اقائم وتضرب عمرا وعكسه ضربت واقائم زيد والناظم
اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسيء ابناكا وقد بغى واعتديا
عبداكا والموضح اقتصر في الانواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال مثال الفعلين

آتوني افرغ عليه قطرا فاتوني يطلب قطرا على انه مفعول ثان له وافرغ يطلبه على انه مفعول له و
اعمل الثاني وهو افرغ في قطرا واعمل آتوني في ضميره وحذفه لانه فضلة والاصل آتونيه و لو
اعمل الاول لقيل افرغه ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من اجرته
فلم اتخذ الا فناءك موئلا فمغيثا من الاغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار وهما
حالان من الموصول فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية واعمل الثاني لقربه واعمل الاول
في ضميره وحذفه والاصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند الى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا
حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ ومثال الحرفين هاؤم اقرأوا كتابيه فهما
اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرأوا فعل امر تنازعا كتابيه واعمل الثاني
لقربه وحذف من الاول ضمير المفعول والاصل هاؤموه واصل هاؤم هاكم ابدل من الكاف
الواو ثم ابدلت الواو همزة وفي الجزء الاول من شرح البخاري عن صفوان بن عسال ان النبي
صلى الله عليه وسلم ناداه رجل فقال صلى الله عليه وسلم هاؤم فقال الرجل يحب القوم و لما
يلحق بهم فقال المرء مع من احب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك و سفين و
وشعبة ابن الحجاج والحمادان ومعنى هاؤم تعالوا انتهى قال الموضح في الحواشي والاصح
انه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال
البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكن لا استحضر الآن احدا قال به غير هذا الرجل في
هذا الحديث انتهى قلت قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح ان التنازع يكون في
جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز و
يجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا ان اعملت الثاني وقمت وسرت واياه
وزيدا ان اعملت الاول انتهى وسيأتي الكلام في الواقع بعد الا واستفدنا من امثلة الموضح

انه لا يشترط في التنازع ان يكون احد العاملين معطوفا على الاخر خلافا للجرمي واصل
التنازع ان يكون بين عاملين في معمول واحد وقد يتنازع ثلاثة وقد يكون التنازع
ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا او في الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل
صلوة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون في اثنين ظرف وهو
دبر ونائب المصدر وهو ثلاثا فاعمل الاخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة
لنيابته عن المصدر واعمل الاولين في ضميريهما وحذفهما لانهما فضلتان والاصل تسبحون
الله فيه اياه وتكبرون الله فيه اياه وما ذكره من جواز اعمال الاول والثاني والثالث حكى
بعضهم فيه الاجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرات كلام العرب
فوجدت اعمال الثالث والغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بانه سمع من
كلامهم اعمال الاول من الثلاثة كقول ابي الاسود كساك ولم تكسه فاشكرن له اخ لك
يعطيك الجزيل وناصر قال المرادي فدل على ان استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم
اعمال الثاني انتهى وقد علم مما ذكرته في حقيقة التنازع من ان المتنازعين لا بد ان يكونا
فعلين او اسمين او مختلفي الاسمية والفعلية ان التنازع لا يقع بين حرفين لان
الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات واجاز ابن العلج التنازع بين
الحرفين مستدلا بقوله تعالى فان لم تفعلوا فقال تنازع ان ولم في تفعلوا ورد بان ان
تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد في المعنى ونقل الشاطبي عن الفارسي
انه اجاز في التذكرة التنازع في قوله كان وكان اعناقها مشددات بقرن ومنع التوكيد
للعطف بالواو انتهى وسياتي الكلام عليه في باب التوكيد ولا يقع التنازع بين حرف وغيره
من فعل واسم وممن اجاز التنازع بين حرفين اجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن

عمرو ان من بعضهم انه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيدا ان يخرج على اعمال الثاني و
لعل وعسى زيدا خارج على اعمال الاول ورد بان منصوب عسى لا يحذف وعلم من تقييد العاملين
بالتصرف انه لا يقع التنازع بين عاملين جامدين فعلين او اسمين او مختلفين لان التنا
زع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال احمد بن الخباز
في النهاية فاذا قلت سرني اكرامك وزيارتك عمرا وجب نصبه بالثاني لا بالاول للفصل بين
المصدر ومعموله انتهى ولا يقع التنازع بين جامد وغيره فعلا واسم متصرف ومن البرد
كتابه المدخل اجازته في فعلي التعجب مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضي او بلفظ الامر فالاول
نحو ما احسن واجمل زيدا فيعمل الثاني في الاسم الظاهر ويعمل الاول في ضميره ويحذفه لانه فضلة
والثاني نحو احسن به واجمل بعمرو فيعمل الثاني في الظاهر المجرور ويعمل الاول في ضمير المجرور
ولا يحذفه لانه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لانه بصري ويحذف على القول بان المجرور في
محل النصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا من الفصل بينه وبين معموله اذا اعمل
الاول واذا لم يصح اعمال الاول بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما وعلم من
تقييد المعمول بالتاخير انه لا يقع التنازع في معمول مقدم نحو ايهم ضربت واكرمت او شتمت
لان الثاني لم يات الا بعد ان اخذ الاول معموله المتقدم عليه وقوله او شتمته بدليل مدخول الا
ستفهام خلافا لبعضهم في اجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله
تعالى بالمؤمنين رؤف رحيم ولا حجة له لان الثاني لم يجئ حتى استوفاه الاول ومعمول الثاني
محذوف لدلالة معمول الاول عليه وما قال به بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع
العاملان ما قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت ولبلا اقمت وقعدت وتقبة البد
الذي ما سبق فقال يلزم عليه عند اعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ام

اعترض على نفسه بان الجمهور قد ارتكبوه في نحو افلم يسيروا فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل
بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا واجاب بان هذا الحكم ليس متعديا الى غير الهمزة بل هو
مقصور عليها عندهم انتهى ولا يقع التنازع في معمول متوسط نحو ضربت زيدا واكرمت لان
الاول اشتغل به قبل مجيء الثاني خلافا للفارسي فانه اجاز في قوله متى تعقب القنا من بارق
تشم ان تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول تعقب محذوف وهو ضمير عائد
على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل الى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال في
قوله الذي يظهر ان تاخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول او توسط
جاز عمل كل من العاملين من حيث فيه انتهى وعلم من اشتراط كون المعمول مطلوبا لكل من
العاملين من حيث المعنى ان التنازع لا يقع في نحو قول جرير فهيهات هيهات العقيق و
من به وهيهات خل بالعقيق نواصله خلافا له اي للفارسي والجرجاني لان الطالب للمعمول
وهو العقيق انما هو هيهات الاول واما هيهات الثاني فلم يؤت به للاسناد الى العقيق بل
لمجرد التقوية والتوكيد لهيهات الاول فلا فاعل له اصلا ولهذا قال الشاعر فاين الى اين
النجاة ببغلتي اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس فاللاحقون فاعل اتاك الاول واتاك الثاني
لمجرد التقوية فلا فاعل له لانه ليس من التنازع ولو كان من التنازع لقال اتاك اتوك على
اعمال الاول او اتوك اتاك على اعمال الثاني وليس متعينا لجواز ان الضمير مفردا في المهمل منهما
وليستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل
بالعاملين لانهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكانهما عامل واحد فهذه ثلاثة اقوال اصحها عند
ابن مالك ما ذكره الموضح وعلم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع انه لا تنازع في نحو
ممطول ومعنى من قوله وهو قول كثير عزة قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى

غيرهما خلافا لجماعة لانه لو قصد فيه التنازع لاسند احدهما الي السببي والاخر الي ضمير
فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي
تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لان هذا ياتي فيما لو كان السببي منصوبا
نحو زيد ضربت وكرمت اخاه لان احد العاملين يعمل في السببي والاخر يعمل في ضميره فيلزم
عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدا فلا معني لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره
ابو محمد ابن السيد البطليوسي من ان غيرهما ان رفع بمعني يكون مطول قد جري علي غير من هو له
فيلزم ظهور الضمير وان رفع بمطول فهو خطا لانه قد وصف بمعني والاسم الذي يعمل عمل الفعل اذا
وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا انتهي واقول ما ذكره ابو محمد يقال بمثله
فيما اذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين اخاه اذا كان الضارب والمهين زيدا
فان كان الناصب للسببي الثاني وجب ابراز الضمير في الاول لكونه جري علي غير من هو له وان
كان الناصب له الاول فهو خطا لانه قد وصف بمهين والوصف اذا وصف لا يعمل اذا تقرر
هذا فنقول غيره مبتدا وليس مطول ومعني خبرين لها بل غيرهما مبتدا ثان مخبر عنه بخبره ومطولا
ومعني خبر ان اخبرنا خبر بعد خبر او مطول خبر وحده ومعني صفة له لان الوصف يجوز وصفه
علي الاصح ووجه المانع ان الوصف كالفعل وهو لا يوصف او حال من ضميره المستتر فيه
المرفوع علي النيابة عن الفاعل العائد الي غيرهما وغيرهما وخبره خبر عمره والرابط بينهما الضمير
المضاف اليه غيرهم وعلم من تقييد السببي بالمرفوع انه لا يمتنع التنازع في السببي المنصوب
نحو زيد ضرب واكرم اخاه لان السببي وهو اخاه منصوب باحد العاملين والرابط موجود بالضمير
المستتر او بالمضاف اليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بانك
ان اعملت الاول او الثاني فلا بد من ضمير يعود علي السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه

فالا

قال ابن خروف لانه لو تقدم كان عوضا من اسمين مضاف ومضاف اليه وهذا مما لا سبيل
اليه انتهى فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع
الواقع بعد الا على الصحيح كقوله ما صاب قلبي وأضناه وتيمه الا كواعب من ذهل ابن شيبانا
والمانع من كونه من التنازع انه لو كان فيه لزم اخلاء الفعل الملغى من الايجاب ولزم في
نحو ما قام وقعد الا انا اعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل انتهى و
حمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام احد وقعد الا انا فحذف احد
لفظا واكتفي بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران انه لا تنازع
بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور (فصل) اذا تنازع العاملان جاز اعمال ايهما شئت
باتفاق من البصريين والكوفيين لان اعمال كل منهما مسموع من العرب ولكن الخلاف
بينهم في المختار هل هو الاول او الثاني او هما على حد سواء فاختار الكوفيون منهما الاول
لسبقه واختار البصريون الاخر لقربه والى ذلك اشار الناظم بقوله ان عاملان اقتضيا
في اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل والثاني اولى عند اهل البصرة واختار عكسا غيرهم
ذا اسرة وقيل هما سيان لان لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج في البسيط واذا تنازع ثلاثة
فالحكم كذلك بالنسبة الى الاول والثالث قاله المرادي وسكتوا عن المتوسط فهل يلحق
بالاول لسبقه على الثالث او بالثاني لقربه من المعمول بالنسبة الى الاول او يستوي فيه
الامران لم ار في ذلك نقلا فان تنازع اثنان واعملنا الاول في المتنازع فيه على اختيار
الكوفيين اعملنا الآخر في ضميره مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا نحو قام وقعدا اخواك
او قام ومررت بهما اخواك وقام وضربتهما اخواك او قام ومررت بهما اخواك وجوز بعضهم
كالسيرافي حذف غير المرفوع وهو المنصوب والمجرور لانه فضلة وهو الذي يفهم من

كلام السهيلي كقوله وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب بعكاظ يغشى الناظرين اذا هم
لمحوا شعاعه فاعملت الاول وهو يغشى فرفعت شعاعه واعملت لمحوا في ضميره وحذفته
والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب
مكة كان سوقا في الجاهلية ويغشى مضارع اغشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين
المعجمة ضوءه والضمير المضاف اليه للسلاح فيما قبله ولنا من الادلة على امتناع حذف غير
المرفوع ان في حذفه تهيئة العامل وهو لمحوا للعمل في شعاعه وقطعه عنه برفعه بيغشى بغير معارض
قاله بعض المغاربة وهذا البيت ضرورة عند الجمهور وان اعملنا الثاني على اختيار البصريين فان
احتاج الاول لمرفوع فالبصريون يضمرونه ولا يحذفونه لامتناع حذف العمدة عندهم وان
لزم منه الاضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة لان الاضمار قبل الذكر
قد جاء مصرحا به في غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا ففيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع
على الفاعلية ورتبة التمييز التاخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متاخر لفظا ورتبة وجاء الاضمار
قبل الذكر في هذا الباب الذي نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا نحو قول بعض العرب
ضربوني وضربت قومك بالنصب حكاه سيبويه فقد اعمل الثاني واضمر في الاول ضمير الفاعل
وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته التاخير
فعاد الضمير على متاخر لفظا ورتبة وقال الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من
خليلي مهمل فاعمل الثاني ونصب الاخلاء واعمل الاول في ضميره وهو الواو المرفوعة على
الفاعلية فقد عاد الضمير على الاخلاء المنصوب على المفعولية والاخلاء جمع خليل والجميل
الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل من الاهمال وهو الترك والكسائي وهشام الضرير والسهيلي
الكوفيون يوجبون الحذف للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الاضمار قبل الذكر متمسكا

بظاهر قوله وهو علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن جبلة الغساني تعفق بالارطى لها واراد لها
بحال فبذّت نبلهم وكليب اذ لم يقل تعفقوا على تقدير اعمال الثاني ولا ارادوا على تقدير
اعمال الاول ويمكن ان يجاب عنه بانه اعمل الثاني ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لانه يجوز ان
يؤتى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تاويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم
يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفا وبالقاف اي استتر والارطى شجر
فبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة اي غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم
فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل ان العمل
لاحد العاملين في المتنازع فيه وتعمل المهمل في ضميره سوا اتفق مطلوبهما ام اختلف والفرا
يقول ان استوى العاملان في طلب المرفوع وكان العطف بالواو وكما في المعنى فالعمل لهما
لانهما لما كان مطلوبهما واحدا كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد نحو قام وقعد اخواك
فاخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى
وهو مشكل فان النحويين يجعلون العوامل كالموثرات الحقيقية واجتماع موثرين على اثر واحد
ممنوع عند اهل الاصول قاله الرضي ثم قال وجاز عند الفرا وجه اخر وهو ان ياتي بفاعل
الاول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر هذا هو النقل
الصحيح عن الفرا انتهى وان اختلفا اي العاملان في طلب المعمول فان كان اولهما يطلب
مرفوعا اضمرته مؤخرا وجوبا كضربني وضربت زيدا هو انتهت مقالة الفرا فهو فاعل ضربني
وانما اخر عن الظاهر هربا من الاضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله
اذا احتاج الاول لمرفوع مع اعمال الثاني وان اعملنا الثاني واحتاج الاول
لمنصوب لفظا وهو ما يصل اليه العامل بنفسه او محلا وهو ما يصل اليه العامل بواسطة

حرف جر فان اوقع حذفه اي المنصوب في لبس ظاهر او لم يوقع في لبس ولكن كان
العامل من باب كان او من باب ظن وجب اضمار المعمول موخرا من المتنازع فيه في
المسائل الثلاث فالاولى نحو استعنت واستعان علي زيد به فالاول لطلب زيدا مجرورا
بالباء والثاني لطلبه فاعلا لانه استوفى معموله المجرور بعلى فاعملنا الثاني واضمرنا ضمير زيد
مجرورا بالباء موخرا وقلنا به والذي حملنا على ذلك انا لو اضمرناه مقدما قبل استعان لزم
الاضمار قبل الذكر ولو حذفناه اوقع في لبس فلا نعلم هل زيد مستعان به او عليه والثانية نحو
وكان زيد صديقا اياه فكنت وكان متنازعا صديقا على الجزئية لهما فاعملنا الثاني فيه واعملنا
الاول في ضميره ومفعولا موخرا والثالثة نحو ظنني وظننت زيدا قايما اياه فظنني لطلبت زيدا
قايما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت لطلبهما مفعولين فاعملنا الثاني ونصبنا زيدا قايما وبقي الاول
يحتاج الى فاعل ومفعول ثان فاضمرنا الفاعل مقدما مستترا واضمرنا المفعول الثاني موخرا
وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب في المسالة الثانية موخرا وقلنا اياه ولم يحذف المنصوب
في المسالة الثانية والثانية والثالثة لانه عمدة في الاصل لانه خبر مبتدا وقيل في باب ظن
وكان يضمر مقدما كالمرفوع لانه مرفوع في الاصل فيقال ظنني اياه وظننت زيدا قايما حكاه
مثل ابو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننيه على
ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لابنه في شرح الكافية ولا يجوز تقدمه
عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك وقيل
لا يضمر ولا يحذف بل يظهر كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال
ظنني قايما وظننت زيدا قايما وقيل لا يضمر ولا يظهر بل يحذف وهو الصحيح لانه حذف لدليل فان
المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب اسد المذاهب لان الاضمار قبل الذكر و

الفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة اليه وحذف الاختصار في باب ظن فقد تقدم
الدليل على جوازه انتهى وشرط الحذف ان يكون المحذوف مثل المثبت افرادا وتذكيرا وفر
عهما فان لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو ظنني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد ان تقول اياه
منفردا او مناظرا ولا يجوز حذفه قاله ابو حيان في النكت الحسان وان كان العامل من
غير باب كان وظن ولم يلبس وجب حذف المنصوب لفظا ومحلا لانه فضلة مستغنى عنه
فلا حاجة لاضماره قبل الذكر كضربت وضربني زيد ومررت ومر بي زيد وقيل يجوز اضماره
كقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود فاعمل الثاني
واضمر في الاول ضمير المفعول وهذا البيت ضرورة عند الجمهور ولم يوجب في التسهيل حذفه
بل جعله اولى والى ما تقدم اشار الناظم بقوله واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه والتزم
ما التزما ثم قال ولا تجئ مع اول قد اهملا بمضمر لغير رفع اوهلا بل حذفه الزم ان يكن
غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر مسئلة اذا اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير واحتاج العامل
المهمل الى ضمير وكان ذلك الضمير المحتاج اليه خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم المخبر عنه
مخالفا في الافراد والتذكير او غيرهما من التانيث والتثنية والجمع للاسم المفسر له
وهو الاسم المتنازع فيه وجب العدول عن الاضمار الى الاظهار والى ذلك اشار الناظم
بقوله واظهر ان يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسرا نحو اظن ويظناني اخا الزيدين
اخوين وذلك لان الاصل قبل الاعمال اظن ويظنني الزيدين اخوين بالتثنية فيهما فاظن
تطلب الزيدين اخوين مفعولين ويظنني تطلب الزيدين فاعلا واخوين مفعولا ثانيا لانه
اخذ مفعوله الاول وهو ياء المتكلم المتصل به فاعملنا الاول وهو اظن فنصبنا الاسمين
وهما الزيدين اخوين على انهما مفعولان لاظن فاضمرنا في الثاني وهو يظنني ضمير الزيدين

وهو الالف في يظنانى فاستوفى فاعله ومفعوله الاول وبقي علينا المفعول الثاني ليظنانى
يحتاج الى اضماره وهو خبر في الاصل عن ياء المتكلم المتصلة به التي هي الآن المفعول
الاول بعد دخول يظن والياء مخالفة لاخوين الذي هو مفسر للضمير الذي يأتي به فان
الياء مفرد والاخوين تثنية فدار الامر بين اضماره مفردا ليوافق المخبر عنه وهو الياء
وبين اضماره مثنى ليوافق المفسر وهو الاخوين وفي كل منهما محذور ولا محيص عنه فو
العدول الى الاظهار فقلنا اخاهما ليوافق المخبر عنه وهو الياء في الافراد ولم يضره مخالفته
لاخوين لانه اي اخا اسم ظاهر لا يحتاج الى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا في هذه المسألة
قال الموضح تبعا للجماعة على سبيل البحث والذي يظهر لي فساد دعوى التنازع في الا
خوين لان يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الاول مفرد وجوابه ان المتنازع فيه
مطلق الاخوة من غير نظر الى كونه مفردا او مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لان
التنازع لا يكون بمبهم وعن الكوفيين انهم اجازوا فيه وجهين حذفه واضماره مقدما على
اخوين وفق المخبر عنه فيقولون على الحذف اظن ويظناني الزيدين ويحذفون اخاله لدلالة
اخوين عليه ويقولون على الاضمار اظن ويظناني اياه الزيدين اخوين كذا مثله في شرح
الكافية مقدما لان العلة المقتضية لتأخيره وهي تأخر المفسر مفقودة هنا فان اعملنا
الثاني فالحكم فيه كما سبق من وجوب الاظهار ومن اجراء الوجهين المحكيين عن
الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادي في شرح التسهيل وفيه البحث السابق هذا
باب المفعول المطلق اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول بغير صلة صدقا منصوبا بصدق
غير مقيد صفة صدقا بالجار حرف او اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فان
صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول

معه وهذه التسمية للبصريين واما غيرهم فلا يسمي مفعولا الا المفعول به خاصة ويقول في
غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح في الحواشي والمفعول المطلق هو اسم يؤكد عامله فيفيد ما
افاده العامل من الحدث من غير زيادة علي ذلك او يبين نوعه اي العامل فيفيده زيادة
علي التوكيد او يبين عدده اي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة علي التوكيد و
هو خبر اعن مبتدا ولا حالا من غيره نحو ضربت ضربا او ضربت ضرب الامير او ضربت
ضربتين فالاول مثال لما يوكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين
بخلاف نحو ضربك اليم فانه وان بين العدد في الاول والنوع في الثاني بوصفه باليم فهو
خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا وبخلاف نحو ولي مدبرا فانه وان كان توكيد العامله
فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا والي ان المفعول المطلق يفيد المعاني
الثلاثة اشار الناظم بقوله توكيدا او نوعا يبين او عدد واكثر ما يكون المفعول المطلق
مصدرا كما تقدم من الامثلة والمصدر كما قال الناظم اسم ما سوي الزمان من مدلولي
الفعل وهو اسم الحدث الجاري علي الفعل وليس علما ولا مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة
قاله الموضح في باب اعمال المصدر وخرج بهذا القيد وهو الجريان علي الفعل نحو غسلا ووضوءا و
وعطاء من قولك اغتسل غسلا وتوضا وضوءا واعطي عطاء فان هذه الثلاثة اسماء مصادر
وليست مصادر لعدم جريانها علي افعالها لان اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال
وتوضا قياس مصدره الجاري عليه التوضوء واعطي قياس مصدره الجاري عليه الاعطاء
وخرج بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوا بميم زايدة لغير المفاعلة نحو
مقتل بمعني القتل فانهما من اسماء المصادر والفرق بين المصدر واسمه ان المصدر يدل
علي الحدث بنفسه واسم المصدر يدل علي الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى

ضربتان وضربك ضربه

معنىً ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لان فعله صدر عنه اي اخذ منه
كمصدر الابل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه والمصدر المنصوب على المفعولية المطلقة عامله
اما مصدر مثله لفظا ومعنى نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم
وهو مصدر مثله او معنى لا لفظا نحو اعجبني ايمانك تصديقا وقول الجرمي لا يعمل المصدر في المصدر
مردود بالآية ونحوها او ما اشتق لفظه منه من فعل غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى من العمل نحو وكلّم
الله موسى تكليما وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما احسن زيدا حسنا والافعال الناقصة فلا يقال
كان زيد قائما كونا والافعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا او من وصف اسم فاعل
او مفعول او للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل نحو والصافات صفا
واسم المفعول نحو الخبز مأكول اكلا وامثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا نحو زيد حسن وجهه حسنا
ولا اقوم منك قياما واما قوله اما الملوك فانت اليوم الامهم لؤما وابيضهم سربال طباخ
فلؤما منصوب بفعل محذوف قاله صاحب البديع والى ناصب المفعول المطلق اشار الناظم
بقوله بمثله او فعل او وصف نصب وما ذكر من ان الفعل والوصف مشتقان من المصدر
هو الصحيح من مذهب البصريين واليه يرشد قول الناظم وكونه اصلا لهذين انتخب وزعم بعض
البصريين كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر ان الفعل اصل للوصف فيكون فرع الفرع
وزعم الكوفيون ان الفعل اصل لهما اي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة ان الفعل والمصدر
اصلان وليس احدهما مشتقا من الآخر والصحيح الاول لان الفرع لا بد فيه من معنى الاصل
وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والزمان والصفة تدل
على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين فصل ينوب عن المصدر في الا
نتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة له كسرت احسن السير والاصل سرت

السير احسن السير فحذف الموصوف لدلالة اضافة صفته الى مثله عليه ونابت منابه و
انتصبت انتصابه واشتمل الصما والاصل المشتملة الصما فحذف الموصوف ونابت صفته
منابه وضربته ضرب الامير اللص اذ الاصل ضربا الامير اللص فحذف الموصوف وهو
ضربا ثم المضاف وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وان اضيف لمعرفة لانه لم يكتسب
التعريف من المضاف اليه لتوغله في الابهام وقيد ابو البقا المسئلة بقوله وكذلك صفة
المصدر اذا اضيفت اليه نحو سرت اشد السير لان الصفة هي الموصوف في المعنى و
قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من اقامة الصفة مقام الموصوف
في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في
شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين
زعموا ان الاصل اكلا رغدا وانه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصبت انتصابه
ومذهب سيبويه ان ذلك انما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كونه
الاكل رغدا ويدل على ذلك انهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام
الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على انه حال لا مصدر والا لجازت اقامته مقام
الفاعل لان المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى او من ضميره اي ضمير المصدر نحو
عبد الله بالغضب اظنه جالسا فعبد الله مفعول اول لاظن وجالسا مفعوله الثاني والها
في اظنه ضمير المصدر نابت عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن
مصدر مؤكد فيكون التقدير اظن ظنا او عن نوعي فيكون التقدير اظن ظني كما قدره
الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر ان الضمير انما
يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله من كل ما نال الفتى قد نلته الا التحية وقوله هذا

تمثل ضرب ٣

مراقبة للقرآن يدرسه والمرعند الرشا ان يلعقها ذيب اي يدرس الدرس وقد تلت
النيل لو لا صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد فكذلك ضميره واما نحو فاني اعذبه عذابا لا اعذبه
احدا فتقديره لا اعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نايب عن المصدر النوعي فصار له
حالا ان انتهى كلامه في الحواشي ومن خطه نقلت وينبغي ان تكون ال في النيل والدرس
للجنس لا للعهد والا لكان نوعيا ايضا او من اشارة اليه اي ا اي الى المصدر سواء كان
اسم الاشارة متبوعا بالمصدر ام لا فالاول كضربته ذلك الضرب بالنصب والثاني
كضربته ذلك فذلك في المثالين مفعول مطلق نايب عن المصدر وذهب ابن مالك في
شرح التسهيل الى انه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الاشارة المقصود به المصدرية
وذهب سيبويه والجمهور الى ان ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون
به الى الظن قاله المرادي في التلخيص او من مرادف له معنى نحو شنئته بغضا فبغضا مفعول
مطلق نائب عن شنا فان الشنا مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض واحببته مقة
فمقة مفعول مطلق نايب عن محبة فان المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة وفرحت جذلا
مفعول مطلق نائب عن فرحا فان الجذل بفتحتين وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر
مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك ان المرادف منصوب بالفعل المذكور
وهو مذهب المازني والمنقول عن الجمهور ان ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم في
الامثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا واحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا
او من مشارك له اي للمصدر المحذوف في مادته وحروفه وهو اقسام ثلثة اسم مصدر غير العلم
كالمتقدم من نحو اغتسل غسلا وتوضا وضوءا او اعطا اعطاء وفي شرح التسهيل ان المصدر
العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا واسم عين ومصدر لفعل آخر فاسم العين نحو والله انبتكم

من الارض نباتا فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع او غيره ومنه زكاة
النبات وعن سيبويه ان نباتا في الاية مصدر جار على غير الفعل وكانه نائب عن انباتا قال
الشاطبي فعلى هذا يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدر لفعل اخر نحو وتبتل اليه تبتيلا
فنباتا نائب عن انباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا والاصل في مصدر انبت وتبتل انباتا و
تبتلا لان قياس مصدر انبت الانبات لا النبات لانه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت
البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا التبتيل لان التبتيل مصدر بتل بالتشديد او من لفظ
دال على نوع منه اي من المصدر كقعد القرفصا بالمد والقصر ورجع القهقرى بالقصر فقط فا
القرفصا نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والاصل قعد القعدة القرفصا ورجع
الرجوع القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال نوع منه فان قلت القرفصا و
القهقرى فحذف المصدر وانيب عنه لفظ دال على نوع منه فان قلت القرفصا والقهقرى
مصدران فكيف يقال نائبا عن المصدر قلت اجيب بانهما نائبا عن المصدر الاصلي المحتمل
للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لانه يقتضي ان انتصاب النوعي فرع عن انتصاب
المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي او من لفظ دال على عدده اي المصدر كضربته عشر ضربات
فعشر نائب عن المصدر والاصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وانيب عنه
عدده ومثله فاجلدوهم ثمانين جلدة والاصل جلدا ثمانين فحذف المصدر وانيب عنه فاجلدوهم ٤
ثمانين وجلدة تمييز او من لفظ دال على آلته اي آلة المصدر كضربته سوطا او عصا والا
صل ضربته ضربا بسوط او عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر واقيمت الآلة مقامه و
اعطيت ما له من اعراب وافراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين واسواطا والاصل
ضربتين بسوط وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص اصل ضربته سوطا ضربة

ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة
للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لا يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل انتهى أو من كل وما
في معناها مضافة إلى المصدر نحو فلا تميلوا كل الميل فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف
والأصل فلا تميلوا ميلا كل الميل وكل مفعول معه نحو قوله وهو قيس ابن الملوح وقد يجمع الله
الشتيتين بعد ما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا والأصل يظنان ظنا كل الظن ونحو
ضربته كل الضرب أو عامة الضرب أو من بعض وما في معناها مضافة إلى المصدر كضربته بعض
الضرب فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي
التنزيل ولو تقول علينا بعض الأقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا
حاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين
فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما
بقي وهو الوصف والضمير والإشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في
قول الناظم وقد ينوب عنه ما عليه دل مسئلة المصدر المؤكد لعامله لا يثنى ولا يجمع باتفاق
فلا يقال ضربت ضربين بالتثنية ولا ضربت ضروبا بالجمع لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير
كماء وعسل ودقيق ولأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته
والمصدر العددي وهو المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه فيثنى ويجمع باتفاق فيقال ضربت
ضربتين وضربات لأنه فرد لجنس كتمرة وكلمة واختلف في المصدر النوعي فالمشهور من الخلاف
في تثنيته وجمعه الجواز قياسا فيقال ضربت ضربين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضروبا مختلفة
وظاهر مذهب سيبويه المنع وأنه لا يقال فيه إلا ما سمع واختاره أي المنع الشلوبين واحتج المجيز
لمجيئه في الفصيح كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا والألف من يده تشبيها للفواصل

بالقوافي وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله: وما لتوكيد فوحّد أبدا
وثنّ واجمع غيره وأفردا ش النحاة اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر
غير المؤكد وهو المبيّن للنوع أو العدد والدليل المقالي ما يرجع إلى القول كأن يقال ما جلست
فيقال بلى جلوسًا طويلًا أو بلى جلستين فجلوسًا مصدر نوعي لوصفه بالطول حذف عامله جوازًا
لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسًا طويلًا وجلستين والدليل الحالي
ما يرجع إلى الحال من مشاهدة أو غيرها كقولك لمن قدم من سفر قدومًا مباركًا ولمن تكرر منه
إصابة الغرض إصابتين فقدومًا مصدر نوعي وإصابتين مصدر عددي حذف عاملهما جوازًا
الدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدومًا مباركًا وأصبت إصابتين وأما
المصدر المؤكد فزعم ابن مالك في شرح الكافية أنه لا يحذف عامله لأنه إنما جيء به لتقوية
وتقرير معناه والحذف مناف لهما فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبيّن نوعًا أو عددًا فإنه
يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل
المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال: وحذف عامل
المؤكد امتنع ۔ وفي سواه لدليل متسع ۔ ورده ابنه في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد
يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائمًا فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد ولكنه
ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به
مجرد التقدير فمسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل
المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق
وأولى بأنه قد حذف جوازًا إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير ولا حصر نحو أنت سيرًا ووجوبًا
مع التكرار أو الحصر نحو أنت سيرًا سيرًا وما أنت إلا سيرًا وفي غير ذلك نحو سقيًا ورعيًا

مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين ٢

وحمدا وشكرا لا كفرا فيمتنع مثل هذا اما السهو عن وروده واما للبناء على ان المسوغ لحذف
العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الاصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام
ابنه في شرحه واجاب الشاطبي بان ما قال ابن الناظم غير لازم لانه اذا اريد تقرير معنى
العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد
نقض للغرض واما ما استدل به فلا دليل فيه لان تلك المصادر لم تات للتاكيد اصلا وانما
هي مصادر جعلت بدلا من افعالها وعوضت منها ففايدتها النيابة عن افعالها واعطا
معانيها لا تاكيد فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشيء لا يؤكد نفسه انتهى
ملخصا مع اعترافه بان انت سيرا للتوكيد حيث قال في شرح قول النظم كذا مكرر وتقول
في المؤكد انت تسير سيرا فيظهر البناء معنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن
الناظم بل اقره عليه لكن اقراره على نحو سقيا ورعيا مشكل قال ابن عقيل ان ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح
فان جميع ما اتى به من الامثلة ليست من المصدر المؤكد في شيء وانما هي من المصادر
النائبة عن افعالها والحق ان المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو في معنى
الاستثناء من قوله وحذف عامل المؤكد امتنع قال الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة
وقد يقام المصدر المؤكد مقام فعله المستعمل والمهمل فيمتنع ذكره معه اي فيمتنع ذكر
الفعل مع المصدر لقيامه مقامه وهو نوعان ما لا فعل له اصلا من لفظه نحو ويل زيد و
ويحه وبله الاكف بالاضافة الى المفعول فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوسا
بناء على قول المازني ان جلوسا منصوب بقعدت فيقدر في نحو ويل زيد وويحه احزن الله زيدا
وبله واحزن الله زيدا ويحه لان الويل والويح بمعنى الحزن قاله ابو البقا وقيل يقدر اهلكه الله لا
نهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر في ويح رحم لانها كلمة ترحم وقيل في ويل عذب لانها كلمة عذاب

وذهب بعض العلماء الى ان ويحه وويله وويبه وويسه منصوبة بافعال من لفظها
وانشد فلاوال ولاواح ولاواس ابو هند قال المرادي في شرح التسهيل وهو مصنوع
انتهى ويقدر في بله الاكف اترك لان بله الشيء بمعنى اتركه والاكف جمع كف وما له فعل مستعمل
من لفظه وهو نوعان نوع واقع في الطلب وهو الوارد دعاء بخير او ضده فالاول
كسقيا ورعيا والثاني ككيا وجدعا والاصل سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وكواه
الله كيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الانف والشفة او الاذن او نحو ذلك او الوارد امرا
او نهيا نحو قياما لا قعودا اي قم قياما لا تقعد قعودا وكذلك النوعي نحو فضرب الرقاب اي
فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق في ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله
ونحو قوله على حين الهى الناس جل امورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب اي اندل يا
زريق المال اي اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاي فراء مصغرا علم رجل و
المال مفعول به والى ذلك اشار الناظم بقوله والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا
اللذ كاندلا لكنه اطلق ابن مالك القول بان المصدر القائم مقام فعله في الطلب يجب معه الحذف
ولم يقيده بالتكرار وخص ابن عصفور الوجوب للحذف بالتكرار كقوله وهو القطري بن الفجاءة
الخارجي فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع اي اصبر صبرا ووجهه انه
جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم انه يجري مجرى
هذا في التزام الاضمار المصادر في الامر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجا النجا وضربا ضربا
انتهى قال الموضح في حاشية التسهيل واشار بقولهم هذا الى التحذير والاغراء وبمثل قول ابن
عصفور وكلاهما مخالف لاطلاق ابن مالك القول بان المصدر الذي اقيم مقام عامله في الطلب يلتزم
معه الحذف انتهى كلام الموضح او الوارد مقرونا باستفهام توبيخي وهو ثلاثة اقسام توبيخ متكلم

لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب لنفسه أغدة كغدة البعير وموتا في بيت امرأة سلولية و
توبيخ للمخاطب نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك أي أتتوانى توانيا وقوله وهو جرير يهجو خالد بن يزيد
الكندي أعبدا حل في شعبى غريبا ألؤما لا أبا لك واغترابا أي أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا
وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة مقصور
وتوبيخ لغائب في حكم حاضر كقولك لشيخ غائب قد بلغك أنه يلعب اللعبا وقد علاك المشيب أ
أتلعب لعبا وتولع وأقع في الجزء وذلك في خمس مسائل احداها مصادر مسموعة كثر استعمالها و
دلت القرائن على عاملها المحذوف كقولهم عند تذكر نعمة حمدا وشكرا لا كفرا وهي من أمثلة سيبويه
وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا لا أكفر كفرا كذا يتكلم بهذه الأمثلة مجتمعة قال ابن عصفور لا
تستعمل كفرا إلا مع حمدا وشكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا إلا أن يظهر على الجواز ولا يلزم إلا
إضمار إلا مع لا كفرا فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى
وصبرا لا جزعا والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر المرتب
وكقولهم عند ظهور أمر معجب عجبا أي أعجب عجبا وعند خطاب شخص مرضي عنه أو مغضوب عليه
افعله وكرامة ومسرة أي أفعل ما تريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا يستعمل مسرة
إلا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم ولا أفعله ولا كيدا ولا هما أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا
تقدير سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الأعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة و
المعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام
الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسألة
الثانية أن يكون المصدر تفصيلا لعاقبة ما قبله من طلب أو خبر فالأول نحو فشدوا الوثاق
فإما منا بعد وإما فداء فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الأمر بشد الوثاق والتقدير فإما أن

منوا منّا واما ان لقاد وافداء وكر الفصل الثاني كقوله لاجهدن فامّا درء واقعة تخشني
واما بلوغ السؤل والأمل فدرء وبلوغ ذكر التفصيل لعاقبة الجهد اي امّا درا وامّا ابلغ
والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله وما لتفصيل كامّا منّا عامله يحذف حيث عنّا المسئلة
الثالثة ان يكون المصدر مكررا او محصورا او مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين في الانواع
الثلثة وشرطها اربعة امور احدها التكرير او الحصر او العطف عليه او الاستفهام عنه والثاني
كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون
عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر نحو انت سيرا سيرا والتقدير انت
تسير سيرا فحذف تسير وجوبا لقيام التكرير مقامه والمحصور بالا او انما نحو ما انت الا سيرا
انما انت سير البريد والتقدير ما انت الا تسير سيرا وانما انت تسير سير البريد فحذف
تسير لما في الحصر من التاكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو انت اكلا وشربا و
التقديرات تاكل اكلا وتشرب شربا لان العطف كالتكرار نصوا عليه هنا وفي باب
الاغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا
عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق ان العامل هنا يجب ان يكون من معنى المعمول
والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على
الاول وكلاهما خبر عن انت قاله الموضح في الحواشي والمستفهم عنه نحو انت سيرا والتقدير
انت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه ان الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الا
ستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني ان يكون العامل المحذوف وصفا
وهو غير مناسب هنا لان الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتامل واقتصر الناظم على
المكرر والمحصور فقال كذا مكرر وذو حصر ورد نائب فعل لاسم عين استند فان لم يكن

المصدر مكررا ولا محصورا او لا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب اضمار عامله
نحو انت تسير سيرا وان شئت حذفته فقلت انت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم
يحتج الى اضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو اما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا
عن اسم عين كما تقدم فان ذلك مؤمن معه التفاد الخبرية اذ المعنى لا يخبر به عن العين الا
مجازا كقوله فانما هي اقبال وادبار اي ذات اقبال وادبار قال في شرح الكافية المسئلة الرابعة
ان يكون المصدر مؤكدا لنفسه او مؤكدا لغيره فالاول وهو المؤكد لنفسه هو الواقع بعد جملة هي
نص في معناه نحو له علي الف عرفا اعترافا فجملة له علي الف نص في الاعتراف لانها لا تحتمل غيره وسمي
مؤكدا لنفسه لانه بمنزلة اعادة ما قبله وكان الذي قبله نفسه والثاني وهو المؤكد لغيره هو الواقع
بعد جملة تحتمل معناه وغيره ويقع منكرا ومعرفا فالاول نحو زيد ابني حقا فجملة زيد ابني تحتمل الحقيقة
والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لان قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره
لانه يجعل ما قبله نصا بعد ان كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متاثر والمؤثر غير المتاثر والثاني
قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالاول نحو هذا زيد الحق لا الباطل فجملة هذا زيد تحتمل
الصدق والكذب فاذا قلت الحق فقد حققت احد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر كانك
قلت احق ذلك الحق او حقا فان كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت واردت قصر القلب قلت لا
الباطل بالنصب عطفا على الحق والثاني لا افعل كذا البتة فجملة لا افعل كذا تحتمل استمرار النفي
والقطاعه فاذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت القطاعه والبت القطع يقال
لا افعله البتة لكل امر لا رجعة فيه قال في الصحاح وال في البتة لازمة الذكر قال الموضح في
الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا افعله بتة والبتة
تبتته بتة وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة والقياس وصلها والى هذه المسئلة اشار

الناظم بقوله ومنه ما يدعونه موكدا لنفسه او غيره فالمبتدا نحو له علي الف عرفا والثان
كابني انت حقا صرفا المسئلة الخامسة ان يكون المصدر فعلا علاجيا تشبيهيا واقعا
بعد جملة مشتملة عليه اي على اسم بمعناه ومشتملة على صاحبه اي المصدر فهذه اربعة شروط
زاد المرادي شرطا خامسا وهو ان يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل كمررت
فاذا له صوت صوت حمار واذا له بكاء بكاء ذات داهية فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي
واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم بمعناه وهو المصدر الاول
ومشتملة ايضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الاول للعمل في
المصدر الثاني لانه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لان المعنى بان ذلك ليس
لان المراد انك مررت به في حال تصويت وبكاء لا انه احدث التصويت والبكاء عند مرورك به
واذا لم يصلح للعمل فيه تعين ان يكون منصوبا بالفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى
الفعل لان معنى اذا له صوت هو يصوت فالحذف وجه انتصاب ما بعده لصحة تقدير الفعل
مكانه قال سيبويه وانما انتصب هذا لانك مررت به في حال تصويت ولم ترد ان تجعل
الاخر صفة للاول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم انه مصوت فصار قولك له صوت
بمنزلة قولك فاذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء
الشروط على البدلية والصفة ان كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز ان يكون خبر المحذوف ويمتنع
الصفة ان كان معرفة ولا يجوز الا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل يجوز الصفة على
تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافيان اولا فذهب ابن خروف الى ان الرفع مرجوح
لان الثاني ليس هو الاول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور الى انهما متكا
فيان لان في النصب التقدير والاصل عدمه ويجب الرفع في نحو قولك له ذكاء ذكا

الحكما لانه اسم الذكا، فعل معنوي لا علاجي والمراد بالعلاجي والمراد بالعلاجي ما يحتاج في
احداثه الى علاج بتحريك عضو من الاعضا كالضرب والشتم والمعنوي بخلافه كالعلم والذكا و
انما وجب الرفع مع غير العلاجي لانك اذا قلت له ذكاء ذكا فلست تريد انه فعل شيئا بل انه ذو
ذكا، فكان بمنزلة له يد يد اسد فكما لا تنصب يد فكذلك هذا ووجب الرفع في نحو له صوت صوت
حسن لانه غير تشبيهي وفي نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة لان صوته مبتدا وصوت حمار
خبره وفي نحو فاذا في الدار صوت صوت حمار ونحوه فاذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم
صاحبه فيهما اما الاول فلان الضمير المنتقل الى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه واما الثاني
فلان الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وانما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم
يتحقق فاعل الفعل المقدر الذي ينصب المصدر وربما انتصب نحو هذين المثالين لكن
على الحال من الضمير لا على المفعول المطلق لانه ليس منه تشبيه مثل له صوت صوت حمار
في النصب على المفعول المطلق قوله هو ابو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلي
يصف فرسا ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل فطي مفعول مطلق
وناصبه محذوف تقديره يطوي لان ما قبله وهو ما ان يمس الارض الا منكب بمنزلة له طي في
جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه قاله سيبويه بمعناه ولفظه صار ما ان يمس الارض بمنزلة
له طي انتهى وما نافية وان زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى ان
هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير الى حد لا يصل بطنه الى الارض اذا اضطجع وانما يمس الارض
منه منكب وحرف الساق واراد بطي المحمل انه مدمج الخلق كطي المحمل وان له تجافيا كتجافي
المحمل بكسر الميم الاولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة
واحال بقية الشروط على المثال فقال كذاك ذو التشبيه بعد جملة كلي بكا، ذات عضلة مدا

المفعول له ويسمى المفعول لاجله والمفعول من اجله وهو ما فعل لاجله فعل مثاله جئت رغبة
فيك فرغبة اسم فعل لاجله فعل وهو المجيء وحكمه النصب بشروط وجميع ما اشترطوا له خمسة امور
الاول كونه مصدرا فلا يجوز جئتك السمن في العسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط
قاله الجمهور لان النصب يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للافعال غالبا واجاز يونس
بن حبيب اما العبيد بالنصب فذو عبيد زاعما ان قوما من العرب يقولون ذلك اذا وصف
عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتاول نصب العبيد على انه
مفعول له وان كان غير مصدر بمعنى مهما تذكر شخصا لاجل العبيد فالمذكور ذو عبيد لا غرفا لعبيد
عليه للمذكر وهذا النصب انكره سيبويه وقبحه وقال انه لغة خبيثة قليلة وانما يجوز على ضعفه اذا لم
يرد عبيدا باعيانهم واوله الزجاج على تقدير اما تملك العبيد اي مهما تذكر شخصا من اجل تملك
العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر والشرط الثاني كونه قلبيا اي من افعال النفس
الباطنة كالرغبة لان العلة هي الحاملة على ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال
الجوارح ليست كذلك فلا يجوز جئتك قراءة للعلم من افعال اللسان ولا قتلا للكافر من افعال
اليد وهذا الشرط قاله ابن الخباز وغيره كالرندي وجوز ارادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا
الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لان افعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المعلل
قاله الشاطبي واجاز الفارسي جئتك ضرب زيدا اي لتضرب زيدا ويؤخذ منه ان الفارسي لا يشترط
الاتحاد في الفاعل ايضا لان فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سياتي والشرط
الثالث كونه علة لانه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لانها محل الشروط ومحل
الشرط ومحل الشروط لا تجعل وجوابه بان هذه شروط للنصب لا لتحقق ماهيته عرضا كان لفتح
العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في باب التعدي

واللزوم فسقط ما قيل ان الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه
فلا يصح تمثيله بقولك رغبة بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة او بغير عرض وهو ما كان
جليا من الاوصاف اللازمة كقعد عن الحرب جبنا فان الجبن وصف جبلي لازم والشرط
الرابع اتحاده بالمعلل وقتا بان يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الاولى والمصدر
المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بان يقع الحدث في بعض زمن المصدر نحو جئتك رغبة
وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من
فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك فان لم يتحدا وقتا امتنع النصب فلا يجوز تأهبت
اليوم السفر غدا لان زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط قاله الاعلم يوسف الشنتمري
والمتأخرون كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع باعجام الضاد واهمال العين لم يشترط
سيبويه ولا احد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك امس طمعا في معروفك الآن والشرط
الخامس اتحاده بالمعلل فاعلا بان يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى
يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق حذر الموت فالحذر مصدر ذكر علة لجعل الاصابع
في الاذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فان اختلف الفاعلان امتنع النصب
فلا يجوز جئتك محبتك اياي لان فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط قاله
المتأخرون ايضا وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا
بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الارادة هو الله تعالى وفاعل
الخوف والطمع المخاطبون واجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم
يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف
اي ارادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط

ووكل الباقي الي المثال فقال ينصب مفعولا له المصدر ان ابان تعليلا كجد شكرا ودن
وهو بما يعمل فيه متحد وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها ابو البقاء في
شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط احدها ان يصلح في جواب لم الثاني ان يصح
جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك اي الذي حملني على زيارتك
الطمع او مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي اياك الثالث ان يصح تقديره باللام الرابع
ان يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز ان يجعل زيادة في قولك زرتك زيارة مفعولا له
لان المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى ومتى فقد المعلل بكسر
اللام الاولى من شروط جواز النصب شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط ان
يجره بحرف التعليل وهو اربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر في النظم على اللام لانها الاصل
فقال وان شرط فقد فاجرره باللام ففاقد الشرط الاول وهو المصدرية نحو والارض وضعها
للانام فالانام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام وفاقد الشرط الثاني وهو القلبية
نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق فاملاق وهو الفقر علة للقتل وليس قلبيا فلذلك خفض بمن
التعليلية بخلاف ولا تقتلوا اولادكم خشية املاق فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا
وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لان الجر بحرف التعليل يفيد
العلية والغرض عدمها فلذلك اسقطه وفاقد الشرط الرابع وهو الاتحاد في الوقت
نحو قول امرئ القيس الكندي فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة
المتفضل فالنوم وان كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم
فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة
بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت اليها في

حال خلع ثيابها لاجل النوم ولم يبق عليها الا ثوب واحد تتوشح به وفاقد الشرط الخامس وهو الا
تحاد في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض
العصفور بلله القطر فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل
الذكرى هو المتكلم لان المعنى لذكري اياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح
وقد انتفى الاتحادان معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل في اقم الصلوة لدلوك الشمس ففاعل
القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الاقامة متاخر عن زمن
الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف
والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا اذا مالت عن وسط السماء ونحو زيدا المستوفي للشروط
والى ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط بكثرة ان كان مقرونا بال ونقلة ان
كان مقرونا بال مجردا منهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وقل ان يصحبها المجرد والعكس في
مصحوب ال وشاهد القليل فيهما اي في المقرون بال والمجرد منهما قوله لا اقعد الجبن عن الهيجا
ولو توالت زمر الاعداء فالجبن مفعول له وهو مقرون بال وجاء منصوبا على قلة والاكثر فيه
ان يكون مجرورا وقوله من امكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر فرغبة مفعول له وهو
مجرد من ال وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والاكثر فيه ان يكون منصوبا وانما
كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بال لانه اشبه بالحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه
نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا والنصب والجر مستويان في المضاف فالنصب نحو ينفقون
اموالهم ابتغاء مرضات الله فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب والجر نحو وان منها لما يهبط من
خشية الله اي لاجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور وقيل ومثله في جر المفعول له
المضاف لايلاف قريش فايلاف مفعول له مضاف مجرور باللام وهي متعلقة بيعبدوا اي فليعبدوا

وطمعا

رب هذا البيت لايلافهم الرحلتين رحلة الشتاء الى اليمن ورحلة الصيف الى الشام ودخلت
الفاء في الكلام من معنى الشرط اذ المعنى ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لسائر نعمه
فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا آمنين فيهما لانهم خدمة
بيت الله بخلاف غيرهم فانهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين والحرف الجار في هذه
الاية واجب عند من اشترط في نصب المفعول له اتحاد الزمان وهو الاعلم والمتأخرون لان
زمن الايلاف سابق على زمن الامر بالعبادة ولان زمن العبادة مستقبل وزمن الا
يلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والاخفش اللام في لايلاف متعلقة باعجبوا مقدرا و
قال الزجاج متعلقة بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول فتكون السورتان سورة واحدة وتر
كهما في مصحف ابي سورة واحدة ويضعفه ان جعلهم كعصف انما كان لكفرهم وجراءتهم على
البيت والله اعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب
بالفعل على تقدير لام العلة وخالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا انه مفعول ثم اختلفوا فقال
الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير حبتك اكرمك اكراما وقال الكوفيون ناصبه
الفعل المتقدم عليه لانه ملاق له في المعنى وان خالف في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا
باب المفعول فيه وهو المسمى عند البصريين ظرفا دون الكوفيين لان الظرف في
اللغة الوعاء وهو متناهي الاقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك
وسماه الفراء محلا والكسائي واصحابه يسمون الظروف صفات ومشاحة في الاصطلاح الظرف
ما ضمن معنى في الظرفية باطراد من اسم جار مجراه اي مجرى احدهما فالمكان والزمان
كامكث هنا ازمنا فهنا اسم اشارة من اسماء المكان وازمنا جمع زمن اسماء الزمان والاسم
الذي عرضت دلالته على احدهما اي الزمان والمكان اربعة احدها اسماء العدد المميزة

وقت او من اسم مكان
او من اسم عرضت دلالته
على احدهما او من اسم

بهما اي بالزمان والمكان كسرت عشرين يوما وثلاثين فرسخا فعشرين مفعول فيه منصوب لنصب
ظرف الزمان لانه لما ميز بيوما وهو من اسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول
فيه منصوب لنصب ظرف المكان لانه لما ميز لفرسخا وهو من اسماء المكان عرضت له اسمية
المكان والثاني ما افيد به كلية احدهما اي الزمان والمكان او جزئية كسرت جميع اليوم
جميع الفرسخ او كل اليوم كل الفرسخ فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان لنصب ظرف الزمان و
ظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان
صارا دالين علي كليتهما لانهما من الالفاظ الدالة علي العموم والاحاطة او بعض اليوم بعض
الفرسخ او نصف اليوم نصف الفرسخ فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان لنصب ظرف
الزمان فظرف المكان لانهما لما اضيفا الى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان
وصارا دالين علي جزئي الزمان والمكان لانهما من الالفاظ الدالة علي الجزئية الا ان بعضا
يدل علي جزء مبهم ونصف يدل علي جزء مبهم ونصف معين من جهة المقدار والثالث ما كان
صفة لاحدهما اي الزمان والمكان كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار فطويلا وشرقي مفعول
فيهما منصوبان لنصب ظرف الزمان وظرف المكان لانهما لما وصف بهما الزمان والمكان
عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة
للمكان وذكر الدار معين له والاصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا والرابع ما كان مخفوضا باضافة
احدهما اي الزمان والمكان ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه بعد حذفه اي
المضاف والغالب في هذا المضاف اليه النائب عن المضاف المحذوف ان يكون مصدرا
والغالب في المضاف المحذوف المنوب عنه ان يكون زمانا ولابد من كونه معينا لوقت
او لمقدار فالمعين لوقت كجئتك صلاة العصر او قدوم الحاج فصلاة وقدوم مفعول

فيهما منصوبان لنصب ظرف الزمان لانهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان
فانتصبا انتصابه والاصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو
وقت المعين لوقت المجيء وانيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم والمعين للمقدار نحو
انتظرتك حلب ناقة او نحر جزور فحلب ونحر مفعول فيهما والاصل مقدار حلب ناقة
ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم وقد يكون النائب عن الزمان اسم عين نحو قولهم في
المثل لا اكلمه القارظين بالمثنية والاصل مدة غيبة القارظين فحذف مدة وانيب عنها
غيبة ثم غيبة وانيب عنها القارظين وهو مثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي
يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا اتيك او يئوب العنزي وهما
قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما وقد يكون
المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد اي مكان قربه فحذف المضاف وهو مكان وانيب عنه
المصدر وهو قرب والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ينوب عن مكان مصدر وذاك
في ظرف الزمان يكثر وانما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان
لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه الا ترى ان الزمان يشارك
المصدر في دلالة الفعل عليهما لان الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته
بخلاف ظرف المكان فان دلالة الفعل عليه بالالتزام الخارجي اذ كل فعل لابد له من
مكان يقع فيه ولم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت اقامة المصدر مقام
ظرف الزمان كثيرة وبمقام المكان قليلة والجاري مجرى احدهما اي الزمان والمكان الفاظ
مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم احقا انك ذاهب فاحقا منصوب
على الظرفية متعلقة بالاستقرار على انها خبر مقدم وانك ذاهب في تاويل مصدر مرفوع

القارظ

بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن اياته انك ترى الارض و الاصل اي في حق ذهابك
فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية وقد نطقوا بذلك الحرف الجاري في قولهم افي حق مواساتي
اخاكم وقال قايد بالقنا ابن المنذر القشيري افي الحق اني مغرم بك هايم وانك لا خل هوا
ولا خمر فصرح بفي وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بما العصير
المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن
كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون انغرام من اغرم بها حقا ولما كان قول الموضح و
الجاري مجرى احدهما شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله وهي جارية مجرى ظرف الزمان
دون ظرف المكان والذي يقع خبرا عن المصادر كما تقدم في احقا انك ذاهب دون ا لحدث
فلا يقال احقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك الى ان حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله
وان ما بعدها من ان ومعموليها في تاويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد اولم يكفهم
انا انزلنا ورده ابو حيان ومثله اي مثل احقا انك ذاهب في الانتصاب على الظرفية
المجازية غير شك انك قايم او جهد راي انك قايم او ظنا مني انك قايم فغير شك وجهد
وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على اسقاط في والاصل في غير شك وفي
غير جهد راي وفي ظن مني على وزن احقا وخرج عن الحد المذكور في النظم بقوله الظرف وقت
او مكان ضمنا في باطراد وتبعه الموضح ثلاثة امور احدها وترغبون ان تنكحوهن اذا قدر في فانه
يصدق عليه انه اسم ضمن معنى في اذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف فان
النكاح ليس بواحد منهما اذ كرنا لا ليس باسم زمان ولا مكان اما اذا قدر بعن فليس مما
نحن فيه والامر الثاني نحو يخافون يوما مثلا من اسماء الزمان ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالته لانه
من اسماء المكان فان يوما وحيث وان كانا من اسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين

فانهما ليسا على معنى في اذ ليس المراد ان الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع والعلم
واقع في ذلك المكان وانما المراد انهم يخافون نفس اليوم وان الله تعالى يعلم نفس المكان
وان المراد انهم يخافون المستحق لوضع الرسالة فانتصابهما على المفعول به لان الفعل واقع
عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون وناصب محل حيث فعل مضارع منتزع من
لفظ اعلم تقديره يعلم حال كونه محذوفا فالدلالة اعلم عليه لا اعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل
لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا هذا وقد قال الموضح في الحواشي من خطه
نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال ان اسم التفضيل لا يعمل في
المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى من هو اهدى سبيلا وليس بتمييز لانه ليس فاعلا
في المعنى كما هو في زيد احسن وجها وقول العباس بن مرداس واضرب منا بالسيوف القوانسا
انتهى وفي الارتشاف لابي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني افعل التفضيل ينصب
المفعول به قال الله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها
نظر لان هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل ان تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله
لم يجي حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدا انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل ان المراد يعلم
الفضل الذي هو في محل الرسالة ثم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى ان
الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما اوتي رسله من الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاة والطهارة
والفضل والصلاحية للارسال ولستم كذلك انتهى و الامر الثالث نحو دخلت الدار وسكنت
البيت فانتصابهما اي الدار والبيت انما هو على التوسع باسقاط الخافض وما هو في والاصل
دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض انتصبا على المفعول به توسعا كما
يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار ولا انتصابهما على الظرفية فانه لا يطرد

تعدي ساير الافعال الى الدار والبيت على معنى في لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت لان
الدار والبيت من اسماء المكان المختصة لان لها صورة وحدودا محصورة ولا تقبل
النصب على الظرفية من اسماء المكان الا المبهم او ما الحدث مادته ومادة عامله كما سيجي
فصل والظرف الزماني والمكاني حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه
الواقع فيه سواء كان اللفظ الدال فعلا ام اسم فعل ام وصفا ام مصدرا وهذا اشتمل من قول الناظم
الناظم بقوله فانصبه بالواقع فيه ولهذا اللفظ ثلاث حالات احدها ان يكون مذكورا واليه اشار
الناظم بقوله مظهرا كامكث هنا ازمنا وهذا هو الاصل لان الاصل في العامل ان يكون مذكورا
والحالة الثانية ان يكون محذوفا جوازا لدليل مقالي وذلك كقولك فرسخين او يوم الجمعة
بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان جوابا لمن قال كم سرت
او متى صمت اي سرت فرسخين يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى في الاستفهام ان كم يطلب
بها تعيين العدد مطلقا زمانا كان او مكانا او نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان
خاصة والحالة الثالثة ان يكون محذوفا وجوبا وذلك في ست مسايل واهي ان يقع
صفة كمررت بطاير فوق غصن ففوق صفة لطاير او صلة كرايت الذي عندك فعندك صلة
الذي او حالا كرايت الهلال بين السحاب فبين حال من الهلال او خبرا كزيد عندك فعندك
خبر زيد والناصب في الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر او مستقر الا في الصلة فيتعين استقر
وهذه الامثلة الاربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الاضافة وبني على
الضم فانه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل امام ولا جا الذي امام
ولا جا الذي امام ولا رايت الهلال امام ولا زيد امام لئلا يجتمع عليه ثلاثة اشيا القطع
والبنا ووقوعه موقع شي آخر ومثل للزمان بمثالين احدهما قياسي والآخر سماعي فقال

مشتغلا عنه لعامل بنصبه لمحل ضميره كيوم الخميس صمت فيه فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف
وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم تقل صمته لان ضمير الظرف
لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفي كما مثل او مسموعا بالحذف لا غير كقولهم في المثل لمن ذكر
امرا قد تقادم عهده حينئذ والآن فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف واضيفت الى اذ اضافة
بيان او اضافة اعم الى اخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لانه مبني لتضمنه معنى ال
وال الموجودة فيه زائدة لانه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف اي
كان ذلك حينئذ واسمع الآن فهما جملتان واصلهما ان يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا
حينئذ الآن اي كان ما تقول واقعا وقت حين اذ كان كذا واسمع الآن ما اقول لك فحينئذ
مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة اخرى وكان ينبغي للموضح ان يقول لمن غير لا
زعما ان قولهم لا غير لحن كما صرح به في المغني وبالغ في انكاره في شرح شذوره والحق جواز
ورود السماع به كما اوضحته في باب الاضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا
كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراهما وشمل مسائل الحذف قول الناظم والا فانو
مقدرا فان ذلك يعم الجائز والواجب فصل اسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على
الظرفية سواء في ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين و
اسبوع والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا
لمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا لكم كيومين واسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع
جوابا لشيء منهما كحين ومدة كما مثل بقوله صمت مدة او يوم الخميس او يومين وبقي عليه ظرف
الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك اذا اردت المكان اذ لا فرق
بينهما في صحة تقديرفي ونصبه على الظرفية فالشاطبي والصالح لذلك النصب على الظرفية

من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر إلى غيره في بيان صورة مسماه كأسماء الجهات
الست فإنها مفتقرة في بيان صورة مسماها إلى غيرها وهو ذكر المضاف إليه وهذه العبارة أخذها
من الشارح والإضافة فيها بيانية أي صورة هي مسماه والمراد ما افتقر إلى غيره في بيان حقيقته
ويحل إلى قولنا ما لا يعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان فإنه لا يعرف حقيقته إلا بذكر المضاف
إليه قال أبو البقاء في شرح لمع ابن جني الإبهام يحصل في المكان من وجهين أحدهما أنه لا يلزم مسماه
ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك وقد يتحول عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لأن
الجهات تختلف باختلاف الكائن في المكان فهي جهة له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها
والوجه الثاني أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا انتهى كالجهات
الست نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك
لك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار المكان فإن له ست جهات وشبهها في
الشياع كناحية وجانب ومكانا تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعرض جانب — في المكان
زيد ومكان بكر واعترض جانب بأنه مما يتعين التصريح معه بفي وكذا المقادير كميل وفرسخ وبريد
تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع الثاني ما اشتق من اسم الحدث الذي اشتق منه العامل
والحدث مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو ولا فرق في ذلك بين الصحيح
والمعتل ولا بين المفرد كما مثل والجمع نحو قوله وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمذهب ومرمى و
مقاعد منصوبة على الظرفية ومادة عاملها متحدة فإن عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى و — ومادتها
عامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الأمر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر
نحو عجبت من قيامي مقام زيد وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان إلا مبهما وأشار
مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار إلى شرطه بقوله وشرط كون ذا مقيسا

الواقع ظرفا لما في اصله معه اجتمع فلو اختلفت مادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت
مرمى عمرو ولم يجر في القياس اليه بجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفي واما قولهم هو مني مقعد
القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ ونصبه لمخالفة مادته لمادة عامله اذ التقدير هو مني
مستقر في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا فعامله الاستقرار المتعلق به مني
الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في
القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب
من الزاجر فمن الاولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران
والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لانه مشتق ولو اعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر و
المناط ناط لم يكن شاذا لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وز
جر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وانما استاثرت اسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص
للظرفية عن اسماء المكان لان اصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان اقوى من دلالته على
الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما
فصل الظرف الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية الى حالة لا تشبهها
كان يستعمل مبتدا او خبرا او فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه كاليوم فانه يستعمل مبتدا و
خبرا تقول اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلا تقول اعجبني اليوم ومفعولا به تقول احببت
يوم قدومك ومضافا اليه تقول سرت نصف اليوم والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يرى
ظرفا وغير ظرف فذاك ذو تصرف في العرف وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية
اصلا كقط في استغراق الماضي وعوض في استغراق المستقبل ولا يستعملان الا بعد نفي
تقول ما فعلته قط ولا افعله عوض والمعنى ما فعلته في الزمن الماضي ولا افعله في الزمن المستقبل بل

وقط مشتقة من قططت الشيء اي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري
لان الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها الضم تضمنها معنى حرفي ابتداء الغاية
وانتهائها اذ المعنى ما فعلته مذ خلقني الله الى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين و
كانت ضمة في بعض لغاتها حملا على قبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا الدهر
لان كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه وبني على الحركات الثلاث اذا لم يكن مضافا
والنوع الثاني ما لا يخرج عنها اي الظرفية الا بدخول الجار عليه وهو من خاصته قال في درة
الغواص واختصت من بذلك لكونها ام الباب ولكل باب ام تمتاز بخاصة دون اخواتها نحو
قبل وبعد من اسماء الزمان ولدن وعند من اسماء المكان فيحكم عليهن بعدم التصرف مع
ان من تدخل عليهن نحو لله الامر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا
علما اذ لم يخرجن عن الظرفية الا الى حالة شبيهة بها اي بالظرفية لان الظرف والجار والمجرور
اخوان في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار اذا وقعا صلة او صفة او خبرا وحالا فان
جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عن من والفرق ان
من لكونها ام الباب كثرت زيادتها فلم نعتد بها بل قال ابن مالك ان من الداخلة على قبل
وبعد واخواتهما زائدة والى هذين النوعين اشار الناظم بقوله وغير ذي التصرف الذي لزم
ظرفية او شبهها من الكلم هذا باب المفعول معه وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية
لجملة ذات فعل او ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع فذات الفعل كسرت والنيل
وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو انا سائر والنيل فيصدق على النيل في
المثالين انه اسم لدخول ال عليه وانه فضلة لانه منصوب وانه تال لواو وتلك الواو
بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الاول وذات اسم فيه معنى

تعالى اي

الفعل وحروفه وهو ساير في المثال الثاني فان فيه معنى الفعل وهو اسير وفيه حروفه
وهي السين واليا والرا وسمي النيل مفعولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من
الفاعل فخرج باللفظ الاول وهو قوله اسم نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب
اللبن بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة ونحو سرت والشمس طالعة فيهما
فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر الا انها داخلة في المثال الاول
في اللفظ على فعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على جملة هي الشمس طالعة
فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من ان والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى
ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ الزمخشري كما نقله
عنه في المغني وخرج باللفظ الثاني وهو قوله فضلة نحو اشترك زيد وعمرو فانه عمدة
وخرج باللفظ الثالث وهو قوله تال لواو نحو جئت مع زيد فانه تال لمفع زيد فانه
تال لنفس مع لا للواو التي بمعناها وخرج باللفظ الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء
زيد وعمرو قبله او بعده فان التقييد بالقبلية والبعدية ينافي المعية ولو قال بدل جا
رايت حتى يكون عمرو منصوبا لكان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان لقا
فرح بقيدين وخرج باللفظ الخامس وهو قوله تال لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع
عطفا على كل فلا يجوز فيه النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح
الصاد وضمها فانه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظ السادس
وهو قوله ذات فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو هذا لك واباك بالموحدة
فلا يتكلم به قال سيبويه اما هذا لك واباك فقبيح لانك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى
فعل ابن مالك اراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز   قال

وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار ولا يعملان في المفعول معه
خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا اعمال الاشارة واجاز
بعضهم اعمال الظرف وحرف الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم
اعتمادا على المثال فقال ينصب تالي الواو منصوبا معه في نحو سيري والطريق مسرعة فان قلت
فقد قالوا ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى
الفعل وحروفه قلت الاكثر ان يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا
الضمير وهو انت فاعلا لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني
دون الاول والاصل ما تكون وكيف تصنع ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية
فلما حذف الفعل وحده وهو تكون وتصنع برز ضميره وانفصل لتعذر اتصاله وقدره سيبويه
من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل كيف
تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود ام غير مقصود فزعم
السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه قال وذلك
ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام
لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على انها
التامة وعلى هذا فيكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم انها
على هذا فتكون مخرجة من اصلها للسؤال الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب
خبرها والتقدير على اي حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسئلة
اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام اوكيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب والناصب
للمفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم

اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل
سرت بالنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة
للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بالا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد الا
الناصب له الواو خلافا للجرجاني عبد القاهر ورد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها اذا كان
الضمير كما في ساير الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما من الفعل
وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الاحق لا الناصب له الخلاف اي المخالفة
خلافا للكوفيين اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب
للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع
خبرا عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح اي يجري على ما قبله وقع خبرا عن المبتدا
نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح اي يجري على ما قبله كقام زيد وعمرو فلما خالفه في المعنى
انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام
زيد بل عمرا انت صب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو والتقدير
سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج ورده السيرافي بما
يطول ذكره وانما قدر فعل الملابسة لانها اعم الافعال اذ لا يتحقق فعل بدونها ويوخذ من قوله
والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل وشبهه ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا
يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة
فكما لا يجوز تقديم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاولى
متفق عليها والثانية طرقها خلافا لابي الفتح ذهب في الخصايص الى جواز التوسط مستدلا بنحو
قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وهذا مخرج على ان فحشا معطوف

بنصب

على غيبة قدم عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل
عليك السلام ورحمة الله فصل للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احداها وجوب العطف
السلام والاصل كما في كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله او بعده
لامتناعها من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلة في الثاني لان الفعل لا يستغني عنه لان
الاشتراك لا يتأتى الا من اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث وثانيها رجحانه اي العطف
على المفعول معه كجاء زيد وعمرو فيترجح العطف لانه الاصل وقد امكن بلا ضعف واليه اشار
الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها
وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في
المثال الاول وهو مالك وزيدا من جهة الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف
في ذلك الا بعد اعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في
الحواشي وبه اقول لا على العطف بل على اضمار الجار المتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر
العام المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع مالك وزيدا كما امتنع هذا لك
واباك على الصحيح لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا
على ما اشتد طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الانكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل و
التقدير ما كان لك وزيدا وهو احد الوجهين في التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب
ان لم يجز العطف يجب ولامتناع العطف في المثال الثاني وهو مات زيد وطلوع الشمس من جهة
المعنى لان العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت ورابعها رجحانه
اي المفعول معه وذلك في نحو قوله فكونوا انتم وبني ابيكم مكان الكليتين من الطحال والكليتان
بضم الكاف لحمتان حمراوتان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين عليهما الشحم يحيطهما كالغلاف

لها والطحال بكسر الطاء ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الاول وهو فكونوا انتم وبني ابيكم
من جهة المعنى لانك اذا قلت كن انت وزيدا كالاخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم ان
يكون زيد مامورا وانت لا تريد ان تامره وانما تريد ان تامر مخاطبك بان يكون معه كالاخ قاله
الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لان المراد كونوا لبني ابيكم فالمخاطبون هم المامورون
للمامورون بذلك واذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود انتهى و
قال ابو البقا كان ينبغي ان النصب يجب اذ ليس المعنى انه امر بني ابيهم لشئ بل امرهم بموافقة بني
ابيهم ويدل على ذلك انه اكد الضمير بقوله انتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا
لجاز هنا انتهى وبقوله اقول ولضعف العطف في الثاني وهو قمت وزيدا من جهة الصناعة لانه
لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الا بعد توكيده بضمير منفصل او باي فاصل كان
والى ذلك اشار الناظم بقوله والنصب مختار لدى ضعف النسق وتابعها امتناعهما اي العطف
والمفعول معه كقوله فعلفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها وقوله اذا ما الغانيات
برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا اما امتناع العطف فيهما فلانتفاء المشاركة لا
لانه لا يشارك التبن في العلف والعيون لا تشارك الحواجب في التزجيج لان التزجيج تحوا الحواجب
تدقيقها وتطويلها يقال رجل ازج وامراة زجا اذا كان حاجباهما دقيقين طويلين واما
امتناع المفعول معه فيهما فلانتفاء المعية في البيت الاول لان الماء لا يصاحب التبن في
العلف وانتفاء فايدة الاعلام اي بمصاحبة العيون للحواجب في البيت الثاني اذ من
المعلوم ان العيون مصاحبة للحواجب فلا فايدة في الاعلام بذلك ويجب في ذلك اضمار فعل ناصب للاسم
الواقع بعد الواو وهو ما في البيت الاول والعيون في البيت الثاني على انه مفعول به والفعل
المحذوف معطوف على الفعل المذكور اي علفتها تبنا وسقيتها ماء وزججن الحواجب وكحلن

العيون

العيون هذا قول الفراء والفارسي ومن تبعهما واليه اشار الناظم بقوله او اعتقد اضمار عامل تصب
وذهب الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته في النحو وصياحه
قال ابن درستويه والمازني بكسر الزاي نسبة الى بني مازن والمبرد بفتح الرا قال ابن جني و
سبب تسميته بذلك ان المازني ساله عن مسايل فاجاب عنها واحسن فقال انت المبرد بكسر
الراي المثبت للحق قال المبرد فغيره الكوفيون اسمي فجعلوه بفتح الرا وابو عبيدة بضم العين و
الاصمعي بفتح الميم نسبة الى جده اصمع وابو محمد اليزيدي بفتح اليا المثناة تحت وكسر الزاي
الى انه لا حذف وان ما بعد الواو في البيتين معطوف على ما قبله وذلك على تاويل العامل
المذكور قبلها بعامل يصح انصبابه عليهما معا الصبابة واحدة فيؤول زججن بحسن بتشديد
السين لان التحسين يصح تسليطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب
ويؤول علفتها بانلتها لان الانالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال انلتها تبنا وماء
فهو من باب التضمين واحتج الاولون القايلون بالحذف بانه لو كان على التضمين لجاز
علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سايغ واجيب بان ما منعوه مسموع
من العرب كقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر واختلف في التضمين اهو قياسي
ام سماعي والاكثرون على انه قياسي وضابطه ان يكون الاول والثاني يجتمعان في معنى
عام قاله المرادي في تلخيصه هذا باب المستثنى وهو المخرج تحقيقا او تقديرا من مذكور او متروك
بالا او ما بمعناها بشرط الفايدة قال في التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل
نحو اكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مومنة وبالشرط نحو اقتل الذمي ان حارب
وبالغاية نحو اتموا الصيام الى الليل وبالاستثنا فشربوا منه الا قليلا منهم وقوله تحقيقا
او تقديرا اشارة الى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور او متروك اشارة

قسمي التام والمفرغ وقوله بالا متعلق بالمخرج وهو فعل يخرج وهو به ما عدا المستثنى مما
تقدم او ما في معناها يشمل جميع ادوات الاستثناء قوله بشرط الفائدة احترازعن نحو
جاني ناس الا زيدا وجاني القوم الا رجلا فانه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى اخراجه اذ كره
بعد الا مبينا انه لم يرد دخوله فيما تقدم فيبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا انه كان
مرادا للمتكلم ثم اخرجه هذا حقيقة الاخراج عند ائمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي
لا يصح غيره انتهى وبه يتضح الحال ويزول الاشكال للاستثناء ادوات ثمان وهي اربعة
اقسام الاول حرفان وهما الا عند الجميع من النحويين وحاشا عند سيبويه واكثر البصريين
وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش وابو زيد والفرا وابو عمرو الشيباني
الى انها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا وذهب جمهور
الكوفيين الى انها فعل دايما ويقال فيها حاش بحذف الالف الاخيرة وحشى بحذف
الالف الاولى واليهما اشار الناظم بقوله وقيل حاش وحشى فاحفظهما واعترض بان
حاشا الحرفية الاستثنائية لا تتصرف فيها بالحذف وانما ذلك في حاشا التنزيهية
نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني والثاني
فعلان وهما ليس عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه ابو بكر ابن شقير الى حرفيتها
مطلقا وذهب بعضهم الى انها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى الا
ولا يكون واعترض بان المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بانهما لما ركبا
غلب الفعل الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا والثالث مترددان بين الحرفية و
الفعلية فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين وهما خلا عند الجميع من النحويين وعدا عند

غير سيبويه فانه لم يحفظ فيها الا الفتح والرابع اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فانه يقال
فيها سوى بكسر السين والقصر كرضى وسوى بضم السين والقصر كهدى وسواء بفتح
السين والمد كسماء وسواء بكسر السين والمد كبناء وهذه الاخيرة هي اغربها وقل من ذكرها
وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه اخذ ابن ابان و
الحاصل انها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني فاذا
استثني بالا وكان الكلام قبلها غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل للا بل
يكون الحكم عند وجودها بالنسبة الى العمل مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا
رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا لفظا نصب وان كان يطلب منصوبا محلا جر بجار
يتعلق به نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد ويسمى استثناء مفرغا لان ما قبل
الا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام
محذوف وما بعد الا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام احد الا زيد وما رايت احدا
الا زيدا وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد الا انهم حذفوا المستثنى منه وسموه
استثناء مفرغا وشرطه عندهم كون الكلام غير ايجاب وهو ان يتقدم عليه ما اخرجه عن الايجاب
وهو النفي نحو وما محمد الا رسول فما قبل الا وهو محمد مبتدا والمبتدا يطلب الخبر فرفع ما بعد الا
وهو رسول على الخبرية والنهي نحو لا تقولوا على الله الا الحق فما قبل الا وهو تقولوا يطلب مفعولا
صريحا فنصب ما بعد الا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا
الا الحق ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن فما قبل الا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر
بها ما بعد الا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا اهل الكتاب بشيء الا بالتي هي احسن
والاستفهام الانكاري لما فيه من معنى النفي نحو فهل يهلك الا القوم الفاسقون فما قبل

الا وهو المبني للمفعول لطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد الا وهو القوم على النيابة
عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك احد الا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك الا
القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ في الايجاب لانه يؤدي الى الاستبعاد فلا تقول رايت الا زيدا
لانه يلزم منه انك رايت جميع الناس الا زيدا وذلك محال عادة فاما قوله ويابى الله الا ان
يتم نوره فيحمل يأبى في افادة النفي على لا يريد لانهما اي لان يأبى ولا يريد معناهما النفي فيهما
بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره فلا فرق في النفي بين ان يكون في اللفظ
او في المعنى والى مسالة التفريغ اشار الناظم بقوله: ان يفرغ سابق الا لما بعد يكن كما
لو الا عدما وان كان الكلام تاما وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه ووجب لقصد ذكر فيه
المستثنى منه ففيه تفصيل فان كان الكلام موجبا بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي
ولا شبهه وجب نصب المستثنى بالا والى ذلك اشار الناظم بقوله ما استثنت الا مع
تام ينتصب نحو فشربوا منه الا قليلا فما قبل الا وهو شربوا الكلام تام لان المستثنى منه مذكور
وهو الواو في فشربوا او موجب لانه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد الا وهو قليلا واجب
النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه الاتباع على ما سيجيء فاما قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا
الله لفسدتا بالرفع فالا فيه ليست للاستثناء وانما هي بمعنى غير فهي صفة لالهة ولكن نقل
الاعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف واما قوله وهو الاخطل وبالصريمة منهم منزل
خلق عاف تغير الا النؤي والوتد برفع النؤي والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير
والقياس نصبهما لان الكلام موجب فحمل تغير في افادة النفي على لم يبق على حاله لانهما اي لان
تغير ولم يبق معناهما النفي فيهما بمعنى واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة
انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفى المنزل اذا

درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤي بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل
حفرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الارض واختلف
في ناصب المستثنى بالا على ثمانية اقوال احدها انه نفس الا وحدها واليه ذهب ابن مالك وزعم
انه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل
المتقدم بواسطة الا واليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم
بغير واسطة واليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى الا تقديره استثنى
زيدا واليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكي عن الكسائي والسابع الا بفتح الهمزة
وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير الا ان زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي
والثامن ان الا مركبة من ان ولا ثم خففت ان فادغمت في اللام حكاه السيرافي
السيرافي عن الفراء وابن عصفور فاذا انتصبت ما بعدها فعلى تغليب حكم ان واذا لم ينتصب فعلى
تغليب حكم لا لانها عاطفة وان كان الكلام التام غير موجب ففيه تفصيل فان كان الاستثناء
متصلا وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام يتضمن معنى الا
ستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه فالراجح اتباع المستثنى
للمستثنى منه في اعرابه للمشاكلة بدل بعض من كل عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين
لان الا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله ابو حيان وهي عندهم بمنزلة
لا العاطفة في باب الاستثناء خاصة والا ان ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا
من المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل
لابد ان يكون على وفق المبدل منه في المعنى واجاب الابدي بان بدل البعض يكون الثاني
فيه مخالفا للاول في المعنى الا ترى انك اذا قلت رايت القوم بعضهم فيكون قولك لا رايت

القوم جاز ام بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل
لا كريم ولا شجاع جاز في البدل وقال في الرد على الكوفيين بان الا لو كانت عاطفة لم
يباشر العامل في نحو ما قام الا زيد وليس شيء من احرف العطف يباشر العوامل قاله في
المغني وقد يجاب بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيدا انتهى وإلى
ترجيح الاتباع اشار الناظم بقوله وبعد نفي او كنفي انتخب اتباع ما اتصل مثال النفي
نحو ما فعلوه الا قليل منهم بالرفع في قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو
في فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو في نية تكرير العامل والتقدير ما فعله الا
قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين ومشبه النفي النهي والاستفهام مثال النهي ولا
يلتفت منكم الا امرأتك بالرفع في قراءة ابي عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من احد بدل
في احد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لان قوة تعلق ضمير المستثنى بالمستثنى منه
يغني عن الضمير نطقا به ومثال الاستفهام ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون بالرفع في
قراءة الجميع فالضالون بدل من الضمير المستتر في يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه
بضمير لما قلنا والنصب عربي جيد وقد قرئ به في السبع في قليل في قوله تعالى ما فعلوه الا
قليل منهم وفي امرأتك من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ولا يأتي الا
تباع في الموجب فاما قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم بالرفع فمحمول على ان شربوا في
معنى لم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني قاله في المغني وخرج بالمتصل المنقطع
وسيأتي وبغير المردود نحو ما قام القوم الا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم الا
زيدا قصدا للتطابق بين الكلامين ولم يجز الابدال نقله المرادي عن ابن السراج ورده
ابن عصفور وخرج بغير المتراخي ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا فان البدل

فيه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع
التراخي لا يظهر التطابق قاله الرضي وغيره وخرج لقيد التقدم ما جاء الا زيدا القوم فانه لا يجوز
الابدال كما سيجيء واذا تعذر البدل على اللفظ لمانع ابدل على الموضع نحو لا اله الا الله ونحو ما
فيها من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ به في النصب قال ابن مالك
في شرح التسهيل رفعت البدل يعني الجلالة من اسم لا لانه في موضع رفع بالابتداء ولم
يحمله على اللفظ فينصبه لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب وتبعه على ذلك
ابو حيان والمرادي وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فان اعتبار محل اسم لا على انه
مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح في باب ان واعتبار محل لا مع
اسمها على انهما في محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه لتقدير دخول الا على الجلالة ومحلها
عند ابي حيان ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا او زيد في
المثال الثاني مرفوع على البدلية من محل احد لانه في موضع رفع بالابتداء وشيئا في
المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شيء لانه في موضع نصب على الخبرية لليس
ولم يجر خفضهما حملا على اللفظ لانهما موجبان لدخول الا عليهما ولان من والباء الزائدتين
بعد نفي او شبهه لا يعملان في موجب كذلك فان قلت مقتضى قوله فالارجح الاتباع ان
النصب على الاستثناء في هذه الامثلة مرجوح قلت اما الاخيران فواضح ذلك فيهما و
يجوز فيهما الجر على الصفة انشد الكسائي ابني لبينى لستما بيد الا يدا ليست لها عضد بالخفض
واما الاول فقد قال ابو القاسم السهيلي في اماليه لا يجوز في نحو لا اله الا الله من نصب
المستثنى ما جاز في نحو ما فعلوه الا قليل كما لم يجز في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم الا
الرفع وذلك لنكتة بديعة لم ينبه عليها من حذاق النحويين الا قليل فهو ان النصب انما

حقه الايجاب فاذا دخل النفي على كلام قايم بنفسه جاز ذلك من النصب ما جاز قبل دخول النافي واذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفي وامتنع اعتبار حكم الايجاب انتهى فان قلت لا اله الا اله واحد فالرفع اظهر في اله واحد على البدل من محل لا ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وان كان البدل نكرة موصوفة لانها موجبة لوقوعها بعد الا ولا الجنسية لا تعمل في موجب ولا يترجح النصب على الاتباع لتاخر صفة المستثنى منه عن المستثنى نحو ما فيها رجل الا اخوك صالح خلافا للمازني فانه قال اذا تاخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فانه تختار النصب فتقول ما فيها رجل الا اخاك صالح فرجل مبتدأ المقدم خبره في المجرور المستثنى قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه واخاك منصوب على الاستثناء المقدم على صفة المستثنى منه والاصل ما فيها رجل صالح الا اخاك ونقل ابن الخباز في النهاية عن المازني انه يوجب النصب وانه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لان المبدل منه ملغى في بعض الوجوه والموصوف مرعي الجانب فيهما فعلى الصواب ما نقله الموضح منه فقد قال ابو حيان ان ما نقله صاحب النهاية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية ان اذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان احدهما ان لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون اذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل الا ابوك صالح كانك لم تذكر صالحا هذا راي سيبويه والثاني ان لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي ان النصب والبدل عند ذلك مستويان لان لكل واحد منهما مرجحا فتكافيا انتهى فلو وقعت المستثنى بين صفتي المستثنى منه نحو ما مررت باحد خير من زيد الا اتيك برلو الدبه فالظاهر ان الخلاف قايم فليتامل وان كان الاستثناء منقطعا وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط ان يكون ما

قبل الا دالا على ما يستثنى فيجوز قام القوم الا حمارا ويمتنع قام القوم الا الثيابا وفي ذلك تفصيل
فانه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن فان لم يمكن تسليط العامل على
المستثنى وجب النصب في المستثنى اتفاقا من الحجازيين والتميميين نحو ما زاد هذا
المال الا ما نقص فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على
الابدال من الفاعل لانه لا يصح تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد النقص ومثله في القياس
ما نفع زيد الا ما ضر اذ لا يقال نفع الضر وزعم السيرافي وهرمان في حواشيه ان المصدر المنسبك
من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن
النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه من ان المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد
المال شيئا الا النقصان ثم فرغته له وجعله متصلا ورد بانه لا نسبة بين النقصان والزيادة
وزعم ابن الطراوة ان ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد الا وقعد عمرو
وان امكن تسليطه اي العامل على المستثنى نحو ما قام القوم الا حمارا اذ يصح ان يقال قام
حمار فالحجازيون يوجبون النصب لانه لا يصح فيه الابدال حقيقة من جهة ان المستثنى ليس
من جنس المستثنى منه والنصب عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم الا اتباع الظن وبنو تميم يرجحه
ويجيز الاتباع ويقرؤن الا اتباع الظن بالرفع على انه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز
ان يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من انه معرفة موجبة ومن الزائدة
لا تعمل فيها والى هذه المسألة اشار الناظم بقوله وانصب ما انقطع وعن تميم فيه ابدال
وقع كقوله وهو جران العود عامر بن الحارث وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
فابدل اليعافير والعيس من انيس والا الثانية مؤكدة للاولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد
البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الابل البيض يخالط

وزعم الشلوبين

الظن بنصب اتباع

بما فيها شيء من النقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين احدهما انهم حملوا ذلك على
المعنى لان المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار احد الا حمار المعنى فيه ما في الدار الا حمار و
صار ذكره احد التوكيد ليعلم انه ليس ثم آدمي ثم ابدل من احد ما كان مقصوده من ذكر الحمار
الوجه الثاني انه جعل الحمار انسان الدار اي الذي يقوم مقامه في الانس كقوله تحية بينهم ضرب
وجيع جعلوا الضرب تحيتهم لانه الذي يقوم مقام التحية عندهم وحمل عليه اي على اتباع المنقطع
الزمخشري قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله فمن في محل رفع على الفاعلية
بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم
اندراجه في مدلول لفظ من لانه تعالى لا يحويه مكان وجوز السفاقسي ان يكون متصلا والظرفية
في حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز في الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل
او عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين ان تقدر
قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض انتهى وفي الآية وجه آخر ذكره في المغني وهو ان
تقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ انتهى واذا
تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه عند البصريين مطلقا سواء كان متصلا ام منقطعا
وامتنع اتباعه لان التابع لا يتقدم على المتبوع كقوله وهو الكميت يمدح بني هاشم وما لي
الا آل احمد شيعة وما لي الا مشعب الحق مشعب والاصل وما لي شيعة الا آل احمد وما لي
مشعب الا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه واراد باحمد النبي
صلى الله عليه وسلم وبعضهم وهم الكوفيون والبغداديون يجيز في المستثنى منه غير النصب وهو
الاتباع في المسبوق بالنفي فيقول ما قام الا زيد احد وقال سيبويه سمع يونس بعض العرب
الموثوق بهم يقولون ما لي الا ابوك ناصر بالرفع وقال حسان رضي الله عنه لانهم يرجون منه شفاعة

اذا تقدم على المستثنى

اذا لم يكن الا النبيون شافع بالرفع ووجهه ان العامل وهو الابتدا في المثالين ويكن التامة في البيت فرغ لما بعد الا وهو احد في المثال والنبيون في البيت وان المؤخر وهو ناصر في المثال وشافع في البيت عام لوقوعه في سياق النفي اريد به خاص فصح ابداله من المستثنى منه لكنه بدل كل من كل لا بدل البعض ونظيره في ان المتبوع اخر من تقديم وصار تابعا لما بعده ما كان متبوعا نحو ما مررت بمثلك احد بالجر والاصل ما مررت باحد مثلك فمثلك تابع لاحد على انه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت اعرب النعت بحسب العامل واعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وانما الجاهم الى دعوى ان المؤخر عام اريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لان الاعم لا يبدل من الاخص وقال ابن الضائع الوجه ان يقال هو بدل من الاسم مع الا مجموعين فيكون بدل شيء من شيء لعين واحدة والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير نصب سابق في النصب قد ورد باتي ولكن نصبه اختر ان ورد

فصل واذا تكررت الا فان كان التكرار للتوكيد وذلك اذا تلت واوا عاطفا او تلاها اسم مماثل لما قبلها او بعضه او مشتمل عليه او مضرب اليه عنه الغيت جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الاول ويشملها قول النظم والغ الا ذات توكيد فالاول وهو العطف نحو ما جاء في الا زيد والا عمرو فما بعد الا الثانية وهو عمرو معطوف بالواو على ما قبلها وهو زيد عطف نسق والا الثانية زايدة للتوكيد والاصل ما جاء في الا زيد وعمرو والثاني وهو البدل باقسامه الاربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل كقوله اي الناظم لا تمرر بهم الا الفتى الا العلا بالمد فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالبا وهو الها والميم فالارجح في جره وعلامة جره كسرة مقدرة على الالف ويجوز على مرجوح كونه اي الفتى منصوبا بالا على الاستثنا وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الالف والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل لانهما لمسمى واحد والا الثانية زايدة مؤكدة

الا الفتى مص
في الفتى كونه تابعا له

بالا الاولى وبدل البعض من كله نحو ما جاءني احد الا زيد الا وجهه فزيد مستثنى من احد
فالارجح فيه كونه بالبدلية ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل البعض من كل و
بدل الاشتمال نحو ما اعجبني شيء الا زيد الا علمه فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان وعلمه
بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الاضراب نحو ما جاءني احد الا زيد الا عمرو فزيد مستثنى من
احد وعمرو بدل من زيد بدل اضراب والمعنى بل عمرو وقد اجتمع العطف والبدل في قوله
مالك من شيخك الا عمله الا رسيمه والا رمله فرسيمه بفتح الراء وكسر السين المهملتين
بدل من عمله بدل البعض من كل عند السيرافي ورمله بفتح الراء والميم معطوف على رسيمه والا
ان خروف الى النارسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل والا المقترنة بكل منهما
زايدة مؤكدة والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السعي الركض والرمل في الطواف
الاسراع وان كان التكرار لغير توكيد وهو التاسيس وذلك في غير بابي العطف والبدل فان
كان العامل الذي قبل الا مفرغا بان لم يشتغل بمعمول قبل الا تركته يؤثر في واحد من المستثنيات
على ما يقتضيه من رفع او نصب او جر ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد الذي
اثر فيه العامل نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا رفعت الاول وهو زيد بالفعل وهو قام على انه
فاعل له ونصبت الباقي من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء ولا يتعين المستثنى
الاول لتاثير العامل فيه بل يترجح لقربه من العامل وتقول ما رايت الا زيدا الا بكرا فتنصب
واحدا منها بالفعل على انه مفعول به وتنصب الباقي من المستثنيات بالا على الاستثناء
ولا يتعين المستثنى الاول لتاثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا بطريقه الخلاف
المتقدم في ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثنا لطريقه الخلاف المتقدم وتقول
ما مررت الا بزيد الا عمرا الا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقي ولا

الا عمرا

يتعين الاول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم ؛ وان تكرر لا لتوكيد فمع ؛ تفريغ
التأثير بالعامل دع ؛ في واحد مما بالا استثني ؛ وليس عن نصب سواه مغني ؛ وان كان العامل
غير مفرغ بان اشتغل بما يقتضيه قبل الا فان تقدمت المستثنيات كلها على المستثنى منه نصبت كلها
على الاستثناء وجوبا نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا احد فاحد فاعل قام وهو المستثنى منه جميع
المستثنيات ولا يجوز في شيء منها الاتباع لما مر من ان التابع لا يتقدم على المتبوع والى ذلك
اشار الناظم بقوله ؛ ودون تفريغ مع التقدم نصب الجميع احكم به والتزم ؛ وان تأخرت المستثنيات
كلها عن المستثنى منه فان كان الكلام ايجابا نصبت ايضا كلها وجوبا نحو قاموا الا زيدا الا عمرا
الا بكرا لما مر من ان جواز الاتباع مختص بغير الايجاب وان كان الكلام غير ايجاب اعطي واحد
منها اي المستثنيات ما يعطاه لو انفرد من نصب واتباع ونصب ما عداه وجوبا نحو ما قاموا
الا زيد الا عمرا الا بكرا فلك في واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين في الباقي من
المستثنيات النصب ولا يتعين الاول لجواز الوجهين بل يترجح والى ذلك اشار الناظم
بقوله ؛ وانصب لتأخير وجئ بواحد منها كما لو كان دون زائد ؛ واجاز الابدي رفع الجميع على
الابدال هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر الى اللفظ من حيث الاعراب واما بالنظر الى المعنى من حيث
المفهوم فهي نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر في الامثلة السابقة فان
كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شيء وما يمكن استثناء بعضه من بعض كالاعداد
نحو له عندي عشرة الا اربعة الا اثنين الا واحدا فان كل واحد من هذه الاعداد يدخل فيه غيره فيستثنى
منه وفي النوع الاول وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض ان كان المستثنى الاول داخلا في
الحكم وذلك اذا كان مستثنى من غير موجب فما بعده من المستثنيات داخل في الحكم كذلك نحو
ما قام احد الا زيد الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى الاول وهو داخل في اثبات القيام له لان الا استثناء

٢٠٧

من النفي اثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك وان كان المستثنى الاول خارجا عن الحكم وذلك
اذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج نحو قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا فزيد هو المستثنى
الاول وهو خارج عن الحكم لان القيام منفي عنه لان الاستثناء من الاثبات نفي وعمرو وبكر خارجان
كذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وحكمها في القصد حكم الاول في النوع الثاني وهو ما يمكن
استثناء بعضه من بعض النحاة اختلفوا على ثلاثة اقوال فقيل الحكم كذلك وهو ان كان المستثنى
الاول داخلا فما بعده داخل وان كان خارجا فما بعده خارج وان الجميع من المستثنيات مستثنى
من اصل العدد وهو قول الصيمري وتبعه القاضي ابو يوسف ويمكن ادراجه في قول الناظم
وحكمها في القصد حكم الاول وقال البصريون والكسائي كل من الاعداد المستثنيات مستثنى
مما يليه اي من الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي الى الاول وقيل
هذا القول هو الصحيح لان الحمل على الاقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان المتقدمان
محتملان اي يحتمل عود المستثنيات كلها الى الاول وان الجميع مستثنى من اصل العدد
ويحتمل عود كل منها الى ما يليه حتى ينتهي الى الاول وصححه بعض المغاربة وقال الا ان الاظهر فيه
ان يكون استثناء من استثناء وعلى هذا الخلاف فالعبرة في المثال المذكور وهو له عندي عشرة
الا اربعة الا اثنين الا واحدا ثلاثة على القول الاول وهو ان الجميع مستثنى من اصل العدد فيكون
الاربعة والاثنين والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من اصل العدد وهو عشرة يبقى ثلثة وسبعة
على القول الثاني وهو ان كلا من الاعداد مستثنى مما يليه فاذا استثني واحد من اثنين بقي واحد
واذا استثني الواحد الباقي من الاربعة بقي ثلاثة واذا استثنيت الثلاثة الباقية من
العشرة بقي سبعة ويحتمل لهما اي للثلاثة والسبعة على القول الثالث وتوجيهه يعرف مما تقدم
وذلك في معرفة المتحصل على القول الثاني للبصريين والكسائي طريقان احدهما ان يسقط المستثنى

الاول ويجبر الباقي بالمستثنى الثاني اي تزيده عليه وتسقط المستثنى الثالث وان كان معك
مستثنى رابع فانك تجبره بالثالث وهكذا تفعل اي الى ان ينتهي الى المستثنى الاخر فالمستثنى الاول
في المثال المذكور اربعة فاسقطها من العشرة يبقى ستة فاجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان
يصير ثمانية فاسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة والطريق الثانية من الطريقين
تحط المستثنى الاخر مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا تفعل حتى تنتهي الى الاول فما تحصل فهو
الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الاربعة يبقى ثلاثة
تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالث وهو ان تجعل كل وتر خارجا وكل شفع
داخلا فما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم اخرج اربعة وواحدا وادخل اثنين
يبقى سبعة والفاصحة ان تقول له عندي مائة الا خمسين الا عشرين الا عشرة الا خمسة
اخرج المستثنى الاول والثالث وما اشبههما في الوترية وادخل الثاني والرابع وما
اشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لانا
اخرجنا من المائة خمسين لانها اول المستثنيات فهي اذن وتر وادخلنا عشرين لانها ثانية
المستثنيات فهي اذن شفع واخرجنا عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن شفع واخرجنا
عشرة لانها ثالثة المستثنيات فهي اذن وتر فصار الباقي ستين ثم ادخلنا خمسة لانها رابعة
المستثنيات فهي اذن شفع فصار الباقي خمسة وستين وما زاد من المستثنيات
عومل بهذه المعاملة قال ابن مالك في شرح التسهيل فصل واصل غير ان يوصف بها
لما فيها من معنى اسم الفاعل الا ترى ان قولك زيد غير عمرو ومعناه مغاير لعمرو والموصوف
بها اما نكرة محضة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل فغير وصف صالحا ولا اثر لاضافتها الى
الموصول لانها لا تتعرف باضافة او توصف بها معرفة لفظا كالنكرة معنى نحو صراط

الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم على القول بان غير المغضوب عليهم صفة للذين
انعمت عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس منهم لا قوم باعيانهم وذهب السيرافي الى
غير انتعرف بالاضافة اذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون
فقوله غير في الاثنين بدل لا صفة وقد تخرج غير عن الصفة وتضمن معنى الا فيستثنى بها
اسم مجرور باضافتها اليه كما تخرج الا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر
قبلها نحو لو كان فيهما آلهة الا الاستثناء وتضمن معنى غير فوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان
الله فلما حملت الا على غير انتقل اعراب غير الى الاسم الذي بعد الا كما انتقل اعراب الاسم
الذي بعد الا الى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد الا بما يستحقه ويعرب غير هي [?] نفسها
بما يستحقه المستثنى بالا في ذلك الكلام فيجب نصبها في اربع مسايل الاولى اذا كان الكلام
تاما موجبا كما في نحو قاموا غير زيد والثانية اذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على
المستثنى كما في نحو ما نفع هذا المال غير الضرر عند الجميع في المسئلتين والثالثة اذا كان
الاستثناء منقطعا وامكن تسليط العامل على المستثنى كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند
الحجازيين والرابعة اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه كما في نحو ما فيها احد غير حمار عند
الاكثر في نحو ما فيها غير زيد احد ويترجح نصبها في مسئلتين احداهما عند قوم من الكوفيين
والبغداديين في نحو هذا المثال المتقدم وهو ما فيها غير زيد احد والثانية عند تميم في
الاستثنا المنقطع الذي يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى نحو ما فيها احد غير حمار ويضعف
نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان الكلام تاما غير موجب نحو ما قاموا غير زيد وحيث
نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثنا وهو ظاهر مذهب
سيبويه وذهب الفارسي في التذكرة ويمتنع نصبها في مسئلة واحدة وهي ما اذا كان

العامل بغير عامل نحو ما قام غير زيد وفي الصحاح قال الفراء بعض بني اسد وقضاعة ينصبون غير
اذا كانت في معنى الا تم الكلام قبلها ام لم يتم يقولون ما جاءني غيرك وما جاءني احد غيرك انتهى
بنصبه واذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح في الحواشي و
اقول لا شاهد فيما نقله لجواز ان تكون الفتحة في غيرك فتحة بناء لاضافتها الى المبني والى مسئلة
غير اشار الناظم بقوله واستثن مجرورا بغير معربا بما لمستثنى بالا نسبا وتفارق غير الا في خمس مسائل
احداها ان لا تقع بعدها الجمل دون غير الثانية انه يجوز ان يقال عندي درهم غير جيد على الصفة
ويمتنع عندي درهم الا جيد الثالثة انه يجوز ان يقال قام غير زيد ولا يجوز قام الا زيد الرابعة
انه يجوز ان يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لان المعنى
ما قام الا زيد وعمرو ومع الا لا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك
بالنصب ولا يجوز الا مراعاة اللفظ الخامسة انه يجوز ما جئتك الا ابتغاء معروفك بالنصب
ولا يجوز مع غير الا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك والمستثنى بسوى بلغاتها كالمستثنى
بغير في وجوب الخفض ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله ابو حيان ثم قال ابو القاسم الزجاج
في الجمل وابن مالك سوى كغير معنى واعرابا واليه اشار في النظم بقوله ولسوى سوى
سواء اجعلا على الاصح ما لغير جعلا ويؤيدهما حكاية الفراء اتاني سواك بمعنى اتاني غيرك او
فسواك بابها وانت المشتري وقال سيبويه والجمهور هي اي سوى ظرف لمكان بمعنى غير
الاصل كما قال الرضي والافلس فيه الا معنى الظرفية وصرح الموضح في شرح اللمحة
ظرف مكان مجازي هذا هو الغالب في استعمالها وعليه فتعرب نصبا على الظرفية لفظا على اللغة
المد وتقديرا على اللغة القصر بدليل وصل الموصول بها ولا يوصل الا بجملة وشبهها والوصل
من الوصل بشبه الجملة كجاء الذي سواك قالوا ولا تخرج عن النصب الا في الضرورة ولا يقال جاء

الذي سلك ولا جاء الذي غيرك فانت هنا بمعنى غير لان غير لا يدخل ههنا الا والضمير قبلها
يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى انها ظرف والتقدير جاء الذي استقر
مكانك قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله وهو شهل بالمعجمة بن شيبان
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا فجعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين
المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال
الكوفيون انها تستعمل سوى اسما وظرفا فيجرون في السعة اتاني سواك قاله المطرزي وقال الر
ماني وابو البقاء العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال الموضح والى هذا المذهب اذهب انتهى
الخامس والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لانه خبرهما وفي الحديث ما انهر الدم
وذكر اسم الله عليه فكلوا اي كلوا ما ذكر اسم الله عليه ليس السن والظفر بنصبهما لانهما مستثنيان
من فاعل انهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والانهار الاسالة شبه خروج الدم بجري الماء في
النهر وتقول اتوني لا يكون زيدا بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا
يكون واسمهما ضمير مستتر فيهما عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق عند سيبويه
كما قاله الموضح في الحواشي او عائد على البعض المدلول عليه بكلية السابق عند جمهور البصريين
او عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل تضمنا عند الكوفيين فتقدير قاموا ليس زيدا
ليس هو اي ليس القائم زيدا على القول الاول ورد بانه غير مطرد لتخلفه في نحو القوم اخوتك ليس
زيدا او ليس هو اي ليس بعضهم زيدا على القول الثاني وفيه بعد لاطلاقهم حينئذ البعض على ما
يجتمع الا واحدا قاله الموضح في شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا او ليس قيامهم قيام زيد
فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الاول بان فيه
تقدير محذوف لم يلفظ به قط وعلى القول الثاني وهو كونه ضمير البعض يعود على البعض المدلول عليه

بعد

ما هو اي ليس

بالكل فهو نظير فان كن نساء بعد تقدم ذكر الاولاد المشتمل على الذكور والاناث فالنون في كن
اسمها وهو عايد على الاناث اللاتي هن بعض الاولاد المتقدم ذكرهم في قوله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم فانه في قوة اولادكم الذكور والاناث ونساء خبر كن فان قلت لا فايدة في
قول القايل فان كن الاناث نساء قلت الفايدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فان قلت
اذا كان محط الفايدة هو الظرف فما فايدة ذكر نساء قلت فايدته التوطية للوصف بعده
باب التوطية يجري في الصفة والخبر والحال في جملة الاستثناء من ليس زيدا ولا يكون زيدا
ولا يكون زيدا في موضع نصب على الحال من المستثنى منه فان قلت كيف حكم على جملة ليس زيدا
حال والفعل الماضي لا يقع حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله ابو حيان
في النكت الحسان الا ان يجعلا مستانفتين فلا موضع لهما من الاعراب فان قلت دعوى الاستيناف
يخل بالمقصود قلت لا نعني بالاستيناف عدم تعلقها بما قبلها في المعنى بل في الاعراب
فقط وذلك لان هذه الجملة وقعت موقع الا زيدا فكما ان الا زيدا لا موضع له من الاعراب
مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه واليهما اشار الناظم بقوله واستثن ناصبا بليس ثم قال او
بيكون بعد لا «شعر» وفي المستثنى بخلا وعدا وجهان احدهما الجر على انهما حرفا جر واليهما اشار
بقول الناظم واجرر بسابقي يكون ان ترد وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه في عدا ومن
شواهده قوله «تركنا في الحضيض بنات عوج * عواكف قد خضعن الى النسور» «ابحنا حيهم قتلا
واسرا عدا الشمطاء والطفل الصغير» والقوافي مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهي انثى
الاشمط وهو الذي يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول ابحنا من الاباحة وقتلا
تمييز محول عن المفعول وقول الآخر خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالي شعبة من عيالكا
بجر الجلالة وخلا وعدا موضعهما جارين نصب ثم اختلف فقيل هو نصب عن تمام الكلام

فيكون

فيكون الناصب لموضعهما هو الجملة المتقدمة عليهما التي انتصبا عن تمامها كما قيل به في
التمييز الرافع لابهام النسبة ان العامل فيه هو الجملة التي انتصب عن تمامها حكاه المرادي
في باب التمييز عن قوم وقيل لانهما استعملا استعمال ان او شبهه المذكور قبلهما على قاعدة احرف الجر
فيكونا في موضع المفعول به كمررت بزيد الا ان تعديتهما على جهة السلب قاله الرضي
قال الموضح في المغني والصواب عندي الاول وعلله بامرين ورد الوجه الثاني
النصب على انهما فعلان ماضيان جامدان لوقوعهما موقع الا لان الفعل اذا وقع موقع
الحرف يصير جامدا كما ان الاسم اذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة
فالمعنى النصب انه صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثنا كقولك عدا فلان الطور
اي جاوز ولم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف ينصب المفعول به قلت ضمنوها في الاستثنا
معنى جاوز وحسن ذلك لان كل من خلا من شي فقد جاوزه انتهى وفاعلهما ضمير
مستتر فيهما وفي تفسيره وفي موضع الجملة منهما البحث السابق في ليس ولا يكون فيكون
فاعلهما المضمر اما عايدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فاذا قلت قاموا
عدا زيدا فالتقدير عدا هو اي القائم زيدا واما على مصدر الفعل اي عدا القيام زيدا واما على
البعض المدلول عليه بالكلية السابق اي عدا هو اي بعضهم زيدا وفيه نظر لان المقصود
من قولك قام القوم عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه
ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا اي ليس
بعضهم زيدا لان البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل المقصود من
الاستثنا بخلافه وجملة الاستثنا في موضع نصب على الحال او مستانفتان فلا موضع
لهما ويدخل عليهما اي على خلا وعدا ما المصدرية وهو مشكل على ما تقدم من ان خلا وعدا

بالفعل

جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول
ما عليهما فيتعين النصب في المستثنى عند الجمهور لتعين الفعلية حينئذ واليه الاشارة
بقوله وبعد ما انصب كقوله وهو لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل اي ذاهب وفان اخذا
من قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل ان تكون صفة
للمضاف او للمضاف اليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء
الشيخ ظاهر وقوله تمل الندامى ما عداني فانني بكل الذي يهوى نديمي مولع فعدا فعل ماض
ولهذا دخلت عليه نون الوقاية وما موصول حرفي وعدا صلته وموضع الموصول وصلته نصب
بلا خلاف اما على الظرفية الزمانية على حذف مضاف او على الحالية على التاويل باسم الفاعل
وتلك الحال فيها معنى الاستثناء فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا على الاول
او مجاوزين زيدا على الثاني وبه قال السيرافي او على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير
زيد واليه ذهب ابن خروف والذي ينبغي ان يعتمد عليه هو الاول فان كثيرا ما يحذف اسم الزمان
وينوب عنه المصدر كما تقدم في بابه وقد يجران على تقدير ما زائدة وبه قال الجرمي والربعي
والكسائي والفارسي وابن جني واشار اليه الناظم بقوله والجرار قد يرد قال في المغني فان
قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا
ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه انتهى وهو مخالف لما هنا (ص) والمستثنى بحاشا
عند سيبويه مجرور لا غير بالبناء على الضم مع لا وفي المغني ان ذلك لحن وان صوابه غير وا
ابن مالك عدم التعرفة ونقله عن العرب والنشد عليه لا غير ليس وسمع غيره اي غير سيبويه
رواه الاخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وابا الاصبغ بنصب الشيطان
وابا الاصبغ بفتح الهمزة واهمال الصاد واعجام الغين وليس بمنظوم كما قد يتوهم فان قلت

الرحمن لا ينتشر احد عنه فلم استثنى بحاشا قلت تنبيها على ان الشيطان لشدة خساسته
وافراطه في قبح الحال وسوء الصنيع تتنزه المغفرة عنه وتعظم شانها ان تتعلق به وجعل ابا
الاصبغ قرينا للشيطان تنبيها على اللحاقه به في خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة في الذم
قال الدماميني وقد ثبت النصب بنقل ابي زيد والفراء والاخفش والشيباني وابن خروف
واجازه الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا والكلام
في موضعها حال كونها جارة وناصبة وفي فاعلها كالكلام في اختيها عدا وخلا وتقدم مشروحا
ولا يجوز دخول ما عليها كما افاده الناظم بقوله ولا تصحب ما خلافا لبعضهم واستدل له ابن
مالك بقوله صلى الله عليه وسلم اسامة احب الناس اليّ ما حاشا فاطمة بناء على ان
ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده في المغني بان ما نافية لا مصدرية و
المعنى انه عليه الصلوة والسلام لم يستثن فاطمة وان ما حاشا فاطمة مدرج من كلام
الراوي ويؤيده ان ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما قول الاخطل رايت
الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا فنادر قال الموضح في شرح اللمحة ويحتمل ان
يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية
كان المراد انك اخرجته منه وعزلته عنه انتهى ولا يجوز دخول الا على حاشا خلافا للكسائي
في اجازته ذلك اذا جرت نحو قام القوم الا حاشا زيد ومنعه اذا نصبت وحكاه ايضا ابو الحسن
عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادي في
شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائي بان حاشا ضعفت في الاستثناء فقويت بالا كما
قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت بل بام في الاستفهام نحو ام
هل هذا باب الحال والفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويلة

واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيه التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور في
هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين
صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها بغيرها ثم انقسامها الى مفرد وظرف و
جملة ثم حذف عاملها الحال نوعان مؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ويسمى
ومؤسسة مذكورة لبيان الهيئة للفاعل او للمفعول او لهما معا فالاول نحو جئت راكبا فراكبا مبين لهيئة
الفاعل وهو التاء والثاني نحو زيد ضربته مكتوفا فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء والثالث
نحو زيد لقيته راكبين فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب
ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال
من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الاصح وهذا بعلي شيخا فشيخا
حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره انبه على بعلي او اشير الى بعلي قال في المتوسط وخرج
بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى فانه وان كان مبينا لهيئة الفاعل الا انه مصدر لا وصف والمراد
بالوصف ما كان صريحا او مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور اذا
وقعت حالا فانها في تأويل الوصف وخرج بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك فان
ضاحك وان كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام
الجملة لا ما يستغني الكلام عنه وخرج بالباقي وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة التمييز في نحو لله
دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فان فارسا وراكب وان حصل بهما بيان
الهيئة فليسا مذكورين لذلك لان ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسية وذكر
النعت لتخصيص المنعوت وهو رجل بالنعت وانما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا
لانه وقع بيانا ورب شيء يقصد لمعنى خاص وان لزم منه معنى آخر وقال الناظم في النظم

وهي الحال التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها وتسمى مبينة

الحال وصف فضلة منتصب مفهم في حال كذا بزيادة كذا البيان المراد فالوصف
جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة فصل اول مخرج للخبر في نحو زيد ضاحك فانه مجردة
ومنتصب فصل ثان مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب
فانهما وان فهما المنعوت فليسا بمنصوبين ومفهم في حال كذا فصل ثالث مخرج لنعت
المنصوب كرأيت رجلا راكبا فانه اي النعت انما سيق بكسر السين وسكون الياء المثناة
تحت فتقييد المنعوت به فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد وانما افهمه بطريق اللزوم لان
المقصود بالذات التقييد بالنعت وان لزم عنه بيان الهيئة بالعرض وفي هذا الحد الذي
ذكره الناظم نظر لان المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهي لا تتصور الا بجميع اجزاء
الحد وقد جعل النصب جزءا من الحد مع انه حكم من احكام المحدود والحكم فرع التصور
اذ لا حكم على شيء الا بعد تصوره والتصور لماهية المحدود موقوف على جميع اجزاء الحد ومن
جملتها النصب وهو حكم في الدور وهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه اما بمرتبة كتوقف ا على
ب وب على ا او بمراتب كتوقف ا على ب وب على ج وج على ا والدور مبطل للحد وأجيب
باختلاف الجهة فان الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقف على الحد حتى يلزم
البطلان وانما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان
وفيه نظر لان الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا
يكفي في ذلك ص للحال من حيث هي اربعة اوصاف احدها ان تكون منتقلة وهو الاصل فيها
لانها ماخوذة من التحول وهو التنقل قاله ابو البقاء لا ثابتة دائما والمراد انها تنقسم باعتبار انتقال
معناها ولزومه الى قسمين منتقلة وذلك الانتقال غالب فيها ولازم كجاء زيد ضاحكا
الا ترى ان الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فلذلك قال وتقع وصفا

ثانيها في ثلاث مسائل احداها ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا او
لعاملها نحو ويوم ابعث حيا ولصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فان الاولى
ثانيها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم من مقتضيات الجمعية المسألة الثانية
ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدوثه او تجدد صفة له فالاول نحو خلق الله الزرافة
بفتح الزاي افصح من ضمها يديها اطول من رجليها فيديها بدل من الزرافة بدل بعض
بعض من ثانيهما من كل واطول حال ملازمة من يديها ومن رجليها متعلق باطول لانه اسم
تفضيل وعامل الحال خلق وهو دال على تجدد المخلوق قال ابو البقاء وبعضهم يقول يداها اطول
بالرفع فيداها مبتدأ واطول خبره والجملة حالية انتهى ولا يتعين الحالية لجواز الوصفية
لان الزرافة معرف بال الجنسية والثاني نحو وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا فالكتاب
قديم والانزال حادث وهو احد ما فسر به الحدوث في قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم
محدث قاله الموضح في شرح اللمحة فجعله حاله ضابط وسيأتي له ما يخالفه المسألة الثالثة
ان يكون مرجعها الى السماع نحو قائما بالقسط من قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة
واولوا العلم قائما بالقسط اذا اعرب قائما حالا من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر
الزمخشري عن افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا
لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال
التفتازاني كانها للدلالة على علو مرتبتها ونحو انزل اليكم الكتاب مفصلا اي مبينا فيه الحق
والباطل بحيث ينفي التخليط والالباس ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع فلا يقاس
عليه ووهم ابن الناظم في شرح النظم فمثل بمفصلا في الآية المذكورة للحال التي تجدد صاحبها
قال في المغني وهذا سهو منه فان القرآن قديم انتهى قال الدماميني في شرحيه والسهو انما

او تجدد صفة له

بوصفه انما من الموضح فان الانزال يقتضي الانتقال والقديم لا يقبله انتهى وقال الشمني
الجواب عن هذا ان انزل الذي هو عامل في الحال يدل على تجدد ومفعوله الذي هو صاحب الحال
ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرفه هذه الدلالة
عن ظاهرها على ان الذي يمتنع تجدده هو الكلام النفسي القائم بذاته تعالى لا العبارة الدالة
عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الاول انتهى الوصف الثاني ان تكون مشتقة من
المصدر لا جامدة وذلك ايضا غالب لا لازم كجاء زيد ضاحكا فان ضاحكا مشتق من الضحك و
الى هذين الوصفين اشار الناظم بقوله وكونه منتقلا مشتقا يغلب وتقع جامدة مؤولة بالمشتق
في ثلاث مسائل احداها ان تدل على التشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا
فاسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي
احوال جامدة مؤولة بمشتق فاسدا مؤول بشجاعا وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة
اي شجاعا ومضيئة ومعتدلة والمعنى فيهن على التشبيه وقالوا في المثل وقع المصطرعان
عدلي عير فعدلي بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بالعين المهملة الحمار وحشيا كان
او اهليا مضاف اليه وعدلي مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف اي مصطحبين اصطحاب
عدلي حمار حين سقوطهما وقيل هذه الامثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل اسد
ومثل قمر ومثل غصن ومثل عدلي عير واليه يرشد قوله في النظم وكر زيد اسدا اي كاسد
اي مثل اسد وصرح بذلك في التسهيل فقال او بتقدير مضاف قبله وهو اصرح في الدلالة
على التشبيه لانها اذا اولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة الثانية من
الثلاث ان تدل على مفاعلة من الجانبين نحو البر بعته يدا بيد فيدا حال من الفاعل
والمفعول ويد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقيا لك بيانا ايضا فيتعلق بمحذوف

استولف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة اي متقابضين وزيد كلمته فاه الى
في بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول والى في بيانا وفيه معنى المفاعلة اي متشافهين
وما ذهب اليه الموضح من ان فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع متشافهين ومؤديا معناه
هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي ان فاه حال نائبة مناب جاعل
حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي الى انه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع
موضع الحال والاصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة موضع متشافهين وذهب الاخفش ومشافهة
الى ان الاصل من فيه الى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بانه
لا يعقل لان الانسان لا يتكلم من في غيره واجاب ابو علي بانه انما يقال ذلك في معنى كلمني
وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون الى ان اصله جاعلا فاه الى في فهو مفعول به ورده
السيرافي بامتناع كلمته وجهه الى وجهي وعينه الى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لان
فيه ايقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه
قليل المسئلة الثالثة من الثلاث ان تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا ورجلين رجلين
ورجالا رجالا وضابطه ان ياتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا قال الرضي وفي نصب
الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج الى انه توكيد وذهب ابن جني الى انه صفة للاول و
ذهب الفارسي الى انه منصوب بالاول لانه لما وقع موقع الحال جاز ان يعمل قال المرادي
والمختار انه وما قبله منصوبان بالعامل الاول لان مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو
حامض ولو ذهب ذاهب الى ان نصبه بالعطف على تقدير حذف الفا والمعنى رجلا فرجلا
لكان مذهبا حسنا ونص ابو الحسن على انه لا يجوز ان يدخل حرف عطف في شئ من المكررات
الا الفا خاصة انتهى قال الرضي او ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة اي مترتبين وتقع الحال جامدة

غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي أن تكون موصوفة بمشتق أو شبهه فالأول
نحو قرآنا عربيا فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ولقد صرفنا للناس في هذا القرآن
والاعتماد فيهما على الصفة وهي عربيا فتمثل لها بشرا سويا فبشرا حال من فاعل تمثل وهو
الملك والاعتماد فيهما على الصفة وهو سويا والثاني نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من
عندنا قاله أبو حيان وتسمى الحال الجامدة الموصوفة حالا موطئة بكسر الطاء لأنها ذكرت
توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال إنما ذكر
بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا
لسانا حال لأنه لما نعت اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت
الحال شبيهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان
أن يكون حالا لكونه جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه أن الموطئة هي صفة
الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة أو دالة على سعر بكسر السين المهملة نحو هذا
البر بعته مدا بكذا فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا أو دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين
ليلة فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز أو دالة على طور بفتح الطاء المهملة وسكون الواو
أي حال قاله ابن الأنباري واقع فيه تفضيل بالضاد المعجمة نحو هذا بسرا بضم الموحدة وسكون
المهملة أطيب منه رطبا بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا
حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسيأتي
ما وقع من هذا أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فإن
الذهب نوع من المال أو فرعا له أي لصاحبها نحو هذا حديدك خاتما فخاتما حال من حديدك
وهو فرع له فإن الخاتم فرع الحديد وتنحتون الجبال بيوتا وهو سهو فإن بيوتا على هذا مفعول

به لا حالا او اصالة اي لصاحبها نحو هذا خاتمك حديدا فحديدا حال من خاتمك وهو اصل وهو
اصل له فان الحديد اصل للخاتم ااسجد لمن خلقت طينا فطينا حال اما من الضمير المحذوف العائد على
الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال او من الموصول المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين
اصل للمخلوق وهذا احسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فانه موقوف على السماع في قرائة
والاولى وهذه المسائل العشر من مسئلة العدد ماخوذة من التسهيل ونقله وتعني عن اشتقاقه
وصفته او تقدير مضاف قبله او دلالته على مفاعلة او سعر او ترتيب او اصالة او تفريع
او تنويع او طور واقع فيه تفصيل تنبيه اكثر هذه الانواع العشرة وقوعا مسئلة التسعير و
المسائل الثلاث الاول جمع اولى وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب والى ذلك
يشير قوله في النظم ويكثر الجمود في سعر وفي مبدي تاول بلا تكلف ويفهم منه انها تقع
جامدة قبله في مواضع اخر وانها لا تؤول بالمشتق كالاحوال الواقعة في السعر وقد نبهنا
كلها بقولي اولا وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل وبقولي ثانيا وتقع جامدة
غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل الى اخرها وزعم بدر الدين ابنه اي ابن الناظم في شرح
النظم ان المسائل العشر الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف منه وانما قلنا نحن به اي بالتاويل
في المسائل الثلث الاول وهي ما دل على تشبيه او مفاعلة او ترتيب لان اللفظ فيها
مراد به غير معناه الحقيقي فالتاويل فيها واجب وقد تقدم كيفيته واما كيفية تاويل السبع
الباقية على القول به ان الاولى على معنى سويا في صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة
على معنى معدودا والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى مسنونا والسادسة على معنى
مصوغا والسابعة على معنى متاصلا او مصنوعا الوصف الثالث من اوصاف الحال ان تكون نكرة لا معرفة وذلك
لازم لان الغالب كونها مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا اذا

فطينا

كأن صاحبها منونا وحمل غيره عليه فان وردت بلفظ المعرفة اولت بنكرة محافظة
على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا الى قوله بلفظ المعرفة
لانه ليس بمعرفة عند الجمهور وانما هو على صورة المعرفة والى ذلك يشير قول النظم والحال
ان عرف لفظا فاعتقد تنكيره معنى وذلك لان العرب قالوا جاء وحده فوحده حال من
فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه
اي متوحدا او منفردا وقالوا ارجع عوده على بدئه فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع
المستتر فيه وهو معرفة بالاضافة الى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه او من معناه اي عائدا
او راجعا على بدئه في الحال قال الشاطبي بيان والمعنى رجع آخره على اوله قاله الجرمي وقال
ابو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه وقالوا ادخلوا
الاول فالاول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والاول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ فالاول ٣
المعرف بأل فيؤول بنكرة اي مترتبين واحدا فواحدا وقالوا جاءوا الجماء الغفير فالجماء حال
من الواو في جاءوا وهي بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة اي جميعا والغفير بفتح العين المعجمة
وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر والتغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد
تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى وتحبون المال حبا جما وكان القياس ان يقول
الجم الغفير او الجماء الغفيرة ولكنهم انثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا
الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الارض لكثرتها وقالوا في الابل الفاعل على الفعيل بمعنى ٣
ارسلها العراك فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في ارسلها وهي بلفظ
المعرف بأل فيؤول بنكرة اي معتركة قال لبيد فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق
على نغص الدخال والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل

اذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر
عارك معاركة وعراكا اي ازدحم وصف ابلا اوردها الماء مزدحمة وغرجها والتي قبلها
في شرح الشذور على زيادة ال وما هنا اولى ليكون النادر في الجميع على نسق واحد الوصف
الرابع من اوصاف الحال ان تكون نفس صاحبها في المعنى لانها وصف له وخبر عنه والوصف
نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه فلذلك الاتحاد جاز جاء زيد ضاحكا لان الضاحك هو زيد
في المعنى وامتنع ان يقال جاء زيد ضحكا لان الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات
وقد جاءت مصادر احوالا بقلة في المعارف كجاء وحده وارسلها العراك وفيهما شذوذ
ان المصدرية والتعريف بالاضافة في الاول وبالاداة في الثاني وزعم سيبويه ان الذي سوغ
جواز تعريفهما انها شبهت بالمصادر المنتصبة افعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت
مصادر مثلها وكانت غير الاول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الاصل
تعترك العراك ثم اقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده
ينفرد وحده فوقعت موقع الاحوال انتهى وحكى الاصمعي وحد يحد كوعد يعد وقال يونس
هذا فقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كما يقال وعد وعدة مصدران
واجاز يونس والبغداديون ان تاتي الحال معرفة وقاسوا على نحو ادخلوا الاول فالاول
اجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة اذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن افضل
منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتاولهما بالشرط والتقدير
عبد الله اذا احسن احسن منه اذا اساء فان لم تقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال
عندهم جاء عبد الله المحسن اذ لا يصح جاء عبد الله ان احسن وجاءت مصادر احوالا بكثرة في
النكرات وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الاصل ان لا تقع احوالا لانها غير

صاحبها في

المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا والشائع نحو زيد عدل فعلوا مثل
ذلك في الحال لانها خبر من الاخبار والى ذلك الاشارة بقول الناظم ومصدر منكر حالا يقع
بكثرة كطلع زيد بغتة حال من فاعل طلع وجاء ركضا فركضا حال من فاعل جاء وقتلته فبغتة
صبرا وهو ان يحبس حيا ثم يرمى حتى يقتل فصبرا حال من ها قتلته اي مفعول قتلته وذلك كله
مع كثرته على التاويل بالوصف فيؤول بغتة بوصف من باغت اي مباغتا وقدره ابن
الخباز بانقياس بغت يقال بغتة اي فجاءة والبغت الفجاءة قال الشاعر ولكنهم كانوا ولم ادر بغتة
واعظم شيء حين يفجأك البغت ويؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض اي راكضا والركض في
الاصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم كثر حتى قيل ركض الفرس اذا عدا وليس بالاصل
ويؤول صبرا بوصف المفعول من صبر اي مصبورا اي محبوسا ووقوع المصدر النكرة
حالا كثيرا ذلك فقال سيبويه والجمهور لا ينقاس مطلقا سواء كان نوعا من العامل ام لا كما ومع كثرة
ينقاس المصدر الواقع نعتا وخبرا بجامع الصفة المعنوية وقاسه المبرد فيما كان
نوعا من العامل فيه لانه يدل على الهيئة بنفسه فاجاز قياسا جاء زيد سرعة لان السير
لان السرعة نوع من المجيء ومنع جاء ضحكا لان الضحك ليس نوعا من المجيء قال المص
في الحواشي وانما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لان سيبويه يرى انه حال على التاويل
وضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما ان عكسه لا ينقاس والمبرد يرى انه مفعول مطلق
حذف عامله لدليل فهو عنده مقيس كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني
على الخلاف في انه حال او مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا انه عند المبرد
حال وهو الموافق لذلك وقاسه الناظم في التسهيل وابنه في شرح النظم بعد اما
بفتح الهمزة والتشديد الميم نحو اما علما فعالم والاصل في هذا ان رجلا وصف عنده بتخصص العلم

وغيره فقال للواصف اما علما فعالم اي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم كانه ينكر ما وصف
به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل في يذكر وناصب الحال لما تقرر ان
العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز ان يكون ناصب الحال ما بعد الفاء اذا كان
صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من
شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين ان يكون منصوبا بفعل
الشرط المقدر بعد اما نحو اما علما فلا علم له واما علما فان له علما واما علما فهو ذو علم لان المصدر لا
يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي اما معرفا بال فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الاخفش
الى ان المعرف بال والمنكر كليهما بعد اما مفعول مطلق وذهب الكوفيون الى انهما مفعول
لفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل
وهذا القول عندي اولى بالصواب واحق ما اعتمد عليه في الجواب وقاساه ايضا بعد خبر شبه به
مبتدأه كزيد زهير شعرا فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدأه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير
في الشعر وانما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام ابلغ وشعرا حال في تقدير الصفة
اي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل اذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر
في زهير لما تقرر من ان الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز ان يكون شعرا تمييزا لما ابهم
في مثل المحذوف وهي العاملة فيه قاله الخضراوي في الايضاح واستظهره ابو حيان في الارتشاف
والموضح في المغني او قرن هو اي الخبر بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل علما فعلما حال والعامل
فيها ما في الرجل من معنى الفعل اذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني انت الرجل فهما
وادبا يحتمل وجهين احدهما ان يكون في قولك انت الرجل معنى الفعل اي انت الكامل فهما
وادبا والثاني ان يكون على معنى تفهم فهما وتادب تادبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل

عندي الا يكون مميزا كانه قال انت الكامل ادبا اي ادبه فهو محول عن الفاعل انتهى لتحصيل
فيه ثلاثة اراء حال ومفعول مطلق وتمييز ويحصل من الخلاف في المصدر المنصوب اقوال مذهب
سيبويه ان المصدر هو الحال ومذهب المبرد والاخفش انه مفعول مطلق غير منصوب بالفعل قبله
وانما عامله محذوف مثل لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين انه مفعول مطلق و
عامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة الى انه مصدر على حذف مضاف
والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا ما بقيهما وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس
وذهب المبرد الى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل
بعد اما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما اذا كان الخبر مقرونا بال الدالة على الكمال فصل واصل
صاحب الحال التعريف لانه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه ان يكون معرفة لان
الحكم على المجهول لا يفيد غالبا ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة كان
يتقدم عليه الحال نحو في الدار جالسا رجل وقول كثير عزة شعر لمية موحشا طلل ۞ وتمامه عند الا
كم يلوح كانه خلل ۞ وروي لمية موحشا طلل قديم ۞ عفاها كل اسحم مستديم ۞ فجالسا
في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل ومسوغ مجيء الحال من النكرة
تقدم الحال على صاحبها وفي المغني ان تقديم حال النكرة عليها ليس لاجل تسويغ الحال
منها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى
هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو الوصف وما ذكر من انه حال من النكرة
هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان
على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لانه يجب ان يكون عاملهما
واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بان الحال خبر فجعلها لا ظهر

الاسمين اولى من جعلها لا نغضها قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف اولى بالترجيح
وزعم ابن خروف ان الجار اذا كان ظرفا او مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء اذا تأخر ولا
ضمير فيه اذا تقدم ولهذا لا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب بمنع العطف بقول ابن
جني في عليك ورحمة الله السلام ان العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء
المهملة واللام الاولى ما تشخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذي لا انيس فيه والخلل بكسر
الخاء المعجمة وهي بطائن اجفان السيوف منقوشة بالذهب او يكون صاحبها مخصوصا ايا بو صف
كقراءة بعضهم وهو ابراهيم بن عبلة ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا فمصدقا حال
من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز كون مصدقا حالا
من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل اليه بعد حذف الاستقرار على ما صحح في باب
المبتدا او قول الشاعر نجيت يا رب نوحا واستجبت له في فلك ماخر في اليم مشحونا
فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل ان يكون حالا من الضمير المستتر في ما
خر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر و
المشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء وليس منه اي من المخصص بالوصف قوله تعالى
فيها يفرق كل امر حكيم امرا فالناظم في شرح التسهيل وابنه في شرح النظم فانهما اعربا
امرا المنصوب حالا من امر المجرور بالاضافة لكونه مخصصا بالوصف بحكيم مع قولهما انه لا تأتي
الحال من المضاف اليه الا بشرط ان يكون المضاف بعض المضاف اليه او كبعضه او عاملا
في الحال وذلك مفقود هنا وخالف الناظم ذلك في شرح الكافية فجعله من التخصيص بالاضافة
وفي نصب امرا اوجه احدها انه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على الحال
المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل او من ضمير الفاعل في انزلناه اي آمرين او آمرا

يغشى بها

ضمير المفعول وهو الهاء في انزلناه او من الضمير المستتر في حكيم الخامس انه مفعول منذرين
او مخصوصًا باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسائلين فسواء حال من اربعة لاختصاصها
بالاضافة الى ايام او مخصوصا بمعمول غير مضاف اليه نحو عجبت من ضرب اخوك شديدا
شديدا فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو اخوك او مخصوصًا
بعطف نحو هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة او مسبوقا
بنفي نحو وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم
الزمخشري انها صفة لقرية وانما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف
وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة اوجه
يطول ذكرها فان قلت فقد ذكر المرادي ان من المسوغات كون الحال جملة مقرونة
بالواو الحال قلت انما يحتاج الى ذلك في الايجاب نحو او كالذي مر على قرية وهي خاوية
على عروشها اما في النفي فلا او نهي نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا
فمستسهلا حال من امرئ الاول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال
الاستخفاف والمعنى لا يتعدى امرؤ على امرئ مستخفا به وقوله وهو قطري بن الفجاءة الخار
جي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احد الى
الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنهي والاحجام بكسر الهمزة
وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة
وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك يا صاح
هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من عيش لكونه
مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر

فجملة ولها كتاب معلوم ح

والابعاد بكسر الهمزة مصدر ابعد والاصل مفعوله والى ذلك اشار الناظم بقوله ولم ينكر غالبا

ذو الحال ان لم يتأخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه وقد يقع صاحب الحال

نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييز الماية

لا يكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من امثلة سيبويه والدليل على انه حال انه لو رفع كان

صفة لمائة والماية مبهمة الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا

وصلى وراءه رجال قياما رواه مالك في الموطا فقيا ما حال من رجال وهو نكرة بلا

مسوغ لا يقال التخصيص بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا

ذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت

مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه او لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل

ويونس الى المنع فصل وللحال الموسسة مع صاحبها ثلاث حالات كما ان للخبر مع

المبتدا ثلث حالات احدها وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه

فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان

تقدمهما على المرفوع في الاول وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول

جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على

المرفوع الظاهر ثم قيل ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر الفا

ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك

ذلك بان يكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين

حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمهما على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخره

ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها

خلافا لابي العباس لان تمييز

عنهم مطلقا وقيل

مجرورًا بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها
فلا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال
ثانٍ لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن
منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في
الواسطة التزام التأخير وإليه الإشارة بقول الناظم: وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا وخالف
في هذه المسألة الأخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون و
بعض الكوفيين فأجازوا التقديم لضعف دليل المنع قال الناظم في النظم ولا أمنعه فقد
ورد وقال في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح كقوله تعالى وما أرسلناك
إلا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام
ونحو قول الشاعر: تسليت طرا عنكم بعد بينكم ٭ بذكراكم حتى كأنكم عندي ٭ فطرا بمعنى جميعا
حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق أن هذا البيت ونحوه ضرورة
أو طرا حال من عنكم محذوفة مدلولا عليها بعنكم المذكورة وأن كافة في الآية حال من الكاف
في أرسلناك والتاء للمبالغة لا للتأنيث ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة
مقصور على السماع ولا يأتي غالبا إلا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فإن
حمل على رواية فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري في
إلا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان أن كافة لا يستعمل إلا حالا وأن الصفة لا
تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادا ذكرها معه وقول ابن مالك وغيره أن كافة حال
من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بإلا على صاحبها ويلزمه تعدي أرسل باللام والأكثر
تعديه بإلى والأول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي

ارسل باللام خلاف الاكثر ويدفع الاول بان تقديم المحصورة بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف
وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بالا واجاز البصريون والكسائي والفراء
وابن الانباري تقديمه على الا وانما فرق بين الحال والمفعول لان الاقتران بالا يدل على
المقصود ويدفع الثاني بان مخالفة الاكثر لا تضر فان تعديه ارسل باللام كثير فصيح واقع
في التنزيل كثير كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم
الحال على صاحبها المجرور بحرف ان كان مضمرا كمررت ضاحكة بك او اسما احدهما مجرور
بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه
اذا لم يكن كذلك واحترز بقوله اولا بحرف غير زائد عن الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها
المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رأيت
راكبا من احد واما مجرور باضافة بمعنى مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول
كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة
بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه ولا قبل لان نسبة المضاف
اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك
لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح
التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا
السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز
بالاجماع ونازعه ابو حيان في الشقين ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال
بذلك خروج عن المقصود وانما تجيء الحال من المضاف اليه اذا كان المضاف بعضه
كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من

غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الها والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى
ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض
الاخ او كبعضه نحو ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة
كبعضه في صحة حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي
الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل اخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان
المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا او وصفا فالاول نحو اليه مرجعكم جميعا فجميعا
حال من الكاف والميم المضاف اليه مرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب ونحو اعجبني
انطلاقك منفردا فمنفردا حال من الكاف المضاف اليه الانطلاق والانطلاق مصدر غير ميمي عامل
في الحال النصب والثاني نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن او غدا فملتوتا حال من السويق
المضاف اليه شارب وشارب اسم فاعل في الحال النصب لانه بمعنى الحال او الاستقبال
واعتماده على المخبر عنه والى ذلك الاشارة بقول النظم ولا تجز حالا من المضاف له
الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه وانما اشترطوا احد هذه
الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
وصاحبها اذا كان مضافا اليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال اذا لم
يشبه الفعل فاذا كان المضاف مصدرا او صفة فالقاعدة موفاة لان الحال وصاحبها معمولان
لشيء واحد واذا كان المضاف جزءا من المضاف اليه او كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله
او بما نزل منزلته صار المضاف كانه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال
بخلاف ما اذا لم يكن كذلك فانه لا سبيل الى جعله صاحب حال اذ لو قلت ضربت غلام هند
جالسة او نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل غيره عن بعض البصريين اجازته

ذلك قال ابو حيان والذي اختاره ان المجرور بالاضافة اذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب
لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف اليه جزءه او كجزئه او لم يكن لما تقرر من انه لا بد
انه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل واما سيئا فيحتمل ان يكون حالا من لحم واخوانا
يحتمل ان يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل ان يكون حالا من الملة وذكر لان الملة في معنى الدين
يعني او من الضمير في اتبع انتهى بمعناه الحالة الثالثة من الحالات الثلاث ان تقدم الحال
عليه اي على صاحبها وجوبا كما اذا كان صاحبها محصورا فيه نحو ما جاء راكبا الا زيد وفيه البحث
السابق **فصل** وللحال مع عاملها ثلاث حالات ايضا احدها وهي الاصل ان يجوز فيها
ان تتأخر عنه نحو جاء زيد راكبا وان تتقدم عليه نحو راكبا جاء زيد وانما يكون ذلك اذا كان
العامل فعلا متصرفا وتصرفه بكونه ينتقل في الازمنة الثلاثة اي يكون ماضيا ومستقبلا و
حالا قاله ابو البقاء فالماضي كجاء زيد راكبا والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن
او صفة تشبه الفعل المتصرف في تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية
وهي علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة كزيد منطلق مسرعا فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه فلك في راكبا في
جاء زيد راكبا في المثال الاول وفي مسرعا في زيد منطلق مسرعا في المثال الثاني ان
تقدمهما على جاء وعلى منطلق فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق او زيد مسرعا منطلق
هذا مذهب البصريين الا الجرمي فانه لا يجيز تقديم الحال على عاملها والا الاخفش فانه لا يجيز تقديمها
على الفعل في نحو راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمي والاخفش بالسماع
في الفصيح كما قال الله تعالى خاشعا ابصارهم يخرجون فخاشعا حال من الواو في يخرجون
وقد تقدم على عاملها الفعل واجيب بان هذا لا يتعين لجواز ان يكون خاشعا صفة مفعول

محذوف والتقدير يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح به غير واحد من
المعربين وكتاب بان الاصل عدم الحذف وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة فشتى جمع
حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وقد تقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى
ترجع اي متفرقين يرجع الحالبون وفيه رد على الكوفيين في منعهم تقديم حال الاسم
الظاهر على عامله وحكي ان ثعلبا نوظر في هذه المسألة وانه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب
اي متفرقة ترجع الحرب اي الى تفرق الكلمة ترجع الحرب وقال الشاعر وهو يزيد بن مفرغ
الحميري يخاطب بغلته عدس ما لعباد عليك امارة ❊ امنت وهذا تحملين طليق ❊ فتحملين جملة
في موضع نصب على الحال من فاعل طليق المستتر فيه وعاملها طليق وهو صفة مشبهة
وقد قدمت عليه فان قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون الا سببيا مؤخرا فكيف جاز
تقديمه وكونه غير سببي قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه واما عملها في
الحالة فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح في بابها واستفدنا من تمثيله ا
لا فرق في ذلك بين كون الحال مفردا او جملة ومنع الفراء وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية
المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق ان هذا البيت لا
ينتهض على راي الكوفيين لانهم يقولون بان هذا اسم موصول وتحملين صلته والعائد
محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول والى ذلك اشار الناظم بقوله
والحال ان ينصب بفعل صرفا ❊ او صفة اشبهت المصرفا ❊ فجائز تقديمه ❊ الحالة الثانية ان
يتقدم الحال عليه اي على عاملها وجوبا كما اذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف في
موضع الحال من زيد وهل هي ظرف او اسم قولان احدهما انها ظرف شبيهة باسم المكان
كما ان سواك كذلك ويعزى الى سيبويه والثاني انها ليست ظرفا وانما هي اسم ويعزى

اي الاخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الاحوال فعلى الاول يكون معناها في المثال المذكور
في اي حال جاء زيد وعلى الثاني على اي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا يفتقر الى مستقر
بخلاف اين ومتى قاله احمد بن الخبازي في النهاية الحالة الثالثة ان يتأخر الحال عنه اي
عن عاملها وجوبا وذلك في ست مسائل وهي ان يكون العامل فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه
فلا يتصرف في معموله نحو ما احسنه مقبلا فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها
لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه او يكون العامل صفة
تشبه الفعل الجامد في عدم قبول العلامات الفرعية وهي اسم التفضيل فانه لا يقبل علامة
التأنيث والتثنية والجمع لانحطاطه عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل
موافقا للجامد نحو هذا افصح الناس خطيبا فخطيبا حال من فاعل افصح المستتر فيه ولا يجوز ان
يتقدم على افصح لا تقدم او يكون العامل مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو
يعجبني اعتكاف اخوك صائما فصائما حال من اخوك والعامل فيه المصدر المقدر بان
والفعل ومعمول المصدر المقدر من ان والفعل لا يتقدم عليه او يكون العامل اسم
فعل نحو نزال مسرعا فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم
عليه او يكون العامل لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه كاسم الاشارة نحو فتلك
بيوتهم خاوية فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الاشارة وهو تلك وفيها معنى
الفعل وهو اشير دون حروفه فان قلت العامل في الحال وصاحبها يجب ان يكون
واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فان العامل في الحال معنى الاشارة والعامل في
صاحبها المبتدا قلت العامل في الحال حقيقة انما هو الفعل المدلول عليه باسم الاشارة
تقديره اشير اليها خاوية والضمير المجرور هو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد

وذهب السهيلي الى ان اسم الاشارة لا يعمل وانما العامل فعل محذوف تقديره انظر اليهما
خاوية وحرف التشبيه نحو قوله وهو امرؤ القيس كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها
العناب والحشف البالي فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كان لما فيه من
معنى التشبيه وليس فيه حروفه فان قلت كيف يصح ان يكون رطبا ويابسا حالين من
قلوب قلت على معنى قسمها رطبا وقسمها يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد
قاله الدماميني والضمير في وكرها يعود على العقاب وصفها بانها لا تاكل قلوب الطير
الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو اردأ التمر اليابس وهو وتشبيه ملفوف
وهو الثاني بالشبهين ثم بالمشبه بهما وحرف التمني نحو ليت هندا مقيمة عندنا
فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى التمني دون حروفه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا كتلك
ليت وكان او يكون العامل عاملا اخر غير ما تقدم عرض له مانع يمنع ما بعده ان
يعمل فيما قبله نحو لاصبر محتسبا فمحتسبا حال من فاعل اصبر المستتر فيه ولاعتكفن صائما
فصائما حال من فاعل اعتكف المستتر فيه ولا يجوز في محتسبا وصائما ان يتقدما على
عاملهما فان ما في خبر لام الابتداء وهو محتسبا وما في خبر لام القسم وهو صائما لا يتقدم
عليهما اي على لام الابتداء ولام القسم لانهما من ادوات الصدر ولو حذفت اللام
جاز التقديم نحو لعمر زيد محتسبا اصبر ويستثنى من افعل التفضيل ما اذا كان عاملا في
حالين لاسمين متحدي المعنى او مختلفيه واحدهما مفضل على الاخر فانه يجب
تقديم حال الفاضل خوف اللبس فالاول كهذا بسرا اطيب منه رطبا قال ابن خروف
انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير في اطيب وانتصب رطبا على الحالية ايضا

من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما اطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين
كانه قال هذا في حال كونه بسرا اطيب من نفسه في حال كونه رطبا زيادة لتفضيل البسر
على الرطب قال فاطيب ناب مناب عاملين لان التقدير يزيد طيبه في حال كونه بسرا
على طيبه في حال كونه رطبا واشار بذلك الى التمر والمعنى بسره اطيب من رطبه انتهى وفي ذلك
تصريح بان اسم التفضيل عامل في الحالين معا وبه قال المازني في اظهر قوليه والفارسي
في تذكرته وابن كيسان وابن جني وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي
في حلبياته ان الناصب كان محذوفة تامة صلة لاذا واذا ان قلت ذلك وهو
فالمقدر اذا او وهو تمر فالمقدر اذ والصاحبان المضمران في كان لا المضمر في اطيب
المجرور بمن وقدم الظرف على اطيب لاتساعهم في الظروف ولهذا جاز اكل يوم لك
ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا في الدار عند الجمهور وحكى ابو حيان عن بعض اصحابه انه
يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن افضل منه المسيء فجاءا معرفتين وانما يتعدد الحال مع
افعل اذا كانتا فاضلتين فان كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا البسر اطيب منه عنب قاله
الموضح في الحواشي ونقل صاحب المتوسط عن الفارسي ان العامل في بسرا هو هذا اي اسم
الاشارة او حرف التنبيه والثاني نحو تلك زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال
من الضمير المستتر في انفع الراجع الى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل في الحالين انفع
او كان المحذوفة على القولين السابقين وفي هذا المثال رد على من زعم ان العامل في
المثال الاول اما ها التنبيه او اسم الاشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تاخير الحالين
في المثالين على افعل كما في الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين
المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر البتة فان قيل اجعل احدهما تاليا لافعل ولا

بس قلنا يؤدي الى فصل افعل بين مبتدا ومجرورها وهما كالموصول والصلة فان قيل
قد فصل بالظرف وبدليه والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل بالظرف وبدليه
التمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب في نوع خاص اذا لم يجز تقديمه قال في
الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجاز لن
يهن ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه ان يكون العامل ظرفا او مجرورا اخبر
بهما مستاخرين عن المخبر عنه فيجوز نقله لتوسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله بنا عاذ عوف
وهو بادي ذلة لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا فوسط الحال وهي بادي ذلة بين المخبر عنه
وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والاصل وهو لديكم بادي ذلة وصاحب الحال
الضمير المنتقل الى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور
بالتاخر لبيان محل الخلاف اذ لو تقدما على المخبر عنه نحو في الدار او عندك جالسا زيد جاز
التوسط بلا خلاف لان الحال لم يتقدم على عاملها المضمن معنى الفعل دون حروفه و
ذلك ظاهر والخلاف المتقدم جار في الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرهما و
الظرف والجار والمجرور ولا فرق في المفردة بين المضافة كما تقدم في البيت وغير
المضافة كقراءة بعضهم ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا بنصب خالصة على
الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والاصل والله اعلم
ما في بطون هذه الانعام لذكورنا خالصة وما واقعة وما واقعة على الاجنة وصاحب
الحال الضمير المنتقل الى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار وكقراءة الحسن البصري و
السموات مطويات بيمينه بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو
السموات والمخبر به وهو بيمينه والاصل والله اعلم والسموات بيمينه مطويات وصاحب

الحال الضمير المتصل الى الجار والمجرور ففي هذه الادلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها
الظرف والجار والمجرور وهو قول الاخفش وسبقه الى ذلك الفراء وتبعه الناظم في
التسهيل وشرحه واشار اليه في النظم بقوله وندر نحو سعيد مستقرا في هجر والحق وهو
قول جمهور البصريين وان البيت المتقدم ضرورة وان خالصة في الاية الاولى ومطويات
في الثانية معمولان لصلة ما وهي في بطون ولقبضته فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على
انها حال من الضمير الذي في الصلة ومطويات معمولة لقبضته على انها حال من الضمير
المستتر فيها والتاء في خالصة للتانيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الاجنة وقول
البيضاوي التاء فيها للمبالغة كما في رواية او مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص
فيه نظر لان تاء المبالغة في غير ابنية المبالغة والمصدر الآتي على وزن فاعلة موقوف
على السماع فلا يقاس عليهما والحق ان السموات عطف على ضمير مستتر فيه في قبضته
فلا يقاس عليهما والحق السموات عطف على لنا وليها بالمشتق لانها بمعنى مقبوضة والمصدر
اذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير لا السموات مبتدا وبيمينه خبره كما قال الاخفش بل
بيمينه معمول الحال المتعلقة بها لا عاملها اي لا عامل الحال ص وتشبه الحال بالخبر في المعنى
والنعت في التقييد جاز ان يتعدد لمفرد وغيره كما يتعدد الخبر والنعت والى ذلك
اشار الناظم بقوله: والحال قد يجيء ذا تعدد لمفرد فاعلم وغير مفرد فالاول وهو ان
يتعدد لمفرد كقوله: علي اذا ما جئت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا فرجلان
حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على ان ازور بيت الله حال كوني
رجلان حافيا اي ماشيا غير منتعل ويحتمل ان يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى
ورجلان بسكون الجيم وفي آخره نون وقد صحفه بعض الاعاجم فقراه رجلاي بالاضافة

اي بآباء المتكلم واعربه فاعلا لزيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم في رجلاي اي نبه عليه
الموضح في الحواشي وهو موافق لما في شرح المفتاح للسيد الجرجاني فانه قال فيه وقد جئت
حافيا رجلاي اي الي آخره وليس منه اي من تعدد الحال المفرد نحو ان الله يبشرك بيحيى مصدقا رجلان
بكلمة من الله وسيدا وحصورا لان من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف
عند الموضح والثاني وهو ان يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر في الحال المتعدد ان
اتحد لفظه ومعناه ثني او جمع فالمثنية نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين فدائبين
حال مؤسسة بمعنى دائبين والاصل دائبة ودائبا فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر
اختلافهما في التذكير والتانيث واصل الدؤوب مرور الشئ في العمل على عادة جارية
فيه والجمع نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بامره فمسخرات حال
مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك في شرح العمدة وولده في شرح
النظم والاصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت
وان اختلف لفظه ومعناه فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا وتقدر الحال
الاول من الحالين للثاني من الاسمين وبالعكس فيقدر الثاني من الحالين للاول
من الاسمين ليتصل احد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه الا لقرينة فان قلت ثم
بل علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا الي
الاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهو احسن عندهم من عدم الترتيب قلت
اجيب بانه انما جوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد كل واحد من الا
مور المتعددة اليه واذا اتصل احد الحالين بصاحبه كان اعون على ذلك مصعدا حال لمصعدا
من التاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب قال عهدت سعاد ذات هوى معنى

فردت وعاد سلوانا هو اما فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التا في عهدت
وقرينة الثنا كبيرة والتانيث ارشدت الى ذلك والمعنى اني كنت انا وسعاد متحابين فاما
انا فصرت الى ازدياد المحبة واما هي فعاد هوانا سلوانا وقد يأتي الحال المتعددة على
الترتيب فيقدر الاول للاول والثاني للثاني ان امن اللبس كقوله وهو امرئ القيس
خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل مرط مرحل فجملة امشي حال من التا في خرجت
وجملة تجر حال من الها المجرورة بالبا والمعنى اخرجتها من خدرها حال كوني ماشيا وحال
كونها جارة على اثرينا قدمي وقدمها ذيل مرطها ليخفي الاثر عن القافلة فقصد الستر والمرط
بكسر الميم وسكون الرا كساء من خز او صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم ومنع الفارسي
وجماعة النوع الاول وهو تعدد الحال لمفرد قايلين بان صاحب الحال اذا كان واحدا
فلا يقتضي العامل الا حالا واحدة فقدروا نحو قوله حافيا في البيت صفة لرجلان او حالا
من ضمير رجلان فتكون حالا متداخلة لا مترادفة وسلموا الجواز اذا كان العامل اسم التفضيل
واتحد صاحب الحال نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا وتقدم الكلام فيه فصل الحال بالنسبة
الى الزمان ثلثة اقسام مقارنة وهي الغالب نحو هذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة نحو
ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا فصل الحال
ضربان مؤسسة وتسمى مبينة لانها تبين هيئة صاحبها وهي التي لا يستفاد معناها
بدونها اي بدون ذكرها كجاء زيد راكبا فلا يستفاد معنى الركوب الا بذكر راكبا وقد مضت
في اول الباب ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد
والسهيلي الى انكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه الى المبينة والصحيح الاول وهو
قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة اقسام لانها اما مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى نحو وارسلناك

للناس رسولا فرسولا حال من الكاف وهي مؤكدة لعاملها وهو ارسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما في
اللفظ والمعنى ح قوله اصبح مصيخا لمن ابدى النصيحة والزم توقي خلط الجد باللعب
فمصيخا حال من فاعل اصبح المستتر فيه وهي مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما في
اللفظ بالخاء المهملة والمعجمة من الاصخاء في المعنى وهو الاصغاء والاستماع والمعنى اصبح
حال كونك مصغيا لمن اظهر نصيحة وتحفظ من خلط الجد بالهزل او مؤكدة لعاملها
معنى فقط واللفظ مختلف نحو فتبسم ضاحكا فضاحكا حال من فاعل تبسم وهي مؤكدة
لعاملها معنى فقط لان التبسم نوع من الضحك ولفظها مختلف ومثله ولى مدبرا فان
الادبار نوع من التولي وجمع هذين النوعين قول النظم وعامل الحال بها قد اكدا
واما مؤكدة لصاحبها نحو لآمن من في الارض كلهم جميعا فجميعا حال من فاعل آمن وهو
من الموصولة مؤكدة لها وهذا القسم من استدراكات الموضح قال في المغني وغيره
واهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها واما مؤكدة لمضمون جملة قبلها معقودة
ومركبة من اسمين معرفتين جامدين والتوكيد بها اما لبيان يقين نحو زيد معلوما
او فخر كانا فلان بطلا او تعظيم نحو فلان جليلا مهابا او تحقير نحو فلان مأخوذا مقهورا
او تصاغر كانا عبدك فقيرا اليك او وعيد كانا فلان متمكنا منك او لغير ذلك
كزيد ابوك عطوفا قاله ابن الناظم في شرح النظم زاد ابوه في التسهيل جمودا محضا
احترازا من ان يكون احد الاسمين في حكم المشتق فان الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا
تحتاج الى تأكيد عامل وكذلك جعل ابن مالك زيد ابوك عطوفا من المؤكدة لعاملها
بتأويل الاب لما فيه من معنى الاشفاق وخالفه الموضح في هذا المثال تبعا للشارح
وهذه الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها واجبة التأخر عن الجملة المذكورة لانها مؤكدة لها

وحق المؤكد ان يتاخر عن المؤكد وهي معموله عند سيبويه لمحذوف وجوبا تقديرا بعد الخبر
تقديره احقه ونحوه كاعرفه ان كان المبتدا غير انا وان كان انا فالتقدير احقني واعرفني
وقال الزجاج العامل هو الخبر لتاوله لمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدا لتضمنه معنى
التنبيه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الاول المجاز والثاني جواز تقديم الحال على الخبر
وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل اذن المحذوف وجوبا لتنزيل الجملة المذكورة منزلة
البدل من اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تؤكد جملة فمضمر عاملها ولفظها
يؤخر فصل تقع الحال اسما مفردا ومن الجملة وشبهها كما مضى من نحو جئت راكبا ونحو
اللص مكتوفا وتقع ظرفا كرايت الهلال بين السحاب فبين ظرف مكان في موضع
الحال من الهلال وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته ففي زينته جار ومجرور في
موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد الى قارون واذا وقع الظرف وعديله
حالا فانهما يتعلقان بمستقر ان قدرا في موضع المفرد او باستقر ان قدرا في موضع الجملة
وعليه الاكثرون حال كون مستقر واستقر محذوفين وجوبا لكونهما كونا مطلقا واما قوله
تعالى فلما راه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لانه كون مطلق وشرط
الظرف والمجرور ان يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز ان يكونا حالين فلا
يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله ابو حيان وتقع الحال جملة اسمية او فعلية وذلك مفهوم
من اطلاق قول الناظم وموضع الحال تجي جملة بثلاثة شروط احدها كونها خبرية وهي المحتملة
للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لان الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة انشائية
فلو غلبتم شبه النعت على شبه الخبر قلنا الحال وان كان كخبر المبتدا في المعنى الا انها قيد
للعامل وتكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشا لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا

فان قلت قد تقدم ان الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالانشائية م

فصلح للقسم وههنا لم يقع الانشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي وغلط من قال
وهو الامين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت في قوله وهو لبعض المولدين
الطلب ولا تضجر من مطلب . فآفة الطالب ان يضجرا اما ترى الحبل بتكراره في
الصخرة الصماء قد اثرا ان لا ناهية والواو للحال قاله في المغني وهذا خطأ والصواب في الواو
انها عاطفة اما مصدرا يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر اي ليكن منك
طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية والعطف مثل
قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء للتركيب والاصل ولا تضجرن
بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف مثل واعبدوا الله ولا تشركوا
به شيئا انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم اعاد المسئلة في النوع الثامن
من الجهة السادسة فقال ثم الاصح ان الفتحة يعني فتحة تضجر اعراب مثلها في لا تاكل
السمك وتشرب اللبن لا بناء لاجل نون التوكيد محذوفة انتهى الشرط الثاني ان تكون
الجملة غير مصدرة بدليل استقبال لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها
بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافي الاستقبال واعترض بان الحال بالمعنى الذي
نحن بصدده يجامع كلا من الازمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان
الحاضر المقابل للاستقبال الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا
يقتضي امتناع تصدير الحال بعلم الاستقبال واجيب بان الافعال اذا وقعت قيودا
لما له اختصاص باحد الازمنة فهم منها استقبالها وحاليتها وماضويتها بالنظر الى ذلك
القيد لا بالنظر الى زمن المتكلم كما في معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم في اشتراط
التجرد من علامة الاستقبال اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر الى عاملها وعلله

من اشرب كالجو في سيهدين من قوله تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين المفعول الثاني
وجاز ان تغلط من جهة الصناعة ظاهر واما من جهة المعنى فلانه يصير معنى الآية ساذهب
مهديا فصرف التنفيس الى الذهاب وهو في الآية للهداية واجيب بان مهديا وقع بعد
الذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ان يكون فيه ايضا تنفيس كالقيد قاله الدماميني واما قولهم لا
ضربنه ان ذهب وان مكث فانما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وان كانت مصدرة بدليل
استقبال وهو ان لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح اشتراط وجود الشيء وعدمه
لشيء واحد قاله في المغني وقال المطرزي طريق جعل الجملة الشرطية حالا ان تجعلها خبرا لمن
الحال له تقول في جاء زيد ان تسأله يعطك جاء زيد وهو ان تسأله يعطك وتكون الحال
حينئذ هي الجملة الاسمية الشرط الثالث ان تكون الجملة مرتبطة اما بالواو والضمير معا
لتقوية الربط نحو الم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم الوف حذر الموت فجملة وهم الوف حال من
الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم او بالضمير فقط دون الواو نحو
اهبطوا بعضكم لبعض عدو فبعضكم مبتدا وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من
الواو في اهبطوا اي متعادين يضل بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف
والميم والخطاب لآدم وحوى بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لانهما اصلا البشر فكا
نهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولابليس والحية وصحح الزمخشري الاول او مرتبطة بالواو
فقط دون الضمير نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة
بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لانها لم ترجع الى صاحب الحال وانما جعلت الواو في
باب الحال رابطة لانها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها و
تجب الواو في موضعين احدهما ان يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني

قبل قد حال كونهما داخلة على مضارع مثبت نحو لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله
اليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي حال مقدرة للانكار فان قد لتحقيق العلم
والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه قاله البيضاوي ويمتنع الواو في سبع صور
احدها الواقعة بعد عاطف حالا على حال كما قال المرادي نحو فجاءهم باسنا بياتا او هم قايلون
فجملة هم قايلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى
جاءهم باسنا حال كونهم بايتين او قايلين لنصف النهار ولا يقال او وهم قايلون كراهة
اجتماع حرفي عطف الصورة الثانية الحال المؤكدة لمضمون الجملة قبلها نحو هذا الحق
لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال
مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد في نحو جاء زيد نفسه لا تدخل
هنا لان المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على
نفسه الصورة الثالثة الماضي التالي الا الايجابية نحو وما ياتيهم من رسول الا كانوا به
يستهزؤن فجملة كانوا به يستهزؤن حال من الهاء والميم في ياتيهم ولا تقترن بالواو عند
ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما اذا كان الماضي تاليا الا كقوله
نعم امرا هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا الصورة الرابعة الماضي المتلو باو
نحو لاضربنه ذهب او مكث فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة فلا تقترن بالواو فكذلك
ما كان في تقديره الصورة الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله فجملة لا نؤمن
بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لان المضارع المنفي بلا بمنزلة اسم
الفاعل المضاف الى غير فاجري مجراه في الاستغناء عن الواو الا ترى ان معناه ما لنا غير
مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح

الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا واستدل على مجيء الواو بقول مالك ابن
رقيبة وكنت ولا ينهنهني الوعيد وقول مسكين الدارمي أكسبته الورق البيض أبا
ولقد كان ولا يدعى لأب السادسة المضارع المنفي بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك
شبيبة فما لك بعد الشيب صبا متيما أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال
من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو لما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حال
الصبا غير لاه وصرت في حال الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة
السابعة المضارع المثبت المجرد من قد كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر حال من فاعل
تمنن المستتر فيه ولم تقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الزنة والمعنى والواو لا
تدخل على اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه وإليه أشار الناظم بقوله وذات بدء بمضارع
ثبت حوت ضميرا ومن الواو خلت وأما نحو قوله وهو عنترة العبسي علقتها عرضا
وأقتل قومها زعما لعمر أبيك ليس بمزعم فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها
وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها فقيل ضرورة وقيل الواو
عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضي والتقدير وقتلت قومها فعدل
عن لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض
ما كان في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول
منسوب في التلخيص البياني للشيخ عبد القاهر وقيل هي واو الحال والمضارع خبر
لمبتدأ محذوف أي وأنا أقتل قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر
الناظم فقال وذات واو بعدها انو مبتدا له المضارع اجعلن مسندا وعلقتها مبني للمفعول
وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين

فجملة تستكثر

يزعم بالفتح زعما بالفتحتين اي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والزعم المطمع **فصل** وقد
يحذف عامل الحال اذا كان فعلا جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا وقولك
للقادم من الحج مأجورا ولدليل مقالي كان يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال
كيف جئت او جواب نفي نحو بلى قادرين او جواب شرط نحو فان خفتم فرجالا او ركبانا فهذه
الاحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب باضمار تسافر ومأجورا منصوب باضمار
رجعت وقادرين منصوب باضمار نجمعها ورجالا منصوب باضمار صلوا ولو قيل تسافر راشدا
ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة ويحذف وجو
با قياسا في اربع صور احدها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان
احدها السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا قائما والاصل حاصل اذا كان او ضربه قائما على الخلاف
في التقدير ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض والثانية الحال المؤكدة لمضمون
جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا والاصل احقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل
من اللفظ وهاتان الصورتان قد مضتا فالاولى في باب المبتدأ والثانية قريبا هنا والصورة
الثالثة هي التي يبين بها ازديادا في المقدار او نقص فيه بتدريج فيهما فالاول كتصدق
بدينار فصاعدا والثاني نحو اشتره بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة
عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الاخبار على الانشاء والاصل تصدق بدينار
فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال ابو البقاء ولا يجوز هنا
من حروف العطف الا الفاء والصورة الرابعة ما ذكر بدلا من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما و
قد قعد الناس ولمن لا يثبت على حال اتميميا مرة وقيسيا اخرى فقائما حال منصوبة بفعل محذوف
وجوبا اي اتوجد وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا اي اتحول ويحذف

سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف
اي ثبت لك الخير هنيئا على التأسيس او هناك ذلك هنيئا على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول
سيبويه وانما نصب هنيئا لانه ذكر ان خيرا اصابه انسان فقلت هنيئا كانك قلت ثبت لك
هنيئا او هناك ذلك هنيئا انتهى فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنا
بتخفيف النون وبالهمز ويقال هني بالياء كما يعلم وهنؤ هنو كظرف يظرف والى حذف عامل
الحال اشار الناظم بقوله والحال قد تحذف ما فيها عمل وبعض ما يحذف ذكره حظل اي
منع هذا باب التمييز وهو الاصل مصدر ميز اذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين
وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع
والناجم قاله ابو البقا والتمييز في الاصطلاح اسم نكرة بمعنى من مبين لابهام اسم او ابهام
نسبة والى ذلك اشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة فخرج بالفصل الاول
وهو نكرة المشبه بالمفعول به نحو زيد حسن وجهه بالنصب فان فيه ما في حسن وجها الا
التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره وقد مضى في باب المعرف بالاداة ان قوله وهو لرشيد
اليشكري رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
محمول على زيادة ال عند البصريين كما زيدت في باعد ام العمرو من اسيرها وخالف
في ذلك الكوفيون وابن الطراوة فاجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما اولناه وخرج
بالفصل الثاني وهو بمعنى من الحال نحو جاء زيد راكبا فانه بمعنى في حال لا بمعنى من
وخرج بالفصل الثالث وهو مبين لابهام اسم او نسبة اسم لا التبرئة نحو لا رجل وثاني
مفعولي استغفر نحو استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد اليه الوجه والعمل فانهما
اي رجلا وذنبا وان كانا على معنى من بدليل صحة اظهارها نحو لا من رجل واستغفر الله

من ذنب لكنها اي من ليست فيهما البيانية فلا يكونان مبينين بل هي في الاول وهو لا
رجل للاستغراق الجنس ولذلك بني اسم لا معها وفي الثاني وهو استغفر الله ذنبا للابتداء
لا اراد الاستغفار ابتداء منه بالجانب المتناهي وهو الاول وترك الجانب الاعلا الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود فكانه قال استغفر الله مبتدا من اول الذنوب الى ما لا يتناهى قال
الموضح في الحواشي وليس المراد بقولهم في التمييز بمعنى من ان تكون من مقدرة قبله لئلا
يخرج منه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدا وتمييز العدد وانما المراد ان الاسم جيء
به لتبيين الجنس كما يجاء بمن المبينة للجنس لا ان ثم من مقدرة انتهى وحكم التمييز النصب
لانه من الفضلات والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم واختلف في صحة عمله
مع انه جامد فقيل شبهه باسم الفاعل لانه طالب له في المعنى كعشرين درهما فانه شبيه بضاربين
زيدا ورطل زيتا فانه شبيه بضارب عمرا في الابهمية والطلب المعنوي ووجود ما
به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبهه بالفعل هنا وذلك في خامس مرتبة فان
الفعل لانه يعمل معتمدا او غير معتمد واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا وهذا اصل للصفة المشبهة
لانه يعمل في السببي والاجنبي وهي لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي وهي اصل لافعل من
لانهما ترفع الظاهر وهو لا يرفعه الا في مسئلة واحدة وهو اصل للمقادير لانه يتحمل الضمير وهي
لا تتحمله وصحح هذا القول لان حمل الشيء على ما هو به اشبه اولى والناصب لمبين النسبة
عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم المسند من فعل او شبهه فالفعل كطاب زيد
نفسا فنفسا منصوب بطاب وشبه الفعل نحو هو طيب ابوة فابوة منصوب بطيب وهو
صفة مشبهة وعلى هذا التقرير والتفصيل بطلان عموم قوله في النظم ينصب بتمييز ما قد
فسره فانه يقتضي ان التمييز ينصب بما قد فسره سواء اكان مفسر الابهام اسم او نسبة وليس

اصل لاسم الفاعل

كذلك واجاب عنه المرادي بان التمييز لا رفع ابهام نسبة الفعل الى فاعله او مفعوله
وكانه رفع الابهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم الى ان العامل
في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما اشبهه واختاره ابن عصفور و
نسبه الى المحققين ولولا ان الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بان ناصبه
الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور فصل والاسم المبهم اربعة انواع احدها
العدد وهو قسمان صريح وكناية فالصريح كاحد عشر كوكبا والكناية ككم الاستفهامية
نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لان المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لانه اولى
بالتمييز لوجهين احدهما انه يميز بالمقادير نحو احد عشر رطلا او شبرا او قفيزا ولا عكس و
الثاني انه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وافرد العدد من المقادير بناء على
انه ليس من جملتها وهو قول المحققين لان المراد بالمقدار ما لم يرد حقيقته بل مقداره حتى
يصح اضافة المقدار اليه والعدد ليس كذلك الا ترى انك تقول عندي مقدار رطل زيتا
ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر والنوع الثاني
المقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة اقسام لانه اما مساحة كشبر ارضا و
ذراع نسيجا او كيل كقفيز برا ووقع في شرح لمع ابن جني لابي البقاء من المسموع
عندي قفيزان شعيرا لان القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في
عرف الحساب وهو عشر الجريب انتهى ولم اره لغيره او وزن كمنوين عسلا وتمرا وهو
تثنية منا بتخفيف النون والقصر كعصا والمنا آلة الوزن التي يعرف بها مقادير الموزونات
فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصى عصوان ويقال فيه من بالتشديد كضب و
تثنيته منان كما يقال في تثنية ضب ضبان والنوع الثالث ما يشبه المقدار في الوزن و

بالتشديد

والكيل والمساحة فالاول نحو قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره فمثقال الذرة
شبيه بما يوزن به وليس اسما لمثقل يوزن به عرفا والثاني نحو نحي سمنا فالنحي بكسر النون واسكان
الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو مما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون
كبيرا وصغيرا والثالث نحو ولو جئنا بمثله مددا فمثل شبيه بالمساحة وليس بمساحة حقيقة و
انما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد وحمل على هذا في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة
نحو ان لنا غيرها ابلا ووجه حمله عليه انه نقيضه وهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل
على المثل ثم يحمل على غيره لانه لا وجه لالحاقه بالمقدار الا بان يحمل على ما الحق به وهو المثل
والنوع الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو هذا خاتم حديدا فان الخاتم فرع الحديد من جهة انه
مصوغ منه فيكون الحديد هو الاصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه
كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاسم عليه
مثله اي مثل خاتم حديدا في ذلك باب ساجا فان الباب فرع الساج والساج نوع
من الخشب وجبة خزا فان الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير وقيل في المنصوب بعد
الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة انه حال ويبنى عليهما الخلاف في الاتباع فمن خرج النصب
على التمييز قال ان التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال انه نعت والاول اولى لانه
جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل
نحو واشتعل الراس شيبا فان نسبة اشتعل الى الراس مبهمة وشيبا مبين لذلك الا
بهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والاصل واشتعل شيب الراس فحول الاسناد عن المضاف
وهو شيب الى المضاف اليه وهو الراس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه
الاسناد فضلة وتمييزا ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الارض عيونا فان نسبة فجرنا الى الار

مبهمة وعيونا مبين لذلك الابهام والاصل وفجرنا عيون الارض فحول المفعول واقيم
المضاف اليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك
واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه
الابذي وابن ابي الربيع وتاول الشلوبين عيونا في الاية على انها حال مقدرة لانها حال الفجر
لم تكن عيونا وانما صارت عيونا بعد ذلك واولها ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان
تكون بدل بعض من كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه و
الثاني ان يكون مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة وكتاب في
تمييز الاسم المفرد ان تجره باضافة الاسم اليه ان حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر او
مقدر او نون التثنية كشبر ارض من الممسوحات وقفيز بر من المكيلات ومنوي
عسل من الموزونات والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ذي وشبهها اجرره اذا
اضفتها كمد حنطة الا ان كان الاسم عددا من احد عشر الى تسعة وتسعين فان تمييزه
واجب النصب لما سياتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة فما فوقها فتمييزه
واجب الجر بالاضافة الا ما شذ كخمسة اثوابا وما بين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من
واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الاطلاق وانما وجب النصب في
ما كان كعشرين درهما وامتنع جره لانه يضاف الى غير التمييز نحو عشري زيد فلو اضيف
الى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز او لا ولم يعكس الامر فعل الاضافة الشيء
لنفسه لان العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم انه الصواب او مضافا
نحو ولو جئنا بمثله مددا وملء الارض ذهبا فمثله مددا تمييز لمثل وذهبا تمييز لملء ولا يجوز
جرهما بالاضافة لان مثل وملء مضافان مرة فامتنع اضافتهما مرة اخرى والى ذلك اشار

الناظم بقوله والنصب بعد ما اضيف وجبا ان كان مثل ملأ الارض ذهبا ومن
من مميز النسبة التمييز الواقع بعد ما يفيد التعجب اما بالصيغة الموضوعة له اولا فالاول
نحو ابو بكر اكرم به ابا وعلي ما اشجعه رجلا والثاني نحو لله دره فارسا فابا ورجلا وفارسا
تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح المهملة وتشديد الراء في
الاصل مصدر درّ اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا كثر ويسمى اللبن
نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما اضيف فعله الى الله
تعالى قصدا لاظهار التعجب منه لانه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما
اعجب فعله ويحتمل ان يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثديي امه اي ما اعجب
هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من تمييز النسبة
انما يتمشى اذا كان الضمير المضاف اليه الدر معلوم المرجع اما اذا كان مجهولا كان
من تمييز الاسم لا من تمييز النسبة لان الضمير مبهم فيحتاج الى ما يميزه قاله في الحواشي
والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل ما اقتضى تعجبا ميز ومن تمييز النسبة التمييز
الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة
يكون مجرورا وشرط نصب هذا الواقع بعد اسم التفضيل كونه سببيا وذلك اذا كان فاعلا
معنى نحو زيد اكثر مالا وعلامة ذلك ان يجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه
وترفع التمييز به مع صحة المعنى فيقول في مثالنا زيد كثر ماله والى هذه المسئلة اشار الناظم
بقوله والفاعل المعنى انصبن بافعلا بخلاف ما اذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم
التفضيل بعضه نحو مال زيد اكثر مال بالخفض وعلامته ذلك ان يحسن وضع بعض موضع اسم
التفضيل ويضاف الى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الاموال فلا يستقيم

في هذا المثال لا يكون للحال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لانه يؤدي الى ان المال
له مال وانما وجب نصبه في الاولى ووجوه في الثانية لان اسم التفضيل في الثانية مضاف الى
ما هو بعضه دون الاولى وانما جاز هو اكرم الناس رجلا بالنصب مع تخلف شرطه وهو ان رجلا
لا يصح ان يكون فاعلا في المعنى اذ لا يقال هو كرم رجل فيجر عن هو لقولك كرم رجل واذا بطل
النصب كان حقه الجر وانما نصب لتعذر اضافة افعل مرتين لانه اضيف اولا الى الناس
فلو اضيف ثانيا الى رجل لزم اضافته مرتين وذلك ممتنع لان المضاف الى شيء يمتنع اضافته
الى غيره فصل ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت واضافه في معنى من التي يصرح بها
مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم يدخل في طاب نفسا لان نفسا ليست اعم من المبهم الذي
انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف
ويدل على صحتها انه عطف على موضعها النصب قال الحطيئة طافت امامة بالركبان اونة
يا حسنه من قوام ما ومنتقبا وبحث الموضح في الحواشي انها لبيان الجنس وهو ظاهر لان
المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الاخفش ان من لا تزاد الا في غير الايجاب ويمتنع جر
التمييز بمن في ثلاث مسائل احدها تمييز العدد كعشرين درهما كما سيأتي الثانية التمييز
المحول عن المفعول كغرست الارض شجرا ومنه ايضا من المحول عن المفعول ما احسن زيدا ادبا
فانه محول عن المفعول واصله ما احسن زيدا ادبا فانه محول عن المفعول واصله ما احسن ادب
زيد بخلاف ما احسنه رجلا فانه ليس محولا عن المفعول اذ لا يصح ما احسن رجل زيد مع ان
المراد بالرجل نفس زيد والثالثة ما كان فاعلا في المعنى ان كان محولا عن الفاعل صناعة
كطاب زيد نفسا اذ اصله طابت نفس زيد او محولا عن مضاف غيره كان يكون مبتدأ
نحو زيد اكثر مالا فمالا محول عن مبتدأ اذ اصله مال زيد اكثر فحول المضاف وجعل تمييزا

المضاف اليه مقامه فارتفع على الابتدا مكانه بخلاف ما كان فاعلا في المعنى ولم يكن
محولا نحو لله دره فارسا وابرحت جارا بكسر التا خطاب للمونثة اخذا من قول الاعشى
اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا فانهما اي فارسا وجارا وان
كانا فاعلين معنى اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا الا انهما غير محولين عن الفاعل
صناعة فيجوز دخول من عليهما فتقول من فارس ومن جار كقوله يا سيدا ما انت من سيد
ما انت من سيد موطا الاكناف رحب الذراع ومن ذلك الفاعل في المعنى الغير
المحول نعم رجلا زيد فرجلا وان كان فاعلا معنى اذ المعنى نعم الرجل زيد الا انه غير محول
فلذلك يجوز دخول من عليه فتقول نعم الرجل زيد الا انه غير محول فلذلك يجوز دخول من عليه
فتقول نعم من رجل قال ابو بكر ابن الاسود تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي
بفتح التا كيمان واقتصر في النظم على استثناء مسئلتين فقال واجرر بمن ان شئت
غير ذي العدد والفاعل المعنى وانما امتنع دخول من في المسايل الثلاث المتقدمة لان
وضع من المبينة ان يفسر بها ويصح بها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو اساور
من ذهب وامتنع ذلك في العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز
مفرد في المحول عن الفاعل والمفعول لان التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها
في غير ذلك لان التمييز نفس المميز في المعنى وفي كلامه هنا امور منها انه قيد الفاعل المعنوي
بان يكون محول الصناعة ولم اقف عليه لغيره ومنها انه تبع الشارح في جعل لله دره فارسا
ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادي بانه تمييز مفرد لا تمييز جملة ومنها انه
حكم على ابرحت جارا انه غير محول والمنقول عن الاعلم انه مما انتصب عن تمام الكلام وانه
منقول عن فاعل والتقدير ابرح جارك فاسند الفعل الى غيره ثم نصبه تفسيرا او ذهب ابن

خروف الى انه مما انتصب عن تمام الاسم فالقول بانه مميز عن تمام الجملة وليس محولا
قول ثالث ومنها انه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا نحو نعم من رجل ومنع ذلك
في شرح اللمحة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا او مشبها بالمنقول او بعد عدد
قدم قبل ذلك انه المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول ان
المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الاصل ثم حول الاسناد من الظاهر الى المضمر وجعل
المرفوع تمييزا لذلك الضمير انتهى فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها ان قوله
اذ المعنى عظمت جار اليمن فيه بيان ان فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه
ان يرفعها ويقول اذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل الى اصل
التمييز او الى التمييز او الى التمييز فيقول عظم فارس جار لا يتقدم التمييز على عامله
اذا كان اسما جامدا كرطل زيتا او فعلا جامدا نحو ما احسنه رجلا لان الجامد لا يتصرف
في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه وندر تقدمه على الفعل المتصرف كقوله
وهو رجل من طي انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فنفسا
تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لانه فعل متصرف وقاس على ذلك المازني والمبرد و
الكسائي قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة
بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال وعامل التمييز قدم مطلقا والفعل ذو
التصريف نزرا سبقا ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لان الغالب في التمييز المنصوب
بفعل متصرف ان يكون فاعلا في الاصل وقد حول الاسناد عنه الى غيره لقصد المبالغة
فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التاخير لما فيه من الاخلال بالاصل وقيل لان
التمييز كالنعت في الايضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذا ما اشبهه قال الفارسي

فارسا وعظمت

وعظم

واستحسن ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل ان يكون نفسا
منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير اطيب نفسا تطيب واما اذا كان
العامل وصفا فقياس من اجاز التقديم في الفعل التاخيره مع الوصف الا اسم التفضيل
اتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز اذا كان العامل متصرفا نحو طاب نفسا زيد قاله
ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي ان التمييز كالنعت لا يتقدم على المنعوت قال ابن لان النعت
عصفور هذا باب حروف الجر يسميها الكوفيون حروف الاضافة لانها تضيف الفعل
الى الاسم اي تربط بينهما وحروف الصفات لانها تحدث صفة في الاسم من ظرفية او
غيرها وهي عشرون حرفا كما في النظم ثلاثة مضت في باب الاستثنا وهي خلا وعدا
وحاشا الجارات فلا حاجة لاعادتها وثلاثة شاذة في عمل الجر احدها متى في لغة
هذيل بالتصغير وهي عندهم بمعنى من الابتدائية حكى يعقوب ذلك عنهم وسمع من بعضهم
اخرجها متى كمه اي من كمه وقال شاعرهم وهو ابو ذؤيب الهذلي في وصف السحاب
شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج اي من لجج واللجج جمع لجة بضم اللام
وهي معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء اخر الحروف وبالجيم
المر السريع مع الصوت يقال ان السحاب في بعض الاماكن يدلون البحر الملح فيمتد
منها خراطيم عظيمة تشرب من مائه فيكون صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة الى
الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله تعالى في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر
حيث شاء الله تعالى والثاني لعل في لغة عقيل بالتصغير قال شاعرهم لعل الله فضلكم
علينا بشيء ان امكم شريم بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المراة المفضاة
ولهم في لامها الاولى الاثبات كما مر والحذف كقوله عل صروف الدهر او دولاتها النته

الفرا الجر حروف وبهم في لامها الثانية الفتح والكسر والشد وعليهما لعل الله يمكنني
عليها جهارا من زهير او اسيد فهذه اربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل والثالث
كي ولا تجر معربا ولا اسما صريحا وانما تجر ثلاثة لا رابع لها احدها ما الاستفهامية يقولون
اذا سالوا عن علة الشيء كيمه والاصل كيما فحذفت الف ما وجوبا وجئ بهاء السكت
وقفا حفظا للفتحة الدالة على الالف المحذوفة والاكثر عندهم ان يقولوا لمه باللام والمعنى
لاي شيء كان كذا الثاني ما المصدرية وصلتها فانهما في تاويل الاسم كقوله وهو النابغة
اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها
وهي حرف تعليل بمنزلة اللام اي انما يراد الفتى للضر والنفع اي الضر من يستحق الضر ونفع من
يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية قاله الاخفش وهو قليل وقيل
ما فيه كافة لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وان المصدرية
مضمرة بعدها سهو الثالث ان المصدرية المضمرة وصلتها نحو جئت كي تكرمني اذا
قدرت ان بعدها والاصل كي ان تكرمني فحذفت ان استغناء عنها بنيتها بدليل ظهورها
في الضرورة كقوله وهو جميل ابن عبد الله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما
ان تغر وتخدعا فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الاعطاء متعد لاثنين اولهما اكل
الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى اصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك
والغرور الخداع فهو عطف تفسيري وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن
مالك في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كما فعل الموضح والاولى فيما
اذا لم تذكر ان بعد كي ان تقدر كي مصدرية ناصبة للمضارع بنفسها فتقدر اللام قبلها استغناء
عن ذكرها بنيتها بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تاسوا فهذه ستة احرف والاربعة

عشر الباقية من العشرين فقسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام وهي بالنسبة الى الوضع ثلاثة اقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو اثنان الباء واللام وما هو موضوع على ثلاثة احرف وهو اثنان الى وعلى وبدأ منها بمن لانها ام حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره مثال جرها المضمر والظاهر ومنك ومن نوح ومثال الى الى الله مرجعكم اليه مرجعكم ومثال في وفي الارض آيات وفيها ومثال عن لتركبن طبقا عن طبق رضي الله عنهم ومثال على وعليها وعلى الفلك تحملون ومثال في وفي الارض آيات وفيها ما تشتهيه الانفس ومثال الباء امنوا بالله وامنوا به ومثال اللام لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تخص بالظاهر وهي المشار اليها في النظم بقوله بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى والكاف والواو ورب والتاء وهي بالنسبة الى الوضع اربعة اقسام ما وضع على حرف واحد وهو الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة احرف وهو منذ ورب وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على اربعة خاصة وتنقسم بالنسبة الى عملها في الظاهر اربعة اقسام ايضا ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة حتى والكاف والواو نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور وقد تدخل حتى والكاف في الضرورة على الضمير فالاول كقوله انت حقاك تقصد كل فج ترجي منك انك لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني كقول العجاج يصف حمارا وحشيا خلى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا فادخل الكاف على الها العائد على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الالف باء موحدة جمع ذنابا وهي في الاصل شبه المخاط يقع من انوف الابل وهنا اسم موضع بعينه وام اوعال اسم هضبة بعينها وهي في الاصل جبل منبسط على وجه الارض وشمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء

حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على

احرف وهو حتى

المثلثة صفة ومعناه قريبا واو حرف عطف والمعنى الا هذا الحمار الوحشي ترك الذنابات ناحية
شماليه قريبا منه وترك ام اوعال كالذنابات او اقرب منها وقول آخر وهو رؤبة يصف حمارا و
حشيا واتنا وحشيات فلا ترى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا فادخل الكاف في الاول على ضمير
الحمار الوحشي وفي الثاني على ضمير الاتان الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة الرجل وهي امرأته والحاظل بالحاء
المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشي
ولا زوجات مثل الاتن الوحشيات الا مانعا ومانعة وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ والى
ذلك اشار الناظم بقوله واخصص بمذ ومنذ وقتا فاما قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه بفتح
الهمزة على انها مصدرية وهي وصلتها في تاويل مصدر مجرور بمذ في الصورة الظاهرة فتقديره
مذ زمن ان الله خلقه فمذ في الحقيقة انما جرت زمانا محذوفا مضافا الى المصدر لا المصدر
مذ زمن خلق الله اياه فاندفع بهذا التقدير السؤال واما على رواية من كسر الهمزة فمذ فيه اسم
لدخولها على الجملة وما يختص بالنكرات وهو رب بضم الراء واليه الاشارة بقول الناظم ورب
منكرا كرب رجل كريم لقيته وقد تدخل في الكلام النثر على ضمير غيبة ملازم للافراد و
التذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى من افراد وتذكير وفرعيهما كقولك ربه رجلا وربه
رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بافراد الضمير استغناء
بمطابقة التمييز للمعنى المراد قال الشاعر ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائما فاجابوا فاتى
بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهي فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون
جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف
في الضمير المجرور برب فقيل معرفة واليه ذهب الفارسي وكثيرون وقيل نكرة واختاره الز
مخشري وابن عصفور لانه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير

نادر اقفال وما رووا امن نحو ربه فتى تذكر كذا كما وكذا اي وما يختص بالله ورب بفتح
الراء حال كونه مضافا للكعبة او لياء المتكلم وهو التاء في القسم واليه اشار الناظم بقوله
والتاء لله ورب نحو وتالله لاكيدن اصنامكم وترب الكعبة وتربي لافعلن حكاه الاخفش و
تالرحمن وتحياتك حكاه سيبويه فصل في ذكر معاني الحروف الجارة والصحيح عند البصريين
ان حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا ينوب احرف الجزم واحرف النصب و
ما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ واما على تضمين الفعل معنى فعل
يتعدى بذلك الحرف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله
عند الكوفيين وبعض المتاخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا قاله في
المغني لمن سبعة معان احدها التبعيض عند الفارسي والجمهور وصححه ابن عصفور وعلا
متها جواز الاستغناء عنها ببعض نحو لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اي بعض ما تحبون ولهذا
قرئ بعض ما تحبون قرأ ذلك ابن مسعود والمعنى الثاني بيان الجنس عند جماعة من المتقد
مين والمتاخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها اذا جنت معرفة نحو فاجتنبوا
الرجس من الاوثان اي الذي هو الاوثان فان جنت نكرة فهي ومجرورها في موضع
جملة نحو يحلون فيها من اساور من ذهب فمن ذهب بيان لاساور اي هي ذهب ومن الاولى
للابتداء عند الجمهور وزائدة على راي الاخفش بدليل قوله تعالى وحلوا اساور والمعنى الثالث
ابتداء الغاية المكانية بالاتفاق من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها
نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى وابتداء الغاية
الزمانية وفاقا للكوفيين والاخفش والمبرد وابن درستويه وخلافا لاكثر البصريين في
منعهم ذلك ويدل لنا الكتاب العزيز وهو قوله تعالى من اول يوم احق ان تقوم فيه والحديث

وهو قول انس رضي الله عنه مطرنا من الجمعة الى الجمعة رواه البخاري من حديث شريك
ابن عبد الله بن ابي نمر عن انس رضي الله عنه وقول العرب من الان الى الغد حكاه الاخفش
في المعاني وقول الشاعر النابغة الذبياني في نعت السيوف ● تخيرن من ازمان يوم حليمة
الى اليوم قد جربن كل التجارب ● فمن ازمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان
للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهي راجعة الى السيوف المحدث عنها في بيت قبله
وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب وهو اليوم
الذي سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الاعرج الغساني وحليمة هي بنت الحارث بن ابي
شمر وفيه والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الادلة على حذف مضاف والتقدير في
الاية من تأسيس اول يوم وفي الحديث من صلاة الجمعة وفي البيت من استمرار ازمان
وكذلك ما اشبهها واجيب بان الاصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية في غير المكان
والزمان نحو من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم والمعنى الرابع التنصيص على العموم
او التوكيد التنصيص عليه وهي الزائدة فالاول الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي نحو
ما جاءني من رجل فهي للتنصيص على العموم الا ترى انه قبل دخول من يحتمل نفي الواحد
ونفي الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح ان يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا في
نفي الجنس على سبيل العموم فيمتنع ان يقال بل رجلان والثاني الداخلة على نكرة مختصة
بالنفي وشبهه نحو ما جاءني من احد فهي لتأكيد التنصيص على العموم لان النكرة الملازمة
للنفي تدل على العموم نصا فزيادة من انما افادت مجرد التوكيد لان ما جاء احد وما جاءني من
احد سيان في افهام العموم دون احتمال فان قلت فاذا كانت من لتقييد التنصيص فكيف
تكون زائدة اجيب بان المراد من زيادتها كونها تأتي في موضع يطلبه العامل بدونها فتفسير

متحة بين طالب ومطلوب وان كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا في لا انها زائدة
في قولهم جئت بلا زاد مع ان سقوطها يخل بالمعنى ومن الزائدة لها ثلاثة شروط عند
الجمهور احدها ان يسبقها نفي بأي اداة كانت او نهي بلا او استفهام بهل خاصة وفي الحاق
الهمزة بها نظر وفي الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل او متى تضرب من رجل لم
يجز انتهى ولعل الفرق ان هل لطلب التصديق دائما والثاني ان يكون مجرورها نكرة
والثالث ان يكون مجرورها المنكر اما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر فذكر فاعل يأتيهم
او مفعولا به نحو هل تحس منهم من احد فاحد مفعول تحس او مبتدأ نحو هل من خالق غير الله
فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لان
هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل على الاصح واجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها
فقط نحو قد كان من مطر واجازها الاخفش والكسائي وهشام بلا شرط ووافقهم
الناظم في التسهيل وعلله في شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما والخامس
معنى البدل نحو ارضيتم بالحيوة بدلا من الاخرة وانكر قوم مجيء من للبدل فقالوا التقدير
ارضيتم بالحياة بدلا من الاخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتداء
نقله في المغني واقره المعنى السادس الظرفية عند الكوفيين مكانية او زمانية فالاول
نحو ماذا خلقوا من الارض اي في الارض والظاهر انها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من
آية قاله في المغني والثاني نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة اي في يوم الجمعة المعنى
السابع للتعليل عند جماعة كقوله تعالى مما خطيئاتهم اغرقوا اي اغرقوا لاجل خطيئاتهم فقدم
العلة على المعلول للاختصاص وقال الفرزدق يمدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي
بن ابي طالب رضي الله عنهم يغضي حياء ويغضى من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم اي يغضي منه

الدنيا من الاخرة اي بدلا

لاجل مهابته والاغضا بالغين والضاد المعجمتين ارخاء الجفون واقتصر في النظم على قوله بعض
وبين وابتدي في الامكنة بمن وقد تاتي لبدء الازمنة وزيد في النفي وشبهه فجر نكرة وزاد في
المعنى ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله اي عن ذكر الله وتاسعا
وهو الانتهاء كقولك قربت منه فانه مساو لقولك قربت اليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو
الاستعلاء عند الاخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم اي عليهم وخرجها المانعون
على التضمين اي منعناه بالنصر من القوم وحادي عشر وهو الفصل بالصاد المهملة
وهي الداخلة على ثاني المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز
الخبيث من الطيب ونحو لا تعرف زيدا من عمرو وثاني عشر موافقة البا عند بعض البصريين
وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفي اي بطرف نقله الاخفش عن يونس
وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم من الله شيئا اي عند الله
قاله ابو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله واني لمما يضرب الكبش ضربة قاله السيرافي
وابن خروف وابن طاهر والاعلم والخامس عشر الغاية قال سيبويه وتقول رايته من ذلك
الموضع فجعلته غاية لرؤيتك واسقطها هنا الا في بعضها من الردة وللام اثنا
عشر معنى احدها الملك نحو لله ما في السموات المعنى الثاني شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص
والاستحقاق فالاول نحو السرج للدابة والثاني نحو التجارة للدار لان الدابة والدار لا يتصور
منهما الملك والفرق بينهما ان التي للاستحقاق هي الواقعة بين معنى وذات والتي
للاختصاص بخلاف ذلك والمعنى الثالث التعدية الى المفعول به نحو ما اضرب زيدا لعمرو لان
ضرب متعد في الاصل ولكن لما بني منه فعل التعجب نقل الى فعل بضم العين فصار قاصرا
فعدي بالهمزة الى زيد وباللام الى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى ان الفعل باق

على تعديته ولم ينقل وان اللام ليست للتعدية وانما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله
في التعجب وهذا الخلاف مبني على ان فعل التعجب اذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته اولا وذهب
الكوفيون الى الاول والبصريون الى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله
تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والاولى عندي ان يمثل
للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الاولوية ان ابن مالك مثل بالاية
لشبه الملك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت ان مثال الموضح ليس متفقا
عليه فكيف يكون اولى ولم اقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالاولى اسقاطه
كما اسقطه في التسهيل وشرحه والمعنى الرابع التعليل كقوله وهو ابو صخر الهذلي واني
لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر اي لاجل ذكري اياك المعنى الخامس
التوكيد وهي الزائدة وهي انواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله نحو قوله
وهو ابن عبادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك ابن مروان وملكت
ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اي اجار مسلما وهو بالجيم قال الدماميني
لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجارة واللام صلة له انتهى و
اما ردف لكم فالظاهر انه اي ردف ضمن معنى اقترب فاللام صلة لا زائدة وبه جزم في
المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب
فهو مثل اقترب للناس حسابهم انتهى ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس
للحرب والاصل يا بؤس الحرب فاقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف
قولان قال في المغني ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق انتهى وهو مشكل
لان من شان المضاف ان يجر المضاف اليه والا فلا اضافة ومنها اللام المستغاث

فانها زايدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة اسقاطها المعني السادس تقوية
العامل الذي ضعف اما بكونه فرعا في العمل كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وامثلة المبالغة
نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو ونحو مصدقا لما معهم ونحو زيد معطي للدراهم ونحو فعال لما يريد
ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدي لمفعولين ورد بقوله ولا الله يعطي للعصاة مناها
واما بتاخره عن المعمول مع اصالته في العمل نحو ان كنتم للرؤيا تعبرون والاصل والله اعلم
ان كنتم تعبرون الرؤيا فلما اخر الفعل وتقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام وليست اللام
المقوية زايدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم ولا معدية محضة
لاطراد صحة اسقاطها بل هي بينهما فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فان الزايدة المحضة
لا تتعلق بشيء وغير الزايدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة
غير متعلقة في ان واحد وهو ممتنع لادايه الى الجمع بين متنافيين المعني السابع انتهاء الغاية
نحو كل يجري لاجل مسمي اي الى اجل المعني الثامن القسم ويختص بالجلالة لانها خلف عن التاء
المثناة نحو لله لا يؤخر الاجل اي والله المعني التاسع التعجب نحو لله درك اي ما اكثر درك بالدال
المهملة المعني العاشر الصيرورة عند الاخفش ويسمي ايضا لام العاقبة ولام المآل نحو لدوا
للموت وابنوا للخراب. فكلكم يصير الي ذهاب. فان الموت ليس علة للولد والخراب ليس
علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما الي ذلك ومن منع الصيرورة في اللام ردها الى
التعليل بحذف السبب واقامة المسبب مقامه المعني الحادي عشر البعدية بالباء الموحدة
فتكون مرادفة لبعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس اي بعده وجعلها في باب المفعول له لام
التعليل وتقدم فيه معني الدلوك المعني الثاني عشر الاستعلاء حقيقة نحو ويخرون للاذقان
جمع ذقن اي عليها ومجازا نحو وان اسأتم فلها اي عليها قاله في المغني وتاتي للنسب نحو لزيد عم هو

لعمرو خالٌ وللتبليغ نحو قل لعبادي قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه
وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيمة اي فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدري
بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم اي عند مجيئه اياهم قاله ابو الفتح وبمعنى
من نحو ونحن لكم يوم القيمة افضل اي نحن افضل منكم يوم القيمة وبمعنى عن اذا استعملت
مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا اي عن الذين امنوا قاله ابن الحاجب و
للتمليك نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من انفسكم ازواجا قاله ابن مالك في التسهيل
وتبعه الموضح في المغني واقتصر في النظم على قوله واللام للملك وشبهه وفي تعدية
ايضا وتعليل قفي وزيد وللباء الموحدة اثنا عشر معنى ايضا احدها الاستعانة وهي الداخلة
على آلة الفعل حقيقة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقدوم او مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم
الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الاكمل الا بها حكاه في المغني وهو احد قولي الزمخشري في البسملة
والقول الثاني انها للمصاحبة وهو الاظهر عنده المعنى الثاني التعدية بالباء المثناة فوق
وتسمى باء النقل وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا واكثر ما تعدي الفعل القاصر
نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبه وقرئ اذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلي
حيث زعما ان بين التعديتين فرقا وانك اذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في
الذهاب قاله في المغني المعنى الثالث التعويض وتسمى باء المقابلة وهي الداخلة على
الاعواض والاثمان نحو بعتك هذا الثوب بهذا العبد فمدخول الباء هو الثمن او بمعنى نحو
كافأت احسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قاله في المغني ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم
تعملون وانما لم تقدرها باء السببية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع يعني من اهل السنة في
لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطي مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون

السبب وبهذا تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل البائين جمعا بين
الادلة انتهى المعنى الرابع للالصاق وهو اصل معانيها قال سيبويه انما هي للالصاق والا
ختلاط قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا اصله قال في المغني ثم الالصاق حقيقي نحو
امسكت بزيد اي قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه من ثوب او نحوه ولو قال
امسكته احتمل ذلك وان تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد اي الصقت
مروري بمكان يقرب من زيد انتهى فجعل كمطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو امسكت
زيد فان الباء افادت ان امساكك لزيد كان لمباشرة منك له بخلاف امسكت زيدا فانما
فقيده بمنعه التصرف بوجه المعنى الخامس التبعيض اثبته الاصمعي والفارسي والقتبي و
ابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه نحو عينا يشرب بها عباد الله اي منها وقوله وامسحوا
برؤسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الراس في الوضوء لما قام عنده من الاد
المعنى السادس المصاحبة وهي التي تصلح في موضعها مع او تغني عنها وعن مصحوبها الحا
نحو وقد دخلوا بالكفر اي معه او كافرين المعنى السابع المجاورة وهي التي يحسن في
مكانها عن قيل وتختص بالسؤال نحو فسئل به خبيرا اي عنه بدليل يسئلون عن انبائكم
وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام اي عنه وزعم البصريون انها
لا تكون بمعنى عن اصلا وتاولوا ما ورد من ذلك المعنى الثامن الظرفية وهي التي يحسن
في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية نحو وما كنت بجانب الغربي اي فيه و
الزمانية نحو نجيناهم بسحر اي فيه المعنى التاسع البدل وهي التي يحسن في مكانها بدل كقول
بعضهم وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله عنه ما يسرني اني شهدت بدرا بالعقبة
بدلها المعنى العاشر الاستعلاء وهي التي تصلح في موضعها على نحو ومن اهل الكتاب من ان

الالتصاق بما يقرب منه كالالتصاق به ثم الحقيقي نوعان ما لا يصل الفعل الا بحرفه

تامنه

نحو ليس

تأمنه بقنطار اي على قنطار كما قاله الاخفش وبدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه
نحو واذا مروا بهم يتغامزون اي مروا عليهم بدليل وانكم لتمرون عليهم مصبحين المعنى الحادي
عشر السببية وهي الداخلة على سبب الفعل نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم اي لعناهم
اي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما ان باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما
تقدم فلا يندرج احدهما في الآخر خلافا لابن مالك فانه ادرج باء الاستعانة في باء
السببية وعد من مفرداته المعنى الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة وتزاد مع الفاعل نحو وكفى
بالله شهيدا ومع المفعول نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومع المبتدأ نحو بحسبك درهم
ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم وتأتي الباء للقسم وهي اصل احرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي
وهو المؤكد لجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد اي اسألك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي
هو المؤكد لجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو فقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى
لطف وللتفدية نحو بابي انت وامي اي فداك ابي وامي واقتصر الناظم على قوله والظرفية
استبن ببا وفي وقد يبينان السببا بالبا استعن وعدّ عوض الصق ومثل مع ومن وعن
بها انطق وتأتي في ستة معان احدها الظرفية حقيقة مكانية او زمانية فالاولى نحو في ادنى
الارض والثانية نحو في بضع سنين فادنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف اليه
فان ادنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث الى التسع او مجازية اما ان
يكون الظرف والمظروف معنيين نحو ولكم في القصاص حيوة او الظرف معنى والمظروف
ذاتا نحو فاصحاب الجنة في رحمة الله او العكس نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف واخوته الآية والثاني للسببية نحو لمسكم فيما
افضتم فيه عذاب عظيم اي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما افضتم اي خضتم فيه والثالث

المصاحبة عند الكوفيين وهي التي يحسن في موضعها مع نحو قال ادخلوا في امم اي مع امم

والرابع للاستعلا عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها على نحو ولاصلبنكم في

جذوع النخل اي عليها وقيل ان في ههنا ليست بمعنى على ولكن شبه المطلوب لتمكنه من

الجذع بالحال في الشي كالقبر للمقبور والخامس للمقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق

وفاضل لاحق يقصد تعظيمه نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الاخرة الا قليل اي بالنسبة

الى الاخرة والسادس بمعنى البا عند الكوفيين والقتبي كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس

يصيرون في طعن الاباهر والكلا اي يصيرون بطعن وهو عرف اذا قطع مات صاحبه

والكلا جمع كلوة وبابي في بمعنى من نحو في تسع آيات اي منها قاله الجوني وللتعويض وهي

الزايدة عوضا من اخرى محذوفة كقولك ضربت في من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزايدة لغير تعويض اجازه الفارسي الضرورة

واجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها اي اركبوها واقتصر الناظم على

الظرفية والسببية كما يوخذ من قوله والظرفية استبن بباوفي وقد يبينان السببا

على اربعة معان احدها للاستعلا على مجرورها وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك تحملون

او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدي والثاني للظرفية كفي قاله الكوفيون نحو ودخل المدينة على حين غفلة اي في حين غفلة والثالث المجاوزة كعن كقوله وهو قحيف

العامري: اذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها اي اذا رضيت عني وبنو قشير بضم

القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك اعاد الضمير عليها مونثا ويحتمل ان يكون

رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال ابو عبيدة

انما ساغ هذا لان معناه اقبلت على الرابع المصاحبة كمع عند الكوفيين نحو وان ربك لذو

مغفرة للناس على ظلمهم اي مع ظلمهم وثانيها بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم
اي لهدايته اياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب اي عندي ومرادفة من نحو اذا اكتالوا على
الناس اي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق اي بان لا اقول
وبذلك قرأ أبي وزائدة للتعويض وغيره فالاول ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من
يتكل اي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول
حميد بن ثور ابى الله الا ان سرحة مالك على كل افنان العضاه تروق زاد على لان راق
متعدية بنفسها كقوله راقني حسن الجارية ونص سيبويه على ان على لا تزاد ولا حجة في
البيت لاحتمال تضمين تروق تشرق وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء
صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله اي لكنه واقتصر الناظم على قوله على للاستعلا و
عن في وعن ولعن اربعة معان ايضا احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه
نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس والمثال الاول متفق عليه والثاني مختلف فيه
فقال ابن مالك هي فيه للاستعانة بمعنى الباء لانهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكا
هما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية
وحكى ايضا رميت على القوس قاله في المغني الثاني البعدية بالباء الموحدة نحو لتركبن طبقا
عن طبق اي حالا بعد حال ويحتمل ان يكون على بابها والتقدير طبقا متجاوزا في الشدة
عن طبق اخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني الثالث الاستعلا
كقوله تعالى ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه اي عليها ويحتمل التضمين والمعنى فانما
يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني وكقول الشاعر وهو ذو الاصبع العدواني واسمه
الحرثان بن حارث بن محرث لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني

اي على لان المعروف ان يقال افضلت عليه قاله في المغني ولاه اصله لله فحذفت اللامان
الجارة والاخرى شذوذا والحب بفتح السين الدين وما بعده الانسان من مفاخرة بانه
والديان الملك وتحزوني تسوسني والمعنى لله دار ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا
انت مالكي فتسوسني الرابع التعليل نحو وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك اي لاجله قاله في
المغني ويجوز ان تكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهذا راي الزمخشري
انتهى وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اي منهم ومرادفة الباء
وما ينطق عن الهوى اي به وللاستعانة نحو رميت عن القوس اي به كما تقدم عن ابن مالك
والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي بدل نفس في الحديث صومي عن امك اي بدل
امك والظرفية كقوله ولا تك عن حمل الرباعة وانيا اي في حمل بدليل ولا تنيا في ذكري
وزائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين
جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول
الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله بعن تجاوزا عني من قد فطن وقد تجي موضع
بعد وعلى وللكاف اربعة معان ايضا احدها التشبيه نحو قوله تعالى فكانت وردة كالدهان
والثاني التعليل اثبته قوم ونفاه الاكثرون نحو واذكروه كما هداكم والكاف تعليلية وما
مصدرية اي لهدايته اياكم واجاب الاكثرون بانه من وضع الخاص موضع العام
اذ الذكر والهداية مشتركان في امر وهو الاحسان فهذا في الاصل بمنزلة واحسن كما احسن
الله اليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للاعلام بخصوصية المطلوب والثالث الا
الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون قيل لبعضهم وهو روبة كيف اصبحت قال كخير اي على
خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي

كصاحب خبر وجعل منه اي من ذلك الاستعمال الاخفش قوله كن كما انت اي على ما انت عليه
فالكاف بمعني على وما موصولة وانت مبتدا حذف خبره هذا احد الاعاريب والثاني ان
ما موصولة وانت خبر حذف مبتداءه اي كالذي هو انت والثالث ان ما زايدة ملغاة
والكاف جارة وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور والمعني كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك
فيما مضي والرابع ان ما كافة وانت مبتدا حذف خبره اي عليه او كاين الخامس ان ما كافة
ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس ان ما زايدة
وشبه الشئ بنفسه في حالين المعني الرابع من معاني الكاف التوكيد وهي الزايدة
نحو ليس كمثله شئ اي ليس شئ مثله كذا قدره الاكثرون اذ لو لم يقدروه كذلك صار
المعني ليس شئ مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت الكاف لتوكيد نفي
المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف هنا غير زايدة
ثم اختلفوا فقيل الزايد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت
هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف اولي من القول
بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زايد منهما ثم اختلف فقيل مثل
بمعني الذات والمعني ليس كذاته شئ وقيل بمعني الصفة لان المثل والمثل بمعني كالشبه
والشبيه والمعني ليس كصفته شئ وقيل الكاف اسم موكد بمثل كما عكس ذلك من قال
فصيروا مثل كعصف ماكول زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك اذا اتصلت
بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي
وغيرهما وهو غريب جدا انتهي واقتصر الناظم علي قوله شبه بكاف وبه التعليل قد
وزايدا لتوكيد ورد ومعني الي وحتي انتهاء الغاية مكانية او زمانية مثال الي في المكان

نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ومثالها في الزمان نحو فاتموا الصيام الى الليل و
مثال حتى في المكان نحو اكلت السمكة حتى راسها ومثالها في الزمان نحو سلام هي حتى
مطلع الفجر وتقدم ان من معاني اللام الانتها وكذلك جمعها الناظم بقوله للانتها حتى و
لام والى وانما تجر حتى في الغالب اخرا نحو حتى راسها او متصلا بالاخر نحو حتى مطلع
الفجر كما مثلنا واذا ثبت انها لا تجر الا اخرا او متصلا به فلا يقال سهرت البارحة حتى
نصفها لان النصف ليس اخرا ولا متصلا بالاخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم
ابن مالك ان ذلك لم يقله الا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله عينت ليلة
فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فما
زلت في تلك الليلة حتى نصفها وان كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به انتهى
ونافسه الدماميني بانها في حكم الملفوظ بها ولا اثر لخصوصية التلفظ بها في ذلك
ومعنى كي التعليل نحو جئت كي اقرأ اي للقراءة ومعنى الواو والتاء المثناة
فوق القسم نحو والله وتالله ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية في الزمان فيكونا بمعنى من
ان كان الزمان ماضيا كقوله وهو زهير ابن ابي سلمى بضم السين لمن الديار بقنة
الحجر اقوين مذ حجج ومذ دهر اي من حجج ومن دهر والحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسر الحا
وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدا تقدم خبره في الجار والمجرور
قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون
الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى واقوين بسكون
القاف وفتح الواو خلون من سكانهن وقوله وهو امرؤ القيس الكندي قفا نبك
من ذكرى حبيب وعرفان وربع عفت اثاره منذ ازمان اي من ازمان و

قفا فعل امر للواحد بلفظ الاثنين على حد القيا في جهنم او بلفظ الواحد والالف بدل من نون
التوكيد الخفيفة اجراء للوصل مجرى الوقف واصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف
معرفة وعرفانا والتربع المنزل وعفت درست وامحت واثاره جمع اثر ومعنى مذ ومنذ
الظرفية فيكونان بمعنى في ان كان الزمان حاضرا نحو ما رايته مذ ومنذ يومنا اي في يومنا
الى ذلك اشار الناظم بقوله وان يجرا في مضي فكمن هما وفي الحضور معنى في ويكونان بمعنى من
والى معا فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه
ابتداء الفعل وانتهاؤه ان كان الزمان معدودا او نكرة نحو ما رايته مذ او منذ يومين اي من
ابتداء هذه الى انتهائها ورب ليست للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا للتكثير دائما خلافا
لابن درستويه وجماعة بل ترد للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا قاله في المغني فالاول كقوله
تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وكقوله عليه الصلاة والسلام يا رب كاسية
في الدنيا عارية يوم القيمة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه
وقائمه لن يقومه باضافة صائم وقائم الى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على
اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر * يا رب يوم قد لهوت وليلة * بانسة كانها
خط تمثال * ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق
للافتخار ولا يناسب واحدا منها التقليل قاله في المغني والثاني وهو التقليل كقوله وهو رجل من
ازد السراة * الا رب مولود وليس له اب * وذي ولد لم يلده ابوان * وذي شامة سوداء في
حر وجهه مجللة لا تنجلي لزمان * ويكمل في تسع وخمس شبابه * ويهرم في سبع مضت وثمان و
الفارسي ان عمر الجنبي سأل ابن القيس عن مراد الشاعر فقال يريد بذلك عيسى وادم عليهما
الصلاة والسلام والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال ضمها واصله لم يلده بكسر اللام و

المدة

سكون الدال فسكن اللام لشبهها لها بكتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة
الياء او بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال هي النكتة السودا في الجسم المخالف للونها
وفي رواية شامة غرا وهو غير مناسب للشامة اذ الغرة البيضا والشامة سودا والحر من الوجه
ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللا اي ذات عز وجلال وروي
مجلحلا بتقديم الجيم على الحاء المهملة اي منكسه ويهدم اي ليشيب قاله الحلبي فصل من هذه
الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة احدها الكاف وهل اسميتها في
النثر والشعر معا او في الشعر فقط قولان والاصح منهما ان اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله
وهو العجاج يصف نسوة بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم فالكاف هنا اسم
بمعنى مثل لان حروف الجر مختصة بالاسماء وبيض جمع بيضا والنعاج جمع نعجة وهي هنا
البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جما وهي التي لا قرن
لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الاولى وتشديد
الثانية وسكون النون الذايب يعني ان النسوة يضحكن عن اسنان مثل البرد الذايب
لطافة ونظافة ومقابل الاصح انه لا يختص بالشعر وهو ظاهر اطلاق قول الناظم واستعمل
اسما والثاني والثالث عن وعلى فيستعملان اسمين وذلك اذا دخلت عليهما من فيكون
عن بمعنى جانب وعلى بمعنى جانب وعلى معنى جانب وعلى بمعنى فوق فالاول كقوله وهو
قطري الخارجي فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي فعن هنا اسم
بمعنى جانب لان حروف الجر مختصة بالاسما ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الرا وفتح الهمزة
الحلقة التي يتعلم فيها الطعن والرمي ومرة مصدر مر والثاني كقوله وهو مزاحم ابن الحارث
العقيلي يصف القطا غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فوقي بناءً اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الاصمعي وقال ابو عبيدة بمعنى
عند والضمير المجرور بها يعود الى فرخيها وغدت بالمعجمة من اخوات كان واسمها مستتر
فيها يعود الى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة
اي تصوت في جوفها من شدة العطش قال ابو حاتم قلت للاصمعي كيف قال غدت
والقطا انما تذهب الى القطا انما تذهب الى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وانما هذا مثل للتعجيل
والعرب تقول بكرها الى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح المثناة فوق اي
كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبالهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين
يستعمل في الابل ولكنه استعارة للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين
الشرب الى الشرب ولا تنافي بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف
وبالضاد المعجمة قال الدماميني القشر الاعلى من البيض وقال العيني اراد به الفرخ ههنا
وزيزاء بزاءين معجمتين مكسورا ولهما بينهما ياء مثناة تحت وبالمد الغليظة من الارض
ويروى بيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذي ليس فيه اعلام يهتدى بها وهو
مجرور باضافة زيزاء اليه ولا يجوز ان تكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد
في شرح ابيات الجمل والى استعمال عن وعلى اسمين اشار الناظم بقوله وكذا عن وعلى
من اجل ذا عليهما من دخلا وقد تكون علا فعلا ماضيا فتقول علا يعلو علوا وعلا يعلي
علا قاله ابن خالويه في الطارقية وقد يكون الى اسما واحد الآلاء وهي النعمة يقول
الى والآء قاله ابو البقاء في شرح لمع ابن جني والرابع والخامس مما يستعمل اسما مذ ومنذ
وذلك في موضعين اشار اليهما الناظم بقوله ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا او اوليا
الفعل احدهما ان يدخلا على اسم مرفوع نكرة او معرفة معدود او لا نحو ما رايته مذ يومان

فيومان منكر معدود او منذ يوم الجمعة فيوم معرف بغير معدود وهما حينئذ اي حين اذ رفع
ما بعدهما مبتدأ ان وما بعدهما خبر عنها واجب التأخير اجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج
والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما الا
مد اذا كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا قاله في المغني وقيل
بالعكس فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الاخفش وابي
اسحاق الزجاج وابي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته
مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف وقيل ظرفان وما بعدهما
فاعل بكان تامة محذوفة والتقدير مذ كان يومان او يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور
الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ
محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على
ان منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية او منها ومن اذ وذكر ابن الخباز في النهاية
ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته مذ يومان اربعة اقوال فللبصريين قولان
قال الفارسي التقدير امد ذلك يومان مبتدأ والكوفيين قولان احدهما ان من حرف
وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة فحذفت الواو والمبتدأ وضمت الميم
اتباعا والثاني ان الاصل من اذ مضى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى والمو
الثاني ان يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله وهو الفرزدق يرثي يزيد بن
المهلب: ما زال مذ عقدت يداه ازاره ... فسما فادرك خمسة الاشبار فادخل مذ على الجملة
الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدني في البيت بعده وسما ارتفع فادرك الحي والمراد
بخمسة الاشبار ارتفاع قامته او موضع قبره قاله الدماميني او اسمية كقوله وهو ميمون

وبين

الاعشى ، وما زلت ابغي المال مذ انا يافع ، وليدا وكهلا حين شبت وامردا فادخل
مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال
يفع واليفع فهو يافع فلا يقال موفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد
الثلاثين وقيل بعد الاربعين الى الخمسين او الستين والامرد الذي ليس في وجهه شيء
من الشعر ولم يجاوز حد الانبات فان جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة
قاله الزركشي وهما حينئذ اي حين اذ دخلا على الجملتين ظرفان باتفاق مضافان باتفاق
مضافان فقيل الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدان فيجب تقدير
زمن مضاف الى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلافه في المسالة فلا
يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه واصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم الى ضم
الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس
زيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم اصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون
هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم ان وكان قاله في المغني
وقال المالقي ان كانت مذ اسما فاصلها منذ واذا كانت حرفا فهي اصل نظرا الى
ان الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمهما عند عقيل وسكون ذال
مذ قبل متحرك اعرف من ضمها وضمها قبل ساكن اعرف من كسرها لان القريب اولى
من الغريب والمالوف خير من المنكور وضم ذال منذ لغة بني غني وبنو غني حي
من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم انهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله
ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين فصل تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء كثيرا وبعد اللام
قليلا فلا تكفهن عن عمل الجر والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد من وعن وبا زيد ما

بدهيق

فلم تعق عن عمل قد علما فمن نحو مما خطاياهم وقرئ خطيئاتهم وهو اظهر في الاستشهاد لظهور
الاعراب فيه وبه مثل في المعنى وعن نحو عما قليل والبا نحو فبما نقضهم واللام كقول الاعشى
الى ملك خير اربابه فان لما كل شئ قرارا يريد فان لكل شئ واذا دخل شئ من هذه
الاحرف المقترنة بما على فعل او جملة اسمية اولت ما بها موصول حرفيا والجملة صلتها او
مقدرا وما بعد رب والكاف فيبقى العمل قليلا ويكفهما كثيرا والى ذلك اشار الناظم بقوله
وزيد بعد رب والكاف فكف وقد يليهما وجر لم يكف فالعمل كقوله وهو عدي بن الرعلاء
الغساني: ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء فجر برب ضربة مع اقترانها
وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلا بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة
وخففت بين انما بصرى لاشتمالها على اماكن او على تقدير مضاف اي اماكن بصرى
وهي بالضم البلدة بالشام كرسي حوران وقوله وهو عمرو بن البراق النهمي بالنون المكسورة
وننصر مولانا ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم فجر الناس بالكاف المقترنة
بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم والغالب في ما اذا زيدت
بعد رب والكاف كفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل قال سيبويه جعلوهما مع ما
بمنزلة كلمة واحدة كقوله وهو نهشل ابن حري اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة.
اراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل اخوه مالك بها مع علي رضي الله عنه واراد بعمرو
عمرو بن معدي كرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمي ومضاربه جمع مضرب
بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وانما للانسان
مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد وقوله

وهو جذيمة الابرش ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات فكف رب عن الجر و
ادخلها على الجملة الفعلية وهي اوفيت اي نزلت وعلم اي جبل وشمالات بفتح الشين
جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن والغالب على رب المكفوفة ان
تدخل على فعل ماض كهذا البيت لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده
المستقبل مجهول وقد تدخل على مضارع نزل منزلة الماضي لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين
كفروا لو كانوا مسلمين قال الرماني انما جاز ذلك لان المستقبل معلوم عند الله كالماضي
وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانيه وردوه في
المغني وقد ندر دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي في المنع من الدخول كقوله هو
ابو دواد الايادي بدالين مهملتين اولهما مضمومة بعدها واو والف ربما الجامل
المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار فادخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فان
الجامل مبتدا والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الابل مع رعيها
وقيل اسم جمع الابل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة
المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنونين فالف فجيمين بينهما مثناة تحتانية
جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهي الخيل الطويلة الاعناق والمهار بكسر الميم
جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى مهرة ودخول ربت المكفوفة بما على الجملة
الاسمية نادر جدا حتى قال ابو علي الفارسي يجب ان يقدر ما اسما نكرة مجرورا بها
بمعنى شيء والتقدير الجامل خبر لضمير محذوف والجملة صفة لما وفيهم متعلق بحال محذوفة
اي رب شيء هو الجامل المؤبل كائنا فيهم وانما قدر الفارسي ضمير المحذوف لانه لو لم
يجعل الجملة على حالها صفة لما لم يحصل الربط بين الصفة والموصوف فصل تحذف

رب ويبقى عملها بعد الفا كثيرا كقوله وهو امرء القيس الكندي: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع
فالهيتها عن ذي تمائم محول فجر مثل برب المحذوفة بعد الفا ومعنى طرقت اتيتها ليلا والهيتها
عن ذي تمائم محول شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهي العوذة التي تعلق على الصبي
وقاية من العين والسحر ومحول من احول الصبي فهو محول اذا تم له حول اي سنة وانما خص
الحبلى والمرضع بذلك لانهما ازهد النسا في الرجال واقلهن شغفا بهم وبعد الواو اكثر لان الفر
بدل من رب الواو وبدل من الواو الفا لاشتراكهما في العطف كقوله وهو امرء القيس ايضا
وليل كموج البحر ارخى سدوله: علي بانواع الهموم ليبتلي فجر ليل برب المحذوفة بعد الواو
وشبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكادة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور
واحدها سدل لما يحول به بين البصر وادراك المبصرات وعلي يتعلق بارخى والبا بانواع
للمصاحبة ويبتلي يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه مع انواع الا
حزان ليختبرني اصبر على الشدائد ام اجزع منها وبعد بل قليلا بعدها من الواو كقوله
وهو روبة ابن العجاج: بل مهمه قطعت بعد مهمه فجر مهمه برب المحذوفة بعد بل
المهمه المفازة البعيدة الاطراف والى حذف رب وابقا جرها بعد هذه الاحرف الثلاثة
اشار الناظم بقوله وحذفت رب فجرت بعد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل وبدونهن
اقل كقوله وهو جميل ابن معمر رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فرسم
مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من اثارها بالارض كالرماد ونحوه والطلل
ما شخص من اثار الدار واقضي اموت ويروى بدل الحياة الغداة وهي ما بين صلاة الفجر
وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من اجله وقيل من عظم امره في عيني و
الجليل العظيم وقد يحذف حرف الجر غير رب ويبقى عمله واليه الاشارة بقول الناظم وقد يجر

بسوقي رب الذي حذف وهو ضربان سماعي كقول رؤبة بضم الراء وسكون الهمزة ابن
العجاج بن رؤبة خير بالجر والحمد لله جوابا لمن قال كيف اصبحت والاصل بخير او على
خير فحذف الجار وابقي عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشري وهو لمن المضغ
العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق انه بدوي لا حقيقة الموضع لان هذين النبتين
لا يمضغهما الا البدويون ومن قراءة ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة
وقياسي واليه اشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك
فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور اي بكم من درهم خلافا للزجاج في تقديره الجر بالا
بالاضافة واحتج الجمهور بوجهين احدهما ان كم الاستفهامية لا يقتضي ان تعمل الجر لانها
قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثاني ان
الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالاضافة لم يشترط دخول الجر على كم فاشتراط ذلك دليل
حرف
على ان الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف
كم الخبرية فانه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان مميزها مجرورا بالاضافة لا بمن مضمرة
خلافا للفراء وكقولهم ان في الدار زيدا والحجرة عمرا فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف اي في
الحجرة عمرا اذ لو عطفت على المجرور بفي لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك
ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا
للاخفش اذ قدر العطف على معمولي عاملين فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا
على زيد والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فان العامل في الدار حرف جر و
العامل في زيد ان وكقولهم مررت برجل صالح الا صالح فطالح حكاه يونس بجر صالح
وطالح بحرف جر محذوف وتقديره ان لا امر انا بصالح فقد مررت بطالح هذا التقدير

ابن مالك وقدره سيبويه ان لا اكن مررت بصالح فبطالح قبل وتقدير سيبويه هو الصواب
قال البطليوسي في شرح كتاب سيبويه اذا قلت ان لا امر انتقضت المعنى فانك قد قلت
مررت بصالح ثم يقول ان لا امر بصالح فيما يستقبل وانما المرور بصالح فانا قد مررت بصالح
نقله المرادي في شرح التسهيل عنه في باب كان واقره هذا باب الاضافة وهي لغة
مطلق الاسناد قال امرؤ القيس فلما دخلناه اضفنا ظهورنا الى كل حاري جديد مشطب
لما دخلنا هذا البيت اسندنا ظهورنا الى كل رحل منسوب الى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا
اسناد اسم الى غيره على تنزيل الثاني من الاول منزلة تنوينه او ما يقوم مقام تنوينه قال الموضح
في شرح الشذور تحذف انت من الاسم الذي تريد اضافته ما فيه من تنوين ظاهر كتنوين ثوب
او تنوين مقدر كتنوين دراهم لان غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل
والذي يدل على ان فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز في نحو هو احسن منه وجها اذ لا ينصب نحوها
الا بعد تمام الاسم بالتنوين كقولك في نحو هو احسن وجها اذ لا ينصب نحو في ثوب ودراهم ثوب
زيد ودراهمه فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لان التنوين يدل على
الانفصال والاضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما وتحذف ما فيه من نون تلي علامة
الاعراب وهي اربعة الاول والثاني نون التثنية وشبهها فالاول نحو تبت يدا ابي لهب
فيدا تثنية يد والاصل يدان فحذفت نون التثنية للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي
الالف والثاني نحو هذان اثنا زيد فاثنا شبيه بالتثنية في الاعراب بالحروف وليست تثنية
حقيقة اذ لا يقال في مفردها اثن والاصل اثنان فحذفت النون للاضافة لما ذكرنا والثالث و
الرابع جمع المذكر السالم وشبهه فالاول نحو والمقيمي الصلوة فالمقيمي جمع مقيم جمع مذكر سالم
والاصل والمقيمين فحذفت نون الجمع للاضافة لانها تلي علامة الاعراب وهي الياء والثاني

نحو بشر وعمرو فعشر وشبيه بجمع المذكر السالم في اعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لانه لا
مفرد له وانما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لانها اشبهت التنوين في كونها تلي علامة
الاعراب كما ان التنوين يلي علامة الاعراب ولهذا لا يحذف النون التي يليها علامة الاعراب
نحو بساتين زيد وشياطين الانس لانها لا تشبه التنوين فيما ذكر لان النون في هذين المثالين
تليهما علامة الاعراب وهي الحركة بناء على ان الاعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل
فيكون الحركة فيهما بعد النون وهذا احد قولين في المسالة والقول الثاني ان الاعراب
مقارن لاخر المعرب لا بعده والى حذف النون والتنوين من المضاف اشار الناظم
بقوله نونا تلي الاعراب او تنوينا مما تضيف احذف واجرر المضاف اليه بالمضاف وفاقا لسيبويه في
الاصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل الا بعامله لا بمعنى اللام خلافا للزجاج ولا بالاضافة
خلافا للسهيلي وابي حيان في النكت الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا
لابن البادش وتكون الاضافة على معنى اللام بالكثرة لانها الاصل ولذلك اقتصر عليها
الزجاج وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة ولهذا لم يذكره الا ابن مالك ويقال لها لطيفة
قليلة وضابط الاضافة التي تكون بمعنى في ان يكون الثاني وهو المضاف اليه ظرفا للاول
وهو المضاف سواء كان زمانا او مكانا فالزمان نحو مكر الليل وتربص اربعة اشهر والمكان
نحو يا صاحبي السجن وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في
الليل ويا صاحبان في السجن وضابط الاضافة التي يكون الاول وهو المضاف بعض الثاني
وهو المضاف اليه وان يكون المضاف اليه صالحا للاخبار به عنه اي عن المضاف
كخاتم فضة الا ترى ان الخاتم الذي هو المضاف بعض جنس الفضة المضاف اليها
وانه يصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف فانه يقال هذا الخاتم فضة فيخبر بالفضة عن

بمعنى من ان يكون ص

الخاتم لان الاخبار عن الموصوف اخبار عن صفته فان انتفى شرط القسم الاول او الشرطان
معا في القسم الثاني نحو ثوب زيد وغلامه مما الاضافة فيه لتقييد الملك وحصير المسجد وقنديله
مما الاضافة فيه لتقييد الاختصاص فان المضاف في هذه الامثلة الاربعة ليس بعض
المضاف اليه ولا يصح الاخبار فيها بالمضاف اليه فيها ظرف للمضاف عن المضاف ولا
المضاف اليه فيها ظرف للمضاف او انتفى الشرط الاول من شرطي القسم الثاني فقط نحو
يوم الخميس فان اليوم وان كان يصح ان يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن
اليوم ليس بعض الخميس فاضافته من اضافة المسمى الى الاسم او انتفى الشرط الثاني من
الشرطين فقط نحو يد زيد فان اليد ان كانت بعض زيد لكنها لا يصح ان يخبر عنها بزيد فلا
يقال هذه اليد زيد فاضافتها من اضافة الجزء الى كله واذا انتفى ان تكون الاضافة بمعنى
من او في فالاضافة بمعنى لام الملك كما في ثوب زيد وغلامه او لام الاختصاص كما
في بقية الامثلة ويدخل في ذلك الاضافة اللفظية كضارب زيد فانها بمعنى اللام كما
صرح به ابن جني والشلوبين والى ذلك يشير قول الناظم والثاني اجرر وانو من
او في اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه ان كل اضافة
امتنع فيها ان تكون بمعنى من او في فهو بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام
زيد او تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذي مال وعبد زيد ومع عمرو وان معنى
هذا بان ياتي في مكان المضاف بما يرادفه او يقاربه نحو صاحب ومكانا ومعنا
وذهب الجمهور الى ان الاضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما اوهم
معنى في فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب ابو الحسن ابن الضائع الى ان الاضافة
لا تكون الا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر في ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز

بما هو اصله وذهب ابو حيان الى ان الاضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نية

فصل والاضافة على ثلثة انواع يفيد تعريف المضاف اليه ان كان المضاف اليه معرفة

كغلام زيد فغلام قبل الاضافة نكرة فلما اضيف الى المعرفة اكتسب التعريف منها و تخصصه

به اي تخصيص المضاف اليه ان كان المضاف اليه نكرة كغلام امراة فغلام قبل الاضافة

نكرة خالية عن التخصيص فلما اضيف الى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة

التعريف فان غلام امراة اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قال في

المغني والى ذلك يشير قول الناظم واخصص اولا اذا واعطه التعريف بالذي تلا وهذا

النوع هو الغالب ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين يوثر في الاخر فا

فالاول يوثر في الثاني الجر والثاني يوثر في الاول التعريف والتخصيص ونوع يفيد تخصيص

المضاف دون تعريفه وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تاويله بنكرة وقسم

لا يقبل اصلا فالاول ضابطه ان يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله يا الموت الذي لا بد اني

ملاق لا اباك تخوفيني ونحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات

الى المعرفة يجب تاويلها بنكرة لان لا لا تعمل في المعارف ورب وكم لا تجران المعارف

والحال لا يكون معرفة فالاضافة في هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف والثاني

ضابطه ان يكون المضاف متوغلا اي شديد الدخول في الابهام يقال وغل في الشئ

اذا دخل فيه دخولا بينا كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالهما من كل وجه

قال ابو البقا اذا اريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالاضافة كقولك هذه الحركة غير السكون

وان اريد بها غير ذلك لم تتعرف لان المغايرة بين الشيئين لا تخص وجها بعينه انتهى

فجعل المقتضي للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافي وجعل المانع من التعريف

بالمضاف

بالمضاف

شدة الابهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الابهام فيهما انك اذا
قلت غير زيد فكل شي الا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة
اذا كان الجنس واحدا واشتركا في وصف من الاوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر
وذهب سيبويه والمبرد الى ان سبب تنكيرهما ان اضافتهما للتخفيف لشبههما اسم الفاعل
بمعنى الحال الا ترى ان غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره ابو حيان في النكت
الحسان وهذا النوع مرجعه السماع ومنه ناهيك وحذوك وضربك وتربك ونحوك و
يدك وحسبك وشرعك واما مثلك وغيرك فاذا اريد بهما مطلق المماثلة لا يتعرفان
بالاضافة ولذلك صح وصف النكرة بهما في نحو مررت برجل مثلك او غيرك والنكرة لا
توصف بالمعرفة وتسمى الاضافة في هذين النوعين وهما ما يفيد تعريف المضاف
او تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه معنوية لانها افادت امرا معنويا
وهو تعريف المضاف او تخصيصه وتسمى ايضا محضة اي خالصة من تقدير الانفصال
اذ ليس قولنا غلام زيد مثلك في التقدير غلام لزيد مثل ذلك ونوع لا يفيد شيئا من
التعريف او التخصيص وضابطه ان يكون المضاف صفة تشبه المضارع في كونها
مرادا بها الحال او الاستقبال واليه اشار الناظم بقوله وان يشابه المضاف يفعل وصفا فعن
تنكيره لا يعزل فخرج بالصفة المصدر المقدر بان والفعل فان اضافته محضة خلافا
لابن طاهر وابن الطراوة وابن برهان بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله ان وجدي بك الشديد
اراني عاذرا فيك من عهدت عذولا فوصف وجدي وهو مصدر مضاف الى ياء المتكلم
بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئت اكرامك فان اضافته محضة خلافا
للرياشي وخرج بشبه المضارع الى اخره اسم التفضيل نحو افضل القوم فان اضافته محضة على

الاكثرين خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقا والكوفيين وجماعة من المتاخرين
كالجزولي وابن ابي الربيع وابن عصفور ونسبه الي سيبويه وقال انه الصحيح بدليل قولهم
مررت برجل افضل القوم ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة
وان المخالف خرج ذلك علي البدل فتكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك
باطل لان البدل بالمشتق قليل انتهى كلام ابن عصفور في شرح الجمل وهو الذي حكاه
عن سيبويه واختاره انما حكاه ابن مالك عن الفارسي واختار خلافه وزعم ان ذلك قول
سيبويه وخرج ايضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد امس فان اضافته محضة
على الصحيح خلافا للكسائي وخرج ايضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب
عياله فان اضافتهما محضة وهذه الصفة المشبهة للمضارع في ارادة الحال والا
ثلاثة انواع كما توجد من امثلة الناظم اسم الفاعل المضاف لمعموله الظاهر والمضمر
فالاول كضارب زيد الان او غدا والثاني نحو راجينا الان او غدا ومن امثلة الما
كشراب العسل واسم المفعول المضاف لمعموله سواء كان من ثلاثي ام لا فالاول
كمضروب العبد الان او غدا والثاني نحو مروع القلب بفتح الواو المشددة والصفة
المشبهة باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت اولا فالاول كحسن الوجه الان و
عظيم الامل الان وقليل الحيل الان والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة واسم
الفاعل مضاف الي منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان الي مرفوعهما
معنى واضافة هذه الصفات الي معمولها المعرفة لا تفيدها تعريفا والدليل علي ان هذه
الاضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به اي بالوصف المضاف في نحو هديا بالغ
الكعبة فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة

ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه فثانيا حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن
الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والاصل عدم التأويل وقوله وهو
ابو كبير الهذلي يمدح تأبط شرا وكان زوج امه فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا
اذا ما نام ليل الهوجل فحوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة
حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة الى تأبط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن
وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل
الاحمق ودخول رب عليه في قوله وهو جرير يهجو الاخطل يا رب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقى مباعدة منكم وحرمانا فاذا دخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو
من الغبطة ان يتمنى مثل حال المغبوط من غير ارادة زوالها عنه بعكس الحسد والدليل على انها اي
هذه الاضافة وهي اضافة الصفة لمعمولها لا تفيد تخصيصا ان اصل قولك ضارب
زيد بالخفض ضاربٌ زيدا بالنصب فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الاضافة فلم
تحدث الاضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في
قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب
قال في المغني وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله
ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان يأتي بالاضافة انتهى وما قاله
ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال واما قوله ولا تفيد تخصيصا
فغير صحيح لانك اذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف اليه مع
كون الاضافة غير محضة انتهى وانما تفيد هذه الاضافة التخفيف لان الاصل في الصفة ان
ان تعمل النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون قال في المغني وتفيد

القبح اما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر من المضاف كما في ضارب زيد وضاربا عمرو
ومضروب العبد وحسن الوجه ففي هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للاضافة او بحذف
التنوين المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله ففي ضوارب وحواج تنوين مقدر
حذف للاضافة بدليل نصبهما المفعول قاله الموضح في الحواشي او بحذف نون التثنية
كما في ضاربا زيد او نون الجمع السالم كما في ضاربو زيد ففي التثنية والجمع نون حذفت
للاضافة واما رفع القبح ففي نحو مررت بالرجل الحسن الوجه بالجر فان في رفع الوجه
على الفاعلية قبح خلو الصفة المشبهة عن ضمير العود على الموصوف لفظا كما قال في
المغني وفي نصبه على التشبيه بالمفعول به قبح اجراء وصف الفعل القاصر وهو حسن
مُجرى بضم الميم وصف الفعل المتعدي في نصبه المفعول به ففي رفع الوجه قبح وفي نصبه
قبح وفي الجر تخلص منهما معا لان الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل اسنادها
عنه الى ضمير موصوفها فيصير في الصفة ضمير يعود على الموصوف ومن ثم امتنع
الحسن وجهه بالجر ايضا لانتفاء قبح الرفع على الفاعلية لوجود الضمير المضاف اليه الوجه
لفظا فانه يعود على الموصوف وامتنع نحو الحسن وجه بالجر ايضا لانتفاء قبح النصب لان
النكرة تنصب على التمييز بخلاف المعرفة وسياتي ان الصفة المفردة المقرونة بال
لا تضاف الى الخالي منها ومن الاضافة الى تاليها وتسمى الاضافة في هذا النوع
وهو اضافة الوصف لمعموله لفظية لانها افادت امرا لفظيا وهو حذف التنوين ونون
التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعها الى اللفظ والى ذلك اشار الناظم بقوله وذي
الاضافة اسمها لفظية وتسمى ايضا غير محضة لانها في تقدير الانفصال لان نحو ضارب
زيد مثلا في تقدير ضارب هو زيد فالضمير المستتر في الصفة فاصل بينهما وبين مجرورها

تقديرا فصل تختص لاضافة اللفظية لكونها غير محضة بجواز دخول ال على المضاف في خمس

مسايل احداها ان يكون المضاف اليه مقرونا بال واليها اشار الناظم بقوله ووصل ال بذا

المضاف مغتفر ان وصلت بالثان كالجعد الشعر فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره

جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف اليه وقوله وهو الفرزدق ابانا بها

قتلى وما في دماها شفاء وهن الشافيات الحوايم بجر الحوايم باضافة الشافيات وابانا

بفتح الهمزة الاولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير في بها والسيوف

وفي دماها للقتلى والحوايم العطاش التي تحوم حول الماء جمع حايمة بالحاء المهملة من الحوم

وهو الطوف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفا والمعنى قتلنا

بالسيوف وليس في دماء القتلى التي تهرقها السيوف شفا وانما السيوف هي الشافيات

لانها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة الثانية ان يكون المضاف اليه مضافا

لما فيه ال واليها اشار الناظم بقوله او بالذي له اضيف الثاني كالضارب راس الجاني

فالضارب صفة مقرونة بال مضافة الى راس وراس مضاف الى الجاني المقرون بال ونحو

قوله لقد ظفر الزوار اقفية العدا بما جاوز الامال ملاسر والقتل فالزوار جمع زاير صفة

مقرونة بال مضافة الى اقفية جمع قفا واقفية مضافة الى العدا المفردة بال والامال

بالمد جمع امل وهو الرجا وملاسر اصله من الاسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبني خثعم من

قبايل اليمن المسئلة الثالثة ان يكون المضاف اليه مضافا الى ضمير ما فيه ال كقوله الود

انت المستحقة صفوه مني وان لم ارج منك نوالا فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بال

مضافة الى صفو وصفو مضاف الى ضمير ما فيه ال وهو الود بضم الواو والنوال العطا ومنع

المبرد هذه الاخيرة لما سياتي ولم يتعرض لها في النظم المسئلة الرابعة ان يكون الوصف

فالمستو

المضاف مثنى كقوله ان تغنيا عني المستوطنا عدني فانني لست يوما عنهما بغني طنا صفة مثناة مضافة الى عدنا ولذلك حذفت النون منها وتغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والالف فيه علامة التثنية على لغة اكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وايما فاني لست والمعنى ان لم تستغن عني المستوطنا عدنا فانني لست غنيا عنهما يوما من الايام المسئلة الخامسة ان يكون الوصف المضاف جمعا اتبع سبيل المثنى في طريقه وهو جمع المذكر السالم فانه اعرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد من تغيير الحركات ويختم بنون زايدة بعد علامة الاعراب فحذف للاضافة كما ان المثنى كذلك كقوله ليس الاخلا بالمصغي مسامعهم الى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة الى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والاخلا الاصدقا والوشاة جمع واش وهو النمام بين الاخدا والرحم القرابة والى مسئلتي المثنى والمجموع اشار الناظم بقوله وكونها في الوصف كاف ان وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع فهذه المسايل الخمس يجوز فيها الجمع بين ال والاضافة اما المسئلة الاولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فانها الاصل في ذلك وذلك لان التخفيف فيها بحذف الضمير او حذف الجار والمجرور لان الاصل في الجعد الشعر الجعد شعره منه فلما اضيف حذف الضمير المجرور بالاضافة او بالحرف فحصل التخفيف بذلك اذ لا تنوين مع وجود ال وقرن المضاف اليه بال عوضا عما فاته من الضمير او من التنوين مع وجود ال وال يتعاقبان على الاسم فولي المضاف اليه كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته اياها من حيث ان المضاف في الصورتين صفة مقرونة بال والمضاف اليه مقرونا بها واما المسئلة الثانية فلان ال اذا كانت في المضاف اليه الثاني كانت قرينة

او شعره

لان التنوين ص

من كونها في المضاف لان المضاف والمضاف اليه كشيء واحد ولذلك يمتنع اذا كان
بينهما اكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن اخت القوم كما جاز نعم ابن اخت القوم
واما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد الى ما فيه ال منزلة
الاسم المقرون بال ام لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع واما الرابعة والخامسة
فلان النون فيهما لم تحذف للاضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير اضافة
كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف اليه شيئا
مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث حكم المفرد وجوز الفراء اضافة
الوصف المحلى بال الى المعارف كلها مطلقا سواء اكان تعريفها بالعلمية ام الاشارة
ام غيرهما كالضارب زيد والضارب هذا والضارب الذي والضاربك والضارب غلامك
اجراء لساير المعارف مجرى المعرف بال بخلاف المضاف الى المنكر نحو الضارب رجلا
لامتناع اضافة المعرفة الى النكرة وقال المبرد والرماني في الضاربك وضاربك مما
الوصف فيه مقرون بال او مجرد منها موضع الضمير خفض لان الضمير نائب من الظاهر
اذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه وقال الاخفش
وهشام موضع الضمير نصب لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض
الاضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها الا حذف التنوين ولحذفه سبب آخر غير الاضافة
وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك وقال سيبويه الضمير
كالاسم الظاهر فهو منصوب في الضاربك لان الوصف المقرون بال لا يضاف
عنده الا لما فيه ال او الى مضاف لما فيه ال او الى مضاف الى ضمير ما فيه ال والضمير
ليس واحدا منها مخفوض في ضاربك لان حذف التنوين دليل الاضافة ولا مانع

في الضاربك والضاربوك ص

منها الا اقتران الوصف بال وهو مجرد عنها ويجوز فيه الوجهان الخفض والنصب لانه يحتمل
ان يكون حذف النون للاضافة فيكون الضمير في محل خفض وان يكون للتخفيف وتقصير الصلة
فيكونا في محل النصب وذهب الجرمي والمازني والمبرد وغيرهم الى ان الضمير فيهما في محل
خفض لا غير لان حذف النون للاضافة هو الاصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو اليه مع
الضمير بخلاف الظاهر فان ما ظهر فيه النصب احوج الى ذلك قاله المرادي في التلخيص في
باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال اما الضمير في نحو جاء الزايدان اكرماك والمكر
موك فجائز فيه الوجهان بالاجماع لانهما جايزان في الظاهر الواقع موقعه انتهى مسئلة قد
يكتسب المضاف المذكر من المضاف اليه المؤنث تانيثه وبالعكس فيكتسب المضاف
المؤنث من المضاف اليه المذكر تذكيره وشرط ذلك في الصورتين صلاحية المضاف
للاستغنا عنه عند سقوطه بالمضاف اليه مع صحة المعنى في الجملة فمن التصوير الاول
قطعت بعض اصابعه فبعض نايب فاعل قطعت وانث الفعل المسند اليه لكونه اكتسب
التانيث من المضاف اليه وهي الاصابع لصلاحية الاستغنا عنه بالمضاف اليه فيقال
قطعت اصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا وقراة بعضهم وهو الحسن البصري تلتقطه
بعض السيارة بتانيث تلتقطه بالتا المثناة فوق وقوله وهو الاغلب العجلي وهو من
الرجز طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن كلي ونقضن بعضي فانث اسرعت مع
انه خبر عن مذكر وهو طول لانه اكتسب التانيث من الليالي ونقضي ونقضن في الموضعين
بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة انواع الاول ما كان المضاف بعضا
وهو مؤنث والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث ونبه عليها
كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم ما جاءت

اهل اليمامة ومن الغريب ان المضاف اليه قد يكتسب التانيث من المضاف كقوله
قال ابن ام اناس ارحل ناقتي فمنع صرف اناس لكونه سمي به معني التانيث من
الام ولا يبعد حمله علي الضرورة قاله في الحواشي ومن التصوير الثاني وهو ان يكتسب
المضاف المونث من المضاف اليه التذكير تذكيره كقوله انارة العقل مكسوف بطوع هوي
وعقل عاصي الهوي يزداد تنويرا فذكر مكسوف مع انه خبر عن مونث وهو انارة الا
انها اكتسبت التذكير من اضافتها الي العقل ويحتمل ان رحمت الله قريب من المحسنين
وبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا اضافة وذكر الفرا انهم التزموا التذكير
قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق وهذا نقله في المغني ونقل غيره عن الفرا
اذا كان القرب في النسب كان التانيث واجبا بلا خلاف يقول هذه قريبة فلان ولا
يقول هذه قريب فلان واذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتانيث وقيل
التذكير في الآية علي المعني لان الرحمة بمعني العفو والغفران واختاره الزجاج وقيلا
بمعني المطر قاله الاخفش واياك ان تظن التذكير لكون التانيث مجازيا لان ذلك ولم
لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة وانما تفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين
لا المضمرين قاله في المغني ردا علي الجوهري ولا يجوز قامت غلام هند بتانيث الفعل
ولا قام امراة زيد بتذكيره لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغنا عنه بالمضاف اليه
فلا يقال قامت هند اذا كان القايم غلامها ولا قام زيد اذا كان القايم امراته ومن ثم
رد ابن مالك في التوضيح علي الجامع الصحيح قول ابي الفتح في توجيه قراة ابي العالية
لا تنفع نفسا ايمانها بتانيث الفعل انه من باب قطعت بعض اصابعه لان المضاف
لو سقط هنا لقيل نفسا لا ينفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي

ناب عن الايمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره
نحو قولك زيدا ظلم يريد انه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الاول فقال
وربما اكسب ثان اولا تأنيثا ان كان لحذف موهلا مسئلة ذهب البصريون الى انه لا
يضاف اسم لمرادفه كليث اسد ولا يضاف موصوف الى صفته كرجل فاضل ولا يضاف
صفة لموصوفها كفاضل رجل ويشمل ذلك قول الناظم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى لان
الغرض من الاضافة التعريف او التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها
فان سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول وهذا معنى قول الناظم واول موهما اذا ورد
فمن ورود الاول وهو اضافة الاسم لمرادفه قولهم جاءني سعيد كرز فسعيد وكرز مترادفان
فان لكونهما لمسمى واحد واضيف احدهما للاخر وتاويله ان يراد بالاول وهو المضاف
المسمى وبالثاني وهو المضاف اليه الاسم اي اللفظ الدال على المسمى اي جاءني مسمى
هذا الاسم وتوجيهه ان الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد
بالمقدم المسمى لتعرضه الى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء واسناد فلزم ان يقصد بالثاني
مجرد اللفظ ليحصل بذلك مغايرة ما حتى كان قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز
هذا اذا نسب الى الاول ما ينسب الى الذوات اما اذا نسب اليه ما ينسب الى الالفاظ فانه
يجب تأويل الثاني بالمسمى والاول بالاسم كما اذا قلت كتبت سعيد كرز فانه يتعين ان
يقول كتبت اسم هذا المسمى قاله في شرح الموضح ومن ورود الثاني وهو اضافة الموصوف
الى صفته قولهم حبة الحمقاء بالمد وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول
فيمر السيل بها فيقطعها فتطأها الاقدام قاله الرضي وقولهم صلاة الاولى وقولهم
مسجد الجامع وتأويله ان يقدر موصوف اضيف اليه المضاف المذكور فيقدر في

الحمقا الاول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان اي جنة البقلة او صلاة
الساعة الاولى ومسجد المكان الجامع وعدل عن تقرير الرضي مسجد الوقت الجامع لما
ذكرنا ومن ورود الثالث وهو اضافة الصفة الى موصوفها قولهم جرد قطيفة بفتح
الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء وسحق عمامة بفتح السين وسكون الحاء المهملتين وكسر
الطاء وسحق عمامة بكسر العين وتاويله ان يقدر موصوف ايضا ويقدر اضافة الصفة الى جنسها
ويجر جنسها بمن لان الاضافة فيهما بمعنى من لان المضاف اليه جنس للمضاف لا موصوف به
اذ الموصوف محذوف اي شيء جرد من جنس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة فشيء موصوف
وجرد او سحق صفته والصفة فيهما مضافة الى جنسها بمعنى من وصرح بمن معها لبيان
معنى الاضافة وذهب الكوفيون الى جواز الاضافة في جميع ذلك اذا اختلف اللفظان
من غير تاويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الاخرة بجانب الغربي وبغير ذلك
فصل الغالب على الاسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد منها كغلام من العقلاء و
ثوب من غيرهم فتارة تضاف فان الى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا تضاف فان
فيقال غلام وثوب ومنها ما يمتنع اضافته لملازمته التعريف كالمضمرات خلافا
للخليل في نحو اياك فانه يقول انهما ضميران اضيف احدهما الى الاخر وتبعه الناظم
الاشارات واما ذلك واخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف اليه وكغير اي من
الموصولات النصة والمشتركة وكغير اي من اسماء الشرط وكغير اي من اسماء الاستفهام
والحرف لا يضاف وانما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف وانما اضيفت اي في الجميع لضعف الشبه بما
عارضه من شدة افتقارها الى مفرد تضاف اليه ومنها ما هو واجب الاضافة الى
مفرد وهو نوعان الاول ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ فينون وهو المشار اليه

الناظم بقوله وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا نحو كلٍّ إذا لم يقع نعتا ولا توكيدا وبعض وأيّا
قال الله تعالى وكلٌّ في فلك فضّلنا بعضهم على بعض وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان بعض
ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك تأتي الحال منهما كقولهم
مررت بكلٍّ قائما وببعضٍ جالسا وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي إلى أنهما
نكرتان والزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفا وسدسا وثلثا ونحوها معارف
لأنها في المعنى مضافات وهي نكرات بإجماع وردّ بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده وقد لا يريده
ودلّ مجيء الحال بعد كلّ وبعض على إرادته أيّا ما تدعوا فأيّا اسم شرط مفعول مقدّم وما
صلة والنوع الثاني ما يلزم الإضافة لفظا وهو المشار إليه بقول الناظم وبعض ما
الأسماء يضاف أبدا وهو ثلاثة أنواع الأول ما يضاف للظاهر مرة وللمضمر أخرى نحو
كلا الرجلين وكلاهما وكلتا المرأتين وكلتاهما وعند زيد وعندك ولدى الباب و
لديك وقصارى الأمر وقصاراه بضم القاف أي غايته وسوى زيد وسواك والثاني
ما يختص بالظاهر دون المضمر كأولي بمعنى أصحاب وأولات بمعنى صاحبات وذوي بمعنى
صاحب وذات بمعنى صاحبة قال الله تعالى نحن أولو قوة أي أصحاب قوة وأولات
الأحمال أي صاحبات الأحمال وذا النون أي صاحب الحوت وذات بهجة أي صاحبة
بهجة والثالث ما يختص بالمضمر دون الظاهر وهو وحده وإليه أشار الناظم بقوله وبعض
ما يضاف حتما امتنع إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع وهو نوعان أحدهما ما يضاف لكل مضمر
متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا وهو وحد وهو مصدر
ملازم للإفراد والتذكير على المشهور فمن إضافته إلى ضمير الغائب نحو إذا دعي الله وحده
ومن إضافته إلى ضمير المخاطب نحو قوله وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي وكنت إذ كنت

الهي وحدكا لم يكن شيء يا الهي يا الهي قبلكا والهي الاول منادى سقط منه حرف
النداء لدلالة الثاني عليه ومن اضافته الى ضمير المتكلم نحو قوله وهو الربيع ابن ضبع
الفزاري اصبحت لا احمل السلاح ولا املك راس البعير ان نفرا والذئب اخشاه
ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة
واربعين سنة على ما قيل والنوع الثاني من النوعين ما يختص بضمير المخاطب وهو
مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار لانهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما
على ذلك لانها اول تضعيف العدد وتكثيره وهي لبيك بفتح اللام وتشديد الموحدة بمعنى
اقامة على اجابتك بعد اقامة وسعديك بمعنى اسعادا لك ولا يستعمل سعديك
الا بعد لبيك لان لبيك هي الاصل في الاجابة وسعديك اجابة بعد اجابة انتهى و
حنانيك بفتح المهملة بمعنى والنون بمعنى تحننا عليك بعد تحنن قال طرفة ابن العبد
حنانيك بعض الشر اهون من بعض انشده سيبويه ودواليك بفتح الدال المهملة بمعنى
تداولا بعد تداول وهذا انسب من قول ابن الناظم ادالة بعد ادالة لان الادالة الغلبة لقال
اللهم ادلني على فلان اي انصرني عليه وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى اسراعا لك بعد
اسراع قال العجاج ضربا هذاذيك وطعنا وخضا والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ على
التكرير واطعن طعنا جائفا والهذ السرعة في القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين
الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن وعامله اي هذاذيك وعامل
لبيك من معناهما على حد قعدت جلوسا والتقدير اسرع واجيب وعامل البواقي من
من الامثلة من لفظها والتقدير اسعد واتحنن واداول ونحو يزيد به مبتدا وبعضها في
اليه في هذاذيك في البيت السابق للعجاج وفي دواليك من قوله وهو سحيم ابن الخشخاش

اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك حتى كلنا غير لابس الحالية مفعول لمحذوف تقديره تفعله
متداولين وهاذين اي مسرعين ضعيف خبر تجويز للتعريف بالاضافة الى الضمير والحال
واجبة التنكير وجوابه انه مؤول بنكرة كما في جاء زيد وحده ولان المصدر الموضوع للتكثير
لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا لا حالا وجوابه ان ذلك يحتاج الى استقراء تام وفيه عسر
سحيم بالتصغير ومهملتين والحسحاس بمهملات الربع قال ابو عبيدة كان الرجل اذا اراد
تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى ان ذلك ابقى للمودة
بينهما وتجويز الاعلم وهو يوسف الشنتمري الملقب بالاعلم لانه كان مشقوق الشفة العليا في
هذاذيك في البيت السابق للعجاج الوصفية لضربا مردود خبر تجويز لذلك وهو التعريف لان
ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولان المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا
مطلقا والجواب عن التعريف ان الاعلم لا يقول بان الكاف اسم مضاف اليه بل حرف
خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثاني يعرف مما تقدم وقوله اي الاعلم مبتدأ ومضاف اليه
فيه اي في هذاذيك وفي جوابه وهو لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك ان الكاف
المتصلة بها حرف لمجرد الخطاب مثلها الكاف في ذلك مردود خبر قوله ايضا لقولهم بلام
التعليل متعلق بمردود وحنانيه باضافته الى ضمير الغيبة ولبي زيد باضافته الى الظاهر فتعين
ان يكون الكاف في لبيك واخواته اسما لقيام الاسم مقامها لان الاسم انما يقوم مقام
مثله وبحذفهم النون لاجلها ولم يحذفوها في ذانك وتانك ففي ذلك دليل على انها
اسم مضاف اليه وبانها اي الكاف الحرفية لا تلحق الاسماء التي لا تشبه الحرف وكل ما لا يشبه
الحرف لا يلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك واخواته لانها لا تشبه الحرف
فهذه ثلاث علل للرد على الاعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجود

اللام لانها الاصل في التعليل واستعمل مع المعدى اليه ايذانا باسمها وتفننا في التعبير و
الجواب على الاولى ان اضافته ولبي زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سياتي فلا
يصلح ان للرد وقول ابي حيان في الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن
الثانية ان النون يجوز حذفها لشبه الاضافة كما صرح به الاعلم في نفس المسئلة وكما في
اثنى عشر وانما لم يحذف في ذانك وتانك للالتباس بالمفرد وشذت اضافة لبي الى ضمير
الغائب في نحو قوله انك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون :: لقلت لبيه لمن
يدعوني. فدوني زوراء بالزاي ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الارض البعيدة وذات
مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء الممتلي وبيون
بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت اي واسعة بعيدة الاطراف وكان مقتضى
الظاهر ان يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب الى الغيبة مثل حتى اذا كنتم في الفلك
وجرين بهم وشذت اضافة لبي الى الظاهر في قوله وهو اعرابي من بني اسد دعوت
لما نابني مسورا. فلبى فلبي يدي مسور واليه اشار الناظم بقوله وشذ ايلاء يدي للبي وفي
شرح المواقف ان يدي في البيت زائدة ومسورا علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما
بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابني بمعنى اصابني صلة ما وجملة فلبى معطوفة
على جملة دعوت والاصل فلباني اي قال لي لبيك فحذف المفعول والمعنى دعوت مسورا
للامر الذي نابني من نوائب الدنيا فلباني واصل هذا ان رجلا دعا رجلا اسمه مسور
ليغرم عنه دية لزمته فاجابه الى ذلك وخص يديه بالذكر لانهما اللتان اعطتاه المال
حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهي عن ذلك روي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعا احدكم اخاه فقال لبيك فلا يقولن لبيا

بيديك وليقل اجابك الله بالحب قاله الشاطبي وقال سيبويه هذا البيت فيه رد على يونس
في زعمه انه اي لبي مفرد واصله لبي بالف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين
فقلبت الفه يا لاجل الضمير كما قلبت في لدا وعلى لاتصال الضمير بهما اذ يقال فيهما
لديك وعليك ووجه الرد من البيت ان اليا قد وجدت مع الظاهر ولو كانت الفه
كالف لدا وعلى لم يقلب مع الظاهر اذ يقال لدا الباب وعلى زيد بقا والالف على حالها و
قال ابن الناظم في شرح النظم ان خلاف يونس جار في لبيك واخواته ووهم بفتح
اليا اي غلط وانما هو خاص بلبيك ومنها ما هو واجب الاضافة الى الجمل مطلقا اسمية
كانت او فعلية وهو اذ من اسماء الزمان وحيث خاصة من اسماء المكان واليهما اشار
الناظم بقوله والزموا اضافة الى الجمل حيث واذ واما اذ فنحو واذكروا اذ انتم قليل
باضافة اذ الى الجملة الاسمية واذكروا اذ انتم قليلا باضافة اذ الى الجملة الفعلية واذ في
هذين المثالين مفعول به لاذكروا وزعم الجمهور انها ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة
الله عليكم اذ انتم قليل واذ كنتم قليلا وشرط الاسمية ان لا يكون خبر المبتدا فيها فعلا
ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية ان يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل او معنى
لا لفظا نحو واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع اضافتها للاسمية والفعلية
بقسميها في قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه
لا تحزن وقد يحذف ما اضيفت اذ اليه من الجملة ما سر بها للعلم به فيجا بالتنوين عوضا عنه
اي عن المضاف اليه كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي يوم اذ غلبت الروم و
عوض منها التنوين وكسرت الدال لالتقاء الساكنين واذ باقية على بنائها على الاصح
والى ذلك اشار الناظم بقوله والا يونا يحتمل افرادا اذ واما حيث فنحو جلست حيث جلس

زيد بإضافة حيث الى الجملة الفعلية وحيث زيد جالس بإضافة حيث الى الجملة الاسمية
ولما كان إضافتها الى الجملة الفعلية اكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية
ان لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه وربما أضيفت حيث الى المفرد كقوله
ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم ببيض المواضي حيث لَيّ العمائم فأضاف حيث الى لَيّ وهو
مصدر مفرد ولا يقاس عليه خلافا للكسائي فانه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه
بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعَن بالفتح هذا هو الصواب والحُبا بضم الحاء المهملة و
تخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد اوساطهم وببيض المواضي السيوف القواطع ولَيّ
العمائم شدها على الرؤس ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية عند من قال با
سميتها كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة
فقال انها اسم وهي ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى اذ واستحسنه في المغني لانها
مختصة بالماضي نحو لما جاء في اكرمته والصحيح عند سيبويه انها حرف وجود لوجود ورد
الموضح في شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته ووجه الدليل
انها لو كانت ظرفا لاحتاجت الى عامل يعمل في محلها النصب وذلك العامل اما قضينا
او دلهم اذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بان القائلين باسميتها
يزعمون انها مضافة الى ما يليها والمضاف اليه لا يعمل في المضاف وكون العامل دلهم مردود
بان ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها واذا بطل ان يكون لها عامل تعين انه
لا موضع لها من الاعراب وذلك يقتضي الحرفية انتهى ويجاب بان العامل قضينا وكونه
مضافا اليه ممنوع فان القائلين باسميتها لا يقولون باضافتها الى ما بعدها وقد صرح
في المغني بذلك في اذا على قول المحققين ان العامل فيها شرطها فقال لان اذا عندهم

غير مضافة كما يقول الجميع فيها اذا جزمت انتى واذا عند غير الاخفش والكوفيين فانها
تختص بالجمل الفعلية واليها اشار الناظم بقوله والزموا اذا اضافة الى جمل الافعال ويقع
شرطها وجوابها ماضيين نحو واذا انعمنا على الانسان اعرض ومضارعين نحو اذا تتلى عليهم
يخرون ومختلفين نحو واذا انعمنا الى الانسان اعرض ومضارعين نحو اذا سمعوا ما انزل
الى الرسول الاية اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضيا وامرا نحو اذا طلقتم النساء
فطلقوهن واما نحو اذا السماء انشقت مما استند اليه الاخفش والكوفيون من جواز دخول
اذا على الجمل الاسمية فمثل وان احد من المشركين استجارك في التاويل والكوفيون من
جواز دخول اذا على الجمل الاسمية فمثل وان احد من المشركين استجارك في التاويل فالسماء
فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور والاصل اذا انشقت السماء كما ان احد فاعل بفعل
محذوف يفسره استجارك والاصل وان استجارك احد لان السماء مبتدأ والفعل الذي
بعدها خبره وفي هذا القياس نظر لان شرط المقيس عليه ان يكون متفقا عليه عند الخصمين
وليس هو هنا كذلك لان الاخفش والكوفيين لم يوافقوا على ان احد في الآية يتعين ان يكون
فاعلا لفعل محذوف بل يجوزون ابتدائيته لان الشرطية لا تختص عندهم بالافعال كما في
الموضع وغيره فلا فرق عندهم بين اذا وان في عدم الاختصاص بالجملة الفعلية واما
نحو قول الفرزدق اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع مما ليس بعد الم
فوع فعل يصلح للتفسير فعلى اضمار كان وباهلي مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير
اذا كان باهلي تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل لمحذوف
يفسره العامل في حنظلية ورد بان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف
يدل على المفسر فكانه لم يحذف والباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان ابا

المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة من تميم والمدرع الذي يلبس
الدرع بالدال المهملة يعني انه اذ ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية لم فذاك الولد
النجيب الشجاع الذي يأهل للبس الدرع لشرف ابويه قال العيني والظاهر انه المذرع
بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة
انتهى والقول باضمار كان سهو وكما اضمرت هي وضمير الشان في قوله وهو قيس بن
الملوح او الصمة القشيري او ابن الدمينة ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا
نفس ليلى شفيعها فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدا مؤخر على حد ولكن ملوء عين
حبيبها والخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدا على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة
خبر كان المحذوفة وهي واسمها ضمير الشان والتقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل
التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لان الاضمار من جنس المذكور اقيس وشفيعها على هذا
خبر لمبتدا محذوف اي هي شفيعها قلت ويرجح من وجه آخر وهو ان ضمير الشان موضوع
لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف وكجاب عنه بانه حذف تبعا للفعل فاغتفر
وما كان من اسماء الزمان بمنزلة اذ واذا في كونه اسم زمان مبهم لماضي كما ان
اذ كذلك او لما ياتي كما ان اذا كذلك فانه بمنزلتهما فيما يضاف اليه فما كان بمنزلة
اذ جاز ان يضاف للجملتين الاسمية والفعلية واليه اشار الناظم بقوله وما كاذ معنى
كاذ اضف جوازا فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج امير بالرفع على الابتداء والخبر
او زمن كان الحجاج اميرا لانه اي لان زمن بمنزلة اذ في افادة معنى المضي
الناصب له جئت لانه بمعنى الماضي فلا يعمل فيه الا ماض وما كان بمنزلة اذا جاز ان
يضاف الى الجملة الفعلية دون الاسمية فلذلك تقول اتيك زمن يقدم الحجاج فزمن

مضاف الى الجملة الفعلية والناصب له اتيك لانه مستقبل ولا يعمل في المستقبل الا
مستقبل ويمتنع اتيك زمن الحجاج قادم على الابتداء والجزائية اي لان زمن بمنزلة
اذا واذ الا يضاف الى الجملة الاسمية فكذلك ما كان بمعناهما هذا قول سيبويه في مشبه
اذ واذا ووافقه الناظم في مشبه اذ واقتصر عليه في النظم دون مشبه اذا واحتج بقوله
تعالى يوم هم على النار يفتنون فاضيف يوم وهو مشبه اذا في الاستقبال الى الجملة الاسمية
واذا لا يضاف اليها وقوله وهو سواد بن قارب. وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن
فتيلا عن سواد بن قارب فاضاف فيه يوم وهو مستقبل الى الجملة الاسمية واذا لا يضاف فيها
اليها وهذا المذكور من الآية والبيت ونحوه عند سيبويه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه
منزلة ما قد وقع ومضى فيوم مشبه اذ لا مشبه اذا فلذلك اضيف الى الجملة الاسمية
ولو كان الزمان محدودا كاسبوع ويومين وشهر لم يضف الى الجمل خلافا لبعض
المغاربة ويجوز في الزمان المحمول على اذ واذا اذا اضيف الى جملة الاعراب على الاصل في
الاسماء والبناء على الفتح حملا عليهما اي على اذ واذا لانهما بنيا لشبه الحرف في الافتقار
التاصل الى جملة واقتصر في النظم على مشبه اذ فقال وابن او اعرب ما كاذ قد
اجريا فان كان ما وليه فعلا مبنيا بناء اصليا او عارضا فالبناء ارجح واليه اشار الناظم
بقوله واختر بنا متلو فعل بنيا واختلف في علته فقال البصريون للتناسب وقال ابن
مالك بل لشبه الظرف حينئذ لحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة اليه والى غيره
وذلك ان قمت من قولك حين قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها قمت
حدث له افتقار بسبب حين واشار بان فالبناء الاصلي كقوله وهو النابغة الذبياني
على حين عاتبت المشيب على الصبا. وقلت الما اصح والشيب وازع. ويروى على

حين بالخفض على الاعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الارجح لكونه مضافا الى مبني
اصالة وهو عاتبت والبناء العارض نحو قوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين
كل حليم يروى بخفض حين على الاعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا الى مبني وهو يستصبين
فانه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ومعنى يستصبين تستصبيت فلانا اذا عددته
صبيا اي جعلته في عداد الصبيان وان كان ما وليه فعلا مضارعا معربا او جملة اسمية
فالاعراب ارجح من البناء عند الكوفيين والذي يليه فعلا مضارعا معربا او جملة حرفية وفاقا
واجب عند جمهور البصريين لعدم التناسب واعترض عليهم في دعوى الوجوب بقراءة نافع
هذا يوم ينفع بالفتح على البناء لا على الاعراب لان الاشارة الى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون
ظرفا والتوفيق بين القرائتين اليق واجاب جمهور البصريين بان الفتحة فيه اعراب مثلها
في صمت يوم الجمعة والتقدير هو الاجل ذلك ان يكون الاشارة ليست لليوم والا لزم كون
الشيء ظرفا لنفسه واعترض عليهم ايضا بنحو قوله تذكر ما تذكر من سلمى على حين التواصل
غير دان يروى بفتح حين على البناء والكسر على الارجح على الاعراب عند الكوفيين
ومال الى مذهبهم ابو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم
قبل فعل معرب او مبتدا اعرب ومن بني فلن يفندا اي لن يغلطا فصل مما يلزم الا
ضافة لفظا ومعنى كلا وكلتا فانهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم ولا يضافان الا لما
استكمل ثلاثة شروط احدها التعريف فلا يضافان لنكرة مطلقا فلا يجوز كلا رجلين ولا كلتا
امراتين عند البصريين خلافا للكوفيين فانهم اجازوا اضافتهما الى النكرة المختصة نحو كلا
رجلين عندك محسنان فان رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين
عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل قاله في المغني وهو مقيد لما اطلقه هنا والشرط

الثاني الدلالة على اثنين اما بالنص مضمرا كان او مظهرا فالاول نحو كلاهما وكلتاهما
والثاني نحو كلا البستانين وكلتا الجنتين او بالاشتراك بين المثنى والجمع نحو قوله كلانا
غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا فان كلمة نا مشتركة بين الاثنين و
الجماعة فلذلك صح اضافة كلا اليها وان صح قوله ان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه
وقيل لان ذا وان كانت حقيقة في الواحد الا انها مثناة في المعنى لانها مشار بها الى
اثنين وهما الخير والشر مثلها في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اي بين الفارض
والبكر فالاشارة بذا في الموضعين تعود الى ما ذكر اي وكلا ما ذكر من الخير والشر وبين ما ذكر
من الفارض والبكر والبيت قاله عبد الله ابن الزبعرى يوم احد قبل اسلامه والمدى بفتح
الميم وبالدال المهملة الغاية قال وجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شيء والقبل
بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على امور منها الجهة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس
يقول ان للخير والشر غاية ينتهيان اليها ويقفان عندها وكلاهما امر يستقبل الانسان
ويعرفه وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح الباء على انه جمع قبلة بمعنى ان
كليهما بمثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي الشرط الثالث ان يكون المضاف اليه كلا و
كلتا كلمة واحدة فلا يضافان الى كلمتين متفرقتين فلا يجوز كلا زيد وعمرو والى هذا
الشرط الثالث اشار الناظم بقوله لمفهم اثنين معرف بلا تفرق اضيف كلتا وكلا فاما قوله
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات باضافته الى متفرقين وهما
اخي وخليلي فمن نوادر الضرورات والخليل من الخلة وهي كما قال ابو بكر ابن فورك
صفاء المودة التي توجب الاختصاص بتخلل الاسرار وقال غيره اصل الخلة المحبة والعضد
الساعد يعني وهو من المرفق الى الكتف وكني به عن الاعانة والتقوية فان العضد قوام

اليد وبشدة نهاية الشدة والنايبات المصايب والالمام النزول والملمات جمع ملمة وهي
نوازل الدهر وكلا مبتدا وواحدي بكسر الدال مفرد مضاف الى مفعوله الاول وهو ياء المتكلم
خبر المبتدا وعضد مفعوله الثاني واجاز ابن الانباري اضافتهما الى المفرد بشرط تكريرهما نحو
كلاي وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت ومراعاة
معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قول الفرزدق كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا
انفيهما رابي فالحق اقلعا ضمير التثنية مراعاة للمعنى وافرد رابي مراعاة للفظ ومنها اي
بفتح الهمزة وتشديد اليا ويضاف للنكرة مطلقا سواء كانت النكرة مفردة او مثناة او مجموعة
نحو اي رجل واي رجلين واي رجال ويضاف للمعرفة اذا كانت المعرفة مثناة نحو فاي
الفريقين احق او كانت المعرفة مجموعة نحو ايكم احسن عملا ولا يضاف اي اليها اي الى المعرفة
حال كونها مفردة من التثنية والجمع الا ان كان بينهما اي بين اي والمعرفة المفردة جمع
مقدر نحو اي زيد احسن اذ المعنى اي اجزا زيد احسن فبين اي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع
وهو اجزا او عطف مثلها عليها بالواو كقوله فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اي واياك
فارس الاحزاب . اذ المعنى اينا فارس الاحزاب والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله
ولا تضف لمفرد معرف ايا وان كررتها فاضف او تنو الاجزا والسر في ذلك كله ان ايا
الاستفهامية اسم عام لجميع الاوصاف فلا يخلو اما ان يراد بها تعميم اوصاف بعض الا
جناس او تعميم اوصاف بعض ما هو متشخص باحد طرف التعريف فان كان المراد بها الاول
اضيفت الى منكر وطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا
او مثنى او مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال اي رجل واي رجال على معنى اي واحد من واي رجلين
الرجال واي اثنين منهم واي جماعة منهم وان كان الثاني اضيف الى معرف وامتنع ان

يطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض العدم صحة دلالة الموصوف وعلى العموم ولذلك وجب
كونه اما مثنى او مجموعا واما مكررا مع اي بالواو ولان المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونهما لمطابقة
الجمع واما على تقدير مضاف دال على الجمع ولا تضاف اي الموصولة الا لمعرفة نحو ايهم اشد
الى المعرفة لانها بمعنى الذي وهو معرفة ولا يجوز ان تضاف الى نكرة لا يقال اضرب اي رجل هو
افضل خلافا لابن عصفور في اجازته ذلك ولا تضاف اي المنعوت بها والواقعة حالا
الا الى النكرة فالاولى كمررت بفارس اي فارس بخفض اي نعتا لفارس والثانية كمررت
بزيد اي فارس بنصب اي على الحالية من زيد وانما وجب اضافتهما الى النكرة فيهما لان
نعت النكرة والحال يجب ان يكونا نكرتين ومعنى اي فارس كامل في الفروسية واليهما
اشار الناظم بقوله واخصص بالمعرفة موصولة ايا وبالعكس صفة واما اي الاستفهامية
والشرطية فيضافان اليهما اي الى المعرفة والنكرة والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
يكن شرطا او استفهاما فمطلقا كمل بها الكلاما لان معنى الاستفهام والشرط يؤدي بالمعرفة
والنكرة ولها اربعة امثلة مثال الاستفهامية المضافة الى معرفة نحو ايكم يأتيني اضر
بها ومثال الشرطية المضافة الى معرفة ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي ومثال
الاستفهامية المضافة الى نكرة فباي حديث ومثال الشرطية المضافة الى نكرة قولك اي
رجل جاءك فاكرمه والحاصل ان اقسام اي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الاضافة
في اللفظ وهو اثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو ثلاثة الموصولة والاستفهامية
والشرطية نحو اضرب ايا افضل والثانية نحو قلت ثم ايا والثالثة ايا ما تدعوا ومنها لدن
وهي بمعنى عند فيكون اسما لمكان الحضور وزمانه كما ان عند كذلك واليها اشار الناظم
بقوله والزموا اضافة لدن فجر الا انها اي لدن تختص عن عند بستة امور احدها انها ملازمة

لمبدأ الغايات الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدأ الغايات
فمن ثم أي من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه
يتعاقبان أي يتداولان على شيء واحد في نحو جئت من عنده ومن لدنه وقد اجتمعا في
التنزيل قال الله تعالى في حق الخضر آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء
بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ بخلاف نحو جلست عنده
فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا لأن حرف الابتداء وهو من غير موجود
هنا والأمر الثاني أن الغالب في لدن استعمالها مجرورة بمن ونصبها قليل حتى إنها
لم تأت في التنزيل منصوبة وجر عند بمن دون جر لدن في الكثرة والأمر الثالث أنها
مبنية على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد وهو الظرفية
وعدم التصرف إلا في لغة قيس فإنها معربة عندهم تشبيها بعند وبلغتهم قرئ لينذر
بأسا شديدا من لدنه بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء في
الوصل وهي قراءة أبي بكر عن عاصم وفي أمالي ابن الشجري قال أبو علي فأما ما روي عن عاصم
من قراءة من لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال إسكان
الباء من سبع وليست كسرة إعراب انتهى فظهر بهذا أن لدن مبنية وأما بخلاف عند
فإنها معربة دائما والأمر الرابع جواز إضافتها إلى الجمل كقوله وهو القطامي صريع غوان
راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب فأضاف لدن إلى جملة شب
الصريع المصروع وهو المطروح على الأرض وغوان بالغين المعجمة مفتوحة جمع غانية
وهي الجارية التي غنيت أي استغنت بحسنها عن الحلي وراقهن ورقنه أعجبهن وأعجبنه
والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها أن تثبت في

الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الالف بين همزتين فابدلت الاولى واوا وهذا البيت لا دليل
فيه اذ يحتمل ان يكون على اضمار ان بدليل انها تظهر بعدها احيانا قاله ابن الشجري ويؤيده
تقدير سيبويه في لدشولا ان كانت شولا ورد بان فيه حذف الموصول الحرفي وبقاء صلته والا
مرا الخامس من جواز افرادها عن الاضافة قبل غدوة كقوله وما زال مهري مزجر الكلب منهم
لدن غدوة حتى دنت لغروب بنصب غدوة فنصبها لدن على التمييز لان لدن في اخرها نون
ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشرة وقد تحذف نونها
فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من
جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز كما
نصب خلا براقود او على التشبيه بالمفعول به في نحو ضارب زيدا فان نونها تثبت تارة وتحذف
اخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال ابو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه
ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منونا حتى نصبت بعدها غدوة والثاني
قول الناظم ونصب غدوة بها او نصبها انت على اضمار كان واسمها وابقاء خبرها و
الاصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك فقال
هذا حسن لان فيه ابقاء لدن على ما ثبت لها من الاضافة ويؤيده من لدشولا فالنصب على
هذا ليس بلدن وانما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير وحكى
الكوفيون في غدوة ورفعها بعدها اي بعد لدن على اضمار كان تامة اي لدن ان
كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهره انها مرفوعة
بلدن والجر القياس كما يجر سائر الظروف وهو الغالب في الاستعمال ولا تكون غدوة
بعد لدن الا منونة وان كانت معرفة ولا ينصب غدوة الا مع وجود النون في لدن

دون حذفها وعند لا ينصب شيء من المفردات بعدها الا مر السادس منها اي لدن
لا تقع الا فضلة بخلاف عند فانها قد تكون عمدة بقول السفر من عند البصرة فيجعل عند
خبرا عن السفر والخبر عمدة وهو يخالف لفصيحه في باب المبتدأ ان الخبر متعلقهما المحذوف
الا ان يقال لما سد مسده اعطي ماله من العمدية ولا تقول السفر من لدن البصرة لان
ذلك يخرجها عن ما استقر لها من ملازمة الفضلة لعدم الاستعمال اي استعمال العرب له
ومنها مع والغالب استعمالها مضافة فيكون ظرفا وهي حينئذ اسم لمكان الاجتماع
ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمانه الاجتماع نحو جئتك مع العصر ومرادفه
لعند فيجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معي بكسر ميم من وحكاية سيبويه ذهبت من معه
بالجر وهي اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند افرادها عن الاضافة نحو جاءا معا فعرب
لانه كذا في الاصل الا في لغة ربيعة ابن نزار بن معد بن عدنان او قبيلة وغنم بفتح
الغين المعجمة وسكون النون بن تغلب بن وائل بوحي فيبنى على السكون لتضمنها معنى
حرف المصاحبة وضعا ام لم يوضع قال الشاطبي كونه وهو الراجح كما قال الشاعر
او جرير كما قال العيني فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما الرواية
بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه
المتأخرون محتجين بان ذلك ورد في الكلام نقل عن الكسائي ان ربيعة يقول
ذهبت مع اخيك وجئت مع ابيك ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولم يبين الالباس — بالسكون
الفاخر او المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت واذا لقي
مع الساكنة العين ساكن اخر جاز كسرها على اصل التقاء الساكنين وفتحها استصحابا
للاصل او اتباعا نحو مع القوم بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها

قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فاذا دمالم يفده الموضح وهو ان عينها تسكن قبل
حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح
قول النظم ومع مع فيها قليل ونقل كسر لسكون يتصل وقد تفرد مع عن الاضافة فتح
فتنول دا صبير يعني جميعا فينصب على الحال من الاثنين نحو جاءا معا قال فلما تفرقنا
كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا او من الجماعة المذكورين والمؤنثات فا
لاول كقول الخنسا وافني رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا بفتح القاف وبا
لزاي اسم مفعول من استفزه الخوف اذا ازعجه والثاني كقول متمم ابن نويرة اذا حنت
الاولى سجعن لها معا اي اذا صوتت الحمامة الاولى هيدن جميعا لاجل تصويتها و
اختلف في حركة معًا اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحة اعراب والظمة
ثانية في حال الافراد كما كانت في حال الاضافة وذهب يونس والاخفش الى ان
الفتحة فيها كفتحة يا فتى لانها لما افردت ردت اليها لامها المحذوفة فصارت اسما
مقصورا منقوصا في الافراد ولكن حذفت الفها في الوصل للساكنين الالف والتنوين في الاضافة تامام
كما حذفت الف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معًا والزيدون
معًا فيوقعون معا في موضع رفع كما توقع الاسماء المقصورة نحو هم عِدًى ولوكان باقيا
على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بان
معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله
لحقيقة ما بعده اما بالذات نحو مررت برجل غيرك او بالصفات كقولك لشخص دخلت
بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية والا لانتقض بنحو زيد غير
عمرو فان ماهيتهما واحدة هي الحيوان الناطق والتركيب صحيح واذا وقع غير بعد ليس و

علم المضاف اليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على انها اسم ليس وخبرها
محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضا وبنصبها على انها خبر ليس واسمها محذوف
والتقدير ليس المقبوض غيرها وجاز حذفه لفظا فيضم غير بغير تنوين ثم اختلف في
ضمته فقال المبرد والجرمي واكثر المتاخرين ضمة بنا لانها اي غير كقبل وبعد في
الابهام والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه ولنسب الى سيبويه فهي اسم لليس او
خبر لها والجزء الاخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي محل رفع وعلامة رفعها ضمة
مقدرة في محلها لا هذه الموجودة لانها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير
على الرفع ليس على الرفع ليس غيرها مقبوضا وعلى النصب ليس المقبوض غيرها
فحذف من الاول الخبر ومن الثاني الاسم والى بناء غير على الضم اشار الناظم بقوله
واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما وقال الاخفش ضمة غير ضمة
اعراب وحذف التنوين لا للاضافة تقديرا لان المضاف اليه ثابت في التقدير عنده لانها
اسم ككل وبعض في جواز القطع عن الاضافة لفظا لا ظرف للزمان كقبل وبعد ولا
للمكان كفوق وتحت وعلى هذا فهي اسم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة لا خبر لان خبر
للبس
ليس لا يرفع وهذان القولان في الضمة جوزهما ابن خروف فعلى البنا هي اسم او خبر
وعلى الاعراب هي اسم لا غير ويجوز قليلا الفتح مع التنوين لقطعها عن الاضافة لفظا
ومعنى ودونه لنية لفظ المضاف اليه فهي خبر لانه منصوب واسم ليس محذوف
والتقدير ليس المقبوض غيرا او غيره والحركة على هذا اعراب باتفاق واعترض بان غيرا
يجوز بناؤها على الفتح اذا اضيف الى مبني فيحتمل انها بنيت حال الاضافة ثم حذف
المضاف اليه وبقي البنا على حاله وعلى هذا فيحتمل ان تكون اسما وان يكون خبرا ثم الفتح

مع التنوين كالضم مع التنوين فالحركة اعراب باتفاق لان التنوين اما للتمكين فهو خاص
بالمعرب او للتعويض فكان المضاف اليه مذكورا وقيد حذف ما اضيف اليه بغير لقوله بعد
ليس بناء على انه لا يجوز لجعلها النافية كما صرح به في المغني وقال انه لحن وبالغ في
الانكار على مرتكبه في شرح الشذور وزعم ان ابا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم
كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وانشد عليه في باب
القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسال ومنهم
صاحب القاموس ومنها قبل وبعد ويجب اعرابهما نصبا على الظرفية او خفضا بمن
فقط في ثلاث صور احداها ان يصرح بالمضاف اليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر و
من قبله ومن بعده ولا يختصان بالزمان وقد يكونان للمكان كقولك داري قبل دار
او بعدها وهذا يشمل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة الثانية
ان يحذف المضاف اليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الاعراب وترك التنوين على
حالهما كما لو ذكر المضاف اليه كقوله ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى
عليه العواطف بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه اي ومن قبل ذلك
فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد
بالخفض من غير تنوين اي من قبل الغلب ومن بعده وهي قراءة الجحدري والعقيلي الصورة
الثالثة ان يحذف المضاف اليه ولا ينوى شيء لا لفظه ولا معناه فيبقى الاعراب المذكور
بحاله من النصب على الظرفية والخفض بمن ولكن يرجع التنوين الذي كان حذف
للاضافة لزوال ما يعارضه من الاضافة في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم لله الامر من
قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله وهو عبد الله بن يعرب فساغ لي الشراب وكنت

قبلا اكاد اغص بالماء الفرات بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهور بالماء
الحميم والذي رواه الثعلبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الانسب لانه العذب والحميم الحار
ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الاضداد وقوله ونحن قتلنا الاسد اسد
خفية فما شربوا بعدا على لذة خمرا بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل ان يكون التنوين
فيه وفي البيت قبل للضرورة وهي المسئلة المشهورة قال المرادي في مسئلة اذا نوّنت
الغايات للاضطرار فمختار سيبويه واصحابه تنوينه مرفوعا وعليه قوله فما شربوا بعدا على
لذة خمرا ويختار الخليل واصحابه تنوينه منصوبا كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا انتهى
وهما نكرتان في هذا الوجه لعدم الاضافة لفظا وتقديرا ولذلك نوّنا كما ينون سائر الاسماء
النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الاضافة وتنوينهما تنوين عوض
قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا القول عندي حسن وهما معرفتان في الوجهين قبله
بالاضافة لفظا في الاول وتقديرا في الثاني فان نوى معنى المضاف اليه دون لفظه
بنيا لافتقارهما الى المضاف اليه معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا
من التقاء الساكنين وعلى الضم ليخالف حركة البناء حركتي الاعراب نحو لله الامر
من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان
بالاضافة الى معرفة منوية والاصل والله اعلم لله الامر من قبل الغلب ومن بعده
وقال الحوفي انما بنيا على الضم اذا كان المضاف اليه معرفة اما اذا كان نكرة فانهما
معربان سواء نويت معناه اولا انتهى واذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لان الاصل
فيها ان تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها اخر المضاف اليه لانه تتمته
اذ به تعريفه فاذا حذف المضاف اليه وتضمنه المضاف صار اخر المضاف غايته

قال الا ما سبني ومنها اول مقابل اخر ودون واسماء الجهات الست كيمين وشمال وو

راء وامام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور وهي قبل وبعد من انها اذا اضيفت

لفظا اعربت نصبا على الظرفية او خفضا بمن واذا لم يضف لا لفظا ولا تقديرا اعربت

الاعراب المذكور ونونت واذا حذف المضاف اليه فان نوي لفظه اعربت

الاعراب المذكور ولم تنون وان نوي معناه بنيت على الضم تقول جاء القوم واخرك

خلف او امام بالضم فيهما تريد خلفهم او امامهم ولكنك حذفت المضاف اليه ونويت

معناه وبنيتهما على الضم قال رجل من بني تميم لعن الاله تعلة بن مسافر لعنا يشن

عليه من قدام بالضم والاصل من قدامه فحذف المضاف اليه ونوي معناه فبناه على

الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل

يروي ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يعيب وقال

معن بن اوس لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول بالضم والا

صل اول الوقتين وذلك لان الكل منهما وقتا يموت فيه يقدر احدهما سابقا ولا

يعرف بعده ~~اول الوقتين وذلك لان الكل منهما وقتا يموت فيه يقدر احدهما سابقا~~ والمنية في

المقدرين لهما على اي الرجلين والمنية الموت وحكي ابو علي الفارسي ابدا ابدا من

اول بالضم على نية معنى المضاف اليه والاصل من اول الامر وبالخفض على نية لفظه

وبالفتح على نية تركهما ومنعه على الصرف للوزن والوصف لانه اسم تفضيل بمعنى الا

سبق وان اول له استعمالان احدهما ان يكون ظرفا كقبل والثاني استفيد من خطابه

ان يكون صفة كالاسبق وقال احراز انا لم اومر عليك ولم يكن لقاؤك

الا من وراء بالضم وانشد سيبويه لاجل الفارس الا المليون المحض من امامه ومن وراء

دون بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقا الروي لكان مبنيا على الضم لانه في نية
الاضافة قاله الشاطبي وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فهن دال على
يمينك وشمالك وفوقك وتحتك ومنها حسب بسكون السين ولها في العربية استعمالان
احدهما ان يكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى فيستعمل مضافة استعمال الصفات المشتقة
المنكرة فيكون نعتا لنكرة لانها لم تتعرف بالاضافة حملا على ما هي بمعناه كمررت برجل حسبك من
رجل اي كاف لك عن غيره وتستعمل استعمال الاسماء الجامدة فترفع على الابتداء نحو
حسبهم جهنم فحسبهم مبتدا وسوغ الابتداء به الاختصاص بالاضافة وجهنم خبره ويجوز العكس
وهو اولى لان جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لان نحو فان حسبك الله
فحسبك اسم ان والله خبرها وهذا يؤيد الاعراب الاول وتجر بالحرف نحو بحسبك درهم
فحسب مبتدا ودرهم خبره ولا يجوز العكس لان حسبك نكرة مختصة ودرهم نكرة محضة وهذا
الاستعمال الثاني يرد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفي فان العوامل اللفظية
نحو ان والباء في المثالين الاخيرين لا تدخل على اسماء الافعال باتفاق ولا العوامل
المعنوية على الاصح والاستعمال الثاني من اصل التقسيم ان يكون حسب بمنزلة لا غير في
المعنى فتستعمل مفردة من الاضافة في اللفظ وينوى لفظ المضاف اليه وحسب هذه
هي حسب المتقدمة في الاستعمالين السابقين ولكنها عند قطعها عن الاضافة
تجدد لها اشرابها هذا المعنى الدال على النفي وتجدد لها ملازمتها للوصفية والحالية والا
بتدائية وبناؤها على الضم بعد ان كانت معربة بحسب العوامل تقول في الوصفية رايت
رجلا حسب وفي الحالية رايت زيدا حسب فحذف المضاف اليه منهما ونوي معناه
فبنيت على الضم قال الجوهري كانك قلت حسبي او حسبك فاضمرت ذلك ولم تنون

رحالا المعرفة كهذا عبد الله حسبك من رجل ينصب حسب على الحال من عبد الله اي كافيا لك عن غيره ٣

انتهى وعنى بالاضمار الحذف فكانه قال فحذفت المضاف اليه منهما واضمرته في نفسك
ولم تنون لانك نويت معنى المضاف اليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد وتقول في الابتدا
قبضت عشرة فحسب فحسب مبتدا حذف خبره اي فحسبي ذلك والمعنى رايت رجلا
لا غير ورايت زيد الا غير وقبضت عشرة لا غير ودخلت الفا في الاخيرة تزيينا للفظ كما
يدخل على قط في قولك قبضت عشرة فقط واقتضى كلام ابن مالك في قوله في النظم
قبل كغير بعد حسب اول ودون والجهات ايضا وعل واعربوا نصبا اذا ما نكرا قبلا
وما من بعده قد ذكرا انها اي حسب تعرب نصبا اذا نكرت كقبل وبعد قال ابو حيان ولا
وجه لنصبها لانها غير ظرف وقد ذكرها مع الظروف الا انه نقل نصبها عنهم حالا اذا كانت
نكرة انتهى كلامه فان اراد ابو حيان بكونها نكرة قطعها عن الاضافة لفظا اقتضى ان
استعمالها حينئذ اي حين اذ قطعت عن الاضافة منصوبة شائع في كلامهم واقتضى
انها كانت مع الاضافة معرفة بالاضافة وهذان الاقتضاآن كلاهما ممنوع اما الاول
فلانها اذا قطعت عن الاضافة وجب بناؤها على الضم واما الثاني فلانها نكرة وان
اضيفت ام لم تضف وان اراد ابو حيان تنكيرها مع الاضافة فلا وجه لاشتراط التنكير
حينئذ اي حين اذ كانت مضافة لانها لم ترد في كلامهم الا نكرة كذلك لان اضافتها لا تفيد
التعريف وانما هي في تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك في شرح العمدة وايضا فلا
وجه لتوقفه اي لتوقف ابي حيان في تجويز نصبها على الحال حينئذ اي حين اذ كانت مضافة
فانه اي فان نصبها على الحال مشهور في غالب الكتب حتى انه مذكور في كتاب الصحاح
للجوهري مع كثرة تداول الايدي له قديما وحديثا قال صاحب الصحاح فيه يقول هذا
رجل حسبك من رجل وتقول في المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على

الى الاتي نصبه فحسبك في الاول وقعت بعد نكرة فرفعت على انها نعت لها وفي
الثاني وقعت بعد معرفة فنصب على انها حال منها وهي في الصورتين نكرة وان
كانت مضافة كما تقدم من ان اضافتها لا تفيد التعريف وايضا فلا وجه للاعتذار
من ابن مالك بذلك اي بنصبها على الحال اذ اعترضنا وقلنا ان لها تنكيرا
وحالة تنكير لان مراده بقوله واعربوا نصبا اذا ما نكرا التنكير الذي ذكره في قبل
بعد وهو ان يقطع عن الاضافة لفظا وتقديرا وينصب على الظرفية بحيث يقال رايت
زيدا حسبا وحسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه ابو حيان وما ذكره لو
قد ذكر على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعل الاتية واما عل فانها
توافق فوق في افادة معناها وهو العلو وفي بنائها على الضم اذا كانت معرفة
فيما اذا اريد بها علو معين كقولك اخذت الشيء الفلاني من اسفل الدار
والشيء الفلاني من عل اي فوق الدار كقوله وهو الفرزدق يهجو جريرا ولقد سد
دت عليك كل ثنية واتيت نحو بني كليب من عل اي من فوقهم والثنية الطريق في
العقبة وتوافق فوق ايضا في اعرابها اذا كانت نكرة فيما اذا اريد بها علو مجهول
كقوله وهو امرؤ القيس الكندي يصف فرسا مكر مفر مقبل مدبر معا كجلمود صخر حطه
السيل من عل بكسر اللام اي من شيء عال وتخالفها اي وتخالف عل فوق في امرين
احدهما انها اي عل لا تستعمل الا مجرورة بمن دائما والثاني انها لا تستعمل مضافة
بخلاف فوق فيهما كذا قاله جماعة منهم ابن ابي الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها
في عداد هذه الالفاظ انه يجوز اضافتها وقد صرح الجوهري بذلك في الصحاح فقال
يقال اتيته في عل الدار بكسر اللام اي من عال وهو سهو قاله في شرح الشذور

لمعرفة

ومقتضى قول الناظم وابن الصبا اذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا انهما
يجوز انتصابهما على الظرفية او غيرها كالحالية وما اظن شيئا من هذين الامرين وهما
جواز اضافتهما وجواز نصبهما على الظرفية او على غيرها موجودا في كلامهم وانما بسطت
القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين وهما حسب وعل لاني لم ار احدا من الشراح
وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية لمن تدبره والحمد لله على تيسير ذلك

فصل

يجوز ان يحذف ما علم من مضاف ومضاف اليه فان كان المحذوف المضاف فالغالب
ان يخلفه في اعرابه المضاف اليه وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي
ما يصلح استبداد القائم مقام المضاف بالاعراب في المعنى كقول عمرو بن ربيعة
لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ان بي يا عتيق ما قد كفاني اراد يا ابن ابي عتيق والقياسي ما لا
يصح فيه ذلك وهو اما فاعل نحو وجاء ربك اي امر ربك او نائب عن الفاعل نحو
ونزل الملائكة تنزيلا اي تنزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر او مبتدا نحو ولكن البر
من آمن بالله اي بر من آمن بالله قاله الشاطبي وفيه نظر او خبر عن المبتدا نحو
بشر المنايا ميت بين اهله اي ميتة ميت او مفعول به نحو واشربوا في قلوبهم العجل
اي حب العجل او مفعول مطلق كقول الاعشى ميمون الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
اي اغتماض ليلة ارمد او مفعول فيه نحو قولهم اتيتك طلوع الشمس اي وقت طلوع
الشمس او مفعول له نحو جئت زيدا فضله اي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز او مفعول معه نحو جاء
زيد والشمس اي وطلوع الشمس او حال نحو تفرقوا ايادي سبا اي مثل ايادي سبا
او مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت اي كدوران عين الذي يغشى عليه من
الموت او بالاضافة نحو ولا يحول عطاء اليوم دون غد اي دون عطاء غد ثم تارة تكون

المحذوف مطرحا وهو الاكثر وتارة تكون ملتفتا اليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالاول
نحو واسئل القرية التي كنا فيها اي اهل القرية فاهل مطرح ولو التفت اليه لقيل الذي
كنا فيه والثاني نحو او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج اي كذي ظلمات بالافراد فحذف
والتفت اليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقيل يغشاها وشمل ذلك قول
الناظم وما يلي المضاف يأتي خلفا عنه في الاعراب اذا ما حذفا ومن غير الغالب ان
المضاف اليه لا يخلف المضاف في اعرابه بل قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب ان
يكون المضاف المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان
ذلك فابقوا اخيه على جره مع انه مضاف اليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف
على مثل المذكور اي ولا مثل اخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية نظرا الى المذكور والمحذوف
ولو كان اخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب ان يقولوا
يقول ذلك بالافراد لانه خبر عنهما وهو مفرد ومنه قوله وهو ابو دواد حارثة ابن الحجاج
اكل امرئ تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا فابقى نار على جره مع انه مضاف اليه
كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة اي وكل نار وانما قدرناه مجرور الكل محذوفة ولم
نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور باضافة كل اليه لئلا يلزم العطف على معمولي
عاملين مختلفين لان امرئ المجرور معمول لكل وامرءا المنصوب معمول لتحسبين على انه مفعول
ثان له ومفعوله الاول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف اليه كل
وعطفنا نارا المنصوبة على امرءا المنصوب لزم ان يعطف بحرف واحد شيئين معمولين لعاملين
مختلفين وذلك ممتنع لان العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا
يقوى ان ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الا

ذهب الكسائي والفراء والزجاج الي الجواز والتقدير وتحسبين كل امرئ امرأً وكل نار
نارًا فحذف المضاف وابقي المضاف اليه علي جره واختير الحذف دون العطف لان في الحذف
ما دل عليه دليل مجمع علي جوازه والعطف علي معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمناه و
الحمل علي المتفق عليه اولي من الحمل علي المختلف فيه والي ذلك اشار الناظم بقوله
ربما جروا الذي ابقوا كما قد كان قبل حذف ما تقدما لكن بشرط ان يكون ما حذف مماثلا
لما عليه قد عطف وهذا الشرط اغلبي كما تقدم ومن غير الغالب قراءة ابن جماز بالجيم و
الزاي تريدون عرض الدنيا والله يريد الاخرة بجر الاخرة علي حذف مضاف اي عمل الآ
خرة فان المضاف المحذوف وهو عمل ليس معطوفا علي مثله بل المعطوف جملة من مبتدأ و
خبر فيها المضاف وهو عمل علي جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والاصل و
الله اعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الاخرة ومن قدر عرض الاخرة فقد تجوز
وان كان المحذوف المضاف اليه وهو الجزء الثاني فهو علي ثلاثة اقسام لانه تارة يزال
من المضاف وهو الجزء الاول ما يستحقه من اعراب وتنوين ويبني علي الضم نحو قبضت عشرة
ليس غير مما هو شبيه بالغايات ونحو من قبل ومن بعد مما هو غايات كما مر في الفصل قبله
وتارة يبقي اعرابه ويرد اليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الامثال من الفاظ الا
حاطة ونحو ايا ما تدعوا من اسماء الشرط وتارة يبقي اعرابه ويترك تنوينه كما في الاضافة
وشرط ذلك في الغالب ان يعطف عليه اي علي المضاف اسم عامل في مثل المضاف
اليه المحذوف وهذا العامل اما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل والاصل خذ ربع
ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الاول المضاف اليه ربع لدلالة ما حصل الثاني
المضاف اليه نصف وابقوا المضاف الاول وهو ربع علي حاله فلم ينونوا لان المضاف اليه

منوي لفظه وعطف عليه نصف وهو مجرور بمضاف عامل في ما حصل الجر بالاضافة اليه وما
حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة لها شبه بباب التنازع فان
ربع ونصف يتنازعان ما حصل فاعمل الثاني لقربه وحذف معمول الاول لانه فضلة وذهب
سيبويه الى انها من باب الفصل بين المضاف والمضاف اليه والاصل عنده ربع ما حصل و
نصفه ثم اقحم ونصفه بين المضاف والمضاف اليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت
الهاء اصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز الا في
الشعر واختار الناظم انه من الحذف من الاول لدلالة الثاني فلا فصل فهي عنده جائزة
قياسا وسماعا واليها اشار بقوله في النظم ويحذف الثاني فيبقى الاول كحاله اذا به يتصل
فشرط عطف واضافة الى مثل الذي له اضفت الاول او غيره بالرفع اي غير مضاف
وهو عامل في مثل المحذوف كقوله علقت اما لي فمضت النعم بمثل او انفع من وبل الديم
فمثل مضاف الى محذوف دل عليه المذكور والاصل مثل وبل الديم او انفع من وبل الديم
فحذف وبل الديم من الاول لدلالة الثاني عليه والعامل انفع وهو غير مضاف وهو مجرور
بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر
الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهي المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق ومن غير الغالب
قولهم فيما حكاه ابو علي ابدا بذا من اول بالخفض من غير تنوين على نية لفظ المضاف اليه
من اول الامر وقراءة بعضهم وهو ابن محيصن فلا خوف عليهم بالرفع من غير تنوين على الا
همال اي فلا خوف شيء عليهم واما قراءة يعقوب لا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الاعمال
فصل زعم كثير من النحويين انه لا يفصل بين المتضايفين الا في الشعر خاصة لان
المضاف اليه منزل من المضاف منزلة جزئه لانه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين

جزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين والحق
عند الكوفيين ان مسائل الفصل سبع منها ثلاث جائزة في السعة بكسر السين وهي
النثر وضابطها ان يكون المضاف اما اسماً يشبه الفعل وان يكون الفاصل بينهما معمولا
للمضاف وان يكون منصوبا واسماً لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل بينهما معمولا
القسم احدهما ان يكون المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعله والفاصل اما مفعوله
كقراءة ابن عامر وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ اولادهم شركائهم برفع قتل على
النيابة عن الفاعل بزين المبني للمفعول ونصب اولادهم وجر شركائهم باضافة قتل اليهم
فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله واولادهم مفعوله
وفصل به بين المضاف والمضاف اليه وحسن ذلك ثلاثة امور كون الفاصل فضلة
فان ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأ
خير من اجل ان المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول
الزمخشري في الكشاف واما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان
سمجا مردودا فكيف به في الكلام المنثور فكيف في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته انتهى
وقول الشاعر عتوا اذ اجبناهم الى السلم رأفة فسقناهم سوق البغاث الاجادل
فسوق مصدر مضاف والاجادل مضاف اليه من اضافة المصدر الى فاعله والبغاث
مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف اليه والاصل سوق الاجادل البغاث
السلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة اوله وثاء مثلثة اخره فاوله مثلث
الضبط واخره مثلث النقط وبينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والا
جادل جمع الاجدل وهو الصقر واما ظرفه عطف على قوله اما مفعوله اي والفاصل اما مفعول

بر فی ٣
المصدر

المضاف كما تقدم أو ظرفه كقول بعضهم ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها
فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله
محذوف ويوماً ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهو
إما مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوماً مع هواها سعي في رداها ولو جعل الواو
الأصل تركك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسألة الثانية
من الثلاث أن يكون المضاف وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال والمضاف إليه إما مفعوله
الأول والفاصل مفعوله الثاني كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب وعده
وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة
الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه و
الأصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده وقول الشاعر ما زال يوقن من يؤمك بالغنى
وسواك مانع فضله المحتاج فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله
الأول وهو المحتاج وفضله مفعوله الثاني وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل
وسواك مانع المحتاج فضله أو ظرفه عطف على مفعوله الأول أي والفاصل إما مفعوله الأول
كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور كقوله عليه الصلاة والسلام هل أنتم تاركوا
لي صاحبي فتاركوا جمع تارك اسم فاعل وهو مضاف إلى مفعوله وهو صاحبي بدليل حذف
النون ولي جار ومجرور ظرف تاركوا وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل هل
أنتم تاركوا صاحبي لي وقول الشاعر فرشني بخير لا أكونن ومدحتي كناحت يوماً صخرة
بعسيل فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوماً
ظرف لناحت اسم فاعل بمعنى أنه متعلق به وفصل به ما بين المضاف والمضاف إليه و

امر من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش والمعنى اصلح حالك بالخير ومدحتي مفعول مره
ولعيل متعلق بناحت وهو بفتح العين وبالسين المهملتين بكنسه العطار التي يجمع بها
العطر وهو كناية عن كون سعيه مما لا فايدة فيه مع حصول التعب والكد المسئلة الثالثة
ان يكون المضاف لا يشبه الفعل وان يكون الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد بجر
زيد باضافة الغلام اليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائي وحكى ابن الانباري هذا
غلام ان شاء الله تعالى ابن اخيك بجر ابن باضافة الغلام اليه والفصل بينهما بالشرط
وهو ان شاء الله تعالى وزاد ابن مالك الفصل باما كقول تابط شرا هما خطتا اما اسار
ومنه واما دم والقتل بالحر احدر في رواية الجر والاسار بكسر الهمزة الاسر والمسايل الا
الاربع الباقية من السبعة تختص بالشعر لفقد الضابط المذكور احدها الفصل بالاجنبي
به معمول غير المضاف وان كان عاملهما واحدا فاعلا كان الاجنبي كقوله وهو الاعشى ميمون
بن قيس انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا فانجب فعل ماض والداه فاعله
متعلق بانجب وايام ظرف زمان متعلق بانجب وهو مضاف واذ مضاف اليه ووالداه
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وهو اجنبي من المضاف لانه معمول لغيره اي انجب
والداه به ايام اذ نجلاه يقال انجب الرجل اذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه او مفعولا
معطوف على فاعلا اي فاعلا كان كما مر او مفعولا كقوله وهو جرير تسقي امتياحا ندى المسواك
ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف فتسقي مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير
الحام عمرو في البيت قبله وندى مفعوله الاول وهو مضاف وريقتها مضاف اليه والمسواك
مفعوله الثاني فصل به بين المضاف والمضاف اليه اي تسقي ندى ريقتها المسواك والمسواك
اجنبي من ندى لانه ليس معمولا له وان كان عاملهما واحدا وهو تسقي والامتياح بمثناة فوقية

فتحانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهي
حجارة موصوف بعضها الى بعض وما الرصف ارق واصفى او ظرفا كقوله وهو ابو حية النميري
كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب او يزيل فاضاف كف الى يهودي وفصل بينهما
بالظرف وهو اجنبي من المضاف لانه ليس معمولا له وخط مبني للمفعول وبكف متعلق
به ويقارب او يزيل نعتان ليهودي المسئلة الثانية من السبع الفصل بفاعل المضاف
كقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب فاضاف قهر الى مفعوله
وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والاصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا
قهر صب وجد والصب العاشق ويحتمل ان يكون منه اي من الفصل بالفاعل او من
الفصل بالمفعول قوله وهو الاحوص لئن كان النكاح احل شيء فان نكاحها مطر
حرام في رواية الخفض لمطر باضافة النكاح احل شيء فان نكاحها اليه والفصل بالهاء
وهي محتملة للفاعلية والمفعولية بدليل انه يروى بنصب مطر وبرفعه فان كان بالرفع
فالتقدير فان نكاح مطر اياها فهو من الفصل بالمفعول وان كان بالنصب فالتقدير فان
نكاحها مطر فهو من الفصل بالفاعل والحاصل ان الهاء المتصلة بالنكاح اما ان تكون
مفعوله فيكون في التقدير اياها او فاعله فيكون في التقدير هي فعلى الاول فاعل النكاح مطر
وعلى الثاني المراة فانه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين
فالهاء مجرورة باضافة المصدر اليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر باضافة المصدر اليه لان
المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الاحوص ذلك ان مطرا كان اقبح الناس منظرا
وكان تحته امراة من اجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يابى ذلك والمسئلة الثالثة
الفصل بنعت المضاف كقوله وهو معاوية ابن ابي سفيان لما التقى تلاقته من الخوارج ان

بقتل كل واحد منهم واحدا من علي ابن ابي طالب وعمرو بن العاص ومعاوية ابن ابي
سفيان رضي الله عنهم فقتل علي وسلم عمرو ومعاوية نجوت وقد بلّ المرادي سيفه
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب ففصل بين المتضايفين وهما ابي وطالب بنعت
المضاف وهو شيخ الاباطح اي من ابن ابي طالب شيخ الاباطح ويجوز في جعل شيخ
الاباطح نعتا للمضاف وهو ابي دون المضاف اليه وانما هو نعت للمضاف فالمضاف
اليه معا والمرادي هو عبد الرحمن ابن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم
على صيغة اسم المفعول كما في تهذيب الاسماء وهو قاتل علي كرم الله وجهه والاباطح
جمع ابطحي والمراد به مكة لان اباطالب كان شيخ مكة ومن اعيان اهلها واشرافها
المسئلة الرابعة الفصل بالندا بمعنى المنادي كقوله كان برذون ابا عصام زيد حمار
دق باللجام فاضاف برذون الى زيد وفصل بينهما بالمنادي الساقط حرفه وحمار
خبر كان اي كان برذون زيد حمارا يا ابا عصام وبقيت خامسة وهي الفصل بفعل
ملغي كقوله بأي تراهم الارضين حلوا الدباي الارضين تراهم وسادسة وهي الفصل
بالمفعول لاجله كقوله معلوم جراة وقت الهوادي اي او معلوم وقت الهوادي جراة
والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله فصل مضاف شبه فعل ما نصب مفعولا او
ظرفا اجز ولم يعب فصل يمين واضطرارا وجدا باجنبي او بنعت او ندا **فصل** في احكام
المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر اخره اي المضاف لمناسبة اليا سوا
كان صحيحا كغلامي وعندي او شبيها بالصحيح كدلوي وظبيي ويجوز فتح اليا واسكانها
اسكانها واختلف في ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الاسكان ويجمع بينهما بان
الاسكان هو الاصل الاول لانه اصل كل مبني واليا مبنية والفتح اصل ثان لانه اصل

ما بني وهو على حرف واحد وعلى القولين الاسكان اكثر ويستثنى من هذين الحكمين وهما و
جوب كسر اخر المضاف وجواز فتح الياء واسكانها اربع مسائل لا باي فيها ذلك وهي
المقصور كفتى وقذى بالذال المعجمة والمنقوص كرام وقاض والمثنى وشبهه كابنين
بالموحدة وغلامين واثنين بالمثلثة وجمع المذكر السالم وشبهه كزيدين ومسلمين
عشرين فهذه الاربعة اخرها واجب السكون لان اخر المقصور والمثنى المرفوع الف
واخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة في يا
المتكلم وليس شيء من الالف والحرف المدغم قابلا للتحرك واليا معها واجبة الفتح لخفة
والتحرك لالتقاء الساكنين والى ذلك اشار الناظم بقوله اخر ما يضاف لليا اكسر اذا لم
يكن معتلا كرام وقذا او يك كابنين وزيدين فذي جميعها اليا بعد فتحها احتذي
وندر اسكانها بعد الالف في قراءة نافع ومحياي ومماتي في الوصل بسكون ياء محياي وليان
ان ذلك في الوصل عطف عليه ومماتي فلا حاجة لذكره وندر كسرها بعدها اي بعد الا
في قراءة الاعمش والحسن البصري قال هي عصاي بكسر اليا على اصل التقاء الساكنين وهو
الكسر مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة
والاعمش ويحيى بن وثاب وما انتم بمصرخي اي بكسر اليا في الوصل ولذلك عقبه بان هذه
اللغة حكاها الفراء وقطرب واجازها ابو عمرو بن العلا قاله الشاطبي وبذلك سقط ما قاله
المعري في رسالته اجمع اصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما انتم بمصرخي بالكسر قال
الموضح في الحواشي والمعري له قصد في الطعن على علماء الاسلام ولعل الذين كسروا
نقلهم اسكان ياء الاضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر في شد وفي مع القوم
وان كان الكسر في اليا اثقل انتهى وتدغم ياء المنقوص والمثنى في حالتي الجر والنصب

ويا المجموع جمع السلامة في يا الاضافة لاجتماع المثلين كقاضيّ رفعا ونصبا وجرا
ورايت ابنيّ بفتح النون وزيديّ بكسر الدال ومررت بابنيّ وزيديّ ولقلب واو
الجمع السالم في حالة الرفع ياء لان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احداهما بالسكون
قلبت الواو ياء تقدمت او تاخرت ثم تدغم الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين كقوله وهو ابو ذويب يرثي ابنيه الخمسة حين هلكوا جميعا في طاعون واحد اودى
بنيّ واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع فاودى بمعناه هلك وبنيّ فاعله
وهو جمع ابن مضاف الى ياء المتكلم واصله بنوي اعمل فيه ما تقدم وان كان الواو
قبلها ضمة قلبت الضمة كسرة كما في اودى بنيّ وجاء مسلميّ وعشريّ وظاهر سياقه
انه بدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو في ذلك تابع للترتيب الذكري في قوله في
النظم ويدغم الياء فيه والواو وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن واختار ابن جني ان
بدأ القلب الضمة على قلب الواو كما في اجريّ جمع جرو واصله اجرو فانهم قلبوا الضمة
كسرة اولا لانها اضعف ثم تدرجوا الى قلب الواو ياء لاجلها فلم يقدموا على الحرف الاقوى
الا بعد ان اقدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا لكان اقداما على الاقوى من غير تدريج
قلت لا يمكنهم العكس في اجر لانه يؤدي الى قلب الواو ياء لغير موجب بخلافه في مسلمي فان
موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق احداهما بالسكون وانا قدم قلب
الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة في مسلمي ناشئ عن قلب الواو ياء او كان قبل الواو فتحة
ابقيت لتدل على الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين كمصطفيّ بفتح الفاء جمع مصطفى
بالقصر واما مصطفيّ بكسر الفاء فانه جمع مصطف بالنقص وتسلم الف التثنية من القلب ياء
الفا كمسلماي اذ لا موجب لقلبها ياء واطلق الناظم فقال والف سلم واجازت هذيل في

ضم

الضمة في اجرو والواو في مسلمي لان قلب الواو ياء في اجري ناشئ عن قلب م

الف المقصور قبلها ياء عوضا عن كسرة الحرف التي تستحقها ما قبل الياء والى ذلك اشار
الناظم بقوله وعند هذيل انقلابها ياء حسن كقوله وهو ابو ذويب الهذلي سبقوا هوي واعنقوا
لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع فهوي اصله هواي فقلبت الالف ياء وادغمها
ياء المتكلم والواو في سبقوا يعود الى بنيه الخمسة في قوله اودى بني واعنقوا تبع بعضهم
بعضا في الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبني للمفعول اي اخترمتهم المنية واحدا بعد
واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز ان يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الارض
ويجوز ان يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حي
من مضر وهو هذيل بن مدركة ابن الياس بن مضر اخو خزيمة ابن مدركة امهما هند بنت
وبرة اخت كلب ابن وبرة ولا يختص قلب الف المقصور ياء بلغة هذيل حكاها عيسى بن عمر
عن قريش وحكاها الواحدي في البسيط عن طي في قوله تعالى فمن اتبع هداي هدي قرأها ابن
عاصم الجحدري وابن اسحاق وعيسى بن عمر هدي وهي عصي وروي عن النبي صلى الله
عليه وسلم قاله الشاطبي واتفق الجميع من العرب على ذلك وهو قلب الالف ياء مع ياء المتكلم
في على ولدى في الظرفية كما قيده المرادي وهو ظاهر فان الكلام في المضاف الى ياء
المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفي دعواه الاتفاق نظر فان بعض العرب لا تقلب فيقول
لداي وعلاي قاله المرادي في شرح التسهيل ولا يختص قلب الالف ياء بياء المتكلم بل هو عام
في كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم في الي نحو اليّ وظاهر كلام المرادي
السابق ان من يقول لداي يقول الاي فانه قال اعمران قال ذلك وكذلك الى انتهى و
افرد الي عن اخواتها لانها لا تستعمل ظرفا وان كانت تقع اسما واحد الآلاء وهي النعم
باب اعمال المصدر واعمال اسمه ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول

اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث انما هي
بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما ان يقال الاسم الدال على مجرد الحدث من
غير تعرض لزمان ان كان علما موضوعا على معنى كفجار وحماد علمين للفجرة بسكون الجيم
والمحمدة بفتح الميم الاولى وكسر الثانية او كان مبدوءا بميم زايدة لغير المفاعلة كمضرب
ومقتل بفتح اولهما وثالثهما او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بوزن اسم حدث
الثلاثي كغسل ووضوء بضم اولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا فانهما اي فان
الغسل بمنزلة القرب والوضوء بمنزلة الدخول في قولك قرب قربا ودخل دخولا فهو
اسم مصدر جواب الشرط وهو ان كان والشرط وجوابه خبر المبتدا وهو قوله اولا الاسم
الدال والاجود في مثل هذا التركيب كما قال الموضح في الحواشي حذف الفا وجعل ما
بعدها خبر المبتدا والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم والامر ان
يبك للنون مخل فيه هو اسم وما ذكره هنا من ان المبدوء بميم زايدة لغير المفاعلة اسم
مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور انه مصدر ويسمى المصدر
الميمي وانما سموه احيانا اسم مصدر تجوزا انتهى والا يكن كذلك فمصدر ويعمل المصدر
عمل فعله في التعدي واللزوم ان كان يحل محله فعل اما مع ان المصدرية والزمان
ماض او مستقبل فالاول كعجبت من ضربك زيدا امس والثاني نحو يعجبني ضربك زيدا
غدا فالمصدر في هذين المثالين يحل محله ان وفعل ماض في الاول اي ان ضربته
امس وان وفعل مضارع في الثاني اي ان تضربه غدا واما مع ما المصدرية والزمان
حال فقط كيعجبني ضربك زيدا الان اي ما تضربه الان ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا
من المصدر المؤكد لعامله كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط لانه لا يحل محله

فعل مع ان او ما وانما هو منصوب بضربت اتفاقا لان المصدر المؤكد لا يعمل واما
المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فمذهب ابن مالك في التسهيل الى
جواز اعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بان المصدر هنا انما يحل محله الفعل
وحده بدون ان وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل
المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح والى اعمال المصدر عمل فعله اشار الناظم
بقوله بفعله المصدر الحق في العمل ان كان فعل او ما يحل محله وبقي من شروط اعمال
المصدر ان لا يكون مصغرا فلا يجوز اعجبني ضريبك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن
وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز اعجبني ضربتك زيدا ولا موصوفا
قبل العمل فلا يجوز اعجبني ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال ان باء البسملة
متعلقة بمصدر محذوف تقديره ابتدائي خلافا للقوم ولا مفصولا من معموله باجنبي فلا
يقال انه يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لانه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا
يجوز اعجبني زيدا ضربك قاله في شرح القطر اخذا من التسهيل وعمل المصدر منونا
اكثر من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف الى الفاعل تارة والى المفعول اخرى
فالاول نحو ولولا دفع الله الناس والثاني كقوله الا ان ظلم نفسه المرء بين اذا لم
يصنها من هوى يغلب العقلا وعمله منونا اقيس من عمله مضافا لانه يشبه الفعل
بالتنكير نحو او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما فاطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما
مفعوله فالتقدير او اطعامه يتيما والمسغبة ~~[illegible]~~ المجاعة من سغب اذا جاع
ومنع الكوفيون اعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على اضمار
فعل وعمله معرفا بال قليل في السماع ضعيف في القياس لبعده من مشابهة الفعل

بدخول ال عليه كقوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل فالنكاية مصدر معرف
بال وفاعله محذوف واعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته اعداءه يظن ان الفرار من
الموت يباعد الاجل وفي التنزيل قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واختلف
المصدر المقرون بال على اربعة اقوال فسيبويه يعمله والكوفي لا يعمل المنون وجوز
الفارسي على قبح وابن طلحة ان كانت ال فيه معاقبة للضمير كما في البيت و
منع عجبت من الضرب زيد عمرا ووافقه ابو حيان ويرد عليهما قوله عجبت من الرزق
المسيء الهه وللترك بعض الصالحين فقيرا اي عجبت من ان يرزق المسيء آلهه ومن
ان يترك بعض الصالحين فقيرا والى اعمال المصدر في احواله الثلاثة اشار الناظم
بقوله مضافا او مجردا او مع ال واسم المصدر ان كان علما لم يعمل اتفاقا لتعرفه
بالعلمية والاعلام لا تعمل وان كان ميميا فكالمصدر في العمل اتفاقا لانه مصدر
حقيقة كما تقدم عن شرح الشذور كقوله وهو الحارث ابن خالد المخزومي ونسبه الموضح
في المغني للعرجي تبعا للحريري اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فمصاب
مصدر ميمي مضاف الى فاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول
مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر ان وظلوم منادى بالهمزة وان كان اسم المصدر
غيرهما اي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي لم يعمل
عند البصريين لانه في الاصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما
يتوضأ به ثم استعملا في الحدث ويعمل عند الكوفيين والبغداديين لانه الآن
دال على الحدث وعليه قوله وهو القطامي اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك
المائة الرتاعا فعطائك اسم مصدر مضاف الى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف

الاول اي معطيك اباي المائة على حد حتى يعطوا الجزية اي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر
الراء جمع راتعة وهي الابل التي ترتعي نعت مائة والخطاب لزفر بن الحارث الكلابي وكان
من خبره ان القطامي أُسر فخلصه زفر ورد عليه ماله واعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين
وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول الناظم ولاسم مصدر
عمل بالتنكير لان ذلك صادق عليه ويكثر ان يضاف المصدر الى فاعله لشدة اتصاله به
ثم يأتي مفعوله منصوبا نحو ولولا دفع الله الناس فدفع مصدر مضاف الى فاعله وهو الله والناس
مفعوله والمعنى لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح
ويقل عكسه وهو ان يضاف المصدر الى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا كقوله وهو الاقيشر الاسدي
افنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق فقرع بالقاف والعين
المهملة مرفوع على الفاعلية بافنى وهو مصدر مضاف الى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي
معجمة اقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة واما قازوزة بزايين معجمتين جمعها قوازيز
وقوازير كقوادير بمهملتين جمع قارورة وافواه فاعل المصدر وهو جمع فم واصله فوه
فكذلك ردت في الجمع والاباريق جمع ابريق وروي بنصب الافواه فيكون من القسم الاول
والتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراب وغيره وجمعت بتشديد الميم
والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والاموال الثابتة التي
لا يقدر الانسان ان يرحل بها وقيل تختص اضافة المصدر الى مفعوله بالشعر كهذا البيت
ورد بالحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من استطاع اليه سبيلا
فحج مصدر يحل محله ان والفعل وهو مضاف الى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله
اي وان يحج البيت المستطيع وللمانع ان يجيب بان الحديث يحتمل الا يكون مرويا بمعنى

فلا دليل فيه واما اضافته الى الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ وما يعكس وهو ان
يضاف الى المفعول ثم لا يذكر الفاعل ثم لا يذكر المفعول في اللفظ فكثير فيهما فالاول
نحو ربنا وتقبل دعائي والثاني نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير فدعا مصدر مضاف
الى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف الى المفعول وهو الخير فحذف
من الاول المفعول ومن الثاني الفاعل ولو ذكر لقيل دعائي اياك ومن دعائه الخير
وهو احد المواطن الاربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبعد جره الذي اضيف له كمل بنصب او برفع عمله وتابع المجرور فاعلا
كان المجرور او مفعولا بالجر على اللفظ او يحمل على المحل فيرفع ان كان المجرور فاعلا
كقوله وهو لبيد العامري يصف حمارا واتانا وحشيين حتى تهجر في الرواح وهاجها
طلب المعقب حقه المظلوم فطلب بالنصب مصدر تهجر في الرواح مفعول
مطلق نوعي مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لانه ياتي
عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت للمعقب على محله اي كما يطلب قال
المعقب المظلوم حقه وينصب ان كان المجرور مفعولا كقوله وهو زياد العنبري لا
ان كنت رابتك بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فمخافة مفعول لاجله وهو مصدر مضاف
الى مفعوله والفاعل محذوف اي مخافتي الافلاس والليانا بكسر اللام وفتحها وهو الاكثر
المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الافلاس والى ذلك اشار الناظم بقوله وجر ما
يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب
سيبويه والجمهور الى انه يمتنع الاتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول المرادي والظاهر
الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتاويل خلاف الظاهر هذا باب اعمال اسم الفاعل

عمل فعله في التعدي واللزوم وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله فالدال على
الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الاوصاف والافعال فخرج بذكر الحدوث اسم التفضيل
نحو افضل والصفة المشبهة نحو حسن فانهما لا يدلان على الحدوث وانما يدلان على الثبوت
وخرج بذكر فاعله اسم المفعول نحو مضروب والفعل نحو قام فان اسم المفعول انما يدل على
المفعول لا على الفاعل والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وان
دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لان
الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح اهل الميزان فان كان اسم الفاعل صلة لال
عمل عمل فعله مطلقا ماضيا كان او غيره معتمدا او غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا
امس او الآن او غدا وذلك لان ال هذه موصولة وضارب حال محل ضرب ان اريد
المضي او يضرب ان اريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان يكن صلة ال ففي المضي وغيره اعماله قد ارتضي وان لم يكن اسم
الفاعل صلة لال عمل عمل فعله بشرطين عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان احدهما
كونه للحال او الاستقبال لانه انما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظي و
المعنوي لا للماضي لانه لم يشبه لفظ الفعل الذي هو بمعناه خلافا للكسائي في اجازة عمله
بمعنى الماضي وتبعه على ذلك هشام وابو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد ووجه الدلالة منه ان باسط بمعنى الماضي وعمل في ذراعيه النصب و
قال المانعون لا حجة لهم في باسط ذراعيه لانه على ارادة حكاية الحال الماضية والمعنى
يبسط ذراعيه فيصح وقوع المضارع موقعه بدليل ان الواو في وكلبهم واو الحال
اذ يحسن ان يقال جاء زيد وابوه يضحك ولا يحسن وابوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى

ان لا يوصف والثاني ان لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان احدهما

وتقليبهم بالمضارع الدال على الحال ولم يقل وقلبناهم ومحل الخلاف في رفعه الظاهر
ونصب المفعول به اما رفع الوصف الماضي الضمير المستتر فجائز اتفاقا والشرط
الثاني اعتماده على الاستفهام او نفي او مخبر عنه او موصوف او ذي حال فالاستفهام
والنفي نحو اضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا والمخبر عنه نحو زيد ضارب ابوه عمرا و
الموصوف نحو مررت برجل ضارب ابوه عمرا وذو الحال نحو جاء زيد راكبا ابوه فرسا والا
عتماد على المقدر من الاستفهام والنفي والمخبر عنه والموصوف وذي الحال كالاعتماد
على الملفوظ به من ذلك نحو مهين زيد عمرا ام مكرمه فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا
على الاستفهام المقدر اي امهين ونحو مختلف الوانه فمختلف رفع الوانه اعتمادا على
الموصوف المقدر اي صنف مختلف الوانه وقوله وهو الاعشى كناطح صخرة
يوما ليوهنها فلم يضرها واوهى قرنه الوعل فناطح نصب صخرا اعتمادا على الموصوف
المقدر اي كوعل ناطح والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة او كسرها
كفرس او كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل
بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الايل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة اخر الحروف
المكسورة ويوهنها يزعزعها ومنه اي من الاعتماد على الموصوف المقدر يا طالعا جبلا
فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر اي يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن
مالك في النظم او حرف نداء الصريح منه انه اعتمد على حرف النداء وذلك سهو لان
المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح لذلك لانه مختص بالاسم
لكونه من علاماته فكيف يكون مقربا من الفعل قاله ابن الناظم بمعناه والى هذين الشرطين
اشار الناظم بقوله كفعله اسم فاعل في العمل ان كان عن مضيه بمعزل وولي استفهاما

حرف نداء او نفياً او جاء صفة او مسنداً واشار الى الاعتماد على المقدر بقوله وقد يكون نعت
محذوف عرف فيستحق العمل الذي وصف وفي المعنى ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف
بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين احدهما انه
يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا الصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال انتهى وذهب الاخفش الى انه يعمل وان لم يعتمد على شيء من ذلك
واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدا انه محمول على التقديم
والتاخير فصل تحول صيغة فاعل للمبالغة في الفعل والتكثير فيه الى خمسة اوزان فعّال
بفتح الفاء وتشديد العين كضرّاب او فعول بفتح الفاء كضروب او مفعال بكسر الميم كمضراب
بكثرة واليها اشار الناظم بقوله فعّال او مفعال او فعول في كثرة عن فاعل بديل والى
فعيل بفتح الفاء وكسر العين وياء كضريب او فعِل بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء
كضرب بقلة واليهما اشار الناظم بقوله وفي فعيل قل ذا وفعِل وتسمى هذه الخمسة امثلة
المبالغة فيعملن عمله بشروطه المتقدمة والى ذلك يشير قول النظم فيستحق ما له من عمل
قال القلاخ بالقاف المضمومة وبالخاء المعجمة اخا الحرب لباساً اليها جلالها وليس
بولاج الخوالف اعقلا فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لان
اخا الحرب ولباساً حالان تقدم صاحبها في البيت قبله واراد بالجلال بالجيم ما يلبس في
الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول و
الخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه و
اعقلا بالعين المهملة والقاف من العقل يقال اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه
من الفزع ونصبه على الحال او على الخبرية لليس ان لم يمنع تعدد خبرها والمراد انه ثابت

القدم في الحرب وبينه وبينها هو اخاه واذا قامت الحرب لا يلج البيت ويستتر فيه بل
يظهر ويحارب وقال ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم في مرثية ختنه ابي امية ابن
المغيرة المخزومي ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر فنصب
سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف اي هو ضروب او انت ضروب
ونصل السيف شفرته ولذلك اضافه الى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد انه
كان يعرقب الابل السمان للضيفان عند عدم الزاد وحكى سيبويه بمعناه انه لمنحار
بوائكها فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسنا من النوق بمنحار بالحاء المهملة
مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم ان وقال عبيد الله ابن قيس الرقيات
فتاتان اما منهما فشبيهة هلالا واخرى منهما تشبه البدرا فنصب هلالا بالشبيهة مبالغة
في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره واما فتاة منهما فشبيهة هلالا وقال زيد
الخيل سمي بذلك لانه كان له خمسة افراس مشهورة فاضيف اليها وسماه رسول الله صلى الله
عليه وسلم زيد الخير بالراء اتاني انهم مزقون عرضي جحاش الكرملين لها فديد فنصب عرضي
بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم ان المفتوحة على الفاعلية
لاتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه والجحاش بالجيم
ثم حاء مهملة واخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمر خبر مبتدا محذوف اي هم
جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طي والفديد بالفاء الصياح
والتصويت لقول ان هؤلاء القوم عندي بمنزلة جحش بهذا الموضع الذي يصوت عنده
واعمال امثلة المبالغة قول سيبويه واصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على اصلها
وهو اسم الفاعل لانها محولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون اعمال شي منها لمخالفتها

لا وزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها
ويرد عليهم قول العرب اما العسل فانا شراب ولم يجز بعض البصريين اعمال فعيل وفعل
واجاز الجرمي اعمال فعل دون فعيل لانه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن تنبيه
اسم الفاعل وجمعه تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتانيثا وتثنية امثلة المبالغة وجمعها مثلها
في العمل والشروط والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى المفرد مثله جعل
في الحكم والشروط حيثما عمل قال الله تعالى والذاكرين الله فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله
مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج الى شرط لاقترانه بال وقال تعالى هل هن كا
شفات ضره فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على
المخبر عنه وهو هن وقال تعالى خشعا ابصارهم فخشع جمع خاشع جمع تكسير في قراءة ابي
عمرو وحمزة والكسائي وابصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال وقال عنترة العبسي
الشاتمي عرضي ولم اشتمهما والناذرين اذا لم القهما دمي فدمي منصوب بالناذرين و
تثنية ناذر بالذال المعجمة واراد بهما ابني ضمضم حصينا ومرة واراد بهما قبلي والمعنى
انهما ينذران على انفسهما في الخلا انهما اذا لقياه قتلاه فاذا لقياه اصمتا عنه لهيبته
وجبنا منهما وقال طرفة ابن العبد ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم غير فخر القوم
والفا جمع غفور من امثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه وذنبهم مفعول له واعتماده على اسم ان
المفتوحة على تقدير البا وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه انهم زادوا على غيرهم بانهم
لا يفخرون ولا يشترون ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع
فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل اذا كذب ومعناه
انهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح ابيات الجمل ويجوز في الاسم المفضل

الذي يلي الوصف العامل ان ينتصب به اي بالوصف وان ينخفض باضافته اليه
للتخفيف مفردا كان الوصف او جمعا وقد قرئ في السبع ان الله بالغ امره وهل هن كا
شفات ضره بالوجهين بالنصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالاضافة فا
لاية الاولى قراها حفص والباقون بالنصب والثانية قراها غير ابي عمرو بالخفض وابو
عمرو وحده بالنصب واليه اشار الناظم بقوله والنصب بذي الاعمال تلوا واخفض واما
ما عدا التالي للوصف فيجب نصبه لتعذر الاضافة بالفصل بالتالي واليه يشير قول النظم
وهو لنصب ما سواه مقتضي نحو خليفة من قوله تعالى اني جاعل في الارض خليفة وفي
بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل سكنا والصواب حذفها لان الوصف فيها غير
عامل كما ياتي على الاثر واذا اتبع المجرور بالوصف باحد التوابع الخمسة فالوجه جر التابع
على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو بالخفض عطفا على لفظ زيد ويجوز نصبه باضمار وصف
منون او فعل اتفاقا اي وضارب عمرا او يضرب ويجوز نصبه بالعطف على المحل عند بعضهم وهم
الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين
قول الناظم واجرر او انصب تابع الذي انخفض كمبتغي جاه ومالا من نهض ويتعين
اضمار الفعل ان كان الوصف غير عامل بان يكون بمعنى الماضي فتنصب الشمس في
وجاعل الليل سكنا والشمس باضمار جعل اي باضمار فعل مناسب لمعنى الوصف لا غير
اي لا غير الفعل يجوز اضماره فليس لك ان تجعلها منصوبة باضمار وصف منون ولا با
لعطف على المحل لان الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضي الا ان قدر جاعل على
حكاية الحال فيجوز نصبها باضمار وصف منون او بالعطف على محل الليل لان جاعل حينئذ
عامل لكونه بمعنى يجعل واما اذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار في جميع الازمنة

بالخفض

عمرا او ويضرب

فمي اضافتهما اعتبار ان احدهما انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة
للمعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال او الاستقبال وبهذا الاعتبار
يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه قاله اليمني في شرح الكشاف فعلى هذا يجوز ان يكون
الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال او
يكون منصوبة باضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضي وعلى هذا يحمل
تجويز الزمخشري كون الشمس معطوفة على محل الليل تنبيه اذا قصد باسم الفاعل معنى
الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة في رفع السببي ونصبه على التشبيه بالمفعول به ان
كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة وجره بالاضافة وهو في ذلك على ثلثة انواع
احدها ما يجوز ذلك فيه اتفاقا وهو ما اخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثاني ما يمتنع
فيه ذلك اتفاقا وهو ما يتعدى لاكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو ما يتعدى
لواحد فقال الاخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن الربيع
ان حذف مفعوله اقتصارا جاز والا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال
وشرط ابن مالك فيه امن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد اي الا عبيده ظالمون و
ذلك اذا قلته مثلا بعد قول القائل ليس عند فلان ظالمين فحينئذ يجوز ظالم العبيد
بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه
وخفضه وشاهده من اللازم قول عبد الله ابن رواحة رضي الله عنه تباركت انى
من عذابك خائف واني اليك تائب النفس باخع وشاهده من المتعدي لواحد قول
الاخر ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما هذا باب اعمال اسم
المفعول وهو ما دل على حدث ومفعوله فخرج بقوله ومفعوله ما عدا اسم المفعول من الصفات

٢٧٥

والمصادر والافعال الدالة على الاحداث ويكون من الثلاثي المجرد كمضروب ومن المزيد فيه نحو مكرم بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كمتدحرج ويعمل عمل فعل المفعول اي الفعل المبني للمفعول وهو كاسم الفاعل في انه ان كان مقرونا بال عمل مطلقا لما تقدم من انه واقع موقع الفعل لكونه صلة ال والفعل يعمل مطلقا وان كان مجردا من ال عمل بشرط الاعتماد على الاستفهام والنفي والمخبر عنه او الموصوف او ذي الحال وبشرط كونه للحال او الاستقبال لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف والى ذلك اشار الناظم بقوله وكل ما قرر لاسم فاعل يعطى اسم مفعول بلا تفاضل فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه تقول في المجرد من ال المعتمد على المخبر عنه زيد معطى ابوه درهما الان او غدا فزيد مبتدا ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وابوه نائب الفاعل وهو مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني كما تقول في الفعل المبني زيد يعطى ابوه درهما بلا فرق وتقول في المقرون بال المعطى كفافا يكتفي كما مثل الناظم وهو يحتمل الازمنة الثلاثة كما يقول الذي يعطى ان اردت الحال او الاستقبال او اعطي ان اردت الماضي فالمعطى مبتدا وهو متعد لاثنين ومفعوله الاول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عايد الى ال الموصول به وكفافا مفعول ثان وجملة يكتفي من الفعل والفاعل خبر المبتدا وينفرد اسم المفعول المتعدي الى واحد اذا اريد به معنى الثبوت من اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت عن اسم الفاعل المراد الحدوث بجواز معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وان قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والاصح ان لا يجعل اسم مفعول المتعدي الى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة و

القايم مقام

تقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى في قبيل هذا الباب [illegible] اما اسم المفعول اذا
جرى مجرى الصفة المشبهة فانه يرفع السببي على الفاعلية على ما يقتضيه حال الصفة
المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي
ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويسال ههنا فيقال هلا قيل بان الرفع ليس على ان الصفة
مشبهة بل على ما يقتضيه حال اسم المفعول انتهى ويجاب بان حال اسم المفعول انما
يراعى اذا اريد به معنى الحدوث واما اذا اريد به معنى الثبوت فانه يرفع السببي على
الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة وعلى التمييز ان كان نكرة
ويجر بالاضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله بثوب ودينار وشاة
ودرهم فهل انت مرفوع بما ههنا راس ومن شواهد النصب قوله لو صنت طرفك لم
ترع بصفاتها لما بدت مجلوة وجناتها ومن شواهد الجر لقائي يا الجون مغرور نفسه فلما
رأى ارتفاع فجواز اضافته الى ما هو مرفوع به في المعنى مسبوق بالنصب وذلك بعد
تحويل الاسناد عنه الى ضمير راجع للموصوف باسم المفعول ونصب الاسم المرفوع
على التشبيه بالمفعول اذ لا يصح اضافة الوصف لمرفوعه لانه عينه في المعنى فيلزم اضافة
الشيء الى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق الى اضافته لمرفوعه
الا بان تحول الاسناد عنه الى ضمير يعود الى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه
الاسناد لانه بعد تحويل الاسناد عنه اشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف
فينتصب انتصابها ثم يجر بالاضافة فرارا من قبح اجراء وصف المتعدي لواحد مجرى
وصف المتعدي لاثنين والى ذلك يشير قول الناظم وقد يضاف ذا الى اسم مرتفع معنى كـ
محمود المقاصد الورع والاصل انك تقول الورع محمود مقاصده بالرفع ثم تحول الاسناد

تمنى

عن المرفوع الى الضمير المضاف اليه وهو الها فيستتر في محمود ويعوض منه ال على رأي
الكوفيين فتنصبه وتقول الورع محمود المقاصد بالجر بعد ثلاثة اعمال وقد تبين ان
هذه الاوجه اصلها الرفع وهو دو هنا في المعنى ومتفرع عنه النصب ويتفرع عن
النصب الجر هذا ـ ابنية مصادر الفعل الثلاثي المجرد اعلم ان الفعل الثلاثي المجرد
ثلاثة اوزان لا رابع لها فعَل بالفتح في عينه ويكون متعديا لواحد كضربه فانه متعد
الى الهاء المتصلة به وقاصرا كقعد وفعِل بالكسر في عينه ويكون قاصرا كسلِم بكسر
اللام ومتعديا كعلمه فانه متعد الى الها ولو مثل بفهمه كان اولى لما سيأتي وقدم
الغالب في المفتوح والمكسور على غير الغالب فيهما وفعُل بالضم في عينه ولا
يكون الا قاصرا ولا يتعدى الا بتضمين او تحويل كظرف بضم الراء واما فعل المفتوح
العين وفعِل المكسور العين المتعديان فقياس مصدرهما الفعْل بفتح الفاء وسكون
العين والى ذلك اشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذي ثلاثة
والمراد بالقياس هنا انه اذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه
على هذا لانك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والاخفش والجمهور فالاول
وهو فعل المفتوح العين المتعدي فيشمل الصحيح والمعتل بالفاء والعين واللام و
المضاعف والمهموز فالمهموز فالمهموز كالاكل مصدر اكل والصحيح نحو الضرب مصدر
ضرب والمضاعف نحو الرد مصدر رد ومعتل الفا كالوعد مصدر وعد ومعتل العين
كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمي مصدر رمي والثاني وهو فعل المكسور العين
المتعدي كذلك فالصحيح كالفهم مصدر فهم واللثم مصدر لثم ومهموز الفا نحو الامن
مصدر امن والمضاعف نحو المس ومعتل الفا كالوطء ومعتل العين نحو الخوف

بالنصب ثم بعد ان تنصب
المقاصد تجرها وتقول
الورع محمود المقاصدِ

معتل اللام نحو الغني يقال فني جناه فينا الزمه واطلق ذلك تبعا لسيبويه والاخفش و
قيده ابن مالك في التسهيل بان يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولثم لثما واما فعل المكسور
العين القاصر فقياس مصدره الفعل بفتح الفا والعين واليه اشار الناظم بقوله وفعل الّا
اللازم بابه فعل ويكون في الصحيح والمهموز والمعتل بانواعه والمضاعف فالصحيح كالفرح مصدر
فرح والمهموز نحو الاشر مصدر اشر ومعتل العين كالعور ومعتل اللام نحو الجوي و
ومعتل الفا كالوجع
المضاعف نحو الشلل مصدر شل الا ان دل فعل القاصر على حرفة او ولاية فقياسه
الفعالة بكسر الفا كولي عليهم ولاية وعداه بعلي لتصحيح التمثيل اما اذا تعدي بنفسه
نحو ولي امرهم فلا لان الكلام في القاصر لا في المتعدي ولم يمثل للحرفة واستغني
بتمثيل الولاية لان الولايات في معني الحرف لكنه لم يكتف بذلك في فعل المفتوح
بل مثل لهما كما سياتي وبقي عليه ان يقول او الا ان دل علي لون فقياسه كالحمرة
والسمرة والادمة وقال ابن الحاج الا ان كان علاجا وصفه علي فاعل فقياس
مصدره الفعول نحو القدوم والازوف والعسول والصعود مصادر قدم من السفر
وازف الشي وعسل بالشي اي لزمه ولصق به وصعد في الجبل وهذا مقتضي قول
سيبويه وقد غفل عنه اكثرهم انتهي واما فعل المفتوح العين القاصر فقياس مصدره
الفعول بضم الفاء والعين كالقعود والجلوس والخروج والدخول وفي القياسه
ثلاثة مذاهب ثالثها انه يقاس فيما لم يسمع وهو الصحيح واليه يشير قول الناظم وفعل
اللازم مثل قعد له فعول باطراد وقال ابن الحاجب في معتل العين كغار وسار و
ناب وآب وانما يفرون من ذلك الي الفعل كالصوم والعود والاوب وهو والحكم
الجبن والحيص والغيم انتهي الا ان دل علي امتناع فقياس مصدره الفعال بكسر

٢٧٨

الفا كالاباء مصدر ابى والنفار مصدر نفر والجماح مصدر جمح والاباق مصدر ابق
واعترض الاباء بانه متعد يقول ابيت الشيء اذا كرهته والكلام في اللازم او دل على تقلب
او اهتزاز فقياس مصدره الفعلان بفتح الفاء والعين كالجولان مصدر جال والغليان
مصدر غلى او داء بالمد فقياسه الفعال بضم الفاء كمشى بطنه مشاء او دل على سير
فقياسه الفعيل بفتح الفا كالرحيل مصدر رحل والذميل مصدر ذمل او دل على صوت
فقياسه الفعال بضم الفاء او الفعيل بفتح الفا فالاول كالصراخ مصدر صرخ
والعواء بالمد مصدر عوى والثاني نحو الصهيل مصدر صهل الفرس والنهيق مصدر
نهق الحمار والزئير بزاي فهمزة مكسورة مصدر زأر الاسد والى هذه المستثنيات اشار
الناظم بقوله ما لم يكن مستوجبا فعالا الابيات الثلاثة او دل على حرفة او ولاية
فقياسه الفعالة بكسر الفا فالحرفة كتجر في المال تجارة بالمثناة الفوقية او دين منه
نحو الحب بالقدوم نجارة بكسر النون وخاط الثوب خياطة لانهما متعديان والكلام
في القاصر والولاية نحو امر عليهم امارة اذا حكم وسفر بينهم سفارة اذا اصلح وعرف على القوم
عرافة اذا تكلم عليهم وابل ابالة اذا قام بمصالح الابل وذكر ابن عصفور ان فعالة
مقيس في الولايات والصنائع والحاصل ان فعل القاصر يطرد في مصدره فعول
الا في هذه المعاني السبعة وهي الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة
والولاية والغالب في الامتناع فعال وفي التقلب فعلان وفي الداء فعال وفي
الصوت فعال او فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نعم
نعاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرد الفراد فعال في الداء وفعيل في السير
اطرد في الولايات والحرف فعالة واما فعل بالضم في عينه فقياس مصدره

او دل على

الفعولة بضم الفا كالصعوبة مصدر صعب ضد سهل والسهولة مصدر سهل الا
الامر والعذوبة مصدر عذب الما والملوحة مصدر ملح والفعالة بفتح الفا كالبلاغة
مصدر بلغ والفصاحة مصدر فصح والصراحة بمهملتين مصدر صرح والى ذلك يشير قول النظم فعولة فعالة
لفعلا وما جاء مخالفا لما ذكرناه من المصادر القياسية فبابه السماع وهو معنى قول
النظم وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل واراد بذلك انه ينقل ولا يقاس عليه كقولهم في
فعل المفتوح العين المتعدي جحده جحودا وشكره شكورا وشكرانا والقياس
جحدا وشكرا وقالوا جحدا على القياس وكقولهم في فعل المفتوح العين القاصر مات
موتا وفاز فوزا وحكم حكما وشاخ شيخوخة ونم نميمة وذهب ذهابا بفتح الذال المعجمة و
القياس فيها فعول وكقولهم في فعل المكسورة العين المتعدي علم علما بكسر
العين والقياس فتحها وكقولهم في فعل المكسور العين القاصر رغب رغبوتا بزيادة
الواو والتاء والقياس رغبا بفتحتين ورضي رضى بكسر الرا وبخل بخلا وسخط سخطا
بضم اولهما وسكون ثانيهما والقياس فيهن فتح الاول والثاني واما البخل والسخط
بفتحتين فعلى القياس كالرغب بفتح الرا والغين المعجمة وكقولهم في فعل
المضموم العين نحو حسن حسنا وقبح قبحا بضم اولهما وسكون ثانيهما وقياسهما الفعولة
او الفعالة وذكر الزجاجي وابن عصفور ان الفعل بضم الفا وسكون العين قياس
في مصدر فعل المضموم وهو خلاف ما قاله سيبويه فهذه نبذة من المصادر و
هي كثيرة لا تكاد تنضبط وذكر في التسهيل منها تسعة وتسعين مصدرا منها احد
وعشرون تنقسم ثلاث كل ثلثة متوازنة فيما عدا حركة الفا وقد ذكرت امثلتها في
شرحي على التسهيل فلتنظر منه هذا باب مصادر غير الثلاثي وهي مصادر الرباعي

المجرد والمزيد فيه والمزيد من الثلاثي اعلم انه لا بد لكل فعل ماض غير ثلاثي من مصدر
مباين فقياس مصدر فعّل بالتشديد من مزيد الثلاثي اذا كان صحيح اللام التفعيل كالـ
تسليم مصدر سلّم والتكليم مصدر كلّم والتطهير مصدر طهّر والتوحيد والتبشير والتحويل
والتصيير واليه اشار الناظم بقوله وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره كقدّس التقديس
ومعتلها اي معتل اللام فقياسه التفعيل كذلك اي كقياس صحيح اللام في التقدير
لكن تحذف ياء التفعيل التي بعد العين وجوبا وتعوض منها التاء الدالة على التأنيث
لكونها اقوى على قبول الحركات من حروف العلة فيصير بعد الحذف والتعويض و
زنة التفعلة كالتوصية بالصاد المهملة مصدر وصّى على اولاده والتسمية مصدر
سمّى والتزكية مصدر زكّى ماله واليه الاشارة بقول الناظم وزكّه تزكية وقد يفعل
مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكّر تذكرة وجرّب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل
بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطّأ تخطئة وهنّأ تهنئة وجزّأ تجزئة ووجهه بان اصل
تخطيئا ففيه ابدال الهمزة ياء قياسا مطردا لانها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة
فلما اطّرد يجوز الابدال المذكورة صارت اللام كانها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية
ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تنبّأ تنبيئا وزعم
ابو زيد ان التفعيل فيه اكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه انه لا يجوز
فيه الا ما سمع وبهذا اخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور وقياس افعل اذا كان صحيح
العين الافعال بكسر الهمزة كالاكرام مصدر اكرم والاحسان مصدر احسن والا
بعاد مصدر ابعد والايلا مصدر آلى من زوجته واليه اشار الناظم بقوله و
اجمل اجمالا ومعتلها اي ومعتل العين قياسه الافعال كذلك اي كقياس صحيح

العين ولكن تنقل حركتها اي حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها فتقلب العين
الفا لتحركها في الاصل وانفتاح الآن فيلتقي ساكنان وهما الالف المنقلبة عن العين
والف المصدر ثم تحذف الالف الثانية عند الخليل وسيبويه وذهب الاخفش والفراء
الى ان المحذوف انما هي الالف الاولى لانها بمنزلة وقال الحمد لله ومذهب سيبويه اولى
لزيادتها وقربها من الطرف وعلى القولين يعوض عنها التاء كاقام اقامة واعان
اعانة واصلهما اقواما واعوانا فاعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض والى الا
شارة بقول الناظم ثم اقم اقامة وغالبا ذا التا لزم وقد يحذف التاء للاضافة بكثرة
عند ابن مالك نحو واقام الصلوة وفي الحديث كاستنارة البدر والاصل واقامة الصلوة
واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف اليه مسدها وقد تحذف في غير الاضافة
حكى الاخفش اجاب اجابا وقياس ما اوله همزة وصل من الفعل الماضي الخماسي والسداسي
ان تكسر ثالثه وتزيد قبل اخره الفا فينقلب مصدرا نحو اقتدارا واصطفى
اصطفاء وهما من باب الافتعال سلمت اليا في الاول وقلبت طاء في الثاني ثم
سيجيء وانطلق انطلاقا وهما من باب الانفعال واستخرج استخراجا وهو من باب
الاستفعال والى ذلك اشار الناظم بقوله وما يلي الاخر مد وافتحا مع كسر تلو الثاني
مما افتتحا بهمز وصل ولا بد من تقييد ما اوله همزة وصل بان لا يكون اصله تفاعل
كتطاير اذا ادغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فانه مصدر ذلك لا يكسر ثالثه
ولا تزاد الف قبل آخره بل يضم الحرف الثالث الاخير نظرا الى الاصل نحو اطاير يطاير
اطايرا واطير يطير اطيرا وجملة الافعال الماضية التي اولها همزة وصل وفاقا
وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا يكون الا خماسية او سداسية فان كان الفعل

معتل العين عمل فيه ما عمل في مصدر افعال المعتل العين من نقل حركة العين الى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين الفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعوض تاء التانيث عنها فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة والاصل استقواما واستعواذا فيفعل فيهما ما قررنا واليه اشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة وجاء فيهما على الاصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح وقياس تفعلل حما اوله التاء وما كان على وزنه في الحركات والسكنات وعدد الاحرف وان لم يكن من بابه ان يضم رابعه فيصير مصدرا واليه اشار الناظم بقوله وضم ما يربع في امثال قد تلملما ومجموع ذلك عشرة ابنية تفعلل وتفعول وتفعيل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت كتدحرج تدحرجا وتحمل تحملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا ويجب ابدال الضمة كسرة ان كانت اللام ياء نحو التواني والتوالي والاصل التواني والتوالي بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدي الى وقوع واو قبلها ضمة في اخر اسم معرب وذلك مرفوض في الاسماء لان الاسماء عرضة لان تضاف الى ياء المتكلم وياء المتكلم اذا اضيف اليها اسم في اخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وادغامها في ياء المتكلم كدلوي ورفعا وقياس مصدر فعلل وما الحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة والملحق بفعلل ستة ابنية وهي بيطر بيطرة وحوقل حوقلة وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلقى سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وعذيط وبابل ويرنا لحيته خضبها باليرنا وهو الحناء وفعلال بالكسر للفاء ان كان

مهملتين

مضاعفا وهو ما كان فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية
من جنس واحد كزلزال ووسواس بسينين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام خفية
وهو اي فعلال في غير المضاعف سماعي كسرهف سرهافا يقال سرهفت الصبي اذا
احسنت غذاه ولم يسمع في دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمري وغيره ولا في
الملحق بفعلل الا حيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم فعلال وفعللة لفعللا
واجعل مقيسا ثانيا لا اولا ويجوز فتح اول المضاعف تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف
والاكثر ان يعني بالمفتوح اسم الفاعل لا المصدر نحو من شر الوسواس اي
الموسوس ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات وقياس
فاعل بفتح العين كضارب وخاصم وقاتل الفعال بكسر الفاء والمفاعلة نحو الضراب
والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين ان
يكون فاعل للمشاركة كما تقدم او لا نحو نادى نداء ومناداة والى ذلك الاشارة
بقول النظم لفاعل الفعال والمفاعلة واللازم عند سيبويه المفاعلة لانهم قد يتركون
الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا واصل الفعال
هنا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا ويمتنع الفعال
فيما فاؤه ياء البتة نحو ياسر ويامن فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يمانا استثقالا
للكسرة على الياء حتى قال بعضهم انه لم يوجد منه الا اليسار لغة في اليسار والا اليعار
جمع يعر وهو الجدي وانما يقال مياسرة وميامنة وشذ ياومه يواما حكاه ابن سيده
وحكى مياومة على القياس وما خرج عما ذكرنا فشاذ والى الاشارة بقول النظم
ما لم يكن من السماع عادله كقولهم كذب كذابا بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا وقوله وهي

دلوها تنزيا كما تنزي شهلة صبيا والقياس تنزية ولكنه حمله على ما هو بمعناه
اي تحرك دلوها تحركا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها اذا اخذت الدلو بهما
لتخرجه من البير بيدي امراة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لانها اضعف من الشابة
وقولهم تحمل تحملا بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا وترامي القوم
رميا بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا وحوقل حيقالا
وهو الفتور عن الجماع للكبر والقياس حوقلة واشد منه حوقالا بالفتح لانه مخصوص
بالمضاعف واقشعر جلده قشعريرة بضم القاف وفتح الشين والقياس
في مصدر فعل بالتشديد اذا كان صحيح اللام نحو كذب تكذيبا وفي مصدر معتلها
تنزية وفي مصدر تفعل نحو تحمل تحملا وفي مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامي
تراميا وفي مصدر فوعل نحو حوقل حوقلة وفي مصدر افعلل نحو اقشعر اقشعرارا و
يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب فصل ويدل على المرة من مصدر
الفعل الثلاثي المتصرف التام بفعلة بالفتح في الفاء كما في فعلها كجلس جلسة ولبس
لبسة ونبه بهذين المثالين على انه لا فرق في ذلك بين ان يكون في مصدره زيادة
على حروف الفعل كجلس جلوسا او لا كلبس لبسا فان لم يكن زيادة فواضح انك
تقتصر على زيادة التاء مع فتح اوله وان كان ثم زيادة فانك تطرحها فرقا بين مصدر
الثلاثي وغيره وشذ لقيته لقاءة واحدة واتيته اتيانة واحدة حكاهما سيبويه
اذ الزيادة فانك تبني فعلة على الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لان
منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والاصل في الجنس والواحدة ان
يفرق بينهما بالتاء الا اذا كان بناء المصدر العام اي المطلق الصادق على القليل و

الكثير عليها اي على فعلة بالتا فيدل على المرة منه اي من المصدر العام المبني على
فعلة بالوصف بالوحدة وشبهها كرحم رحمة واحدة او فردة ويدل على الهيئة وهي
الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل لفعلة بالكسر في الفا فرقا بينها وبين المرة
كالجلسة والركبة والقتلة بكسر اولها وفيها العمل المتقدم الا ان كان بناء
المصدر العام عليها اي على فعلة بكسر الفا فيدل على الهيئة منه بالصفة ونحوها كنشد
الضالة نشدة عظيمة او نشدة الملهوف ويدل على المرة من غير الثلاثي مزيدا كان
او غيره بزيادة التا على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فان كان بناء
المصدر العام اي المطلق على التا دل على المرة منه بالوصف بالوحدة كاقامة واحدة
واستقامة واحدة ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لانه غير قياسي بل قيل غير
مسموع كما تقدم عن الضمير في والحاصل ان الفعل اذا كان له مصدران قياسي
وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فان كان له مصدران قياسيان
او سماعيان لحقت الاغلب منهما قاله الشاطبي ولا يبني من غير الثلاثي مصدر
للهيئة لان بناء الفعلة لا يتاتى فيه اذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة لحذف ما
قصد اثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الاصلي الا ما شذ
من قولهم اختمرت المراة خمرة بالمعجمة والراء غطت راسها بالخمار وانتقبت المراة
نقبة غطت وجهها بالنقاب وتعمم الرجل عمة غطى راسه بالعمامة وتقمص قمصة
غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف الا انهم هدموا بنية المصدر
بنو الفعلة حرصا على البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعلة لمرة كجلسة
فعلة كهيئة كجلسة في غير ذي الثلاث بالتا المرة وشذ فيه هيئة كالخمرة هذا

باب كيفية ابنية اسماء الفاعلين لقدم الا هذا الجمع غير سالم والصفات
المشبهة بها ياتي وصف الفاعل من مضارع الفعل الثلاثي المجرد من الزوائد
على وزن فاعل بكسر العين وزيادة الف بعد الفا بعد اسقاط حرف المضارعة بكثرة
في فعل بالفتح حال كونه متعديا الى المفعول كضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل او لازما للفاعل
كذهب فهو ذاهب وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال فهو غاذ ويقال غذا الماء اذا
سال وغذا العرق اذا سال دما وغذا البول اذا انقطع وغذا الشيء اذا اسرع
ليستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته انا باللبن فيكون من قسم المتعدي
وفي فعل بالكسر حال كونه متعديا الى المفعول كامنه فهو آمن وشربه فهو شارب وركبه
فهو راكب وذلك مستفاد من قول الناظم كفاعل صغ اسم فاعل اذا من ذي ثلاثة
يكون ويقل في فعل بالكسر القاصر على الفاعل كسلم فهو سالم وفي فعل بالضم كفره
بمعنى حذق فهو فاره اي حاذق والى ذلك اشار الناظم بقوله وهو قليل في فعلت
وفعل غير معدى وانما قياس الوصف من فعل المكسور العين اللازم فعل بفتح
الفا وكسر العين في الاعراض جمع عرض بفتح العين المهملة والراء كفرح واشر بالتنوين
فيهما والاشر الذي لا يحمد النعمة والعافية وافعل في الالوان والخلق فاللون كا
خضر واسود والكحل اي اسود العينين من غير اكتحال والمي اي اسود حمرة الشفتين و
الخلقة نحو اعور واعمى واجهر وهو الذي لا يبصر في الشمس وفعلان بفتح الفا وسكون
العين فيما دل على الامتلا وحرارة البطن فالاول كشبعان وريان والثاني نحو عطشان
وصديان بمعنى عطشان والى ذلك يشير قول الناظم بل قياسه فعل وافعل فعلان
نحو اشر ونحو صديان ونحو الاجهر ويقاس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف

وشريف ودونه اي دون فعيل فَعْل بفتح الفاء وسكون العين كشهم بالشين
المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة وضخم بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشيء
اذا غلظ ودونهما اي دون فعيل وفعل افعل كاخطب بالخاء والطاء المعجمتين يقال
خطب اللون اذا كان احمر الى الكدرة وفَعَل بفتحتين كبطل وحسن وفعال بالفتح في
الفاء كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين كجنب بالجيم والنون وفعل بكسر الفاء و
سكون العين كعفر بالعين المهملة والفاء اي شجاع ماكر وفي القاموس انه الخبيث
الماكر والى ذلك يشير قول الناظم وفعل اولى وفعيل بفعل كالضخم والجميل والفعل و
جمل وافعل فيه قليل وفعل وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح بغيرها من
الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيرها كشيخ واشيب وطيب وعفيف ولم
يقولوا شائخ وشائب وطائب وعائف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر
وواذر وودع وادع واليه يشير قول الناظم ويستوي الفاعل قد يغني فعل ومحل الاستغنا
ما لم يستعمل له قياس اما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغنا نحو مال
يميل فهو مائل واميل قال الشاطبي تنبيه جميع هذه الصفات المتقدمة الدالة على
الثبوت صفات مشبهة باسم الفاعل الا اذا قصد بها الحدوث فهي اسماء فاعلين الا
فاعلا كضارب من المتعدي وقائم من اللازم فانه في الاصطلاح اسم فاعل الا
اذا اضيف فاعل الى مرفوعه في المعنى وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط
الدار بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين اي بعيدها والاصل طاهر قلبه وشاحط
داره فصفة مشبهة ايضا وقد اشبعنا الكلام فيه في باب اعماله وكان ينبغي ان
يؤخر هذا التنبيه الى آخر الباب لئلا يوهم ان وصف الفاعل من غير الثلاثي المجرد

ووادع

لا يكون صفة مشبهة وليس كذلك ومن امثلة الموضح في باب الصفة المشبهة
مستقيم الرأي ومعتدل القامة فصل ويأتي وصف الفاعل من غير الفعل الثلاثي
المجرد بلفظ حروف مضارعة بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة
ومنه كسرها في معين من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيهن
اتباعا لحركة ما بعدها وبشرط كسر ما قبل الاخر تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب
من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفج بفتح ما قبل الاخر فيهن مطلقا اي
سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج فكسره حال كونه اسم فاعل نظير كسره
حال كونه مضارعا او مفتوحا في المضارع كمتعلم ومتدحرج واما نحو مختار ومنقاد
ومتحاب بالادغام فكسر ما قبل الاخر فيهن مقدر اذا كن اسم فاعل والى بناء اسم
الفاعل من غير الثلاثي اشار الناظم بقوله وزنة المضارع اسم فاعل من غير ذي
الثلاث كالمواصل مع كسر متلو الاخر وضم ميم زايدا قد سبقا وانما اختيرت الميم للزيادة
لتعذر زيادة احرف العلة لان الواو لا تزاد اولا والياء والالف يرفعان في القياس
اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لانهما من الشفتين
وحركت دون الفتح والكسر لان الفتح يؤدي الى الالتباس باسمي الزمان والمكان
من الثلاثي والكسر يؤدي الى الالتباس باسم الالة منه هذا باب كيفية ابنية اسماء
المفعولين تقدم ان هذا الجمع غير سائغ ياتي وصف المفعول من مضارع الفعل
الثلاثي المجرد التام المتصرف على زنة مفعول من المتعدي كمضروب ومقصود ومعلوم
ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت
للخفة وضم ما قبل الاخر خوفا من الالتباس بالمكان ثم اشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم

وقوع مفعل في كلامهم ومنه اي ومن اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول مبيع
ومقول ومرمي ومدعو الا انها غيرت عن صيغة مفعول في اللفظ فاصل مبيع مبيوع نقلت
حركة اليا الى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم اليا ثم حذفت الواو لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف واصل مقول مقوول
بواوين نقلت حركة الواو الاولى الى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء
الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه في مبيع و
مقول وذهب الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت
كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو
واليا وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت
اليا في اليا واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
والى بنا اسم المفعول من الثلاثي اشار الناظم بقوله وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد
زنة مفعول كآت من قصده وبالذي وصف المفعول من غيره اي من غير الثلاثي المجرد
بلفظ مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة لما مر في اسم الفاعل
وفتح ما قبل آخره وان شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر وذلك
مستفاد من قول النظم وان فتحت منه ما كان انكسر صار اسم مفعول كمثل المنتظر وبابه
من المتعدي فلا يحتاج الى صلة نحو المال مستخرج ومن اللازم فيحتاج الى صلة نحو زيد
منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين بمعنى مدهون وكحيل بمعنى مكحول
وجريح بمعنى مجروح وطريح بمعنى مطروح قال ابن مالك ومرجعه السماع وان
كان كثيرا واليه اشار في النظم بقوله وناب نقلا عنه ذو فعيل وقيل يقاس فيما

يبدل فعيل بمعنى فاعل كفعيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل نحو قدر بفتح الدال ورحم بكسر
الحاء كقولهم قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو اعقدت العسل
فهو عقيد واعله المرض فهو عليل اي معقد ومعل هذا باب اعمال الصفة المشبهة
باسم الفاعل المتعدي الى واحد ووجه المشابهة بينهما انها تؤنث وتثنى وتجمع تقول
في حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول في ضارب ضاربة
وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم
الفاعل واقتصر على واحد لانه اقل درجات المتعدي وكان اصلها ان لا تعمل النصب
لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها ماخوذة من فعل قاصر ولكنها لما اشبهت
اسم الفاعل المتعدي لواحد عملت عمله وهي الصفة الموضوعة لغير تفضيل لافادة نسبة
الحدث الى موصوفها دون افادة الحدوث وخاصتها انها التي استحسن فيها ان
تضاف لما هو فاعل لها في المعنى سواء كانت وصفا لازما لا يمكن انفكاكه كطويل
الانف وعريض الحواجب وواسع الفم ام يمكن انفكاكه كحسن الوجه ونقي الثغر و
طاهر العرض فان الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد فخرج باستحسان الاضافة
الى الفاعل المتعدي نحو زيد ضارب ابوه فان اضافة الوصف وهو ضارب فيه
اي في هذا التركيب الى الفاعل وهو ابوه ممتنعة اذ لا يقال ضارب ابيه لئلا توهم
الاضافة الى المفعول وان الاصل زيد ضارب اباه وخرج اسم الفاعل القاصر نحو زيد
كاتب ابوه فان اضافة الوصف وهو كاتب فيه الى الفاعل وهو ابوه وان
كانت لا يمتنع على قلة لعدم اللبس بالاضافة الى المفعول لكون الكتابة لا تقع على
الذوات لكنها على قلتها لا تحسن لان الصفة الدالة على الثبوت لا تضاف لمرفوعها

في المعنى اسم الفاعل ١٢

فيه الاضافة ١٢

حتى يقدر تحويل اسنادها عنه اي عن مرفوعها الى ضمير موصوفها ويستتر في
الصفة بدليلين احدهما انه لو لم يقدر الامر كذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه لان
الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل مثله فالملزوم مثله والدليل الثاني
انهم ينونون الصفة بالتاني نحو هند حسنة الوجه فلو لم تكن الصفة مسندة الى ضمير هند
لذكرت كما تذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور فلهذا التحويل حسن ان يقال في زيد
حسن وجهه بالرفع زيد حسن الوجه بالاضافة فالحسن مسند الى ضمير زيد فيكون مسندا
الى جملته بعد ان كان مسندا الى وجهه وذلك حسن لان من وجهه حسن ان يسند	حسن
الحسن الى جميع جملته مجازا عن الاسناد الى الجزء منه فهو من الاسناد الى الكل و
ارادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف قال ابن الربيع
اذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عندنا اربع كل اثنين منهما بمنزلة شيء واحد
لان الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل و
المضاف والمضاف اليه فلما ارادوا التخفيف لم يمكنهم ان يزيلوا من اللفظ الا الضمير
فنقلوه وجعلوه فاعلا بالصفة فاستتر فيها لان الصفة حينئذ كانها جارية على من
هي له حيث رفعت ضميره فحسن ان يقال ذلك وقبح ان يقال في زيد كاتب الاب لان	كاتب ابوه زيد
من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه الا بمجاز بعيد سري من المضاف وهو
الاب في كاتب ابوه الى المضاف اليه وهو الهاء فهو من الاسناد الى المضاف اليه
وارادة المضاف ووجه قرب الاول وبعد هذا ان الجزء بعض الكل فيصح اطلاق
كل منهما وارادة الآخر بخلاف الابوة والبنوة وقد تبين بما شرحنا ان العلم بحسن الاضافة
في الصفة الى مرفوعها موقوف على النظر في معناها وهو نسبة الحدث الى موصوفها

على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات ان يسند الى ضمير موصوفه فاضافته الى
مرفوعه حسنة وما لا فلا الا موقوف على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في
التعريف المذكور في قول النظم صفة استحسن جر فاعل معنى بها المشبهة اسم الفاعل
كما توهمه ابن الناظم حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة
المشبهة وتمييزها عما عداها لان العلم باستحسان الاضافة الى الفاعل موقوف
على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متاخر عنه وانت تعلم ان العلم بالمعرف يجب تقدمه
على العلم بالمعرف انتهى وتقدير الدور منه ان العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان
اضافتها الى الفاعل واستحسان اضافتها الى الفاعل موقوف على العلم بكونها صفة
مشبهة في الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقديره ان الصفة المشبهة
وان كانت موقوفة على استحسان الاضافة لكن استحسان الاضافة الى الفاعل
ليس موقوفا على معرفة كونها صفة مشبهة وانما هو موقوف على النظر في معناها
الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاسناد بها عنه الى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح
فيحسن الاضافة الى الفاعل فصل ويشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل
في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتانيث والتثنية والجمع وشرط الاعتماد
او التجرد من ال وتختص الصفة المشبهة عن اسم الفاعل بخمسة امور على ما هنا
احدها انها تصاغ من الفعل اللازم وضعا او قصدا دون الفعل المتعدي الذي
لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة وضعا كحسن وجميل فانهما مصوغان من حسن
وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الامر ومضروب
العبد فان اسمي الفاعل والمفعول اذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما

العلم

من اللازم

قال في التسهيل في آخر هذا الباب وهو اي اسم الفاعل المراد به الحدوث لصياغ
منهما اي من اللازم والمتعدي فمن اللازم كقائم ومن المتعدي نحو ضارب الامر
الثاني انها تكون للزمن الماضي المتصل بالزمن الحاضر الدائم كحسن الوجه دون
الماضي المنقطع والمستقبل فلا يقال حسن الوجه امس ولا غدا وهو اي اسم الفاعل
يكون لاحد الازمنة الثلاثة نحو حاسن امس او الآن او غدا والحاصل من هذه
المادة انك ان اردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وان اردت
حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبي وغيره والى هذين الامرين اشار
الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الامر الثالث انها تكون مجارية للمضارع في
تحركه وسكونه والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها اذ لا
يشترط التوافق في اعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب وهو وزن عروضي
لا تصريفي سواء كانت موضوعة من ثلاثي او غيره فالثلاثي كطاهر القلب وضامر البطن
وغير الثلاثي نحو مستقيم الرأي ومعتدل القامة فانها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم و
يعتدل وغير مجارية له اي للمضارع وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن
وجميل وضخم وملآن فانها ليست مجارية ليحسن ويضخم ويملأ وقول الزمخشري وابن
الحاجب وابن العلج وجماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها
قوله من صديق او اخي ثقة او عدو شاحط دارا بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين
بمعنى بعيد صفة مشبهة وهي مجارية ليشحط وجوابه ممكن اذ لهم ان يقولوا ما ورد من
ذلك اسم فاعل اجري مجرى الصفة المشبهة في الحكم لا انه صفة مشبهة حقيقة ولا
يكون اسم الفاعل الا مجاريا له اي للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لان

ويجمل

الاصل يقوم لان بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا وداخل ويدخل لان توافق
العيان الحركات غير معتبر كما تقدم الامر الرابع ان منصوبها لا يتقدم عليها لانها
فرع اسم الفاعل في العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن بخلاف منصوبه فانه يجوز تقديمه عليه
تقول زيد عمرا ضارب ومن ثم بفتح المثلثة اي من اجل جواز تقديم اسم الفاعل عليه
صح النصب اي نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم
فاعل محذوف في نحو زيدا انا ضاربه لان ما يعمل في المتقدم عليه يصح ان يفسر عاملا فيه
وامتنع نصب السببي المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة
مشبهة محذوفة في نحو زيد ابوه حسن وجهه فلا يجوز نصب الاب بصفة محذوفة متقدمة
على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لان الصفة المشبهة
لا تعمل في متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على انه مبتدا ثان وحسن خبره
والجملة خبر زيد كما امتنع ان يقال وجه الاب زيد حسنه بنصب الوجه الامر الخامس
انه يلزم كون معمولها سببيا اي اسما ظاهرا متصلا بضمير موصوفها اما لفظا نحو زيد
حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف
وهو زيد واما متصل بضمير موصوفها معنى نحو زيد حسن الوجه فالوجه معمول حسن
وهو سببي لانه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى اي الوجه منه اي من زيد
هذا راي البصريين وقيل لا حذف وان ال في الوجه خلف عن الضمير المضاف
اليه وهو راي الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع ال كقوله رحيب قطاب
الجيب منها رقيقة بجس الندامى بضة المتجرد وقول ابن الناظم في شرح
النظم ما معناه ان جواز نحو زيد بك فرح بتقديم المعمول وهو بك مع انه غير سببي على

الصفة وذي فرح مبطل للعموم قوله يعني الناظم ان المعمول للصفة المشبهة لا يكون
الا سببيا ولا يكون الا مؤخرا مردود خبر قول ابن الناظم لان المراد بالمعمول في قول النظم
وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب ما عملها فيه بحق الشبه باسم الفاعل
كما افهمه قول النظم وعمل اسم الفاعل المعدي لها على الحد الذي قد حدا وانما عملها
في الظرف ونحوه بما فيها من معنى الفعل لان الظرف مما يكتفي برائحة الفعل كما قاله
التفتازاني وكذا عملها في الحال نحو زيد حسن وجهه طلعة وفي التمييز نحو زيد حسن وجها
ونحو ذلك من الفضلات التي ينصبها القاصر والمتعدي بخلاف اسم الفاعل فانه
قوي الشبه بالفعل فيعمل في متأخر ومتقدم وفي سببي واجنبي ويختص الضمائر بامور
منها انه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها ان لا يجمل حذفه ومنها انها
تؤنث بالالف ومنها انها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت
الاستمراري من غير تخلل نحو حسن الوجه ومع التخلل نحو منقلب الخاطر ومنها استحسان
اضافتها الى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلة في الكلام ومنها انه يقبح حذف مو
صوفها واضافتها الى مضاف الى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها انه لا يجوز
ان يفصل بينها وبين معمولها بظرف او عديله عند الجمهور ويجوز في اسم الفاعل بالا
تفاق ومنها انها لا تتعرف بالاضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فانه يتعرف بالاضافة
اذا كان بمعنى الماضي او اريد به الاستمرار ومنها ان منصوبها المعرفة يشبه بالمفعول
به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها ان ال الداخلة عليها حرف تعريف وال الداخلة
عليه اسم موصول على الاصح فيهما فصل لمعمول هذه الصفة المشبهة ثلاث حالات
الرفع على الفاعلية للصفة قال الفارسي او على الابدال من ضمير مستتر في الصفة بدل

٢٨٩

بعض من كل ويرده حكاية الفرامررت بامراة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامراة قوم الالف وانه يجوز برجل مضروب الاب بالرفع وليس من البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا والخفض والجر بالاضافة اي باضافة الصفة اليه والنصب على التشبيه بالمفعول به ان كان معرفة كالوجه وعليه او على التمييز ان كان نكرة كوجها والصفة مع كل من الثلاثة وهي الرفع والنصب والخفض اما نكرة او معرفة مقرونة بال وكل من هذه الستة الحاصلة من ضرب وجوه الاعراب الثلاثة في حالتي تنكير الصفة وتعريفها للمعمول معه ست حالات لانه اي المعمول اما بال كالوجه او مضاف لما فيه ال كوجه الاب او مضاف للضمير كوجهه او مضاف لمضاف للضمير كوجه ابيه او مجرد من ال والاضافة كوجه او مضاف الى المجرد من ال والاضافة كوجه اب فالصور ست وثلاثون صورة حاصلة من ضرب ست في مثلها وهي ضربان جايز وممتنع فالجايز اثنتان وثلاثون صورة والممتنع منها اربع وهي ان تكون الصفة بال والمعمول مجردا منها ومن الاضافة الى تاليها وهو اي المعمول مخفوض كالحسن وجهه او الحسن وجه ابيه والحسن وجه اب لان الاضافة في هذه الصور الاربع لم تفد تعريفا كما في نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما في نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما في نحو الحسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط والتجوز في العمل كما في الحسن الوجه وينقسم الجايز الى قبيح وضعيف وحسن اما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت او ال المجردة منها ومن الضمير والمضاف الى المجرد وذلك اربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه اب والحسن وجه والحسن وجه اب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهي جايزة في الاستعمال لوجود الضمير تقديرا

او الحسن وجه

واما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من ال المعرف بال والمضاف الى المعرف
بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ووجه ضعفه انه من اجراء وصف
القاصر مجرى وصف المتعدي وجر الصفة المضاف الى ضمير الموصوف او الى المضاف
الى ضميره وذلك ستة صور وهي حسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن
وجه ابيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه ابيه بالجر فيهما وهو عند سيبويه
من الضرورات واجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح لوروده في الحديث في وصف
النبي صلى الله عليه وسلم شثن اصابعه وفي حديث ام زرع صفر وشاحها وفي
حديث الدجال اعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لانه يشبه اضافة الشيء
الى نفسه واما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من ال المعرف بها والمضاف الى
المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف الى ضميره ونصب الصفة المجردة
من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بال والمضاف
الى المعرف بها والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما ورفع الصفة
مع ال المعرف بها والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف او الى المضاف
الى ضميره ونصب الصفة المعرف بال والمضاف الى المعرف بها او الى ضمير الموصوف
او الى المضاف الى ضميره والمجرد من ال والاضافة والمضاف الى المجرد منهما وجر الصفة
المعرف بال والمضاف الى المعرف بها فهذه اثنان وعشرون صورة وهي حسن الوجه
وحسن وجه الاب وحسن وجهه وحسن وجه ابيه وحسن وجها وحسن وجه اب
وحسن الوجه وحسن وجه الاب وحسن وجه وحسن وجه اب والحسن الوجه والحسن وجه
الاب والحسن وجهه والحسن وجه ابيه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن وجها والحسن

وجه ابيه والحسن [19] وجها والحسن [20] وجه اب والحسن [21] الوجه والحسن [22] وجه الاب وذلك
كله مستفاد من قول الناظم فارفع بها وانصب وجر مع ال ودون ال مصحوب ال وما
اتصل بها مضافا او مجردا ولا تجرر بها مع ال سما من ال خلا ومن اضافة لتاليها
وما لم يخل فهو بالجواز وسما واوصل بعض المتاخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها
الى اربعة عشر الف صورة ومائتين وست وخمسين صورة وذلك انه جعل الصفة اما
بال او لا فهذه حالتان ومعمولها اما بال او مضاف او مجرد والمقرون بال نوع واحد كا
لحسن الوجه والمضاف ثمانية انواع الاول مضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني
مضاف الى مضاف الى ضميره حسن وجه ابيه والثالث مضاف الى المعرف بال نحو حسن
وجه الاب والرابع مضاف الى مجرد نحو وجه اب والخامس مضاف الى ضمير مضاف
الى مضاف الى ضمير الموصوف ونحو جميلة انفه من قولك مررت بامراة حسن وجه
جاريتها جميلة انفه والسادس مضاف الى ضمير معمول صفة اخرى نحو جميل خالها من
قولك مررت برجل حسن الوجه جميل خالها والسابع مضاف الى موصول نحو الطيبي
كل ما التاثت به الازر من قوله نغر بها قبل الاخيار منزلة والطيبي والثامن مضاف
الى موصوف بجملة نحو انت رجلا جبيه سنا الارمح يطعن به والمجرد من الاضافة والاتي يشمل
ثلثة انواع الموصول نحو قوله اسيلات ابدان دقاق خصورها وثيرات ما التفت عليه المازر
والموصوف نحو جمانوال العدو من قوله تزور امرا جمانوال العدو لمن اتى مستكفيا ازمة
الدهر وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنا عشرة صورة مضروبة في حالتي تنكير
الصفة وتعريفها تصير اربعة وعشرين وكل من هذه الاربع والعشرين مضروبة في ثلاثة
احوال الاعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة وتضم اليها صورة ما اذا كان معمول الصفة

ضميرا وهي ثلاث الاولى ان يكون مجرورا وذلك اذا باشرته الصفة المجردة من ال نحو
قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية ان تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من ال
نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة ان يتصل به ولكن يكون الصفة بال كقولك
الحسن الوجه الجميلة والضمير في هاتين الصورتين منصوب فصارت خمسا وسبعين والصفة
اما ان تكون لمفرد مذكرا ولمثناة او لمجموعة جمع سلامة او جمع تكسير او لمفرد مؤنث او
لمثناة او لمجموعة جمع سلامة او جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة واذا
نقل الصفة الى مرفوعه ومنصوبه ومجروره وضربتها في الستمائة تصير الفا وثمانمائة
واذا نوعت الصفة الخامس وجه آخر الى مفرد مذكر ومثناة ومجموعة والى مفرد مؤنث
ومثناة ومجموعة كانت ثمانيا فاذا ضربت فيها الالف والثمانمائة تصير اربع عشر الفا و
اربعمائة قال ويستثني من هذه الصور الضمير فانه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة
وجملة صورة مائة واربع واربعون فالباقي اربعة عشر الفا ومائتان وستة وخمسون
بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى هذا باب التعجب وهو
استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره او قل
نظيره قاله ابن عصفور فخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا تعجبا
من الضرب الواقع على زيد وبخفاء سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب في شيء منها
لقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر الخروج عنها ما يكثر نظيره في الوجود ولا
يستعظم فلا يتعجب منه وللتعجب عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان
العرب فمن الكتاب نحو قوله تعالى كيف تكفرون بالله وكنتم امواتا فاحياكم ومن السنة
قوله صلى الله عليه وسلم لابي هريرة رضي الله عنه سبحان الله ان المومن لا ينجس ومن

كلام العرب قولهم لله دره فارسا وانما لم يبوب لها في النحو لانها لم تدل على التعجب
بالوضع بل بالقرينة والمبوب له منها في النحو صيغتان اثنتان موضوعتان له احداهما
ما افعله نحو ما احسن زيدا واليهما اشار الناظم بقوله بافعل انطق بعد ما تعجبا والكلام
فيهما في شيئين في ما وافعل فاما ما التعجبية فاجمعوا على اسميتها لان في احسن ضميرا
يعود عليها اتفاقا والضمير لا يعود الا على الاسما واجمعوا ايضا على انها مبتدا لانها مجردة عن
العوامل اللفظية للاسناد اليها واما ما روي عن الكسائي انها لا موضع لها من
الاعراب فشاذ لا يقدح في الاجماع ثم بعد الاتفاق على انها اسم مبتدا اختلفوا في
معناها فقال سيبويه وجمهور البصريين نكرة تامة بمعنى شيء وابتدا بها لتضمنها معنى هي
التعجب كما قالوا في قول الشاعر عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك
القضية اعجب وما بعدها من الجملة الفعلية خبر موضعه رفع وقال الاخفش
هي اي ما معرفة ناقصة اي موصولة بمعنى الذي وما بعدها من الجملة الفعلية
صلة لها فلا موضع له من الاعراب او نكرة ناقصة اي نكرة موصوفة بمعنى شيء
وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها فمحله رفع تبعا لمحل ما وعليهما اي على قولي
الاخفش من التعريف والتنكير الناقصين فالخبر اي خبر المبتدا الذي هو ما التعجبية
محذوف وجوبا اي الذي او شيء احسن زيدا شيء عظيم ورد بانه يستلزم مخالفة
النظائر من وجهين احدهما تقديم الافهام بالصلة او بالصفة وتاخير الابهام بالتزام
حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام افهاما وابهاما تقديم الابهام والثاني
التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروي عن الاخفش قول ثالث موافق لقول
سيبويه والجمهور وذهب الفراء وابن درستويه الى انها استفهامية ونقل في شرح

التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية افعل فان الاستفهام المشوب
بالتعجب لا يليه الا الاسماء نحو ما اصحاب اليمين والاصح ما ذهب اليه سيبويه واصحابه
لان قصد المتعجب الى الاعلام بان المتعجب منه ذو مزية ادراكها جلي وسبب الاختصاص بها
خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك ان تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك ابهام
متلو بافهام ولا شك ان الافهام حاصل بايقاع افعل على المتعجب منه اذ لا يكون
الا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للابهام واما افعل بفتح العين كاحسن
ففيه خلاف فقال البصريون والكسائي وهشام فعل ماض للزومه مع ياء المتكلم
نون الوقاية نحو ما افقرني الى رحمة الله تعالى وما احسنني ان اتقيت الله ففتحة الياء
في آخره بناء لا اعراب كالفتحة في ضرب من قولك زيد ضرب عمرا وما بعده من
الاسم المنصوب مفعول به كما ان ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فاعراب
ما احسن زيدا مثل اعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف وقال بقية الكوفيين غير الكسائي
وهشام افعل اسم لقولهم اي العرب ما أُحَيسِنه واما أُمَيلِحه بالتصغير ولم يصغر
غيرهما والتصغير من خصائص الاسماء ففتحته التي في آخره اعراب لا بناء كالفتحة
في عندك من قولك زيد عندك وذلك لان مخالفة الخبر للمبتدأ في المعنى تقتضي
عندهم نصبه اي نصب الخبر بخلاف ما اذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا
او مشبها به نحو وازواجه امهاتهم فانه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له يجب ان لا
يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الاعراب والناصب له عندهم معنوي وهو
المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج الى شيء يتعلق به الخبر واحسن انما هو في المعنى
وصف لزيد لا لضمير ما فلذلك نصب وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به لان ناصبه وصف

قاصر فاشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه واجيب بان التصغير في افعل
شاذ ووجه تصغيره انه اشبه الاسماء عموما لجموده وانه لا مصدر له او انهم ذهبوا بتصغيره
الى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله ابو البقاء واشبه افعل التفضيل خصوصا
بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان الا مما استكمل شروطا ياتي
ذكرها وندر حذف همزة افعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما اخيره واما اشره ولما حذفوا
همزة اخيره حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف الف ما ويقول خيره وسمع
الكسائي تخبثه الصيغة الثانية من صيغتي التعجب افعل به بكسر العين نحو احسن
بزيد واليها الاشارة بقول النظم او جيء افعل قبل مجرور بباء واتفقوا على فعلية افعل
لانه على صيغة لا تكون الا للفعل فاما صبح فنادر وفي كلام ابن الانباري ما يدل
على ان افعل اسم قال المرادي ولا وجه له ثم بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته فقال
البصريون جمهورهم لفظه لفظ الامر ومعناه الخبر قوله ومدلول احسن في ما احسن زيدا
من حيث التعجب واحد وهو في الاصل فعل ماض صيغته على صيغة افعل بفتح العين
وهمزته للصيرورة بمعنى صار ذا كذا فاصل احسن بزيد احسن زيد اي صار ذا حسن
البعير اي صار ذا غدة واقلت الارض اي صارت ذا بقل ثم غيرت الصيغة لما
نوية الى الصيغة الامرية فصار احسن زيد بالرفع فقبح اسناد لفظ صيغة الامر
الى الاسم الظاهر لان صيغة الامر لا ترفع الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل
ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ولذلك التزمت زيادتها
صونا للفظ عن الاستقباح بخلافها اي بخلاف زيادة الباء في فاعل الفعل الماضي
نحو كفى بالله شهيدا فيجوز تركها لعدم الاستقباح قوله وهو سجم بمهملتين عند بني

الحسيحا من المهملات اربع مميزة: وقد ع الا تجهزت نعاريا كفى الشيب والاسلام للمرء
ناهيا: فحذف البا من فاعل كفى وقال الفرا والزجاج والزمخشري وابا كيسان وابن خروف
افعل بكسر العين في التعجب لفظا ومعناه الامر حقيقة وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية
والبا للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ثم اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في الفعل
قال ابن كيسان من الكوفيين الضمير للحسن المدلول عليه باحسن كانه قيل احسن يا حسن
بزيد اي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لان ضمير المصدر كالمصدر
لمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة وقال غيره اي غير ابن كيسان من المتقدم
ذكرهم وهم الفرا من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري
والمتاخرين الضمير المستتر في افعل للمخاطب المستدعي منه التعجب وكان القياس ان
يقال في التانيث احسني وفي التثنية احسنا وفي الجمع احسنوا واحسن وانما التزم
افراده وتذكيره واستتاره لانه اي افعل المستتر فيه الضمير كلام جرى مجرى المثل
والامثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة اوجه احدها
استعمال الامر بمعنى الماضي وهما حاملهم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال الامر بمعنى
الماضي وهما حاملهم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعماله افعل بمعنى صار ذا كذا وهو قليل
الثالث زيادة البا في الفاعل فرد ابن مالك قول الفرا وموافقيه باربعة اوجه
احدها انه لو كان امرا لزم ابراز ضميره الثاني انه لو كان امرا لم يكن الناطق به متعجبا كما
لا يكون الامر بالحلف ونحوه حالفا ولا خلاف في كونه متعجبا الثالث انه لو كان مسندا
الى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو احسن بك الرابع انه لو كان امرا لوجب له
من الاعلال ما وجب لاقم وابن ونحو وحذف البا اذا كان المتعجب منه ان المصدرية

وصلتها لقوله واحبب البنا ان تكون المقدما في بان تكون دون ان المشددة و ان
صلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به انْ عن انّ ونظيره عسى ان يقوم قاله
الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو
كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي افعل بغير فا جاز والتحويل الثاني الى صيغة فعل
فتقول احسنت رجلا واكرمت رجلا بمعنى ما احسنك وما اكرمك وزاد بعضهم اسم
التفضيل متمسكا بقول سيبويه ان افعل وما افعله وافعل به في المعنى واحد مسئلة
لا يتعجب الا من معرفة او نكرة مخصصة نحو ما احسن زيدا وما اسعد رجلا اتقى الله لان
المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما اسعد رجلا من الناس لانه لا فائدة في
ذلك ويجوز حذف المتعجب منه اذا كان ضميرا في مثل ما احسنه ان دل عليه دليل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف ما منه تعجبت استبح ان كان عند الحذف
معناه يصح كقوله وهو علي بن طالب كرم الله وجهه جزى الله عني والجزاء بفضله
ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي اعفها واكرمها وفي مثل افعل به الا ان كان افعل بكسر
العين معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو اسمع بهم وابصر اي بهم
وقوله اعزز بنا واكفف ان دعينا يوما الى نصرة من يلينا اي واكفف بنا وانما حذف
للدليل مع كونه فاعلا لان لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافا للفارسي و
جماعة ذهبوا الى انه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك
زيد كفى به كاتبا زيد كفى كاتبا ورده ابن مالك بوجهين احدهما لزوم ابرازه حينئذ في
التثنية والجمع والثاني ان من الضماير ما لا يقبل الاستتار كنا من اكرم بنا فان لم يدل
عليه دليل لم يجز حذفه اما في ما افعله فلعروه اذ ذاك عن الفائدة فانك لو قلت

ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما إلا أن معناه أن شيئا صيّر الحسن واقعا على مجهول و
هذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو أفعل به فلا يحذف منه المتحدث عنه
لغير دليل لأنه فاعل وأما قوله وهو عروة ابن الورد فذلك إن يلق المنية يلقها
حميدا وإن يستغن يوما فأجدر فحذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله أي
فأجدر به حميدا فشاذ وقليل مثله وكل من هذين الفعلين وهما ما أفعله وأفعل
به ممنوع التصرف اتفاقا قاله ابن مالك وإليه أشار في النظم بقوله وفي كلا الفعلين
قدما لزما منع تصرف بحكم حتما وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فيقول ما يحسن
زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع وليس أفعل أمرا من أفعل
لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور لأنها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل
فالأول وهو ما أفعله نظير تبارك وعسى وليس في الجمود وفي ملازمة المضي و
الثاني وهو أفعل به نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم في الجمود وفي ملازمة
صيغة الأمر وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع
ولم يوضع مسألة ولعدم تصرف هذين الفعلين الدالين على التعجب امتنع أن
يتقدم عليهما معمولهما وامتنع أن يفصل بينهما وبين معمولهما بغير ظرف ومجرور
لا تقول ما زيدا أحسن بتقديم معمول أحسن عليه ولا تقول بزيد أحسن بتقديم معمول
أحسن عليه وإن قيل إن بزيد مفعول به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف
وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وفعل هذا الباب لن يقدما معموله وكذلك لا تقول
ما أحسن يا عبد الله زيدا بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ
من كلام الشارح وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما وفي الكلام

الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا
أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا أي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي
الأرض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى ولا تقول أحسن لولا بخله بزيد
بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا
حجة له على ذلك وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن إحسانا زيدا ومنعه الجمهور
لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا
زيدا وأحسن راكبا بزيد واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور حال كونهما متعلقين
بالفعل الدال على التعجب والصحيح الجواز للتوسع فيهما وإليه أشار الناظم بقوله وفصله بظرف
أو بحرف جر مستعمل والخلف في ذلك استقر فذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين
إلى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين
إلى الجواز لقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله
وهو أوس بن حجر أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا
ففصل بإذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو أن وصلتها وليس لسيبويه في ذلك
نص ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا قال ابن
مالك في شرح التسهيل نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك فلا
يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفا وأحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل
ومعموله بمعمول معموله **فصل** وإنما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط
أحدها أن يكون فعلا مبنيا من الاسم نحو الجلف بالجيم وهو في الأصل الدن إلا أنه
وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد جلف كفرح جلفا وجلافة انتهى فإذا ثبت

التعجب

فلا

رفعلا فيبنى من فعله الحمار وهو الحيوان المعروف فلا يقال ما اجلفه اي اجفاه
وفيه ما تقدم عن القاموس ولا يقال ما احمره اي ابلده وشذ ما اذرع المراة اي ما
اخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع
كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في التسهيل على الفتح وقال ابن القطاع
في الافعال ذرعت المراة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم
ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوه من قولهم
هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو جدير بكذا والمعنى فيهما ما احقه بكذا ولا فعل لهما
الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد ولا ثلاثي
ان يكون الفعل الا ثلاثيا فلا مزيد بحرفين او ثلاثة نحو دحرج وتدحرج وضارب و حرف او
انطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه اما ما اصوله
اربعة فلانه يؤدي الى حذف بعض الاصول في اخلاله بالدلالة واما المزيد فلانه يؤدي الاصول
الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك لو بنيت افعل من ضارب وانطلق و
واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة و
المطاوعة والطلب الا افعل فقيل يجوز بناؤهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة
فيه للنقل ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه
وقيل يمتنع مطلقا الا ان يشذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والا
خفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة
لغير النقل نحو ما اظلم الليل وما اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب
نوره واليه ذهب ابن عصفور قال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولا ذهب اليها حاكٍ

ويكفيه في الرد مخالفته للاجماع بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم اطال
في الرد عليه وشذ على هذين القولين وهما المنع مطلقا والمنع فواحد شي التفصيل
ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد الى
المتعدي الى اثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة اوجه احدها الاقتصار على
الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه احد المفعولين
مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد عليهما
المفعول الاخر منصوبا بالمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما
اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة
اذا لم يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاه الفقراء المعروف وتقدير
المحذوف عند البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب
من الثلاثي المزيد اذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى فذهب
ابن السراج وطائفة الى الجواز لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى
المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي ومليء وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة
الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد
موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها الغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك
باشد واشد ونحوهما وشذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله وما املأ
القربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلأت وما افقرني الى عفو الله وما اغناني عن
الناس ان قنعت لانهما من افتقر واستغنى وان كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ
بمعنى امتلأ وفقر بمعنى افتقر بضم القاف وكسرها وغني بمعنى استغنى لندوره وشذ ما

احضره لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سيأتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث

ان يكون الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على

وجهين احدهما يكون لخروج الفعل على طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان

كنعم وبئس والثاني ان يكون لمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره وان كان باقيا

على اصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغني عن ماضيهما

بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس ويذر ويدع فلا يقال

ما انعمه وابأسه وانعم به وابئس به وهما باقيان على معناهما من الثناء المدح والذم

ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون معناه

قابلا للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت

بالنسبة الى شخص واحد في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فيقول ما

اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم الاربعاء وما احسنه وما اقبحه وتقول ما اعلمه يوم اقبحه

بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجمع فلا يبنيان من نحو فني ومات لانه لا

مزية فيه لبعض فاعليه على البعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا يكون الفعل مبنيا

للمفعول تحويلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر ما قبل

اخره فلا يقال ما اضرب زيدا او اضرب بزيد التعجب من الضرب الذي وقع على

زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين

الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما

كان ملازما للصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا اي

تكبر فيجيز التعجب منه لعدم اللبس فيقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا

على ذلك ابن مالك وولده بناءً على ان علة المنع خوف الالتباس واما من
جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق بجامع ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه
فينبغي ان لا يستثني شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على ان التعجب فيه من فعل
مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل تاما
فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما
اكون زيدا قائما بنصب الجزء ولا بجره باللام لتغيير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب
الكوفيون الى جواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون لزيد لاخيك دون ما اكون
زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما اكون زيدا قائما وهو مبني على ما اصلهم
من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم ولم يات بذلك سماع
الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء كان ملازما
للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازما للنفي ايضا قاله ابن
مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الابيات قال ابو علي القالي
في نوادره انشدنا ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا
اروى به فاعيج اي انتفع به واما عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته
مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه
وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط الثامن ان لا يكون اسم
فاعله على وزن افعل فعلاء بالمد فلا يبنيان من نحو عرج فهو اعرج من
العيوب وشهل فهو اشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة وخضر الزرع
فهو اخضر من الالوان ولمي فهو المى من الحلى واختلف في المنع من ذلك

فقيل لان حق صيغة التعجب ان يبني من الثلاثي المحض واكثر افعال الالوان و
الخلق انما تجي على افعل بسكون الفاو بزيادة مثل اللام نحو اخضر فلم يبن فعلا التعجب
في الغالب مما كان منهما ثلاثيا اجرا للاقل مجري الاكثر وقيل لان الالوان والعيوب
الظاهرة جرت مجري الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وساير الا
الاعضا في عدم التعجب منها وقيل لان بنا الوصف من هذا النوع علي افعل ولم يبنا
منها افعل التفضيل لئلا يلتبس احدهما بالآخر ولما امتنع صوغ افعل التفضيل منه
امتنع صوغ فعلي التعجب منه لجريانهما مجري واحد في امور كثيرة ولتساويهما في الوزن
والمعني وهذه الشروط مستفادة من قول النظم وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل
فضل تم غير ذي انتفا وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا
فهذه سبعة شروط ولو خذ الثامن من قوله ذي ثلاث فانه نعت لمحذوف تقديره
من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو ان لا يستغني عنه بالمصوغ من غيره
نحو قال من القايلة فانهم لا يقولون ما اقيله استغنا بقولهم ما اكثر قايلته ذكره سيبويه
ونحو سكر وجلس وقعد ضد قام فانهم لا يقولون ما اسكره واقعده واجلسه استغناء
بقولهم ما اشد سكره واكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام و
غضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكي سيبويه ما انومه وقد قالت العرب هذا
نوم من قيل فصل ويتوصل الي التعجب من الزوايد علي ثلاثة ومما وصفه علي افعل
فعلا بما اشد ونحوه كما اقويها وما اضعف وما اكثر وما اقل وما اعظم وما احقر وما اكبر
وما احسن وما اقبح وما اشبه ذلك وينصب مصدر ما زاد علي الثلاثة وما وصفه
علي افعل فعلا بعده اي بعد اشد ونحوه او باشدد ونحوه كاضعف واكثر واقل واعظم

وما اصغر
اي مصدرها

واكبر واصغر واحسن واقبح وما اشبه ذلك ويجر مصدرهما بعده اي بعد اشدد
ونحوه بالباء لزوما فتقول على الاول ما اشد واعظم دحرجته او الطلاقة في الزوا
على الثلاث او حمرته او عرجه مما الوصف منه على افعل فعلا وتقول على الثاني اشدد
او اعظم بهما اي بدحرجته والطلاقة وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم
واشدد او اشد او شبههما يخلف ما بعض الشروط عدما ومصدر العادم بعد ينتصب
وبعد افعل جره بالباء يجب وكذا المنفي والمبني للمفعول يتوصل الى التعجب منهما
باشد ونحوه او باشدد ونحوه الا ان مصدرهما اي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني
للمفعول يكون مؤولا بان والفعل المنفي وما والفعل المبني للمفعول لا صريحا نحو ما اكثر
ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب بالبناء للمفعول واشدد بهما اي بان لا يقوم وبما ضرب فيأتي
بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح اما في المنفي فليتمكن من ان يستعمل معه النفي
وان يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه واما المبني للمفعول فليبقى لفظ
النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو امن
اللبس جاز ايلاؤه المصدر الصريح نحو ما اسرع نفاس هند واسرع بنفاسها قاله
الشارح واما الفعل الناقص فان قلنا له مصدر وهو الصحيح فمن النوع الاول فيؤتى
له بمصدر صريح وان لا نقل له مصدر فمن الثاني فيؤتى له بمصدر مؤول نقول على
الاول ما اشد كونه جميلا او نقول على الثاني ما اكثر ما كان محسنا واشدد واكثر
بذلك اي بكونه جميلا وبما كان محسنا واما الجامد نحو نعم وبئس وبدع ويذر والذي
لا يتفاوت معناه نحو مات وفني فلا يتعجب منهما البتة فلا يتوصل الى التعجب
منهما بشيء اما الجامد فلانه لا مصدر له فينصب او يجر واما الذي لا يتفاوت معنى

فانه وان كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل الا ان اريد وصف زايد عليه فيقال في الخوخات زيد ما افجع موته كما يرشد اليه كلام الشارح ولا يخص التوصل باشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فيقول ما اشد ضرب زيد عمرو وما ورد من بنا فعلي التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لا يقاس عليه وتقدمت امثلته في كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها في النظم بقوله وبالندور احكم لغير ما ذكر ولا تقس على الذي منه اثر هذا باب نعم وبئس وهما لانشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفي كيفية حكاية الخلاف في حقيقتهما طريقان احدهما انهما فعلان عند جميع البصريين والكسائي من الكوفيين بدليل اتصال تاء التانيث الساكنة بهما عند جميع العرب في الحديث من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت ومن اغتسل فالغسل افضل وقول بئست المراة حمالة الحطب واسمان عند باقي الكوفيين بدليل دخول حرف الجر عليهما في بعض قول العرب وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء وبرها سرقه وقول الاخر وقد سار الى محبوبته على حمار بطي السير بئس السير على بئس العير واجيب بان الاصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وبئس السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته واقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر في الحقيقة انما دخل على اسم محذوف الطريق الثانية وهي التي حررها ابن عصفور في تصانيفه المتاخرة فقال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين في ان نعم وبئس فعلان وانما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد اسنادهما الى الفاعل فذهب البصريون الى ان نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائي الى ان قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان للمذموم وهما في الاصل

وافجع بموته

الجر في

يحكيان بمنزلة تابط الشر افنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم م

جملتان محكيتان نقلتا عن اصلهما وسمي بهما وذهب الفراء الى ان الاصل في نعم
الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذي هو رجل واقيمت
الصفة التي هي الجملة من نعم وبئس وفاعليهما مقامه فحكم لهما بحكمه فنعم الرجل
وبئس الرجل عنده اسمان رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد
قول الكسائي والفراء انهم لا يقولون ان نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما
والطريق الاولى هي المشهورة واصحها ان نعم وبئس فعلان جامدان وعلى ذلك
جرى الناظم فقال فعلان غير متصرفين نعم وبئس اي انهما لا يتصرفان للزومهما انشاء المدح
والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضي وصارتا
للانشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل اذا اصاب نعمة وبئس منقولة من
قولك بئس الرجل اذا اصاب بؤسا ويجوز فيهما اربع لغات فتح الاول وكسر
الثاني على الاصل المنقول منه وفتح الاول او كسره مع سكون الثاني وكسرهما
عند بني تميم فلا يجيز الجار لوزنه فيهما الا الاصل قاله الخضراوي في اول شرح
الايضاح رافعان لفاعلين عند البصريين والكسائي واما عند جمهور الكوفيين
القائلين باسميتهما بعد فقال ابن العلج في البسيط ينبغي ان يكون المرفوع بعد
هما تابعا عندهم لنعم اما بدلا او عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح وكانك قلت
الممدوح الرجل زيد معرفين بال الجنسية على احد القولين او العهدية على القول
الاخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين احدهما انها للجنس حقيقة فالجنس
كله ممدوح او مذموم والمخصوص مندرج تحته لانه فرد من افراده ثم نص عليه
كما نص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب لسيبويه ورد بانه

وبئس الرجل عمرو ورجل نعم الرجل زيد

التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني انها للجنس مجازا
لا انك لم تقصد الا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف
القائلون بالعهد على قولين ايضا احدهما انها للمعهود ذهني وهي مثارها الى ما في
الاذهان في حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم و
الثاني انها للعهد في الشخص الممدوح كانك قلت زيد نعم هو قاله ابن ملكون و
الجوليقي ومثالهما نحو نعم العبد وبئس الشراب او معرفين بالاضافة الى ما
قارنها اي ال نحو نعم دار المتقين وبئس مثوى المتكبرين او معرفين بالاضافة
الى مضاف لما قارنها كقوله وهو ابو طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم: فنعم ابن
اخت القوم غير مكذب : زهير حسام مفرد من حمايل فغير حال وزهير مخصوص بالمدح
مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله او خبر لمبتدا محذوف وحسام مفرد خبر ثانيا لمبتدا
محذوف اي هو حسام مفرد لا نعتان لزهير لان المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر
الناظم على قوله رافعان اسمين مقارني ال او مضافان لما قارنها او رافعان
لفاعلين مضمرين مستترين وجوبا في نعم وبئس مفسرين بتمييز لكل منهما مطابق
لهما في المعنى قابل ال مذكور غالبا والى ذلك اشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا
يفسره مميز نحو بئس للظالمين بدلا ففي بئس للظالمين بدلا ففي بئس ضمير مستتر فيها
مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو اي البدل وقوله في نحو
هرم ابن سنان نعم امرا هرم لم تعر نائبة الا وكان لمرتاع بها وزرا ففي نعم ضمير
مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرا تمييز مفسر له والتقدير نعم هو اي المرء و
هرم مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم ان فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن

فعصفور التقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث
فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز لبقاء الابهام
ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولانه كالعوض من الفاعل ثم قال الا ان يعوض عنه
شيء كالذي في الحديث انتهى واراد بالحديث قوله صلى الله عليه وسلم من توضأ
يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على ان التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر انه لا بد ان
يكون مما يقبل ال فلا يكون مثلا وغيرا وافعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري
ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما واجاز المبرد وابن السراج والفارسي ان
يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر توكيدا كقوله * نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت * رد التحية نطقا
او ايماء * فجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة ومنعه سيبويه والسيرافي
مطلقا سواء افاد معنى زائدا على الفاعل ام لا ووجهه ان التمييز لرفع الابهام ولا
ابهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بامرين الاجماع على جواز له من الدراهم
عشرون درهما وفي التنزيل ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال ابو طالب
ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا والثاني انه قد جاء في الباب
كقول جرير يهجو الاخطل والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا وما قاله سيبويه يتعين
ولا حجة فيما اورده عليه في الوجه الاول لانه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه
وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة وقيل ان افاد التمييز
معنى زائدا على الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما والا فلا يجوز وصححه ابن عصفور فالاول
كقوله وهو ابو بكر الاسود المعروف بابن شعوب * تخيره فلم يعدل سواه * فنعم المرء
من رجل تهامي * فجمع بين الفاعل المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد افاد الظاهر وهو

التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة الى تهامة بكسر التاء وهي اسم
لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة اليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي
بفتحها فان كسرت شددت ياء النسب وان فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم
الفتاة فتاة والى ذلك اشار الناظم بقوله وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم
قد اشتهر واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس اذا وقع بعدها جملة فعلية او اسم
مفرد على قولين فقيل هي فاعل فيهما ثم ان وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة
ناقصة اي موصولة والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما في نحو نعما يعظكم
اي نعم الذي يعظكم به وهو منقول عن الفارسي وان وقع بعدها مفرد فهي معرفة
تامة كما في نحو فنعما هي اي نعم الشيء هي وكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه
والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء في الصدقات ثم حذف المضاف
واقيم عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وقيل هي تمييز فيهما فهي نكرة موصوفة
بالجملة الفعلية في المثال الاول وهو مذهب الاخفش ونكرة تامة في المثال الثاني
وهو نعما هي لعدم الجملة والى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية اشار الناظم بقوله وما
مميز وقيل فاعل في نحو نعم ما يقول الفاضل وبسط القول في ذلك ان يقال اعلم ان ما هنا
على ثلاثة اقسام مفردة اي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية قال
فالاولى نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما
فالمخصوص محذوف اي نعم الشيء الدق او نعم شيئا الدق والثانية المتلوة
بمفرد نحو فنعما هي وبئس ما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة اقوال معرفة تامة فاعل
نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها

~~فاعل نكرة تامة بتمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما او يما~~
فاعل وهو قول الفرا وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو فنعما يعظكم به بئسما اشتروا
واوفيها عشرة اقوال ومرجعها الى اربعة احدها انها نكرة في موضع نصب على التمييز و
الثاني انها في موضع رفع على الفاعلية والثالث انها المخصوص والرابع انها كافة
فاما القايلون بانها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة اقوال الاول انها نكرة
موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الاخفش والزجاج والفار
سي في احد قوليه والزمخشري وكثير من المتاخرين والثاني انها نكرة غير موصوفة و
الفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث انها تمييز والمخصوص ما اخرى
موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفرا قال المرادي و
نقل عن الكسائي واما القايلون بانها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على
خمسة اقوال الاول انها اسم معرفة تام اي غير مفتقر الى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص
محذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني انها موصولة
والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث انها موصولة
والفعل صلتها مكتفى بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن
الفرا والفارسي والرابع انها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند اليه والمسند
الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس انها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف
واما القايل بانها المخصوص فقال انها موصولة والفاعل مستتر وما اخرى محذوفة هي التمييز
وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفرا واما القايل بانها كافة فقال ان ما كفت
نعم عن الفاعل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية فصل ويذكر

المخصوص وهو المقصود بالمدح او الذم بعد فاعل نعم وبئس الظاهر او بعد التمييز فيقال
نعم الرجل او رجلا ابو بكر وبئس الرجل او رجلا ابو لهب هذا هو الغالب وسره انه لما كان نعم
وبئس للمدح العام والذم العام الشايعين في كل خصلة محمودة او مذمومة المستبعد
تحققهما سلكوا بهما في الامر العام طريق الاجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير فجاؤا
بعد الفاعل بما يدل على المخصوص بالمدح والذم حتى يتوجه المدح والذم الى المخصوص اولا
على سبيل الاجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم
اليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوي الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الا
الاستبعاد واختلف في رفع المخصوص فقيل هو مبتدا والجملة قبله خبره ولا يجوز غير ذلك عند
سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا ويجوز ان يكون خبر المبتدا واجب
الحذف اي الممدوح ابو بكر والمذموم ابو لهب وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد و
ابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدا حذف
خبره واليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل واليه ذهب ابن كيسان و
اقتصر في النظم على القولين الاولين فقال ويذكر المخصوص بعد مبتدا وخبر اسم ليس
يبدو ابدا ومن غير الغالب انه قد يتقدم المخصوص على نعم وبئس فيتعين كونه مبتدا على
القول بفعليتهما والجملة بعده خبره نحو زيد نعم الرجل وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول
باسميتهما ان تكونا مبتداين والمخصوص الخبر وبالعكس وقد يتقدم في الكلام ما
شئ يشعر به اي بالمخصوص بالمدح او الذم فيحذف المخصوص جوازا للعلم به نحو انا وجدناه
صابرا نعم العبد اي هو اي ايوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير ايوب لتقدم ذكره
في قوله تعالى واذكر عبدنا ايوب والى ذلك اشار الناظم بقوله * وان يقدم مشعر به كفى

ولعين منه اتيا من حذف المخصوص قول الناظم العلم نعم المقتنى والمقتفى وانما
ذلك من التقديم للمخصوص لا من حذفه هذا اذا رفعنا العلم على الابتدا اما اذا جعلناه
خبر المبتدا المحذوف تقديره هذا العلم على حد سورة انزلناها اي هذه السورة او مفعولا
لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم
فصل وكل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الو[صف]
منه على افعل فعلا صالح للتعجب منه فانه يجوز استعماله على فعل بضم العين اما
بالاصالة كظرف وشرف او بالتحويل بان يكون في الاصل مفتوح العين فيضمن وانما
حولت ليلتحق بالغرائز ولتصير قاصرة كنعم وحكم المتضاعف ان يدغم نحو حبّ ونحو المثل
كما سياتي وحكم معتل العين واللام ان كان من باب قوة قلب الضمة كسرة فتقلب الواو
الثانية ياء نحو قوي او من باب شوي قلب الياء واوا والضمة قبلها ثم تقلب فيه ما
فعل في قوة ويجوز فيهما الاسكان نحو قوي وشوي ولا يدغم لعروض الاسكان والاجوف
يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سرو ويجوز تسكينه والمفتوح
والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع
الى فعل بضم العين لعدم السماع ثم بعد ضم العين اصالة او تحويلا قال الفارسي
والاكثرون انه يجري حينئذ مجرى نعم وبئس في افادة المدح والذم وفي حكم الفاعل الظاهر
والمضمر وحكم المخصوص من وجوب الرفع وجواز حذفه اذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه
تقول في المدح فهم الرجل زيد وفهم رجلا زيد وفي الذم خبث الرجل عمرو وخبث رجلا
عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعل فعلا
من ذي ثلاثة كنعم مسجلا ومن امثلته ساء الحد وهو المنبه عليه في النظم بقوله واجعل

كضرب وقيل او مكسورها كعلم وفهم بضم العين ٢

كبئس ساء فانه في الاصل سوء بالفتح من السوء ضد السرور من ساءه الامر يسوءه
اذا احزنه فهو متعد متصرف حول الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا
قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا في بئس تقول في الفاعل المعرف بال ساء الرجل ابو جهل
وفي المضاف الى المعرف بال ساء حطب النار ابو لهب وفي المضمر المفسر بالتمييز ساء
رجلا وفي التنزيل وساءت مرتفقا ففي ساء ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود الى
النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف اي نار مرتفق لان التمييز لابد وان يكون عين
المميز في المعنى والمرتفق المتكأ وفيما يحتمل الفاعلية والتمييز ساء ما تحكمون فيجري في
ما الخلاف المتقدم فان جعلناها فاعلا فهي معرفة ناقصة اي ساء الذي تحكمونه وان
جعلناها تمييزا فهي نكرة موصوفة اي ساء شيئا تحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف
وقال الاخفش والمبرد يجري فعل المضموم العين في المدح والذم مجرى فعل الدال
على التعجب فلا يلزم فاعله ال والاضمار وهو الصحيح وعلى هذا يجوز لك في فاعل فعل الذي
ان تاتي به اسما ظاهرا مجردا عن ال وان تجره بالباء الزائدة تشبيها بفاعل افعل في
التعجب وان تاتي به ضميرا مطابقا لما قبله فالظاهر المجرد من ال نحو فهم زيد جهلا على
ما فهم زيد والمجرور بالباء وهو الاكثر نحو حسن بزيد جملا على احسن بزيد وسمع من العرب
مررت بابيات جاد بهن ابياتا وجدن ابياتا حكاه الكسائي بزيادة الباء في الفاعل
اولا وتجرده منها ثانيا واصل جاد بهن ابياتا جدن ابياتا من جاد الشيء جودة اذا
صار جيدا واصل جاد جود بفتح العين حول الى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب و
زيدت الباء في الفاعل وعوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بهن و ابياتا تمييز وجدن
ابياتا على الاصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وابياتا تمييز وفي كل منهما

الجمع بين الفاعل والتمييز وقال الطرماح حب بالزور الذي لا يرى منه الا صفحة او لمام
اصله حبب الزور بفتح الزاي اي بمعنى الزائر فراد الباقي الفاعل حملا على حبب بالزور
وضم الحا لان فعل المذكور يجوز فيه ان يسكن عينه وان ينقل حركتها الى فائه ولو كانت
الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل فيقول ضرب الرجل بفتح الضاد وسكون الرا وضرب
الرجل بضم الضاد وسكون الرا وصفحة كل شي جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر و
تشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الاذن والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سوى ذا
ارفع بحب او فجر بالبا وشال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون
كرموا رجالا حملا على ما اكرمهما رجلين وما اكرمهم رجالا **فصل** ويقال في المدح حبذا
وفي الذم لا حبذا قال الشاعر الا حبذا عاذري في الهوى ولا حب ذا العاذل الجاهل
فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر الا حبذا اهل الملا غير انه اذا ذكرت مي فلا حبذا
هيا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثل نعم حبذا قال وان ترد ذما فقل لا حبذا
ودخول لا في الذم على حب ذا لا يخلو من اشكال لان لا لا تدخل على فعل ماض جامد
ولا تعمل في اسم اذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة اذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت
عليه الا على قول ابي الحسن وابي العباس وهو ضعيف ومذهب سيبويه ان حب فعل
ماض وذا فاعل واليه اشار الناظم بقوله فاعل ذا وانهما باقيان على اصلهما
من كونها جملة فعلية ماضوية لان الاصل عدم التغيير ولا قتصارهم على حب اذا عطف
على حبذا القول فحبذا ربا وحب دنيا اي وحبذا دنيا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا
ذلك بنحو اذما واخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه
وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام

سيبويه والخليل لان سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة
نحو لولا وهو اسم مرفوع الا ترى انك لا تقول للمؤنث حبذه هي والمخصوص على هذا
مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الاشارة وقيل مبتدا محذوف
الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل
فصار الجميع فعلا ماضيا وما بعده من المخصوص فاعل والجملة فعلية وقيل ركبا وغلبت
الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده من المخصوص خبره والجملة اسمية
واصل الخلاف قولان التركيب وعدمه ويتشعب عن التركيب قولان فعلية الجميع او
اسميته ولكل دليل على مدعاه واستدل مدعي التركيب بافراد الاشارة وبلزوم
الافراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة الفعلية وهو الاخفش وخطاب
في تغليب الجزء الاول وتغليب الاكثر حروفا وسلامة مدعيها مما لزم مدعي الاسمية من
شذوذ تخالف الخبر والمخبر عنه ومن تفسير ما لا يبين مبهم وهو الممدوح بقولهم لا تحبذه
فجاؤوا لها بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج
في اصوله والسيرافي في شرح الكتاب بان الاسم اشرف ويستقل به الكلام ولقوة
التركيب كثر دوا ما تحبذه فمضارع حبذه اذا قال له حبذا واختلف القائلون بعدم
التركيب في علة كونه لا يتغيرا عن الافراد والتذكير بل يقال حبذا هند وحبذا الزيدان
في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث او حبذا الزيدون في جمع الذكور او الهندات
ات في جمع الاناث على ثلاثة اقوال فقال ابن مالك لان ذلك كلام جرى مجرى المثل
السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الاول كما في قولهم الصيف ضيعت
اللبن يقال لكل احد مذكرا كان او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا بكسر التاء وافرادها لانه

في الاصل خطاب لامراة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها
رجل شاب فقير فبعثت الى زوجها الاول تستروفه فقال هذا والصيف منصوب على
الظرفية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده
فقال ابن كيسان لان المشار اليه مصدر مضاف الى المخصوص محذوف اي حبذا
حسن هند وكذا الباقي ورده ابن العلج بانه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي
في البغداديات لان ذا جنس شايع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا
لجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا فلا يتقدم المخصوص على حبذا فلا يقال زيد حبذا كما يقال
زيد نعم الرجل لما ذكرنا من انه كلام جرى مجرى المثل والى ذلك اشار الناظم بقوله واو
ذا المخصوص ايا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا وقال ابن باشاذ انما امتنع تقديم
المخصوص على حبذا لئلا يتوهم ان في حب ضميرا مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص
وان ذا مفعول به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي ان يكون المنع من اجله
ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم تنبيه اذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب
فعل المضموم العين المتقدم ذكره في الفصل قبله ويجوز في حائه الفتح مع التخفيف و
عدمه والضم بنقل حركة العين اليها كما تقدم من انه يجوز لما بقي على اصله وان
تسكن عينه وان تنقل حركته الى فائه وان لم يكن الفاعل ذا فضمها اكثر منها اذا كان
فاعله والى ذلك اشار الناظم بقوله ودون ذا انضمام الحا كثر فان قلت حبذا
ففتح الحا واجب للتركيب ان جعلتهما كالكلمة الواحدة والا فجائز هذا باب
افعل التفضيل وهو الوصف المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره في اصل الفعل و
اما خير وشر في التفضيل فاصلهما اخير واشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة ابي

فلانة من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر بلال خير الناس وابن
الأخير واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما
لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا
فعل لهما وأما قوله وحب شيء إلى الإنسان ما منعا فضرورة إنما يصاغ أفعل التفضيل
مما صيغ به فعلا التعجب وهو كل فعل ثلاثي متصرف مثبت تام قابل للتفاضل مبني للفاعل
ليس الوصف منه على أفعل فعلاء فيقال من باب ضرب يضرب هو أضرب ومن باب
علم يعلم هو أعلم ومن باب فضل يفضل هو أفضل كما يقال في التعجب منها ما أضربه وأعلمه
وأفضله واضرب به وأعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله صغ من مصوغ
منه للتعجب أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي وشذ بناؤه من اسم عين نحو هو أحنك البعيرين
بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما أي أشدهما أكلا ومن وصف لا
فعل له كهو أقمن به أي أحق بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق وهو ألص من شظاظ
بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين والظاءين المعجمتين اسم
لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص إذا اختفى خفية
فعلى هذا لا شذوذ وشذ بناؤه مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره بنوه من اختصر
ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه وفي
بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن أفعل المذاهب الثلاثة المتقدمة في التعجب فقيل
يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل ومما سمع شذوذا
على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شقي التفصيل هو أعطاهم للدراهم وأولاهم
للمعروف ومما سمع شذوذا على الثاني هذا المكان أقفر من غيره ومما سمع بناؤه من أفعل

المفعول كهو ازهي من ديك بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب
الا مبنيا للمفعول وان كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زهي يزهو اي تكبر فعلى ما
حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لانه من المبني للفاعل وسمع هو اشغل من ذات النحيين
بنوه من شغل بالبنا للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحا المهملة زق
السمن وذات النحيين امراة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في
الجاهلية فاتى خوات بن جبير الانصاري رضي الله عنه قبل اسلامه فساومها
فحلت نحيا منهما فملوا فقالها امسكيه حتى انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال
امسكيه فلما شغل هو اعني بحاجتك بنوه من عني للمفعول وسمع فيه عني كرضي
بالبنا للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه وما وما يوصل به الى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه
يوصل به الى التفضيل صل وجا بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو اشد استخراجا
وحمرة ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد للاثبات فان اشد بابي هنا
ولا بابي هنا وذلك مستفاد من نحو قول الموضح ويجا بمصدر ذلك الفعل تمييزا الا ان
المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح في الحواشي فصل ولاسم
التفضيل ثلاث حالات احدها ان يكون مجردا من ال والاضافة فيجب له حكمان احد
هما في نفسه وهو ان يكون مفردا مذكرا دايما ولو كان مسندا الى مونث او مثنى او
مجموع نحو قولك زيد افضل من عمرو وهند افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو
والهندان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو والهندات افضل من عمرو
ونحو قول الله تعالى ليوسف واخوه احب الى ابينا منا ونحو قوله تعالى قل ان كان
اباؤكم وابناؤكم الاية الى قوله تعالى احب اليكم فافرد في الآية الاولى مع الاثنين ...

~~انظر الى غيره ثم حل الاخر وقال امسكيه فلما شغل~~
يديها حاورها حتى
قضى منها ما اراد وهرب
ثم اسلم فشهد بدرا رضي
الله عنه وسمع ٢
والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما به الى تعجب وصل
لمانع به الى التفضيل ٢

الاية الثانية مع الجماعة ومن ثم اي ومن اجل ان افعل التفضيل اذا تجرد من ال و
الاضافة لزمه التذكير والافراد قيل في اخر بضم الهمزة جمع اخرى انثى آخر بالفتح انه معدول
عن آخر الموازن لافعل التفضيل وليس من باب افعل التفضيل حقيقة لانه لا يدل على
مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب افعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به
وهو اول لانه به انسب لانه اشبهه في الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة
وعلى الالحاق فهو يخالف باب افعل في ثلاثة امور احدها انه يطابق ولو كان نكرة
الثاني انه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث انه لا يضاف ومن ثم ايضا قيل في قول
ابي نواس الحسن بن هاني الحكمي يصف الخمرة كان صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در
على ارض من الذهب انه لحن حيث اتت صغرى وكبرى كان حقه ان يقول كان اصغر و
اكبر بالتذكير واجيب عنه بانه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة
صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق اذا غاب عنكم اسود الليل كنتم كراما وانتم ما اقام
الالائم اي اللئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الالف قاف مكسورة وفي اخره
عين مهملة النفاخات التي تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بابي نواس بنون مضمومة
بعدها واو ولا همزة انه كان له ذوابتان تنوسان على عاتقه والحكم الثاني فيما بعده من جارة افعل ان يؤتى بعده
للمفضول كما تقدم في الامثلة وهي عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع في نحو افضل منه
وابتداء الانحطاط في نحو شر منه واعترضه ابن مالك بانها لا تقع بعدها الى واختار انها
للمجاوزة فان معنى زيد افضل من عمرو جاوز زيد عمرا في الفضل واعترضه في المغني بانها
لو كانت للمجاوزة لصح في موضعها عن ودفع بان صحة وقوع المرادف موقع مرادفه انما
هو اذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فان اسم التفضيل لا يقال

من حروف الجر الا من خاصة وقد يحذف من مع مجرورها للعلم بهما نحو والآخرة خير و
ابقى اي من الحيوة الدنيا وقد جاء الاثبات والحذف في انا اكثر منك مالا واعز نفرا اي
منك والى ذلك اشار الناظم بقوله وافعل التفضيل صله ابدا تقديرا او لفظا بمن ان
جردا واكثر ما يحذف من مع المفضول اذا كان افعل خبرا في الحال او في الاصل فيشمل خبر
المبتدا وخبر كان وان وثاني مفعولي ظن وثالث مفاعيل اعلم نحو زيد افضل وكان
زيد افضل وان زيدا افضل وظننت زيدا افضل واعلمت عمرا زيدا افضل ويقل الحذف
اذا كان افعل حالا كقوله: دنوت وقد خلناك كالبدر اجملا * فظل فؤادي في هواك
مضللا * فاجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك اي دنوت
اجمل من البدر وقد خلناك مثله اي دنوت اجمل من مثله قاله ابن مالك في شرح
التسهيل او اذا كان افعل صفة كقوله وهو احيحة ابن الجلاح: تروحي اجدر ان تقيلي
غدا بجنبي بارد ظليل * فاجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي اي
تروحي واتي مكانا اجدر من غيره بان تقيلي فيه غدا قاله ابن مالك في شرح الكافية
وفيه اشارة الى ان الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشي
واجدر بالجيم اي احق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني ان
الخطاب للفسيل وهي صغار النخل من تروح النبت اذا طال وانه كنى بالقيلولة عن
نموها وزهوها وادعى ان السوابق واللواحق تشهد لذلك وجنبي تثنية جنب مضافا
الى بارد وظليل وهما صفتان لموصوفين محذوفين والاصل بجنبي ماء بارد ومكان
ظليل وحذف العاطف ويجب تقديم من ومجرورها عليه اي على افعل ان كان المجرور
بمن استفهاما لان الاستفهام له صدر الكلام نحو انت ممن افضل والاصل انت افضل ممن

ممن قدم ممن على عامله وهو افضل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان تكن بتلو من
مستفهما فلهما كن ابدا مقدما وتمثيل الموضح احسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن
انت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله باجنبي لان المبتدا اجنبي من الخبر بمعنى
ليس معمولا له على الصحيح وسياتي انه لا يفصل بين افعل ومن بالمبتدا الا انهما بمنزلة المضاف
والمضاف اليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تاخير ما له صدر الكلام عن صدر رتبته لان
ذلك انما يمتنع بالنسبة الى العامل فيه فقط لا مطلقا او كان المجرور بمن مضافا
الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل والاصل انت افضل من غلام من
فقدمت من ومجرورها على افضل لان ما اضيف الى ما له الصدر يستحق التصدير
اضيف الى ما له الصدر قول الامين المحلي في المفتاح عليك بارباب الصدور فمن غدا
مضافا لارباب الصدور تصدرا وقد يتقدم من مع مجرورها على افعل في غير الا
ستفهام وهو الاخبار كقوله وهو جرير اذا سايرت اسماء يوما ظعينة فاسماء من
تلك الظعينة املح والاصل فاسماء املح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها
على املح وهو ضرورة عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى اجاز التقديم نادرا
وردا وذلك لان افعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له ان يتصرف في معموله
بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة الحالة الثانية ان يكون افعل مقرونا
بال فيجب له حكمان احدهما ان يكون مطابقا لموصوفه في التذكير والتانيث والا
فراد والتثنية والجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وتلو ال طبق نحو زيد الافضل و
هند الفضلى والزيدان الافضلان والهندان الفضليان والزيدون الافضلون
او الافاضل والهندات الفضليات او الفضل بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كا

وما احسن ٥

لكبر فيطابق موصوفه لزوما لانه نقص شبهه بافعل التعجب لاقترانه بال ومع
ذلك لابد من ملاحظة السماع قال ابو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه
ولا يستغنى في الجمع والتانيث عن السماع فان الاشرف والاظرف لم يقل فيهما
الاشارف والشرفى والاظارف والظرفى كما قيل ذلك في الافضل والاطول ولكن
الاكرم والامجد قيل فيهما الاكارم والاماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى انتهى
الحكم الثاني ان لا يؤتى معه بمن لان من وال يتنافيان فلا يجتمعان كال والا
ضافة فاما قول ميمون الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فخرج
من ال ومن على زيادة ال في الاكثر او على انها اي من ليست متعلقة بالاكثر الموصوف
بال وانما هي متعلقة باكثر نكرة حال كونه محذوفا مبدلا من الاكثر المذكور بدل
نكرة من معرفة والاصل بالاكثر اكثر منهم او على ان من بمعنى في اي فيهم او لبيان
الجنس اي من بينهم او متعلقة بليس لما فيه من رائحة قولك انتفى واغتفر الفصل
بين افعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز اي عددا والكاثر بمعنى الكثير الحالة
الثالثة ان يكون افعل مضافا فان كانت اضافته الى نكرة لزمه امران
التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد من ال والاضافة لاشتراكهما في التنكير
لكونهما على معنى من والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لمنكور يضف او جردا
الزم تذكيرا وان يوحدا ويلزم في المضاف اليه ان يطابق الموصوف نحو زيد
افضل رجل والزيدان افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امراة والهندان افضل امراتين والهندات افضل نساء اذا قصد ثبوت
المزية للاول على الجنس المضاف اليه واحدا واحدا واثنين اثنين او جماعة

جماعة والمعنى زيد افضل من جميع الرجال اذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان افضل من
جميع الرجال اذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون افضل من جميع الرجال اذا فضلوا
رجالا رجالا وهند افضل من جميع النساء اذا فضلن امراة امراة والهندان افضل
من جميع النساء اذا فضلن امراتين امراتين والهندات افضل من جميع النساء
اذا فضلن نساء نساء فان قلت النكرة في سياق الاثبات لا تعم فمن اين جاء
العموم قلت اجيب عنه بان العموم فيه باعتبار اصله اذ اصل زيد افضل الناس من
زيد افضل رجل
اذا عد وا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذلك صحت الاضافة لان افعل لا يضاف الا الى ما هو
بعضه فاما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به بالافراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع
ليطابق الواو في تكونوا فالجواب ما قاله المبرد انه على حذف الموصوف والتقدير اول
فريق كافر به وقال الفراء انما وحد لانه في معنى الفعل اي اول من كفر ولو اريد به الاسم
لم يجز الا الجمع وقال محمد بن مسعود ابن الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف اليها
اسم التفضيل يجب افرادها كانت افضل رجل وانتما افضل رجل وانتم افضل رجل
ومنه ولا تكونوا اول كافر به وذلك هو القياس لان النكرة بمنزلة وقد خصصت
بالاضافة فاشبه ما به رجل وقد اجازوا قياسا لا سماعا ان يثنى وان يجمع كانتما
افضل رجلين وانتم افضل رجال انتهى والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب
المطابقة في الاضافة الى النكرة وان كانت الاضافة الى معرفة فهو لانه اما
قسم يقصد زيادته على ما اضيف اليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول
بما لا تفضيل فيه فان اول افعل بما لا تفضيل فيه او قصدت به زيادة مطلقة وجبت
المطابقة للموصوف به تشبيها بالمعرف بال في الاخلاء من لفظ من ومعناها وقد

يتواردان على مثال واحد كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان فيحتمل أعدلا أن
يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل
أن يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان
لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز
رضي الله عنه لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته وإلى ذلك أشار
الناظم بقوله وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن وإن كان أفعل على أصله من إفادة
المفاضلة على ما أضيف إليه جازت المطابقة لشبهه بالمعرف بأل كقوله تعالى
وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية
في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف إليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها
وفي بعض النسخ هم أراذلنا ولو لم يطابق لقيل أرذلنا وجاز تركها أي ترك
المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس فأحرص
مفعول ثان لتجدن ولو طابق لقيل أحرصي بالياء وهذا الوجه وهو ترك المطابقة هو
الغالب في الاستعمال وابن السراج يوجبه ويجعل أفعل فيه كالمجرد ويلزم
فيه الإفراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا لجعلنا ومجرميها
مفعولا أول كما قال ابن عطية فيلزمه المطابقة في المجرد من أل والإضافة
كما قال أبو حيان وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله وما لمعرفة أضيف
ذو وجهين عن ذي معرفة هذا إذا نويت معنى من وذكر صاحب الأمثال السائرة
أن أفعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن شيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع
أي لا خير في الفريقين انتهى مسئلة يتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو ما تتعلق بها

بافعل التعجب واما الخفض به فيجوز الا كان المخفوض كلا او افعل لبعضه وعكسه واما

النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز لو لم يكن فاعلا في معنى

الا ان كان افعل مضافا الى غيره ويجوز الباقي واما الرفع به فلانه يرفع افعل

التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد افضل ففي افضل ضمير مستتر مرفوع على

الفاعلية يعود الى زيد ويرفع الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة حكاها

سيبويه واشار اليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر كمررت برجل افضل منه ابوه

او افضل منه انت بخفض افعل بالفتحة على انه صفة لرجل ويرفع الاب او انت على

الفاعلية بافضل على معنى فاقه في الفضل ابوه او انت واكثر العرب توجب

رفع ذلك على انه خبر مقدم وابوه او انت مبتدأ مؤخر وفاعل افضل ضمير مستتر فيه أفضل في م

عائد على المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل والرابط لها الضمير

المجرور بمن ويطرد ذلك الرفع للظاهر اذا حل افعل التفضيل محل الفعل مع موافقة

المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله والى ذلك اشار الناظم بقوله

ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا وذلك اذا كان افعل صفة لاسم جنس وسبقه نفي

وكان مرفوعه اجنبيا وهو ما ليس ملتبسا بضمير الموصوف به مفضلا ذلك

الاجنبي على نفسه باعتبارين مختلفين نحو قول العرب ما رايت رجلا احسن في عينه

الكحل منه في عين زيد فاحسن افعل التفضيل وهو صفة لرجل وهو اسم جنس مسبوق

بنفي ومرفوعه الكحل وهو اجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل

مفضل على نفسه باعتبار محلين مختلفين فاعتبار كونه في عين غيره مفضول او زيد فاضل وباعتبار كونه في عين م

ان الكحل في عين زيد احسن منه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الا قصو

الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسبب في اطراد
رفع افعل التفضيل الاسم الظاهر في هذا المثال تهيئه بالقرائن التي قارنته لمعاقبة
الفعل على وجه لا يكون بدونها فانه يجوز ان يقال ما رايت رجلا يحسن في عينه الكحل
كحسنه في عين زيد فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان افعل التفضيل وهو احسن ولا يتغير
المعنى قاله ابن مالك وناقشه ابو حيان في ذلك والاصل ان يقع هذا الاسم الظاهر
المرفوع بافعل التفضيل بين ضميرين اولهما للموصوف بافعل التفضيل وهو الهاء في
عينه وثانيهما للظاهر وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا كما مثلنا وقد يحذف
الضمير الاول العائد الى الموصوف للعلم به نحو ما رايت رجلا احسن الكحل منه في عين
زيد والمقدر كالملفوظ وقد يحذف الضمير الثاني العائد الى الكحل فيكون المفضول
مقدرا وتدخل من الجارة للمفضول اما على الاسم الظاهر وهو الكحل في مثالنا او
تدخل على محله اي محل الكحل وهو العين او يدخل على ذي المحل وهو زيد فيقول
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين زيد بدخول من على الاسم الظاهر
وهو الكحل او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد بدخول من على
محل الكحل وهو العين او ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد بدخول من
على ذي المحل وهو زيد فيحذف مضاف اذا دخلت من على المحل وهو العين او
مضافين اذا دخلت من على ذي المحل وهو زيد وقد لا يؤتى بعد الاسم الظاهر
المرفوع بشيء اصلا وذلك اذا تقدم المفضل على افعل التفضيل فيستغني عما بعد
المرفوع فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فتحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب
محله اختصارا وربما ادخلوا من على غير المفضول لفظا وقالوا ما احد احسن به الجميل من

زيد والاصل ما احد احسن به الجميل من احسن الجميل بزيد فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الاول ثم انهم اضافوا الجميل الى زيد لملابسته له في المعنى فصار التقدير من جميل زيد ثم حذفوا المضاف وهو جميل واقاموا المضاف اليه وهو زيد مقامه فصار من زيد ومثله قول الناظم لن ترى في الناس من رفيق اولى به الفضل من الصديق والاصل من ولاية الفضل بالصديق فالفضل الثاني هو المفضول وهو الفضل الاول ثم انهم اضافوا الفضل الى الصديق لملابسته اياه في المعنى فصار التقدير من فضل الصديق ثم حذفوا المضاف وهو فضل واقاموا المضاف اليه وهو الصديق مقامه فصار من الصديق وهذا المثال داخل تحت القاعدة فان الاسم الظاهر وهو الفضل اجنبي مسبوق بنفي بلن مكتنف بضميرين اولهما ضمير الموصوف وهو الهاء في به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والاصل اولى به الفضل منه بالصديق والحاصل ان الضميرين تارة تكونان مذكورين وتارة تكونان محذوفين وتارة يذكر احدهما ويحذف الاخر اذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم ان يجعلوا الاسم الظاهر مبتدا لئلا يفصلوا به بين افعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالاولى الاقتصار على ما قالته العرب ٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين هذا باب النعت ويرادفه الصفة والوصف الاشياء التي تتبع ما قبلها في الاعراب لفظا او تقديرا او محلا خمسة النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل ويشكل عليه قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فانها مشتملة

التوكيد ولا يتبعه فيها ودليل الحصر في الخمسة ان التابع اما ان يتبع بواسطة حرف
اولا الاول عطف النسق والثاني اما ان تكون على نية تكرار العامل اولا الاول البدل و
الثاني اما ان يكون بالفاظ مخصوصة اولا الاول التاكيد والثاني اما ان يكون بالمشتق
اولا الاول النعت والثاني عطف البيان ولها ابواب واذا اجتمعت بدئ بالنعت ثم
بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع
فاما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب
الى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والاخفش واما
البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر و
وجوبا مع المضمر نحو بزيد به وقال قوم منهم المبرد عامله متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه
واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على انه نائب
عن العامل المحذوف لا انه عامل بالاصالة واما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه
بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف واليها اشار في النظم بقوله يتبع في
الاعراب الاسما الاول نعت وتوكيد وعطف وبدل فالنعت عند الناظم المشار
اليه بقوله في النظم فالنعت تابع متم ما سبق بوسمه او وسم ما به اعتلق هو التابع
الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه او فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل
النسق والبدل فانهما لا يكملان متبوعهما لانهما لم يوضعا لقصد الايضاح و
التخصيص ومجيء البدل للايضاح في بعض الصور عرضي وخرج بقيد الدلالة المذكورة
البيان والتوكيد فانهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به اما البيان
فلان ثاني الاسمين هو عين الاول واما التوكيد فلان نفس الشيء هو الشيء

عامل

لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاءني
زيد التاجر في النعت الحقيقي او التاجر ابوه في النعت السببي واختلف في معنى
الايضاح والتخصيص فقيل الايضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف
على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك
المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييد المطلق بالصفة
وقيل الايضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات
وهذا الحد ليس بجامع لانه غير شامل لانواع النعت فان النعت قد لا يكون للايضاح
والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين او لمجرد الذم نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم او للتعميم نحو ان الله يرزق عباده الطائعين والعاصين
او للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي او للابهام نحو تصدق بصدقة قليلة او
كثيرة او للترحم نحو اللهم انا عبدك المسكين او للتوكيد نحو فاذا نفخ في الصور نفخة
واحدة وجوابه ان الاصل في النعت ان يكون للايضاح والتخصيص وكونه لغيرهما
انما هو بطريق العرض مجازا لان استعمال الشئ في غير ما وضع له فصل ويجب موافقة
النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من اوجه الاعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر
من التعريف والتنكير تقول في التعريف جاءني زيد الفاضل برفعهما ورأيت زيدا الفاضل
بنصبهما ومررت بزيد الفاضل بجرهما وتقول في التنكير جاءني رجل فاضل ورأيت
رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل كذلك فلا يجوز تخالفهما في الاعراب لان
ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لان التعريف يقتضي كون ذلك
المعين مدلولا عليه بحسب تعينه والتنكير يقتضي كون ذلك معنا غير مدلول عليه

٣٧

يجب لنقيضه فالجمع بينهما جمع بين النفي والاثبات وهو محال قاله الفخر الرازي والى
ذلك اشار الناظم بقوله وليعط في التعريف والتنكير ما لما تلا واما الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فان رفع الوصف الحقيقي او المجازي ضمير الموصوف
المستتر وافقه فيها ايضا كمعني بالوصف الحقيقي ان يجري على من هو له كجاء
تني امراة كريمة ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام ففي الوصف في الجمع
ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتانيث والتثنية
والجمع وكذلك تقول في التعريف جاءتني المراة الكريمة والرجلان الكريمان
والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي ان يجري على غير من هو له اذا حول
الاسناد عن الظاهر الى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالاضافة ان كان معرفة
وينصب على التمييز ان كان نكرة نحو جاءتني امراة كريمة الاب بالاضافة او كريمة
ابا بالتمييز وجاءني رجلان كريما الاب بالاضافة او كريمان ابا بالتمييز وجاءني
رجال كرام الاباء بالاضافة او كرام ابا بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع موافقته له في اوجه الاعراب الثلاثة
وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في اربعة من عشرة لان الوصف في ذلك
كله رافع ضمير الموصوف المستتر اصالة او تحويلا ويستثنى من ذلك شيئان
احدهما الوصف باسم التفضيل اذا استعمل بمن واضيف الى نكرة فانه يلزمه الا
فراد والتذكير ولم يوافق في التانيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل افضل من
زيد وبرجلين افضل من زيد وبرجال افضل من زيد وبامراة افضل من
زيد وبامراتين افضل من زيد وبنساء افضل من زيد وكذلك مررت برجل

افضل شخص ح مررت برجلين افضل شخصين ح برجال افضل اشخاص الى آخر المثل و
الثاني الوصف بالمستوي فيه المذكر والمؤنث من الاوصاف الآتية على وزن
فعول بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامراة صبور ورجل
قتيل وامراة قتيل ح وان رفع الوصف الاسم الظاهر او رفع الضمير البارز اعطي
الوصف حكم الفعل ح لم يعتبر حال الموصوف في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية و
والجمع تقول في الوصف اذا رفع الظاهر مررت برجل قائمة امه بتانيث قائمة لانها
مسندة الى الام وان كان الموصوف مذكرا وبامراة قائم ابوها بتذكير قائم لانه مسند الى
الاب وان كان الوصف مؤنثا كما تقول في الفعل قامت امه في المثال الاول وقام
ابوها في المثال الثاني وتقول مررت برجلين قائم ابوهما بافراد قائم وان كان المنعوت
مثنى كما تقول في الفعل قام ابواهما بافراد الفعل ح ومن قال من العرب كطي وازد شنوءة
قاما ابواهما بالحاق علامة التثنية في الفعل المسند الى المثنى الظاهر قال في الوصف
اذا اسنده الى المثنى الظاهر قائمين ابواهما بتثنية الوصف وتقول في جمع التذكير
مررت برجال قائم بافراد قائم وان كان الموصوف جمعا كما تقول في الفعل قام اباؤهم
بافراد الفعل عن علامة الجمع ومن قال من العرب المتقدم ذكرهم قاموا اباؤهم بالحاق
علامة الجمع في الفعل المسند الى الجمع الظاهر كما في اكلوني البراغيث قال في الوصف
اذا اسند الى الجمع الظاهر قائمين اباؤهم بجمع الوصف جمع السلامة ولكنهم خالفوا حكم الفعل
اذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فاجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد
ابو موسى جمع التكسير في الوصف افصح من الافراد كقيام اباؤهم وقال الابدي
والشلوبين وطائفة افراد الوصف افصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا ان

فاعل وفعيل بمعنى

اباؤهم

كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام اباؤهم فالتكسير افصح وان كان لمفرد
او مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالافراد افصح واتفق
الجميع على ان الافراد افصح من جمع السلامة وتقول في الوصف اذا رفع الضمير
البارز جاءني غلام امراة ضاربته هي وامة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضر
بها هو وجاءني غلام رجلين ضاربتهما كما تقول ضربتهما ومن قال ضارباه هما قال
ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربهم كما تقول ضربهم ومن قال ضربوهم
قال ضاربوهم وجمع التكسير كضواربهم افصح من الافراد كما تقدم حرفا بحرف و
ذلك مستفاد من قول الناظم وهو لدى التوحيد والتذكير او سواهما كالفعل فصل
والاشياء التي ينعت بها اربعة كما في النظم احدها المشتق وهو المشار اليه في
النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الاصل ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على
معنى منسوب الى المصدر والمراد به هنا ما دل على حدث وصاحبه ممن قام به
الفعل او وقع عليه كضارب من اسماء الفاعلين ومضروب من اسماء المفعولين
وما كان بمعناهما فمما هو بمعنى الاسم الفاعل امثلة المبالغة كضراب والصفة المشبهة
نحو حسن واسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو افضل ومما هو بمعنى اسم المفعول
كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو اجن من عمرو وخرج عن
ذلك ما اشتق لزمان او مكان او آلة فانه لا ينعت به فلا يرد نقضا الثاني ما ينعت
به الجامد المشبه للمشتق في المعنى واليه اشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد في
المعنى ما يفيده المشتق كاسم الاشارة غير المكانية وذو بمعنى صاحب وفروعهما واسماء
النسب وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الاشارة ينعت به

المعارف تقول مررت بزيد هذا وذو بمعنى صاحب تنعت به المعارف تقول مررت
بزيد هذا وذو معنى تنعت بها النكرات تقول مررت برجل ذي مال واسماء النسب تنعت بها النكرات
والمعارف تقول مررت برجل دمشقي وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وانما قلنا ان هذه الانواع
الثلاثة افادت من المعنى ما يفيده المشتق لان لفظة هذا معناها الحاضر ولفظة ذي
مال معناها صاحب مال ولفظة دمشقي معناها منسوب الى دمشق فلما افادت ما
يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الامثلة ما اشبهها فيقاس
على اسم الاشارة جميع الموصولات الاسمية وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وفروعها
وعلى المنسوب بالياء نحو تمار وتامر وتمري مما هو منسوب الى التمر فيهن واما اسماء
الاشارة المكانية نحو مررت برجل هنا وهناك او ثم فمتعلقة بمحذوف صفة لرجل
لانها ظروف وليست صفات الثالث مما ينعت به الجمل واليها اشار الناظم بقوله
ونعتوا بجملة منكرا وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو ان يكون نكرة
اما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله فجملة ترجعون في موضع نصب نعت
ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي او نكرة معنى لا لفظا وهو
الاسم المعرف بال الجنسية كقوله وهو رجل من بني سلول ولقد امر على اللئيم يسبني
فاعف ثم اقول لا يعنيني فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الذي في الاصل الشيخ
النعت وصح نعته بالجملة نظرا الى معناه فان المعرف بال الجنسية لفظه معرفة ومعناه
نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال ابو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة
المعرف بال الجنسية خلافا لمن اجاز ذلك انتهى ويجوز ان تكون الجملة حالا نظرا
للفظه وبقي شرط آخر في المنعوت بالجملة وهو ان يكون مذكورا اذا لم يكن بعض اسم

متقدم مجرور بمن او في كما سياتي وشرطان في الجملة احدهما ان تكون مشتملة
على ضمير يربطها بالموصوف اما ملفوظ به كما تقدم في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله او مقدرا اما مرفوع كقوله ان تقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك
ورب قتل عار اي هو عار او منصوب كقوله وما شيء حميت بمستباح اي
حميته او مجرور بفي اذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان كقوله تعالى واتقوا يوما لا
تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه او مجرور بمن عائد على ظرف او غيره فا
الاول نحو شهر صمت يوما مبارك اي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم اي منه
وهل حذف الجار والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل
بالمفعول ثم حذف منصوبا قولان الاول من سيبويه والثاني من الاخفش والشرط
الثاني ان تكون الجملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب واليه اشار الناظم
بقوله فاعطيت ما اعطيته خبرا فلا يجوز النعت بالجملة الطلبية والانشائية
فلا يقال مررت برجل اضربه ولا مررت بعبد بعتكه قاصدا لانشاء البيع لا
الاخبار بذلك لان الطلب والانشاء خارجيهما يعرفه المخاطب فيتخصص المنعوت
والى ذلك اشار الناظم بقوله وامنع هنا ايقاع ذات الطلب فان جاء من لسان
العرب ما ظاهره ذلك يؤول على اضمار القول والى ذلك اشار الناظم بقوله وان
اتت فالقول اضمر تصب لان القول كثر اضماره في الكلام كقوله وهو العجاج على
ما قيل بذكر انه وما اضافوه واطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاؤوا بلبن مخلوط
بالماء حتى صار لونه في العشية لون الذئب حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق
هل رايت الذئب قط فظاهره ان جملة الاستفهام وهي هل رايت الذئب نعت لمذق

نوجبت ما ويلها على ان الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة اي جاؤا
بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته هل رايت قط كقولنا مررت برجل مثل كذا هل
رايت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لونه هل رايتم
شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فانها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون
الذئب وبقي هل رايت الذئب فتاوله بمقول عند رؤيته هذا الكلام فمقول هو الصفة و
جملة الاستفهام معمول لها انتهى والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر كقولك
مذقت اللبن اي اذا مزجته بالماء والمراد به هنا الممذوق مبالغة والمعنى
جاؤا بلبن سمار فيه لون الورقة التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والو
رقة بياض يضرب الى سواد الرابع مما ينعت به المصدر سماعا بشروط احدها ان
لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع والثاني ان يكون مصدر ثلاثي او بزيادة مصدر ثلاثي
والثالث ان لا يكون ميميا والى ذلك اشار الناظم بقوله ونعتوا بمصدر كثيرا
فالتزموا الافراد والتذكيرا قالوا هذا رجل عدل بفتح العين ورضى بكسر الراء وزور بفتح
الزاي وفطر بكسر الفاء والثلاثة الاول مصادر حقيقة والرابع اسم مصدر فان
فعله افطر وهو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع فان قلت كيف صح ان يكون
اسم المعنى نعتا للذات قلت صح ذلك عند الكوفيين على التاويل بالمشتق باسم
فاعل او مفعول اي الاول اسم مفعول رضي وزائر اسم فاعل زار ومفطر اسم فاعل
افطر وعليه انهم ما جاء من ذلك مضافا اضافة غير معنوية نحو مررت برجل [illegible] وشر
وحسبك فعدل على الخط معنى الصفة وعند البصريين على تقدير مضاف اي ذوا
كذا او لهذا التزم افراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو فرده فيقال هذا رجل

ثم الذئب فقط وقال ابن عصفور الاصل بمذق مثل لون الذئب هل رايت الذئب ١٢

اسم فاعل عدل ومرضي ١٢

فدل

عدل وامراة عدل ورجلان عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامراة
ذات عدل ورجلان ذوا عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تاويل ولا حذف مضاف
بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا وادعاء وانما التزم افراده وتذكيره على
القول الاول والاخير لان المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يؤنث فاجروه
على اصله واما قول العرب رجل ضيف ورجال اضياف وضيوف وضيفان وامراة
ضيف فقليل فصل واذا تعددت النعوت فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره
فان كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وان كانت لغير واحد فهي
على ضربين احدهما ان يكون المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق والثاني ان يكون
مفرقا وتفريقه اما لكون التثنية والجمع لا ياتيان فيه فيقوم العطف مقامهما واما
لتعدد عامل المنعوت فان كان المنعوت مثنى او مجموعا من غير تفريق واتحد
معنى النعت ولفظه استغني بالتثنية او الجمع عن تفريقه بالعطف نحو جاء في رجلان
فاضلان وان اختلف معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم او لفظه دون معناه
كالذاهب والمنطلق او معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصا ونحوها
والضارب من الضرب في الارض اي السير فيها وجب التفريق بالعطف لانه اصل
التثنية والجمع بالواو خاصة لانها الاصل في ذلك والى ذلك اشار الناظم
بقوله ونعت غير واحد اذا اختلف فعاطفا فرقه لا اذا ائتلف كقوله بكيت وما بكاء
رجل حزين على ربعين مسلوب وبال فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف احدهما على الاخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا اثر
والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من اثاره وبلي عصور وقولك مررت

ورجال فضلا

برجال شاعر وكاتب وفقيه فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر
هو الذي يأتي الكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو
الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الاشارة فلا يأتي فيه التفريق لا نحو مررت
بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى
القياس لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ لانهم جعلوا التطابق في الجامد
عوضا عن الضمير وحمل المشتق عليه قال الزيادي وان قدرته بدلا او بيانا جاز وقد جاز
سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي
واذا تعدد النعوت مع تفريق المنعوت فان كان العامل فيهما واحدا فان اتحد العمل
فالاتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل عجوز جلوسين لان العطف
بمثابة التثنية والجمع وان اختلف واختلفت نسبة العامل اليهما نحو ضرب زيد عمرا
الظريفين فالقطع وان اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين والاتباع للاول
عند الفراء واتباع الاول عند الكسائي واتباع ايهما شئت عند ابن سعدان وان
كان العامل متعددا واتحد لفظ النعت فان اتحد معنى العامل وعمله ولفظه او جنسه
جاز الاتباع مطلقا سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين او خبري مبتدأين
او منصوبين او مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو
العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت
بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه جاء زيد واتى عمرو
الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا وابصرت خالدا الشا
الشاعرين وسبقت النفس الى خالد وسبق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الاتباع

في النوع الثاني وفصّل في الاول فقال ان قدر الثاني عاملا فالقطع او تاكيدا او
الاول هو العامل جاز الاتباع وخص بعضهم جواز الاتباع بكون المتبوعين فاعلي
فعلين كجاء زيد واتى عمرو الظريفان او خبري مبتدأين كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان
قلنا اخذا من كلام سيبويه فانه انما تكلم بالنص على ذلك فاوهم الاختصاص قاله
ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم اذ لا فرق في القياس بين
قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك اجبت زيدا ووعت عمرا العاقلين
وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فاذا جاز الاول جاز هذا انتهى وجزم
به في التسهيل فقال ولنعت معمولي وحيدي معنى وعمل اتبع بغير استثناء وان اختلفا
في المعنى والعمل واللفظ كجاء زيد ورايت عمرا الفاضلين او اختلفا في المعنى و
العمل والجنس كهذا ناصر زيد ويخذل عمرا العاقلان او اختلفا في المعنى فقط
كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان او اختلف العمل فقط كهذا مولم زيد بالجود وموجع
عمرو بالنصب الشاعران وجب القطع عن المتبوع اما بالرفع على اضمار مبتدأ
او بالنصب على اضمار فعل ويمتنع الاتباع لانه يؤدي الى التسليط عاملين مختلفي
المعنى او العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على ان العامل في المنعوت
هو العامل في النعت وهو الصحيح اما اذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في
الاتباع لان العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور
وقال ابن السراج اذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للاول والحاصل ان صور
العاملين اربع احداها ان يختلف العاملان في المعنى والعمل كرايت زيدا ومررت
بعمرو الصورة الثانية ان يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيها

اربعة اقوال فالجمهور على منع الاتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الاتباع فيهما
للثاني دون الاول والكسائي والفراء على منع الاتباع في الاولى وجوازه في الثانية
لكن الكسائي يتبع الثاني فيها دون الاول والفراء بالعكس وكذلك الصورة الثالثة أن
يختلف المعنى فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد به عمرو الضالة اجاز قوم فيها الاتباع
وهم القائلون بان العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بان عامل المنعوت
والنعت واحد الصورة الرابعة ان يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان ان يتحدا لفظا
فالاولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الاتباع وقيده ابن السراج
بان يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد واتى عمرو الظريفان فاجاز الجمهور فيها
الاتباع ومنعه ابن السراج مطلقا هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فان
اختلفا كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان وان
زيدا وان عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور الى منع الاتباع والاخفش والجرمي
الى جوازه فصل ان لم يتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة او
ادعاء جاز اتباعه وقطعه ما لم تكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة او ملتزم الذكر نحو
الجماء الغفير او جاريا على مشار اليه نحو هذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها واذا تكررت
النعوت لواحد فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها كلها وقطعها كلها والجمع
بينهما اي بين القطع والاتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع
وذلك كقول خرنق بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية
اخت طرفة ابن العبد لامه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه
من بنيه وقومه لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون

بكل معترك ÷ والطيبون معاقد الأُزُر فقومي فاعل يبعدن بفتح اليا والعين وهو
دعا اخرج مخرج النهي اي لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح
فرحا اذا هلك وفي التنزيل كما بعدت ثمود فان قيل كيف دعت لقومها بان لا
يهلكوا وهم قد هلكوا اجيب بان العرب قد جرت على عادتها من استعمال هذه اللفظة
في الدعا ولهم في ذلك غرضان احدهما انهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل
الجليل وكانهم لا يصدقون بموته والثاني انهم يريدون الدعا له بان يبقى ذكره ولا
يذهب لان بقا ذكر الانسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو
بعينه ولا يجوز ان تكون جمع عدو لان فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهي
الناقة التي تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والازر جمع ازار
والمعنى لا يهلكن قومي الذين هم سم على اعدائهم وآفة لابلهم لانهم كانوا ينحرونها
لاضيافهم والنزول في الحرب على ضربين احدهما في اول الحرب وهو ان ينزلوا عن
ابلهم ويركبوا خيلهم والثاني في آخرها وهو ان ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على اقدامهم
اذا كان القتال في موضع ضيق لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الازر كناية عن
عفة الفرج تريد انهم لا يعقدون ازرهم على فرج زانية كانت العرب اذا وصفوا
الرجل بطهارة الازار والذيل ارادوا انه لا يزني واذا وصفوه بطهارة الكم ارادوا
انه لا يخون ولا يسرق واذا وصفوه بطهارة الجيب ارادوا ان قلبه لا ينطوي على
الغش والمكر والمقصود من البيت انه يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الا
تباع لقومي او على القطع باضمار مبتدا تقديره هم ويجوز نصبهما على القطع ايضا باضمار
فعل تقديره امدح او اذكر ويجوز رفع الاول وهو النازلون على الاتباع لقومي او على

القطع باضمارهم ويجوز نصب الثاني وهو الطيبون على القطع باضمار امدح او اذكر على

ما ذكرنا ويجوز عكسه وهو نصب الاول ورفع الثاني على القطع فيهما لا على الاتباع

في الثاني لانه مسبوق بنعت مقطوع والاتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين

النعت والمنعوت بجملة اجنبية او لما فيه من الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه او لما

فيه من القصور بعد الكمال لان القطع ابلغ في المعنى المراد من الاتباع اعتبار التكثير

الجمل وسكت عن النعت الاول وهو الموصول لخفا اعرابه فيتبع ان اتبعت الجميع وتقطع

ان قطعت الجميع فان اتبعت بعضا فليس فيه الا الاتباع لان القطع في البعض والا

تباع في البعض مشروط بتقدم المتبع واي جواز القطع والاتباع اشار الناظم بقوله

واقطع او اتبع ان يكن معينا بدونها وان لم يعرف مسمى المنعوت الا بمجموعها وجب اتباعها

لها للمنعوت لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد واليها اشار الناظم بقوله وان نعوت

كثرت وقد تلت مفتقرا لذكرهن اتبعت وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه

الكاتب اذا كان زيد هذا الموصوف بهذه الصفات فشاركه في اسمه ثلاثة من الناس

اسم كل واحد منهم زيد واحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب فلا

يتعين زيد الاول من الآخرين الا بالنعوت الثلاثة فيجب اتباعها كلها وان تعين

ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الذي تعين به الاوجه الثلاثة الاتباع والقطع

الى الرفع او الى النصب او الى الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الاصح واليه الاشارة

بقول الناظم او بعضها اقطع معلنا واذا كان المنعوت نكرة تعين في الاول من نعوته

الاتباع لاجل التخصيص بخلاف ما اذا كان معرفة فانه غني عن التخصيص وجاز في الباقي

من نعوته القطع عن المتبوع سواء تعين مسماه بدونها او لا لان المقصود من النعت

التخصيص وقد حصل بنعته الاول كقوله وهو ابو امية الهذلي يصف صايدا او با
ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي فاتبع النعت الاول وهو عطل بضم
العين وتشديد الطاء المهملتين فعال عطلت المراة اذا خلا جيدها من القلايد وقطع
الثاني وهو شعثا بضم الشين المعجمة وسكون العين المهملة وفي اخره مثلثة جمع شعثا
بالمد وهي المغبرة الراس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره اخص شعثا ونحوه والمراضيع
جمع مرضع والسعالي جمع سعلاة وهي اخبث الغيلان فان لم يتقدم النعت
اخر لم يجز القطع الا في الشعر وحقيقة القطع ان يجعل النعت خبرا لمبتدا او مفعولا لفعل فان
كان النعت المقطوع لمجرد مدح او ذم او ترحم وجب حذف المبتدا ان رفعت النعت
وقدرت هو والفعل ان نصبت النعت وقدرت في المدح امدح وفي الذم اذم وفي
الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول الناظم وارفع او انصب ان قطعت مضمرا
مبتدا او ناصبا لن يظهرا كقولهم في المدح الحمد لله الحميد بالرفع باضمار هو فهو مبتدا و
الحميد خبره وقوله تعالى في الذم وامراته حمالة الحطب بالنصب لحمالة باضمار اذم و
امراته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين
برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستانفة قال الشاطبي لان
الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الاعراب انتهى ووجه وجوب
حذف الرافع والناصب انهم لما قصدوا انشاء المدح او الذم او الترحم جعلوا اضمار
العامل امارة على ذلك كما فعلوا في النداء اذ لو اظهروا العامل وقالوا ادعو عبد الله
لكان مثل الخبر بمعنى الانشاء وهو يوهم كونه خبرا مستانفا وان كان النعت المقطوع لغيره
اي لغير ذلك اي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره اي ذكر العامل وان

المبتدا او الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالاوجه الثلاثة بالجر على الاتباع والرفع
على الخبرية بمبتدا محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف وذلك ان اظهر كلا
من المبتدا او الفعل وتقول هو التاجر واعني التاجر كانه على تقدير سؤال سائل تقول انا
نعني او من هو **فصل** ويجوز بكثرة حذف المنعوت ان علم وكان النعت اما مفردا صالحا
لمباشرة العامل اما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا اي فرسا
صاهلا او بمصاحبة ما يعينه نحو وألنا له الحديد ان اعمل سابغات اي اعمل دروعا سابغات
فحذف المنعوت للعلم به مع ان النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد اشعر به
حيث حذف الموصوف فاقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة
فان لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبأ
المرسلين اي نبأ المرسلين بناء على ان من لا تزاد في الايجاب ولا تدخل على معرفة
او كان النعت جملة او شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان بعض اسم
تقدم مخفوض بمن او في فالاول كقولهم منا ظعن اي سافر ومنا اقام فظعن واقام
جملتان في موضع رفع نعتان لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء اي منا فريق
ظعن ومنا فريق اقام والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير
البصريين فقدر الكوفيون المحذوف موصولا اي الذي ظعن والذي اقام وما قدره
البصريون اقيس لان اتصال الموصول بصلته اشد من اتصال الموصوف بصفته
لتلازمهما والثاني كقولهم ما في الناس الا شكر او كفر اي الا رجل شكر ورجل كفر
المنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس وكقوله وهو ابو الاسود الحماني
مراة لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم ففيه حذف وتغيير وتقديم

اي نبأ من

ومنا خبر واصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تاثم في مقالتك فحذف الموصوف
بجملة يفضلها وهو احد وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة
من تاثم على لغة غير الحجازيين وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة لتبنيها
بالالف وقدم جواب لو وهو لم تيثم على جملة النعت وهو يفضلها حال كونه الجواب
فاصلا بين الخبر المقدم وهو في قومها الذي هو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو
احد المحذوف وانما قدر متاخرا لان النكرة المخبر عنها بظرف او جار ومجرور مختص
يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده الانسان من
مفاخر ابائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال واصله موسم
قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك اي فريق دون
ذلك وقولهم ما في بني تميم الا فوق ما تريد اي الا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا الا
ظعن او اقام او ما فينا الا على اهبة اي الا رجل على اهبة فان لم يكن المنعوت بالجملة
بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في لم يحذف الا في الضرورة كقوله ترمي بكفي كان من
ارمى البشر اي بكفي رجل كان ويجوز حذف النعت ان علم كقوله تعالى يأخذ كل سفينة
غصبا فحذف النعت وبقي المنعوت اي كل سفينة صالحة بدليل انه قرئ كذلك ولان
تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر
وهو العباس ابن مرداس ٭ وقد كنت في الحرب ذا تدرإ ٭ فلم اعط شيئا ولم امنع
فحذف النعت وابقى المنعوت اي شيئا طائلا والذي احوج الى تقدير هذا النعت تحري
الصدق فان الواقع انه اعطي شيئا بدليل قوله ولم امنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج
الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وعلله في المغني

بدفع النافع واعترض بان عدم الاعطا لا يناقض عدم المنع وسبب قول عباس هذا
البيت ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم من نفل حنين مائة
مائة اعطاه اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان
مرداس في مجمع وما كنت دون امرئ منهم ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزاده حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه وعيينة
بن حصين والاقرع بن حابس والتدرا بضم التاء الفوقانية المثناة واسكان الدال
المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة وقوله وهو المرقس الاكبر رب اسيلة
الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد فحذف النعت فيهما وابقى المنعوت اي فرع
فاحم وجيد طويل بدليل ان البيت للمدح وهو لا يحصل باثبات الفرع والجيد مطلقين بل
باثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر والفاحم بالفاء
المهملة الاسود والجيد بكسر الجيم واسكان اليا التحتية العنق فكانه قال لها شعر اسود وعنق
طويل والى جواز حذف كل من المنعوت والنعت اشار الناظم بقوله وما من المنعوت
والنعت عقل يجوز حذفه وفي النعت يقل فصل ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف
العطف الا ام وحتى قاله ابن خروف وصوبه الموضح في الحواشي واذا تقدم النعت على
المنعوت فان كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا
والنعت نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وان كانا نكرتين نصب النعت على
الحال نحو لمية موحشا طلل واذا النعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف
والظرف على الجملة غالبا فيهن هذا باب التوكيد والتاكيد تاكيد او اكثر وافصح

الضمالة فيه ولم ينفرد احدهما بتصرف فتجعل اصلا لقال وكد توكيدا واكد تأكيدا والواو
اكثر وافصح وهي لغة القرآن قال الله تعالى بعد توكيدها ولذلك شاع استعماله
بالواو عند النحاة والمراد به التابع وهو ضربان لفظي وسيأتي آخر الباب ومعنوي
وهو الفاظ مخصوصة ولذلك استغنى بعده عن حده وله سبعة الفاظ محصورة وغير
ما كالتابع هنا اللفظ الاول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن
الذات والى التوكيد بهما اشار الناظم بقوله بالنفس او بالعين الاسم اكد نقول
جاء الخليفة فيحتمل انه على تقدير مضاف وان الجائي خبره او ثقله بكسر الثاء المثلثة و
سكون القاف واحد الاثقال وبفتحها متاع المسافر وحشمه فاذا اكدت بالنفس فقط
او بالعين فقط او بهما جميعا بشرط تقدم النفس قلت جاء الخليفة نفسه او نفسه عينه
ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز
وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على ان التوكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله
البتة ويجب في النفس والعين اتصالهما لفظا بضمير مطابق للمؤكد بفتح الكاف
ليرتبط به ويجب ان يكون لفظهما طبقه في الافراد والجمع والى ذلك اشار الناظم
بقوله مع ضمير طابق المؤكد تقول جاء في زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون
انفسهم اعينهم والهندات انفسهن اعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا اعيانهم
في التوكيد واما في التثنية فالافصح في النفس والعين جمعهما جمع قلة على افعل
بضم العين فيقال جاءني الزيدان او الهندان انفسهما اعينهما ويجوز في غير الافصح
نفسهما عينهما بالافراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا واجازه
ابن اياز في شرح الفصول تبعا لابن معط ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع

فقال واجمعهما بافعل ان تبعا ما ليس واحدا وانما ترك الاصل في المثني كراهة اجتماع
تثنيتين وعدل الي الجمع لان التثنية جمع في المعني ويترجح افرادهما علي تثنيتهما عند
الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ونحتار
في المتضايفين لفظا او معني الي متضمنيهما لفظ الافراد علي لفظ التثنية ولفظ الجمع
لفظ الافراد انتهي كلام الناظم وغيره بعكس ذلك فيترجح التثنية علي الافراد ولم اقف
عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل ان التثنية لم ترد الا في الشعر والالفاظ الباقية
السبعة كلا وكلتا للمثني نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكل وجميع وعامة
بغيره اي لغير المثني وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط ان يتجزي بنفسه او بعامله نحو جاء
القوم كلهم او جميعهم او عامتهم والهندات كلهن او جميعهن او عامتهن واشتريت
العبد كله او جميعه او عامته ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط
التابع والمتبوع والي ذلك اشار الناظم بقوله وكلا اذكر في الشمول وكلا كلتا جميعا
بالضمير موصلا قليس منه اي من التوكيد خلق لكم ما في الارض جميعا لعدم الضمير خلافا
لمن وهم وهو ابن عقيل فانه قال جميعا توكيد لما الموصولة الواقعة مفعول الخلق ولو كان
كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله في المغني ولا قراءة بعضهم
انا كلا فيها لعدم الضمير خلافا للفراء والزمخشري في قولهما ان كلا توكيد لاسم ان بل
الصواب ان جميعا في الاية الاولي حال من ما الموصولة وكلا في الاية الثانية بدل
من اسم ان وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو
قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الي ضمير ويجوز في كل ان تلي العوامل اذا لم يتصل بالضمير نحو
جاء في كل القوم ويجوز تجنبها بها لا لخلاف جاء في كلامهم فلا يجوز الا في الضرورة قاله

٣١٩

المغني قال ابن مالك ويجوز كونه اي كلا حالا من ضمير الاستقرار المنتقل الى الظرف
يعني فيهما وفيه ضعف لان تنكر كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعني وتقدير الحال على
ما على الظرف قاله في المغني وكلا وكلتا وكل وجميع وعامة يوكد بهن لرفع احتمال
تقدير مضاف الى متبوعهن فمن ثم اي من اجل الاحتمال المذكور جاز ان يقال جاء في
الزيدان كلاهما والمرآتان كلتاهما لجواز ان يكون الاصل جاء احد الزيدين او احدى المرأ
تين وانه اطلق المثنى واريد به واحد كما قال الله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان
بتقدير يخرج من احدهما وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره وامتنع على
الاصح ان يقال اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور لان
الاختصام لا يكون الا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك اطباقهم على منع جاء زيد كله
بعدم الفايدة هذا قول الاخفش وهشام والفراء وابي علي وذهب الجمهور الى اجازته
وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجوز بان العرب قد تاتي بالتوكيد حيث لا
احتمال نحو جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون وجاز ان يقال جاء القوم كلهم واشتريت
العبد كله لرفع الاحتمال المذكور وامتنع ان يقال جاء زيد كله لعدم الفايدة اذ يستحيل
نسبة المجيء الى جزئه المتصل به دون البعض الاخر والتوكيد بجميع غريب ومنه قول
امراة من العرب وهي ترقص ولدها فداك حي خولان جميعهم وهمدان وكل آل قحطان
والاكرمون عدنان فجميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة و
يجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدا وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعل
وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وباهمال الدال
قبيلتان من اليمن وقحطان ابو اليمن وعدنان ابو معد وهو عطف بيان على

الاكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيداً كقوله فما في نهينك
عن مذاوات جميع وكذلك التوكيد بعامة غريب ولذلك اغفله اكثر المصنفين و
التافيها الا زمة بمنزلتها في اللزوم في النافلة فتصلح مع المونث والمذكر فتقول
اشتريت الامة عامتها والعبد عامته بالتاء مع المذكر كما قال الله تعالى ويعقوب
نافلة بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم و
استعملوا ايضا ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة على الزيادة على ما ذكره
النحويون في هذا الباب فان اكثرهم اغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الامر نافلة فقد
ماذكره فان من اجلهم سيبويه ولم يغفله انتهى وفي الايضاح ان المبرد خالف سيبويه
فزعم ان عامتهم بمعنى اكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فانه
تخصيص والتوكيد تعميم فصل ويجوز اذا اريد تقوية التوكيد ان يتبع كله باجمع وكلها
بجمعاء وكلهم باجمعين وكلهن بجمع فتقول جاء الجيش كله اجمع والقبيلة كلها جمعاء
والقوم كلهم اجمعون والنساء كلهن جمع قال الله سبحانه وتعالى فسجد الملائكة
كلهم اجمعون والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد كل اكدوا باجمعا جمعاء اجمعين
ثم جمعا وقد يؤكد بهن استقلالا وان لم يتقدم عليهن كل نحو قولك جاء الجيش
اجمع والقبيلة جمعاء والقوم اجمعون والنساء جمع قال الله تعالى لاغوينهم اجمعين ان
جهنم لموعدهم اجمعين واليه اشار الناظم بقوله ودون كل قد يجيء اجمع جمعاء
اجمعون ثم جمع ولا يجوز تثنية اجمع ولا جمعاء عند جمهور البصريين استغناء بكلا وكلتا
عن تثنية اجمع وجمعاء والى ذلك اشار الناظم بقوله واغن بكلتا في مثنى وكلا
عن وزن فعلاء ووزن افعلا كما استغنوا غالبا بتثنية سي بكسر السين المهملة و

الباء عن تثنيته سوا بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواآن الا نادرا واجاز الاخفش
والكوفيون ذلك اي تثنية اجمع وجمعا فتقول على رايهم جاء الزيدان اجمعان تثنية
اجمع والهندان جمعاوان تثنية جمعا قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف
وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو اكتع وكتعا واذا لم يفد توكيد
النكرة لم يجز باتفاق لان الغرض من التوكيد ازالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن
مالك ان بعض الكوفيين اجازوا توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق
وان افاد جاز عند الاخفش والكوفيين وهو الصحيح لورود السماع به ومنعه جمهور
البصريين مطلقا واليه اشار الناظم بقوله وان يفد توكيد منكور قبل ومن نحاة البصرة
المنع شمل وتحصل الفائدة بان تكون النكرة المؤكدة زمانا محدودا وهو ما كان موضوعا
للمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم واسبوع وشهر وحول ويكون التوكيد من الفاظ
الاحاطة والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا وكاعتكف اسبوعا كله و
قوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب ومن انشد كا
لناظم وابنه شهر مكان حول فقد حرفه من التحريف وهو التغيير لان المعنى يفسد عليه
لان الشاعر تمنى ان تكون عدة الحول من اوله الى آخره رجب لما راى فيه من
الخيرات ولا يصح ان يتمنى ان عدة شهر كله رجب لان الشهر الواحد لا يكون بعضه
رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى ان يكون كله رجبا ولا يجوز صمت زمنا كله لان النكرة
غير محدودة فان الزمن يصلح للقليل والكثير ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد ليس
من الفاظ الاحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا اسد نفسه عند ابن عصفور خلافا
لابن مالك اذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه

المجازي الا بالنسبة الى المفعول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك واما جاء زيد
نفسه فغايته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء اسد نفسه فانه رفع المجاز اللغوي
قاله الموضح في الحواشي **فصل** واذا اكد ضمير مرفوع متصل بالنفس او بالعين وجب توكيده
اولا بالضمير المنفصل والى ذلك اشار الناظم بقوله وان توكد الضمير بالنفس والعين فبعد
المنفصل عنيت ذا الرفع نحو قمت انت نفسك وقوما انتما انفسكما وقاما هما انفسهما
وقوموا انتم انفسكم وقاموا هم انفسهم وقمن هن انفسهن وقمتن انتن انفسكن كراهية
ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث اذ لو قيل خرجت نفسها توهمت الباصرة
او نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما اللبس كما في مسئلة ابراز
الضمير والتفريق بين اعراب الفاعل والمفعول وما ذكرناه من التعليل يبطل قول
الصفار ان الفصل كالتوكيد وانما ذلك في العطف بخلاف قام الزيدون انفسهم
فيمتنع الضمير المنفصل لان الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير اقوى من الظاهر
بالاعرفية فيمتنع ان يكون تكملة لما هو اضعف منه وبخلاف ضربتهم انفسهم ومررت
بهم انفسهم وقاموا كلهم فالتوكيد بالضمير المنفصل فيهن جائز لا واجب اما الاولان
فلان الضمير المؤكد غير مرفوع واما الثالث فلان التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس
لان كلهم المتصل بالضمير لا يلي العوامل اللفظية في الاختيار والى ذلك اشار الناظم
بقوله واكد وابما سواهما والقيد لن يلتزما واما التوكيد اللفظي المكرر به ما قبله بعين
لفظه زاد في التسهيل او تقويته بموافقة معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل و
الحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث مرات فالاول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم و
قمت قمت والثاني كتاكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد واجل جير وقعد

جلست ان فعل اسم نحو انزال نزالا وضمير متصل لضمير منفصل نحو قمت انا والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما من التوكيد لفظي يجيئ مكررا فان كان الموكد جملة اسمية او فعلية
فالاكثر اقترانها بالعاطف وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف نحو كلا سيعلمون الاية
ثم كلا سوف يعلمون وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ونحو اولى لك فا
ولى الاية اي ثم اولى لك فاولى فارشد بقوله الاية الى ان الموكد ما بعد ثم وفي ذلك
تعريض بالشارح حيث مثل باولى لك فاولى ولم يرد فاوهم ان الموكد الجملة
المقرونة بالفاء وتاتي الجملة الموكدة بدونه اي بدون العاطف نحو قوله عليه الصلوة
والسلام والله لاغزون قريشا والله لاغزون قريشا كررها ثلاث مرات ويجب
الترك للعاطف عند اللبس وايهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا اذ لو قيل ثم ضربت
زيدا لتوهم ان الضرب تكرر منك مرتين تراخت احداهما عن الاخرى والغرض انه لم يقع
الضرب منك الا مرة واحدة وان كان الموكد اسما ظاهرا او ضميرا منفصلا منصوبا
فواضح امره انه يتكرر بحسب الارادة من غير شرط نحو قوله عليه الصلاة والسلام ايما
امراة نكحت نفسها بغير ولي فنكاحها باطل باطل كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات و
قوله فاياك اياك المرا فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فكرر الضمير المنصوب المنفصل
مرتين والمراد بكسر الميم المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من امثلة
المبالغة وان كان الموكد ضميرا منفصلا مرفوعا جاز ان يوكد به كل ضمير متصل والى
ذلك اشار الناظم بقوله ومضمر الرفع الذي قد انفصل اكد به كل ضمير اتصل نحو قمت
انت واكرمتك انت ومررت بك انت فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضماير المتصلة وان
اختلف الوضع ووجه ذلك ان الضمير المتصل اصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور

لانه اول احوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره واما
المنصوب والمجرور فلا بد لهما من لفظ يعمل فيهما متصلان به فاذا احتجنا الى توكيدهما
لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه او يشبهه احتجنا الى ضمير بمنفصل
ولا ضمير منفصل في الاصل الا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع نحو قمنا واكرمنا
علانا وهو القياس لان اصل الضمائر ان تاتي على لفظ واحد كالاسماء الظاهرة
هذا التعليل السيرافي وبقي عليه ان يقول واستعير المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة
التبعية اذ المرفوع لا يتبع المنصوب والا المخفوض وان كان المؤكد ضميرا متصلا
وصل بما وصل به مؤكده والى ذلك اشار الناظم بقوله ولا تعد لفظ ضمير متصل الا مع
اللفظ الذي به وصل نحو جعلت جعلت واكرمك اكرمك وعجبت منك منك لانه لو اعاد
مجردا عما وصل به لخرج من الاتصال الى الانفصال والغرض انه متصل وان كان
المؤكد فعلا او حرفا جوابيا يؤتى به جواب نفي او اثبات فواضح امرهما فيكرر الفعل و
الحرف بغير شرط كقولك قام قام زيد وبلى بلى ونعم نعم وقوله وهو جميل ابن عبد الله
لا لا ابوح بحب بثنة انها اخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا
مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي اخره هاء التانيث اسم
محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق واصله
مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة وان كان المؤكد حرفا غير جوابي وجب امران
ان يفصل بينهما اي بين الحرف المؤكد والمؤكد وان يعاد مع التوكيد ما اتصل
بالمؤكد ان كان ما اتصل بالحرف المؤكد مضمرا لكونه كالجزء منه والى الامر الثاني
اشار الناظم بقوله كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب نحو قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم

كما اشترك الجميع ٢

اكرمك

وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فان المفتوحة الثانية مؤكدة لان المفتوحة الاولى
الواقعة مفعولا ثانيا ليعدكم وفصل بينهما بالظرف وما بعده واعيد مع ان الثانية
الضمير المتصل به ان الاولى وهو الكاف والميم ووجب الاتيان بهو اي اللفظ المتصل
بالحرف المؤكد او ضميره اي ضمير المتصل بالحرف المؤكد ان كان ما اتصل بالحرف
المؤكد اسما ظاهرا نحو ان زيدا فاضل فان الثانية مؤكدة لان الاولى واعيد مع ان الثانية
ما اتصل بان الاولى وهو لفظ زيدا او ان زيدا انه فاضل فان الثانية مؤكدة للاولى
واعيد مع ان الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بان الاولى وعود ضمير هو الاولى
من اعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون
لفي الاولى واعيد مع الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور
لان الضمير لا يؤكد الظاهر اقوى منه ولا يكون المجرور بدلا من المجرور وما عاد
الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعضهم
بالقياس قاله في المغني وكذا اذا اعيد ظاهر مضاف لظاهر فانه يختار اضافته الى
ضميره نحو وان كانوا من قبل ان ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف
المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام الموضح خلافه في
اتصال الحرفين المؤكد والمؤكد من غير فصل كقوله ان الكريم يحلم ما لم يرين من
اجاره قد ضيما فاكد ان الاولى بان الثانية من غير فصل واجازه الزمخشري اختيارا
قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم امام يستند اليه
وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فانه من الضرورات واسهل منه اي
من هذا البيت في اتصال الحرفين قوله وهو حطام المشاجعي وقيل الاغلب العجلي

ان زيدا

فان في الثانية توكيد

لان الظاهر

التسهيل ان الفصل بين الحرفين قائم مقام اعادة ما اتصل به وظاهر كلام م

حتى تراها وكان وكان اعنا فها مشدوات بقرن لان المؤكد حرفان وهما الواو
وكان فلم يفصل لفظه بمثله بل بغيره لان المؤكد حرفان وهما التوكيد الاول وهو الواو
الثانية مفصول بالمؤكد الثاني وهو كان والتاكيد الثاني مفصول بالتوكيد الاول
والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخفف كان الثانية للقافية وقال الفارقي
في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز ان تكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو
لان هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع واقره والضمير
في تراها واعناقها يرجع الى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به
البعير واشد منه اي من البيت الاول قوله وهو رجل من بني اسد فلا والله
يلفي لما بي ولا للما بهم ابدا دواء فكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعا على حرف
واحد فاتصل لفظا بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن جعفر فاتصل
بمثله واسهل من هذا البيت قوله وهو الاسود بن جعفر فاصبح لا يسألنه عن بما به
اصعد في علو الهوى ام تصوبا لان المؤكد بفتح الكاف وهو عن على حرفين والمؤكد
وهو الباء على حرف واحد ولاختلاف اللفظين وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء
لانها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وانما كان اسهل لان احدهما ان عن على حرفين والثاني
ان لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية هذا باب
العطف وهو في الاصل مصدر عطفت الشيء اذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه اذا
التفت اليه وهو في الاصطلاح ضربان عطف نسق بحرف وسياتي في باب يلي هذا
وعطف بيان بغير حرف واليهما اشار الناظم بقوله العطف اما ذو بيان او نسق والكلام
الآن في عطف البيان والى ذلك اشار الناظم بقوله والغرض الآن بيان ما لانه تكرار لتبيان ما سبق وسمى

مستهلا

للاول بمرادفه لزيادة البيان فكانك عطفته على نفسه وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة هذا يعني قول النظم فذو البيان تابع شبه الصفة حقيقة القصد به منكشفة فخرج بالمشبه للصفة النعت لان المشبه للشيء غير ذلك الشيء فكانه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الايضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل وفي الاول وهو ايضاح المعرفة متفق عليه عند البصريين والكوفيين كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر ما ان بها من نقب ولا دبر فعمر عطف بيان على ابي حفص للايضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب انشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر ابن الخطاب رضي الله عنه والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين واثبته الكوفيون و جماعة من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده واليه اشار في النظم بقوله فقد يكونان منكرين كما يكونان معرفين وجوزوا ان يكونا منه اي من عطف البيان للنكرة او كفارة طعام مسكين فيمن نون كفارة فطعام مسكين عطف بيان على كفارة ونحو من ماء صديد فصديد عطف بيان على ماء والباقون من البصريين وغيرهم يوجبون في ذلك البدلية بدل كل من كل ويخصون على عطف البيان بالمعارف محتجين بان البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بان بعض النكرات قد يكون اخص من بعض والاخص يبين غير الاخص وعطف البيان كالنعت يوافق متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة وهي الرفع والنصب والجر والافراد و التذكير والتنكير وفروعهن ففرع الافراد التثنية والجمع وفروع التذكير التانيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد ابو سهل فابو سهل مرفوع والمرفوع واحد من ثلاثة

وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والافراد واحد من ثلاثة ايضا وهي الافراد والتثنية
والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتانيث ومنكر والتنكير واحد من
اثنين ايضا وهما التنكير والتعريف والى ذلك اشار الناظم بقوله فاولينه من وفاق الا
ول ما من وفاق الاول النعت ولي وقول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف بيان على
ايات بينات مخالف لاجماعهم لان البصريين والكوفيين اجمعوا على ان النكرة لا تبين بالمعرفة
وجمع المؤنث لا تبين بالمفرد المذكر ولا يجوز ان يكون بدلا لانهم نصوا على ان المبدل منه اذا
كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وانما التقدير منها مقام
ابراهيم او بعضها مقام ابراهيم فهو مبتدا او خبر مبتدا وقوله اي الزمخشري وقول الجرجاني
يشترط في عطف البيان كونه اوضح واخص من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا
ذا الجمة ان ذا الجمة عطف بيان على هذا مع ان الاشارة اوضح واخص من المضاف الى
ذي الاداة لان تخصيص الاشارة زائد على تخصيص ذي الاداة ومخالف للقياس لان
عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت بالاتفاق
فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم لو قيل يشترط في عطف البيان
ان يكون اجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لان الجلي يبين الخفي ويصح في عطف البيان
اذا قصد به ما يقصد بالبدل ان يعرب بدل كل من كل لما فيه من البيان الا ان
امتنع الاستغناء عنه فيمتنع ان يكون بدلا نحو هند قام زيد اخوها فاخوها يتعين كونه
عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لانه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله
على ضمير رابط للجملة الواقعة خبر المبتدا اذ الجملة الواقعة خبرا لابد لها من رابط يربطها
بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الاخ الذي هو تابع لزيد ولو اسقط لم يصح

واخص

الكلام فوجب ان يعرب اخوها بيانا لا بدلا لان البدل على نية تكرار العامل فكانه من جملة
اخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط او امتنع احلاله محل الاول نحو يا زيد الحارث فالحارث
يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز ان يكون بدلا منه لامتناع احلاله محل الاول
اذ لو قيل يا الحارث لم يجز لان يا وال لا يجتمعان هنا وقوله وهو طالب ابن ابي طالب
ايا اخوينا عبد شمس ونوفلا اعيذكما بالله ان تحدثا حربا فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما
معطوفين عطف بيان على اخوينا ويمتنع فيهما البدلية لانهما على تقدير البدلية يحلان
محل اخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لان المنادى
اذا عطف عليه اسم مجرد من ال وجب ان يعطى ما يستحقه لو كان منادى فيقال فيه
يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب وقوله وهو المرار الاسدي انا ابن التارك
البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا
عليه الطير ترقبه يجوز ان يكون بدلا منه لان البدل في نية احلاله محل الاول ولا يجوز
ان يقال انا ابن التارك بشر لان الصفة المقرونة بال كالتارك لا تضاف الا لما فيه
ال كالبكري وتجويز البدلية في هذا البيت عند الفراء اجازته اضافة الصفة المقرونة
بال الى جميع المعارف نحو الضارب زيد وليس مذهبه بمرضي عند الجمهور والى ذلك
اشار الناظم بقوله وصالحا لبدلية يرى في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري
وليس ان يبدل بالمرضي ومن المستثنيات ان يضاف اسم التفضيل الى عام ويتبع
بقسميه نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء لانه لو نوى احلال الرجال محل الناس
لنوى احلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد افضل النساء وذلك
لا يجوز لان اسم التفضيل اذا قصد به الزيادة على من اضيف اليه يشترط فيه ان يكون

منهم ومن توهم خطئ من قال انا اشعر الانس والجن ومنها ان يتبع صفة اي المفصّل
نحو يا ايها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لان الغلام لو نوي احلاله محل الرجل لزم رفعه لان
الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لانه صفة اي ومنها ان يتبع مجرور اي المفصل نحو
باي الرجلين زيد وعمرو مررت لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو
محل الرجلين لزم اضافة اي الى المعرفة المفردة وهي لا تضاف اليها الا اذا كان
بينهما جمع مقدر نحو اي زيد احسن بمعني اي اجزائه احسن او عطف على اي مثلها نحو
اي واياك فارس الاحزاب ومنها ان يتبع مجرور كلا المفصل نحو كلا اخويك زيد وعمرو
وعندي لانه لو نوي احلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل اخويك لزم اضافة
كلا الى مفرق وهي انما تضاف الى مثنى غير مفرق وشذ كلا اخي وخليلي قال المو
في الحواشي وهذه المسائل المستثناة مبنية على ان البدل لا بد ان يكون صالحا للا
حلال محل الاول وفيه نظر لانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل وقد جوزوا
في انك انت كون انت توكيدا او كونه بدلا مع انه لا يجوز ان انت وقال ابو سعيد
بن مسعود في كتابه المستوفي ادنى ما يقال فيه نعم الرجل زيدا لا زيدا بدل من الرجل و
يلزم ان لا يجوز نعم زيد انتهى وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على ان المبدل منه
في حكم الطرح والبدل هو المعتبر ومذهب سيبويه ان المبدل منه ليس مهدرا
بالكلية لانه قد يحتاج اليه لغرض اخر كقولك زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو
اهدر الاول لم يصح الكلام انتهى ويفرق البيان من البدل لوجوه منها ان البيان
لا يقع ضميرا ولا تابعا للضمير ومنها انه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير ومنها انه
لا يقع جملة ولا تابعا للجملة ولا فعلا ولا تابعا للفعل ومنها انه ليس في نية احلاله محل

الاول وليس من جملة اخرى وليس منوية في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع هذا

باب

عطف النسق بفتح السين بمعنى المنسوق نسقت الشيء نسقا بالتسكين اذا اتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف الآتي ذكرها وهو معنى قول الناظم تال بحرف متبع عطف النسق فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المعطوف وداي من التوابع وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد اي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر اي اسد فانه تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو اي وليس من الاحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وانما هو عطف بيان بالاجماع على الاخفش وليس لنا عطف بيان بتوسط حرف الا هذا وذهب الكوفيون الى ان اي عاطفة وهي اي الاحرف الموعود بها نوعان احدهما ما يقتضي التشريك في اللفظ بوجوه الاعراب وفي المعنى اما مطلقا من غير قيد وهو اربعة الواو والفاء وثم وحتى تقول جاء القوم وزيد وفزيد وثم زيد وحتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالرفع وفي المعنى وهو المجيء والى ذلك اشار الناظم بقوله فالعطف مطلقا بواو ثم فا حتى و ذهب الكوفيون الى ان حتى ليست بعاطفة واما مقيدا بقيد وهو اثنان او وام فشرطهما في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى ان لا يقتضيا اضرابا لان القائل ازيد في الدار ام عمرو عالم بان الذي في الدار هو احد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد ام مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة انما هو بواسطة ام فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك او مشركة ما بعدها لما قبلها فيما جاء بها لاجله من شك او تخيير او غيرهما فان اقتضيا اضرابا فكانا مشتركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكر في التسهيل وسياتي بيان ذلك وذهب الجمهور

فأن اسدا

اي ان او وام مشتركان في اللفظ لا في المعنى وامّا والصحيح عند ابن مالك الاول والثاني
ما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى امّا لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو
بل عند الجميع من النحويين نحو قام زيد بل عمرو ولكن عند سيبويه وموافقيه نحو ما قام زيد
لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بان لكن من حروف العطف على ثلثة اقوال احدها
انها لا تكون عاطفة الا اذا لم يدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني انها عاطفة
ولا يستعمل الا بالواو والزايدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم ان كلام سيبويه محمول عليه
والثالث انها عاطفة تقدّمها الواو او لا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس الى
انها حرف استدراك وليست بعاطفة وامّا لكونه بالعكس وهو ان ينفي عما بعده ما
ثبت لما قبله وهو لا عند النحاة الجميع نحو جاء زيد لا عمرو وليس عند البغداديين كما
نقل ابن عصفور ونقله ابو جعفر النحاسي وابن باشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في
التسهيل كقوله وهو لبيد اذا اقرضت قرضا فاجزه انما يجزي الفتى ليس الجمل برفع
الجمل عطفا على الفتى وخرّجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والاصل ليسه الجمل
والى ذلك اشار الناظم بقوله واتبعت لفظا فحسب بل ولا لكن فصل في كيفية استعمال
حروف العطف وبيان معانيها اما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين من غير دلالة على
ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين ولقطرب
من البصريين في زعمهم انها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع شيئا والتعبير بالجمع
المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالاطلاق والتقييد وقد اطال
الناس في الاختلاف في ذلك حتى افردوه بالتصنيف فاذا ثبت انها لمطلق الاجتماع
في الحكم فتعطف متأخرا في الحكم على متقدم عليه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم فابراهيم

معطوف على نوح عطف متأخر على متقدم ولعطف متقدما في الحكم على متأخر
نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك فالذين عطف على الكاف مع اعادة الجار
عطفه متقدم على متأخر ولعطف مصاحبا للمعطوف عليه في الحكم نحو فانجيناه واصحاب
السفينة فاصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب والى ذلك اشار الناظم
بقوله فاعطف بواو لاحقا او سابقا في الحكم او مصاحبا موافقا فهذه ثلاث مراتب وهي
مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة اكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فيكون
عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بارجحية وللتأخر برجحان وللتقدم بمرجوحية
هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث وتنفرد الواو من بين ساير حروف
العطف بانها تختص باحد وعشرين حكما الاول انها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام
به اي بالاسم المعطوف عليه كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد
وعمرو وسواء زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو فالمعطوف عليه في هذه الامثلة وهو
زيد لا يكتفي به فلا يقال اختصم زيد وتضارب زيد واصطف زيد وسواء زيد وجلست
بين زيد لان الاختصام والتضارب والاصطفاف والمساواة والبينية من المعاني
النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف
غيرها من حروف العطف والى ذلك يشير قول الناظم واخصص بها عطف الذي
لا يغني متبوعه ومن هنا اي من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك قال الاصمعي
الميم في قول امرئ القيس بسقط اللوى بين الدخول فحومل بالفاء في احدى الروايتين
الصواب ان يقال بين الدخول وحومل بالواو وعلى الرواية المشهورة وهو القياس
لان البينية لا يعطف عليها بالفاء لانها تدل على الترتيب وحجة الجماعة السماع واختلفوا

في التحرير فقال يعقوب ابن السكيت انه على حذف مضاف وان التقدير بين اهل الدخول
فحومل وقال خطاب الماوردي انه على الغنا والتقدير حكما لان الدخول مكان يجوز ان يشتمل
على امكنة متعددة كما يقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها واماكنها وان التقدير
بين اماكن الدخول فاماكن حومل فهذا بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون اذا كان كل
فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندي اصح من ان يجعل شيئا اذا ثبتت الرواية
انتهى والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما
تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوي فان قلت قد مر ان
المساواة التي لا يعطف فيها الا بالواو وقد جاء العطف فيها بام كقوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم قلت اجيب عنه بان هذا الكلام منظور فيه الى حالته
الاصلية اذ الاصل سواء عليهم الانذار وعدمه فالعطف بطريق الاصالة انما
هو الواو قاله الموضح في الحواشي الثاني مما تنفرد به الواو عطف سببي على اجنبي في
الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه وزيدا مررت بقومك وقومه الثالث
عطف ما تضمنه الاول اذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى الرابع عطف الشيء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد
حذف وبقي معموله نحو والذين تبوؤا الدار والايمان السادس جواز فصلها من معطوفها
بظرف او عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة
نحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وقيل لا يختص بالواو
بل كذلك الفاء وثم واو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر
نحو وارجلكم في قراءة ابي عمرو وابي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها ان امن اللبس

كقوله كيف اصبحت كيف امسيت البيت العاشر ايلاؤها لا اذا عطفت مفردا بعد
نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد او نفي نحو فلا رفث ولا فسوق او مؤول بنفي نحو ولا الضالين
لتزيد الحادي عشر ايلاؤها اما مسبوقة بمثلها غالبا اذا عطفت مفردا نحو اما العذاب
واما الساعة الثاني عشر عطف العقد على النيف نحو احد وعشرين الثالث عشر
عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله على ربعين مسلوب وبال الرابع
عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدانا
مثل محمد ومحمد الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن
دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات واما عكسه نحو واذ اخذنا من النبيين
ميثاقهم ومنك ومن نوح فيشاركها فيه نحو مات الناس حتى الانبياء فانها
عاطفة خاصا على عام قاله في المغني السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول
الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية
فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رايت زيدا الثامن عشر العطف
التلقيني نحو قوله تعالى من آمن منهم بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر
العطف في التحذير والاغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروة والنجدة العشرون
عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك الآية الحادي
والعشرون عطف عامل على مثله كقوله الى واتيك فارس الاحزاب واما الفاء فللترتيب
المعنوي وهو ان يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون
للترتيب الذكري والمراد بها ان يكون وقوع المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لان (بها بعد المعطوف)
الثاني وقع بعد زمان وقوع الاول واكثر ما يكون ذلك في عطف مفصل على مجمل نحو

فقد سالوا موسى اكبر من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة والتعقيب وهو ان يكون
المعطوف بها متصلا بلا مهلة نحو اماته فاقبره والتعقيب في كل شيء بحسبه الا ترى
انه يقال تزوج فلان فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان كانت مدة متطاولة
ودخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وكثيرا ما تقتضي الفا
ايضا التسبب وهو ان يكون العطف بها متسببا عن المعطوف عليه ان كان المعطوف
بها جملة او صفة فالاول نحو فوكزه موسى فقضى عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من
زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم واعترض على المعنى الاول
وهو الترتيب المعنوي بقوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا فان الهلاك متاخر عن
مجيء الباس في المعنى وهو متقدم في التلاوة وذلك ينافي الترتيب فانه الفرا
واعترض ايضا بنحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه الحديث فان
غسل الاعضاء الاربعة متقدم في المعنى ومتاخر في الحديث فلو كانت الفا للتر
تيب لما حسن ذلك والجواب من وجهين احدهما ان المعنى على اضمار الارادة
والتقدير اردنا اهلاكها فجاءها باسنا فمجيء الباس مترتب على الارادة واراد الوضوء
فغسل وجهه الى اخره فغسل الاعضاء الاربعة مترتب على ارادة الوضوء الوجه الثاني
ان الفاء فيهما للترتيب الذكري لا المعنوي والحاصل ان الجمهور يقولون بافادتها
الترتيب مطلقا والفرا يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمي لا تفيد الترتيب في البقاع
والامطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا اذا كان وقوع
المطر فيهما في وقت واحد واعترض على المعنى الثاني وهو التعقيب بقوله تعالى
الذي اخرج المرعى فجعله غثاء احوى فان اخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء احوى

الفا والجواب من وجهين احدهما ان جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة و
التقدير فمضت مدة فجعله والثاني بان الفا نابت عن ثم والمعنى ثم جعله غثاء كما جاء
عكسه وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله جري في الانابيب ثم اضطرب وسيأتي قريبا والى
افادة الفا للترتيب والتعقيب اشار الناظم بقوله والفا للترتيب باتصال واختصت
الفا بانها العطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول والى
ذلك الاشارة بقول النظم واخصص بفا عطف ما ليس صلة على الذي استقر انه الصلة
نحو اللذان يقومان فيغضب زيد اخواك فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان
صلته وجملة فيغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس
ان لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لانها رفعت الظاهر وهو زيد و
لكنها لما عطفت بالفا صح ذلك لان ما في الفا من معنى السببية اغنى عن الضمير لان
الفا تجعل ما بعدها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة لاشعارها بالسببية فكانك قلت
اللذان ان يقوما فيغضب زيد اخواك واخواك خبر اللذان وعكسه وهو ان الفا
تعطف ما يصلح ان يكون صلة على ما لا يصلح ان يكون صلة نحو الذي يقوم اخواك فيغضب
هو زيد فالذي مبتدأ ويقوم اخواك جملة فعلية صلة الذي وهو لا يصلح ان يكون صلة
لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذي سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها
على العائد الى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وانما ابرز لان الفعل كالوصف
اذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب ابرازه وزيد خبر الذي ومثل ذلك جار في
الخبر والصفة والحال فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ او
عكسه فالاول نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فجملة تصبح الارض

بالرفع معطوفة على جملة انزل الواقعة خبرا ان وكان القياس ان لا يصلح العطف لخلوها
من ضمير يعود على اسم ان او المعطوف على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك الثاني
نحو قوله وهو ذو الرمة غيلان • والانسان عيني يحسر الماء تارة • فيبدو وتارات يجم فيغرق
فانسان عيني مبتدأ ومضاف اليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا
لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو على
وانه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب
المبتدأ التحقيق ان الجملتين اذا عطفت احداهما على الاخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا
منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في احداهما كما يكتفي بضمير واحد في جملة الشرط
والجزاء فاذا قلت زيد جاء عمرو فاكرمته فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية
نص على ذلك ابن ابي الربيع قال لانهما تنزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو اكرمته فالاخبار
اذن انما هو بمجموعهما والرابط انما هو الضمير انتهى كلام المرادي وقال الموضح المكودي في
في باب الاضافة عن بعض النحاة انه اجاز حذف ان الشرطية وانها اذا حذفت
ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت والانسان العين هو المثال الذي يرى في
السواد ويحسر بالحاء المهملة يغور من قولهم حسر البحر اذا غار ويجم من الجم من الجموم وهو
الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى ان الماء اذا غار ظهر انسان العين واذا كثر غرق
واستتر ويعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد على الموصوف وعكسه فا
لاول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو
ويعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فا
لاول نحو شهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو شهدته يطير الذباب فيغضب هو

وقد قيل في المغني ويجب الابدي ان الفا في ذلك كله قد اخلصت لمعنى السببية
واخرجت عن العطف كما ان الفا كذلك في جواب الشرط انتهى واما ثم فللترتيب والتراخي
على الصحيح فيهما والى ذلك اشار في النظم بقوله وثم للترتيب بانفصال نحو فاقبره ثم اذا
شاء انشره وزعم قوم انها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها في الزمر واجيب بان ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من
نفس واحدة وجعل منها زوجها في الاعراف والقصة واحدة وزعم الاخفش ان
ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب
لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين وجعل منه ابن مالك ثم
آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر ان ثم فيه واقعة موقع الفاء و
قد توضع ثم موضع الفا كقوله وهو ابو داود وحارثة ابن الحجاج كهز الرديني تحت
العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح
يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر
انه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه ان الترتيب يحصل
في لحظات لطيفة والرديني صفة للرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال
الجوهري زعموا انه منسوب الى امراة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج
بفتح العين الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب واما
حتى فالعطف بها قليل عند البصريين والكوفيون ينكرونه بالكلية ويحملون نحو جاء القوم
حتى ابوك ورايت القوم حتى اباك ومررت بالقوم حتى ابيك على ان حتى فيه
ابتدائية وان ما بعدها على اضمار عامل والعطف بحتى شرطه اربعة امور احدها كون

المعطوف اسما لا فعلا لانها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الافعال فلا يجوز
العطف اكرمت زيدا بكل ما اقدر عليه حتى اقمت نفسي خادما له وبخل علي زيد بكل شي
حتى منعني دانقا واجازه ابن السيد والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك شرط
مجرورها فلا يجوز قام الناس حتى انا ولا ضربت القوم حتى اياك وهذا الشرط ذكره ابن
هشام الخضراوي قال في المغني ولم اقف عليه لغيره والثالث كونه بعضا من المعطوف
عليه اما بالتحقيق بان يكون جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او فردا من جمع
نحو قدم الحجاج حتى المشاة او نوعا من جنس نحو اعجبني التمر حتى البرني او بعضا بالتاويل
كقوله وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما
اراد قتله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فيمن نصب نعله
فان ما قبلها وهو القاء الصحيفة والزاد في تاويل القى ما يثقله ونعله بعض ما يثقله
قال ابو البقا فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل ان يكون منصوبا بفعل محذوف
يفسره القاها فالقاها على الاول تاكيد وعلى الثاني تفسير واما من رفع نعله فعلى
الابتداء والقاها خبره واما من جرها فعلى ان حتى جارة والقاها توكيد وكان من
قصة المتلمس انه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما
صحيفة الى عامله بالحيرة وامره فيها بقتلهما وختمها واوهمهما انه كتب لهما بصلة فلما
دخل الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها والقاها في نهر الحيرة وفر الى الشام
واما طرفة فابى ان يفتحها ودفعها الى العامل فقتله او شبيها بالبعض في شدة
الاتصال كقولك اعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية حتى
ولدها لان ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فانه لشدة اتصاله بها

فما يجري بها وضابط ذلك انه ان حسن الاستثناء المتصل حسن دخول حتى وان
لم يحسن امتنع الا ترى انه يحسن ان يقول اعجبتني الجارية الا كلامها لتنزيل كلامها منزلة
بعضها ويمتنع ان يقال اعجبتني الجارية الا ولدها على ارادة الاتصال لان مسمى الجارية
لا يتناول ولدها لان شرط الاستثناء المتصل ان يتناول ما قبل اداته ما بعدها نصاً و
ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى والرابع كونه غاية لما قبلها في زيادة
حسية مرجعها الى الحس المشاهدة نحو فلان يهب الاعداد الكثيرة حتى الالوف فان
الالوف غاية الاعداد في الزيادة الحسية او في زيادة معنوية مرجعها الى المعنى نحو مات
الناس حتى الانبياء او الملوك فان الانبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية
وهي الاتصاف بالنبوة والملك او في نقص حسي او معنوي كذلك فالاول نحو المؤمن
يجزي بالحسنات حتى مثقال الذرة فان مثقال الذرة غاية في النقص الحسي والثاني
نحو غلبك الناس حتى الصبيان او النساء فان الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي
وهو الاتصاف بالانوثة والصبي والتحقيق كما قال في المطول ان المعتبر في حتى ترتيب
اجزاء ما قبلها ذهناً من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي
لجواز ان تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الاجزاء الاخر نحو مات كل اب
حتى آدم وفي اثنائها نحو مات الناس حتى الانبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم
حتى زيداً او جاءوك معاً وزيد اضعفهم وعلم من كلام الموضح انه لو لم يكن ما بعد حتى
من جنس ما قبلها حقيقة او تاويلاً او تشبيهاً او كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له او كان
غاية ولم يكن يدل على زيادة او نقص حسيين او معنويين امتنع العطف بحتى فلا
يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان

دهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لان الغاية لا تكون الا في الاطراف العالية او
السافلة ولا جاء القوم حتى زيدا وام يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة او ضعة والى
ذلك اشار الناظم بقوله بعضا بحتى اعطف على كل ولا يكون الا غاية الذي تلاه وبقي
عليهما شرط اخر وهو ان يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الايام حتى يوم الفطر بالنصب
قاله في الموضح في الحواشي واما ام فضربان منقطعة وستاتي ومتصلة وهي
المسبوقة اما بهمزة التسوية سواء وجدت لفظة سواء اولا والمسبوقة التسوية
هي الداخلة على جملة بحيث يكون الهمزة مع الجملة في محل المصدر ويكون الجملة
المسبوقة بهمزة التسوية هي والجملة المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم ءانذرتهم
ام لم تنذرهم اي سواء عليهم الانذار وعدمه واسميتين كقوله ولست ابالي
بعد فقدي مالكا ٥ اموتي ناء ام هو الان واقع اي لست ابالي الجد موتي ام
وقوعه الان ومختلفتين بان يكون المعطوفة عليها فعلية والمعطوفة اسمية نحو
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون اي سواء عليكم دعاؤكم اياهم ام صمتكم
او بالعكس نحو ما ابالي ازيد قاعد ام قام اي ما ابالي بقعوده ام قيامه واما
مسبوقة بهمزة يطلب بها وبام التعيين لاحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فاذا
قيل ازيد عندك ام عمرو قيل في الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم
لعدم التعيين ويقع ام مسبوقة بهمزة التعيين بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسال
عنه نحو انتم اشد خلقا ام السماء او متاخرا عنهما ما لا يسال عنه نحو وان ادري
اقريب ام بعيد ما توعدون فالسؤال في الاية الاولى وقع عن المسند اليه لم
يسال عن المسند وفي الثانية بالعكس فوسط ما لا يسال عنه في الاولى وهو اشد

الهمزة

تسط

محلقا واخر في الثانية وهو ما توسدو لنا وذلك لان شرط الهمزة المعادلة لام ان
يليها احد الامرين المطلوب تعيين احدهما ويلي ام المعادل الاخر ليفهم السامع من
اول الامر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدا دون الخبر
ازيد قائم ام عمرو وان شئت قلت ازيد ام عمرو قائم فتوسط الخبر او تؤخره لانه غير
مسئول عنه ~~وتقول~~ اذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدا اقائم زيد ام قاعد
وان شئت قلت اقائم ام قاعد زيد فتوسط المبتدا او تؤخره لانه غير مسئول عنه
ويقع بين جملتين فعليتين ليستا في تاويل مفردين كقوله وهو زياد ابن حمل بفتح
المهملة والميم * فقمت للطيف مرتاعا فارقني * فقلت اهي سرت ام عادني حلم *
لان الارجح كون هي الواقعة بعد الهمزة فاعلا لفعل محذوف يفسره سرت لان همزة
الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك وهو الاحوال لانها متجددة
واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال نحو ازيدا ضربته
والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذي يراه في النوم والمرتاع الخائف وارقني
اسهرني واهي بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد ما مضى
عني والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها
مذعورا للغاية وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق
او كان في المنام واسميتين كقوله وهو الاسود ابن يعفر التميمي * لعمرك ما ادري وان
كنت داريا * شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر * فشعيث في الموضعين بالتصغير
اوله شين معجمة واخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدا وابن خبره لا صفته ولهذا
كتبت بالالف والجملة في موضع النصب بادري وهو معلق عنها بالاستفهام والاصل

اشعث بالهمزة في اوله والتنوين في اخره فحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة بناء
على انه مصروف نظرا الى الحي بدليل الاخبار عنه بابن ويحتمل ان يكون ممنوع الصرف
نظرا الى القبيلة والاخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين
قال السيرافي لانه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على اب لان بعضا يعزوها الى منقر و
بعضا يعزوها الى سهم انتهى والمعنى لا ادري اي النسبين الصحيح نسب بني
سهم ام نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم و
سكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة في
البيت عن شرح قول النظم وربما حذفت الهمزة ان كان خفا المعنى بحذفها امن
ومختلفين نحو انتم تخلقونه ام نحن الخالقون لان الارجح كون انتم فاعلا لفعل محذوف
يفسره المذكور قال في المغني والحاصل ان ام المتصلة منحصرة في نوعين لانها اما
يتقدم عليها همزة التسوية او همزة يطلب بها وبام التعيين وانما سميت في هذين
النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر وقيل لانها
اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لانهما جميعا
بمعنى اي ورجح هذا على الاول بان اعتبار هذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج
عنها بخلاف الاول فان الاتصال فيه انما هو بين السابق واللاحق فاطلاق الاتصال
عليها انما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو لامر خارج
عنها وعورض بان الوجه الثاني انما ياتي في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة
التسوية فيترجح الاول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى ايضا في النوعين
معادلة لمعادلة الهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني

وتفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا
تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق و
التكذيب لانه خبر وثالثها ورابعها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين
والجملتين لا تكونان معها الا في تاويل المفردين كما مر وليست تلك كذلك
والى نوعي ام المتصل اشار الناظم بقوله وام بها اعطف بعد همز التسوية او همزة عن
لفظ اي معنية وام المنقطعة هي الخالية من ذلك المذكور في المتصلة فلا يتقدم
عليها همزة التسوية ولا همزة يطلب بها وبام التعيين وسميت منقطعة لوقوعها
بين جملتين مستقلتين ولا تفارقها معنى الاضراب عند الجمهور والى ذلك اشار
الناظم بقوله وبمعنى بل وفت ان تك مما قيدت به خلت وقد تقتضي مع ذلك
الاضراب استفهاما حقيقيا وهو الطلبي نحو قول العرب انها لابل ام شاء بالمد والا
بل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله
ابو عثمان وشاء خبر لمبتدا محذوف اي بل اهي شاء فالهمزة داخلة على جملة وانما
قدرنا بعدها مبتدا لانها لا تدخل على المفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الا
بتدا لا تدخل الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى
ابن مالك انها تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون تقدير
مبتدا واستدل بانه قد سمع ان هناك لابلا ام شاء بالنصب وهذا لا يعرف الا من
جهته وان سلم فالتاويل ممكن بان يكون منفصلة وحذفت الهمزة ومنقطعة فـ
نصب شاء بالمحذوف اي ام ارى شاء او استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات
ولكم البنون اي بل اله البنات اذ لو قدرت الاضراب المحض لزم المحال وهو الا

الاخبار بنسبة البنات اليه تعالى الله عن ذلك وقد لا تقتضيه اي لا تقتضي ام المنقطعة
الاستفهام البتة لا حقيقيا ولا انكاريا نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات
والنور اي بل هل تستوي ولا يقدر بل اهل اذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر
فليت سليمى في المنام ضجيعتي * ام في جنة ام جهنم * اي بل في جهنم ولا يقدر بل افي
جهنم اذ لا معنى للاستفهام هنا لانه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين ان
ام ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك انتهى وهذه الآية
والبيت يشهدان للكوفيين فان ام فيهما بمعنى بل خاصة كما انها بمعنى الاستفهام
خاصة في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب
خيالا قال ابو عبيدة ان المعنى هل رايت واما او فانها بعد الطلب للتخيير بين المتعا
طفين نحو تزوج زينب او اختها والاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد والفرق بينهما
اي بين التخيير والاباحة امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير فلا يجوز ان تجمع
بين زينب واختها في التزويج لامتناع الجمع بين الاختين وجوازه اي الجمع
بين الاختين وجوازه اي الجمع بين المتعاطفين في الاباحة فيجوز ان تجمع بين العلماء
والزهاد في المجالسة وبعد الخبر وهو مقابل الطلب اي الكلام الخبري الذي من شانه
ان يحتمل التصديق والتكذيب للشك من المتكلم نحو لبثنا يوما او بعض يوم فلبثنا كلام
خبري واو للشك من القائلين ذلك او للابهام على المخاطب نحو وانا او اياكم لعلى هدى
كلام خبري واو في ضلال مبين للابهام فيكون الشاهد في الثانية وقال في المغني
الشاهد في الاولى وقال الدماميني الشاهد في الاولى والثانية والمعنى ان احد
الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين او

بل م

او في ضلال مبين فانا
او اياكم لعلى هدى ٥

الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحّد الله وعبده فهو على هدى وان
من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال مبين انتهى وللتفصيل بالصاد المهملة بعد
الاجمال نحو وقالوا كونوا هودا او نصارى فقالوا الكلام خبري وهو مشتمل على الواو العائد
على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الاحتمال بالضمير العائد اليهما ثم فصل ما قاله
كل فريق اي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى فاو لتفصيل الا
جمال في فاعل قالوا وهو الواو وللتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف قاله ابن مالك
في الخلاصة واصلها وعدل عنه في التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد وللاضراب
كبل مطلقا عند الكوفيين وابي علي الفارسي وابن برهان نحو انا اخرج ثم تقول
او اقيم اضربت عن الخروج ثم اثبت الاقامة وكانك قلت لا بل اقيم وحكى الفرا
اذهب الى زيد او دع ذاك فلا تبرح اليوم نقله عنه في شرح الكافية و
نقل ابن عصفور عن سيبويه انه اثبت لها الاضراب بشرطين تقدم نفي او نهي
وتكرير العامل نحو لست زيدا او لست عمرا ولا تضرب زيدا او لا تضرب
عمرا وتكون او بمعنى الواو عند الكوفيين والاخفش والجرمي وذلك عند امن اللبس كقول
حميد بن ثور الهلالي قوم اذا سمعوا الصريخ رأيتهم ما بين ملجم مهره او سافع اي
سافع لان البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها الا بالواو وكما تقدم
ويحتمل ان يكون لاحد الامرين على بابها والمراد من فريق ملجم او فريق سافع على
حد اجلس بين العلماء والزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام
في محله من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية والى معاني او اشار
الناظم بقوله خبّر ابح قسم بأو وابهم واشكك واضراب بها ايضا نمي وربما عاقبت الواو

فرسه ومنه لنسفعا بالناصية

اذا لم يلف ذو النطق للبس منفذا وزعم اكثر النحويين ان اما الثانية في الطلب والخبر عاطفة
فالاول نحو تزوج اما هندا واما اختها والثاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو وبمنزلة او في
العطف والمعنى فيكونان بعد الطلب للتخيير والاباحة وبعد الخبر للشك والابهام و
للتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة واليه اشار الناظم
بقوله ومثل او في القصد اما الثانية وقال ابو علي وابن كيسان وابن برهان [illegible]
من الصرف هي مثلها في المعنى فقط لا في العطف وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها
لحرفه قاله ابن عصفور ويؤيده قولهم انها مجامعة للواو العاطفة لزوما والعاطف لا يدخل
على العاطف واما قوله وهو سعيد بن قرط الاحوص خلافا للجوهري * يا ليتما امنا شالت
نعامتها * ايما الى جنة ايما الى نار * فشاذ حذف الواو وكذلك فتح همزتها وابدال ميمها
الاولى ياء شاذ لان الفصيح كسر همزتها الاجماع والا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية و
اسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت
ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في ان
اما الاولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام اما زيد واما عمرو ونحو رايت
اما زيدا واما عمرا واما لكن فعاطفة خلافا ليونس وتبعه ابن مالك في التسهيل وانما
تعطف بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق بنفي او نهي عند البصريين واليه اشار
في النظم بقوله واول لكن نفيا او نهيا وان لا تقترن بالواو وعند الفارسي والاكثرين
فالنفي نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل جار
بمقدر اي لكن مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره
والنهي نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء جيء به لمجرد افادة الاستدراك وليست

بنفي

٣٣١

بوادره ص

عاطفة ان تليها جملة لعدم افراد معطوفها كقوله وهو زهير بن ابي سلمى بضم السين
الا ابن ورقاء لا تخشى معطوفها نحو لكن وقائعه في الحرب تنتظر فوقائعه مبتدا وتنتظر
خبره ولكن العاطفة اخلت على الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحارث الصيداوي
فورقاء وه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة او تلت لكن واوا فهي حرف ابتداء ايضا
ليست عاطفة لان من شرط عطفها ان لا تقترن بالواو نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ولكن رسول الله ولكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان المحذوفة اي ولكن كان
رسول الله وليس رسول الله المنصوب معطوفا بالواو الداخلة على لكن على ابا احد من
عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو
لان متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والايجاب لان المعطوف عليه
هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما
ايجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو او قام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن ابي
الربيع ان لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه
او سبقت بايجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم فلكن حرف ابتداء واستدراك وعمرو
مبتدا ولم يقم خبره ولا يجوز لكن عمرو بالافراد على انه معطوف على زيد لفوات شرطه وهو
النفي او النهي خلافا للكوفيين اجازتهم ذلك وليس بمسموع واما بل فيعطف بها

او نهي

بشرطين افراد معطوفها وان تسبق بايجاب او امر او نفي ومعناها بعد الاولين
وهما الايجاب والامر سلب من الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء
وجعله لما بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو والقيام في المثالين ثابت لعمرو
مسلوب عن زيد ومعناها بعد الاخيرين وهما النفي والنهي تقرير حكم ما قبلها من نفي

او نهي على حاله وجعل ضده لما بعدها كما ان لكن كذلك كقولك ما كنت في منزل ربيع
بل ارض لا يهتدي بها والى ذلك اشار الناظم بقوله • وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم اكن في
مربع بل تيها فتقرر نفي الكون في منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها الكون في ارض
لا يهتدي بها ولا تقم زيد بل عمرو فتقرر نهي زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام واجاز المبرد
وعبد الوارث مع هذا كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها فيجوز على قوله وقول عبد الوارث
ما زيد قائما بل قاعدا بالنصب على معنى ما هو قاعدا واستعمال العرب على خلاف ما
اجازاه ويلزم منهما ان لا تعمل ما في قاعدا شيئا لان شرط عملها بقاء النفي في المعمول
قد انتقل عنه ومذهب الجمهور انها لا تفيد نقل حكم ما قبلها لما بعدها الا بعد الايجاب
والامر والى ذلك اشار الناظم بقوله • وانقل بها للثان حكم الاول في الخبر المثبت
والامر الجلي نحو قام زيد بل عمرو واضرب زيدا بل عمرا قال المرادي تبعا للشارح فهي في
ذلك لازالة الحكم عما قبلها حتى كانه مسكوت عنه وجعله لما بعدها انتهى فالقائم عمرو
دون زيد والمأمور بضربه عمرو دون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الاضراب بعد
الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فالاول كقوله • وجهك البدر لا بل الشمس
لو لم يقض للشمس كسفة او افول والثاني كقوله • وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر
وبعد تراخى لا الى اجل • واما لا فيعطف بها بشروط ثلاثة افراد معطوفها وان تسبق
بايجاب او امر اتفاقا فالاول كهذا زيد لا عمرو والثاني نحو اضرب زيدا لا عمرا او سبقت
او نداء خلافا لابن سعدان بفتح السين في منعه ذلك وزعمه انه ليس من كلام العرب
نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وان لا يصدق احد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي
في نتائج الفكر فقال وشرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي

ما بعدها ونص عليه ايضا الابذي في شرح الجزولية وزاد فيكون الاول لا يتناول
الثاني وتبعهما ابو حيان قال الموضح وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لان الرجل يصدق
على زيد ويجوز جاءني رجل لا امراة اذ لا يصدق احدهما على الاخر قال البدر الدماميني ما ذكر
السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الاصول انه غير معتبر على الصحيح مع
ان البعض لما جرى تا استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فانه مثل قام رجل لا و زيد في
صحة التركيب فان امتنع قام رجل و زيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل زيدا
كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل
غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد
في صحة التركيب وان كان معناهما مختلفين وللبحث فيه مجال انتهى وقال الزجاجي
في كتاب معاني الحروف وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز عنده
جاءني زيد لا عمرو قال لان العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو الا على الدعاء
ويرده انه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد
قائما ولا قاعدا قال في المغني وجوابه ان علة المنع عنده ترجع الى الباس الخبر بالطلب
وهو الدعاء وذلك لا يتاتى في مسئلة ليس والحق انه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف
بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورايت [illegible] والدليل على صحة ما قلنا
قول العرب جدك لا كدك قيل في تفسيره نفعك جدك وقول امرئ القيس الكندي
كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل فعطف عقاب القواعل على
عقاب تنوفي وهو فاعل فعل ماض هو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت و
لبونه بالاضافة الابل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفي

الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل

بفتح التاء المثناة فوق والفا كجلولى مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله
في القاموس وقال في المغني انه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال
صغار والمعنى كأن هذا الراعي ذهبت بابله يرعاها عقاب من عقبان تنوفى فطارت بها
وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها
واقتصر الناظم على قوله ولا نهيا او امرا او اثباتا تلا فنداء او ما عطف عليه نحو لم يقدم بلا او
خبرا والتقدير ولا تلا نهيا او امرا او اثباتا واياك ان تظن ان لا معطوف على لكن كما ظن البرادي
فنزل هذا اذا لم يقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكورا او خبرا او حالا فان
اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة قاله في
المغني وان كان مدخولها مفردا صفة لسابق او خبرا او حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها
نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله
في المغني **فصل** العطف على الظاهر والضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا والضمير المتصل
المنصوب بلا شرط فالعطف على الظاهر كقام زيد وعمرو والعطف على الضمير المنفصل المرفوع
نحو انا وانت قائمان والمنصوب نحو اياك والاسد وعلى الضمير المتصل المنصوب نحو
جمعناكم والاولين فالاولين معطوف على الكاف والميم ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستترا الا بعد توكيده بتوكيد لفظي مرادف له بان يكون بضمير
منفصل نحو لقد كنتم انتم واباؤكم ونحو اسكن انت وزوجك في احد الوجهين او بتوكيد
معنوي كقوله: ذعرتم اجمعون ومن يليكم ✱ برؤيتنا وكنا الظافرينا او بعد وجود فاصل اي
فاصل كان بين المتبوع وهو المعطوف عليه والتابع وهو المعطوف نحو يدخلونها ومن
صلح فمن صلح معطوف على الواو في يدخلونها والفاصل بينهما الهاء او وجود فصل بلا النافية

بين العاطف وهو حرف العطف والمعطوف فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين
نحو ما اشركنا ولا اباؤنا فاباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف
وهو اباؤنا وقد اجتمع الفصلان الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين
العاطف والمعطوف في نحو ما لم تعلموا انتم ولا اباؤكم فاباؤكم معطوف على الواو في
تعلموا وحصل بينهما بالتوكيد بانتم والفصل بلا بين الواو واباؤكم وقولنا كذلك والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المنفصل او
فاصل ما ويضعف العطف على الضمير المرفوع المتصل بدونهما ذلك لانه يوهم العطف على
عامل الضمير لان الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء كمررت برجل سواء
والعدم بالرفع عطفا على الضمير المستتر في سواء لانه مؤول بمشتق اي مستو هو والعدم وهو
فاش في الشعر واليه اشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد في النظم فاشيا كقوله ورجا
الاخيطل ورجى الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا فعطف اب على
الضمير المستتر في يكن ولم يكن بينهما فاصل واما ما رواه البخاري في صحيحه من قوله صلى
الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر وانطلقت وابو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل انه مروي
بالمعنى ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض واليه اشار الناظم بقوله
وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا حرفا كان الخافض او اسما سواء
كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك او منصوبه كضربك اذا قدرت الكاف مفعولا
ام كان لا محل له من رفع او نصب كغلامك فالحرف نحو فقال لها وللارض فالارض معطوفة
على الهاء المخفوضة باللام واعيدت مع المعطوف والاسم نحو نعبد الهك واله ابائك
فابائك معطوف على الكاف المخفوضة باضافة اله اليها واعيد المضاف وهو اله مع

المعطوف والاصل فقال لها وللارض ونعبد الهك واباؤك وانما اعيد الخافض
فيهما لان الضمير المخفوض كالتنوين في شدة اللزوم قاله الحوفي وكما لا يعطف على التنوين
لشدة لزومه لا يعطف على ما اشبهه وليس عود الخافض بلازم وفاقا ليونس والا
خفش والكوفيين وتبعهم الناظم فقاله وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر
الصحيح مثبتا بدليل قراة ابن عباس والحسن البصري وغيرهما كحمزة تساءلون به والارحام
بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة وحكاية قطرب عن العرب ما فيها غيره وفرسه
عطف على الهاء المخفوضة باضافة غير اليها وليس في القراة والحكاية اعادة خافض لا خر
في الاولى ولا مضاف في الثانية قيل ويحتمل ان يكون منه اي من العطف على الضمير
المخفوض من غير اعادة خافض وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام فالمسجد
معطوف على الهاء المخفوضة بالبا ولو اعيدت لقيل وبالمسجد الحرام اذ ليس العطف
على السبيل المخفوض بعن خلافا للزمخشري لانه صلة المصدر وهو صد فانه متعلق به وقد
عطف عليه اي المصدر كفر والقاعدة انه لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمو
لاته فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولاته صد لان المعطوف
على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان المصدر معمولات لا يعطف عليه الا بعد
تمامها فلما عطف عليه علمنا انه ليس من جملة معمولاته وانه معطوف على الهاء من به
اذ ليس معنا سواهما وقد انتفى احدهما فيتعين الاخر لانحصار الحصر ممنوع لجواز ان يكون
معمول المصدر محذوف والتقدير عن المسجد الحرام لا ان معمول المصدر لا يحتمل محذوفا
عند المحققين وان كان بعضهم نقل عن سيبويه وقال في المغني والصواب ان
خفض المسجد بالباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور معطوف

على به انتهى ويعطف الفعل على بشرط اتحاد زمانيهما في المضي والاستقبال سواء اتحد — الفعل
نوعاهما في الفعلية كأن يكونا مضارعين او ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة نحو
لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه فنسقيه معطوف على لنحيي بدليل ظهور النصب في لفظه ونحو
وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم ولا يسألكم اموالكم فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم
على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو
قام وقعد اخوك ام اختلفا نوعا فيعطف الماضي على المضارع وعكسه فالاول نحو
يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار فاورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل و
الثاني تبارك الذي ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الاية وتمامها تجري من
تحتها الانهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد
زمانيهما في الاستقبال والى ذلك اشار الناظم بقوله وعطفك الفعل على الفعل يصح
ويعطف الفعل الماضي والمضارع على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا
فاثرن به ونحو صافات ويقبضن فعطف في الاولى فاثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم
فاعل مشبه للفعل في المعنى لانه في تاويل واللاتي اغرن وعطف في الثانية يقبضن
وهو مضارع على صافات لانها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تاويل يقبضن
بقابضات واثرن بمثيرات ويجوز العكس وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على
الفعل الماضي او المضارع كقوله يا رب بيضاء من العواهج ام صبي قد حبا او دارج
فعطف دارج على حبا لتاويل دارج بيدرج والمراد بها هنا المرأة التامة الخلقة
ويجوز في ام الجر على البدلية من البيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز
نصبها الا على القطع وقول العيني ام صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لان بيضاء مجرور

برب لا منصوب وفتحها نايبة عن الكسرة لانها غير منصرفة لالف التانيث الممدودة وجعل
منه اي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتاول مخرج بيخرج وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق
فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما رجحان فيرجح الاول سلامته من
الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشي ومقابله ويرجح الثاني تقدم التاويل والتوافق
بين نوعي المتعاطفين والى ذلك اشار الناظم بقوله واعطف على اسم شبه فعل فعلا وعكسا
استعمل تجده سهلا فصل تختص الواو والفا بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل وتشاركهما
في ذلك ام المتصلة مثاله في الفا ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب
فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا من قوله تعالى في سورة الاعراف
واوحينا الى موسى اذ استسقاه قومه ان اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف
على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت اي فضرب فانفجرت الا
فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على اوحينا وهو سهو لان انفجرت في البقرة
وليس في آيتها ان ولا اوحينا وتلاوتها واذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك
الحجر فانفجرت وتسمى الفا العاطفة على مقدر فصيحة ومثاله في الواو قوله وهو النابغة الذبياني
فما كان بين الخير لو جاء سالما ابو حجر الا ليال قلايل فحذف الواو ومعطوفها اي بين الخير
وبيني وابو حجر بضم الحاء المهملة والجيم كنية النعمان ابن الحارث الغساني وقولهم
راكب الناقة طليحان فطليحان خبر المبتدا وما عطف عليه في التقدير اي راكب الناقة
والناقة طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر والا لافرده ويحتمل ان
يكون الاصل احد طليحين فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه كما قاله

في شرح بانت سعاد فقلبي وليل فيه والطلح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام واخره حاء
مهملة من قولهم طلح البعير اذا اعيى ومثاله في ام قول ابي ذويب وقال صحابي قد
غبنت وعلمت غبنت فما ادري اشكلكم شكلي قال ابو الفتح فما ادري اطريقكم طريقي ام غيره فحذف
واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول الناظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو
اذ لا لبس وتنفرد الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن
انت وزوجك فزوجك فاعل لفعل محذوف معطوف على اسكن اي وليسكن
زوجك فهو من عطف الامر على الامر او منصوبا نحو والذين تبوءوا الدار والايمان
فالايمان مفعول لفعل محذوف معطوف على تبوءوا اي والفوا الايمان فهو من عطف
جملة على جملة او مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فبيضاء مجرور بمضاف محذوف
معطوف على كل اي ولا كل بيضاء وانما لم يجعل العطف فيهن اي في الامثلة
الظاهرة على الموجود في الكلام بدون حذف لئلا يلزم في المثال الاول وهو اسكن
انت وزوجك وقوع فعل الامر وهو اسكن للاسم الظاهر وهو زوجك بيان
الملازمة انه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه
في عامله والامر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في
الثواني ما لا يغتفر في الاوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا فالحاج عن غيره
يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني
وفي التسهيل لا يشترط فيما صح العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه انتهى ولو
سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الامر شاذ كما سيأتي في باب التحذير فلا يحسن
تخريج التنزيل عليه ولئلا يلزم في المثال الثاني وهو والذين تبوءوا الدار والايمان

كون الايمان يتبوأ بيان الملازمة انه لو جعل الايمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لان
المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لان الايمان لا
يتبوأ وانما يتبوأ المنزل اذ التبوأ التهيي يقال بوأت له منزلا اي هيأته له وفي اعراب الخويي
في سورة ال عمران يقال تبوأ فلان الدار اذا الزمها انتهى فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج
الى تقدير عامل آخر وليلا يلزم في المثال الثالث وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة
العطف على معمولي عاملين مختلفين بيان الملازمة ان سوداء معمول كل وتمرة معمول
ما فلو عطفت بيضاء على سوداء وشحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا
يجوز على الاصح عند سيبويه والاكثرين واجاز الاخفش العطف على معمولي عاملين ان
كان احدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف او انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز
مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والاصح في التسهيل المنع مطلقا
لان العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف على
معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو انتهى واتفقوا على انه لا يجوز العطف على
معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب فلا يقال دخل زيدا
عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرو الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف
والمجرور قاله السيد عبد الله ولا يجوز في المثال الثاني كون الايمان مفعولا معه لعدم الفائدة
في تقييد الانصار المعطوفين على المهاجرين بمصاحبة الايمان اذ هو امر معلوم والى هذه
المسئلة اشار الناظم بقوله وهي انفردت بعطف عامل مزال قد بقي معموله دفعا لوهم اتقي
ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء وام المتصلة فالاول وهو حذف المعطوف عليه
بالواو كقول بعضهم وبك واهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا بك الواو الاولى

لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الاول والواو الثانية عاطفة على كل مرحبا المقدرة
فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي والتقدير ومرحبا بك واهلا
فيك ينعلق بمرحبا واهلا معطوف على مرحبا والثاني وهو حذف المعطوف عليه بالفاء هو
خاص بالجمل نحو افنضرب عنكم الذكر صفحا فجملة نضرب معطوف على جملة محذوفة اي اهملكم
فنضرب تقديرها على المتم فنضرب ونحو افلم يروا الى ما بين ايديهم وما خلفهم فجملة الم يروا معطوف
على جملة محذوفة اي اعموا فلم يروا وظاهر ان الفاء عطفت على جملة مقدرة بين الهمزة بينها و
الهمزة وان في محلها الاصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور ان الهمزة
الهمزة قدمت من تاخير تنبيها على اصالتها في التقدير ومحلها الاصلي بعد الفاء والاصل فا
لم نضرب فالم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بام المتصلة نحو ام حسبتم ان
تدخلوا الجنة اي علمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم والى ذلك اشار الناظم بقوله
وحذف متبوع بدا هنا استبح هذا **باب** البدل هذه التسمية للبصريين واختلف في
تسميته عند الكوفيين فقال الاخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه التكرير والغرض منه ان يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطية لذكره
بالتصريح بتلك النسبة الى ما قبله لافادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون ان
البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح انما يعنون به من جهة المعنى
غالبا دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيدا يده اذ لو لم يعتد بزيد اصلا لما كان للضمير ما
يعود اليه والبدل لغة العوض واصطلاحا هو التابع المقصود بالحكم المنسوب الى متبوعه
نفيا او اثباتا بلا واسطة وهذا معنى قول الناظم التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو
المسمى بدلا فخرج بالفصل الاول وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع النعت والبيان والتوكيد

الهمزة

فانها مكملات للمقصود بالحكم وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم واما النسق فثلاثة
انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم اصلا وهو المعطوف بلا بعد الايجاب وببل ولكن
بعد النفي كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو او لكن عمرو اما الاول وهو المعطوف بلا
فواضح امره لان الحكم السابق وهو اثبات المجيء لزيد منفي عنه بلا واما الاخران وهما
المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود
انما هو الاول دون الثاني والنوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه
انه مقصود بالحكم لا انه هو المقصود به وحده وذلك كالمعطوف بالواو اثباتا او نفيا نحو
جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان وهما الاول والثاني خارجان بما
خرج به النعت والتوكيد والبيان اما الاول فلان المقصود بالحكم انما هو المتبوع و
الثاني فلان التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده والنوع الثالث ما هو مقصود
بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو وفي بعض
النسخ ذكر لكن بعد بل وهو انما يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة
وسلم الحد بذلك للبدل واذا تاملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه
ومن قبلهما من شراح النظم وغيره علمت انهم من اصابة الغرض بمعزل واقسام البدل
اربعة اشار الناظم اليها بقوله مطابقا او بعضا او ما يشتمل عليه يلفى او كمعطوف ببل الاول
بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت
عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل وسماه الناظم في النظم البدل
المطابق وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل لوقوعه في اسم الله تعالى نحو الى صراط
العزيز الحميد الله فمن قرأ بالجر فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا

المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس ح

يقال فيه بدل الكل من كل وانما لم يقل ذلك لان كلا انما يطلق على ما يقبل التجزي فعند الاطلاق به كل على ذي اجزاء وذلك ممتنع هنا لان الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق الى ضمير يربطه بالمبدل منه لانه نفس المبتدا في المعنى لا يحتاج الى الرابط والثاني بدل البعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء بالنسبة الى الباقي من المبتدا منه ومساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف ثلثه فالثلث اقل من الباقي وهو الثلثان او نصفه فالنصف مساو للنصف الباقي او ثلثيه فالثلثان اكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام الى ان بدل البعض لا يقع الا على ما دون النصف ولا يسمى اكلت الرغيف نصفه او ثلثيه او اكثره بدل بعض عندهما ولا بد في بدل البعض من اتصاله بضمير يرجع الى المبدل منه ليربط البعض بكله مذكور ذلك الضمير متصل بالبدل او بغيره فالاول كالامثلة المذكورة في قوله ثلثه او نصفه او ثلثيه والثاني كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم فكثير بدل من الواو الاولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لانه مقدم رتبة والاصل والله اعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك انا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وان جعلناه بدلا من احدهما وبدلا الاخر محذوف فهو متوقف على اجازة حذف البدل وان جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الاولى بلا مفسر وان جعلنا مبتدا والجملة قبله خبره فقال البيضاوي انه ضعيف لان تقديم الخبر في مثله ممتنع انتهى وان جعلناه فاعلا لاحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين احدهما انه تخريج على لغة اكلوني البراغيث والثاني انه يجب ان يقدر في العامل المهمل ضمير مستتر راجع الى كثير ووجوب استتار الضمير في مثل الواجبين من غرائب العربية كما

قاله في المغني وانما جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمي والصم كثير منهم فهو مكاف
او بمقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن استطاع
بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر اي منهم قال ابن
ابان قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بان المراد
بالناس المستطيع فهو عام اريد به خاص لان الله تعالى لا يكلف الحج من لا يستطيع انتهى
قال الموضح في الحواشي والجماعة يقولون عام مخصوص ولا حصر لان الكلام تاخره
مقصوده وليس لظاهره المحض من غير نظر الى مقصوده والحق انهما محتملان انتهى وقال
الكسائي من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد بانه لا حاجة
الى الحذف مع امكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف
الى مفعوله ورد بانه يقتضي انه يجب على جميع الناس ان مستطيعهم يحج وذلك باطل
والثالث بدل الاشتمال واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول و
اختاره في التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبتني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا ورد بانه
يلزم منه ان يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله ابو حيان في التذكرة
وقال الفارسي الجهة المشتمل هو الثاني قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه
وقيل لا اشتمال لاحدهما على الاخر وانما المشتمل المسند الى الاول على معنى ان الاسناد
الى الاول لا يكتفى به من المعنى وانما اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى
بغير الاول وهذا القول قطع عنه السيرافي وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده وساغ
الاشتمال لاكتفاء المسند بالاول وهذا المذهب قيل انه التحقيق وانه الذي نصره الاستاذ ابو اسحق

جهة

ابن ملكون وقال ان النحويين لعني اكثرهم لم يفصحوا عنه كل الافصاح ولم يوضحوه كل الا
يضاح فلذلك اختاره الموضح وقال وهو بدل شيء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق
الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن
ابي العافية وابن ملكون وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه الا ترى ان الا
عجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة وكذلك
سرق زيد ثوبه او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا
مطرد فان قلت فما تصنع بقوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة
عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله الى الشهر والى القتال بطريقي الحقيقة
والمجاز كما بينا فلا اشكال فيها انتهى ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير اذا اعرب ماله
بدلا من زيد الا ان يقول الابتداء اشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وافادت هذه الا
مثلة ان بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره واذا كان مصدرا فتارة
يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون
مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب
وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لانه الاكثر وبدل الاشتمال امره في الضمير
الرابط له بالمبدل منه كما مر في بدل البعض ثم تارة تكون مذكورا وتارة يكون مقدرا فمثال
المذكور المتصل بالبدل ما تقدم من الامثلة ومثال المتصل بغير البدل قوله تعالى
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء
المجرورة بفي ومثال الضمير المقدر قتل اصحاب الاخدود النار فالنار بدل من الا
خدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل اي النار فيه وهو قول

من شيء

الباذش وابن الابوش وابن

البصريين وقيل لا تقدير والاصل ناره ثم نابت ال عن الضمير وهو قول الكوفيين والاخدود
شق في الارض واصحابه ثلاثة انطيانوس الرومي بالشام وبخت نصر بفارس ويوسف
ذو نواس بنجران شق كل واحد شقا عظيما في الارض طوله اربعون ذراعا وعرضه اثني عشر
ذراعا وهو الاخدود واوقدوا نارا وقالوا من لم يكفر والا القي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي
وهذه الابدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي ان بدل البعض والاشتمال من بدل الكل
قال وذلك ان العرب تحذف المضاف فاذا قالوا اكلت الرغيف ثلثه واعجبني زيد علمه
فالمعنى اكلت بعض الرغيف واعجبني وصف زيد ثم ابدل من البعض والوصف ثم
حذفا للدليل عليهما والرابع البدل المباين للمبدل منه وهو ثلثة اقسام لانه اما ان
يكون مقصودا بالحكم لما تقدم في الحد ام لا الاول وهو المبدل منه ان لم يكن مقصودا البتة
ولكن سبق اليه اللسان فهو بدل الغلط اي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا انه
نفسه هو الغلط كما قد يتوهم من ظاهر اللفظ وان كان الاول مقصودا فلما تبين بعد
ذكره فساد قصده فبدل نسيان اي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر من هذا التقدير ان
الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان وهو القلب والناظم في قوله في النظم
ودون قصد غلط به سلب وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط
قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياسا ولم يرد بهما سماع وان كان قصد كل منهما
صحيحا فبدل اضراب واليه اشار الناظم بقوله وذا للاضراب اعز ان قصد صحب ويسمى ايضا
بدل بدا بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بدا وقيل
معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الاولى لانه لم يثبت حذفها وقول الناظم
في النظم خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة وهي الغلط والنسيان والبدا وذلك باختلاف

النقادير بحسب الارادات وذلك لان النبل اسم جمع للسهم والمدى بالقصر جمع
مدية وهي السكين ~~الارادات وذلك لان~~ فان كان المتكلم بقوله خذ نبلا مدى انما
اراد الامر باخذ المدى فسبقه لسانه الى النبل فبدل غلط وان كان اراد الامر باخذ
النبل ابتداء ثم تبين له فساد تلك الارادة وان الصواب الامر باخذ المدى فبدل النسيان
وان كان اراد الاول وهو الامر باخذ النبل ثم اضرب عنه الى الامر باخذ المدى وجعل الا
ول وهو الامر باخذ النبل في حكم المتروك فبدل اضراب او بدا لانه اضرب عن الامر الا
ول حين بدا له الامر الثاني والاحسن فيهن ان يؤتى ببل لئلا يتوهم ارادة الصفة اي
نبلا حادة كما تقول رايت حمارا تريد جاهلا او بليدا **فصل** يبدل الظاهر كما تقدم وذ
هب ابن مالك في التسهيل الى انه لا يبدل المضمر من المضمر وقوفا مع السماع ونحو قمت
انت ومررت بك انت توكيد اتفاقا من البصريين والكوفيين وكذلك نحو رايتك
اياك توكيد عند الكوفيين والناظم لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح
التسهيل وقول الكوفيين عندي اصح لان نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب
المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت انت والمرفوع
تاكيد باجماع فليكن المنصوب تاكيدا فان الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي
والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب انها اذا ارادت التوكيد اتت بالضمير
المرفوع المنفصل فقالت جئت انت ورايتك انت ومررت بك انت واذا
ارادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت انت ورايتك اياك
ومررت بك به فيحصل لفظا التوكيد والبدل ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب
وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لانهم شافهوا العرب وعرفوا

من الظاهر

ورايتك انت

مقاصدهم فلا تعارض بين القياس بان يقال فان نسبة المنفصل الى المتصل الى آخره وقال
ابن مالك السابقة وذهب الصافي في التسهيل الى انه لا يبدل مضمر من ظاهر وقال في شرحه
والصحيح عندي ان لا يكون نحو رأيت زيدا اياه من وضع النحويين وليس بمسموع من
كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا او نحو عكسه وهو ابدال الظاهر من
المضمر مطلقا في جميع انواع البدل سواء كان كلا ام بعضا او اشتمالا او اضرابا وان
كان الضمير المبدل منه لغائب نحو واسروا النجوى الذين ظلموا فالذين ظلموا بدل
من الواو في اسروا ابدل كل من كل في احد الاوجه الثلاثة وقيل الذين ظلموا
مبتدأ مؤخر واسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل اسروا والواو حرف
دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل وكذا يجوز ابدال الظاهر من المضمر ان كان
الضمير المبدل منه لحاضر متكلم او مخاطب بشرط ان يكون الظاهر بدل بعض من كل
كقوله . اوعدني بالسجن والاداهم . رجلي فرجلي شثنة المناسم . فرجلي الاولى بدل
من ياء المتكلم بدل بعض من كل وكاعجبتني وجهك فوجهك مرفوع على البدلية
من تاء المخاطب بدل بعض كل وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة
لمن كان يرجو الله واليوم الآخر فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخا
طبين المجرور باللام واعيدت اللام مع البدل للفصل او تكون بدل اشتمال كاعجبتني
كلامك فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب وقول الشاعر وهو النابغة
الجعدي . بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا . وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا . فمجدنا وسناؤنا
بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا او يكون بدل كل مفيد للاحاطة والشمول كالـ
لتوكيد نحو ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا لاولنا وآخرنا فاولنا وآخرنا

فاولنا واضربا بدل كل من الضمير المجرور باللام وكذلك اعيدت اللام مع البدل
والى ذلك اشار الناظم بقوله من الضمير المجرور باللام وكذلك اعيدت اللام
البدل والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ضمير الحاضر الظاهر لا تبدله الا ما احاطة
جلا او اقتضى بعضا او اشتمالا او يمنع ابدال الظاهر من الضمير بدل كل ان لم يفدها
اي الاحاطة خلافا للاخفش فانه تبع للكوفيين اجاز رأيتك زيدا على ان زيدا بدل
من الكاف ورأيتني عمرا على ان عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي أبي عبد الله قال
الشاعر بكم قريش كفينا كل معضلة وام نهج الهدى من كان ضليلا فصل بدل
الكل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم في الاقسام الاربعة و
الفعل كذلك عند الشاطبي اذا افاد زيادة بيان للاول فبدل الكل كقوله تعالى ومن
يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لان
مضاعفة العذاب هي لقي الاثام وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل
من تصل بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله ان علي الله ان تبايعا تؤخذ كرها
او تجيء طائعا لان الاخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الاضراب
والغلط ان تطعم زيدا تكسه اكرمك انتهى كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت
اطلاق قول الناظم ويبدل الفعل من الفعل والجملة كذلك الا في بدل الكل نحو
قعدت جلست في دار زيد فانه لا ينه انما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود
هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الاعراب قاله التفتازاني
في شرح التلخيص وبدل البعض كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فجملة امدكم الثانية اخص من الاولى باعتبار متعلقها فتكون داخلة في الاولى

لأ يعتد به

لان ما يعلمون يشمل الانعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله: اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
والا فكن في السر والجهر مسلما: فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من الملا
بسة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل البعض لعدم دخوله في الاول
ولا بدل كل لعدم الاتحاد به كالفهم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقولك فعد
والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة ان الفعل يتبع ما قبله في اعرابه لفظا او تقديرا
والجملة تتبع ما قبلها محلا ان كان له محل والا فاطلاق التبعية عليها مجاز اذ التابع
ما اعرب باعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في
بدل البعض والاشتمال في الافعال والجمل لتعذر عود الضمير عليهما وقد تبدل الجملة
من المفرد بدل كل كقوله وهو الفرزدق: الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام
اخرى كيف يلتقيان ابدل جملة كيف يلتقيان من حاجة واخرى وهما مفردان
قاله ابن جني وانما صح ذلك لرجوع الجملة الى التقدير مفردا اي الى الله اشكو
هاتين الحاجتين تعذر التقائهما فتعذر مصدر مضاف الى فاعله وهو بدل من هاتين
قال الدماميني ويحتمل ان يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب
الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن
نوح فانه بالشين المعجمة بالسريانية او لان او ضعها شامات بيض وحمر وسود وعلى
هذا لا يهمز وقد تذكر كذا في القاموس **فصل** واذا ابدل اسم من اسم مضمن معنى حرف
استفهام وهو الهمزة او حرف شرط وهو ان بدل تفصيل ذكر ذلك الحرف المفيد لللا
او الشرط مع البدل لتوافي المبدل منه في تادية المعنى فالاول وهو الاستفهام
يكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعاني فالاول كقولك

كم مالك أعشرون أم ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل
والثاني كقولك من رأيت أزيدا أم عمرا فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل
تفصيل والثالث كقولك ما صنعت أخيرا أم شرا فخيرا وما عطف عليه بدل من ما
بدل تفصيل وقرنا بالهمزة في الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام والثاني
وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالأول نحو من يقم إن زيد
وإن عمرو أقم معه فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل والثاني نحو ما تصنع إن
خيرا وإن شرا تجز به فخيرا أو شرا بدل من ما بدل تفصيل والثالث نحو متى تسافر إن
غدا وإن بعد غد أسافر معك فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع
حيثما تجلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك وقرنا بإن في الجميع
لتضمن المبدل منه معنى حرف الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة
حرف الشرط ففي الكشاف أن يومئذ بدل من إذا في قوله تعالى إذا زلزلت الأرض
زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر في النظم على الاستفهام فقال وبدل المضمن
الهمز يلي همزا وكذا فعل في التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسألة الشرط لا تخلو
من إشكال لأنك إذا قلت من يقم إن زيد وإن عمرو وكان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء
فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء أقلنا البدل على نية تكرار العامل أم لا فيلزم
دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الأصح وإن جعلنا ما بعد إن مرفوعا
على الفاعلية امتنعت المسألة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا
إذا كان هناك ما يفسره نحو وإن امرأة خافت وجوابه أن إن إنما جيء بها للبيان لا
للعمل فلا يلزم المحذور وهذا باب النداء بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء

باحرف مخصوصة وفيه فصول اربعة الفصل الاول في ذكر الاحرف التي ينبه بها المنادى
اذا دعي وفي ذكر احكامها وهذه الاحرف وفاقا وخلافا ثمانية الهمزة وحدها واي بفتح
الهمزة وسكون الياء حال كونا الهمزة واي مقصورتين وممدودتين فتقول ازيد واي
زيد بقصر الهمزة فيهما واازيد واي زيد بمد الهمزة فيهما ويا وايا وهيا ووا اما حكمها
فالهمزة المقصورة للقريب المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا
لصاحب المغرب ولا اي خلافا لجماعة من المتأخرين الا ان ينزل القريب بمنزلة
البعيد كالساهي فله بقية الاحرف كما انها اي بقية الاحرف للبعيد تحقيقا والى
ذلك اشار الناظم بقوله وللمنادى الناء او كالناء يا واي وا كذا ايا ثم هيا والهمز
للداني وذهب المبرد الى ان ايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب
ابن برهان الى ان ايا وهيا للبعيد والهمزة للقريب واي للمتوسط ويا للجميع واجمعوا على
جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح واعمها يا لانها
ام الباب فانها تدخل في كل نداء خالص من الندبة والاستغاثة او مصحوب بهما و
تتعين يا وحدها في نداء اسم الله تعالى نحو يا الله وتتعين ايضا في باب الاستغاثة
نحو يا لله للمسلمين وتتعين اي او وا دون غيرهما في باب الندبة والى ذلك اشار
الناظم بقوله وا لمن ندب او يا وا الكثر استعمالا منهما في ذلك الباب لانها
الاصل فيه وانما تدخل يا في باب الندبة اذا امن اللبس بالمنادى كقوله وهو جرير
يندب عمر بن عبد العزيز حملت امرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بامر الله يا
عمرا فثبوت الف الندبة دليل على انه مندوب اذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم
لانه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم وغير وا لدى اللبس اجتنب ويجوز حذف

الحرف المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا او جاريا مجراه او مضافا
فالاول نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف والثاني نحو سنفرغ لكم ايها الثقلان
اي يا ايها الثقلان والثالث نحو ان ادوا الي عباد الله اي يا عباد الله على احد الوجهين
الا في ثلاث مسائل فانه يمتنع فيها حذف حرف الندا احدها المندوب نحو يا عمراه و
الثاني المستغاث نحو يا لله ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب اذا تعجبوا من كثرتهما و
الثالثة المنادى البعيد نحو يا زيد اذا كان بعيدا منك وانما امتنع حذف حرف الندا في
هذه المسائل الثلاث لان المراد فيهن اطالة الصوت بحرف الندا والحذف ينافيه
والرابعة اسم الجنس غير المعين كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي قاله ابن مالك في
الكافية وشرحها واجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لان حذف حرف الندا لا يجوز
الا اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتنبها لما يقول له وهذا انما يكون في المعرفة
دون النكرة والخامسة المضمر المخاطب لان الحذف معه يفوت به الدلالة على
الندا والمضمر نداؤه شاذ وظاهر ذكر الناظم له في اعداد هذه الكلمات انه مطرد و
قصره ابن عصفور على الشعر واختار ابو حيان انه لا ينادى البتة فالاقوال حينئذ ثلاثة
ومحل الخلاف ضمير المخاطب وياتي على صيغتي المنصوب والمرفوع فالاول كقول
بعضهم يا اياك قد كفيتك والثاني نحو قول الاخر هو الاحوص يا ابجر ابن ابجر يا انتا
انت الذي طلقت عام جعتا ۝ قد احسن الله وقد اساءتا ۝ فابجر بسكون الموحدة و
فتح الجيم منادى وانت الاول منادى وكان القياس ان يقول يا اياك لانه مفعول
حذف عامله ولكنه اناب ضمير الرفع عن اوانه لما اطرد تجنبه بلفظ المرفوع جاز
تجنبه بلفظ ضمير الرفع واجاب المانع من المثال والبيت بان يا فيهما للتنبيه لا

لله او اياك في المثال من باب الاشتغال وانت الاول في البيت مبتدا والثاني
كذلك او توكيد او بدل او فصل والموصول خبر واتفقوا على ان ضمير المتكلم والغائب
لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا انا ولا يا اياي ولا يا هو ولا يا اياه والسادسة اسم الله تعالى
نحو يا الله اذا لم يعوض في اخره الميم المشددة عن حرف النداء لان نداء اسم الله تعالى
على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدخل عليه دليل والحذف انما يكون
لدليل واجازه بعضهم وعليه قول امية ابن ابي الصلت الثقفي رضيت بك
اللهم ربا فلن ارى ادين الها غيرك الله راضيا اي يا الله وادين من الراي
في الامور وادين مضارع دان بالشيء اذا اتخذه دينا ودينا اي عادة والاصل
فلن ادين فحذفت النون فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي
والها مفعوله وراضيا منصوب برضيت اما على الحالية من فاعله او على المفعولية
المطلقة على حد قولهم قم قائما اي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما
اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضاك ربا يا الله فلن ارى
الها غيرك يا الله والسابعة والثامنة اسم الاشارة واسم الجنس
المعين لان حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من اداة التعريف فحقه ان لا يحذف
كما لا يحذف الاداة واسم الاشارة في معنى اسم الجنس فجرى مجراه قاله الشارح خلافا
للكوفيين فيهما احتجوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء اي يا هؤلاء وبقوله وهو ذو الرمة
اذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام يريد يا هذا ولوعة مبتدا والمقدم
خبره في المجرور قبله وقولهم اطرق كرا ان النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر
وقد تواضع من هو اشرف منه اي طاطئ يا كروان راسك واخفض عنقك للصيد فان

اكرم منك واطول عنقا وهي النعام قد صيدت وحملت من البدو الى القرى و
افتد مخنوقا وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله و
اصبح ليل وهو مثل يضرب لمن اظهر الكراهة لشيء واصله ان امراة وقع عليها امرؤ
القيس وكانت تكرهه فقالت له اصبحت يا فتى فلم يلتفت اليها فرجعت الى خطاب
الليل كانها تستعطفه اي صر صبحا يا ليل كقولهم يقولون نوّر صبح والليل عاتم
الاصل فيها اطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو الفا وافتد
يا مخنوق واصبح يا ليل ونور يا صبح وذلك عند البصريين ضرورة في النظم وشذوذ
في النثر قال المرادي في شرح النظم والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته
نظما ونثرا وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا في الشعر واما نحو ثم انتم هؤلاء
فمتأول على ان انتم مبتدأ وهؤلاء خبره او بالعكس وجملة تقتلون حال واقتصر في
النظم على قوله وغير مندوب ومضمر وما جا مستغاثا قد يعرى فاعلما وذاك في اسم
الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فانصر عاذله الفصل الثاني في اقسام المنادى
بفتح الدال وذكر احكامه المنادى على اربعة اقسام احدها ما يجب فيه ان يبنى
على ما يرفع به من حركة او حرف لو كان معربا على سبيل الفرض وهو ما اجتمع فيه
امران احدهما التعريف سابقا على الندا نحو زيد في قولك يا زيد فزيد معرفة بالعلمية
قبل الندا واستصحب ذلك التعريف بعد الندا وهو مذهب ابن السراج وتبعه
الناظم وقيل سلب تعريف العلمية وتعرف بالاقبال وهو مذهب المبرد والفارسي
ورد بنحو اسم الله تعالى واسم الاشارة فانهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا
يقبلان التنكير او كان التعريف عارضا في الندا بسبب القصد والاقبال نحو يا

اصبحت

رجل يريد به معينا واليه ذهب الناظم وقيل لتعريفه بال محذوفة ونابت
يا عنها والامر الثاني الافراد ونعني به ان لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل
ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع على حده وغيره مذكرا او مؤنثا فالمزجي نحو يا
معدي كرب ومعناه فيما قال احمد بن يحيى عداه الكرب اي تجاوزه حكى ذلك ابو الفتح
عن الفارسي والمثنى نحو يا زيدان والجمع على حده هو جمع المذكر السالم نحو يا زيدون
وتثنية المذكر وجمعه السالم نحو يا رجلان ويا مسلمون والجمع المكسر في المذكر نحو يا
زيود وجمع التانيث في السالم مذكرا او علم مؤنث فالاول كسيبويه في لغة من بناه
والثاني نحو حذام في لغة اهل الحجاز او غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وانت
فما كان معربا صحيح الاخر ولا مثنى ولا مجموعا على حده اظهرت فيه الضمة وما كان مثنى
او مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الالف في المثنى والواو في الجمع وفاقا
وما كان معتلا كفتى وقاض او مبنيا قبل النداء قدرت فيه الضمة ففي نحو يا سيبويه
ويا هؤلاء ويا هذا ويا انت ضمة مقدرة في اخره مجددة للنداء ويظهر اثر ذلك
التقدير في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في اخره
ونصبه مراعاة لمحله فان محله نصب على المفعولية كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه
نحو يا زيد الفاضل برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة
لمحله والعلم المركب الاسنادي المحكي ما كان عليه قبل العلمية كالمبني في تقدير الضم
في اخره تقول يا تأبط شرا المقدام بالرفع مراعاة لتقدير الضم في اخره والمقدام
بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه ان المحكي ليس مبنيا والمنقول انه مبني وفائدة
النعوت مقصودة فان سيبويه ناسبه العلم وزيد ناسبه الفضل وتأبط شرا ناسبه

نحو يا هندان وجمع تكسيره
نحو يا هنود وما كان مبنيا
قبل النداء سواء كان
علم

٣۴۴

الاقدام ومعناه جعل السلاح تحت الابط واحترز بقوله المحكي عن لغة من اعرب
اعراب المتضايفين فانه ينصب الاول ويجر الثاني بالاضافة ويصير من قسم المضاف
وفي الرضي في باب العلم اذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب
الاعراب انتهى فعلى هذا نقول في يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ومنذ اعلاما يا كيف و
يا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء والى هذا القسم اشار الناظم
وابن المعرف البيتين والقسم الثاني من اقسام المنادي ما يجب نصبه وهو ثلثة
انواع احدها النكرة غير المقصودة جامدة كانت او مشتقة في نثر او شعر كقول الواعظ
يا غافلا والموت يطلبه وقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر وهو عبد يغوث
بن وقاص الحارثي: فيا راكبا اما عرضت فبلغن ۔ نداماي من نجران ان لا تلاقيا
لان الواعظ والاعمى لم يقصدا واحدا بعينه وانما كرر الشواهد ردا لما نقل عن
المازني انه احال وجود هذا القسم مدعيا ان نداء غير المعين لا يمكن وان التنوين في
ذلك شاذ او ضرورة وعرضت اي اتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولهما
ونجران بلد باليمن النوع الثاني مما يجب نصبه المضاف سواء كانت الاضافة
محضة وهي الخالصة من شائبة الانفصال نحو ربنا اغفر لنا اي يا ربنا اغفر لنا
يا ربنا او غير محضة وهي اضافة الصفة الى معمولها نحو يا حسن الوجه ونقل عن
ثعلب وهو احمد بن يحيى اجازة الضم في غير المحضة فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة
لان اضافتها في تقدير الانفصال وقلنا ان البناء شيء من مشابهة الضمير وهي مفقودة
هنا وانه لا سماع يقتضي ذلك فان ادعى ان نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن
فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال ان هذه الاضافة

تقييد التخصيص نظرا الى ان حسن الوجه اخص من حسن النوع الثالث الشبيه بالمضاف
وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه اما بعمل او عطف قبل النداء والعمل اما في فاعل او
مفعول او مجرور فالاول نحو يا حسنا وجهه فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن والثاني
نحو يا طالعا جبلا فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا والثالث نحو يا رفيقا بالعباد
فبالعباد متعلق برفيقا والمعطوف نحو يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك اي
بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف اما نصب ثلاثة فلانه
شبيه بالمضاف من حيث ان الثاني من تمام الاول لان التسمية وقعت بالكلمتين
مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة
العامل صار كانه بعض اسم عمل في آخر فاشبه ضاربا زيدا واما نصب ثلاثين فبا
لعطف على ثلاثة ويمتنع ادخال يا على ثلاثين لانه الجزء الثاني من العلم فاشبه شمس
من عبد شمس ويا لا تدخل عليه خلافا لبعضهم في اجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض
الاحكام عن المشبه به وان ناديت جماعة هذه عدتها فلا تخلو اما ان يكون معينة او
لا فان كانت غير معينة نصبتهما ايضا اما الاول فلانه اسم نكرة غير مقصودة واما الثاني
فلانه معطوف على منصوب وان كانت معينة ضممت الاول لانه نكرة مقصودة معرفة
بالقصد والاقبال وعرفت الثاني بال وجوبا لانه اسم جنس اريد به معين فوجب
ادخال اداة التعريف عليه وهي ال ونصبته او رفعته بالعطف على المحل او اللفظ
كما في قولك يا زيد والضحاك قال الفارسي الا ان اعدت معه يا فيجب ضمه لانه نكرة
مقصودة ويجب حينئذ تجريده من ال لان يا لا تدخل على ما فيه ال وانما جاز دخول يا عليه
لانه ليس جزء علم والحالة هذه ومنع ابن خروف مع اعادة يا وتخييره في الحاق ال مردود

العدة

٣٤٥

خبر تم ووجه رده ان الثاني ليس بخبر علم وانه اسم جنس اريد به معين وينبغي
الا ينتظم في سلك التشبيه بالمضاف النعت والمنعوت اذا كان المنعوت
مفردا نكرة مقصودة فان العرب لم تنصبها على ضمها حكى الفرا يا رجلا كريما اقبل و
وجهه انه يحتمل ان يكون نقل الى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين جهارة
الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية ولتوك القصد لا يقدح فيما هنا
فانه انما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فان عورض بانه
لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يا زيد العاقل اجيب بان حاجة النكرة
الى الصفة اشد من حاجة المعرفة اليها فان قيل لو كان من قبيل التشبيه بالمضاف
كان النصب واجبا لا راجحا اجيب بان النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند
ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم
لان الصفة انما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف
المورد كان جاز الوجهان فان قيل اذا كانت النكرة مقصودة وهي معرفة فكيف
توصف بالنكرة وانما توصف بالمعرفة حكى يونس عن العرب يا فاسق الخبيث
واخبر سيبويه بذلك اجيب بانه يغتفر في المعرفة الطارية ما لا يغتفر في الاصلية
ويحتمل ان يكون المنادى محذوفا ورجلا حالا موطئة منه والتقدير يا زيد رجلا
كريما اقبل واما يا عظيما او يا لطيفا لم يزل او يا حليما لا يعجل فقال الموضح ليس الجملة نعتا
لما قبلها وانما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء
وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في يا طالعا جبلا ولك في
حرف المضارعة اليا والتا على حد يا تميم كلهم او كلكم انتهى فهو من التشبيه بالمضاف

ترجى لكل عظيم

وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا والى هذا القسم اشار الناظم بقوله و

المفرد المنكور والمضاف وشبهه انصب والقسم الثالث من اقسام المنادى ما يجوز ضمه وفتحه وهو

نوعان احدهما ان يكون المنادى علما مفردا موصوفا بابن متصل به اى العلم مضاف

الابن الى علم اخر نحو يا زيد بن سعيد بضم زيد على الاصل وفتحه اما على الاتباع لفتحة

ابن اذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر في التسهيل او على تركيب

الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا

للشيخ عبد القاهر واما على اقحام الابن واضافة زيد الى سعيد لان ابن الشخص يجوز

اضافته اليه لانه يلابسه حكاه في البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه

الاول فتحة زيد فتحة اتباع وعلى الثاني فتحة بناء وعلى الثالث فتحة اعراب

وفتحة ابن على الاول فتحة اعراب وعلى الثاني بناء وعلى الثالث غيرهما والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح لخفته

فان كان على الاتباع فهو نظير امرأ وابنم وان كان على التركيب فهو نظير لا رجل

ظريف فيمن فتحهما وان كان على الاقحام فهو نظير يا زيد اليعملات اذا فتحت الاول

زيد

على قول سيبويه وذهب المبرد الى ان الضم اجود وهو القياس وزعم ابن كيسان

ان الفتح اكثر ومنه قوله وهو رؤبة عند الجوهرى او رجل من بنى الحارث عند

العينى وزعم انه الصواب يا حكم ابن المنذر بن الجارود سرادق المجد عليك

ممدود بفتح حكم وقال المبرد انه لو قال يا حكم بالضم لكان اولى لانه الاصل و

يتعين الضم اذا كان الابن غير صفة بان كان بدلا او بيانا او منادى سقط منه

حرف النداء او مفعولا لفعل محذوف تقديره اعنى ونحوه ويتعين الضم ايضا

اذا كان المنادى غير علم او كان الابن مضافا لغير علم في نحو يا رجل ابن عمرو ويا زيد

ابن اخينا لانتفاء علمية المنادى وهو رجل في الصورة الاولى وانتفاء علمية المضاف
اليه في الصورة الثانية ويتعين الضم ايضا اذا فصل بين العلم والابن كما في نحو
يا زيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل ويتعين الضم ايضا اذا كان الوصف
غير ابن كما في نحو يا زيد الفاضل لان الصفة وهي الفاضل غير ابن والى ذلك اشار الناظم
بقوله ونحو زيد ضم وافتحن البيتين ولم يشترط ذلك الكوفيون وهو ان تكون الوصف
ابنا بناء على ان علة الفتح التركيب وقد جاء في باب لا نحو رجل ظريف بفتحهما نحو زيدا
وذلك هنا وانشدوا عليه قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز فما كعب ابن امامة
وابن سعدى باجود منك يا عمر الجواد الرواية بفتح عمر والجواد والقوافي منصوبة
وكعب بن مامة هو كعب الايادي الذي اثر رفيقه على نفسه بالماء حتى هلك عطشا و
ابن سعدى هو اوس بن حارثة ابن لام الطائي الجواد المشهور وسعدى امه و
يروى اروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضي الله عنه وحكى
الاخفش ان بعض العرب تضم ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام
في تبديل حركة بالثقل منهما للاتباع وفي كون ذلك من كلمتين وفي تبعية الثاني
للاول لكنه مخالف في كونه اتباع معرب لمبني والحمد لله بالعكس والوصف بابنة
في جواز فتح المنادى معها كالوصف بابن في ذلك لان ابنة هي ابن بزيادة التاء نحو
يا هند ابنة عمرو بضم هند وفتحها اتباعا لابنة لان الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين
تاء التانيث في حكم الانفصال ولا اثر للوصف ببنت عند جمهور العرب فنحو يا هند
بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الاتباع لان بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك
الباء الموحدة وجوزه ابو عمرو بن العلاء سماعا بناء على ان الفتح للتركيب ومثله يا زيد بني

عمرو بنصفه ابن لتعذر الاتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله ان يكون علما مفردا المثنى و
المجموع مسمى بهما ففي النهاية اذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا اعرابه
قلت فيهن قال يا زيد بن عمرو بالفتح يا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو
ويا زيدين بن عمرو وعلى من ضم تقول يا مسلمات ابن عمرو ويا زيدان ابن عمرو ويا زيدو
ابن عمرو ومن اجرى الاعراب بالنون اجرى النون مجرى الدال فيفتحها او يضمها انتهى
وهذا مبني على القول بالتركيب واما على القول بالاتباع فلا اذ لا اتباع في مسلمات اذا كسر
ولا في المثنى والمجموع على حده ولذلك قال في التسهيل ويجوز فتح ذي الضمة الظاهرة
اتباعا فنحو يا عيسى ابن مريم لا يقدر فيه الا الضم خلافا للفراء والزمخشري واذا وقع الابن
بين علمين في غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه ان يحذف التنوين من الموصوف
لفظا والالف من الابن خطا كما في النداء تقول جاءني زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز
تنوينه في الضرورة كقوله جارية من قيس بن ثعلبة تزوجت شيخا غليظا الرقبة وان
كان الابن خبرا انعكس الحكم فتنوين المخبر عنه وتثبت الف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو
بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا وكذا ان لم يقع الابن بين علمين تقول جاءني زيد
ابن اخينا بتنوين زيد واثبات الف ابن خطا فالحكم المذكور معلق بشرطين ان يقع الابن
بين علمين وان يكون الابن صفة للعلم الذي قبله فمتى زال احد الشرطين عاد الاسم
الى اصله من التنوين قال الفخر الرازي وغيره النوع الثاني ان يكون المنادى حالكونه
مضافا كقولنا يا سعد الاوس فالثاني من السعدين واجب النصب والوجهان وهما
الضم والفتح جاريان في سعد الاول والى ذلك اشار الناظم بقوله في نحو سعد سعد
الاوس ينتصب ثان وضم وافتح اولا تصب والاضمنه وهو الاكثر لانه منادى

مفرد فالثاني بيان للاول او بدل منه او منادى ثان باضمار يا او مفعول باضمار
اعني او توكيد قاله ابن مالك واعترضه ابو حيان بانه لا يجوز التوكيد لاختلاف
جهتي التعريف لان تعريف الاول بالعلمية او بالنداء والثاني بالاضافة وقال
الموضح في الحواشي وثم مانع اقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به
الاول وان فتحته اي الاول فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم
اي زائد بينهما وهذا مبني على جواز اقحام الاسماء واكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل
بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم ان ينون الثاني لعدم اضافته
وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما اضيف اليه الثاني ~~عدم اضافته~~ والاصل
ياسعد الاوس فحذف من الاول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب اليه في نحو (سعد الاوس)
قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ
بيان او بدل او توكيد لان المضاف اليه الاول مراد او منادى ثان وقال الفراء الاسما
الاول والثاني مضافان للمذكور ولا حذف ولا اقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد
عاملين على معمول واحد وقال بعضهم وهو الاعلم الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم
اضيفا الى الاوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة اشيا وسعد الاوس
هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس ابن زيد
ابن عبد الاشهل بن خشم بن الحارث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو اخو الخزرج
القسم الرابع من اقسام المنادى ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق للضم
اذا اضطر الشاعر الى تنوينه سواء كان علما او نكرة مقصودة فالعلم كقوله وهو الاحوص
سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام بتنوين مطر الاول مع بقاء ضمه

البنا والنكرة المقصودة نحو قوله وهو جرير أعبدا حل في شعبي غريبا ألوما لا أبا لك و
اغترابا بتنوين عبدا مع نصبه على الاعراب اجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير
المقصودة واجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو ان يكون حالا كانه قال أتفخر عبدا في حال
عبوديته ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد واختار الخليل وسيبويه والمازني
الضم مطلقا لانه الاكثر في كلامهم واختار ابو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس وابو
بيت
بي والمبرد النصب مطلقا ووافق الناظم والاعلم سيبويه في ضم العلم كمطر في ال
الاول ووافقا ابا عمرو وعيسى في نصب اسم الجنس كعبدا في البيت الثاني فا
ابن مالك ان ابقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف
شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لان هذا المبني لشبه
المعرب وقيل تنوين ضرورة واليه ذهب ابن الخباز قال في المغني وبقوله اقول
لان الاسم مبني على الضم وخير في الضم بين الضم والنصب فقال واضمم او انصب
ما اضطرارا نونا مما له استحقاق ضم بينا وتظهر فايدتهما في التابع فتابع المنون
المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز
مسئلة ولا يجوز ندا ما فيه ال لان نداه يفيد التعريف ولا يجمع بين معرفتين فلا يقال
يا الرجل عند البصريين الا في اربع صور احداها اسم الله تعالى اجمعوا على ذلك
تقول يا الله باثبات الالفين الف يا والف الله ولله بحذفهما معا ويالله بحذف
الثانية فقط وابقاء الاولى وعلل سيبويه جواز ندا الجلالة بان ال لا تفارقها وهي عوض
من همزة اله فصارت بذلك كانها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب اثبات
الف الجلالة في الندا كما ان الفعل المبدو بهمزة الوصل اذا سمي به قطعت همزته تقول

جاء في النصر واضرب بضم الهمزة في الاول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في
الوصل النظر الى اصلها ووجه حذف الف يا ان اثباتها يؤدي الى التقاء الساكنين
على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه اثباتها مع حذف الثانية اجراء المنفصل من كلمتين
مجرى المتصل من كلمة واحدة والاكثر ان يحذف حرف النداء وهو يا خاصة ويعوض
عنها الميم المشددة فتقول اللهم بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم تزد مكانه ان
المعوض عنه لئلا يجتمع زيادة الميم وال في الاول وخصت الميم بذلك لان الميم عهد
زيادتها آخرا كميم زرقم قاله السيرافي وما ذكر من ان الميم عوض عن يا مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان الميم بعض أمنا بخير فيجوزون يا اللهم في السعة ورد
ببطل ذلك انه حذف على غير قياس وقد التزم وانه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والاصل عدم
التكرار وقد يجمع بينهما اي بين يا والميم المشددة في الضرورة النادرة كقوله وهو ابو
خراش الهذلي اني اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهما والى ذلك اشار الناظم
بقوله والاكثر اللهم بالتعويض وشذ يا اللهم في قريض وقد تخرج اللهم عن النداء
فيستعمل على وجهين آخرين احدهما ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع
يقول لك ازيد قائم فتقول انت اللهم نعم او اللهم لا الثاني ان تستعمل دليلا على الندرة
وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا ان تدعوني الا ترى ان وقوع الزيارة
مقرونة بعدم الدعا قليل قاله في الغاية الصورة الثانية الجمل المحكية المبدوءة بال
نحو يا المنطلق زيد فيمن سمى بذلك نص على ذلك سيبويه وقال لانه بمنزلة تأبط
شرا لانه لا يتغير عن حاله اذ قد عمل بعضه في بعض انتهى ومقتضى ما قدمنا في الفرع وقطع
الهمزة والى هاتين الصورتين اشار الناظم بقوله الا مع الله ومحكي الجمل وزاد عليه المبرد

ما سمي به من موصول صدر بال نحو يا الذي قام ويا التي قامت وصوّبه الناظم في
شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في ابنيه كتبه فان قلت لم قال سيبويه فيمن سمي
بالذي قام انه لا ينادي مع انه ايضا محكي لانه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت
الفرق بينهما ان الذي محكي كحاليه التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادي
لوجود ال وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود
ال بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية فان قلت المانع شيئان الجملة وال
فاذا زال احدهما بقي الاخر قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وانت تسلم الجواز واذا ثبت الجواز
بوجه ان المنادي هو المجموع وال ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فا
ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق واما الذي وصلته فانما تحكي حكاية المفردات لا حكاية
الجمل فالمنادي انما هو الذي دون صلته والاعراب يقدر في اخر الذي ولهذا اذا سميت
بايهم ضربته واي موصولة لم تحك اعراب الرفع في اي بل تغيرها بحسب العوامل فتقول رايت
ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته كما انك اذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده
حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رايت ضاربا زيدا ومررت بضارب
زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة
ليس محل النزاع وكانه اشار بذلك الى الفرق والصورة الثالثة اسم الجنس المشبه به
كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان قال الناظم في شرح التسهيل وهو
قياس تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لانها في التقدير داخلة على
غير ال قال الشاطبي وفيما قاله نظر اذ ليس تقدير مثل بمنزلة لفظه في الجمع بين يا وال والا
لجاز يا القرية لانه في التقدير يا اهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان

فدل على انه غير صحيح انتهى وعندي ان التقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح
بدليل قولهم قضية ولا ابا حسن لها فان التقدير ولا مثل ابي الحسن فلولا ان التقدير
مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم عمل لا في المعرفة
والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف والصورة الرابعة ضرورة الشعر واليها
اشار الناظم بقوله وباضطرار خص جمع يا وال كقول عباس يا الملك المتوج والذي
عرفت بيت الحلاعد نان تجمع بين يا وال في الشعر ضرورة ولا يجوز ذلك في النثر
خلافا للبغداديين والكوفيين في اجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع اما
القياس فقد جاز يا الله بالاجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع ان كلا منهما
فيه ال وليست من اصل الكلمة واما السماع فقد انشد فيا الغلامان اللذان
فرا اياكما ان تكسبانا شرا وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من ان يقول فيا غلامان
اللذان فرا واجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع
بالشذوذ **الفصل** الثالث في اقسام تابع المنادى المبني واحكامه اقسامه اربعة
احدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى فان محله النصب وهو ما اجتمع فيه امران
احدهما ان يكون نعتا او بيانا او توكيدا والامر الثاني ان يكون التابع مضافا
مجردا من ال فالنعت نحو يا زيد صاحب عمرو والبيان نحو يا زيد ابا عبد الله والتوكيد
نحو يا تميم كلهم او كلكم بنصب صاحب وابا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين
منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن
الانباري وان كان مع تابع المنادى ضمير جيء به على الغيبة باعتبار
الاصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله فيا

ايها المهدي الخنا من كلامه كانك تضغوا في ازارك خرنق ونقضوا الضباد ونبا غنين
متجنين قصوت وخرنق بكسر الخا المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الا بن نفيس
حيث منع مراعاة الحال وقال واما قولهم يا تميم كلكم فان رفعوه فهو مبتدأ وخبره
محذوف اي كلكم مدعو وان نصبوه فبفعل محذوف اي كلكم دعوت والى نصب
التابع المضاف اشار الناظم بقوله تابع ذي الضم المضاف دون ال الزمه نصبا
القسم الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت اي في التذكير واية
في التانيث نحو يا ايها الناس ويا ايتها النفس فاي واية مبنيان على الضم لكون كل
منهما منادى مفردا وهاء التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ اي واية عوضا عن
المضاف اليه مفتوحة الها ويجوز ضمها اذا لم يكن بعدها اسم اشارة على لغة بني
مالك من بني اسد وقد قرى بهما والناس والناس والنفس مرفوعان
على التبعية وجوبا مراعاة للفظ اي واية وانما جاز الرفع مراعاة للفظ مع ان
المتبوع مبني لانه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا
القول في امثاله والى ذلك اشار الناظم بقوله وايها مصحوب ال بعد صفة يلزم
بالرفع ونحو ذلك يا هذا الرجل ويا هذه المرأة ان كان المراد ولا نداء الرجل و
المراة وانما اتيت باسم الاشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة
للضم المقدر في اسم الاشارة وانما لزم رفعهما لانهما المقصودان بالندا والمنادى
المفرد لا ينصب والى ذلك اشار الناظم بقوله وذو اشارة كاي في الصفة ان كان تركها
يفيت المعرفة وان كان المراد نداء اسم الاشارة وحده جاز فيهما الرفع والنصب على
ما سياتي ولا يوصف اسم الاشارة ابدا في هذا الباب بغيره الا بما فيه ال نحو مررت بهذا

الرجل وجوزوا فيه ان يكون بيانا لاسم الاشارة واستشكله ابن عصفور بان
البيان يشترط فيه ان يكون اعرف من المبين والنعت لا يكون اعرف من المنعوت
فكيف يكون الشي اعرف وغير اعرف واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت فيه ال التعريف
الحضور فهي تفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما تدل على الحضور دون
الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا
فلا دلالة فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه
ولا يوصف اي وايه في هذا الباب المعقود للنداء الا بما فيه ال مما يعرف بها ويوصل
فيقال يا ايها الرجل ويا ايتها المراة ويا ايها الذي نزل عليه الذكر ويا ايها التي قامت
ولا يقال يا ايها الحارث او الصعق مما هي فيه للمح الاصل او الغلبة او باسم الاشارة
العاري من كاف الخطاب نحو يا ايهذا الرجل ويجوز يا ايها ذلك الرجل خلافا لابن
كيسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وايهذا ايها الذي ورد ووصف اي بسوى هذا
يرد والقسم الثالث ما يجوز رفعه ونصبه فالنصب اتباعا لمحل المنادى والرفع على
لتشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البنا العارضة بسبب دخول حرف النداء
منزلة حركة الاعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل ان يكون حرف النداء
الرافع للتابع بناء على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل والا
فاين الرافع والقول بان الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والمخلص
من هذا الاشكال ان يقال في المنادى المضموم ان يكون نايب فاعل في المعنى
والتقدير يدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان احدهما النعت المضاف
المقرونا بال نحو يا زيد الحسن الوجه برفع الحسن الوجه برفع الحسن ونصبه على ما قررناه و

المعهود

النوع الثاني ما كان مفردا من نعت او بيان او توكيد او كان معطوفا مقرونا بال فا
لنعت نحو يا زيد الحسن بالرفع والحسن بالنصب والبيان نحو يا غلام بشر بالرفع وبشرا با
لنصب والتوكيد نحو يا تميم اجمعون بالرفع واجمعين بالنصب والى ذلك اشار الناظم
بقوله وما سواه ارفع او انصب فالمعطوف المقرون بال كقولك يا زيد والضحاك
والضحاك كما قال الله تعالى يا جبال اوبي معه والطير قراءة السبعة بالنصب عطفا على
محل الجبال واختاره ابو عمرو ابن العلاء وعيسى ابن عمر الثقفي ويونس والجرمي وقرئ
في غير السبعة بالرفع عطفا على لفظ الجبال واختاره الخليل وسيبويه والمازني وقدروا
النصب في الطير على العطف على فضلا من قوله تعالى ولقد آتينا داود منا فضلا و[التقدير]
وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين وقال المبرد ان كانت ال
في المعطوف للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب في المعطوف او لغيره وهي الزا
مثلها في اليسع فالمختار الرفع ووجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه انه
الاكثر ووجه اختيار النصب ان ما فيه ال لم يجز ان يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما
وليه ولذلك قرا جميع القراء ما سوى الاعرج بنصب الطير ووجه التفصيل ان ال في نحو [اليسع]
لم يفد تعريفا فكانها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وال في نحو الطير مؤثرة
تعريفا وتركيبا ما فاشبه ما هي فيه المضاف والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن
مصحوب ال ما نسقا ففيه وجهان ورفع ينتقى والقسم الرابع ما يعطى حال كونه تابعا
ما يستحقه اذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من ال فيضم ان كان
مفردا وينصب ان كان مضافا والى ذلك اشار الناظم بقوله واجعلا كمستقل نسقا
وبدلا وذلك لان البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول في البدل

يا بشر وكذلك تقول

المفرد يا زيد بشر بالضم من غير تنوين كما تقول في المنسوق المفرد المجرد من ال يا زيد و بشر بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر وتقول في البدل المضاف يا زيدا ابا عبد الله بالنصب كما تقول يا ابا عبد الله وهكذا جميعها اي البدل والمنسوق المجرد من ال مع المنادى المنصوب فيضمان ان كانا مفردين وينصبان ان كانا مضافين تقول يا ابا عبد الله بشر ويا عبد الله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبد الله اخا زيد ويا عبد الله واخا زيد بنصب الاخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني والكوفيين في نحو يا زيد وعمرو وقال في شرح التسهيل اجروا المنسوق العاري من ال المجري المفرد بها قال وما راوه غير بعيد من الصحة اذا لم ينو اعادة يا فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد ان يشتركا في عامل واحد انتهى الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء الدالة على المتكلم وهو اربعة اقسام احدها ما فيه لغة واحدة وهو المنادي المعتل بالالف او الياء فان ياء المضاف هو اليها واجبة الثبوت والفتح نحو يا فتاي ويا قاضي فلا يجوز حذفها للالتباس ولا اسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم والكسر لثقلهما على الياء والقسم الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل المضارع في كونه بمعنى الحال او الاستقبال فان ياءه ثابتة لا غير فانها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فلبست كياء قاض وهي اما مفتوحة او ساكنة نحو يا مكرمي ويا ضاربي وهل اصلها السكون او الفتح قولان تقدما في باب المضاف الى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فان اضافته محضة وفي يائه اللغات الست الاتية والقسم الثالث ما فيه ست لغات وهو ما عدا ذلك المتقدم من القسمين وليس ابا ولا اما نحو يا غلامي فالا كثر فيه حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو يا عباد فاتقون اجري المنفصل من كلمتين مجرى

المتصل في كلمة واحدة نحو والليل اذا يسر ثم ثبوتها ساكنة على الاصل في البنا نحو يا عبادي لا خوف عليكم او ثبوتها مفتوحة للتخفيف نحو يا عبادي الذين اسرفوا وانما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا الى اختلافهم في اصل وضعها كما تقدم نحو يا حسرتا والاصل يا حسرتي بكسر التاء وفتح اليا ثم قيل يا حسرتي بفتحهما ثم قيل يا حسرتا بقلب اليا الفا واجاز الاخفش والفارسي والمازني حذف الالف المنقلبة عن اليا والاجتزاء بالفتحة عنها فتقول يا حسرة كقوله ولست براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لو اني فالبا في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف اصله بقولي ولهف منادى سقط منه حرف النداء والاصل يا لهفا فحذفت الالف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني بقول يا لهفي ولا بقول يا ليتني ولا بقولي لو اني فعلت والحاصل ان ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو ومنهم من يحذف اليا ويكتفي من الاضافة بنيتها وبضم الاسم المضاف للياء كما تضم المفردات في غير الاضافة وانما يفعل ذلك الضم فيما يكثر فيه ان لا ينادى الا مضافا كالام والاب والرب حملا للقليل على الكثير كقول بعضهم يا ام لا تفعلي بضم الميم حكاه يونس في قراءة رب السجن احب الي بضم رب لان الام والرب الاكثر فيهما ان لا ينادى الا مضافين للياء والاصل يا امي ويا ربي فحذفت اليا تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا سيدي فلا يجوز يا عبد بحذف اليا وضم الدال قال شارح اللباب لان نداء مضاف للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح ان التعريف المضموم على هذه اللغة بالاضافة المنوية لا بالقصد والاقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضمة وهذه الضمة كهي في يا رجل اذا قصدت رجلا

بعينه انتهى ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على اسقاطه واقتصاره على خمس لغات
في قوله واجعل منادى صح ان يضف ليا كعبد عبدي عبد عبدا عبديا والاظهر ان التعرف
بالاضافة المنوية لانهم جعلوه لغة في المضاف الى اليا ولو كان التعريف بالقصد لم يكن
لغة فيه والقسم الرابع ما فيه عشر لغات وهو الاب والام ففيهما مع اللغات الست
المتقدمة اربع اخر يا في ذكرها وافصح الست حذف اليا وابقاء الكسرة نحو يا اب ويا
ام بكسرهما ثم اثبات اليا ساكنة او متحركة بالفتح نحو يا ابي ويا امي ثم قلبها الفا نحو يا ابا و
يا اما ثم حذف الالف وابقاء الفتحة نحو يا اب ويا ام بفتحهما واقلها الضم نحو يا ابُ ويا
امُ بضمهما والاربع الباقية ان تعوض تاء التانيث من ياء المتكلم وتكسرها و
هو الاكثر في كلامهم لان الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه ما قبل ياء المتكلم
وزال حين جاءت التا اذ لا يكون ما قبل التا الا مفتوحا وتوجيه الفرا ان اليا في
النية رده الزجاج بانه لا يقال يا ابتي او تفتحها وهو الاقيس لان التا بدل من يا
حركتها الفتح فحركها بحركة اصلها هو الاصل في القياس وقيل لان الاصل يا ابتا ورد ب
ما رد قول الفرا او تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ حكى سيبويه عن الخليل انه
سمع يا امه بالضم واجازه الفرا والنحاس ومنعه الزجاج وقد قرئ بهن فبا
لكسر قرا الجميع الا ابن عامر وبالفتح قرا ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ وربما جمع
بين التاء والالف فقيل يا ابتا ويا امتا وعليه قولك يا ابتا علك او عساكا وهو
جمع بين العوض والمعوض فهو كقوله اقول يا اللهم يا اللهما وسبيل ذلك الشعر وزعم
ابن مالك ان الالف في يا ابتا هي التي يوصل بها اخر المندوب والمنادى البعيد
والمستغاث وانها ليست بدلا من اليا والاول قول ابن جني وربما جمع بين اليا و

التا فقيل يا ابتي و يا امتي وعليه قوله يا ابتي لا زلت فينا فانما امل في العيش ياتٍ و
جاءت بالتاء وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين والاول اسهل من هذا لانه جاء صورة
المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا يا ابات غريب فقيل
اراد يا ابتا ثم اشبع وقيل يا ابات وعليه قوله كانك فينا اراد يا ابتا ثم قلب وقيل
اراد يا ابا على لغة القصر ثم قدر لحاق الياء وابدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله وفي
الندا ابت وامت عرض واكسر او افتح ومن اليا التا عوض ولا يجوز تعويض تاء التانيث
من ياء المتكلم الا في الندا خاصة فلا يجوز جاء ابت ولا رايت امت ولا مررت بامت
والدليل على ان التاء في يا ابت و يا امت عوض من الياء انهما لا يكادان يجتمعان
عند البصريين وطائفة من الكوفيين والدليل على انها للتانيث انه يجوز ابدالها في الوقف
هاء جمهور البصريين وذهب الفراء الى انه يوقف بالتاء وحجة البصريين انها تشبه تاء قائمة
وحجة الفراء انها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف ابو عمرو بالتاء وهو راس البصريين
انتهى ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء فصل واذا كان المنادى مضافا
الى مضاف الى الياء نحو غلام غلامي فالياء ثابتة لا غير ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى
وهي اما ساكنة او مفتوحة كقولك يا ابن اخي و يا ابن خالي و يا ابنة خالي و يا ابنة خالي
و يا ابنة خالي و يا بنت خالي الا ان كان المنادى ابن عم او ابن ام او ابنة عم او ابنة ام
او بنت عم او بنت ام فالاكثر حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عن الياء كقولك يا ابن ام
البيهم فيهما قال الزجاجي لا تركيب بل اضافيان : قال في الارتشاف نقلا عن اصحابنا انهم
حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وانهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر اذا اضافوها
للياء فليس الا اضافة واحدة انتهى او انهما تحتاج قبل التركيب المزجي كقولك يا ابن عم

عند

يا ابن عم و

يا ابن ام بفتح الميم فيهما وقيل الاصل عمّا واما بقلب اليا الفا فحذفت الالف وابقيت
الفتحة دليلا عليها والاول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي
والفرا وابي عبيدة وحكي عن الاخفش وقد قرئ في السبع قال ابن ام بالوجهين الكسر
والفتح واليهما اشار الناظم بقوله وفتح او كسر وحذف اليا استمر في يا ابن ام يا ابن عم
لا مفر والعرب لا يكادون يثبتون اليا والالف فيهما الا في الضرورة كقوله وهو ابو زبيد الطائي
واسمه حرملة ابن المنذر في مرثية اخيه ؛ يا ابن امي ويا شقيق نفسي ؛ انت خلفتني لدهر
شديد ؛ وقوله وهو ابو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة ؛ يا ابنة عما لا تلومي واهجعي ؛ وانمي كما ينمي خضاب الاشجعي ؛
لا يخرق اللوم حجاب مسمعي هذا **باب** في ذكر اسماء لازمت النداء فلا تستعمل في
غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها وهي كثيرة منها فل بضمتين وفلة
بضم الفا وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الانسان ففل بمعنى يا
رجل وفلة بمعنى امرأة قال ابن مالك وجماعة منهم ابن عصفور وابن العلج فل وفلة
كناية عن علم من يعقل ففل بمعنى زيد وفلة بمعنى هند ونحوهما من اعلام الاناسي ولم
يذكر ابن مالك ذلك صريحا وانما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمراة بمعنى يا فلان
ويا فلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي وما قاله ابن مالك هو والجماعة وهم
بفتح الها مصدر وهم بالكسر اذا غلط وانما ذلك الذي هو بمعنى زيد وهند هو فلان وفلانة
لا فل وفلة والحق ان ما قاله ابن مالك مبني على ان اصل فل وفلة فلان وفلانة
وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم الا على قول ابن عصفور فانه لا يقول
ان اصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه ان لام فل يا محذوفة كيد ودم ومادته ف ل ي
وتصغيره فليّ ومذهب الكوفيين ان لامه نون واصله فلان ثم رخم بحذف الالف والنون

وما دته ف ل ن والتصغير فلين ورد بانه لو كان اصله فلانا لقيل في ترخيمه فلا ولا
اختص بالندا كما ان فلانا كذلك واما قوله وهو ابو النجم العجلي تضل منه ابلي بالهوجل في
لجة امسك فلانا عن فل فقال ابن مالك هو فل الخاص بالندا استعمل في غير الندا
مجرورا بعن للضرورة وصرح بذلك في النظم ايضا فقال وجر في الشعر فل وليس كذلك و
الصواب ان اصل فل هذا المجرور بعن فلان وانه حذف منه الالف والنون والتقدير
فلانا عن فلان اي عن ذكره في لجة بفتح اللام اي اختلاط الاصوات وليس حذف الا
والنون منه للترخيم وانما هو للضرورة كقوله وهو لبيد درس المنا بمتالع فابان فتقادت
بالحبس فالسوبان اي درس المنازل فحذف الزاي واللام ضرورة ودرس عفا و
متالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك ابان
والحبس بفتح الحاء المهملة واسكان الباء الموحدة وفي اخره سين مهملة والسوبان
بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفي اخره نون اسما مواضع و
منها لؤمان بضم اوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللوم والحنث ونومان بالفتح اوله
وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول النظم وفل بعض ما
يخص بالندا لؤمان نومان كذا ومنها فعل بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل
كغدر بالغين المعجمة وفسق سبا للمذكر بمعنى يا غادر ويا فاسق واختار ابن عصفور كونه
قياسيا فيقاس عليه ما اشبهه واختار ابن مالك كونه سماعيا والى ذلك اشار في النظم
بقوله وشاع في سب الذكور فعل ولا يقس ومنها فعال بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن
فاعلة او مفعلة كفساق وخباث سبا للمؤنث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة وقوله وهو الحطيئة
يهجو امراته اطوف ما اطوف ثم اوي الى بيت قعيدته لكاع قعيدته مبتدا ولكاع خبر

قيل في التانيث فلة وملام

فاستعمل في غير النداء جرا ضرورة وقيل لا ضرورة والجر قول محذوف والتقدير فقعيدته يقال
لها يا لكاع فحذف الجر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت
ومعنى لكاع خبيثة ونفاس فعال هذا الذي هو سبب للموت وفعال بمعنى الأمر كنزال
بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك من كل فعل ثلاثي تام متصرف تصرفا كاملا فخرج
نحو دحرج لأنه رباعي وشذ دراك من ادرك وخرج نحو كان لأنه ناقص وخرج نحو نعم و
بئس لأنهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لأنهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه وخالفه
المبرد في البابين فقال لا يقال منهما إلا ما سمع ولا يقاس فيهما والأول أصح وإليه أشار
الناظم في النظم بقوله واطردا في سب الأنثى وزن يا خباث والأمر هكذا في الثلاثي
هذا باب الاستغاثة وهي نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة إذا استغيث
اسم منادى وجب كون الحرف الذي ينادى به المستغيث يا لا بالاهام حروف النداء ووجب
كونها مذكورة لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك
وغلب في المنادى المستغاث جره بلام واجبة الفتح لأنه واقع موقع المضمر ولام الجر
تفتح معه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله إذا استغيث اسم منادى خفضا باللام مفتوحا
كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين وقول الشاعر يا لقومي ويا لأمثال قومي لأناس
عتوهم في ازدياد إلا أن كان المستغاث ياء المتكلم نحو يا لي أو معطوفا على مستغاث ولم
تعد معه يا فتكسر اللام نحو يا لزيد ولعمرو وللمسلمين فإن أعدت معه يا فتحت اللام نحو يا لزيد
ويا لعمرو وللمسلمين وعليه البيت السابق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وافتح مع المعطوف
إن كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا ولام المستغاث له مكسورة دائما على الأصل
وهو كقول عمر رضي الله عنه يا لله للمسلمين بكسر لام المسلمين وقول الشاعر يبكيك ناء بعيد

الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب بكسر لام التعجب الا ان يكون المستغاث له ضميرا غير
ياء المتكلم فيفتح لامه نحو يا لزيد لك او له ويجوز ان يكون المستغاث به وله ضميرين نحو قولك
يا لك لي لتغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية ويجوز ان لا يبتدأ المستغاث باللام
فالاكثر حينئذ ان يختم بالالف عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان واليه اشار بقوله
لام ما استغيث عاقبت الف كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
فيزيدا مستغاث والالف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم
فاعل من امل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول امل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل
الفاقة الفقر والهوان الذل وقد يخلو المستغاث منهما اي من اللام والالف فيعطى
ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يا زيد لعمرو وكقوله الا يا قوم للعجب
وللغفلات تعرض للاريب فالا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف
لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له وللغفلات عطف عليه والاريب
العالم بالامور ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث من غير فرق
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومثله اسم ذي تعجب الف وهو على قسمين احدهما
ان يرى امرا عظيما فينادي جنسه كقولهم يا للماء وللدواهي اذا تعجبوا من كثرتهما والثاني
ان يرى امرا يستعظمه فينادي من له نسبة اليه ومكنة فيه نحو يا للعلماء ويجوز الاستغناء
عن اللام بالالف نحو قوله يا عجبا لهذه الفليقة هل تذهبن القوباء الريقة وهذا البيت لاعرابي
اصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيئا من ريقك وتتبعها بذلك فانها تذهب فتعجب من
ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والالف نحو يا عجب هذا باب
الندبة بضم النون حكم المندوب وهو المتفجع عليه حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز وقمت فيه

والفاقة

بامر الله يا عمرا او حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد اخبر بجدب شديد
اصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه لكونه محل الم كقول قيس
العامري فوا كبدا من حب من لا يحبني ومن عبرات ما لهن فناء او لكونه سبب الم
كقول قيس الرقيات تبكيهم الدهماء معولة وتقول سلمى وارزيتيه وكقول القائل وا
مصيبتاه لان الرزية والمصيبة سبب الالم الذي حصل له وصورة المندوب صورة
المنادى المخاطب وليس بمنادى الا ترى انك لا تريد منه ان يجيبك ويقبل عليك و
من ثم منعوا في النداء يا غلامك لان خطاب احد المسميين ينافي خطاب الاخر ولا يجمع
بين خطابين واجازوا في الندبة واغلامك فلذلك قال حكم المنادى وقال الناظم

المندوب حكم

للمنادي اجعل لمندوب فيضم ان كان مفردا كما في نحو وازيد وينصب ان كان مضافا
كما في نحو واامير المؤمنين او مطولا كما في نحو واضاربا عمرا واذا اضطر شاعر الى تنوينه جاز
ضمه ونصبه كقوله وافقسا واين مني قفعس الا انه لا يكون نكرة كرجل فلا يقال وا
رجلاه خلافا للرياشي مدعيا انه جاء في الحديث واجبلاه فان صح فهو نادر ولا معرفا
مبهما كاي والمضمر واسم الاشارة والموصول فلا يقال وايهاه ولا واانتاه ولا واهذاه
ولا وامن ذهباه لان القصد من الندبة الاعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب الا
المعرفة السالمة من الابهام والى ذلك اشار الناظم بقوله وما نكر لم يندب ولا ما ابهما
الا ان كان موصولا بغير مبدوء بال صلته مشهورة فيندب عند الكوفيين خلافا للبصريين
نحو وامن حفر بئر زمزماه فانه في شهرته بمنزلة واعبد المطلباه وذلك شاذ عند البصريين
واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بال وان اشتهرت صلته فلا يقال والذي حفر
بئر زمزماه اذ لا يجمع بين حرف الندبة وال وبذلك يفيد قول النظم ويندب الموصول الذي

اشتهر وتقدم الخلاف في ندائه واصل زمزم زمّم ابدلت الميم الثانية زايا قاله في الفردوس
الا ان الغالب انه يختم بالالف اطالة للصوت كقوله وهو جرير وقمت فيه بامر الله يا عمرا
والى ذلك اشار الناظم بقوله ومنتهى المندوب صله بالالف واما الحاقها لتوابع المندوب
فقال ابن الجنان في النهاية انه لا خلاف في جواز الحاقها اخر الصفة اذا كانت ابنا بين علمين
نحو وازيد بن عمراه واما البدل وعطف البيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل ان لا تلحق
البيان والتوكيد وعندي انها تدخل اخر البدل لانه قائم مقام المبدل منه فيقول واالا
ما لا يداه ويدخل العطف النسق نحو وازيد وعمراه انتهى ويدخل التوكيد اللفظي كما تقدم من
قول عمر واعمراه واعمراه وتحذف هذه الالف ما قبلها من الف نحو واموساه والى ذلك
اشار الناظم بقوله متلوها ان كان مثلها حذف واجاز الكوفيون قياسا قلب الالف ياء فقالوا
واموسياه او من تنوين ظاهر او مقدر في اخر صلة نحو وامن حفر بير زمزماه بحذف
التنوين من زمزم فانه منصرف باعتبار انه علم على القليب وان اعتبر انه علم على البقعة فهو
غير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في اول باب الاضافة او تنوين في مضاف
اليه نحو واغلام زيداه او في علم محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد والى ذلك اشار
الناظم بقوله كذاك تنوين الذي به كمل من صلة او غيرها واجاز الكوفيون حذف التنوين
واثباته مع فتحه فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء الف الندبة ومع كسره وقلب
الالف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء حذف التنوين
مع بقاء الكسرة وقلب الالف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون الا حذف
التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الالفين وتحذف لهذه الالف ما قبلها من ضمة
بنائية نحو وازيداه ووا عبد اه فيمن اسمه عبد ا او كسرة اعرابية نحو واعبد الملكاه او بنائية

نحو واحداماه لان ما قبل الالف لا يكون مضموما ولا مكسورا فان اوقع حذف الكسرة
والضمة في لبس ابقيا وجعلت الالف يا بعد الكسرة نحو واغلامكي اذ لو قيل واغلامكا
البس بالمذكر وواوا بعد الضمة نحو واغلامهو واغلامكمو اذ لو قيل واغلامها واغلامكا
البس المذكر بالمؤنث في الاولى والجمع بالمثنى في الثانية والى ذلك اشار الناظم بقوله
والشكل حتما اوله مجانسا ان يكن الفتح يوهم لابسا ولك في الوقف زيادة هاء السكت
بعد احرف المد الثلاثة توصلا الى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه والى
ذلك اشار الناظم بقوله وواقفا زد هاء سكت ان ترد فان وصلت حذفها الا في الضرورة
فيجوز اثباتها كقول المتنبي واحر قلباه ممن قلبه شبم ولك حينئذ ضمها تشبيها بها الضمير وكسرها
على اصل التقاء الساكنين واجاز الفراء اثباتها في الوصل بالوجهين **فصل** واذا ندب
المضاف للياء الجائز فيه اللغات الست فعلى لغة من قال يا عبد بالكسر او يا عبدُ
بالضم او يا عبدَ بالفتح مع حذف الياء فيهن او يا عبدا بالالف المنقلبة عن الياء او
يا عبدي بالاسكان في الياء فقال في هذه اللغات الخمس واعبدا او على لغة من قال
يا عبديَ بالفتح في الياء او يا عبدي بالاسكان في الياء قال واعبديا بقاء الفتح على
الاول وهو يا عبديَ بالفتح واجتلابه على الثاني وهو يا عبدي بالاسكان وقد تبين من
جواز واعبدا او واعبديا في يا عبدي بالاسكان ان لمن اسكن الياء ان يحذفها في
الندبة ويقول واعبدا او يفتحها ويقول واعبديا والى ذلك اشار الناظم بقوله
قايل واعبديا واعبدا من في الندا اليا ذا سكون ابدا والفتح راي سيبويه واقيس
واقل عملا والحذف راي المبرد والحاصل انه اذا ندب على لغة من حذف الياء
فان كان ما قبلها مفتوحا اقرت الفتحة على حالها واتي بالف الندبة وان كان

مكسورا او مضموما جعل بدلا الضمة والكسرة فتحة وزيدت الالف وعلى لغة من ابدل
اليا الفا حذفت الالف المبدلة وزيد الف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة
من اثبت اليا مفتوحة زيدت الالف ولم يحتج الى عمل ثان لان الياء مهيئة بالفتحة
لمباشرة الالف وعلى لغة من يثبت اليا ساكنة جاز حذف اليا لالتقاء الساكنين
وابقاؤها مفتوحة واذا قيل يا غلام غلامي لم يجز في الندبة حذف اليا لان المضاف
اليها وهو غلام الثاني غير منادى لانه مضاف اليه المنادى والمضاف اليه المنادى غير
منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف في الندبة هذا

باب الترخيم وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم اي سهل لين
واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة انواع ترخيم النداء وترخيم
الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسياتي في باب التصغير يجوز
ترخيم المنادى اي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة لان المعارف كثر نداؤها
فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لانه محل التغيير غير مستغاث
مجرور باللام ولا مندوب ولا ذي اضافة ولا ذي اسناد فلا يرخم نحو قول الاعمى
يا الشاب خذ بيدي لانه نكرة ولا نحو قولك يا لجعفر لان المستغاث المجرور باللام عند
سيبويه شبيه بالمضاف اليه لانه مجرور مثله فكان غير منادى اذ لم تعمل اداة النداء في
لفظه وانما عملت في موضعه فان لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في
كتابه واقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه
فانه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني
شاهد ترخيمه قوله اعام لك ابن صعصعة ابن سعد قال ابن الضايع وهذا ضرورة وقد

ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم
يا لتيم الله قلنا يا لمال وهو ضرورة اتفاقا ولا يرخم نحو واجعفرا لان المندوب ليس منادى
حقيقة فان كانت صورته صورة المنادى لانه لا يطلب اقباله ولا يرخم نحو يا امير المؤمنين
لان المضاف اليه منزل منزلة التنوين مما قبله فليس باخر المنادى حقيقة ولا نحو
تابط شرا علما لان اصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى ونقل عن الكوفيين اجازة
ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه متمسكا بنحو قوله ابا عرو لا تبعد فكل ابن
حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب اراد يا ابا عروة فحذف حرف النداء ورخمه بحذف
التاء واجيب بانه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوقا وسكون الموحدة وفتح العين من
البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت واندر من هذا حذف
المضاف اليه باسره كقوله يا عبد هل تذكرني ساعة اراد يا عبد عمرو وعبد عمرو
علم له وزعم ابن مالك في النظم والتسهيل وشرحه انه قد يرخم ذو الاسناد وان
عمر نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب
النسب على ان من العرب من يرخمه فيقول في تابط شرا يا تابط ورتب على ترخيمه
النسب اليه قال ولا خلاف في النسب اليه انتهى والاشهار المنع في المسئلة
سيبويه انتفى بذكرها ونبه على ان صاحب المنع هو الناقل للاجازة عن العرب
والذي نقل عن سيبويه وقع له في باب الاضافة اي الحكاية قال فاذا اضفت
الى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف
كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا تابطي قال ويدل على ذلك ان من العرب من
يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا فلذلك تفرده في الاضافة يعني في النسب

وبص في باب الترخيم على المنع فقال واعلم ان الحكاية لا ترخم لانك تريدان ترخم
غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك كـ يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت
رجلا يسمى يا دار عبله بالجر الكلى انتهى واذا كان للمجتهد في مسئلة واحدة قولان
متعارضان في بابين فالعمل على المذكور في بابه بقصد التحقيق والفصاحة بخلاف
ما يذكر في غير بابه فانه لم يعتن به كاعتنائه بالاول لكونه ذكره استطرادا اذا
لم يثبت انه رجع عن احدهما ولم يكن هناك تاريخ وقولي النظم وقيل ترخيمه
وذا عمرو نقل لوهم انه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه وعمرو هذا المذكور في النظم
هو امام النحو رحمه الله وسيبويه لقبه وهو لفظ فارسي معناه رائحة التفاح قال
البطليوسي في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح ووية
الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت امه ترقصه بذلك في صغره وقيل
كان كل من تلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل
لقب بذلك للطافته لان التفاح من لطيف الفواكه وقيل لانه كان ابيض مشربا
بحمرة كان خدوده لون التفاح وكنيته ابو بشر ولكن غلب اللقب عليه حتى اذا
اطلق لم ينصرف الا اليه وان كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى
بن عبد العزيز المصري ومحمد بن عبد العزيز الاصفهاني وابو الحسن علي بن عبد الله
الكرخي المصري ثم ان كان المنادى مختوما بالتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا سواء كان
تعريفه بالعلمية ام بالقصد والاقبال سواء كان على اربعة احرف ام اقل
والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوزنه مطلقا في كل ما انث بالها فتقول في
علما ياهب بحذف التاء وفي جارية لمعينة يا جاري بحذف التاء ومنع المبرد ترخيم

ما فيه النا من النكرات المقصودة وبرده السماع قالوا يا منار جني بالجيم المضمومة وبالنون اي يا شاة اقيمي ولا تسرحي يقال شاة داجن اذا الفت البيوت واستانست قاله ابن السكيت وقال العجاج: جاري لا تستنكري عذيري سيري واشفاقي على بعيري اراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الها وتقدم ان حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين الا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الامر الذي يحاوله الانسان مما يعذر عليه وسيري واشفاقي بدل تفصيل من عذيري وان كان المنادي مجردا من التا اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زايدا على ثلثة حروف والى ذلك يشير قول النظم واحضلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا الا الرباعي فما فوق العلم كجعفر علم رجل وسعاد علم امراة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا ولا يجوز ذلك الترخيم في نحو انسان لمعين لان تعريفه بغير العلمية واجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم اطرق كرا ويا صاح وهو قياس شاذ ولا يجوز ذلك في نحو زيد من كل ثلاثي ساكن الوسط ولا في نحو حكم من كل ثلاثي متحرك الوسط لانهما وان كانا علمين فليسا زايدين على ثلاثة احرف فحذف اخرهما اجحاف هذا مذهب الجمهور وقيل يجوز الترخيم في متحرك الوسط كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس دون ساكنه كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء اجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على اجرائهم نحو سقر لحركة وسطه مجرى زينب في ايجاب منع الصرف لا مجرى هند في اجازة الصرف وعدمه وقيل يجوز الترخيم فيهما وهو قول بعض الكوفيين اما المحرك الوسط فلما مر واما الساكن الوسط فقياسا على تحويله في غير الترخيم فان اصلها يدي بسكون الدال وحذفها الحذف وجوبا فدخوله جوازا اولى **فصل** والمحذوف للترخيم اما حرف واحد وهو الغالب نحو يا

جعفر ويا سعا وقراءة بعضهم وهو ابن مسعود ونادوا يا مال والذي حسن الترخيم
لاهل النار ضعفهم وهو عن اتمام الاسم لانهم في غنية عن الترخيم واما حرفان وذلك
اذا كان الحرف الذي قبل الاخر من احرف اللين وهي الالف والواو والياء حال كونه
حرف اللين ساكنا بناء على اطلاق اللين على هذه الاحرف سواء كانت ساكنة ام
متحركة وفي المحققون يخصون احرف اللين بالساكنة فالقيد على الاول تخصيص وعلى
الثاني كاشف وفي بعض النسخ من احرف العلة وهو اصوب لان الاصل في
القيد التخصيص زايد الا اصليا مكملا اربعة فصاعدا والى ذلك اشار الناظم بقوله ومع
الآخر احذف الذي تلا ان زيد لينا ساكنا مكملا اربعة فصاعدا وقبله حركة من جنسه
على الاصح لفظا كمروان وسكين ومنصور او تقديرا كالمصطفون والمصطفين علمين
سواء كان الحرف الاخير زايدا ام اصليا وذلك نحو مروان فان الالف والنون فيه
زايدان واسما بالمد علما منقولا من جمع سم فهمزة اصلية لانها بدل من لام الكلمة و
اصلها اسماو ابدلت الواو همزة لتطرفها اثر الف زايدة فوزنه افعال ومنصور
علما وسكين علما ~~وسكين علما~~ منقولين من وصفي المفعول والفاعل فالراء من
الاول والنون من الثاني اصليان وما قبلهما زايد فيحذف عند الترخيم من مروان
الالف والنون وتقول يا مرو ومن اسماء الالف والهمزة وتقول يا اسم ومن منصور
الواو والراء وتقول يا منص ومن سكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون
ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سياتي قال الفرزدق
يخاطب مروان ابن عبد الملك ∴ يا مرو ان مطيتي محبوسة ∴ ترجو الحباء وربها لم ييأس
اراد يا مروان فرخمه بحذف الالف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة

والمد العطاء وربها صاحبها وقال ابو زبيد الطائي على ما زعم اللحمي او لبيد على ما زعم النحاس
في شرح الكتاب: يا اسم صبرا على ما كان من حدث: ان الحوادث ملقي ومنتظر:
اراد يا اسماء فرخمه بحذف الالف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فان بعضها ملقي
وبعضها منتظر بخلاف نحو شمأل بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير
مد علما فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة لانه زائدة وهو الهمزة
غير حرف لين قال في النهاية واختلف في نحو هبيّخ هل الزائد الاول او الثاني فمن قال
الزائد الاول حذف الاخر لتطرفه ثم حذف الذي لانه لفظه ومن قال الزائد الثاني
حذفه وابقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محمر ومسود وبخلاف نحو هبيّخ
بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام
الممتلي وقنوّر بفتح القاف والنون والواو المشددة وبعدها راء مهملة الصعب اليبوس
من كل شيء حال كونهما هبيّخ وقنوّر علمين فتقول في ترخيمهما يا هبيّ ويا قنوّ بحذف آخرهما
فقط ولا يحذف ما قبله لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيّخ والواو في قنوّر و
بخلاف نحو مختار ومنقاد علمين فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط لا
بحذف ما قبله لاصالة الالفين فيهما فانهما منقلبان عن اصل فاصل مختار ومنقاد
مختير ومنقود بفتح الياء والواو او كسرهما فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا الفين و المنقلب
عن اصل اصل واجاز الاخفش ان يقال في ترخيمهما يا مخت بحذف الالف من كل
منهما مع الآخر نظرا الى الحالة الذاهبة وبخلاف نحو سعيد وثمود وعماد فتقول في
ترخيمهن يا سعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء
والواو والالف وان كان كل منهما حرف لين زائد الا ان السابق على حرف اللين

قبل كلفظه

حرفان لا ثلاثة وهذا احترز بقوله مكملا اربعة واجاز الفرا حذف اليا والالف مع الاخرين
نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الاخر في نحو ثمود يا ثمو في لغة من جعل
اسما براسه ولا ينتظر المحذوف فتقول يا سعي ويا عما ويا ثمو واما على لغة من ينتظر في
نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال والجر يا ثمو بحذف الدال فقط لان ابقاء الواو يستلزم
عدم النظير اذ ليس في العربية اسم متمكن في اخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بان ابقا
بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا الحكم لها بحكم
الاخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله وبخلاف نحو فرعون وغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون
الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه علما فتقول في ترخيمهما يا فرعو ويا
غرني بحذف اخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء لعدم مجانسة الحركة لهما واجرى
الفرا الشرط ان المجانسة فيجيز ان حذف اللين وان كان ما قبله فتحة فتقول يا فرع
ويا غرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة احرف والى ذلك اشار الناظم بقوله و
الخلف في واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في جواز حذف الواو والياء مع الاخرين
نحو مصطفون ومصطفين علمين فتقول فيهما يا مصطف بحذف الواو والنون من الاول
والياء والنون من الثاني لان اصلهما مصطفيون ومصطفيين بضم الياء في الاول وكسرها
في الثاني ولكنهم قلبوها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الالف لالتقاء الساكنين
فالحركة المجانسة وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان لم تكن ملفوظة فهي
مقدرة فالحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من
جنسه لفظا او تقديرا وهو ماخوذ من قول التسهيل مسبوق لحركة مجانسة ملفوظة او مقدرة
والمحذوف للترخيم اما حرف واحد او حرفان كما تقدم واما كلمة براسها وذلك في التركيب

المزجي واليه اشار الناظم بقوله والعجز احذف من مركب تقول في ترخيم معدي
كرب وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما يا معدي ويا بعل ويا سيب ويا خمسة و
منع الفراء ترخيم المركب من العدد اذا سمي به ومنع اكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه
والمنقول ان العرب لم ترخم المركب المزجي وانما اجازه النحويون قياسا واما كلمة و
رف وذلك في اثني عشر علما تقول اذا رخمته يا اثن بحذف الالف وعشر كما تقول في ترخيم
يوم تركبه نص على ذلك سيبويه لان عشر في موضع النون فنزلت هي والالف منزلة الزياد
تين في اثنان علما ولذلك اعرب وقد يحذف المضاف اليه واخر المضاف جميعا نحو
يا صاح اصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم انه
مرخم صاحب على غير قياس **فصل** الاكثر في لسان العرب ان ينوي المحذوف فلا يغير ما
بقي عن حاله من حركة او سكون بل يبقى على فتحه ان كان مفتوحا تقول في جعفر يا جعف
بالفتح وعلى كسره ان كان مكسورا تقول في حارث يا حار بالكسر وعلى ضمه ان كان
مضموما تقول في منصور يا منص بتلك الضمة الموجودة قبل الترخيم وعلى سكونه ان
كان ساكنا تقول في هرقل يا هرق بالسكون وتقول في ثمود وعلاوة وكروان اعلاما
يا ثمو ويا علاو ويا كرو بابقاء الواو على صورتها في الامثلة الثلثة من غير ابدال لانها ليست
طرفا في التقدير لان الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر و
اليها اشار الناظم بقوله وان نويت بعد حذف ما حذف فالباقي استعمل بما فيه الف
ويجوز ان لا ينوي المحذوف فيجعل الباقي بعد الحذف اسما براسه ويجعل الحرف الذي
قبل المحذوف كانه اخر الاسم في اصل الوضع من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم و
يسمى لغة من لا ينتظر واليها اشار الناظم بقوله واجعله ان لم تنو محذوفا كما لو كان

بالاقتصار واليها اشار الناظم بقوله خير وضعا انما فتقول يا جعف ويا جار ويا هرف بالضم

فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء غير تلك الضمة كانت قبل الترخيم بدليل ان

هذه يجوز اتباعها وتلك لا يجوز اتباعها وتقول يا ثمي بابدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في

جمع جرو بتثليث الجيم ودلو على افعل بضم العين الاجري والادلي والاصل الاجرو والادلو

بضم الراء واللام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير لانه ليس في العر

بية اسم اخره واو لازمة مضموم ما قبلها وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب وخرج بالاسم الفعل

نحو يدعو وجعله علما عارض وخرج بالمعرب المبني اصالة نحو هو واما اسماء البلاد التي نحو سمنو

اليها هو في الاقليم الصعيدي فالظاهر انها غير عربية كهند وخرج بذكر الضم نحو دلو فان ما

قبل الواو ساكن وخرج باللزوم نحو هذا ابوك فان الواو فيه ليست بلازمة فانها

تقلب الفا في النصب وياء في الجر وتقول يا علا وبابدال الواو همزة لتطرفها بعد الف

زائدة كما في كساء فان اصله كساو لانه من كسوت فابدلت الواو همزة لما ذكر وتقول يا كرا

بابدال الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن كما في العصا والعلاوة

بكسر العين المهملة ما علقته على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل

العنق وهو ذكر الحباري فصل يختص ما فيه تاء التانيث باحكام منها انه لا يشترط لترخيمه

علمية بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد ولا زيادة على ثلاثة احرف كما مر في

قوله ثم ان المنادي نحو ما بتاء التانيث جاز ترخيمه مطلقا تقول في هبة علما يا هب وفي

جارية لمعينة يا جاري ومنها انه اذا حذف منه التاء وفر من الحذف ولم يستتبع حذفها

حذف حرف قبلها لان تاء التانيث في حكم كلمة منفصلة عما قبلها والى ذلك اشار الناظم

بقوله والذي قد رخما بحذفها وفره بعد فتقول في ترخيم عقنباة بفتح العين المهملة و

القاف وسكون النون بعدها موحدة فالف فنا نا نيث صفة للعقاب يقال عقاب
عقنباة اي ذو مخالب حداد يا عقنبا بالالف ولا يحذف لما مر ومنها انه لا يرخم اسم
على نية المحذوف خوف الالتباس بالمذكر فتقول في ترخيم مسلمة بضم الميم وحارثة بالحاء
المهملة والثاء المثلثة وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح فيهن ولا
تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف لئلا يلتبس
بنداء مذكر لا ترخيم فيه والى ذلك اشار الناظم بقوله والتزم الاول كمسلمة فان لم
يخف لبس جاز ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف كما في نحو همزة علما بضم الهاء و
فتح الميم وبالزاي وهو المغتاب يستوي فيه المذكر والمؤنث يقال رجل همزة وامرأة همزة
وفي التنزيل ويل لكل همزة ومسلمة بفتح الميم علما على رجل وليست التاء فيه للفرق
بين المذكر والمؤنث فتقول اذا رخمتها على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما
اذ لا لبس بذلك والى ذلك اشار الناظم بقوله وجوز الوجهين في كمسلمة ومنها ان
نداءه مرخما اكثر من ندائه تاما من غير ترخيم كقوله وهو امرؤ القيس الكندي: افاطم
مهلا بعض هذا التدلل: فان كنت قد ازمعت صرمي فاجملي: اراد يا فاطمة وازمعت بزاي وعين مهملة اي احكمت عزمك والصرم القطع والاجمال الاحسان
ولكن يشاركه في هذا الحكم الاخير مالك وعامر وحارث فترخيمهن اكثر من ترك الترخيم
لكثرة استعمالهن في النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التانيث بذلك انه لا
يتوقف على كثرة الاستعمال فافترقا **فصل** ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط
احدها ان يكون ذلك في الضرورة الشرط الثاني ان يصلح الاسم المراد ترخيمه في
الضرورة للنداء اي لمباشرة حرف النداء واليهما اشار الناظم

بقوله ولاضطرار رخموا دون ندا ما للندا يصلح فلا يجوز ترخيم الضرورة في نحو الغلام حالته
الا انه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطى من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج أو
القاطنا مكة من ورق الحمي بفتح الحاء المهملة وكسر الميم واصله الحمام بالتخفيف فحذف
الميم الثانية وقلبت الالف ياء للقافية وقيل حذفت الالف وابدلت الميم ياء ويحتمل ان
يكون حذف منه الالف والميم للضرورة كقوله درس المنا بمتالع وكسرت الميم الاولى
للقافية والياء اشباع وورق بضم الواو جمع ورقا وهي التي في لونها بياض الى
سواد الشرط الثالث ان يكون المرخم في الضرورة اما زايدا على الثلاثة وذلك مأخوذ
من قول الناظم نحو احمد او بحثو ما بتاء التأنيث فالاول كقوله وهو امرء القيس الكندي
لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره ¤ طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر ¤ اراد ابن مالك فرخمه
في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كانه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر وتعشوا
يسير في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني
كقول الاسود بن يعفر ¤ وهذا ردائي عنده يستعيره ¤ ليسلبني حقي اما ابن حنظل ¤ اراد
ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة ولا يمتنع الترخيم في الضرورة على لغة من ينتظر
المحذوف عند سيبويه وجمهور البصريين خلافا للمبرد قالوا ودليلنا القياس على النداء
والسماع ومنه قول اوس التميمي ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته او امتدحه
فان الناس قد علموا اراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر وقول
جرير ¤ الا اضحت حبالكم رماما ¤ واضحت منك شاسعة اماما ¤ اراد امامة بضم الهمزة علم
امراة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي
القطعة البالية من الحبل والشده المبرد ¤ وما عهد كعهدك يا اماما ¤ قال ابن مالك في

شرح الكافيه والاتفاق يقتضي تقرير الردائين ولا يرفع احداهما بالاخرى انتهى وفهم من عدم اشتراط التعريف في زعم الفرورة انه يجئ في النكرات كقوله ليا حي على المنون بخال اي بالخالد هذا **باب** المنصوب على الاختصاص الاختصاص في الاصل مصدر اختصصته بكذا اي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر او تواضع او زيادة بيان فالاول نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو اني ايها العبد فقير الى عفو ربه والثالث نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الامر نحو احسن بزيد والامر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن والمنصوب على الاختصاص هو اسم ظاهر غير نكرة ولا مبهم معمول لاخص مضارع خص واجب الحذف كما يجب حذف ناصب المنادى فان كان المنصوب على الاختصاص ايها في التذكير افرادا وتثنية وجمعا او ايتها في التانيث افرادا وتثنية وجمعا استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع مراعاة للفظهما محلى بال الجنسية نحو انا افعل كذا ايها الرجل فانا افعل مبتدا وخبر وايها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والرجل نعت اي على اللفظ واللهم اغفر لنا ايتها العصابة بكسر العين فايتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره اخص والعصابة نعت ايتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى انا افعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصايب وما ذكرنا من ان ايها مبنيا على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب

الجمهور وذهب الاخفش الى ان كلا منهما منادى قال ولا ينكر ان ينادي الانسان
نفسه الا ترى الى قول عمر رضي الله عنه كل الناس افقه منك يا عمر وذهب السيرافي الى
انا في الاختصاص معربة وزعم انها تحتمل وجهين احدهما ان تكون خبرا لمبتدا محذوف
والتقدير انا افعل كذا ايها الرجل المخصوص انا المذكور وان كان المنصوب على الاختصاص
غيرهما اي غير ايها وايتها نصب لفظا سواء كان لفظه مفردا او مضافا فالاول نحو نحن العرب
اقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله صلى الله عليه وسلم انا معاشر الانبياء لا نورث
فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره اخص العرب
اخص العرب واخص معاشر والى هذا الباب اشار الناظم بقوله الاختصاص كنداء البيتين
فالمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة احكام احدها افادة الاختصاص
بالمتكلم كما ان المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني ان كل واحد منهما لا
يكون الا للحاضر والثالث ان الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون
كذلك كقولك لمن هو مصغ اليك كان الامر كذا يا فلان ويفارق المنادى في احكام
لفظية ومعنوية فاما الاحكام اللفظية فامور احدها انه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا
تقديرا بخلاف المنادى فانه لا يخلو من ذلك الثاني انه لا يقع في اول الكلام بل في
اثنائه اي وسطه كالواقع بعد نحن في المثال وبعد انا في الحديث المتقدم وهذا الحديث
بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وانما الموجود في سنن النسائي الكبرى انا معاشر الانبياء
كما شرحنا او بعد تمامه اي الكلام فالواقع بعد انا وانا في المثالين قبله وهما انا افعل كذا
ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها العصابة فالمخصوص وهو ايها في المثال الاول وايتها في
المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لان كلا من قولك انا افعل كذا واللهم اغفر لنا كلام

تام بخلاف المنادي فانه يقع في اول الكلام نحو يا الله اغفر لنا والثالث ان يشترط
ان يكون المقدم عليه اسما معناه في التكلم والخطاب والغائب كونه اي المقدم على
المخصوص ضمير تكلم يخصه او يشارك فيه فالاول نحو انا افعل كذا ايها الرجل والثاني
اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وقد يكون المقدم ضمير خطاب كقول بعضهم بك الله نرجوا
الفضل فبك متعلق بنرجوا والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجوا وفي هذا
المثال شذوذ ان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذوذ ولا يكون المتقدم
ضمير غايب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي
الناس والرابع والخامس انه يقل كونه علما فانه ينتصب مع كونه مفردا معرفة كما في
هذا المثال وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادي يكثر كونه علما
ويضم مع كونه مفردا والسادس ان يكون بال قياسا كقولهم نحن العرب اقرى الناس
للضيف والمنادي لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر انه لا يكون
نكرة ولا اسم اشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادي يكون كذلك و
الحادي عشر ان ايها هنا لا توصف باسم الاشارة ويوصف به في النداء الثاني عشر ان صفة
اي هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال في الارتشاف وفي النداء فيها خلاف اجاز
المازني نصبها الثالث عشر ان ايا هنا اختلف في ضمها هل هي اعراب او بناء وفي النداء
بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شيء وعوض عنه في النداء
حرفه الخامس عشر ان العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفي النداء فعل
فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر انه لا يكون تاليا لحرف الا
وانه لا يعني به الا نفس المتكلم وانه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون انه لا يستغاث

به وانه لا يندب واما الاحكام المعنوية فامور احدها ان الكلام مع الاختصاص خبر
ومع النداء انشاء والثاني ان الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه
والثالث انه مفيد لفخر او تواضع او زيادة بيان بخلاف النداء فيهما هذا باب التحذير وهو
في الاصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا تنبيه المخاطب على امر مكروه ليجتنبه و
يكون بثلاثة اشياء باياك واخواته وبما ناب عنها من الاسماء المضافة الى ضمير المخاطب
نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الاسد فان ذكر المحذر بلفظ ايا فالعامل في محلها النصب
فعل محذوف لزوما لانه لما كثر التحذير بلفظ ايا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا
معه اضمار العامل سواء عطفت عليه المحذر منه نحو اياك والشر او كررته نحو اياك اياك
المراء ام لم تعطف ولم تكرر نحو اياك الاسد والى ذلك اشار الناظم بقوله اياك والشر ونحوه
نصب محذر بما استتاره وجب ودون عطف ذا لايا انسب تقول اذا عطفت عليه المحذر
منه اياك والاسد فاياك في محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل
تقديره بعد اياك والاصل اياك احذر لانه لو قدر قبله لاتصل به فقيل احذرك فيلزم
تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المنفصل وذلك خاص بافعال القلوب وما الحق
بها وقيل الاصل احذر تلاقي نفسك والاسد ثم حذف الفعل وهو احذر وفاعله وهو ضمير
المخاطب المستتر فيه فصار تلاقي نفسك والاسد ثم حذف المضاف الاول وهو
ضمير المخاطب تلاقي وانيب عنه الثاني وهو نفسك وانتصب فصار نفسك والاسد وحذف
المضاف الثاني وهو نفس وانيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب وانفصل
كان مجرورا بالاضافة والفصل لتعذر اتصاله فصار اياك واختلف في اعراب ما بعد الواو
فقيل هو معطوف على اياك والتقدير احذر نفسك ان تدنوا من الاسد والاسد ان

يدنو اسنك وهذا مذهب كثير منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بان
اياك محذر والاسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى واجيب بان مقتضى
العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع ان يكون احدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله
الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف الى ان ما بعد الواو منصوب
بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو
ان يكون معطوفا عطف مفرد لا على تقدير اتق تلاقي نفسك والاسد فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قال ولا شك في ان هذا اقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع
الموضح موافقته ونقول اذا لم تعطف ولم تكرر اياك من الاسد واختلف في تحقيق
العامل المحذوف فقال الجمهور عامل فعل متعد لواحد والاصل باعد نفسك من الاسد
ثم حذف باعد وفاعله المستتر فيه فصار نفسك من الاسد وحذف المضاف وهو
نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار اياك من الاسد فاياك منصوب بباعد المحذوف
ومن الاسد متعلق بذلك المحذوف وقيل عامله فعل متعد لاثنين والتقدير احذرك
من الاسد قاله ابن الناظم تبعا لابي البقاء فحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير المتصل
الصالح فنحو اياك الاسد بحذف من ونصب الاسد ممتنع على التقدير الاول وهو قول
الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد الا مع ان وان وكي
كما تقدم في باب التعدي واللزوم وجائز على التقدير الثاني وهو راي ابن الناظم وابي
البقاء لان احذر متعدي الى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه
فالكلام على تقدير الجمهور انشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري ولا خلاف في جواز
اياك ان تفعل على التقديرين لجوازه على الاول لصلاحيته للتقديرين اي من ان

الأول بل على تقديره

تفعل لان حرف الجر يحذف مع ان قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني وان نفع ليتعدى

الفعل بنفسه من غير تقدير واسطة ولا يكون ايا في هذا الباب لمتكلم لان المتكلم لا يحذر نفسه

وشذ قول عمر رضي الله عنه لعله لتذكى من التذكية لكم الاسل بفتح الهمزة والسين

المهملة وفي اخره لام وهو هنا مارق وارهف من الحديد كالسيف والسكين ونحو

هما وفي كتاب الضيا الاسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل والرماح جمع

رمح والسهام جمع سهم واياي وان يحذف احدكم الارنب فقيل الكلام جملتان ام

قال الزجاج اصله اياي وحذف الارنب فحذف من كل جملة ما اثبت في الاخرى و

قال الجمهور اصله اباي باعدوا عن حذف الارنب باعدوا انفسكم ان يحذف احدكم الارنب

ثم حذف من الاول المحذوف وهو حذف الارنب وحذف من الثاني المحذر وهو باعدوا

انفسكم وقيل الكلام جملة ثم اختلف فقيل حذفت اربعة اشياء واصله اياي باعدوا

عن حذف الارنب عني فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد

فان الواو عطفت شيئين على وقال السيرافي حذف شيئان فقط واصله باعدوني وحذف

الارنب ولا يخفى ما في هذه الاقوال من الضعف اما قول الزجاج فان فيه دعوى حذف ايا على

ولا يليق حذفها لما استقر لها في هذا الباب من انها بدل من اللفظ بالفعل واما ما اختاره الجمهور

ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيع في ايا ك

والاسد انها جملة واحدة واما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فان مباعدتهم عن

حذف الارنب مباعدة لحذف الارنب عنه وكذا هو في قول السيرافي وان لم يصرح به فان

باعدوني ليس امرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شيء خاص فكذا مباعدة حذف

الارنب انما هي عنه فيرجع القولين الاخرين الى قول واحد وان ظن شارحوه انهما غيران

الارنب واياكم وحذف م

وحذف الارنب م

شيئين

ولا يكون ايا في هذا الباب لغايب لاختصاص التحذير بالمخاطب وشذ قول بعضهم اي
العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب قال سيبويه حدثني من لا اتهم عن الخليل
انه سمعه من اعرابي والشواب بالشين المعجمة وفي اخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى
السوات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى اذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بالشابة
او لا بفعل سوءة والكلام جملة واحدة والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وانفس الشواب فحذف
الفعل وفاعله ثم المضاف الاول وانيب عنه الثاني ثم الثاني وانيب عنه الثالث
فانتصب وانفصل وابدل الانفس بايا لانهما تلاقيهما في المعنى وفيه شذوذان آخران
احدهما اجتماع حذف الفعل المجزوم بلام الامر وحذف حرف الامر وهو اللام مع ان لام
الامر لا تحذف الا في الضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اي لتفد فحذفها مع مجزومها اشذ
والشذوذ الثاني اقامته المضمر وهو ايا الثانية مقام الظاهر وهو الانفس واضافتها الى
الاسماء الظاهرة اتفاقا والى المضمرات على الاصح انما هو المظهر لا المضمر لان الاضافة
اما للتعريف واما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لانه اعرف المعارف وذهب الخليل الى ان
اياه ضمير اضيف احدهما الى الاخر والى الشذوذ اشار الناظم بقوله وشذ اياي واياه
اشذ وان ذكر المحذر بغير لفظ ايا او اقتصر على ذكر المحذر منه فانما يجب الحذف
للعامل ان كررت او عطف فالاول وهو ذكر المحذر بغير لفظ ايا مع التكرار نحو نفسك نفسك و
مع العطف نحو نفسك وعينك والثاني وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه مع التكرار نحو
الاسد الاسد ومع العطف نحو ناقة الله وسقياها فالعامل في هذه الامثلة الاربعة
محذوف وجوبا لان العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف ونزر
يجوز الاظهار للعامل كقوله وهو جرير خلّ الطريق لمن يبني المنار بها وابرز ببرزة حيث

الانفس
الشواب لان المستحق للاضافة الى م

اضطرك القدر فاظهر العامل وهو محل لان المحذر منه : هو الطريق حال من التكرار و
العطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون الاحدود الارض والبرزة الارض الواسعة
والبا للظرفية والى ذلك اشار الناظم بقوله وما سواه ستر فعله لن يلزما الا مع العطف
او التكرار هذا **باب** الاغرا بالمد وهو في الاصل مصدر اغريت والمراد به هنا تنبيه
المخاطب على امر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب فيه حكم الاسم في باب التحذير الذي لم
يذكر فيه ايا فلا يلزم حذف عامله الا في عطف او تكرار لما تقدم كقولك في العطف المروة
والنجدة بنصبهما بتقدير الزم وقوله وهو مسكين الدارمي في التكرار اخاك اخاك ان
من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح : بنصب اخاك بتقدير الزم وجوبا واخاك الثاني
توكيد والهيجا بالقصر مد والاكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والاغرا الا بالواو
خاصة لان المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فان فقد العطف والتكرار جاز
اظهار العامل نحو الزم اخاك ويقال الصلاة جامعة بنصبهما فنصب الصلاة بتقدير
احضروا وجامعة على الحال من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف ولو صرح بالعامل في
الصلاة لجاز لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتدا والخبر وبرفع الاول على
الابتدا وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال وبنصب الاول على الاغرا ورفع
الثاني على الخبرية لمبتدا محذوف والى حكم الاغرا اشار الناظم بقوله وكمحذر بلا ايا اجعلا
مغرى به في كل ما قد فصلا هذا **باب** اسماء الافعال وهل هي اسماء لالفاظ الافعال او
لمعانيها من الاحداث والازمنة او اسماء للمصادر النائبة عن الافعال او هي افعال
اقوال قال بالاول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه لظاهر
قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول

بانها افعال حقيقة او اسماء الالفاظ الافعال لا موضع لها من الاعراب عند الاخفش
وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بانها اسماء لمعاني الافعال موضعها رفع بالابتداء
او اغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بانها اسماء للمصادر النائبة عن
الافعال موضعها نصب بافعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو
قول المازني وطائفة والصحيح الاول لانها اسم لفعل فانه لا موضع له من الاعراب واسم
الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان فانه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق
وصه فانه اسم ناب عن فعل امر وهو اسكت واوه فانه اسم ناب عن فعل مضارع وهو اتوجع
والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذي هو نائب عنه من الحدث والزمان والمراد
بالاستعمال كونه ابدا عاملا غير معمول لعامل يقتضي الفاعلية او المفعولية فخرجت الحروف
نحو ان واخواتها فانها وان نابت عن الفعل في المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل اذا اتصلت بها
ما الكافة فليست ابدا عاملة وخرجت المصادر والصفات النائبة عن افعالها في نحو ضربا
زيدا فانه نائب عن اضرب واقائم الزيدان فانه نائب عن يقوم فان العوامل اللفظية و
المعنوية تدخل عليها فتعمل فيها الا ترى ان ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وقائم
مرفوع بالابتداء واسم الفعل ورد بمعنى الامر كثيرا كصه ومه وآمين فصه بمعنى اسكت
ومه بمعنى انكفف لا بمعنى اكفف لان اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله في شرح الشذور
ورده الغزي ورد بان ذلك غير مطرد فان آمين لا يتعدى واستجب يتعدى وآمين بالمد
وبالقصر وبالامالة لا بتشديد الميم بمعنى استجب متعديا ونزال بالنون والزاي والبناء على
الكسر بمعنى انزل وبابه وهو منقاس من كل فعل ثلاثي تام متصرف ولا ينقاس في غيره
وشذ دراك من ادرك وبدار من بادر فقال قال بدارها من ابل بدارها واجاز ابن طلحة قياسه.

من افعل فيهما على دراك ولا يجوز من هب ودع ونهاب ووداع للجحود ولا كوان فانما
للنقص ويجوز من الناقصة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لانه ابتداع لما لم يسمع من الا
سماء ورد بانه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقيا بالالتماع وبناؤه وأن فقد السماع
على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الاصل وهو اسد لفتحه اتباعا وتخفيفا وورد
بمعنى الماضي والمضارع المبدو بالهمزة قليل كشتان وهيهات فشتان بفتح النون في
فصيح ثعلب ان الفراء كان يكسرها بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشري
بكون الافتراق في المعاني والاحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال لا
يستعمل في غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن
مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصغاني فيها ستا وثلثين لغة هيهات
وايهات وهيهان وايهان وهايهات وآيهات كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر
ومفتوحه ومكسوره وكل واحدة منها منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون وحكى غيره
هيهاتا وايهاك بكاف الخطاب وايها وهيها فهذه احدى واربعون لغة وكلها بمعنى وأيها
بعد واوه واف فاوه بمعنى الوجع واف فيها اربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب
وكلها بمعنى التضجر ووا و وي وواها الثلاث بمعنى اعجب بفتح الهمزة كقوله تعالى ويكأنه
لا يفلح الكافرون فوي اسم فعل مضارع بمعنى اعجب والكاف حرف تعليل وان مصدرية
موكدة اي اعجب لعدم فلاح الكافرين هذا قول الخليل وسيبويه وقال ابو الحسن وي بمعنى
اعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي
ويك محذوف من ويلك قال عنترة ولقد شفا نفسي وابرا سقمها قول الفوارس ويك عنتر
اقدم فهما كلمة واحدة وقول الشاعر وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب

٣٦٣

اوز الخيل وهو عندي اطيب قوله واسم فعل بمعنى اعجب وبي جار ومجرور خبر مقدم و
انت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والاشنب من الشنب بفتح الشين
المعجمة والنون حدة الاسنان ويقال بردها وعذوبتها كذا قال الجوهري وكانما ذر بالعنبر اللحى خبر
فوك وهو من ذرور الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات
طيب الرائحة كرائحة الاترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق ~~الخلاف~~ وقيل كورق
الخلاف وقوله الاخر وهو ابو النجم على ما قال الجوهري واها لسلمى ثم واها واها هي
المنى لو انّا نلناها فواها اسم فعل بمعنى اعجب قال الجوهري اذا تعجبت من طيب شيء
قلت واها له اي ما اطيبه والى ذلك اشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل البيتين فصل
اسم الفعل ضربان احدهما مرتجل وهو ما وضع من اول الامر كذلك اي اسما للفعل
كشتان وصه ووي فانها موضوعة من اول الامر اسماء لتلك الافعال والثاني
منقول وهو ما وضع من اول الامر لغير اسم الفعل ثم نقل من غيره وهو اي المنقول
بالنسبة الى المنقول عنه نوعان احدهما منقول من ظرف للمكان او جار ومجرور فالمنقول
من الجار والمجرور نحو عليك زيدا فانه نقل عن موضعه الاصلي واستعمل اسم فعل بمعنى
الزم زيدا ومنه عليكم انفسكم فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وانفسكم مفعوله
على حذف مضاف اي الزموا شأن انفسكم والمنقول من ظرف المكان نحو دونك زيدا
بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وامامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر ومن المنقول
من الجار والمجرور اليك بمعنى تنح وكان المناسب ان يذكره مع عليك ولكنه ذكر
المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر اربعة
ظروف واحد متعد وهو دونك وثلثة قاصرة وهي مكانك وامامك ووراءك وكان

منقسمة بالنسبة لما انت فيه ولما قدامك ولما اخر عنك وذكر جارين ومجرورين احد
هما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو اليك وزعم الكوفيون ان اليك ياتي بمعنى امسك
فتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الاخطل فعليك بالحجاج لا تعدل به
احدا اذا نزلت عليك امور وفيه بحث لاحتمال ان تكون الباء زائدة وستجيء بلم اسم
فعل مضارع بمعنى الزم وعليه اسم فعل ليلزم والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي
يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة
بعليك واخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير لانها طلب ثم اختلفوا
موضعها من الاعراب فقال الكسائي النصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية و
قال البصريون جر فقيل بناء على ما كان قبل اقامته مقام الفعل بناء على انها اسماء للا
فعال وقيل الجر بالاضافة على انها اسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال
ان علا شيئا اسم للزوم تقول عليك بمعنى الزامك فللكاف موضع خفض ورفع انتهى
واستفدنا من ذلك ان اسم الفعل انما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك
خلاف ما صرح به هنا والنوع الثاني منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله
ومصدر اهمل فعله فالنوع الاول نحو رويد زيد فانهم قالوا ارود ارواداً بمعنى امهله
امهالاً ثم صغروا والاخر رويد زيد فانهم قالوا ارود ارواداً والذي هو مصدر ارود تصغير التر
خيم فحذفوا الهمزة والالف الزائدتين فاوقعوا التصغير على اصوله فقالوا رويدا وسمي تصغير
ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف واقاموه مقام فعله الدال على الامر و
استعملوه تارة مضافا الى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به فقالوا
رويدا زيدا فرويدا فيهما بمعنى ارود وفاعله مستتر فيه وجوبا لانه نائب عن فعل امر وزيدا

مفعول به مجرور في الاول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقالوا الا انهم لم يقيموه مقام فعله فاستعملوه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا اي امرودين او حال كون السير رويدا او نعتا لمصدر مذكور او مقدر فالاول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا ثم انهم نقلوه عن المصدرية وسموا به فعل فقالوا رويد زيدا بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد والدليل على ان رويد هذا المفتوح اسم فعل لا مصدر كونه مبنيا ولو كان مصدرا لكان معربا والدليل على انه مصغر ضم اوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على انه تصغير ارواد تصغير الترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود اي مهل كما قال الفرا لكان قاصرا والنوع الثاني ما يهمل فعله قولهم بله زيدا اي دعه فانه في الاصل مصدر فعل مهمل وذلك الفعل المهمل مرادف لدع وذر لا مصدر له من لفظه انما له مصدر من معناه وهو الترك يقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كما يقال ترك زيد بالاضافة الى المفعول واما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فشاذ ثم قيل بعد ان نقلوه وسموا به فعله بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله على الفتح وفاعله ضمير مستتر وجوبا لانه نائب عن فعل امر وبله هذا اسم فعل والدليل على انه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لانه لا يتم به التقريب فان بله المرادفة لكيف يشاركها في البنا وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتدا وبله خبر مقدم عليه اي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة اوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالاوجه الثلاثة قول الشاعر تذر السيوف الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وقد يأتي بغير ذلك داعيه

قاله الدليل على بنائه كونه غير منون ولو كان معربا كان منونا

وذلك اشار الناظم بقوله: والفعل من اسمائه عليكا، وهكذا دونك مع اليكا، كذا
رويد بله ناصبين، ويعملان الخفض مصدرين. فصل: يعمل اسم الفعل عمل مسماه
في التعدي واللزوم غالبا فان كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل
تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال جرير: فهيهات هيهات العقيق ومن به
وهيهات خل بالعقيق نواصله، فالعقيق فاعل هيهات الاول وخل فاعل هيهات الثاني
وهيهات الثاني لا فاعل له لانه لم يؤت به للاسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للاول و
اذا كان مسماه ما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك تقول شتان زيد وعمرو كما
تقول افترق زيد وعمرو لان الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم الا باثنين فصاعدا
وان كان مسماه متعديا كان اسم فاعله كذلك تقول دراك زيدا بنصب المفعول
كما تقول ادرك زيدا بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهو احسن
لان دراك شاذ لانه من ادرك وتراك مقيس لانه من ترك ومن غير الغالب امين
وآمين فانهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد نحو رب استجب دعائي وزدني علما و
الى ذلك اشار الناظم بقوله: وما لما تنوب عنه من عمل لها، وقد يكون اسم الفعل مشتركا
كما بين افعال سميت به فيستعمل على وجه باعتبارها فيعمل عملها فيصل الى المفعول
بنفسه ان كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر ان كان بمعنى فعل لازم قالوا حيهل
الثريد بالنصب بمعنى ائت الثريد وهو خبز يعمل بمرق اللحم وقالوا حيهل على الخير فعدوه
بعلى اي اقبل على الخير وهو ضد الشر وقالوا اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر فعدوه بالباء
حذفوا المضاف اي اسرعوا بذكره والمراد به عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كما قال
الحريري في المقامة التاسعة قال وهو اثر روي عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن

اسم الفعل مخالف مسماه فان الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم
معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل والى ذلك اشار
الناظم بقوله واخر ما الذي فيه العمل خلافا للكسائي في اجازته تقديم معموله عليه الحاقا
للفرع باصله واما احتج به وهو قوله تعالى كتاب الله عليكم وقوله اي الشخص وهو جارية
من بني مازن يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا فمؤولان وتأويل
الآية ان كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به او بالعامل
المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل واضيف المصدر الى فاعله
على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم لان التحريم يستلزم
الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتأويل البيت ان دلوي مبتدا ودونك خبره وفيه
نظر لان المعنى ليس على الخبر المحض حتى تخبر عن الدلو بكونه دونه وجوز ابن مالك ان يكون
دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستند القول سيبويه في
زيدا عليك كانك قلت عليك زيدا وفي ما قاله نظر لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما
صرح به الموضح في متن القطر واما ما استند اليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى
لا على تفسير الاعراب وجوز بعضهم ان يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه
السياق اي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو
الذي ينزل البير فيملؤ الدلو اذا قل ماؤها **فصل** وما نون من هذه الاسماء النائبة عن
الافعال تنوين تنكير فهو نكرة وقد التزم ذلك التنكير في واها وويها كما التزم
تنكير نحو احد وعريب بفتح العين المهملة وكسر الراء وديار بفتح الدال وتشديد اليا
كلاهما مرادف لاحد واطلق احدا وله استعمالان احدهما مرادف الاول وهو المستعمل في

العدد نحو احد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله احد الثالث مرادف
السبات نحو وان احد من المشركين استجارك الرابع ان يكون اسما في جميع من
يعقل نحو ما منكم من احد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله وليس
يطلبني في حب نائبه الا كعمرو وما عمرو من الاحد قاله في الحواشي وما لم ينون منها فهو
معرفة وقد التزم ذلك التعريف في نزال بالنون والزاي وتراك بالتاء والراي وبرا
بالتاء والراء وباهها وهو كل فعل ثلاثي تام منصرف كما التزم التعريف في المضمرات والاشا
رات والموصولات المعنية اما اذا اريد بهما غير معين فانهما تستعمل استعمال المنكرات فهو
بالنكرة نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم قال الموضح في باب الاستثناء وفي
ضمير الغائب اقوال ثالثها ان رجع الى واجب التنكير كربه رجلا فنكرة وان رجع الى جائز التعريف
كجاء رجل فاكرمته فهو معرفة كالراجع الى المعرفة والصحيح انه معرفة مطلقا وما استعمل
بالوجهين بالتنوين وتركه فعلى معنيين التنكير والتعريف وقد جاء على ذلك صه ومه وايه
والفاظ اخر نحو اف فما نون منها فهو نكرة وما لم ينون فهو معرفة كما جاء التعريف والتنكير في
نحو كتاب ورجل وفرس فمع التنوين نكرات وبدونه مع ال والاضافة معارف والى ذلك
اشار الناظم بقوله واحكم بتنكير الذي ينون منها وتعريف سواه بين وذهب بعضهم الى
ان اسماء الافعال كلها معارف ما نون وما لم ينون وانها اعلام اجناس معنوية كسبحان
قال في البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبني على الصحيح وقال الفارسي وابن جني ما
كان منها ظرفا فحركته اعرابية نقله الموضح في الحواشي وقال ينبغي ان يقولا به فيما كان
مصدرا نحو رويد وبله انتهى هذا باب اسماء الاصوات والدليل على اسميتها وجود
التنوين في بعضها واذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لانها

ليست دالة على معنى مفرد ولأن المخاطب بها من لا يعقل فهي بمنزلة النعيق للغنم والجواب
أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك إذ لم
يقل إن حقيقة الدلالة كون اللفظ يخاطب به من يعقل لإفهام معناه حتى يرد ما ذكره
والنعيق لا حرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح في حواشيه ومن خطه نقلت وهي نوعان
أحدهما ما خوطب به ما لا يعقل مما يشبه اسم الفعل في الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب
واسم الصوت مفرد وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء ما لا يعقل والثاني لزجره
فالدعاء كقولهم في دعاء الإبل للشرب جئ جئ بكسر الجيم فيهما مكررين كالأمر من
جاء قاله السمين وفي المحكم أنها أمر للإبل بورود الماء انتهى يقال جأجأت الإبل إذا دعوتها
للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهري عن الأموي وأقره والاسم الجيء على مثل الجيع
والأصل جأجأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الأولى ياء ويقال في الإبل إذا دعيت
للعلف هأهأ والاسم الهيء قال أبو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب قال وما كان
على الجيء والهيء امتد إصبعا وكقولهم في دعاء الضأن حاحا وفي دعاء المعز عاعا بالحاء
المهملة في الأول وبالعين المهملة في الثاني حال كونهما غير مهموزين والفعل منهما حاحيت
وعاعيت قال سيبويه أبدلوا الألف من الياء لشبهها بها لأن قولك حاحيت إنما هو
بنيت منه فعلا بمعنى على فعللت ولست فاعلت قال والذي يدلك على أنها ليست
فاعلت قولهم الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما والمصدر حيحاء وعيعاء بكسر أولهما وأصلهما
حيحاي وعيعاي أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة قال الناظم وقد نطق بالفعل
والمصدر جميعا: يا عنز هذا شجر وماء عاعيت لو ينفعني العيعاء. والزجر كقولهم في زجر البغل
عدس بفتح العين والدال المهملتين وبإهمال السين قال يزيد بن مفرغ الحميري يهجو

مهموزين

عباد بن ابي سفيان عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق فعدس
صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به والتقدير على التسمية به يا عدس حرف النداء فحذف
وامارة بكسر الهمزة اي امرة وحكم وقولنا مما يشبه اسم الفعل احترازا من نحو قوله وهو
النابغة الذبياني يا دارمية بالعلياء فالسند اقوت وطال عليها سالف الامد
فان قوله يا دارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به و
لذلك احتاج الى قوله اقوت وخاطب الدار توجعا منه لما راى من تغيرها وذهب
الكوفيون الى ان قوله يا دارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الار
والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه اي يصعد والفاء فيه
بمعنى الواو واقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والامد الدهر وقوله وهو امرؤ
القيس الكندي الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
فايها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتفى به ولهذا
احتاج الى قوله انجلي النوع الثاني ما حكي به صوت مسموع والمحكي صوته قسمان
حيوان وغيره فالاول كغاق بالغين المعجمة والقاف لحكاية صوت الغراب و
شيب لحكاية صوت مشافر الابل عند الشرب والثاني نحو طاق بالطاء المهملة و
القاف حكاية لصوت الضرب وطق بفتح الطاء المهملة حكاية لصوت وقع الحجارة
بعضها على بعض وقب بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية لصوت وقع السيف
على الضريبة وهي الدرقة والنوعان من اسماء الاصوات مبنيان لشبههما
بالحروف المهملة كلام الابتداء في انها لا عاملة ولا معمولة كما ان اسماء الافعال
مبنية لشبهها بالحروف العاملة كليت في انها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في

اول هذا الكتاب بخلاف اسماء الاصوات فانه لم يتقدم لبنائها ما ذكر فيتعين حمل قول
الناظم والزم بنا النوعين فهو قد وجب على نوعي اسماء الاصوات وهما المذكوران في
قوله وما به خوطب ما لا يعقل من شبه اسم الفعل صوتا يجعل كذا الذي اجدى حكاية كقب
وربما اعرب بعض الاسماء الاصوات لتركيب فقط او لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله
اسما للمحكي صوته او للمصوت له به فيكون حينئذ مرادا فا للاسم متمكن فالاول كقوله كلما عنت
بالحوب الظما الصوادي اي يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها اي كلما رنيت
بهذا اللفظ الذي تصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر
للابل واما جوت بضم الجيم وبالمثناة فهو دعاء الابل الى شربها والثاني كقوله اذ لمني
مثل جناح نماق فهذا بمنزلة قولك مثل جناح الغراب والتاكيت كقوله وقعت في
مدس كانيا لم ازل قال الموضح في حواشيه وهذان النوعان الاخيران ينبغي ان لا يجوز
فيهما الا الاعراب انتهى هذا **باب** نوني التوكيد الخفيفة والثقيلة للتوكيد الفعل نونان
نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما
مهما كابدال الخفيفة الفا في نحو وليكونا وحذفها في نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع في
الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص بما ليس للاصل احيانا وقد قال
سيبويه نفسه في ان المفتوحة انها فرع المكسورة ولها اذا خففت احكام تخصها
ومذهب الكوفيين ان الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل ان التوكيد بالثقيلة اشد
من التوكيد بالخفيفة ويدل له ليسجنن وليكونا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا
على سجنه من كينونته صاغرا ويؤكد بهما الامر مطلقا من غير شرط انه مستقبل دائما
وسواء في ذلك الامر بالصيغة نحو قومن والامر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام

الدعا نحو وانزلن سكينة علينا ولا يؤكد بهما الماضي لفظا ومعنى مطلقا لانهما يخلصان
مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي واما قوله صلى الله عليه وسلم فاما ادركن احد
منكم الدجال وقول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما فهذان الفعلان مستقبلان
معنى واما المضارع المجرد من لام الامر فله حالات احدها ان يكون توكيده بهما واجبا
اي لا بد منه وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا القسم غير مفصول من لامه اي لام
القسم بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم فلاكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب
قسم وهو وتالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل ولا يجوز توكيده بهما ان كان
منفيا لفظا او تقديرا فالاول نحو والله لا اقوم والثاني نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف
فتفتؤ منفي بلا المحذوفة اذ التقدير لا تفتؤ وحذف لا في جواب القسم مطرد او كان
المضارع حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيمة وقول الشاعر يمينا لابغض كل امرء
يزخرف قولا ولا يفعله فاقسم في الآية وابغض في البيت معناهما الحال لدخول
اللام عليهما وانما لم يؤكد بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافي الحال
او كان المضارع مفصولا من اللام بمعموله او بحرف تنفيس فالاول مثل قوله تعالى
ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في
لالى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والاصل والله لئن متم او قتلتم لتحشرون الى الله
والثاني نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما
ودعك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في
لسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدا والتقدير لانت سوف
يعطيك لا للقسم فانها لا تدخل على المضارع الا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه

الجمهور من ان ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فاذا حصل فصل بينهما
امتنعت النون وبقيت لام القسم وحدها كقوله فوربي لسوف يجزيني الذي اسلفته المرء
سناء وجميلا الشدة ابن مالك شاهد على ذلك والحالة الثانية ان يكون بهما قريبا من
الواجب وذلك اذا كان المضارع شرطا لان الشرطية المؤكدة بما الزائدة نحو واما تخافن
من الاجوف فاما تذهبن من السالم فاما ترين من الناقص ومن ترك توكيده قوله
يا صاح اما تجدني غير ذي جدة * فما التخلي عن الخلان من شيمي * اراد يا صاحبي فحذف
المضاف اليه واخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور انه ترخيم صاحب فقط
وترك توكيد تجدني بخفيف النون وهو قليل في الشعر وقيل تختص بالضرورة الحالة الثالثة
ان يكون توكيده بهما كثيرا وذلك اذا وقع المضارع بعد اداة طلب نهي او دعاء او تحضيض
او تمن او استفهام فالاول كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا عما يعمل الظالمون والثاني
كقول خرنق لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر فاكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد
حرف الدعاء والثالث نحو قول الشاعر يخاطب امرأة: هلا تمنن بوعد غير مخلفة * كما
عهدتك في ايام ذي سلم فاكد تمنن بكسر النون الاولى بعد حرف التحضيض واصله تمنينين
حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذفت
الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التانيث مضاف
اليها وذي سلم موضع بالشام والرابع نحو قول الآخر يخاطب امرأة ايضا فليتك
يوم الملتقى ترينني * لكي تعلمي اني امرؤ بك هائم * فاكد ترينني بتشديد النون على حد فاما
ترين بعد حرف التمني والخامس نحو قوله افبعد كندة تمدحن قبيلا فاكد تمدحن بعد
حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة للضرورة الحالة الرابعة

توكيده

في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة م

الا يكون لتوكيده بهما قليلا وذلك بعد لا النافية او بعد ما الزائدة التي لم تسبق بان الشرطية
فالاول كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فاكد تصيبن بعد لا
النافية لتشبيهها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن جرية في موضع الصفة لفتنة
فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لانها قد وصفت بانها لا
تصيب الظالمين خاصة فكيف يكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية واقيم المسبب مقام
السبب والاصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي
عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند المسبب الى فاعله فالاصابة خاصة
بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد هنا قليلا بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة
ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك والثاني كقولهم في المثل لظما
اذا مات منهم ميت سرق ابنه ومن عضة ما ينبتن شكيرها واكد ينبتن بعد ما
الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان اصلا يفرع منه ما يشبهه والمعنى ههنا اذا مات الاب
سرق الولد شخص والده فيصير كانه هو قاله العيني واقتصر الموضح في الحواشي على الجزء
فقال هذا مثل لمن اظهر خلاف ما بطن والعضة شجرة وشكيرها شوكها وقيل صغار ورق
ها يعني ان كبار الورق انما ينبت من صغارها اي ما ظهر من الصغار يدل الكبار وقولهم
تالله ما تحننه يقال لمن يفعل فعلا يأثم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة في الاصل و
الهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن جهلته فعلا فاباه اي لا بد لك من
فعله بمشقة وقولهم بعين ما ارينك تقوله لمن تخفي عليك امرا انت بصير به اي اني اراه
بعين بصيرة وقوله وهو حاتم الطائي قليلا به ما يحمدنك وارث اذا نال مما كنت تجمع مغنما
وما زائدة في الاماكن الخمسة وهي على معنى النفي اي ما يحمدنك وكذا الباقي ولا يقاس عليهن

على

ولا يحذف ما منهن الحالة الخامسة ان يكون التوكيد بهما اقل وذلك بعد لم وبعد
اداة جزاء غير اما الشرطية فالاول كقوله وهو ابو حيان الفقعسي يصف جبلا قد عمه الخصب
وحفه النبات يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما اراد ما لم يعلمن بنون التوكيد
الخفيفة المبدلة في الوقف الفا والثاني كقوله من تثقفن منكم فليس بآيب ابدا وقتل بني
قتيبة شافي فاكد تثقفن بالنون الخفيفة بعد من الشرطية وتثقف بمعنى تجدوا وال
يب الرابع وبنو قتيبة من باهلة وانما انقسمت هذه الحالات الى خمس واجب واكثر
وكثير وقليل واقل لان ما اضطرها شبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا الى الاول
وذلك ان التوكيد بالنونين انما يؤتى به لسبب الحاجة اليه اما في الحالة الاولى وهي
المشار اليها في النظم بقوله او مثبتا في قسم مستقبلا فلان القسم انما يؤتى به للتحقيق فهذا
اشد احتياجا الى التوكيد واما الحالة الثانية وهي المشار اليها في النظم بقوله او شرطا
اما تاليا فلان ان الشرطية لما اكدت بما الزائدة اشبهت القسم في تاكيده باللام و
اما الحالة الثالثة وهي المشار اليها في النظم بقوله يؤكد ان افعل ويفعل آتيا ذا
طلب فلان ما بعد اداة الطلب اشبه ما بعد ان في استدعا الجواب واما الحالة الرابعة
وهي المشار اليها في النظم بقوله وقل بعد ما ولم وبعد لا فلان لا النافية اشبهت لا
الناهية صورة وما الزائدة اشبهت ما النافية كذلك واما الحالة الخامسة وهي المشار
اليها في النظم بقوله ولم وغير اما من طوالب الجزا فلان لم للنفي والنفي اشبه معنا وغير
من ادوات الشرط اشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك الا ضرورة كقوله ربما
اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات والذي سهل ذلك ان ربما للقلة والقلة تناسب
النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا علل التفتازاني وقد يؤكد ان جواب الشرط كقوله و

النفي شبيه بالنهي كذا قال التفتازاني وقد ذكرهما ابن آمنه فرازه منفيا اي لتنفعن هو
قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما وغير واجب **فصل**
في حكم آخر الفعل المؤكد بالنون اعلم ان هنا اصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة الاصل الاول ان آخر الفعل المؤكد يفتح كما اشار اليه الناظم بقوله وآخر المؤكد
افتح تقول في المضارع ليضربن زيد وفي الامر اضربن يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن
السراج والمبرد والفارسي بناء للتركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاج حركة
للساكنين وهما آخر الفعل والنون الاولى ويستثنى من ذلك الاصل الاول ان يكون
المضارع مسندا الى ضمير بالتنوين ذي لين الف او واو او ياء فانه يحرك آخره حينئذ
بحركة تجانس اللين من فتحة او ضمة او كسرة كما نشرحه قريبا والى ذلك اشار الناظم
بقوله واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك وقد علما والاصل الثاني ان ذلك الضمير
اللين يجب حذفه ان كان ياء او واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله والمضمر احذفنه
الا الالف تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والاصل اضربونن واضربين
بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الاول والياء والنون
المدغمة في الثاني ثم حذفت الواو في الاول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين اما على
قول من اشترط في احد التقاء الساكنين ان يكون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة
فواضح لانه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده واما من لم يشترط ذلك فلان
الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا
هذا مع الثقيلة واما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا ويستثنى من ذلك
الاصل الثاني ان يكتب آخر الفعل المضارع الفا كيخشى فانك تحذف آخر الفعل وهو
الالف وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة لدفع التقاء الساكنين والى ذلك اشار

الناظم

الناظم بقوله واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي فتقول يا قوم
اخشون بضم الواو ويا هند اخشين بكسر الياء والاصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة
والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء ~~ساكنة~~
والواو في الاول والياءان في الثاني وان شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح
ما قبلها فقلبت الفا فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو
والنون المدغمة في الاول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو و
الياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو
الكسر تخلصا من التقاء الساكنين فان اسند هذا الفعل الذي آخره الف الى غير الواو و
الياء وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والالف والنون لم تحذف آخره وهو الالف
~~والنون لم~~ بل تقلبه ياء والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن في آخر الفعل الف فاجعله
منه رافعا غير الياء والواو ياء فتقول اذا اسندته الى الظاهر ليخشين زيد والى الضمير
المستتر لتخشين يا زيد والى الالف لتخشيان يا زيدان والى النون ليخشينان يا هندات

فصل تنفرد النون الخفيفة باربعة احكام احدها انها لا تقع بعد الالف نحو قوما واقعدا
فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون لئلا يلتقي ساكنان على غير حدهما ونقل عن
يونس والكوفيين اجازته وحجتهم كما قال الخضراوي انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو
محياي ومماتي ونحو انذرتهم ونحو هؤلاء ان كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء كاف
هاء وعين صاد ثم صرح الفارسي في كتابه الحجة ان يونس يبقي النون ساكنة ونظر ذلك
بقراءة نافع ومحياي بسكون الياء وصلا وذكر الناظم في شرح التسهيل عن يونس انه
يكسر النون وحمل على ذلك الكسر قراءة بعضهم فدمراهم تدميرا على انه امر للاثنين والنون

المكسورة نون توكيد خفيفة وجوزه الناظم في قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون
مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهي قال الشارح ويجوز ان يكون الواو للحال ولا
للنفي والنون علامة الرفع واما الشديدة فتفتح بعدها اي بعد الالف اتفاقا من
البصريين والكوفيين ويجب كسرها والى امتناع الخفيفة بعد الالف وجواز الثقيلة
بعدها اشار الناظم بقوله ولم تقع خفيفة بعد الالف لكن شديدة وكسرها الف كقراءة
السبعة ولا تتبعان بتشديد النون وانما كسرت وكان اصلها الفتح لانها هنا زايدة الف
زايدة فاشبهت نون الاثنين في نحو غلامان وفتحت من غير ذلك لانها حرفان الاول
منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون اين هذا التعليل سيبويه الحكم الثاني من احكام الخفيفة انها
لا تؤكد الفعل المسند الى نون الاناث وذلك لان الفعل المذكور يجب ان يؤتى بعده بالف
فاصلة بين النونين وهما نون الاناث ونون التوكيد قصدا للتخفيف والى ذلك يشير
قول النظم والفا زد قبلها مؤكدا فعلا الى نون الاناث اسندا فتقول اضربنان يا نسوة
وقد مضى قريبا ان الخفيفة لا تقع بعد الالف وبدل في التعليل عن تعليل لقرب
الحضري للفصل بين النونات الثلاث نون جماعة الاناث والمدغمة والمدغم فيها ليسر
عليه قوله ومن اجاز ذلك وهو يونس والكوفيون فيما تقدم اجازه هنا بشرط كسر النون
فرارا من التقاء الساكنين على غير حده اذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بان تحريكها
يخرجها عن وضعها فالوجه منع الالف واشار ابن الحاجب الى جوابه بان الثقيلة هي
الاصل والخفيفة فرعها وادخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم تجتمع النو
نات لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان اصالة الثقيلة انما هي
عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام انتهى وذلك لما

ولكن ان نقول نصرة لابن الحاجب المجيز بوقوع الخفيفة بعد الالف هو يونس والكوفيون
وهم القائلون باصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا اليه ان
الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة تدخل بعد الالف فكذا الخفيفة
انتهى فهذا فرع جار على اصلهم الحكم الثالث من احكام الخفيفة انها تحذف قبل الساكن
والى ذلك يشير قول النظم واحذف خفيفة لساكن ردف كقوله وهو الاضبط ابن قريع
وهو جاهلي قديم قبل الاسلام بنحو ستماية سنة لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر
قد رفعه فحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وابقاء الفتحة دليلا عليها والاصل
لا تهينن من الاهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم الرابع من احكام
الخفيفة انها تعطى في الوقف حكم التنوين فان وقعت بعد فتحة قلبت الفا والى
ذلك يشير قول النظم وابدلنها بعد فتح الفا وقفا كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول
الشاعر وهو الاعشى ميمون واياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا والاصل فيهن لنسفعن ولتكونن واعبدن بالنون الخفيفة فابدلت
في الوقف الفا بعد فتحة كما ان التنوين المنصوب يبدل في الوقف الفا نحو رايت زيدا
ومن ثم كتبت بالالف كما يكتب رايت زيدا بالالف وقياس من قال رايت زيد
بحذف الالف على لغة ربيعة ان يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون وان
وقعت بعد ضمة او كسرة حذفت ووجب حينئذ ان يرد ما حذف في الوصل من واو
او ياء لاجلها والى ذلك يشير قول الناظم وبعد غير فتحة اذا تقف واردد اذا حذفتها
في الوقف ما من اجلها في الوصل كان عدما تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن
يا هند بضم الباء في الاول وكسرها في الثاني والاصل اضربونا واضربينا بسكون النون

فيهما فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت فيه
الواو والياء لالتقاء الساكنين كما مر في الفصل قبله فاذا وقفت حذفت النون تشبيها
بالتنوين الواقع بعد ضمة او كسرة في نحو جاء زيد ومررت بزيد في اللغة الفصيحى ثم ترجع يا
لواو والياء لزوال التقاء الساكنين بحذف النون فتقول اضربوا واضربي وفي شرح الخضرا
ادي وذكر سيبويه ان الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالالف
على لغة ازد السراة ان يقول هاهنا هل تضربي فتبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف
من المبدل منه ولا ترد نون الاعراب وتقول في المثقل على هذا للرجال اخشوا
للمراة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل واوان اولاهما
مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون واو
العمل في الياء المكسورة وتجهل التوكيد واذا قلت هل تخشون يا قوم هل تخشين يا هند ثم
ثم ابدلت ثم حذفت الضمة والكسرة ثم الواو والياء لم تجهل التوكيد لعدم نون الرفع
هذا حاصل ما ذكره الموضح في حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوي واذا وقفت على
اضربان واضربنان عند من جوزهما ابدلت النون الفا فيلتقي الفان فتبدل الثانية
همزة كما في حمرا فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ونصبه يقولون في الوقف اضربا
واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لانها تصير الفا فاذا اجتمعت الفان امد الحرف انتهى

باب ما لا ينصرف والخلاف في اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن
والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف او من الصريف وهو الصوت لان الصرف وهو التنوين
صوت في الاخر او من الانصراف وهو الرجوع وكان الاسم ضربان ضرب اقبل على شبه
الفعل فمنع منه وضرب انصرف عنه او من الانصراف الذي هو القلب اول الاسم ا

ال تضربوا

مما منع
الى جهات الحركات او من الصرف

اشبه الحرف في الوضع او المعنى او الاستعمال بني كما مر في بحث المعرب والمبني ويسمى
غير متمكن لعدم تمكنه في باب الاسمية والا يشبه الحرف اعرب ثم المعرب اذا اشبه
الفعل في فرعيتين من تسع احداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى او
واحدة تقوم مقامهما وذلك لان في الفعل فرعية عن الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه
من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الى الاسم في الاسناد منع الصرف كما
سيأتي بيانه ويسمى غير امكن لعدم امكنيته والا يشبه الفعل صرف ويسمى امكن
لتمكنه في باب الاسمية وامكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة اذا بلغ الغاية
في التمكن لا من تمكن خلافا لابي حيان ومن قلده لان بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي
المجرد شاذ وقد امكن غيره فلا حاجة الى ارتكابه والصرف هو التنوين الدال
على معنى يكون الاسم به امكن واليه اشار الناظم بقوله الصرف تنوين اتى مبينا معنى
به يكون الاسم امكنا وذلك المعنى المدلول عليه بهذا التنوين هو عدم مشابهة
الاسم للحرف والفعل كزيد من المعارف وفرس من النكرات وقد علم من هذا التعريف
ان غير المنصرف هو الاسم المعرب الفاقد لهذا التنوين المذكور فيدخل في ذلك نحو جوارٍ
واسم تصغير اعجمي ويستثنى من ذلك نحو مسلمات مما جمع بالف وتاء مزيدتين فانه منصرف
مع انه فاقد له اذ تنوينه للمقابلة لنون جمع المذكر السالم وجزم ابن مالك في شرح
الكافية بان الصرف عبارة عن التنوينات الاربعة الخاصة بالاسم وذكر انه لاجل
ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين الى تعريفه بالمنصرف وقال ابن عصفور واضع
كتاب اغلاط الزمخشري ما عدا تنوين القوافي يسمى صرفا وتمكينا والناس من خالف ذلك
لم يفهم كلام سيبويه انتهى وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج و

الرماني الى ان العلتين اقتضيا منعهما معًا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن
النحاس في بيت واحد فقال: اجمع وزن عادلا انث بمعرفة: ركب وزد عجمة فالوصف
قد كملا: ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان احدهما ما يمتنع صرفه بعلة واحدة وهو شيئان
احدهما الف التانيث مطلقا اي مقصورة كانت او ممدودة واليه الاشارة بقول الناظم
فالف التانيث مطلقا منع: صرف الذي حواه كيفما وقع لان وجود الف التانيث في
الكلمة علة ولزومها بمنزلة تانيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي يعبر عنه الزمخشري
في مفصله بتكرير السبب الواحد ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع اي سواء وقع نكرة كذكرى
بالقصر مصدر ذكر وصحرا بالمد ام معرفة كرضوى بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة وزكريا
بالمد علم نبي ام مفردا كما تقدم تمثيله ام جمعا كجرحى بالقصر جمع جريح واصدقا بالمد جمع صديق
ام اسما كما تقدم تمثيله او صفة كحبلى بالقصر وحمرا بالمد واصلها عند سيبويه حمرى
بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل الفها الفا اخرى والجمع بينهما محال وحذف
احداهما ينافي الغرض المطلوب لانهم لو حذفوا الالف الاولى لفات المد ولو حذفوا
الثانية لفات الدلالة على التانيث وقلب الاولى ايضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق
الا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم الى ان الالف الاولى للتانيث والثانية
مزيدة للفرق بين مؤنث افعل ومؤنث فعلان وضعف بانه يفضي الى وقوع علامة
التانيث حشوا وذهب بعضهم الى ان الالفين معا للتانيث ورد بعدم النظير اذ ليس لنا
علامة التانيث على حرفين والشيء الثاني الجمع الموازن لمفاعل أو مفاعيل في كون اوله حرفا مفتوحا
وثالثه الف غير عوض يليها كسر اصلي ملفوظ به او مقدر على اول حرفين بعد الالف ولا فرق
في الحرف الاول من الكلمة بين الميم وغيرها كدراهم ومساجد بكسر ما بعد الالف لفظا ودو

ومداري بكسر ما بعد الالف تقديرا اذ اصلها دوابب ومداري بالكسر فيهما او ثلاثة اوسطها
ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح ودنانير فان الجمع متى كان بهذه الصفة كان
فيه فرعية اللفظ لخروجه عن صيغ الاحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق
المنع من الصرف والدليل على ان هذا الجمع خارج عن صيغ الاحاد العربية انك لا تجد مفردا
ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة
الفا والرا الجمل الشديد والالف عوض من احدى يائي النسب تخفيفا كيماني وشآمي و
اصلهما يمني وشامي او تقديرا كثماني فان الالف في ثمانية موجودة قبل النسب فهي كالمعوضة
وكانه نسب الى فعل مثل شام بسكون العين او فعل كيمن بفتح العين او ما يلي الالف ساكن
كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال القى عليه
عبالته اي ثقله او مفتوح كبراكا بفتح الموحدة والرا وهو الثبات في الحرب او مضموم كتدارك
مصدر تدارك او عارض الكسر لاجل اعتلال الاخر كتواني وتداني واصلهما تواني وتداني
بضم النون فيهما فقلبت الضمة كسرة واعلا اعلال قاض او ثاني الثلاثة محرك كطواعية
وكراهية مصدرين والثاني والثالث عارضان للنسب ينوي بهما الانفصال كظفاري
وباري نسبة الى ظفار وبار قبيلتين او غير منفكين عن الاول كحواري وهو الناصر
وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فان اليائين فيهما موجودتان في المفرد وهو
قمري وكرسي فقلبت اليائان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح والى
ذلك اشار الناظم بقوله وكن لجمع مشبه مفاعلا او المفاعيل بمنع كافلا واذا كان
مفاعل معتلا منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وتجري مجرى الصحيح فلا ينون بحال اتفاقا ولقد راعى اعرابه في الالف كعذاري جمع عذراء

بالمد وهي البكر ومداري جمع مدري بكسر الميم والقصر وهو مثل الشوكة تحك به المرأة رأسها
وهذا الاستعمال غير غالب والغالب ان تبقى كسرته وياؤه على حالهما فاذا خلا من ال ومن الا
ضافة اجري في حالتي الرفع والجر مجرى قاض وسار ونحوهما من المنقوص المنصرف في
حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار قال الله تعالى ومن فوقهم غواش
والفجر وليال فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر والى ذلك اشار
الناظم بقوله وذا اعتلال منه كالجاري رفعا وجرا اجره كساري واجري في حالة النصب مجرى
دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته من غير تنوين نحو رأيت جواري قال الله تعالى سيروا
فيها ليالي وسبب ذلك ان في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فاذا
خلا مما هي فيه من الالف واللام والاضافة تطرق اليه التغيير وامكن فيه التخفيف بالحذف
مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال بالصيغة
الجمع وقدر اعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء
المكسور ما قبلها ولم يخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الالف واللام والاضافة
لعدم التمكن من التعويض لان التنوين لا يجامع الالف واللام ولا الاضافة وذهب الا
خفش الى ان الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى
الجمع فدخله تنوين الصرف ورد بان المحذوف في قوة الموجود والا لكان آخر ما بقي حرف
اعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج الى ان التنوين عوض من ذهاب
الحركة على الياء وان الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لانه لو صح التعويض من حركة
الياء لكان التعويض عن حركة الالف في نحو موسى اولى لانها لا تظهر بحال واللازم منتف
فالملزوم كذلك وذهب المبرد الى ان فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع اليه في الشعر

فحملوا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لاجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين
ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لان الحرف لملاقاة ساكن بتوهم الوجود فيما
لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد ان
التنوين عنده عوض من الحركة كما نقل في شرح الكافية وسراويل ممنوع الصرف لانه
مفرد واختلف في سبب منع صرفه فقيل انه اعجمي حمل على موازنه من العربي كدنا
نير وقيل انه منقول عن جمع سروالة سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة
فقال ابو العباس انها مسموعة وانشد عليها عليه من اللؤم سروالة فليس يرق
لمستعطف وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله ابو العباس
فقد ذكر الاخفش انه سمع من العرب سروالة وقال ابو حاتم من العرب من يقول
سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات
ونقل ابن الحاجب ان من العرب من يصرفه وانكر ابن مالك ذلك عليه ورد بانه ناقل
ومن نقل حجة على من لم ينقل فالى المنع من الصرف اشار في النظم بقوله ولسراويل
بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع وان سمي بمحض بهذا الجمع الذي هو على زنة
مفاعل او مفاعيل او بما به وازنه من لفظ اعجمي مثل سراويل وشراحيل بمعجمة ومهملتين
او من لفظ ارتجل للعلمية مثل كشاجم بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر و
ظاهر سياقه انه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم انتهى
ولا خلاف ان علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الصحيح منع الصرف والى ذلك
اشار الناظم بقوله وان به سمي او بما لحق به فالانصراف منعه يحق والعلة في منع
صرفه نافية من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرا تنكيره انصرف على

مقتضى التعليل الثاني الفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى
التعليل الاول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الاخفش القولان والصحيح قول
سيبويه لانهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح النوع الثاني
ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان احدهما ما يمتنع صرفه حال كونه نكرة ومعرفة وهو ما
وضع زيد في آخره الف ونون او موازن للفعل وهو وزن افعل في المصغر او بعد رده
عن لفظ اخر اما ذو الزيادتين فهو فعلان بفتح الفاء بشرط ان لا يقبل التاء الدالة [illegible]
اما لان له مؤنثه فعلى بالف التانيث المقصورة كسكران وغضبان وعطشان فان مؤنثها
سكرى وغضبى وعطشى او لكونه لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية فالاول متفق على منع
صرفه لانه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وانما كان ذلك لما تحقق فيه
الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ اما فرعية المعنى فلان فيه الوصفية وهي فرع
عن الجمود لان الصفة تحتاج الى موصوف ينسب معناها اليه والجامد لا يحتاج الى ذلك
واما فرعيته للفظ فلان فيه الزيادتين المضارعتين لالفي التانيث في نحو حمراء في انهما
في بناء يخص المذكر كما ان الفي التانيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وانهما لا يلحقهما التاء
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة فالمزيد فرع على المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكور فرعيتان
امتنع من الصرف واما ما نقل عن بني اسد انهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الز
بيدي ما ذكر يعقوب ان ذلك ضعيف ردي وقال ابو حاتم لبني اسد مناكير لا نأخذ بها والثاني
وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لانه وان لم يكن له فعلى وجودا
فله فعلى تقديرا لانا لو فرضنا مؤنثا لكان فعلى اولى به من فعلانة لان باب سكرى
اوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الاجماع على منع صرف اكمر مع انه لا مؤنث له

صفة وهو ما
في المكبر وافيعل

وحكى ان من العرب من يصرف لحيان حملا على نحو ندمان على انه لو كان له مؤنث
لكان بالتاء بخلاف نحو مصان بتشديد الصاد المهملة للئيم بهمزة بعد اللام وسيفان بسين
مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء للطويل المشوق الضامر البطن واليان بفتح الهمزة وسكون
اللام وبالياء المثناة تحت للكبير الالية من ذكور الغنم وندمان من المنادمة وهي المكالمة
لا من الندم على ما فات فان مؤنثاتها فعلانة فلذلك صرفت واما ذو الوزن فهو افعل صفة
بشرط ان لا يقبل التاء اما لان مؤنثه فعلاء كاحمر وفعلى بضم الفاء كافضل او لكونه لا مؤنث له
اصلا كاكمر لعظيم الكمرة وهي الحشفة وآدر بالمد لكبير الانثيين فهذه الانواع الثلاث ممنوعة
من الصرف للوصف الاصلي ووزن الفعل فان وزن افعل اولى بالفعل لان اوله زيادة
تدل على معنى في الفعل دون الاسم وكان ذلك اصلا في الفعل لان ما زيادته لمعنى اولى
مما زيادته لغير معنى وانما اشترط ان لا تلحقه تاء التانيث لان ما تلحقه من الصفات كارمل
وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لان تاء التانيث لا تلحقه والى ذلك اشار الناظم
بقوله ووصف اصلي ووزن افعلا ممنوع تانيث بتا وانما صرف اربع في نحو مررت بنسوة اربع
مع كونه صفة للنسوة وفيه وزن الفعل لانه وضع اسما للعدد فلم يلتفت لما طرا له من الوصفية
وايضا فانه قابل للتاء في نحو مررت برجال اربعة والى ذلك اشار الناظم بقوله والغين عارض
الوصفية كاربع وانما منع صرف باب ابطح وهو المكان المنبطح من الوادي واجرع وهو
المكان المستوي وابرق وهو المكان الذي فيه لونان وباب ادهم للقيد واسود للحية
السوداء وارقم للحية التي فيها نقط سود وبيض كالرقم مع انها اسماء لانها وضعت صفات فلم
يلتفت الى ما طرا لها من الاسمية وفي الافصاح ان سيبويه ذكر ان جميع العرب منع صرف
ستة ادهم للقيد واسود سالخ وارقم لنوعين من الحيات واجرع والابطح وابرق والى

ذلك اشار الناظم بقوله وعارض الاسمية اي الطارئة وربما اعتد بعضهم باسميتها الطارئة
فصرفها وصرح ابن جني بان هذه الاسماء كلها تنصرف ويفترق باب الابطح وباب ادهم من جهة
كون باب الابطح صفات خاصة بالامكنة الموجود معناها فيها ذلك المعنى وباب ادهم صفات عامة
ويفترق هذان البابان وباب اجدل في الصرف وعدمه واما ادهم والابطح فاصلهما الصفة
ثم طرأت عليهما الاسمية فلهذا امتنعا من الصرف واما اجدل للصقر واخيل لطائر ذي خيلان
بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق
وسمي اخيل لانه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها وافعى للحية واختلف في اشتقاقها فقال
ابو علي مشتقة من يافع واصلها اليفع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فاصلها افوعى
فنقلت فاؤه على الاول وعينه على الثاني الى موطن لامه وقال غيرهما من مادة الا
فلا نقل لقولهم ارض مفعاة اي كثيرة الافاعي فانها اسماء في الاصل وفي الحال فلهذا صرفت
في لغة الاكثر وبعضهم يمنع صرفها والى ذلك اشار الناظم بقوله واجدل واخيل وافعى مصروفة
وقد ينلن المنعا لمح معنى الصفة فيها وهي القوة في اجدل واللون في اخيل والايذاء في افعى
ولكن المنع في افعى ابعد منه في اخيل واجدل لانهما من الخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل
وهو الكثير الخيلان الشدة واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور
ايذائها فاشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح قال القطامي كان العقيلين يوم لقيتهم
فراخ القطا لاقين اجدل بازيا . فمنع صرف اجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز ان يكون
صفة اجدل ويجوز ان يكون معطوفا على اجدل باسقاط العاطف وهو من بزى اذا علا
وقال حسان بن ثابت الانصاري رضي الله عنه . ذريني وعلمي بالامور وشيمتي
فما طائري يوما عليك باخيلا . فمنع صرف اخيل والعرب تتشاءم باخيل لقولهم يتشاءم

من اخيل ويجمع على اخايل ومن غير الغالب أفعل نحو اجمر وافيضل من المصروف فانه
لا ينصرف للوصف ووزن الفعل فانه على وزن ابيطر قاله المرادي تبعا للشارح واما
الوصف ذو العدل فنوعان احدهما موازن فعال بضم الفا ومفعل بفتح الميم والعين وهما
مسموعان من الواحد الى الاربعة باتفاق وفي الباقي من العشرة على الاصح وقيل في
العشرة والخمسة قد ونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل قياس
على فعال خاصة لانه الكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي الا البنا انه مسموعان
في الالفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في الالفاظ
العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه ان العرب لا يجاوز
الاربعة لان غيرهما يسمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي انه يعدل ايضا على فعلان
بضم الفاء من الواحد الى العشرة كقوله طاروا اليه زوجات ووحدانا وهي معدولة من
الفاظ العدد الاصول حال كونها مكررة فاصل جاء القوم احاد جاءوا واحدا واحدا فعدل
عن واحدا واحدا الى احاد تخفيفا للفظ وكذا الباقي ولا يستعمل هذه الالفاظ الا نعوتا
نحو اولي اجنحة مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع نعوت لاجنحة او احوالا نحو فا
نكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء
او اخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى وثلاث ورباع احوال من النساء او اخبارا
نحو صلاة الليل مثنى مثنى فمثنى الاول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له وانما كرر للقصد
التوكيد لا لافادة التكرير التاسيس لانه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود وزعم
الفراء ان هذه الاسما معارف بنية الالف واللام فعلى هذا فهي في الآيتين بدل كما قال
الجوفي اذ لا تنعت النكرة بمعرفة ولا تجي الحال معرفة الا بتاويل ومنهم من يذهب بها

مذهب الاسما فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله وحش كفاهما وثم يكفيهما أنا
الرجال وحدانا النوع الثاني أُخَر بضم الهمزة وفتح الخاء نحو مررت بنسوة أخر
وإلى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله ومنع عدل مع وصف
معتبر في لفظ مثنى وثلاث وأخر لأنها جمع لأخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح للمغاير بمعنى مغاير
آخر بالفتح من باب اسم التفضيل فإن أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا
واسم التفضيل قياسه أن يكون في حالة تجرده من أل والإضافة مفردا مذكرا ولو كان
جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالأول نحو ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا والثاني
نحو قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى قوله أحب إليكم من الله ورسوله والثالث نحو هند
أحسن من عمرو وكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين
آخر بفتح الهمزة الممدودة فيهن ولكنهم في التأنيث قالوا أخرى وفي الجمع المؤنث المكسر قالوا
أُخَر بضم الهمزة وفي جمع المذكر السالم قالوا آخرون وفي المثنى قالوا آخرون وفي المثنى
قالوا آخران وبذلك جاء التنزيل قال الله تعالى فتذكر إحداهما الأخرى فعدة من
أيام أخر وآخرون اعترفوا بذنوبهم وآخران يقومان وإنما خص النحويون أُخَر بضم الهمزة
بالذكر دون ما عداه لأن في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل في منع الصرف
وأما آخرون وآخران فيعربان بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب لأن إعرابه بالحركات
وأما آخر بفتح الهمزة فلا عدل فيه وإنما العدل في فروعه وهي المؤنث والمثنى و
المجموع وإنما امتنع من الصرف للوصف والوزن وفي جعل آخر من باب التفضيل
إشكال لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة في المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي
الصواب أن آخر شبيه بأفعل من جهات ثلاث أحدها الوصف والثاني الزيادة والثالثة

انه لا يقوم معناه الا باثنين مغاير و مغاير كما ان افضل انما يقوم معناه باثنين مفضل
بمفضل عليه فلما اشبهه من هذه الجهات استحق احكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا كان
ينبغي ان لا يستعمل تصاريفه مع التنكير بل مع ال و الاضافة لمعرفة فلما خولف بها
بين ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بمقتضى المشابهة فعلى هذا اذا قيل بنسوة
اخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمد والاول عن الاخر لانه نكرة لجريه على نكرة لفظا ولا عن
اخرى لان مبناه من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة و كثير غلط في المسئلة انتهى وان
كانت اخرى بمعنى اخرة بكسر الخاء وهي المقابلة للاولى نحو قالت اخراهم لاولاهم وقالت
اولاهم لاخراهم جمعت على اخر مصروفا لانه غير معدول ذكر ذلك الفراء ولان مذكرها اخر
بالكسر مقابل اول بدليل وان عليه النشاة الاخرى اي الاخرة بدليل ثم الله ينشئ
النشاة الاخرة والعقبة واحدة فليست اخرى بمعنى اخرة من باب اسم التفضيل
والفرق ان انثى المفتوح لا يدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها
مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل واخر واخر وعندي امراة واخرى واخرى
وانثى المكسور يدل على الانتهاء ولا يعطف على مثلها من جنس واحد كما ان مذكرها كذلك
واذا سمي بشيء من هذه الانواع الثلاثة وهي الوصف او الزيادتين والوصف او الوزن
للفعل والوصف المعدول بقي على منع الصرف عند الجمهور لان الصفة لما ذهبت بالتسمية
خلفها العلمية وبقي كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الاخفش في المعاني
وابو العباس انه لو سمي بشيء اي احد انواعه انصرف لانه لو كان اسما فليس في معنى اثنين
اثنين وثلاثة ثلاثة واربعة اربعة فليس فيه الا التعريف خاصة و تبعهما على ذلك
الفارسي وارتضاه ابن عصفور ورد بان هذا مذهب لا نظير له اذ لا يوجد شيء يصرف في النكرة

ثلاثة

ولا ينصرف في النكرة وانما المعروف العكس وعبارة الفارسي في التذكرة تخالف هذا فانه
قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذي للعلم والعدل قائم في الحالين جميعا انتهى ووجه
الجمهور ان شبه الاصل من العدل حاصل مع العلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه
امتناع الصرف واما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع
مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقي وانما مرادهم بذلك العدل فانهم يسمون العدل
صرفا ولا مشاحة في الاصطلاح النوع الثاني ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو
سبعة احدها العلم المركب تركيب المزج المشار اليه في النظم بقوله والعلم امنع صرفه
مركبا تركيب مزج كبعلبك وحضرموت علمين لبلدين وسيبويه في لغة من اعربه فان
هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب وقد ابنيا
اول جزئيه الي انتهائهما تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الثاني
بالاضافة ثم ان كان في الجزء الثاني ما يمنع صرفه كالعجمة كرام هرمز منع من الصرف والا
صرف كحضرموت وان كان آخر الجزء الاول ياء كمعدي كرب فانه مقدر فيه الحركات الثلاث
ولا يظهر فيه الفتحة تشبيها بالالف فلازم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا في الا
فراد قاله ابن مالك حكما وتعليلا وقال غيره تفتح في النصب وتسكن في الرفع والجر كقاضي
القوم والمشهور في لغة الاضافة صرف كرب وجره بالكسر وسمع جره بالفتحة فقال
سيبويه والفارسي ممنوع الصرف لانه مونث وقال قوم مبني على الفتح كعشر من خمسة
عشر قيل وهو الصحيح لانه لو كان مونثا غير منصرف لم يجئ فيه الصرف لانه متحرك الوسط و
دفع بانه قد تكون الكلمة مونثة عند قوم مذكرة عند آخرين واجاز الفارسي الوجهين لاحتمال
الامرين وقد بنيا ان على الفتح تشبيها بخمسة عشر حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزئين الا في

نحو معدي كرب فبفتح آخر الثاني فقط وفي البسيط لبعض البنا مطرداً عند عامة البصريين
والكوفيين وعلى اللغات الثلاث وهي اعرابه اعراب ما لا ينصرف واضافة اول جزئيه
الى ثانيهما وبناؤهما على الفتح فان كان آخر الجزء الاول معتلاً بالياء كمعدي كرب وقالي
قلا وجب سكونه مطلقاً في الرفع والنصب والجر سواء كان معرباً كما في لغة الاضافة او
مبنياً كما في غيرها وقد تقدم شرح ذلك الثاني العلم ذو الزيادة من الالف والنون واليه
اشار في النظم بقوله كذاك حاوي زائدي فعلانا سواء كان اوله مفتوحاً او مكسوراً ام مضموماً
كمروان وعثمان وعمران ولا فرق بين اعلام الاناسي كما تقدم وغيرها نحو غطفان
بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم ابيها وهو
غطفان بن سعد بن قيس ابن غيلان واصبهان بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلدة سميت
بذلك لان اول من نزلها اصبهان بن فلوج بن لنطي بن يافث فهذه الالفاظ
ممنوعة الصرف اتفاقاً لان الالف والنون فيها زيدتا معاً وما كان من الاسماء في آخره
الف ونون واحتملت النون فيه الاصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه
اعتباراً باصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان اعلاماً فان
اعتقدت انها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وان اعتقدت انها من الرمن
والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها واذا تمحضت لجهة الاصالة صرفت
كما اذا سميت بطحان من الطحن او بتبان من التبن او بسمان من السمان ونحو
ذلك واختلف في ابان بتخفيف الباء علماً فمن صرفه رأى ان وزنه فعال فالهمزة
والباء والنون اصول ومن منعه الصرف رأى ان وزنه افعل وانه منقول من ابان
الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش واذا ابدل من النون الزائدة

لم يمنع من الصرف اعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو اصيلال مسمى به اصله اصيلان
تصغير اصلان على غير قياس ولو ابدل من حرف اصلي نون صرف وذلك نحو رفان مسمى به اصله
رفات صرف وذلك نحو حنان مسمى به اصله حناء ابدلت همزته نونا الثالث العلم المؤنث وحكم
منعه من الصرف ان كان بالتاء واليه اشار الناظم بقوله كذا مؤنث بهاء مطلقا سواء كان
علم مؤنث ام مذكر كفاطمة وطلحة وانما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التانيث
في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة وحاوية لانها في حكم الانفصال
فانها تارة تجرد منها وتارة تقرن بها او زايدا على احرف ثلاثة كزينب وسعاد تنزيلا للحرف
الرابع منزلة تاء التانيث او ثلاثيا محرك الوسط لفظا كسقر ولظى اقامة لحركة الوسط مقام
الحرف الرابع خلافا لابن الانباري في جعله ذا وجهين كهند واما محرك الوسط تقديرا
كدار ونار علم امراة فيلتحق بباب هند او ثلاثيا اعجميا كماه وجور بضم الجيم علم بلدين لان
العجمة لما انضمت الى التانيث والعلمية تحتم المنع وان كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي
لانها هنا لم تؤثر منع الصرف وانما اثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند او ثلاثيا منقولا
من المذكر الى المؤنث كزيد اسم امراة لانه حصل بنقله الى التانيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا
مذهب سيبويه والجمهور وذلك ماخوذ من قول الناظم وشرط منع العار كونه ارتقى فوق الثلاث
او كجور او سقر او زيد اسم امراة لا اسم ذكر ويجوز في نحو هند ودعد مما هو من الثلاثي الساكن
الوسط اذا لم يكن اعجميا ولا مذكر الاصل الصرف وتركه فمن صرفه نظر الى خفة اللفظ وانها قد
قاومت احد السببين ومن لم يصرفه وهو اولى نظرا الى وجود السببين في الجملة وهما
العلمية والتانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة
كهند والمنع احق والزجاج يوجبه اي المنع وعلله بان السكون لا يغير حكما اوجبه اجتماع

علتين يمنعان الصرف انتهى وقال عيسى ابن عمر الثقفي وابو عمرو الجرمي وابو العباس
المبرد وابو زيد في نحو زيد اسم امراة انه كهند في جواز الوجهين وعلم منه انه لو كان علم
المونث ثلاثيا في اللفظ كهند جاز فيه الوجهان لما ذكره سيبويه وانما سمي مذكر بمونث وجب منع
صرفه باربعة شروط احدها كونه اكثر من ثلاثة احرف لفظا كزينب او تقديرا كجيل مخفف
جيئل الثاني ان لا تكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امراة فانها منقول من
مذكر فلو سمي به مذكر صرفت او تقديرا كجنوب وشمال فانهما صفتان لمذكر مقدر الشرط الثالث
ان لا يكون مسبوقا بتذكير غالبا كذراع فانه مونث بدليل ذراع رايتها فاذا سمي به مذكر
الصرف لغلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم انت ذراعي وعضدي بمعنى انت
ذراعي وعضدي بمعني انت ناصري ومنجدي الشرط الرابع ان يكون التانيث موقوفا
على تاويل غير لازم وذلك كتانيث الجموع كرجال فان تانيثها مبني على تاويلها بالجماعة
وذلك غير لازم لانها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فاذا سمي به مذكر انصرف الرابع العلم
عجمي فان فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الاوضاع الاعجمية
فيمتنع من الصرف ان كان علميته في اللغة العجمية كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم
الشلوبين وابن عصفور انه لا يشترط ويظهر اثر الخلاف في نحو قالون فينصرف على
الاول لانهم لم يستعملوه علما وانما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع التصرف على الثاني
لانه لم يكن في كلام العرب قبل ان يسمى به وزاد على احرف ثلاثة كابراهيم واسماعيل
فلو كان ثلاثيا ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على اصل ما بني عليه الاحاد العربية
فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التانيث قولا واحدا في لغة جميع العرب ولا التفات
الى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان العرب باي

لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه احدها نقل الائمة والثاني خروجه عن اوزان الا
سماء العربية كابراهيم والثالث العري من حروف الذلاقة وهو رباعي او خماسي وحروف
الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع
ان يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق
والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو اسكرجة والراء بعد النون اول كلمة نحو
نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز واليه اشار الناظم بقوله والعجمي الوضع والتعريف مع
زيد على الثلاث صرفه امتنع واذا سمي نحو لجام بالجيم وهو الذي يجعل في فم الفرس ونحو
فرند بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف صرف
لحدوث علميته ونحو نوح ولوط من الثلاثية الساكنة الوسط وشتر بفتح الشين المعجمة
والتاء المثناة فوق اسم قلعة من اعمال اران بفتح الهمزة وتشديد الراء اقليم باذربيجان
مصروفة لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن
خروف وقيل الساكن الوسط كنوح ولوط ذو وجهين الصرف وعدمه كهند والمحرك
اي الوسط كشتر حتم المنع كزينب اقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل
قال به عيسى ابن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والرماني والزمخشري الخامس
العلم الموازن للفعل الماضي والمضارع او الامر والمعتبر من وزن الفعل انواع
ثلاثة احدها الوزن الذي يخص الفعل والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل الا في علم
او اعجمي او ندور فالعلم كخضم بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علما لمكان وقال الجوهري
اسم العنبر ابن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال لولا الاله ما سكنا خضما اي
بلاد خضم وشمر بالشين المعجمة وتشديد الميم علما لفرس والاعجمي كبقم لصبغ ونذ لنا و

النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو دئل اسما لقبيلة فلا يمنع وجدان
هذه الامثلة اختصاص اوزانها بالفعل لان النادر والاعجمي لا حكم لهما ولان العلم منقول
من فعل فالاختصاص فيه باق والذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي
المفتتح بهمزة وصل او بانطاوعه كانطلق واستخرج ونحو تقاتل وتضالح حال كونها اعلاما
وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لان المنقول من فعل عن اصلها
فالتحق بنظايره من الاسما فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم لم يتعد عن
اصله فلم يستحق الخروج عما هو له والثاني الوزن الذي الفعل به اولى لكونه غالبا فيه
وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال كذاك ذو وزن يخص الفعلا او غالب كاثمد
بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل واما بضم الهمزة
والميم فاسم موضع واصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الاصابع وفيها عشر
لغات حاصلة من ضرب ثلاثة احوال الهمزة في ثلاثة احوال البا والعاشرة اصبوع
وابلم بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة
اعلاما فان وجود موازنها في الفعل اكثر منه في الاسم كالامر من ضرب فانه موازن
اثمد والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح البا والامر من كتب فانه موازن ابلم
والامر من ذهب فانه موازن اصبع بفتح البا والامر من كتب فانه موازن ابلم الثالث
الوزن الذي الفعل به اولى لكونه مبدوا بزيادة تدل على معنى في الفعل ولا
تدل على معنى في الاسم نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفا بينهما وهي
الرعدة يقال اخذه الافكل اذا اصابته رعدة واكلب بفتح الهمزة وسكون الكاف
وضم اللام جمع كلب فان الهمزة فيهما لا تدل على معنى وهي في موازنهما من الفعل

كالاقتدار فان الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لان المنقول من اسم ٤

في الغالب

نحو اذهب مضارع ذهب واكتب مضارع كتب دالة على المتكلم وكان المفتتح باحدهما من
الافعال الاصل للمفتتح بها من الاسماء لابد من كون الوزن لازما باقيا في اللفظ على حالته
الاصلية غير مخالف لطريقة الفعل فخرج بالقيد الاول وهو اللزوم نحو امرء علما فانه في
الرفع نظير اكتب وفي النصب نظير اذهب وفي الجر نظير اضرب فلم يلزم وزنا واحدا في
الاحوال الثلثة ولم يبق على حال واحدة ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة
لامه والفعل لا اتباع فيه وخرج بالقيد الثاني وهو البقاء على حالته الاصلية نحو رد
وقيل وبيع مبنيات للمفعول فانها لم تبق على حالتها الاصلية فان اصلها فعل بضم
الفاء وكسر العين ثم دخلها الادغام والاعلال فالادغام في رد والاعلال بالنقل والقلب في
في قيل وبالنقل فقط في بيع وصارت صيغة رد بمنزلة صيغة قفل بضم القاف وسكون
الفاء وصيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة ديك بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبالكاف
فوجب صرفها لذلك ولو سميت بضرب بضم الضاد وسكون الراء حال كونه مخففا من ضرب
بضم الضاد وكسر الراء انصرف اتفاقا لان التخفيف سابق على التسمية وانما الخلاف
في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الاصلي ام لا وذلك كما لو سميت
بضرب بضم اوله وكسر ما قبل آخره ثم خففته بتسكين ما قبل آخره فاذا فعلت ذلك
انصرف ايضا عند سيبويه لانه عنده كالسكون الاصلي واختاره ابن مالك وخالف
المبرد والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف لانه تغيير عارض بعد التسمية وخرج
بالقيد الثالث وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل نحو البب بالضم في الباء الموحدة فيما
رواه الفراء جمع لب بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على البب
قليل والاكثر ان يجمع على الباب ويقال نبات عروق في القلب يكون منها الرقة واللب البب

حال كونه علما فيصرف لانه قد باين الفعل بالفك قاله ابو الحسن الاخفش وخولف
فعن سيبويه منع الصرف لوجود الموازنة كاكتب ولان الفك رجوع الى اصل متروك
فهو كتصحيح استحوذ وليس بانه من اعتبار وزن الفعل اجماعا ولان الفك قد يد
خل الفعل لزوما كاشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد
ولا يؤثر وزن هو بالاسم اولى كفاعل نحو كاهل علما فانه وان وجد في الفعل كضارب امرا من ضارب
الا انه في الاسم اولى لكونه فيه اكثر ولا يؤثر وزن هو موجود فيهما على السواء نحو فعَل
بفتح العين وفعلل نحو شجر وضرب وجعفر ودحرج وقال عيسى ابن عمر الثقفي البصري
شيخ الخليل وسيبويه الا ان يكونا منقولين من الفعل فانهما يؤثران فالاول كالا
مر من ضارب بفتح الراء والثاني كضرب ودحرج اعلاما وظاهر كلام الشاطبي تبعا
للتسهيل ان خلاف عيسى انما هو في المشترك ونقله وخالف في ذلك عيسى فكان
لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فانه لا ينصرف
اذا كان فاعله واحتج على ذلك بقوله وهو سحيم بن وثيل اليربوعي: انا ابن جلا و فأرناس
طلاع الثنايا: متى اضع العمامة تعرفوني: وجه الحجة منه ان جلا فعل ماض خال من
فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون
سمي بجلا من قولك زيد جلا اي هو ففيه ضمير مستتر يعود على زيد فهو من باب المحكيات
فهو وفاعله جملة محكية كقوله: نبئت اخوالي بني يزيد: فيزيد مسمى به من قولك المال
يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية والا لو كان تجردا عن
الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع ويحتمل ان يكون
ليس بعلم بل هو وفاعله جملة في موضع خفض صفة لمحذوف اي انا ابن رجل جلا الامور

اي كثيرهما وفي كلا الاحتمالين نظر اما الاول فلان الاصل عدم استتار الضمير واما الثاني
فلانه لا يحذف الموصوف بالجملة الا اذا كان بعض اسم مقدم مخفوض بمن او في كما تقدم
في باب النعت هذا وقد قال سيبويه ان قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون
الرجل يسمى بكعسب وهو فعل امر من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا السادس
العلم المختوم بالف الالحاق المقصورة كعلقى بالقاف وارطى على الاصح حال كونهما علمين
فانهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه الف الالحاق بالف التانيث
في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فانهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء
كثيرا ما يجري به مجراه كما في ابراهيم اسم رجل فانه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بها في
الوزن والامتناع من الالف واللام فلما اشبه الاعجمي عومل معاملته والى ذلك
اشار الناظم بقوله وما يصير علما من ذي الف زيدت لالحاق فليس ينصرف وقيل ان
ارطى افعل فمانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الاصح و
انما لم يمنع الصرف مع الف الالحاق الممدودة كعلباء فانه ملحق بقرطاس لتخلف شبههما
بالف التانيث الممدودة لان همزة الالحاق لا تشبه همزة التانيث من جهة ان همزة
الالحاق منقلبة عن ياء لا عن الف وهمزة التانيث منقلبة عن الف فافترقا في الحكم
لاجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن ابي الربيع وفي الصحاح ان الحرف اذا كان
منقلبا عن مانع منع كالهمزة في صحراء فانها بدل من الف التانيث واذا كان منقلبا
عن غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والارطى شجر وتلحق علقى الف التنكير كتنوين
ومن ادخلها في الف الالحاق فقد سهى اذ ليس في اصول الاسم سداسي فيلحق به
السابع المعرفة المعدولة عن اصلها وهي خمسة انواع احدها فعل بضم الفاء وفتح العين

عن الف لا

في التوكيد وهي أجمع وأكتع من تكتع الجلد إذا اجتمع وأبصع بالصاد المهملة من البصع
وهو العرق المجتمع وأبتع بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها
من الصرف التعريف والعدل أما التعريف فإنها على الصحيح معارف بنية الإضافة
إلى ضمير المؤكد فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية وهذا ظاهر كلام سيبويه
وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش
إنها معارف بالعلمية فهي أعلام على الإحاطة لما تتبعه وأيده بعضهم بجمعها
بالواو والنون مع أنها ليست لصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس يعني جمع
بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يقبل تغيير
والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يقبل تغيير وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته
باطل انتهى قلت علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه
توفيه بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية ويلزم من
اعتبار الإضافة عدم النظير أو جره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب وأما العدل
فإنها معدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس
فعلاء إذا كان اسما كصحراء أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات واختار الناظم
وابنه غير هذا التعليل فقالا لأن جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون
كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء فلما جاؤوا به على فعل علم أنه معدول
عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور معدولة
عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة أن مفردها فعلاء أفعل كحمراء أحمر فإنهما
يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالي من جهة أن مفردها اسم على فعلاء

كصحر او الصحيح ما قاله الموضح لان جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه اما العلمية او
الوصفية وكلاهما ممتنع فيه اما العلمية فلان الناظم وابنه منعاها واما الوصفية
فلانها مغايرة للتوكيد اتفاقا واذا بطل الشرط بطل المشروط فجمعه بالواو والنون شاذ
عندهما فكيف يقاس عليه الجمع بالالف والتاء ولان فعلا لا يجمع على فعل الا اذا كان
مؤنثا لافعل صفة كحمر او لافعلى فعالى الا اذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحارى وجمع واخوانه
ليس كذلك واليها اشار الناظم بقوله والعلم امنع صرفه ان عدلا كفعل التوكيد الثاني
من المعدول سحر اذا اريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من ال والاضافة
كجئت يوم الجمعة سحر فانه ممنوع من الصرف للتعريف والعدل اما التعريف ففيه خلاف
فقيل هو معرفة بالعلمية لانه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل بشبه
العلمية لانه تعرف بغير اداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح
ايماء اليه واما العدل فان صيغته معدولة عن السحر المقرون بال لانه لما اريد به معين
كان الاصل فيه ان يذكر معرفا بال فعدل عن اللفظ بال وقصد به التعريف فمنع
الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلف في منع تنوينه
فقال السهيلي هو على نية الاضافة وقال الشلوبين على نية ال وقال صدر الافاضل
ابو الفتح ناصر ابن ابي المكارم المطرزي تلميذ الزمخشري هو مبني على الفتح لتضمنه
معنى اللام كامس ورد بامور منها انه لو كان مبنيا لكان غير الفتح اولى به لانه
في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا يوهم الاعراب كما اجتنب في قبل وبعد
ومنها انه لو كان مبنيا لكان جائز الاعراب جوازه في حين في قوله على حين عاتبت لتساويهما
في ضعف السبب المقتضي للبنا لكونه عارضا ومنها ان دعوى منع الصرف اسهل

من دعوى البناء لان البناء ابعد من الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء ودعوى الا
سهل ارجح من دعوى غير الاسهل واذا ثبت ان سحر غير مبني ثبت انه غير متضمن معنى
حرف التعريف وانما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين سؤال
والعدل ان التضمين استعمال الكلمة في معناها الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل
تغيير صيغة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور معدول عن لفظ السحر من غير تغيير
لمعناه وعند صدر الافاضل وارد على صيغته الاصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه
معنى حرف التعريف واحترز بالقيد الاول وهو ان يراد به سحر يوم بعينه من المبهم
فانه ينصرف اتفاقا نحو جئناهم بسحر اي من الاسحار وبالقيد الثاني وهو ان يستعمل
ظرفا من المعين المستعمل غير ظرف فانه يجب تعريفه بال او الاضافة للدلالة على
التعيين نحو طاب السحر سحر ليلتنا وبالقيد الثالث وهو ان يجرد من ال والاضافة
من ان يكون بال والاضافة فانه ينصرف اتفاقا نحو جئتك يوم الجمعة السحر او سحره واليه
اشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر اذا به التعيين قصدا يعتبر الثالثة
من المعدول فعل بضم الفاء وفتح العين علما للمذكر اذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه
علة ظاهرة غير العلمية وهو المشار اليه في النظم بقوله او كفعلا نحو عمر مما ليس لصفة
في الاصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر وزفر وقثم وزحل وجشم وجمح وقزح وعصم
وجحا ودلف وهذل وبلع وثعل فانهم قدروه معدولا عن فاعل بناء على ان العلمية
لا تستقل بمنع الصرف وامكن العدل دون غيره فان الغالب في الاعلام النقل فعمر
مثلا معدول عن عامر وان عامرا ثابت في الاحاد النكرات بخلاف عمر مع ان صيغة
فعل قد كثر فيها العدل الحقيقي كغدر وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق وجمع

كتع فانهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات وكاخر فانها معدولة عن آخر بفتح الخا
والمد وفائدة العدل في الاعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها
منقول عن افعل تفضيل فان ورد فعل مصروفا فاحكم بعدم عدله كادد واما طوى فيمنع
منه فيمن منع صرفه فالمعتبر فيه التانيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لانه
اي العدل قد امكن غيره وهو التانيث فلا وجه لتكلفه اي العدل ويؤيده اي اعتبار
التانيث انه اي طوى يصرف باعتبار المكان فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف
اذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب او اسم جنس
كصرد ونغر او صفة كحطم ولبدا او مصدر كهدى وتقى فانها مصروفة اتفاقا وبقوله اذا سمع
ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كادد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فان فيه خلافا
فقال سيبويه يصرف حملا على الاصل في الاسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب
وفعل علما وليس بجيد فالاظهر اودّيا ويقول وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية عن مثل
طوى وتقدم شرحه الرابع من العدول فعال بفتح الفاء علما لمؤنث كحذام وقطام في
لغة بني تميم وتميم ابو قبيلة وهو تميم ابن مر ابن اد بن طلحة بن الياس ابن مضر فانهم
يمنعون صرفه واختلف في علته فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة ويرجحه ان
الغالب على الاعلام ان تكون منقولة وقال المبرد للعلمية والتانيث المعنوي كزينب
ويرجحه انهم لا يدعون العدل في نحو طوى كما تقدم فان ختم فعال علما للمؤنث بالراء كسفار
اسما لماء من مياه العرب ملحوظ فيه معنى التانيث ولهذا قال سيبويه اسماء لمياه و
قال الجوهري اسم لبير وهو المناسب لان الكلام في اعلام المؤنث والاعلام كوبار
اسما لقبيلة بنوه على الكسر الا قليلا منهم اي من بني تميم قال الفرزدق: متى تردن يوما سفار

تجد بها: إذ هم يرمي المبجر المعورا: وإنما كان الكثير الكسر عندهم لأن منهم الإمالة
فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل وقد اجتمعت
اللغتان الإعراب والبناء في قوله وهو الأعشى ميمون: ألم تروا إرما وعادا أودى
بها الليل والنهار: ومر دهر على وبار، فهلكت جهرة وبار: فبني وبار الأولى
على الكسر وأعرب الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو
للأولى عاطفة والثانية ضمير لا حرف إطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار
والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسورة
المعنى هلكت وبارت وقال ولا هلكت على القبيلة وثانيا وباروا على أهلها
فلا شاهد فيه على لغة الإعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب
ساروا وإرم اسم قبيلة عاد وأودى بها أهلكها وأهل الحجاز يبنون الباب كله على
الكسر تشبيها له بنزال في التعريف والعدل والوزن والتأنيث كقوله وهو لجيم
ابن صعب في امرأته: إذا قالت حذام فصدقوها: فإن القول ما قالت حذام
فبناها على الكسر مع أنها فاعل قالت في الموضعين وإذا سمي بباب حذام مذكر
زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب ما لا
ينصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم أن التشبيه بنزال فيما ذكر
إنما يتم على مذهب المبرد فإنه يقول نزال معدول عن مصدر معرفة مؤنث وبنيا
لتضمنه معنى لام الأمر وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن نفس الفعل فيكون
التشبيه في العدل والوزن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وابن على الكسر فعال
علما مؤنثا وهو نظير جشما عند تميم الخامس من المعدول أمس إذا كان مرادا به

اليوم الذي يليه يومك ولم يضف ولم يقترن بالالف واللام ولم يصغر ولم يكسر ولم يقع
ظرفا فان بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا رفعا ونصبا وجرا لانه علم على اليوم الذي يليه يو مك
معدول عن الامس ومارايت زيدا مذ امس بالفتح فيهما كقوله لقد رايت عجبا مذ امسا
عجائزا مثل السعالي خمسا فامس مجرور بالفتحة والالف فيه للاطلاق وليس فتحه
هنا فتحة بناء خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم
بعضهم ان امسا هنا فعل ماض وفاعل مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه اي
مذ امسا هو اي المسا وفيه بعد وهذا الاطلاق للخليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذ لك
الاعراب الممنوع الصرف بحالة الرفع خاصة دون حالتي النصب والجر فمبنية على
الكسر فيهما كقوله اعتصم بالرجاء ان عن باس وتناس الذي تضمن امس فرفع ا مس
فرفع امس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون اي من عن يعن اذا عرض و
يروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس امر من التناسي وهو ان يري من نفسه ا نه
نسيه والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا في الرفع والنصب والجر على تقديره متضمنا
معنى اللام المعرفة قال اسقف نجران او تبع ابن الاقرن منع البقا تقلب الشمس وذهابها
وطلوعها من حيث لا تمسي وطلوعها حمراء صافية وغروبها صفراء كالورس اليوم اعلم ما
يجيء به ومضى بفصل قضائه امس فامس فاعل مضى وهو مكسور كما تري والقوافي
مجرورة ومكسورة كما انشدناها ولا يعارض هذا رفع امس بتضمن في البيت السابق لا نه
احدي اللغتين لا تصادم الاخرى فان اردت بامس يوما ما من الايام الماضية
مبهما اي امسا ما من الاموس او عرفته بالاضافة نحو امس يوم الخميس او عرفته
بالاداة نحو الامس او صغرته نحو اميس او كسرته نحو اموس فهو معرب اجماعا اعراب

ح
المعرف بال فيقولون
مضى امس بالرفع بلا
تنوين وشاهدت امس ح

المنصرف وان استعملت المجرد من ال والاضافة المراد به معين ظرفا فهو مبني احتما
لتضمنه معنى الحرف **فصل** يعرض الصرف لغير المنصرف لاحد اربعة اسباب الاول ان
يكون احد سببيه المانعين من الصرف العلمية ثم ينكر فتزول منه العلمية ويبقى السبب
الثاني وهو اما التانيث او الزيادة او العدل او الوزن او العجمة او التركيب او الف
الالحاق المقصورة تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وابراهيم ومعدي كرب
وارطى لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الانواع السبعة لذهاب احد موجبي منع صرفها
وهو العلمية واليه اشار الناظم بقوله واصرفن ما نكر من كل ما التعريف فيه اثر ويستثنى
من ذلك المصروف ما كان صفة قبل العلمية كاحمر وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه
غير منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف وسكران اذا نكرا فسيبويه يبقيه غير
منصرف للوزن او الزيادة وعود الوصف الاصلي بناء على ان الزايل العايد كالذي
لم يزل وخالفه الاخفش في الحواشي على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على ان الصفة
اذا زالت لا تعود ورد بان زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية واذا زال المانع
رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية ان الاخفش رجع عن مخالفة سيبويه
ووافقه اولى لانها اخر قوليه انتهى السبب الثاني التصغير المزيل لاحد السببين المانعين من الصرف كحميد وعمير في تصغير احمد وعمر فان الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان
لزوال احد السببين اما زوال الوزن بالتصغير فواضح واما زوال العدل به فقال
الموضح في الحواشي ان نحو عمر قد حكموا فيه بانه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا مما
ثبت اذا لم يكن مضادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه ان ذلك في العدل الحقيقي
اما العدل التقديري فلا لانهم انما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما راوه غير منصرف فاذا صرف فلا

في كتابه الاوسط فان اكثر المصنفين لا يذكرون الا المخالفة وذكر موافقته

حاجة لتقديره وعكس ذلك وهو ان ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا كحُلّى مكبر التاء المثناة
فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة اخره وهو القشر الذي على وجه الاديم مما يلي
منبت الشعر حال كونه علما فانه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير و
هما العلمية والوزن فانه يقال في تصغيره تُحَيلئ بضم اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه
فهو على زنة يدحرج ويبيطر والسبب الثالث ارادة التناسب للمنصرف كقراءة نافع والكسائي
سلاسلا بالصرف ليناسب اغلالا وقواريرا قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الاول
آخر سائر الآيات والثاني الاول عند صرفه قاله الخبيصي ونحو قراءة الاعمش ولا يغوثا و
يعوقا بصرفهما ليناسب ودا وسواعا ونسرا وافاد هنا بين القراءتين انه لا فرق فيما يمتنع
صرفه بين ان يكون لعلة واحدة او بعلتين فان الصرف في ذلك للتناسب لا على قول
من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم ان صرف ما لا ينصرف
جائز مطلقا على لغة السبب الرابع الضرورة اما بالكسر كقوله اذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم
عصائب طير تهتدي بعصائب والثاني مجرورة او بالتنوين كقوله وهو امرؤ القيس
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * فقالت لك الويلات انك مرجلي * فصرف عنيزة بالتنوين
وهي بضم العين المهملة فنون فياء التصغير فزاي فتاء تانيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها
واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج
قاله الاعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى انك مرجلي بالجيم انك لتصيرني راجلة
ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي ان يحمل كلامهم في امثال ذلك على انه
يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين
تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين ضرورة انتهى وعن البعض

كالمنصرف

اطراد ذلك في لغة حكاها الاخفش وقال كانها لغة الشعر الا انهم اضطروا اليه في الشعر
فجرت السنتهم على ذلك في الكلام واجاز الكوفيون الا ابا موسى الحامض من شيوخهم
والاخفش والفارسي من البصريين للمضطر ان يمنع صرف المنصرف قال الموضح في
الحواشي وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الاصول بالفروع واباه سائر
البصريين اي ابا قبهم واحتج عليهم بنحو قوله وهو الاخطل طلب الازارق بالكتائب
اذ هوت بشبيب غائلة النفوس غدور فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم منصرف
وهو شبيب بن يزيد راس الخوارج الازارقة وبالغ في امره حتى ادعى الخلافة
وسمي امير المومنين وكانت زوجته غزالة ايضا خارجية وكانت شديدة البأس
وكان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الازرق بزاي فراء مفعول
طلب والاصل الازارقة بالهاء فحذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من
هوى به الامر اطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين
المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت وعن ابي العباس احمد بن يحيى ثعلب انه
اجازه وهو منع صرف المنصرف في الكلام مطلقا وفصل بعض المتاخرين بين ما ذلك
فيه العلمية وغيره فاجازه مع العلمية لوجود احد السببين ومنعه مع غيرها
ويؤيده انه لم يسمع الا في العلم وحكى الفخر الرازي عن اكثر الكوفيين والا
خفش ان السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرقا بين العلمية وغيرها وهو جار على
اصلهم فانهم يدعون ان الفعل اصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقي
الا فرعية الافتقار وينتج من هذا ان ما لا ينصرف اشبه الفعل في فرعية واحدة وهي الافتقار
الا الكلام ممنوعة منه فيكون السبب الواحد يمنع الصرف قلت ويلزم من ذلك ان

تكون جميع الاعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم ان الامر ليس كذلك والى المسائل الثلاث
اشار الناظم بقوله ولاضطرار او تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف
فصل المنقوص وهو الذي في آخره ياء ساكنة لازمة المستحق لمنع الصرف ان كان غير علم
حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق سواء كان جمعا لا نظير له في الآحاد ام مصغرا فا
لاول كجوار فان مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع والثاني كاعيم تصغير اعمى
فان مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو ابيطر بناء على ان وزن افيعل
لا يتعين في الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا ان كان علما كقاض علم امراة فان
مانعه من الصرف العلمية والتانيث المعنوي وكيرمي علما فان مانعه من الصرف
العلمية ووزن الفعل المنقول منه فتقول جاءني جوار واعيم وقاض ويرم و
مررت بجوار واعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء في الجميع في حالتي
الرفع والجر واليه اشار الناظم بقوله وما يكون منه منقوصا ففي اعرابه نهج جوار
يقتفي هذا قول سيبويه والخليل وابي عمرو وابن ابي اسحاق وجمهور البصريين
خلافا ليونس وعيسى ابن عمر من البصريين والكسائي وابي زيد والبغداديين
فانهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا فيقولون في الرفع جاءني جواري
واعيمي وقاضي ويرمي باثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون في
الجر مررت بجواري واعيمي وقاضي ويرمي بفتح الياء فيهن كما تفتح في النصب احتجاجا
بقوله وهو الفرزدق قد عجبت مني ومن يعيليا لما رأتني خلقا مقلوليا ففتح اليا
من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لانه ينصرف للعلمية ووزن الفعل
لمبطره والفه للاطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفي آخره قاف المعنى جدا

والمراد هنا مرت الهنية والمعلو في فتح الميم المنجا في المنكمش وقال عبد الله بن
ابي اسحاق الحضرمي النحوي ان الفرزدق اخطأ في فتح الفاء من يعليا ورد بانه من اجراء
المعتل مجرى الصحيح في الشعر وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله وهو الفرزدق قالها في ابن العلاء
لما بلغه مقالة عبد الله المذكور فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
فاظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس ان يقول مولى موال على حذفه الجر
وللتعليل لها باب اعراب الفعل المضارع اجمع النحويون على انه اذا تجرد من الناصب
والجازم وسلم من نوني التوكيد والاناث كان مرفوعا كيقوم وانما اختلفوا في تحقيق الرافع
لما هو على اقوال اصحها قولهم رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء و
غيره من حذاق الكوفيين والاخفش واليه اشار الناظم بقوله ارفع مضارعا اذا يجرد
من ناصب وجازم لا رافعه حلوله محل الاسم خلافا للبصريين غير الاخفش والزجاج
قالوا ولهذا اذا دخل عليه ان ولم امتنع رفعه لان الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ
حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا المضارعة للاسم
خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء بان التجرد
امر عدمي والعدم لا يكون سببا لوجود غيره واجيب بان التجرد وجودي وهو كونه خاليا
من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين فانه غير
مطرد لانتقاضه بنحو هلا تفعل وسوف تفعل فان المضارع فيهما مرفوع وليس حالا
محل الاسم لان الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس واجيب بان
الرفع استقر قبل دخول حرفي التحضيض والتنفيس فلم يغيراه اذ اثر العامل لا يغيره الا
عامل اخر واعترض قول الكسائي بان جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بان

المضارعة انما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من انواع الاعراب
الى عامل يقتضيه واجيب بان الكوفيين يزعمون ان اعراب المضارع بالاصالة
لا بالحمل على الاسم ومضارعته اياه ونواصبه اربعة عند البصريين وعشرة عند الكوفيين
احدها لن وهي لنفي سيفعل اي لنفي الفعل المستقبل اما الى غاية ينتهي اليها نحو لن نبرح
عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى فان نفي البراح مستمر الى رجوع موسى واما الى غير
غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فان نفي خلق الذباب مستمر ابدا لان خلقهم الذباب محال وانتفاء
المحال مؤبد قطعا والا لكان ممكنا لا محالا ولا تقتضي لن تأبيد النفي خلافا للزمخشري في
انموذجه لانها لو كانت للتأبيد لزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن اكلم اليوم
انسيا ولزم التكرار بذكر ابدا في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولم يجتمع مع ما هو لانتهاء
الغاية نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي وتأبيد النفي في نحو لن يخلقوا ذبابا لامر
خارجي لا من مقتضيات لن ولا تقتضي تأكيده اي النفي خلافا للزمخشري في كشافه
في تفسير لن تراني بل قولك لن اقوم يحتمل لان تريد به انك لا تقوم ابدا وانك لا تقوم
في بعض ازمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا اقوم في عدم افادة التوكيد والتأبيد
ولا تقع لن دعائية بان يكون الفعل بعدها دعاء خلافا لابن السراج وابن عصفور
واخرين مستدلين بقوله تعالى فلن اكون ظهيرا للمجرمين مدعين ان معناه واجعلني
لا اكون ولا حجة لهم فيها لامكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله
تعالى ان لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي انعم بها عليه قاله الموضح في شرح
القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعا كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة
والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال انتهى وهي بسيطة على

فعندهما الاصل عند سيبويه والجمهور وليس اصلها لا النافية فابدلت الالف نونا خلافا
للفراء وحجته انهما حرفان نافيان ولا اكثر استعمالا ويرده ان الابدال لا يغير حكم
المهمل فيجعله معملا وان المعهود انما هو ابدال النون الفا كسفعا لا العكس ولا اصلها
لا ان فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن ان المصدرية نظرا لعملها فحذفت
الهمزة تخفيفا كما في ويلمه والالف للساكنين خلافا للخليل والكسائي والحاذ وحجتهم
قرب لفظيهما منها وان معناهما من النفي والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت
على الاصل في الضرورة انشد ابو زيد جابر الانصاري فقال اسك فان العيش حلو الي
الا كانه عسل مشوب يرجي المرء ما لا ان يلاقي ويعرض دون ابعده الخطوب اي لن
يلاقي ورد عليهم باربعة امور اولها انه انما يصح التركيب اذا كان الحرفان ظاهرين
كلولا وقد لا يظهر احدهما كما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الا
طالة الناصب الثاني كي المصدرية وهي الداخلة عليها اللام لفظا نحو لكيلا تاسوا
او تقديرا نحو جئتك كي تكرمني اذا قدرت ان الاصل لكي وانك حذفت اللام استغناء
عنها بنيتها فان لم تقدر اللام كانت كي التعليلية فاما المصدرية فناصبة بنفسها
كما ان المصدرية كذلك واما التعليلية فجارة والناصب بعدها ان مضمرة لزوما
في النثر وقد تظهر في الشعر كقوله كيما ان تغر وتخدعا وسيأتي وما ذكره من ان كي مشتركة
بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولك جئتك لكي اتعلم
وقولهم كيمه وعن الاخفش ان كي جارة دائما وان النصب بعدها بان مضمرة او ظاهرة
ورد بقوله تعالى لكيلا تاسوا فان زعم ان كي تاكيد اللام كقوله ولا للما بهم ابدا دواء
رد بان الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين ان كي ناصبة دائما وردّ

قول العرب كيمه كما يقولون لمه فان اجابوا بان الاصل كي تفعل ماذا يلزمهم كثرة
الحذف واخراج ما الاستفهامية عن الصدرية وحذف الفها في غير الجر وحذف الفعل
المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فان ادعوا ان حذف المنصوب
ولقانا صلته قد ثبت في صحيح البخاري في تفسير وجوه يومئذ ناظرة فيعودوا كيما
يسجد قلنا ان ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على ان الحافظ الشهاب ابن
حجر قال لم اقف على حذفه وتتعين المصدرية ان سبقتها اللام نحو لكيلا [illegible]
الجار على الجار وتتعين التعليلية ان تاخرت عنها اللام او ان فالاول نحو قوله وهو عبد الله
بن قيس الرقيات كي لتقضيني رقية ما وعدتني غير مختلس فكي هنا تعليلية لتاخر
اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بان مضمرة واما حكاية الاخفش كيما
اضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة باللام كما اكدت الكاف
بمثل في ليس كمثله شيء ومثل بالكاف في مثل كعصف ماكول والثاني نحو قوله وهو
جميل ابن عبد الله لا حسان خلافا للزمخشري في مغنيه فقالت اكل الناس اصبحت
مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي هنا تعليلية لتاخر ان عنها وكل الناس مفعول
اول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم المعجمة وبالراء المهملة ويجوز الامران
المصدرية والتعليلية ان فقد سبق اللام وتاخر ان او وجدا فالاول كما في نحو كيلا
يكون دولة فان قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وان لم يقدر قبلها اللام فهي
تعليلية فيكون على الاول منصوب بنفسه وعلى الثاني منصوب بان مضمرة بعدها
والاولى ان تكون مصدرية كما ذكره الموضح في باب حروف الجر والثاني كما في
قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فكي تحتمل ان تكون مصدرية

تكون
لدخول اللام قبلها ويحتمل ان التعليلية لتأخر ان بعدها فان كانت مصدرية
فان مؤكدة لها لمعنى السبك وان كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل
وكونها التعليلية اولى من كونها مصدرية لان تأكيد الجار بالجار اسهل من تأكيد حرف
مصدري بمثله قال الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق ويقول   بحرف مصدري
ثان للترك والبيد بفتح الباء الموحدة والمد الارض القفر التي تبيد اي تهلك من
يدخل فيها والبلقع الارض القفر التي لا شيء فيها الثالث ان المصدرية وتقع في
موضعين احدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء نحو وان تصوموا
خير لكم والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية
نحو ألم يأن للذين امنوا ان تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية في نحو فا
ردت ان اعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل ان يأتي ومحتملة لهما في نحو والذي
اطمع ان يغفر لي خطيئتي اصله في ان يغفر لي فحذفت في فنصبت ما بعدها او بقي
على جره واكثر العرب على وجوب اعمالها وبعضهم يهملها جوازا حملا على ما اختها
المصدرية بجامع ان كلا منهما حرف مصدري ثنائي واليه اشار الناظم بقوله و
بعضهم اهمل ان حملا على ما اختها حيث استحقت عملا القراءة ابن محيصن لمن اراد ان
يتم الرضاعة برفع يتم والقول بان اصله يتمون وهو منصوب بحذف النون
وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار من تكلف و
قوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى والثانية
مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد اهملت الاولى واعملت الثانية و
بعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قال ابن

الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من ان هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين و
زعم الكوفيون انها المخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الجزي والفاصل
فصل بينها لقدا واحدي اخواتها وثانيها ان مفسرة بمنزلة اي وزائدة دخولها وخروجها
سواء ومخففة من ان المشددة فلا تنصب المضارع في هذه الاحوال الثلاثة
ولكل ضابط يضبطها فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه المتأخر
عنها جملة ولم تقترن بجار نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك اي اصنع وانطلق
الملأ منهم ان امشوا اي امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق السنتهم
بهذا الكلام كما انه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء فخرج وآخر
دعواهم ان الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له ان افعل لان الجملة
وقلت له ان افعل لان الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور
الصغير على الجمل انها قد تكون تفسيرا بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا
لعدم تأخر الجملة بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية
كتبت اليه بان افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى وعن الكوفيين
انكار ان التفسيرية البتة قال في المغني وهو متجه لانك اذا قلت كتبت اليه ان افعل
لم يكن افعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا
لو جئت باي مكان ان لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورد
الشيء بما يطول ذكره والزائدة هي التالية للما التوقيتية نحو فلما ان جاء البشير القاه
على وجهه فلما الواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله وهو باعث اليشكري كان ظبية
تعطو الى وارق السلم في من جر ظبية اي كظبية وتعطو تتطاول الى الشجر لتتناول

منه الوراق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل اورق والسلم بفتحتين شجر له
شوك او الواقعة بين فعل القسم المذكور او لو كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان
لكم يوم من الشر مظلم او المتروك كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا
العتيق اي اقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره في مقرب ابن عصفور انها
في ذلك حرف جيئ به لربط الجواب بالقسم ويبعده ان الاكثر تركها والحروف الرابطة
ليست كذلك قاله في المغني او الواقعة بعد اذا كقوله فامهله حتى اذا ان كانه
معاطي يد في لجة الماء غامر فهذه اربعة مواضع واكثرها الواقعة بعد لما واقلها
الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الاخفش انها تزاد في غير ذلك وانها تنصب
المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا الا نتوكل على
الله واجيب بان ان مصدرية لا زائدة والاصل وما لنا في ان لا نتوكل وانما لم
تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالافعال بخلاف من والباء الزائدتين فانهما لما
اختصا بالاسم عملا فيه الجر والمخففة من ان المشددة هي الواقعة بعد الدال على علم
خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م ام لا فالاول نحو علم ان سيكون والثاني افلا
يرون الا يرجع وقيدت العلم بالخالص احترازا من اجرائه مجرى الاشارة نحو قولهم
ما علمت الا ان يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لانه كلام خرج مخرج الاشارة
فجرى مجرى قولك اشير عليك ان تقوم انتهى ومن اجرائه مجرى الظن قراءة بعضهم افلا
يرون الا يرجع بالنصب او بعد ظن مؤول بالعلم نحو وحسبوا الا تكون فتنة في قراءة
الرفع ويجوز فيما تليه الظن ان تكون ناصبة اجراء للظن على اصله من غير تاويل
والنصب هو الارجح لان التاويل على خلاف الاصل ولهذا اتفق... اجمعوا عليه في

تجربة

على النصب في الم احسب الناس ان يتركوا لحذف النون واختلفوا في وحسبوا الا تكون
فقرأه غير ابي عمرو والاخوين حمزة والكسائي بالنصب وقرأ ابو عمرو وحمزة بالرفع لوجود
الفصل بين ان والفعل بلا وانما لم يقرؤا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل
فعلم ان التأويل في كون ان ناصبة او مخففة بعد افعال الشك واليقين على
المعنى دون اللفظ الا ترى انك ترفع في رأيت ان لا يقوم زيد اذا اردت اليقين مثل
افلا يرون الا يرجع وتنصب ان اردت الظن مثل حسبوا الا تكون خلافا للمبرد فانه
لا يجوز اجراء العلم مجرى خلافه فينصب ان الواقعة بعد الفعل ولا اجراء غيره مجراه فيرفع
الفعل الواقع بعده فالعلم عنده لا يجري مجرى غيره مجراه والنوع الثاني عند سيبويه جائز ان
والفراء وابن الانباري ينصبان ان بعد العلم الصريح والى النواصب الثلاثة اشار
الناظم بقوله وبلن انصبه وكي كذا بان لا بعد علم والتي من بعد ظن فانصب
بها والرفع صحح واعتقد تخفيفها من ان فهو مطرد ومن غير الغالب واخرجه
ام ان الحمد لله رب العالمين فان ههنا مخففة من المثقلة ولا تقع بعد علم ولا ظن
الناصب الرابع اذن والصحيح انها بسيطة لا مركبة من اذ وان او اذا وان وعلى
البساطة فالصحيح انها الناصبة بنفسها لا ان مضمرة بعدها وهي على القول بالحرفية
حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين هي كذلك في كل موضع وقال
الفارسي في الاكثر وقد تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك
صادقا اذ لا مجازاة ههنا وقال الرضي لان الشرط والجزاء اما في الاستقبال او في
الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب ان تقع في كلام اخر ملفوظ
او مقدر سواء وقعت في صدره او في حشوه او في اخره والمراد بكونها للجزاء ان يكون لما

بعد ان الواقعة
ولا يجري غيره

مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس الغاؤها لعدم
اختصاصها ومن ثم قالوا وشرط اعمالها ثلاثة امور احدها ان تتصدر في اول الجواب
لانها حينئذ في اشرف محالها فان وقعت حشوا في الكلام بان اعتمد ما بعدها على ما قبلها
اهملت وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون ما بعدها خبرا عما قبلها نحو انا اذا اكرمك
الثانية ان يكون جوابا لشرط قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالثة ان يكون جواب
قسم قبلها نحو والله اذن لا اخرج او مقدر كقوله وهو كثير عزة * لئن عاد لي
عبد العزيز بمثلها * وامكنني منها اذن لا اقيلها * برفع اقيلها لان اذن لم تتصدر لكونها
جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف واهملت اذن لوقوعها
بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافا لما وقع في المغني لبعض الشراح
ضمير مثلها عايد على المقالة التي قالها عبد العزيز ابن مروان لكثير وذلك ان كثيرا
امدح عبد العزيز بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن علي اعطك فتمنى ان يكون كاتبا
له فلم يجبه الى ذلك واعطاه جائزة والمعنى ان عاد الامير الى تمنيي وامكنني منها لم
اترك سعادتي الاولى واتمنى عليه ان اكون كاتبا له كما فعلت اولا وعبد العزيز هذا هو
ابو السيد عمر ابن عبد العزيز رضي الله عنه واما قوله لا تتركني فيهم شطيرا * اني اذن
اهلك او اطيرا * بنصب اهلك باذن مع انها وقعت حشوا بين اسم ان وخبرها
فضرورة او لا ضرورة والخبر اني جزاء ان محذوف اي اني لا استطيع ذلك او لا اقدر عليه
ثم استانف باذن فنصب وجملة اني على هذا معترضة بين اذن وما هي جواب له والا
صل لا تتركني اذن اهلك وذهب الفراء الى عدم اشتراط التصدر والشطير البعيد
بمعنى الغريب وقال الاصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني لا حال والى هذا اشار الناظم

بقوله ان صدرت فان كان السابق عليهما اي على اذن واو او فاء جاز النصب والرفع
باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط بعض الكلام
ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد اذن غير
معتمد على ما قبلها وقد قرئ في الشواذ لا يلبثوا فاذا لا يؤتوا بالنصب بحذف النون
فيهما والاولى قراءة ابن مسعود والثانية قراءة ابي بن كعب والغالب الرفع وبه قرأ
السبعة فيهما والى ذلك اشار الناظم بقوله وانصب وارفعا اذا اذن من بعد عطف
فعا قال في المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فان قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن لوقوعها حشوا او على الجملتين معا جاز
الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف او لان
المعطوف على الاول اول انتهى الامر الثاني ان يكون المضارع بعدها مستقبلا فاما
بقية النواصب واليه الاشارة بقول الناظم ونصبوا بأذن المستقبلا فيجب الرفع في
نحو اذن تصدق جوابا لمن قال انا احب زيدا لانه حال ولا مدخل للنواصب في الحال كما تقدم الامر
الثالث ان يتصلا اي ان يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما
بعدها واليه الاشارة بقول الناظم والفعل بعد موصلا او يفصل بينهما القسم وهو المشار اليه
بقول الناظم او قبله اليمين كقوله اذن والله نرميهم بحرب تشيب الطفل من قبل المشيب
فنصب نرميهم باذن مع وجود الفصل بالقسم لانه زائد مؤكد فلم يمنع الفصل به من النصب
كما لم يمنع من الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه ابو عبيد في
واشترط فيه بو اليه الف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان
ظرفا او عديلا فانه جزء من الجمل فلا تقوى اذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني

واذا

الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء
والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والارجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام
الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب الغاء اذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس
لانها غير مختصة وانما اعملها الاكثرون حملا على ظن لانها مثلها في جواز تقدمها على الجملة
وتأخرها عنها وتوسطها بين جزءيها كما حملت ما على ليس لانها مثلها في نفي الحال و
المرجع في ذلك كله الى السماع فصل ينصب المضارع بان مضمرة وجوبا في خمسة
مواضع احدها بعد اللام ان سبقت بكون ناقص ماض لفظا ومعنى او معنى لا لفظا
منفي الاول بما والثاني بلم دون غيرهما من ادوات النفي نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن
الله ليغفر لهم فظلم وتحضر منصوبات بان مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام
واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه
اللام وخالفهم الكوفيون فيهما وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال سموت
ولم اكن اهلا لتسمو ولكن المرء قد يصاب فهذا بمنزلة ما قدروه من قولك ما كان
زيد مريدا للفعل ومقدرا له فاحتج الكوفيون بقوله لقد عذلتني ام عمرو ولم اكن مقالتها
ما كنت حيا لاسمعا اذ لو كانت ان هي الناصبة لاستلزم تقدم معمول صلتها عليها
وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح ان في قوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا
والجواب واحد وعلة امتناع ذكر ان بعد لام الجحود ان ما كان ليفعل رد على من
قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا يذكر ان مع السين كذلك لا يذكر
اللام وزعم بعضهم انه يجوز اظهار ان بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان
هذا القران ان يفترى من دون الله ورد بان ان يفترى في تاويل مصدر مخبر به عن القران

وهو مصدر زعمته وفي هذا الرد نظر لان المراد بالقران المقروء لا القراءة والحق ان هذا اللبس مما
نحن فيه لان الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم ان هذا الحكم لا يختص بكان بل يجري
في سائر اخواتها نحو ما اصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم انه يجوز في ظن فقاسها على كان نحو ما ظننت
زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة واجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل
وتسمى هذه اللام لام الجحود وهو من تسمية العام بالخاص فان الجحود عبارة عن انكار الحق
لا عن مطلق النفي والنحويون اطلقوه وارادوا الثاني والى هذه المسالة اشار الناظم بقوله
بعد نفي كان حتما اضمر الموضع الثاني بعد او العاطفة اذا اصلح في موضعها حتى المراد
الى نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي حتى تقضيني وقوله لاستسهلن الصعب او ادرك
المنى فما انقادت الامال الا لصابر اي حتى ادرك او صلح في موضعها الا الاستثنائية نحو
لاقتلنه اي الكافر او يسلم اي الا ان يسلم وقوله وهو زياد الاعجم وكنت اذا غمزت
قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما اي الا ان تستقيم فلا اكسر كعوبها ولا يصح هنا
معنى الى لان الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت
والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في اطراف الانابيب وهذه استعارة
تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم الضعفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد
نشئا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة بحيث يكسر ما ارتفع
من اطرافها ارتفاعا يمنع من استقامتها ولا يفارق ذلك الا ان يستقيم وان والفعل
هذه الامثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي
ليكونن لزوم مني او قضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك المنى
وليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها او استقامة منها واليه

الناظم بقوله كذاك بعد او اذا يصلح في موضعها حتى او الا الموضع الثالث بعد
حتى الجارة ان كان الفعل مستقبلا باعتبار زمن التكلم بما قبلها نحو فقاتلوا التي تبغي
حتى تفيء فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالامر بالقتال والقائه الى المخاطب
به او مستقبلا باعتبار ما قبلها من غير اعتبار التكلم نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول فان
قول الرسول وان كان ماضيا بالنسبة الى زمن الاخبار وقصه علينا الا انه مستقبل
بالنسبة الى زلزالهم وحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي
التعليلية وذلك ان كان ما قبلها علة لما بعدها نحو اسلم حتى تدخل الجنة وتارة
تكون بمعنى الغائية وذلك اذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لاسيرن حتى تطلع
الشمس اذا عرفت ذلك فالمثال الاول من امثلة الموضع الثالث يصلح للمعنيين معا
فيحتمل ان يكون المعنى كي تفيء او الى ان تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى الى
خاصة اي الى ان يقول الرسول والى هذا الموضع اشار الناظم بقوله وبعد حتى هكذا
اضمار ان حتم ويرفع الفعل بعدها ان كان حالا او مؤولا بالحال مسببا عما قبلها
فضلة تم الكلام قبله نحو مرض زيد لا يرجونه حال لانه في قوة قولك فهو الان لا يرجى
ومسببا عما قبلها لان عدم الرجا مسبب عن المرض وفضلة لان الكلام تم قبلها بالجملة
الفعلية ومنه حتى يقول الرسول برفع يقول في قراءة نافع لانه مؤول بالحال
اي حتى حالة الرسول والذين امنوا معه انهم يقولون ذلك حينئذ وللحال المؤول
تفسير اخر وهو ان يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمن فيعبر عنه
بالمضارع المرفوع وفائدة تاويله بالحال تصوير تلك الحال العجيبة واستحضار صور
ها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وانما وجب رفع الفعل بعد حتى عند ارادة الحال

حقيقة او مجازا لان النصب يؤدي الى تقدير ان وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال
وانما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لانه لم يتعلق ما بعدها بما قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات
من الاتصال اللفظي وانما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدا بلا خبر وذلك انه
اذا رفع الفعل كانت حتى حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستانفة فان فقد
شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى
يرجع الينا موسى لانتفاء الحال ويجب النصب في مثل لاسيرن حتى تطلع الشمس
خلافا للكوفيين وما سرت الى البلدة حتى ادخلها واسرت حتى تدخلها لانتفاء
السببية فيهما اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني
فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده
فلو رفع لزم ان يكون مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب له وذلك لا يصح
لان ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي او الشك فيه فالمراد في
بخلاف ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما فان السير ثابت محقق و
انما الشك في عين الفاعل في الاول وفي عين الزمان في الثاني واجاز الاخفش الرفع
بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره
لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسالة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع
الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع
ذلك ويجب النصب في نحو سيري بفتح السين حتى ادخلها لعدم الفضلية
فسيري مبتدا وحتى ادخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدا بلا خبر وكذلك يجب

اي السبب

النصب في مثل كان سيري امس حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وحتى ادخلها
الجزء لم تقدر الظرف وهو امس خبر الكان بل قدرته متعلقا بنفس سيري فان قدرت
كان تامة وامس متعلقا بسيري او ناقصة وامس متعلق باستقرار محذوف على انه خبر كان
رفعت لان ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا او مؤولا
انه صلاحية جعل الفاء في موضع حتى واليه اشار الناظم بقوله وتلو حتى حالا او مؤولا به
ارفعن وانصب المستقبلا الموضع الرابع والخامس بعد فاء السببية وبعد واو المعية
حال كونهما مسبوقتين بنفي او طلب محضين واليهما اشار الناظم بقوله وبعد فا جواب نفي او
طلب محضين والواو كالفا ان تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف او فعل او اسم
وما كان تقليلا مرادا به النفي فالاول نحو لا يقضى عليهم فيموتوا والثاني نحو ليس زيد حاضرا
فيكلمك والثالث نحو انت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو
كذلك نحو ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقس الباقي والطلب
يشمل الامر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع
النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني يا ليتني كنت معهم فافوز ومثال
الواو بعده يا ليتنا نرد ولا نكذب بالنصب في قراءة حمزة وحفص ومثال الفاء بعد النهي
ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ومثال الواو بعده قوله وهو ابو الاسود الدؤلي: لا تنه عن
خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وشرط النهي عدم النقض بالا فلو نقضت
النهي بالا لم يجز النصب نحو لا تضرب الا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في
شرح الشذور تبعا لسيبويه ومثال الفاء بعد الامر قوله وهو ابو النجم العجلي: يا ناق سيري
عنقا فسيحا الى سليمن فنستريحا والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع ومثال

الواو بعده قوله وهو الاعشى او الحطيئة فيما زعم ابن يعيش او ربيعة ابن جشم فيما زعم
الزمخشري او دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري فقلت ادعي وادعو ان اندى
لصوت ان ينادي داعيان فادعو مضارع منصوب بان مضمرة وجوبا بعد الواو واندى
افعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وان ينادي
بفتح الهمزة وكسر الدال خبر ان وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها
ينبغي ان يجتمع دعائي ودعائك فان ارفع صوت وابعده دعاء داعيين وقد اجتمع
النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الاية وتمامها
بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم
من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين لان تطردهم جواب النفي وهو ما عليك من حسابهم
من شيء فتكون جواب النهي وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما
يقال ان هذه الاية ظاهرها ان فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب او النفي والجواب
لايجاب والنفي الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء
قوله رب وفقني فلا اعدل عن سنن الساعين في خير سنن وبعد العرض قوله يا ابن
الكرام الا تدنو فتسمع ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت
الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل الا ان في التحضيض
زيادة تاكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله هل تعرفون لباناتي
فارجو ان تقضى فيرتد بعض الروح للجسد وشرط الاستفهام ان لا يتضمن وقوع
الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فان الضرب اذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه
والتمني بالياء وقال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو الا بعد واحد

منها اربعة وهي النفي والنهي والامر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل
عليها وقال ابو حيان انه لا احفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي ان
لا يقدم على ذلك الا بسماع انتهى واحترز الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من
النفي التالي تقريرا بالهمزة ومن النفي المتلو بنفي آخر ومن النفي المنتقض بالا فالاول
نحو الم تاتني فاحسن اليك بالرفع اذا لم ترد الاستفهام الحقيقي وانما اردت ان تحمل
مخاطبك على الاقرار والاعتراف باتيانه اليك واحسانك اليه قال الشيخ عبد القادر
في شرح مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير انك الجات المخاطب الى الاقرار بامر قد كان
تقول اضربت زيدا ولا تكون غرضك ان يعلمك امر لم تكن تعلمه ولكن اردت ان
تقرره اي تحمله على ان يقر بفعل قد فعله انتهى والمعنى انت اتيتني فاحسنت اليك
على حد قوله تعالى اليس الله بكاف عبده لان نفي النفي اثبات قال في التلخيص وهذا
مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اي بما دخله النفي لا بالنفي انتهى فثبت بهذا ان
الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم محض
النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وان كان تقريرا او لانه جواب
الاستفهام والثاني ما تزال تاتينا فتحدثنا والثالث نحو ما تاتينا الا وتحدثنا فان معنا
هما الاثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما اما الاول فلان تزال للنفي وقد دخل
عليها النفي ونفي النفي اثبات واما الثاني فلانتقاض النفي بالا وذلك في نحو ما تاتيني
فاكرمك اربعة اوجه احدها ان تقدر الفا لمجرد عطف لفظ الفعل على لفظ ما قبلها
فيكون شريكه في اعرابه فيجب هنا الرفع لان الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك
المعطوف عليه وكانك قلت ما تاتيني فما اكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني

ان تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مثبتا نفاد ومعني سببيتنا فيه ان
تقدره خبر المبتدا المحذوف فيجب الرفع ايضا لخلو الفعل من الناصب والجازم
المعني ما تاتيني فانا اكرمك لكونك لم تاتيني وذلك اذا كنت كارها لاتيانه والفرق
بين هذا الوجه والذي قبله في النفي ان النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي
هذا الوجه انصب النفي فيه الي ما قبل الفاء منه الثالث ان تقدر الفاء للعطف مصدر الفعل
الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها وتقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فيجب
حينئذ النصب والمعني ما يكون منك اتيان يعقبه مني اكرام بل يكون منك اتيان
لا يكون مني اكرام الرابع ان تقدر الفاء ايضا للعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر
المؤول مما قبلها ولكن تقدر الفاء ايضا للعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول
مما قبلها ولكن تقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لانه مسبب عنه
النفي ويكون المعني ما يكون منك اتيان فكيف يكون مني اكرام والحاصل في الرفع
وجهان وفي النصب وجهان واحترز من الطلب باسم الفعل ومن الطلب بما
لفظه الخبر وسياتي الكلام عليهما بعد اسطر واحترز بتقييد الفاء بالسببية وتقييد الواو
بالمعية من الفاء والواو العاطفتين على صريح الفعل اذا لم تقصد سببية ولا معية
الا تقيينا فيتبين فالفاء العاطفة على صريح الفعل نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فانها
للعطف فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريك له في رفعه وفي النفي الداخل
عليه وكانه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على انه جواب النفي لم
يمتنع والمعني لو اذن لهم لاعتذروا مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه اوثر الرفع لتناسب
رؤس الآي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بان الاذن والاعتذار منفيان بالقيد انتفا

دون المعطوف صح

الموت لازم عن انتفاء علمهم ولم يقصد فيه كما قصد في الاعتذار وبانه لو وقع القضاء
عليهم لماتوا ولبس الاذان سببا للاعتذار والفاء الاستينافية نحو قوله وهو جميل صاحب
بثينة الم تسال الربع القواء فينطق وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق فينطق مرفوع وهو
مبني ثانيا على مبتدا محذوف اي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء فانها فيه للاستيناف لا
للعطف ولا للسببية اذ العطف يقتضي الجزم لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسال
والسببية يقتضي النصب له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية
النصب فانه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح
بعضهم ودفع بان اقتضاء النصب صحيح على قول الاكثر قال في المغني والتحقيق ان
الفاء فيه للعطف وان المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وانما يقدر النحويون
كلمة هو ليبينوا ان الفعل ليس المعتمد بالعطف انتهى والربع المنزل والقواء بفتح
القاف ومده اكثر من قصره الخالي الذي لا انيس به والبيداء القفر الذي يبيد من يسلك
فيه اي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الاملس الصفصف وتقول مع
الواو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالرفع على الاستيناف اذا نهيته عن الاول
فقط واجبت له الثاني وكانك قلت لا تاكل السمك ولك شرب اللبن فان
قدرت النهي عن الجمع بينهما نصبت على ارادة المعية وكانك قلت وكانك قلت
لا تاكل السمك مع شربك اللبن او قدرت النهي عن كل منهما على حدته جزمت على
العطف وكانك قلت لا تاكل السمك ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب و
الجزم في حالتي العطف انه في النصب من عطف مصدر مؤول من ان والفعل على
مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من

القضاء

عطف الفعل على الفعل علي وإذا سقطت الفاء من المضارع الواقع بعد الطلب
المحض وقصد بالفعل الذي سقطت منه الفاء معنى الجزاء للطلب السابق عليه جزم
الفعل والمراد بقصد الجزاء انك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما ان جزاء
الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه جواب الشرط
مقدر فيكون مجزوما عندهم باداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط لا جوابا للطلب المتقدم
فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم
اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه انما جزم الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط
كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب
الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته
عن اضرب لا لتضمنه معناه خلافا للزاعمي ذلك ومذهب الجمهور ارجح لان الحذف
والتضمين وان اشتركا في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل
ولا كذلك الحذف ولان نايب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط
ولان الارجح في ضربا زيدا ان زيدا منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله
محل فعل مقرون بحرف مصدري وذلك نحو قل تعالوا اتل لقدم الطلب وهو تعالوا
تاخر المضارع المجرد من الفاء وهو اتل وقصد به الجزاء فجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا
ان تاتوني اتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو
ومثله فهزي اليك بجذع النخلة تساقط فانه مجزوم باتفاق السبعة بخلاف خذ من
اموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وان كان مسبوقا بالطلب
وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى ان تاخذ منهم صدقة تطهرهم وانما اريد خذ منهم

صدقة مطهرة لهم فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء امتنع
في القياس بخلاف نحو فهب لي من لدنك وليا يرثني في قراءة الرفع فانه قدر مع فاعله
جملة في موضع نصب صفة لوليا لا جوابا لهب كما قدره من جزم وقس على ذلك بقية
انواع الطلب والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد غير النفي جزما اعتمد ان تسقط الفاء
والجزاء قد قصد واما النفي فلا يجزم الفعل في جوابه فلا يقال ما تاتينا تحدثنا بالجزم تحدثنا
خلافا للزجاجي والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لان الجزم متوقف على السببية
ولا يكون انتفاء الاتيان سببا للتحديث وشرط غير الكسائي من النحويين لصحة الجزم بعد
النهي صحة وقوع ان لا في موضعه وهو ان تضع موضع النهي شرطا مقرونا بلا
النافية فيتم صحة المعنى قاله الموضح في شرح القطر والمرادي في شرح النظم وظاهر
قول النظم وشرط جزم بعد نهي ان تضع ان قبل لا دون تخالف يقع انك
تضع ان قبل لا الناهية بالهاء وشرحه على ذلك الشاطبي فمن ثم بفتح الثاء
المثلثة اي من اجل هذا الشرط جاز لا تدن من الاسد تسلم بالجزم لصحة قولك
ان لا تدن من الاسد تسلم لان السلامة مسببة عن عدم الدنو ووجب الرفع في
نحو لا تدن من الاسد ياكلك لعدم صحة قولك ان لا تدن من الاسد ياكلك لان
الاكل لا يتسبب عن عدم الدنو وانما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط اجمعت
السبعة على الرفع في قوله تعالى ولا تمنن تستكثر واما قوله صلى الله عليه وسلم من
اكل من هذه الشجرة فلا يقرب مسجدنا يوذنا بريح الثوم فالجزم في يوذنا بحذف الياء على
الابدال من يقرب بدل اشتمال لا على الجواب للنهي لعدم صحة ان لا تقرب توذنا لان
الايذا انما يتسبب عن القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي ذلك والكوفيون فاطبقته

هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فانه يجوز لا تدن من الاسد فيأكلك بالنصب
وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول ابي طلحة للنبي صلى الله عليه
وسلم لا تشرف يصيبك سهم ويروى لا تطاول يصيبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي
كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض واجاب البصريون بانه لو صح القياس على النصب
الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصيبك بدل من تشرف او تطاول وتضرب
وفي رد القياس نظر فانهم فايكون لجواز الجزم بعد النفي كما تقدم والحق الكسائي في جواز
بالامر بالفعل ما دل على معناه اي الامر من اسم فعل مطلقا سواء كان فيه لفظ الفعل ام
لا نحو نزال فنكرمك وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال ونزا
ونحوهما مما فيه معنى الفعل وحروفه وبمعناه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل
دون حروفه او ما دل على الامر من خبر مثبت نحو حسبك حديث فينام الناس بنصب
عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبره والجملة متضمنة معنى اكفف وللنصب
الموضع يجوز دون تقولهم لان المسموع حسبك السكون فهو لا الظهر وقال تنام الناس
اختلف في اعرابه فقال المرادي مبتدأ خبره محذوف اي حسبك السكون وهو لا
وقال جماعة منهم ابن طاهر انه مبتدأ لا خبر له لانه بمعنى ما لا خبر عنه وذهب الجمهور منع
النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لان النصب انما هو باضمار ان والفا عاطفة على
مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا يدل على مصدر لانها غير مشتقة ولا خلاف في
جواز الجزم بعدهما اي بعد اسم الفعل والخبر المثبت اذا سقطت الفا لعدم مقتضى
السبك والى ذلك اشار الناظم بقوله والامر ان كان بغير افعل فلا تنصب جوابه و
اقبلا كقوله وهو عمرو بن الاطنابة الانصاري وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي

او تستريحا نجزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فانه في معنى اثبتي
وقولي مصدر بمعنى اجزه مكانك تحمدي على حد قولي لا اله الا الله وجشأت بالجيم و
الشين المعجمة والهمزة ارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان
وقولهم اي العرب اتقى الله امرأ وفعل خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل
خيرا يثب عليه بجزم يثب لان اتقى وفعل وان كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر
الا ان المراد بهما الطلب اي ليتق الله وليفعل فلذلك جزم في جوابهما والحق الفراء
الترجي بالتمني في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بان مضمرة وجوبا بدليل قراءة
حفص عن عاصم فاطلع بالنصب في جواب لعلي ابلغ الاسباب والى ذلك اشار الناظم
بقوله والفعل بعد الفاء في الرجا نصب كنصب ما الى التمني ينتسب ومذهب البصريين
ان الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى
ليت لكثرة استعمالها في توقع ما وتأولوا قراءة النصب بان لعل اشربت معنى المرجو ملازم
للتمني وفي الدار لتناف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين فصل وينصب المضارع بان مضمرة جوازا بعد احد
خمسة ايضا بعد احرف او ادوات احدها اللام الجارة اذا لم يسبقها كون ناقص ماض
منفي ولم يقترن الفعل بلا وهو المشار اليه بقول الناظم وان عدم لا فان اعمل مظهرا
او مضمرا نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين وامرت لان اكون اول المسلمين فاضمرت
في لنسلم واظهرت في لان اكون وما ذكره الموضح من ان الناصب هو ان هو مذهب
جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين الى ان الناصب هو اللام وجوزوا اظهار
ان بعدها توكيدا وقال ثعلب الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن ان المحذوفة

وقوله وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز ان يكون الناصب ان المقدرة بعدها وان
يكون كي ولا يتعين ان لذلك ولسلامة صحة اظهارها بعدها فتحصل لنا قولان اذا قلنا
اللام ناصبة وقولان اذا قلنا انها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو
فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس فان سبقت اللام بالكون المذكور وجب اضمار ان كما مر لكونه
تعليلية وان قرن الفعل بلا نافية او زائدة مؤكدة وجب اظهارها لئلا يتوالى مثلان
وهما لام كي ولام لا من غير ادغام وهو ركيك في الكلام والى ذلك اشار الناظم
بقوله وبين لا ولام جر التزم اظهار ان نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة بادغام النون
في لا النافية لتقارب مخرجيهما لئلا يعلم اهل الكتاب بادغام النون في لا المؤكدة
والحاصل ان لان بعد اللام ثلاث حالات وجوب الاضمار وذلك بعد لام
الجحود ووجوب الاظهار وذلك اذا اقترن الفعل بلا وجواز الامرين وذلك
بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد والاحرف الاربعة الباقية من الاحرف
الخمسة التي تضمر ان بعدها جوازا او والواو والفاء وثم اذا كان العطف بها على اسم
صريح ليس في تأويل الفعل وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن
حمام المري ولولا رجال من رزام اعزة وآل سبيع او اسوءك علقما فاسوءك معطوف
على رجال وهو ليس في تأويل الفعل ورزام حي من عنزة والمصدر نحو وما كان
لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا في قراءة غير نافع
بالنصب باضمار ان بعد او والتقدير او ان يرسل وان يرسل في تأويل مصدر منصوب
عطفا على وحيا او ارسالا ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل وقوله وهو المسمى

والتقدير الا وحيا

ميسون الكلابية زوج معاوية ابن ابي سفيان وام ابنه يزيد ولبس عباءة وتقر عيني
احب الي من لبس الشفوف والتقدير ولبس عباءة وقرة عيني ولبس بالواو العاطفة على
قولها قبله لبيت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ للبس
باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد وقوله لولا توقع معتر فارضيه
ما كنت اوثر اترابا على ترب فارضيه منصوب بان مضمرة جوازا بعد الفاء وان وار
في تاويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فارضائي اياه وتوقع ليس في
تاويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المعترض للمعروف والاتراب
جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي
ولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يعرض عن فعل المعروف وارضائه
ما اثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه وقوله وهو انس ابن
مدركة الخثعمي اني وقتلي سليكا ثم اعقله كالثور يضرب لما عافت البقر فاعقله
منصوب بان مضمرة جوازا بعد ثم وان واعقله من تاويل مصدر معطوف على
قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي اياه وقتلي ليس في تاويل الفعل وسليكا بالتصغير
اسم رجل مفعول قتلي وكالثور خبر ان والمراد بالثور ذكر البقر لان البقر تتبعه فاذا عافت
الماء فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو
على الماء فيصد البقر عنه فيضربه صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه والمناسب
للتشبيه الاول لان الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره واحترز الموضح
بقوله ليس في تاويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل
الفعل عن الاسم الواقع صلة للالف واللام فانه في تاويل الفعل كقول الطائر فيغضب

زيد الذباب بالرفع في يغضب وجوبا لا الاسم وهو طاير فيّا وبل الفعل في الظاهر اخلة
عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل اعرابها الى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب
زيد جملة معطوفة على صلة ال ويعطفها بالفاء لم يحتج لرابط والذباب خبر المبتدا وصح عطف
الفعل على الاسم هنا في ما وبل الفعل لكونه صلة الموصول اي الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فتحصل من كلامه اولا واخرا ان للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها اضمار ان بعد
نفي او طلب محضين والواو بمعنى الى او الا ويجوز اذا عطفن على اسم خالص من التأويل
بالفعل وان ثم شاركهن في الجواز دون الوجوب واطلق في النظم العاطف فقال
وان على اسم خالص فعل عطف تنصبه ان ثابتا او منحذف ولا تنصب الفعل
المضارع بان مضمرة في غير هذه المواضع العشرة وهي الخمسة المذكورة في وجوب اضمار ان
والخمسة المذكورة جوازه الا شاذا وهي في ذلك على قسمين تارة تكون في الكلام مثلها
فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالاول كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه بنصب
تسمع باضمار ان والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في ان تراه قال الموضح في شرح
الشذور وقول طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغا وان اشهد اللذات هل انت مخلدي
بنصب احضر بان مضمرة ويؤيده وان اشهد اللذات هل انت والثاني كقول عامر الهذلي وتهنهت بعدما كدت افعله بالنصب وقول اخر خذ اللص قبل ياخذك
بالنصب وقراة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بنصب يدمغه وقراة الحسن
تامروني اعبد بالنصب فحذفت ان فيهن وليس فيها ما يحسن حذفها والجميع شاذ
واليه اشار الناظم بقوله وشذ حذف ان ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى
وفيه ايماء الى انه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين

لان الاسم

رفع وطاير خبر والواو الفا
للسببية والواو للمعية

أي انه يقاس عليه واجاز الاخفش حذف ان قياسا ولكن يشترط رفع الفعل مثل تا
مروني اعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتاخرين الى
انه لا يجوز حذفها الا في الاماكن العشرة المذكورة رفعت او نصبت **فصل** وجازم الفعل نوعان جازم فعل
واحد وهو احرف اربعة احدها لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله او دعاء نحو لا
تؤاخذنا او التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من
المساوي وجزمها فعلي المتكلم المبدو بالهمزة والمبدو بالنون حال كونهما مبنيين للفاعل
نادر كقوله وهو النابغة الذبياني: لا اعرفن ربربا حورا مدامعها: مردفات على اعقاب
اكوار فلا ناهية والحرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند الى ضمير المتكلم
وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب موقع السبب اي لا تكن ربرب فاعرفه والربرب
براءين مهملتين وبائين موحدتين القطيع من البقر الوحشية فالحور بضم الحاء المهملة
جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها مرفوع
بحورا واراد بها العيون لانها موضع الدمع من اطلاق الحال وارادة المحل مردفا
حال من ربربا او صفة بما بعده والاعقاب جمع عقب وعقب كل شيء آخره والاكوار
جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته وقوله وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق: اذا ما خر
جنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها الجراضم: فلا ناهية او دعائية كما في
المغني ونعد مجزوم بها وهو مسند الى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهي نادر لان المتكلم
لا ينهى نفسه الا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبي ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم
وقد تكسر كما في القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد
المعجمة الاكول الواسع البطن يعني به معاوية ويكثر جزمها فعلي المتكلم مبنيين للمفعول

نحو لا اخرج ولا تخرج لان المتكلم وهو الفاعل المحذوف النايب عنه ضمير المتكلم والاصل
لا تخرجني احد ولا تخرجنا احد فحذف الفاعل وانيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المسند
بيا الغيبة الى المسند وبالهمزة والنون ليتمكن من الاسناد الى ضمير المتكلم على سبيل
الالتفات من الغيبة الى المتكلم وما ذكره من التفصيل بين المبني للفاعل والمبني للمفعول
طريقة لبعضهم وعبارة الشارح وتصحب فعل المخاطب والغايب كثيرا وقد تصحب فعل
المتكلم فيسوي بين المخاطب والغايب في الكثرة ولم يفصل في المتكلم بين المبني للفاعل و
المبني للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس اصل لا الطلبية لام الامر
مزيدت عليها الالف والفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام
الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائي والثاني اللام
الطلبية امرا كانت نحو لينفق ذو سعة او دعاء نحو ليقض علينا ربك او التماسا
نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعا من الادنى والالتماس من المساوي ويقل جزمها فعلي
المتكلم لا نامره لنفسه نحو قوله المسند وبالهمزة والمسند وبالنون حال كونهما مبنيين
للفاعل قليل لان المتكلم لا يامر نفسه نحو قوله صلى الله وسلم قوموا فلاصل لكم اي
لاجلكم والفا زايدة وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم فاصل ولنحمل نحن وما لنا بلام الامر فعلا
منه جزم الاول حذف اليا وعلامة جزم الثاني السكون واقل منه جزمها فعل
الفاعل المخاطب نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بالتاء المثناة فوق في قراءة فتفرحوا
لعثمان وابي وانس وزيد ونحو قوله صلى الله عليه وسلم لتاخذوا مصافكم وقول الشاعر
لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوايج المسلمينا وزعم الزجاجي انها لغة جيدة
والجمهور جعلوا جزمها لفعل المخاطب اقل من جزمها لفعل المتكلم وقالوا الاكثر الاستغناء

من هذا وهو جزم فعل المخاطب بفعل الامر نحو افرحوا ونخذ واو قم واصل لام الطلب

السكون لان الاصل عدم الحركة لكن منع منه انها قد تكون في الابتدا والابتدا بالساكن

متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فاذا دخل عليها الواو والفاء رجعت الى سكونها الا

على يا البا والثالث والرابع لم ولما اختها ويشتركان في امور في الحرفية والاختصاص

بالمضارع والنفي والجزم والقلب للمضي وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما

حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفي معناه ويقلب زمانه الى المضي وقال المبرد

لانه يقلب لفظ الماضي الى المضارع خلافا لابي يوسف ونسب الى سيبويه وينفرد

لم عن لما بمصاحبة اداة الشرط نحو وان لم تفعل فما بلغت رسالته ولا يجوز ان لما تفعل

لان الشرط يليه مثبت لم تقول ان قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول ان

قد قام زيد فعو دل بين النفي والاثبات وانما لم تقع قد بعد الشرط لانها تقتضي تحقيق

وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضي احتمال وقوعه وعدمه وقلبه الى

الاستقبال وتنفرد لم ايضا بجواز انقطاع نفي منفيها نحو هل اتى على الانسان حين

من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الان المعنى انه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله

الموضح في شرح القطر تبعا لابن مالك وقال في الحواشي لا دليل في هذا لان قبله

هل اتى على الانسان حين من الدهر فالنفي انما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين

لا مطلقا انتهى بخلاف لما فان نفي منفيها مستمر الى زمن الحال ومن ثم ابى ومن اجل

ان النفي منفي لم يجز انقطاعه جاز ان يقال في لم يكن الانسان شيئا مذكورا ثم كان ولا

لما فيه من التناقض لان امتداد النفي واستمراره الى زمن المتكلم يمنع من الا

خبار وبان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون لا فيما يستقبل

لم شيئا مذكورا وامتنع في لما لان يقال لما يكن ثم كان

صحيح ولا ينافي استمرار النفي في الحال قاله الدماميني وتنفرد لما عن لم بجواز حذف مجزومها
كقاربت المدينة ولما أي ولما أدخلها وذلك لأنها نفي لقد فعل والفعل
قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد فاما قوله وهو ابراهيم بن علي محمد الهرمي : احفظ وديعتك
التي استودعتها : يوم الاعازب إن وصلت وإن لم : أي وإن لم تصل فضرورة و
الاعازب يروى بالعين المهملة والزاي المعجمة وبالغين المعجمة وبالراء المهملة
وتنفرد لما أيضا بتوقع ثبوته أي ثبوت منفيها نحو بل لما يذوقوا عذاب أي إلى الآن ما ذا
قوه وسوف يذوقونه ولما يدخل الإيمان في قلوبكم أي إلى الآن ما دخل في قلوبكم وسوف
يدخل ولم لا تقتضي ذلك والعلة فيه أن لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف
لم فإنها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع في لما غالب لا لازم كما أن التوقع
بقد كذلك ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم ومن ثم أي من أجل أن
لا يغلب عليها التوقع امتنع أن يقال لما يجتمع الضدان لاستحالة اجتماعهما وتوقع
المستحيل محال وقد يعارض أن المصدرية ولم فيجزم بأن وينصب بلم وقد تهمل لم
حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل نحو لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم
لا فأبدلت الألف ميما كما في لن أصلها لا فأبدلت الألف نونا والصحيح في لما قول الجمهور
أنها مركبة من لم وما وقيل بسيطة والنوع الثاني جازم لفعلين وهو إحدى عشر
كلمة وهي بالنظر إلى الخلاف في حقيقتها وعدمه أربعة أنواع حرف باتفاق وهو إن
بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم الباب وحرف على الأصح وهو إذما فقال سيبويه إنها
حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم وقال المبرد وابن
السراج والفارسي إنها ظرف زمان وإن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل

دخول ما كان اسما والاصل عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق بدليل انها
كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على انها نزع منها ذلك المعنى
البتة واعترض بانه لا يلزم من تغير زمانها التغيير ذاتها كالمضارع فانه موضوع
لاحد الزمانين الحال والاستقبال واذا دخل عليه لم انقلب زمانه الى المضي مع
بقاء ذاته على اصلها واسم باتفاق وهو من بفتح الميم وما ومتى واي واين وايان
واني وحيثما واسم على الاصح وهو مهما فقال الجمهور انها اسم بدليل عود الضمير اليها في
قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين انها حرف وهذه
الانواع الاربعة ستة اقسام احدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو ان
واذ ما نحو ان تعودوا نعد واذ ما تقم اقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن
معنى الشرط وهو من نحو من يعمل سوءا يجز به الثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم
ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية
والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى الشرط وهو متى و
ايان نحو متى اضع العمامة تعرفوني ونحو ايان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع
للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو اين واني وحيثما نحو اينما تكونوا يدرككم
الموت ونحو اني تأتها الشجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو
متردد بين الانواع الاسم الاربعة وهو اي فانها بحسب ما تضاف اليه فهي في
ايهم يقم اقم معه من باب من وفي اي الدواب تركب اركب من باب ما وفي
اي يوم تصم اصم من باب متى وفي اي مكان تجلس اجلس من باب اين وهذه
الكلمات كل منهن يقتضي فعلين يسمى اولهما شرطا لتعليق الحكم عليه ويسمى ثانيهما

جوابا لانه مترتب على الشرط كما يترتب الجواب على السؤال وجزاء لان مضمونه جزاء لمضمون
الشرط والى ذلك اشار الناظم بقوله فعلين يقتضين شرطا قدما يتلو الجزاء وجوابا
وسما وفهم من قوله وجازم لفعلين ان اداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور
من البصريين واختاره ابن عصفور والابدي واعترض بان الجازم ضعيف فلا يعمل في شيئين
وبانه ليس لنا ما يتعدد عمله الا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بان الجازم
لما كان يتعلق حكم على اخر عمل فيهما بخلاف الجار وبان تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف
كمفعولي ظن ومفاعيل اعلم وقيل الشرط مجزوم بالاداة والجواب مجزوم بالشرط كما ان
المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب الى الاخفش واختاره في التسهيل
وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر انهما ترافعا ونقله ابن
جني عن الاخفش وقيل الاداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ
كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بان العامل المركب لا يحذف
وبان العامل المركب لا يفصل بين جزئيه وقد جاء الفصل نحو وان احد من المشركين
استجارك واجيب بان فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار
قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بانه قد يكون بينهما معمولات فاصلة فلا جوار
ولا يشترط في الشرط والجزاء ان يكونا من نوع واحد بل تارة يكونان مضارعين
نحو وان تعودوا نعد وتارة يكونان ماضيين نحو وان عدتم عدنا وتارة يكونان مختلفين
ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الاخرة نزد له في حرثه وفي الخاطريات لابن
جني قال ابو بكر انما حسن لان الاعتماد في المعنى على آخر الكلام وهو مضارع فكانه قال
من يرد نرد وليس مثل قولك ان اتيتني اتك قال الموضح فمنعت ما ورد به التنزيل

كالجار

أحد جزئيه و [illegible] يبقى الاخر وفعل الشرط قد يحذف

ذلك فاذا فعل الشرط فيه كلمة كان وتارة تكون بالعكس مضارعا فماضيا وهو قليل حتى خصه الجمهور بالشعر وذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار ونحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له رواه البخاري ومنه ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت اعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا لان تابع الجواب جواب ورد الناظم في شرح التسهيل بهذين الحديث والآية ونحوهما على الاكثرين اذ خصوا هذا النوع بالضرورة وقالوا لانا اذا اعملنا الاداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللاكثرين ان يجيبوا عن الحديث بانه يجوز روايته بالمعنى فليس لفظه في الدليل وعن الآية بانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين او مضارعين تلفيهما او متخالفين تسع صور لان الشرط له ثلاثة احوال فانه يكون ماضي اللفظ او مضارعا عاريا من لم او مصحوبا بها والجزاء كذلك واذا ضربت ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة منها ثمانية تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي ان يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية ويرفع الجواب المسبوق بماض او مضارع منفي بلم قويا كقوله وهو زهير يمدح هرم ابن سنان

وان اتاه خليل يوم مسئلة يقول لا غائب مالي ولا حرم . برفع يقول والى ذلك اشار الناظم بقوله وبعد ماض رفعك الجزا حسن والذي حسن ذلك لان الاداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سال يقال ساله سؤالا ومسئلة ويروي مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم نقيض

جواب

الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ محذوف خبره أي لا مانع
مانع لي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات ونحو إن لم تقم أقوم برفع أقوم لأن المجزوم لم لا عمل
للأداة فيه فهو كالماضي ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف وإليه أشار الناظم بقوله ورفعه
بعد مضارع وهن كقوله وهو أبو ذؤيب الهذلي فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها
لا يضيرها برفع يضيرها وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ أينما تكونوا يدرككم الموت
ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط وكان القياس عملها في الجواب وتخرجه
عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أو إضمار الفاء والأول عنده أولى لأن المتقدم على الشرط
ما يطلب المرفوع المذكور كقوله إنك إن يصرع أخوك تصرع والمبرد يقطع بتقدير الفاء
فيهما لأن ما جعل محلا يمكن أن يكون لا يؤتى به غيره وهما أن التخريجان ضعيفان لأن
التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل
وخلاف فرض المسألة لأن الغرض أنه الجواب وإضمار الفاء غير القول مختص بالضرورة
فصل يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز
إن قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته فالمعنى إن ثبت أني كنت
قلته والثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز إن قم ولا إن لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا
فلا يجوز إن عسى ولا إن ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز إن سوف
يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز إن قد قام ولا إن قد يقم والسادس أن لا
يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز إن لما يقم ولا إن لن يقوم إذا مهد ذلك فنقول
كل جواب يصح جعله شرطا بأن كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو
مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها وبقي الماضي على

حالا وبرفع المضارع نحو ومن جاء بالسيئة فكبت ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف
قال الشارح وقال غيره اذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا
يخاف وكل جواب يمتنع جعله شرطا لخلوه عما شرط فان الفا تجب فيه لترتبطه بشرطه
لان الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفا بذلك لما فيها
من معنى السببية ولمناسبتها للجزا معنى وذلك من حيث ان معناها التعقيب بلا
فصل كما ان الجزا يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا الجملة الاسمية نحو
وان يمسسك الله بخير فهو على كل شيء قدير فهو مبتدا وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق
بقدير فان قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها
ان عملها في الظرف ويسد عليه بما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم والجملة
الطلبية نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني وقس عليه بقية انواع الطلب من النهي
والدعا ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا
نطيل بامثلتها فالذي يقال بالمثال الواحد ما لا يقال العبي بالف شاهد وقد تكون
الجملة الواحدة اسمية طلبية في ان واحد وقد اجتمعا في قوله تعالى وان يخذلكم
فمن ذا الذي ينصركم من بعده فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لان صدرها اسم
وهو من وطلبية لان من فيها الاستفهامية وهي مبتدا وذا اسم اشارة خبر
ها والذي نعت له او بيان ويحتمل ان يكون ذا ملغاة والجز الموصول والجملة جواب
الشرط والتي فعلها ماضي المعنى نحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله
الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على اضمار قد اي فقد صدقت والتي
فعلها جامد نحو ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني خيرا من جنتك

او مقرونة بقد نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل او بتنفيس نحو وان تعاسرتم
فسترضع له اخرى وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله او بلن نحو وما تفعلوا من
خير فلن يكفروه او بما نحو وان توليتم فما سألتكم من اجر فالنحو ان تقم فانا اقوم والى
ان الفا تدخل لامتناع الجملة من ان تقع شرطا اما لذاتها او لما قرنت بها من نفي او
اثبات فالاول ثلثة انواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد
والثاني ثلثة انواع ايضا ما ولن وان النافيات والثالث ثلاثة انواع ايضا قد لفظا
او تقديرا والسين وسوف وقد تحذف الفا في الندرة كقوله صلى الله عليه وسلم لابي بن
كعب لما سأله عن اللقطة فان جا صاحبها والا استمتع بها اخرجه البخاري او في الضرورة
كقوله وهو عبد الرحمن ابن حسان رضي الله عنهما من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر
بالشر عند الله مثلان اراد فالله يشكرها وعن المبرد انه منع ذلك مطلقا وزعم ان الرواية
من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم ونحو قوله ومن لم يزل ينقاد للغي
والصبى سيلفى على طول السلامة نادما اراد فسيلفى بالفا اي سيوجد من الفى بمعنى
وجد والى الربط بالفا اشار الناظم بقوله واقرن بفا حتما جوابا لو جعل شرطا لان او غيرها
لم ينجعل ويجوز ان تغني اذا الفجائية عن الفا في الربط لانها اشبهت الفا في كونها لا يبتدا
بها ولا تقع الا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها ان كانت الاداة الجازمة
ان لانها ام باب الجوازم الشرطية وكانت الاداة غير الجازمة اذا الشرطية لانها
تشبه ان في كونها ام باب الشروط غير الجوازم والجواب فيهما جملة اسمية موجبة
غير طلبية وغير مقرونة بان التوكيدية نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فالجملة
هم يقنطون جواب ان والرابط اذا الفجائية ونحو اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون

جوكا فانتم تخرجون جواب اذا الشرط مرتبطة باذا الفجائية وقد جمع بين الفاء واذا الفجائية تاكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا قال الزمخشري اذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا هي شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى والى خلف اذا الفجائية للفاء اشار الناظم بقوله وتخلف الفاء اذا المفاجاة

فصل واذا انقضت الجملتان جملة الشرط وجملة الجواب ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء او بالواو فلك جزمه بالعطف على لفظ الجواب ان كان مضارعا مجزوما وعلى محله ان كان ماضيا او جملة ورفعه على الاستئناف ونصبه بان مضمرة وجوبا لان مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فاشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام وهو قليل قرا عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع على الاستئناف وباقيهم بالجزم عطفا على لفظ يحاسبكم وقرا ابن عباس وابو حيوة والاعرج فيغفر ويعذب بالنصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء وقري بهن اي بالرفع والنصب والجزم ايضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فالرفع على الاستئناف وبه قرا ابو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرا الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بان مضمرة وجوبا بعد الواو ولم اقف على من قرا به والى ذلك اشار الناظم بقوله والفعل من بعد الجزا ان يقترن بالفاء والواو بتثليث قمن واذا توسط المضارع المقرون بالفاء او بالواو بين الجملتين جملة الشرط وجملة الجواب فالوجه الجزم بالعطف على الشرط المجزوم لفظا او محلا وجوز النصب بان مضمرة وجوبا بعد الفاء او الواو واليه اشار الناظم بقوله وجزم او نصب لفعل اثر فاء او واو ان

بالجملتين اكتفاء. وامتنع الرفع اذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت

الخليل عن قولك ان تأتني فتحدثني او وتحدثني احدثك بالنصب فقال هذا يجوز

والجزم الوجه وجاز النصب مع جوابه كقوله. ومن يقترب منا ويخضع نؤوه. ولا

يخش ظلما ما اقام ولا هضما. الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن الا به والهضم بالضاد

المعجمة من قولهم هضمه اخاه اذا لم ينصفه ويوفه حقه وقابل الظلم بالهضم مع انه قريب

منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسئلة التوسط اسهل

منه في مسئلة التاخر لان العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب وكان

قريبا من الاستفهام والامر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين انهم اجروا

ثم مجرى الفاء والواو فيقولون ان تاتني ثم تحدثني اكرمك بنصب تحدثني واحتج لهم

بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره

على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن

سليمان وابراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءة لم يثبت البصريون بها حكما

لندورها فصل يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان وكان مقرونا بلا

النافية كقوله وهو الاحوص يخاطب مطرا وكان مطر دميم الخلقة وتحته امراة جميلة

فطلقها فلست لها بكفو. والا يعل مفرقك الحسام. فحذف الشرط لدلالة قوله فطلقها

عليه والذي جوابه اي والا تطلقها يعل وقد يتخلف واحد من ان والاقتران بلا وقد

يتخلفان معا فالاول ما حكاه ابن الانباري في الانصاف عن العرب من يسلم عليك

فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به اي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي هذا نص في

الجواز والثاني نحو وان امراة خافت فحذف الشرط مع انتفاء اقترانه بلا ولان

كقوله يبني لو تخذوا قسرا الطغنة عامر ولم ينج الا في الصفاد يزيدا اي يبني تثقفوا لو تخذوا
فحذف الشرط مع انتفاء الامرين والقسر القهر والطغنة بكسر الطا المسألة الهمة و
الفدحا وبكسر المهملة ما يوثق به الاسير من قيد ونحوه ويجوز حذف ما علم من جواب شرط
نفي نحو وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض
الآية وتمامها او سلما في السماء فتاتيهم باية فان استطعت شرط حذف جوابه
لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الاول و
المعنى ان استطعت منفذا تحت الارض تنفذ فيه فتطلع لهم باية او سلما تصعد
الى السماء فتنزل منها باية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا والفاء الادا
كقول النمر بن تولب فان المنية من يخشها فسوف تصادفه اينما اي اينما ذهب
تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله صلى الله عليه وسلم فان جاء صاحبها
والا استمتع بها فحذف من الاول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فان جاء
صاحبها فردها اليه وان لم يجئ فاستمتع بها ويجب حذف الجواب ان كان الدال
عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى ولا يصح جعله جوابا صناعة اما لكونه جملة اسمية
مجردة من الفاء نحو انت ظالم ان فعلت اي فانت ظالم واما لكونه جملة منفية بلم تقرن
بالفاء نحو قوله فلم ارقه ان ينج منها واما لكونه مضارعا مرفوعا لزوما نحو اقوم ان قمت و
الجواب في ذلك كل محذوف وجوبا لدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم الجواب عند
جمهور البصريين لان اداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولالتزام
العرب حينئذ كون الفعل التالي للاداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يجب حذف الجواب
ولان المتقدم لا يصلح كونه جوابا اما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء واما الفعلية

المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلان الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء واما رفع
المضارع فانه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وابو زيد الى انه لا حذف والمتقدم
هو الجواب واجابوا عن الاول بان الفاء انما لم تدخل لانها لا تناسب الصدر ولانها خلف عن
العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بان الفاء قد تدخل على المنفي بلم اجاز الزمخشري في
فلم تقتلوهم وعن الثالث بان رفع المضارع لضعف الحرف ان يعمل فيه مؤخرا وجميع ذلك
ضعيف والذي يدل على ان المتقدم ليس جوابا ان المتكلم اخرجه جازما ثم بدا له التعليق
فهي كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بنى كلامه من اول الامر على الشرط فان الجواب
المعنوي متاخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى والى حذف الجواب ولقاء الشرط
وعكسه اشار الناظم بقوله والشرط يغني عن جواب قد علم والعكس قد ياتي ان المعنى فهم
او كالدال على معنى جواب الشرط ما تاخر من جواب قسم سابق عليه اي على الشرط نحو
لئن اجتمعت الانس والجن الاية وتمامها على ان ياتوا بمثل هذا القران لا ياتون
بمثله فجملة لا ياتون جواب قسم سابق على الشرط وهو الذي يدل على تقدمه اللام في لئن
لانها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما
يجب ايضا جواب قسم تاخر عنه نحو ان تقم والله اقم فيحذف جواب القسم استغناء الشرط عن جواب
عنه بجواب الشرط وهو اقم والحاصل انه متى اجتمع شرط وقسم استغني بجواب
المتقدم منهما عن جواب المتاخر لشدة الاعتناء بالمتقدم والى ذلك الاشارة بقول الناظم
واحذف لدى اجتماع شرط وقسم جواب ما اخرت فهو ملتزم هذا اذا لم يتقدم عليهما ذو خبر
واذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تاخره ولم يجب خلافا لابن مالك في
التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال وان تواليا وقبل ذو خبر فالشرط

رجح مطلقا بلا حذر نحو زيد والله إن يقم أقم وأجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد
والله لئن يقم لأقومن والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور
وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وإنما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر
لأن سقوط الشرط مخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد
والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ واسم كان ونحوه ولا يجوز جعل الجواب للشرط
مع تأخره عن القسم إن لم يتقدمهما ذو خبر فلا يجوز والله إن قام زيد أقم خلافا
لابن مالك في قوله النظم وربما رجح بعد قسم شرط بلا ذي خبر مقدم وخلافا للفراء في إجا
زته ذلك وأما ما استدلا به وهو قوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار
القيظ للشمس باديا وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعر من الخاتم صغرى شماليا
فهو عند البصريين ضرورة أو اللام من لئن زائدة لا موطئة للقسم وهذا لأن
البيتان قالتهما امرأة عقيلية وحيث حذف الجواب جوازا أو وجوبا اشترط في غير
الضرورة مضي الشرط لفظا أو معنى كما مثلنا فلا يجوز أنت ظالم إن تفعل والله إن
لم لأقومن لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين
قياسا واحترز بقوله في غير الضرورة مما جاء في الشعر كقوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم
ليعلم ربي أن بيتي واسع فحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بلم وإذا
دخل شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فإن كان بعطف فأطلق ابن
مالك أن الجواب لأولهما لسبقه وفصل غيره فقال إن كان العطف بالواو فالجواب
لهما لأن الواو للجمع نحو إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك وإن كان العطف بأو
فالجواب لأحدهما لأن أو لأحد الشيئين نحو إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو

فاكرمها وان كان العطف بالفا فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للاول وان كان
بغير عطف فالجواب لاولهما والشرط الثاني مقيد للاول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله
. ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم فتجدوا جواب ان تستغيثوا وان
تذعروا بالبنا للمفعول مقيد للاول على معنى ان تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا واذا دخل
الاستفهام على الشرط فعن يونس ان الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط فيانا على
مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو ان قام زيد لاقوم فصل في اوجه لو لو ثلاثة اوجه
وضعفها فتكون ستة احدها ان تكون مصدرية مرادفة لان المصدرية في
السبك الا انها لا تنصب واكثر وقوعها في الماضي او المضارع بعد ود نحو ودوا لو تدهن
اي الادهان او بعد يود نحو يود احدهم لو يعمر اي التعمير ومن القليل قول قتيلة
قتيلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحارث الاسدية تخاطب النبي
صلى الله عليه وسلم حين قتل اباها النضر صبرا بالصفرا بعد ان انصرف من غزوة
بدر. ما كان ضرك لو مننت وربما. من الفتى وهو المغيظ المحنق. اي ما كان ضرك
منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها انه كان يقرأ اخبار العجم على العرب
ويقول محمد ياتيكم باخبار عاد وثمود وانا اتيكم بخبر الاكاسرة والقياصرة يريد بذلك اذى النبي
صلى الله عليه وسلم فلما سمع النبي صلى الله عليه وسلم هذا البيت وهو من جملة
ابيات انشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال لا يقتل
قرشي بعد هذا صبرا والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظا
المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته اوله والمحنق بضم الميم
فتح النون اسم مفعول من احنقه بالحاء المهملة اذا غاظه فهو توكيد للمغيظ وهو

لا جواب لها وممن ذهب الى مصدريتها الفراء وابو علي وابو البقاء والتبريزي وابن
مالك وذهب الاكثرون الى المنع ويدعون ان لو في نحو يود احدهم لو يعمر شرطية وان
مفعول يود وجواب لو محذوف قالوا والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره
ذلك قال المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم
ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه
قيد
ان تدهن فيشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه
امدا بعيدا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت
ان بينها انتهى ولو المصدرية اذا وليها الفعل الماضي بقي على مضيه او الفعل
المضارع يخلص للاستقبال كما ان ان المصدرية كذلك والوجه الثاني من اوجه
لو ان يكون للتعليق الجواب على الشرط في المستقبل فترادف ان الشرطية الا انها
اي التعليق
لا تجزم على الافصح كقوله وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى ولو تلتقي اصداؤنا بعد
موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة
لصوت صدى ليلى يهش ويطرب فلو تلتقي شرط وظل جوابه والاصداء جمع
صدى بالقصر وهو الذي يجيبك بمثل صوتك في الجبال وغيرها والصدى ذكر
البوم والرمس القبر او ترابه والاول عن القاموس والثاني عن الصحاح والسبسب
بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح
من هششت بكسر الشين قال في الصحاح هششت لفلان بالكسر اهش هشاشة
اذا ارتحت له انتهى والطرب خفة لسرور ولصوت بكسر اللام متعلق بيهش و
يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب

انتهى والطرب خفة لسرور او حزن والصوت بكسر اللام متعلق بيهتف واذا كانت لو للتعليق في
المستقبل فوليها فعل ماض لفظا اول بالفعل المستقبل معنى كما ان ان كذلك نحو وليخش
الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي شارفوا ان يتركوا وانما اول الترك
بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات
قاله في المغني وانكر ابن الحاجب في نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجيء لو للتعليق في
المستقبل قال ابن الحاجب وهذا لا يقولوا لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع ان
وقال ابن الناظم وعندي ان لو لا تكون لغير الشرط في الماضي وما تمسكوا به من قوله تعالى
وليخش الذين لو تركوا من خلفهم لا حجة فيه لصحة حمله على المضي انتهى ورد عليه الموضح
في المغني بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه او تلاها المضارع تخلص للاستقبال كقوله
لا يلفك الراجوك الا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما كما ان ان الشرطية كذلك و
الوجه الثالث ان يكون للتعليق اي لتعليق الجواب على الشرط في الزمن الماضي وهذا
القسم هو اغلب اقسام لو واليه اشار الناظم بقوله * لو حرف شرط في مضي ويقل ايلا
وه مستقبلا لكن قبل * ثم هي بمعنى الماضي مفيدة لثلاثة امور احدها الشرطية اعني
عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن
الماضي وبهذا الوجه وما يذكر بعده فارقت ان فان ان لعقد السببية والمسببية في
المستقبل ولهذا قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق
على الزمن الماضي الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم تجئ
قلت لو جئتني امس اكرمتك وفي الاسبق في الازمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازي
والحق قول الزجاج ان المقدم هو المستقبل فاذا وجد صار حاضرا فاذا انقضى صار ماضيا انتهى

الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة
اقوال احدها انها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين وزعم انها لا تدل على امتناع الشرط
ولا على امتناع الجواب والثاني انها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا وهو
ما في المغني والثالث انها تقتضي امتناع شرطها دائما مثبتا كان او منفيا خلافا
للشلوبين ولا تقتضي امتناع جوابها خلافا للمعربين ثم ان لم يكن لجوابها سبب غير ذلك
الشرط لزم امتناعه ايضا للازمته له شرعا وعقلا او عادة فالاول نحو قوله تعالى
في بلعم بن باعورا ولو شئنا لرفعناه بها فلو ههنا دالة على ان مشيئة الله تعالى لرفع هذا
المنسلخ منتفية ويلزم من نفيها ان يكون رفع المنسلخ منتفيا اذ لا سبب للرفع الا المشية
وقد انتفت فيكون منتفيا لان انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما ان ثبوت
السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعي والثاني كقولك
لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد
انتفى بدخول لو عليه فينتفي وجود النهار لان وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد
انتفى فيكون منتفيا لان انتفاء السبب المساوي يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من
التلازم العقلي والثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي السموات
والارض ففسادهما وخروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه
على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع في الشيء وعدم الاتفاق عليه فينتفي الفساد
بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا الى الاصل فيها وان كان القصد من الآية العكس لانها
انما سيقت لاثبات الوحدانية ونفي التعدد فوجب ان يقال ان معناها انتفاء التعدد لا
لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادي والا بان كان للجواب سبب غير شرطها لم

يلزم من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالاولى نحو لو كانت
الشمس طالعة كان الضوء موجودا فانه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود
الضوء لاحتمال ان يكون بالسراج مثلا فاثبات الضوء مع طلوع الشمس اولى ومنه
الاثر المروي عن عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فانه لا يلزم
من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لان انتفاء العصيان له
سببان احدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثاني الاجلال والاعظام وهو
وظيفة الخواص والمراد ان صهيبا رضي الله عنه من قسم الخواص وانه لو قدر خلوه
عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له والحاصل تدل لو على انتفاء
الجواب ههنا لان دلالتها على ذلك انما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الاثر دل
مفهوم الموافقة على عدم المعصية لانه اذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند
الخوف اولى واذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الاثر
بهذا اللفظ الى النبي صلى الله عليه وسلم فقد وهم وانما المراد ما رواه ابو نعيم في الحلية ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال في سالم مولى ابي حذيفة انه شديد الحب لله تعالى لو كان
لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله صلى الله عليه وسلم في درة بنت ام
سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة رواه البخاري
فان حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة
اخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالادون كقولك فيمن عرض
عليك نكاحها لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت من النسب فان حلها منتف من
وجهين اخوة الرضاع والنسب الا ان حرمة الرضاع ادون من حرمة النسب و

اذا كانت لو للتعليق في الماضي ووليها مضارع اوّل بالماضي والى ذلك اشار
الناظم بقوله: وان مضارع تلاها صرفا الى المضي نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي
لو اطاعكم لعنتم وتختص لو مطلقا شرطية كانت او مصدرية بالفعل على الاصح والناظم
اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان وتجوز ايلاؤها قليلا اسم مرفوع
معمول لفعل محذوف وجوبا يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة
او اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالاول كقول عمر لابي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك
قالها يا ابا عبيدة، وكقوله وهو الغطمش الضبي: اخلاي لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن
ما على الدهر معتب. فغير فاعل لفعل محذوف يفسره اصابكم والتقدير لو اصابكم غير الحمام
وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى
العتاب، وقولهم في المثل لو ذات سوار لطمتني اخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية
وهو ماسور في بعض احياء العرب وسبب اللطمة ان صاحبة المنزل امرته ان
يفصد ناقة لها لتأكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية
فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل لفعل محذوف على شريطة التفسير و
التقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لان الاماء عند العرب لا تلبس السوار
وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رأيته اكرمته والثالث
نحو التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان خاتما والرابع كقوله لو بغير الماء حلقي شرق
كنت كالغصان بالماء اعتصاري فحلقي اسم هو في الظاهر مبتدأ وشرق خبره وهو
مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل فعل محذوف
وشرق خبر مبتدأ محذوف والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ

اخرا وخرجه غيره على اضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان ويجوز ان
يلي لو كثيرا ان المشددة الموصولة وصلتها نحو ولو انهم صبروا وموضعهما عند الجميع رفع ثم
اختلف في رفعه فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له لاشتمال صلتها على
المسند والمسند اليه وقيل له خبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ اي ولو ثابت صبرهم
على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو صبرهم ثابت
وقال الكوفيون والمبرد والزجاجي والزمخشري فاعل لثبت مقدرا اي ولو ثبت صبرهم والدال
عليه ان فانها تعطي معنى الثبوت كما قال النحاة الجميع في ان الواقعة بعد ما الموصولة
كون ان وصلتها في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا في لا اكلمه ما ان في السماء
نجما اي ما ثبت ان في السماء نجما ورجح هذا بان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل و
بحجة ان الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من ادوات الشرط الا مفسرا بفعل بعده
الا كان والمقرون بلا بعد ان قاله الموضح في شرح بانت سعاد واليها اشار الناظم
بقوله لكن لو ان بها قد تقترن اذ اختصت ان من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع با
لوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن وجواب لو اما ماض معنى نحو لو لم يخف الله
لم يعصه او ماض وضعا وهو اي الماضي وضعا اما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء
لجعلناه حطاما اكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه اجاجا قال عبد اللطيف في باب اللامات
هذه اللام تسمى لام التسويف لانها تدل على تأخر وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه
كما ان اسقاطها تدل على التعجيل اي ان الجواب يقع عقب الشرط بلا مهلة ولهذا ادخلت
في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه اجاجا اي لوقته في المزن
من غير تأخر والفائدة في تأخير جعله حطاما وتقديم جعله اجاجا لتشديد العقوبة اي اذا

استوى الزرع على سوقه وقويت به الاطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى
حتى اذا اخذت الارض زخرفها الآية انتهى واما مثبت ما عطف على مثبت فالامر بالعكس
فالاكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالاول نحو ولو شاء ربك ما فعلوه
الثاني نحو قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي فادخل اللام
على ما النافية ولا تدخل اللام على ما في غيرها وتقدم في باب ان توجيه ذلك قيل
وقد يجاب لو بجملة اسمية مقرونة باللام نحو ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
خير صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال ان اللام في لمثوبة جواب لو وان
بين الماضي والاسم لتناسبهما من هذه الجهة قال الزمخشري وانما جعل جوابها جملة
اسمية دالة على استمرار مضمون الجزاء وقيل الجملة مستانفة صرح به ابو حيان في
البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو احد احتمالي الز
مخشري ان الجواب لقسم مقدر صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال
واذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والاولى
ان يكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام
جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف انتهى وان لو في هذين
الوجهين الاخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم للتمني فلا جواب لها على الاصح
الا في الوجه الرابع من اوجه لو ان يكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب واختلف
فيها فقال ابن الصائغ وابن هشام هي قسم براسها فلا تحتاج الى جواب وقال بعضهم
هي لو الشرطية اشربت معنى ليت الوجه الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا
فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا

فنصب خبرا ذكره في التسهيل الوجه السادس ان تكون للتقليل نحو اقصد قوما ولو
لطلف حرف ذكره ابن هشام اللخمي وغيره **فصل** في اما بفتح الهمزة وتشديد الميم وهي حرف
شرط اي متضمن معنى الشرط وحرف توكيد دائما وحرف تفصيل غالبا يدل على المعنى
الاول وهو الشرط مجيء الفا بعدها غالبا نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما
الذين كفروا فيقولون ولو كانت الفا للعطف لم تدخل على الجزا اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه
ولو كانت زايدة لصح الاستغنا عنها واما لم يصح الاستغنا عنها ولا عطفها الخبر على
مبتداه تعين انها فا الجزا وان اما للشرط ويدل على المعنى الثالث وهو التفصيل
استقرا مواقعها وعطف مثلها عليها نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر فاما
الذين اسودت وجوههم واما الذين ابيضت وجوههم فاما من اعطى واتقى واما من
اعطى واتقى واما من بخل واستغنى الايات الثلاث وقد يترك تكرارها استغنا
بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فالاول نحو يا ايها الناس قد جاءكم برهان
من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة
منه وفضل وتقديره في المعنى فاما الذين كفروا فلهم كذا والثاني منه هو الذين انزل
عليك الكتاب منه ايات محكمات هن ام الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في
قلوبهم زيغ الاية وتقديره في المعنى قوله تعالى والراسخون في العلم يقولون الاية فالوقف
دونه وهو وقف تام فيقف القاري بهذه الاية على قوله تعالى الا الله ويبتدي بما بعده
والمعنى واما الراسخون في العلم فيقولون امنا به وذلك مبني به وذلك مبني على ان
المراد بالمتشابه من القران ما استاثر الله تعالى بعلمه اي اختص به فلا يشاركه فيه
غيره ولا طريق لمخلوق الى معرفته الا بتوفيق منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدر

كذا

الموضح في هذه الآية هو احد ادلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه
انهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تاويله الا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون
كلاما مستانفا اذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله
الا الله فاذا ابتدئ بقوله يقولون امنا به كان المراد قايلين امنا فيكون حالا وهو باطل
لانه لا يخلو اما ان يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى
والراسخين في العلم قالوا امنا به كل من عند ربنا وذلك في حق الله تعالى محال او يكون
حالا عن الراسخين في العلم فقط فحينئذ تخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه
وهو الضاغير جايز لانه مناف للقاعدة المقررة في العربية ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فثبت ان الوقف على قوله تعالى الا الله واجب واذا كان الوقف
واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل واجيب عنه بانه يجوز تخصيص المعطوف
عليه بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة فان نافلة
حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لان النافلة ولد الولد وانما هو يعقوب دون
اسحق قاله العبري ومن تخلف التفصيل قولك اما زيد فمنطلق هذا المنقول وبحث
فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا اذا وقع تردد في
شخصين نسبا او احدهما الى ذلك فهو على هذا التفصيل اي واما غيره فهو ليس كذلك
انتهى واما المعنى الثاني وهو التوكيد فذكره الزمخشري فقال اما حرف يعطي الكلام
فضل تاكيد اي زيادة توكيد تقول زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة
ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب انتهى وزعم ان
ذلك التوكيد مستخرج من كلام سيبويه حيث فسر اما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري

وهذا التفسير مدل لفايدتين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط انتهى وقال الطيبي يا معناه وتحريره مهما قدر من الموانع والحوادث فانه لا يمنع زيدا من الذهاب فانه بصدد الذهاب
لا محالة انتهى وهي نائبة عن اداة شرط وجملته وهو ضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما
لتضمنها معنى الشرط وليست اما بمعنى مهما وشرطها لانها حرف والحرف لا يصلح ان يكون
بمعنى اسم وفعل قاله المرادي ولهذا المذكور من النيابة تؤول مهما يكن من شيء كما بين
تفسير سيبويه السابق قاله الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان
تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع صدر جوابها فجوابها ثابت للمسند اليه فما ظنك
انتفت الموانع وانما ثم سيبويه العبارة لانه لا يمكنه ذكر حديث خاص لانه لم يفسرها باعتبار
كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص انها تفيد ثلاثة امور احدها
التوكيد اذ معنى قولك اما زيد فمنطلق انه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني
معنى الشرط لانها قدر مانع من الطلاقة فالطلاقة فالطلاقة واقع ومن ثما اذ المراد
كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يشعر به مهما ولهذا لا يكاد
يعثر عليها الا مردفة باخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلوا من هذا بدليل قولهم اما
فانا شراب واما حقا فانك ذاهب حكاهما سيبويه انتهى وكون اما مقدرة بمهما هو قول
الجمهور وقال بعضهم اذا قلت فاما زيد فمنطلق فالاصل ان اردت معرفة حال زيد فزيد
منطلق حذفت اداة الشرط وفعل الشرط وانيبت اما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لها
من جملة ولا بد لها من فاء تاليه لتاليها نحو اما زيد فمنطلق والاصل ان يقال اما فزيد
فيجعل الفا في صدر الجواب كما يأتي من غير اما من ادوات الشرط ولكن خولف هذا الاصل
اما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين اما والفا بجزء

من الجواب فهو واحد من ستة احدها المبتدا كما مثلنا والثاني الخبر نحو اما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فاما ان كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب لفظا او محلا نحو واما السائل فلا تنهر واما بنعمة الله بمحذوف يفسره ما بعد الفا نحو اما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو اما اليوم فاضرب زيدا والى ذلك اشار الناظم بقوله: اما كمهما يك من شيء وفا: لتلو تلوها وجوبا الفا: الا ان دخلت الفا على قول قد طرح اي حذف استغناء عنه اي عن القول فيجب حذفها معه للاستغناء عنهما بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم فكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب اما اي فيقال لهم اكفرتم ولا تحذف الفا في غير ذلك الا في الضرورة كقوله: فاما القتال لا قتال لديكم: ولكن سيرا في عراض المواكب: والاصل فلا قتال فحذف الفا ضرورة قال ابو الفرج هذا البيت مما يهجى به قديما بنو اسد بن ابي العيص ابنا امية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرضة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الابل او في ندور قوله صلى الله عليه وسلم اما بعد ما بال قوم يشترطون شروطا ليست في كتاب الله تعالى الحديث اخرجه البخاري والاصل فما بال وما استفهامية مبتدا وبال بمعنى شان اخبرها والى حذف الفا اشار الناظم بقوله وحذف ذي الفا قل في نثر اذا لم يك قول معها قد نبذا

فصل في ذكر وجهي لو ولوما على ما في النظم للولا ولوما وجهان احدهما ان يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية والى ذلك اشار الناظم بقوله: لولا ولوما يلزمان الابتدا: اذا امتناعا بوجود عقدا: نحو لولا انتم لكنا مؤمنين

بالقول

وقوله لوما الاصاخة للوشاة لكان لي من بعد سخطك في رضاك رجاء وهذا رد على المالقي
حيث زعم ان لوما لا تاتي الا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدا هو الصحيح وهو قول سيبويه
وقيل مرفوع بلولا اصالة وهو قول الفرا وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفرا عن بعضهم و
قيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائي وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب في الخبر ان
يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم الى انه يجوز ان يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول
فيجب حذفه ويجوز ان يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره ان لم يعلم دليله
الا جاز حذفه وذكره والظاهر في هذه الآية يحتمل ان يكون كونا مطلقا والتقدير لولا انتم موجودون
ويحتمل ان يكون مقيدا والتقدير لولا انتم صددتمونا عن الهدى بعد اذ جاءنا بدليل
نحن صددناكم عن الهدى بعد اذ جاءكم ولم اقف على الخلاف في المرفوع بعد لوما ولم
يعد بحثه والوجه الثاني الذي لا على التحضيض يهملهما ويختصان واليه اشار الناظم
بقوله وبهما التحضيض مز فيختصان بالجمل الفعلية لان التحضيض طلب بحث وازعاج
ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد يتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها
للثبوت وعدم الحدوث نحو لولا انزل علينا الملائكة ونحو لوما تاتينا بالملائكة ويشا
ركهما في افادة التحضيض والاختصاص بالافعال هلا والا والا بفتح اولها وتشديد
اللام في الاولين وتخفيفها في الثالث نحو هلا ضربت زيدا والا اهنته والا شتمته فيما ذكر
والى ذلك اشار الناظم بقوله وهلا الا الا واولينها الفعلا واما قوله ونبئت ليلى ار
سلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فتقديره فهلا كان هو اي الشان و
قد يلي حرف التحضيض اسم تعلق بفعل على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك
الفعل اما مضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لجابر حين اخبره انه تزوج بثيب فهلا بكرا

للاعبها وتلاعبك فبكرا متعلق بفعل محذوف اي فهلا تزوجت بكرا او بمظهر موخر عن حرف
التحضيض نحو قوله تعالى لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا بمعنى هلا وفي المغني انها هنا للتوبيخ
واذ متعلقه بقلتم وقلتم فعل مظهر موخر عن تقدم وسمعتموه مجرور باضافة اذ اليه
اي هلا قلتم اذ سمعتموه واليهما اشار الناظم بقوله وقد يليها اسم بفعل مضمر علق
او بظاهر موخر هذا **باب** الاخبار بالذي وفروعه التي واللذين واللتين والذين و
اللاي وبالالف واللام وكثيرا ما يصار الى الاخبار لقصد الاختصاص او تقوي الحكم
او تشويق السامع او اجابة الممتحن او قوة ملكة في التصرف في الكلام ولذلك يسميه
بعضهم في الصدر الاول باب السبك اي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بلغ
فيه النحويون ووضعوه على ابواب النحو كباب الفاعل والمبتدا والخبر ونواسخهما وجميع
المفعولات والتوابع والاعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة
يقوى بها على التصرف وهو باب واسع وضعه النحويون للتدريب في الاحكام النحوية
كما وضع التصريفيون مسايل التمرين الاتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا في
القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين احدهما في بيان حقيقته وثانيهما في
بيان شروط ما يخبر عنه الفصل الاول في بيان حقيقته وهي ان يدخل الموصول على
اول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه واقعا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من
ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الاعراب والافراد ويكون الموصول الضمير مطابقا
للضمير فيما تقدم ثم تصير ذلك الاسم الذي اردت الاخبار عنه خبرا عن الموصول وتاتي
الجملة صلة الموصول وبيان ذلك انك اذا قيل لك كيف تخبر عن زيد المبتدا من قولنا
زيد منطلق بالذي متعلق تخبر فاعمد الى ذلك الكلام الذي فيه زيد فاعمل فيه اربعة

والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث ويكون ذلك
الضمير عايدا على ذلك الموصول صح

اعمال احدها ان تبدأ بموصول يكون في موضع رفع بالابتداء مطابق ذلك الموصول لزيد
في افراده وتذكيره وذلك الموصول المطابق ذلك الموصول لزيد في افراده زيد لانك تريد
لانك تريد ان تجعله خبرا عن الموصول العمل فيما ذكر هو الذي الواقع في الابتداء العمل الثاني
تؤخر زيدا الى اخر التركيب العمل الثالث ان ترفعه اي زيدا على انه خبر للذي العمل الرابع
ان تجعل في مكانه اي مكان زيد الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا له في معناه وفي امرا
فتقول الذي هو منطلق زيد فالموصول وهو الذي مبتدأ فمن حيث كونه موصولا يحتاج الى
صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج الى خبر وجملة هو منطلق مبتدأ وخبر على الترتيب
الجملة من المبتدأ والخبر صلة الذي والعائد منها الى الموصول الضمير المرفوع على الابتداء
الذي جعلته خلفا عن زيد في اعرابه الذي هو الابتداء وهو زيد كمال الكلام والى ذلك
اشار الناظم بقوله: ما قيل اخبر عنه بالذي خبر عن الذي مبتدأ قبل استقر وما سواهما
فوسطه صلة عائدها خلف معطي التكملة وقد تبين بما شرحناه ان زيدا في المثال المذكور
مخبر به لا عنه وان الذي بالعكس اي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال وهو قولهم
كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال ان زيدا مخبر عنه وان الذي
مخبر به فوجب تاويل كلامهم على اوجه احدها لابن عصفور انهم ارادوا بقولهم الاخبار بالذي
ان تخبر عن المسمى ويكون الاسم المخبر عنه في وقت الاخبار الذي فتخبر عن المسمى بالذي فاذا قيل لك
اخبر عن زيد بالذي كان على معنى اخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي وثانيها لابن
الضائع بمعجمة فمهملة الاقرب ان يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك ان زيدا هو المخبر عنه
في الحقيقة وان كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بانه مخبر عنه نظرا الى الحقيقة وثالثها
انه على القلب وان الباء بمعنى عن ورابعها انه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح ان

يطابق عليه انه مخبر عنه واذا كان المخبر عنه مثنى او مجموعا على حده او مثنى بالموصول يطابق
وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدا والى ذلك اشار الناظم بقوله وباللذين والذين
والتي اخبر مراعيا وفاق المثبت تقول في نحو بلغت من اخويك الى العمرين بكسر الراء
رسالة اذا اخبرت عن التاء من بلغت بينهما صلة وعايدها ضمير مستتر في بلغ لانه امكن
اتصاله فلا يعدل الى انفصاله فان اخبرت عن اخويك بالذي الذي بلغ من اخويك
الى العمرين رسالة انا فالذي مبتدا وانا خبره وما بالتثنية قلت اللذان بلغت منهما
الى العمرين رسالة اخواك فاللذان مبتدا واخواك خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير
التثنية المجرور بمن او اخبرت عن العمرين بالجمع قلت الذين بلغت من اخويك اليهم
رسالة العمرون فالذين مبتدا والعمرون خبره وما بينهما صلة وعايدها ضمير الجمع المجرور
بالى او اخبرت عن الرسالة قلت التي بلغتها من اخويك الى العمرين رسالة بالرفع فالتي
مبتدا ورسالة خبره وما بينهما صلة وعايدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة
ان يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من اخويك الى العمرين اياها
رسالة لكن حيث امكنك الاتصال فتقدم الضمير وتصله بالفعل لانه اذا امكن الوصل
لم يعدل عنه الى الفصل الا في الضرورة وحينئذ اي حين اذ قدمته ووصلته
يجوز لك حذفه واثباته لانه عايد متصل منصوب بالفعل وتقدم في باب الموصول
ان العايد اذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت ايديهم وشرط الضمير
العايد الى الموصول في هذا الباب ان يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر
اجاز ابو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فتقول في الاخبار عن تاء المخاطب الذي
ضربت انت ويلزمه اجازة ذلك في المتكلم نحو الذي قمت انا اذ لا فرق ورد بانه يلزم

ان يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدا وذلك خطا والخبر في هذا الباب واجب التاخير
عند الجمهور ونقل ابن الفلاح عن المبرد انه جوز تقديمه خبرا عن الذي او مبتدا الفصل الثاني
في شروط ما يخبر عنه فيجب استحضارها عند ارادة الاخبار اعلم ان الاخبار ان كان بالذي
او احد فروعها من التانيث والتثنية والجمع اشترط للمخبر عنه سبعة شروط احدها ان
يكون قابلا للتاخير لما مر من انه يجب تاخيره فلا يخبر عن ايهم في الاستفهام من قولك ايهم
في الدار لانك تقول حينئذ الذي هو في الدار ايهم فتزيل الاستفهام عن صدريته واجاز
ذلك ابن عصفور بشرط تقديمه نحو ايهم الذي هو في الدار فايهم خبر مقدم والذي مبتدا مؤخر
وقال ابن الضائع بل ايهم مبتدا والذي خبره والاقرب قول ابن عصفور وان كان الاصح عند الجمهور
المنع مطلقا وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام واسماء الشروط وكم الخبرية وما
التعجبية وضمير الشان على القول بان له صدر الكلام لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا من
ازالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك انك تقول في الاخبار عن اسم الشرط
من قولنا ايهم يكرمني اكرمه الذي هو يكرمني اكرمه ايهم وعن كم الخبرية من قولنا كم
عبد ملكت الذي اناه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما احسن زيدا الذي
هو احسن زيدا ما وعن ضمير الشان من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل
ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع اخر وهو ان الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن
معناه ولا يعمل عمله اما في مسئلة الاستفهام فلان الضمير لا يستفهم به واما في مسئلة
الشرط فلان الضمير لا يجزم واما في مسئلة كم فلان الضمير لا يضاف واما في مسئلة ما
التعجبية فلان الضمير لا يخبر عنه بافعل في التعجب واما في مسئلة ضمير الشان فلان ضمير
الشان لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول وفي التسهيل ان الشرط ان لا يقبل الا

او خلفه التأخير وذلك لان الضماير المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع انها لا تتأخر
ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول اذا اخبرت عن التاء من قمت الذي قام
انا فعلى هذا الضمير المتصل منفصلا لكونه خبرا والضمير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك
عزاه للتسهيل الشرط الثاني ان يكون المخبر عنه قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال و
التمييز مما هو ملازم التنكير لانك لو قلت في جاء زيد ضاحكا وفي ملكت تسعين نعجة الذي
جاء زيد اباه ضاحك والتي ملكت تسعين اياها نعجة لكنت نصبت الضمير في الاول على
الحال وفي الثاني على التمييز وذلك ممتنع لان الحال والتمييز كل منهما واجب التنكير و
كذا القول في كذا وهذا القيد وهو قبول التعريف المذكور في النظم قوله قبول تأخير وتعريف
لما اخبر عنه ها هنا قد حتما لم يذكره الناظم في التسهيل بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال
منوبا عنه بضمير قال شارحه ابو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش
الثمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير اي عن ذلك الاسم الذي تريد ان تخبر عنه
وتحرز بذلك من الاسماء التي لا يجوز اضمارها كالحال والتمييز والاسماء العاملة عمل الفعل
نحو اسم الفاعل واسم المفعول وامثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة و
اسماء الافعال انتهى الشرط الثالث ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالاجنبي في
صحة وقوعه موقعه قبل الاخبار كزيد من ضربت زيدا فانه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في
تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع اجنبي موقعها
لفوات العائد الى المبتدأ فلا يخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لانها لا يستغنى عنها بالاجنبي
كعمرو وبكر لما ذكرنا وانما امتنع الاخبار عما هو كذلك لانك لو اخبرت عنه لقلت الذي زيد
ضربه هو فالضمير المنفصل وهو هو المتأخر في آخر التركيب هو الذي كان متصلا بالفعل

قبل الاخبار والضمير المنفصل الان وهو الها خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلا
بالفعل ففصلته واخرته ثم هذا الضمير المنصوب المتصل وهو الها من ضربته الذي
رابطا للخبر بالمبتدأ المعنى هو زيد لبقي الموصول هو الذي بلا عايد والذي قدرته عايدا على الموصول
لبقي الخبر بلا رابط ولا سبيل الى كونه عايدا عليهما اذ عود ضمير مفرد على شيئين محال هذا
من جهة الصناعة واما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فايدة في هذا الاخبار لان
الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك الذاهبة جاريته صاحبها انتهى الشرط
الرابع ان يكون المخبر عنه قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى او مذ او
منذ لانهن لا يجررن الا الظاهر والاخبار يستدعي اقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم اول
الباب فلا يخبر عن راسها من قولك اكلت السمكة حتى راسها بالجر فلا تقل الذي
اكلت السمكة حتاه راسها ولا عن يومين من قولنا ما رايته مذ او منذ يومين فلا
تقل اللذان ما رايته مذهما او منذهما يومان لان حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا والى
هذين الشرطين اشار الناظم بقوله كذا الغني عنه باجنبي او بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الاخبار عن
مضاف دون مضاف اليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون
صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا اذا قيل سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم
جاز الاخبار عن زيد خاصة وامتنع الاخبار عن الباقي لان الضمير يخلف زيدا ولا يخلفها
تقول في الاخبار عن زيد الذي سر اباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الاخبار عن
الاب وحده الذي سر اباه زيد قرب من عمرو الكريم اب ولا عن قرب الذي سر ابا
زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر ابا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم
الذي سر ابا زيد قرب من عمرو هو الكريم اما الاب فلان الضمير الحال محله لا يضاف واما

واما القرب فلان الضمير الحال محله لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره من المعمولات
عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان ضمير المصدر يعمل عمل المصدر واما عمرو والكريم
فلان الضمير الحال محل عمرو لا يوصف والضمير الحال محل الكريم لا يوصف به ثم ان
اخبرت عن المضاف والمضاف اليه معا وهما ابا زيدا وعن العامل ومعموله معا وهما
قرب من عمرو او من الموصوف وصفته معا وهما عمرو والكريم فاخرت ذلك المجموع عنه
برمته وجعلت مكانه ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه جاز ذلك فتقول في الا
خبار عن المتضايفين وهما ابا زيد الذي سره قرب من عمرو الكريم ابو زيد وكذا الباقي
فتقول في الاخبار عن العامل ومعموله الذي سر ابا زيد قرب من عمرو الكريم ففي سر
ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قرب وكان القياس ان يوضع محله
لكن ضرورة الاتصال الجات الى تقديمه والفصله بعامله فاستتر فيه وتقول في الاخبار
عن الموصوف وصفته معا وهما عمرو الكريم الذي سر ابا زيد قرب منه عمرو الكريم الشرط
الخامس جواز وروده في الاثبات فلا يخبر عن احد من نحو ما جاءني احد لانه لو قيل الذي ما احد
جاءني احد لزم وقوع احد في الايجاب فانه خبر الذي وفاعل جاءني ضمير مستتر فيه وهو
ضمير احد ونص في التسهيل في باب العدد على ان نفي ضمير احد مسوغ لوقوع احد في
الايجاب كقوله اذا احد لم يعنه شان طارق فان قلت الضمير في جاءني يعود على
الموصول لا على احد قلت احد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ الشرط
السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم المعمول لفعل طلب كما لو وقع في
مثل اضرب زيدا فلا يقال في الاخبار عن زيد الذي اضربه زيد لان الطلب لا يقع صلة
للموصول لما مر في بابه الشرط السابع ان لا يكون المخبر عنه في احدى جملتين مستقلتين

ليس في الاخرى منهما ضميره ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك نحو زيد من قولك قام
زيد وقعد عمرو فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لان جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على
الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا يصلح ان تكون معطوفة على جملة الصلة بخلاف ما
اذا كان في احدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو ان قام زيد قعد عمرو
فيجوز الاخبار عن زيد فتقول الذي ان قام قعد عمرو زيد لان الشرط والجزاء كالجملة الواحدة
وبخلاف ما اذا كان في احدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره
او كانت معطوفة بالفاء فانه يجوز الاخبار لحصول الربط بين الجملتين بالضمير او
بالفاء فالاول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيدا ونحو اكرمني واكرمته عمرو
تقول في الاخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو الذي اكرمني واكرمته
عمرو والثاني كاحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الاخبار عن
الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الاخبار عن زيد الذي يطير الذباب
فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لان ما في الفاء من معنى
السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء فجاز لذلك جواز قولك الذي ان يطير يغضب زيد
الذباب وان كان الاخبار بالالف واللام اشترط عشرة امور هذه السبعة وثلثة اخر
وهي ان يكون المخبر عنه من جملة فعلية وان يكون فعلها متصرفا ليصاغ منه الوصف
الصريح وان يكون الفعل مع ذلك غير مسبوق بنفي وفي بعض النسخ مثبتا فلا يخبر بال
عن زيد من قولك زيد اخوك لانه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة لال ولا من
قولك عسى زيد ان يقوم لان الفعل جامد ولا من قولك ما زال زيد عاليا لان الفعل
متقدم بالنفي متقدم عليه ولا ينفصل بينهما ومن اصلها منفي ولا غيره ولكن

اشار الناظم بقوله واخبروا هنا بال عن بعض ما يكون فيه الفعل قد تقدما ان صح
صوغ صلة منه لال فتخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول
المضروب زيد وتخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول
اذا اخبرت عن الفاعل الواقي البطل الله وتقول اذا اخبرت عن المفعول الواقيه الله
البطل برفع الاول على الفاعلية والثاني على الخبرية ولا يجوز لك ان تحذف الهاء من
الواقيه خلافا للشارح لان عائد الالف واللام لا يحذف الا في الضرورة كقوله ما
المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر اي المستفزه فصل واذا
رفعت صلة ال اسما ظاهرا كالمثال المتقدم فلا اشكال فيه واذا رفعت ضميرا فلا
يخلو اما ان يكون راجعا الى نفس ال واما ان يكون راجعا الى غيرها فان كان راجعا الى
نفس ال استتر ذلك الضمير في الصلة وجوبا ولم يبرز لكون الصفة جارية على من
هي له تقول في الاخبار عن التاء من بلغت من اخويك الى العمرين رسالة في المثال
المتقدم المبلغ من اخويك الى العمرين رسالة انا ففي المبلغ ضمير مستتر مرفوع على
الفاعلية ولم يبرز لانه في المعنى لال لانه اي الضمير المستتر خلف عن ضمير المتكلم
المجعول خبرا وال للمتكلم لان خبرها انا وهو ضمير المتكلم والمبتدا في هذا الباب
نفس الخبر والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع لال فلذلك
وجب استتاره وان رفعت صلة ال ضميرا راجعا لغير ال وجب بروزه وانفصاله
من الصلة لما تقرر ان الصفة اذا جرت على غير من هي له امتنع ان ترفع ضميرا مستترا
والى ذلك اشار الناظم بقوله وان يكن ما رفعت صلة ال ضمير غيرها ابين وانفصل
كما اذا اخبرت عن شيء من بقية اسماء المثال المتقدم تقول في الاخبار عن الاخوين المبلغ

انا منهما الى العمرين رسالة اخواك وتقول في الاخبار عن العمرين المبلغ انا من اخويك
اليهم رسالة العمرون وتقول في الاخبار عن الرسالة المبلغها انا من اخويك الى العمرين
رسالة بالرفع فانا فيهن فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لانه لغير ال وذلك لان التبليغ
فعل المتكلم لان فعله مسند الى المتكلم في بلغت وال فيهن لغير المتكلم لانها نفس الخبر التي
اخبرت وهو الاخوان في الاول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في
ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الاخبار بال عن المتنازع فيه من نحو ضربت
وضربني زيد الضارب انا والضاربي زيد وانما ابرزنا فاعل الاول لان ال الاولى كال
الثانية في انها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الاول ليس لزيد وتقول في الاخبار
بال عن غير المتنازع فيه على راي الاخفش فانه يغير الترتيب بان يقدم المتنازع
فيه ويجعله معمولا للاول بعد ما كان معمولا للثاني اذا اخبرت عن التاء من ضربت
في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو انا قدمت زيدا وجعلته معمولا للاول
المتنازعين لانه كان يطلبه منصوبا واضمرت في الوصف الاول ضميرا غائبا عائدا
على ال عوضا عن التاء المجرور منها ليصح له ان يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريه
بانه على من هو له لان ال نفس انا لان الذي فعل الضرب هو انا في المعنى ثم جئت
بموصول ثان لان ال لا تفصل بين صلتها فلا يصح ان تعطف وصفا على وصف هو صلة
لال واتيت مكان التاء المتكلم بهاء الغيبة لتعود الى ال وفصلت ضمير الفاعل وهو
هو لان الصفة جرت على غير صاحبها لان ال نفس انا والذي فعل الضرب ثانيا ايضا
هو زيد كما ان فاعل الضرب في الجملة الاولى هو المتكلم وهذا اولى مما ذهب اليه المازني
من مراعاة الترتيب الاصلي بان يوتى لكل من الموصولين بخبر يخصه بضميرهما لفظا

يعني فعلى هذا القول في الاخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه انا هو
الضاربه زيد انا ووجهه انا اخبرنا اولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه و
اخرناه واوقعنا ال الاولى على المضروب كما اوقعنا ال الثاني على الضارب ثم وصلنا
صلته بضمير المفعول العايد على ال ثم ابرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي
له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الاول ثم جئنا بها الغايب بمكان ياء المتكلم لتعود
على ال وذكرنا فاعل الوصف بغير ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو انا ثم يقال لمن قال
بموافقة المازني وشرح كلامه بما تقدم عليك من اخذه من ثلاثة اوجه احدها
انك سئلت عن الاخبار عن الفاعل فاخبرت عن المفعول في الجملة الاولى وعن الفاعل
في الجملة الثانية والوجه الثاني انك اخرت المخبر عنه من الجملة الاولى التي كان فيها
الى جملة اخرى بعدها والوجه الثالث ان قولك هو في الجملة الاولى لا يعلم له مرجع
الا بتقديم الجملة الثانية والغرض انها متاخرة فاختار الموضح في الحواشي ان يقال
الضاربه انا والضاربه زيد انا فتاتي للوصف الاول بمفعول على زيد وهو الهاء وتفصل
الفاعل وهو انا وتجعله خبرا وتجعل مكان التاء التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى و
الاعراب لكن تجعله غايبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لان ال هي نفس الخبر الذي
هو انا والضرب فعل المتكلم فجرت الصفة على صاحبها وتاتي للوصف الثاني بالهاء مكان
ياء المتكلم وهي المفعول والعايد وزيد الفاعل وانا الخبر انتهى هذا باب العدد لتحتيين
ما يساوي النصف لمجموع حاشيته القريبتين او البعيدتين على السوا كالاثنين فان حاشيته
السفلى واحد والعليا ثلثه ومجموع ذلك اربعة ونصف الاربعة اثنان وهو المطلوب
ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به

يعود

الالفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة اعلم ان الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين احدهما انهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان وتؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان على لغة الحجاز وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازنهما فاعلا مطلقا والعشرة اذا ركبت فتقول الثالث والثالث عشر والمقامة الثامنة والثالثة عشر والثلاثة واخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث ايامى كما قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام قال ابن مالك وانما حذفت التاء من عدد المؤنث واثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لان الثلاثة واخواتها اسماء جماعات كزمرة وامة وفرقة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق نظايرها فاستصحب الاصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا انتهى والحكم الثاني من حكمي واحد واثنين انهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنا رجلين لان قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة الى الجمع بينهما فاما قوله ثنتا حنظل فقليل واما البواقي وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة احوال الاول ان يقصد بها العدد المطلق والثاني ان يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث ان يقصد بها معدود ويذكر فاما اذا قصد بها العدد المطلق فانها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لانها اعلام مؤنثة خلافا لبعضهم واما اذا اريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالفصيح ان يكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد اياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز ان تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم اتبعه بست من شوال واما اذا قصد بها معدود

ذكر فلا يستفاد العدة والجنس الا من العدد والمعدود جميعا وذلك لان قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة واذا قصدت الافادتين معا العدة والجنس جمعت بين الكلمتين وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث اماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث والى ذلك اشار الناظم بقوله ثلاثة بالتاء قل للعشرة في عد ما آحاده مذكرة في الضد جرد **فصل** الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وهو عشرة الفاظ الاعداد بالنسبة الى الاستعمال اربعة انواع مفرد وعشرة الفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهي الفاظ عشرة الفاظ مائة والف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومركب وهو تسعة الفاظ احد معطوف وهو احد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فتمييز العشرين والتسعين وما بينهما والاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والاحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب وتمييز المائة والالف مفرد مجرور بالاضافة وتمييز الثلاثة والعشرة وما بينهما ان كان اسم جنس وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا كشجر وتمر او اسم جمع وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة من الشجر غرستها وخمسة من التمر اكلتها وعشرة من القوم لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم قال الله تعالى فخذ اربعة من الطير وعلل الاخفش امتناع الاضافة الى اسم الجنس بانه قد يقع على الواحد ولا تضاف الجمع الى الواحد فكذا ما اشبهه قال الموضح في الحواشي قلت وكذا اسم الجميع بالنسبة الى الصيغة فان صيغته كصيغة الواحد وان كان لا ينطلق على الواحد والدليل على انه يعامل لفظا معاملة الواحد انه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر

انتهى وقد يخفض تمييز اسم الجنس والجمع باضافة العدد اليه فاسم الجمع نحو وكان في
المدينة تسعة رهط وفي الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر ثلاثة انفس
وثلاث ذود لقد جار الزمان على عيالي والذود من الابل ما بين الثلاثة الى العشر
وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وذاله الاولى معجمة والثانية مهملة والانفس
جمع نفس وهي مؤنثة وانما انث عددها لان النفس كثر استعمالها مقصودا بها انسان
قاله المرادي واسم الجنس كقول جندل لابن المثنى كان خصييه من التدلدل ظرف
عجوز فيه ثنتا حنظل فحنظل اسم جنس مخصوص بالاضافة على حد تسعة رهط قال الموضح
والقول الجميع على الخفض بمن واما بالاضافة ففيه مذاهب احدها الجواز على قلة وهو ظاهر
كلام الموضح هنا تبعا لابن عصفور والثاني الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الاكثرين
والثالث التفصيل في اسم الجمع فان كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود
جاز وان كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسي عن ابي عثمان
المازني وعلله المبرد بان العدد لا يضاف لواحد الا ودل على الكثرة واما ثلاثة قروء فمسموع
انتهى وان كان مميزها جمعا خفض باضافة العدد اليه نحو ثلاثة رجال وثلاث اماء ويعتبر
التذكير والتانيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا
وتانيثا فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فان كان ضميرهما مذكرا انث العدد وان
كان مؤنثا ذكر فتقول في اسم الجنس ثلاثة من الغنم عندي بالتاء في ثلاثة لانك تقول
غنم كثير بالتذكير للضمير المستتر في كثير وثلاث من البط بترك التاء من ثلاث لانك تقول بط
كثيرة بالتانيث للضمير المستتر في كثيرة وتقول ثلاثة من البقر بالتاء او ثلاث بتركها لان في ضمير
البقر يجوز فيه التذكير والتانيث باعتبارين وذلك لان في البقر لغتين التذكير و

التأنيث قال الله تعالى ان البقر تشابه علينا بتذكير الضمير وقرئ تشابهت بالتأنيث
وحاصل ما ذكره من ذكره من امثلة اسم الجنس ثلاثة انواع ما فيه لغة التذكير و
التأنيث وهو البقر فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان
التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجنس وفصل فيه ابن عصفور فقال
ان كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وان كان لما لا يعقل فحكمه حكم
المؤنث كالجامل والباقر والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده فان كان
مفرده مذكرا انث عدده وان كان مؤنثا ذكر فلذلك تقول ثلاثة اصطبلات جمع اصطبل
بقطع الهمزة المكسورة وثلاثة حمامات جمع حمام بتشديد الميم بالتاء فيهما اعتبارا
بالاصطبل والحمام فانهما مذكران ولا تقل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغدا
ديين والكسائي ونقل سيبويه والفراء ان كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث
سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فانها مؤنثة ولا يعتبر في حال الواحد حال لفظه
في التأنيث والتذكير حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء نظرا الى تأنيث لفظ واحده
وهو طلحة ولا يعتبر حال معناه تذكيرا وتأنيثا حتى يقال ثلاث اشخص بتركها ايضا نظرا
الى تأنيث معنى واحده وهو شخص تريد نسوة لان الشخص يقع على المذكر والمؤنث
بل ينظر الى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فينعكس حكمه في العدد فلما تقول طلحة
حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة اشخص بالتاء
فيهما واما قوله وهو عمر بن ابي ربيعة فكان مجني دون ما كنت اتقي ثلاث شخوص كا
عبان ومعصر فضرورة وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص
بالتاء ولكنه كنى عن النساء والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر اي هن كاعبان ومعصر

أي من كاعبان ومعصر فالقبل باللفظ ما يعضد المعنى وهو المراد وهو التأنيث ووهم
ذلك فليس بقياس خلافا للناظم بل قال اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح
جانب المعنى والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد
المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قال الخليل و
إذا كان المعدود صفة نائبا عن موصوفها فالمعتبر في التذكير والتأنيث حال الموصوف المقدر
لا حالها فإن كان الموصوف مذكرا أنث العدد وإن كان مؤنثا ذكر قال الله تعالى من
جاء بالحسنة فله عشر أمثالها بترك التاء لأن الموصوف مؤنث أي عشر حسنات أمثالها
ولولا ذلك الاعتبار لقيل عشرة بالتاء لأن المثل الذي هو واحد الأمثال مذكر وتقدم
أنه يعتبر في الجمع حال مفرده وتقول عندي ثلاث ربعات بالتاء في ثلاثة إن قدرت
الموصوف رجالا وبتركها إن قدرت الموصوف بنساء لأن ربعات بفتح الباء في الأصل
اسم ثم استعمل في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة
وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار ذكره و
لهذا ترى العرب يقولون ثلاثة دواب بالتاء إن قصد ذكور لأن الدابة وهي لغة
كل ما يدب على الأرض صفة في الأصل غلبت عليها الاسمية فكأنهم قالوا ثلاثة
أحمرة جمع حمار دواب وسمع من كلامهم ثلاث دواب ذكور بترك التاء لأنهم اعتبروا
تأنيث اللفظ وأجروا الدابة مجرى الاسم الجامد نظرا إلى الحال فلا يجري وهذا على موصوف
قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الناقة اسما

فصل

الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما
وذلك ثمانية ألفاظ وحق المضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا مطابقا للعدد والمعدود لفظا

ابنية القلة لتنطابقا معنى والى ذلك اشار الناظم بقوله والمميز اجرر جمعا بلفظ قلة في
الاكثر نحو ثلاثة افلس من الجوامد واربعة اعبد من الصفات الجارية مجرى الجوا
مد وسبعة ابحر من المايعات وثمانية اجمال وتسعة صبية وعشرة اغلمة وقد تخلف
كل واحد من هذه الامور الثلاثة وهي الجمع والتكسير والقلة فتضاف للعدد في مسئلتين
احداهما ان تكون باسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ
واحد وذلك ان كان مائة نحو ثلثمائة وتسعمائة لان المائة وان افردت لفظا فهي جمع
معنى لانها عشر عشرات وهو شاذ وقليل قال الموضح في الحواشي وشذ في الضرورة
قوله وهو الفرزدق ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم ووجه
شذوذه ان المائة اذا جمعت كان اقل مفهوماتها ثلاث مائة وهو مما يفيد الكثرة فكان
غير مناسب ويضاف لجمع التصحيح في مسئلتين احداهما ان يهمل تكسير الكلمة نحو
سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات لان سماء وصلاة وبقرة لم يجمع لها جمع
تكسير اصلا فضلا عن ان يكون للقلة فلما لم يجمع لها جمع تكسير اضيف اليها وهي
جمع تصحيح لانه يفيد القلة عند سيبويه واتباعه والثانية ان يجاور بالراء المهملة ما اهمل
تكسيره وان كان هو مسموع التكسير نحو سبع سنبلات فانه كسر على سنابل ولكنه في
التنزيل جاور لسبع بقرات المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل على التكسير
نحو سبع سنابل وفي مسئلتان احداهما ان يكون تكسير الكلمة غير مستعمل نحو ثلاث سعادات
فانه جمع سعاد على سعايد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على ان فعائل
انما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل فاما نحو عجايز وصحايف ولا يقاس عليه
والثانية ان يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو في تسع ايات قال الموضح كذا ظهر لي

فان تكسيره آية على اي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما اهمل تكسيره قال
وفيه نظر ولا يضاف لبناء الكثرة في مسئلتين احداهما ان يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار
واربعة رجال وخمسة دراهم فان جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة واما ارجلة
جمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم والثانية ان يكون لها بناء قلة ولكنه شاذ قياسا او سماعا
فينزل لذلك منزلة المعدوم ويعدل عنه الى جمع الكثرة فالاول وهو الشاذ قياسا نحو
ثلاثة قروء بالفتح على اقراء اذ كما سيأتي في باب جمع التكسير نعم ان جعل قرء وجمعا لقرء
بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض والثاني وهو الشاذ سماعا
نحو ثلاثة شسوع بمعجمة فمهملة فان اشساعا وان كان قياسا لان مفرده شسع بكسر اوله
وسكون ثانيه احد سيور النعل وافعال قياس فيه كحمل واحمال بالحاء المهملة ولكنه
قليل الاستعمال النوع الثاني من النوعين المائة والالف وحقهما ان يضافا الى مفرد نحو
فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ونحو فلبث فيهم الف سنة وانما كانا كذلك لان
المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الاضافة والافراد لانها مشتملة عليهما
فاخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الافراد والالف عوض من عشر مائة وهي مميز
بمفرد مخفوض فعوملت الالف معاملة ما عوضت منه وقد تضاف المائة الى جمع كقراءة
الاخوين حمزة والكسائي ثلاث مائة سنين بحذف التنوين للاضافة قيل ووجهه تشبيه المائة
بالعشرة اذ كانت تعشير للعشرات والعشرة تعشير للاحاد وقيل انه من وضع الجمع موضع
المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان او بدل من ثلثمائة ورد بان البدل على نية طرح
الاول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التخصيص على كمية
العدد ويجاب بان نية الطرح غالبة لا لازمة ولا تكون سنين تمييزا لانه يقتضي ان اقل

اقول قالبثوا القصعاية ونحوه مثلين قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم
بقوله ومائة والالف للفرد اضف وماية بالجمع نزرا قد ردف وقد تمييز المائة بمفرد منصوب
كقوله وهو الربيع ابن ضبع الفزاري اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب المسرة و
والفتاء فجاء التمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوي ما اجازه ابن كيسان
من نحو الالف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضي الله عنه ونحن
ما بين الستة مائة الى السبع مائة بالنصب فاجري ال في فتح نصب التمييز مجرى التنوين
والنون وروي بخفض مائة على زيادة ال والتقدير مضاف مماثل لمصحوب ال او ابدال مائة
من المخفوض على انابة المفرد عن الجمع مثل نجاحيات وهو الحق ان البيت ضرورة
والرواية شاذة **فصل** فاذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الاولى النيف بفتح
النون وتشديد اليا مكسورة وقد تخفف كهين واصله الواو من ناف ينوف اذا زاد
قال ابو زيد وهو التسعة فما دونها قال ابو جعفر النحاس في شرح المعلقات النيف
من العدد ما جاوز العقد الى الثلاثة هذا قول اهل اللغة وفي الصحاح والقاموس كلما زاد
على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني انتهى والعقد ما كان من مرتبة العشرات
او المئات او الالوف وحكمت لها اي للكلمة الاولى وهي النيف في التذكير والتانيث
ما ثبت لها قبل ذلك التركيب فاجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف
القياس واجريت ما دون ذلك وهو الاحد والاثنان على القياس الا انك تاتي باحد
واحدى بابدال الواو همزة فيهما الا ان الاول شاذ لازم غالبا والثاني مطرد على الاصح
كاشاح والكاف ولهذا نبهوا على الاصل في احد فقالوا واحد ولم ينبهوا عليه في احدى
وقالوا احد واحدى مع التركيب مكان واحد وواحدة مع الافراد خوف الالتباس

بالصفة ويبنى الجميع من النيف والعقد بعد التركيب على الفتح لتعادل خفته ثقل التركيب
اما بناء الكلمة الاولى فلانها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها واما بناء الثانية فلتضمنها
حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين الا اثنين فتعرب بهما بالالف رفعا وبالياء جرا
نصبا كالمثنى لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان اليه
وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى
ان اثنين مبنيان مركبان مع العقد كساير اخواتهما ورد بانهما لو كانا مبنيين لزما اليا
لانها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قاموا الايدين لها لك والاماني فلك فتح اليا لانها
مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض وحكى السكون كما في معدي كرب ولك
حذفها مع ابقاء كسر النون لانها ياء زائدة فحذفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فان ثبتت
ياء عباد فالنون ولك حذفها مع فتحها اي النون لانها لما كانت تفتح في الافراد اذا كان
الاخر النون كقول الشاعر لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان اجعلت فتحة بناء على التركيب
والكلمة الثانية من الكلمتين العشرة وترجع بها الى القياس في المذكر مع المذكر و
التانيث مع المونث فتجردها من التا مع المذكر وتثبتها مع المونث رجوعا الى الاصل لئلا
يجمع بين علامتي تانيث وتبنيه على الفتح مطلقا سواء كانت مع اثنين واثنتين
ام مع غيرهما اما بناؤها مع اثنين واثنتين فلانها واقعة موقع النون المحذوفة
لشبه الاضافة لشبه الاضافة والاسم اذا وقع موقع الحرف بني واما بناؤها مع
غيرهما فلانها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم
ما وقعت موقعه بنيا على الفرعية فاختير الفتح طلبا للتخفيف وان كان العشرة محركة
بالتاسكنت شينها في لغة الحجازيين فانهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي اربع متحركات

واثنتين

واثنتين

اكثر

ثالث فيما هو كالكلمة الواحدة وكسرها في لغة بني تميم تشبيها بها كتف وبعضهم وهم
الاقلون من بني تميم يفتحها الفا لها على اصلها من الفتح وبذلك قرا يزيد بن القعقاع
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول احد عشر احترازا
من توالي المتحركات قال في المفصل وقد تبين بما ذكرنا انك تقول عندي احد عشر عبدا
عشر رجلا بتذكيرهما اي النيف والعقد من المثالين وثلاثة عشر عبدا بتانيث الاول
وهو ثلاثة وتذكير الثاني وهو عشر وتقول عندي احدى عشرة امة او ثنتا عشرة جارية
بتانيثهما اي النيف والعقد من المثالين وانما جمعوا بين تانيثين في احدى عشرة
لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة اما لان التا بدل من التا وليست للتا
نيث او لانها زايدة للالحاق باجمال واما لان اثنان واثنتان يعربان وعشرة مبنية
والمبني غير المعرب فكانهما اسمان مضاف ومضاف اليه واما لانهما متضايفان حقيقة
بدليل حذف النون قاله الموضح كل ذلك قد قيل والسؤال عندي من اصله ليس بالقوي
لانهم قالوا في اسم الفاعل خامس عشر في المذكر وخامسة عشرة في المونث فانثوا
الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على انهم
اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب انتهى وتقول عندي ثلاث عشرة جارية
بتذكير الجزء الاول وتانيث الجزء الثاني والى هذا الفصل اشار الناظم بقوله واحد
اذكر وصلنه بعشر الابيات الستة فاذا جاوزت التسعة التسعة عشر في التذكير و
التسع عشرة في التانيث اعني في لفظ المذكر والمونث تقول عندي عشرون عبدا
وعشرون امة وثلثون عبدا وثلاثون امة والمدار في التذكير والتانيث على
التمييز وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو اني رايت احد عشر كوكبا ان عدة الشهور

عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلثين ليلة واتممناها بعشر فتم ميقات ربه
اربعين ليلة فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فاطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون
ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة ان هذا اخي له تسع وتسعون نعجة واما قوله تعالى وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا امما فاسباطا ليس بتمييز لانه جمع وانما هو بدل من اثنتي
عشرة بدل كل من كل والتمييز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة قاله الشلوبين وابن ابي
الربيع وغيرهما ولو كان اسباطا تمييزا لاثنتي عشرة لذكر [illegible] العددان
وقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث لان السبط واحد الاسباط
مذكر فكان يجب ان يجرد الثاني من عدده وزعم الناظم في شرح الكافية انه لا حذف
وان اسباطا تمييز وان ذكر امما رجح حكم التأنيث في اسباطا لكونه وصف بامم جمع امة
كما رجح ابن التأنيث في شخوص ذكر كاعبان ومعصر في قوله فكان مجني دون من
كنت اتقي ثلاث شخوص كاعبان ومعصر وكان القياس ثلاثة شخوص لان الشخص مذكر
لكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تأنيثه وما ذكره الناظم في الاية
مخالف لقوله في شرح التسهيل ان اسباطا بدل لا تمييز انتهى والقول بالبدلية من اثنتي
عشرة مشكل على قولهم ان المبدل منه في نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم اسباطا
لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القران عليه والقول
بانه تمييز مشكل على قولهم ان تمييز العدد المركب مفرد واسباطا جمع وقال الحوفي يجوز ان يكون
اسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف واقيمت الصفة مقامه وامما نعت اسباط
وانث العدد وهو واقع على الاسباط وهو مذكر لانه بمعنى فرقة وامة كقوله ثلاثة انفس
يعني رجالا انتهى فارتكب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء الى جواز جمع

التمييز وظاهر الآية ويشهد له ايضا ما روي من قول ابن مسعود رضي الله عنه قضى تشهد له ٣
في دية الخطا عشرين بنت مخاض وعشرين بني مخاض وخرّجه ابو حيان على ان
بني مخاض حال من عشرين او نعت له والتمييز محذوف الاصل والى تمييز المركب
اشار الناظم بقوله ومميز وامركبا بمثل ما ميز عشرون فسوينهما فصل ويجوز في العدد
المركب غير اثني عشر واثنتي عشرة ان يضاف الى مستحق المعدود فيستغني
عن التمييز نحو هذه احدى عشر زيد فهذه مبتدا واحدى عشر خبره وزيد مضاف اليه و
انما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لان ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما
ان الاضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقي ويجب
حينئذ عند البصريين بقاء البناء في الجزئين معا كما يبقى مع التمييز وحكى سيبويه الا
عراب في آخر الجزء الثاني بحسب العوامل وابقاء الجزء الاول على بنائه على الفتح كما في
بعلبك فتقول هذه احد عشر زيد ورايت احد عشر زيد ومررت باحد عشر زيد بفتح
احد عشر زيد ورايت في الجميع ورفع عشر في الاول ونصبه في الثاني وجره في الثالث
والفتحة في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الاولى لان تلك فتحة بناء وهذه
فتحة اعراب وقال سيبويه في هذه اللغة هي رديئة وقال الاخفش حسنة واختا
رها ابن عصفور وزعم انها الفصحى ووجه ذلك بان الاضافة ترد الاسماء الى اصلها من
الاعراب ورده ابن مالك في شرح التسهيل بان الاضافة لا ترد المبني فقد يضاف
نحو كم رجل عندك انتهى وقد يفرق بين ما بناؤه اصلي فلا يرد الى الاعراب وما بناؤه
عارض بسبب التركيب فيرد اليه بادنى ملابسة والى ذلك اشار الناظم بقوله
وان اضيف عدد مركب يبقى البنا وعجز قد يعرب وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو ان

يضاف الجزء الاول الى الجزء الثاني فيعرب الجزء الاول بحسب العوامل ويجر الجزء الثاني
بالاضافة كما في الف نحو ما حكى الاخفش انه سمع ممن سمع من ابي فقعس الاسدي
وابي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك برفع خمسة وجر عشرك واجازوا القياس على هذا
الوجه وهو الاعراب المتضايفين دون اضافة الى مميز المعدود نحو هذه خمسة عشرو
رايت خمسة عشرو ومررت بخمسة عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب خمسة
بالعوامل استدلالا بقوله وهو نفيع بن طارق على ما قيل كلف من عنائه وشقوته بنت
ثماني عشرة في حجته فبنت مفعول ثان لكلف ومفعوله الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل
وثماني مضاف اليها وعشرة بالتنوين مجرورة باضافة ثماني اليها ولم يضف الى مميز
المعدود والعنا بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة والشقوة بكسر الشين
المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز باجماع ثماني عشرة الا في الشعر
مردود بان الكوفيين اجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل
الاجماع بصحيح فصل ويجوز ان يصاغ اي يشتق من لفظ اثنين وعشرة وما بينهما اسم
فاعل على وزن فاعل كما تصوغه من فعل المفتوح العين والى ذلك اشار الناظم
بقوله وصغ من اثنين فما فوق الى عشرة كفاعل من فعلا فتقول ثان وثالث ورابع
الى العاشر كما تقول من فعل المتعدي ضارب ومن اللازم قاعد الا ان الاشتقاق
من اسماء العدد سماعي لانه من قبيل الاشتقاق من اسماء الاجناس كتربت
يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى
من ذلك اذا اريد به معنى فاعل فان له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون
مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد بتقريب على

المعلم وفي الحقيقة انه مصوغ من الثلث الى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين
الى عشرت التسعة انتهى وفي الصحاح عشرت القوم اعشرهم عشرا اذا صرت عاشرهم
واسم الفاعل من العدد يجب فيه ابدا ان يذكر مع المذكر ويونث مع المونث على
القياس كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه من اسماء الفاعلين واما ما دون
اثنين فانه وضع على ذلك مع ضارب ونحوه من الحكم من اول الامر فقيل في
المذكر واحد وفي المونث واحدة وهما من وحد يحد وكل في اسم الفاعل المذكور وهو
ثالث وعاشر وما بينهما ان تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة اوجه احدها
ان تستعمله مفردا من الاضافة ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا من الانفصال
بالعشرة فتقول ثالث ورابع ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه
ثالثا ورابعا قال النابغة الذبياني توهمت ايات لها فعرفتها لستة اعوام وذا
العام سابع • والمعنى وقع في وهمي اي ذهني علامات للمراة فعرفت العلامات
بعد ستة اعوام وهذا العام الذي انا فيه سابع الوجه الثاني ان تستعمله مع اصله
الذي صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير واليه
اشار الناظم بقوله • وان ترد بعض الذي منه بني تضف اليه مثل بعض بين •
فتقول خامس خمسة اي بعض جماعة منحصرة في خمسة اي واحد من خمسة لا
زائد عليها ويجب حينئذ اضافته الى اصله كما مثل كما يجب اضافة البعض الى
كله كيد زيد قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين فثاني اثنين حال من
الهاء في اخرجه واثنين مضاف اليهما وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة
فثالث خبر ان وثلاثة مضاف اليهم وزعم الاخفش وقطرب من البصريين والكسائي

وثعلب من الكوفيين انه يجوز اضافة الاول وهو الفرع الى الثاني وهو الاصل ونصبه
اياه فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة ونصبها كما يجوز في ضارب زيد جر زيد ونصبه وزعم الناظم
في التسهيل ان ذلك جائز في ثان فقط دون غيره وعلله في شرح التسهيل بان
العرب تقول ثنيت الرجلين اذا كنت الثاني منهما بمعنى ولا تقول ثلثت الرجال اذا كنت
الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لان له فعلا ومن قال ثالث
ثلاثة لا يعذر لانه لا فعل له وتعقبه ابو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل
النحاة ثم هو ليس نصا في تثنيت الاثنين حتى تبنى عليه جواز تثنيت الاثنين قال الشيخ
وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الافعال واذا جاز ثنيت
الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك الا ظاهري جامد انتهى الوجه
الثالث ان يستعمل مع ما دونه اصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير
والتحويل واليه اشار الناظم بقوله وان ترد جعل الاقل مثل ما فوق فحكم جاعل له احكما
فتقول هذا رابع ثلاثة بتنوين رابع ونصب ثلاثة اي جاعل الثلاثة بنفسه اربعة
قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم اي
الا هو مصيرهم اربعة ومصيرهم ستة ويجوز حينئذ اي حين اذ كان بمعنى مصير اضافته
الى ما دونه واعماله بشرط كونه بمعنى الحال او الاستقبال واعتماده على نفي او استفهام
او ذي خبر او حال او موصوف كما يجوز الوجهان وهو الاضافة والاعمال في جاعل ومصير
ونحوهما من افعال التحويل والانتقال ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد
ولا ثان واحدا نص على ذلك سيبويه واجازه بعضهم وهو الكسائي و[illegible]
حكاه عن العرب فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثانيا واحدا وانما ساغ عمل فاعل

من العدد لان له فعلا كما ان جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم
اي فصيرتهم ثلثين اثلثهم فانا ثالثهم وهكذا كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم اي
فصيرتهم التسعين فانا تاسعهم الا ان المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم
مفتوح العين لا عين مكسورها فاذا جاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين
فانا ميتهم على افعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فالفتهم فانا ممئ ومولف
ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لابي الحسن الاهوازي كان
القوم عشرة فحدعشتهم اي تسعتهم وهم محدعشون وانا محدعش ومتسعش قال وكذا
العقود يقال معشرنا ومثلثن ومن المائة والالف ممئ ومولف لان فعلهما
امأي والف انتهى الوجه الرابع ان يستعمل مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعنا
حال كونه مقيدا بمصاحبة العشرة وهو انه واحد موصوف بهذه الصفة فتقول
حادي عشر بتذكيرهما على القياس حادية عشرة بتانيثهما على القياس ايضا وكذا
تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتونثهما مع المونث تقول الجزء الخامس
عشر بتذكيرهما والمقامة السادسة عشرة بتانيثهما وحيث استعملت الواحد
الواحدة مع العشرة او مع ما فوقها كالعشرين فانك تقلب فاؤهما وهو الواو الى
موطن لامهما وهو الدال فتقول حادو حادوة وتصيرهما اي الواو ياء لان الواو اذا
تطرقت اثر الكسر قلبت ياء وتاء التانيث في حكم الانفصال الا انك تعل حاديا
اعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية
لتحرك الياء فتقول حاد بحذف الياء ووزنه عالف وحادية باثبات الياء ووزنها
عالفة لانهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الاصل فلم

تسعين

يلتزم القلب كل العرب الوجه الخامس ان يستعمل معهما اي مع العشرة ليفيد ثا
ثاني اثنين وهما اخصار العدة في ما ذكر ولك في هذه الحال ثلاثة اوجه احدها وهو
الاصل ان تاتي باربعة الفاظ اولها الوصف وهو اسم الفاعل والثاني العشرة
حال كون الوصف مركبا مع العشرة واللفظ الثالث ما اشتق منه الوصف والرابع
العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف مركبا ايضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب
الاول وهو الوصف المركب مع العشرة الى جملة التركيب الثاني وهو ما اشتق
منه الوصف المركب مع العشرة فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر فالوصف
هو ثالث وما اشتق منه هو ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الالفاظ الاربعة
مبنية على الفتح وجملة التركيب الاول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف
اليها الوجه الثاني من هذه الحالة ان تحذف عشرة من التركيب الاول استغناء
في التركيب الثاني وتعرب الجزء الاول من اول التركيبين لزوال التركيب
منه وتضيفه الى جملة التركيب الثاني فتقول هذا ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر ثلاثة عشر برفع ثالث
قال ابو حيان وهذا الوجه اكثر استعمالا وجائز اتفاقا واعراب اسم الفاعل فيه
لعدم التركيب وقياس من اجاز الاعمال في ثاني اثنين الا يجره هنا انتهى
الوجه الثالث من هذه الحالة ان تحذف العقد وهو العشرة من التركيب الاول
وتحذف النيف وهو الثلاثة في مثالنا من التركيب الثاني ولك في هذا الوجه
المشتمل على الحذفين المذكورين وجهان احدهما ان تعربهما لزوال مقتضى البناء
وهو التركيب فيهما فتجري الاول وهو الوصف بمقتضى حكم العوامل في الرفع
والنصب والجر الثاني بالاضافة وهو العقد دائما فتقول جاءني ثالث عشر ورأيت وتجر

ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر في الاحوال الثلاثة واعراب ثالث بحسب
العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال ابو حيان وينبغي ان لا يقدم على هذا الا بسماع من العرب لما فيه
الاجحاف الوجه الثاني من هذين الوجهين ان تعرب الجزء الاول وهو الوصف بحسب
العوامل وتبني الجزء الثاني وهو العقد على الفتح حكاه الكسائي ويعقوب بن السكيت
وابن كيسان ووجهه انه اعرب الاول لزوال التركيب وقدر ما حذف من الثاني
فبقي البناء بحاله لبقية الصدر نظير لا حول ولا قوة الا بالله فيمن فتح قوة فانه مبني
مع كلمة اخرى ثم حذفها وبقي البناء بحاله قاله ابن مالك قال ابو حيان ولا القياس على
هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم وهو ابو محمد بن السيد انه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل
المحذوف من صاحبه فتقول جاء ثالث عشر ورايت ثالث عشر ومررت بثالث عشر
ببناء الجزءين على الفتح في الاحوال الثلاثة وهذا مردود لانه لا دليل حينئذ اي حين
اذ بنيتهما على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما اذا اعرب الجزء
الاول فانه يدل على ان هذين الاسمين منتزعان من تركيبين ولم يذكر الناظم في
التسهيل وابنه في شرح النظم هذا الاستعمال الثالث وهو ان تحذف العقد من الاول
والنيف من الثاني بل ذكر امكانه في الكتابين المذكورين انك تقتصر على التركيب
الاول باقيا بناء صدره وذكر في الناظم وابنه ان بعض العرب يعربه فزاد ابنه
حكى ذلك ابن كيسان قال الموضح والتحرير ما قدمته من الاستعمال الثالث بوجهيه
وان ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من اعراب الاول انما هو فيما اذا حذف
العقد من الاول والنيف من الثاني لا فيما اذا اقتصر على التركيب الاول خاصة
وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد والا فسد قال ابو حيان انه بالقياس

ابن السكيت

لانه يلتبس بالبعض اصله تركيبين ورده الموضح في الحواشي بان الذي اجازه ابن مالك
في التسهيل لا منعه بشر وانه يقال حادي عشر وليس في كلامه ما يقتضي انه منتزع
تركيبين انتهى وعبارة النظم ناطقة بما قال ابو حيان فان قوله وشاع الاستغنا
بحادي عشر معناه استغني بحادي عشر عن بقية التركيب وتلخص في هذه المسئلة خمسة
اوجه الاول الاتيان باربعة الفاظ واليه يشير قول النظم مجي بتركيبين وهو قليل
الاستعمال حتى ان بعضهم منعه الثاني ان يحذف عقد الاول واليه يشير قول النظم
او فاعلا بحالتيه اضف الى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثاني وبناء ما بقي الرابع
حذفهما واعراب ما بقي الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف
نيفه الوجه السادس ~~الخامس اعراب الوصف مع حذف عقده~~ من اوجه استعمال
اسم الفاعل ان يستعمل مع ما اي مع العشرة لافادة معنى رابع ثلاثة فتكون بمعنى
جاعل وليس بمسموع فيأتي ايضا باربعة الفاظ ولكن تكون اللفظة الثالثة مما دون
ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر اجاز ذلك سيبويه وجماعة من
المتقدمين قياسا ومنعه بعضهم وهم الكوفيون واكثر البصريين وقوفا مع السماع وعلى
الجواز فيتعين بالاجماع ان يكون التركيب الثاني من التركيبين في موضع خفض
باضافة التركيب الاول اليه ويمتنع النصب وان كان الوصف فيه بمعنى جاعل لان
عمل الوصف انما يتاتى مع تنوينه او اقترانه بال وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم
اجاز بعض النحويين هذا ثالث احد عشر وثالث اثني عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده
لعدم تركيب الوصف مع العشرة وكذلك اذا اتيت بتركيبين الا انك تحذف العشرة من
التركيب الاول فتقول رابع ثلاثة عشر وليس لك مع ذلك الحذف للعشرة من الاول

ثانيها حذف النيف من التركيب الثاني وتقول رابع عشر بفتحهما لالتباس بالعشر اصله
تركيبين وبمقتضى البناء في الجزئين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه
ونزول الالتباس باعراب الاول كما ذكر في الوجه الخامس ولم اره مسطورا الوجه
السابع ان تستعمله مع العشرين واخواتها الى التسعين فتقدمه في اللفظ وتعطف
عليه العقود بالواو خاصة فتقول حادي وعشرون وثاني وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقي
والى ذلك اشار الناظم وهذا الاخير باسم بقوله وعشرين اذكرا وبابه الفاعل من وقبل
لفظ العدد بحاليه قبل واو ويعتمد هذا الاخير باسم الفاعل للعشرين واخواتها تابع
النيف ثلاثة احكام وجوب تاخيرها عنه لان الاقل سابق للاكثر طبعا ووجوب عطفها عليه
ليرتبطا ووجوب كون العاطف الواو لانه عدد واحد والواو للجمع بينهما باب كنايات
العدد وهي ثلاثة كم وكاين وكذا ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة
امرها اما كم فتنقسم الى استفهامية بمعنى اي عدد قليلا كان او كثيرا ويستعملها من يسال
عن كمية الشيء والى خبرية بمعنى عدد كثير ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير
ويشتركان في خمسة امور احدها كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس والحقيقة والمقدار
والكمية والثاني كونهما مبنيتين وسبب بنائهما مشابهة الحرف في الاستفهامية
حرف الاستفهام وفي الخبرية حرف التكثير الذي كان يستحق الوضع او في الوضع في المعنى وهو
على حرفين والثالث كون البنا فيهما على السكون وهو الاصل فيه والرابع لزوم البنا
التصدير فكل منهما له صدر الكلام والخامس الاحتياج الى التمييز لان كلا منهما
عدد مجهول ويفترقان في خمسة امور ايضا احدها ان كم الاستفهامية منصوب بمفرد تمييز
والى ذلك اشار الناظم بقوله ميز في الاستفهام كم بمثل ما ميزت عشرين ككم عبدا ملكت

بفتح تا الخطاب اما افراده فلازم خلافا للكوفيين فانهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا بعتم
والصحيح مذهب جمهور البصريين وما اوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب
الاخفش الى جواز جمعه ان كان السوال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك اذا اردت اصنافا
من الغلمان واما نصبه ففيه ايضا ثلاثة مذاهب احدها انه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو
مذهب بعض النحويين والثاني انه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية واليه ذهب
الفرا والزجاج والفارسي والثالث انه يجوز جره بمن مضمرة جوازا ان جرت كم بحرف
والى ذلك اشار الناظم بقوله واجز ان تجره من مضمرا ان وليت كم حرف جر مظهرا
نحو بكم درهم اشتريت ثوبك هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره الا اذا دخل على كم حرف
الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج الى ان جر التمييز انما هو
باضافة كم اليه ورد بان كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر في مميزه
فكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن عصفور ومميز الخبرية مجرور باضافتها اليه حملا لكم على
ما هي مشابهة له من العدد وقال الفرا على اضمار من لان من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية
فجاز اضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز في شرح الجزولية وابن مالك
في شرح الكافية عن الخليل مفردا او مجموع لان كم بمنزلة عدد مفرد مضاف الى مميز
تارة الى جمع كالعشرة فما دونها وتارة الى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين اجراء
له مجرى الضربين نحو كم رجال جاؤك كما يقال عشرة رجال جاؤك وكم امرأة جاءتك كما
يقال مائة امرأة جاءتك والافراد اكثر في الاستعمال وابلغ في المعنى من الجمع حتى
ادعى بعضهم ان الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال و
دخل في المفرد ما يؤدي معنى الجمع نحو كم قوم صدقوني والى ذلك اشار الناظم بقوله

حرف جر ايكون

واستعملتها بجر الكثرة او ماية والامر الثاني ان الخبرية تختص بالزمن الماضي كرب لجامع
التكثير فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان لي سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان لي سأملكهم لان التكثير
فيهما فلهذا لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم لان التكثير و
التقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ويجوز في الاستفهامية كم
عبيد ستشتريه لان الاستفهام لتعيين المجهول والامر الثالث مما يختص به الخبرية
ان المتكلم بها لا يستدعي اي لا يطلب جوابا من مخاطبه لانه مخبر بخلاف المتكلم
بالاستفهامية فانه مستخبر والامر الرابع انه اي المتكلم بالخبرية يتوجه اليه التصديق
والتكذيب لانه مخبر والاخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية
لانه مستفهم والانشاء لا يحتمل ذلك والامر الخامس مما يختص به الخبرية ان المبدل
منها لا يقترن بهمزة الاستفهام لانه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام تقول كم رجال
في الدار عشرون بل ثلثون بخلاف المبدل من الاستفهامية فانه يجب اقترانه بهمزة
الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام ولهذا يقال كم مالك اعشرون ام ثلثون
وكم في موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الاخفش بالعكس و اعشرون
بدل من كم وام عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلثون معطوف
على عشرون تنبيه يروى في قول الفرزدق وهو همام بن غالب التميمي في هجو جرير كم
عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت على عشاري بجر عمة وخالة على ان كم خبرية
ونصبهما فقيل ان تميما يجيزون نصب تمييز الخبرية مفردا اي كثيرا من عماتك وخالاتك
جملة حدهي وقيل على الاستفهام التهكمي اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي
يخدمنني فقد نسيته وعليهما اي الجر والنصب فهي اي كم مبتدأ وجملة قد حلبت خبر

وافرد الضمير حملا على لفظ كم او التاء في حلبت للجماعة لانهما في المعنى عمات وخالات
ويروى برفعهما على الابتدا المخصص المعطوف عليه بوصفه بلك ويقدرها محذوفة
مدلول عليها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع
خالة استغناء عنها بلك الاولى وقد حلبت خبر للعمة او الخالة وخبر الاخرى محذوف
والا لقيل قد حلبتا لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند
قامت والتاء في حلبت على هذا للوحدة لانهما عمة واحدة وخالة واحدة وكم على هذا
الوجه محلها النصب على المصدرية او على الظرفية الزمانية اي كم حلبة على المصدرية
او كم وقتا على الظرفية والفدعا بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال
وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم الى انسيها بكسر الهمزة
والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الايسر
على رأي ابي زيد والايمن على رأي الاصمعي والعشار بكسر العين جمع عشراء هي الناقة
التي اتى عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشرة اشهر وعلى بمعنى على كره مني لان على
تستعمل في الضر كما ان اللام تستعمل في النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت واما كاين
فبمنزلة كم الخبرية في خمسة امور في افادة التكثير وفي الابهام وفي لزوم التصدير
وفي البناء وفي الجر او التمييز الا ان جره بمن ظاهرة بالاضافة بخلاف كم قال الله تعالى
وكاين من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب مميز كاين كقوله اطرد الياس بالرجا فكاين
آلما حم يسره بعد عسر فآلما بمد الهمزة على وزن فاعلا من الم يالم اذا توجع منصوب على
التمييز لكاين واطرد امر من طرد يطرد كقتل يقتل والياس بالياء المثناة تحت الفوقية
والرجا بالقصر للضرورة الامل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر تقول لا تقنط وترج

الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأين تخالف كم في امور منها
انها مركبة من كاف التشبيه وكم بسيطة على الاصح وقيل مركبة من الكاف وما
الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب
ومنها انها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك و
منها انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فانهما اجازا بكأين تبيع هذا الثوب
ومنها ان خبرها لا يقع مفردا واما كذا فيكنى بها عن العدد القليل والكثير ويوافق كأين في
اربعة امور التركيب فانها مركبة من كاف التشبيه وذا الاشارية والبناء والابهام
والافتقار الى التمييز بمفرد وتخالفها في ثلاثة امور احدها انه يجب في تمييزها النصب فلا
يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة لان مجرورها اسم لم يكن له قبل التركيب نصيب في
الاضافة فابقي على ما كان عليه خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان
يقال كذا ثوب وكذا اثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاج يجوز الجر على ضرب
من الحكاية وقال الجرمي على البدل من ذا والثاني انها ليس لها الصدر فلذلك تقول
قبضت كذا وكذا درهما والثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى
بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد والى كأين وكذا اشار الناظم بقوله ككم
كأين وكذا وينتصب تمييز ذين او به صل من تصب هذا **باب** الحكاية وهي ايراد
لفظ المتكلم على حسب ما اورده على ثلاثة انواع حكاية الجمل وتختص بالقول وحكاية المفرد و
تختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأي ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل مطردة
بعد القول وفروعه من الفعل والوصف بانواعها نحو وقولهم انا قتلنا المسيح قال
اني عبد الله ام تقولون ان ابراهيم الاية قل ان ربي يقذف بالحق والقائلين لا

نحو اهم اهل البناء فيحكي الجمل عن ترتيب اللفظ ويجوز حكايتها على المعنى فيقول في حكاية زيد
قائم قال عمرو قائم زيد بعكس الترتيب فان كانت الجملة ملحونة تعين المعنى فيحكيها
على الافصح صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم ان اللحن نشأ من الحاكي فعلى هذا اذا
قال شخص جاء زيد بالجر واردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه
خفض زيدا للتنبيه بالاستدراك على لحنه والا لتوهم انه نطق به على الصواب وعلى القول
الثاني تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه وحكاية المفرد في غير الاستفهام
شاذ كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال ان في الدار قرشيا وقول ذي الرمة سمعت
الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا فانه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون
غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقة قاله الزجاجي في جمله قال ابن
مالك في شرح الكافية ويمكن ان يكون من هذا ما كتب بواو في خط الصحابة رضي الله
عنهم فلان بن ابو فلان بالواو كأنه قيل فلان بن المقول فيه ابو فلان فالمختار عند
المحققين ان يقرأ بالياء وان كان مكتوبا بالواو كما تقرأ الصلاة والزكوة بالالف وان
كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على ان المنطوق به منقلب من واو انتهى وعندي انه يقرأ
بالواو لوجهين احدهما ان الغرض انه محكي وقرائته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة
فانهما غير محكيين والثاني انه يحتمل ان يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الاسم في اول
احواله وذلك لا يغير ولا حكاية حال المفرد في الاستفهام فان كان المسؤول عنه نكرة
مذكورة والسؤال باي او من حكي في لفظ اي او لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسؤول عنها
من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وافراد وتثنية حقيقة او صالحة لوصفها بها وجمع
سالم موجود فيه او صالح لوصفه به تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجار

بنين وبنين وبنات ايا في حكاية رجلا واية في حكاية امراة وايين بالتثنية في حكاية
غلامين واينين في حكاية جاريتين وايين بالجمع في حكاية بنين وايات في حكاية بنات
وقولنا في التثنية او صالحة لوصفهما بها ليشمل مثل رايت شاعرا وكاتبا فانك تقول
في حكايتهما ايين مع انهما ليسا مثنيين صناعة الا انهما وصفان بالتثنية فتقول الطر
وقولنا في الجمع السالم او صالح لوصفه به ليشمل مثل رايت رجالا ونساء فانك تقول
في حكاية الاول ايين وفي حكاية الثاني ايات مع انهما ليسا جمعي سلامة الا انهما وصفا
بجمع السلامة فتقول رايت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية
المرفوع بالفاعلية والمجرور واختلف في الحركات اللاحقة لاي فقيل حركات حكاية وان
بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات اعراب فاذا وقعت
بعد الاسم مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل ايّ فاي فاعل بالفعل وهو سابق
عليها في التقدير لان الاستئناف يزيل الصدر فانك اعدت ما قاله السائل وكانك
اذا ذكرت ايا فقط وجوز ان يصرح بالفعل توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد
البصريين كونها مبتدا والخبر محذوف تقديره ايّ قام لان الفاعل لا يتقدم والاستفهام
لا يتاخر والكوفيون يجيزونهما وان سالت بها عن منصوب او مجرور فقياس قول البصريين
انها مبتدا والخبر محذوف والحركة للحكاية او معمولة لمحذوف متاخر ولك ان تصرح
توكيدا مع المتاخر فتقول ايا رايت وباي مررت وعند الكوفيين معمولها وعلى القول بجواز
تقديم العامل فهو اولى للمطابقة وكذلك تقول في من اذا حكيت بها النكرة رفعا و
نصبا وجرا وافرادا وتثنية وجمعا على حد ما ذكرنا ونبينا كما تقدم من الامثلة الا ان
بينهما فرقا من اربعة اوجه احدها ان ايا عامة في السؤال فيسال بها عن العاقل كما مثلنا

ان يتعين

قولنا رايت رجلا الى اخره ومن غيره تقول القايل رايت حمارا وحمارين او انا مانا او انا مين او منو
او انا ومن خاصته بالسؤال عن العاقل الفرق الثاني ان الحكاية في اي عامة في الوقف
والوصل تقول جاءني رجلان فتقول ايان بالوقف والاسكان او ايان يا هذا بالوصل والحكاية
في من خاصة بالوقف تقول لمن قال جاءني رجلان منان بالوقف والاسكان في النون
وان وصلت قلت من يا هذا بالسكون وتطلب الحكاية لما سياتي انك تقول في حكاية
المذكر منو ومنا ومني وهذه الاحرف كاحرف الاطلاق لا يكون الا في الوقف فاما قوله
وهو شمر ابن الحارث الضبي او تابط شرا اتوا ناري فقلت منون انتم فقالوا الجن فقلت
عموا ظلاما فنادر في الشعر والقياس من انتم وحمله سيبويه علي لغة من قال ضربت منو منا
قال انما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كالمجموع بالواو والنون وقال الكسائي انما
احتاج الشاعر فزاد هذه الزوايد في الوصل قال ابن خروف ولو جنبه سيبويه اجوزنا ان
يكون معربا وجمعه كما ي وحكى الكوفيون ان منهم من يقول منو انت ومنان انتما
ومنون انتم فيكون البيت على هذا ولا القياس عليه خلافا ليونس وحجته انه سمع بعض
العرب يقول ضرب منو منا ومنو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه انه
ازال الاستفهام عن صدريته واعرب احدهما فاعلا والاخر مفعولا نه في الاولين
وحكاهما في الباقين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان اخران احدهما انه في الوصل
حكى الضمير في الواو وهو معرفة وليس وجه شذوذه انه حكي مقدرا خلافا للشارح والثاني
انه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة اي انعموا وظلاما جوز فيه ابن
السيد كونه ظرفا اي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا اي من جهة ظلامكم انتهى والاول اولى
ويؤيده انه ينشد عموا صباحا وهو انشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة الى جذع بن سنان

في الوصل

شناحبن العسانی ونص ابن الحاجب في الامالي على انه لا يحسن ان تكون ظرفا او لبيان
المراد انهم نعموا في ظلام او في صباح وانما المراد انهم نعم ظلامهم وصباحهم انتهى
الفرق الثالث ان ايا يحكى فيها حركات الاعراب غير مشبعة فتقول في حكاية المفرد
المرفوع ايٌ وفي حكاية المنصوب ايا وفي حكاية المجرور ايٍ ويجب من الاشباع للحركات
في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى فتقول لمن قال جاءني رجل منو ولمن
قال رايت رجلا منا ولمن قال مررت برجل مني ومن العرب من يحكي من اعراب
المسئول عنه فقط ولم يزد علامة التانيث والتثنية والجمع فيقول لمن قال قام رجل
ورجلان او رجال او امراة او امراتان او نساء منو في الجمع وفي النصب منا وفي
الجر مني وما ذكره من ان الواو والالف والياء نشات من حركات الاشباع وان
الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم ان الحركات حكاية وانهم اشبعوا بيانا للحركة في
الوقف اذ لا يوقف اذ لا يوقف على متحرك ورد بان الحركات انما تبين بهاء السكت وبا
لالف في انا وحيهلا خاصة وبان الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد و
الفارسي الحكاية مشبهة بالاعراب فالحروف اجتلبت اولا للحكاية فلزم تحريك ما
قبلها وصوبه ابن خروف وصححه ابو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فا
ذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل من التنوين وكذا منا ومني ورده ابو حيان
بان ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض من
لام العهد لان قياس النكرة اذا اعيدت ان تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم انها غيرها
الفرق الرابع ان ما قبل تاء التانيث في اي واجب الفتح تقول ايةٌ وايتان كما تقول ابنة
وابنتان ويجوز الفتح والاسكان في من اذا اتصل بها تاء الحكاية تقول منه بفتح النون و قلب

التاء هاء ومنت بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وانما قلبت مع فتح ما
قبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف ومنتان بفتح النون الاولى ومنتان
بسكونها والارجح الفتح في المفرد والاسكان في التثنية وانما عبرنا بتاء الحكاية دون
تاء التانيث لان تاء التانيث لا يسكن ما قبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر
كلامه هنا انها للتانيث والقول بانها في اية للتانيث وفي منة للحكاية تحكم وانما
كان الارجح الفتح في المفرد لان التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها
لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالالف والتاء منات
باسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف واما العطف فاذا قال جاءني امراة ورجل فا
[illegible] تقول من ومنو واذا قال جاءني رجل وامراة فانك تقول من ومنة وتلحق العلامة
اخر الكلام لانه محل الوقف دون ما قبله لانه في حكم الوصل وكذا اذا قال جاءني رجال
ونساء قلت من ومنات فاذا قال مررت بنسوة ورجل من ومني واذا
ما لا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعن من يعقل بمن فاذا قلت
رايت رجالا وحمارا قلت من وايا واذا قال مررت بحمار ورجل قلت اي ومني
واذا قلت رايت ثوبا وغلاما قلت ايا ومنا وكذلك ما اشبهه ذكره الزجاجي
ثم انتقل الى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسما لقوله اولا فان كان المسؤول
عنه نكرة فقال وان كان المسؤول عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع من التوابع الخمسة
واداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يحكون حكاية اعرابه فيقولون من
زيدا لمن قال رايت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد فالفتحة والكسرة للحكاية
والرفع في موضعهما مقدر لان الواقع بعد من مبتدا خبره من عند الجمهور او خبر مبتدا او

من بعد سيبويه وان كان المحكي مرفوعا كقولك من زيد لمن قال جاءني زيد برفع ما بعد
من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الاعراب مقدرا لاشتغال
اخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الجر فالحكم ظاهر
وتبطل الحكاية في نحو اي زيد لان اداة السؤال غير من وفي نحو ومن زيد لاجل العاطف
الداخل على من وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية خلافا ليونس في اجازته حكاية
جميع المعارف وفي نحو من سيد ثم لانتفاء العقل وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع
النعت ويستثنى من ذلك ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد بن عمرو او
علما معطوفا بالواو خاصة كرايت زيدا وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية
فتقول لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من
زيد بن عمرو بنصب زيد في الاول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رايت زيدا وعمرا
من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب
يونس وجماعة الى ان عطف احد الاسمين على الاخر مبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون
العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين ان الاعلام كثرت في كلامهم فجازوا
فيها الحكاية لما فيها من ربط احد الكلامين بالاخر وشرطوا ان يكون الحكاية
بمن دون اي لوجهين احدهما كثرة استعمالهم لها دون اي قاله سيبويه والثاني ان من
مبنية لا يظهر معها فتح الحكاية لسكونها كل حال بخلاف اي فانه لو حكى بها اي زيدا اي
زيد برفع اي فيهما ونصب زيد في الاول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف اعراب
المبتدا والخبر قال ابن الضائع والاول اولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها
ثالثا وهو كون من على حرفين واما شرط انتفاء التابع فلانهم استغنوا باطالته عن الحكاية

واستثني النعت بابن لانه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثني عطف البيان لانه
ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين الا بالحكاية واما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن
فلان الغرض بالحكاية بيان ان المسئول عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فاذا عطفت جملة
السؤال على كلام المسئول صار في ذلك بيان ان المسئول عنه هو الاول فلم يحتج للحكاية والى
ذلك اشار الناظم بقوله والعلم احكينه من بعد من ان عريت من عاطف بها اقترن انتهى
باب التانيث اعلم ان من المعاني المدلول عليها بالالفاظ اشخاص الجواهر وهي على
قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وانثى ولما كان التانيث فرع التذكير لان
الاصل في جميع الاشياء التذكير كما قال سيبويه احتاج المؤنث لعلامة تميزه من المذكر وهي
اما تاء متحركة بوجوه الاعراب وتختص بالاسماء القائمة بها وبه وتبدل في الوقف هاء فلذا
سميت بالهاء وتاء ساكنة وتختص بالافعال الماضية كقامت ونعمت واما الف مقصورة
عن الف قبلها كحبلى وسكرى او الف قبلها الف زائدة فتقلب هي اي الالف الثانية
همزة كحمراء هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم الى ان الهمزة والالف قبلها
علامة التانيث وذهب الكوفيون الى ان الهمزة للتانيث وليست مبدلة من الف
التانيث والالفان المقصورة والممدودة يختصان بالاسماء الظاهرة والى التاء والالف
اشار الناظم بقوله علامة التانيث تاء او الف ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة واما علقاة
فالالف مع وجود التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث والعرب قد انثوا اسماء بلا
تاء مقدرة ويستدل على ذلك التقدير بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا
حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم فاجنح لها والنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل
عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب

بالمصالحة من الطباق وبالاشارة اليها نحو هذه جهنم فجهنم مؤنثة بدليل الاشارة اليها باشارة المؤنث وهي هذه وبثبوتها اي التا في التصغير برد الاشياء الى اصولها وبغير المزدوج مذكر كالراس والقلب او بثبوتها اي في فعل نحو ولما فصلت العير فالعير مؤنثة بدليل ثابت فعلها وسقوطها من عدده كقوله وهو حميد الارقط يصف فرسا عربية ارمي عليها وهي فرع اجمع وهي ثلاث اذرع واصبع فاذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التا من عددها وهو ثلاث والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي اسام قدروا التا كالكتف ويعرف التقدير بالضمير ونحوه كالرد في التصغير فصل الغالب في التا ان تكون بفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائم وقائمة ومن غير الغالب في الاسما غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فان قصد بهما الحدوث في احد الازمنة لحقتها التا فقيل حائضة وطامثة والا لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات اهلية للحيض والطمث ولا تدخل هذه التا الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر في خمسة اوزان احدها فعول بفتح الفا بمعنى فاعل كرجل صبور بمعنى صابر وامراة صبور بمعنى صابرة وانما لم تدخله التا لعدم جريانه على الفعل ودخول التا على الصفة محمول عليها قال الشاطبي ومنه اي من فعول بمعنى فاعل وما كانت امك بغيا اصله بغويا اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم ادغم اليا في اليا و الالف كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسال المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم ياتوا بوجه الصواب فساله الواثق عنها فاجاب بما قاله الموضح واما قولهم امراة ملولة من الملل بمعنى مالة وقد لحقتها التا فالتاء

على نفسه وان ضمير صفة كالبيان ان
من الاسما اذ لم يذكر فان المضمر

فيه ليست للفصل وانما هي للمبالغة بدليل دخولها في المذكر نحو رجل ملولة واما امراة
عدوة فاصل عدوة عدووة بواوين ثم ادغم فشاذ لخروجه عن القاعدة ملولة واما امراة عدو ومع
ذلك فانه محمول على صديقة كما في عكسه وهو حمل صديق على عدوة وفي قوله اي الجل
وانت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره
ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء الفاصلة جوازا نحو جمل ركوب وناقة ركوبة وانما
لحقته وان لم تجر على الفعل فرقا بين المقصدين والوزن الثاني فعيل بمعنى مفعول
نحو رجل جريح وامراة جريح بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم وشذ ملحفة جديدة بالتاء
فانها بمعنى مجدودة لحقتها التاء فان كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء الفاصلة نحو
امراة رحيمة وظريفة وانما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما
واختصت بفعيل بمعنى فاعل لانه يجري على الفعل لان الوصف من رحم وظرف بالياء يأتي
فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول فان قلت مررت بقتيلة بني
فلان الحقت التاء خشية الالتباس بالمذكر لانك لم تذكر الموصوف الا هو لا معه الالتباس
والوزن الثالث مفعال بكسر الميم كمنحار يقال رجل منحار وامراة منحار اي كثير النحر
بالحاء المهملة وشذ ميقانة بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل
ميقان لا يسمع شيئا الا ايقنه وامراة ميقانة وانما لم تدخل التاء الفاصلة هنا لانه
صفة لا تجري على الفاعل ولانه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في اوله قاله ابن
الانباري والوزن الرابع مفعيل بكسر الميم كمعطير من العطر وشذ امراة مسكينة
لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فانه محمول على فقيرة وسمع امراة مسكين على القياس
حكاه سيبويه والوزن الخامس مفعل بكسر الميم وفتح العين كمغشم بالغين والشين

المجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته ودعيس بالدال
والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح مدعس به وعلة
عدم لحاق التا في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث والى هذه الاوزان الخمسة
اشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الابيات الثلاثة وتاتي التا لفصل
الواحد من الجنس الجامد الذي لا يصنعه مخلوق كثيرا كتمرة وتمر بفتح المثناة
فوق وسكون الميم وبعكسه اي الفصل الجنس من واحدة في جباة بفتح الجيم و
سكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكماة احمر وكماة بفتح الكاف وسكون الميم و
بفتح الهمزة وهي التي تميل الى الغبرة والسواد وقول الموضح خاصة تخرج لسيارة و
سيارة فانهما جمعا سيار ومسيار لا من اسماء الاجناس لغلبة التانيث عليهما قال الله تعالى
وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من اسماء الاجناس لغلبة التانيث فالقيد مصروف
الى الجامد وهذان مشتقان وتاتي التا لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق
قليلا كلبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمونث كربعة وهو
المعتدل والمعتدلة المعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير وتاتي التا
عوضا من فاء كعدة واصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا
كسرة الواو الى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التا في غير محل المعوض منه لان
تاء التانيث لا يقع صدرا وتاتي عوضا من عين كاقامة ومن لام كسنة واصلها
سنوة بدليل قولهم في الجمع بالالف والتاء سنوات او سنهات فكرهوا تعاقب حركات
الاعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء في
محل المعوض منه على القياس او عوضا من حرف زائد لمعنى وهو ياء النسب كاشعثي واشاعثة

وازرقي وازارقة ومهلبي ومهالبة نسبة الى اشعث وازرق ومهلب فالتا فيهن عوض
من ياء النسب الا ترى انهما لا يجتمعان وانما يقال الاشعثيون والاشاعثة وكذا الياء في
او عوضا من حرف زائد بغير معنى وهو يا مفاعيل كزنديق وزنادقة والياء عوض من
ياء زناديق فاذا جيء بالياء لم يجأ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء معا قبالا هنا قاله
في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر و
الزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وهو الذي يظهر الاسلام ويخفي الكفر وتاتي التاء للتعريب بالعين
المهملة اي تعريب الاسماء الاعجمية كموازجة جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي
المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه لتدل
على ان اصله اعجمي فعرب والفرق بين المعرب وغيره ان المعرب اذا استعملت الاعاجم
وان خالفت بين الفاظه فقد عربته والا فلا وتاتي التاء للمبالغة في الوصف كراوية
لكثير الرواية وانما انثوا المذكر لانهم ارادوا الغاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة
ولتاكيدها اي المبالغة الحاصلة بغير التاء كنسابة وذلك لان فعالا يفيد المبالغة
بنفسه فاذا دخلت عليه التاء افادت تاكيد المبالغة لان التاء للمبالغة وتاتي التاء
لتاكيد التانيث كنعجة لان انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التانيث فجوزوا ان لا
يكفي ان يقال نعج لانه يفيد التانيث بنفسه ودخول التاء فيه لتاكيد التانيث فصل
لكل واحد من الفي التانيث المقصورة والممدودة اوزان نادرة ولا تعرض لها في هذا
المختصر لكون الناظم لم يذكرها فلذلك قدمها واوزان مشهورة في الاستعمال وقدم في
باب ما لا ينصرف ان المقصورة اصل للممدودة ثم مشهورا اوزان المقصورة اثنا عشر وزنا
احدها فعلى بضم الاول وفتح الثاني كاربى بالراء المهملة والباء الموحدة اسما للداهية

بالذال المهملة وجمعها دواه واعظمها الحوت والآدمي وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة اسما
لموضعين قال جرير اعبدا حل في شعبى غريبا الؤما لا ابا لك واغترابا وزعم ابن قتيبة
انه لا رابع لها في لسان العرب ويرد عليه اربى بالنون اسما لحب من البقل يجبن به
اللبن وجنفى بالجيم والنون والفاء اسما لموضع وجعبى بالجيم والعين المهملة والباء
الموحدة اسما لعظام النمل جمع عظيم لا اعظم والمراد به كبار النمل اللاتي يعضضن ولهن
افواه واسعة قاله القالي ورحبى بالراء والحاء المهملتين والباء الموحدة لموضع وحلكى
بالحاء المهملة لدويبة قال ابو علي الفارسي هي مقصورة حكاه عنه ابن جني في القد
وقد تبين من عدم الاشتهار ما ذكر ان عد الناظم لفعلى في الاوزان المشهورة مشكل
لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب الماوردي انها شاذة الوزن الثاني فعلى
بضم الاول وسكون الثاني اسما كان كبهمى بالباء الموحدة اسما لنبت قاله الجوهري يقال
اهمت الارض كثر بهماها او صفة لا مذكر لها كحبلى وما لها مذكر كالطولى انثى الاطول
او مصدرا كرجعى بمعنى رجع الوزن الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى بالموحدة
لنهر بدمشق او مصدرا كمرطى بالطاء المهملة لمشية او صفة كحيدى بالحاء والدال المهملتين
بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى اي يحيد عن ظله اذا تخيل منه الوزن الرابع
فعلى بفتح اوله وسكون ثانيه بشرط ما ان يكون اما جمعا كقتلى جمع قتيل وجرحى جمع جريح
او مصدرا كدعوى مصدر دعا او صفة كسكرى وسيفى مؤنثي سكران وسيفان للطويل
فان كان فعلى اسما كارطى وعلقى ففي الفه وجهان مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف
قدر الالف للالحاق ومن منع قدرها للتانيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الادم
يقال اديم ماروط اي مدبوغ وقد يكون ارطى افعل لانه يقال اديم مرطي حكاه في الصحاح

والحلقي بنت الوزن الخامس فُعالى بضم اوله وتخفيف ثانيه كحُبارى بالحاء المهملة والباء
الموحدة والراء المهملة وسُمانى بالسين المهملة والنون لطائرين ذكرين او انثيين وفي
الصحاح ان الف حبارى للتانيث وهو وهم بفتح الهاء من صاحب الصحاح فانه
قد وافق على انه ممنوع الصرف ومنع الصرف دليل على ان الفه للتانيث الوزن السادس
فُعَّلى بضم اوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسُمَّهى بالمهملة للباطل والكذب وللهواء بين السماء و
الارض الوزن السابع فِعَلّى بكسر اوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسِبَطْرى بالمهملات
والموحدة ودِفَقّى بالدال والفاء والقاف لضربين من المشي فالاول مشية فيها تبختر و
الثاني مشية فيها تدفق واسراع الوزن الثامن فِعْلى بكسر اوله وسكون ثانيه اما
مصدرا كذكرى مصدر ذكر ذكرا وذكرى كما لتوافق فيه كلمتنا لنا فيما عدا الف التانيث
او جمعا وذلك شيئان حِجْلى بالحاء المهملة والجيم جمع الحَجَل بفتحتين اسم لطائر وظِرْبى
بالظاء المشالة والراء والباء الموحدة جمع الظَّرِبان بفتح اوله وكسر ثانيه اسم لدويبة
ولا ثالث لهما في الجموع وذلك معلوم من عدم الاتيان معهما بالكاف ولكن ذكر
توكيدا الوزن التاسع فِعِّيلى بكسر اوله وثانيه مشددا كحِثِّيثى بحاء مهملة وثاءين
مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشيء اذا حضّ عليه و
خِلِّيفى بالخاء المعجمة والفاء الخلافة وفي الاثر عن عمر رضي الله عنه لولا الخِلِّيفى
لاذنت وحكى الكسائي هو من خصيصا قومه بالمد وهو شاذ وقياسه القصر كما مثل
في التسهيل الوزن العاشر فُعُلَّى بضم اوله وثانيه وتشديد ثالثه ككُفُرَّى بالفاء
والراء وفي القاموس انه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور وعاء الطلع
طلع النخل سمي بذلك لانه يكفره اي يستره ويغطيه والشيء الجعل للمطلع لفسه

الفرا الجعل للطالع حين يتشقق قال القالي والاول هو الصحيح لان الاشتقاق يدل عليه
صحته وحذريا وبذريا بذالين معجمتين وراءين مهملتين وحا مهملة في الاول وباء
موحدة في الثاني وهما من الحذر والبذر وقال ابن ولاد البذري بالذال المعجمة الباطل
الوزن الحادي عشر فعّلّى بضم اوله وفتح ثانيه مشددا كالخلّيطى بالخاء المعجمة والطاء
المهملة اسما للاختلاط يقال وقعوا في خلّيطى اذا اختلط عليهم امرهم وقبّيطى بالقاف
والباء الموحدة والطاء المهملة اسما للناطف الوزن الثاني عشر فعّالى بضم اوله
وتشديد ثانيه نحو شقّاريا بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة وخبّاريا بالخاء
المعجمة والباء الموحدة والزاي اسمين لنبتين وحضّاريا بالحاء المعجمة والراء المهملة
الضاد — اسما لطائر تنبيه نحو جنفى مما كان على وزن فعلى بضم الفاء وفتح العين ونحو خليفى مما كان
على وزن فعيلى بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة ونحو خليطى مما كان على وزن فعّلى
بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة ليس من الاوزان المختصة بالمقصورة بل
وجودها في اوزان الممدودة فالاول كما في عروا بضم العين المهملة وفتح الراء
المهملة قوة الحمى ومسّها في اول رعدتها كما في القاموس زيادة على الصحاح والثاني
كما في خبّيرا بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخر الرجل الفخر والثالث كما في
دخيلا بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يخفظ بالمد غيره يقال هو عالم بدخيلاء امور
اي باطنها ومشهورا وزان الممدودة سبعة عشر وزنا احدها فعلاء بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كان
كصحرا او مصدرا كرغبا مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمرا او دهنة
هطلا والدهنة بكسر رتب بالراء المهملة والغين المعجمة او صفة كحمرا او دهنة الدال
المهملة وسكون اليا المثناة تحت قال ابو زيد هو المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق واقل

ثلث الليل والهطل تابع المطر او جمعا في المعنى كطرفا فقرة ثلث النهار او ثلث الليل والهطل المطر او جمعا

تابع ~~جمعا~~ في المعنى كطرفا بالطاء والراء المهملتين وبالفاء وتضاف للغاية بالموحدة فيقال
طرفا الغاية وهي شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفي القاموس انها اربعة اصناف
منها الاثل الواحدة طرفاة وطرفة وفي الصحاح قال سيبويه واحدة جمع والوزن الثاني
والثالث والرابع افعلا بالفتح الجبن وافعلا بكسرها وافعلا بضمها كقولهم يوم الاربعا بفتح
الباء وكسرها وضمها وسمع فيه الاوزان الثلاثة وهو اليوم المعروف وفي تحفة
التسهيل بخط مؤلفه يسمى اليوم اربعا بفتح الباء وكسرها وبفتح الهمزة وضم الباء ودخمة
وبضمهما وهو ضخم والوزن الخامس فعلا بالفتح اوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه كعفربا اسما
لمكان بدمشق والوزن السادس فعلا بالكسر الفا كعصا صابالقاف والصادين المهملتين
اسما للقصاص الوزن السابع فعلا بضم الاول والثالث كقرفصا بالقاف فراء فصاد مهملة
لنوع من القعود يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه ولمس الارض اليتيه الوزن
الثامن فاعولا بضم الثالث كعاشورا العاشر المحرم وحكى ابو عمرو الشيباني فيه القصر الوزن
التاسع فاعلا بكسر الثالث كقاصعا بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما لاحد حجرة
اليربوع وهو حيوان فوق الفارة يداه اقصر من رجليه عكس الزرافة ومن اسما حجر
اليربوع ايضا غابيا ونافقا الوزن العاشر فعليا بكسر الاول وسكون الثاني كجكريا بمعنى التكبر
الوزن الحادي عشر مفعولا كمشيوخا بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك
بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الامر الوزن الثاني عشر فعالى بفتح اوله وثانيه كبراسا
بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين بمعنى الناس يقال ما ادري اي البراساء هو
اي الناس هو وبراكا بالموحدة والراء المهملة بمعنى البروك وهو ان يبركوا الابل وينزلوا عن

خيلهم ويقبلوا رجالة • براكاء كل شيء معظمه وشدته يقال وقع في براكاء الامر وفي
براكاء القتال اي في معظمه وشدته وقال بشر بن ابي حازم ولا ينجي من الغمرات الا براكاء
القتال والفرار قاله القالي الوزن الثالث عشر فعيلا بفتح اوله وكسر ثانيه نحو قريثا وكريثا
بالمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف في الاول نوعان من البسر بضم الموحدة
وسكون المهملة قال الكسائي بسر قريثا ممدود هو اطيب التمر بسرا وقال ابو الجراح
تمر قريثا غير ممدود الوزن الرابع عشر فعولا بفتح اوله وضم ثانيه نحو دبوقا بالدال المهملة و
الباء الموحدة والقاف العذرة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة الوزن الخامس عشر
فعلا بفتحتين نحو خفقا بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسم موضع قاله ابن الناظم في
بعض نسخ الشرح وانما هو بالجيم والنون والفا كما هو الغالب في نسخ ابن الناظم و
وفعلا نحو خفقا اسم مكان ولا نظير له الا دأثا بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة
لا ثالث وقرما بالقاف والرا اسم موضع ذكره في الصحاح في مادة الفا ولم يذكره في
مادة القاف قال في القاموس في فصل الفاء وقول الجوهري فرما موضع سهو وانما
هو بالقاف وقال في فصل القاف وقرما كجمزى ويمد موضع باليمامة لبني امرء القيس
موضع باليمامة لبني امرء القيس وموضع بين مكة والمدينة وعلى هذا التقرير فعد
الناظم لذلك في المشهور من اوزان الممدود مشكل لانه وزن نادر جدا وفي المحكم
لابن سيده الا جفا بالجيم والنون والفا والقصر موضع وانه بالمد ايضا موضع فذكره
فيما يختص بالمد مشكل الوزن السادس عشر فعلى بكسر اوله وفتح ثانيه نحو سيرا بالسين
المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما عمل من القز وقيل برود فيه خطوط
صفر والسيرا ايضا الذهب الوزن السابع عشر فعلا بضم اوله وفتح ثانيه نحو خيلا بالخا

المعجمة والياء المثناة التحتانية الكسرة والجيب هذا باب المقصور والممدود المقصور هو
الاسم المتمكن الذي حرف اعرابه الف لازمة كالفتى والعصا بخلافه اذا ورأيت اخاك
فلا يسمى مقصورا والممدود وهو الاسم المتمكن الذي اخره همزة بعد الف زائدة كالكساء والرداء
بخلاف اولاء وشاء فلا يسمى ممدودا وقصر الاسماء ومدها ضربان قياسي وهو وظيفة النحويين
وسماعي وهو وظيفة اللغويين وقد اعتنى اللغويون بهما حتى وضعوا في ذلك كتبا وقد اطال
الباب عند النحويين ليس يرجع اليه ان الاسم المعتل بالالف ثلاثة اقسام احدها ماله
نظير من الصحيح الاخر يجب فتح ما قبل اخره قياسا وهذا النوع مقصور قياسا من والى ذلك اشار
الناظم بقوله اذا اسم استوجب من قبل الطرف فتحا وكان ذا نظير كالاسف فلنظيره المعل
الاخر ثبوت قصر بقياس ظاهر وله امثلة منها كونه مصدر فعل بكسر العين اللازم نحو جوي
جوى بالجيم وهوي هوى وعمي عمى فان نظيرها من الصحيح الاخر فرح فرحا وبطر بطرا
واشر اشرا فتح ما قبل اخرها واجب مطرد لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بالتحريك
قال ابن عصفور وغيره تبعا لسيبويه والفراء وشذ الغراء بالغين المعجمة المفتوحة و
المد مصدر غري بكسر الراء فهو غرو في الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غريت به
بالكسر اغرى اي اولعت به والاسم الغراء بالفتح والمد وانشد والكسائي اذا قلت مهلا غارت
العينان بالبكا غراء ومدتها مدامع همل هذا قول ابن عصفور وهو اقفيه وفيما قاله نظر لان
ابا عبيدة حكى عن خالد بن كلثوم غاريت بين الشيئين غراء اي والبيت بينهما ام
انشده اي البيت كثير المتقدم وعلى قول ابي عبيدة هذا فالمد قياسي كما سيأتي لان غار
غراء بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف كقاتلت قتالا ثم قال ابو عبيدة وغاريت
فاعلت من غريت بالشيء اغرى به وانشد ابو عبيدة والجوهري اسلوا بدل مهلا وفاضت

بذل غاربت وجعل بدل هبل بضم النون وتشديد الهاء اي كثيرة شائعة ودل عليه رواية
حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء اي ممتلاة ولا يبعد عندي ان يقال الغرا بالفتح و
المد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غري بالقصر وما حكاه ابو عبيدة من
باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بان الغرا
بالفتح والمد اسم مصدر غري والغرا بالكسر والمد مصدر غاربت واختلفوا في الغرا في
بيت كثير فابن عصفور يري انه بالفتح والمد وابو عبيدة يري انه بالكسر والمد وتابعه
علي ذلك الجوهري فلم يتواردوا علي محل واحد ومنها فعل بكسر اوله وفتح ثانيه جمعا
لفعلة بكسر اوله وسكون ثانيه نحو فرية وفري بالفاء والراء الكذب ومرية ومري
بالراء الجدال فان نظيره من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف فيهما ومنها فعل بضم
اوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمي بالدال المهملة
الصور المنقوشة في الحائط وتطلق علي الصورة الجميلة علي سبيل التشبيه ومدية
ومدي بالدال المهملة السكين وزبية وزبي بالزاي المضمومة وسكون
الموحدة الحفرة تحفر للاسد وكسوة وكسي بالكاف والسين المهملة فان نظيرها من
الصحيح حجة وحجج وقربة وقرب بضم الحاء والقاف فيهما والي ذلك اشار الناظم
بقوله كفعل وفعل في جمع ما كفعلة وفعلة ومنها اسم مفعول ما زاد علي ثلاثة نحو معطي من
الرباعي ومعتقي من الخماسي ومستدعي من السداسي فان نظيره من الصحيح مكرم
ومحترم ومستخرج بفتح ما قبل الاخر فيهن القسم الثاني من اقسام المعتل بالالف
ان يكون له نظير من الصحيح يجب قبل اخره الف وهذا النوع ممدود بقياس والي ذلك اشار
الناظم بقوله وما استحق قبل اخر الف فالمد في نظيره حتما عرف وله امثلة منها ان

يكون الاسم مصدر الافعل بسكون الفاء وفتح العين او لفعل بكسر الفاء وسكون العين
اوله همزة وصل فالاول كاعطى اعطاء والثاني نحو ارتأى ارتياء قال الجوهري ارتأى افتعل
من الراي والتدبير انتهى والاصل ارتأى ارتايا فقلبت الياء في الفعل لتحركها و
انفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة واستقصى الامر استقصاء
تتبعه والى ذلك اشار الناظم بقوله كمصدر الفعل الذي قد بدئا بهمز وصل كارتأى فا
نظر ذلك اي نظير ما كان مصدر الافعل من الصحيح اكرم اكراما ونظير ما كان مصدر الفعل
اوله همزة وصل من الصحيح اكتسب اكتسابا فانه افتعل واستخرج استخراجا فانه من
استفعل ومنها ان يكون مفرد الافعلة سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو وياء
فالاول نحو كساء واكسية والثاني نحو رداء واردية والاصل كساو ورداي فان
نظره من الصحيح حمار واحمرة وسلاح واسلحة ومن ثم اي من اجل ان افعلة فقط لا
يكون جمعا للممدود ولا يكون جمعا للمقصور قال الاخفش ارحية جمع رحى من اليائي واقفية
جمع قفى من الواو من كلام المولدين لان رحا وقفى مقصوران والرحا الطاحونة
مونثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويونث واما قوله هو مرة ابن محكان التيمي في ليلة من
جمادى ذات اندية لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا فالمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل ليس
بضرورة ولكنه جمع بالبنا للمفعول ندى بالقصر على نداء بالمد كجمل وجمال بالجيم ثم جمع نداء الممدود
على اندية فاندية على هذا جمع الجمع وهذا القول يبعده انه لم يسمع نداء جمعا ولو سمع لنقل واللازم
ينتفي فالملزوم كذلك ومنها ان يكون مصدر الفعل بالتخفيف والفتح حال كونه دالا
على صوت كالرغاء والثغاء بضم المهملة والمثلثة اولهما وفتح ثانيهما والمعجمة والرغاء صوت
ذات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز فان نظره من الصحيح الصراخ او دال

كارعوى

على داء نحو القتا لقال يشتن لطنه مثا فالا نظير له من الصحيح الدوار بضم الدال وفتح
را مهملة زاد في القاموس فتح الدال قال وهو يشبه الدوران يأخذ في الراس والزكام
بضم الزاي المعجمة الثالث ان يكون لا نظير له من الصحيح فهذا انما يدرك قصره ومده بالسماع
فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنى الضوء والثرى بالمثلثة التراب
والحجى بكسر الحاء المهملة وبالجيم العقل وهو صفة تميز بها بين الحسن والقبيح ومن الممدود
سماعا الفتاء حداثة السن والسناء الشرف بالشين المعجمة والثراء بالمثلثة لكثرة المال
والحذاء بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة للنعل بالنون والعين المهملة والى ذلك
اشار الناظم بقوله: والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا اجمعوا على
جواز قصر الممدود للضرورة والى ذلك اشار الناظم بقوله وقصر ذي المد اضطرارا مجمع
عليه كقوله لا بد من صنعا وان طال السفر وان تحنى كل عود ودبر فقصر صنعا للضرورة
وجواب الشرط محذوف اي لا بد منه وتحنى من حنى ظهره اذا احدودب والعود بفتح
العين المهملة وسكون الواو المسن من الابل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر
البعير بالكسر يدبر دبرا ودبورا اذا عقر ظهره وقوله فهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل
الوفا من حادث وقديم فقصر الوفا للضرورة وهو ممدود واراد ان هؤلاء القوم الذين
مدحهم مثل للناس يعرفونه ويضربون لهم مثلا في كل نوع من انواع الخير وانهم مع
هذا اهل الوفا بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة
فيما قاله قياس يوجب مده نحو فعلاء لانه فعلاء انثى افعل لا يكون الا ممدودا فلا يجوز عنده ان
يقصر للضرورة ورد بقول الاقيشر فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الاشقر فقصر صفرا
للضرورة وهي فعلاء انثى افعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الاجماع على الجواز تبعا للناظم

واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله * سيغنيني الذي
اغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء * فمد غنى للضرورة مع انه مقصور وورد في الاختيار
كقراءة طلحة ابن مصرف يكاد سنا برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف ومنعه البصريون
وقالوا القراءة شاذة وقدروا الغناء في هذا البيت مصدر غانيت لانه يقال غانيت غناء
تفاعلت فعالا لا مصدر غنيت غنى كرضيت رضى وهو تعسف والى خلاف ذلك اشار
الناظم بقوله والعكس بخلف يقع هذا **باب** كيفية التثنية وهي جعل الاسم القابل لها
دليل اثنين بزيادة في اخره والاسم القابل للتثنية على خمسة انواع احدها الصحيح وهو
ما ليس آخره حرف علة كرجل وامراة والثاني المنزل منزلة الصحيح وهو ما كان اخره يا
او واوا قبلها سكون كظبي ودلو والثالث المعتل المنقوص وهو ما كان اخره ياء ما
قبلها كسرة لازمة من المعرب كالقاضي والقاضي والقاضية وهذه الا
نواع الثلاثة يجب ان لا تغير عن حالها في التثنية تقول رجلان وظبيان ودلوان
والقاضيان والقاضيتان وشذ في تثنية الية بفتح الهمزة وخصية بضم الخاء المعجمة
اليان وخصيان بحذف التا والقياس اليتان وخصيتان قال عنترة * متى ما تلقني
فردين ترجف * روانف اليتيك وتستطارا * والروانف بالرا والنون والفا اطراف
الالية وقيل اليان وخصيان ليسا تثنية الية وخصية المؤنثين وانما هما تثنية الى
وخصي المذكرين النوع الرابع المعتل المقصور وهو ما اخره الف لازمة من المعرب
وهو نوعان ما يجب قلب الفه ياء في التثنية وذلك في ثلاث مسائل احدها
ان تجاوز ثلاثة احرف بان تكون الفه رابعة كحبلى وحبليان وملهى بفتح
الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به او خامسة كمعطى ومعطيان او سادسة كمستدعى

كما مراثان

وملهى

ومستدعيا له وشذ قولهم في تثنية قهقرى وهو الرجوع الى خلف وخوزلى بفتح الخاء
المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهي مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر قهقران
وخوزلان بالحذف للالف دون قلبها يا المسئلة الثانية ان تكون الالف ثالثة مبدلة
من يا كفتى قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان بقلب الالف يا وشذ في تثنية
حمى بكسر الحاء المهملة حموان بالواو وحكاه الفراء مع ان الفه مبدلة من يا لقولهم حميت المكان
حماية والقياس حميان المسئلة الثالثة ان تكون الالف غير مبدلة من شي وهي المجهولة
الاصل وقد اميلت كمتى لو سميت بها قلت في تثنيتها متيان اما قلب الالف في
الجمع فلان علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما اخره الف لا يمكن تحريكه لان
الالف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الالف لالتباس المثنى بالمفرد عند الاضافة واما
وجه قلبها يا في المسئلة الاولى فبالحمل على الفعل لان التصريف في الاسم محمول على
الفعل وانت لو بنيت فعلا زائدا على الثلاثة لقلبت الالف الى اليا سواء كان
اصلها الواو ام لا واما في المسئلة الثانية فهي من الرجوع الى الاصل واما في
المسئلة الثالثة فلان الامالة انما تحصل بنحو الالف الى اليا فردت اليها في
التثنية والى هذه المسائل الثلاث اشار الناظم بقوله آخر مقصور تثني اجعله
يا ان كان عن ثلاثة مرتقيا كذا الذي اليا اصله نحو الفتى والجامد الذي اميل كمتى
والنوع الثاني من نوعي المقصور ما يجب قلب الفه واوا وذلك في مسئلتين
احداهما ان تكون مبدلة من واو ولم تتجاوز ثلاثة احرف كعصا وعصوان وقفا
وقفوان ومنا بالتخفيف ومنوان وهو لغة في المن بالتشديد الذي يوزن به قال
الشاعر وقد اعددت للعذال عندي عصا في راسها منوا حديد وشذ قولهم في تثنية

رضا ورضيان بالياء مع انه من الرضوان وقاس عليه الكسائي واجيب بانه نادر
لا يقاس عليه المسئلة الثانية من المسئلتين ان تكون الالف غير مبدلة من
شيء ولم تمل كحبليا وإذا تقول اذا سميت بهما في تثنيتهما لدوان وإذوان وانما قلبت
الالف في هاتين المسئلتين واوا لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها وعدم الامالة
دليل على عدم ملاحظة الياء والى هاتين المسئلتين اشار الناظم بقوله في
غير ذا تقلب واوا الالف واولها ما كان قبل قد الف والنوع الخامس الممدود وهو
ما كان اخره همزة قبلها الف زائدة وهو اربعة انواع احدها ما يجب سلامة همزته
وهو ما همزته اصلية كقراء بضم القاف وتشديد الراء المهملة ووضاء بضم الواو وتشديد
الضاد المعجمة تقول في تثنيتهما قراءان ووضاءان بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب
واوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح والقراء الناسك والوضاء الوضيء الوجه
ماخوذان من قرأ ووضؤ وانما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالاصالة وعدم انقلابها
عن غيره النوع الثاني ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من الف
التانيث كحمراء عند الجمهور حمراوان وانما قلبت هنا لان ابقاها على صورتها يؤدي
الى وقوع همزة بين الفين وذلك كتوالي ثلاث الفات واختير قلبها واوا لشبهها
بالالف لان الياء تشبه الالف في وقوع كل منهما للتانيث قال المبرد وهو منقوض
بعطايا والاجود ان يقال انما قلبت واوا حملا على النسب لان التثنية وجمع التصحيح
والنسب تجري مجرى واحد قاله الشاطبي والى هذا اشار الناظم بقوله وما كصحراء
بواو ثنيا وزعم السيرافي انه اذا كان قبل الفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع
واوان ليس بينهما الا الالف فتقول في عشواء بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة

وهي التي لا تبصر ليلا وتبصر نهارا عشواان بالهمزة جوز الكوفيون في ذلك الوجهين
التصحيح والقلب واوا وشذ عذرا الفريقين حمرايان بقلب الهمزة ياء وشذ قرفصاان
في تثنية قرفصا بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود
وخنفساان تثنية خنفسا بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهري وفتح الفاء ومقتضى
الصحاح ضمها ومقتضى القاموس جوازهما وسينها مهملة دويبة سودا وعاشوراان
تثنية عاشورا العاشر او التاسع من المحرم قاله في القاموس بحذف الالف والهمزة
معا والى ذلك اشار الناظم بقوله وما شذ على نقل قصر النوع الثالث ما يترجح فيه
التصحيح وهو اقرار الهمزة على حالها على الاعلال وهو قلب الهمزة واوا وهو ما همزته بدل
من اصل نحو كساء وحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية اصلهما كساو
وحياي قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما اثر الف زائدة وانما يترجح التصحيح لان
فيه اقرار الحرف على صورته الاصلية بخلاف الاعلال وشذ على الوجهين كسايان
بابدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الاعلال وهو قلب الهمزة واوا على
التصحيح وهو عدم القلب وهو ما همزته بدل من حرف الالحاق كعلباء بكسر العين المهملة
وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفرا في العنق قال ابو النجم مر في الحلق على
علبايه وقوباء بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع
يعالج بالريق اصلهما علباي وقوباي بياء زائدة فيهما للالحاق بقرطاس بكسر القاف
وسكون الراء وهو ما يكتب فيه او يرقى اليه وقرناس بضم القاف وسكون الراء
بعدها نون فالف فسين مهملة شبه الانف يتقدم من الجبل ثم ابدلت الياء فيهما همزة لتطرفها
اثر الف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وانما ترجح الاعلال على التصحيح

فيهما تشبيها لها بالهمزة اي بالهمزة من جهة ان كلا منهما بدل من حرف زائد غير اصلي و
زعم الاخفش وتبعه ابو موسى الجزولي ان الارجح في هذا الباب ايضا التصحيح عملا بالا
صل وانما سيبويه انما قال ان القلب في علباء اكثر منه في كساء لاشتراكهما في العلة
فلذلك قال الناظم ونحوه علباء كساء وحيا بواو وهمز من غير ترجيح هذا **باب** كيفية
جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجائين وهما الواو والنون رفعا والياء والنون
نصبا وجرا ويسمى ايضا الجمع الذي على حد المثنى اي على طريقة المثنى لانه اعرب بحرفين
الواو والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة كما ان المثنى
بحرفين الالف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للاضافة
اعلم انه يحذف لهذا الجمع المذكر السالم يا المنقوص وكسرتها التي قبلها فتقول في جمع
القاضي مما ياؤه اصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو القاضون والداعون
والاصل فيهما القاضيون والداعيون حذفت ضمة اليا للاستثقال ثم حذفت اليا
لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل اليا لئلا يلزم قلب الواو ياء
لوقوعها ساكنة اثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وان شئت
قلت استثقلت الضمة على اليا فيهما فنقلت منهما الى ما قبلهما بعد سلب حركة
ما قبلهما ثم حذفت اليا لالتقاء الساكنين وتحذف لهذا الجمع الف المقصور وتبقى
فتحتها التي قبلها فتقول في جمع موسى علما الموسون والاصل الموساون حذفت الالف
لالتقاء الساكنين وابقيت الفتحة لتدل على الالف المحذوفة واليه اشار الناظم
بقوله واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا والفتح ابق مشعرا بما حذف
وذهب الكوفيون الى قلب الفتحة ضمة فيما الفه زائدة فاجازوا في جمع موسى موسون

وهو يكون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على ان وزنه مفعل والفه اصلية من أساء
او سيبت رأسه اذا حلقته بالموسى والضم بناء على ان وزنه فعلى فالفه زائدة
من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على القاء الفتحة فيما الفه منقلبة عن
اصل ياء او واو فتقول المصطفون والاعلون وفي التنزيل وانتم الاعلون وانهم عندنا
لمن المصطفين واصلهما الاعليون والمصطفيين تحركت ياآهما المبدلتان من
واو في الاصل لانهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبت الفين ثم حذفتا
لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما ويعطى الممدود في جمعه
جمع المذكر السالم حكمه في التثنية من وجوب التصحيح فيما همزته اصلية ومن و
جوب القلب الى الواو فيما همزته بدل من الف التانيث ومن جواز الامرين فيما
همزته بدل من الف الالحاق او بدل من اصل فتقول في جمع وضاء وقراء وصفين
لمذكر وضاؤون وقراؤون بالتصحيح بسلامة الهمزة لاصالتهما وتقول في جمع حمراء علما
لمذكر عاقل حمراوون بالواو لان همزته بدل من الف التانيث واحترز بقوله علما
لان حمراء صفة لا تجمع السلامة ويجوز الوجهان التصحيح والاعلال في نحو علباء وكساء
علمين لمذكرين عاقلين علباؤون وكساؤون بالتصحيح وعلباوون وكساوون
بابدال الهمزة واوا لانها في علباء للالحاق بقرطاس وفي كساء بدل من اصل و
الارجح من الوجهين الخلاف السابق لوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع
قال كيفية جمع الاسم جمع المونث السالم من التغيير ليسلم في هذا الجمع المونث
السالم ما سلم في التثنية لان التثنية وجمع السلامة اخوان فتقول في جمع
هند علما لمونث هندات بزيادة الف وتا كما تقول في تثنيتها هندان بزيادة الف

جمع

ونونا من غير حذف شيء منهما الا ما ختم بتاء التانيث فان تاءه تحذف في الجمع بالالف
والتاء لئلا يجمع بين علامتي تانيث وتسلم في التثنية لفقد العلة المذكورة تقول في
جمع مسلمة مسلمات ولا تقول مسلمتات لما مر وتقول في تثنيتهما مسلمتان باثبات
التاء ولا تقول مسلمان بحذفها للالتباس بتثنية المذكر وجمع المقصور والممدود يتغير فيه
ما يتغير في التثنية فتقول في جمع المؤنث بالف التانيث المقصورة حبليات بالياء
المثناة التحتانية وبالممدودة صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان بالياء و
صحراوان بالواو وانما قلبوا المقصورة ياء لانهم لا يجمعون بين الفين والحذف متعذر
لان الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب الى الياء لان الياء تؤنث بها كتقومين
انما قلبوا الممدودة واوا لان ابقاءها يؤدي الى اجتماع ثلاث الفات فان الهمزة من
مخرج الالف وخصت بالقلب واوا لان الياء قريبة من الالف فلو قلبت ياء لادى
الى اجتماع ثلاث الفات واذا كان ما قبل التاء الدالة على التانيث في المفرد حرف
علة اجريت عليه اي على حرف العلة بعد حذف التاء ما يستحقه من تصحيح واعلال
لو كان اخرا في اصل الوضع قبل مجيء تاء التانيث فتقول في جمع نحو ظبية وغزوة
ظبيات وغزوات لسلامة حرف العلة وهو الياء والواو من القلب الفا لسكون
ما بعدها وتقول في جمع نحو مصطفاة وفتاة بالفاء والتاء المثناة فوق مصطفيات
وفتيات بقلب الالف ياء فيهما رجوعا الى الاصل في فتاة ولزيادتها على الثلاث
في مصطفاة لانها من الصفو قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء وتقول في
جمع قناة بالقاف والنون وهي الرمح والحفرة قنوات بالواو ردا الى اصلها لانها
ثالثة وتقول في جمع نحو نبآت بفتح النون والباء الموحدة بعدها الف زائدة فهمزة

بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض وضبطها الشيخ
عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة ثم همزة فتاة فانيث الصوت الخفي
انتهى وفيه نظر نباءات باقرار الهمزة ونباوات بقلبها واوا لما مر من ان الهمزة
بدل من اصل يجوز فيه التصحيح والاعلال وتقول في نحو بنّاءة بفتح الموحدة وتشديد النون
مؤنث بنّاء بنّاءات وبنّايات لان الهمزة فيه بدل من ياء لانه من بنى وتقول في جمع
نحو قرّاءة بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسكة قرّاءات بالهمز لا غير لما مر من ان
الهمزة الاصلية يجب سلامتها والى ذلك اشار الناظم بقوله وان جمعته بتاء والف
فالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية فصل اذا كان الجمع
بالالف اقلب قلبها في التثنية وتاء ذي التا الزمن تنحية والتا اسما ثلاثيا ساكن العين
غير معتلها ولا مدغمها فان كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه اتباعا لفتحة فائه سواء في
ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام واحدهما مؤنث بالتاء والمعنى نحو سجدة ودعد
علم امراة تقول في جمعهما بالالف والتاء سجدات ودعدات بفتح عينهما قال الله تعالى
كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم بفتح السين جمع حسرة بسكونها وقال
عبد الله بن عمر العرجي ؞ بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى
من البشر ؞ بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الارض
وليلاي بالاضافة الى ياء المتكلم مبتدا سقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها
بام ومنكن خبر المبتدا وعدل عن الاضمار الى التصريح باسمها ثانيا للاستلذاذ
واما قوله وهو اعرابي من بني عذرة ؞ وحملت زفرات الضحى فاطقتها ؞ ومالي بز
فرات العشي يدان ؞ بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين فضرورة حسنة

لان العين قد تسكن للضرورة مع الافراد والتذكير كقوله يا عمرو يا ابن الاكرمين نسبا
بسكون السين واذا فعلوا ذلك في الافراد ففي الجمع اولى والزفرات بين زفر
فراذا اخرج نفسه بانين وانما اضاف الزفرات الى وقتي الضحى والعشي لان من
عادة المتيم الاقوى به الهيام في هذين الوقتين والا كان الاسم المستوفي
للشروط الخمسة مضموم الفاء كخطوة وجمل بالجيم علم امراة او مكسورها ككسرة و
جاز لك في عينه الفتح والاسكان مطلقا عن القيد الآتي والاتباع لحركة الفا
الا ان يكون الفاء مضمومة واللام ياء كدمية بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي
الصورة من العاج وزبية بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة
للاسد فيقال في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما واسكانهما واذا فتحت لم تقلب
الياء الفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الاتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة او مكسورة
اللام واوا كذروة بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء على السنام ورشوة بكسر
الراء على احدى اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في
جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما اتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة وشذ جروات
بالكسر في الراء اتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على احدى اللغات الثلاث وسكون الراء
الانثى من ولد الكلب والسبع والصغير من القثاء والى ذلك اشار الناظم بقوله
السالم العين الثلاثي الابيات ويمتنع التغيير في العين في خمسة انواع تستوفي
الشروط الخمسة احدها فاقد الثلاثية نحو زينبات وسعادات لانهما رباعيان
لا ثلاثيان النوع الثاني فاقد الاسمية المقابلة للوصفية نحو ضخمات بالضاد والخاء
المعجمتين جمع ضخمة وهي الغليظة وعبلات بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع

عبلة وهي التامة الخلق لانها صفات لا اسماء وشذ كهلات بالفتح في الهاء جمع
كهلة وهي التي جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الاسكان لانه صفة ولا قياس
فتحه خلافا لقطرب النوع الثالث فاقد سكون العين نحو شجرات بفتح الجيم وسمرات
بضم الميم ونمرات بكسر الميم لانهن متحركات الوسط ومفردهن شجرة وسمرة ونمرة
بالنون انثى النمر ثم يجوز الاسكان تخفيفا في نحو سمرات مما كانت عينه مضمومة و
نمرات مما كانت عينه مكسورة كما كان الاسكان جائزا تخفيفا في المفرد نحو سمْرة ونمْرة
باسكان الميم فاستصحب مع الجمع لان ذلك الاسكان حكم ثبت له حالة الجمع حتى
يقال ان التغيير حاصل بسبب الجمع النوع الرابع فاقد صحة العين نحو جوزات من
الواوي وبيضات من اليائي مما قبل حرف العلة فيه فتحة فلا يجوز اعلال العين
قال الله تعالى في روضات الجنات بسكون الواو وهذيل تحرك ذلك بالفتح ولم
يستثقل فتحه من المعتل لعروضها عندهم وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات بفتح
الواو وقول الشاعر الهذلي في مدح جمله * اخو بيضات رائح متاوب * رفيق بمسح المنكبين
سبوح * بفتح الياء من بيضات يقول جملي في سرعة سيره كالظليم الذي له بيضات
يسير ليلا ونهارا ليصل اليها والرائح من الرواح وهو الذهاب والمتاوب من
تاوب اذا جاء اول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما في السير والسبوح
حسن الجري وياتي من المعتل ضرب اخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة
تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه في جميع الباب قاله
في المصباح واتفق جميع العرب على الفتح في عيرات جمع عيرة بكسر العين المهملة و
سكون الياء المثناة تحت وبالراء وهي الابل التي تحمل الميرة بكسر الميم وسكون الياء

المثناة تحت الطعام وهو شاذ في القياس مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو كبيعة
وبيعات بفتحة الاسكانا واختلف الناس في عيرات اختلافا كثيرا وحاصله
هي بكسرة ففتحة او بفتحتين على قولين والاول قول الجمهور ثم اختلفوا في المفرد فقال
الاكثرون عير بكسرة اصلية اسم جمع للابل تحمل الميرة لانها تعير اي تذهب وتجيء
وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم
فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا واصل القافلة الحمير ثم توسعوا فا
طلقوها على كل قافلة والقول الثاني اختلف القائلون به ايضا على قولين احدهما
للمبرد وهو انه جمع عير وهو الحمار والثاني لتلميذه ابي اسحاق وهو انه جمع عير وهو
الذي في الكتف والقدم فقيل له اذلك مؤنث قال نعم فان يونس قال كل شيئين
منفصلين في الانسان مؤنثان كاليدين والرجلين النوع الخامس فاقد عدم
الادغام نحو حجات جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج وحجات جمع حجة بكسر الحاء الهيئة
من الحج وحجات جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها للادغام
فلو حرك انفك ادغامه وكان يثقل فيفوت فائدة الادغام هذا باب جمع التكسير
ويفارق جمع السلامة في اربعة اشياء احدها ان جمع السلامة مختص بالعقلاء و
التكسير لا يختص والثاني انه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم في التكسير والثالث ان
تغيره بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع ان الفعل المسند الى جمع السلا
لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله ابو البقاء وجمع التكسير لفظا هو ما تغير فيه صيغة الواحد
اما بزيادة ليست عوضا من شيء من غير تبديل شكل كصنو للمفرد وصنوان للجمع قال
في الصحاح اذا خرج نخلتان او ثلاث من اصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان

قافلة

صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدون فان الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين او بنقص تمن غير تبديل شكل كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد وتخم للجمع او تبديل شكل من غير زيادة ولا نقص كاسد بفتح الهمزة والسين للمفرد واسد بضم الهمزة وسكون السين للجمع او بزيادة وتبديل شكل كرجال ورجل او بنقص وتبديل شكل كرسل ورسول او بهن اي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل كغلمان وغلام فان غلمانا زيد في آخره الف ونون ونقص منه الالف الواقعة قبل الميم وبعد اللام في غلام وتبدل شكله بكسر فائه واسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بانه لا يحرر فيه لان صنوا من باب زيادة وتبديل شكل وتخما من باب نقص وتبدل شكل لان الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي واجاب عنه بانه نظر الى ظاهر اللفظ او انه لا يرى تقدير التغيير كما يوخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير الى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم والتقديري في نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه ان فلكا واخواته جموع تكسير فيقدر في فلك زوال ضمة الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك اذا كان واحدا كقفل واذا كان جمعا كبدن وكذا القول في اخواته والباعث له على ذلك انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم انهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية ولا مهما وقال ابن مالك في باب امثلة الجمع من التسهيل والاصح كونه بنوعي

باب فكلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير اللفظي له سبعة وعشرون بناء منها اربعة موضوعة
للعدد القليل وهو من الثلاثة الى العشرة بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في
المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان اولى وهي افعل بضم العين
كاكلب جمع كلب وافعال كاجمال بالجيم جمع جمل وافعلة بكسر العين كاحمرة جمع حمار
وفعلة بكسر الفاء وسكون العين كصبية جمع صبي خصت هذه الاوزان الاربعة بالقلة
لانها تصغر على لفظها نحو اكيلب واجيمال واحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع
فانها ترد الى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل واليها اشار الناظم بقوله
افعلة افعل ثم فعله ثمت افعال جموع قلة وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح
العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة
خلافا للفراء ولا ثلاثة وعشرون الموضوعة للعدد الكثير وهو ما جاوز العشرة وسيأتي
قريبا وقد يستغنى ببعض ابنية القلة عن بناء الكثرة وضعا واستعمالا اتكالا على
القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع ان تكون العرب لم تضع
احد البنائين استغناء عنه بالآخر والاستعمال ان تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت
في بعض المواضع عن احدهما بالآخر انتهى فالاول كارجل جمع رجل بسكون الجيم والاعناق
جمع عنق وافئدة جمع فؤاد قال الله تعالى وارجلكم الى الكعبين فاضربوا فوق الا
عناق وافئدتهم هواء فاستغني فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لانها لم يستعمل لها
بناء كثرة والثاني كاقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة اقلام والمقام مقام مبالغة
وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع انه سمع له وزن كثرة وهو قلام وقد يعكس
فيستغنى ببعض ابنية الكثرة عن بناء القلة وضعا واستعمالا اتكالا على القرينة فالاول

كرجال جمع رجل بضم الجيم وعضو جمع رجل بضم الجيم وقلوب جمع قلب وصردان
بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الرا اسم الطاير تقول خمسة رجال وخمسة قلوب بينهم
خمسة صردان فتستغني بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه وليس منه اي من هذا
القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة ما مثل به الناظم وابنه من قولهم في جمع
صفاة وهي الصخرة الملساء صفي بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد اليا كقولهم في جمع قلتها
اصفاء حكاه الجوهري وغيره بل هو من القسم الثاني وهو ما وضعت العرب له بناء
قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء
فتفسير ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعي الصلاة
ايام اقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم وبعض ذي بكثرة وضعا يفي كارجل و
العكس جاء كالصفي البناء الاول من ابنية القلة افعل بضم العين لكل منهما جمعه
شروط احدها فعل بفتح الفاء وسكون العين حال كونه اسما لا صفة صحيح العين
لا معتلها سواء صحت لامه ام اعتلت بالياء او بالواو وليست فاؤه واوا كوعد ولا
مماثلة لعينه كرف وذلك نحو كلب واكلب وظبي واظب وجرو واجر اصلهما اظبي
اجرو بضم البا والرا فقلبت ضمتهما كسرة والواو في اجرو ياء وحذفت اليا الاصلية
في اظبي والمنقلبة في اجرو على حد الحذف في قاض وغاز بخلاف نحو ضخم فلا يجمع
على افعل فانه صفة وانما قالوا اعبد جمع عبد مع انه صفة لغلبة الاسمية قاله ابن
مالك وبخلاف نحو سوط وبيت فلا يجمعان على افعل لاعتلال العين بالواو في الاول و
الياء في الثاني وشذ قياسا لا سماعا اعين جمع عين قال الله تعالى واعينهم تفيض
من الدمع وشذ قياسا وسماعا اثوب جمع ثوب واسيف جمع سيف قال معروف

او هو جمع لنوعين

بن عبد الرحمن او حميد بن ابي رجلي خلف لكل ظاهر قد لبست اثوابا حتى اكتسى الراس قناعا
اشيبا والقياس اثوابا او ثيابا وقال الاخر كانهم اسيف بيض يمانية عضب مضاربها باق
بها الاثر والقياس سيوف واسياف والبيض بكسر البا جمع ابيض يمانية نسبة
الى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه
والاثر بضم الهمزة والثاء المثلثة اثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العيني وشذ اوجه جمع
وجه لان فاءه واو وشذ اكف جمع كف لان لامه مماثلة لعينه ونحو افعل في ثلاثة
اوزان فَعْل ككذب اسما وحلف صفة وفِعْلة بكسر الفا اسما كنعمة وصفة كشدة وفِعَل
بكسر اوله وفتح ثانيه كضلع وفُعْل بضم اوله وسكون ثانيه كقفل وفُعُل بضمتين
كعنق وفَعَل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كاكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة
امثلة في مفتوح الفا وثلاثة في مكسورها واثنان في مضمومها والجميع انما يقع في
الاسما الا فعلا بكسر اوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيهما وفي الصفات النوع
الثاني مما يجمع على افعل الرباعي المؤنث بلا علامة الذي قبل اخره مدة الف او يا
سواء فتح اوله او كسر او ضم فالمفتوح كعناق انثى الجدي والمكسور كذراع بالذال
المعجمة والمضموم نحو عقاب طاير معروف واليا نحو يمين فتقول في جمعها اعنق واذرع
واعقب وايمن وشذ افعل في نحو مكان وشهاب وغراب وحنين من المذكر
بالرباعي نحو دار ونار فادور وانور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتانيث نحو حمار وعمود
ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وعدة قبل الاخر نحو زينب والى هذين النوعين
اشار الناظم بقوله لفعل اسما صح عينا افعل وللرباعي اسما ايضا يجعل ان كان كالعناق
والذراع في مد وتانيث وعد الاحرف البنا الثاني من ابنية القلة وهو جمع لاسم ثلاثي

لا يستحق افعل لسابق اما لانه على فعل بفتح اوله وسكون ثانيه ولكنه معتل العين بالياء او بالواو نحو سيف واسياف وثوب واثواب او لانه على غير فعل بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية اوزان مع فتح الفاء نحو جمل ونمر وعضد وثلاثة مع كسرها نحو حمل وعنب وابل واثنان مع ضم الفاء نحو قفل وعنق فتقول في جمعها احمال وانمار واعضاد واحمال بالمهملة واعناب واابال بابدال الهمزة الثانية الفاء واقفال واعناق والى ذلك اشار الناظم بقوله وغير ما افعل فيه مطرد من الثلاثي اسما بافعال يرد ولكن الغالب في فعل بضم الاول وفتح الثاني ان يجيء جمعه على فعلان بكسر اوله وسكون ثانيه كصرد بالصاد والراء المهملتين وهو طاير ضخم الراس يصطاد العصافير وقيل وهو اول طاير صام لله وجرذ بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفار ونغر بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طاير كالعصافير حمر المناقير وخزز بالخاء المعجمة وزايين معجمتين قال الجوهري ذكر الارانب فيقال في جمعها صردان وجردان ونغران وخزان واليه اشار الناظم بقوله وغالبا اغناهم فعلان في فعل كقولهم صردان وشذ في نحو ارطاب جمع رطب كما شذ في فعل المفتوح الفا الصحيح العين الساكنها نحو احمال جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم وافراخ جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة واحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة وازناد جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الاعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى قال الله تعالى واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وباو حملين يحمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا احبارهم وقال الطهطة

بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي
الضرطة وحطأة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل إذا صرعته بالأرض واختلف في
تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لأنه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة
وقيل لأنه كان يحطو الرجل والرجل المحطوة هي التي لا أخمص لها واسمه جرول ابن
أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ زغب الحواصل
لا ماء ولا شجر يخاطب بذلك عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وكان قد سجنه وأراد
بالأفراخ بالخاء المعجمة الأولاد وهو محل الاستشهاد والقياس في فرخ أفرخ و
مرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاي وسكون
الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة
الطير وأراد بما فوقك في أولاد صغار جدا لا ماء عندهم ولا شجر إذا أشكو إليك حالهم
قال آخر وهو الأعشى وجدت إذا اصطلحوا خيرهم وزندك أثقب أزنادها جمع زند على
أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا فعل وأفعال في شكل وسمع ونقط ونحل ورأي
ورأي وراء وهو أصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف
وألف وثلج وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا أفنان إنما هو جمع فنن وهو الغصن
فأما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء الثالث من
أبنية القلة أفعلة بكسر العين وهو جمع لاسم مذكر رباعي بعده ألف أو ياء أو واو قبل
الحرف الآخر سواء كان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالألف مع فتح الفاء
نحو طعام ومع كسرها نحو حمار ومع ضمها نحو غراب والياء نحو رغيف والواو نحو عمود فتقول
في جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة و عمود

وانمرة ومثله كُتُب وكُتُب والقياس اكتبة ولم يقولوه قاله الهنابادي وجاء ووقع في
الصحاح انك اذا جمعت النهار قلت في كثيرة نُهُر وفي قليله انهر والصواب انهُر
كما في المحكم لان النهار مذكر والى هذا اشار الناظم بقوله في اسم مذكر رباعي بمد ثالث
• افعلة منهم اطرد والزم بناء افعلة في فعال بالفتح وفعال بالكسر حال كونهما مضعفي
اللام ومعتله فالاول هو مضاعف اللام واراد بتضعيفهما تماثلهما العين واللام مضاعف
الثلاثي ما كان عينه ولامه من جنس واحد كبتات بفتح الباء الموحدة وتاء عن
مثناتين فوق قال الجوهري هو الزاد والجهاز وقال ابو عبيد متاع البيت وفي
الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات وزمام بكسر الزاي قال الجوهري هو الخيط الذي
يشد في البرة او في الخشاش ثم يشد في طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام
النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذي يجعل في عظم انف البعير وهو من
خشب والبرة من صفر فتقول في جمع بتات ابتة وفي جمع زمام ازمة والاصل ابتتة
وازممة فالتقى مثلان فنقلت حركة اولهما الى الساكن قبله ثم ادغم احد المثلين
في الآخر والثاني وهو معتل اللام ما كان لامه واوا او ياء كقباء بفتح القاف والباء
الموحدة واناء بكسر الهمزة الاولى فتقول في جمعهما على افعلة اقبية وآنية بالف بعد الهمز
والاصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة ابدلت الساكنة الفا من جنس حركة
ما قبلها واليه اشار الناظم بقوله والزمه في فعال او فعال مصاحبي تضعيف او
اعلال وحفظ افعلة في شيح ونجد وهو ما ارتفع من الارض وهي مصدر وما
ما ارتفع من الارض وهي ايضا السقا اذا انخرق وسد وشد بالسين المهملة فتحا وضما
كل بناء سدته موضع وقدح وقن وخال وناب وقفا وجائز بالجيم والزاي الخشبة

الكبيرة في وسط البيت ووادٍ وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم والقنفضة
بنونين وضاد معجمتين المطر القليل وعيي بفتح العين المهملة وكسر الياء الاولى و
تشديد الثانية وجرة بكسر الجيم وتشديد الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء
المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان الربيع الاول فاما شيخ وحي وظنين و
عيي فقالوا فيها اشيخة واحية واظنة واعيية مع انها صفات واما عقاب
فقالوا فيه اعقبة مع انه مؤنث واما جذوة وجي وسدة وسد وقدح وقن وخال وقفا
وباب وجرة فقالوا فيها اجذوة واوجية واسدة واقدحة واقنة واخولة وابوبة
واقفية واجرة مع انها ثلاثية واما رمضان وخوان وقنيفضة فقالوا فيها ارمضة
واخونة واقنفضة مع انها زائدة على اربعة احرف واما عيل فقالوا فيه اعولة
مع علوه عن مدة قبل اخره واما جائزة وناحية فقالوا فيهما اجوزة وانحية مع ان
المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء الرابع من ابنية القلة فعلة بكسر اوله وسكون
ثانيه ولم يطرد في شيء من الابنية بل هو محفوظ في ستة اوزان فعل بفتحتين
نحو ولد وفتى وفعل بفتح اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح
اوله وسكون ثانيه نحو شيخ وثور وفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو ثنى بكسر المثلثة
وفتح النون والقصر كهذا اي حكاه الفارسي الامر الذي يعاد مرتين وفي الحديث
لا ثنى في الصدقة اي لا يوخذ في السنة مرتين والثني ايضا الثاني في ايضا الثاني
في السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذي يكون دون السيد في المرتبة
قال ابن مالك وفعال بفتح اوله نحو غزال وفعال بضم اوله نحو غلام وفعيل بفتح اوله
وكسر ثانيه نحو صبي وخصي وجليل تقول في جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة

لاجمع

بخلاف

ونمرة وثمنية ونمراتا وعلمة وصبية وخصية وحلة والى ذلك اشار الناظم بقوله و
فعلة جمعا بنقل يدري ولو يرد اطراده قال ابو بكر ابن السراج هو اسم جمع والبنا
الاول من ابنية الكثرة فعل بضم اوله وسكون ثانيه وهو اخف اوزان الكثرة
لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط وهو جمع لمشتق من احدهما افعل مقابل فعلا بالمد
كاحمر وابيض او تمنعة مقابلته لها اي لفعلا لمانع خلقي نحو اكمر لعظيم الكمرة
بفتح الكاف وهي حشفة الذكر وادر بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الا
درة بضم الهمزة وسكون الدال وهي الخصية المنتفخة بخلاف نحو آلى بالمد
لكبير الالية والاصل الى بهمزتين مفتوحة وساكنة قلبت الساكنة الفا كادم
فان المانع من اليا بفتح الهمزة وسكون اللام وفي اخره همزة قبلها الف مسبوقة
بياء مثناة تحتانية تخلف الاستعمال فانهم قالوا في المذكر الى على وزن افعل ولم يقولوا
في المونث اليا على وزن فعلى والثاني فيما جمع على فعل فعلا بفتح الفا وسكون العين
مقابل افعل كحمرا وبيضا او تمنعه مقابلته لها اي الافعل لمانع خلقي كرتقا بالرا
المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم وعفلا بالعين
المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شئ يخرج في قبل المراة يشبه الادرة
للرجل نحو عجزا بالجيم والزاي للكبيرة العجز فان المانع من اعجز تخلف الاستعمال فان
العرب قالوا في المونث عجزا ولم يقولوا في المذكر اعجز ولا يقال رجال الي ولا نسا
عجز الا اذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو في ذلك تابع للتسهيل و
نقل المرادي وابن عقيل في شرحهما على التسهيل عن ابن مالك انه ذكر في غير
التسهيل ان فعل يطرد في هذا النوع كاطراده في احمر وحمر وما ذكر من انهم لا يقولون

امراة عجزا ولا رجل اعجز هو على اشهر اللغات وقد حكي امراة عجزا ورجل اعجز فعلى
هذا يقال رجال عجز ونساء عجز ورجال عجز ويقول في جمع نحو ابيض بيض بكسر الاول تصحيحا
للعين لئلا يثقل الجمع ووزنه فعل بالضم على الاصل لا فعل بالكسر والى فعل اشار
الناظم بقوله فعل لنحو احمر وحمرا البنا الثاني من ابنية الكثرة فعل بضمتين وهو
نذير حسن لانه لما فرغ من فعل بالاسكان اعقبه بفعل بالتحريك لانهما وزنان لم
يختلفا الا بالحركة والسكون وهو مطرد في شيئين احدهما في وصف على فعول
الفا بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر بخلاف حلوب وركوب فانهما بمعنى مفعول
الثاني في اسم رباعي في العدد ومده الف او ياء او واو وقبل لام صحيحة غير معتلة
مطلقا من غير تقييد بحرف معين من احرف العلة او غير مضاعفة ان كانت المدة
الفا لا غير وما مدته الف ثلاثة اوزان مفتوح الاول نحو قذال للمذكر هو جماع مؤخر
الراس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية واتانا بالمثناة الفوقانية للمؤنث
من الحمير ومكسور الفا نحو حمار للمذكر وذراع للمؤنث ومضموم الفا نحو قراد للمذكر وكراع
للمؤنث وما مدته يا نحو قضيب للمذكر وكثيب للمؤنث وما مدته واو نحو عمود للمذكر
وقلوص للمؤنث وهي الشابة من النوق وما مدته ياء او واو مع التضعيف نحو
سرير للمذكر وذلول للمؤنث وخرج بقوله لام غير معتلة نحو كساء وقباء ولا يجمعان على
فعل لاجل اعتلال اللام لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة للعين وهو
ما قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم الى كسر فالحاصل ان ذلك غالب لا لازم
فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثني وثن والاصل ثني بضم النون
فابدلوا من الضمة الكسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في اجر وادل و

بيض

لتنقلب واو كسا يا ولتسليم يا قبا فصيرا على وزن فعل بضم الفا وكسر

خرج بقوله غير مضاعفه ان كانت المدة الفا نحو هلال وسنان فلا يجمعان على فعل
لاجل تضعيفهما اي اللام مع الالف فلا يقال في جمعهما هلل وسنن لما فيه
من ثقل التضعيف مع الضم وبعد عنا اي بكسر العين لما يقاد به الفرس فتحها
للنظر وفيه تناسب الاعلى للاعلى والاسفل للاسفل وعنن وحجاج بحاء مهملة
مكسورة وجيمين العظم المستدير حول العين وقيل هو الاعلى الذي ينبت عليه
الحاجب وحجج ووطواط بفتح الواو بمهملتين الضعيف ووطط وحفظ فعل بضمتين
في فعل بفتح الفا وكسر العين اسما نحو نمر وصفة نحو خشن وفي فعيل صفة نحو نذير و
في فعلة مطلقا اسما نحو صحيفة وصفة نحو خبيثة وفي فعل بفتح اوله وسكون ثانيه
نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو بازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي
فعال بكسر الفا وفتحها صفة نحو كناز بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد اي جاد في
وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو ستر والى فعل بضمتين اشار الناظم بقوله وفعل لاسم
رباعي بمد قد زيد قبل لام اعلاله فقد ما لم يضاعف في الاعم ذو الالف ۞ البناء
الثالث فعل بضم اوله وفتح ثانيه ولو قال على فعل بضم ففتح لكان اولى لانه خف منه
وهو مطرد في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح كقربة وقرب وغرفة
وغرف والمعتل اللام نحو مدية ومدى وربية وربى والمضاعف اللام نحو حجة وحجج
ومدة ومدد والثاني في الفعلى بضم الفا انثى افعل صفة كالكبرى انثى الاكبر والوسطى
انثى الاوسط والصغرى انثى الاصغر بخلاف حبلى فانها ليست انثى افعل لانها
صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل وشذ فعل في فعلة صفة نحو بهمة بضم الباء نحو

في شيئين احدهما
في اسم على فعلة بضم اوله
وسكون ثانيه ويستوي

وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدري من اين يؤتى لشدة باسه والجمع بهم
قاله في الصحاح وفعلى مصدرا نحو رؤيا يقال رايت في منامه رؤيا على فعلى بلا تنوين
وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه نحو
نوبة بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه
معتل اللام نحو قرية وقرى وفعلة بفتح اوله وسكون ثانيه وفتح اللام نحو بدرة بفتح
الموحدة وهي عشرة الاف درهم وجمعها بدر وبدر بكسر اوله وفتح ثانيه ولم اقف
على جمعها على فعل بضم اوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر وفعلة بكسر اوله
وسكون ثانيه معتلا نحو لحية ولحى وفعلة بضم اوله وفتح ثانيه نحو تخمة بالتاء
المثناة فوق والخاء المعجمة والى فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه اشار الناظم بقوله
وفعل جمعا لفعلة عرف ونحو كبرى البناء الرابع فِعَل بكسر اوله وفتح ثانيه وهو
جمع لاسم تام على زنة فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه غير واحد فعل نحو حجة وحجج
في التنزيل ثماني حجج وكسرة وكسر وفرية بالفاء والياء المثناة تحت وهي الكذبة
وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وعجزة وبالتمام نحو عدة وزنة
فانهما نقصا اللام ويعوض منها التاء واليه اشار الناظم بقوله وفعلة فعل وقد
فعل بالاتفاق في فعلة واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر
لا يقال في بنية واحدة البنى بنى حملا على بدر وفي العوض من كلام الاسماء التابعة
كفرة وقرى وفي فعلة الاجوف بفتح اوله نحو حاجة وحوج وقامة وقوم وفي
فعلى مصدرا نحو ذكرى وذكر وفي فعلة بفتح اوله وسكون ثانيه صحيح الاصول نحو
قصعة وقصع وجفنة وجفن وفي فعلة بكسر اوله وسكون ثانيه صفة نحو ذربة

٣٥٢

بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء والصمة
بكسر الصاد المهملة يقال في جمعها ذرب وصمم والذربة المراة الحديدة اللسان و
الصمة الرجل الشجاع وفي فعل بكسر اوله وسكون ثانيه نحو هدم بكسر الهاء وسكون
الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيدة وفي فعلة بضم اوله
نحو صورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح
البناء الخامس فعلة بضم اوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل مذكر على
زنة فاعل معتل اللام بالياء او بالواو كرام ورماة وقاض وقضاة وغاز وغزاة و
الاصل فيهن رمية وقضية وغزوة قلبت الياء والواو الفين لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما وقيل انها فعلة بفتح الفاء وان الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام
وصحيحها واليه اشار الناظم بقوله في نحو رام ذو اطراد فعلة فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير
نحو عادية وبالعقل نحو اسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو
ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي
وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وهو واداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة
بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء السادس فعلة بفتحتين وهو
شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وكملة وساحر وسحرة وسافر و
سفرة وبار وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بايدي سفرة كرام بررة وفي البهجة
بررة جمع بر على غير القياس واليه اشار الناظم بقوله وشاع نحو كامل وكمله
فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحايض وبالعقل نحو
سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على

فَعَلَة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سَيِّدة وسادة فوزنها فعلة وفي بعض
نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله سابع تبع فيه الناظم وكان
الاولى ان يعبر بمطرد لانه لا يلزم من الشائع الاطراد البناء السابع فعلى بفتح اوله
وسكون ثانيه وهو جمع لما دل على آفة من هلاك او توجع او نقص مما من فعيل حال
كونه وصفا للمفعول فالتوجع كجريح وجرحى واسير واسرى والهلاك نحو قتيل وقتلى
وصريع وصرعى وحمل عليه ستة اوزان مما دل على آفة من ذلك احدها فعيل
وصفا للفاعل لا للمفعول كمريض ومرضى والثاني فعل بفتح اوله وكسر ثانيه كزمن و
زمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع والثالث فاعل كهالك وهلكى والرابع
فيعل بفتح اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه كميت اصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين
وهل هو فيعل بكسر العين او بفتحها وابدلت الفتحة كسرة او فعيل كطويل اقوال
محكية في سيد اشهرها اولها والخامس افعل كاحمق وحمقى والسادس فعلان
بسكون الثاني وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص تاما وندر كيس ودرب ودربى وكيسى
وجليد وجلدى والى فعلى اشار الناظم بقوله فعلى لوصف كقتيل وزمن وهالك و
ميت به قمن البناء الثامن فعلة بكسر اوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل حال كونه
اسما بضم الفا وسكون العين ويكون صحيح اللام نحو قرط وقرطة بالقاف والطا والرا
المهملة ما يعلق في شحمة الاذن ودرج بالجيم ودرجة واجوف نحو كوز بالزاي وكوزة و
نحو دب ودببة وقليل في اسم على زنة فعل بفتح الفا وسكون العين نحو غرد بالغين
المعجمة والزاي نوع من الكماة وهو عند الفرا بفتح الفا وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح

انا مفرده جمع لمكسور الفاء او بكسرها نحو قِرْدة وقِرَدة بالقاف والراء وقل في الصفات نحو ذكر
بفتحتين ضد الانثى وكتف وهما در وعلج ودقفة وخطوة واليه اشار الناظم بقوله
لفعل اسما صح لاما فعلة والوضع في فعل وفعل قلله وخرج بقوله لفعل اسما
صح لاما فعلة والوضع صحيح اللام دنحو ظبي ونحي ومدي فلا يجمع شي منها على فعلة
البناء التاسع فعّل اوله وتشديد ثانيه وهو جمع لوصف على زنة فاعل او فاعلة
حال كونهما صحيح اللام سواء صحت عينهما ام اعتلت كضارب وصايم ومونثيهما ضاربة
وصايمة فتقول في جمعهما ضُرَّب وصُوَّم وشمل نحو حايض وجنب وخرج بقيد الوصف
الاسم نحو حاجب العين وجايزة البيت فلا يجمعان على فُعَّل واليه اشار الناظم
بقوله وفُعَّل لفاعل وفاعلة وصفين وندر نحو غاز وسري وعاف بالعين المهملة
والفاء اي سايل وعُفَّى لاعتلال لامهما كما ندر فُعَّل في نحو امراة خريدة بفتح الخاء
المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحية اي ذات الحياء بالحاء
المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خُرَّد وقالوا خرايد على القياس
والنفس ولفس ورجل اعزل ورجال عُزَّل اذا لم يكن معهم سلاح وزعم الاصفهاني ان
افعل لا يجمع على فُعَّل ورد بالسماع كقوله وابقي رجالا سادة غير عزل مصاليتا
مثال الاسود الضراغم وفارقا باب احمر لانه وصف غير لازم بدليل انه لو تناول
عصا او سيفا او رمحا زالت عنه هذه الصفة البناء العاشر فُعّال بالضم اوله وتشديد
ثانيه وهو جمع لوصف لمذكر على زنة فاعل صحيح اللام سواء كانت لامه همزة ام
لا نحو همزة ام لا كصايم وصُوَّام وقايم وقُوَّام وقاري وقراء وقيل وندر فعّال في
جمع فاعلة كقوله وهو القطامي ابصارهن الى الشبان مايلة وقد اراهن عني غير صُدّاد

بضم

قال الموضح في الحواشي لا اعلم احدا ذكر مجيئه في فاعلة للمؤنث الا في هذا البيت
وحكايته مشهورة بين الاصمعي وابن الاعرابي والظاهر ان الضمير المؤنث للابصار لا
للنساء لانه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد فهو جمع صاد لا جمع صادة وقياس فعال
ان يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود
الضمير على غير المحدث عنه وندر فعال في فاعل المعتل بالواو والياء كغزاء جمع غاز
وسراء جمع سار والاصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف
زائدة الحادي عشر فعال بكسر اوله وهو يكون لجمع الثلاثة عشر وزنا الاول و
الثاني فعل وفعلة بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما اسمين او وصفين
غير يائي الفاء او العين فالاسم منهما نحو كعب وكعاب وقصعة وقصاع والصفة
منهما نحو صعب بمهملتين وصعاب وخدلة وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة
ممتلئة الساقين والذراعين وندر فعال في جمع فعل يائي الفاء نحو يعر بالياء
المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للاسد ليقع فيها
وفي المثل اذل من يعر ويائي العين نحو ضيف وضياف وضيعة بالضاد المعجمة
وضياع واليه اشار الناظم بقوله فعل وفعلة فعال لهما وقل فيما عينه اليا
منهما الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح اولهما وثانيهما حال كونهما اسمين
غير معتلي اللام ولا مضعفيها نحو جمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب
وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصا لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لانه
صفة وشذ طلال وحسان والى ذلك اشار الناظم بقوله وفعل ايضا له فعال
ما لم يكن في لامه اعتلال او يك مضعفا ومثل فعل ذو التا الوزن الخامس و

السادس من فِعل بكسر اوله وسكون ثانيه كذئب وذياب وبير وآبار وفعل بضم الفاء وسكون العين كدهن ودهان ورمح ورماح وشرط هذين الوزنين ان يكونا اسمين احترازا من نحو خلف وحلو وشرط ثانيهما ان لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كهدي قاله المرادي اخذا من التسهيل والى ذلك اشار الناظم بقوله وفِعْل مع فُعْل فاقبل الوزن السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومونثه صحيح اللام كظريف وظراف وكريم وكرام وشريف وشراف ومونثها كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومونثهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فانه بمعنى مفعول وقرا الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا ان فعيلا الوصف قد يجمع على فعال ان كان بمعنى مفعول قاله الموضح في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله وفي فعيل وصف فاعل ورد كذاك في انثاه ايضا اطرد والخمسة الباقية من الثلاثة عشر وزنا مما يجمع على فعال فعلان بفتح الفاء صفة ومونثاه فعلى بالالف وفعلانة بالتاء وفعلان بضم الفاء صفة وانثاه فعلانة بالتاء الاخير فمفتوح الفاء كغضبان وغضبى وغضاب وندمان وندامى وندمانة وندام ومضموم الفاء كخمصان وخمصانة وخماص وفي الحديث تغدوا خماصا والى ذلك اشار الناظم بقوله وشاع في وصف على فعلانا وانثييه او على فعلانا ومثله فعلانه والعرب التزموا في فعيل وانثاه اذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة ان لا يجمعا على فعال بخلاف غيرهما فانه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره نحو كريم وكرماء و

كرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف واماء يشاركها نحو طويل في
ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه
صحيحان الا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب اي صائب
قال واما العويص فانه وان كان صفة الا انه صار اسما انتهى واليه اشار الناظم بقوله
والزمه في نحو طويل وطويلة نفي ويحفظ فعال في وصف على فاعل نحو راع ورعاء وفي
التنزيل حتى يصدر الرعاء وقائم وقيام وفي التنزيل وانتم قيام وآم بالهمزة ممدودة
وبالميم مشددة من أمّ بمعنى قصد واصله آمم كضارب فادغم الميم في الميم للتماثل وجمعه
إمام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين اماما اي قاصدين لهم ومؤنثا
نحو كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وامام ويحفظ في وصف على افعل نحو
اعجف اي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لان مفرده بقرة
عجفاء وحكى الفارسي وابو حاتم اجرب وجراب زاد ابو حاتم ابطح وبطاح قاله ابن
سيده في شرح اصلاح المنطق فسقط ما قيل ان اعجف لا ثاني له وفي وصف على
فعال بتخفيف العين نحو جواد بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والاصل جواد انقلبت الواو
ياء لوقوعها اثر كسرة قال وحتى الجياد ما يقدن بارسان وفي وصف على فيعل نحو
خيّر بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار وفي وصف على فعلاء نحو
بطحاء وبطاح وفي وصف على فعلى بضم الفاء نحو انثى واناث وفي اسم على فعول بفتح
الفاء نحو قلوص وقلاص وفي فعل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو رخل ورخال وهو بالراء والخاء
المعجمة الانثى من ولد الضأن وفي فعلة بفتح اوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفي
فعالة نحو عباءة وعباء وفي فعلة بضم اوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف

وفي فُعَل بضم اوله وفتح ثانيه كرُبَع ورِباع وفي فُعُل بضمتين نحو جُمُد وجِماد وفي
فَعِيل نحو فصيل وفصال وفي فَعُل بفتح اوله وضم ثانيه كسبُع وسباع وفي فعلان بفتح
الفا وسكون العين كضِبْعان وضباع البنا والثاني عشر من ابنية الكثرة فُعُول
بضمتين ويطرد في الثلاثة اربعة احدها اسم على فَعِل بفتح اوله وكسر ثانيه نحو كبد
وكبود ووعل ووعول وهو اي فُعول فيه اي في فَعِل كالالزم واليه يشير قول النظم
ولفعول فعل نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نمر ونمار يشير قول النظم ولفعول فعل
نحو كبد يخص غالبا ومن غير الغالب نمر ونمار وجاء في نحو نمر نمور على القياس ونُمُر
بضمتين على غير قياس قال حكيم ابن معية الربعي فيها عيايل اسود ونُمُر انشده
سيبويه قال ابن الصائغ اراد نمر بسكون الميم ثم نقل واتبع وقال غيره قد يكون مقصورا
اي مختصرا من نمور فحذفت الواو للضرورة وقالوا الصفا في جمعه انمار على غير القياس
وهي نمار وانمار ونُمُر والعيايل جمع عيّل واحد العيال قاله الصغاني والثلاثة
الباقية من الاربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثي الساكن العين حال
كونه مفتوح الفا ليس عينه واوا نحو كعب وكعوب وفلس وفلوس خرج عنه حوض فلا
يقاس فيه فعول وشذ في فوج فووج وهم الجماعة من الناس ومكسورها نحو حمل
بالمهملة وحمول وضرس وضروس ومضمومها نحو جُند وجنود وبُرد وبرود واليه اشار
الناظم بقوله كذاك يطرد في فعل اسما مطلق الفا الا في ثلاثة من مضموم الفا لم يطرد
فيها فعول احدها معتل العين نحو حوت فان جمعه حيتان والثاني معتل اللام كمدي فان
جمعه امداء فان جوبه لا يكسر على غير ذلك فقال في المحكم المدي من المكايل معروف
وقال ابن الاعرابي هو مكيال ضخم لاهل الشام واهل مصر والجمع امداء وقال الجوهري هو القفيز

فتحصل في جمعه اربعة اوزان واحد قياسي وهو نمور وثلاثة على غير القياس ٤

وفلوس

الشاسي وهو غير المد وشذ في جمع نُؤْيٍ بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة نُؤِيّ
بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء قال الشاعر خلت الا ايا صرا ونؤيا * كجاذم ما كا
سرية الاضين * فالاحرف استثناء واياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة
التحتانية والصاد المهملة جمع اليصر حبل قصير يشد في اسفل الخباء الى وتد والنؤي
بضم النون وكسر الهمزة وتشديد اليا جمع نؤي وهي حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله
ماء المطر واصل الجمع نُؤُوي على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احد
هما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم ادغمت احدي اليائين في
الاخري لتماثلهما فصار نؤيا ويقال فيه ايضا نِئِيّ بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وانهم قد
يقدمون الهمزة ثم يقولون انا على القلب مثل آبار وآراء والاضين بكسر الهمزة جمع
اضاة وهي الغدير والمستثنى الثالث من فعل بضم العين المضاعف فانه لا يجمع
على فعول كمد بضم الميم لمكيال فانه يجمع على امداد وشذ في جمع حُصّ بالحاء المهملة المضمومة
والصاد المهملة وهو الورس كما قال الجوهري وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم
مشعشعة كان الحص فيها اذا ما الماء خالطها سخينا حصوص فاعل ويحفظ فعول في
فعل بفتحتين اسما كاسد واسود وشجن بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت
والجمع شجون والشجن ايضا الحزن والجمع اشجان وندب بفتح النون والدال المهملة وبالباء
الموحدة الخطر واثر الجرح اذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب وذكر بفتحتين مقابل
انثى والجمع ذكور وطلل وطلول البناء الثالث عشر فِعلان بكسر اوله وسكون ثانيه
ويطرد ايضا في الفاظ اربعة اسم على فعال بضم الفاء كغلام وغلمان وغراب وغربان
او على فعل بضم اوله وفتح ثانيه كصرد لطاير وصردان وجرد بالجيم والراء والدال نوع من

٣٩١

الفيران والجمع جردان او فُعْل بضم اوله وسكون ثانيه حال كونه واوي العين
نحو حوت وحيتان وكوز وكيزان بالزاي او على فَعَل بفتحتين كتاج وتيجان وساج
وسيجان وخال وخيلان وهي النقطة لبقية لون البدن وجار وجيران ونار ونيران (المخالفة)
وقاع وقيعان والالف في الجمع منقلبة عن واو الا في خال فانها منقلبة عن ياء
الخال اخو الام الفه منقلبة عن واو وجمعه اخوال وقل فعلان في فِعْل بكسر اوله
وسكون ثانيه نحو حِسْل وحسلان وحِرْض وحرضان وخِشْف وخشفان وخِبْط وخبطان
ورِئْد ورئدان وسِقْد وسقدان وشِيح وشيحان وصِنْو وصنوان وقِنْو وقنوان هذه عدة (وصنو)
الفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال الحسل والحرض في التكسير
فعلان وهكذا قل خشفان وخبطان رئد وسقد وشيح هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان
وقنوان الحسل ولد الضب والحرض اشنان الرمح والخشف الغزال والخبط قطيع
النعام والرئد المثل وايضا فرخ الشجرة وقيل هو الناعم من اغصانها والسقد ولد
الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان وفي فَعَل بفتحتين نحو خَرَب بفتح الخاء المعجمة
والراء ذكر الحبارى يسمى بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء وفي
الضياء وفي فُعال بضم اوله نحو غراب وغربان وفِعال بكسر اوله نحو صِوار بكسر الصاد
المهملة وحكي ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها وفي فاعل نحو حائط وحيطان وفي فعيل نحو ظليم بفتح الظاء المشالة
ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها وفي فعول نحو خروف وخرفان وفي فِعلة
بكسر اوله وسكون ثانيه نحو نسوة ونسوان وفي وصف على فعل ضيف وضيفان وفي
فعال نحو شجاع وشجعان البناء الرابع عشر فُعلان بضم اوله وسكون ثانيه ويكثر

في الفاظ ثلاثة في اسم على فَعْل بفتح اوله وسكون ثانيه كظهر بالمثلثة وظهران و
بطن وبطنان افعل بفتحتين حال كونه صحيح العين كذكر وذكران وجذع للثني من
المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال الى حيوان وهو خطأ لان جذعا صفة
لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر الى الوصف الاصلي لا باعتبار غلبة الاسمية عليه اي
في فعيل كقضيب وقضبان ورغيف ورغفان وكثيب وكثبان وقل فعلان بضم الفاء
في فاعل نحو راكب وركبان وراجل ورجلان وجمع راجل كصحب ورجالة ورجال و عكس رجل
في افعل نحو اسود وسودان واحمر وحمران وزعم الفراء ان سودان وحمران جمع سود
وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بان فعلا صفة لا تجمع المفرد ورد بان فعلا صيغة
على فعلان و في فعال بضم الفاء نحو حوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران وزقاق
بزاي وقافين وهو السكة وزقانا بادغام عينه في لامه لزوال الالف بينهما
في التقاء المثلين وميز عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل الا
في جذع فانه جعله من قسم المحفوظ بناء على انه صفة البناء الخامس عشر فعلاء بضم
اوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى مفعل او بمعنى مفاعل حال كونه فاعل او بمعنى
غير مضاعف ولا معتل اللام فالاول كظريف وظرفاء وكريم وكرماء وبخيل وبخلاء والى
ذلك اشار الناظم بقوله ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلا ويستثنى
من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فانهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه
لا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مستمع واليم بمعنى مولم
فانه يقال في جمعهما سمعاء والماء قاله ابن مالك وسومح فيهما والثالث نحو جليس و
خليط بمعنى مجالس ومخالط فانه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ اسير واسراء وقتيل

وقلّ إلا أنها بمعنى مفعول وكثر فُعَلا في فاعل وإلا على معنى غير مكتسب كالغريزة بالغين
المهملة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الإنسان عليها كعاقل وعقلا و
صالح وصلحا وشاعر وشعرا فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة
بالأوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة أن كلا منها غير مكتسب وشذ فعلا في نحو
جبان وجبنا وخليفة وخلفا قال سيبويه وقولهم خلفا محمول في المعنى على خليف لأنه
لا يقع إلا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم
الوالهم جمع كريمة وسمح بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة
الكرم وبه سمي إلا بالخاء المعجمة خلافا لأبي حيان وودود وودّا ورسول ورسلا إلا
بنت على فعيل ولا على فاعل البناء السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب في
المضعف من فعيل بمعنى فاعل كشديد وأشداء وعزيز وفي المعتل اللام من فعيل
واعزا
بمعنى فاعل كولي وأوليا وغني وأغنيا وإنما ناب أفعلا عن فعلا في معتل اللام والمضعف
لأنهم لو قالوا في غني غنيا لتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب ألفا فيلتقي ألفان
فتحذف إحدى الألفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا
يعل لأجلها ولو قالوا شددا التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام
لأن فعلا وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وتقوا وسخي وسخوا وشذ أفعلا في
غير المضاعف والمعتل كنصيب وأنصبا وصديق وأصدقا وهين وأهونا وأما ظنين
وأظنا فشاذ وإن كان مضاعفا لأنه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول
لا بمعنى فاعل وبالطاء المهملة اسم لا صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وناب عنه
أفعلاء في المعل لاما ومضعف وغير ذاك قل والبناء السابع عشر فواعل ويطرد في

الفاظ سبعة ثانيها الف زائدة او واو او ياء ملحقة بخماسي وذلك في فاعلة اسما كانت
او وصفة كناصية وكاذبة وخاطئة فناصية اسم وكاذبة وخاطئة صفة فيقال في
جمعها نواصي وكواذب وخواطئ وفي اسم على فوعل كجوهر وجواهر وكوثر وكواثر او اسم
على فوعلة كصومعة وصوامع وزوبعة وزوابع والصومعة بيت النصارى وفي
قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء
الجن ومنه يسمى الاعصار زوبعة وهو ريح تثير الغبار وترتفع الى السماء كانه عمود
قاله في الصحاح او اسم على فاعل بالفتح في العين كخاتم على احدى اللغتين وخواتم و
قالب على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع او اسم على فاعلاء بالكسر في
عينه وبالمد نحو قاصعاء وقواصع وراهطاء ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة
اسماء لجحرة اليربوع قال الراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي تخرج منها التراب
وتجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين حفرة تحفرها ثم يأتي بالتراب
الذي اخرجه من الراهطاء فيسد به ثم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء و
القاف الحفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فاذا اوتي من قبل القاصعاء
ضرب النافقاء براسه فخرج او اسم على فاعل بكسر العين كجائز وجوائز وهو بالجيم و
الزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاجونا وقيل الخشبة التي
يحمل عليها خشب البيت وكاهل وهو مجمع الكتفين وكواهل وفي وصف على فاعل
بكسر العين لمؤنث لا يدخله تاء الفرق كحائض وحوائض وطالق وطوالق او وصف على
فاعل لغير عاقل من المذكر كصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكانا وشواهق
وصاهل صفة فرس وصواهل وشاهق صفة مكانا وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع

شذ فواعل من وصف على وزن فاعل لمذكر فمن ذلك قولهم فوارس في جمع فارس
ونواكس في جمع ناكس قال الفرزدق واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس
الابصار وفي جمع سابق صفة لمذكر سوابق وفي جمع هالك هوالك قال وايقنت
اني عند ذلك ثائر غداة اذ او هالك في الهوالك الهوالك وزعم بعضهم ان الهالك
لعله غير شاذ وانه جمع لفاعل وكانه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي في نقل
الموضح في الحواشي واقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي
حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لانهم لا يقولون امراة فارسة واما هوالك
فجاء في مثل هالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس
فضرورة وخرج بقولنا ثانيها الف زائدة نحو آدم فان الفه غير زائدة فيقال في جمعه
اوادم بزنة افاعل لا فواعل وبقولنا او واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فانه
ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل والى ذلك اشار الناظم
بقوله فواعل لفوعل وفاعل وفاعلاء مع نحو كاهل وحائض وصاهل وفاعلة وشذ
في الفارس مع ما ماثله البناء الثامن عشر فعائل واطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه
مدة سواء كانت المدة الفا او ياء او واوا وسواء كان اسما او صفة وسواء كان تانيثه
بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة
وذوائب وظريفة وظرائف او كان تانيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل اليمين
وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل وعقاب وعقائب وعجوز
وعجائز وسعيد علم امراة وسعائد وشذ ذليل وذلائل او كان تانيثه بالالف المقصورة
كحبارى وحبائر او بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر

وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لانهن ثلاثيات واليه اشار الناظم بقوله
وبفعائل اجمعن فعالة وشبهه ذا تاء او مزاله البناء التاسع عشر فعالي بفتح اوله
وكسر رابعه ويطرد في الفاظ سبعة احدها فعلاة بفتح اوله وسكون ثانيه موماة
وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعه موام قاله صاحب الضياء والثاني
فعلاة بكسر اوله وسكون ثانيه كسعلاة بالسين والعين المهملتين اخت الغيلان
وجمعها سعالي قال مجاز امثل السعالي خمسا والثالث فعلية بكسر اوله وسكون ثانيه
وكسر ثالثه كهبرية بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما تعلق
باصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها هبار
والرابع فعلوة بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه كعرقوة بالعين والراء
المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على راس الدلو وجمعها عراق والخامس
ما حذف اول زايديه من نحو حبنطى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون
وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والالف للالحاق بسفرجل
فاذا حذف نصف زايديه وهو النون قيل في جمعه حباط وقلنسوة بفتح القاف واللام
وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الراس وزيد فيه النون
والواو للالحاق بقمحدوة فاذا حذف اول زايديه وهو النون قيل في جمعهما حباطى وقلاسى
على فعالل والسادس فعلا بفتح اوله وسكون ثانيه اسما كانت كصحرا او صفة
لا مذكر لها كعذرا وهي البكر وعذارى والسابع ذو الالف المقصورة للتانيث كحبلى و
حبالى او الالحاق كذفرى بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع
الذي يعرق من قفا البعير خلف الاذن والفه للالحاق بدرهم ومطلع والجمع ذفار

وعلقى وعلاقى تمام العشرين من ابنية الكثرة فعالى بفتح اوله ورابعه والمشارك
الفعالي بالكسر فيما رابعه في صحرا وما ذكر بعده من نحو عذرا وحبلى وذفرى فيقول في
جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى
وعلاق بالفتح والكسر في الجمع والى ذلك اشار الناظم بقوله وبالفعالى والفعالى
جمعا صحراء والعذراء والقيس اتبعا وتنفرد فعالي بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل
سحرا وليس لفعالى بالفتح ما تنفرد به عن الفعالي بالكسر الا وصف على فعلان او فعلى
بفتح اولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى
بالفتح ولا تقول سكار وغضاب بالكسر وتشترك في هذين الوصفين فعالى بضم الفاء
وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط و
حباطى ويتيم ويتامى وايم وايامى وطاهر وطاهرات مثل عوق وطهارى ومهرى ومهارى
وشاة رئيس اذا اصيب راسها وراسى ويحفظ فعالى بالضم نحو قديم وقدامى
واسير واسارى والحاصل ان هذه الاوزان الثلاثة بالنسبة الى فعالى بالضم ثلاثة
اقسام قسم منها ما فعالى بالضم ارجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى
وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم واسير والثالث ما فعالى
فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وايم وطاهر ومهر ورئيس بمعنى مرؤس الحادي والعشرون
فعالى بالفتح في الفاء والتشديد في الياء ويطرد فعالى في كل ثلاثي ساكن العين
اخره ياء مشددة زائدة على الثلاثة غير متجددة للنسب كبختي بضم الموحدة وسكون
الخاء المعجمة وبخاتى وكرسى وكراسى وقمرى بضم القاف وقمارى بخلاف
نحو كرسيا وبختى لانهما محركا العين ونحو مصرى وبصرى لان ياءهما متجددة للنسب والى ذلك

اشار الناظم لقوله واجعل فعاليَّ لغير ذي نسب جدد كالكرسي وسد قبطي وقباطي
نسبة الى قبط وفي الصحاح القبط اهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض
رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح ايضا البخت من الابل معرب وبعضهم
يقول هو عربي وينشد لابن قيس الرقيات يهب الخيل والالوف ويسقي لبن
البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي والانثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف لانه
بزنة جمع الجمع ولك تخفيف اليا فتقول البخاتي قال الموضح فاليا في البخاتي
للنسب وليس بختي وبخاتي ككرسي وكراسي الا ترى ان اليا في كرسي ليست للنسب الى
قمر ولكنها في بختي للنسب الى البخت وبخت كتركي وترك فلا يقال في تركي تراكي
وترك فلا يقال في تركي تراكي كان القياس ان لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد يكون
اليا في الاصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا
او كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري واصل المهري
بعير منسوب الى مهرة قبيلة من قبائل اليمن كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من
الابل قاله المرادي وبه يندفع شبهة الموضح وحفظ فعالي في انسان وظربان فانهم
قالوا في جمعها اناسي وظرابي ولما كان اناسي متبادرا الى الفهم انه جمع انسي قال
بعضهم اشار الى جوابه بقوله واما اناسي فجمع انسان لا جمع انسي لان انسيا اخره ياء
النسب وتقدم ان ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي واناسي اصله اناسين فابدلوا
النون ياء وادغموا الياء المبدلة في الف انسان فيهما كما قالوا ظرابي واصله ظرابين
فابدلوا النون ياء بدليل ان العرب نطقت بذلك على الاصل فقالت اناسين و
ظرابين وبهذا تبين ان ابدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان

أظربان و

جنى جناني وفي جمع

اناسي جمع انسي ليس في جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا
لا يقول به احد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة
قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب انها تفسو في ثوب احدهم اذا صادها
فلا يذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب اصماء الاذنين
طويل الخرطوم اسود الراس ابيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى البناء الثاني والعشرون
فعالل ويطرد في انواع اربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالاول
الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الاولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح
كجعفر وهو النهر الصغير وجمعه جعافر والمكسور نحو زبرج بالزاي والباء الموحدة والراء
والجيم وهو من اسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم
نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والتاء المثناة فوق وهو مخالب السبع كالا
صابع للانسان وجمعه براثن والثاني الخماسي المجرد كسفرجل وجحمرش بفتح الجيم و
سكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمراة
السمجة فيجب في جمع الخماسي حذف خامسه تخفيفا لان الثقل به حصل فتقول في
جمع سفرجل سفارج بحذف اللام وفي جمع جحمرش جحامر بحذف الشين وانت بالخيار
في حذف الرابع والخامس ان كان الحرف الرابع من الخماسي يشبه الحروف العشرة
التي تزاد في الكلم وهي حروف سألتمونيها ويشبهه بها اما بكونه بلفظ احدها كخدرنق
بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهي العنكبوت
قال المتنبي فواض بمواضع نسج داود عندها اذا وقعت فيه كنسج الخدرنق وزا
النون وهي حرف اصلي لانها لا يحكم بزيادتها متوسطة الا بشروط تاتي ولكنها من لفظ

الحروف التي تزاد او بكونه من مخرجه اي من مخرج الحرف الزايد كفرزدق جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر فان الدال هي الحرف الرابع وليست بلفظ حروف الزيادة ولكنها من مخرج التاء المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان واصول الثنيتين العليتين والحاصل انك اذا جمعت الخماسي فان لم يكن رابعه شبيها بالزايد تعين حذف خامسه وان كان رابعه شبيها بالحرف الزايد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فان شاء حذف الرابع وابقى الخامس فتقول حذارق وفرازق وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فتقول حذارد وفرازد وان شاء حذف الخامس وابقى الرابع فتقول حذارل وفرازد وهو الاجود ومذهب سيبويه وقال المبرد لا يحذف الا الخامس ومحل الخلاف اذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزايد فان اشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم الثالث الرباعي المزيد نحو مدحرج ومتدحرج والرابع الخماسي المزيد نحو قرطبوس قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة وخندريس بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر وجب في الجمع حذف زايد هذين النوعين الاخيرين واما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زايده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي يحذف زايده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين الا اذا كان زايد الرباعي ليناء رابعا قبل الاخر فيثبت ويجمع ما هو فيه على فعاليل ثم ان كان الزايد ياء صح نحو قنديل وقناديل او كان واوا او الفا قلبتا ياء لوقوعهما بعد الكسر

نحو عصفور وعصافير وسرداح بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء
المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح
البناء الثالث والعشرون اشبه فعالل وهو ما ماثله عددا وهيئة وان خالفه زنة
كفاعل وفياعل وفواعل ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو احمر وسكران وصائم
ورام وباب كبرى وسكرى فانها تقدم لها جموع تكسير فلا تجمع على فعالل ولا تحذف
زيادته ان كانت واحدة سواء كانت اولا او وسطا او اخرا للالحاق او غيره
سواء كانت حرف علة او لا كافضل وافاضل ومسجد ومساجد وجوهر وجواهر وصيرف
وصيارف وعلقى وعلاقي فالزيادة في الاولين لغير الالحاق وفي الباقي للالحاق
ويحذف ما زاد عليها اي على الزيادة الواحدة فتحذف زيادة واحدة من نحو منطلق
وزيادتان اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر بتشديد الكاف ويتعين القاء الزائد
الفاضل على غيره ويحصل الفضل بواحد من سبعة امور التقدم والتحرك والدلالة على
المعنى ومقابلة الاصول وهو كونه للالحاق والخروج عن حروف سألتمونيها وان لا
يؤدي الى مثال غير موجود وان لا يؤدي حذفه الى حذف الاخر الذي ساواه في جواز
الحذف وردها في التسهيل الى ثلاثة امور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة
اللفظ وان لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى كالميم مطلقا سواء كان
معها حرف مماثل للاصل ام لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا ام لا ولا فرق في ذلك
بين الخماسي والسداسي فتقول في جمع منطلق مطالق بحذف النون والقاء الميم لا
نطالق بحذف الميم والقاء النون لان الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها
ووجوب تحركها واختصاصها بالاسم وتقول في جمع مستدع مداع بحذف السين والتاء

معا لان بقاءهما يخل ببنية الجمع وابقاء الميم لان لها مزية عليهما بالتقدم لاستدعاء ولاندراج
بحذف الميم والتاء من الاول لانه بناء بغير موجود والميم والسين من الثاني لانه وان كان بناء
موجود اكتناصنب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل خلافا للمبرد في مقعنسس فانه يجعل
احد زائديه للالحاق فانه يقول في جمعه قعاسس بحذف الميم والنون ويبقي السين لانه
ترجيحا لمماثل الاصل لان السين زيدت للالحاق باحرنجم وابقاء الملحق اولى من غيره ووافقه
سيبويه في ذلك وكالهمزة والياء التحتانية المصدرتين في اول الكلمة كالندد ويلندد
بفتح اولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى الالد وهو الشديد الخصومة نص عليه
الجوهري وصاحب الضياء ومنه خصم الد في التنزيل الد الخصام وتقول في جمعهما الادّ و
يلادّ بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان
فيه دالين على معنى بخلاف النون فانها في موضع لا يدل على معنى اصلا والاصل
الادد ويلادد فادغم احد المثلين في الاخر والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج
علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وابقاء التاء لان له نظيرا وهو تماثيل ولا تقول
مخاريج بحذف التاء وابقاء السين لان اسفاعيل معدوم والمزية من جهة كونها طرف
لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله والا كان حذف احدى الزيادتين مغنيا
عن حذف الاخرى بدون العكس تعين حذفها اعني حذف المغني حذفها كحيزبون بفتح الحاء المهملة
وسكون الياء المثناة تحتية وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء
والواو والنون تقول في جمعه حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما
قبلها وانما ابقيت الواو بالنقل لان الياء اذا حذفت اعني حذفها يغني عن حذف الواو لبقائها
رابعة قبل الاخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء ولا تقل حيازبين بحذف الواو

وسكون الموحدة قبل النون لان ذلك وهو حذف الواو لا يغني عن حذف اليا بل هو
محوج الى ان يحذف اليا ايضا وتقول خزابن بصيرورته على مفاعل اذ لا يقع بعد الف التكسير
ثلاثة احرف اوسطها ساكن الا وهو حرف معتل كمفاتيح وقناديل فان تكافات الزيادتان
بان تساوتا في الترجيح فالحاذف مخير اذ لا مزية لاحديهما على الاخرى نحو يوني سرندى بفتح
السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرى على الامور و
قال الجوهري الشديد وقيل القوي وعلندى بفتح العين المهملة واللام وسكون النون
وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شي قاله الجوهري
واليهما المقصورين فان النون رجحت بالتقديم على الالف والالف رجحت بتقدير الحركة
لالحاقهما بسفرجل فلما تكافات الزيادتان وانها في الالف ذ تقول في جمع علندى علاند بحذف
الالف وابقاء النون وعلادى بحذف النون وابقاء الالف فان حذفت الالف بقي سرند وعلند
فينقل الى سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وان حذفت النون
بقي سردى وعلدى فينقل الى سرندى وعلدى كارطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب
الالف ياء لانكسار ما قبلها ثم يحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار والى التخيير
اشار الناظم بقوله وخير واتي زايدى سرندى وكلما ضاهاه كالعلندى هذا باب
التصغير وهو لغة التقليل واصطلاحا التغيير مخصوص ياتي بيانه فله فوايد و
علامات وشروط وابنية اما فوايده فست تقليل ذات الشي نحو كليب وتحقير شانه
نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب
مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديقي وزاد الكوفيون
معنى اخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لان الداهية اذا عظمت

قلت مدلهما وراد بعضهم معنى آخر وهو التحبيب نحو بنية واما علاماته فثلاث ضم اوله
وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة واما شروطه فاربعة احدها ان يكون اسما فلا يصغر
الفعل ولا الحرف ومنذ ما احسنه عند البصريين الثاني ان لا يكون متوغلا في شبه
الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث ان يكون خاليا من صيغ
التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لانه على صيغة التصغير ولا مبيطر لانه على صيغة
التصغير قال ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع ان يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تشبه صيغة
تصغر الاسماء المعظمة كاسماء الله تعالى وانبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة
وكل وبعض ولا اسماء الشهور والاسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة
والغد والاسماء العاملة واما ابنيته الموضوعة له فهي ثلاثة ابنية لا زائد عليها
فُعَيل وفُعَيعِل وفُعَيعيل فالاول لتصغير الثلاثي كفليس والثاني لتصغير الرباعي
نحو دريهم والثالث لتصغير الخماسي نحو دنينير وهذه الاوزان الثلاثة من وضع
الخليل فقيل له لم بنيت المصغر على هذه الابنية فقال لاني وجدت معاملة الناس
على فلس ودرهم ودينار فان قلت النون الاولى من دنينير ليست في مكبره قلت
اصل دينار دنّار بتشديد النون ابدلت النون الاولى ياء واذا صغر رجع الى اصله لان
التصغير يرد الاشياء الى اصولها ووزن المصغر بهذه الابنية اصطلاح خاص بهذا
الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف الا ترى ان وزن
احيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي افيعل ومفيعل وفعيلل و
اصل هذه الابنية الثلاثة فعيل وذلك لانه لا بد في كل تصغير من ثلاثة اعمال ضم
الحرف الاول ان لم يكن مضموما وفتح الحرف الثاني ان لم يكن مفتوحا واجتلاب يا

ساكنة ثالثة وتسمى ياء التصغير ثم ان كان الاسم ثلاثيا اقتصر على ذلك العمل وهي
بنية فعيل كفليس تصغير فلس ورجيل تصغير رجل فان كان المكبر مضموم الاول مفتوح
الثاني كصرد فيقدر ان في مصغره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر غيرهما في المكبر
كما في فلك مفردا وجمعا جزم به ابن اياز ولو خذ منه انه لو كان المكبر على هيئة
المصغر كمبيطر فانه مصغر بتقدير الحركات كفلك وبه صرح السهيلي في الروض
فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف الف مفاعل ثم يلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ كما
ويختلف التقدير ثم اورد على نفسه سؤالا واجاب عنه فقال فان قيل هلا قلتم لا
يصغر اذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر والا فما الفرق فالجواب بان الفرق قد يظهر في
الجمع فانك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء واما المصغر فلا يجوز فيه الا
مبيطرون وذلك لانه لو كسر حذفت ياؤه لانه خماسي ثالثه زائدة فيزول علم
التصغير انتهى وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل انه لا بد من ضم الاول وفتح الثاني
لفظا او تقديرا وزيادة ياء ثالثة ومن ثم اي من اجل اشتراط فتح الثاني
ووقوع الياء ثالثة لم يكن نحو زمّيل بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة
وسكون الياء المثناة تحت ولغّيزي بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة و
سكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي تصغيرا لان الحرف الثاني منهما وهو الميم
في الاول والغين في الثاني غير مفتوح بل ساكن مدغم فيما بعده ولان الثالث
ثالثة بل رابعة لان المدغم حرفان ادغم احدهما في الاخر والزميل الجبان
الضعيف واللغيزى من اللغز في كلامه اذا عمّى مراده والاسم اللغز والا
كان المصغر متجاوز الثلاثة احتيج الى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير نظير

الا ان لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين الف او ياء او واو قبل الآخر في المكبر فهي
بنية فعيعل كقولك في تصغير جعفر جعيفر وان كان بعده اي بعد الحرف المكسور حرف
لين قبل الآخر في المكبر فهي بنية فعيعيل لان ذلك الحرف اللين الموجود قبل آخر
المكبر ان كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة قبلها كقنديل وقنيديل وان
وان كان حرف اللين واوا والفا قلبا ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور
عصيفير بقلب الواو ياء ومصباح ومصيبيح بقلب الالف ياء والى ذلك اشار الناظم
بقوله فعيلا اجعل للثلاثي البنيين ويتوصل في التصغير في هذا الباب المعقود له قبل
هذا الباب الى مثالي فعيعل وفعيعيل مما يزاد على اربعة احرف مما يتوصل به في التكسير
في باب الجمع المعقود له قبل هذا الباب الى مثال فعالل وفعاليل وللحاذق هنا من و
جوب وتخيير ماله في التكسير فتقول في تصغير سفرجل مما يجب فيه حذف خامسه و
زدق وما فيه تخيير بين حذف وخامسه ومستخرج مما يحذف منه زيادتان وهما
السين والتاء ويتعين فيه ابقاء الفاضل وهو الميم والمسدد وبلهند ومما يحذف منه
زيادة فقط وهي النون ويتعين ابقاء الفاضل وهو الهمزة والياء وحيزبون مما يحذف
منه الياء ويبقى الواو وسفيرج بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذف منها
قال الاخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم انتهى وفريزد بحذف خامسه وهو القاف
او فريزق بحذف رابعه وهو الدال ومخيرج بحذف السين والتاء وابقاء الميم لفضلها عليهما
والبد ويليد بحذف النون وابقاء الهمزة والياء لتصدرهما وحزيبين بحذف الياء
قلب الواو ياء وتقول في تصغير سرندى وعلندى مما الكافات فيه بلزيادتان وتخيير
الحاذق في احدهما سرينيد وعلينيد بحذف الالف وابقاء النون او سريد وعليد بحذف

النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم يصح وبفتح ما قبلها لانها للالحاق
بسفرجل كما مر والف الالحاق لا تبقى في التصغير كما سياتي ثم اعلت كيا قاض والى
ذلك اشار الناظم بقوله، وما به لمنتهى الجمع وصل، به الى امثلة التصغير صل
ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير ان تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الاخر ان
لم تكن موجودة لان ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزايد فانه يخل به فتقول في
تصغير سفرجل وتكسيره سفيريج وسفاريج بالتعويض والى ذلك اشار الناظم بقوله،
وجايز تعويض يا قبل الطرف، ان كان بعض الاسم فيهما انحذف، وتقول في تكسير
احرنجام مصدر احرنجم وتصغيره حراجيم وحريجيم ولا يمكن التعويض عن المحذوف
لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الالف الثانية قبل الميم وما جاء في البابين
التكسير والتصغير مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس المطرد مثاله في
جمع التكسير جمعهم اي العرب مكانا على امكن وفيه شذوذان احدهما انه مذكر
وحق مثله ان يأتي على مثال افعلة والثاني انه شبه فيه الاصلي بالزايد فحذف
والزايد بالاصلي فثبت فقالوا امكن والقياس في بناهما ان على افعل ان يقال
اكون بحذف الميم الزايدة والقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية
ابن الحاجب وجمعهم رهطا وكراعا بضم على اراهط واكارع والقياس فيهما اكرع
واكرعة ورهوط وارهاط وجمعهم باطلا وحديثا على اباطيل واحاديث والقياس
فيهما بواطل واحدثة وحدث وما ذكره من ان هذه جموع للمنطوق به على
ما قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه انها جموع لواحد مهمل استغني
به عن جمع المستعمل وزعم ابن جني ان اللفظ تغير الى هيئة اخرى ثم جمع فكانه

امكن جمع مكن كفلس وكانّ اراهط جمع ارهط وكانّ اباطيل جمع ابطيل او ابطول وكانّ
احاديث جمع احدوثة وقال ابن خروف ان احدوثة انما تستعمل في المصايب و
الدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب انها جموع على غير
المفرد وكنسا جمع المراة ومنه في التصغير تصغيرهم اي العرب مغربا وعشيا على مغير
بان وعشيان بزيادة الف ونون وقياسهما مغيرب وعشي باسقاط الالف والنون
وتصغيرهم انسانا وليلة على انيسيان ولييلية بزيادة اليا فيهما وقياسهما انيسان
ولييلة باسقاط اليا منهما وذهب معظم الكوفيين الى ان انسانا اصله انسيان
من النسيان فلا يكون تصغيره على انيسيان شاذا وتصغيرهم رجلا على رويجل بزيادة
الواو وقياسه رجيل وصبية وغلمة بكسر اولهما وسكون ثانيهما جمعي صبي وغلام
وبنون جمع ابن على اصيبية واغيلمة وابينون بزيادة الهمزة في اولها وقياسها
صبية وغليمة وبنيون وتصغيرهم عشية على عشيشية بزيادة شين ثانية وقياسها
عشية وقيل هذه الالفاظ انما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان
وانيسيان ولييلية كانهما تصغير انسيان وليلاة ورويجل كانه تصغير راجل واصيبية
واغيلمة كانهما تصغير اصبية واغلمة وابينون كانه تصغير ابنون واختاره في التسهيل
قال في النظم وحائز عن القياس كلما خالف في البابين حكما رسما فصل واعلم انه يستثنى
من قولنا بكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة اربع مسايل احدها ما قبل علامة التانيث
وهي نوعان التا كشجرة والف كحبلى المسألة الثانية ما قبل المدة الزايدة قبل الف
التانيث كحمرا المسألة الثالثة ما قبل الف افعال كاجمال وافراس المسألة الرابعة
ما قبل الف فعلان الذي لا يجمع على فعالين صفة كان او اسما مفتوح الفا او مضمومها

او مضموما نحو سكران وعمران وعثمان فهذه المسايل الاربع يجب فيها ان يبقى
ما بعد ياء التصغير مفتوحا اي باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير اما
فتح ما قبل تاء التانيث فللخفة واما فتح ما قبل الفي التانيث فلبقائهما على حالهما
واما فتح ما قبل الف افعال فللمحافظة على الجمع واما فتح ما قبل الالف والنون
فلمشابهتهما بالفي التانيث تقول شجيرة وحبيلى وحميراء واجيمال وافيراس و
سكيران وعميران وعثيمان لانهم لم يجمعوها على فعالين وتقول في تصغير
سرحان بكسر السين وهو الذئب وسلطان مما هو على خمسة احرف اخره الف
ونون زايدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى سريحين وسليطين بقلب الالف
فيهما لانهم جمعوهما على فعالين فقالوا سراحين وسلاطين والتكسير و
التصغير اخوان وانما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون
فيها شابهتا الفي التانيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير الف التانيث لا
يتغير ما اشبههما ولما لم يكن الالف والنون في سرحان وسلطان كذلك حصل
التغيير وعلم من تقييد الالف بالتانيث انها لو كانت للالحاق كارطى و
علقى فانه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما اريط وعليق فرقا بين الالحاق
والتانيث والدليل على ان الفيهما للالحاق لا للتانيث تنوينهما فارطى ملحق
بجعفر وعلقى ملحق بقرطاس والى ذلك اشار الناظم بقوله لتلو يا التصغير
البيتين **فصل** ويستثنى ايضا من قولنا يتوصل الى مثالي فعيعل وفعيعيل
بما يتوصل به من الحذف الى مثال مفاعل ومفاعيل ثماني مسايل جاءت في انها
على غير ذلك لكونها محتوية لشيء قدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على

ما قبل ذلك الشيء وكان ذلك الشيء غير موجود في المكبر وذلك المقدار الفصاله
ما وقع بعد اربعة احرف سواء كانت كلها اصولا ام لا من الف تانيث بيان
لا ممدودة لغته بالف كقرفصا النوع من القعود وسياتي حكم المقصورة او تاء
اي التانيث كحنظلة واحدة الحنظل او علامة نسب كعبقري بالنسبة الى عبقر زعم
العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شيء عجيب او الف ونون زايدتين
كزعفران وجلجلان بجيمين او علامة تثنية وهي الالف والنون والياء والنون
كمسلمين بفتح الميم او علامة جمع تصحيح لمذكر وهو الواو والنون والياء والنون
كجعفرين بكسر الراء او علامة جمع تصحيح للمونث وهي الالف والتاء كمسلمات و
كذلك عجز المضاف كامرء القيس وعجز المركب المزجي كبعلبك فهذه المذكورات
كلها ثابتة في التصغير لتقديرها منفصلة عما قبلها وتقدير التصغير وافاعل على ما قبلها
فتقول قريفصا وحنيظلة وعبيقري وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين و
مسيلمات واميرئ القيس وبعيلبك وانما لم تحذف الف التانيث الممدودة وما
ذكر بعدها لانها اشبهت كلمة اخرى فلو حذفت لالتبس وتصغير ما هي فيه كان
مجرد اعنها واما في جمع التكسير فانك تحذف كل واحد منهما فيما امكن تكسيره
اذ لا ليس الا المضاف فان تكسيره كتصغيره كما سياتي تقول قرافص بحذف الالف
وحناظل بحذف الياء وعباقر بحذف ياء النسب وزعافر وجلاجل بحذف الالف
والنون منهما ولو ساغ تكسير البواقي وهي التثنية والجمعان الصحيحان والمضاف
وصدر المركب اوجب الحذف الا ان المضاف يكسر بلا حذف كما في التصغير
في تكسيره اماري القيس كما تقول في تصغيره اميري القيس بلا فرق لانهما كلمتان

تصغير

كل منهما ذات اعراب يخصها وكان ينبغي للناظم ان لا يستثنيه في النظم والى
ذلك اشار الناظم بقوله والف التأنيث حيث مدا الابيات الاربعة **فصل** وتثبت
في التصغير الف التأنيث المقصورة ان كانت رابعة لخفة الاسم كحبلى فتقول
حبيلى وتحذف ان كانت سادسة للاستثقال كلغيزى فتقول لغيغيز بحذف
الالف وجوبا وتعويض لها جوازا او سابعة كبردرايا بفتح الباء الموحدة وسكون
الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فالف فياء مثناة تحتانية اسم موضع وزنه
فعلعايا قاله ابن القطاع فتقول في تصغيره بريدريا وذلك انك لما حذفت
التأنيث بقي بردرايا فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وادغمت في
اليا الاخيرة عند حذف الف التأنيث وفي بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل
بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليسا بصواب اما قبعثرى
فالفه للتانيث باتفاق صاحبي الصحاح والقاموس واما حولايا فان الفه
سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحبا الصحاح والقاموس وكذا تحذف الخامسة
ان لم يتقدمها مدة زائدة كقرقرى بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول
قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثالي فعيعل وفعيعيل
فان قيل حبيلى فعيلى وليست من ابنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها
في فعيعل لا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف فان تقدمها مدة زائدة
حذفت ايهما شئت لتكافيهما وعدم مزية احدهما على الاخرى كحبارى بضم
المهملة وبالموحدة والراء وقريثا بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية و
المثلثة فتقول في تصغير حبارى حبيرى بحذف المدة الزائدة قبل الراء وحبير بحذف

الف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها في موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وادغامها
في ياء التصغير وابو عمرو يعوض عن الف التأنيث هاء فيقول حبيرة وتقول في تصغير قريثا
قريثا بحذف المدة وهي الياء او قريث بحذف الف التأنيث وادغام الياء في ياء التصغير
والى ذلك اشار الناظم بقوله والف التأنيث ذو القصر البيتين فصل وان كان ثاني
المصغر لينا او واوا او ياء منقلبا عن لين رددته الى اصله الذي انقلب عنه نحو برد ثاني
نحو قيمة وديمة وميزان وناب بموحدتين الى الواو لانها الاصل المنقلب عنه و
الاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن ونوب قلبت
الواو في الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرابع الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فاذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين ونويب برد الواو
اصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف في ميزان ياء لانكسار ما قبلها و
يرد ثاني نحو موقن وموسر وناب بالنون وهو السن الى الياء لانها الاصل المنقلب عنه
والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء في الاو
واو لسكونها وانضمام ما قبلها وفي الثالث الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واذا صغرتها
قلت مييقن ومييسر ونييب برد الياء الى اصلها والى ذلك اشار الناظم بقوله واردد
لاصل ثانيا لينا قلب بخلاف ثاني نحو متعد فانه غير لين لانه تاء مثناة فوقية مبدلة
عن واو اذ اصله موتعد ابدلت الواو تاء وادغمت في التاء الاخرى لاجتماع المثلين
فيقال في تصغيره متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسي فانهما يردانه الى اصله
لزوال موجب قلبها وهو بناء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه وعللوه با
انه لو قيل فيه مويعد لاوهم انه مكبر موعد او موعد ومتيعد لا ابهام فيه مع ان مو

لم يلتفت للالتباس في مواضع كثيرة وبخلاف ثاني نحو آدم فانه منقلب عن غير
لين لانه منقلب عن همزة تلي همزة والاصل ادم بهمزتين مفتوحة فساكنة
قلبت الساكنة الفا فتقلب الالف واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب وكا
لالف المجهولة الاصل كصاب بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم شجر فتقول
في تصغيرها اويدم وضويرب وصويب والى ذلك اشار الناظم بقوله والالف
الثاني المزيد يجعل واوا كذا ما الاصل فيه يجهل وان كان ثاني المصغر لينا مبدلا
من حرف صحيح غير همزة او بهمزة لا تلي همزة فانه يرد ايضا الى اصله فرد ثاني دينار
وقيراط الى النون والى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسير
هما دنانير وقراريط واصلهما دنّار وقرّاط والياء فيهما دنّار وقرّاط والياء فيهما
بدل من اول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الابدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء
الى الهمزة فان اصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فاذا صغرته
قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا الى الاصل لان قلب الهمزة ياء انما كان لانكسار
ما قبلها وقد زال بالتصغير ثم يرد الى اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير لم يرد الى
اصله وما ابدل لعلة تزول بالتصغير يرد الى اصله وهلم جرا فان قلت فقد قالوا
في تصغير عيد عييد فصغروه على لفظه ولم يردوه الى اصله وقياسه عويد بالواو
لانه من عاد يعود فلم يردوا الياء الى اصلها وهو الواو قلت انما قالوا ذلك شذوذا
كراهية لالتباسه بتصغير عود كما قالوا في تكسيره اعياد فرقا بينه وبين
جمع عود والتكسير والتصغير من واد واحد وهذا الحكم الذي ذكرناه في التصغير
ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الاول كموازين والواب وانياب واعياد بخلاف

والضابط ان ما ابدل لعلة لاتزول بالتصغير ۳

ما لا يتغير فيه الاول من نحو قتيم وديم والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ في عيد عييد
وحتم للجمع من ذا ما لتصغير علم **فصل** واذا صغر ما حذف احد اصوله فاء او عين او
لام او اثنان منهما وجب رد محذوفه ان كان قد بقي بعد الحذف على حرفين فا
لمحذوف الفا نحو كل وخذ وعد اعلاما والمحذوف العين نحو مذ وقل وبع اعلاما وسه
وهو الدبر والمحذوف اللام نحو يد ودم وحر بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف
الفا واللام نحو قه وله وشه اعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما تقول في التصغير
اكيل واخيذ ووعيد برد الفا ومنيذ وقويل وبييع وستيه برد العين ويدية ودمي
وحريح برد اللام ووقي وولي ووشي برد الفا واللام ورأي برد العين واللام والى
ذلك اشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الى آخره وانما وجب رد المحذوف في التصغير
ليتمكن من بناء فعيل ولانه لو لم يرد لوقعت ياء التصغير طرفا وكان يلزم تحريكها بحركات
الاعراب وهي لا تكون الا ساكنة واذا سمي بما وضع ثنائيا على حرفين فان كان
ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء و
هو الاولى فيقال في تصغير هل هليل بالتضعيف او هلي بزيادة وقيل ان شئت
الحقته بلامه ياء فقلت في هل هلي او بلامه واوا فقلت هليو ثم اعللته
الاعلال الصحيح وفيه زيادة عمل فينبغي تعيين الاول وقد جزم به الابدي واقتضاه
كلام التسهيل وحجته ان ما حذفت لامه واوا اكثر مما حذفت لامه ياء قاله المو
في الحواشي وان كان ثانيه معتلا وجب التضعيف قبل التصغير لئلا يلزم اثبات
اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما اذا كان
ثانيه صحيحا فان نظيره من الاسماء المعربة يد ودم فيقال في لو وكي وما الحرفية علما

لوّوي بالتشديد فيهما وذلك لانك زدت على واو لو واوًا على ياءٍ ثم ادغمت احد المثلين في الآخر وما بالمد وذلك لانك زدت على الالف الفا فالتقا الفان فابدلت الثانية همزة لاجل اجتماعها مع الالف الاولى والتقائهما ساكنين على حد الابدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا صغرتَ بعد التضعيف الطارئ حكم دوّ ودوّي بفتح اولهما وتشديدنا فيهما والدو البادية والحي القبيلة وما بالمد وهو الذي يشرب فتقول في تصغير لو بالتشديد لويّ كما تقول في تصغير دو دويّ واصلهما قبل الادغام لويو ودويو اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وتقول في تصغير كي بالتشديد كييّ بثلاث ياءات اولاها اصلية وثانيها ياء التصغير وثالثها المزيدة للتضعيف كما تقول في تصغير حيّ حييّ بثلاث ياءات اولاها واخرها اصليتان ووسطها ياء التصغير وتقول في تصغير ما بالمد موي بالتشديد بقلب الالف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وادغامها فيها ولم تهمز لزوال علة ابدالها همزة فتقلب الالف الاولى واوًا لكونها بعد التضعيف صارت مجهولة الاصل كما تقول في تصغير الماء المشروب مويه بقلب الالف واوًا الى اصلها الا ان هذا الماء المشروب لامه هاء نزد اليها واصله موه بدليل جمعه على امواه فقلبت الواو الفا على القياس وابدلت الهاء همزة على غير القياس فصل ولتصغير الترخيم حقيقة ان تجعل المزيد فيه مجردا وتعطي ما يليق به من فعيل ان كان ثلاثي الاصول او فعيعل ان كان رباعي الاصول او فعيعيل ان كان رباعي الاصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي الى الضعف يقال صوت رخيم اذا لم يكن قويا وطريقة الانتهاء انت الى الاسم ذي الزيادة الصالحة للبقاء تصغير غير الترخيم العدم

اخلالها الا بما في تصغير الترخيم فانحو جعفر من الرباعي الاصول وسفرجل من الخماسي
الاصول لتجردهما من الزوايد ولا بما في الفنا في نحو مسدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء
الزيادة فيهما في تصغير غير الترخيم لاخلالها بالزنة فلا يكون تصغيرهما بحذف زوايد
هما الا ان حذف زوايدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى اطلاقه انه لا يختص
تصغير الترخيم بالاعلام خلافا للفرا وثعلب فانهما قالا لا يصغر فاطمة ومالكا واسود
الا اما على فعيل ولا يفعل ذلك فيهن صفات ولم يكن يتم له الا صيغتان فقط وهما
فعيل كحميد في تصغير احمد وحامد ومحمود ومحمدون وحمدان وحماد ولم يلتفت للالتباس
ثقة بالقراين وزوايدها الا لحل بقا هما في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك احمد
حويمد وحميمد وحميدون وحميدان وحميميد وفعيعل كقريطيس تصغير قرطاس
اما قريطب تصغير قرطبوس فهذا مما حذف فيه مع زايده خامسه فليس تصغير ترخيم
لا فعيعيل لانه ذو زيادة وهي اليا وقد يحذف لهذا التصغير اصل يشبه الزايد
بريه وسميع مصغرا ابراهيم واسمعيل فان الميم واللام بلفظ الزايد وان كانا اصلين
بلا خلاف وانما اختلفوا في الهمزة فقالوا سيبويه زايدة بدليل سقوطها ورده المبرد
بحذف اللام والميم مع اصالتهما وبان همزتهما كهمزة اصطبل وانبنى على الخلاف
في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل
يقول المبرد ابيره واسيمع وانما حذف الميم واللام كما تحذف الخامس والاول هو
المسموع حكى ابو زيد بريهم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لانها زايدة والاخر لانه يشبه
الزايد قاله في الحواشي والى ذلك اشار الناظم بقوله ومن ترخيم تصغير اكتفى بالاصل
فصل ويلحق تاء التانيث تصغير ما لا يلبس من مونث عار منها لفظا ثلاثيا في

يالزنة فحذفوها
ثم توقع التصغير
على اصوله ومن ثم
اي من اجل انه مختص
بالمزيد ص

الاصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير نحو دار وما عينه واو
وسن من المخالف وعين وما عينه ياء واذن ما فاؤه همزة فيقال في التصغير دويرة
وسنينة وعيينة واذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن اذينة
وعيينة ابن حصن او ثلاثي في الاصل دون الحال نحو يد ويدية وكذا ان عرضت
ثلاثيته بسبب التصغير كسما بالمد مطلقا سواء صغرته تصغير الترخيم ام لا فتقول في
تصغيره سمية والاصل سميي بثلاث ياآت اولاها ياء التصغير وثانيتها بدل المدة
وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت احدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي
الاسم ثلاثيا فلما عرضت ثلاثيته بسبب التصغير لحقته التا كما تلحق مع الثلاثي
المجرد ولو سميت باسماء مذكر القلب في تصغيره سمي بغير التا لتذكير مسماه وحمراء وحبلى
حال كونهما مصغرين تصغير الترخيم فتقول في تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتا عوضا
عن الف التانيث وتقول في تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تاتي بالتا
اذ لا جمع بين علامتي تانيث والى ذلك اشار الناظم بقوله * واختم بتا التانيث
ما صغرت من * مؤنث عار ثلاثي كسن * بخلاف نحو شجر وبقر من اسماء الاجناس فلا
تلحقهما التاء فيمن انثهما فلا يقال في تصغيرهما شجيرة وبقيرة لئلا يلتبسا بالمفرد المصغر
فاما من ذكرهما فلا اشكال وبخلاف نحو خمس وست من اسماء العدد المؤنث فلا
يقال في تصغيرهما خميسة وسديسة لئلا يلتبسا بالعدد المذكر المصغر وبخلاف
نحو زينب وسعاد فلا يقال في تصغيرهما زيينبة وسعيدة لتجاوزهما الثلاثة فان
الحرف الرابع قائم مقام التا فلا جمع بينهما لما في ذلك من الاستثقال والى ذلك
اشار الناظم بقوله ما لم يكن بالتا يري ذا لبس وشذ ترك التا في تصغير حرب نفح

تصغيرهما

الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة وعرب بفتح العين والراء المهملتين ودرع
بكسر الدال ونعل بفتح النون ونحوهن كذود وفرس وناب مع تذكيرهن وتأنيثهن
وعدم اللبس وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا وهي اسم الجنس كشجر واسم جمع
كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس
بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطست وطس وشول وقدر ونصف بالفتحتين
وحرف وعرب وفعل وسمع في بعضها التأنيث والى ذلك اشار الناظم بقوله وشذ
ترك دون لبس وشذ الحاقها اي التاء في تصغير وراء وامام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة
فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة
فالياء الاولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التي قبل الهمزة واميمة بضم
الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الاولى ياء التصغير والثانية
بدل من الف امام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها
ياء مثناة تحتانية فميم مفتوحة الياء الاولى ياء التصغير والثانية بدل من الف قدام
ووجه الحاق التاء بها ان جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم تظهر التاء فيها لظن انها
مذكرة اذ لا يعلم تأنيثها بالاخبار عنها لانها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا باعادة الضمير
عليها بل بالتصغير فقط والى ذلك اشار الناظم بقوله وندر لحاق تا فيما ثلاثيا كثر
من جملة التصاريف في الاسم فيصغر المتمكن كما مر ولا يصغر من غير المتمكن الا اربعة
احدها افعل بفتح العين في التعجب والثاني المركب المزجي علما كان او عددا فالعلم
كبعلبك وسيبويه في لغة من بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه فاما من
اعربهما اعراب ما لا ينصرف فلا اشكال في تصغيرهما لانهما حينئذ من اقسام المتمكن

الحد نحو خمسة عشر وافعل في التعجب والمركب المزجي تصغيرهما تصغير المتمكن في ضم اولهما وفتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة نحو ما احيسنه وبعيلبك وسيبويه وخميسة عشر اما افعل في التعجب فقال الخليل قولهم ما اميلح زيدا انما يعنون الشيء الذي يتصف بالملح كانهم قالوا مليح واما المركب المزجي فلان الجزء الثاني بمنزلة تاء التانيث والتنوين من حيث انه نازل منه بمنزلة ذيله وتتمته نزولهما منزلة تلك المنزلة فلذلك صغر الصدر والثالث اسم الاشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي ذا في التذكير وتا في التانيث وذان في تثنية المذكر وتان في تثنية المونث واولى في جمعهما والرابع الاسم الموصول وسمع ذلك منه ايضا في خمس كلمات وهي الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المونث وتثنيتهما اللذان واللتان وجمع اللذي الذين واللاتي وهذه الكلمات العشر من غير المتمكن توافق تصغير المتمكن في ثلاثة امور احدها اجتلاب الياء الساكنة والثاني التزام كون ما قبلها اي الياء مفتوحا والثالث لزوم تكميل ما نقص منها عن الاحرف الثلاثة وتخالفه اي تصغير المتمكن في امور ثلاثة ايضا احدها ابقاء اولها على حركته الاصلية التي كانت قبل التصغير من فتح او ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره والثاني زيادة الف في الاخر الا المكنى عوضا من ضم الحرف الاول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية او زيادة جمع والثالث ان الياء التي للتصغير قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا تقول في تصغيرهما ذيا وتيا فيبقى الحرف الاول على فتحه وتاتي بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن الف ذوا وتا وتزيد الفا في الاخر عوضا عن ضم حرف الاول والاصل ذييا وتييا بثلاث ياآت اولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير و

ثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الالف آخره فحذفت الياء الاولى لان ياء
التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لان ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير
آخرا اذ كانت الالف في زنته حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لانها ان
بقيت ساكنة لم يمكن بقاء الالف بل كانت تقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه
وازالة الالف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وان حركت فياء التصغير كالف
التكسير فلا تحرك فتعينت الاولى للحذف وهذا انما يستقيم على قول البصريين ان ذا ثلاثي
الوضع وان الفه عن ياء وعينه ياء محذوفة واما على قول الكوفيين ان الالف زائدة
وهو موضوع على حرف واحد فلا وتقول في تصغير ذان وتان ذيان وتيان بابقاء
اولهما على فتحه وادغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بالف بعد النون للطول
بزيادة علامة التثنية وتقول في تصغير الاء اليا بابقاء اوله على ضمه في حال
التكبير وبالقصر في لغة من قصر وهم التميميون وبالمد في لغة من مد وهم الحجاز
يون اما على لغة القصر فلا اشكال واما على لغة المد فقال الفارسي الحقنا ياء التصغير
ثالثة وقلبنا الالف بعدها ياء فزيدت الالف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر اذ ليس لنا
تصغير خماسي الا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو الحقنا الف التصغير في آخر لا على
القاعدة في المبهمات لالتبس لغة المد بلغة القصر ورد بانه من وجهين احدهما
ان ياء التصغير تقع ثالثة قبل الالف فتنقلب الالف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير و تكسر
في غير يل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطا فتجتمع ثلاث ياآت فتحذف الاخيرة ثم تدخل الف لف
التصغير والوجه الثاني ان اولاء فعال فاذا جاءت الالف آخرا صار اوليا
فعالى كحبارى فيجب حذفها لانها خامسة واما اذا قدرت فانها تصير رابعة وما كان

خامسة ورابعة لين فانه لا يعتد بها لما جاوز المجرد ... او جاؤ الالف بعد اليا ان
وقال الزجاج همزة ولا ينقلب عن الالف للزوائد فقلبت الف المدى لوقوعها بعد يا
التصغير رجعت الهمزة الى اصلها ثم تاتي الف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد الف
وتقول في تصغير الذي والتي اللذيا واللتيا بابقاء اولهما على فتحه وفتح ثانيهما فرقا
بين ياء التصغير والالف وادغام ياء التصغير وفتح ياء التكبير لاجل الالف وتقول
في تصغير اللذان واللتان اللذيان واللتيان بفتح اولهما وتشديد ثانيهما ولم
يوت بالف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح في الحواشي هذا
الذي اراده من القول وهم يقولون ان التثنية ترد على المفرد المصغر ثم تختلف
سيبويه والاخفش فسيبويه يحذف الالف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها
بعلامة التثنية فلا يقدرها البتة والاخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها
واصل الخلاف بينهما اذا ثني المفرد المصغر فهل يقدر ان الف التصغير اجتمعت
مع الف التثنية ثم حذفت لالتقاء الساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية
المتمكن وغيره او يعتقد انها حذفت قبل مجيئ الف التثنية لمجرد التخفيف الاول
للاخفش والثاني لسيبويه ويظهر اثر الخلاف في جمع المذكر فسيبويه يضم ما قبل الواو
ويكسر ما قبل الياء والاخفش يفتحهما كما في الاعلون وتقول في تصغير اللذين
اللذيون رفعا واللذيين نصبا وجرا بضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء وهو قول
سيبويه لانه يرى ان الالف حذفت تخفيفا كما تقدم في التثنية فكانها لا وجود لها
والاخفش يفتح ما قبل الواو والياء لانه يقدر الحذف للساكنين والدال على الالف
مفتوحة وفي شرح الشافية للجاربردي واما اللذيون فلانهم زادوا في الذين قبل اليا

ياء وقبل النون الفا فصار اللذيّان ثم ابدلوا المفتوح ضمة والالف واوا لئلا يلتبس بالتثنية

انتهى واذا اردت تصغير اللاتي الجمع المونث صغرت التي المفرده فقلت اللتيا كما تقدم ثم

جمعت بالالف والتا فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده عن تصغير

اللائي واللاتي على الاصح عند سيبويه فانه قال في اللائي لا يحقر استغناء بجمع التي واللاي

المحقرة بالالف والتاء كما في دراهم ودريهمات بل المونث اولى بالا يحقر بهذا الجمع

والاخفش يصغرهما وتقلب الالف واوا لانهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب اذا اجري

عليها حكمه وتحذف الياء التي هي لامها لان الف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة

سوى ياء التصغير وانما كانت الياء هي المحذوفة لانها طرف والمازني يصغرهما ولكن يحذف الالف

لانها زايدة والياء اصلية فيصير اللؤيا واللؤيا اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد اللاي

ولا يصغر ذي من اسماء الاشارة اتفاقا عند الجميع للالباس بتصغير ذا ويشكل عليه .

تصغيرهم عمرو عمرا على أنه مع الالباس ولا يصغر تي الاشارية للاستغناء عن تصغيرها عمير .

بتصغير تا خلافا لابن مالك في قوله في النظم منها تا وتي قال المرادي وذلك يوهم

ان تي صغر كما صغر تا وقد نقلوا على انهم لم يصغروا من الفاظ المونث الا تا خاصة

- وهو المفهوم من التسهيل فانه قال ولا يصغر من غير المتمكن الا ذا والذي وفروعهما

الاتي ذكرها ولم يذكر من الفاظ المؤنث غير تا خاصة انتهى والى جواز تصغير الاشارة

والموصول اشار الناظم لقوله وصغروا شذوذا الذي التي وذا مع الفروع منها

تا وتي وانما صاغ تصغيرهما لانهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف في المعنى

ولهذا منعوا اعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا اعماله موصوفا قاله ابو الحسن ابن الباذش .

وحكى ابن الحاج تصغير اوه على أويّه ونحو المنادى المبني نحو يا زيد فانه يصغر فيقال

٤٧٧

يا زيد هذا باب النسب وسمّاه سيبويه باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة
والغرض منها هنا ان تجعل المنسوب اليه او من اهل تلك البلدة او الصفة و
فائدتها فائدة الصفة وانما افتقرت الى علامة لانها معنى حادث فلابد لها من علامة
وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وانما الحقت علامتها بالآخر
لانها بمنزلة الاعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وانما لم تلحق الالف
لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وانما كانت مشددة لتدل على النسبة
الى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاثة تغييرات اولها لفظي وهو ثلاثة اشياء
الحاق ياء مشددة آخر المنسوب اليه وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وثانيها
معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة
المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم انك اذا اردت النسب الى شيء
من بلد او قبيلة او غيرهما فلابد لك من عملين في آخره احدهما ان تزيد عليه
ياء مشددة تصير تلك اليا حرف اعرابه فتدار عليها حركات الاعراب رفعا و
وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر والعمل الثاني ان تكسر ما قبل الآخر لمناسبة اليا كما في يا
المتكلم والمخاطبة فتقول في النسب الى دمشق بفتح الميم دمشقي والى ذلك اشار
الناظم بقوله ياء كيا الكرسي زادوا للنسب وكل ما تليه كسرة وجب وتحذف لهذه
اليا المزيدة للنسب امور في الآخر وامور متصلة بالآخر اما الامور التي في الآخر فستة
احدها اليا المشددة الواقعة بعد ثلاثة احرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين
او كانت احداهما زائدة والاخرى اصلية فالاول وهو ما آخره ياآن زائدتان سواء
كانتا للنسب ام لا نحو كرسي مما آخره ياآن ليستا للنسب وشافعي مما آخره ياآن للنسب

فتقول في النسب اليهما كرسيّ وشافعيّ فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب فيتحد لفظ

المنسوب ولفظ المنسوب اليه ولكن يختلف التقدير فيقدر انها مع الياء المجددة للنسب

غيرهما بدونها ويظهر لهذا الاختلاف التقديري اثر في الصناعة وذلك انه اذا كان

بخاتي جمع بختي بباء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية علما لرجل فانه يكون

غير منصرف استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد

بختي والجمع بخاتي غير منصرف لانه بزنة جمع الجمع انتهى تكسير جمع فاذا

نسبت اليه انصرف لزوال صيغة منتهى الجموع لان الياء التي كانت تحصل الصيغة

زالت وخلفها ياء اخرى غيرها وهي اجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل

النسب مفاعيل وبعده مفاعلي وقيده بقوله علما ليترتب عليه قوله فان نسبت

اليه لان جمع التكسير اذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب اليه على لفظه

بل يرد الى مفرده ثم ينسب اليه فيسقط ما قيل ان قوله علما معطل لا مفهوم وقيد

العلم بكونه لرجل احترازا عما اذا كان لامرأة فانه مانع من الصرف العلمية و

التأنيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع والثاني وهو ما احدى ياءيه زائدة

والاخرى اصلية نحو مرميّ بالتشديد اسم مفعول من الرمي اصله مرموي بالمفرد

اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم قلبت الواو ياء والضمة

كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا وادغمت الياء المنقلبة عن الواو الزائدة

في الياء الاصلية لاجتماع المثلين فاذا نسبت اليه حذفت الياء المشددة

وجعلت مكانها ياء النسب وقلت مرميّ هذا هو الافصح وبعض العرب يحذف

الياء الاولى لزيادتها وتبقى الثانية لاصالتها وتقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

تقلب الالف واوا لتحركها ولوجوب كسر ما قبل ياء النسب والالف لا تقبل
الحركة ولم تقلب الالف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياءآت فتقول مرموي واطلق
في النظم قوله ومثله مما حواه احذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة احرف فصاعدا
بدا وان وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الاولى فقط فرارا عن الاجحاف
وتعينت للحذف لسكونها وقلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت
الالف واوا لكراهة اجتماع الياءآت تقول في امية اموي وجاء اميي بار بع يا
آت اذ ليس قبلها كسرة وان وقعت الياء المشددة بعد حرف واحد فمنهما بل
تفتح الياء الاولى كما في نمر وتردها الى الواو وان كان اصلها الواو والا ابقيت
على صورتها وتقلب الياء الثانية واوا لئلا تجتمع الياءآت تقول في طي وحي
طووي وحيوي لانهما من طويت وحييت الامر الثاني مما تحذف لياء النسب تاء
التانيث تقول في مكة مكي تحذف التاء لانه لو بقيها لوقع في الياءآت تاء التانيث
في نسبة المذكر واجتماع تانيثين في نسبة مؤنث الى مؤنث نحو امراة مكية و
انفتاح تاء التانيث حشوا وقول المتكلمين في علم الاصول الدينية في النسبة الى ذات
ذاتي وقول العامة في النسبة الى الخليفة خليفتي باثبات تاء التانيث فيهما
لحن اي خطا لخروجه عن القاعدة يقال للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب
وصوابهما ذووي وخلفي بحذف التاء منهما وهذا مبني على ان ذاتي نسبة الى ذات
لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتبي في شرح الشمسية في المنطق لا يقال الذاتي
منسوب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه
وانه ممنوع لانا نقول هذه التسمية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل انما هي اصطلاحية

واحد لم تحذف

فلا يرد ذلك انتهى والدليل على انها اصطلاحية ان استعمال ذات مرادا بها الحقيقة

لا اصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وانما المعروف فيها انها بمعنى

صاحبة وحيث ينسب اليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة واذا رد

عادت العين الى الصحة فتصير على تقدير ذوا ثم تقلب الالف واوا فتقول ذووي

الامر الثالث مما يحذف لياء النسب الالف اذا كانت متجاوزة للاربعة او كانت رابعة

متحركا ثاني كلمتها فالاول يقع في ثلاثة في الف التانيث كحباري بالحاء المهملة والباء

الموحدة لطاير وفي الف الالحاق كحبركى بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون

الراء وبعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين فانه

ملحق بسفرجل وفي الالف المنقلبة عن اصل كمصطفى فانها منقلبة عن واو الصفوة

فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الالف فيهن وجوبا للطول والثاني وهو ما

الفه رابعة وثاني كلمتها متحرك لا يقع الا في الف التانيث كجمزى بفتح الجيم والميم

والزاي صفة يقال حمار جمزى اي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب

اليها جمزي بحذف الالف وجوبا لان حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر كالالف في

حكم الخامسة واما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب واوا تشبيها بالف ملحق والحذف

تشبيها بالتانيث لزيادتها والارجح في التي للتانيث كحبلى الحذف لان شبهها

بالف التانيث اقوى من شبهها بالمنقلبة عن اصل والارجح في التي للالحاق

كعلقى فانه ملحق بجعفر وفي المنقلبة عن اصل كملهى من اللهو فالفه منقلبة عن واو

القلب خبر الارجح وانما كان الارجح فيهما القلب محافظة في الاول على حرف الالحاق

ورجوعا الى الاصل في الثاني والقلب في نحو ملهى مما الفه منقلبة عن اصل خبر بتقدير

نحو علقى مما الفه زائدة للالحاق والحذف بالعكس اللغوي فالحذف في نحو علقى خير منه
في نحو ملهى لان حذف الزائد خير من حذف الاصلي الامر الرابع مما يحذف لياء النسب
ياء المنقوص المتجاوزة اربعة خامسة او سادسة كمعتد ومستعل تقول في
النسب اليهما معتدي ومستعلي بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول فاما الياء الرابعة
كقاض فكالف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثانيه ساكن والفه
منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيهما القلب واوا والحذف ولكن الحذف ولكون
الحذف ارجح من القلب بل قال بعضهم ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغييرات
النسب ارجح من القلب حتى قيل لم يسمع الا في قوله فكيف لنا بالشرب ان لم تكن لنا
دراهم عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه وليس في
الثالث من الف المقصور المنقلبة عن ياء او واو كفتى وعصا ومن ياء المنقوص
الثالثة كعم بفتح العين المهملة من عمي عليه الامر اذا التبس ورجل عم القلب اي
جاهل وشج بالشين المعجمة من شجي اي حزن الا القلب واوا فتقول فتوي وعصوي
وعموي وشجوي فاما قلبها في فتى واوا وان كان اصلها الياء فقليلا لجتمعة الكسرة
والياءات واما في عصا فرجوع الى اصلها واما في عم وشج فلانا لما اردنا النسبة اليهما
فتحنا عينهما كما في نمر فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الالف واوا
كما قلبت الف فتى حكما وتعليلا وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها
على قلبها لما تقرر ان قلبها واوا مسبوق بقلبها الفا فان قلت فما وجه فتح العين في
قاض عند من قال قاضوي بقلب الياء واوا ونظيره من الصحيح لا يفتح عينه فالجواب
انه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادي عن بعض النحويين ووجب قلب الكسرة

فتحة في كل ثلاثي مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء ام مضمومها ام مكسورها فالمفتوح
الفاء نحو نمر بالنون والمضموم الفاء نحو فعل كدئل والمكسور الفاء نحو فعل كابل فتقول في
النسب النمري والدؤلي والابلي بفتح العين فيهن كراهة لتوالي اليائين والكسر
تين وذهب بعض الي ابقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كابلي بكسرتين كسرة الاتباع و
الكسرة تحمل في جهة واحدة فلا تثقل والامر الخامس في السادس ما لحذف لياء
النسب علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول في النسب الي زيدان
وزيدون حال كونهما علمين معربين بالحروف زيدي بحذف علامة التثنية وعلامة
الجمع لئلا يجتمع علي الاسم الواحد اعرابان اعراب بالحروف واعراب بالحركات
في ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لانهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا
فيحذفان معا فاما قبل التسمية بهما فانا ننسب الي مفردهما لا اليهما ومن اجرى
زيدان علما مجرى سلمان في لزوم الالف والاعراب علي النون اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والزيادة وقال وهو تميم ابن ابي مقبل لا احلف ابن الاحمر خلافا للمو
الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلى الملوان وقال في النسب زيدي باثبات
الياء والنون كما تقول سلماني والسبعان مثنية سبع اسم موضع والملوان الليل
والنهار ومن اجرى زيدين علما مجرى غسلين في لزوم الياء والاعراب علي النون
منونة قال في النسب زيديني باثبات الياء والنون كما تقول غسليني ومن اجراه
زيدون مجرى هارون في لزوم الواو وجعل الاعراب علي النون ومنع الصرف للعلمية
وشبه العجمة او اجراه مجرى عربون في لزوم الواو وجعل الاعراب علي النون و
منع الصرف للعلمية وشبه العجمة واخره منونة او الزمه الواو وفتح النون

الاصلية لان الكسرة

كما

كما لا طردنا قال في النسب على اللغات الثلث زيدوني باثبات الواو والنون كما
تقول ياردني وسربوني وماطرودني واما جمع تصحيح المونث ففيه تفصيل فنحو تمرات
بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين في حالة الجمع ان كان باقيا على جمعيته
ولم ينقل الى العلمية فالنسب الى مفرده لئلا يجتمع تاءان حتى ينسب مونثا
قاله ابو حيان فيقال تمري بالاسكان في الميم لان مفرده ساكن العين قبل الجمع
وان كان علما فمن حكى اعرابه حالة الجمع حذف الالف والتاء معا وينسب اليه على
لفظه المفتوح فيه حالة الجمع ومن منع صرفه للتانيث والعلمية نزل ياءه
منزلة تاء مكة ونزل الفه منزلة الف جمزى لكونها ثانيا ما هي فيه منزل كالحذف فيهما على
التدريج بحذف اولا التاء كما في مكة ثم الالف كما في جمزى وقال تمري بالفتح في حكاية
الاعراب ومنع الصرف وانما سكنت العين في حال بقائه على الجمعية وفتحت في
حال نقله الى العلمية للفرق بين المنسوب اليه جمعا والمنسوب اليه علما لان علامة
الجمع تحذف في كلا الحالين واما نحو فتحات مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا في
الفه وجهان القلب واوا او الحذف لانها كالف حبلى يجامع ان كلا منهما صفة ساكن
ثاني ما هي فيه وعلى كل الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموي وضخمي كما تقول حبلوي وحبلى
وليس في الف نحو مسلمات من الجموع القياسية ونحو سرادقات من الجموع الشاذة
الا الحذف لكونها خامسة فتقول مسلمي وسرادقي بحذف الالف والتاء والسرادق قال
في القاموس الذي يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والدخان
المرتفع المحيط بالشيء اما الامور المتصلة بالآخر فسبعة ايضا احدها الياء المثناة تحت
المكسورة المدغمة فيها ياء اخرى سواء كان ما هي فيه ياء العين كطيب ام واو نحو ميت اصله

فيقال في النسب الى طيّن وهيّن طيبي وهيني بحذف الياء الثانية المدغم فيها وابقاء
الياء الاولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين واربع ياءات ولم يحذفوا الاولى للاحتياج
الى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم النقل لو لم تقلب الفا ويلزم زيادة التغيير
مع اللبس لو انقلبت بخلاف نحو هيّبخ بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة
تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلي وقيل الغلام الناعم فيقال في النسب اليه هيّبخي
باثبات الياء الثانية لانفتاح الياء المدغمة فيها وبخلاف نحو مهيّم تصغير مهيام مفعال
من هام على وجهه اذا ذهب من العشق او من هام اذا عطش او تصغير مهوّم اسم
من هوّم الرجل اذا هزّ راسه من النعاس او تصغير مهيّم اسم فاعل من هيّمه الحب
اذا جعله هائما تقول في النسب الى ذلك كله مهيّمي باثبات الياء المكسورة المدغم فيها
ياء اخرى لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة التي هي عوض من
الف مهيام او من واو الثانية من مهوّم او من الياء الثانية من مهيّم هذا حاصل
كلام ابي حيان وتلميذه الشهاب الحلبي السمين وكان القياس ان يقال في النسب
الى طيّئ بتشديد الياء وبالهمزة طيّئي بحذف الياء الثانية فقط ولكنهم بعد الحذف قلبوا
الياء الباقية وهي الاولى الفا على غير قياس لانها ساكنة فقالوا طائي ولو قيل قلبت
الياء الاولى الساكنة وقلبت الياء الثانية المتحركة الفا كان القلب على القياس
الامر الثاني انما يحذف لياء النسب يا فعيلة بفتح اوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين
وانتفاء تضعيفها كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التانيث اولا ثم تحذف الياء ثانيا
فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث ثم تقلب الكسرة فتحة لما في نمر فتقول حنفي وصحفي
وشذ قولهم في النسب الى السليقة وهي الطبيعة سليقي وفي النسب الى عميرة كلب عميري

سليمة الازد عمريا وسليمي والقياس فيهما سلمي وعمري وسلمي بحذف الياء وابدال الكسرة فتحة كما في عميرة غير كلب وسليمة غير ازد ولكنهم فرقوا بينهما و السليقي من يتكلم بسليقته اي طبيعته معربا من غير تعلم الاعراب قال ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب ولا يجوز حذف الياء في نحو طويلة لان العين معتلة فكان يلزم قلبها الفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير مع اللبس ولو لم تقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردي ولا يجوز الحذف في نحو جليلة لان العين مضعفة فيلتقي بعد الحذف مثلان فيثقل ولو ادغموا لزم زيادة التغيير مع اللبس الامر الثالث مما يحذف لياء النسب يا فعيلة بضم اوله وفتح ثانيه بشرط ان لا يكون العين مضعفة كجهينة وقريظة بالمثلثة بحذف تاء التانيث اولا ثم بحذف اليا ثم فتقول جهني وقرظي وشذ قولهم في النسب الي ردينة رديني باثبات اليا وتقول في النسب الي عيينة وقويمة عيني وقومي ولا يشترط هنا صحة العين لان حروف العلة اذا انضم ما قبلها لا يقلب الفا فلا يلزم المحذوف السابق ولا يجوز ذلك الحذف في نحو قليلة بضم القاف لان العين مضعفة وحذف اليا يؤدي الي الثقل لو لم تدغم احد المثلين في الاخر وزيادة التغيير مع اللبس لو ادغم الامر الرابع مما يحذف لياء النسب واو فعولة بفتح الفا بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها كشنوءة حي من اليمن بحذف تاء التانيث اولا ثم بحذف الواو ثانيا لما حذفوا تاء التانيث وهي حرف صحيح دال على معنى استقبحوا ان يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زيدا لغير معنى ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنائي واما قولهم شنوي فعلى لغة من قال ازد شنوة بتشديد الواو فالى

ابن السكيت وما ذكرناه في فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب
الكسرة فتحة في الاولى فلا نعلم فيه خلافا واما فعولة فذهب الاخفش والجرمي والمبرد
سيبويه والجمهور الى وجوب حذف الواو والضمة معا واجتلاب فتحة مكان الضمة
وذهب الاخفش والجرمي والمبرد الى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة الى
وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة بحالها ولا يجوز ذلك الحذف في قوولة لنقضها
لاعتلال العين لما مر في طويلة ولا يجوز ذلك في نحو ملولة لاجل التضعيف في العين
وحذف الواو يؤدي الى التقاء مثلين والادغام ممتنع لان فعلا بفتحتين واجب
الفك كطلل فيثقل اللفظ به الامر الخامس ما يحذف لياء النسب يا فعيل بفتح اوله
وكسر ثانيه المعتل اللام ياء كانت او واوا نحو غني وعلي تحذف الياء الاولى ثم
تقلب الكسرة فتحة كما تقدم ثم تقلب الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم تقلب الالف واوا لكراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين فتقول غنوي وعلوي
الامر السادس ما يحذف لياء النسب يا فعيل بضم اوله وفتح ثانيه المعتل
اللام نحو قصي تحذف الياء الاولى ثم تقلب الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
تقلب الالف واوا لما مر فتقول قصوي وهذان النوعان اعني فعيل وفعيل المعتل
اللام مفهومان مما تقدم في فعيلة وفعيلة ولكنهما انما ذكرناهما هناك استطرادا وهذا
الموضع موضعهما فاما ان كان فعيل بفتح الفاء وفعيل بضمها صحيحي اللام لم يحذف منهما
شيء وذلك نحو قولهم في عقيل وعقيل عقيلي وعقيلي وشذ قولهم في ثقيف وقريش
وهذيل ثقفي وقرشي وهذلي **فصل** حكم الهمزة الممدودة في النسب كحكمها في التثنية فان كانت
اما للتانيث او اصلية او منقلبة عن حرف اصلي او عن حرف الالحاق فان كا

للتانيث قلبت واوا كصحراوي لكون الهمزة اثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا تجتمع ثلاث ياآت مع الكسرة وشذ صنعاني في النسبة الى صنعا اليمن وبهراني في النسبة الى بهراء حي من قضاعة ابدلوا من الهمزة النون لان الالف والنون تشابهان الفي التانيث ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس او كانت اصلا سلمت من القلب غالبا لقوتها باصالتها نحو قرائي في قراء وهو الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والاجود التصحيح قاله في التسهيل او كانت بدلا من حرف زائد للالحاق نحو علباء او كانت بدلا من اصل نحو كساء اصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا اثر الف زائدة فالوجهان السلامة والقلب واوا فيهما فتقول كسائي بالتصحيح وكساوي بالقلب واوا رجوعا الى الاصل وعلباوي بالقلب واوا تشبيها بالف التانيث وعلبائي بالتصحيح تشبيها بالاصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للالحاق بقرطاس ولا يخفى ما في الامثلة من النشر على خلاف الترتيب **فصل** ينسب الى صدر العلم المركب ويحذف العجز لاستثقال النسبة الى كلمتين معا تحذف الثانية كما حذفوا تاء التانيث ان كان التركيب اسناديا كتابطي وبرقي في النسبة الى تابط شرا وبرق نحره او مزجيا سواء كان صدره صحيحا ام معتلا كبعلي ومعدي او معدوي في النسب الى بعلبك ومعدي كرب فانما جرى في الياء اي ابقاؤها على حالها وقلبها واوا لانك اذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الثالث منقوصا وياء المنقوص اذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقاضوي والارجح التصحيح كما تقدم وفي النسب الى المزجي خمسة اوجه احدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني

ان تنسب الى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث ان تنسب اليهما معًا

من الاتركيبهما فتقول بعلي بكي وسعدي كربي واختاره ابو حاتم وانشد الخليل

تزوجتها راسبية هرمزية بفضلة ما اعطي الامير من الرزق فنسبها الى رام هرمز بلدة

من نواحي خوزستان الرابع ان ينسب الى جميع المركب تقول بعلبكي وسعدي كربي

الخامس من جزئي المركب اسما على فعلل وتنسب اليه قالوا في النسب الى حضرموت

حضرمي ثم اضافيا كامرئي بكسر الرا اتباعًا لكسر الهمزة ومري بحذف الهمزة الاولى

وفتح الميم والراء في النسب الى امرء القيس قيل وامرئي شاذ عند سيبويه مطرد

مري بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا فتكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرء

القيس اذا المرئي شب له بنات عقدن براسه ابة وعارا واستثنى محمد بن

حبيب امرء القيس الكندي فانه ينسب اليه مرقسي الا ان كان المركب الاضافي

كنية كابي بكر وام كلثوم او كان معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فانك

تحذف صدره وتنسب الى عجزه لانه المقصود بمدلوله فتقول بكري وكلثومي وعمري

وزبيري وربما الحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في النسب الى عبد الاشهل

اشهلي وفي النسب الى عبد مناف منافي فحذفوا صدرهما ونسبوا الى عجزهما اذ لو

حذفوا العجز ونسبوا الى صدرهما وقالوا عبدي لالتبس بالنسب الى غير مضاف فالاشهل

صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل ان المركب الاضافي ينسب الى عجزه في ثلاثة

مواضع احدها كالكنية الثاني ما يعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس في

حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه الى الصدر ومنه بناء

فعلل من جزئي المضاف منسوبا اليه والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي

وتيمي وعبشمي في النسب الى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجر
الكندي ومعبد القيس وعبد شمس فصل اذا نسبت الى ما حذفت عينه وصحت لامه
رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف البا واصلها التشديد فخفف بحذف
عينه الساكنة سميت به فاذا نسبت اليه قلت ربي برد العين ساكنة ولا تحرك
لنقل الفك اجماعا واذا نسبت الى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين
احداهما ان تكون العين معتلة كشاه واصلها شوهة بسكون الواو فخففه ثم لما
لقيت الواو الهاء لزم انفتاحها فانقلبت الفا وحذفت لامها وهي الهاء ودعوى
سكونها الفا بدليل قولهم في تكسيرها شياه بالها وقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها
والتكسير يرد الاشيا الى اصولها فاذا نسبت الى شاه رددت لامها اتفاقا
ثم اختلف في عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر الفا او ترد الى سكونها الاصلي
فتسلم من القلب فذهب سيبويه الى الاول وابو الحسن الاخفش الى الثاني
فتقول شاهي على مذهب سيبويه لانه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها
الاصلي بل تبقى العين مفتوحة فتقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وابو الحسن
يقول شوهي بسكون الواو ولا يقلبها الفا لانه يرد الكلمة بعد رد محذوفها الى سكونها
الاصلي فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في النسب الى
يزيد زيدي وحكي عن ابي الحسن انه رجع في كتابه الاوسط الى مذهب سيبويه المسئلة
الثانية مما يجب رد لامه ان تكون اللام قد ردت في تثنيته كاب واخ
او في جمع تصحيح لمونث كسنة وسنوات في لغة اهل الحجاز وسنهات في لغة
اهل الحجاز فتقول في النسب الى اب وسنة ابوي وسنوي او سنهي برد اللام كما

ردت في التثنية والجمع بالالف والتا لان النسب اقوى على الرد لانه احمل للتغيير فلذلك وجب فيه رد ما وجب رده في غيره وجوّز فيه رد ما لا يجوز رده في غيره اظهارا للمزية في الرد وتقول في النسب الى ذو وذات ذووي باتفاق سيبويه وابي الحسن لان ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها يا لان طويت اكثر من قوة وذهب الخليل الى انها فعل بالسكون نظرا الى ان الاصل السكون والى ان لامها واو وانه من باب قوة وعلى القولين قلبت اللام الفا وقلبت الالف واوا في النسب وذات هي ذو بزيادة التا وانما قيل في النسب في النسب اليهما ذووي لامرين اعتلال العين ورد اللام في تثنية ذوا نا افنان بالواو وعلى الاصل وقالوا ذواتا على اللفظ وهو القياس لقولهم ذات جمال لا غير والالف الاولى في ذواتا غير منقلبة عن واو الالف الثانية علامة رفع وتثنية والتاء للتانيث كما في مسلمتان وانما صحت العين حال التكميل واعلت حالة النقص لئلا يجتمع اعلالان في حال التمام والسلامة من ذلك حالة النقص وتقول في النسب الى اخت اخوي كما تقول في النسب الى بنت بنوي كما تقول في النسب الى ابن بنوي اذا رددت محذوفه لقولهم في الجمع بالالف والتاء اخوات وبنات بحذف التا والرد الى صيغة المذكر الاصلية وتقدم ان ما وجب رده في الجمع يجب رده في النسب وسر ذلك وحكمة رد صيغة المؤنث الى صيغة المذكر ان صيغة اي اخت وبنت كلها للتانيث وان التاء وان كانت بدلا من واو محذوفة فهي للالحاق بقفل وجذع الحاقا للثنائي بالثلاثي فوجب ردها الى رد صيغة اخت وبنت الى صيغة المذكر فوجب حذف التا منهما كما وجب حذف التا في النسب الى نحو مكة وبصرة مكي وبصري وفي الجمع بالالف

في النسب الى اخ اخوي وتقول ٤

صيغة

والتا نحو مسلمات لئلا يقع تاء التانيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل اجروا التاء
وان كانت للالحاق مجرى تاء التانيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح اولها في النسب لانه
لما فتح في الجمع بالالف والتاء ويونس يوافق على حذف التاء في الجمع فيجريها مجرى
تاء التانيث ويحذفها ويخالف في النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء
النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى اولها على حركته ويقول فيهما اختي وبنتي
محتجا بان التاء ليست للتانيث لان ما قبلها ساكن صحيح وتاء التانيث اذا كان
ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا تسكن الا اذا كان معتلا نحو قناة
وفتاة ولانها لا تبدل في الوقف هاء وتاء التانيث تبدل في الوقف هاء نحو
رحمة ونعمة وذلك المذكور من كونها ليست للتانيث مسلم ولكنهم عاملوا صيغتها
مع تاء الالحاق معاملة غيرهما مع تاء التانيث بدليل مسئلة الجمع بالالف والتاء
وذلك لانهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التي فيه ثم جمعوه بالف وتاء
مزيدتين وقالوا اخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا
اختات وبنتات والزمه الخليل ان ينسب الى هنت ومنت باثبات التاء مع
انه وغيره يجيبون على انه انما يقال في ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة
الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لان الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب اذا حذف
التاء فيه يلتبس المنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المؤنث بالمنسوب الى المذكر
وعن مسئلة هنت ومنت ان التاء فيهما ليست كالتاء في اخت وبنت لان
التاء في هنت في الوصل خاصة وتبدل هاء في الوقف فليست بلازمة وفي منت
في الوقف خاصة وتذهب في الوصل بخلاف تاء اخت وبنت فانهما ثابتتان وصلا و

ووقفا على صورتها وفي المسئلة مذهب ثالث للاخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وابقاء الاسم على وزنه فتقول اخوي وبنوي بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابني وبنوي كما مر في ابن ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه في تثنية ولا جمع نحو يد ودم مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شيء وشفة مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التانيث تقول يدوي برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياآت او يدي بغير رد للمحذوف ودموي بالرد والقلب او دمي بغير رد وشفي بغير رد او شفهي بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره في شفي وشفهي بالمرد وعدمه قاله الجوهري وغيره وقول ابن الخباز انه لم يسمع الا شفهي بالرد لا يدفع ما قلناه من جواز الامرين ان سلمناه فان المسئلة التي نحن فيها وهي جواز رد اللام وتركه قياسية لا سماعية حتى يقتصر على المسموع منها ومن قال في شفة ان لامها واو فانه يقول اذا رد اللام شفوي بالواو والصواب ما قدمنا من انه يقال شفهي بالهاء لان لامها هاء بدليل رجوعها في قولك شافهت والشفاه بالهاء لان اسناد الفعل الى التاء والتكسير يردان الاشياء الى اصولها واصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين اما يد فلا خلاف فيها واما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والاخفش وذهب المبرد الى انه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي واما شفة فنص صاحب الضياء على انها بسكون الفاء واذا ثبت ان هذه الثلاثة اصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والاخفش من الرد الى السكون الاصلي وعدمه وتقول في ابن واسم مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل ابني واسمي بغير رد اللام وان

رددت اللام حذفت الهمزة وقلت بنوي وسموي باسقاط الهمزة ورد اللام لئلا يجمع
ابنت ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام لئلا يجمع بين العوض وهو الهمزة و
المعوض منه وهو الواو وياء فالخلاف في الرد الى السكون الاصلي وعدمه فسيبويه
يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والاخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح
لا غير وتقول في اسم بزيادة الميم ابنمي وابني ولا تقول اسموي لما ذكر وعلى الاول فالنون
تابعة في الكسر للميم كما يتبعها في الاعراب فاذا نسبت الى ما حذفت فاؤه او عينه رددتها
الى الفاء والعين وجوبا في مسئلة واحدة وهو ان تكون اللام معتلة كيرى علما
واصل يرى يرأي نقلت حركة الهمزة الى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه وكشية
وهو كل لون يخالف معظم اللون واصلها وشية بكسر الواو ونقلت الكسرة الى الشين
ثم حذفت الواو وهي فاؤه وعوض منها تاء التانيث فتقول في النسب الى يرى علما
يرئي بفتحتين على الياء والراء وكسرة قبل الياء وبرد العين وهي الهمزة على قول سيبويه
في ابقاء الحركة بعد الرد للمحذوف وذلك لانه يصير بعد الرد يرأي بفتح الياء والراء و
الهمزة بوزن جمزى بالجيم والزاي فيجب حينئذ حذف الالف لانها رابعة متحرك ثانيها
كلمتها وقياس قول ابي الحسن يرئي بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الالف او يرأوي
بقلب الالف واوا كما تقول في النسب الى ملهى ملهي بحذف الالف وملهوي
بقلبها واوا لانه اذا رد المحذوف يرد الساكن الى اصله فاذا رد المحذوف وهو الهمزة
رجعت الراء الى سكونها الاصلي فيصير يرأى بوزن جرحى والمقصور اذا كانت الفه رابعة
ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في الفه وجهان حذفها وقلبها واوا وتقول في النسب
الى شية على قول سيبويه في ابقاء الحركة بعد رد المحذوف وشوي بكسر الواو وفتح الشين

وذلك لانك لما رددت الواو الاولى المحذوفة وحذفت التاء صار الوشي بكسرتين
متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين كابل بكسر الهمزة والبا فقلبت الكسرة الثانية
فتحة كراهية لتوالي الكسرتين والياء كما يفعل في ابل اذا نسبت اليه فانقلبت
اليا الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم انقلبت الالف واوا لان الالف المقصورة الثالثة
يجب قلبها واوا وتقول على قول ابي الحسن وشيئي بكسر الواو والياء الاولى وسكون
الشين بينهما لانه يرد العين الى سكونها الاصلي وحيث عاد السكون الاصلي امتنع
قلب اليا الفا اذ لا مقتضي له ويمتنع الرد في غير ذلك المذكور من الوجوب تقول في النسب
الى سه بفتح السين المهملة وبالها وهو الدبر مما حذفت عينه وسدة بكسر العين
مصدر وعد مما حذفت فاؤه واصلهما سته ووعد بكسر الواو فحذف من الاول عينه
وهي التا ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منها تاء التانيث بدليل رجوعه
الى اصله في استاه جمع سه والوعد بفتح الوعد بفتح الواو وبغير تا سهي بلا رد لا سهي
برد العين وسدي بلا رد لا وعدي برد الفا لان لامها صحيحة وانما لم يرد المحذوف
منهما فرقا بين النسبة الى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين او الفاء ولم
يعكس لان اللام محل التغيير فهو اولى بالرد وجاء سدوي في النسبة الى عدة وليس
هذا ردا للفا المحذوفة والا لوجب ان يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف واذا
سميت بثنائي الوضع حال كونه معتل الثاني ضعفته اي الثاني قبل النسب فزدت عليه
من جنسه مثله فتقول في لو وكي علمين لوي وكي بالتشديد فيهما وذلك انك زدت على
الواو واوا وعلى اليا يا ثم ادغمت احداهما في الاخرى وتقول في لا علما لائي بالمد و
ذلك انك زدت على الالف الفا اخرى فاجتمع الفان فابدلت الثانية همزة مرباهن

تجاوز ساكنين وقيل زيدت الهمزة من اول الامر فاذا نسبت الى بين قلت لوّي
بتشديد الواو وكوّي لما تقرر ان احرف العلة المشددة اذا كان بعد الحرف الاول ان
كان يا ترد الياء الاولى الى اصلها وتفتح كما في نمر وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع
اليا آت وان كان واوا بقيت اذ ليس اجتماع الواوين والياآين في الاستثقال كا
جتماع الياآت الاربع ولائي اولاوي لما تقرر ان الهمزة اذا كانت بدلا من اصل تجوز
فيها التصحيح والقلب واوا هذا اذا قلنا زدنا على الالف الفا ابدلناها همزة واما من
قال زدنا همزة من اول الامر فانه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي الا على حد قول بعضهم
قراوي قاله ابن الحباب كما تقول في النسب الى الدوّ بفتح الدال المهملة وتشديد
الواو وهو البادية والحيّ بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهي القبيلة والكساء
دوّي بتشديد الواو وحيوي بفتح الياء وكسائي بالتصحيح وكساوي بقلب الهمزة
واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل ان
المنسوب اليه المحذوف احد اصوله ثلاثة انواع محذوف الفا ومحذوف العين ومحذوف
اللام والاولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالاول ما لامه معتلة
نحو شية وشيوي على والثاني ما لامه صحيحة نحو سدة وسه والثالث نوعان واجب الرد
وجائزه والاول ثلاثة انواع ما ترجع لامه في التثنية كاب واخ وما ترجع في الجمع
بالالف والتاء كاخت وبنت وشية وما عينه معتلة نحو شاه وذو والثاني ما عدا
ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة الى ثماني الوضع خارجة عن ذلك **فصل** وينسب الى
الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ان اشبهت الواحد بكونها اسم جمع لا مفرد من
لفظه اولا فالاول كصحبي وركبي والثاني كقومي ورهطي فلا يرد الى مفرده في اللفظ فلا

يقال صاحبي وراكبي والا اي مفرده في المعنى فلا يقال رحلي لان اسم الجمع بمنزلة المفرد
او يكونها اسم جنس كشجري لا يقال يحتمل ان يكون منسوبا الى مفرده وهو شجرة
حذفت التاء كما في مكي لانا نقول ليس الامر كذلك وانما هو منسوب الى الجماعة بدليل
قولهم في النسب الى الشعير شعيري باثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا الى
الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لان شعيرة فعيلة وقياس فعيلة
فعلي كفرضي في فريضة قاله خطاب الماوردي في الترشيح او يكونها جمع تكسير
حال كونه لا واحد له من لفظه كابابيل وعبادي والعباديد الفرق من الناس
الذاهبون في كل وجه او له واحد ولكنه شاذ كما في جمع حسن حكاه ابو زيد
نزلوا الشاذ منزلة المعدوم او حال كونه جاريا مجرى العلم لاختصاصه
بطائفة باعيانهم كانصاري نسبة الى الانصار لانه غلب على قوم خاص حتى
صار كالعلم عليهم واما نحو كلاب وانمار علمين بقبيلتين وضباب ومداين
ومعافر اعلاما فليس مما نحن فيه لانه واحد بالشخص وانسلخ عنه الجمعية
بواسطة العلمية والنسب اليه على لفظه من غير شبهة ولا تردد فيقال كلابي
وانماري وضبابي ومدايني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به الى الواحد ان
امن اللبس قاله في التسهيل ومثله بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين
علما على بطن من الازد واليه ينسب الخليل ابن احمد الفراهيدي فقالوا الفرا
هيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبا الى واحده لامن اللبس اذ ليس ثم
قبيلة فسمي بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح والفرهد بالضم الغليظ والفر
هود حي من الجند وهو بطن من الازد انتهى فاللبس حاصل اذ قيل فرهودي فانه

يوهم انه منسوب الي الفرهود اذ قيل انه ابو بطن وفي غير ذلك المذكور من اسم
الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والحادي مجرى العلم يرد الجمع المكسر الي مفرده
ثم ينسب اليه ولم ينسب الي الجمع علي حاله ليحصل الفرق بين المنسوب اليه علي حاله
والمنسوب اليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بان المطلوب من النسب
الي الجمع الدلالة علي ان بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد
مع حصول الفرق بين المنسوب اليه جمعا وبينه مسمى به فنقول في النسب الي
فرائض جمع فريضة وقبائل جمع قبيلة وحمر بالسكون جمع احمر او حمراء فرضي و
قبلي بفتح اولهما وثانيهما وذلك لانك رددتهما الي فريضة وقبيلة ونسبت اليهما
فحذفت الياء المثناة تحت وتاء التانيث وقلبت الكسرة فتحة كما في نمر واحمري
وحمراوي وذلك لان حمرا اما جمع احمر او جمع حمراء فان كان جمع احمر رددته اليه
وقلت احمري وان كان جمع حمراء رددته اليها وقلت حمراوي لان الهمزة فيه للتا
نيث وهمزة التانيث يجب قلبها واوا في النسب وانما قال يرد المكسر الي مفرده
ولم يقل يرد الجمع الي مفرده لان جمع التصحيح لا يرد الي مفرده وانما يحذف منه علامته
الجمع ويظهر اثر ذلك في نحو ثمرات وثمار فان نسبت الي ثمرات قلت ثمري بفتح
الميم وان نسبت الي ثمار قلت ثمري بالسكون **فصل** قد يستغنى عن يائي النسب
بصوغ المنسوب اليه علي فعال بفتح اوله وتشديد ثانيه وذلك غالب في الحرف
جمع حرفة كبزاز لبزاز ابن مجمعين لبياع البز ونجار بالنون والجيم لمن حرفته النجارة
وعواج لبياع العاج وعطار كبياع العطر ومن غير الغالب ما اشار اليه بقوله في
قوله وهو امرء القيس الكندي: وليس بذي رمح فيطعنني به وليس بذي سيف

وليس بنبّال اي بذي نبل بدليل ما قبله فاستعمل فعّالا في غير الحرف بمعنى ذي
كذا وحمل عليه قوم من المحققين كما قال ابن مالك وما ربك بظلّام للعبيد اي بذي
ظلم والذي حملهم على ذلك ان النفي منصب على المبالغة فيثبت اصل الفعل والله
تعالى منزه عن ذلك وامثلته فعّال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة
فلا يقال لصاحب الدقيق دقّاق ولا لصاحب الفاكهة فكّاه ولا لصاحب البرّ بالراء
المهملة برّار ولا لصاحب الشعير شعّار انتهى والمبرد يقيس هذا ويصوغ المنسوب
على فاعل او فعِل بفتح اوله وكسر ثانيه بمعنى ذي كذا فالاول كتامر اي ذي تمر و
لابن اي ذي لبن وطاعم اي ذي طعم وكاسٍ اي ذي كساء والثاني كطعم اي ذي
طعام وكاسٍ اي ذي كساء والثاني كطعم اي ذي طعام ولبن اي ذي لبن و
نهر اي ذي نهار قال الراجز لست بليلي ولكني نهر لا ادلج الليل ولكن ابتكر انشده
سيبويه في كتابه اي ولكني نهاري اي عامل بالنهار فصل وما خرج في النسب مما
قررناه في هذا الباب فشاذ وذلك تسعة اقسام احدها بالتحريف فقط كقولهم اموي
بالفتح في الهمزة نسبة الى امية بضم الهمزة وبصري بالكسر في الباء نسبة الى بصرة بفتح
الباء ودهري للشيخ الكبير بالضم في الدال نسبة الى الدهر بفتح الدال والثاني بالزيادة
فقط كقولهم مروزي بزيادة الزاي نسبة الى مرو وربّاني وفوقاني وسفلاني وتحتاني
نسبة الى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر ابن احمد القزويني والثالث بالنقص
فقط كقولهم بدوي بحذف الالف نسبة الى البادية وخراسي بحذف الالف والنون
نسبة الى خراسان وجلولي بحذف الالف والهمزة نسبة الى جلولاء بالجيم والمد قرية
بناحية فارس وحروري بحذف الالف والهمزة نسبة الى حروراء المهملات والمد قرية

بظاهر الكوفة وينسب اليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية
علويا وبناوي وسنويا وخريف وخرفيا بالفتح وسكونها وخرفي بفتحتين والخامس
بالزيادة والتحريف نحو الفي واناني والسادس بالزيادة والحذف نحو رازي نسبة
الى الري والسابع بالقلب فقط نحو طائي وصنعاني وبهراني وروحاني نسبة الى
طي وصنعا وبهرا وروحا بالحاء المهملة والثامن بالقلب والتحريف نحو ثوب حاري
نسبة الى الحيرة بالحاء المهملة فاما الانسان فحيري والتاسع بتوفر ما يستحق
التعيين نحو اميي نسبة الى امية وبحراني نسبة الى البحرين اسم موضع ولذلك اسباب
اقتصر الموضح منها على اربعة احدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين ابهوي
وبصري فالاول كانه منسوب الى الكبرة وهو امة والثاني كانه منسوب الى البصر
حجارة بيض تكون في البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين الى لفظ واحد قصدا الى
ازالة اللبس ومثل له بمثالين دهري ومروزي فالاول للفرق بينه وبين الدهري
بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثاني للفرق بينه وبين المنسوب الى
المروة وثالثها العدول من الثقل الى الخفة ومثل له بمثال واحد وهو بدوي ورابعها
تشبيه الشيء ومثله بمثالين جلولي وحروري فحذفوا الهمزة لتشبيهها بالممدود بالمقصور بالشيء
هذا باب الوقف وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختياري بالياء المثناة
التحتانية لا الاختباري بالموحدة ولا الانكاري ولا التذكيري ولا الترنمي ويقابله الا
بتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة من ذلك العمل ويتفرع عن قصد
الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظم في
الشعر ولتمام السجع في النثر وهو احد عشر نوعا ا الاسكان المجرد ب الروم ج الاشمام

د ابدال الالف ه ابدال تاء التانيث هاء و زيادة الالف ز الحاق هاء السكت ح اثبات الواو والياء وحذفهما ط ابدال الهمزة ي التضعيف يا نقل الحركة وقد المذكورينا جمعها بعضهم في بيت فقال نقل وحذف واسكان ويتبعها التضعيف والروم والاشمام والبدل واما الحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فاما اذا وقفت على منون غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهو لغة ربيعة وابدال التنوين مطلقا الفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهي لغة الازد والتفصيل بين المفتوح وغيره خارج اللغات الثلاث واكثرها ان يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ويسكن ما قبل التنوين كهذا زيد ومررت بزيد بسكون الدال في المثالين وان يبدل الفا بعد الفتحة اعرابية كانت الفتحة كرايت زيدا وبنائية كايها بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى الكفف وويها بفتح الواو بمعنى التعجب والى ذلك اشار الناظم بقوله تنوين اثر فتح اجعل الفا وقفا وتلو غير فتح احذفا وانما ابدل التنوين بعد الفتحة الفا لان التنوين يشبه الالف من حيث كان اللين في الالف مقاربة الغنة في التنوين فابدلوه الفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء في انفسهما واذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء زاد الثقل ولم يكن في الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها واما المؤنث بالتاء فان تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فانه يبدل من التنوين الفا بعد الفتحة ويقول قايمتا على احدى اللغتين واذا وقف على المقصور المنون وجب اثبات الالف في الاحوال

الثالثة وفيه ثلاثة اقوال احدها المشار اليه بالصحيح فالالف في النصب بدل من
التنوين وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة فاذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت
عليه فالالف هي الاصلية نظير الدال من زيد واذا قلت رايت فتى فالالف هي
المبدلة من التنوين نظير الالف في رايت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع
الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل اكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه القول
الثاني ان الالف بدل من التنوين في الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف
المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب ابي الحسن والفرا والمازني والقول الثالث انها
الالف المنقلبة في الاحوال الثلاثة وان التنوين حذف فلما حذف عادت الالف
وهو مروي عن ابي عمرو والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش
عن سيبويه والخليل وفي الالف الموقوف عليها لغات اشهرها ان تقر على صورتها
الثانية قلبها ياء لان اليا ابين من الالف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة
قلبها واوا لان الواو ابين من اليا وهي لغة لبعض طي والرابعة قلبها همزا لان الهمزة
اخت الالف وهي ابين الحروف كلها وهي لغة لبعض طي ايضا وليس من لغتهم
التخفيف ويحتمل القلب فيهن ان يكون من الالف الاصلية وان يكون من المبدلة
من التنوين على الخلاف السابق وشبهوا اذن بالمنون المنصوب فابدلوا نونها في
الوقف الفا هذا قول الجمهور والى ذلك اشار الناظم بقوله واشبهت اذن منونا نصب
فالفا في الوقف نونها قلب وزعم بعضهم ان الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور
في شرح الجمل وبنى على ذلك انها تكتب بالنون قال الموضح وليس كما ذكر لاجماع
القرا السبعة على خلافه فانهم اجمعوا على الوقف على نحو ولن تفلحوا اذا ابدا بالالف لكن

في حواشي مبيرما لا على الكتاب قال بعض الناس يقفون علي اذا بالالف والمازني
يجا القسم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بلن اشبه منها بالاسما قال لطفا قول حسن
قول المبرد في الكفاية وبذه حجته وذهب ابو سعيد علي بن مسعود في المستوفي الي ان
اصل اذن اذ الما يستقبل ثم الحق النون عوضا عن المضاف اليه كما في يومئذ وعليها
هنا يصح وجه الوقف عليها بالالف واذا وقف علي هاء الضمير الموصولة بحرف بالسكون
من جنس حركتها فان كانت الها مفتوحة تثبت صلتها وهي الالف لخفتها كرايتها
مررت بها باثبات الالف بعد الها وان كانت الها مضمومة او مكسورة وكان ما قبلها
متحركا حذفت صلتها وهي الواو في المضمومة والبا في المكسورة كرايته بحذف الواو
بعد الهاء ومررت به بحذف اليا بعد الها لاستثقال الواو واليا وهل هما من نفس
الضمير كما في هو او هي او زايدتان للاشباع رجح ابن الصايغ الاول والزجاج الثاني
واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب اليه الاول والمازني نسب اليه الثاني
فان قلنا بالاول فلا بد من اخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا
اليا من هي لتحاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون
فلذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وان قلنا بالثاني فلا يحتاج الي ذلك واحترزنا
بقولنا وكان ما قبلها متحركا عن ان يكون قبل الها ساكن ثابت او محذوف للجازم
او للوقف فانه يجوز حذف صلتها في الاختيار واثباتها فتقول منه ومنهو وعليه
وعليهي ولم تدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي
قاله الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز اثبات صلة الضمة اذا كانت واوا او يا والا في
الضرورة فيجوز ثبوتها كقوله وهو رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

لونه

باثبات الواو فيهما لفظا لا خطا لان اصلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله الموضح في الحواشي والهمزة المفازة والارجي والتشبيه فيه مقلوب والاصل كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة وقوله نجاوزت هند ارغبة عن قتاله الى ملك اعشوا الى ضوء ناره

النوحي

باثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل والى ذلك اشار الناظم بقوله واحذف لوقف في سوى اضطرار صلة غير الفتح في الاضمار وذكر في التسهيل انه قد يحذف الف ضمير الغائبة منقولا فتحته الى ما قبله اختيارا كقوله فلست في لحم اخافه ازاد اخافها فنقل حركة الها الى الفا بعد سلب حركتها وحذف الالف واستشكل قوله اختيارا فانه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل واذا وقعت على المنقوص وجب اثبات يائه في ثلاث مسائل احداها ان يكون المنقوص محذوف الفا كما اذا سميت بمضارع وفي بالفاء او القاف او بمضارع وعي بالعين المهملة فانك تقول في الرفع هذا يفي وهذا يعي وفي الجر مررت بيفي وبيعي بالاثبات للياء فيهما رفعا وجرا لان اصلهما يوفي ويوعي حذفت فاؤهما لوقوعهما بين ياء مفتوحة وكسرة فلو حذفت لامهما في الوقف لكان اجحافا بهما اذ لم يبق من اصولهما غير حرف واحد ساكن المسئلة الثانية ان يكون المنقوص محذوف العين نحو مر حال كونه اسم فاعل من ارى واصله مرئي بضم اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه بوزن مرعي فنقلت الكسرة وهي حركة عينه وعينه هي الهمزة الى الراء قبلها وهي ساكن صحيح ثم اسقطت الهمزة للتخفيف ثم اعل اعلال قاض ولم يجز حذف الياء وهي لامه في الوقف لما ذكرنا من الاجحاف به من حذف

عليه رد الياء اتفق المسئلة الثالثة ان يكون المنقوص منصوبا منونا كان نحو ربنا
اننا سمعنا مناديا او غير منون نحو كلا اذا بلغت التراقي فيجب اثبات اليا فيهما وانما
لانها حصلت في الاول بالف التنوين وفي الثاني بال وان كان المنقوص مرفوعا
او مجرورا جاز اثبات يائه في الوقف لانها كانت ثابتة في الوصل ولم يحدث ما يوجب
حذفها وجاز حذفها فرقا بين الوصل والوقف ولكن الارجح من الوجهين مختلف
فالارجح في المنون الحذف عند سيبويه نحو هذا قاض ومررت بقاض ويجوز هذا قاضي
ومررت بقاضي باثبات اليا ورجحه يونس وبذلك قرأ ابن كثير ولكل قوم هادي
وما عند الله باقي وما لهم من دونه والي باثبات الياء فيهن والارجح في غير
المنون وهو المقرون بال الاثبات لليا كهذا القاضي ومررت بالقاضي والى
ذلك اشار الناظم بقوله وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما لم ينصب اولى
من ثبوت فاعلما وغير ذي التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف
كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق
من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء عليهما
الوجه الارجح حجة من اثبت اليا انما جاز حذفها لاجل التنوين في الوقف وجب
ان يعود وحجة من حذفها في غير المنون في الوقف انه قدر الوقف على المنكر فحذف
اليا والتنوين ثم ادخل عليه الالف واللام بعد حذفها ووجه الاول اقوى واعلم
ان المنقوص غير المنون اربعة انواع احدها ما سقط تنوينه بدخول ال وقد
تقدم والثاني ما سقط تنوينه للندا نحو يا قاضي فالخليل يختار فيه الاثبات لان
الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لان الندا محل حذف والثالث ما سقط

في المنون حالة الوقف
ان اليا ولا التنوين

تنوينه يمنع الصرف نحو رايت جواري الضبا فيوقف عليه باثبات اليا كما تقدم في
المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للاضافة نحو قاضي مكة فيجوز فيه الوجهان
الجايزان في المنون قالوا لانه لما زالت الاضافة بالوقف عليه عاد اليه ما
ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون **فصل** ولك في الوقف
علي المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة اوجه احدها ان تقف بالسكون
المجرد عن الروم والاشمام سواء في ذلك المنون وغيره والمعرب والمبني هذا هو
الاكثر والاغلب وهو الاصل لان سلب الحركة ابلغ في تحصيل غرض الاستراحة
قال ابو حيان وعلامته خا فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خفيف او
دنا فسره الموضح فقال انها في راسها جيم او راس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انها
والظاهر انها راس حا مهملة مختصرة من استرح لما مر من ان الوقف استراحة
وجعلها بعض الكتاب دايرة لا الدايرة صفر وهو الذي لا شي فيه من العدد
وجعلها بعضهم دالا لها راوها بغير نحو بعض ظاهرها دالا وتبعا عن ذلك السكون
في الوقف علي تاء التانيث اذ لا تاتي فيها الاوجه الباقية والوجه الثاني ان
تقف بالروم وهو اخفاء الصوت بالحركة فلا تتمها بل تختلسها اختلاسا تنبيها
علي حركة الاصل قاله الجاربردي ولا تختص بحركة بعينها بل تجوز في الحركات كلها
تحتاج في الفتحة الي رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة خلافا للفرا
في منعه اياها اي الروم في الفتحة واكثر القراء السبعة علي اختيار قوله ووافقهم
ابو حاتم علي المنع لانه يشبه التثنية فيفضي الي التشويه بصورة الفم وعلامة الروم
خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـ الوجه الثالث ان تقف بالاشمام وتخص بالمضموم

ولا يكونان في المفتوح والمكسور لان في الاشارة الى الفتحة والكسرة تشويها للبنية
الفم وروي الاشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم اصطلاح بعض
الكوفيين الآتي والاشمام حقيقته الاشارة بالشفتين الى الحركة بعد الاسكان
من غير تصويت يسمع والمراد ان تضم شفتيك بعد الاسكان وتدع بينهما بعض
الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت
بضمهما الحركة فهو شيء يختص بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع
بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم اشماما والتحقيق خلافه فان
الروم فيه مع حركة الشفة تصويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الاعمى
والبصير بخلاف الاشمام فانما يدركه البصير دون الاعمى وعلامة الاشمام
نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته • واشتقاقه من الشم كانك اشممت
الحرف رائحة الحركة بان هيات العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين
ما هو متحرك في الوصل واسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال والوجه
الرابع ان تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه في اسم او فعل نحو هذا خالد وهو
يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته راس شين فوق
الحرف وهذه صورته ش وهو قليل لمجيء التضعيف في محل التخفيف وهذا لم يؤثر
عن احد من القراء الا عن عاصم في مستطر في سورة القمر وهو لغة سعدية وشرطه
خمسة امور بل ستة وهي ان يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لان التضعيف كالعوض
من الحركة قاله الجاربردي وان لا يكون الحرف الموقوف عليه همزة كخطا ورشا
لان الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام ولا يا كالقاضي ولا واو كيدعو او لا

الفا كيخشا الا ستثقال حرف العلة ولا ما ليا بالسكون كزيد وعمرو ليلا يجتمع ثلاثة منها اكن الذي قبيل الاخر والمدغم والموقوف عليه قيل وان لا يكون منصوبا وسيئة لقد خشيت ان اري جدبا بالجيم والموحدة وردبانا الموقوف عليه الالف لا الاخر الذي كان متحركا وصلا الوجه الخامس ان نقف بنقل حركة الحرف الي ما قبله نقراه بعضهم وهو ابو عمرو وتواصوا بالصبر بنقل الكسرة الي اليا وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر وجاءت الخيل اثا في زبر بنقل ضمة الرا الي القاف قبلها والنقر بسكون القاف صويت تخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الاعلي ليسكن به الفرس اذا اضطرب لفارسه واختلف في قايل هذا البيت فقال الصغاني قايله فدكي ابن اعبد المنقري وقال ابن السيد اظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه وهو لبعض السعديين وماوية اسم امه وذكر الموضح انه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين النحاس اذ جد النقر بالفاء المضمومة يريد النفر باسكانها والعامل في اذ ما في ابن ماوية من معني شجاع او بطل او مقدام او مشهور انتهي ونقل غير المهموز شرطه خمسة

المهموز

اسوء الضابل سنة وهي ان يكون ما قبل الاخر ساكنا ليقبل الحركة المنقولة لان المتحرك لا يقبل حركة اخري وان يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه فان المتعذر تحريكه بالالف والحرف المدغم لا يقبل الحركة وان يكون ذلك الساكن لا يستثقل تحريكه فان المستثقل تحريكه كالواو والياء لا ينقل الحركة اليه للاستثقال وان تكون الحركة التي يراد نقلها فتحة علي الاصح عند جمهور البصريين لان المفتوح الذي كان منونا لزم من النقل فيه حذف الف التنوين وحمل عليه غير المنون فان المراد

وان لا يؤدي النقل الى بناء لا نظير له لان ذلك لا يجوز وان يكون المنقول منه صحيحا
اذا علمت ذلك فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ما قبله لان المتحرك لا يقبل حركة
اخرى وعن هذا احترز بقوله ان يكون ما قبل الآخر ساكنا ولا في نحو النسان ولتشد لان
ما قبل الآخر يتعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وان يكون ذلك الساكن مما لا
يتعذر تحريكه ولا في نحو يقول ويبيع لان ما قبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز
بقوله ولا يستثقل لان الالف في النسان والمدغم في لتشد لا يقبلان الحركة لان الالف
والمدغم واجبان السكون الا ان سكون الالف ذاتي وسكون المدغم عرضي والواو
المضموم ما قبلها في يقول والياء المكسور ما قبلها في يبيع يستثقل الحركة عليهما لانهما
ثقيلتان في انفسهما فلو نقل اليهما حركة زاد ثقلهما ولا يجوز النقل في نحو سمعت
العلم لان الحركة فتحة لانهم اذا نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما و
الفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وان لا يكون
الحركة فتحة واجاز ذلك النقل في الفتحة الكوفيون والاخفش طردا للباب ولا
يجوز النقل في نحو هذا علم بكسر العين لان النقل فيه يؤدي الى بناء لا نظير له لانه
ليس في العربية فعل بكسر اوله وضم ثانيه وعنه احترز بقوله وان لا يؤدي
الى آخره ولا يجوز النقل في نحو بغر ووطى لان المنقول منه غير صحيح ويختص الشرطان
الاخيران في كلامه وهما ان لا يكون الحركة فتحة وان لا يؤدي النقل الى بناء لا
نظير له بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء فتقول الخبا وان كانت الحركة
فتحة لانك لو قلت الخبء بالاسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولقد
ابدل الجداله بالذي لوافق التلاوة ويجوز النقل في نحو هذا ردأ فتقول ردِ بكسر الراء

وضم الدال إن أدى النقل إلى صيغة فعل بكسر أوله وضم ثانيه لثقل
الهمزة وإذا سكن ما قبل الهمزة كان النطق بها أصعب ومن لم يثبت في أوزان
الاسم فعل بضمة في أوله وكسرة في ثانيه وزعم أن الدئل منقول عن الفعل لم
يرتضها نحو لقفل من قولك مررت بقفل النقل لأنه لعدم النقل يصير بقفل بضم القاف
وكسر الفاء ويجزء في نحو ببطء من قولك مررت ببطء لأنه مهموز وعدم النظير في
النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة إلا عند بعض تميم فيفرون منه إلى تحريك
الساكن بحركة الفاء اتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين وإذا
نقلت حركة الهمزة فالحجازيون لا يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما وقف
عليه مسبب إياها فيقول هذا الخب بالنقل فيسكنون الباء ويروون ويشمون
أو يضعفون وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة لأنه إنما أتى ودفع اجتماع
الساكنين والحرص على الإعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا
البطء ورأيت البطء ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الأحوال كلها ومنهم من يبدلها
بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطي والخب
بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة
وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لخم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجال ما زال
شيبان شديدا هبصه حتى أتاه قرنه فوقصه قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء
نقل ضمها إلى الصاد قبلها فحركها وفي النهاية يقول من ضربه ضربه في الشعر وقد
استعملته العامة في النثر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التأنيث
للأبيات الجنية فصل وإذا وقف على تاء التأنيث الزمت التاء وسلمت من القلب

هاء ان كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت واما لات فوقف عليها الكسائي
وحده بالهاء على غير القياس وقول ابي حيان واما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن
على لات سائغ فيقف عليهن بالوجهين مردود لان الخارج عن القياس لا يقاس
عليه او فعل كقامت وقعدت وانما الزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس
بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس قاله علي
في التبيين في الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت
ضريبه فوقفت عليه بالهاء لانه قد انتقل من الفعل الى الاسم او متصلة باسم
وقبلها ساكن صحيح كاخت وبنت لان التاء فيهما لما سكن ما قبلها ساكن صحيح صارت
كانها ليست للتانيث وانما جيء بها للحاق باب الاثنين ببنات الثلاثة فهي للا
لحاق كقفل وجذع وجاز ابقاؤها على صورتها وابدالها هاء ان كان ما قبلها حركة
ولا يكون الا فتحة نحو ثمرة وشجرة فرقا نحو صلاة وزكاة وذات ومسلمات واولات
لان الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لانه في موضعه وينقلب عنه ولان الالف من الفتحة
والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو ذوات بخلاف ما
اذا كان الساكن صحيحا والى ذلك اشار الناظم بقوله في الوقف تا تانيث الاسم
ها جعل ان لم يكن لساكن صح وصل لكن الارجح في جمع التصحيح كمسلمات وهيهات
وفيما اشبهه وهو اسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه وما سمي به من الجمع تحقيقا او
تقديرا فالاول وهو اسم الجمع اولات فانه لا واحد له من لفظه وانما له واحد من
معناه وهو ذات والثاني وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا كعرفات واذرعات فانهما
جمع سرفة واذرعة تحقيقا وسرفة موقف الحاج واذرعة قرية من قرى الشام والثاني

يعني هنا وبين الراء الاصلية وقف وبنت
او كان قبلها ساكن صحيح ولا يكون الا الفاء

وهو ما سمي به من الجمع تقديرا كهيهات فانها في التقدير جمع هيهية واصلها هيهيات
حذفت لامها وهي اليا ووزنها فعلات والاصل فعللات ثم سمي بها الفعل فصار معناها
بعد وقيل هيهات مفرد واصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة
الوقف خبر الارجح بالتا متعلق بالوقف وانما كان الارجح الوقف بالتا لانهم لما ارادوا
ان ما يكون في جمع المونث السالم زيادتان لم يمكنهم ان يزيدوا الواو ولا اليا مع الالف
لانهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التا معه لانها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصار
علامة التانيث واغنت عن علامة التانيث الملحقة بالواحد المونث في الوقف
ولم تبدل هاء وعاملوا ما الحق بالجمع معاملته لانهم لما اجروه مجراه في الاعراب اجروه
مجراه في غيره ومن الوقف بالابدال هاء قولهم كيف الاخوه والاخواه وقولهم دفن البناه
من المكرماه حكاه قطرب عن طي بابدال تاء الجمع هاء في الوقف لتشبيهها بتاء التانيث
الخالصة وقرا الكسائي والبزي هيهاه بابدال التا هاء والمنقول عن الكسائي انه
من كسر التا وقف عليها بالها ومن نصبها وقف بالتا والها وفي الجاربردي الاصح ان من
قدر هيهات جمعا وقف عليها بالتا ومن قدره مفردا وقف عليه بالها وفي الايضاح
لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه افراد وجمع وانما ذلك لشبهها بتاء
التانيث لفظا دون افراد وجمع والارجح في غيرهما اي غير جمع التصحيح وغير ما اشبهه
الوقف بالابدال هاء فرقا بينها وبين التاء الاصلية نحو وقت وموت هذا التعليل لسيبويه
وقيل فرقا بينها وبين تاء التانيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لانهم لو فعلوا
ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه ومن الوقف
بتركه اي الابدال هاء قراءة نافع وابن عامر وحمزة ان شجرت بالتاء وقال ابو النجم الشاعر

والله الحاكي بكفي مسلمت من بعدما وبعدما وبعدمت كادت نفوس القوم عند
الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت
بعدما فابدلت في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي
هذا التعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء تاء وتشبيها
لها بتاء التأنيث فوقف فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله
الغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من
نحو عليم بذات الصدور فقال الاخفش والفراء وابن كيسان لو وقف عليها بالتاء لا بالهاء
لانها بنيت فتقول ذات قاله الجوهري والى ذلك اشار الناظم بقوله وقد ذا في جمع
تصحيح وما ضاهى وغيرذين بالعكس انتهى **فصل** ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء
السكت للتوصل الى النطق بالسكون في الابتداء وسميت هاء السكت عليها دون
آخر كلمة ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل لحذف آخره سواء كان الحذف
للجزم نحو لم يخشه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن جوازا ومنه اي من الحذف
للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين والاصل لامها واو وحذفه
والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الالف للجازم ثم
لحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا علقنا اللام منه هاء على
راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون واما على
القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث نونات ابدلت النون الثالثة
الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في تظنن تظني والاصل تظنن وفي نظيره تقضي
البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد

ثم ابدل الهاء

مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لانها ح

للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت بهمزة الوصل ح لانها يسكت ولم يخشه

٣٩٥٠

الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد ومنه لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل البنا كما في فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف للبنا فبهديهم اقتده وهو امر من اقتدى والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها في فمه المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع رواية هشام والهاء التي للسكت في ذلك كله جايزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه واغزه واخشه وارمه وبغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى ابن عمرو ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها [illegible] ت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف ب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون قد دخله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وفى فانك تقول بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يبتدا بالساكن او الوقف على المتحرك وقال الناظم في النظم وغيره يتحتم الهاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زايد نحو لم يق [illegible] الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب الوقف [illegible] يقفوا على [illegible] ولم تق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب على ان الموضع [illegible] ظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الالزام فما كان جوابه هو فهو جواب [illegible] ظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بهاء السكت البيتين الموضع الثاني [illegible] ته المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف

نحو ولم اك

والله انجاك بكفي مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدمت كادت نفوس القوم عند

الغلصمت وكادت الحرة ان تدعى امت فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعد

بعدما فابدلت في التقدير من الالف هاء ثم ابدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي

هذا التعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات انه ابدل الالف هاء تاء وتشبيها

لها بها التانيث فوقف فوقف عليها بالتاء وذكر انه عرض ذلك على شيخه ابي علي فقبله

الغلصمة راس الحلقوم وهو الموضع الناتي في الحلقوم واختلف في ذات من

نحو عليم بذات الصدور وقال الاخفش والفراء وابن كيسان توقف عليها بالتاء لانها

تاء تانيث فتقول ذات قاله الجوهري والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف ذا في جمع

تصحيح وما ضاهى وغيرذين بالعكس انتهى **فصل** ومن خصائص الوقف احد

السكت للتوصل الى النطق بالسكون في الابتداء وسميت هاء السكت لسكوت عليها

آخر كلمة ولها ثلاثة مواضع احدها الفعل المعتل لحذف آخره [illegible]

للجزم نحو لم يغزه ولم يرمه بالحاق هاء السكت فيهن جوازا و [illegible]

للجزم لم يتسنه على القول بانه من السنة واحدة السنين و [illegible]

والاصل يتسنو قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها [illegible] الالف

لحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد واما اذا [illegible] لام سنه هاء على

راي الحجازيين فالهاء في يتسنه اصلية لانها لام الفعل و [illegible] بالسكون واما على

القول بانه من الحمأ المسنون فاصله لم يتسنن بثلاث [illegible] ابدلت النون الثالثة

الفا كراهة اجتماع الامثال كما قالوا في مثل تظنن [illegible] تظنى وفي تقضض تقضي

البازي والاصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفا [illegible] ضمير مفرد مستتر عائد

ثم ابدل الهاء

مضافة فهي متوسطة ابدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليهما بالهاء لانها ح

للتوصل الى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت بهمزة الوصل ح لانها يسكت ولم يخشه

٣٩٥٠

الطعام والشراب لانهما كالجنس الواحد وسمي لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان
طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا وكان الكل على حاله او كان الحذف لاجل
البنا كما في فعل الامر على قول البصريين نحو اغزه واخشه وارمه ومنه اي من الحذف
للبنا فبهداهم اقتده وهو امر من تقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي
ضمير المصدر واشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير اشباع رواية هشام
والهاء التي للسكت في ذلك كله جائزة لا واجبة تقول في الوقف لم يغزه ولم يخشه ولم
يرمه واغزه واخشه وارمه وبغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا
بذلك عيسى ابن عمر ويونس والاجود الوقف بالهاء لان هذه الافعال حذفت لاماتها
وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف
فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء الا في مسئلة واحدة وهي ان يكون
الفعل قد وصله الحذف وبقي على حرف واحد في اللفظ كالامر من وقى فانك تقول
فيه قه بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا
يلزم الابتدا بالساكن او الوقف على المتحرك وقال الناظم في النظم وغيره تبعا لغيره
وكذا يجب هاء السكت في الفعل اذا بقي بعد الحذف على حرفين احدهما زايد نحو لم
يعه انتهى كلام الناظم وهذا الذي قاله الناظم مردود باجماع المسلمين على وجوب
الوقف اذا ارادوا ان يقفوا على ولم اق بترك الهاء خوف الالتباس بالضمير المنصوب
على ان الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الالزام فما
كان جوابه هو فهو جواب الناظم والى ذلك اشار الناظم بقوله وقف بها السكت
البيتين الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة بالحرف او بالمضاف وذلك انه يجب حذف

نحو ولم اك

الفها اذا جرت ولم تركب مع ذا فالمجرورة بالحرف نحو عمّ وفيم والمجرورة بالمضاف
نحو مجيء م جئت وفيه تقديم وتأخير والاصل جئت مجيء م وهو سؤال عن صفة المجيء
اي على اي صفة جئت ثم اخر الفعل لان الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف
وانما حذفت الفها اذا جرت بحرف او مضاف فرقا بينها وبين ما الخبرية وهي الموصولة
والشرطية في مثل سألت عما سألت عنه او عن مثل ما سألت عنه فما فيهما موصولة
ونحو بما تفرح افرح وكلما جئتني اكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا الف
الخبرية ويثبتوا في الاستفهامية لان الف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا
بخلاف الف الخبرية فانها ليست بمتطرفة تقديرا لانها في حشو الصلة والشرط
زعم المبرد ان حذف الف الموصولة مع شيئية لغة نحو مثل عم شئت واذا حذفت
الف ما الاستفهامية المجرورة ووقفت عليها الحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على
الالف المحذوفة ووجبت الهاء ان كان الخافض لما الاستفهامية اسما كقولك
في مجيء م جئت واقتضاء م اقتضى مجيء مه واقتضاء مه وترجحت الهاء ان كان
الخافض لها حرفا نحو عم يتساءلون وبها اي بهاء السكت قرأ البزي بخلاف عنه
والفرق ان المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكانه معه كالجزء
فلذلك جازت الهاء واما المضاف فمستقل لفائدته في مدلوله الافرادي فالاسم معه
كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من
وجوب حذف الف ما الاستفهامية اذا جرت فمسلم في المجرورة بالحرف واما قول
حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد فضرورة وحكى الاخفش لغة واما
المجرورة بالاسم فقال الشاطبي ليس حذف الالف بلازم فيهما بل يجوز ان تقال مجيء ما

لجنبت انص علي ذلك الا ان الاجود الحذف انتهى والي ذلك اشار الناظم بقوله و
ما في الاستفهام البيتين الموضع الثالث كل مبني علي حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب
وبالثاني ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما اشبه المعرب وسيصرح بذلك فاذا استوفيت
القيود جاز لحاق هاء السكت وذلك المبني فيها كياء المتكلم في هي وهو فيهن
فتحهن في الوصل وكاف الخطاب فانك تقول في الوقف عليها هيه وهوه
بالحاق هاء السكت محافظة علي الفتحة وفي التنزيل ما هيه وماليه وسلطانيه
والاصل مالي وسلطاني وقال حسان الشاعر الصحابي رضي الله عنه اذا ما ترعرع
فينا الغلام * فما ان يقال له من هوه * ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء
السكت لعدم فائدتها قال الجار بردنا وضربني مثل غلامي في جواز الوجهين وكذا
في حال الوقف اكرمتك بالاسكان واكرمتكه فمن الحق انها ان لا تجحف بالكلمة
بجعلها علي حرف واحد ساكن مع انه في التقدير منفصل اذ هو ضمير المفعول ومن
اسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى ولا تدخل هاء السكت
في نحو جاء زيد لانه معرب بالحركات وحركة الاعراب تعرف بالعامل فلا يحتاج الى بيان
بهاء السكت وشذ اعطني ابيضه حكاه سيبويه وقال اراد ابيض فضعف والحق
الهاء ولحق المثنى والمجموع علي حده نحو مسلمانه ومسلمونه لان اعرابهما بالحروف
وليست حركة النون باعراب قال ابن الصائغ وغلط ابن خروف في المنع ولا
تدخل هاء السكت في نحو اضرب ولم تضرب لانه ساكن وهاء السكت انما يدخل لبيان
الحركة ولا في نحو لا رجل بالفتح ويا زيد ومن قبل ومن بعد بالضم فيهن لان بناءهن
عارض غير دائم فالحركة فيهن شبيهة بحركة الاعراب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل

فلا تدخل هاء السكت وشذ قوله وهو ابو مروان يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحت
واضحى من علله فلحقت ما بني بناء عارضا فان عل من باب قبل وبعد قاله الفارسي
والناظم وفيه بحث مذكور في باب الاضافة فليراجع واظلل وارمض واضحى مبنية
للمجهول وقيل الهاء في علله بدل من الواو والاصل علو ولا تدخل هاء السكت في الفعل
الماضي كضرب وركب من المتعدي وقعد وقام من اللازم لانه بني على حركة لمشابهته
للمضارع المعرب في وقوعه صفة نحو مررت برجل ضرب وصلة نحو جاء الذي ضرب
وخبرا نحو زيد ضرب وحالا نحو جاء زيد وقد ضرب وشرطا نحو ان ضرب زيد ضربت كما ان المضارع
كذلك والحاصل ان حركة البناء الجارية مجرى حركة الاعراب تكون في اربعة انواع
في اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الاضافة والفعل الماضي وفيه
ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لان حركته لازمة و
الثالث انها تلحقه اذا لم يخف لبس نحو قعده ويمنع ان حصل لبس لالتباسه بالمفعول
والى ذلك اشار الناظم بقوله ووصلها بغير تحريك بنا البيت مسئلة قد يعطى الوصل
حكم الوقف من اسكان مجرد او مع الروم والاشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب
هاء السكت وذلك قليل في الكلام المنثور بالنسبة الى عدمه كثير في الشعر لانه
محل الخروج عن القياس فمن الاول وهو النثر قراءة بعضهم وجئتك من سبأ نبأ
باسكان همزة سبأ في الوصل وقراءة غير حمزة والكسائي لم يتسنه وانظر فبهداهم
اقتده قل باثبات هاء السكت في الدرج فيهما واتى بالنظر في الاول وقل في الثاني
ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثه اربعه بالقاء تا ثلاثه مع ابدالها هاء ونقل
همزة اربعة اليها ومن الثاني وهو الشعر قوله وهو رؤبة كما في الكتاب او ربيعة ابن

صحيح كما قال ابن يعقوب انه خشيت ان ارى جدبا مثل الحريق واصل القصبا جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا اصله القصب بتخفيف الباء الموحدة فقدر الوقف عليها فشددها على حد قولهم في الوقف هذا خالد بالتشديد ثم الحق حرف الاطلاق وهو الالف وبقي تضعيف الباء حالة الوصل تشبيها له بالوقف في التضعيف واليه اشار الناظم بقوله ❊ وربما اعطي لفظ الوصل ما للوقف نثرا وفشا منتظما ❊

هذا باب الامالة وهي مصدر املت الشيء امالة اذا عدلت به الى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا اذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح ان تذهب بالفتحة الى جهة الكسرة فتشرب الفتحة شيئا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة فان كان بعدها اي الفتحة الف ذهبت بالالف الى جهة الياء فتصير الالف بينها وبين الياء كالعنى بامالة الفتحة والالف وان لم يكن بعد الفتحة الف فا لممال الفتحة وحدها سواء كانت الفتحة قبيل تاء التانيث ام لا كنعمة وسحر وللامالة فايدة وحكم ومحل واصحاب واسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الاسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع اما فايدتها فتناسب الاصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك انك اذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والالف تصعدا واستعلا فاذا املت الى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون في الصوت بعض اختلاف فاذا املت الالف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الالف وتصير الاصوات من نمط واحد وقد ترد الامالة للتنبيه على اصل او غيره كما سياتي واما حكمها فانها وجه جائز فلهذا يجوز الفتح في كل حال لانه الاصل اذ الالف اذا لم تمل كانت حقيقة فاذا اميلت ترددت بين الالف

واليا والاصل في الحرف الا لامانع صوبه صوته صوت غيره قال الجاربردي والف
محلها فالاسماء المتمكنة والافعال غالبا وباب التنبيه على غير الغالب واما اصحابها
فتميم وقيس واسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون الا مواضع قليلة واما الاسباب
التي يمال لاجلها فثمانية احدها كون الالف مبدلة من ياء متطرفة في الاسماء
والافعال مثاله في الاسما الهدى والفتى ومثاله في الافعال هدى واشترى فالالف
فيهن مبدلة من يا بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت اخذا من قول
الشاطبي المقري وتثنية الاسما تكشفها وان رددت اليك الفعل صادفت منهلا
ولا يمال نحو ناب بالنون وهو السن مع ان الفه مبدلة من يا بدليل قولهم في تكسيره
انياب لعدم التطرف الا ان يكون مجرورا فان من العرب من يميله نحو نظرت
الى ناب وسبب الامالة هنا كسرة الاعراب لا غير وان كانت عارضة قاله البنا
النحوي وانما يميل نحو فتاة مونث فتى ونواة وان لم يكن الالف طرفا في اللفظ
لان تاء التانيث في تقدير الانفصال فالالف فيهما مبدلة من ياء فهي وان لم تتطرف
لفظا فهي متطرفة حكما والسبب الثاني كون اليا تخلفها اي الالف في بعض التصاريف
كالف ملهى كما كان زايدا للالحاق والف حبلى كما كان زايدا للتانيث والف
غزا كما كان بدلا من واو في الافعال فهذه الامثلة وشبهها تمال لان اليا تخلف
الالف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الاسما والبنا للمفعول في
الافعال كقولهم في التثنية ملهيان وارطيان وحبليان وفي الجمع ملهيات وار
طيات وحبليات وفي البنا للمفعول غزي وعلى هذا الاخير فيشكل قول الناظم في
النظم وغيره ان امالة الف تلاها في والقمر اذا تلاها لمناسبة امالة الف جلاها وفي

٤٩٨

في شرح الكافية وقول ابنه في شرح النظم ان امالة الف يسعى لمناسبة الياء للالف
قلي بل امالتها كقولك او اذا بنيتهما للمفعول تلي ويسعى بضم اولهما وكسر ما قبل آخرهما فتخلف
اليا فيهما الالف فلا حاجة الى دعوى التناسب اذا امكن غيره واجاب المرادي
عنه ذلك لما ذكر التناسب فقال ان السبب المقتضي لامالة نحو دعا وغزا الفه عن واو لم
تعتبره القراء يعني بالاتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وانما اما لوا منه
ما جاور الممال فلما امالوا تلاها وضحاها ونحوه وليس من عادتهم امالة ذلك علم ان الداعي الى
امالته عندهم انما هو التناسب وقال هنا تجوز الامالة في نحو دعا وغزا لانه يؤول الى
اليا اذا بني للمفعول انتهى وعندي ان هذا الجواب لا يرفع الاشكال لان الاشكال
على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد
ويستثنى من ذلك المذكور وهو كون اليا تخلف الالف في بعض التصاريف ما رجوعه
الى اليا مختص بلغة شاذة او رجوعه الى اليا بسبب ممازجة الالف لحرف زايد فلا يمال
بشيء من ذلك فالاول وهو اختصاص رجوع الالف الى اليا بلغة شاذة كرجوع
الف عصا وقفا المنقلبة عن واو الى اليا في قول هذيل اذا اضافوهما الى ياء المتكلم
حيث يقولون عصيّ وقفيّ بتشديد اليا فيهما والاصل عصويّ وقفويّ اجتمعت
الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت اليا في اليا
والثاني وهو رجوع الالف الى اليا بسبب ممازجة الالف لحرف زايد كرجوعهما الى الف
عصا وقفا اليهما اي الى الياء اذا صغر عند الجمع فقيل عصيه وقفيّ بتشديد الياء فيهما
والاصل عصيوة وقفيوة ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها ياء التصغير وهي حرف
زايد والممازجة المخالطة والمجاورة او جمعا اي عصي وقفا على فعول بضم الفا فقيل

عصيّ وقفيّ بتشديد الياء منهما والاصل عصوو وقفوو قلبت الواو الاخيرة ياء كراهة
اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة
لتسلم الياء من القلب واذا كسرت فاؤهما اتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فاذا
حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا الى اصله والياء الثانية المدغم فيها
هي الف عصا وقفا وقلبت ياء لممازجتها الياء المنقلبة عن واو فقولا هي حرف
زايد السبب الثالث كون الالف مبدلة من عين فعل يؤول عند اسناده الى التاء المثناة
من فوق الى قولك قلت بكسر الفاء وحذف العين سواء كانت تلك الالف المبدلة
عين الفعل منقلبة عن ياء مفتوحة او مكسورة فالاول نحو باع وكال والثاني نحو
هاب ام عن واو مكسورة نحو خاف وكاد ومات فانك تقول فيها اذا
اسندتها الى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع
ومت في لغة من قال مت بالكسر في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ
على وزن فلت والاصل فعلت بكسر العين اما بطريق الاصالة كما في هبت وخفت و
وكدت ومت واما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فان اصل حركة عينهما الفتح
ثم نقلا الى فعل بكسر العين ثم ينقل الكسرة في الجميع الى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء
الساكنين وقيل في باب العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت
الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على ان العين ياء فهذه وما اشبهها تمال لما ذكرنا بخلاف
المنقلبة عن واو مفتوحة نحو قال وعن واو مضمومة نحو طال في لغة الجميع ومات
في لغة الضم فهذه لا تمال لانك تقول اذا اسندتها الى تاء الضمير قلت وطلت ومت

بضم القاف من اما قلت فبالتحويل واما طلت ومت فعلى الاصل وبين ان
مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم السبب الرابع وقوع الالف قبل اليا
المفتوحة كبايعه وسايرته ذكره ابن الدهان مثل باية وقد اهمله الناظم في
النظم وسيبويه والاكثر ولناه ذكره في التسهيل فقال او متقدمة على ما قبلها السبب
الخامس وقوعها اي الالف بعد اليا حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما
كبيان بتخفيف اليا وكيال وبياع بتشديدها الا ان الامالة مع التشديد اقوى لتكرار
السبب او منفصلة منها بحرف واحد كشيبان علما من الشيب وجادت يداه ولا
اقوى لان انخفاض الصوت بالساكن اظهر منه في المتحركة لقربها من حرف المد
او منفصلة منها بحرفين احدهما وعبارة التسهيل ثانيهما الها نحو دخلت بيتها
وشرطه ان لا يفصل بين اليا والها حرف مضموم نحو هند التسع بيتها قاله الموضح في
الحواشي السبب السادس وقوع الالف قبل الكسرة متصلة نحو عالم وكاتب السبب
السابع وقوعها اي الالف بعدها اي الكسرة منفصلة منها اما بحرف واحد نحو
كتاب وسلاح والفاصل بين الكسرة والالف في الاول التاء وفي الثاني اللام او
منفصلة بحرفين كلاهما متحرك واحدهما وهو الثاني ها واولهما غير مضموم فيمال نحو يريد
ان يضربها دون هو يضربها او منفصلة بحرفين اولهما ساكن فيمال نحو شملال بالشين
المعجمة وهي الناقة الخفيفة وسرداح بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رات
عنبا الاعلى وجه شاذ او منفصلة بهذين الحرفين الساكن فالمتحرك وبالها نحو درهماك
وهذا ساقط من اصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة احرف ساكن وها وغيرهما وذكر ابن
الحاجب وغيره ان امالة ذلك شاذة وهو ظاهر لان اقل درجة الساكن والها ان ينزلا

متصلة

بمنزلة حرف واحد متحرك بغير هاء وذلك لا امالة معه ولم يذكر الفارسي في الايضاح الّا
امالة وزماننا بالنون شاذة مع تخصيصه على الامالة للكسرة السابقة التي لا الكسرة
نون التثنية فلذلك مثّل به الموضح مضافا للكاف فتبعا القول النظم فدرهماك من مثله
ثم لصفيه السبب الثامن ارادة التناسب اذا لم يوجد سبب غيرهما واليٰ ذلك اشار
الناظم بقوله وقد اما لوا التناسب بلا داع وذلك اذا وقعت الالف بعد الف في كلمتها
الّا وقعت في كلمة اخرى قد قاربتها فقد اميلتا اي الالفان بسبب من الاسباب
المتقدمة فالاول وهو الذي وقعت فيه الالف بعد الف في كلمتها وقد اميلت
الالف الاولى لسبب كرأيت عمادا وقرأت كتابا فان الالف الاولى فيهما وقد اميلت
لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد فصل بينهما حرف واحد وهو الميم في المثال
الاول والتاء في المثال الثاني فتمال الالف الاخيرة منهما المنقلبة من التنوين
لمناسبة الالف الاولى والثاني وهو ما اميلت فيه الالف لكونها واقعة في كلمة
اخرى وقد اميلت لسبب كقراءة ابي عمرو والاخوين والضحى بالامالة مع ان الفها
منقلبة عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدهما فان رعاية التناسب الالف
الممالة لسبب اما ان يكون سابقة في الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل ان ارادة
التناسب على الالف التي لا سبب فيها او آتية بعدها فان كانت سابقة عليها فتمال
كما في عمادا فتمال الالف الاولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة من التنوين لاجل تلك
الممالة وان كانت آتية بعدها فاما ان يقع ذلك في الفواصل اولا فان وقع في الفواصل
فيمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وان لم تكن في الفواصل
فلا تمال ولذلك اذا مالوا فتحة ذاك لمجاور الكسرة رأيه لا يجوزون امالة الفه مع

بعد

سببهما في كلمة واحدة فكيف اذا كانتا في كلمتين واما الموانع لاسباب الامالة من
الكسرة والياء الظاهرتين او المقدرتين فثمانية ايضا كعدد الاسباب وهي الراء
المكسورة واحرف الاستعلاء السبعة وهي الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد
والطاء والظاء والقاف وانما منعت المستعلية الامالة طلبا لتجانس الصوت كما
اميل فيما تقدم طلبا له لان هذه الاحرف تستعلي الى الحنك ولو اميلت الالف في
صاعد لانحدرت بعد اصعاد ولو املنا في هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق
لكن الثاني اشق فلذلك كانت هذه الاحرف بعد الالف اقوى منعا كما
سيجيء واما الراء والتي لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار
الذي فيها بل قيل هو اشد منعا وشرط المنع بالراء امران احدهما كونها غير مكسورة
والثاني اتصالها بالالف اما قبلها ولا تكون الا مفتوحة نحو فراش وراشد فالراء
السبب المتقدم في الاول والمتاخر في الثاني او بعدها وتكون مضمومة ومفتوحة
نحو هذا حمار ورايت حمارا وبعضهم يميل ولا يلتفت الى الراء وبعضهم يميل ولا يلتفت
الى الراء وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف واحد نحو هذا كافر كالمتصلة في
منع الامالة وشرط المنع بحرف الاستعلاء المتقدم على الالف ان يتصل بها اي بالالف
نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم
او ينفصل بحرف واحد نحو غنائم لان الفصل بحرف واحد كلا فصل الا ان كان حرف
الاستعلاء مكسورا نحو طلاب وغلاب من المتصل وخيام وضيام من المنفصل بحرف
فان اهل الامالة يميلونه لان حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الامالة لان الكسرة في
التقدير بعد الحرف فمناسبة صوت الالف للكسرة اولى بخلاف ما اذا كان مفتوحا فانه

الفتح يقوي المستعلي من حيث كان الفتح معه يمنع الامالة وكذلك حرف الاستعلاء
الساكن بعد كسرة نحو مصباح واصلاح ومطواع ومقلات بالقاف والقاء الفو
قانية وهي التي لا يعيش لها ولد فانه لا يمنع الامالة ايضا لان الكسرة لما جاورته
وهو ساكن قدرت انها انقلبت به فنزل لذلك منزلة المكسور ومن العرب من لا ينزل
هذا الساكن منزلة المكسور ويجعله مانعا من الامالة وشرط حرف الاستعلاء المؤخر عنها
اي عن الالف كونه اما متصلا بالالف كساخر بالخاء المعجمة وحاطب وحاطل بالحاء
المهملة فيهما وناقف او منفصلا عن الالف بحرف واحد كنافق ونافخ ونابغ وبا
او منفصلا عن الالف بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا المفصول بحرفين
لتراخي الاستعلاء والمنع بالمتاخر اقوى منه بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بان لا يكون
مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين واطلق في المتاخر وسبب ذلك ان
التصعد بعد التسفل اصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما ان التسفل بعد التصعد
اسهل من العكس وشرط الامالة التي يكفها المانع ان لا يكون سببها كسرة مقدرة
كخاف فان الفه منقلبة من واو مكسورة ولا ياء مقدرة كطاب فان الفه منقلبة من
ياء فسبب امالة الف خاف الكسرة المقدرة في الواو المنقلبة هي عنها الالف وطاب
الياء المقدرة المنقلبة الفا فكسرة خاف وياء طاب مقدرة في الفيهما السبب المقدر
هنا وهو الكسرة او الياء لكونه موجودا في نفس الالف المنقلبة عن الواو المكسورة او عن
الياء اقوى من السبب الظاهر في اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما لانه اي السبب
الظاهر اما متقدم عليها اي على الالف نحو كتاب وبيان او متاخر عنها نحو عالم وبايع والكا[ئن]
في نفس الالف اقوى من المتقدم عليها والمتاخر عنها فمن ثم اميل نحو خاف وطاب

وسبب امالة الف
فان

مع تقدم حرف الاستعلاء نحو خاف وزاغ مع تاخره لان السبب مقدر في نفس الالف بخلاف
ما اذا كانت الكسرة مقدرة بعد الالف كما في جادٍ من جدّ في الامر وجوادٍ جمع جادة واصلهما
جادد وجوادد فادغم لاجتماع المثلين فلا يكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الامالة فيه على
الافصح وبعضهم اجازا مالته [اعتدادا] بالكسرة المقدرة كما في خاف ومقتضى [المقدر] التقدم
ان المانع يلغيه لان السبب [?] متاخر عن الالف مثله ويؤثر مانع الامالة وان
كان منفصلا في كلمة اخرى لاستقلاله بنفسها كما لو كانا في كلمة واحدة وهذا المنفصل
تارة يكون متصلا بالالف من غير حاجز نحو هذا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلي في
اللفظ اذا درجت فهذا امثل قولك مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد
نحو هذا فضل ومال قاسم فهذا مثل قولك بناحق وتارة يفصل بينهما بحرفين
نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قال الشاطبي ولا يؤثر سببها اي الامالة
الا متصلا في كلمة واحدة والفرق ان المانع اقوى من السبب فلا يمال نحو اتى
قاسم لوجود القاف المستعلية وان كانت منفصلة عن الالف في كلمة اخرى
ولا يمال نحو لزيد مال لانفصال السبب لان الالف في كلمة اخرى هذا ملخص كلام
الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة وعليهما اعتراض من وجهين
احدهما في التمثيل وثانيهما في الحكم وذلك انهما مثلا باتى قاسم مع التزامهما ان
اليا المقدرة في اتى المنقلب عنها الالف لا يؤثر فيها المانع لا نقرر من الشرط الامالة التي
يكفها المانع ان لا يكون سببها يا مقدرة والاستعلاء في هذا النوع لو اتصل لم يؤثر فما بالك
مع انفصاله والمثال الجيد السالم عن الطعن كتاب قاسم فان سبب الامالة
الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وان كان منفصلا والاعتراض الثاني ان الفصيح

النحويين كابن عصفور وغيره مخالفة لما ذكر من الحكمين المذكورين وهما تأثير مانع الا
مالة ان كان منفصلا ولا يؤثر سببها الا متصلا قال ابن عصفور في مقربه بعد ان ذكر اسباب
الامالة وموانعه وسواء كانت الكسرة متصلة ام نحو لزيد مال الا ان امالة المتصلة
كاينة ما كانت اقوى وقال ايضا واذا كان حرف الاستعلا منفصلا عن الكلمة لم
يمنع الامالة الا فيما اميل لكسرة عارضة نحو مال قاسم او فيما اميل من الالفات
التي هي صلات الضماير نحو اراد ان يضربها قبل انتهى يعني لا تمال الالف لان الذي
بعدها من قبل مانعه من الامالة وان انفصلت وهذا النص بحروفه في الكلمين وقع
في شرح الجزولية لابي عبد الله محمد النفزي بالنون والفا والزاي ولولا ما في شرح
الكافية من قوله وان سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال اتى احمد بالامالة واتى
قاسم بترك الامالة لحملت قوله في النظم للخلاصة والكافية والكف قد يوجبه
ما ينفصل على ما بين الصورتين المذكورتين في كلام ابن عصفور والنفزي وهما
اميل للكسرة العارضة وما اميل من الالفات التي هي صلات الضماير لا سيما وقد
يفعل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل في عرف المصنفين بالفعل وانما
اثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب الا متصلا لان ترك الامالة هو الاصل فيصار
اليه بادنى سبب ولم يخرج عنه الا بسبب محقق واما مانع المانع للامالة فهو الرا
المكسورة المجاورة للالف فانها تمنع الحرف المستعلي وتمنع الرا ان تمنعا الامالة لان
الرا من شأنها التكرار فكان الحرف منها في تقدير حرفين وكان الكسرة فيها في
تقدير كسرتين فتكون احدى الكسرتين في مقابلة المانع والاخرى سبب الامالة
ولهذا اميل وعلى ابصارهم غشاوة واذ هما في الغار مع وجود الصاد في الاول والغين

منفصلة

في الثاني والميل الى كتاب الابرار مع وجود الرا المفتوحة قبل الالف وامبل دار القرار
مع وجودهما اي القاف المستعلية والراء المفتوحة لان كلا من حرفي الاستعلا والرا
المفتوحة مانع من الامالة والراء المكسورة في ذلك كله متصلة وبعضهم اي العرب
يجعل المنفصلة من الالف بحرف كالمتصلة في كونها تمنع المانع سمع سيبويه الامالة
في قوله وهو سماعة النعامي ابجوا رجلا من بني نميرٍ قادرٍ مع وجود الفصل بين
الالف والرا المكسورة بالدال **فصل** تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة احدها الالف
وقد مضت وشرطها ان لا تكون الفتحة في حرف ولا في اسم يشبهه لان الامالة
نوع من التصرف وهو لا يدخل في الحرف ولا فيما اشبهه الا ما يستثنى فلا تمال
الا لكسر الهمزة والتشديد لاجل الكسرة التي هي من اسباب الامالة ولا تمال
نحو على للرجوع الى اليا في نحو عليك وعليه وهو من اسباب الامالة ولا تمال الى
لاجتماع الامرين وهما الكسرة والرجوع الى اليا فيهما في نحو اليك واليه وانما
امتنعت الامالة في هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضي لها لكونها
حروفا فلو سميت بشئ منها فان كانت الفه رابعة كالا املتها لان الالف الرابعة
في الاسم يحكم عليها بانها عن يا وان كانت ثالثة كعلي والى لم تجز امالتها لان التسمية
تجعل الالف من بنات الواو لان بنات الواو اكثر من بنات اليا ولذلك تقول في
تثنيتهما علوان والوان قاله الجاربردي ويستثنى من ذلك اي لشبه للحرف ها
الغايبة ونا للمتكلم المعظم لنفسه او معه غيره خاصة فانهم طردوا الامالة فيهما
لكثرة استعمالهما اذا كان قبلهما كسرة او يا فقالوا مر بنا وبها ونظر اليها واليها بالا
مالة لوقوع الالف مسبوقة بالكسرة واليا موصولة بحرف فلذلك كرهها من فرق

عسى الله يغني عن بلاد بن قادرٍ بمنهمرٍ جون الرباب سكوبِ باماله قادرٍ

اما امالتهم انّى ومتى من الاسماء المبنية وبلى من احرف الجواب ولا النافية في
قولهم افعل هذا اما لا فشاذة من وجهين عدم التمكن لكونها مبنية وانتفاء سبب
المجوز للامالة لان الالف في غير المتمكن اصل غير منقلبة عن شيء فضلا عن
ان تكون منقلبة عن يا ولا ترجع الى اليا ولا قبلها كسرة والذي سهل امالتها
نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها والحرف الثاني من الاحرف الثلاثة
التي تمال الفتحة قبلها الرا بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة في غير يا مثناة تحتانية و
كونهما اي الفتحة والرا متصلين من غير حاجز بين الحرف المفتوح والرا لا فرقا
بين ان تكون الفتحة في حرف مستعل نحو من المطر او في راء نحو بشرر او في غيرهما
نحو من الكبر او منفصلين بساكن غير يا مثناة تحتانية نحو من عمرو والرا
او مكسور نحو اشر بخلاف نحو اعوذ بالله من الغير ومن فتح السين لان الفتحة فيهما
على ذلك سيبويه وبخلاف من غيرك لكون الفصل باليا المثناة التحتانية الساكنة
ويشترط ايضا ان لا تكون بعد الرا حرف استعلا نحو من المشرق فانه مانع من
الامالة نص على ذلك سيبويه ايضا ولا يشترط ان لا يتقدم على الفتحة حرف استعلا
لان الراء المكسورة تغلب المستعلي اذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر وقال المراد
والتحرير ان يقال . تمال كل فتحة في غير يا قبل راء مكسورة متصلة بها او منفصلة
بمكسور او ساكن غير يا وليس بعد الرا حرف استعلاء انتهى واشتراط الناظم في
النظم لطرف الرا مردود بنص سيبويه على امالتهم فتحة الطاء من قولك رايت
خبط رياح بكسر الراء وذكر غيره انه يجوز امالة فتحة العين في نحو العرد والراء في ذلك
ليست متطرفة ولعله انما خص الطرف لكثرة ذلك فيه الحرف الثالث من الاحرف

على اليا نص

الثالثة التي تمال الفتحة قبلها ها التانيث وانما تكون هذا الحكم وهو امالة الفتحة قبل
الها في الوقف خاصة كرحمة ونعمة وانما اميلت الفتحة قبل ها التانيث وان لم
يكن من اسباب الامالة لانهم شبهوا ها التانيث بالف اي بالف التانيث المقصورة
لتناسبهما في المخرج وهو اقصى الحلق وفي المعنى وهو الدلالة على التانيث والزيادة
على اصول الكلمة والتطرف في آخر الكلمة والاختصاص بالاسماء الجامدة والمشتقة
ولا فرق في ذلك بين ها التانيث وها المبالغة وعن الكسائي امالة الفتحة قبل
ها السكت ايضا لشبهها بها التانيث في الوقف والخط نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا
لثعلب وابن الانباري فانهما صححا جواز الامالة فيما قبلها وبه قرا ابو مزاحم الخاقاني
في قراءة الكسائي وفي بعض الكتب المنع وفاقا لثعلب وابن الانباري وليس بصواب كما
بينا هذا باب التصريف وهو في اللغة التغيير مطلقا وفي الصناعة تغيير خاص في
بنية الكلمة لغرض معنوي او لفظي فالتغيير جنس وباضافته الى البنية وهي
الصيغة خرج النحو فانه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض اللاحقة للكلمة
من فاعلية ومفعولية واضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف
فالتغيير الاول المعنوي كتغيير المفرد الى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد
مثلا الى زيدان وزيدون والتغيير المصدر الى الفعل والوصف وذلك بتحويل الضرب
مثلا الى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة
مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب
وضرب للمبالغة في الوصف والتغيير الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من
الناقص الى قال وغزا القلب الثاني اللفظي كتغيير قول من الاجوف وغزو من الناقص

الى قال وغيرها بقلب حرف العلة الفاً لتحركه لانفتاح ما قبله والابدال في ادّ[illegible]
والحذف في قل والادغام في ارُدّ ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والامالة
بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه في ابن الحاجب وطائفة ذكروها في
علم التصريف وهو الاولى ولهذين التغييرين للغرضين المذكورين مطلقاً
كالصحة وهي اقرار الحرف على وضعه الاصلي كالياء في بياض وابيض
ابيض والواو في سواد واسود والاعلال وهو تغيير الحرف عن وضعه الاصلي كقلب
الياء في بان وابان وموقن وبائع وقلب الواو في قام واقام وقيام وشبه ذلك
كقلب احد الاصول من محله الى اخر كانيق جمع ناقة وحاديا وتسمى معرفة تلك الا
حكام علم التصريف وانما سمي هذا العلم تصريفا لما فيه من التقليب يقال صرفت الرجل في
امري اذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والاياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته
من حال الى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه اذ هو متعلق بالتصرفات
الموجودة في الالفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم
متعلقه وموضوعه الاسماء المتمكنة والافعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل
التصريف في الاسماء العجمية كابراهيم واسماعيل كما قال ابن جني وان كانت متمكنة
لان التصريف من خصائص لغة العرب ولا يدخل التصريف في الحروف لانها مجهولة
الاصل موضوعة وضع الاصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام ليعد معرفة اشتقاقها
ولهذا كانت الفاتها اصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة ولا يدخل التصريف
فيما اشبهها اي اشبه الحروف وهي الاسماء المتوغلة في البناء كالضماير واسماء الا
ستفهام والشرط واسماء الافعال والموصولات واسماء الاشارة والافعال الجامدة

وبيّنها التي لم يختلف ابنيتها لاختلاف الازمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لانها اشبهت
الحروف في الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما اشبهها فهو شاذ يوقف عند ما
سمع منه فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والابدال في حاجي علينا وهمزة ان
والحذف والابدال في لعل والتصغير في ذا والذي وفروعهما والابدال في لام ليس و
الحذف في عين ليس عند اتصال تاء الفاعل فلذلك اي لاجل ان التصريف لا يدخل
الحروف ولا ما اشبهها من الاسماء والافعال لا يدخل فيما كان من الاسماء موضوعا
على حرف واحد او على حرفين اذ لا يكون كذلك في الوضع على حرف او حرفين
الا الحرف كبا الجر ولامه فانهما موضوعان على حرف واحد وقد وبل فانهما موضوعان
على حرفين او ما اشبه الحرف كتاء قمت فانها موضوعة على حرف واحد ونا من
قمنا فانها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من ان التصريف لا يدخل المبنيات
ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله واما ما وضع في الاصل على اكثر من حرفين ثم حذف
بعضه لعارض فيدخله التصريف نظرا الى اصل وضعه نحو يد ودم بحذف لاميهما في
الاسماء ونحو ق زيدا بحذف فائه ولامه وقم وبع بحذف في الافعال وقس على ذلك

فصل ينقسم الاسم الى مجرد من الزوائد واقله الثلاثي كرجل لانه يحتاج الى حرف
يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه
اي يجب ان يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا في الصفة
كرهوا تقارنهما ففصلوا بينهما فان قيل المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا
واياما كان يلزم التنافي مع احدهما اجيب بانه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط
من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي وغايته الخماسي كسفرجل وبينهما اي بين.

الثلاثي والخماسي الرباعي كجعفر ولم يجوز واسد اسبا الثلاثيوم انه كلمتان والي مزيد فيه
واقله اربعة كقتال وغايته سبعة كاستخرج وبينهما ذو الخمسة كاكرام وذو الستة
كانطلاق والامثلة كثيرة بلغت في قول سيبويه ثلثمائة امثال وثمانية امثلة وزاد
الزبيدي عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها لا يليق بهذا المختصر فلا يشتغل بها رويدا للاختصار
بل نذكر اماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فيقول الزيادة تكون واحدة
وثنتين وثلاثا واربعا ومواضعها اربعة ما قبل الفا وما بين الفا والعين والعين واللام
ما بعد اللام ولا تخلو امن ان تقع متفرقة ومجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفا
نحو اجدل وما بين الفا والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد
اللام نحو علقي والزيادتان المتفرقتان بينهما الفا نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول
وبينهما الفا نحو اجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيري وبينهما الفا
والعين نحو اعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلي وبينهما الفا والعين واللام نحو حبليا
والمجتمعتان قبل الفا والعين نحو حراوبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علبا
والثلاث المتفرقات نحو تمائيل والمجتمعة قبل الفا نحو مستخرج وبعد العين واللام نحو
سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع ثنتين وانفراد واحدة نحو افعوان والاربعة
نحو اشهيباب مصدر اشهاب وابنية الثلاثي المجرد احد عشر بناء والقسمة العقلية
يقتضي ان يكون اثني عشر بناء وذلك لان الحرف الاول واجب الحركة لانه مبتدا به
والابتداء بالساكن متعذر فاحواله ثلاثة والحركات الخالصة ثلاث الفتحة والكسرة
والضمة والحرف الثاني يكون محركا وساكنا فاحواله اربعة فاذا ضربت ثلثة احوال
الحرف الاول في اربعة احوال الحرف الثاني خرج من ذلك اثنا عشر بناء واما الحرف الاخر

وما بين العين

حل

نحو منطلق وبين الفا

فلا عبرة به في وزن الكلمة لانه حرف اعرابها واشتقاقها في الاسم والصفة فلس بمهمل
بفتح اوله وسكون ثانيه فرس بطل بفتحتين كتف حذر بفتحة فكسرة عضد طمع بفتحة و
ضمة جبر نكس بكسرة فسكون عنب زيم اي متفرق بكسرة ففتحة ابل بلز بكسرتين قفل حلو
بضمة فسكون صرد حطم بضمة ففتحة دئل بضمة فكسرة عنق جنب بضمتين فبدا
بمفتوح الفاء مع الاربعة في العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الاربعة
والمهمل منها فعل بكسر اوله وضم ثانيه لانهم كرهوا الانتقال من الكسرة الى الضمة
لان الكسرة ثقيلة والضمة اثقل منها واما قراءة ابي السمال فرا بفتح السين المهملة
وتشديد الميم وفي الاجرام والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء ونسبها ابو الفتح
ابن جني في المحتسب لابي مالك الغفاري فقيل لم تثبت هذه القراءة وعلى تقدير ثبوتها
قيل اتبع الحاء التاء الحبك للتاء من ذات في الكسر والاصل حبك بضمتين فكسر
الحاء اتباعا لكسر التاء قبلها ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن غير حاجز حصين كما
اتبع من قرا الحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال قبلها وقيل لا اتباع وانما الكسر
على التداخل في حرفي الكلمة اذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين فركب هذا
القاري منهما هذه القراءة فاخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين
ضم الباء واعترض بان التداخل انما يكون بين حرفي الكلمتين لا بين حرفي كلمة
واحدة ووجهه الجاربردي بانه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى تغفل عنها
وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جني اراد ان يقرا بكسر الحاء و
الباء فبعد نطقه بالحاء المكسورة مال الى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده
ابن مالك في شرح الكافية والحبك تكسر كل شيء كالرمل والماء اذا مرت بها الريح فنزلهم

فوم اهمال فُعِل بضم الفا وكسر العين ايضا لما فيه من الانتقال من ضم الى كسر واجابوا بان
دُئِل اسم دويبة سميت به قبيلة من بني كنانة ورُئِم بضم الرا وكسر الهمزة اسم جنس
للاست بانهما ليسا من اصول الاسما وانما هما منقولان من الفعل المبني للمفعول واعترض
بان ذلك ممكن في الدئل لانه علم قبيلة لا في الرئم لانه اسم جنس والنقل لا يكون الا في
الاعلام لانه يعم الاعلام دون اسماء الاجناس واجيب بان السيرافي ذهب الى ان
النقل قد يجئ في اسماء الاجناس فلا معنى للتوقف فيه واحتج المثبتون لفعل بان من
الاسما وُعِل بضم الواو وكسر العين المهملة لغة في الوعل بفتح الواو حكاه الخليل
فثبت بهذا ان فُعِل بضم اوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل وعلى
القولين فانه انما اهمل او قل عند العرب لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول دائما على
الاول وغالبا على الاول وغالبا على الثاني والرباعي المجرد خمسة ابنية مفتوح الاول
والثالث اسما كجعفر وصفة كشاهب للرجل الطويل ومكسورهما اسما كزبرج بكسر الاول
الزاي وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل المراة الحمقاء ومضمومهما
اسما كعلج بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم ومكسور الاول مفتوح الثاني اسما كقطحل
بالقاف والطا والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة
كسبطر للطويل ومكسور الاول مفتوح الثالث اسما كدرهم وهو معرب وانما صح التمثيل
لانه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الاصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع
وصيدد وهبلع للاكول وقيل انها زائدة وزاد الاخفش والكوفيون مضموم الاول مفتوح
الثالث كجخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الاخضر
الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد والجسيم السمين من الابل والخنافس

عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل انه فرع من مضموميهما استثقالا لا
لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين ولانه لم يسمع فتح الثالث في شيء من
الرباعي الا وسمع فيه الضم من غير عكس كجخدب وطحلب للاخضر الذي يعلو الماء وبرقع
من الاسماء وجرشع بالجيم والرا والشين بالجيم والرا والشين المعجمة والعين المهملة
للعظيم من الجمال ويقال للطويل ولم يسمع في برثن بضم الموحدة وكسر الراء وضم التاء
المثناة فوق احد براثن الاسد وهو بمنزلة الظفر للانسان وبرجد بضم الموحدة وسكون
الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء مخطط وعرقط بضم العين المهملة وسكون الراء
وضم القاف بالطاء المهملة لشجر العادية الا الضم بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع و
للخماسي المجرد اربعة من الابنية امثلتها مفتوح الاول والثاني والرابع اسما سفرجل
وصفة شمردل للطويل وسمحطل التيس الذي له اربعة قرون ومفتوح الاول
والثالث ومكسور الرابع اسما قهبلس لحشفة الذكر وصفة جحمرش بفتح الجيم وسكون المهملة
وكسر الراء وبالشين المعجمة العجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الافعى العظيمة
وقيل لم يات هذا الوزن والصفة وان القهبلس المراة العظيمة ومكسور الاول ومفتوح
الثالث اسما قرطعب بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالموحدة للشيء
التافه الحقير يقال ما عليه قرطعب وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الاول مفتوح
الثاني مكسور الرابع اسما كخبعثن للاسد وصفة قذعمل بضم القاف وفتح الذال
وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم فجملة الاوزان المتفق عليها عند الجميع
عشرون وزنا احد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي واربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور
العين متفقا عليه اما لضعف القول باهماله ولذا قال وزعم قوم اهمال فعل واما للتغليب ع

ما ذكره من اصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين واما الكوفيون
فذهبوا الى ان الاسم اذا زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فان كان على اربعة كجعفر
ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الاخير او ما قبله ذهب الفرا الى الاول والكسائي الى
الثاني وان كان على خمسة احرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي وما خرج عما ذكرنا
من الاسماء المعربة الوضع فهو مفرع عنها اما بزيادة في اوله كمنطلق او في وسطه
كطريف او فيهما نحو محرنجم او في آخره كحبلى او بنقص اصل كيد ودم واصلهما يدي ودمو
او بنقص حرف زائد كعلبط بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر البا الموحدة وبالطا
المهملة الغليظ الضخم اصله علابط بدليل انهم نطقوا به على اصله والدليل على وجود الالف
بعد اللام انهم لا يوالون بين اربع متحركات في كلمة واحدة الا ان يعرض كزيادة في تقدير
الانفصال كشجرة او بتغيير شكل اي حركة كتغيير مضموم الاول والثالث بفتح ثالثه في
نحو جخدب بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال وبكسر اوله في نحو خرفع بكسر الخا
المعجمة وسكون الرا وضم الفا وبالعين المهملة القطن الفاسد وكتغيير مكسورهما اي
الاول والثالث بضم ثالثه في نحو زئبر بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة
واصلها بالكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد واما سرخس بفتح السين المهملة والرا وسكون
الخا المعجمة وبالسين المهملة لبلدة وبلخش بفتح الموحدة واللام وسكون الخا المعجمة
لنوع من الجواهر فاعجميان لا عربيان اذ ليس في امثلة الرباعي المفتوح الاول والثاني
فصل وينقسم الفعل الى مجرد من الزوائد واقله ثلاثة كضرب وقعد واكثره اربعة كدحرج
ودرج اي ذلل والى مزيد فيه واقله اربعة كاكرم وغايته ستة كاستخرج وبينهما الخماسي
كانطلق ومزيد الرباعي اقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم ومزيد الثلاثي اوزانه

عارض

كثيرة ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي اوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج
وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب
وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز
واوزان الثلاثي المجرد لانه مفتوح العين ومكسورها ومضمومها كضرب وعلم وظرف
لان الفا لا تكون الا مفتوحا لرفضهم الابتدا بالساكن ولان الفتحة اخف واللام مفتوح
دايما للخفة والعين لا يكون الا متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات
منحصرة في الفتح والكسر والضم واما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفا وكسرها مع سكون
العين فمزال عن الاصل لقرب من الخفة والاصل فيهما فعل بكسر العين واما نحو
ضرب بضم اوله وكسر ثانيه ففيه قولان احدهما انه اصل براسه واليه ذهب المبرد و
ابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني انه
فرع من فعل الفاعل واليه ذهب جمهور ونقل عن سيبويه ممن قال انه وزن
اصلي مستقل لا ان نحو جن وبهت وطل دمه واهدر دمه وولع بكذا وعني بحاجتي
بمعنى اعتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر وحم زيد وزكم ووعك وفلج وسقط في يده
ورهصت الدابة ونفست المراة ونتجت الناقة وغم الهلال واغمي على زيد واخواتها
لم تستعمل الا مبنية للمفعول خبر ان عدة وزنا للعاجز فمن قال وتقرير الدليل انه ان
فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون
الفرع يستلزم وجوده وجود اصله واللازم باطل والملزوم مثله بيان الملازمة ان
الفرعية ثابتة للاصل ولا يوجد فرع بغير اصل ولكن وجدنا افعالا مبنية للمفعول
غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو انا نجد جموعا لم يسمع لها واحد كعبادلة

وايا بين والجمع فرع الافراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع اصلا برأسه
انتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك ومن قال انه فرع عن فعل
الفاعل مستدلا بترك الادغام في نحو سوير وترك الابدال في نحو وُوري لم يعده وزنا على حدة
وتقرير الدليل ان الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت احداهما بالسكون فان الواو تقلب
ياء وتدغم اليا في اليا وان الواوين متى اجتمعتا في اول الكلمة ابدلت الاولى همزة
لزوما فلما لم يحصل ادغام ولا ابدال دل ذلك على انهما مغيران عن فعل الفاعل وهو
ساير وواري فكما لا تدغم الالف من ساير ولا تهمز الواو من واري فكذلك ما تغير عنهما واجاب
الاولون عن ترك الادغام والابدال فقالوا اما ترك الادغام فلئلا يلتبس مجهول
فعل لانه اذا قيل سير بالادغام لم يعلم انه مجهول ساير او سير واما ترك الابدال فلان
الواو الثانية في ووري ليست متاصلة في الواوية لانها منقلبة عن الف واري
ولهم باعي وزن واحد كدحرج وزلزل وياتي في دحرج بالضم في اوله والكسر فيما قبل
اخره الخلاف السابق في افعل المفعول **فصل** في كيفية الوزن ويسمى التمثيل المماثلة
حروف الميزان بحروف الموزون في تعداد الحروف وهيآتها وفايدة الوزن بيان
احوال ابنية الكلم في ثمانية امور الحركات والسكنات والاصول والزوايد والتقديم و
التاخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل تقابل الاصول بالفاء فالعين واللام
على الترتيب المستفاد من الفاحال كون حروف الميزان معطاة ما لموزونها من تحرك وسكون
اصليين فيقال في وزن فلس من الاسما فعل بسكون العين وفي وزن ضرب من
الافعال فعل بفتح العين وكذلك يقال في وزن قام من الاجوف وشد من المضاعف
فعل بفتح العين فيهما لان اصلهما قبل القلب والادغام قوم وشدد بفتح العين فيهما فقلبت

الواو والفاء المتحركتان وانفتاح ما قبلهما في الاول وادغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني ويقال م
في وزن عام فعل بكسر العين وكذلك يقال في وزن هاب من الاجوف ومل من المضاعف
فعل بكسر العين فيهما لان اصلهما هيب وملل بكسر العين وكذلك يقال في وزن
فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام ويقال في وزن ظرف فعل بضم العين
وكذلك يقال في وزن طال وحب فعل بضم العين فيهما لان اصلهما طول وحبب
بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والادغام فحصل بذلك بيان الحركات
الاصلية والسكنات فان بقي من اصول الكلمة شيء زدت في الميزان لاما ثانية في
وزن الرباعي فقلت في وزن جعفر فعلل وزدت لاما ثانية وثالثة في وزن الخماسي
فقلت في وزن جحمرش فعلل وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه
وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين احدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على
ان الجميع اصول وهو الصحيح والثاني ان ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء
على قولهم ان منتهى الاصول ثلاثة كما تقدم عليهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب احدها
انه لا يوزن لانه لا يدرى كيفية وزنه والثاني انه يوزن ويقابل اخره بلفظه والثالث
انه يوزن ويقابل الذي قبل اخره بلفظه وهو مبني على ان الزائد هل هو الاخر او ما
قبله فالفراء على الاول والكسائي على الثاني فيقال جعفر فعلل كما تقول البصريون او فعلر
بزيادة الراء وفعفل بزيادة الفاء ولا يدرى ما هو اربعة اقوال ويقابل الحرف الزائد
بلفظه ليتميز من الاصل الا فيما يستثنى فيقال في وزن اكرم بزيادة الهمزة وبيطر بزيادة الياء وجهور بزيادة
الواو افعل وفيعل وفعول على طريق اللف والنشر المرتب ويقال في وزن اقتدر بزيادة
الهمزة والتاء افتعل وكذلك يقال في وزن اصطبر فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال

طاء وإذا ذكرتها فاء وذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل لأن الأصل
فيهما اصتبر واذتكر قلبت تاء الافتعال في الأول طاء وفي الثاني دالا كما سيجيء ويقال في
وزن استخرج مما يساوي فيه عدد الزيادة والأصول استفعل لأن الزائد إذا كان
تكرار الأصل سواء كان للإلحاق أم لا فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل
تكرار الأصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما أن ذاك يعطى حكم الأول
فيتبعه في الإعراب فهذا يوزن بما يوزن به الأصل إعلاما بأن هذا تكرار لما سبق كقولك في
وزن حلتيت بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الأنجدان بفتح الهمزة وضم الجيم والنجام الدال
نبات جيد لوجع المفاصل وفي وزن سحنون بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة
وبنونين وهو أول المطر والريح وفي وزن اغدودن بالغين المعجمة وبالدال المهملة
يقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا اخضر فعليل وفعلول وافوعل
لفظا وتقديرا فالتاء في حلتيت للإلحاق بقنديل والنون في سحنون للإلحاق بعصفور
والدال في اغدودن لغير الإلحاق وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا
ولو كان تكرار الأصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون
وفي وزن اغدودن افعوعل وإذا كان في الموزون تحويل من مكان إلى مكان
ويسمى القلب المكاني وحذف لبعض الأصول أتيت أنت بمثله في الميزان فتقول
في وزن ناء بالمد ماضي ينأى فلع لأنه من النأي والأصل نأي فحول اللام وهي
الياء إلى موضع العين وهي الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار ناء بالمد وتقول في وزن الحادي وهو مبدأ العدد عالف لأنه من الوحدة والأصل
الواحد فحول الفاء وهي الواو إلى موضع اللام وهي الدال ولا يكون الابتداء بالألف فقدم

الحا عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة اثر كسرة فصار الحادي
وتقول في وزن يهب ما حذفت فاؤه يعل والاصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء
مفتوحة وكسرة لانه في الاصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل
بالكسر قاله التفتازاني في يطأ واخواته وتقول في وزن بع امرا من باع فل والاصل
بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين وتقول في وزن قاض لما حذفت لامه فاع
والاصل قاضي حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات
كاسطاع وهراق وذلك لانا نعتبر الحركة والسكون باصلهما والفا في ذلك اصلها
السكون والسين والها ساكنان فيلزم في الميزان التقاء الساكنين فالصواب ان
يقال في وزنهما افعل لان اصلهما اطوع واريق والسين والها زايدتان فصل فيما يعرف
به الاصول والزوايد قال الناظم في النظم والحرف ان يلزم فاصل والذي لا يلزم الزايد
مثل تا احتذي فيعرف الحرف الاصلي بانه الذي يلزم في جميع التصاريف ويعرف الزايد
بانه الذي لا يلزم في جميع التصاريف ومثله بتا احتذي فانها زايدة لانها تحذف في
بعض التصاريف تقول حذي حذوه والاحتذا الاقتدا وليس النخل في كلا التعريفين
نظرا اما التعريف الاول وهو تعريف الاصل فلان الواو من كوكب والنون من قرنفل
زايدتان كما ستعرفه فيرجا مع انهما لا يسقطان في جميع التصاريف واما التعريف
الثاني وهو تعريف الزايد فلان الفا من وعد والعين من قال واللام من يغز اصول
مع سقوطهن في يعد وقل ولم يغز فتعريف الاصل غير جامع وتعريف الزايد غير
مانع واجاب عنه المرادي بان الاصل اذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف
الزايد اذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزايد ما هو ساقط في اصل الوضع تحقيقا

والزايد

او تقديرا و تحرير القول فيما يعرف به الزوائد ان يقال اعلم انه لا يحكم على حرف بالزيادة
حتى تزيد بقيته اصول احرف الكلمة عند التردد فيها على اصلين ثم الزائد نوعان تكرار
الاصل وغيره فالاول وهو تكرار الاصل لا يختص باحرف بعينها بل يكون في جميع الحروف
الا الالف فانها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سالتمونيها ام لا والزائد لتكرار
اصل شرطه ان يماثل اللام كجلبب بزيادة الباء الثانية للالحاق بدحرج وجلباب
بمصدره ويطلق على الملحفة او يماثل العين اما مع الاتصال كقتل بالتشديد وزيادة
احدى التاءين على الخلاف في انها الاولى او الثانية او مع الانفصال بزائد بينهما
كعقنقل بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل
الرمل او يماثل الفاء والعين كمرمريس بفتح الميم وسكون الراء الاولى وكسر الثانية
وفي آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريت للقفر
لا ثالث لهما او يماثل العين واللام كصمحمح بمهملات التشديد وقال الجرمي الغليظ القصير
قال ثعلب راس صمحمح اي اصلع غليظ شديد والحاصل انه متى تكرر حرفان في كلمة
ولها اصل غيرهما حكم بزيادة احد المضعفين في تعيين الزائد خلاف وذكر في التسهيل انه
يحكم بزيادة ثاني المتماثلات وثالثها في نحو صمحمح يعني الحاء الاولى والميم الثانية و
بزيادة ثالثها ورابعها في نحو مرمريس يعني الميم الثانية والراء التي تليها واستدل
بعضهم على زيادة الحاء الاولى في صمحمح والميم الثانية في مرمريس بحذفهما في التصغير حيث
قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح ان وزنه فعلل واصله صمحح
ابدلوا الوسطى ميما واما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقف بقافين مفتوحتين بينهما
راء ساكنة وهو الخمر وسندس وهو رقيق الديباج او يماثل العين المفصولة باصل كحدرد

بمهملات اسماء للرجل ولم يجيء على فعلع بتكرير العين غيره فاصلي جواب واما اذا بني الرباعي
من حرفين لم يصح اسقاط ثالثه فالجمع اصل كسمسم بكسر السينين المهملتين في
زنة فعلل لان اصالة الاثنين متحققة ولا بد من ثالث مكملا للاصول وليس احد
الباقيين باولى من الآخر فحكم باصالتهما وحكي عن الخليل والكوفيين ان
وزنه فعفل تكررت فاوه وهو بعيد والاصح اسقاط ثالثه فيقال لمه وهو امر من
للمت بمعنى لممت فقال الكن فيون ذلك الثالث الصالح للسقوط زايد مبدل من
حرف مماثل للثاني فاصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالي ثلثة امثال فابدلوا من
احدها حرفا مماثلا انما ورد بانهم قالوا في مصدره فعللة ولو كان مضاعفا في الاصل
لجاء على التفعيل وقال الزجاج من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط زايد
غير مبدل من شيء وقال بقية البصريين اصل واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال
انه اولى من جعله فاء مكررا لتوافق المعنى قليلا في المضاعف كما تقول البصريون
في امثاله كقصقصت وكفكفت وكبكبت انتهى والنوع الثاني من نوعي الزايد وهو
ما زيد لغير تكرار مختص باحرف عشرة جمعت في كلمات مرارا وهي هم يتساءلون يا هول
استنم اسلمني وناه السمان اهويت اهوت سليمان سالتمونيها وجمعها الناظم في
بيت واحد اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسئول امان و
تسهيل وينبغي ان يعد والشين المعجمة في نحو اكرمكش في خطاب المؤنث فان قالوا
هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الاحرف بالزيادة دونما
غيرها لان اولى ما زيد حرف المد واللين لانها اخف الحروف وغيرها من الاحرف العشرة
ترجع اليها فالهمزة مجاورة للالف في المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها

غنة والنون فيها غنة تمد في الخيشوم امتداد الالف في الحلق والتاء حرف مهموس فيه
صفير ويقرب مخرجه من مخرج التا والدال وان كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وتقرب
من مخرجها واسباب الزيادة سبعة الالحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة
وامكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت في قه ولبيان الحركة كسلطانيه والمد
ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط فزاد
الالف بشرط ان تصحب اكثر من اصلين ولا تكون في الاول لتعذر الابتدا بالساكن
بل تكون ثانية كضارب وثالثة نحو عماد ورابعة نحو عصبى وخامسة نحو سلامى بضم
السين المهملة عظام صغار في اصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى
وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك اذا صحبت اكثر من اصلين من مضاعف
الرباعي نحو صيصى فانها فيه بدل من اصل لا زايدة بخلاف قال وغزا لان الالف فيهما
ليست زايدة لكونها لم تصحب اكثر من اصلين والثاني ان لا يكون الكلمة التي هما فيها
من باب سمسم من الرباعي المضاعف والثالث ان لا يتصدرا الواو مطلقا سواء كان
قبل اربعة اصول ام ولا يتصدر اليا قبل اربعة اصول في غير مضارع وذلك صيرف
وجوهر في زيادتهما ثانيتين وقضيب وعجوز في زيادتهما ثالثتين وحذرية وعرقوة
في زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الرا قطعة
من الارض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة
المعترضة على راس الدلو بخلاف بيت وسوط فان الواو واليا فيهما لم يصحبا اكثر
من اصلين وبخلاف نحو لولو ودعوعة فانهما من باب سمسم واليويو بضم اليائين
وبخلاف نحو لولو ودعوعة فانهما من باب التحتانيتين بعدهما واو مهموزة بسم طائر

فحلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين اذا صوت وورنتل
ويستعور لتصدر الواو مطلقا والياء قبل اربعة اصول من غير مضارع والورنتل بفتح
الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم ان الواو
زائدة وهو ضعيف اذ لا نظير لذلك والصحيح ان الواو اصلية ولم يذكره الجوهري واختلف
في لامه فقيل زائدة واليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل اصلية وعلى الاول
وزنه فعنلل لان اللام الاخيرة على الاول زائدة وعلى الثاني اصلية واما
يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فوزنه فعللول
كعضرفوط هذا هو الصحيح لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله الا في المضارع
نحو دحرج وهو شجر يستاك به قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع قرب
المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من اسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور
اي في الباطل قال الجاربردي وتزاد الميم بثلاثة شروط ايضا وهي ان يتصدر
ويتأخر عنها ثلاثة اصول فقط وان لا يلزم في الاشتقاق وذلك هو مسجد لمكان السجود
ومنبج بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم
موضع بخلاف نحو ضرغام لعدم تصدر الميم ومهد لانها لم يتأخر عنها ثلاثة اصول والضرغام
الاسد والمهد مهد الصبي ومرزجوش لانها تأخر عنها ثلاثة اصول فقط
بل ازيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي اخره
الزاي وضم الجيم وفي اخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة
والقاف وفي آخره شين معجمة المردقوش بالميم بقلة طيبة الريح ومرعز بكسر الميم
والعين المهملة وفي آخره زاي وهو مالان من الصوف فانهم قالوا ثوب ممرعز

مهملتين

فعللول

فواو فراء مهملة

اثبتوها اي الميم لزوما في الاشتقاق وهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله ان
الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم ايضا ان لا تكون كلمتها رباعية مؤلفة من حرفين
كمرمر ومهمه وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الاولين وهما ان تتصدر وان يتأخر عنها
ثلاثة اصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لانه فرض الكلام في الهمزة المصدرة
فشرط التصدير المصدر لغو نحو افكل بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة
يقال اخذه الافكل اذا اخذته الرعدة وافضل اسم تفضيل بخلاف همزة نحو كنابيل
بالكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء ساكنة نحو
كنابيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير واكل لان المتأخر عنها اصلان لا ثلاثة
واصطبل بقطع الهمزة المكسورة لان المتأخر عنها اربعة اصول لا ثلاثة فان اصطبلا
خماسي كجحمرش وتزاد الهمزة المتطرفة بشرطين وهما ان يسبقها الف وان يسبق
تلك الالف باكثر من اصلين سواء فتح اول كلمتها ام كسر ام ضم فالاول نحو حمراء
الثاني نحو علباء والثالث نحو قرفصاء فالهمزة في الاول والثاني سبقت بثلاثة
اصول وفي الثالث باربعة اصول بخلاف همزة نحو ماء وشاء فان الالف قبلها مسبوقة
باصل واحد وبناء وابناء فان الالف مسبوقة باصلين لا باكثر وبخلاف نحو بناء وهو
الحر فان الهمزة لم تسبق بالف وتزاد النون متأخرة بالشرطين المذكورين في الهمزة
المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان تسبق تلك الالف باكثر من اصلين سواء في
الهمزة المتطرفة وهما ان يسبقها الف وان ذلك الاسم والصفة نحو عثمان وغضبان
وتزاد متأخرة ايضا في المثنى والجمع على حده وما حمل عليهما بخلاف نون نحو امان
وسنان فان الالف فيهما سبقت باصلين لا باكثر منهما وتزاد النون متوسطة بثلاثة

شرط ان تكون توسطها بين اربعة بالسوية وان تكون ساكنة وان لا تكون مدغمة وذلك كغضنفر وهو الاسد وعقنقل بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم وقرنفل وهو نوع من العطر وحنبطاء وهو القصير وزنتل وهو النسر بخلاف نون سنبر فان قبلها حرف وبعدها حرفان ونون غرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فانها متحركة لا ساكنة ونون عجنس بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفي آخره سين مهملة الجمل الضخم فانها مدغمة لتعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لانه اكثر وجعل وزنه فعلل كعدبس وقال ابو حيان والذي اذهب اليه انها نون زائدة ووزنه فعنل وتزاد النون مصدرة في المضارع نحو يضرب وثانية نحو جنعل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عبيثران وهو نبت طيب الريح وتزاد التاء في التأنيث كقائمة وقامت وفي المضارع كتقوم وفي الماضي المضارع من الثلاثي والرباعي كتعلم بتشديد اللام وتدحرج وفي الاستفعال نحو الاستخراج وفي التفعل نحو التكسر وفي الافتعال نحو الاقتدار وفي التفاعل كالتضارب وفروعهن من الفعل والوصف وفي التفعيل والتفعال نحو الترديد والترداد دون فروعهما لان التاء فيهما وتزاد السين في الاستفعال كالاستخراج وفرعه واهملها الناظم في النظم ونبه في شرحه زيادة الهاء واللام قليلة في الاسم قليله في الاستعمال فزيادة الهاء كامهات واهراق وزيادة اللام نحو طيسل بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة بدليل سقوطها في الهاء والمصدر نحو الامومة وفي الجمع القليل كقوله تعالى

الظلام بأمّاتكا وقد غلب الأمهات في العقلاء والأمات في البهائم وقيل الأمهات
جمع أمهة قال الأصمعي صدف والبأس إلى فالهاء زائدة في المفرد والجمع ووزن أمهة
فعلهة والهاء للتكثير أو للإلحاق عند من أثبت فعللا وجوّز ابن السراج أصالتها
فيكون وزن أمهة فعّلة كأبّهة وهي العظمة فيقوّيه حكاية الخليل في كتاب العين
تأمّهت أمًّا أي اتخذت أمًّا ثم حذفت الهاء فبقي أمًّا ووزنه فع لكنه كتاب مضطرب
كان الفارسي يعرض عنه وفي الصحاح أمهات جمع أمهة أصل أم أنثى وما سقوطها
في الإراقة بمصدر أراقه وبذلك يرد على المبرد في دعواه عدم زيادة الهاء فإنها أولا
جواب له عنه إلا دعوى الغلط ممن قاله لأنه إنما أبدل الهاء من الهمزة في أراق توهم أنها فاء
فأدخلت الهمزة عليها فأسكنت وسقوط اللام في الطيس وهو العدد الكثير وكل ما على
وجه الأرض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله
في القاموس وأما تمثيل الناظم في النظم وابنه في الشرح وكثير من النحويين
للهاء بلمه ولم تره وتمثيلهم للام بذلك وتلك من أسماء الإشارة في البعد تذكيرا
وتأنيثا فمردود جواب أما لأن كلا من هاء السكت في لمه ولام البعد في ذلك وتلك
كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها ولا بمنزلة الجزء مما قبلها بل لا يقال عليه وكذلك بمنزلة
تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها كقائمة وقد مثل بها وما خلا من هذه
القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة أي دليل على الزيادة وأدلتها سبعة أحدها
سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر فلذلك حكم بـ
زيادة في همزتي شمأل بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال
واحبنطأ بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمز

بدله في آخره للإلحاق

في آخره للإلحاق بالدحرجة والحبنطى الصغير البطن وسمي دلامص بضم الدال وكسر الميم
وبالصاد المهملة ملحق بعلابط وابنم هو ابن والميم للمبالغة ونوني حنظل بفتح الحاء
المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة وسنبل بضم السين المهملة وسكون النون
وفتح الموحدة وتاي ملكوت بفتح الميم واللام وعفريت بكسر العين وسكون الفاء وسين
قدموس بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق
بعصفور وفي خط ابن المرحل قدموس على وزن فردوس واسطاع بفتح الهمزة
بسقوطها في الشمول بضم الشين مصدر شملت الريح تشمل شمولا إذا تحولت شمالا
قاله في الصحاح وفي الحبط بفتحتين راجع إلى احبنطأ وهو مبني على أنها ألحقت همزة
فوزنه افعللا وقيل هذا الوزن مفقود وإنما افعنلى كاحرنبى الديك إذا انتفش
للقتال ثم انقلبت الألف همزة وفي الدلامصة راجع إلى دلامص وهو الشيء البراق
كقولهم درع دلامص ويقال فيها دمالص ودلمص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان
أصالة ميميهن وأن ذوات الأربعة وافقت ذوات الثلاثة وفيها ست لغات
تعاد سبعها دليص وهو أيضا دليل على الزيادة وفي البنوة راجع إلى ابنم فهو ابن
بزيادة الميم وفي الملك راجع إلى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالر
هبوت من الرهبة وفي العفر بفتح أوله وهو التراب راجع إلى عفريت بكسر العين و
في القدم بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى قدموس وكان حقه أن يقول وفي التقدم
ففي كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدي القدموس السيد المتقدم قومه وجمعه قداميس
وقال خالد القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الجبل انتهى وفي الطاعة راجع إلى
اسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة وهي الطاء

هذا مذهب سيبويه فانقلبت الفا بعد ان كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين [illegible]

وجمهور البصريين ويدل على ان اصله اطاع من قولهم يسطيع هذا مذهب سيبويه بضم حرف
المضارعة وفي قولهم حنظلت الابل اذا اذا اكل الحنظل راجع الى حنظل وفي قولهم
اسبل الزرع راجع الى سنبل والدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الا
صالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها فلذلك حكم بزيادة نون نرجس بفتح النون
وكسر الجيم نوع من الرياحين فان قيل هذه الكلمة اعجمية فكيف حكم الزيادة قلنا الكلمات
ابدا بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير ونحو ذلك فاجروها مجرى العربي و
حكمنا على لجام بان الفه زائدة وكذا واو نوردو ويا ابراهيم لقولهم لجم ونوردو ونوادر
وابارهة وهندلع بضم الها وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة وتا
بالمثناة الفوقانية تنضب بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة
وهو ضرب من الشجر تألفه الحربا ويروى بضم اوله وفتح ثانيه وبضمهما وقيل ان ضم
التاء اتباع لضم النون نقله السخاوي في شرح السعادة وتخيب بضم التاء المثناة
فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل
يقال وقعوا في وادي تخيب اي باطل قاله الكسائي لان فعلل بفتح اوله وكسر ثالثه
راجع لنرجس وفعلل بضم اوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع وفعلل بفتح
اوله وضم ثالثه راجع لتنضب وفعلل بضم اوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد
راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لانه منقول من الفعل كيعلم نصوا على ذلك وسقوطه
من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط الف كتاب في جمعه على كتب والدليل
الرابع سقوطه لغير علة في فطر كسقوط يا ايطل من اطل والايطل الخاصرة والدليل الخامس

٥١١٤

كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق نحو عقنقس
بالقاف المكررة فان النون فيه محكوم بزيادتها مع انه لا يعرف له اشتقاق لان نونه في
موضع لا يكون فيه مع الاشتقاق الا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة وهي
لذي الحافر كالشفة للانسان والجحنفل العظيم الشفة والدليل السادس كثرتها مع
عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق فالهمزة اذا وقعت اولا وبعد
ها ثلاثة احرف نحو افكل يحكم بزيادة همزته حملا على ما عرف اشتقاقه نحو احمر والافكل
الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه الا حرف من حروف الزيادة
كالنون في كنتأل للعظيم اللحية وزنا ونه مثناة ومثلثة وفي حنطأو للعظيم البطن في
طاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير اصالته في تلك الكلمة
نظير الكلمة التي فيها ذلك الحرف منها نحو تنفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب
فان تاءه زائدة وان لم يلزم من تقدير اصالتها فانها لو جعلت اصلا كان وزنه
فعللا نحو ترتب وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها اعني لغة الفتح فلما ثبت
زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم ايضا اذ الاصل اتحاد المادة و
الدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة فصل في زيادة همزة
الوصل سميت بذلك لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن كما قاله الشلوبين وقال
تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة فيه
تكون بادنى ملابسة وهي همزة سابقة في اول الكلمة موجودة في الابتداء مفقودة
في الدرج ولا تكون في المضارع مطلقا سواء كان ثلاثيا ام رباعيا مجردا او مزيدا فيه
لان المضارع مبدو بحرف المضارعة وهي متحركة ابدا فلم يحتج لهمزة الوصل ولانها

حرف غير ال عند سيبويه ولا في فعل ماض ثلاثي مجرد كأمر وأخذ ولا رباعي في
الجميع كأكرم وأعطى فالهمزة في ذلك كله همزة قطع بل تكون في الفعل الخماسي
وهو ما فيه زيادتان كانطلق واقتدر والسداسي وهو نوعان الثلاثي الذي فيه
ثلاث زوائد كاستخرج والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم وفي أمرهما أي الخماسي
والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم وفي أمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظا
كاضرب بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج إلى همزة وصل
ولا يكون في اسم يتحرك أوله إلا في مصادر الفعل الخماسي والسداسي تبعا لأفعالها
وضابطها ما كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر
بناء الأول الانفعال كالانطلاق والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال
كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار والخامس الاستفعال نحو الاستخراج والسادس
الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالا
قعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعلال كالاحرنجام والحادي
عشر الافعلال كالاقشعرار فالواو في عشرة أسماء محفوظة فهي اسم وأصله عند
البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الأول وفاؤه على الثاني وعوض
منها الهمزة واست وهو الدبر وأصله سته بفتح أوله وثانيه بدليل وفيه ثلاث لغات
است وسه وست وابن بحذف اللام ثم قيل هي تاء من بنيت لأن الابن مبني على
الأب كبناء الحائط على الأس وقيل واو وهو الصحيح لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام
المعوض عنها الهمزة لامها واو إلا استا فكان الحمل على الأكثر أولى وأما الاستدلال
بالبنوة فمردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين وابنم بمعنى ابن

والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق وليست هي بدلا من لام الكلمة
والا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج الى همزة وصل وتتبع نونه ميمه في الاعراب
وابنة هي ابن بزيادة الها فلا حاجة الى الاعادة وامرؤ اسم تام ولم يحذف منه شيء الا انه
لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها الى الساكن قبلها مع الالف واللام نحو المر اتوا
لذلك ولكثرة الاستعمال وامراة هي امرء بزيادة الها واثنان واثنتان اصلهما ثنيان
وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم في النسبة ثنوي فالحذفان فحذفت اللام واسكن
الثا وجي بهمزة الوصل وايمن المخصوص بالقسم وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو
البركة وهمزته وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته قطع
والحاصل ان بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة واسم
وبعضها عن لام هي يا وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي ها وذلك
في است وبعضها من حذف واتم احيانا وذلك في ايمن وينبغي ان يزيدوا ال الموصولة
بالصفة كالضارب والمضروب وام لغة في ايمن فان قالوا في ام هي ايمن فحذفت
اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم ان يخاصموا بالفرق
بان ابنما حدث له بزيادة الميم اتباع النون الميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة
الاصلية حتى ذهب الكوفيون الى انه معرب من مكانين بخلاف ام لغة في ايمن فانه
فانه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فانا نقول ثابتة هذه الاسماء هي
مذكراتها بزيادة التا وحيث نظر الى لغات الكلمة فكان ينبغي ان يقول وام لغة في ال
عند طيئ فانهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وانما المرجع الى الضابطة
وهو ان كل همزة ثبتت في التصغير وهي همزة قطع والا فهمزة وصل وتركوا ال الموصولة

همزة همزة

متوهم وذلك في امرء وامراة وبعضها من حذف ٥

رجل

للخلاف في اسميتها وشبهها بال المعرفة صورة مثلثة اختلف في اصل همزة
الوصل هل هو السكون او الحركة والاول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين و
الثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدا به كلام الابتدا وعلي ابدا
فاصل حركة الهمزة الكسر كما في اضرب واذهب وانما ضمت في نحو اخرج كراهية للخروج
من كسر الي ضم وعلي الاول دبرت بحركة ما قبل الاخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج
وامتنع الفتح في اذهب للالتباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لانها اخف من
الضم ويحصل لهمزة الوصل بالنسبة الي حركتها في الاسم والفعل والحرف سبع حالات
الاولي وجوب الفتح في المبدوء بها ال كالرجل لكثرة الاستعمال والثانية وجوب الضم في
نحو انطلق واستخرج حال كونهما مبنيين للمفعول وفي امر الثلاثي المضموم العين في
الاصل نحو اقتل اكتب كراهة للخروج من الكسرة الي الضم لان الحاجز الساكن غير حصين
وربما كسرت قبل الضمة الاصلية حكاه ابن جني في المصنف عن بعض العرب ووجهه
انه الاصل ولم يلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد
بالساكن وعدم الاعتداد به بخلاف امشوا واقضوا فان الهمزة فيهما مكسورة لان ثالثهما في
الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة الواو والاصل امشيوا واقضيوا سكنت الياء للا
ستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو ولتسلم من القلب ياء
وان شئت قلت استثقلت الضمة علي اليا فنقلت منها الي ما قبلها بعد سلب حركة ما
قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين والضمة علي الاعلال الاول جلية وعلي الثاني منقولة
والثالثة رجحان الضم علي الاعلال الاول جلية وعلي الثاني منقولة والثالثة رجحان
الضم علي الكسر فيما عرض جعل ضمه بينه كسرة من نحو اغزي بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا

قاله ابن الناظم في الشرح بنحو الابيه في الكافية وشرحها ونقله فان زالت
الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال محلها بياء المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان
اجودهما الضم لان الاصل اغزوي فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت
الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا الى ان الضمة الاصلية مقدرة لان المقدر [illegible]
فالكسر نظرا الى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين الى الاعتداد بالعارض وعدمه
ولم يجر هذان الوجهان في امشوا لان الاصل كسر الهمزة وقد تعضد باصل الكسر في
العارض لمعارضة اصلين ولا كذلك اغزي لان هذا العارض داع لاصل
الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا وفي تكملة ابي علي الفارسي انه يجب
اشمام ما قبل ياء المخاطبة تنبيها على ضم الاصلي واخلاص ضم الهمزة من غير اشمام
وفي التسهيل لابن مالك ان همزة الوصل يعني في اختير والقيد تشم قبل الضمة
المشمة يعني اذا اشمت الثالث اشمت الهمزة والا فلا ففيه مخالفة لكلام
على من وجهين وجوب الاشمام واخلاص ضم الهمزة والرابعة رجحان الفتح على الكسر
في ايمن وايم لثقل الخروج من كسر الهمزة الى ياء ثم الى ضم الميم ثم ضم النون والخامسة
رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم لان الكسر اخف من الضم لانه اعمال عضلة واحدة
والضم اعمال عضلتين والسادسة جواز الضم والكسر والاشمام في نحو اختار وانقاد
حال كونهما مبنيين للمفعول فالضم في اختور وانقود والكسر والاشمام في اختير وانقيد
والسابعة وجوب الكسر فيما بقي من الاسماء العشرة والمصادر والافعال والكسر
هو الاصل مسئلة لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم اذا دخل عليها
همزة الاستفهام كما حذفت همزة الوصل المكسورة في نحو اتخذناهم سخريا في قراءة

ابي عمرو والاخوين وفي نحو استغفرت لهم في قراءة الجميع والاصل اتخذتم استغفرت
بهمزة مفتوحة للاستفهام ثم مكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة
الاستفهام وكما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الاصل اضطر بهمزة مضمومة
فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس من [illegible]حة لئلا يلتبس الاستفهام
بالخبر ولا يحقق لان همزة الوصل لا تثبت في الدرج الا في الضرورة كقوله الا لا ارى اثنين
احسن شيمة على حدثان الدهر مني ومن جمل فاثبت همزة اثنين ضرورة بل الوجه ان
تبدل الفا قال الخضراوي ولم يذكر ابو علي وجماعة غير البدل ولم يعزوا الخلافة ولا جاء في كلامهم
وقد يسهل بين الهمزة والالف مع القصر هو القياس لان الابدال شان الساكنة و
قال ابن الباذش يسهل هذا فيما ذكر اصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن
ابي عمرو ان هذا الف اجتلبت للفرق كالف اضربنان وانه خطأ من قال انها بدلت
من الهمزة لانها ليست همزة قطع واجاب الشلوبين بانها قد اشبهت همزة القطع من وجوه
فلا يحذف ثبوتها وتغيير صورتها بابدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو اولى من
اجتلاب همزة اجنبية واحتج بانه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو الحسن عندك
فلولا الالتفات الى حركتها الاصلية لم يجز بخلاف الف اضربنان ولا فرق في ذلك
بين همزة ال وهمزة ايمن نحو الحسن عندك وايمن الله يمينك بالمد على الابدال
راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه اي من التسهيل قوله الحق ان دار الرباب تباعدت
او انبت حبل ان قلبك طائر بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وقد قرئ بهما اي
بالمد والتسهيل في نحو الذكرين الان في السبع هذا باب الابدال بكسر الهمزة مصدر ابدل
وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف اخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فانه

فانه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاسدة وهمزة ابن وبقيد الاطلاق القلب
فانه مختص بحروف العلة الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما يبدل ابدالا شائعا أبدا
للادغام وهو ~~الاحرف التي تبدل من غيرها اربعة اقسام ما~~ يبدل جميع الحروف الا الالف
ما يبدل ابدالا نادرا وهو ستة احرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف
والضاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنه وهي بيت القطا في الجبل وقنة وفي
الكن اخف وفي رايع ربح وفي خطر عطر وفي سليد حضند وفي بلعثم بلعدم وما يبدل
ابدالا شائعا لغير ادغام وهو قسمان ما هو غير ضروري في التصريف وهو اثنان وعشرون
حرفا يجمعها هجاء قولك لجد صرف شكس آمن طي ثوب عزته وما هو ضروري في
التصريف وهو تسعة يجمعها هجاء قولك هدات موطيا وهي الهاء والدال
المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة
تحت والالف وخرج بقولنا شائعا ما ابدل نادرا نحو قولهم في اصيلان اصيلال تصغير اصيل
على غير قياس كما بحثه في شرح الهادي وذكر ان كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن
السيد كانه تصغير اصلان وهو عكس قياس المصغر لان حكم الجمع اذا صغر ان
يصغر على لفظ واحده وهذا انما صغر على لفظ جمعه وفي الصحاح الاصيل الوقت
بعد العصر الى المغرب وجمعه أُصُل وآصال واصائل ويجمع ايضا على أُصلان
مثل بعير وبعران ثم صغر الجمع فقالوا اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال
انتهى فهذان النقلان تخالفان صنيع الموضح وصنيعه اولى من وجه لان
الحمل على تصغير المفرد شذوذ واولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذان الكثرة مغير
بان التصغير يغرب وعشيان التصغير عشية ونحوهما وصنيعهما اولى من وجه لسلامته

دعوى الزيادة التي الاصل عدمها وفي اضطجع اذا نام على جنبه وفي نحو علي بتشديد
اليا علما في الوقف او ما جرى مجراه اصيلال بابدال اللام من النون لقرب المخرج
وكان الفرا يقول اصيلال تصغير اصال وجعلوا زيادة اللام عوضا عما حذفوا لانهم لو جاؤوا
به على الاصل لقالوا اويصال ويشبهه بهرواد هم قالوا هداهير وزعم انهم ارادوا
هداهير والطجع بابدال اللام من الضاد وعلج بابدال الجيم من اليا المشددة
لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وانما اختص ذلك
بالوقف لانه يزيل خفاها قال النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما
بالربع من احد والمعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسالتها عن الحبيبة فعجزت عن
الجواب وما بها احد يجيبني وقال منظور بن ابيه الاسدي في ذئب لما راى ان لا
دعة ولا شبع مال الى ارطاة حقف فالطجع والدعة سعة العيش والها عوض من
الواو والارطاة شجر من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف فالطجع واحقاف
قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد اقرب
الحروف اليها وهي اللام وقال اعرابي من البادية خالي عويف وابو علج المطعمان
اللحم بالعشج يريد ابو علي والعشي فابدل الجيم من اليا المشددة وهذا من اجراء
الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح الشافية ويسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة
قال الجوهري العجعجة في قضاعة يحولون اليا جيما مع العين يقولون هذا راعج خرج
معج اي هذا راعي خرج معي انتهى وقد يحولون اليا جيما وان لم يجتمع مع العين قال
ابو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن انت فقال فقيمج فقلت من ايهم فقال مر
مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من اليا المخففة حملا على المشددة كقوله لاهم ان كنت

قبلته

فبانت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج أقمر نهات ينزي وفرتج يريد اللهم ان كنت
قبلت حجتي فلا يزال يأتيك بي شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من
شحج البغل اي صوت والاقمر الابيض النهات النهاق وينزي يتحرك وفرتج اي
وفرتي وهي الشعر الى شحمة الاذن ومعنى هدات سكنت يريد السكون ضد الحركة
قال يعقوب اهدات الصبي اذا جعلت تضرب عليه رويدا لينام وموطيا حال من اليا في
هدات وهو اسم فاعل من اوطاته جعلته وطيا الا انك خففت همزته بابدال
الها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها فاليا فيه بدل من الهمزة وذكره الها في النظم زيادة
على ما في التسهيل اذ جعها فيه في ياهجا قولك طويت واليا وفيه منافشة من
ثلاثة اوجه اسقاط الها كما مر وتكرار الالف واعمال الماضي في واليا وهو مثل ابدا
قاله الموضح في الحواشي ثم انه لما ذكر لم يتكلم هنا اي في باب الابدال عليها مع عده
اياها فيه ووجهه اي وجه عدم تكلمه عليها هنا ان ابدالها من غيرها انما يطرد في الوقف
على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف واستغني به واما ابدالها من غير
التا فمسموع لا يقاس عليه كقولهم في اتاك هناك وفي لانك فانم لهنك قائم وفي
ارقت الماء هرقت الماء وفي اردت الشئ هردت الشئ وفي ارحت الدابة هرحت
الدابة فابدلوا في الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لانهما من اقصى الحلق فصل
في ابدال الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا في اربع مسائل احداها ان تتطرف احداهما
وهي لام او زائدة للالحاق بعد الف زائدة سواء كسر اول كلمتها ام فتح ام ضم نحو كساء
وسماء ودعاء فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والاصل كساو وسماو ودعاو ونحو بناء
وظباء وقباء فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والاصل بناي وظباي وقباي فابدلت

الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة على احد القولين وقيل ان الواو والياء ابدلتا
الفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينهما الا ساكن غير معتد به مع انهما في مظنة
التغيير وهو الطرف فقلبتا الفين فاجتمع ساكنان فوجب اما الحذف او التحريك لا
سبيل الى الحذف لانه يفوت المد فيهن ان حذفت الاولى وتفوت لام الكلمة ان
حذفت الثانية ولما امتنع الحذف تعين التحريك وكانت الثانية اولى لاربعة اوجه
احدها ان تحريك الاولى يفوت حكمها وهو المد الثاني ان التغيير في الاخر اولى الثالث
ان حرف الاعراب محرك تقديرا فلا بعد في تحريكه لفظا الرابع ان في تحريكه تحصيلا
لظهور الاعراب الذي يحصل به الفرق بين المعاني ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما
مبدلة من ياء زائدة للالحاق بقرطاس وقرناس بخلاف نحو قاول وبايع ونحو اداوة
وهداية لان الواو والياء لم يتطرفا فيهن اما الاولان فلوقوعهما عينا واما الاخران
فلان كلمتهما بنيت على تاء التانيث بخلاف التانيث العارض فانه لا يمنع
الابدال كبناء وبناءة وبخلاف نحو ظبي وغزو لعدم تقدم الالف عليهما وبخلاف نحو واو
اسماء للحرب واي جمع اية لاصالة الالف فيهما اما واو فوزنه فعل بفتحتين وفي
كون عينه ياء او واوا قولان الاول لابي علي والثاني لابي الحسن وعلى القولين
فالالف منقلبة عن اصل واما اي فاصله أيي بفتحتين قلبت الياء الاولى الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها والواو والياء شاركهما في ذلك الحكم الالف فانها اذا تطرفت
بعد الف زائدة ابدلت همزة وذلك في نحو حمراء فان اصلها حمرى بالف مقصورة كسكرى
فزيدت الف قبل الاخر للمد كالف كتاب وغلام فالتقى الفان لا يمكن النطق بهما فابدلت
الالف الثانية همزة لانها من مخرج الالف وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها

الثانية من ابدال الهمزة من الواو والياء ان تقع احداهما عينا لاسم فاعل فعل اعلت
فيه اما في الفعل نحو قائل وبائع اصلهما قاول وبايع ولكنهم اعلوهما حملا على الفعل فلما
قالوا قال وباع فقلبوا عينهما الفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما الفا لوقوعها متحركة
بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الالف همزة على حد القلب في كساء هذا قول
الاكثرين وقال المبرد دخلت الف فاعل على الف قال وباع ونحوهما فالتقا الفان
ولم يمكن الحذف للالتباس فوجب تحريك احداهما وكانت العين لان اصلها الحركة و
الالف اذا تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادي
بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور لان العين لما صحت في الفعل خوف الا
لتباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من ان اسم الفاعل
فرع الفعل في الاعلال والتصحيح مشكل من وجهين احدهما ان اسم الفاعل قد يدخله
الاعلال وان لم يكن له فعل اصلا كجائز بالزاي والجيم وهو البستان وجائزة مونثه
وهي الخشبة في وسط السقف فان ادعوا انهما نقلا من اسماء الفاعلين فقد كثر
النقل في اسماء الاجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني ان الصحيح ان
الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسألة الثالثة من ابدال الهمزة من
الواو والياء ان تقع احداهما بعد الف مفاعل وقد كانت احداهما مدة زائدة في الواحد
نحو عجوز وعجائز وصحيفة وصحائف ومسائل لو جنبه بخلاف قسور وهو الاسد وقساور
لان الواو ليست مدة ومعيشة ومعايش لان المدة في الواحد اصلية فلا تبدل لان
اصلها الحركة لكونها عين الكلمة فاذا وقعت بعد الف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن
الابدال وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر بالابدال مع ان المدة في الواحد اصلية

قلادة وقلايد

لانها عين الكلمة والذي يبتدل ابدالها همزة لتشبيه الاصلي بالزايد ولتشارك الواو والياء في

هذه المسألة وهي مسئلة الجمع الالف فتبدل همزة نحو [illegible] ورسالة ورسايل وذلك

لانك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت الف الجمع ثالثة ووقع بعدها

الف قلادة ورسالة فاجتمع الفان فلم يكن بد من حذف احدى الالفين او تحريكها

فلو حذفوا الالف الاولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع

لان هذا الحكم لابد ان يكون بعد الفه حرف مكسور بينها وبين حرف الاعراب ليكون

كمفاعل فلم يبق الا حركة الالف الثانية بالكسر ليكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت

همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بالف قلادة ورسالة لان قبلهما حركة من جنسهما

وهما ساكنان فجريا مجرى الالف هذا التعليل ابن جني وقال الخليل انما همزت الالف و

الياء والواو في رسايل وصحايف وعجايز لان حروف اللين فيهن ليس اصلهن

الحركة وانما هي حروف ميتة لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الالف همزن

ولم يظهرن اذ ليس لا اصل لهن في الحركة انتهى المسئلة الرابعة مما تبدل فيه الهمزة

من الواو والياء ان يقع احدهما ثاني حرفين لينين بينهما الف مفاعل سواء كانت

اللينان ياءين كنيايف جمع نيف وهي الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول

الشاطبي واصله نيوف كهين مبني على انه من باب نيوف وتقدم في العدد بيانه

او واوين كاوايل جمع اول او مختلفين بان يكون احدهما ياء والاخرى واوا

كسيايد جمع سيد اذ اصله سيود اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون

قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وصوايد جمع صايد فابدل ما بعد الف

الجمع همزة في الامثلة الاربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف اما

قوله وهو جندل ابن المثنى الطهوي يا حتى عظامي واراه ثاغريا وكحل العينين
بالعواور بغير ابدال فاصله بالعواوير بياء مثناة تحتانية قبل الراء لانه جمع عوار بضم العين
وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل كمساجد فلذلك
صحح فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لان حذف اليا
عارض والاعتبار بالاصل لان المحذوف في حكم الموجود وفاعل كحل بالتخفيف ضمير راجع
الى الدهر في ابيات قبله وعكسه قول الاخر وهو حكيم ابن معية الربعي فيها عيايل
اسود ونمر فابدل الهمزة من يا مفاعيل لان اصله مفاعل لان عيايل جمع عيّل بكسر اليا
المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل واصله عيول قلبت الواو
ياء وادغمت اليا في اليا واحد العيال قال صاحب الضيا واليا زايدة في عيايل
لاشباع مثلها في قوله وهو الفرزدق * تنفي يداها الحصا في كل هاجرة * نفي الدرا
هيم تنقاد الصياريف * بزيادة اليا فلذلك اعلّ بابدال الهمزة من اليا ونفي مصدر
نوعي مضاف الى مفعوله وفاعله تنقاد وهو ايضا مصدر مضاف الى فاعله والاصل
كنفي الدراهم نقد الصيارف وما ذكره من انه لا فرق في اللينين بين اليائين
والواوين والواو واليا هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الاخفش
الى ان الهمزة في الواوين فقط ولا همز في اليائين ولا في الواو مع اليا فتقول نيايف
وسيا وودو صوايد على الاصل وشبهته ان الابدال في الواوين انما كان لثقلهما
ولا لذلك نظيرا وهو اجتماع الواوين اول الكلمة واما اذا اجتمعت اليائان
او اليا والواو فلا ابدال لانه اذا التقت اليائان او اليا والواو اول كلمة فلا همز
نحو يين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه من الابدال مطلقا.

للقياس والسماع اما القياس فلان الابدال في اوائل انما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه
من جهة قربه من الطرف وفي كساء ورداء الفرق بين الياء والواو فكذا هنا واما السماع
فحكى ابو زيد في سيقة سيائق بالهمز وهي فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهري في
تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من اطلاقه ثقل الثاني ان هذا لا يختص بما في الف الجمع
لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف
في ذلك الاخفش والزجاج فذهبا الى منع الابدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع
هنا مسئلة خاصة بالواو واعلم انه اذا اجتمع واوان كانت الاولى مصدرة في
اول الكلمة والثانية اما متحركة مطلقا او ساكنة متأصلة الواوية ابدلت الواو
الاولى همزة وجوبا لامرين احدهما ان التضعيف في اول الكلمة قليل وانما جاء منه احرف
معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في اول الكلمة امتنع من الواو
لثقلها والثاني انهم لما كانوا يجيزون البدل في وجوه ونحوه وهي واو مفردة لاجل
انها بالضمة كالواوين كانوا خلفاء ان يلزموا الابدال اذا وجدوا الواوين لان الواوين
اثقل من واو وضمة هذا التعليل لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان
احداهما ان تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية ان تكون الواو الثانية
ساكنة متأصلة الواوية فالصورة الاولى نحو جمع واصلة وواقية تقول اواصل
واواق كضاربة وضوارب واصلهما وواصل ووواق بواوين فابدلت الواو الاولى
همزة واصل اواق اعلال قاض فاذا دخلت عليه ال ثبتت ياؤه كقوله ضربت صدرها
الي وقالت يا عديا لقد وقتك الاواقي والصورة الثانية نحو الاولى انثى الاول
الآخر بالكسر اصلها وولى بواوين اولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة متأصلة

الابدال

مقابل

الواوية قلبت الواو الاولى همزة لما مر وجمعها أول وأصله ووّل فنفعل به ما تقدم
بخلاف نحو وُوْقي ووُوْري مبنيين للمفعول فان الواو الاولى لا يجب ان تبدل همزة
لان الواو الثانية ساكنة منقلبة من الف فاعل لفتح العين وهو واقيَ ووارَي
فليست متاصلة الواوية لانها بدل من الف زائدة وبخلاف نحو الوُوْلي بواوين مخففا
من الاولية لانها بدل من الف زائدة وبخلاف نحو الووْلي بواوين الوُؤلي بواو وهمزة
فهمزة وهي انثى الاول افعل تفضيل من وال اذا لجا فان الواو الاولى لا يجب ان
تبدل همزة لان الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متاصلة الواوية ويفهم من
نفي الوجوب الجواز وخرج باشتراط التصدر نحو هوويّ ونوويّ في المنسوب الى هوى
ونوى فلا تبدل الواو الاولى فيهما همزة لعدم تصدرهما فصل في عكس ذلك وهو ابدال
الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك الابدال في بابين احدهما باب الجمع الذي على و
زن مفاعل وذلك اذا وقعت الهمزة بعد الفه اي الجمع وكانت تلك الهمزة عارضة
في الجمع وكانت لام الجمع همزة او ياء او واوا وخرج باشتراط العروض في الهمزة
نحو المرآة والمرائي فان الهمزة موجودة في المفرد لان المرآة مفعلة بكسر الميم من
الرؤية فلا تغير في الجمع بالابدال لان هذه الهمزة اصلية في الجمع وسبب الابدال عرو
ضها فيه على انه قد سمع المرايا بالابدال بعضه وذاكوا له مثل المرايا ولعاب
الافطار وخرج باشتراط اعتلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل جمع صحيفة و
عجوز ورسالة فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك ايضا وان كانت في الجمع لفقد علة
الابدال الآتية واما ما حصل فيه ما شرطناه من وقوع الهمزة بعد الف الجمع وكونها
الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة فيجب فيه عملان الاول قلب كسرة الهمزة

فتحة ثم قلبها اي الهمزة ياء في ثلاث مسائل وهي ان تكون لام الواحد همزة او ياء
اصلية او واوا منقلبة ياء وقلب الهمزة واوا في مسئلة واحدة وهي ان تكون
لام الواحد واوا ظاهرة في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه اربع مسائل تحتاج
الى اربعة امثلة مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة فعيلة من الخطأ اصله خطايئ
على زنة مفاعل بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم ابدلت الياء المكسورة
همزة على حد الابدال المتقدم من صحائف جمع صحيفة فصار خطائئ بهمزتين الاولى
المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة ثم ابدلت الهمزة الثانية وهي لام الكلمة
لما سيأتي من ان الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وان لم يكن بعد همزة مكسورة
فما ظنك بها بعد الهمزة المكسورة ثم قلبت كسرة الهمزة الاولى فتحة للتخفيف اذ كانوا
قد يفعلون ذلك الفتح فيما لامه صحيحة نحو مداري جمع مِدْرى بكسر الميم وسكون
الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون
النساء ومداريا وهي البكر في المداري والعذاري جمع عذرى بكسر الراء فيهما قال
امرؤ القيس الكندي ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من رحلها المتحمل
وقال ايضا غدائره مستشزرات الى العلى تضل المداري في مثنى ومرسل ففتح
الراء فيهما فاذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح ففعل ذلك الفتح هنا فيما لامه
غير صحيحة اولى لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة اي تغيب والمثنى الشعر المفتول
والمرسل بخلافه والغرض بيان كسرة الشعر ثم قلبت الياء المفتوحة الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بالفين بينهما همزة والهمزة تشبه الالف لكونها من
مخرجها وهي متوسطة بين الفين فاجتمع شبه ثلاث الفات وذلك مستنكر فابدلت

الهمزة ياء ولم تبدل واوا لان الياء اخف منها فصار خطايا بعد خمسة اعمال اولها
ابدال اليا همزة وثانيها ابدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسرة الهمزة الاولى
فتحة ورابعها قلب اليا الفا وخامسها قلب الالف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه و
جمهور البصريين وذهب الخليل الى ان مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم
اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على اليا فيصير خطائي ثم تفعل فيه ما تقدم
من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الالف ياء واعترض بانهم قد نطقوا به على الاصل سمع
من كلامهم اللهم اغفر لي خطائي بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم تكن ثم همزة
ثانية البتة ومثال ما لامه اصلية قضايا جمع قضية اصلها قضايي بيائين
الاولى ياء فعيلة والثانية لام قضيت ثم ابدلت الياء الاولى همزة كما في صحائف
فصار قضائي ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة قضاءي ثم قلبت اليا الفا فصار قضااا — فصار
فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم قلبت الهمزة في المتوسطة بين الالفين ياء رجوعا
الى اصلها فصار قضايا بعد اربعة اعمال احدها ابدال اليا الاولى همزة والثانية
قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية الفا والرابع قلب الهمزة ياء
على الترتيب ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية وهي الراحلة فان
اصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر او من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في
السير اي مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون ثم ابدلت الواو ياء ثم ادغمت الياء
فيها اي في الياء وذلك على حد الابدال والادغام في سيود وميوت اذ قيل فيهما
سيد وميت بقلب الواو ياء وادغام الياء في اليا وجمعها مطايا واصلها مطاو
بياء مكسورة قبل الواو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصارت مطايي بيائين

كما قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم قلبت الياء الاولى همزة كما في صحايف فصار مطاءي ثم ابدلت الكسرة فتحة فصار مطاءي ثم ابدلت الياء الفا فاجتمع شبه ثلاث الفات ثم ابدلت الهمزة المتوسطة بين الالفين ياء فصار مطايا بعد خمسة اعمال احدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الاولى همزة والثالث ابدال الكسرة فتحة والرابع ابدال الياء الفا والخامس ابدال الالف ياء ولم ترجع الى اصلها لان الواو اثقل من الياء او لانها لما اعلت في الواحد هراوة وهي العصا الضخمة وجمعها هراوا واصلها هرائو بواو بن وذلك انا قلبنا الف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل فصار هرائو ثم ابدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة فصار هرائي ثم فتحنا الكسرة فصار هراءي فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا الهمزة بين الفين ثم قلبنا الهمزة واوا ليشاكل الجمع واحده فصار هراوى بعد خمسة اعمال ايضا احدها قلب الالف همزة والثاني ابدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء الفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة انواع احدها تصحيح الهمزة التي بعد الالف كقوله حتى ازير المنايا بالهمزة والقياس المنايا ولكنه اتى به على الاصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقوله اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا اشذ مما قبله والثالث ابدال ما بعد الالف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هداوى والقياس هدايا الباب الثاني من البابين اللذين يقع فيهما ابدال الواو والياء من الهمزة باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة والذي يبدل منهما ابدا هو الثانية لا الاولى لان افراط الثقل بالثانية حصل واذا اجتمع همزتان في كلمة فلهما ثلاثة

في الغازي والداعي واصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفهما

في المفرد اعلت في الجمع ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت

احوال لانه لا يخلو الهمزتان المذكورتان من ان تكون الاولى متحركة والثانية ساكنة
او بالعكس بان تكون الاولى ساكنة والثانية متحركة او تكونا متحركتين ويمتنع
ان يكونا ساكنتين معا فان كانت الاولى متحركة بفتحة او كسرة او ضمة والثانية
ساكنة ابدلت الثانية حرف علة الفا او ياء او واوا بجنس حركة الاولى كراهة
اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة فتقول الفا بعد الفتحة نحو امنت
والاصل ءامنت بهمزة مفتوحة فهمزة ساكنة ابدلت الثانية الفا لسكونها وانفتاح
ما قبلها ومنه اي ومن ابدال الهمزة الثانية الفا قول عائشة رضي الله عنها و
كان يعني النبي صلى الله عليه وسلم يامرني اذا حضت ان ءاتزر وهو بهمزة مفتوحة
فالف قال المطرزي وعوام المحدثين يحرفونه ويقرونه بالف مهموزة وتاء مشددة
ولا وجه له في العربية لانه فعل مضارع وزنه افتعل بكسر العين مشتق من
الازار ففاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة فابدلت الهمزة الثانية
الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها وجاز البغداذيون اتزروا المتن واهل من الا
زار والاصل فقلبت الهمزة الثانية ياء وادغامها في التاء وحكى الزمخشري اتزر با — والامانة
لادغام وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتكل فاذا جاز في الماضي
جاز في المضارع وفي حديث آخر فان كان قصيرا فليتزر به رواه
مالك في الموطا بهذا اللفظ في جميع رواياته وسياتي وتبدل الهمزة الثانية
ياء بعد الكسرة نحو ايمانا اصله ءئمانا بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية
بالسكون وانكسار ما قبلها وشذت قراءة بعضهم وهو الاعمش راوي ابي بكر صاحب
عاصم الائمة بالتحقيق واجاز الكسائي ان يبتدأ ائتمن بهمزتين نقله عنه ابن في كتاب — الانباري

الوقف والابتدا وقال انه قبيح لان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة
انتهى و تبدل الهمزة الثانية واوا بعد الضمة نحو اوتمن بالبنا للمفعول اصله اؤتمن
بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها و
اجاز الكسائي ان يبتدا اأتمن بهمزتين مضمومة فساكنة نقله عنه ابن الانباري
في كتاب الوقف والابتدا ورده بان العرب لا تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة
ذكر هذا الرد على الكسائي في اجازته الآتية الاتي لقرائه بهمزتين لا في اؤتمن
وان كانت الهمزة الاولى ساكنة والهمزة الثانية متحركة وهو النوع الثاني ولا تكونان
في موضع الفا لتعذر الابتدا بالساكن بل في موضع العين او في موضع اللام فان
كانتا في موضع العين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين وصحت نحو سأّال
بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال ولأّال ورأّس بفتح
وتشديد الهمزة فعال للمبالغة في كثرة السؤال ولأّال ورأّس بفتح اولهما وتشديد
ثانيهما على زنته فعال للنسب لبايع اللؤلؤ والرؤس فان كانتا في موضع اللام
ابدلت الثانية ياء مطلقا سواء كانت طرفا ام غير طرف فتقول في بنا مثال قمطر بكسر
القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة من قرأ قرأى بكسر القاف وفتح الراء وسكون
الهمزة والاصل قرأأ بهمزتين اولاهما ساكنة فالتقى في الطرف همزتان فوجب
ابدال الثانية ياء وان كانت اولاهما ساكنة يمكن ادغامها بحيث تصيرا مع التي
بعدها كالشي الواحد لان الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في نحو سأّال.
قال الشارح وتقول في بناء مثال سفرجل منه اي من قرأ قرأيا بهمزتين ثانيهما
ياء مبدلة من همزة وهي غير طرف والاصل قرأأأ بثلاث همزات ابدلت الثانية

يا ولانها في ما هو بفتح اللام وصحت الاولى والثالثة قاله المرادي وان كانتا متحركتين
وهو النوع الثالث فان كانتا في الطرف او كانت الثانية مكسورة ابدلت الثانية
في الصورتين يا مطلقا سواء الفتح ما قبلها ام الضم ام الكسر ولا يجوز ابدالها واوا لان
الواو الاخيرة لو كانت اصلية ووليت كسرة او ضمة لقلبت يا ثالثة فصاعدا وكذا
تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو ابدلت الهمزة الاخيرة واوا فيما نحن بصدده
لابدلت بعد ذلك ياء فتعينت اليا فان لم تكن الهمزة الثانية طرفا وكانت مضمومة
ابدلت واوا مطلقا سواء الضم ما قبلها او الفتح او الكسر وان كانت الثانية مفتوحة
فان الفتح ما قبلها او الضم ابدلت واوا فيهما وان الكسر ما قبلها ابدلت ياء و
الحاصل ان الهمزتين المتحركتين لا تخلو اما ان يكونا في الطرف ولا فالاول ثلاثة
انواع لان الهمزة الاولى اما مفتوحة او مكسورة او مضمومة والثاني تسعة انواع
قامت من ضرب ثلاثة احوال الثانية فالمتطرفة تبدل يا في جميع انواعها وغير
المتطرفة منها اربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة
او كسرة او ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة او ضمة
والمضمومة بعد فتحة او كسرة او ضمة ومثال المتطرفة بعد مفتوحة او مكسورة
او مضمومة ان تبني من قرا مثل جعفر او زبرج او برثن فتقول قرأأ وقِرئٍ وقُرؤٌ
بهمزتين فتصير قرأيٌ بفتح الاولى وقرأيٌ بكسرها وقرأيٌ بفتح الاولى وقرأي
بضمها ثم ان كان قبل اليا فتحة كما في المثال الاول فان اليا تقلب الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا فان كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فان اليا
تحذف حركتها للاستثقال واعل اعلال قاض ويصير منقوصا وان كان قبلها ضمة

ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لان الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة م

كما في المثال الثالث فان الضمة تقلب كسرة لتسلم اليا من القلب واوا وتعل اعلال
قاض ويصير منقوصا ايضا وامثلة المكسورة بعد مكسورة او مفتوحة او مضمومة
الثانية مثل ام بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد مثل اصبع بفتح الهمزة او كسرها او
ضمها والباء فيهن مكسورة فتقول في الاول وهو بفتح الهمزة ائمم الهمزتين مفتوحة
فساكنة على مثال اصبع بفتح الهمزة وكسر البا في الميم الثانية لاجتماع المثلين ثم
تبدل الهمزة الثانية المنقول اليها كسرة الميم يا لما تقدم من ان الهمزة المكسورة
بعد مفتوحة فقلبت ياء وكذا تفعل في البا في اليا فتقول في بناء مثل اصبع بكسر
الهمزة والبا من ام ائمم الهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الاولى الى
الهمزة الساكنة قبلها ليتوصل الى ادغام المثلين اذا اجتماعهما موجب للادغام
ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل اصبع بضم الهمزة وكسر البا من ام
ائمم الهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الاولى الى الهمزة الساكنة قبلها
توصلا الى الادغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وذلك العمل واجب واما قراءة ابن
عامر والكوفيين كعاصم وحمزة والكسائي وخلف وجعفر والاعمش أئمة جمع امام
بالتحقيق من غير ابدال فمما يوقف عنده ولا يتجاوز والقياس ايمة بقلب الهمزة
ياء فان قلت كان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها
كالثانية جمع آناء قلت لما وقع بعدها مثلان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم
الاولى وهي الكسرة الى الهمزة قبلها وادغموا الميم في الميم فصار أأمة قلبوا الهمزة
الثانية ياء محضة وامثلة المضمومة بعد مفتوحة او مكسورة او مضمومة اوب بفتح
الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة جمع اب بفتح الهمزة وتشديد الموحدة وهو المرعى

ثم ينقل حركة الميم الاولى
وهي الكسرة الى الهمزة الساكنة
قبلها ليتمكن من ادغامها

وان بني من ام بفتح الهمزة وتشديد الميم مثل اصبع بكسر الهمزة وضم البا وان بني
من ام مثل ابلم بضم الهمزة واللام وبينهما باء موحدة ساكنة وهو سعف المقل
فتقول اوم بهمزة مفتوحة او مكسورة او مضمومة وواو مضمومة فاستوى في الاقسام
الثلاثة فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغنا عنه بذكر اوب واصل الاول وهو
اوب اثب بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم البا الاولى على وزن افلس واصل
الثاني والثالث إئمم واؤمم بكسر الهمزة في الاول وضمها في الثاني فنقلوا فيهما
حركة اول المثلين الى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية ثم ابدلوا الهمزة واوا
لانها تجانس حركتها وادغموا احد المثلين في الاخر لاجتماعهما ومثال المفتوحة
بعد مفتوحة اوادم جمع ادم اصله أاادم بهمزتين مفتوحتين بعدهما الف قلبت
الالف الثانية واوا لما سياتي ومثال المفتوحة بعد مضمومة اويدم تصغير ادم
اصله أأيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا والالف الهمزة
الثانية منهما واوا لان الهمزة الثانية اذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب
واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما في تكسير ادم او مضموما كما في تصغيره والتمثيل
بجمع ادم وتصغيره مبني على انه عربي واضطرب فيه كلام الزمخشري فذهب في
الكشاف الى انه اعجمي على وزن فاعل كازر وذهب في المفصل الى انه عربي على وزن
افعل ومثال المفتوحة بعد مكسورة ان يبنى من ام مثالا على وزن اصبع بكسر
الهمزة وفتح البا فتقول ايم بهمزة مكسورة ويا مفتوحة والاصل اءمم بهمزتين
مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الاولى الى الساكن قبلها توصلا الى ادغام
المثلين ثم ابدلت الهمزة الثانية يا واذا كانت الهمزة الاولى من الهمزتين المتحركتين

همزة مضارعة ائمّت القوم وائنت عن للمتكلم متعديا كان المضارع او لازما نحو اءام
القوم واائت عن كذا مضارعي اممت القوم وانيت عن كذا جاز في الهمزة الثانية
التحقيق تشبيها لهمزة المتكلم بدلا على بمعنى زايد في كلمتها بهمزة الاستفهام نحو ءانذرتهم
وذلك مطرد في خمسة افعال رواه ابو زيد في كتاب الهمزتين فصل في ابدال اليا من
اختيها الالف والواو واما ابدالها من الالف ففي مسئلتين احدهما ان تنكسر ما قبلها
كقولك في جمع مصباح مصابيح وفي جمع مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما كقولك في
تصغير مصباح مُصَيبيح وفي تصغير مفتاح مُفَيتيح فتقلب الالف في التكسير والتصغير يا لا
نكسار ما قبلها المسئلة الثانية ان يقع قبلها ياء تصغير كقولك في تصغير غلام
غليم لان ما بعد ياء التصغير لا يكون الا متحركا والالف لا تقبل الحركة وما قبل الالف
لا يكون الا متحركا وياء التصغير لا يكون الا ساكنة فوجب قلب الالف حرفا يتحرك بعد يا
التصغير ولا يمنع سكون ما قبله فقلبت الالف ياء لمناسبتها ما قبلها ولانها لو قلبت
واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما في سيّد واما ابدالها اي اليا من الواو ففي عشر
مسائل احدها ان تقع بعد كسرة وهي اما طرف سواء كانت في فعل مبني للفاعل او للمفعول
او في اسم كرضي وقوي مبنيين للفاعل وعفي مبنيا للمفعول والغازي والداعي في
اسم الفاعل قلبت الواو في هذه الامثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة واصلها
رضو لانه من الرضوان وقوو لانه من القوة وعفو لانه من العفو والغازو والداعو
لانهما من الغزو والدعوة او تقع الواو قبل تاء التانيث كشجية اسم فاعلة من
الشجو بالشين المعجمة والجيم وهو الحزن والاكسية جمع كساء وغازية اسم فاعلة
من الغزو وعريقية وبريقية في تصغير عرقوة وبرقوة فقلبت الواو ياء في الجمع

لوقوعها طرفا بعد كسرة لان تاء التانيث في حكم الانفصال ثم لم يفرقوا بين كون التاء ثبتت
عليها ام لا و كان ينبغي في عرقية ان لا تقلب الواو لان الكلمة قد بنيت على التاء
بدليل انه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على ان عرقوة بمنزلة
عنفوان و شذ سواسوة بالتصحيح في جمع سواء بفتح السين المهملة والمد بمعنى
مستو يقال الناس سواسوة في هذا الامر اي مستوون فيه فكانه جمع مستو
بحذف الزوائد الا انه زيد فيه سين اخرى وقالوا سواسية على الاصل في
الاعلال ووقع للجوهري انه جعل سواء كلمة اخرى ووزن كلا منهما بوزن يخصها
والتحرير ما تقدم وعليه قوله سواسية سود الوجوه كانهم ظرابي غربان بالنحر وذو
النخل ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات احدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم
تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عثيثة الثانية جمع فعال
على هذا الوزن وانما قياسه اسوية كقباء واقبية والثالثة ان قياس الفاء اذا
تكررت زائدة ان يكون العين مكررة معها ايضا كمرمريس واذا تكررت وحدها
فقياسها ان تكون اصلا نحو قرقف وسندس في حواشي الصحاح لابن بري
سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل واباطيل وكانه جمع سوساة ووزنها
سوساة فعللة كقوقاة لا فعلاة لانه ورد باب سلس ولا فوعلة لانه ورد باب كوكب
ولا فعفلة لان الفاء لا تتكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فواعلة و فعافلة
و فواعلة و فعاللة و يعين فعاللة وهذا الكلام حسن نقله الموضح في الحواشي و
مقاتوة بقاف وتاء مثناة فوق بمعنى خدام جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو
الخدمة اصلها مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها بعد الكسرة ثم

فعاليه

اعلال اعلال قاض قال متى كنا لامك مقتوينا اي خداما وقال اني امرؤ من
بني خزيمة لا احسن قتو الملوك والخبب اي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية
ولا ثالث لهما قال في المحكم قال ابو علي اخبرني ابو بكر عن ابي العباس انه لم يسمع
مثل مقاتوة الا حرفا واحدا اخبرني به ابو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء انتهى
او تقع الواو قبل الف التانيث المقصورة كما اذا تبني من الغزو مثل سبندى تقول
غزويا او الممدودة كما تبني من الغزو مثل اربعاء فتقول اغزوياء او قبل الالف والنون
الزائدتين المضارعتين لالفي التانيث كقولك في مثال قطران بفتح القاف
وكسر الطاء من الغزو غزويان بقلب الواو ياء لتطرفها اثر كسرة لان الفي التانيث
وما ضارعهما في حكم الانفصال المسئلة الثانية من ابدال الياء من الواو ان تقع
الواو عينا لمصدر فعل اعلت فيه اي في الفعل وكون قبلها كسرة وبعدها
الف فهذه اربعة شروط كصيام وقيام من مصدر الثلاثي والانقياد والاعتياد
من مصدر المزيد والاصل فيهما صوام وقوام والانقواد والاعتواد فقلبت الواو
فيهما ياء لانها لما اعلت في افعالها بقلبها الفا واستثقل المصدر بقلبها ياء حملا
للمصدر على فعله في الاعلال ليصير العمل في اللفظين من وجه واحد بخلاف نحو
سوار وسواك بكسر اولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء لانتفاء المصدرية
وبخلاف نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا بالجيم فان لواذا وجوارا وان كانا مصدرين
لا تقلب الواو فيهما ياء لصحة عين الفعل فيهما وهو لاوذ وجاور بخلاف راح
رواحا لعدم الكسرة قبلها وبخلاف حال حولا وعاد المريض عودا فان حولا
وعودا وان كانا مصدرين اعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما الفا لا تقلب الواو

بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف تشبه اليا في المد اخلت في ص

فيهما باء انعدام الالف بعدها وقل الاعلال فيه اي فيما عدم الالف نحو قوله تعالى
جعل الله لكم قيما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس
في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة واصلهما قوما قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية
نوارا بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت والقياس نيارا ولكنه جاء بالتصحيح قال
العجاج انشده ابن جني وتخلطن بالتأنس النوارا قال في شرح الكافية ولم
يسمع له نظير المسئلة الثالثة ان تقع الواو عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة
وهي في الواحد اما معلة اي منقلبة نحو دار وديار وحيلة بحاء مهملة وياء مثناة
تحتانية وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم والاصل دوار وحول
ودوم وقوم لكن لما انكسر ما قبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها
الفا في الاول والاخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفيد
من تكثير الامثلة انه اذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الالف
بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسيأتي الصحاح وشذ حاجة وحوج والقياس
حيج لان قبلها كسرة والواو اعلت في الواحد واما شبيهه بالمعلة وهي الساكنة
وشرط القلب في هذه ان تكون بعدها في الجمع الف كسوط وسياط وحوض وحياض
وروض ورياض والاصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ما قبل
الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها
وقوي تسليطها وجود الالف فاذا فقدت الالف صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود وعودة بفتح
اوله وهو العين المهملة للمسن من الابل وهو الذي جاوز في السن البازل و

البازل هو الذي له سبع سنين وعودة لانه لما عدمت الالف فل عمل اللسان فخف
النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز اعلالها لانه انضم الى عدم الاعلال تحصين
الواو بعدها من الطرف بسبب هاء التانيث وشذ قولهم في جمع ثور ثيرة بابدال الواو
ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الاصل ثورة بسكون الواو فاعل بقلب الواو ياء
ثم فتحت الياء وزعم المبرد انه مقصور من ثيارة والاصل ثيارة فلذا اعل ثم قصر بعد
ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه انما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا
على انه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الاقط والمخصص انهم لما قالوا في جمع ثور
من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها حملوا ثيرة في جمعه
عليه وليس لثور من الاقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قال الجاربردي و
تصحح الواو ان تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ قياسا واستعمالا قوله تبينا
لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها بابدال الواو ياء والقياس طوالها كما
رواه القالي في شرح الكافية واما الطيال فجمع طويل فيمكن ان تجعل مثله
باب جواد وجياد وكانه جمع طايل من طاله اذا فاقه في الطول انتهى والقماءة
بالمد القصير قيل ومنه اي من شذوذ اعلال الواو المتحركة الصافنات جمع صافنة
وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد او رجل وهي من الصفات المحمودة من
الخيل لانها لا تكون الا في العراب الخلص الجياد جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه
وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين
واقفة وجارية يعني اذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها واذا جرت
كانت سراعا خفافا في جريها فكان القياس الجواد بالتصحيح لان الواو محركة في الواحد

وقيل الجياد وفي الآية ليس بشاذ وانما هو جمع جيد بتشديد الياء لا جمع جواد والحاصل
ان الواو تصح ان تحركت في الواحد كطويل وطوال او اعلت لامه اي الواحد بالياء
او بالواو فالاول كجمع ريان نقيض عطشان وفعلان من الري اصله رويان
اجتمع فيه الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت
الياء والثاني كجمع جو بفتح الجيم وتشديد الواو وهو ما بين السماء والارض واسم
بلدة باليمامة فيقال في جمعهما رواء وجواء كرجال بتصحيح العين وهي الواو والاصل
رواي وجواو ابدلت الواو والياء همزة لتطرفهما اثر الف زائدة ولا يجوز مع ذلك
اعلال عينهما لئلا يتوالى اعلالان لان اعلال العين بابدالها ياء للكسرة قبلها واعلال
اللام بابدالها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على
اعلال اللام لانه محل التغيير وكذلك ما اشبههما مما اعلت فيه اللام بابدالها همزة
وصحت فيه العين وهذا الموضع وهو ابدال الياء من الواو اذا وقعت عينا الى آخره
ليس محررا في الخلاصة ولا في غيرها من كتب الناظم فتامله بل كلامه في الخلاصة
في دعوى القياس وفي نقل السماع مخالف كلامه في التسهيل اما في دعوى القياس
فان اعتماده هنا على التصحيح قياسا لانه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء
على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر
المعتلة ان لا تغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لانه قال تبدل
الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل الف كما قال
ذلك في الجمع وافرده بذلك دون المصدر فاقتضى ان فعلا تقلب واوه ياء في
القياس لانه لم يستثنه واما في نقل السماع فانه زعم هنا ان الغالب في كلام العرب

في الياء

بدله اشبهها

يصح فعل والنادر هو الاعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل
التصحيح قليلا والغالب الاعلال حيث قال وقد يصح ما حقه الاعلال من فعل مصدرا
او جمعا فاتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته اذا اراد تقليل المنقول وقال في شرح
الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على ان المصدر المذكور مشروط لوجود الالف
فيه حتى يكون على فعال انتهى وقد علمت ان الاعلال المذكور يكون في نحو فعال نحو
انقاد وانقياد والاصل انقواد واطلق فعالا وقد علم انه اذا كان معتل اللام صح
نحو رواء وحواء المسئلة الرابعة ان تقع الواو طرفا رابعة فصاعدا الا ان ما فيه
اذ ذاك لا لعدم نظير يستحق الاعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في
اسم او فعل تقول في الفعل عطوت بمعنى اخذت وزكوت بمعنى نميت باقرار الواو
على صورتها لانها ثالثة فاذا جئت بالهمزة والتضعيف قلت اعطيت وزكيت
بابدال الواو ياء لانها صارت رابعة وتقول في اسم المفعول من اعطيت وزكيت
اذا اتصل به علامة تثنية معطيان ومزكيان بابدال الواو ياء وانما ابدلت في
الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وان لم يكن بعده كسرة لانهم حملوا الماضي وهو
اعطيت وزكيت على المضارع وهو يعطي ويزكي وحملوا اسم المفعول وهو معطيان
ومزكيان على اسم الفاعل وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف فان كلا منهما
اي من المضارع واسم الفاعل قبل آخره كسرة وهم يحملون الفرع على اصله
كما يحملون الاصل على فرعه وسال سيبويه شيخه الخليل عن وجه اعلال نحو
تغازينا وتداعينا والاصل تغازونا وتداعونا فابدلت الواو ياء مع ان المضارع
وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل آخره يحمل الماضي عليه فاجاب الخليل بان

حتى

وبه باب الاعلال وهو قلب الواو ياء ثبت في تغازيا وتداعيا قبل مجيء التاء في
اوله وهو توجيه حسن وحاصله انهم اعلوا تغازيا وتداعيا حملا على تغازي وتداعي
بكسر ما قبل آخرهما قبل مجيء التاء ثم استصحب الاعلال معهما اي مع التاء كاستصحابه
مع هاء التانيث نحو المعطاة المسئلة الخامسة ان تلي الواو كسرة وهي اي الواو
ساكنة مفردة عن مثلها نحو ميزان اصله موزان لانه من الوزن وميقات اصله
موقات لانه من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها بخلاف
نحو سوار وهو وعاء الشيء وسوار لان الواو فيهما متحركة لا ساكنة ونحو اجلواذ
بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة واعلواط بالعين والطاء
المهملتين وهو التعلق بالعنق وقال اعلوط بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه لان
الواو فيهما مشددة لا مفردة واجليواذ شاذ لا قياس عليه قاله في التسهيل
المسئلة السادسة ان يكون الواو لاما لفعلى بالضم حال كونها صفة نحو
انا زينا السماء الدنيا وقولك للمتقين الدرجة العليا والاصل الدنوى
والعلوى لانهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة
وعلامة التانيث في الصفة فخففت لامها بقلبها ياء والدليل على صحة
كونها صفة جريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الاصل واستعمالهم لها غير
جارية على موصوف مزال عن الاصل ومعامل معاملة واما قول الحجازيين
السافة القصوى بالتصحيح فشاذ قياسا فصيح استعمالا تنبيها على الاصل وهو
الواو كما نبه على الاصل في الفعل نحو استحوذ وفي الاسم نحو القود بالتصحيح
فيهما والقياس فيهما استحاذ والقاد بالاعلال ولكنه ترك تنبيها على الاصل

وبنو تميم يقولون القصيا بالاعلال على القياس وان كانت فعلى بالضم اسما اي
غير صفة لم تغير لامها بابدالها يا بل تقر الواو على اصلها فرقا بين الاسم والصفة
ولم يعكسوا الا ان الاسم اخف من الصفة كقوله وهو ذو الرمة ادار الحزوى
هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق باقرار الواو على حالها في حزوى
بحاء مهملة مضمومة وزاي ساكنة اسم موضع ودارا منادى بالهمزة وحقه الضم
لانه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لان النكرة المقصودة
اذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث يا عظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح
العين الدمع واما الهوى دمعه ولكنه بعث عليه اضيف اليه ويرفض يسيل
بعضه في اثر بعض ويترقرق يبقى في العين يجيء ويذهب وما ذكره الموضح من ان
لام فعلى اذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم
قال المرادي انه يخالف لقول اهل التصريف فانهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون
الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وما قلته مؤيد بالدليل
موافق لقول ائمة اللغة حكى الازهري عن الفراء وعن ابن السكيت انهما قالا
ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فانه بالياء فانهم يستثقلون الواو مع الضمة
وليس فيه اختلاف الا ان اهل الحجاز اظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا القصيا
انتهى المسئلة السابعة ان يلتقي هي اي الواو والياء ويجتمعان في كلمة واحدة
والسابق منهما ساكن متاصل ذاتا وسكونا بالنصب على التمييز فاذا اجتمعت هذه
الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو او تاخرت لانها اثقل من الياء تحصيلا
للتخفيف ما امكن ويجب حينئذ اي حين اذ قلبت الواو ياء ادغام الياء المنقلبة

عن الواو في الياء الساكنة لاجتماع المثلين مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء
على الواو ميّت على احدى اللغتين ووزنها عند المحققين من اهل البصرة فيعل
بكسر العين وذهب البغداديون الى انه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل الى فيعل
بكسر العين قالوا لانا لم نر في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لان
المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح فانه فرع على انفراده فيجوز ان يكون هذا
بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد
فيعلا بالفتح لقالوا اسيد بالفتح ومثاله فيما تقدمت فيه الواو على الياء طي وليّ
بالتشديد مصدر طويت ولويت واصلهما طوي ولوي بفتح اولهما وسكون
ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وادغمت في الياء ويجب التصحيح في الواو ان كانا
اي الياء والواو من كلمتين نحو يدعو ياسر بتقديم الواو على الياء ويرمي واعد
بتقديم الياء على الواو وكان السابق منهما اي من الواو والياء متحركا نحو طويل
بتحريك الواو بالكسر وغيور بتحريك الياء بالضم او كان السابق عارض الذات
جوازا وهو ثلاثة انواع المبدل عن الف نحو سوير والمبدل عن ياء كما اذا بنيت
من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل
عن همزة نحو رويه بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت مخفف رؤيه بالهمزة فجميع
ذلك لا ابدال فيه ولا ادغام لعروض الحرف الاول بخلاف اوم مخفف ائم
وهو مثال ابلم من الامة ابدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التي قبلها فصار
اوم فهذا الابدال واجب فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء فصار ايم وهذا الادغام
والابدال واجب لان الواو عارضة الذات وجوبا اذ اصلها الهمزة فان الهمزة ضمها

سيد وميت اصلهما سيود وميوت لانهما من ساد يسود اتفاقا ومات م

الذي يحمي عن الابدال لما هو العروض الجائز لا الوجب او كان السابق منهما
عارض السكون نحو قوي بسكون الواو فان اصله الكسر لانه فعل ماض ثم انه
سكن للتخفيف كما يقال في علم بكسر اللام علم بسكونها فاجاز بعضهم بالادغام بعد
القلب وشذ مما ذكرنا ثلاثة انواع نوع اعل ولم يستوف الشروط كقراة بعضهم
ان كنتم للرويا تعبرون بالابدال والادغام مع ان الواو عارضة الذات لانها
مخففة من الهمزة سمع الكسائي هذه القراة وحكى ذلك وقال ابن مالك في شرح
الكافية وحكى اطراده على لغة ونوع صح مع استيفائها اي الشروط نحو ضيون
بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وانما لم يدغم لانه اسم موضوع
وليس على وجه الفعل قاله الجوهري وايوم بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة افعل
لانهم يقولون اذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم ايوم اي كثير الشدة وعويا
بفتح الواو الكلب عوية نبح ورجاء بالجيم والدابن حيوة بفتح الحاء وسكون الياء قاله
في الصحاح وانما لم تدغم حيوة لانه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتانيث
ونوع ابدل فيه الياء واوا وادغمت الواو فيها على عكس القاعدة نحو عوي الكلب
عوة والقياس عية ونهو بضم النون والهاء وتشديد الواو من المنكر والقياس
نهي لان اصله نهوي لانه فعول من النهي واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل
محرك الواو نحو جدول وجداول واسود اسم للحية واساود والاعلال
والتصحيح فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول واسود جديول واسيود بالتصحيح وجديّل
واسيّد بالاعلال اما الاعلال فهو الارجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس
واما التصحيح فلانك اجريت هذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كل واحد منها

يا التصغير والف التكسير لجيء به لمعنى فلو كان اسود صفة لتعين فيه الاعلال
لانه لم يجمع على اساود قال الشارح واحترزنا بقولنا من متحرك الواو من نحو عجوز و
عمود فانهما وان كسرا على مفاعل فالاعلال واجب في مصغرهما تقول عجيّز وعميّد ولا يجوز
التصحيح والفرق قوة المتحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها
قال ابن اياز المسئلة الثامنة ان تكون الواو لام مفعول الفعل الذي
ماضيه على فعل بكسر العين سواء في ذلك المتعدي واللازم فالاول نحو رضيه
فهو مرضي والثاني نحو قوي على زيد فهو مقوي والاصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين
بعد العين اولهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامه ياء حملا للاسم على الفعل
فانه اذ ذاك واجب الاعلال اذ الحرف الذي قبل الآخر مكسور فصار مرضويا و
مقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء
وابدلت الياء في الياء وابدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وشذ
قراءة بعضهم راضية مرضوة بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا فان كانت عين
الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزوّ ومدعوّ الاصل مغزوو ومدعوو بواوين واو
مفعول ولام الكلمة فادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين والاعلال
شاذ كقوله وهو عبد يغوث الحارثي وقد علمت عرسي مليكة انني انا الليث
معديا عليه وعاديا فاصل معديا واصله معدوّ وعرس الرجل زوجته
ومليكة بالتصغير اسمها وانشده المازني معدوّا بالتصحيح وانشده غيره بالا
علال وابى جوازهما انشاد الناظم بقوله وصح المفعول من نحو عدا واعلل ان
لم تتحر الاجود فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والاعلال حملا على فعل المفعول

التصحيح اولى لان الحمل على فعل الفاعل اولى المسئلة التاسعة ان يكون الواو
لام فعول بضم الفاء جمعا نحو عصي وعصي ودلي وقفي جمع دلو وقفا والاصل عصوو
وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا الواو الاخيرة ياء لاعلال
الاولى بالقلب ياء والادغام وكسر ما قبل الياء التصحيح والتصحيح شاذ قالوا ابوّ واخوّ
جمعين لاب واخ حكاهما ابن الاعرابي ونحو نجاء مهملة جمع لنحو وهو الجهة حكى
سيبويه عن بعض العرب انكم لتنظرون في نحو كثيرة ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب
الذي هراق ماءه وبهو بفتح الموحدة وسكون الهاء وهو الصدر وجمعه بهوّ حكاه ابو
حاتم عن ابي زيد والجموع المذكورة مضمومة الاولى والثاني والاصل فيها ابوو
واخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين ادغمت اولاهما في الثانية فان كان فعول
مفردا وجب التصحيح نحو وعتوا عتوا كبيرا الا يريد وان هذه الامثلة مصادر مفردة
مضمومة الاول والثاني والاصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين ادغمت
اولاهما في الثانية وقد يعل بقلب الواو الاخيرة ياء واعلال الاولى كاعلال
طي نحو بلغنا السن عتيا اذا كبر وقسا قلبه قسيا والذي في النظم يقتضي التسوية بين
الجمع والمفرد فانه قال كذاك ذا وجهين جا الفعول من ذي الواو لام جمع
او فرد يعني الا ان الاعلال في الجمع اولى لثقله والتصحيح في المفرد اولى لخفته
المسئلة العاشرة ان تكون الواو عينا لفعل بضم الفاء وتشديد العين حال كونه
جمعا صحيح اللام نحو صيم جمع صائم ونيم جمع نائم وعينهما واو واصلهما صوم ونوم فا
جتمع في الجمع واوان وضمة فكانه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل
الى التخفيف بقلب الواوين ياءين لان الياءين اخف من الواوين والاكثر فيه

علوا في وتقول نما المال نموا اذا زاد وسمى زيد سموا اذا علا وجمع ٢

التصحيح على الاصل فتقول صوّم ونوّم والكثير الشائع الاعلال واليه يشير
قول الناظم وشاع نحو نيّم في نوّم ويجب التصحيح ان اعتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان
اعلال العين واعلال اللام وذلك كشويّ وغويّ بالاعجام اوليهما وضمه
والتشديد ثانيهما جمع شاو وغاو اسمي فاعل من شوى يشوي وغوى يغوي والافصح
في فتح الماضي فتح الواو لا كسرها وفي المضارع بالعكس والاصل في الجمع شوّي
وغوّي فاعلت اللام بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف لالتقاء الساكنين
فلو اعلت العين بقلبها يا لتوالى على الكلمة اعلالان وذلك مستكره عندهم او
فصلت الواو من العين بالف نحو صوّام ونوّام لبعدها اي الواو حينئذ اي حين
اذ فصلت بالف من الطرف وشذ قوله وهو ابو النجم الكلابي ألا طرقتنا ميّة ابنة
منذر فما ارّق النيّام الا كلامها والقياس النوّام بالتصحيح واليه اشار الناظم
بقوله ونحو نيّام شذوذه نمي اي روي فصل في ابدال الواو من اختيها الالف والياء
اما ابدالها من الالف ففي مسئلة واحدة وهي ان ينضم ما قبلها سواء كانت
في فعل او في اسم فالاول نحو بويع وضورب مبنيين للمفعول واصلهما قبل البناء
للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت اولهما فتعذر بقاء الالف
بعد ضمة لان الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا فقلبت الالف واوا لمجانسة
حركة ما قبلها وفي التنزيل ووري عنهما والثاني نحو ضويرب مصغر ضارب
الا ان تكن الالف ثانية منقلبة عن يا نحو ناب وهو السنّ فانها حينئذ ترجع الى
اصلها وهو اليا فتقول نييب واما ابدالها اي الواو من اليا ففي اربع مسائل
احدها ان تكون اليا ساكنة مفردة من مثلها في غير جمع سواء كانت في اسم

يغوي

او فصلت من العين عطف على قوله اعلت اي وجب التصحيح عندهم ان ...

او فعل فالاول نحو موقن وموسر اصلهما ميقن وميسر اسمي فاعل من القين و
اليسر ابدلت اليا فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثاني نحو ....
تقاصت يوقن ويوسر ويجب سلامتهما من الابدال ان تحركت لانها [illegible] بالحركة عن الابدال
نحو هيام بضم الها وتخفيف اليا قال الجوهري هو اشد العطش والهيام كالجنون
من العشق والهيام داء يدخل الابل فتهيم في الارض ولا ترعى واذا ادغمت
الياء في مثلها كحيّض جمع حائض فلا تبدل اليا فيه واوا لان المدغم والمدغم فيه
بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما رفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين
اذا كان الاول حرف لين والثاني مدغما كدابة لان لين الحرف الاول وامتداده
كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك واذا كان كذلك لم يتسلط الحركة على قلبها واوا فهذا
المثال خارج ايضا بقوله في غير جمع لان حيض جمع والمثال الجيد ان تبني من
البيع مثل حماض فتقول بياع ولا فعل لما ذكرنا او كانت الياء المفرده في جمع
ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة الواقعة بعد اليا المفردة في الجمع كسرة لثقل
الضمة والياء والجمع وذلك كهيم جمع اهيم وهيما وبيض جمع ابيض وبيضا في
جمع افعل او فعلا او غيرهما كعيط جمع عايط على حد قولهم بازل وبزل والعايط
بمهملتين الناقة لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة الثانية ان تقع اليا بعد
ضمة وهي اما لام فعل كنهو الرجل وقضو بفتح اولهما وضم ثانيهما اذا تعجب من عقله
وقضائه بمعنى ما انهاه اي ما اعقله والنهية العقل وما اقضاه اي احكمه و
القضا الحكم والاصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فابدلت الياء فيهما
واوا لوقوعها بعد ضمة او لام اسم مختوم بتاء التانيث بنيت الكلمة عليها من اول

الامر ولم يسبق لها حذف كان تبني من الرمي اسما مختوما بالتا مثل مقدرة بفتح
الميم وسكون القاف وضم الدال فانك تقول مرموة بالواو والاصل مرمية
ابدلت اليا واوا لوقوعها بعد ضمة بخلاف ما اذا دخلت اليا بعد بنا الكلمة
فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم اليا نحو توانيا توانية فان اصله قبل دخول
التا توانيا بالضم للنون لانه من باب التفاعل فان توانى توانيا كتكاسل تكاسلا
بضم السين فابدلت ضمة اي ضمة النون كسرة لتسلم اليا من القلب واوا ثم
طرات التا لافادة الوحدة بعد الاعلال وبقي الاعلال وهو ابدال الضمة كسرة
بحاله على ما كان عليه ولم يتغير الحكم باعادة الضمة الى اصلها وابدلت اليا
واوا لان ذلك يؤدي الى وقوع اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة لازمة لان
اليا العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها او لاسم مختوم بالالف والنون
الزائدتين كان تبني من الرمي اسما على وزن سبعان بفتح السين المهملة وضم
البا الموحدة اسم الموضع الذي يقول فيه خلف بن الاحمر بل تميم ابي مقبل على
الصحيح الا يا ديار الحي بالسبعان امل عليها بالبلاء الملوان وهما الليل والنهار.
فانك تقول رموان بضم الميم والاصل رميان فابدلت الياء واوا لوقوعها
بعد ضمة ولك ان تقول اذا بنيت من الغزو مثل ظربان فانه يقال غزيان فقد حكي
ما قبل الالف والنون حكم ما وقع اخرا محضا كرضي ومقتضى هذا ان لا يقال في
مثل سبعان من الرمي رموان لانه لا يجوز ان يقول في مثل عضد من الرمي رموا
لانه ليس لنا اسم متمكن اخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب ان تقلب الضمة
كسرة لتسلم اليا فتقول رم فكذا يجب ان يقال رميان باعلال الحركة دون الحرف قال

الموضح في الحواشي المسئلة الثالثة ان تكون الياء لاما لفعلى بفتح الفاء اسما
لا صفة نحو تقوى وشروى بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لك شرواه اى
مثله حكاه ابن في شرح غريب تصريف المازني وفتوى بالفاء والمثناة فوق جنى
والاصل تقيا وشريا وفتيى لانها من تقيت وشريت وفتيت ابدلت الياء
فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالاعلال لانه اخف من
الصفة فكان احمل للثقل قال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح الخلاصة
وشذ سعيا اسما لمكان بعينه وريا اسما للرائحة وطغيا اسما لولد البقرة الوحشية
انتهى كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر فاما الاول وهو سعيا من
السعى فعلم فيحتمل انه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان
واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما اوله الفارسي واما الثاني وهو ريا من
الرى فقال النحويون كسيبويه وغيره ريا صفة غلبت عليها الاسمية وليس بشاذ
والاصل رائحة ريا اى مملوءة طيبا واما الثالث وهو طغيا من الطغيان
فالاكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف كذا تعقبوه
تبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد ان مراده شذوذ الاستعمال
فاني قرأت بخطه حاشية هنا ابدال الواو من الياء لاما لفعلى لا بقياس عليه
لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل انتهى وطغيا باعجام الغين ورواه ضبطه
مختلفة فقال الاصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال احمد بن يحيى بفتح الطاء
على مثال سكرى وقال ابو عبيدة بفتح الطاء والتنوين قاله ابن السيد المسئلة
الرابعة ان تكون الياء المضموم ما قبلها عينا لفعلى بالضم في الفاء اسما كطوبى بمعنى

طيبه مصدر لطاب يطيب او اسما للجنة بالهندية ومنه شجرة طوبى او صفة جارية
مجرى الاسماء في عدم جريانها على موصوف وايلائها العوامل وهي فعلى افعل كالطوبى
والكوسى والخورى بالخاء المعجمة والراء المهملة مؤنثات الطيب والكيس والخير
اسماء تفضيل جارية مجرى الاسماء الجامدة والذي يدل على انها جارية مجرى الاسماء
الجامدة ان افعل التفضيل يجمع على افاعل فيقال في جمع الافضل والاكبر الافاضل
والاكابر كما يقال في جمع افكل وهو اسم جامد للرعدة افاكل والاصل الطيبى
والكيسى والخيرى بالضم اولها ابدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان كانت
فعلى بالضم صفة محضة اي غير جارية على موصوف وجب قلب ضمة كسرة
لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم ولم يسمع من ذلك الا
كلمتان قسمة ضيزى بالضاد والزاي المعجمتين اي جائرة بالجيم والراء المهملة
من قولهم ضازه حقه يضيزه اذا بخسه وجار عليه فيه ومشية بكسر الميم حيكى
بالحاء المهملة اي يتحرك فيها المنكبان يقال حاك في مشيته اذا حرك منكبيه و
اصلهما ضيزى وحيكى بضم اولهما فابدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم
في جمع ابيض بيض هذا كلام النحويين وقال الناظم في النظم وان تكن عينا لفعلى
وصفا فذاك بالوجهين عنهم يلفى وقال ابنه في شرحه ويجوز في عين فعلى صفة
ان تسلم الضمة فتنقلب الواو ياء وان تبدل الضمة كسرة وتسلم الياء من القلب
فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى تردد ابن جملة
على مذكره تارة وبين رعاية الزنة اخرى انتهى ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه
واتباعه من وجهين احدهما ان الناظم وابنه اجازا في فعلى وصفا من وجهين

والنحويون نبزهوا باحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واكرلوني وكوسى ولا تقلب
في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم اليا كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه
الثاني انهم ذكروا انثى الافعل في باب الاسما فحكموا لها بحكم الاسما في اقرار الضمة
وقلب الياء واوا وذكرها الناظم في باب الصفات واجاز فيها الوجهين
ونص على ان الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا فعلى با
الافعلى افعل فصل في ابدال الالف من اخيتيها الواو والياء في الاسماء والافعال وذلك
الابدال مشروط بعشرة شروط مذكورة في النظم الاول ان يتحركا اي الواو والياء و
اليه اشار الناظم بقوله بتحريك فلذلك الشرط وهو التحريك صححا في القول والبيع مصدر
قال وباع بسكونهما والشرط الثاني ان تكون حركتهما اصلية وهو المشار اليه بقوله
اصل فلذلك الشرط وهو اصالة الحركة صححا في جيل وتوم بفتح اولهما وثانيهما
حال كونهما مخففي جيئل بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها اسما
للضبع وتوأم بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الذي يولد معه
اخر في بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعتد بالعروض الحركة والشرط الثالث
ان يفتح ما قبلهما وهو المشار اليه بقوله بعد فتح ولذلك صححا في العوض والحيل
والسور لان الكسرة في الاولين والضمة في الثالث لا يجانسان الالف والشرط
الرابع ان تكون الفتحة متصلة وهو المشار اليه بقوله متصل انا في كلمتها ولذلك
صححا في ضرب واحد وضرب ياسر لان الفتحة في الواو والياء في كلمة اخرى والشرط
الخامس ان يتحرك ما بعدهما ان كانتا عينين وان لا يليهما الف ولا ياء مشددة
ان كانتا لامين وهو المشار اليه بقوله ان حرك التالي وان سكن كف اعلال غير اللام و

لا تكف اعلالها بساكن غير الالف او ياء التصغير فيهما قد الف ولذلك صحت العين في
بيان وطويل وخورنق وسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الالف في بيان والياء في
طويل والنون في خورنق وصحت في اللام رميا وغزوا في الافعال وفتيان وعصوان في
الاسماء لسكون الالف وعلوي وفتوي بسكون اول يائي النسب لانهم لو اعلوا قبل الالف
لاجتمع ساكنان فيحذف احدهما فيصير اللفظ رمى وغزا فيلتبس المثنى بالمفرد
اما نحو فتيان وعصوان فحمول عليه واما نحو علوي وفتوي فلا تبدل واوه الفا لانه يؤدي
الى التسلسل لان ياء النسب تستوجب قلب الالف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح
ما قبلها الفا لكان الانتقال في قلب الى الالف وقلب الى الواو واعلت العين في قام
يوجب قلبها
وباع من الافعال وباب وناب من الاسماء لتحرك ما بعدها واعلت اللام في غزا ودعا
من الواوي ورمى وبنى من اليائي اذ ليس بعدها الف ولا ياء مشددة وكذلك
تعل اذا وليت غير الالف والياء المشددة من السواكن كما في يخشون ويمحون واصلهما
يخشيون ويمحوون فقلبتا اي الياء في يخشون والواو في يمحون الفين لتحركهما وانفتاح
ما قبلهما ثم حذفتا اي الالفان للساكنين وهما الالف وواو الجماعة وما مثل به من
يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك في شرح الكافية ولم يثبت
لغة الا ان يقرا بالبناء للمفعول والشرط السادس ان لا يكون احدهما اي الواو والياء
عينا لفعل بكسر العين الذي الوصف منه على افعل نحو هيف فهو اهيف من الصفات
المحمودة وعور فهو اعور من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذي الوصف منه على افعل
من نحو خاف فانه وان كان مكسور العين فالوصف على فاعل نحو خائف والشرط
السابع ان لا يكون احدى الواو والياء عينا لمصدر هذا الفعل الذي الوصف منه على

افعل كالهيف بفتحتين وهو ضمور البطن ورقة الخصر والعور بفتحتين وهو فقد
احدى العينين والى هذين الشرطين اشار الناظم بقوله وصح عين فعل وفعلا
ذا افعل كاعيد واحولا وانما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على افعل لموافقته له
في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والالوان نحو اعور واحول ثم حمل المصدر على
فعله والشرط الثاني ان لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل
اي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا بالجيم من المجاورة واشتوروا
بالشين المعجمة من المشاورة فانه في معنى تجاوروا وتشاوروا فان لم يدل على
التفاعل وجب اعلاله مطلقا نحو اختار بمعنى خاف واختار بمعنى حار فاما اليا فلا
يشترط فيها ذلك وهو الدلالة على التفاعل فتعل لقربها من الالف في المخرج ولهذا
اعلت في استافوا مع ان معناه تسايفوا اي تضاربوا بالسيوف لان اليا اشبه بالالف
من الواو فكانت احق بالاعلال منها والى هذا الشرط اشار الناظم بقوله وان يبنا
تفاعل من افتعل والعين واو سلمت ولم تعل والشرط التاسع ان لا يكون احدا
من الواو واليا متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال وهو القلب الفا فان كانت احديهما
كذلك اي متلوة بحرف يستحق هذا الاعلال صحت الاولى واعلت الثانية نحو الحيا
والهوى والحوى بالحاء المهملة المفتوحة مصدر حوي اذا اسود والاصل فيهن
الحيي والهوي والحوي لانه من الحوة وهي سمرة الشفتين فقلبت لامهن الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت عينهن الفا للعلة المذكورة لتوالي الاعلالان
اعلال العين واعلال اللام ولزم اجتماع الفين فيجب حذف احدهما لالتقا
الساكنين ثم تحذف الاخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على

حرف واحد وهو ممتنع فاقتصروا على اعلال اللام لانه محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا والى ذلك اشار الناظم بقوله وان لحرفين ذا الاعلال استحق صحح اول وربما عكسوا فاعلوا الاولى وصححوا الثانية واليه اشار الناظم بقوله وعكس قد يحق نحو اية في اسهل الاقوال الستة احدها ان اصلها أيية بفتح الياء الاولى كقصبة فالقياس في اعلالها انه فتصح العين وتعل اللام لكن عكسوا شذوذا فاعلوا الياء الاولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني ان اصلها أيية بسكون العين كحية فاعلت بقلب الياء الاولى الفا اكتفاء بشطر العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحركها قاله الفراء وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل انه اسهل الوجوه لكونه ليس فيه الا اعتبار شطر العلة وان كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياآن نحو طائي وسمع اللهم تقبل تابتي وصابتي فيما اجتمع فيه بان اولى لانه اثقل الثالث ان اصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين اولهما مكسورة ولذلك كانت اولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف لامة الاصل لامية واليه الكسائي ورد بانه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد الف زائدة في قولهم آي الرابع ان اصلها أيية بضم الياء الاولى كسمرة فقلبت العين الفا ورد بانه انما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس ان اصلها أيية بكسر الياء الاولى كنبقة فقلبت الياء الاولى الفا ورد بان ما كان كذلك يجوز فيه الفك والادغام كحيي وحي السادس ان اصلها أيية كقضية اعلت الثانية على القياس فصارا اياة كحياة ونواة ثم قدمت اللام الى موطن العين حذرها فلعة فان قلت قد ادعيت ان القول الاول اسهل الاقوال

ولنا اسهل منه وهو قول بعضهم انها فعلة كشبقة فان الاعلال في الاولى لقلبها
الفا وهو حينئذ على القياس لانها متحركة فقبلها مفتوح واعلال الثانية ممتنع
لعدم انفتاح ما قبلها واما اذا قيل ان اصلها ايية بفتح الياء الاولى وايية
بسكونها او ايية على وزن فاعلة فانه يلزم على كل قول من هذه الثلاثة محذورا.
واما على القول بان اصلها ايية بفتح الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف
الاول دون الثاني وهو شاذ كما تقدم واما على القول بان اصلها ايية بسكون
الياء الاولى فانه يلزم اعلال الحرف الساكن وهو الياء الاولى بقلبها الفا والقاعدة
ان علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ما قبلها ولم يوجد لاحدهما و
اما على القول بان اصلها ايية على وزن فاعلة فانه يلزم حذف العين وهو الياء
الاولى بغير موجب لحذفها والقول الاول وهو ان اصلها ايية كشبقة سالم من
ذلك قلت ويلزم على هذا القول الاول شيء اخر وهو هذا تقديم الاعلال وهو قلب
الياء الاولى الفا على الادغام وهو ادغام الياء في الياء وذلك انه اجتمع فيه موجب
الاعلال وهو تحرك الياء الاولى وانفتاح ما قبلها وموجب الادغام وهو اجتماع المثلين
ثم لساكن اولهما قدم فيه الاعلال على الادغام والمعروف العكس وهو تقديم
الادغام على الاعلال بدليل ابدال همزة ائمة ياء لا الفا فتامله ووجه الدلالة من
ذلك ان ابدال الهمزة ياء انما هو لاجل الادغام لانه لما نقل لاجله حركة الميم
الاولى في الاخرى للساكن قبلها اعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة
الحرف المدغم وانما قلبت ياء لانها من جنس الكسرة فلو بدا بالاعلال لابدلت الهمزة
الثانية الفا لوجود شرطه فلما ابدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها الفا قبل ذلك علم ان

عنايتهم بموجب الادغام اهم من عنايتهم بموجب الاعلال لانهم اذا كانوا يقدمون
ما هو من متعلقات الادغام على الاعلال فلان يقدموا الادغام على الاعلال من باب
اولى وفي شرح الشافية للجاربردي وانما رجح الادغام على الاعلال في باب قوي
مع ان اصله قوو ولان الاعلال مقدم على الادغام وانما قلنا الاعلال مقدم لان سبب
الاعلال موجب للاعلال وسبب الادغام مجوز للادغام يدل عليه امتناع التصحيح في
رضي وجواز الفك في حيي انتهى وفصل بعضهم فقال اذا اجتمع موجب الاعلال
والادغام فلا يخلو اما ان يكونا في العين او في اللام فان كانا في العين قدم موجب
الادغام وان كانا في اللام قدم موجب الاعلال والعلة في ذلك ان الطرف محل
التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين الشرط العاشر ان لا يكون احدى
الواو والياء عينا لما اخره زيادة تختص بالاسماء كالالف والنون والف التانيث
واليه اشار الناظم وعين ما اخره قد زيد ما يخص الاسم واجب ان يسلما فلذلك
صحتا اي الواو والياء في نحو الجولان مصدر جال يجول بالشيء اذا طاف به والهيمان
مصدر هام على وجهه يهيم اذا ذهب من العشق ونحوه والصوري بفتح الصاد المهملة
والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخلا عنه
الصحاح والقاموس والحيدى بفتح المهملة والياء المثناة التحتانية والدال
المهملة المائل وحمار حيدى اي يحيد عن ظله لنشاطه لان الاسم بزيادة الالف
والنون والف التانيث يبعد شبهه بما هو الاصل في الاعلال وهو الفعل وشذ
الاعلال في ماهان وداران والاصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني
وزعم المبرد ان القياس فيما كان نحو ما بالف ونون الاعلال وان ماهان وداران

لاشذوذ فيهما وان تصحح الجولان والهيمان شاذ لان الالف والنون لا تخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فيبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل انما صح النزوان والغليان وحرف العلة لام واللام محل التغيير ثم يحذفا وقيل صحح فيما العين في بعض المواضع كالجولان اذ العين اولى بالتصحيح من اللام وذهب الاخفش الى ان تصحح ما فيه الف التانيث المقصورة كصورى شاذ لا القياس عليه لان هذه الالف في آخر الاسم لفظا كالف تفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه واتباعه ان تصحح هذا النوع قياس لان الف التانيث مختصة بالاسم فهي كالالف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما اذا بنيت من القول والبيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الاخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لان تصحح نحو صورى عنده قياس

فصل في ابدال التاء المثناة فوق من الواو والياء المثناة تحت اذا كانت الواو والياء فاء للافتعال غير مبدلتين من همزة ابدلت فاء الافتعال تاء مثناة فوقانية على اللغة الفصحى وادغمت التاء المنقلبة في تاء الافتعال وفيما تصرف منها اي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من فوت المخرج ومنافاة الصفة نحو اتصل واتعد اي قبل الوصل والوعد ففاؤهما واو لانهما من الوصل والوعد واصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وادغمت في تاء الافتعال لان الادغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لانها ان قلبت ياء ولم تقلب لزم قلبها تاء في

هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني
وفيه نظر لانه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية ليدغم
كما في الياء المنقلبة عن الهمزة انتهى واجيب بانه يجوز ههنا للفرق بين الياء
المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لان الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو واتّسر اصله
ايتسر ففاؤه ياء لانه من اليسر قلبت ياؤه تاء وادغمت في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام
لانه يصير الحرفين كحرف واحد قال الاعشى ميمون ابن قيس يمدح علقمة
بن علاثة فان تتعدني في الدرك بمثلها وسوف ازيد الباقيات القوارضا اصل
تتعدني و [illegible] التدرك [illegible] الواو تاء وادغمت في التاء والقوارض جمع قارضة اي
الكلمة المؤذية وقال طرفة ابن العبد فان القوافي يتّلجن موالجا تضايق عنها ان
تولّجها الابر اصل يتّلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول ابدلت الواو تاء وادغمت في
التاء لما مر والموالج جمع مولج موضع الولوج وتولّجها تدخلها والابر جمع ابرة الخياط
والى ذلك اشار الناظم بقوله ذو اللين فاتا في افتعال ابدلا وقيدنا بهذه
اللغة بقولنا الفصحى احترازا عن لغة بعض الحجازيين فانهم يبدلونها من جنس حركة
ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتعد موتسر ايتعاد ايتسار وقيدنا الواو والياء
بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا عن نحو اوتمن ايتمانا وايتزر
وهو المراد بقوله ونقول في افتعل من الازار ايتزر بابدال الهمزة ياء تحتانية ولا يجوز
ابدال هذه الياء التحتانية تاء فوقانية وادغامها في التاء لان هذه الياء التحتانية بدل من
همزة وليست ياء اصلية وقول من قال اتّزر من ائتزر خطأ قاله التفتازاني وشذ
قولهم في افتعل من الاكل اتّكل بتشديد التاء الفوقانية واليه اشار الناظم بقوله و

لان الهمزة

توتعدني وتعدك من الوعد ابدلت م

يوتلجن

في ذي الهمز نحو الكلا وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال
الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي اليا قول بعضهم
ايتزر انتهى وقول الجوهري في اتخذ انه افتعل من الاخذ وهم لانه لو كان من الاخذ
لوجب ان يقال ائتخذ بغير ادغام قاله التفتازاني وانما التا اصل فهو من تخذ بمعنى اخذ
كاتبع من تبع قاله الفارسي وذهب بعضهم الى ان تخذ مما ابدل فاؤه تاء لان فيه
لغة وهي وخذ بالواو واليا ليست باصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكى عن البغداذيين
انهم اجازوا الابدال في ذي الهمزة وحكوا من ذلك الفاظا وهي اتزر واتمن
واتهل واتكل من الازار والامانة والاهل والاكل ومنه الحديث وان كان قصيرا
فليتزر به كذا في جميع روايات الموطا وقد تقدم **فصل** في ابدال الطا تبدل وجوبا من تا
الافتعال الذي فاؤه صاد او ضاد او طا وظاء وتسمى هذه الاحرف الاربعة احرف
الاطباق لانطباق اللسان معها على الحنك الاعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان
وما حاذاه من الحنك الاعلى ثم يقال الحروف المطبقة لان هذه التسمية متجوز فيها
لان المطبق انما هو اللسان والحنك واما الحرف فهو مطبق عنده وانما ابدلت تاء
الافتعال اثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من
اتفاق المخرج وتباين الصفة اذ التا من حروف الهمس والمطبق من حروف
الاستعلا فابدل من التا حرف استعلا من مخرج المطبق واختيرت الطا لكونها
من مخرج التا والى ذلك اشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد اثر مطبق تقول في افتعل
من صبر اصطبر واصله اصتبر قلبت التا طاء ولا تدغم الصاد في الطا لان الصفيري
وهو الصاد لا يدغم الا في صفيري مثله لئلا يذهب صفيره قال المرادي واذا ابدلت بعد الصاد

ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والادغام بقلب الثاني الى الاول فيقال اصّبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون ان بعضهم قرأ ان يصّلحا يريد ان يصطلحا انتهى ومن ضرب اضطرب والاصل اضترب ابدلت التاء طاء ولا تدغم الضاد في الطاء لان الضاد المعجمة حرف مستطيل فادغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اطّرب اصلح واضّرب بقلب الثاني الى الاول ثم الادغام قاله التفتازاني وهذا عكس الادغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد ومن طهر بالطاء المهملة اطّهر والاصل اطتهر ابدلت التاء طاء ثم يجب الادغام لاجتماع المثلين وهما الطاءان في كلمة واحدة واولهما ساكن ولا مانع من الادغام ومن ظلم بالمعجمة اظطلم المعجمة فمهملة والاصل اظتلم ابدلت التاء طاء ثم لك ثلاثة اوجه الاظهار على الاصل والادغام مع ابدال الاول وهو الظاء المعجمة طاء مهملة من جنس الثاني على القياس ومع عكسه وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الاول كما هو عكس القياس فهذه ثلاثة اوجه وقد روي بهن قوله وهو زهير بن ابي سلمى يمدح ابن سنان المزني:

هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم: وروي فيطّلم بتشديد المهملة فيظّلم بتشديد المعجمة فيظطلم بالاظهار وروي فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيلي والمعنى الظاهر ما هو الجواد الذي يعطيك عطاءه عفوا اي سهلا ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم احيانا بالبناء للمجهول اي يطلب منه في غير موضع الطلب فيظلم اي فيتحمل ممن سأله ولا يرد من استجداه في الاوقات التي مثله يطلب فيها وفي الاوقات التي مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردي فصل في ابدال الدال المهملة من تاء الافتعال الذي فاؤه دال وذال او زاي لاستثقال

ويروى ابدال الثاني

مجي التا بعدها فنقول في افتعل من دان يدين دينا اذدان ثم تدغم بالدال في الدال لما ذكرنا في اطّهر من اجتماع مثلين في كلمة واحدة واولهما ساكن نحو الادغام ومن زجر اي منع ازدجر والاصل ازتجر قلبت التاء دالا ولا تدغم الزاي في الدال لما ذكرنا في اصطبر من ان حرف الصفير لا يدغم الا في مثله والادغام بقلب الدال زايا نحو ازّجر ضعيف ومن ذكر بالمعجمة اذدكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم على القياس وبعضهم يعكس فيبدل المهملة معجمة وتدغم على غير القياس فتقول اذّكر بتشديد المعجمة وقد قرئ بها فهل من مذكر بالمعجمة والحاصل ثلاثة اوجه اذدكر بلا ادغام واذّكر بالذال المعجمة بقلب المهملة اليها وادّكر بالدال المهملة بقلب المعجمة اليها **فصل** في ابدال الميم ابدلت وجوبا من الواو في فم واصله فوه بدليل تكسيره على افواه والتكسير يرد الاشيا الى اصولها فحذفوا الها لخفاها تخفيفا ثم ابدلوا الميم من الواو لكونها من مخرجها فان اضيف الى ظاهر او مضمر رجع به الى الاصل وهو الواو فقيل فو زيد وفوك لان الاضافة ترد الاشيا الى اصولها وربما بقي الابدال مع الاضافة الى المظهر والمضمر نحو قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك وقول روبة يصبح ظمآن وفي البحر فمه زعم الفارسي ان الميم لا تثبت الا في الشعر ويرده الحديث المتقدم ابدلت الميم من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل البا الموحدة سوا كانتا في كلمة او كلمتين فالاول نحو انبعث اشقاها والثاني نحو من بعثنا من مرقدنا والى ذلك اشار الناظم بقوله وقبل با اقلب ميما النون اذا كان مسكنا كمن بت انبذا فانما ابدلت الميم من النون قبل البا لان النطق بالنون الساكنة قبل البا عسر لاختلاف مخرجهما مع

متنافرة لين النون وغنتها الشدة البا فاذا وقعت النون ساكنة قبل البا قلبت ميما لانها من مخرج البا وكان النون في الغنة وابدلت الميم من النون شذوذا في نحو قوله وهو روبة يا هال ذات المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اراد يا هالة فرخمه بحذف التا والبنام الاصابع واصله البنان ابدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة وجاء عكس ذلك وهو ابدال النون من الميم في قولهم في سعفة الشعر اسود قاتن بالقاف والتا الفوقانية واصله قاتم ابدلت الميم نونا هذا اخر الابدال وحاصل ما ذكره ان الهمزة تبدل من ثلاثة احرف وهي الالف والواو والياء تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والواو والواو تبدل من ثلاثة احرف وهي الهمزة والالف والياء والالف تبدل ثلاثة احرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والياء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التا والدال تبدل من اليا وقد تبدل من الحروف من غير ما ذكرنا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل الى الساكن الصحيح قبله وذلك النقل يقع في اربع مسايل احدها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب نقل في المسايل احدها ان يكون الحرف المعتل عينا لفعل الاربع ان يبقى اخر المعتل ان جانس الحركة المنقولة بان كان واوا والحركة المنقولة كسرة نحو تقول وتبيع اصلهما تقول بسكون القاف وضم الواو ومثل تقتل وتبيع بسكون الموحدة وكسر اليا مثل تضرب استثقلت الضمة على الواو في الاول والكسرة على اليا في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من اليا الى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الاول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على

لانه علم امراة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء ٢م

والياء

ضمة او ياء والحركة المنقولة ٢م

حالهما لانهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فان الواو تجانس الضمة والياء تجانس
الكسرة ويجب ان تقلبه اي الحرف المعتل حرفا يناسب تلك الحركة ان لم يجانسها
اي الحركة المنقولة من المعتل نحو يخاف مضارع خاف ويخيف مضارع اخاف
اصلهما يخوف بسكون الخاء وفتح الواو كيذهب بفتح الهاء ويخوف بسكون الخاء وكسر الواو
كيكرم نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الاول الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها
والكسرة في الثاني الى الساكن الصحيح قبلها وهو الخاء فانقلب الواو في الاول الفا
لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان وانقلب في الثاني ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها لان الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة والى ذلك اشار الناظم بقوله لساكن
صح انقل التحريك من ذي لين آت عين فعل ويمتنع النقل ان كان
الساكن معتلا نحو بايع وطاوع وعوّق وبيّن بتشديد الواو والياء اما نحو بايع
وطاوع فلان الساكن قبل الياء والواو وهو الالف لا يقبل الحركة واما نحو عوّق
وبيّن فلان نقل حركة الواو والياء الى الاول يوجب قلبهما الفين لتحركهما وانفتاح ما
قبلهما فيلتقي ساكنان فان حذفت الاول قلت عوق بين وان حذفت الثاني
قلت عاق وبان فلما كان الاعلال والحذف يؤدي الى الالتباس ترك وهذا
مفهوم من قول الناظم لساكن صح او كان فعل التعجب نحو ما ابينه وابين به في
الياء واما اقومه واقوم به في الواو لانهم حملوه في التصحيح على نظيره من الاسما
في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال ابين من غيره و
اقوم منه او كان مضعفا نحو ابيض واسود بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا
يلتبس بمثال عبال لان ابيض لو نقلت حركة عينه الى الياء قبلها لانقلبت الفا

فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لكونها همزة وصل لعدم الحاجة اليها لتحرك ما بعد
ها فيصير باض فيظن انه اسم فاعل من البضاضة وهو نعومة البشرة وكذلك
يلتبس اسود لبسا ومن السواد وكان معتل اللام نحو اهوى واحيي فلا يعل لئلا
يتوالى اعلالان اعلال العين واعلال اللام والى استثناء هذه الثلاثة اشار
الناظم بقوله : ما لم يكن فعل تعجب ولا : كابيض او اهوى بلام عللا المسئلة
الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته او في زيادته دون
وزنه فالاول هو المشبه في الوزن دون الزيادة كمقام فانه مشبه ليعلم في
الوزن دون الزيادة واصله قبل الاعلال مقوم بفتح الواو وسكون القاف
على مثال مذهب فنقلوا حركة الواو الى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف وقلبوا
الواو الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الان والثاني وهو المشبه في الزيادة
دون الوزن كان تبني من البيع او من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء
الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام ثم همزة بعد اللام القشر الذي يلي
وجه الاديم مما يلي منبت الشعر فانك تقول بعد الاعلال تبيع بكسرتين بينهما
بعدهما ياء تحتانية وكسر ثالثه فنقلت كسرة الياء التحتانية الى الباء الموحدة وتقول
كذلك بكسرتين من تقويل بعدهما ياء تحتانية ساكنة وهذه الياء الساكنة منقلبة
عن الواو واصله تقول بكسر اوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة
الواو الى القاف فقلبت الواو ياء لسكونها بعد الكسرة فاعلاله بالنقل والقلب و
اعلال تبيع بالنقل فقط وانما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون
وزنه لان في اولهما التاء ولان تحلئا بكسر الاول من الابنية المختصة بالاسماء فالا

ساكنة واصله تبيع بكسر اوله وسكون ثانيه

اشبهه في الوزن والزيادة معا او باينه فيهما معا وجب التصحيح لبعدهما عن الفعل
فالاول وهو المشبه فيهما معا نحو ابيض واسود وصفتين فانهما اشبها اكرم في
الوزن وزيادة الهمزة فلو اعلا ليقيل فيهما اباض واساد فيلتبسان بالفعل ولما
كان ههنا مظنة سوال وهو ان يقال وجدنا من الاسماء ما اشبه الفعل في الوزن
والزيادة معا ومع ذلك دخله الاعلال كيزيد علما فاشار الى جوابه بقوله واما نحو
يزيد علما فمنقول من الفعلية الى العلمية بعد ان اعل اذ كان فعلا مضارعا لا
انه اعل بعد العلمية ومن ذلك ابان عند من لم يصرفه فان وزنه افعل
اعل في حال الفعلية ثم سمي به واما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب تسمى
والثاني وهو المباين في الوزن والزيادة معا نحو مخيط بكسر الميم فانه مباين
للفعل في كسر اوله وزيادة الميم هذا التوجيه هو الظاهر ولا التفات لمن يكسر حرف
المضارعة لقلته وقال الناظم في شرح الكافية وابنه في شرح النظم و اللفظ
له وكان حق نحو مخيط ان يعل لان زيادته وهي الميم خاصة بالاسما وهو شبه المعلم
اي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى
انتهى اما شبهه به لفظا فواضح واما شبهه به معنى فلان كلا منهما يكون الة و صفة
مقصودا بها المبالغة كمعطر للكثير العطر فسوي بينهما في التصحيح وقد يقال من حيث
البحث انه لو صح ما قالا اي الناظم وابنه للزم ان لا يعل مثال نحو تحلى لانه يكون مشبها
لنحو تحسب في وزنه بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة وفي زيادته وهي التاء و
اللام باطل فالملزوم مثله ثم يقال على سبيل التنزل وارخاء العنان لو سلم ان الاعلال
كان لازما لما ذكره اي الناظم وابنه من ان زيادته خاصة بالاسما وهو مشبه للمعلم

يكسر حرف المضارعة لم يلزم العرب الجميع بل يلزم من يكسر حرف المضارعة
فقط دون غيرهم والجواب ان ما ذكره الناظم وابنه من ان علة التصحيح في
مخيط الحمل على مخياط مرادهما انه مقصور منه كما جنح اليه الخليل وقال سيبويه
سألته يعني الخليل عن مفعل لاي شيء اتم ولم تجري الفعل فقال لان مفعلا
انما هو مفعال لانهما في الصفة سواء وقد يعتقبان الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح
ومنسح ومنساح ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وانما اتمت لما زعم الخليل من
انها مقصورة من مفعال ابدا انتهى وهذه اللغة مطردة في لغة الجميع ولا ينتقض
بمثال الخليل لانه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب الى تصحيحه فاجاز تصحيح
والقول بالتصحيح والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله ومثل فعل في ذا الاعلال اسم
ضاهى مضارعا وفيه وسم ومفعل صحح كالمفعال المسئلة الثالثة المصدر
الموازن لافعال بكسر الهمزة او استفعال نحو اقوام واستقوام فانه يحمل على فعله في
اعلاله فتنقل حركة عينه الى فائه ثم تقلب الفا لتجانس الفتحة فيلتقي الفان ويجب
بعد القلب حذف احدى الالفين لالتقاء الساكنين واختلف النحويون
في المحذوفة والصحيح انها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف وحصول بها واليه
ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الاخفش والفراء الى ان المحذوفة
بدل عين الكلمة ثم بعد النقل والقلب والحذف يؤتى بالتاء الدالة على التانيث
عوضا من الالف المحذوفة سواء قلنا انها الاولى او الثانية ولكن المعهود في التاء انها
تعوض من الاصول وعلى هذا القوي ما اختاره الاخفش فيقال اقامة واستقامة وقد
تحذف التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقولهم اراه

الاتوة واجابه اجابا حكاهما الاخفش ويكثر ذلك مع الاضافة نحو واقام الصلاة والاصل
واقامة الصلاة فحذفت التا لسد الاضافة مسدها ولهذا كلمة وايتاء الزكوة والي
هذه المسالة اشار الناظم بقوله والف الافعال والاستفعال ازل لذي الاعلال
والتا الزم عوض وحذفها بالنقل ربما عرض المسئلة الرابعة صيغة مفعول تعل
بالنقل والحذف ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف احدي الواوين لا
لتقاء الساكنين والصحيح عند سيبويه انها الثانية لما ذكرنا من انها زايدة وقريبة
من الطرف وذهب الاخفش الي ان المحذوف عين الكلمة لان العين كثيرا
ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولي ويجب الفا في ذوات اليا
الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا ينقلب اليا واوا فيلتبس ذوات اليا بذوات الواو
مثال الواوي مقول ومصوغ والاصل مقوول ومصووغ بواوين الاولي
عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين الي ما قبلها فالتقا ساكنان
وهما الواوان فحذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الاخفش وانظر
اثر الخلاف في الميزان فوزنه علي الاول مفعل وعلي الثاني مفول ومثال اليائي
باء النسبة مبيع ومدين اصلها مبيوع ومديون نقلت حركة العين الي ما قبلها
فالتقي ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل اليا لئلا تنقلب واوا فيلتبس
بالواوي وعين الكلمة عند الاخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا
يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه اولي لان التقاء الساكنين انما حصل عند الثاني
ولان قلب الضمة الي الكسرة خلاف قياسهم فان قيل الواو علامة والعلامة
لا تحذف قلنا لا نسلم انها علامة بل اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا نكرا

٥٤٣

ومتعونا والعلامة انما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه
من غير واو فان اذا اجتمع الزايد والاصلي ~~ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه~~
فالمحذوف هو الاصلي كالياء من غاز دون التنوين واذا التقى ساكنان والاول حرف
مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان الثاني من
الساكنين حرفا صحيحا واما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وبنو تميم تصحح
اليائي دون الواوي لان اليا اخف عليهم من الواو فيقولون مبيوع ومخيوط كما
يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم قال شاعرهم يصف الخمرة وكانها تفاحة
مطيوبة وكان القياس ان تقول مطيبة كمبيعة ولكنه اتى به على الاصل وقال
العباس ابن مرداس قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون
وكان الاصل ان يقول معين وهو من عنت الرجل يعني اصبته بالعين فانا
عاين وهو معين على القياس ومعيون على الاصل واخال بكسر الهمزة وبنو اسد
تفتحها على القياس بمعنى اظن وربما صحح بعض العرب شيا من ذوات الواو
ثوب مصوون من صان يصون ومسك مدووف اي مبلول وفرس مقوود
من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول والى هذه المسئلة اشار الناظم بقوله
ومالا فعال من الحذف ومن نقل كمفعول به ايضا قمن نحو مبيع ومصون وندر
تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر هذا باب الحذف وفيه ثلاث مسايل احداها
يتعلق بالحرف الزايد وذلك ان الفعل اذا كان على وزن افعل فان الهمزة تحذف
في امثلة مضارعه ومثالي وصفه اعني وصفي الفاعل والمفعول لان حروف المضارعة هي حروف
الماضي بزيادة احرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو اكرم ثم

حملوا البقية اخواته ووصفي الفاعل والمفعول عليه تقول اكرم يكرم وكرم ومكرم بكسر الرا وتكرم
ومكرم بفتحها واصلها اكرم يؤكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت
الهمزة في الجميع والى ذلك اشار الناظم بقوله وحذف همز افعل استمر في
مضارع وبنيتي متصف وشذ قوله وهو ابو حيان الفقعسي فانه اهل لان يؤكرما
فاثبت الهمزة واستعمل الاصل المرفوض المسئلة الثانية تتعلق بفا الفعل
وهي المشار اليها بقوله فا امر او مضارع من كوعد احذف وفي كعدة ذاك اطرد
وذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا واوي الفا مفتوح العين في الماضي مكسورها في
المضارع فان فاءه تحذف في امثلة المضارع الاربعة وفي الامر وفي
المصدر المبني على فعلة بكسر الفا وسكون العين ويجب في المصدر تعويض
الها من المحذوف تقول في المضارع للغائب يعد والاصل يوعد حذفت
فاؤه وهي الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة
وحمل على ذي الياء اخواته وهي تعد ونعد واعد وامره ومصدره الكائن
على فعلة بكسر الفا وسكون العين تقول يا زيد عد عدة واصل عدة وعدة
بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه وحركت عينه بحركة
فائه وهي الكسرة ليكون بقا كسرة الفا دليلا عليها وعوض من الفا تاء التانيث
ولذلك لا يكادان يجتمعان لحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط احدها
ان تكون اليا مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع اوعد ثانيها ان تكون عينه
مكسورة فلو كانت مفتوحة او مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم
الجيم في لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول في لغة من وجهين ضم

مرليتا وفتح العين وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه
مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لانها في الاصل بكسر العين في المضارع
ففتحت لاجل حرف الحلق وثالثها ان يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم
تحذف الواو كتوعيد مثال يقطين من وعد وتحذف الواو من فعلة بكسر الفاء بشرطان
احدهما ان يكون مصدرا كجدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة
للفضة وحشة للارض الموحشة والثاني ان لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة
والوقعة المقصود بها الهيئة فلا تحذف واوها للالتباس واما الوجه فاسم
للمكان المتوجه اليه فهي بمعنى الجهة لا اسم مصدر للتوجه قاله المازني و
المبرد والفارسي فعلى هذا لا شذوذ في اثبات واوه لانه ليس بمصدر وذهب
قوم الى انه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه ونسب الى المازني ايضا
وعلى هذا فاثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لاثباتها فيه دون غيره من المصادر
انه مصدر غير جار على فعله اذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف
منه اذ لا موجب لحذفها منه الا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل
المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده
وقيل وجهة وقد رجح الشلوبين القول بانه مصدر فالا ان وجهة وجهة بمعنى
واحد فلا يمكن ان يقال في جهة انها اسم لمكان اذ لا يبقى للحذف وجه ثم
من تخصيص هذا الحذف بما فاؤه واو ان ما فاؤه ياء لا حظ له في هذا الحذف
الا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع يئس اصله ييئس فحذفت الياء ويسر مضارع
ييسر فاصله ييسر وقد تترك تاء المصدر اذا اضيف شذوذا كقوله وهواوا

الفضل ابن عباس ابن عتبة بن ابي لهب ان الخليط اجدّ والبين فانجردوا
واخلفوك عِدَ الامر الذي وعدوا وقال الفرا اراد عِدة الامر فحذفت تاء التانيث
عند الاضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على انه جمع عِدوة والعدوة الناحية
كانه اراد نواحي الامر المسئلة الثالثة تتعلق بعين الفعل وهي المشار
اليها بقول الناظم ظلت في ظللت استعملا وقرن في اقررن وقرن نقلا و
ذلك ان الفعل اذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فانه
يستعمل في حال اسناده الى الضمير المتحرك على ثلاثة اوجه تاما ومحذوف العين
بعد نقل حركتها الى الفا ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول اذا اسندته الى
ضمير رفع متحرك ظللت بالاتمام وفك الادغام لالتقاء الساكنين وظلت
بكسر الفا وظلت بفتحها وحذف اللام الاولى منهما لتعذر الادغام مع اجتماع
المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الاولى وهي العين
بالحذف لانها تدغم وقيل المحذوف الثانية لان النقل انما يحصل عندها اما
فتح الفا فلانه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفا مفتوحة واما الكسر فلانه
لما نقلت حركة اللام الى الظا بعد اسكانها وحذفت اللام بقيت الفا مكسورة
وكذلك تقول في ظللتا وظللت وظللتما وظللتم وظللتن بلا فرق ويقال ظلت
افعل بكسر الظا ظلولا اذا عملته بالنهار دون الليل وذكر ابو الفتح ان كسر الظا من
ظلت لغة اهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فان الفتح جاء في القران
والقران نزل بلغة اهل الحجاز قال الله تعالى فظلتم تفكهون وظاهر اطلاق
الموضح ان هذا الحذف مطرد في كل فعل مضاعف مكسور العين وهو مذهب الشلوبين

وظلت

وصرح سيبويه بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت و
مست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزوائد على الثلاثة وهو احست في احسست
وممن ذهب الى عدم اطراده ابن عصفور وحكى في التسهيل انه لغة سليم وحكى ابن
الانباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت واطلاق التسهيل شامل للمفتوح في هممت
و المكسور والثلاثي ومزيده وان كان الفعل المضاعف المكسور العين
مضارعا او امرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الاول الاتمام وحذف العين بعد
نقل حركتها الى الفاء نحو يقررن بالاتمام والفك ويقرن بحذف عينه ونقل حركتها
الى الفاء ونحو اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء ونحو
اقررن بالاتمام والفك وقرن بحذف عينه ونقل حركتها الى الفاء وهي القاف
ولا يجوز في نحو قلت اي ضللت بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء او في نحو
فيظللن رواكد بفتح اللام وكسرها من ظل يظل مثل ضل يضل قاله في الارتشاف ويظل
الا الاتمام لان العين مفتوحة وقرا نافع وعاصم وقرن بالفتح في القاف
امر من قررت بالمكان اقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما امر منه اجتمع فيه
مثلان وثانيهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل باحسست وهو
قليل لانه تخفيف مفتوح ولان المشهور قررت في المكان بالفتح اقر بالكسر و
اما عكسه وهو قررت بالكسر اقر بالفتح ففي قررت عينا بالكسر اقر بالفتح وذهب
بعضهم الى ان قرن على قراءة الفتح امر من قار يقار والى ان قرن على قراءة
الكسر امر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن واجاز
الناظم في الكافية وشرحها الحاق المضموم العين بالمكسور ماضيا جاز في

اقصص. الا يقال عضض واحتج بان فك المضموم اثقل من فك المكسور وان فكاهما
فك المفتوح قد فر منه الى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم
احق بالجواز قال ولم اره منقولا هذا باب الادغام اللاحق بالتصريف وهو ادغام
المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه واصحابه والادغام
عبارة الكوفيين وهو لغة الادخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك اياه
بالحرفين دفعة واحدة بعد ادخال احدهما في الاخر فيجب ادغام اول المثلين الساكن
اولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط احدها ان لا يكون اول المثلين ها سكت
فان كان ها سكت فانه لا يدغم لان الوقف على الها منوي الثبوت وقد روي عن
ورش ادغام ماليه هلك وهو ضعيف من جهة القياس والثاني ان لا يكون
همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ احد فان الادغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة
متصلة بالفاء وجب الادغام نحو سآل والثالث ان لا يكون مدة في اخره او مبدلة
من غيرها دون لزوم فان كان مده في الاخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واقد
لئلا يذهب المد بالادغام فان لم يكن في اخر وجب الادغام نحو مغزو واصله مغزوو
على وزن مفعول واغتفر ذهاب المد في هذا لقوة الادغام فيه وان كانت مدة مبدلة
من غيرها دون لزوم لم يجب الادغام بل يجوز ان لم يلبس نحو اثاثا ورئيا في وقف
حمزة ويمتنع ان التبس نحو قوول بالبنا للمفعول لانه لو ادغم لالتبس بقول وان كانت
المدة مبدلة من غيرها ابدالا لازما وجب الادغام نحو اوب اصله اأوب بهمزتين اولهما
مضمومة فساكنة ابدلت الثانية واوا وادغمت في الواو الثانية ويمتنع الادغام
اذا تحرك اول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لان شرط الادغام

تحرك المدغم فيه ويجب ادغام اول المثلين المتحركين باحد عشر شرطا احدها ان
يكونا في كلمة واحدة اسما كانت او فعلا فالاول كضبّ وطبّ وحبّ والثاني كشدّ
ومدّ وحبّ اصلهن شدد بالفتح ومدد بالكسر وحبب بالضم فسكن اول المثلين و
ادغم في الثاني فان كانا اي المثلان المتحركان في كلمتين بان كان اولهما في اخر
كلمة وثانيهما في اول كلمة اخرى مثل جعل لك كان الادغام جائزا لا واجبا
بشرطين احدهما ان لا يكونا همزتين نحو قرا ابه فان الادغام في الهمزتين رديّ
والثاني ان لا يلي اولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز ادغامه عند
جمهور البصريين وقد روي عن ابي عمرو الادغام في ذلك وتاولوه على الاخفاء
واجاز الفراء ادغامه الشرط الثاني من الاحد عشر ان لا يتصدرا ولهما اي المثلين
كما في ددن بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فان مثل ذلك لا يجوز
ادغامه لان الادغام يستدعي سكون اول المثلين والابتدا بالساكن متعذر الشرط
الثالث ان لا يتصل اولهما بمدغم كجسس بضم الجيم وفتح السين المهملة جمع جاسّ
فان فيه مثلين متحركين ويمتنع ادغام اولهما في الثاني لان قبلهما مثلا اخر
مدغما في اول المتحركين فلو ادغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الادغام السابق الشرط
الرابع ان لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق احد المثلين كقردد وهو المكان
الغليظ المرتفع ومهدد علم للامراة او غيرهما اي المثلين كهيلل اذا قال لا اله الا الله
او كلاهما اي احد المثلين وغيره نحو اقعنسس اي تاخر ورجع والملحق فيه احد المثلين
وهو السين الثانية على المختار وغير احد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه ان
يقول او كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو احد المثلين ولكنه اتى بالالف اما على لغة

كفاته لانهم يعربون كلا بالالف مطلقا او على ان احد المثلين بسم كالنا نوحرا والملحق
بغيرها مقدما فانها اي قردد او مهدد او هيلل واقعنسس ملحقة بغيرها اما قردد و
مهدد فان احدى الدالين فيهما مزيدة للالحاق بجعفر واما هيلل فان اليا مزيدة فيه للالحاق
بنحو دحرج وهي غير احد المثلين واما اقعنسس فان احد السينين والهمزة و
والنون مزيدة فيه للالحاق بنحو احرنجم ولا يجوز ادغام احد المثلين في الاخر في
شئ من الملحقات لانه يؤدي الى ذهاب مثال الملحق به الشرط الخامس والسادس
والسابع والثامن ان لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل بالطا المهملة وهو
الشاخص من اثار الديار ومدد بالمهملة وهو كل شئ زاد في شئ او على فعل
بضمتين كذلل بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة وجدد بالجيم جمع جديد او على
فعل بكسر اوله وفتح ثانيه كلمم جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهو الشعر المجاوز
شحمة الاذن وكلل جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الستر الرقيق يخاط
كالبيت يتوقى من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية او على فعل بضم اوله وفتح
ثانيه كدرر جمع درة وهي اللؤلؤة وجدد بالجيم جمع جدة بضم الجيم وتشديد الدال
وهي الطريقة في الجبل في الجبل وفي هذه الانواع السبعة الاخيرة وهي الثلاثة
الملحقة وهذه الاربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما يمتنع الادغام فيها
اما الثلاثة الاول فلما تقدم من ان الادغام يفوت المقابلة في الالحاق واما النوع
الاول من الاربعة فانه وان وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الادغام في
الاسما واما الثلاثة الباقية فلانها تخالف الافعال في الوزن والادغام فرع
الاظهار تخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الاسماء ولا مالم يوازنه

وكذا ما وازن هذه الامثلة الاربعة بصدره لا بجملته فانه يمتنع ادغامه نحو
خششا العظم خلف الاذن فانه موازن بصدره لفعل بضم اوله وفتح ثانيه نحو
ضعف قاله المرادي وفي الصحاح ما يخالفه فانه قال الخشا اصله الخششا على فعلا
فادغم ونحو رددان من الرد فانه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو
خببة جمع خب فانه موازن بصدره لفعل بكسر اوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان
بفتحتين مصدر دج بمعنى دب فانه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل والشروط
الثلاثة الباقية من الاحد عشر وهي ان لا يكون حركة ثانيهما عارضة نحو
اخصص ابي واكفف الشر اصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر نقلت حركة
الهمزة من ابي وهي الفتحة الى الصاد من اخصص وحركت الفاء من اكفف بالكسر
لالتقاء الساكنين فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها وان لا يكون المثلان
يائين تحتانيتين لازم تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تائين فوقانيتين
في افتعل كاستتر واقتتل وفي هذه الصور الثلاث يجوز الادغام والفك قال [من الستر والقتل]
الله تعالى ويحيى من حي عن بينة بالفك ويقرأ ايضا من حي بالادغام
فمن ادغم نظر الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر
الى ان اجتماع المثلين في باب حيي كالعارض لكونه مخصوصا بالماضي دون
المضارع والامر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك اكثر في كلامهم
فلو كانت حركة ثاني اليائين غير لازمة نحو لن يحيي ورايت محييا لم يجز الادغام خلافا
للفراء وتقول استتر واقتتل بالفك واذا اردت الادغام نقلت حركة التاء الاولى
الى الفاء وهو السين او القاف واسقطت الهمزة اي همزة الوصل للاستغناء بحركة [عنها]

مابعدها ثم ادغمت التاء في التاء فتقول في الماضي ستّر وقتّل بفتح اولهما وتشديد
ثانيهما وتقول في المضارع يستّر ويقتّل بفتح اولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسرة
وتقول في المصدر ستّارا وقتّالا بكسر اولهما وتشديد ثانيهما وانما ذكر المضارع والمصدر
ليميز بين ما اصله التشديد وما عرض فيه وذلك ان نحو ستّر يحتمل ان يكون على اصله و
يحتمل ان يكون اصله استتر ولا يفرق بينهما الا في المضارع والمصدر فتقول في مضارع
ستّر الذي وزنه فعّل يستّر بضم اوله لان ماضيه على اربعة احرف وفي مصدره تستيرا
على وزن تفعيل وفي مضارع الذي اصله استتر يستّر بفتح اوله لان ماضيه على خمسة
احرف واصله يستتر فنقل وادغم وفي مصدره ستّارا فلما اريد الادغام نقلت الحركة
وطرحت الهمزة ويجوز الوجهان الادغام والفك ايضا في ثلاث مسائل احداها
اولى التائين الفوقانيتين الزائدتين في اول المضارع نحو تتجلى وتتذكر مضارع
تجلى وتذكر وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه في شرح الخلاصة انك اذا
ادغمت التاء الاولى في التاء الثانية اجتلبت همزة الوصل بها الى النطق بالتاء
الساكنة للادغام فقلت اتّجلى التجلي انتهى وفيه نظر فانه لم يخلق الله احدا من
الفصحاء فيما نعلم ادخل همزة الوصل في اول الفعل المضارع وانما ادغام هذه حتى
في الوصل دون الابتدا قال الجو في فاذا وقف ابتدى بالاظهار ولا يجوز ادخال الف
الوصل عليه لان الف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه
هذه المسئلة على الصواب فقال يجوز ادغام تاء المضارعة في تاء اخرى بعدها او حركة
نحو ولا تيمموا كما تقدم وتكاد تميز انتهى وبذلك قرى البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا
تبرجن وكنتم تمنون والاصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون الثانية ان ادغمت

وأصله استتار

ليتوصل

ولا

أولاهما في آخرهما فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية
وفاقا لسيبويه والبصريين لأن الاستثقال بها حصل لا الأولى لدلالتها على المضارعة
خلافا لهشام الضرير وأصحابه من الكوفيين وحذفهم التاء الثانية في تفعّل لمعنى كا
لمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى
نارا تلظى الأصل تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لأن التا
نيث واجب مع المجازي إذا كان ضميرا متصلا ولقد كنتم تمنون الأصل تتمنون
الأصل تتمنون وقد يجيء هذا الحذف في النون الثانية بعد نون المضارعة ومنه على
القول الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجّي المؤمنين بضم النون وتشديد
الجيم المكسورة وسكون الياء أصله ننجّي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة
مضارع نجّى فحذفت النون الثانية ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبّأت ونبّئت
ونزّلت ونحوها إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ وذكره
بعضهم ونزّل الملائكة تنزيلا بنصب الملائكة وقيل الأصل ننجي بسكونها أي النون
الثانية فأدغمت في الجيم كإجّاصة وإجّانة بتشديد الجيم فيهما والأصل إنجاصة وإنجانة
فأدغمت النون في الجيم والإجاصة واحدة الإجاص والإجانة واحدة الأجاجين
وهي بفتح الهمزة وكسرها وقال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال إنجانة
كما يقال إنجاصة وهي لغة يمانية فيهما أنكرهما الأكثرون قاله ابن السيد وإدغام
النون في الجيم تخفى ولا تدغم وقيل هو فعل ماض من نجا ينجو بتخفيف عينه وهي الجيم
ضعّفت عينه وبني للمفعول وأسند لضمير المصدر والتقدير نجّي هو وفيه ضعف
من جهات أحدها أنه لو كان كذا لفتحت الياء لأنه فعل ماض مبني للمجهول نحو قضي

لا يكاد يعرف لأن النون عند الجيم
هو أي النجاء

الامر والثانية انابة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل والثالثة انابة غير المفعول
به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن الاول بان تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة
وبها قرأ الاعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وعن
الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون فان النائب ضمير المصدر وعن
الثالثة بقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فانه ناب غير المفعول به مع وجوده
المسئلة الثانية والثالثة من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الادغام والفك ان
تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما بالسكون او فعل امر مبنيا على السكون فانه يجوز
فيه الفك والادغام قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه يقرأ بالفك وهو لغة
اهل الحجاز وبالادغام وهو لغة تميم اعتدادا بتحريك اللسان في بعض الاحوال نحو لم
يردد القوم واردد القوم وهو اهل الحجاز لا يعتد به لذلك وقال الله تعالى واغضض
من صوتك بالفك وقال جرير الشاعر فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت
ولا كلابا بالادغام واذا ادغم في الامر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الا
حتياج اليها وحكى الكسائي انه سمع من عبد القيس ارددوا واغضض بهمزة الوصل
ولم يحك ذلك احد من البصريين واذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا او ياء مخاطبة
نحو ردي او نون توكيد نحو ردن ادغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وعللوه بان
الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه لعارض واذا اتصل بالمدغم ها
غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة
نحو ردها ولم يردها قالوا لان الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكان الدال قد وليت
الالف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم

الكرا وذكر ثعلب الاوجه الثلاثة قبل ها الغائب وغلطوه في تجويزه الفتح واما
الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش من ناس من بني عقيل مدِّه وعضِّه بالكسر والتزم
الكثر منهم الكسر قبل ساكن فقال ردِّ القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين في الاصل
بنو اسد وعليه قول جرير فغض الطرف البيت واما الضم فقال في التسهيل ولا يضم
قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح انتهى وحكى ابن جني الضم ايضا وهو قليل فان لم
يتصل بالفعل هاء الغائب او الساكن ففيه ثلاث لغات الفتح مطلقا نحو ردَّ وعضَّ
وفرَّ وهي لبني اسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو ردِّ وعضِّ وفرِّ وهي لغة كعب ونمير
والاتباع لحركة الفاء نحو رُدُّ وعَضَّ وفِرِّ وهذا كثير في كلامهم والتزم ادغام في هلم لثقلها
بالتركيب وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه
ومن لُمَّ التي هي فعل امر من قولهم لمَّ الله شعثك اي جمعه وكانه قيل اجمع
نفسك الينا فحذفت الفها تخفيفا ونظرا الى ان اصل لام لم السكون وقال الخليل
ركبا قبل الادغام فحذفت الهمزة للدرج اذ كانت همزة وصل وحذفت الالف
لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى الى اللام وادغمت وقال الفراء مركبة
من هل التي للزجر وأمَّ بمعنى اقصد فخففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن فصار هلم
ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول
بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الاجماع عليه ومن ثم التزموا مع اصل ثقلها
بالتركيب المفرد هو في اخرها الفتح للتخفيف ولم يجروا فيه ما في اخرها ما جاز في
اخر نحو ردَّ وشذ من الضم للاتباع ومن الكسر على اصل التقاء الساكنين لعدم التركيب
وحكى الجرمي في هلمَّ الفتح والكسر عن بعض بني تميم واذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه

متى فتح وهم بنو

لم تضم بل افتح واختلف فيها العرب على لغتين احداهما الالزام طريقة واحدة ولا
تختلف لفظها بحسب من هي مسندة اليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون
وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة اهل الحجاز وبها جاء التنزيل
قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم الينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي
وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية ان تلحقها الضماير البارزة بحسب من هي مسندة
اليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة تميم وهي عندهم فعل
امر وذهب بعض النحويين الى ان هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية
واستدل بالتزامهم الادغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر
والاظهار واجيب بان التزام احد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام احد
الجائزين في كلام العرب كثير ووجب الفك في افعل بكسر العين في التعجب باجماع
العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء ام لا فالاول نحو اشدد ببياض
وجه المتقين والثاني نحو احبب الى الله بالمحسنين بالفصل بالجار والمجرور
الاصل احبب بالمحسنين الى الله واذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير
الرفع البارز وجب فك الادغام في لغة غير بكر ابن وائل لان ما قبل الضمير البارز
المرتفع لا يكون الا ساكنا نحو حللت وقل ان طللت وشددنا اسرهم والفرق بينه
وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والادغام ان سكون المضارع المجزوم
عارض يزول بزوال الجازم والامر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر ابن
وائل قال سيبويه زعم الخليل ان ناسا من بكر بن وائل يقولون ردنا وردن ورد
وهذه لغة ضعيفة لانهم قدروا الادغام قبل دخول النون والتاء فابقوا اللفظ على حاله

بعد دخولها وقد افك الادغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بحاء مهملتين
اي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فان سال فهو غمص وان
جمد فهو رمص قاله في الصحاح والل السقاء اي تغيرت رائحته وضبب البلد اي
كثر ضبابه وذئب الانسان اي نبت شعره في جبينه وصكك الفرس اذا اصطكت
عرقوباه وقطط الشعر اي اسودت جعودته وغير ذلك مما جاء بالاظهار وا[illegible] لتقف
على بيان الاصل كالقود بالتصحيح او في ضرورة كقوله وهو الو النجم الجلي الحمد لله العلي
الاجلل الواسع الفضل الموهوب المجزل والقياس الاجل بالادغام والحمد لله الذي
هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله جعله الله خالصا لوجهه موجبا للفوز
لديه بمنه وكرمه

تم الكتاب بعون الله الوهاب يوم السبت سابع

